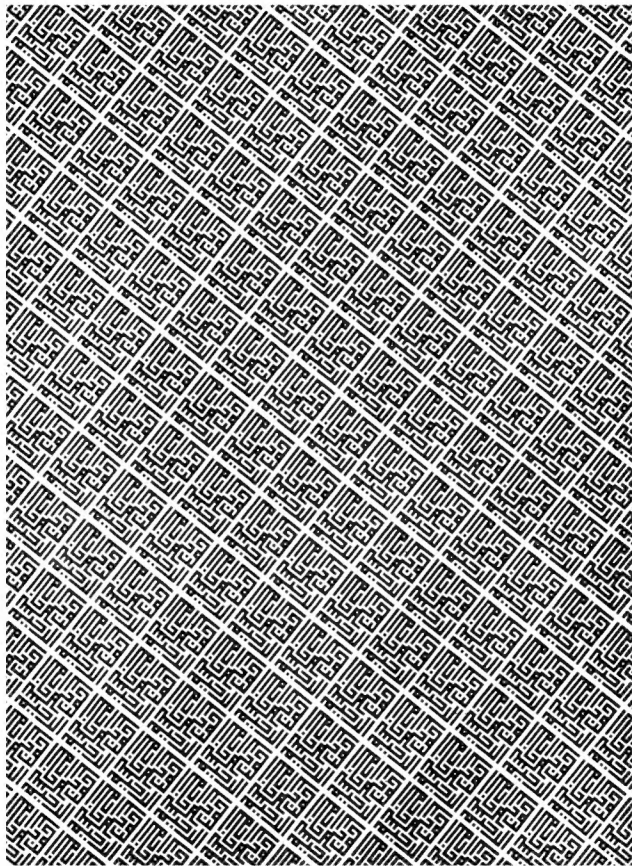
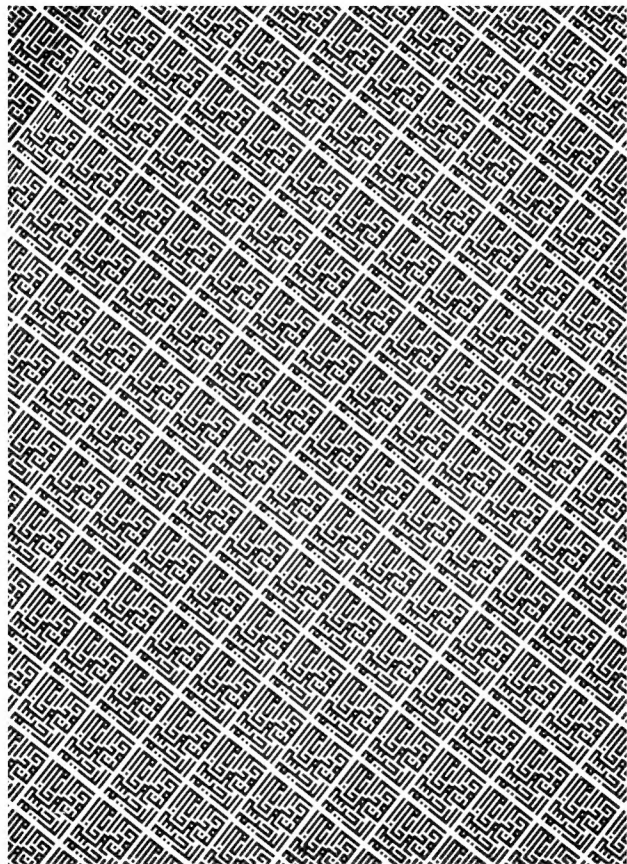


محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٣





الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة الملاحق
لمحاضر دور الانعقاد التاسع

(١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ - ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣)

فهرس الملاحق لمجموعة محاضر دور الانعقاد التاسع لمجلس الشيوخ

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم الحق
٢-١	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براهيم بك الخاص بتعديل المادتين ٩٠ و ٩١ من القانون المعدل للأهل الخاصين بالنس والفرح ...	بلقة الحفانية	٩ يناير سنة ١٩٣٣	١
١٢-٢	تقرير عن الحساب الخاص للإدارة المالية عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ ...	بلقة المالية	٢٣ > ١٩٣٣	٢
١٧-١٣	تقرير عن مشروع قانون بالترخيص في إصدار أذونات على القرية ...	>	٢٥ > ١٩٣٣	٣
١٨	تقرير عن مشروع قانون بالتزول بمجرى لوزارة الأوقاف عن قسمة أرض من أملاك الدولة لعلها إلى مسجد الزين بولاق ...	>	٦ فبراير سنة ١٩٣٣	٤
١٩	تقرير عن مشروع قانون بتأجير قسمة أرض من أملاك الدولة لجمعية القبة المصرية بإيجار خاص ...	>	٦ > ١٩٣٣	٥
٢٢-٢٠	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لإنشاء معدل تجارب لصحة حالة الديانة في مصر ...	>	٦ > ١٩٣٣	٦
٢٦-٢٢	تقرير عن مشروع القانون الخاص بمصادرة بعض أحكام بلق قانون العقوبات الأهل ...	بلقة الحفانية	١٤ > ١٩٣٣	٧
٣٠-٢٦	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا عن تعيين رجال القضاء الأهل وترتيبهم وكهنتهم ...	بلقة الاقتراحات والمراض	١٤ > ١٩٣٣	٨
٣٥-٣٠	تقرير عن المراض التي لعلها للجنة في جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ ...	>	١٤ > ١٩٣٣	٩
٣٩-٣٦	تقرير عن مشروع قانون بفتح المكية التي تستعملها اللجنة الثانية لفران أسوان ...	بلقة المالية	٢٠ > ١٩٣٣	١٠
٤٠	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ٥٠.٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ...	>	٢٧ > ١٩٣٣	١١
٤٣-٤١	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ٢٠.٠٠٠ ج. م في ميزانية المواصلا من السنة المالية الحالية من أصل الكاليف المقررة لإنشاء عظمين الإذاعة اللاسلكية في أيدخل والاسكندرية ...	>	٢٧ > ١٩٣٣	١٢
٤٤-٤٢	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ١٥.٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ...	>	٢٧ > ١٩٣٣	١٣
٤٤	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ٥٠.٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة المالية (الديوان العام) من السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لصرف الإعانة التي تدفع من صندوق الدولة الشامية ...	>	٢٧ > ١٩٣٣	١٤
٥٥-٤٥	تقرير عن مشروع القانون الخاص بتحديد مدة آجال سلف بعض البنوك القارية ...	>	أول مارس سنة ١٩٣٣	١٥
٥٧-٥٦	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ٥٥.٠٠٠ ج. م في ميزانية مصلحة المكاينكا والكهرباء من السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لتسوية التيلوز القترع حصوله في مجلة أممات الباب الثاني ...	>	> > ١٩٣٣	١٦
٥٩-٥٨	تقرير عن مشروع قانون بالتأثر للطرانف الإقليمية الوطنية في القاهرة عن قسمة أرض ساحتها ٢٢.٢٥٠ مراً مربعا في جهة الجبل الأحمر بالسياسة لإنشاء جادة وطريق إلى ذلك بمن النقص قنود قرض واحد قتر ...	>	> > ١٩٣٣	١٧
٦٨-٥٩	تقرير عن مشروع القانون الخاص بالدف التجارية ...	بلقة الحفانية	> > ١٩٣٣	١٨
٢١٧-٦٩	تقرير عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية معه مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ...	بلقة المالية	١٨ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٦ و ٨٨ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ مارس سنة ١٩٣٣	١٩
٢٢٢-٢١٨	تقرير عن البحث لما إذا كان حضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات رغبات ...	بلقة الحفانية	٦ مارس سنة ١٩٣٣	٢٠
٢٢٣-٢٢٢	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمم إقطاعي يبلغ ٥٠.٠٠٠ ج. م في ميزانية مصلحة الاموال المقررة ...	بلقة المالية	١٢ > ١٩٣٣	٢١

رقم الصفحة	تاريخ الجلسة	الجهة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٢٢	١٣ مارس ١٩٣٣	بلدية الاقتراحات والمعارض	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقتدم من حضرة الشيخ اعظم محمد علي بك الخصاص بتعديل بعض نصوص قانون تحقيق أبنائات الأهل ٢٢٣-٢٢٦	٢٢٣-٢٢٦
٢٣	١٣ » ١٩٣٣	»	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقتدم من حضرة الشيخ اعظم محمد علي بك الخصاص بإلغاء الأمان عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية ٢٢٦-٢٢٨	٢٢٦-٢٢٨
٢٤	١٣ » ١٩٣٣	»	تقرير عن الرأى الذى خصها اللجنة في جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٣ ج ٢٠ في ميزانية السنة ٢٢٨-٢٢٩	٢٢٨-٢٢٩
٢٥	١٣ » ١٩٣٣	بلدية المالية	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ ٢٢٩-٢٣٠	٢٢٩-٢٣٠
٢٦	١٣ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ ٢٣٠-٢٣١	٢٣٠-٢٣١
٢٧	٢٧ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ ٢٣١-٢٣٢	٢٣١-٢٣٢
٢٨	٣ أبريل سنة ١٩٣٣	بلدية الخاسرية	تقرير عن مشروع قانون بالمواظبة على المصادقة الخاصة بتعديل بعض المقتدرات وتنظيم توزيعها - التوقيع عليها في ١٣ أبريل سنة ١٩٣١ ٢٣٢-٢٤٥	٢٣٢-٢٤٥
٢٩	٣ » ١٩٣٣	لجنة الاقتراحات والمعارض	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقتدم من حضرة الشيخ اعظم محمد علي بك الخصاص بإلغاء أحكام جديدة مما يشترط بالجنسية المصرية ٢٤٥-٢٤٧	٢٤٥-٢٤٧
٣٠	٣ » ١٩٣٣	»	تقرير عن الرأى الذى خصها اللجنة في جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ ٢٤٧-٢٤٨	٢٤٧-٢٤٨
٣١	١٨ » ١٩٣٣	بلدية المعارف	تقرير عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية ٢٤٨-٢٥٧	٢٤٨-٢٥٧
٣٢	١٩ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتعيينهم ٢٥٧-٢٦٨	٢٥٧-٢٦٨
٣٣	٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣	بلدية المالية	تقرير عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بلجنة الإسكان بأسلوب إيجار ائسي لمدة ٩٩ سنة ٢٦٨-٢٦٩	٢٦٨-٢٦٩
٣٤	٢٤ » ١٩٣٣	بلدية الحماية	تقرير عن مشروع القانون الخاص باعتبارها بتركيب من الفش في مادة تحقيق الولاية أو عقد الزواج مداليا عليه ٢٦٩-٢٧٥	٢٦٩-٢٧٥
٣٥	٢٤ » ١٩٣٣	بلدية المالية	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ٢٧٥-٢٧٦	٢٧٥-٢٧٦
٣٦	٢٤ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بقدرة ٤٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية وزارة المالية لشراء البصل من الأسواق المحلية وتصديره للخارج ٢٧٦-٢٨١	٢٧٦-٢٨١
٣٧	٢٤ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية الجامعة المصرية لسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ ٢٨١-٢٨٢	٢٨١-٢٨٢
٣٨	١٧ مايو سنة ١٩٣٣	بلدية الأولاد	تقرير عن مشروع قانون بتنظيم التخصيص في الجوامع الأخرى ٢٨٢-٢٨٩	٢٨٢-٢٨٩
٣٩	٨ مايو سنة ١٩٣٣	بلدية المالية	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بقدرة ٣٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ "وزارة البحرية والبحرية" فرع ١ "ديوان العموم والبحري" باب ٣ "أعمال جديدة" لتوسيع التيارات المتفرعة - صوره في هذا الباب ٢٨٩-٢٩٠	٢٨٩-٢٩٠
٤٠	٨ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بأخطاء ملوحت بجنه من الاحاطى التخصيص لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية ٢٩٠-٢٩٣	٢٩٠-٢٩٣
٤١	٨ » ١٩٣٣	بلدية الزراعة	تقرير عن مشروع القانون الخاص بمعامل التفريغ الصناعي للججاج ٢٩٣-٢٩٥	٢٩٣-٢٩٥
٤٢	٨ » ١٩٣٣	بلدية الخاريجية	تقرير عن مشروع القانون الخاص بزيادة الطين السياسين والتفصيلين ٢٩٥-٢٩٧	٢٩٥-٢٩٧
٤٣	١٧ مايو سنة ١٩٣٣	بلدية المالية	تقرير عن مشروع قانون خاص باستبدال حقوق الموظفين والمستعدين ومشاط الجيش في المعاش ٢٩٧-٣٠٠	٢٩٧-٣٠٠
٤٤	١٧ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ ٣٠٠-٣٠١	٣٠٠-٣٠١
٤٥	١٧ » ١٩٣٣	»	تقرير عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠.٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ ٣٠١-٣٠٢	٣٠١-٣٠٢

رقم الصفحة	تاريخ الجلسة	الجهة التي قامت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٤٦	١٧ مايو ١٩٣٣	بلدة المالية	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي بمبلغ ١٦٥٠٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣	٣٠٣-٣٠٤
٤٧	١٧ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي بمبلغ ٣٥٠٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣	٣٠٤-٣٠٥
٤٨	٢٢ مايو ١٩٣٣	بلدة الأوقاف	تقرير عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية	٣٠٤-٣٠٥
٤٩	٢٢ مايو ١٩٣٣	بلدة المالية	تقرير عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام الأمر الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٠٠ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ الخاص بصندوق التوفير بصفة البريد	٣٢٦-٣٢٧
٥٠	٢٢ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون بإعطاء أجر قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي	٣٢٦-٣٢٧
٥١	٢٢ > ١٩٣٣	بلدة الأوقاف	تقرير عن مشروع قانون يربط ميزانية الجوامع والأضرحة والمعاهد الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية	٣٢٨-٣٢٩
٥٢	٢٢ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع القانون الخاص بأعداد الحساب الخاص الجامع للأضرحة والمعاهد الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية	٣٢٨-٣٢٩
٥٣	٢٢ > ١٩٣٣	بلدة الانتراعات والبراض	تقرير عن المرائض التي لحقت بالبلدة في جلسة أول مايو سنة ١٩٣٣	٣٤٥-٣٤٦
٥٤	٢٤ مايو ١٩٣٣	بلدة الحفائفة	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف طه الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الحفائفة	٣٤٥-٣٤٦
٥٥	٢٤ > ١٩٣٣	>	تقرير عن البحث الخاص بالنسبة المصرية التي أثيرت حول مشروع قانون محضر القضاء	٣٧٨-٣٧٩
٥٦	٢٩ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع القانون الخاص بأهمية الأوقاف والسوق لدى محكمة القضاء والإيرام حينا بين مستشارا بحكم الاستئناف	٣٨٠-٣٨١
٥٧	٢٩ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد قانون القرويات الأهلية	٣٨٢-٣٨٣
٥٨	٢٩ > ١٩٣٣	بلدة الداحلية والشرور الصحية	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ الشيخ المحترم محمد عيسى الشاذلي بإعطاء أحكام جديدة فيما يتعلق بالجنسية المصرية	٣٨٩-٣٩٠
٥٩	٣١ > ١٩٣٣	بلدة الحامية	تقرير عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية	٣٩٣-٣٩٤
٦٠	٣١ > ١٩٣٣	بلدة المالية	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤	٣٩٤-٣٩٥
٦١	٣١ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي بمبلغ ٣٥٠ ج م في ميزانية السنة المالية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤	٣٩٥-٣٩٦
٦٢	٥ برنيتي سنة ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية	٤٠٤-٤٠٥
٦٣	٥ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بين خنفس إلى جمعية المراساة الإسلامية بالأسكندرية	٤٠٥-٤٠٦
٦٤	١٢ > ١٩٣٣	بلدة الخراف	تقرير عن مشروع قانون خاص بالتعليم الأول	٤١٧-٤١٨
٦٥	١٢ > ١٩٣٣	بلدة الداحلية والشرور الصحية	تقرير عن مشروع قانون بوضع نظام لتتمتع الأحداث من القرويات والإثبات في الصناعة	٤١٧-٤١٨
٦٦	١٤ > ١٩٣٣	بلدة المالية	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي بمبلغ ٣٥٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣	٤٢٧-٤٢٨
٦٧	١٤ > ١٩٣٣	بلدة الحفائفة	تقرير عن مشروع قانون بفتح التسول	٤٣٠-٤٣١
٦٨	١٩ > ١٩٣٣	بلدة الأوقاف	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي بمبلغ ٩٢٠٣ ج م في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية	٤٣٤-٤٣٥
٦٩	١٩ > ١٩٣٣	بلدة المالية	تقرير عن مشروع قانون يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية	٤٣٩-٤٤٠
٧٠	١٩ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون فتح أعواد إضائي بمبلغ ١٠٠٠ ج م في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية	٤٣٩
٧١	١٩ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون بإعطاء أموري السجون وتكليفهم بضابط مصلحة السجون من مأوى الضبطية القضائية	٤٤١-٤٤٢
٧٢	١٩ > ١٩٣٣	>	تقرير عن مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام العقود في البلاد المصرية المحلة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥	٤٤٢-٤٤٣

رقم المجلد	تاريخ الجلسة	المادة التي تمت التقرير	الموضوع	رقم المعلقة
٧٣	١٩ برتبه ١٩٣٣	بلغة المالية	تقرير عن مشروع قانون بأخذ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي لسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف الأثمة عن كاهل الأملين ٤٤٣-٤٤٢	
٧٤	١٩ > ١٩٣٣	بلغة المعارف	تقرير عن مشروع قانون يوضح الملاحة الأساسية لكلية الحقوق بالجامعة المصرية ٤٤٩-٤٤٨	
٧٥	٢٠ > ١٩٣٣	بلغة الأوقاف	تقرير عن مشروع قانون بإعداد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ ٤٥٠-٤٤٩	
٧٦	٢٠ > ١٩٣٣	بلغة الداخلية والشؤون الصحية	تقرير عن مشروع قانون الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة ٤٦٦-٤٧٣	
٧٧	٢٠ > ١٩٣٣	بلغة الحفانية	تقرير عن مشروع قانون الخاص بتأديب الخدمه الخارجيين من مدينة الهال بمصلحة السجون ٤٧٣-٤٨٠	
٧٨	٢٠ > ١٩٣٣	بلغة المعارف	تقرير عن مشروع قانون يوضح التعليم الأساسي للاجئين الآداب والعلوم والمطبعة المصرية ٤٨١-٤٩١	
٧٩	٢٠ > ١٩٣٣	بلغة الداخلية والشؤون الصحية	تقرير عن مشروع قانون باختيار خدمة الصباط المقيمين بمصلحة السجون كمقدمة ضباط البوليس ... ٤٩٢	
٨٠	٢٠ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٦ الصادر في ١٣ برتبه سنة ١٩١٢ بجهاز إحالة ضباط البوليس إلى الإحباط أسرة بضباط الجيش ٤٩٣-٤٩٤	
٨١	٢١ برتبه سنة ١٩٣٣	بلغة المالية	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٥٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ١ "الديوان العام" باب ٢ "مصاريف عمومية" ٤٩٥-٤٩٧	
٨٢	٢١ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية لأعمال المساحة والجامع الكلية الخاصة بالدراسات والبحوث ٤٩٨-٥٠٢	
٨٣	٢١ > ١٩٣٣	بلغة الداخلية والشؤون الصحية	تقرير عن مشروع قانون العرب ٥٠٣-٥١٠	
٨٤	٢٦ برتبه سنة ١٩٣٣	بلغة الحفانية	تقرير عن مشروع قانون القضاء أمام الحاكم الأعلى ٥١١-٥٢٦	
٨٥	٢٦ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل ٥٢٦-٥٢٨	
٨٦	٢٦ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون بإضافة مواد جديدة في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأول في المواد المدنية والتجارية ٥٢٨-٥٣٨	
٨٧	٢٦ > ١٩٣٣	"	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض والإيرام ٥٣٨-٥٤٣	
٨٨	٢٦ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون بشأن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بترقية المدير الإداري لمصالح على الإحصاءات والمبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف عن الأملاك الزراعية التي تحت إدارتها ٥٤٤-٥٤٥	
٨٩	٢٦ > ١٩٣٣	بلغة المالية	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ القسم ١ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "مصاريف عمومية" بمبلغ ١٣٥٠٠ ج. م ٥٤٥-٥٤٦	
٩٠	٢٦ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ لإنشاء معاهد وملاهي لرياضة الشباب ٥٤٦-٥٤٧	
٩١	٢٧ برتبه سنة ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ برتبه سنة ١٨٩١ لمنع فساد المحلات ٥٤٨-٥٥٠	
٩٢	٢٧ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون يمنع جلب بؤر الدخان أو بيعها أو إخراجها ٥٥٠-٥٥١	
٩٣	٢٧ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون ينظم صناعة وتجارة الدخان ٥٥١-٥٥٢	
٩٤	٢٧ > ١٩٣٣	بلغة الحفانية	تقرير عن مشروع قانون خاص بتفويض لجان الأبحاث الزراعية من سنة ١٩٣١-١٩٣٢ ٥٥٢-٥٥٧	
٩٥	٢٧ > ١٩٣٣	"	تقرير عن مشروع قانون إضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل ٥٥٧-٥٦٠	
٩٦	٢٧ > ١٩٣٣	بلغة الاقتراحات والمعارض	تقرير عن المعارض التي خصصتها اللجنة في ٢٢ برتبه سنة ١٩٣٢ ٥٦٠-٥٦٢	

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مذكرة إيضاحية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

لما تقدم مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله على المجلس رأيت أنه لا يخرج كثيراً عن الطريقة التي كانت متبعة في تمريض من يأكل البحر أراضيهم وفقاً للأئمة الألمان المعروفة بالأئمة السعيدة .

وما زال صاحب الأرض التي يكون أكلها البحر مفروضاً عليه فيه أن ينتظر حتى يطرح البحر إلى بلدته أراضي أخرى .

لأننا كان شخصاً مثلاً يملك عشرين فدانا وأكلها البحر كلها فيصبح فقيراً مدقماً وقد لا يعوض منها طول حياته بل ولا في حياة ورثته الذين قد يتركون البلاد لجهات أخرى وقد يمضي الزمن الذي يكون صاحب الحق في الطرح لا يعرف أن له حقاً وكثيراً ما يحتال الطامعون على أخذ تنازلات من أمثال هؤلاء الذين يجهلون قيمة حقوقهم ويستفيد الطامعون منها .

ولما لم يكن من العدل أن تضيق ثروة بعض الأفراد بسبب أكل البحر مع أن ما يأخذه البحر في جهة قد يعطى مثله في جهة أخرى .

ومن ذلك لا تكون هناك خسارة على الدولة إذا ما عرضت على صاحب الأرض التي يأكلها البحر لأن الأرض في الواقع تدخل في المنافع العمومية بالقليل وتعرض عنها الدولة بالأراضي التي يطرحها البحر وتدخل في أملاكها الخاصة .

لذلك أرى أن المشروع الذي وضعت أقرب للدول وأسهل في العمل .

فاتشرف بأن أقدم لدولكم مع هذا مشروع القانون المذكور لتكرم بعرضه على المجلس لإحاطته على اللجنة المختصة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

هـ في السنة ١٣٥٠ (١٢ مارس سنة ١٩٣٢) أحمد نجيب براده

ملحق رقم ١

جلسة الاثنين ١٢ رمضان سنة ١٣٥١
(٩ يناير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

من الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون للمدنى الأعلى الخاصين بالطمي والطرح

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بمشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله مدلاً للبندين الثاني عشر والرابع عشر من الأئمة السعيدة . وقد أحيل هذا المشروع على البرلمان فأقره مجلس النواب .

وقيل لإقراره نهائياً من مجلس الشيوخ قدم حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك مشروفاً يتفق بطرح البحر لمخضه الاستعاضة عن نظام المبادلة بين أكل البحر وطرحه . بتسوية بعض تقديرات طبقاً لقواعد قانون تزج الملكية .

وبجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ أحال المجلس هذا المشروع على لجنة الحفانية وبعد بحثه رأت اللجنة ما يأتي :

أولاً — أن الطريقة التي سويت بها مسألة أكل البحر وطرحه بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ سالت الذكر قد بقيت على مبادئ دوعيت فيها المبادلة العامة وعدم إرهاب الخليفة ولا أصحاب الشأن بإجراءات مطولة معقدة .

ثانياً — أن القانون المذكور حافظ على مصلحة الأفراد طبقاً لما برزت عليه التقاليد منذ أكثر من سبعين سنة .

لهذا

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض المشروع اكتفاء بالتشريع القائم ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

ملحق رقم ٢

جلسة الاثنين ٢٦ رمضان سنة ١٣٥١

(٢٣ يناير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن الحساب الختامي للإدارة المالية عام ١٩٣٠ - ١٩٣١

(القرضات التيخ المزمع بد الخلق الجبل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة في ٤ يولييه سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب باعتقاد الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية.

ونظرا لأن الوقت الذي كان باقيا من الدورة لم يتسع وقتئذ لدراسة هذا المشروع فقد رأت اللجنة إرجاعه إلى هذه الدورة ووافقه المجلس على ذلك بجلسته ٦ يولييه سنة ١٩٣٣

ولما شكلت هذه اللجنة في الدورة الحالية نظرت مشروع القانون المذكور في جلستها المنعقدة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٣

وبمقارنة ميزانية الدولة عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ تبين لجنة :

أولا - أن اعتادات ربط الميزانية التي أقرها البرلمان وصدر بها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٠ بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠ من مصروفات وإيرادات الدولة للسنة المذكورة كانت كالآتي :

بنية مصر

المصروفات ٤٤٩١٥٠٠٠

الإيرادات (بعد استئثار مبلغ ١٧٠٠٠٠٠ ج.م)

للقدر لضريبة القطن لظف للاحتياطي الزراعي) ٣٩٢٧٧٠٠٠

زيادة المصروفات (وهي قيمة العجز الذي كان مقرا

مصادره من الاحتياطي العام) ٨٦٣٨٠٠٠

ثانيا - وأن الحساب الختامي أسفر عن النتيجة الآتية :

بلغت المصروفات الفعلية ٤١٢٢٢٥٨٠

وبلغت الإيرادات ٣٨٥٨٤٤٠٦

الفرق (عجز الإيرادات عن المصروفات) ٢٦٣٨١٧٤

مخن قواد الأول ملك مصر

قد رجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صمته عليه وأصدرناه :

مادة ١

تستبدل بالمادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المدني الأهل ما يأتي :

مادة ٦٠ - كل زيادة تحدث للأراضي سواء بما يطره نهر النيل بقوة جريانه أو تخلف عن حصول تعديل في مجراه أو بما يحدث على التدرج من الطى تكون ملكا للدولة وليس لصاحب الأرض المجاورة حق فيها .

مادة ٦١ - كل أرض تدخل في مجرى النهر أو في جسوره أو في مجارى الترع العمومية أو في جسورها سواء حدث ذلك بسبب قوة جريان المياه أو بسبب تعديل في المجرى أو في الجسر يؤول عنها صاحبها تويضا عادلا من خزنة الدولة ، ويكون تقدير التويض كالشع في قانون نزع الملكية للنافع العامة ويجب أن يحصل في أثناء السنة التي حصل فيها النقص وإلا كان الحق لصاحب الأرض في طلبه مع قيمة الربح الذي كان يحصل عليه لو لم تنقص أرضه .

بناء على هذا القانون صارت أحكام لائحة الأيطان الصادر عليها أمر الاعتاد من المرحوم سعيد إشا بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ كلها ملغاة لسابقة إلغاء موادها بقوانين أخرى إلا المادتين ١٢ و ١٤ اللتين ألغيتا بهذا القانون .

أحكام وقية

كل من ثبت أن له الحق في أكل بحر عن مدة سابقة على هذا القانون ولم يكن قد مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة يكون له حق المطالبة بثمنه في مدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢

على وزيرى المالية والمخفانية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأمر يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

التجاوزات

اشتعل الحساب الختامي على مبلغ ١٩٣٧٤ ج م صرف خارجا عن الاعتمادات المقررة بالميزانية وقد حصل التجاوز في أربع حالات :

(أولا) ٩٩٦٩ ج م قسم ٨ "وزارة الداخلية" فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى".

(ثانيا) ١٩٢٦ ج م قسم ٨ "وزارة الداخلية" فرع ٣ "الخفر".

(ثالثا) ٣٥٨٥ ج م قسم ١٠ "وزارة الحفانية" فرع ٢ "الحاكم المختطفة قسم القضاء".

(رابعا) ٣٨٩٤ ج م قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٤ "التليفون".

وكانت التجاوزات الثلاثة الأولى في الباب الثاني (مصاريف عمومية) أما الحالة الرابعة فكان التجاوز في الباب الأول (ماهيات وأجروصريات) .

بعد أن استصدرت الحكومة القوانين اللازمة لمنع الاعتمادات الإضافية في الجهات المذكورة تبين بعد ذلك عند وضع الحساب الختامي أنه حصل تجاوز فعل بمبلغ ١٩٣٧٤ ج م لم يكن في الاستطاعة من الوجهة المالية الوقوف عليه عند استصدار هذه القوانين .

الاحتياطي العام

بلغت جملة الاحتياطي في بدء سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية : ٥٩٩١٩٣ ج م منه ١٠٩٥٨٠٥٢ ج م محبوس على :

جبه مصرى

(أ) مشتريات القطن ٩٠٤١٤٣٠

(ب) السلف الزراعية والسلف على أقطان ٩٥٣٧٠٢

(ج) المال المخصص لسلف الصناعية ٧١٣٩٢٠

(د) " " سلف الجمعيات التعاونية ٢٥٠٠٠٠

والباقي رحمت تصرف الحكومة ويتكون من ٢٩٦٤١١٤١ ج م وقد أصبح ٣٦٩٩٢٧٣٩ ج م بعد أن استقل منه مبلغ ٣٦٤٨٤٠٢ ج م وهو المطلوب لسد عجز الميزانية (بما فيه ١٠٢٢٨ ج م لتسوية عجز ميزانية دار الكتب) ثم صار في نهاية السنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ج م بعد أن قل منه مبلغ ٨٧٩٢٥٧ ج م إلى الاحتياطي المحبوس كما يأتى :

جبه مصرى

٦٦٩١٨٩٢ لشحريات القطن .

٢٠١٠٣٢٧ السلف الزراعية والسلف على أقطان .

١٤٢٧٩ للمال المخصص لسلف الصناعية .

٧٦٠٥٩ للمال المخصص لسلف الجمعيات التعاونية .

وهو ما أخذ من الاحتياطي العام لسد العجز ويتضمن ٨٤٨٥١٢ ج م لسداد الباقي على مصر من نصيبها في القرض الثاني لسنة ١٨٥٥ بمقتضى الاتفاق الذى عقد مع بريطانيا العظمى في مارس سنة ١٩٢٩

وقد ساعد على الوصول إلى هذه النتيجة المرصنة :

أولا - زيادة غير متوقعة في الإيرادات .

ثانيا - إعادة ضريبة القطن ضمن الإيرادات .

ثالثا - ما قامت به الحكومة من قسص المصروفات العامة .

(١)

فأما زيادة الدخل التي لم تكن متوقعة فقد بلغ صافيها ١١٠٧٤٠٦ ج م (وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الزيادة في بعض الأبواب وبين مجموع العجز في الأبواب الأخرى) .

وبالصفحة السادسة من كتاب الحساب الختامي بيان للأبواب التي حصلت فيها الزيادة والعجز .

(٢)

كان من مقتضى إنشاء الاحتياطي الزراعى بمرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ أن يضم إليه ما يحصل من ضريبة القطن ولذلك أدرجت هذه الضريبة في مشروع الميزانية . فلما أتى الاحتياطي الزراعى بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ ضم المبلغ الناتج من ضريبة القطن إلى الإيرادات .

(٣)

كانت مقدار المصروفات مبلغ ٤٤٩١٥٠٠٠ ج م فنزلت إلى ٤٠٣٧٤٠٦ ج م بعد احتياض المصروف الخاص باستهلاك القرض الثاني سنة ١٨٥٥ ولولا ما دعت إليه الضرورة من فتح اعتمادات إضافية للصراف الوجهة للمدينة بالمصالح من ٩ إلى ١٨ من كتاب الحساب الختامي لما نلت المصروفات على التسعة والثلاثين مليوناً من الجنيهات إلا قليلا وقد ناول القصص الأبواب الآتية :

جبه مصرى

الباب الأول - "ماهيات وأجروصريات" ٤٤٠٨٦٠

الباب الثانى - "مصاريف عمومية" ١٣٧٧٨٣٥

الباب الثالث - "أعمال جديدة" ٢٤١٥٣٦٠

أبواب أخرى ٤٠٦٨٧٧

وما ورد بالصفحة ٢٠ من كتاب الحساب الختامي يتضح أن المصروفات قد زادت على الإيرادات مبلغ ١٠٢٢٨ ج. م. تسوى بإنهم من الاحتياطي العام للدولة .

أما احتياطي البار وقدره ٣٢٦٩٨ ج. م. فقد بقي كما كان في أول السنة المقدم عنها الحساب الختامي .
وليس لجنة ملاحظات على حساب البار المذكور .

•••

وبناء على ما تقدم ترمو اللجنة الموافقة على مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية وقد أقره مجلس النواب بالصفة الآتية :

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتمد مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ١٢٢٢٥٨٠ ج. م. والإيرادات بمبلغ ٣٨٥٨٤٤٠٦ ج. م. حسب الجداول المرفقة لهذا القانون .

مادة ٢ - تعتمد تسوية التجاوز في قسم ٨ (وزارة الداخلية) فرع ١ تدويران العموم ومصالح أخرى و فرع ٣ "الخفر" وقسم ١٠ (وزارة الحفانية) فرع ٣ "الحاكم المختطفة - قسم القضاء" وقسم ١٣ (وزارة المواصلات) فرع ٤ "التليفون" من وفورات مجموع اعتمادات ميزانية ١٩٣٠ - ١٩٣١

مادة ٣ - تعتمد تسوية زيادة المصروفات على الإيرادات بأخذ مبلغ ٢٦٣٨١٧٤ ج. م. من احتياطي الحكومة العام .

مادة ٤ - تعتمد إيرادات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٢٦٨٥٠٨ ج. م. والمصروفات بمبلغ ٢٦٨٥٠٨ ج. م. حسب الجداول المرفقة لهذا القانون .

مادة ٥ - تعتمد تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ١٢٠ ج. م. إلى احتياطي الجامعة المصرية .

مادة ٦ - تعتمد إيرادات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ١٨٥٦٦ ج. م. والمصروفات بمبلغ ٢٨٧٩٤ ج. م. حسب الجداول المرفقة لهذا القانون .

مادة ٧ - تعتمد تسوية زيادة المصروفات على الإيرادات بأخذ مبلغ ١٠٢٢٨ ج. م. من احتياطي الحكومة العام .

مادة ٨ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ولا يخفى أن اللجنة أن شيد إلى ما تقدمه الميزانية من مبالغ ضخمة تتفق في الشترتات وترسو أن توجه الحكومة عنايتها إلى هذه الناحية بتقيد في مراقبة هذه العمليات والتدقيق فيها وتنفيذ التعليمات المالية الخاصة بها وهي عواقب مجلس النواب على ما رآه من الرغبة في توحيد إدارات الخازن وبخاصة التشابه منها على أن يكون رؤسائها ووكلائهم بالوزارات والمصالح المستقلة تابعين إلى وزارة المالية أسوة بما اتبع في رؤساء الحسابات ووكلائهم .

الجامعة المصرية

بما بيان إيرادات ومصروفات الجامعة المصرية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بالصفحة ٢٠ من كتاب الحساب الختامي وكذلك حالة الاحتياطي بحوال الأمانات والحسابات الخصوصية ثم فصل هذا بالصفحات ٣٤٢ - ٣٤٧ بيانات من ربط ميزانية الجامعة في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ (إيرادات ومصروفات) وما تحقق في كل منها من زيادة أو عجز عن المربوط وكذا بيان الأسباب التي أدت إلى ذلك .

وفيما يلي خلاصة ما ورد خاصا بحساب الجامعة المصرية الختامي :

بجني مصرى

الإيرادات بما فيها إعانة الحكومة ٢٦٨٦٢٨

المصروفات ٢٦٨٥٠٨

زيادة الإيرادات على المصروفات في سنة ١٩٣٠ -

١٩٣١ المالية ١٢٠

أما حالة احتياطي الجامعة فتتخلص فيما يأتى :

بجني مصرى

٢٤٢٥٥ الباقي في أول مايو سنة ١٩٣٠

١٢٠ ضم زيادة إيرادات الجامعة على مصروفاتها في سنة ١٩٣٠

وبذلك تكونت حجة الاحتياطي لنهاية ٣٠ أبريل

سنة ١٩٣١ = ٢٤٢٧٥ ج. م. وتتكون أموال الجامعة من :

١٢٠٠٥ سندات مودعة في البنك الأهلي .

١٤٧٨٧ نقدية مودعة في بنك مصر .

٢٦٧٩٢ أجلة منها .

٢٤٣٧٥ المال الاحتياطي .

٢٤١٧ وهو المال الخاص بالأمانات والحسابات الخصوصية بعد

استبعاد المهد .

وليس لجنة ملاحظة على هذا الحساب .

دار الكتب المصرية

بما بيان الحساب الختامي بالصفحة ٢١ إيرادات ومصروفات دار الكتب عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية وبناء تفصيل ذلك بالصفحات ٣٥١ - ٣٥١ .

الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ المالية

جدول حرف (أ)

المصروفات

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	إحداثيات إضافية وقتل ومخفيض إحداثيات	الجلية	انصرف في السنة المالية				
				١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦ (٥)
		بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري
١- خصصات ومزونات ودواجن جلالة الملك	٧٣٢٤٥٩	٤٠٠٦	٧٣٦٥١٥	٧١١٩٧٠	٧٤٤٠٦٩	٧١٦٧٠٩	٧٥٧٧٧٢	٧٠٢٧٥٥
٢- خصصات البرلمان	٢٨٩٦٠٨	—	٢٨٩٦٠٨	١٧٤٣٣٩	١٩١٦٦٢	١٩٢٢٣١	٢٢٩٦٤٥	٢٢٧٤٦٥
٣- مجلس الوزراء	٢١٩٧٣	٦٩٩٠	٢٨٩٦٣	٢٤٤٩٧	٣٥٢٣٩	١٦٦١٧	١٦٩٠٩	١٣٦١٣
٤- مكتب المستشارين المال والقضائي	١٩٤٧٥	—	١٩٤٧٥	١٦٠٦٧	١٨٦٦٩	١٨١٥٧	١٨٥٢٩	١٧١٦٦
٥- وزارة الخارجية	٢٥٦٣٦٤	٨٢٢٨٩	٣٣٨٦٥٣	٢٧٨٧١٧	٣٧٩٩٢٣	٣١٢٤٧٨	٢٠٢٢٤٥	١٩٧٨٤٦
٦- وزارة المالية :								
(١) ديوان السوم	٦٣٨٧٢٩	١٣١٦٧١	٧٧٠٤٠٠	٧٣٣٦٥٣	٧١٠٣١٦	٦٧٢٩٦٦	٥٢٧٢٩٧	٥٥٥٤٤٠
(٢) الأموال الخزانة	٥٠٠٠٨٤٩	٣٠٠٠	٥٠٣٨٤٩	٤٨٦٧٢٠	٤٨٦٧٢٠	٤٨٦٧٢٠	٤٩٦٨٥٤	٤٧٢٥٥٥
(٣) المساحة	٦٥٤٩٣٩	١١٦٧٥	٦٦٦٦١٤	٦٠٩٨٥٩	٦١٩٤٢٦	٥٨١٨٨٠	٥١٤٠٨٤	٤٤٦٧٧١
(٤) الإحصاء	٣١٠١٢	—	٣١٠١٢	٣٧٥٧٣	٢٧١٦٦	٣٧١١٩	٥٢٣٠٥	٣٧١٦٦
(٥) الخلية الأميرية	١٢١٤٥٥	١٩٨١٨	١٤١٢٧٣	١٣٧٨٦٠	١٣٩٩١٩	١٠٥٤٣٩	١٠١٤٢١	١٠٩٧٥٩
(٦) الأملاك الأميرية	٥١٥٤٣٤	٥٥٦٧	٥٢١٠٠١	٤٢٢٢٣٧	٣٨٤٤٠٠	٣١٧٢٥٠	٣٨٠٢٣١	٣٢١٩٧٧
(٧) الجمارك	٣٨١١٥٥	٧٠٧	٣٨١٨٦٢	٣٦٤٤٧١	٣٦١٤٧١	٣٤٤٥٠٩	٣٢٠٠٥٩	٣٠٥٥٣٥
(٨) غفر السواحل ومصادر الأحكام	٢٤٨٢٢٣	١٤٩١	٢٤٩٧٢٠	٢٣٢١٢٠	٢٤٩٩٤٢	٢٤١١١٣	٢٢٣١٠٩	٢٢٣٧٥١
(٩) المذبح والحاجر	٥٥١٧٧	٢٠٤	٥٥١٠١	٤٨٨٨٨	٤٢٢٦٥	٣٧٧٧١	٢٠٥٤٢	٢٠٥٩٩
(١٠) الكسب	١١٠٥٦٢	—	١١٠٥٦٢	١٠٠٩١٣	٨٣٢٢٢	٨٥٧٦٨	٨٣٠٠١	٥٥٥٥٧
(١١) التجارة والصناعة ومساوئ الحكومة	١٧٦٧٥٤	—	١٧٦٧٥٤	٥٧٩٩٧	٤٢٩٢٧	٢٤٩١٩	١٧٣٧٧	٢٣٥٥٥
(١٢) أعلام نقاشا الحكومة	١١٤٤٨٤	—	١١٤٤٨٤	١٠٥٣٧٧	١٠٤٢٤٥	٩٧٢٧١	٩٧٢١٨	٩٣٧٦٤
٧- وزارة المعارف العمومية :								
(١) ديوان العام والتعليم	٣٢٠١٢٩٩	٩٣٢٠٠	٣٢٩٤٤٩٩	٣٠٦٤١٧٣	٣٨٤١٤٤٩	٢٥١٠١٠٨	٢٣٠١٨٢٤	٢٠٩٣٨٩٦
(٢) إدارة عموم الآثار المصرية	٧٩٩١٧	٤١٢٣٦	١١٨٢٥٣	١٠٢٧١١	٦٥٠٨٢	٦٥٧٦٤	٧١٥٦٦	٦٥٤٩٩
(٣) دار الآثار العربية	١٠٧٥٩	—	١٠٧٥٩	١٠٣٧٤	١٠٢٣٣	٨٦٤٤	٨٨٠٠	٧٢٧٨
٨- وزارة الداخلية :								
(١) ديوان السوم	١١٤٩٥٣٤	٨٢٦٢٧	١٢٣٢١٦١	١٢٣٠٢٢١	١١٤١٠٠٩	١٠٦٥٣٢٢	٩٨٧٨٨٧	١٠٠٢٤٢٥
(٢) الرئيس	١٣٩٢٤٠٥	—	١٣٩٢٤٠٥	١٣٦٩٠٦٤	١٣٣٨٦٥٥	١٢٩١٤٠٣	١٢٠٠٢١٩	١١٨٠٧٠٤
(٣) الجفر	١٥٨١٢٥٠	٢٧٩٢	١٥٩٠٠٤٢	١٥٦٣١٢٢	١٥٢٦٨٥٣	١٤٨٧٢٤٤	١٤٢٢٢٤٤	١٣٥٣١٩٥
(٤) مصلحة السجون	٤٦٥٥٢٣	—	٤٦٥٥٢٣	٤٢٣١٧١	٤٢٣١٧١	٣٩١٦٤٤	٣٨٨١٧٢	٣٢٦٦٢٢
٩- وزارة الصحة العمومية :	١٦٥٨٦٨٩	—	١٦٥٨٦٨٩	١٣٥٣٢٧٣	١٢٧٠٧٧٧	١٠٠١٩٨٤	٩٧٠٤٠١	٨٤٧٥٧٦
١٠- وزارة الخزانة :								
(١) ديوان السوم	٦٧٩٩٢	—	٦٧٩٩٢	٦٢١٠٦	٦٣٢٥٩	٦٤٢٦٩	٦٤٤٣٩	٦٢٩٥٧
(٢) الحاكم المنطقة (مصر القضاء)	٣٥١٧٨٩	—	٣٥١٧٨٩	٣٦٠٢٧٤	٣٥١١١١	٣٤٤٠٥٩	٣٤٤٢٨٠	٣٢٩٣٣٥
(٣) (قسم النفوذ والولايات)	٧٩٦٧٠	—	٧٩٦٧٠	٧٨٩٩٩	٧٠٤٢٧	٦٨٦٠٥	٦٤٧٠٥	٦٩٦٢١
(٤) كم الألية	٩٦٥٨٣٣	٢١١٩٦	٩٨٧٠٨٩	٩٦٣٢٧٣	٩٤٥٥٠٤	٩١٤٨٤٤	٨٨٥٥٢٣	٨٤٩٦٢٢
(٥) للشرعية	١٨٢٢٣٧	—	١٨٢٢٣٧	١٦٦٨٥٣	١٦٦٥٧٥	١٦١٥٧٥	١٦٠٤٩١١	١٥٤٤٣٣
(٦) الخزانة الحسنة	٤٢٣٥٠	—	٤٢٣٥٠	٤١٠٨٥١	٤١٠٨٥١	٣٧٠٩٦	٣٦٠٠٠	٣٦٤٥٥
قل مدد	١٦٣٠٦٠٧١	٥١٠٦١٩	١٦٨١٦٦٩	١٥٤٣٢٦٦	١٤٩٨٤٧٤٤	١٣٧٧٠٢٢٩	١٣٠٦٠٨٤٨	١٢٢٦٣٧٠٢

(٥) مصروفات سنة ١٩٢٦ عن ألى عشر شهرا .

(تابع) المصروفات

المصرف في السنة أسالية	المصرف في السنة أسالية			المصرف في السنة أسالية			المصرف في السنة أسالية		
	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	(٥) ١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	
جنيه مصري	١٦٣٠٦٠٧١	٥١٠٦١٩	١٦٨١٦٦٩٠	١٥٤٢٢٦٦٠	١٤٩٨٤٧٩٤	١٣٧٧٠٢٢٩	١٣٠٠٤٨٨	١٢٢٢٧٠٢	
١١ - وزارة الأشغال العمومية :									
(١) ديوان العموم	٣٧٦٤١	—	٣٧٦٤١	٣٤٦٢٦	٣٥٦٩٢	٣٦٥٦٣	٣٥٠٠٨	٣٥٥٤٦	
(٢) الى	٥٧١٦٨٤٢	٥٤	٥٧١٦٨٩٦	٤٢٣٠١٩٩	٤٢٥٤٤٩١	٣٣١٩٧٦٧	٢٨٢٠٨٥٠	٢٠١٥٤٧١	
(٣) المباني	١٤٩٦٣٦٣	١٨٥٩٨٠	١٦٨٢٤٢٣	١٥٠٢٣٢٣	١٢١٦٨٣٢	٧٠٢٣١٥	٤٤٤١١٧	٢٨٨٤٥١	
(٤) مصلحة الميكانيكا والكهرباء	٢٥٦٩٨٨	٣٢٥٠٠	٢٨٩٤٨٨	١٩٨٥٧٧	٢١٧٤٩٩	٢٢٦١١١	٢٠٣٥٥١	٢٦٠٥٤٥	
(٥) مصلحة انشغال	٩٥٣٨٧	٤٠٨٠٣	١٠٠١٨٩	٨٥٢٩٣٥	٨٩٢٤٠٦	٨٥٤٥٠١	٨٨٥٠٦٩	٧٥٠٧٠٣	
(٦) « الخزانة الرئيسية »	٥٨٤٤٨١	—	٥٨٤٤٨١	٢٨٥٢١٢	٢٩٧١٣٨	٣٤٤١٢٧	٤٧٣٠٤٨	٢٧٩٩٩٩	
دار الأوبرا والقنصل	—	—	—	—	—	٥١٩٣	٣٨٣٢	٩٧٦٨	
(٧) مصلحة الخيول	٦٨٤٦٥	—	٦٨٤٦٥	٦١٠١٩	٥٧٢٨٣	٥٣٨٨١	٥٣٧٦٩	٥٤٧١٧	
١٢ - وزارة الزراعة :	١٥٧٧٨٤٤	١٩٤٢٠	١٧٧٢٠٥٤	١٥٠٦٤٨٢	١٥٣٢٩٨١	١٤٠١٨٧٢	١٣٨٣٧٨٣	٩٧٢٢٧	
١٣ - وزارة المواصلات :									
(١) ديوان العموم	٢٥٠٥٩٠	١٢١٥٨	٢٦٢٧٤٨	١٩٤٠٠٩	٢٤٥٠٨٧	١٦١٢١١	١١١٣٤٢	١٢٤٨٨٧	
(٢) السكك الحديدية	٥٨٦٠١٥٩	—	٥٨٦٠١٥٩	٤٧٩٠٢٩٥	٤٩٢١٢٢٩	٤٧٥٩٧٥٥	٥٧٠٤٥٠٧	٥٧١١٩١٤	
(٣) التفرغات	٢٩٥٤٧٦	٣٢٥٠	٢٩٩٢٢٦	٦٦٩٦٧	٦٦٨٣٠	٢٤٠٩١٧	٢٢١٦١٤	٢٤٧٢٢٥	
(٤) التليفون	٧٢٧٦٥٩	٢١٠٠٠	٧٤٨٦٥٩	٥٦٨٥٣٨	٨٥٨٢٠٢	٤٣٤٥١٨	٤٥٧٢٧٥	٤٤٤٥٧٣	
(٥) البريد	٧٢٦٢٣٩	٤٨٦٥٠	٧٧٥٣٨٩	٧٣٩٩٠٢	٦٧٦٦٢٩	٦٦٨٠٢٢	٦٥٢٠٧١	٦٢٠٧٨٦	
(٦) المراسل بالهاتف	٥٠٧٨١٥	٢١٠٠٠	٤٢٨٨١٥	٢٩٩٢٢٦	٤٨٩٢٢٩	٣٥٨٥٢٦	٢٧٨٧٤٦	٢١٩٤٨٤	
(٧) الطرق والكباري	٥٤٤٥٧١	٥٢٨٦١	٥٤٩٨٥٧	٢٦٥٨٠٤	٤١٨٦٠٦	٢٩٥٩٢٨	٢٤٤٢٣٥	٢٩٥٨٦٦	
١٤ - وزارة الحرية والبحرية :									
(١) ديوان العموم والجنود	١٧٤٢٠٢	٢٥٤٩٩	١٧٣٩٨٠١	١٥٩٦٩٧٥	١٦٤٥٥٢١	١٦٤٤٦٣٣	١٦٤٤١٣١	١٥٥٢٢٨٤	
(٢) مصلحة المندوب	٢٦١٢٩٢	٤١٩٦	٢٦٥٤٨٩	٢٢١٦٤٤	٢٣٥٤٢٦	٢١٦٦٠٠	١٨٥٢٨١	١٨٥٠٣٧	
١٥ - البعثات العلمية :									
(١) معاشات ومكالات :	١٦٧٠٠٠	—	١٦٧٠٠٠	١٢٢٩١٧	١٤٨٧١٦	١٦٢٢٢٣	١٦٩١٨٤	٤٢٣٧٠٠	
(١) معاشات ومكالات من خدمات ملكية	١٦٣٣٥٠٠	—	١٦٣٣٥٠٠	١٢٣٩٠٠٠	٢٠٩٨٥٩٣	١٧٣٢٢١١	١٢٣٢٦١٥	١٤٥٦٨١٩	
(٢) « « « عسكرية	٢٩٣٨٠٠	٢٠٠٠٠	٢١٣٨٠٠	٣٠٥٤٨٨	٢٦٨٧٢١	٢٦٨٢٢٣	٢٧٣٢٠٠	٢٥٠٦٤	
(٣) استبداد المعاشات	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠	١٨٠٠٥٨	٧٢٠٨٠	٢٩١٥٠	٢١٣٤٤	٢٢٢	
(٤) مرتبات غرة الدال المصرية	١٧٤٠٠٠	—	١٧٤٠٠٠	١٤٦٦٢٢	١٤٢٣٥١٨	١٣٦٨٢٣	١٠٠٤٨٨	١٢٢٨٨٨	
نقل عدد	٤٠٠٤٥٩٨٧	١٢٢٥٧٠٤	٤١٣٧١٦٩١	٢٠٩٤٧٤١٤	٢٠٩٧٠٦٥٣	٢١٨٤٤٥٠٠	٢٠٦٦٣٢٠٩	٢١٣٨١٠٠٠	

(٥) مصروفات سنة ١٩٢٦ عن اثني عشر شهرا .

الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ المالية

(تابع) جدول حرف (١) م

(تابع) المصروفات

	المصرف في السنة المالية	١٩٢٦ (٥)	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	الحلة	إمدادات إنشائية ونقل وتجهيز أملاكات	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٧- الدين العمومي :	٢٨٢٨١٠٦٣	٣٠٦٦٢٠٩	٣١٨٤٤٥٠	٣٥٩٧٠٦٥٣	٣٥٩٤٧٤٧٤	٤١٣٧١٦٩١	١٢٢٥٧٠٤	٤٠١٤٥٩٨٧	٤٠١٤٥٩٨٧	٤٠١٤٥٩٨٧
(١) مستند بوصول الدين العمومي وصاريه	٤١٥١٩	٤١٧٦٢	٤١٥٣٤	٣٧٢٩٨	٣٧٢١٧	٤١٧٤٥	—	٤١٧٤٥	—	٤١٧٤٥
(٢) الدين المضمون	٣٠٧١٢٥	٣٠٧١٢٥	٣٠٧١٢٥	٣٠٧١٢٥	٣٠٧١٢٥	٣٠٧١٢٥	—	٣٠٧١٢٥	—	٣٠٧١٢٥
(٣) > الفسار	١٠٦٢٢٣٥	١٠٤٥٣٨٤	١٠٤٥٣٨٤	١٠٤٥٣٨٤	١٠٤٥٣٨٤	١٠٤٥٣٨٤	—	١٠٤٥٣٨٤	—	١٠٤٥٣٨٤
(٤) > المرحل	٢١٨٢٩٠٦	٢١٧٦٦٧٨	٢١٦٦٦٧٨	٢١٦٦٦٧٨	٢١٥٨١٩٧	٢١٥٨١٩٧	—	٢١٥٨١٩٧	—	٢١٥٨١٩٧
(٥) استهلاك الدين بتخصيص المصل من مبيع الأملاك الأخرية	—	١٨٧٥٠٣	١٣٦٣١٦	١٧٧٨٠٧	—	٢٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠
(٦) القرض الثاني سنة ١٨٥٥	—	—	٩٢١٣٨	٨٧٧٥٠	٨٧٠٤٤٩	٨٧٠٤٤٩	٧٨٢٦٩٩	٨٧٧٥٠	—	٨٧٧٥٠
(٧) > ٣/٤ % سنة ١٨٩٤	٣٢١٠١٨	٣٢١٠١٨	٣٢١٠١٨	٣٢١٠١٨	٣٢١٠١٨	٣٢١٠١٨	—	٣٢١٠١٨	—	٣٢١٠١٨
(٨) > عرض الدفاع الثاني % سنة ١٨٩١	٢٧٣٦٠٨	٢٧٣٦٠٨	٢٧٣٦٠٨	٢٧٣٦٠٨	٢٧٣٦٠٨	٢٧٣٦٠٨	—	٢٧٣٦٠٨	—	٢٧٣٦٠٨
أقساط القرض الثاني لسنة ١٨٥٥	—	—	٢٥٠١٨٥	—	—	—	—	—	—	—
أربط سنة ١٩٢٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٨٩١	١٠٦٧٥٠٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٨٩٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٢٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
(٩) قسط القابلة	١٤٠٧٢٥	١٦٧٨٣٩	١٣٣٨٠١	١٣٠٧٥٤	٦٠١٥١	٦١٠٠٠	—	٦١٠٠٠	—	٦١٠٠٠
(١٠) > انقراضات	١٥٣٢٩٥	١٥٣٢٩٥	١٥٣٢٩٥	١٥٣٢٩٥	١٥٣٢٩٥	١٥٣٢٩٥	—	١٥٣٢٩٥	—	١٥٣٢٩٥
(١١) > الخط من قنصل إلى أسوان	٢٤٧٥٠	٢٤٧٥٠	٢٤٧٥٠	٢٤٧٥٠	٢٤٧٥٠	٢٤٧٥٠	—	٢٤٧٥٠	—	٢٤٧٥٠
(١٢) > > يورسيد إلى الاسماعيليه	١٩٩٣١	١٩٩٣١	١٩٩٣١	١٩٩٣١	١٩٩٣١	١٩٩٣١	—	١٩٩٣١	—	١٩٩٣١
(١٣) > أعمال التطوير في مدخل السويس	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	—	١٦٠٠	—	١٦٠٠
(١٤) > سكة حديد حلوان	٤٨٤٨	٥٣٢٤	٥٣٩٨	٥٣٥٦	٥٣١٠	٥٣١٠	—	٥٣١٠	—	٥٣١٠
١٨- مصاريف غير منظورة :	—	—	—	—	—	—	١٠٦١٤	٦١١١٥	٧١٢٩٢	٧١٢٩٢
نسوة مطالب الأيرانية البريطانية والسلطات العسكرية	—	—	٤١٣٨٨٨	٤١٣٨٨٧	—	—	—	—	—	—
ملاحظات المستفيدين الذين حووا من سنة ١٩٢٥	٤٧١٤٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع المصروفات	٤٤٩١٠٠٠٠	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨	٤٤٩٢٨٨٨

زيادة الإيرادات على المصروفات

المجموع

١٩٣٠ من اتي مقرر شبرا

جدول حرف (ب)

الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ المالية

القسم الأول - كشوف عمومية

الإيرادات

	المبروط في ميزانية سنة ١٩٣٠	الحاصل في السنة المالية				
		١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	(ب) ١٩٢٦
١ - الأموال المقررة :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
أموال الألبان	٥٢٤٥٠٠٠	٥٠٠٧٤٢٢	٥١٢٨٠٦٠	٥٢١٣٦٢٠	٥٤٥٢٢٣٥	٥١٧٠٤٥
حوائذ الألبان	٩١٣٠٠٠	٨٦٩٥٨٤	٨٣٧٤٨٠	٦٧٨٢٧٣	٦٨٧٤٩٢	٧٢٢٢٦
٢ - الجمارك :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الجمارك	٥٠٩٥٠٠٠	٧٣١٠٩٧٥	٦٤٨٤٥٣٢	٦٠٠٢٤٠٥	٥٦٣٦٨٢٦	٥٢٨٥٧٣
الدخان والتبناك والسجائر	٤٧٥٠٠٠٠	٥٣٠٧٤٦٢	٦٦٤٥٢٤٢	٦٢١٩٢٠٨	٥٨٧٩٥٩٧	٥٩٩٠٠٣
رسوم استهلاك	١٤٦٠٠٠٠	١٥٤٨٢٣	١٣٢٨٨٨	١٤٦٣١٩	١٤٨٣٤٦	١٨١٨٤
٣ - رسوم المواني والمناشر :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
رسوم المواني	٢٢٧٧٠٠	٢٣٣٦١٢	٢٤١١٣٦	٢٣٥٨٧٩	٢٣٣٤٩٩	٢٢٠٦٥
رسوم المناشر	١٠٢٠٠٠٠	٩٧٠٤٣	١١٤٨٤٠	١٧٣٢٤٩	١٦٠٣٤١	١٤٤٨١
٤ - مصادب الأسهم	٨٧٠٠٠٠	٨٠٧٦١	٨٣٩٨٦	٨٢٣٨٦	٨٦٠١٠	٨٧٣١
٥ - الدفعة	١٨٧٠٠٠٠	٢٠٠٧٠٥	٢٢٧٨٦٠	٢٣٩٨٧٤	٢٣٩٦٧٠	١٦٦٢٧
٦ - رسوم دفعة المصوغات	٣١٠٠٠٠	٢٤٥٥٧٧	٢٣٠٢٥٠	٢٣٣٨٤٤	٢١٢٩٤٤	٢٩٢٤
٧ - الرسوم القضائية والقيدية :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
أحكام الخطأ	١٣٦٣٠٠٠	١٢٧٥٣٧٨	١٢٦٦٦٩	١٢٣٢٦٢٣	١٢٢٩٠٨٤	١٠٨٨٤١
الأحكام	٨٢٤٠٠٠٠	٩٧٨٦٩٠	٩٩٥٠٤٤	٩٢٣٨٢٢	٨٧٢٢٠٢	٧٤٤٠٣
الرقعة	١١٥٠٠٠٠	١١٦٨٢٧	١٢٥٧٤٠	١٣٥٩٤٥	١١٣٨٢٢	١٠٩١٩
إيرادات الخايش الحقيقي	٣٥٠٠٠٠	٢٩١٣٥	٣٠٣١٣	٣٢٤٠١	٣٠٠٨٢	٣٥٧٤
الحايش المنصوص	١٠٠٠٠	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٩٩	١٣٢٧	١١٨
٨ - السلك الحديدي	٧٠٠٠٠٠٠	٦٠٣٧٧٠٥	٧٠٣٨٨٤٤	٧١٣٦١٦٦	٧١١٨٢٧٢	٦٩٩٨٣٢
٩ - التفرقات	٢٢٠٠٠٠٠	٢٠٣٤٠٩	٢٢٦١٥٧	٢٢١٩٧٨	٢٢٩٧٠١	٢١٤٤٧
١٠ - التليفون	٦٩٦٠٠٠٠	٦٥٠٧٣١	٦٧٠٥٥٥	٦٥٢٣٨٩	٦٦٦٧٤٩	٦٠٨٧٢
١١ - البريد	٧٤٠٠٠٠٠	٧٠٩٧١٦	٧٤٢٦٧٢	٧٤٧١٥٣	٧٧١٢١٨	٧٢٦٨٦
١٢ - الأملاك الأميرية :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
(أ) مصلحة الدرس	٥٩٣٠٠٠٠	٥٥١٥٤٨	٥٦٨١٨٩	٦٦٢٥٢٧	٧٦٢٠٠٥	٩٩٢٢٨
(ب) أملاك تابعة لمصارف أخرى	٢٧٩٠٠٠٠	٢٤٠١٢٢	٢٢٣٣٦٢	٢٢٢٩٧٣	٢٥٩٧٥١	٢٠٩٩٢
١٣ - بدل الخدمة العسكرية	١٩٥٠٠٠٠	١٤١٤٤٠	١٧٢٢٤٠	١٨٧٩١٥	١٩٥٣٢٣	١٩٩٠٢
١٤ - رسوم الخلف	١٤٥٨٠٠٠	١٣٩٦٧٠٤	١٣١٩٧٩٩	١١٥٦٠٧٨	١٣٧٠٩٥٨	١٣٨٨٩٩
١٥ - المستعظم من مايات المستخدمين	٥٤٠٠٠٠٠	٦٦٦٢٤٨	٥٥٤٩٨٨	٦٢٢٩٧٦	٣١٦٢٨٨	٣١٥٩٩
١٦ - الأرباح الناتجة من تشغيل القنود	٢٢٩٢٠٠٠٠	١٩٧٤٥٢٩	٢٨٩٠٨٤١	٢٢٢٨٢٣٣	٢٢٢٥٥٩٩	١٦٢٢٦٤
١٧ - إيرادات ورسوم متنوعة	٢٨٠٤٨٠٠	٢٦٤٠١٣٠	٢٢٣٧٦٥	٢٦٢٠١٧	٢٢٨٧٢١٧	٢٢٧٣١٦
١٨ - ضريبة القطن	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٣٧١٨٠	١٢٢٩٦٣٥	١٥٦٦٦٥٨	١٣٢٣٢١٣	١٦٠٩٦٤
١٩ - إيرادات غير اعتيادية :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
(أ) بيع أراضي	٢٠٠٠٠٠٠	٨٢٤٤٧	١٧٧٨٠٧	١٣٢٣١٦	١٨٧٥٠٣	٢٤٢٨٠
(ب) إيرادات أخرى	٤٠٠٠٠٠٠	٢٣١٤٠٤	٢٣٢٢٦٦	١٢١٧٨٠	١١٨٣١٣	١٤٧٠
٢٠ - حصة مصر في التوزيعات التي تدفعها ألمانيا	٩٧٥٠٠٠٠	٩٦٥٥٤	١٠٠٣٠٥	٢٢٠٧٧	—	—
٢١ - الماخوذ من الرسم الإضافي على السفارات	—	٣١٢٥٠	—	—	—	—
لصوب بعض المديونات المحلية من صوائد الدخولية	—	—	—	—	—	—
تتخذ : ما يخص الإجمالي الزراعي	٣٧٤٧٧٠٠٠	٣٨٥٨٤٤٠٦	٤١٨٨٦٤٢٨	٤٠١١٦٧٨٩	٣٨٥٦٦٨٠	٣٧٢٢٢٠١
جدة الإيرادات	١٢٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—
الأنموذج من المال الإجمالي	٣٦٢٧٧٠٠٠	٣٨٥٨٤٤٠٦	٤١٨٨٦٤٢٨	٤٠١١٦٧٨٩	٣٨٥٦٦٨٠	٣٧٢٢٢٠١
الأنموذج من المال الإجمالي الخاص بالقرض الثاني لسنة ١٨٩١/١٨٩٤	٨٢٣٨٠٠٠٠	٢٢٣٨١٧٤	—	—	—	١٠٢٧٤
بالقرض الثاني لسنة ١٨٥٥	—	—	—	٢٥٠٠١٨٦	—	—
٤٤٩١٥٠٠٠٠	٤١٢٢٣٥٨٠	٤١٨٨٦٤٢٨	٤٠٣٦٦٩٧٥	٣٨٥٦٦٨٠	٣٧٢٢٢٠١	٣٧٢٢٢٠١

الحساب الختلى لسنة ١٩٣٠ المالية

حساب الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٠

مصرفات

إيرادات

مصرفات	جنيه مصرى	إيرادات	جنيه مصرى
١ — ماهيات وأجور مرتبات	١٨٨٥١٤	أرباح تشغيل القود	٥٣٠٦
٢ — مصاريف انتقال و بدل سفرية	٢٧٧٦	إيرادات الأموال الثابتة	١٤٩٠
٣ — كسارى وطبوعات	٧٤٩	رسوم مدرسية وانتدابات ورسوم المكتبة	٤٨٩٧٣
٤ — أغذية	٢٣٥٠	إيرادات متنوعة	١١٣٨
٥ — إيجار ودياء وصيانة وحلاطه	٤١٣٨	إعانة الحكومة	٢١١٧٢١
٦ — أدوات ومرتبات	٨١٧		
٧ — توريدات عمومية	٣٥٩٤٦		
٨ — مصاريف الطب والنشر واشتراك الجرائد والمجلات	٤٣٦٦		
٩ — تقطرات والمفومات	٧٨٠		
١٠ — بدلات طبية	١٣١٠٥		
١١ — مكافآت الطلبة المتفوقين	٧٨٠		
١٢ — رحلات طبية وأبحاث	١٢٤٣		
١٣ — مصرفات ترقية	٧٩٠		
١٤ — أعمال جديدة	١٢١٥٤		
	٢٦٨٥٠٨		
زيادة إيرادات الجامعة على مصرفاتها في السنة المالية ١٩٣٠ — ١٩٣١	١٢٠		
	٢٦٨٦٢٨		٢٦٨٦٢٨

حالة الاحتياطي للجامعة المصرية :

جنيه مصرى	
٢٤٢٥٥	الباقى من أول ماير سنة ١٩٣٠
١٢٠	ضم زيادة إيرادات الجامعة على مصرفاتها في سنة ١٩٣٠
٢٤٣٧٥	المجملة لتأية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١

أموال الجامعة المصرية :

جنيه مصرى	
١٢٠٠٥	مستات مودعة في البنك الأعلى
١٤٧٨٧	تقدي مودعة في بنك مصر
٢٦٧٧٢	المجملة
٢٦٧٧٢	ويتمها كما على
جنيه مصرى	
٢٤٣٧٥	المال الاحتياطي كما هو مدين آحلاه
٢٤١٧	المال المتناس بالأمانات والحسابات الخصومية (بعد استبعاد العهد)
٢٦٧٩٢	

الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ المالية

حساب دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٠

مصرفات

إيرادات

جنيه مصري	جنيه مصري
١ - مبيعات وأجر مصريات	٢٠٠١٩
٢ - مصاديف انتظام ورجل سفرية	١٣٣
٣ - كنارى	٨٤
٤ - مباءة وتوزيع	٢٧٩
٥ - آلات وترميم مصاديف وموظفات	٩٤
٦ - قوريدات عمومية	٥٢٢٨
٧ - اشتراك الطيفون وأجر الفتراتات ومصاديف البريد	١٠٧
٨ - مصاديف ثرية	٩٩
٩ - ضرائب	٢٣٦١
١٠ - الجهة الطبية والاشتراك في المعمرات والمعارض الدولية للكتب	—
١١ - صيانة وترميم وتحسين الجان والأطيان	٣٩٠
١٢ - أعمال جديدة	—
المجموع	٢٨٧٩٤
٩١٢١	إيجارات الألمان
٢٣١٧	تشغيل القرد
٧٦٣	تجزئة ما يباع من المطبوعات
١٦٩٠	إيراد الخلية
٧٥	إيرادات أخرى
٢٥٠٠	إمالة الحكومة
١١٠٠	الإقامة المخصصة على وزارة الأوقاف
١٨٥٦٦	
١٠٢٢٨	زيادة المصروفات على الإيرادات
٢٨٧٩٤	المجموع

ملاحظة - زيادة مصروفات الدار على إيراداتها في السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ تسوت بالتخصم من الاحتياطي العام للدار .
أما احتياطي الدار فيكون كما كان في أول السنة المالية أى ٣٢٩٦٨ ج - م .

وهنا نص ذكره اللجنة المالية بوزارة المرافعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشرف اللجنة المالية بأن ترعى إلى مجلس الوزراء مذكرة إيضاحية عن الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وهو الحساب الذى ينبغي تقديمه إلى البرلمان لاعتقاده عملاً بالمادة ١٣٣ من الدستور. وقد أقرت هذه المذكرة الكشف التالية :

١ - الكشوف العمومية للمصروفات والإيرادات (جدول "أ" و جدول حرف "ب") .

٢ - كشف ملخص الإيرادات والمصروفات وبقاى التقديم فى أول السنة وفى آخرها وبموجب الدين العموى لثاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١

٣ - كشوف بمقارنة الإيرادات والمصروفات بتقديرات الميزانية (جدول حرف "ج" و جدول حرف "د") .

٤ - كشف بيان الاعتادات الإضافية التى فُتحت فى خلال السنة (جدول حرف "هـ") .

٥ - كشف بيان تجاوز المصروفات فى بعض الأبواب وهو مما يستدعى استئذان مجلس الوزراء والبرلمان لتسويته من وفورات ومجموع اعتاد الميزانية .

(تنظر المادة ٢ من مشروع القانون المشار إليه فى ذيل هذه المذكرة)

٦ - كشوفات بمسبب الجامعة المصرية ودار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

٧ - كشوفات ببيان السلف المنوعة للبدليات والمجالس المحلية .

٨ - كشف بيان تجاوز مصروفات بعض البتود .

ولم يرق بالحساب كشف السلف المنوعة إلى السودان لأنه تقرر وقف نشره إلى أن يتم البحث الجارى بشأنها بوزارة المالية طبقاً لرغبة البرلمان .

فالتجاوز فى بعض أبواب الميزانية قاصر على ثلاث حالات وهو يتناول مانع جزئية فضلاً عن كونه ناتجاً عن عوامل يصح حلها قهرياً .

فى ميزانية وزارة الداخلية بلغ التجاوز فى مصروفات الباب الثانى (مصاريف عمومية) ٢٣٨٩٥ ج. م (١٧٩٦٦ ج. م فى الفرع ١ - ديوان

العموم ومصالح أخرى ٥٩٣٦ ج. م فى الفرع ٢ - الخفر) وقد كان المتوقع أن يبلغ التجاوز ٨٠٠٠ ج. م. و ٤٠٠٠ ج. م. على التوالى فرخص مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣١ باستعمال الوفرة فى الباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) لتسوية التجاوز المشار إليه وصدر بذلك القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ ولكنه أفضح من الحساب الختامى أن التجاوز زاد على المبلغين المشار إليهما بمقدار ٩٩٦٩ ج. م. و ١٩٢٦ ج. م. على التوالى .

وفى ميزانية المحاكم المختلطة - فرع ٢ (قسم القضاء) تجاوز فى مصروفات الباب الثانى بمبلغ ١٠٤٣١ ج. م. وقد رخص مجلس الوزراء فى جلسته المتعديدين بتاريخ ٢١ مارس و ٢٦ أبريل سنة ١٩٣١ باستعمال الوفرة فى الباب الأول لتسوية التجاوز المشار إليه وصدر بذلك القانون رقم ٤٧ و ٦٦ لسنة ١٩٣١ ولكنه أفضح من الحساب الختامى أن الوفرة فى الباب الأول من الفرع ٢ لم تكف لتسوية هذا التجاوز بأكمله فأخذ الفرق وقدره ٣٥٨٥ ج. م. من الوفرة فى الباب الأول من الفرع ٣ (قسم العقود والوثائق) وهو جزء ستم ميزانية المحاكم المختلطة .

وفى ميزانية مصلحة التليفون تجاوز قدره ٣٨٩٤ ج. م. وقد سُئِلَ عن ربط مصروفات الباب الأول باستبعاد ٢٠٠٠ ج. م. فنظرو عدم صرفه من اعتادات الماهيات والأجرومريتات ولكن هذا الوفرة لم يحقق واقصر على ١٦١٠٦ ج. م .

أما التجاوز فى مصروفات البتود فإن إقرار تسويته من اختصاص وزارة المالية أو مجلس الوزراء حسب الحالة . وقد سبق منح هذا الترخيص فى معظم المسائل المعروضة الآن على المجلس ولكن تقرير التجاوز جاء أقل من المصروفات التى دل عليها الحساب الختامى .

واللجنة المالية تشرف برغى ما تقدم إلى مجلس الوزراء للتكرم بالموافقة فى المسائل المعروضة فى هذه المذكرة .

وفى طيه مشروع مرسوم بمشروع قانون باعتاد الحساب الختامى ٤

الرئيس
السكيت
كامل سليم
اسماعيل صدق

قنطرة فى ٦ ديسمبر ١٩٣١

ثالثا - تخفيض الفائدة الأصلية إلى ٦٪ / كحد أعلى لشركة الرهون طوال مدة الأجل المتفق عليه و ٦,٥٪ / لمدة خمس سنوات للبنك العقاري ولعدة عشر سنوات لبنك الأراضي على أن لا تزيد بعد ذلك على سبعة في المائة.

رابعا - خفض فوائد التأخير عن الأقساط التي حل وفاتها ولم تسدد إلى ٥٪ / على تلقى مجموعها و ٦٪ / على التلت الباقي .

خامسا - تسدد الحكومة المصرية للبنوك ثلث الأقساط المتأخرة وفوائدها بحسب السعر الذي سبقت الإشارة إليه بأذونات تصدرها قابلة لتداول وخصم تراوح فائدها بين ٤ و ٤,٥٪ /

ويشمل هذا التأخر كل قسط حل موعد أدائه ولم يدفع منذ سنة ١٩٢٨^(١).

سادسا - تتولى البنوك الأعمال الحسابية وكافة الإجراءات الخاصة بالمطالبة وتحصيل جميع الأقساط بما في ذلك نصيب الحكومة بدون مقابل.

سابعا - يلقى مطلوب الحكومة في الدرجة الثانية بالنسبة للتسديد معنى أن ما تحصله البنك يخصص منه أولا لحسابها قيمة القسط السنوي من الدين الأصلي وما يتبقى يخصم لحساب المتأخرات بين الحكومة والبنوك . التلثان للأول والثالث الثانية .

ثامنا - احتفاظ الحكومة بحقها في عدم الموافقة على أية قسوة لا يكون الضمان فيها كافيا^(٢) .

ثامنا - تخمس فوائد التأخير المستقبلية بحسب شروط العقود السابقة. وقد قدمت الحكومة إلى مجلس النواب على أن توصلها إلى هذا الاتفاق مشروع قانون بإصدار أذونات في خزينة بقيمة ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لتتمكن من تنفيذه في أقرب فرصة مستطاعة فخطره مجلس النواب بطريق الاستعجال وأقر الفكرة مع زيادة قيمة الأذونات إلى خمسة ملايين من الجنيهات بدلا من ثلاثة ونصف .

وقد حدث هذا التعديل بالكتابة الآتية :

قبل أن يتلحظ مقرر لجنة المالية بمجلس النواب نص المشروع الأصل الذي سبق لجنة الموافقة عليه قال :

« اقترحت لجنة المالية في تقريرها أن تكون قيمة الأذونات التي تصدر على الخزينة بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات بدلا من ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات. فهل يوافق سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية على هذا الاقتراح ؟ »

ملحق رقم ٣

جلسة الأربعاء ٢٨ رمضان سنة ١٣٥١
(٢٥ يناير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بالتخصيص في إصدار أذونات على الخزينة

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بالتخصيص في إصدار أذونات على الخزينة بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات المصرية نظره على وجه الاستعجال . فيجته اللجنة بجلستها الثلث انعقدت في صباح وساء يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ واستدعت في جلسة الصباح حفرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية وبعد أن سمعت البيانات التي أدلى بها تبين لها ما يأتي :

لأن الحكومة حينئذ أن التذاتير الموقرة التي اتخذتها لسياسة الثروة العقارية سواء بواسطة بنك التسليف الزراعي أو الشركة العقارية لم تنف بالحاجة نظرا لاشتداد الأزمة وعدم ظهور ما يمكن أن يشر يقرب أفراجها لجمعه بمجهودها إلى البحث عن حل لسالة الدين العقاري .

ولما كانت الأقساط والفوائد التي انفق عليها عند عقد القروض كانت ملحوظا فيها ما تنتج الاراضى المرحونة من غلة فقد كان من الطيبى وقد هوت تلك النسبة إلى ما يقرب من البراركا وسعرا أن يكون الأساس في التسوية مراعاة هذين العاملين الخطيرين .

بدأت الحكومة مفاوضاتها مع الثلاثة البنوك العقارية الكبرى . البنك العقاري المصرى وشركة الزهونات وبنك الأراضي . وظلت تسعدها في كياسة إلى أن كل المسى بأفقا مع البنوك المذكورة هنا مؤداة :

أولاً - ضم رصيد القروض الذي لم يستحق بسدد على ما لم يسدد من الأقساط التي استصحت وفوائدها .

ثانيا - مد أجل القروض ليكون ثلاثين سنة بالنسبة للمصريين الأولين العقاري والرهون وخمسة وثلاثين سنة بالنسبة للأشعير (بنك الأراضي) .

(١) كان المفق عليه أولا لا يشمل المتأخر ما استحق قبل سنة ١٩٢٩ ولكن الاتفاق قد تم بعد ذلك على أن تشمل التسوية قسط سنة ١٩٢٨ وأن نعمل فيه على حصة البنك مدعها بشروط خاصة دون دخل الحكومة .

(٢) حفرة (ب) من الشروط العامة (تابع مذكرة الحكومة) .

فأجاب وكيل وزارة المالية بما يأتي :

"لدى وزارة المالية ما من التصريح لها بإصدار الأذونات بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. على الطريقة على أن تصدر الآن ما قيمته ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. ثم يكون لها الحق بعد في إصدار أذونات بالباقي عند الحاجة".
وعلى أثر هذه الإجابة قال حضرة المقرر ما يأتي :

"بعد أن وافق سعادة وكيل وزارة المالية على ما طلبته لجنة المالية أنظر على حضرتكم مشروع القانون معدلاً وهذا نصه" وبهذا المشروع على اعتبار أن قيمة الأذونات خمسة لا ثلاثة ونصف .

وهذه اللجنة دون أن تتعرض للمستوى هذا الإجراء من حيث ارتباطه على المقصود من المادة ٢٨ من الدستور لا ترى الموافقة إلا على المشروع الذي قدّمته الحكومة. لأننا لا نستطيع أن نتخربها بلون وخمسة ألف جنيه دون أن نعرف على التعبد الرجوع إليها فيصرف فيها وقبل أن نطلع على تفاصيل ما قد فصل إليه الحكومة من مناقات مع البنوك والشركات الأخرى ودون أن نحصي الديون التي سيستعمل في تسويتها للمبلغ الإضافي .

وإذا كانت الحكومة تحول في المذكرة المرافقة لمشروع القانون " إنه تم في دوس موضوع ديون الدرجة الثانية والثالثة وموضوع الاختصاصات التي تكون على الأعيان وفق الرأي على أمثل السبل لمعالجتها قدّمت وزارة المالية بقرارات معددة بهذا الصدد " (١).

وإذا كان سعادة وكيل وزارة المالية يقول في مجلس النواب فيما يخصّ بديون الشركات القارية التي باءت أخطاها بالتفريط " إن هذه الشركات تجري فيما بينها أبحاثاً لتسوية هذه الأخطا وسوف تتقدم بعد هذا البحث بمطالب للحكومة ستكون على السأية والتقدير " .

ويقول فيما يخصّ بالديون الخاصة بالمقاربات المالية إن البنوك " ستجد من مصلحتها الاتفاق مع المدينين على تسوية تفتش مع مصلحتها ومصلحة مدينيها وعلى أية حال فيسكن تدخل الحكومة مع البنوك في هذه المسألة ويا " (٢) . وإذا كان فيما يخصّ بالديون المطلوبة لوزارة الأوقاف يقرّ سعادة وكيل وزارة المالية أن وزارة الأوقاف ولها مناقات تبلغ حوالي ١٥٠,٠٠٠ ج.م. قد بدأت تقف إجراءات كالتقاضي فقفها البنوك وطلب مدينيها الآن معاملتهم بمثل ما عطلت الحكومة مع مديني البنوك التي ورد ذكرها في مذكرة الحكومة غير أنه تم بعد دراسة حالة هؤلاء المدينين . "ففي المجازفة من جانب اللجنة أن توافق على الزيادة التي أقرها مجلس النواب باعتبار أن هذه الدراسات قد تمت وأن أسس الاتفاق قد وضعت على الطريقة التي يرضاها المجلس والحال أن تلك الدراسات لم تبدأ فيها بعد .

وما دام في الإسكاف نظر المشروعات على وجه الاستيعاب ؛ وكان لابد من تسوية هذه الديون لما على الحكومة إلا أن تبدأ بدراساتها وهي أتمت هذه الدراسة تقدمت للبلان بمشروع قانون تطلب به إصدار أذونات بقيمة ما بتقرر وقتئذ لهذه التسوية فيصدر على وجه السرعة .

إن اللجنة عند ما استعرضت ما انطوى عليه الاتفاق مع البنوك الثلاثة من فوائد محققة - تلك الفوائد التي لا يمكن أن يقال من أهميتها عدم الوصول في هذه الآونة إلى وضع الأسس لتسوية المسائل الملحة الأخرى كديون الدرجة الثانية والثالثة وهو ما مطلوب لبعض الشركات من ثمن أراضٍ باعته - فقد قررت الموافقة بالإجماع - ما عدنا حضروا احتفظ برأيه - على إصدار الأذونات بالمبلغ المقدم من الحكومة وهو الثلاثة ملايين ونصف .

ولا شك في أن إجراء يكون نتيجة صيانة الثروة القارية التي كانت مهددة بسبب البيع الجبرية وتمكين المدينين بما خفضت إليه الأخطا والقوائد من معالجة حالتهم بما يقيم ضايع ممتلكاتهم وحفظ مستوى الثروة القارية عموماً وإنشاء السوق المالية إجمالاً هو إجراء جدير بكل تأكيد خصوصاً وأنه قد تبين من المعلومات التي أدلى بها سعادة وكيل وزارة المالية أنه الصلية بالنسبة لخزانة الدولة مأونة العافية بناء على أن قيمة الأراضي - من حيثية على أساس الاسعار الحاضرة - ستفي ببيع المطلوب عليها بمسبب هذه التسوية بما في ذلك قيمة الأذونات ورغم مجيئها في الدرجة الثانية بالنسبة لحصة البنوك .

وقد تبين لجنة مما أدلى به سعادة وكيل وزارة المالية أن ديون القطر القارية تبلغ على وجه التقريب خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيحات وأن جملة المبالغ التي تستفيد من التسوية المعروضة تبلغ حوالي ٣٥ مليوناً من الجنيحات .

لما تقدم قررت اللجنة تعديل المشروع الوارد من مجلس النواب والموافقة على المشروع الذي قدّمت الحكومة وترجو الموافقة عليه وهذا نصه :

مشروع قانون

بالتخصيص في إصدار أذونات على الخزينة

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يرضخ لوزير المالية في أن يصدر أذونات على الخزينة لا يتجاوز مجموع قيمتها ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. (ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه مصري) من ذلك :

(١) ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. (مليون جنيه مصري) أذونات لمدة خمس سنوات من تاريخ إصدارها وتحسب فائقة بسعر ٤٪ (أربعة في المائة) سنوياً تدفع في آخر كل سنة أشهر .

(٢) ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. (مليونان ونصف مليون جنيه مصري) أذونات لمدة عشر سنوات من تاريخ إصدارها وتحسب فائقة ٤ ٪ (أربعة في المائة) سنوياً تدفع في آخر كل سنة أشهر .

وتكون هذه الأذونات لحائضها وتسجيلها بطريق السحب السوي .

(١) تراجع الفقرة الخاصة بغير الدرجة الثانية والثالثة وما بعدها من مذكرة الحكومة .

(٢) يحضر اللجنة السادسة عشرة لجيش النواب .

وهذا نص مذكرى وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بشأن ترخيص وزارة المالية بإصدار سندات على الخزينة تنفيذ
للإطلاق مع البنوك المقارية الذي أقره المجلس بجلسته ٨ ديسمبر
سنة ١٩٣٢

سبق أن قرر مجلس الوزراء بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الموافقة على
مشروع الاتفاق المزمع عقده مع البنك المقارى المصرى وشركة الزهوات
وبنك الأراضى وقد جاء في المشروع المذكور أن الحكومة — مقابل قيام
البنوك بمد أجل السلف وتخفيض الفوائد وعدم مطالبة المدينين بقسط
سنة ١٩٣٢ وغير ذلك من الشروط التي تم التفاوض عليها — تدفع تلك البنوك
سندات على الخزينة بقيمة تلتى المناقصات على أن تحصل البنوك الثلث الأخر
ومل أن تقسط المناقصات جميعها على مدد القروض بعد إحالتها على الوجه
المبين في المذكرة التي رفعت لجلس في هذا الصدد .

وقد قامت وزارة المالية بحث مسألة إصدار السندات مع البنك الأهل
وقرر الرأي على ما يأتى :

أولاً — أن تصدر سندات مدتها خمس سنوات بفائدة ٤ ٪/ مليون
جنيه .

ثانياً — أن تصدر سندات مدتها عشر سنوات بفائدة ٤ ٪/ خمسة
الباقى من الحصة التي تمهنت الحكومة بسدادها من المناقصات وتبلغ
مليونين ونصف مليون شهريا .

ثالثاً — أن تطرح السندات الأخيرة (السندات التي مدتها عشر سنوات)
للاكتتاب العام بواسطة البنك الأهل الذى تمهد بضمان الاكتتاب فيها
بمبىث إنه إذا لم ينط الاكتتاب العام كل السندات المروضة فإن البنك
نفسه يأخذ ما تبقى لحسابه على أن يتقاضى مقابل ذلك عمولة يتفق عليها
قيا بعد .

رابعاً — أن السندات التي تصدر والتي تضمنها إيرادات الدولة تستهلك
سنويا بطريق السحب خلال خمس سنوات بالنسبة لسندات ال ٤ ٪/ .
وخلال عشر سنوات بالنسبة لسندات ال ٤ ٪/ . بالطريقة التي تحددها وزارة
المالية بالاتفاق مع البنك الأهل .

خامساً — أن تكون هذه السندات خالية من كل ضريبة وغير معرضة
لأية ضريبة دخل عليها أو على كبرياتها في المستقبل .

وزيارة المالية ترجو أن يرخص لها مجلس الوزراء في إصدار السندات
على الوجه المقترح في هذه المذكرة وبمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ (ثلاثة ملايين)
وتصف (على أنه إذا اقتضت مراجعة الحسابات مع البنوك تخفيض هذا
المبلغ فلن يسلم إليها إلا القدر اللازم لسداد تلتى المناقصات ما

وزير المالية

إسماعيل حديق

مادة ٢ — الضوائد وقيم الأذونات المستحقة تكون مستحقة الدفع
القاهرة وتفى من جميع الضرائب والرسوم المقررة أو التي يمكن أن تقدر
المستقبل .

مادة ٣ — يخصص المبلغ الناتج من إصدار الأذونات المذكورة لتنفيذ
الانفاقات التي تهم بين الحكومة وبنوك الزهون المقارية .

مادة ٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويحوزه أن يصدر
قائمة ما يقتضيه ذلك من القرارات ويصدر به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر

وهذا نص مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

بترخيص في إصدار أذونات على الخزينة

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
بأصدارة :

مادة ١ — يرخص لوزير المالية في أن يصدر أذونات على الخزينة
بمبلغ مجموع قيمتها ٥.٠٠٠.٠٠٠ (خمس ملايين من الجنيهات المصرية)
من ذلك :

(١) ١.٠٠٠.٠٠٠ (مليون جنيه مصرى) أذونات لمدة خمس سنوات
من تاريخ إصدارها وتحسب عنها فائدة بسعر ٤ ٪/ (أربعة في المائة)
سنويا تدفع في أحوال ستة أشهر .

(٢) ٤.٠٠٠.٠٠٠ (أربعة ملايين من الجنيهات المصرية) أذونات
لمدة عشر سنوات من تاريخ إصدارها وتحسب عنها فائدة ٤ ٪/ (أربعة
النصف في المائة) سنويا تدفع في أحوال ستة أشهر .

وتكون هذه الأذونات خالصة وتسهلك بطريق السحب السنوى .

مادة ٢ — الضوائد وقيم الأذونات المستحقة تكون مستحقة الدفع
القاهرة وتفى من جميع الضرائب والرسوم المقررة أو التي يمكن أن تقدر
المستقبل .

مادة ٣ — يخصص المبلغ الناتج من إصدار الأذونات المذكورة لتنفيذ
الانفاقات التي تهم بين الحكومة وبنوك الزهون المقارية وغيرها .

مادة ٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويحوزه أن يصدر
قائمة ذلك من القرارات ويصدر به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر

مذكرة إلى مجلس الوزراء

لما رأيت وزيره عليه من أوفى هذا العام أن الأزمة ما زالت حامية الوطيس . وأن الأمل في قرب إفراجها ما لبث ضئيلاً . وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشيء كثير من التضحية المالية سواء أكانت من طريق التدخل الذي قام به بنك التسليف الزراعي المصري أم من طريق الصفقات التي أتمتها الشركة المقارية لم تكن تكفي لمعالجة مضطربة الديون المقارية وأنها إنما كانت إجراءات مؤقتة يبرها الأمل وقت انعقادها في قرب انقشاعها صاحب الضيق المالي — فذكرت جدياً في الطريقة المثل التي يمكن أن نحولها دون عرض الكثير من الأراضي — بحسب الأمان مما يكون له أسوأ الأثر في قيمة الثروة الأهلية وجدياً ثروة عقارية زراعية .

كذلك ذكرت فيما وصلت إليه غلة الأراضي من تنازل مما جعل دخل الملاك من الأرباح اليوم لا يذكر بجانب دخلهم منها منذ بضعة سنوات . ولما كان معظم القروض المقارية قد عقد في وقت كانت فيه الأرباح أكبر غلة . والمحاصيل أعلى سعراً . والطرف المالية أكثر ملامسة . فقد أصبح من ضرور الإرهاق مطالبة الأهالي اليوم ببلغ الأقساط التي كانوا يدفعونها بالأقساط .

وقد لاحظت منذ على الأهالي دفع الأقساط منذ سنة ١٩٢٩ اللهم إلا النذر اليسير ولم يكن أمام البنوك إلا أن تمضي في إجراءاتها التي كان يتقضى أمرها بعرض المقاررات المرحومة لبيع الجبىرى بأجس الأمان . هذه الأسباب رأيت وزارة المالية أن تناوئ البنوك المقارية في شأن السلف المقارية وأقساطها وما يمكن أن يتخذ من إجراءات تخفيف الإعياء التي ناه الأملون . جعلها فبدأت هذا المقاررات منذ شهر مايل الماضي واستمرت بيضاء وبين رئيس مجلس إدارة البنك المقاري المصري في فرنسا . ثم استؤنفت من جديد في مصر إلى أن انتهت في هذه الأيام الأخيرة .

ونظراً إلى أن تحقيق هذا الغرض يقتضى إجراء بعض تعديلات هامة في الشروط التي بررت الحيازات المقارية في مصر على اتباعها حتى الآن فيما يخص السلف المقارية . هذه كانت مفاوضات طويلة وشاقة وكان لها من التطورات المبدئية ما هو مبين في مذكرة أخرى تحت تصرف المجلس إذ أغرب في الإطلاع عليها .

وقد أفضى الأمر إلى الاتفاق على الأسس الآتية مع ملاحظة أنه فيما يخص بالبنك المقاري المصري تعرض نتائج هذا الاتفاق على شعبة مجلس إدارته في باريس لإقرارها بصيغة نهائية وينظر أن يتم ذلك في خلال بضعة أيام :

أولاً — فيما يخص بمدة القروض والأقساط :

تم الاتفاق على تجديد وتجديد السلفيات الحالية مع كل المبالغ المستحقة على المدينين بما في ذلك :

١ — رصيد رأس المال السلفة الذي لم يستحق دفعه بعد .

٢ — الأقساط السنوية التي استحققت وأقرت مدادها .

٣ — الفوائد المستحقة على الأقساط المتأخر مدادها .

أما الأقساط السنوية الجديدة فتشتمل على :

(١) رصيد رأس المال الذي لم يستحق بعد ويقسط بعد مدة ثلاثين سنة .

لمدى البنك المقاري وشركة الرهونات المصرية ونحس وعلاين ست
لمدى بنك الأراضي .

(ب) الأقساط المتأخرة والفوائد المستحقة عليها وتقسط أيضاً بمعدل
على ثلاثين سنة فيما يخص بالبنك المقاري وشركة الرهونات
ونحس وعلاين سنة فيما يخص بنك الأراضي .

ثانياً — فيما يخص بالفوائد :

تمكنت وزارة المالية من إقناع البنوك الثلاثة بتخفيض فنة الفائدة على
بعض قروضها التي عقدت بثبات مرتفعة قبيل البنك المقاري تخفيض
الأعلى إلى ٦,٥٪ لمدة خمس سنوات على أن يكون الحد الأعلى بعد ذلك
ونخفض بنك الرهونات هذه الأعلى إلى ٦,٥٪ طول مدة القروض
ونخفض بنك الأراضي هذه الأعلى إلى ٦,٥٪ خلال عشر سنوات
وإلى ٧٪ خلال الخمس والعشرين سنة الباقية .

على أن يكون مفهوماً أن الشرط الخاص بتخفيض الفوائد يقتضى
المدينين الذين قد لا يرون لمصلحتهم إطالة مدة القرض .
أما فيما يخص بفوائد الأقساط المتأخرة التي قد الرأى على ضمها إلى أصل
الدين وتقسيمها معه على المدد السابق ذكرها وهي ثلاثون سنة فيما يخص
بالبنك المقاري وشركة الرهونات ونحس وعلاين سنة فيما يخص ببنك
الأراضي فإنها قد جعلت للبنوك الثلاثة كما يأتي :

٥٪ على الثلاثين .

٦٪ على الثلث .

أما فوائد التأخير التي كانت مقدرة دائماً بواقع ١٠٪ فقد اتفق على جعلها :

٥٪ فيما يخص بشركة الرهونات وبنك الأراضي .

٦٪ فيما يخص بالبنك المقاري المصري .

على أن يلاحظ أن يستثنى لصالح المدينين الفرق بين ٩٪ و ٦٪ أو ٥٪
على قسط سنة ١٩٢٩ الذي قام بسداده بنك التسليف الزراعي عن بعض
المدينين بعد أن تمت إليه الفوائد على أساس ٩٪

ثالثاً — نصيب الحكومة في المتأخرات :

نظراً إلى أن البنوك ستحرم من تحصيل قسط سنة ١٩٣٣ المستحق
وكذلك من تحصيل ما قد يتاح لها تحصيله بشئ الوسائل من المتأخرات مما
قد يقرب عليه عدم استطاعة بعضها مولاة أعمال التسليف فقد رأت وزارة
المالية أن تسدد الحكومة لكل منها على الأقساط المتأخرة لغاية سنة ١٩٣٣
بأنذوات على الخزينة تصددها الحكومة تستطيع البنوك تدانها وغضها
والحصول على الأموال التي تدبرها حركة أعمالها .

أما الأقساط المتأخرة فتشتمل كل قسط استحق دفعه ولم يدفع منه
سنة ١٩٢٩ لغاية سنة ١٩٣٣ على أن المدينين الذين لم يكتروا قد دفعوا حتى
آخر ديسمبر سنة ١٩٣٣ قسط سنة ١٩٢٨ لن يكون لهم حق الاستفادة
هذه التسوية .

ونظراً إلى أن الحكومة ستعفى ثلثي المتأخرات بسندات فائتها ما بين
٤٪ و ٦٪ . فقد رأت وزارة المالية ألا تحسب الحكومة على المدينين
فائتها أكثر من ٥٪ على نصيبها .

أما البنوك فستتقاضى ٦٪ على الثلث الذي يخصها من المتأخرات

لهذا قرر الرأي على أن تبحث وزارة المالية مع كل بنك حالة كل دين من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة وما بعدهما لتتخير الإجراء المناسب المتشعب مع كل حالة بحسب ظروفها وملازماتها .

ومضى تم درس موضوع ديون الدرجة الثانية والثالثة وموضوع الاختصاصات التي تكون على الأعيان وفق الرأي على أمثل السبل لمعالجة تلكت وزارة المالية بمقتضىات عمدة بهذا الصدد .

ولاشك في أن للتسوية المروضة أسماها مزايا سوف يكون من أثرها تخفيف شيء من الضيق المستوحى على المدينين في الوقت الحاضر فضلا عن تمكنهم في المستقبل من دفع الأقساط بعد أن جعلت في مستوى أكثر التامنا مع إيراد الأعيان مما كانت عليه من قبل .

ومن الآثار الملاحظة لهذه التسوية :

(أ) إطفاء كل أو جل قضايا البيع وزرع الملكية المروضة من هذه البنوك الثلاثة والمنظورة الآن أمام الحاكم .

(ب) منح المدينين هدنة لمدة سنة لا يطالبون فيها بشيء ربما ينظفون شؤونهم ويبتون دخلهم .

ولاشك في أنه بجانب هذه المزايا الملاحظة هناك مزايا أخرى يستفيد منها المدينون على سر الأيام وأهمها مزية تخفيض الفوائد على القروض كلها مع استداد مدد القروض إلى ٣٠ أو ٣٥ سنة . فقد تبين مثلا أن متوسط فوائد سلف البنك العقاري بمعد التجديد والتجديد تصبح ٦,٣٦٪ لمدة خمس سنوات و ٦,٤١٪ بعد ذلك .

وإذا ما أضفنا المخاطر التي تحسب الحكومة على الجزء الأكبر منها فائدة ٥٪ فقد أصبح متوسط الفائدة على قروض البنك العقاري (القروض الزراعية) .

٦,٠٣٪ لمدة خمس سنوات .

٦,١٥٪ لمدة ٢٥ سنة .

وهذه النتيجة لا يمكن اعتبارها إلا مرضية .

وبناء على ما قدمناه بشأن نصيب الحكومة في المخاطر تطلب وزارة المالية إلى مجلس الوزراء أن يأذن لها بإصدار أدونات من انجليزية بمقدار نصيب الحكومة في المخاطر المتقضى دفعها للبنوك الثلاثة بفائدة تتراوح بين ٤٪ و ٤ ١/٢٪ حسب الحالة .

وبحسب تكون مدة السداد من خمس إلى عشر سنوات وذلك كله بحسب ما يتضح من حالة المزاينة واستعداد السوق المالي بمصر لتداول هذه الأدونات وتعمل وزارة المالية على أن تكون الفائدة أقل ما يمكن صوفا لمصلحة الحكومة ولصلحة مصر المالية .

وأود أن أذكر مع السرور المجهود القيم المقيدي الذي قام به سعادة أحد صيد الوهاب باشا وكل وزارة المالية للوصول إلى النتائج المقترحة، وقد كان سعادته أكبر معين لي في الدراسات التي قضا بها وفي توجيه الحلول البديلة التي تناولها البحث إلى ما فيه تحقيق المصلحة العامة ما

وفي المالية
أسماعيل صديق

تحريرا في ٦ ديسمبر ١٩٣٢

ويلاحظ أنه سوف يحسب من نصيب الحكومة ما سددته عن المدينين من أقساط سقي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ بواسطة بنك التسليف الزراعي .

وتبلغ قيمة المخاطر :

جيبه

فيا يخص بالبنك العقاري ٤,٢٠٠,٠٠٠

» » بشركة الزهراء ٧٢٠,٠٠٠

» » بنك الأراضي ١,٤٥٢,٠٠٠

المجموع ٦,٣٧٢,٠٠٠

ثم عل أنه يلاحظ فيا يخص بالزم الأخير الخاص بمخاطر بنك الأراضي وتجب استئثار المبالغ قبل سنة ١٩٢٩ وكذلك القروض الممنوحة بكميات لا تقل عن ١٠٠ ألف ليرة مصرية من أجل أن يلاحظ أن المخاطر السابق بيانها تشمل قسط ١٩٢٩ الذي سددته الحكومة عن طريق بنك التسليف الزراعي والذي لا يتعد من استأله عند حساب نصيب الذي يجب أن تقفه الحكومة للبنوك .

وأما — شروط عامة :

(أ) سداد الأقساط السنوية :

تتولى البنوك عمليات تحصيل الأقساط السنوية بما فيها نصيب الحكومة فيخص ما يسدد أولا لحساب القسط السنوي المستحق للبنك ثم ما حصل لحساب المخاطر ويتم نسبة الثلثين للحكومة والثلث للبنك .

وتتولى البنوك كافة الأعمال الحسابية الخاصة بجميع الأقساط واستخلاصها . كما تتولى كافة الإجراءات الخاصة بالمطالبة والسداد والتقيد وما إليها .

(ب) القروض التي تضامن ضمانها :

نظرا إلى أن بعض القروض قد أصبحت قيمتها موازية أو ترقى على قيمة الدين المرهونة بحسب الأسعار الحاضرة فإن وزارة المالية ترى أن تحتفظ الحكومة لنفسها بحق منع المدين في هذه الأحوال من الاستفادة بشروط هذه التسوية إلا :

(أ) إذا سدد جانباً مما عليه وكان من نتيجة ذلك السداد منع المخطور وتخفيف عبءه عن الدين المرهونة بحيث يصبح فيها الضامن الكافي .

(ب) أو إذا قام بتقوية الرهن بأن يزيد على الدين المرهونة بحيث يصبح الضامن كافيا بالقياس إلى مقدار الدين .

(ج) مدينو الدرجة الثانية والثالثة وما بعدهما :

لكي تكون المساعدة التي تقدمها الحكومة وتقدمها البنوك مجدية لا بد من النظر في شأن الديون الأخرى خلاف دين الدرجة الأولى ولا كانت الدين معلقة برفع الملكية وتعرض المدين لخطر الذي أديبته منه، ولما كانت أحوال ديون الدرجة الثانية والثالثة وظروفها تختلف الواحدة عن الأخرى ومن تلك الديون ما هو جدي ومنها ما يصح أن يكون محل تساؤل ومنها ما قد يكون على تسوية بين المدين والمدين فقد رأى أن يضع قاعدة عامة فيا يخص بهذه الديون لن يكون لإجراء خاليا من الأضرار .

(المادة الثانية)

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحسب مقتضى الدولة وأن يشرف بالجرعة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

القطعة	المساحة	كيفية التنازل	اثن التنازل	المصلحة المتنازلة لها	الارض
تدعى خط تنظيم ميدان سيدى عبد الجواد بإضافة القطعة رقم ٢٣٤ قسم ببولاق قبيل مسجد الزين الشريف مسجد سيدى عبد الجواد وصلىه هذا التدبير مرسوم ملكى شارع ١٤ يونيو سنة ١٩٣١	متر ٣٤ ١٠٩	عامة	مستم ٣٦٠ ٤٢٧	بنية الأوقاف	توسيع المسجد

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٨ على
التزول بمجانا لوزارة الأوقاف الصومية عن قطعة أرض من أملاك الدولة مجاورة
لمسجد الزين الشريف بمسجد سيدى عبد الجواد ببولاق مساحتها ٩٤ متراً
ومقدار ثمنها بمبلغ ١٨٨ ج ٠٠ لاتساع الممران وحاجية المسجد إليها وقدمت
بهذا التنازل المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٨

وقد جاء في كتاب لوزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) أن وزارة
الأوقاف طلبت تعديل تنظيم ميدان سيدى عبد الجواد بإضافة قطعة أرض
أخرى بالجمان من أملاك الدولة مجاورة من الجهة الغربية لهذا المسجد لتوسيعه
وهي القطعة رقم ٢٣٤ التي تبلغ مساحتها ١٠٩ أمتار تحرياً تتأوى من اثن
٤٣٧ ج ٠٠ على أساس ٤ ج ٠٠ لقر الواحد حسب تقدير سنة ١٩٣١ وأن
مجلس التنظيم والمرافق العامة للمدينة القاهرة قد وافق على هذا التدبير وصدر
مرسوم ملكى بإجرائه في ١٤ يونيو سنة ١٩٣١

ولما كانت قطعة الأرض المذكورة غير محجوزة لأية منفعة عامة لا ترى
وزارة المالية مانعاً من إجابة وزارة الأوقاف إلى طلبها .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأقرت الموافقة عليه وهي تتشرف
ببيع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وبرفقة هذه المذكرة مشروع
المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

الرئيس

اسماعيل صدق

ملحق رقم ٤

جلسة الاثنين ١١ شوال سنة ١٣٥١

(٦ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بالتزول بمجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة
أرض من أملاك الدولة لضمها إلى مسجد الزين ببولاق

(المقرر صراحة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع قانون
وارد من مجلس النواب بالتزول بمجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة أرض من
أملاك الدولة مساحتها ١٠٩ أمتار و٣٤٤ سقيمتراً لضمها إلى مسجد الزين
ببولاق .

وقد طالعت اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ على
المشروع والمذكرة الإيضاحية المصاحبة به فتبين لها أنه نظراً لكثرة الترددات
على مسجد الزين الموجود بيني بولاق الذي يعتبر من أكثر أحياء القاهرة
هرماً وازدحاماً بالسكان كثرة لا تسع لها لتضييق مصلاه وقلته المرافق بدورة
مياحه ذات وزارة الأوقاف الاستزادة في مساحة المسجد حتى ييسر لها
توسيع المصل وزيادة عدد المراجيح على أن يفتح باب جديد في الجزء الذي
سيضاف إلى المسجد لكي يستعمل في الأوقات التي يقل فيها عدد المصلين
عادة كوقت الفجر وبهذا يمكن الاستغناء عن فتح المسجد بأكثر قليل من
المصلين .

وبما أن قطعة الأرض التي يطلب إضافتها للمسجد غير محجوزة لأية
منفعة عامة فالجنة توافق على المشروع وهي ترجو المجلس أن يوافق عليه
بالصيغة الآتية التي أقرها مجلس النواب :

مشروع قانون

بالتزول عن قطعة أرض من أملاك الدولة

نحن فراد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يتمتع التزول بمجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة الأرض المينة في الجدول
المرفق لهذا القانون وذلك لضمها إلى مسجد الزين ببولاق لتوسيعه .

مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد مستغنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يستند تأجير القطعة من الأرض رقم ٢٣٨ و ٢٨٥ قسم السيدة
في القاهرة البالغة مساحتها ٢١٥٤ مترا للجمعية الطبية المصرية لمدة ٩٩ سنة
بإيجار اسمي قدره جنيه ١ (جنيه واحد) في السنة لإقامة دار للجمعية عليها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب الجمعية الطبية المصرية تسليمها قطعة أرض من أملاك الدولة لتقيم
عليها بناء خاصا لإدارة الجمعية وقاعة المحاضرات، وهذه الجمعية تضم أكثر من
تسعينائة من الأطباء ولها مجلة شهرية وتنفذ جلسات يلقى فيها الأعضاء أو كبار
الأطباء الأجانب الذين يقدون من الخارج محاضرات علمية كما أنها تستجيب
للأبحاث الطبية بمكافآت وجوائز لهذا الغرض وتصرف للجمعية إمانة سنوية
قدرها ١٢٠٠ جنيه من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

وكانت الجمعية تقيم اجتماعاتها نارة في كلية الطب وأنقرى في الجمعية
الجغرافية أو في قاعة الجامعة الأمريكية .

وقد وقع اختيارها أخيرا على قطعة أرض في شارع قصر العيني بالقرب
من كلية الطب (رقم ٢٣٨ و ٢٨٥ جدول قسم السيدة) ومساحتها الإجمالية
٢١٥٤ مترا تقريبا ١٠٢٠٠ جنيه تقريبا .

وتذكر الجمعية أن تلك القطعة تخضع لاحتاجتها وتصلح لإقامة دار عليها لاسيما
أنها على قرب من كلية الطب ومن مستشفى قصر العيني .

وتوافق وزارة المالية بمدينتها من تأجير القطعة المذكورة للجمعية الطبية
المصرية بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة وبمبلغ جنيه واحد سنويا عن المساحة
كلها بالشرط المتأد وضعا في مثل هذه الأحوال وعلى أن يكون للحكومة
حق استرداد الأرض وما قد يكون عليها من المباني متى احتاجت إليها لغرض
من الأغراض الضرورية .

واللجنة المالية توافق على رأى وزارة المالية . وهذا، وهي تتشرف برفع
الأمر إلى مجلس الوزراء لتتكرم بإقراره وتوطئة لعرضه على البرلمان .
ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٩٠

١٩ في نوفمبر ١٩٢٢

الرئيس
اسماعيل صدق

ملحق رقم ٥

جلسة الاثنين ١١ شوال سنة ١٣٥١

(٦ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة
للجمعية الطبية المصرية بإيجار اسمي

(المقرر من الشيوخ المهتم عبد الحليم بك)

أحال المجلس على لجنة المالية لمجلسه المتقدمة في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣
مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢١٥٤ مترا
للجمعية الطبية المصرية بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة كي تقام عليها دار للجمعية
المذكورة .

وقد عرض المشروع على اللجنة لمجلسه المتقدمة في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣
ويصحبه تقرير أن الجمعية الطبية المصرية هي الهيئة الوحيدة من نوعها بمصر
فضلا عن كونها من أكبر الهيئات العلمية وهي تضم أكثر من تسعينائة
طبيب لغرضها كما أنها تصدر مجلة شهرية لها مركزها الخاص بين المجلات
العلمية في الأوساط الطبية، والجمعية كذلك مقصد كثير من الأطباء المالكين
الذين يقدون إلى مصر بين حين وآخر حيث تكون هي المكان الذي يلقون
فيه محاضراتهم .

ومن الأعمال التي تقوم بها هذه الجمعية تجميع الأبحاث الطبية في مصر
أنها تمنح جوائز مالية لمن يقومون بهذه الأبحاث، كما أنها على رعاية خاصة من
وزارة المعارف التي تلحق لها إمانة سنوية قدرها ١٢٠٠ جنيه من ميزانيتها .

وبما أنه ليس لهذه الجمعية دار خاصة بها تستطيع أن تعقد فيها اجتماعاتها
أو تباشر شؤونها فقد فكرت في إقامة دار لها ووقع اختيارها على قطعة أرض
من أملاك الدولة على مقربة من كلية الطب وقصر العيني وتبلغ مساحة
هذه القطعة ٢١٥٤ مترا قدرتها بخمسة ١٠٢٠٠ ج ٠٠ وقد طلبت من وزارة
المالية أن توجر لها هذه القطعة بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة
أول مدة ٩٩ سنة .

ف نظرا للإيجابيات السابق ذكرها ترى اللجنة الموافقة على تأجير القطعة
المذكورة للجمعية بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة وهي ترجو المجلس أن يوافق
على مشروع القانون الآتي نصه وقد وافق عليه مجلس النواب :

ملحق رقم ٦

جلسة الاثنين ١١ شوال سنة ١٣٥١

(٦ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لإنشاء معمل تجارب تحسين حالة الدباغة في مصر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجبل بك)

أحال المجلس بجلسته المتقدمة في ٩ يناير سنة ١٩٣٣ على لجنة المالية مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية مصلحة التجارة والصناعة (الباب الثالث - أعمال جديدة) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.م "عشرة آلاف من الجنيهات" لإنشاء معمل تجارب تحسين حالة الدباغة في مصر.

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المتقدمة في ١٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٣٣ واتضح لها أن مصلحة التجارة والصناعة أنشأت في سنة ١٩٢٩ قسما لمحمود كما أنها أوفدت بعثات للتخصص في كيمياء الجلود ودباغتها وصباغتها وصناعة الأحذية رغبة منها في النهوض بتلك الصناعة ومنتجاتها في مصر.

وفي سنة ١٩٣١ أدرج في ميزانية وزارة المالية (مصلحة التجارة والصناعة) اعتماد قدره ١٨٠٠٠ ج.م لإنشاء مذبغة وورشة للأحذية غير أنه لم يصرف من ذلك الاعتماد سوى ٧٨٠ ج.م.

ولما كان المضي في هذا المشروع يتطلب من التفات نحو ٧٠٠٠٠ ج.م ونظرا للظروف الحاضرة التي لا تسمح بتخصيص مصلحة التجارة والصناعة هذا الاعتماد ورغبة في عدم مزاحة الحكومة للأفراد في مثل هذه الأعمال التي هي من خصائص الأفراد والشركات وترجيحا للرأي القائل بإيجاد الحكومة بقدر الامكان عن الاشتغال بالأعمال التجارية رأيت اللجنة المالية بوزارة المالية إرجاء الأمر حتى يعرض على المجلس الاستشاري لمصلحة ليسدى وإليه فيه.

وقد قرر المجلس الاستشاري المذكور صرف النظر عن المشروع المقدم ذكره والاكتفاء بإنشاء معمل تجارب تحسين حالة الدباغة وقدرت تكاليف إنشاء هذا المعمل بمبلغ ١٣٥٠٠ ج.م وزعت كالآتي :

جنيه مصري

٥٠٠٠ للبناني

٥٠٠٠ للآلات والأدوات

١٠٠٠ لمواد الدباغة والصباغة للتسليف

٢٥٠٠ ماكينات للتسليف

١٣٥٠٠

رأى بعد ذلك قصر الاعتماد على عشرة آلاف من الجنيهات بعد حذف مبلغ ١٠٠٠ جنيه من مواد الدباغة والصباغة للتسليف و ٢٥٠٠ جنيه من ماكينات التسليف أيضا باعتبار أن أعمال التسليف للصناعات يقوم بها بنك مصر كما رأى أنه من الممكن تأجيل اعتماد الماكينات ومصاريف الإدارة اللازمة لهذا العمل إلى ميزانية السنة المقبلة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وربما يتم بناء المعمل.

وقد لاحظت اللجنة أن حذف المبلغ المخصص لشراء ماكينات وآلات تقريبا المصلحة لصغار الدباغين يجعلهم في حالة عجز عن الاستفادة من إرشادات العمل فضلا عن كونه حائلا بينهم وبين السير بالصناعة في طريق التقدم ، لأن الانتفاع بإرشادات المصلحة سوف لا يأتي إلا عن طريق التطبيق وهذا لا يأتي إلا مع وجود الآلات اللازمة والتي لا قبل لأصحاب المصانع الصغيرة بالحصول عليها إلا إذا أمنتهم بها الحكومة على أن تتقاضى منها مقدسا بعد أخذ الضمانات التي تكفل لها الحصول على أموالها .

لهذا توصي اللجنة بتخصيص مبلغ لهذا الغرض يوضع تحت تصرف مصلحة التجارة والصناعة لشراء الآلات ويمنح بالإيجار لمن ترى فيهم الأهلية للعمل من الدباغين .

على أن اللجنة رأت قبل الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب أن تتلف على مايجب من شؤون صناعة الدباغة في مصر فأدلى لها حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بالبيان الآتي :

بيان لقيمة ما استوردته مصر من الجلود الخام والجلود المدبوغة
والمصنوعات الجلدية في الخمس السنوات التي قبل الحرب
والخمس السنوات الأخيرة

الترج	متوسط الحس السنوات التي قبل الحرب	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
جلود خام ...	١٤٢٠٠٠	٤٧٥٩	٩٤٢٣	٧٤٩٠	٥٦٦٠	٤٩١٨
جلود مدبوغة ...	—	١٩٨٢٩٩	١٩٧٤٧٣	١٠٣٣٢٦	٩٢٣١٦	٧١١٣٥
أحذية ...	١٩٠٠٠	٣٣٥١٦٢	٣٣٧١٧٩	٢٣٨٥٦٦	١٠٣١٢٦	٦٣٦١٠
المصنوعات الجلدية الأخرى	٣٠٠٠	٢٠٤٩٥٥	٢٠٤٤١١	١٠١٥٨٦	١١٧٧٤٦	٦٨٩٩٩
المجموع ..	٣١٢٠٠٠	٧٤٣١٧٥	٧٤٨٩٨٥	٤٩٠٩٦٨	٣٤٥٨٨٤	٢٠٨٢٤٢

كما تقدم يرى بوضوح أن في واردات الجلود تقصير يرجع إلى عامل الأزمة
التي حلت بالبلاد وما ترتب عليه من نقص في الاستهلاك ، كما أن ارتفاع
الرسوم الجمركية قد أدى إلى نقص في الوارد من هذه المشتريات . أما القوائم
المنتظرة من إنشاء المعمل فيسّر اللجنة أن تنوّه بأنه :

أولاً — سيكون هذا المعمل أداة لإنتاج صناعة الجلود من الحالة
الفقرية التي هي عليها الآن وذلك بإرشاد أصحاب المصانع المحلية إلى خير
طرق هذه الصناعة وأحدها .

ثانياً — سوف يكون إنشاء المعمل طريقاً للاستفادة بمواهب أعضاء
البيئات الذين أوفدتهم مصلحة التجارة والصناعة للتخصص في فروع صناعة
الجلود المختلفة .

ثالثاً — إمداد أصحاب مصانع الأحذية بالجلود المزخرفة التي تستعمل
في صنع أحذية السيدات وفي صنع الحفائب والتي سيبنى المعمل الحكومي
بطلبها وتوريد لها من قبلها من أصحاب المصانع السالفة الذكر وبذلك
يستفيها عن الوارد من الخارج .

رابعاً — ستوجه المصلحة بالمعمل آلة لضبط مقاس الجلود وترقيمتها
وذلك منعا للاعب محترقي الجلود في مقاسها .

لكل ما تقدم ولكل ما جاء بالمذكرة المراقبة للشروع بمرحلة هذه
المشروع وتزجوا المجلس الموافقة عليه بالصيغة الآتية التي أقرها مجلس النواب :

ويوجد بالقطر المصري ٢١٦ مذبنة موزعة كالآتي :

عدد	٤٥
بالقاهرة	٢٩
بالاسكندرية	٣٧
بمدينة الغربية	٣٩
» أسبوط	٢١
» جرجا	٤٨

وتقسم هذه المذابح إلى ثلاث فئات بحسب تنظيمها ومستوى صناعة
الجلود في مصر :

أولاً — مذابح الدرجة الأولى : ويوجد منها واحدة بالقاهرة وثلاث
بالاسكندرية وكلها مجهزة بالآلات الحديثة وتنتج جلود نعل وبوكس كالف
(Box Oalf) ويكتنوبولميسور لإدارة الآلات وجلود لعمل الشط والأصراع
ولا تنتج جلود المصلاحي أو الجلود المزخرفة التي تزم لشطب يد السيدات
وما شاكلها من المصنوعات الجلدية الزخرفية .

ثانياً — مذابح الدرجة الثانية : ويوجد منها ثلاث بالقاهرة وأربع
بالاسكندرية وواحدة بالمصنوعة وأخرى بكفر الزيات ، وهذه المذابح مجهزة
ببعض آلات للدباغة وتنتج جلوداً مثل جلود مذابح الفئة الأولى من حيث
النوع إلا أنها تقل عنها جودة لنقص الآلات بها ولجهل القائمين بإمرها
بمعرفة طرق الصناعة الحديثة .

ثالثاً — مذابح الفئة الثالثة : وعددها مائتان وثلاث مذابح ومصنعة
كلها تشغل يدبغ جلود الخراف وجلود الجمال وتقل من أنواع الجلود الأخرى
ولا تستخدم آلات في الصناعة وتنتج أنواعاً رديئة جداً من الجلود تجده رواجاً
في صناعة الأحذية الرخيصة .

ومن حركة هذه المذابح الصناعية يمكن القول استنتاجاً بأن رأس مال كل
من مذابح الفئة الأولى يتراوح بين ٦٠٠٠ ج ٢٠٠ و ١٥٠٠٠ ج ٢٠٠
فيما يتراوح رأس مال كل من مذابح الفئة الثانية بين ٣٠٠٠ ج ٢٠٠
و ٥٠٠٠ ج ٢٠٠

أما مذابح الفئة الثالثة فتشغل بمرس أموال قليلة قد تبلغ أحياناً ٥٠ جنيهاً .
ولما أرادت اللجنة أن تحف على مبلغ ما أفادته للمذابح في مصر وعن مبلغ
تأثير متجانتها في سوق الجلود وفي حركة الاستيراد تبين لها ما يأتي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ١١ "مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف من الجنيهات) لإنشاء معمل تجارب لتحسين حالة الدباغة في مصر .
ويؤخذ هذا الاعتماد في وفورات ميزانية السنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أودع في ميزانية وزارة المالية (مصلحة التجارة والصناعة) لسنة ١٩٣١ اعتماد قدره ١٨٠٠٠ ج.م. في الباب الثالث لإنشاء مدينة وورشات للأحذية ولم يصرف من ذلك الاعتماد سوى ٧٨٠ ج.م .

ولما عرضت المصلحة مشروع ميزانيتها لسنة ١٩٣٢ الحالية ذكرت أن المعنى في هذا المشروع يتطلب من التفقات نحو ٧٠٠٠ ج.م. ولما كانت الظروف الحاضرة لا تسمح بمح المصلحة مثل هذا الاعتماد رأت اللجنة المالية بوزارة المالية إرجاء الأمر إلى أن يجهت المجلس الاستشاري لمصلحة التجارة ويبدى رأيه فيه فإذا ما أقر إقامة المصنع طلب الاعتماد اللازم خلال السنة .

وقد ورد خطاب من المصلحة مفاده أن المجلس الاستشاري يرى صرف النظر عن المشروع المتقدم ذكره والاكتفاء بإنشاء معمل تجارب لتحسين

حالة الدباغة وتقدر تكاليف هذا المعمل بمبلغ ١٣٥٠٠ ج.م. سنة ٥٠٠٠ ج.م. الباقى ٥٠٠٠ ج.م. للآلات والأدوات و ١٠٠٠ ج.م. لمواد الدباغة والصباغة للتسليف و ٢٥٠٠ ج.م. ماكينات التسليف .

وتلح المصلحة في فتح هذا الاعتماد في خلال السنة الحاضرة فأكدة أنها أنشأت قسم الجلود في سنة ١٩٢٩ لإتياض صناعة الجلود في مصر وأنها أوفدت إلى أوروبا مدير القسم لمدة سنة للوقوف على مستحدثات هذه الصناعة كما أوفدت ثلاثة موظفين إلى إنجلترا تخصص أحدهم في كيمياء الجلود والثاني في دباغة الجلود بالكرام والصباغة وقد عاينا بعد أن أننا دراستهما ولا يزال الثالث في إنجلترا يدرس صناعة الأحذية بعد أن انتهى من تعلم الدباغة ويسعود في شهر ديسمبر . وكذلك فإن في القسم موظفا آخر سبق له أن أتم دراسته في صناعة الجلود في جامعة ليون سنة ١٩٢٩ فهؤلاء الموظفون جميعا لا يتيسر الانتفاع بمعارفهم ومجهوداتهم ولا يحقق الغرض الذي رمت إليه المصلحة في إرسالم البعثة إن لم ينشأ المعمل المشار إليه .

لهذه الاعتبارات تطلب وزارة المالية فتح الاعتماد المذكور مع قصره على ١٠٠٠ ج.م. باعتبار أن أعمال التسليف للصناعات تخصص بنك مصر وأنه يمكن تأجيل اعتماد المساحيات ومصاريف الإدارة إلى ميزانية السنة المقبلة ريثما يتم بناء المعمل .

واللجنة المالية توافق على رأى وزارة المالية هذا وهي تتشرف ببيع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكرم بإقراره على أن يعرض الأمر على البرلمان .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس
اسماعيل صدق

نمرة ١٦٥ - ٤٥/١

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ على رأى وزارة المالية المبين في هذه المذكرة .

وبمه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الملصق بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

وهي حالة الشخص الذي يستعمل تذكرة مرور ليست له وقد أعطى المشروع هذه الحالة عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد على ٢٠ جنها مصريا .

وقد قصد بعبارة "تذكرة سفر" التصاريح التي تصدرها الحكومة لترفع بها قيدا من حرية أو تتيح بها انتقالا مخطورا مثل تذكرة المرور التي تعطى لساكن الجيش ليتقلوا بها خارج المسكرات والتذاكر التي تعطى للتشردين وكذلك التذاكر التي تمنح وقت إعلان الأحكام العرفية لإباحة التنقل والموارد وجوازات السفر المخصصة لاجتياز الحدود .

وهذا التعديل في التشريع اقتضته كثرة حوادث النش في استهلاك جوازات السفر وما قد يؤدي إليه من تهديد الأمن العام والنظام .

(ب) ولكن تأخذ الجريمة الجديدة المنصوص عليها في هذه المادة المقترحة حكم الجرائم المماثلة لها في الأهمية — من حيث أنها صور مخففة لجرائم التزوير — عدلت المادة ١٩١ عقوبات لتشملها .

الثالث

هنا التعديل يتناول بعض نصوص الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل الخاص بالحريق الممد :

(١) عدلت المادة ٢٢٠ عقوبات بحيث تشمل النص — هذا الزرع المحصود — آكوام النش أو التبغ أو المواد الأخرى القابلة للاحتراق .

وقد كان من الضروري أن يتناول قانون العقوبات بالعقاب الانخفاض الذين يضعون النار عمدًا في آكوام النش والتبغ وغيرها من المواد القابلة للاحتراق على حد سواء كما يعاقب من يضع النار في زرع محصود لأن هذه المواد كلها سريعة الاحتراق وضربها بالاحتراق قد يكون خطيرا لسهولة امتداد النار منها إلى ما يحاورها وبخاصة في بلد زراعي كبلادنا .

(ب) إضافة نص المادة ٢٢٣ عقوبات مكررة — وقد قصد به تخفيف العقوبة عن الجرائم المنصوص فيها في المادة ٢٢٠ سالف الذكر بتخفيفها من الاشتغال الشاقة المؤقتة المقررة لها في الأصل إلى الحبس في حالة ما إذا لم تستعمل في الجريمة مادة مفرقة وكانت قيمة الأشياء المحروقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الانخفاض أو خطر من إلحاق الضرر بأشياء أخرى .

وقد عرض هذا المشروع على اللجنة بجلسته ١٨ بتاريخ ١٩٣٣ فبحثه .

ملحق رقم ٧

جلسة الثلاثاء ١٩ شوال سنة ١٣٥١

(١٤ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

من مشروع القانون الخاص بإضافة بعض أحكام إلى قانون العقوبات الأهل

(المقرر حضرة الشيخ المفزع عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ على لجنة الحفائية مشروع القانون الخاص بإضافة بعض أحكام إلى قانون العقوبات الأهل خاصة بالمفرقات والحريق وغيرها . وهذا المشروع يشمل على تعديل قانون العقوبات الأهل في ثلاثة مواضع :

الأول

إضافة نص — هو المادة ١٤٧ عقوبات مكررة — على مواد الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل الخاص بحرق تعطيل المخابرات التفرافية أو التليفونية وتعطيل النقل بواسطة السكة الحديدية يعاقب بمقتضاها على نقل المفرقات أو المواد القابلة للاحتراق في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى مصعدة لنقل الجماعات على خلاف ما تقتضي به لوائح البوليس .

وهذه الجرائم كانت في الأصل مخالقات (المادة ٣٠٣/٤ والمادة ٣٠ من قرار وزارة المواصلات الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦) ولكن وجد أن عقوبة المخالفة غير كافية ولا تتناسب مع ما لهذه الجرائم من الخطورة من حيث أثرها على حياة الجماعات والأموال .

الثاني

(١) إضافة نص — هو المادة ١٨٩ عقوبات مكررة — على مواد الباب السادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل المتعلق بالتزوير يتناول بالعقاب صورة خاصة من صور النش لم يكن تناولها المشرع بنص

من يرتكب هذا الفعل الذى لا يقع تحت طائلة أى نص منصوص القوانين الجنائية التالية .

هذا وأن مشروع قانون العقوبات الذى وضع فى سنة ١٩١٩ - ١٩٢١ كان يمتد على مادة رقمها ٢٥٠ تعاقب على ارتكاب هذا الفعل وكذلك قانون العقوبات الفرنسى أضيف إليه فى سنة ١٨٦٣ نص خاص لهذا الفرض (مادة ١٥٤) وقد رأى من الأفضل بدلاً من استعمال عبارة القانون الفرنسى فى وصف جواز السفر بأنه "صادر باسم غير اسمه" أو عبارة مشروع قانون العقوبات المصرى بأنه "ملك لشخص آخر" استعمال عبارة "ليست له" لأنها أدل فى المعنى على أن الشخص الذى أعطى له الجواز هو غير الشخص الذى استعمله .

المادة ٢٢٠ والمادة ٢٢٣ مكررة - إن التعديل الوحيد الذى أدخل على المادة ٢٢٠ هو إضافة الكلمات الآتية "أو فى أكوام من قش أو تبن أو فى مواد أخرى قابلة للاحتراق" وذلك بعد الكلمات "ذرع محصود" .

وقد رأى من المفيد إضافتها كى يقضى العقوبة على وضع النار فى القش والتبن والمواد الأخرى القابلة للاحتراق بنفس العقوبة المفروضة لوضع النار فى الزرع المحصود أو الأخشاب المسدة للبناء أو الوقود . فهذه الجريمة هى فى الواقع خطيرة جداً لأن القش مادة سريعة الاشتعال يمكن أن تحترق منها النار بسهولة إلى أملاك أخرى .

ولكن مساواة حرق القش أو التبن بحرق الأخشاب يجب أن يقابلها تخفيف فى العقوبة إذا كانت قيمة الأشياء المحترقة زهيدة ولم يكن هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو خطر على الأشخاص .

وقد ميرت أكثر الشرائع الأجنبية . وكذلك مشروع قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٢١ بين أحكام الحريق على حسب ما إذا كانت قيمة الأشياء المحترقة كبيرة أو صغيرة وعلى حسب ما إذا كانت هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو من تعرض حياة الناس لخطر .

فالمادة ٢٢٣ مكررة المقترحة قد استويحت من روح هذه الشرائع المختلفة وعلى الأخص من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الإيطالى القديم .

وفى الواقع قد ترتب على شدة العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٢٠ وعدم تناسبها مع الجريمة عندما تكون قيمة الأشياء المحترقة زهيدة أن بعض هذه القضايا حفظ وبعضها صدرت فيه أحكام برائة المتهمين عند تقديمهم للمحاكمة .

على أن مصلحة النظام العام والآداب العامة تقتضى ألا تترك مثل هذه الجرائم بدون عقاب عليها حتى لو كان النقص فيها زهيداً .

لذلك نص فى المشروع المقترح على توقيع عقوبة الحبس فى جريمة وضع النار عمداً فى الأشياء المهيئة للمادة ٢٢٠ حتى توافرت فيها الظروف الآتية :

- (١) إذا كانت قيمة الأشياء المحترقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية .
- (٢) إذا لم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق الضرر بأشياء أخرى .

ويجوز أيضاً من المبالغات المعاقب عليها بنفس العقوبات إدخال الأسلحة النارية الممorse والمواد المفترقة والقابلة للاشتعال فى حريات المرو ملك شركة هيلوبوليس (قرار ٣٠ ماي سنة ١٩١٥) .

على أن الاختيار دل على أن عقوبة المخالفة ليست رادعة فى مثل هذه الجرائم .

صحيح أنه قد نص قانون العقوبات فى المادة ١٤٧ على أن يعاقب بمقوبات المصلحة كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث من شأنه إلقاء الإختصاص الموجودين بقطارات السكة الحديدية فى الخطر وتشدد العقوبة إذا نشأ من الحادث موت شخص أو إصابته بإصابات بدنية ولكن لا يمكن تطبيق هذا النص على من ينقل مواد مفترقة أو قابلة للاشتعال إلا إذا نشأ من هذا النقل حادث . أما مجرد النقل لهذه الأشياء دون حدوث حادث فلا يقع تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة .

من أجل هذا وإنشاء انظر الذى تتعرض له حياة الإنسان والأموال بسبب نقل المواد المفترقة والقابلة للاشتعال فى قطارات السكة الحديدية أو فى غيرها من المركبات الممدة للنقل المشترك للركاب . رأى أنه من الضروري توقيع عقوبة المصلحة على من يرتكب هذه الجريمة . وهذا هو رأى كل من وزارة المواصلات والنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية . ووزارة المحفنة تشاورهما هذا الرأى .

ويمكن التساؤل عما إذا كان يجب إدماج النص الذى يعاقب على هذه الجريمة فى نفس قانون العقوبات أو يكون من الأفضل وضعه فى قانون خاص على اعتبار أنه يتعلق بمخالفة معاقب عليها بعقوبة جنحة .

وقد فضلت وزارة المحفنة إدماجه فى قانون العقوبات لأن هذا القانون يمتد على أحكام متعلقة بالسكة الحديدية وعلى أحكام متعلقة بإحراز المفترقات .

وفى مسند المبالغات المعاقب عليها بمقوبات جنحة إدماجها فى قانون العقوبات توجد جملة مساويع ذكر منها المادة ٣٠٧ بشأن فتح محلات لألعاب القمار والمادة ٣٠٨ بشأن إنشاء لوريات بدون ترخيص والمادة ٣١٧ مكررة بشأن صنع أو استيراد أو إحراز قنابل أو دينابيت أو مفترقات أخرى بدون ترخيص .

ولو أن الجريمة التى نحن بصدد معاقبتها غير مرتبطة مباشرة بنوع الجرائم المنصوص عليها فى الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى الخصاص بتعطيل الخطارات التفرقية أو التلغرافية وتعطيل النقل بواسطة السكة الحديدية إلا أنه رأى من الأنسب وضع النص الخاص بتلك الجريمة فى نهاية هذا الباب لأنها تتعلق بأمن النقل المشترك وعلى الأخص بأمن السكة الحديدية .

المادة ١٨٥ مكررة - إن تعدد الحوادث التى استعمل فيها أشخاص جوازات سفر صادرة لتفريم آثار أفعال إجرام وزارة الداخلية فرأت أنه لوضع حد لهذه الحوادث لابد من إدخال نص خاص على قانون العقوبات يعاقب

وقد بحثه اللجنة بجلستها المتعددة في يوم الاثنين ٦ فبراير سنة ١٩٣٣
وقررت بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً بمشروع قانون ومقبولاً شكلاً ومن
الجلات نظره أمام المجلس لإحاطته إلى لجنة الحفانية ما

رئيس اللجنة

محمود حمزي

ملحق

لتقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراح بمشروع قانون
المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا

(٥)

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بتقديم اقتراح بمشروع قانون ملحق بهذا مع مذكرته الإيضاحية
عن تعيين رجال القضاء الأهلى وترقيتهم وتنظيمهم - وأجبا رفعه إلى هيئة المجلس .

ونفضلوا ذلكم بقبول فائق الاحترام ما

عبد الرحمن رضا

عضو مجلس الشيوخ

١٨ رجب سنة ١٩٣٢

اقتراح بمشروع قانون

عن تعيين رجال القضاء الأهلى وترقيتهم وتنظيمهم

نحن فواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

الفصل الأول - التعيينات

المادة الأول

تعدل المادة ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية للمملكة بالمرسوم بقانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ على الوجه الآتى :

المادة ٣٧ - يكون تعيين قضاة المحاكم الأهلية وستشارى محاكم
الاستئناف بطريق الترقى من بين رجال القضاء والى ما يحسب التواء المعنوية
بهذا القانون .

(٣) إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة .
وقد رأى من الضروري إدخال هذا الشرط الأخير لأن استعمال المواد
المفرقة يجب في كل الحالات ودعه بشدة .

بناء عليه : تشرف وزارة الحفانية بتقديم مشروع القانون المرافق لهذا
لمجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برفعه إلى حضرة صاحب الجلالة
الملك لاستصدار المرسوم اللازم برفعه على البرلمان ما

وزير الحفانية

على ماهر

القاهرة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

أصل المواد المعدلة

المادة ١٩١ من قانون العقوبات الأهل :

لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال
التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩
ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية .

المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات الأهل :

من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود
سواء كان لا يزال باقيا بالنبط أو نقل إلى البرن أو في هربات السكك
الحديدية سواء كانت مشحونة بالبنط أم لا ولم تكن من ضمن قطار محترق
على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكا
له أما إذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر
لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فصل ذلك بأمر ملكها يعاقب بالأشغال
الشاقة المؤقتة أو السجن .

ملحق رقم ٨

جلسة الثلاثاء ١٩ شوال سنة ١٣٥١

(١٤ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير

لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٥
الذى لحصته بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٣

(المقرر محضره الشيخ المحترم الدكتور حسن حمود) .

أحال المجلس بجلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع
قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا عن تعيين رجال
القضاء الأهلى وترقيتهم وتنظيمهم .

المادة ٦٧ - يشترط في من يبين مساعدا للنيابة :

(أ) أن يكون حائرا على شهادة دراسية تالية من كلية الحقوق الملكية بمصر في القانون الخاص أو العام وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن تكون إحدى المادتين الاختياريتين القانون الجنائي .

(ب) أن يجمع في امتحان يؤدى أمام لجنة خاصة تشكل بوزارة الحفانية بمرسوم ويكون غالبية أعضائها من رجال القضاء .

المادة ٦٨ - يشمل الامتحان اختبارين تحريرا وشفويا :

(أ) ويكون الامتحان التحريرى فى سؤالين أحدهما فى القانون المدنى أو فى المرافعات فى المواد المدنية والآخر فى قانون العقوبات أو تحقيق الحيات .

وتصدر الإجابة على كل سؤال درجة من صفر إلى عشرين ولا يقبل فى الامتحان الشفوى إلا من يكون قد نال الترتيب عشرة درجة على الأقل فى كل سؤال .

ويحدد الإجابة على السؤالين مدة ساعتين .

(ب) الاختبار الشفوى يكون على الأخص فى عرض مسألة فى القانون المدنى أو فى القانون الجنائي أو قضية مدنية أو جنائية تعينها لجنة الامتحان ويكون العرض بعد تمحيص برئمة اللجنة مدته .

ويجوز أن توجه إلى المرشح أسئلة خارجة عن الموضوع الذى يسأل له بشرط أن تكون داخلية فى مناج التعليم المقسرد بشهادة الليسانس فى كلية الحقوق .

وتكون درجة الاختبار الشفوى من صفر إلى أربعين ويلزم للتجاح أن يحصل المرشح على أربع وعشرين درجة على الأقل .

المرشحون الذين يرسبون فى الاختبار التحريرى أو الذين ينجحون فيه ويرسبون فى الشفوى لم أنت يتقدموا من جديد للامتحان فى السنة التالية بشرط أن يؤدوا الاختبار التحريرى ثانيا فان رسبوا مرة ثانية فى التحريرى أو الشفوى فلا يجوز لهم من بعد أن يتقدموا للامتحان .

المادة ٦٩ - يعنى فى الاختبار التحريرى الحائز لدرجة دكتورى الحقوق من الجامعة المصرية بشرط أن يكون من بين شهادته الدراسية العالية دبلوم فى القانون الخاص وكذلك يعنى من الامتحان التحريرى الحائز لدرجة دكتور فى الحقوق من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الجامعة المصرية بشرط أن يكون نال هذه الدرجة بعد التصديق فى دراسة القانون المدنى أو القانون الجنائي وأن يكون المرشح حائرا لشهادة الليسانس من كلية الحقوق الملكية بالقاهرة أو على شهادة المعادلة المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩١٢

المادة ٧٠ - يكون التعيين فى وظائف وكلاء ورؤساء النيابة العمومية بطريق الترقى من بين أعضاء النيابة أو القضاء حسب القواعد المقررة بهذا القانون .

ومع ذلك يجوز التعيين من الخارج فى وظائف القضاء ومستشارى عاكم الاستئناف الأهلية بنسبة ثلث التعيينات التى تحصل فى كل درجة على شرط أن يكون الشخص المراد تعيينه حائرا لأحد الشروط الآتية :

١ - للتعين فى وظيفة قاض يشترط :

(أ) أن يكون اسمه مقيلا منذ ثلاث سنوات على الأقل فى جدول المحامين المقبولين للرافعة أمام عاكم الاستئناف .

(ب) أن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة ثلاث سنوات على الأقل فى كلية الحقوق أو بالمحاماة فى قسم قضايا الحكومة أو عضو نيابة فى الحاكم المختلة .

ويجب أن يكون قد معنى على قيد الاسم أو الاشتغال بالوظائف المذكورة آنفا مدة ست سنوات على الأقل إذا كان المراد التعيين فى وظيفة قاض من الدرجة الأولى وثماني سنوات إذا كان المراد التعيين فى وظيفة رئيس أو وكيل محكمة .

٢ - ويشترط فى من يبين مستشارا بمحكمة الاستئناف :

(أ) أن يكون اسمه مقيلا منذ عشر سنوات على الأقل فى جدول المحامين المقبولين للرافعة أمام عاكم الاستئناف .

(ب) أن يكون قد اشتغل مدة أربع سنوات على الأقل بالتدريس فى كلية الحقوق بصفة أستاذ أو اشتغل بصفة نائب بقم قضايا الحكومة أو قاضيا أو رئيس نيابة فى الحاكم المختلة .

(ج) أن يكون مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلة أو مستشارا ملكيا مساعدا بقم قضايا الحكومة .

٣ - ويشترط فى من يبين مستشارا بمحكمة القضا والإبرام أن تكون سنه نمسا وأربعين سنة على الأقل وأن تتوافر فيه أحد الشروط الآتية :

(أ) أن يكون قد شغل مدة ستة على الأقل وظيفة رئيس أو وكيل محكمة استئناف أو نائب عام .

(ب) أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار بمحكمة استئناف أو مستشار ملكى أو أوكاوت عمومى لدى محكمة القضا والإبرام .

(ج) أن يكون قد اشتغل مدة سبع سنوات على الأقل بالتدريس بكلية الحقوق الملكية بصفة أستاذ أو أن يكون اسمه مقيلا منذ عشر سنين على الأقل بمجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة القضا والإبرام .

المادة الثانية

تسئل المواد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالتالى :

(ثاني) رؤساء حاكم الاستئناف .

(ثالثا) النائب العمومي .

(رابعا) مستشار من محكمة النقض والإبرام ومستشار من محكمة استئناف مصر وآخر من محكمة استئناف أسبوط تعيينهم الجمعية العمومية لكل محكمة من هذه المحاكم .

وتجتمعت هذه اللجنة سنويا ببناء على دعوة رئيسها . وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة السابعة

تسلم وزارة الحفانية إلى اللجنة المذكورة كشف الترشيحات والطلبات الشخصية المقدمة طبقا للسادة الخامسة مشفوعة برأى وكيل الوزارة بشأنها .

المادة الثامنة

لاستعانة على وضع جدول الترقيية يجوز للجنة أن تطلب من كل مرشح أن يقدم لها صورا طبق الأصل من عدد تعيينه من الأحكام التي أصدرتها في مدة تحددها اللجنة .

وهذه الصور يعطيها قلم الكتاب بدون رسم بعد اطلاعه على قرار اللجنة الموجه إلى القاضي .

المادة التاسعة

تدرج أسماء القضاة وأعضاء النيابة المسجلين للترقيية في كل قسم من الجدول بحسب ترتيب الحروف الهجائية ولكل واحد منهم الحق في أن يستعمل من سكرتيرية اللجنة عما إذا كان اسمه أدرج في جدول الترقيية أولا ؛

المادة العاشرة

يجوز للجنة أن تتيّن لوزير الحفانية في تقرير خاص من ترى فهم صفات خاصة للترقي بصفة استثنائية .

المادة الحادية عشرة

إذا حدثت في أثناء السنة أن قسما من أقسام جدول الترقيية لا يشمل إلا ثلث الأسماء التي كانت مدرجة به أو لم يشمل اثنين فقط جاز تحرير جدول الباقي لهذا القسم بناء على قرار يصدره وزير الحفانية .

المادة الثانية عشرة

القضاة وأعضاء النيابة المقيدة أسمائهم في جدول الترقيية ولم يرقوا قبل تحرير الجدول الجديد يبادر أسمائهم في هذا الجدول إلا إذا قررت اللجنة غير ذلك .

ويكون قيد هذه الأسماء في رأس كل قسم من الأقسام مبتدئا بالأقدم فالأقدم في القيد وبمراعاة الترتيب الهجائي بالنسبة لمن قيدا معا لأول مرة في سنة واحدة .

ومع ذلك يجوز تعيين في الوظائف المذكورة مباشرة من الخارج بقسبة ثلث التعيينات التي تحصل في السنة على شرط أن تتوفر في المرشح أحد الشروط المنصوص عنها في المادة ٣٧ الخاصة بالتعيين في وظائف قضاة من الدرجة الثانية إذا كان المرشح تعيين . وكل نيابة من الدرجة الثانية والخاصة بالتعيين في وظائف قضاة من الدرجة الأولى إذا كان المراد تعيين وكل نيابة درجة أول والخاصة بتعيين رئيس أو وكيل محكمة إذا كان المرشح تعيين رئيس نيابة .

الفصل الثاني - الترقيية

مادة ٣ - تكون ترقيية رجال القضاء والنيابة على أساس جدول يمرر طبقا للقواعد المقررة بهذا القانون ولا يجوز ترقيية أحد منهم إلى وظيفة أعلى من الوظيفة التي يشغلها إلا إذا كان اسمه مدرجا في جدول الترقيية .

ومع ذلك يجوز ترقيية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة أو الثانية وقضاة الدرجة الثانية الذين صدروا في سنين في درجتهم إلى الدرجة التالية مباشرة لدرجتهم ولو لم تكن أسمائهم مدرجة في الجدول المذكور .

ولا يجوز ترقيية قضاة وأعضاء النيابة المدرجة أسمائهم في جدول الترقيية إلا إلى وظائف مدرجة لأعلى مباشرة من الدرجة التي يشغلونها .

المادة الرابعة

لا يدرج في جدول الترقيية اسم أحد من رجال القضاء والنيابة إلا إذا كان قد مضى وقت إدرج الجدول ستين على الأقل في الوظيفة التي يشغلها أو في وظيفة معادلة لها .

المادة الخامسة

يحضر وكيل وزارة الحفانية في كل سنة كشفا بأسماء رجال القضاء والنيابة الذين تدل تقارير رؤسائهم على أنهم جديرون بأن تدرج أسمائهم في جدول الترقيية ويشفع كشف الترشيحات هذا بمذكرة خاصة من كل واحد منهم يحضرها رئيس المحكمة عن القضاة التابعين له ورئيس النيابة أو النائب العمومي عن أعضاء النيابة التابعين له .

ويجب أن تشمل هذه مذكرة على بيانات دقيقة عن كفاءة القاضي أو عضو النيابة وعن عمله وأن تبيّن الوظائف التي يرى الرئيس أن له أهمية خاصة بها .

وللقضاة وأعضاء النيابة الحائزين على الأقدمية اللازمة أن يقدموا إلى وكيل وزارة الحفانية بواسطة رئيس المحكمة التابعين لها أو بواسطة النائب العمومي طيات لإدرج أسمائهم في جدول الترقيية ويبلغ أعضاء النيابة طياتهم إلى النائب العمومي عن طريق رؤسائهم .

المادة السادسة

تضع جدول الترقيية لجنة مركزها بوزارة الحفانية مؤلفة على الوجه الآتي :
(أولا) رئيس محكمة النقض والإبرام .

المادة العشرون

يلغى الأمر العالى الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ بالتريخس لاطر الحفانية أن يندب موقا واحدا أو أكثر من قضاء المحاكم الابتدائية إلى غير المحكمة المعين فيها والأمر العالى الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٨ بالتريخس لاطر الحفانية بأن يندب واحدا أو أكثر من قضاء محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية بتأدية وظيفة النيابة العمومية موقا لدى المحاكم الأهلية .

المادة الحادية والعشرون

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية ثلاثة أشهر .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن الاقتراح مشروع قانون الخاص بتعيين رجال القضاء الأهل وترقيتهم ونهجم

(١) شروط التوظيف فى القضاء

١ — معنى على إنشاء المحاكم الأهلية زمن طويل يقرب على نصف القرن بدون أن توضع قواعد ثابتة لاختيار رجال قضاء ومع أهمية الوظائف القضائية على تعدد أنواعها ترك أمر التعيين فيها لأرواء أ ب صارة 'حرى لوزير الحفانية وحده الذى كان فى بعض الأحيان يستشير بطريقة غير رسمية برأى لجنة مكونة من وكيل الحفانية والنائب العمومى مدير لإدارة حسية وله أن يأخذ برأيه كما له أن يبدل عنه ، ولما كانت هذه الطريقة مصرة بسير العدالة ولا تضمن إيجاد الكمالات اللازمة لشغل هذه الوظائف التى عليها دمامة المعاملة فى البلاد . فكرت وزارة الحفانية فى سنة ١٩٢٨ أن تعالج هذا الموضوع منعا للشكوى التى طلت . فشكلت لجنة كنت أشرف برئاستها وهذه اللجنة تقدمت للوزير بمشروع أهل لناية الآن ، ولذا رأيت من المناسب أن أختص من المشروع المرافق لهذه المذكرة موقا أن أكون قد قمت ببعض الواجب على نحو بلادنا العزيزة التى وقفنا حياتنا لخدمتها .

من المعلوم أن وظائف مساعدى النيابة هى الحجر الأساسى لبناء القضاء فنها يحصل الترقى للوظائف العليا تدريجيا ، فلذا وجب التشدد فى اختيارهم والعمل على رفع مستوى الشهادة الدراسية التى يجب أن يكون حاصلها عليها طالب النسخول فى النيابة واشترط أن يؤدى امتحانا أمام لجنة تعقد بوزارة الحفانية من رجال قضائين وذلك لتقدير كفايته العلمية والقضائية — تراجع المادة الثانية المعدلة الواد ٦٧ و ٦٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

٢ — أما المادة ٦٩ فقد أعفت من الاختيار التجريى فقط الحائز لدرجة دكتور فى الحقوق من الجامعة المصرية أو من إحدى الجامعات الأجنبية

المادة الثالثة عشرة

يخصص على الأقل ثلث التعيينات السنوية فى كل قسم لأقدم المقبلين فى الجدلول وإذا لم تحقق هذه النسبة أثناء السنة تستند إليهم الوظائف الأولى التى تخلف فى السنة التالية بنسبة ١ إلى ٢ دون أن يتحل هذه التعينات فى حساب الثلث المخصص لأقدم المقبلين فى هذه السنة .

المادة الرابعة عشرة

يؤخذ رأى اللجنة المشكلة بمقتضى المادة السادسة فى التعينات التى تحصل مباشرة من الخارج فى وظائف القضاء أو المستشارين بمحاكم الاستئناف بمقتضى المادة ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بهذا القانون وكذلك فى التعينات التى تحصل فى وظائف النيابة بمقتضى المادة ٧٠ من اللائحة المذكورة المعدلة أيضا بهذا القانون .

المادة الخامسة عشرة

لا تسرى القواعد السابقة الخاصة بالترقية ولا القواعد المقررة بالمادة الرابعة عشرة على تعيين المستشارين بمحكمة النقض بالإبرام ورؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف والنائب العمومى والأفوكاكو العمومى .

الفصل الثالث — نقل وندب القضاة

المادة السادسة عشرة

لوزير الحفانية أن يندب موقا لصالح العمل مستشارا من محكمة استئناف إلى أخرى أو قاضيا من محكمة ابتدائية إلى محكمة استئناف أو إلى محكمة ابتدائية أخرى .

ولا يجوز أن تتجاوز مدة الندب شهرين إلا بقبول المستشار أو القاضى المتدوب .

المادة السابعة عشرة

لوزير الحفانية أن يندب بطريق الاستثناء مستشارا بمحكمة استئناف ابتدائية وظيفية النيابة العمومية فى قضية معينة .

المادة الثامنة عشرة

فما عدا النقل — لشغل الوظائف الخالية — لا ينقل قاض من محكمة إلى أخرى إلا برأى اللجنة المخصوص عليها فى المادة السادسة أو براءه "أنهى المنقول .

المادة التاسعة عشرة

يؤخذ رأى اللجنة عند ما يراد عزل أحد رجال القضاء القايين للعزل بقرار خاص من مجلس الوزراء وكذلك تبدى رأيه فى كل مسألة يطلب الوزير رأيها فيها .

٧ - كما نصت المادة ١٨ على أنه هذا النقل لشغل الوظائف الخالية لا يتصل قاض من محكمة إلى أخرى إلا بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة أو براءة القاضي .

٨ - كذلك يؤخذ رأى اللجنة عند ما يراد عزل قاض من القضاة القابلين للمزل بقرار من مجلس الوزراء حتى لا يكون القاضي عرضة للعزل بلا مبرر .

ملحق رقم ٩

جلسة الثلاثاء ١٩ شوال سنة ١٣٥١

(١٤ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير

لجنة الاقتراحات والمرائض عن العرائض التي خصتها

بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٣

(القررة الصادرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود)

المرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضتها طبقاً للفقرات ١٠ و ١١ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ١٢٨ - مقدمة من محمود سعيد أحمد وآخرين مستأجرى أطناب وقف الجهادي بمركز قوص بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها تخفيض قيمة الإيجار بنسبة معينة على الثلاث السنوات التي آتتها سنة ١٩٣٢

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٢٩ - مقدمة من حسين نجان عدة شلش مركز دروبوط بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ يطلب فيها التصديق على قانون طرح البحر بحسب ما أقره مجلس النواب وليس بالتعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ عليه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٣٠ - مقدمة من برسوم يوسف عبد الملك من محلة الماشي بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ يطلب فيها من الحكومة إيجاد وزاين وتعيين في الأسواق العمومية لوزن التلال وألبان والسمن لأن في ذلك فائدة لقريبة والأفراد ولحفظ حقوقهم ومنع الغشاش من فزومهم .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٣١ - مقدمة من محمد جوده وآخرين من ناحية الفراسية مركز إخم بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ يطلبون فيها سرعة التصديق على قانون طرح البحراً كله .

قررت اللجنة حفظها ونصتها للعريضة رقم ١٢٩

المعترف بها من الجامعة المصرية وذلك تشجيعاً للطلبة الذين يكونون قد قضوا وقتاً في الحصول على الدكتوراه .

والمادة ٧٠ المعدلة نصت على أن الترتيبات في وظائف النيابة تكون من بين هؤلاء مع الاستثناء الواضح بها .

٣ - أما المادة الأولى من هذا المشروع فقد عدلت المادة ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ووضعت القيود اللازمة لتعيين وظائف القضاة والمستشارين بمحاكم الاستئناف وبمحكمة النقض والإيرام وضمت لهم أن يكون معينين من بينهم عدداً نسبة معينة تركت الحرية فيها للحكومة بحيث لا تنصر القضاة في الوظائف التي يتقدمون إليها .

(ب) شروط الترقية

٤ - روى أن أحسن طريقة لترقية القضاة وأعضاء النيابة هي الطريقة المتبعة في فرنسا وأساساً جدول يحرر بالطريقة الموصوفة بالمواد ٣ إلى ١٢ وهي طريقة كفيفة بكل الضمانات التي تقضي على كل شكوى وكل تصرف فردى إذ تنص المادة السادسة على أن اللجنة التي تحرر هذا الجدول المشتغل على أسماء المستحقين لترقية تكون من رئيس محكمة النقض والإيرام وعضو محكمة الاستئناف والنائب العمومي ومستشار من محكمة النقض والإيرام ومستشار من محكمة استئناف مصر وآخرين من محكمة استئناف أسسوط تعيينهم الجمعية العمومية لكل محكمة من هذه المحاكم .

٥ - وزيادة في الحيلة تنص المادة ١٤ على ضرورة أخذ رأى اللجنة المذكورة في التعيينات التي تحصل مباشرة من الخارج في وظائف القضاة والمستشارين في محاكم الاستئناف وكذلك في وظائف النيابة إلا أنه نظراً لما لو وظائف المستشارين بمحكمة النقض والإيرام وعضو محكمة الاستئناف والنائب العمومي والأفكار والعمومي من الأهمية الإدارية في نظر الحكومة فقد رأى استثناءها من هذه القواعد .

(ج) شروط نذب القضاة ونقلهم وإحالتهم إلى المعاش

٦ - يلزم أن يكون القاضي مطمئن البال غير مزعج في وظيفته حتى يؤدي عمله على الوجه الأكمل ، لهذا روى أن يعد من سلطة الوزير في النقل وفي نذب المستشارين والقضاة نصت المادة ١٦ على أن الوزير الحفانية أن ينذب موقفاً لصالح العمل مستشاراً من محكمة استئناف إلى أخرى أو قاضياً من محكمة ابتدائية إلى محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية أخرى بشرط أن لا تتجاوز مدة الانتداب شهرين إلا إذا رضى المستشار أو القاضي بأن تكون مدة انتدابه أطول من ذلك .

ولما كان القانون يوجب نذب أى قاض لتحقيق قضية معينة فلا داعي لبقاء الأمرين العالين الصادرين في ٦ يولية سنة ١٨٨٥ وفي ٢٩ مارس سنة ١٨٨٨ اكتشاف بما نصت عليه المادة ١٧ من هذا المشروع من أن وزير الحفانية أن ينذب بطريق الاستثناء مستشاراً بمحكمة الاستئناف ثالثة وظيفته النيابة العمومية في قضية معينة .

عريضة رقم ١٤٢ - مقدمة من اسكندر عبد المسيح وآخرين من أهالي ناحية شلش مركز ديروط بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ يقولون فيها إن التصديق الذي أدخله مجلس الشيخ على المادة ٨ من قانون طرح البحر أضر بصالحهم .

قررت اللجنة حفظها وضمتها للعريضة رقم ١٢٩

عريضة رقم ١٤٣ - مقدمة من سالم إبراهيم الهاربي وآخرين من ناحية الشوك من أهالي ناحية الشوك مركز شين القاطر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها التصديق على مشروع بنك التسليف المأمورض على المجلس .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٤٤ - مقدمة من أهالي نواحي أرمنت والمريش والواحات مركز الأقصر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها باسترداد أطيان نزع ملكيتها منهم لعدم تقديمهم الأقساط .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ١٤٥ - مقدمة من محمد حوده وآخرين من عمال ورشة الخريف بمصر بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ يتظلمون فيها من معاملة أصحاب الورشة لهم والاستثناء عنهم رغم شكايتهم المتعددة لمجتمعات الفضة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٤٦ - مقدمة من محمد فريد حسن وآخرين من أكاد بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها تنفيذ قانون الخضر رقم ٦١ لسنة ١٩٣١ عن الأطيان بنسبة مئوية كما ينفذ على المباني .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٤٧ - مقدمة من محمود سليمان هريدي وآخرين بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها بتعديل المادة الثامنة من قانون طرح البحر وأكاه .

قررت اللجنة حفظها وضمتها للعريضة رقم ١٢٩

عريضة رقم ١٤٨ - مقدمة من عبد اللطيف كامل بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ يتظلم فيها من أن قضاء الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف المخطئة أجازوا لأعضائها الحكم في قضية سبق أن حكوا فيها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ١٤٩ - مقدمة من عبد النبي عوض عن أهالي القلاوات مركز كوم حمادة بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ يطالب فيها دفع منسوب المياه في ترعة مصرف التمرلان لإحياء الأراضي التي تروى من هذه الترعة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٥٢ - مقدمة من مجهول بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ يطلب فيها سرعة النظر في قانون تخفيض الإيجارات .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٥٣ - مقدمة من محمد خليل يوسف بناحية الشرق مركز اطسا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ يطلب فيها عمل مصرف للا طيان المعروفة بأرض الريان والبالغ قدمها ألف فدان لأنزل المياه تنمراها في زمن النيل ويتسبب من ذلك ضرره .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٥٤ - مقدمة من عبد الرازق حسن وآخرين من أهالي الكرد بنزوان أسوان مركز أسوان بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها بإعداد منطقة الكرد المسدة لصيد السمك بنزوان أسوان عن المزايدات التي قررت وزارة المالية طرحها فيها وذلك لأنهم قوم قراء وليس في بلادهم محاصيل زراعية .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ١٥٥ - مقدمة من عثمان محمد فرج وآخرين أصحاب أطيان أكل البحر بناحية العوابة مركز انجم مديرية بريا بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٢ - يطالبون فيها التصديق على قانون طرح البحر وأكاه .

قررت اللجنة حفظها وضمتها للعريضة رقم ١٢٩

عريضة رقم ١٥٦ - مقدمة من فرج عبد الحميد مطاوي بقسم الخليفة بمصر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٢ يتظلم فيها من عدم الفصل في تحقيق شكوى ترور بلغت نيابة الخليفة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ١٥٧ - مقدمة من السيد إبراهيم الفيوي وآخرين أصحاب سيارات الأسيويوس الوطنيون بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٢ يتظلمون فيها من إعطاه المخطوط التي يشتغلون فيها إلى شركة تورنيكوفت ويقولون أنهم مستعدون لتنفيذ الشروط والمواصفات التي تعرضها الحكومة عليهم .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٥٨ - مقدمة من مجهول بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ يسبب فيها إلى مأمور مركز إيشاوى تهما شائنة ويطلب تحقيقاتها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة الأولى من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٥٩ - مقدمة من داود غبريال ميخائيل وآخرين بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها حذف المادة ٨ من قانون طرح البحر لأنها أضرت بصالحهم .

قررت اللجنة حفظها وضمتها للعريضة رقم ١٢٩

عريضة رقم ١٥٨ - مقدمة من رئيس وخدمة كنيسة بطليم البرلس بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من قطع مرتباتهم وضمون صوتهم إلى إخوتهم قسوسة كائس مصر.

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٥٩ - مقدمة من ناشد سوريل وآخرين أصحاب سيارات بندراسوط بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من الضريبة التي فرضتها عليهم مصلحة الطرق والكبارى ويطلبون رفعها ليجزمن من أداها.

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٦٠ - مقدمة من عبد السلام سيف كاتب حموي بكفر الزيات بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ يطلب فيها إعفاء ابنه الطالب بمدرسة ططا الثانوية من المصروفات المدرسية نظرا للضاقة المالية الحاضرة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلس .

عريضة رقم ١٦١ - مقدمة من السنان عبد وآخرين من مستأجرى جزائر الحكومة بمديرية جرجا بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها أن يشمل قانون تخفيض الإيجارات مستأجرى جزائر الحكومة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٦٢ - مقدمة من عبد الحى مجاهد السبترى بتاحية السدس مركز هيا شرقية بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلب فيها إحالة حربة الشيخ محي الدين السبترى على خفارة كفر أبو العزكا كانت من قبل .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢ - مقدمة من محمود خليل راشد نائب رئيس جمعية منع المسكرات بالاسكندرية بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ - مذكرة برد الجمعية على المؤتمر الذى عقد بباريس لترويج المسكرات .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣ - مقدمة من أحمد السيد عبد الله عن رئيس جمعية إرشاد الخلق إلى الحق بالاسكندرية بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ومنها صورة قرار مجلس إدارتها عن موضوع إلغاء البغاء الرسمى .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٤ - مقدمة من محمود جاب الله بمركز التلثة بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من أن العملة رفع قضا عن حكم صدر لمصلحه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلس .

عريضة رقم ١٥٠ - مقدمة من على بدر وآخرين من أهالى الزاهب والسالية وكفر المصلحة مركز شين النكوم بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من أن سعادة عبد العزيز هبى باشا بتأثيره فى الشكوى التي سبق أن قدموها لذوى الشأن بالضرر من السكة الزراعية ثمة ١ التي تقدر إنشاؤها والتي تم بإراضهم .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١٥١ - مقدمة من على محمود حسن وآخرين من أهالى مركز الدكر المتقين بالقاهرة بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من ١٠٠ لة البوليس لم من حيث القبض عليهم بسبب الرخص .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٥٢ - مقدمة من وهبه محمد عثان فرحات وآخرين من أهالى رشيد بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها منع البوليس من التعرض لهم فى أطماع بمهمة رشيد يدهون ملكيتها ويقولون إن هذا التعرض بناء على أن إحدى السيدات رفضت دعوى مدنية ضدهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلس .

عريضة رقم ١٥٣ - مقدمة من أحمد غلوش رئيس جمعية منع المسكرات بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٣ يطلب فيها أن ينظر البرلس مشروع تعديل لأحكام الحال العمومية فى هذه الدورة .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٥٤ - مقدمة من قسوسة الكائس القبطية فى القاهرة وضواحيها بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٣ يشكون فيها من سوء تصرف المجلس المالى العام فى إدارة الوقف ويطلبون تفصيل أوقاف الكائس عن أوقاف المدارس فصلا يؤدى إلى ضمان حقوقهم وحفظ مصالحهم .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٥٥ - مقدمة من ناشد أسكندر تاجر فواكه بسوق الخضروالفاكهة بالقاهرة بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من أن مصلحة التجارة أخذت منه عمله فى السوق البلخيد ولم تعطه بدلا عنه وذلك لتصدى ويكل قسم الصاعات بمصلحة التجارة له بالاشتراك مع أحد التجار بالسوق .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٥٦ - مقدمة من مشرق قطر حبيب من جرجا بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٣ يطلب فيها التصديق على قانون طرح البحر بعد حذف المادة الثامنة منه .

قررت اللجنة حفظها وضمها للمريضة رقم ١٢٩

عريضة رقم ١٥٧ - مقدمة من طلبة مدرسة التجارة المتوسطة بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٣ يتسعون فيها مساعدتهم لدى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف بالساحل لن رسب فى ثلاث مواد ونجح فى المجموع بدخوله الامتحان الملحق .

قررت اللجنة حفظها غلونها من التوقيع .

عريضة رقم ١٣ — مقدمة من إبراهيم وصفي بدرب صبيح قسم الخليفة بمصر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يتظلم فيها من نقص استحقاقه في وقف جده المشمول بنظارة وزارة الأوقاف ويطلب فرض نفقة له ولعائلته من خيرات الوقف .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٤ — مقدمة من عبد الفتى عرفة بنبوه بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطلب فيها تعديل المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات معاملة الخاصين بجرائم الكذب .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٥ — مقدمة من حسن علي جاد وآخرين رئيس ومعلمي مدرسة السكة الحديدية بحطة مطاى بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها بإلغاء المدارس الأولية التابعة لمصلحة السكة الحديدية كما هي تديرها وزارة المعارف .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٦ — مقدمة من المدرسين الفتيين بمدارس مجالس المديرات بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها ضم المدارس الابتدائية التابعة لمجالس المديرات إلى وزارة المعارف العمومية .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٧ — مقدمة من هويد يونس وآخرين من أهالي المحرص مركز ملوى بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها بتأجيل الديون المستحقة عليهم لئلا يوصروا ويتركوا بمصر أسوة بالبنوك التي أغلقت معها الحكومة .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٨ — مقدمة من محمود منصور وآخرين عن أهالي بلدة الجزار التابعة لفتحيت بكاس بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها رفع الإيجار المتأخر عليهم لمصلحة الأملاك وأنت توجب لهم المصلحة أحياناً يتعيشون منها بدل الأطنان التي أخذتها منهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٩ — مقدمة من متولى عطية رضوان من أهالي ميت غمر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطلب فيها تطبيق قانون تخفيض الإيجارات على أراضي الجزار .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٠ — مقدمة من علي أحمد صبح من عمال النسيج بالقاهرة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها عدم تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات السورية خصوصاً المنسوجات .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٥ — مقدمة من حجة مصباح النور بالدر بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مطلوب فيها تحرير مصر الوبيين وصرف التويضات عما أصابهم من تلبية خزان أسوان .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٦ — مقدمة من عمال المياومة بقسم وقاية النباتات بالقليوبية بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يتضررون فيها من تخفيض أجورهم اليومية بنسبة تجاوزت ماخمس من زملاتهم في أقسام الوزارة .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٧ — مقدمة من حلم متري مكاري وآخرين من عمال إحصاء زراعة القطن بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها تحسينهم بصفة دائمة في وظائفهم بمصلحة المساحة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ٨ — مقدمة من عبد العزيز حسين القنواوي من دومة مركز فاقوس شرعية بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطلب فيها عمل معانة مما أصاب بلده بسبب العاصفة لتقدير الضرر والنظر في حلته .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٩ — مقدمة من محمد عشاوي بشارة عزوز البسال بشرا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يتظلم فيها من صدور حكم ضده ببناء على مستندات يقول إنها مزورة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ١٠ — مقدمة من حسن بيومي حجاج معلم بمدرسة محلة قنا وآخرين بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطالبون فيها بإلغاء المدارس الأولية التابعة لمصلحة السكة الحديدية كما هي تديرها وزارة المعارف العمومية وإذا لم يتم ذلك يرجون نقلهم إلى مدارس المحافظات الأخرى والإلزامية .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ١١ — مقدمة من جيميدى حسين مزارع بمركز البدارى بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يتشمس فيها تخفيف العقوبة عن الحكم عليها في قضية قتل مأمور البدارى .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ١٢ — مقدمة من عبد السيد البيل وآخرين بمركز بيلو بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يتشمسون فيها تأجيل سداد نصف قسط سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ المستحق عليهم لئلا يتركوا المصيرى .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٨ - مقدمة من محمد عبد رضوان وآخرين من أهل
أريكة مركز جنوب بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ يطعنون في تعيين
أحمد سعيد عدو أعيان مجلس حسي مديرية القليوبية لسبق اتهامه في جرائم
حكم عليه في إحداها بالسجن .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٩ - مقدمة من عبد الهادي عبد ربه من ناحية البلاشون
مركز بس شرقية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ يطلب فيها إعادته إلى وطنيته
أورث وطينته منها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣١ - مقدمة من محمود حسني هلال وآخرين من طلبة
الجامعة في القاهرة لجمعية الطلبة بالخارج بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣
يطلبون من الحكومة تعيين مشور وزارة المعارف العمومية الصادر بتاريخ
أول يناير سنة ١٩٣٣ خاص بالاستساب عليهم لأنه مجحف بحقهم .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣ - مقدمة من الحاج عبد العزيز دويش مدير شركة
الوس من مركز شرقية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ يطلب
الرجوع إلى العمل بغير تعيين من عربات بين المنصورة وسيدى بشر بلا من الأديع
أمرت بالرجوع إليها .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٦ - مقدمة من محمد عبد الطيف وآخرين من ناحية
برده مركز شرقية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ يقولون فيها إنهم من
مستحق وقف ست وخط لشعول بوزارة الأوقاف ويطالبون
بهم بإصلاح أسيان وقف .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٤ - مقدمة من محمد عبد الله العرياد وآخرين من
بندرية جنوب بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها بقاء مستشفى
الانكلستوما المزمع نقله لجهة أخرى لما في وجوده في هذه الجهة من الفوائد
الجبلية .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٣٥ - مقدمة من موسى علي حاصر وآخرين مستأجرى
أضيان مصالحة الأملك بفتيش بيل غربية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣
يقولون فيها إنهم من مستأجرى أضيان مصالحة الأملك ويطالبون بتخفيض
إيجارها من سنة ١٩٣٠ إلى الآن بالنسبة لحالة الحاضرة .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢١ - مقدمة من محمد حسن الله حسيه مصر بتاريخ
أول يناير سنة ١٩٣٣ يطلب إعادة رجوعه إلى مصر بعد كبحه عن
القنول والعدول له به .

قررت اللجنة حفظها لعدم لأحد من .

عريضة رقم ٢٢ - مقدمة من عبد السلام سبب كاتب عمومي بكفر
الزيات بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ يطلب فيه من قنصل مصر من المدرسة
القانونية بطنطا العجز عن دفع شهرته .

قررت اللجنة حفظها وصحها بعد براءة رقم ١٦٠

عريضة رقم ٢٣ - مقدمة من مدعرات نبال عبد من كفر الحفادين
مركز طاح شرق ٨ يناير سنة ١٩٣٣ يشترط من عدم تعيينه مدمرا
بالمنازل الإزائية .

قررت اللجنة حفظها طلبت من قنصل مصر من ١١٠ من قانون
النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ٣٠ - مقدمة من محمد عبد الله حكيماوي
مستشفى رعاية المس ودريس . بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ يطلب فيها من
سنة ١٩٣٣ يطلب فيها من .

قررت اللجنة حفظها بعد براءة رقم ٣ من ١١٠ من قانون
النظام الداخلي للبرلمان .

عريضة رقم ٣٥ - مقدمة من محمد عبد الله حسي من كبريسية
دمشيت مركز طاح بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٣ يطلب فيها من إصطفا
العبدية ويطالب بحايته منه ومن شراح .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٩ - مقدمة من يوسف السيد من شاح المبح
مركز دسوق بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٣ يقول فيها إنهم تعزل اتفاق بين وبين
مصلحة الأملك من حاد مصرف في بلادهم من ذلك الحكمه بوقعة
يزم فربط وأنه قد بصلصة مع ١٠ حسيه في حصة في تجديد هذا
المصرف ولكن المصلحة ردت إليه لمع بدون أي سبب ويطالب مساعدته
لدى المصلحة في تجديد هذا المصرف .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٢٧ - مقدمة من عبد السلام سبب كاتب عمومي بكفر
الزيات بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ يشترط فيه من حردن بجله من التعليم
محان مع فقره واستحقاقه للجانبة .

قررت اللجنة حفظها وصحها لعريضة رقم ١٦٠

عريضة رقم ٤٣ — مقدمة من محمود علي عمرو مندوب جريدة الأهرام والاتحاد والشعب: إني تبيع بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٣ يشكو فيها من تصرفات بوليس مركز إني تبيع في قضية تعدى بعض الأشرار عليه.

قررت اللجنة حفظها.

عريضة رقم ٤٤ — مقدمة من هلال سعيد البحيري من الدباية مركز الواسطي بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٣ يشكو فيها من تصرفات مأمور مركز الواسطي ومع عائلته.

قررت اللجنة حفظها.

المرائض: إني رأيت اللجنة إحالتها إلى نوزارات طبقا للفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ١٣٩ — مقدمة من حمد وشايع وأعيان بلاد العرق الغيل والبحري وبعض بلاد تامة لمركز طسا بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها بإيجاد مصرف للأطباء الواقعة بزمان العرق البالغ قدرها ثلاثون ألف فدان ويقولون إن هذا المشروع سبق أن بدئ به وصرفت عليه مبالغ طائلة ولكنه أوقف ويطالبون بإجازه.

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية.

عريضة رقم ١٣٨ — مقدمة من طلبة ومدرسو مدرسة العيان الكشنة بجزيرة الزيتون بمصر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يقولون فيها إن إدارة المدرسة أغلقت أبواب المدرسة من أول يوليه القادم لأن الحكومة منعت عنها الإحانة السنوية المتأداة ويطالبون بإعادة صرف الإحانة لأن في إغلاق المدرسة ضررا عظيما بهم.

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية.

عريضة رقم ٣٠ — مقدمة من محمد أبي النور عمدة أبطوجة مركز بني مزار ومشايع وأهالي الناحية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ يقولون فيها إنه سبق أن تحصلت منهم نفقات إنشاء طريق زراعية من يديهم ونظرا لقيام الحرب العظمى أوقف إنشاءه ويطالبون أن يتم إنشاء هذا الطريق.

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات

رئيس اللجنة

محمود عزمي

عريضة رقم ٣٩ — مقدمة من البكاشي محمد السبكي الضابط بالماش بالعباسية بمصر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ يشتمس فيها تعديل معاشه حسب المرتبات الجديدة أسوة بزملائه.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٧ — مقدمة من أبو زيد أميري مركز لجنة متكو في تلبية نوزان أسوان من أهالي بلدة اللجنة والسيك مركز الدتر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بالاحتجاج على إرغام الحكومة لهم بالبقاء في بلدتهم بعد غمرها بالمياه وعلى صرف تعويضات أراضيهم وممتلكاتهم على أساس لا زالوا يجهلون.

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور.

عريضة رقم ٣٨ — مقدمة من نجيب غالي باشا وآخرون عن الجمعيات القبطية بمصر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ يضب فيها عدم المناس بمقانون المجلس الأعلى الذي صدر به قانون مؤيد من الشعب.

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور.

عريضة رقم ٣٩ — مقدمة من عبده خليل مركز لجنة الدفاع عن أهالي توماس وغافية متكو في تلبية خزان أسوان القيمين بالاسكندرية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بالاحتجاج على إرغام الحكومة لهم بالبقاء في بلدتهم بعد غمرها بالمياه.

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور.

عريضة رقم ٤٠ — مقدمة من وهيب حسن من الفكرة مركز أبو قرقص بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من أجور الخمر المقررة عليه إلى حد لا يتفق ودخله.

قررت اللجنة حفظها.

عريضة رقم ٤١ — مقدمة من عبد الباق حسين محمد بتاحية دوامة عن أهالي أكاد البحرية والقبيلية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٣ يشتمس تعيين ساع برید ثان علاوة على الموجود.

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور.

عريضة رقم ٤٢ — مقدمة من علي منصور وآخرون من ستديون قلوبية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٣ يشتمسون فيها تطبيق قانون تخفيض الإيجارات في هذا العام.

قررت اللجنة حفظها.

١٨٨١٧ شجرة، ويبلغ مجموع التويضات حوالي ١٧٠٠٠٠٠ ج. م. ستوزع على نحو سجين ألفا من الأهالي .

وقد قهمت اللجنة من بيان حضري متدوي وزارة الأشغال أن ما قدرته الحكومة تعويضاً لأصحاب أراضي القسم الأول هو ستون جنيهاً عن فقدان الواحد. أما أراضي القسم الثاني فتقدر التعويض لأصحابها على حساب ثلاثين جنيهاً لفقدان الواحد ، وهذا المبلغ هو قيمة ما سيصيب أصحاب الأملاك المذكورة من جراء عدم الانتفاع بزراعة ثانية كان يصيبها صاحب الأرض في المدة التي تستغرقها أرضه بالماء .

وبما أن به تخزين المياه (توفير المقلب) قد قرب مواعده ، ونظراً لاسراع المنطقة التي ستزعم ملكيتها وكثرة أصحاب الحقوق فيها ، ونظراً لما تستدعيه الإجراءات المطلوبة المقدمة التي ينص عليها قانون زرع الملكية المعمول به الآن رأت الحكومة أن تسن قانوناً يمكنها من الاستيلاء على الأطنان المذكورة في أقرب وقت لتيسق الانتفاع بجزايا تعلقه نزان أسوان . تلك التولية التي فكرت فيها الحكومة ووافقت عليها إلى أن لفوائد الحيوية التي تعود على زراعة القطر من ورائها خصوصاً بعد البدء في وضع وتطبيق المشروعات الخاصة بطرق الري إقامة المحطات في شمال الدلتا مما سيرتب عليه تحسين طرق الري .

وقد لوحظ في وضع هذا التشريع إيجاد جميع الصعوبات التي تحفظ حقوق المالكين في التعويض عن أملاكهم . فقد جاء بالمشروع (مادة ٧) أن لكل صاحب ملك أن يعارض في التقديرات التي تقدمها الحكومة في كل حالة ، وأن تكون المعارضة أمام لجنة تفصل في المعارضات برئاسة قاض أهل وعرضين أحدهما مندوب عن وزارة المالية ، والآخر أحد أعضاء مجلس مديرية أسوان وهو الذي انتخبه الأهالي . وترى اللجنة أن فيا تقدم الضمان الكافي لئلا كل ذي حق حقه .

وقد لاحظ بعض حضرات أعضاء لجنة المالية قصر الزين الذي حددته المشروع للمعارضة في المادة السابعة بخمسة عشر يوماً مع أن قانون زرع الملكية المعمول به الآن يعطى صاحب الحق فرصة أطول من هذه للمعارضة — وطلب حضراتهم إطالة وقت المعارضة إلى أكثر من ذلك . وترى اللجنة أنه لا محل لهذا التطويل خصوصاً وقد احتفظ المشروع بمبدأ عرض التقدير على المستحقين ، وبوجوب النشر عما ستزعم ملكيته بالطرق المبينة بالقانون . وترى اللجنة كذلك أنه لا معنى لتأخر صاحب الحق عن تقديم معارضته — مجرد العلم بما قدر له من تعويض — في مدة خمسة عشر يوماً التي حددها القانون .

ملحق رقم ١٠

جلسة الاثنين ٢٥ شوال سنة ١٣٥١
(٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يترع الملكية التي تستزعمها التولية الثانية لخزان أسوان

(المقرر حفرة الشيخ محمد عبد الله باشا) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ على لجنة المالية مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بترع الملكية التي تستزعمها التولية الثانية لخزان أسوان لنظره على وجه الاستعجال ، فيجته اللجنة بتبليغها للمشغدين في يومي ١٥ و ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ بعد أن سمعت أقوال وبيانات حضري صاحب الفرع محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال العمومية ومحمد رياض بك المستشار الملكي للوزارة المذكورة وقد تبين للجنة ما يأتي :

منذ فكرت وزارة الأشغال في مشروع التولية أخذت تعد صفحتها لتنفيذ ما يترتب على هذه التولية من الإجراءات الخاصة بالأراضي التي تستزعمها المياه أمام الخزان وعطرت مصلحة المساحة لتقوم بالأعمال اللازمة لمعرفة مساحة تلك الأراضي وما عليها من أبنية وبخيل ، وما فيها من السواقي والآبار .

قامت مصلحة المساحة بما طلب منها فأتمت مسح الأراضي الواقعة تحت منسوب ١٢٢ (وهو منسوب التولية الثانية) وبعد أن وضعت العلامات المساحية وعلقت خطي التعديد أعدت الخرائط التفصيلية مبينا عليها الأحواض وأرقامها وكذلك القطع وأرقامها والآبار والسواقي والبغول كما أخذت في إعداد سجلات خاصة أثبتت فيها كافة البيانات الواردة بالخرائط سالف الذكر مضافاً إليها أسماء أصحاب الحقوق ، والقيمة المستحقة لكل منهم .

وقد اتضح للجنة أن المنطقة التي ستزعم ملكيتها تمتد حوالي ٣١٠ كيلومترات وتشمل زمام أربعين بلداً .

أما الأراضي التي تستزعمها المياه فتقسمان :

أولها قسم تستزعمه المياه معظم أيام السنة ويتميز بزعم ملكيته باعتبار أنه أصبح لا يمكن الانتفاع به ، وتبلغ مساحة هذا القسم ١٠٥٥٧ فداناً ، والقسم الثاني تستزعمه المياه في جزء من السنة وتبلغ مساحته ٥١٦٠ فداناً .

أما عدد المساكن التي حصرت في المظنتين فهو ٢٩٦١٤ مسكناً ، وعدد السواقي والآبار يبلغ ٥٢٧ ، وهذه المنطقة ١١٥٧١٢ نخلة مفروسة ،

وقرشة ومارية وجرف حسين وكشتمنة والدكة والعلاق وفورة وعرقرة وسبالة والمضيق وواضى العرب وشاتمة والسالكى والسقارى وكرسكو وأبو حنضل والرفقة والديوان وتنقالة وقشة وأريم وجيزة أريم و"توماس وعافية" وعينية و"الجنينة والشباك" ومصمص وتوشكة غرب وتوشكة شرق وأرنا وأبو سنبل وبلانة وقسطل وأندندان بمرى الدر .

المادة الثانية

تترع على الوجه اللين في هذا القانون ملكية أراضي النواحي المذكورة والواقعة تحت منسوب ١٢٢ من البحر الأبيض المتوسط بحسباً أمام حائط خزان أسوان والكشمة في المنطقة فيما بين الحائط المذكور والحدود المصرية السودانية .

وتترع أيضاً ملكية أراضي النواحي المذكورة الواقعة على منسوب ١٢٢ أو منسوب أعلى اللازمة لإنشاء جسور الريافة في المواقع الميئة على الخراط المساحية المشار إليها في المادة الخامسة .

وتعتبر من أملاك الحكومة العامة الأراضي المشار إليها في الفقرتين السابقتين والملكوة للحكومة .

المادة الثالثة

يستثنى من الأراضي التي تترع ملكيتها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة السابقة :

(١) الأراضي المسماة في الخراط المساحية المشار إليها "أرض علو" والميئة عليها باللون الأخضر بنواحي الدكة والعلاق وفورة وعرقرة وسبالة والمضيق و"توماس وعافية" وعينية و"الجنينة والشباك" ومصمص وتوشكة ضرب وتوشكة شرق وأرنا وأبو سنبل .

(٢) الأراضي المسماة في الخراط المذكورة "أرض علو" والميئة عليها باللون الأخضر الواقعة أمام جسور الريافة التي تنشأ في المواقع الميئة على الخراط المشار إليها بنواحي بلانة وقسطل وأندندان .

(٣) الأراضي الواقعة خلف الجسور المذكورة .

ومع ذلك فتترع من أصحاب الحقوق في الأراضي المشار إليها في (١) و (٢) ملكية جميع المباني والتخيل والأشجار والسواقي والآبار القائمة على هذه الأراضي أو الموجودة فيها . وكذلك يكون الحال بالنسبة لشاغل الأراضي المذكورة أو الأراضي الملكوة للحكومة والمشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية .

المادة الرابعة

يوضح أصحاب الحقوق في الأراضي المشار إليها في المادة الثانية بأن يدفع لهم ثمن للأراضي والمباني والتخيل والأشجار والسواقي والآبار يحصل تقديره طبقاً للاحكام التالية .

ولاحظ بعض حضرات الأعضاء أيضاً أن أصحاب الحق في القسم الثاني من الأراضي (وهي التي استغرقت مياه الخزان جزئاً من السنة) لا يسوغ لهم بمقتضى التشريع الجديد أن يطالبوا بالتعويض عن أملاكهم بتمامها على أن تسلمها الحكومة ما داموا لا يفتنون من هذه الأملاك إلا بقدر معلوم ولكن اللجنة ترى أنه وجهة نظر الحكومة في ذلك أكثر تفهماً لأصحاب الحقوق لأنهم سيحصلون على تعويض مناسب جداً لما فقدوه من الانتفاع فقط وأنهم سيفقدون ملاكاً لا أملاكهم يفتنون منها خصوصاً والمعروف عن أهالي هذه الجهات أنهم لا يميلون إلى أن يتزع ملكية أراضيهم التي استوطنوها وأنشأوا فيها مساكنهم وفراهم .

وقد اطمانت اللجنة أيضاً على مصالح الذين ستزع ملكية أراضيهم بما أبداه حضراتاً مندوبي وزارة الأشغال من أنسب الحكومة تعرض عليهم أحياناً أخرى من أملاكها بأنماز مخفضة جداً ليتمكنوا من الميئة في مناطق تنسبه المنطقة التي نشأوا فيها .

واللجنة ترى في ذلك خير خدمة تقدمها الحكومة لخواص الأهالي، إذ أنها ستكسبهم من الاستقرار في معيشتهم بالطريقة التي اتفقوا وهي استئصال الأراضي بالزراعة .

وهذه المناسبة تلفت اللجنة نظر الحكومة إلى وجوب وضع نظام إداري يترتب اتباع النظام المصغى في إنشاء القرى الجديدة التي سيستوطنها أهالي المنطقة التي ستزع ملكيتها، وذلك تشجيعاً ما تحرك فيه الحكومة دائماً من إصلاح حال المسكن في القرى، وستكون مهمة الحكومة في هذا الشأن سهلة .

وهذه الطريقة تحقق رغبة من أهم الرغبات التي تسعى لتحقيقها مصلحة الصفة العمومية .

وقد وضع المشروع المعروض طبقاً لنص المادة التاسعة من الدستور التي تحتم ألا يتزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال الميئة في القانون .

لكل هذا وافقت اللجنة، بأغلبية الآراء، على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب وهي ترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

خاص بترع الملكية التي تستلزمها التعلية الثانية لخزان أسوان

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

المادة الأولى

يتميز من المنفعة العامة غير المياه التي تستخرج بسبب التعلية الثانية لخزان أسوان لبعض الأراضي والأملاك الأخرى الواقعة بنواحي الشلال ودابود ودحميت بمرى أسوان وبنواحي الأمير كلاب وكلايشة وأبو هور ومروروا

المادة العاشرة

حرف التعميمات على الوجه المتقدم يتبرعوا لمدة الحكومة ولا يجوز الرجوع عليها لأي سبب ومن أي شخص كان .

المادة الحادية عشرة

تطبق الأحكام المتقدمة ونما بما يتوافقها من نصوص القوانين واللوائح المعمول بها .

المادة الثانية عشرة

على وزراء الأشغال العمومية والمالية والمالية والخفائية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولا يزال لأشغال العمومية أن يصدر ما يلزم من القرارات لهذا الغرض .
أمر أن يجمع هذا القانون بقانون الدولة . وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويستدركون من قوانين الدولة .

صدر في ...

وهذا من مذكرات وزارة الأشغال العمومية لمرفوعة إلى مجلس الوزراء :
لم تذكر المادة التي استعيرت في مسألة إمكانية عملية حراة أسوان لمدة الثانية تهيئ من أعماله وتتقرر بممكن إجراء هذه العملية إلى درجة تسمح تحرير المياه إلى منسوب ١٢٢ حتى شرعت وزارة الأشغال العمومية في تحضير الرسوم والمواصفات والعقود اللازمة لتنفيذ هذه العملية .

وفي الوقت نفسه طلبت الوزارة من مصلحة المساحة أن تتخذ التدابير اللازمة للوصول إلى التعميمات إلى أصحاب الحقوق في الأراضي التي استعيرتها الترميز ، وكذلك كانت المصلحة المذكورة والمصالح المختصة التابعة لوزارة الأشغال العمومية والوزارات الأخرى بأن تبحث في داخل منطقة الحراة وفي حاليها عن أرض يمكن إعطاؤها بصفة تعويض لمن يرغب من الملاك الذين استعز ملكية أراضيهم ، وكان ذلك الوزارة في اتخاذ هذا الإجراء عظم المنطقة التي استعز ملكيتها وطول امتدادها البالغ حوالي ٣١٠ كيلومترات ونحوها لزمام ما بدأ .

وقد شرعت مصلحة المساحة بأن مسحت الأراضي الواقعة تحت منسوب ١٢٢ فوضعت العلامات المساحية وخطي التحديد وقاست المساحات التي استعز ملكيتها وأعدت خرائط مساحية خاصة مبنية للأراضي التي استعز وأرقام الأحياء الواقعة فيها والزم إخراجها بكل قطعة ومبنية كذلك لمواقع كل ما يوجد على هذه الأراضي من مبان وآبار وسواقي ونخل وأشجار وكذلك أعدت سجلات خاصة بين فيها القطع التي استعز ملكيتها أو يحصل غيرها فترة من السنة بمياه التخزين ورسم كل منها على الخريطة ورسم الخوض الواقعة فيه وأمر ملكها وأتمم أو التعميم المسح عنها والمباني القائمة عليها مع بيان مساحتها ومعالها ونشأ وعدد الأشجار والنخل المزروعة فيها مع بيان قيمتها وما يوجد فيها من آبار وسواقي وبيان قيمته .

وليس أدل في خطية هذا العمل من أن الأراضي التي استعز ملكيتها تبلغ في المساحة ١.٥٥٧.٠٥٥ فداناً وأن الأراضي التي استعز عنها تعويضات لغيرها في جزء من السنة تبلغ ١٦٠.٠ فداناً وأن المباني التي حصرتها لا ١٠.

أما فيما يخص أصحاب حقوق وثائق المساحة التي في المادة الثالثة فيدفع لهم تعويض عن المباني والحدود والأشجار والسواقي والآبار . وكذلك يدفع للأوليين منهم تعويض مالي يخص مبنى سيحصل في انتفاعهم بسبب حصر أراضيهم مؤتمناً فيما بينهم من مدة من السنة .

المادة الخامسة

الكشف عن أشغال عمومية في السنة الثانية من القانون رقم ١٩٠٧ الخاص بملكية العقارات في الدولة سيحصل بها فيما يخص نزاع الملكية التي قصت بها المصادرة الجديدة ثمانية ألبان الواردة في الخرائط المساحية والسجلات التي أعدتها مصلحة المساحة لهذا الغرض .

وإذا لم يحصل معرفة في أول اثنين من المداين الساعة والثانية والأثنتين تكون معرفة من مدة من كل أول أو حاء أو حلة أو حرة أو مساقية أو مري في اوردية في المداين المذكورة في هذه الأملات .

المادة السادسة

تودع نسخ من الخرائط المساحية وسجلات المساحة في أرشيف الدولة في أرشيف الدولة على الأقل لدى عمدة كل جهة تحصل فيها نزاع ملكية ، وعلى عن هذا الإيداع قبل حصوله . سنة ١٩٠٧ . الأمان بحدود بين ميسه تاريخ الإيداع ومدة . ويشرى حرة أرشيفه . وفي حين حرة أرشيفه . وعلى بدون مديرية أسوان وديران المركز المختص وعلى باب منزل العمدة .

المادة السابعة

لكل ذي شأن لا يعمل التعويض كما هو وارد في سجلات مصلحة المساحة أن يعارض في تنديبه بمسعى عريضة . ثم يرفع إلى اللجنة المختصة عنها في القفرة . وأشير من هذه المادة أو تقتضي كتاب موصى عليه يرسل إلى مديرية أسوان .

ويجب أن تحصل هذه المعارضة في خلال خمسة عشر يوما التالية لانتهاه موعد العرض المشار إليه في المادة السابقة .

والتعويضات التي لم تقدم في شأن معرفة في خلال المدة المذكورة تعتبر انتهائية ، وتصرف في كل جهة معرفة بملكية مشكلة من ثلاثة أعضاء يمثل أولهم مصلحة المساحة والى وزير المالية والثلاث وزارة المساحة .

المادة الثامنة

يفصل في المعارضات بمعرفة لجنة مشكلة من أحد قضاة المحاكم الأهلية بمعرفة لبيت معرفة وزير المالية ويكون رئيساً لها ومندوب من وزارة المالية ومن أحد أعضاء مجلس مديرية أسوان يشده به المجلس المذكور . ويكون قرارها نهائياً وغير قابل منعت .

وتصرف التعويضات من مخصصات هذه المصارف في هذه المعارضات .

المادة التاسعة

بحر لوزيرة الأشغال العمومية بتمه من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ أن تسحب عن الأراضي والملاك الأخرى النزعة ملكيتها بخصم المداين الثانية وثلاثة السالفين .

« أعمال جديدة » اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م. (أربعة آلاف جنيه)
من أصل التكاليف المقدرة لبناء سجن في شين الكوم .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثالث .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدى

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

من الأعمال التى تشتمل عليها ميزانية مصلحة المباني بناء سجن
شين الكوم ، قد اعتمد هذا العمل فى سنة ١٩٢٩ ولكنه لم يبدأ فيه إلى
الآن ، لعدم إدراج اعتداله فى ميزانيات السنوات التالية .

وقد أميت مسألة بناء السجن المذكور فى مجلس النواب بتاريخ
٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ بحسبة بحث ميزانية مصلحة السجن ، فبعد حضرة
صاحب الدولة وزير الداخلية أن يطلب فتح الاعتماد اللازم لهذا الغرض
حاليا يرى دولته أن الحالة المالية تسمح بذلك .

وقد اتصل بوزارة الداخلية أن الاعتماد المخصص فى ميزانية المباني
لسجن النيا سبق منه بدون استعمال مبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. فطلبت أن يخصص
منه ١٠٠٠٠ ج. م. لمباشرة أعمال البناء الخاصة بسجن شين الكوم المقدرة
بجملته تكاليفه بمبلغ ٤٥٠٠ ج. م. .

وبالاستلام من وزارة الأشغال اتضح أنه يمكن تخصيص مبلغ ٤٠٠٠ ج. م.
للسجن المذكور ، ولذا ترى وزارة المالية فتح اعتماد بهذا المقدار فى ميزانية
مصلحة المباني ، على أن يؤخذ من وفورات اعتمادات الباب الثالث فى تلك
الميزانية .

واللجنة المالية توافق على رأى وزارة المالية هذا ، وهى تتشرف برفع
الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره وتوطئه لعرضه على البرلمان .

وربقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

تحريرا فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٢
الرئيس
إسماعيل صدق

ملحق رقم ١١

جلسة الاثنين ٢ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون - وارد من مجلس النواب - بفتح اعتماد
إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م. فى ميزانية السنة المالية
١٩٣٢ - ١٩٣٣

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محب باغا) .

أحال المجلس على اللجنة بمجلس ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بفتح
اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م. فى ميزانية مصلحة المباني الأميرية عن السنة
المالية الحاضرة وذلك من أصل التكاليف المقدرة لبناء سجن فى شين الكوم .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلس ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ بحضور مندوبى
وزارة الأشغال وبمجلس ٩ و ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ فلاحظت اللجنة أننا الآن
فى أواخر السنة المالية وإذا فتح الاعتماد المطلوب لا نستطيع الوزارة صرفه
إلا إذا سارت فى العمل بطريق السرعة فتضيق الزمن الذى يعطى للقوانين
لتقديم عظاماتهم فيه وفى ذلك ما يضى معه أن تكون التكاليف أعلى مما إذا
سير فى العمل بالطريق العادى أى بغير إسرار استثنائى .

ولما لم يكن هناك فى نظر اللجنة ما يدعو لسرعة استثنائية فى القيام بهذا
العمل ، ونظرا لأن ميزانية العام القادم سينظر فيها قريبا ، فإن اللجنة ترى أن
يجل بحث هذا الموضوع هو وقت نظر الميزانية ولذا رأيت بإجماع الآراء عدم
المواقفة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب فى ميزانية هذا العام .

وهذا نص مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - بفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (القسم ١١)
« وزارة الأشغال العمومية » الفرع ٣ « مصلحة المباني الأميرية » الباب الثالث

المقدرة لإنشاء محطتين للإذاعة اللاسلكية؛ إحداهما في أبي زعبل والأخرى في الإسكندرية ، ويؤخذ هذا المبلغ من الاعتماد المقرر في الباب الثالث من الميزانية المشار إليها للأعمال غير المنظورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويخذل قانون من قوانين الدولة .

مدرق

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أجاز مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ يولي سنة ١٩٣٢ لحضرة صاحب السعادة وزير المواصلات التوقيع على اتفاقية بإنشاء محطة للإذاعة اللاسلكية بمهد بإدارتها إلى شركة داركون لمدة عشر سنوات .

وقد أوصفت مصلحة السكك الحديدية بمذكرة المؤرخة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أن اللجنة الفنية التي درست هذا الموضوع ترى إنشاء محطة إذاعة قوتها ٢٠ كيلوات في أبي زعبل ومحطة إضافية لا تزيد قوتها على كيلوات واحد في الإسكندرية .

عرض الأمر على مجلس إدارة المصلحة فأقره بجلسته ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ووافق على فتح اعتماد قدره ٢٠٠٠ ج . م في ميزانية السنة الحاضرة من أصل التكاليف النهائية المقدرة بمائة وعشرين ألف جنيه لإنشاء المحطتين المشار إليهما على أن يؤخذ هذا المبلغ من الاعتماد الذى فتح في الباب الثالث من ميزانية المصلحة بصفة احتياطي للأعمال غير المنظورة (مصلحة التلغرافات والتلغوفونات) .

ولما كان يترتب على فتح هذا الاعتماد الارتباط بباقي التكاليف للسنة المالية المقبلة فلا بد من عرض الأمر على البرلمان لإقراره وفقا لمادة ١٣٦ من الدستور .

واللجنة المالية توافق على هذا الطلب وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرقعة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون هذا القرض ٤

الرئيس

اسماعيل صدق

مصلحة تلغرافات وتلغوفونات الحكومة المصرية

مصر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢

ملحق رقم ١٢

جلسة الاثنين ٢ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ ج . م في ميزانية وزارة المواصلات عن السنة المالية الحالية من أصل التكاليف المقدرة لإنشاء محطتين للإذاعة اللاسلكية في أبي زعبل والإسكندرية

(المقررة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ فيبحثه اللجنة بجلستها المنعقدتين في ١٥ و ١٨ فبراير بحضور مندوبين من وزارة المواصلات .

اطلعت اللجنة على المشروع وعلى مذكرة الحكومة الملحقة به وكذلك اطلعت على مذكرة مصلحة التلغرافات والتلغوفونات (الواردة بذيل هذا التقرير) المشتملة على تفصيل وافى عن مهمة الشركة وكيفية تسخير الإيرادات المتوقعة تحصيلها من الرخص بين الحكومة والشركة نظير قيام هذه الأخيرة بالأعمال الآتية :

١ - نفقات البروجرام .

٢ - تشغيل المحطة .

٣ - صيانة وتجديد الآلات .

٤ - إصلاح وتغيير الآلات التى تتلف بالإهمال .

٥ - إنشاء المحطات التى تحصل منها الإذاعة .

واللجنة بعد اطلاعها على جميع ما تقدم وبعد أن تحققت من فائدة المشروع ومن وجهى العمل والتسليم وما سيولد من نفعات الدولة من الربح بانتشار استعمال أجهزة الراديو ترى الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب وترى المجلس أن يوافق عليه بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فراد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٣ " وزارة المواصلات " الفرع ٣ (التلغرافات والتلغوفونات) للباب الثالث (أعمال جديدة) اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ (ألفى جنيه) من أصل التكاليف

مذكورة

تكاليف الإذاعة لاسلكية

١ - من لأحد من أجهزة الحكومة المصرية وشركة موكوفي الإنجليزية يتبع على أن الحكومة تقوم بكافة التكاليف :

- (أ) تحصيل رسوم لرحلات
- (ب) التجهيد لأول إنشاء محطات الإذاعة
- (ج) خطوط سيمون
- (د) التيار الكهربائي
- (هـ) أجهزة إرسال

وتقوم الشركة بتكاليف أخرى وتضمن ذلك على ما يأتي :

- (أ) تهيئة المراسلات
- (ب) القيام بتشغيل معدات
- (ج) أعمال لصيانة معدات وتجهيز لأجهزة
- (د) تصحيح وسائل نقل في جميعها خلال موسم الإرسال
- (هـ) تهيئة المحال لإرسال وما يحتاج إليها من معدات لإرسال (الإذاعة)

٢ - ويرجع الإيراد المتحصل من رسوم لرحلات نسبة ٤٠ % للحكومة و ٦٠ % للشركة وقد قدرت الحكومة أن تحصل الشركة على أساس أن مصروفاتها السنوية ستكون حوالي ١٨٠٠٠ جنيه أو يزيد وهذا المبلغ هو ما يحصله الشركة من حصتها في رسوم انحصار على ٤٠٠٠٠ رخصة . وإذا كان نصيب الشركة في ١ % من مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه ولم يتصرف هذا المبلغ كله تزد الشركة بحكومة نصف المبلغ . ريد من الحكومة المصروفة وذلك طبقاً للقاعدة الخاصة من التغطية .

٣ - ومن المشكلات التي تصادف خلال العشر سنوات الأولى الأربعين ألف رخصة التغطية المطلوبة لمصرف المظفرة للشركة على هذا الأساس . وقد لا يفيد في تغطية التكاليف . وكانت في العشر سنوات الأولى للإذاعة لا يكون مصرف مضافاً من شركات في مدها ذات فقيمت بمسألة من الدين . وهذا يتبع أيضاً من أن مركز الحكومة مضمون إذ يمكن أن يكون محال من ربحه . وهو في عشرين سنوات مضت . ويتوقف حال المراجحة من حوزة المراسلات العامة . على أنه قد تؤثر عوامل أخرى في ذلك كعدم بعض المراسلات .

٤ - وأهم ما يكف من مصاريف هو تهيئة المراسلات . ففي المسالك الأخرى يكفى ذلك أكثر من ٦٠ في المائة من مصاريف الإذاعة كلها . وتقوم شركة الإذاعة بتغطية التكاليف بمصاريف الإذاعة في بريطانيا البعض تصرف ٦٥ في المائة من الدخل وتبقى ثلث المراسلات وحده . إذ تصرف مصر ٥٠ في المائة . ٦٠ في المائة إلى عشر شهور الماضية وقد تضاعفت ساعات الإذاعة تباعاً لذلك مما كانت عليه منذ نشأة

الشركة . ويلاحظ أن نجاح الإذاعة يتوقف على جودة المراسلات وعلى إمكان توزيعها لكل هيئات الجمهور . ولما كان المنصرف على الإذاعة يتقدم لمصر في الاعتبار كان واجباً على الشركة خلال السنوات القليلة الأولى أن يكون ما تنصرفه على الإذاعة أكثر مما تنظره من الدخل وذلك لضعف المجر الأساسي في شدة الإذاعة الجديدة ورواجها . فصالح الشركة من هذه الوجهة مرتبطة بتم الارتباط مع مصالح الحكومة والجمهور . وفي كل مشكلة يتم الإيراد المتحصل من رسوم الرخص اللاسلكية ببطء بقدر عشرين سنوات على الأقل . إذاعة لاسلكية تزيد عدد حامل الرخص من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ نس

٥ - علاوة على ما ذكره الهواء والمحاصر تحصل الشركة المصاريف الآتية :

- (أ) مرتبات الموظفين اللازمين للإدارة
- (ب) مرتبات الموظفين اللازمين لتهيئة المراسلات
- (ج) مرتبات الموظفين الذين يعملون لصيانة المحطات
- (د) صيانة الأجهزة وتأمين ذلك على استبدال القطع والتصليلات اللازمة لتبني إتمام الخدمة المطلوبة على أكل وجه إنشاء مدة الامتياز

(هـ) إيرادات الملازمة ومكاتب الشركة الخاصة بالإدارة

(و) شراء حق تاليف وتعمل أعباء المصاريف الأخرى اللازمة للإذاعة لأحد والآخرون .

٦ - أما المصاريف التي تستحقها الحكومة فيمكن تقديرها على وجه التقريب . فقد قدرت التكاليف الأولية لإنشاء محطات الإذاعة بواسطة لجنة مكونة من موظفي مصلحة التلغرافات والتلفونات وبيان تلك التكاليف كالتالي :

تكاليف إنشاء محطة لاسلكية قوة ٢٠ كيلوات بأبي زعبل	١٨٠٠٠
تكاليف إنشاء محطة فرعية برأس العين بالاسكندرية	٢٤٠٠
المكافأة المقررة لشركة القيام بالعمل بمبلغ ١/٧	١٥٣٠
تكاليف عمل وتركيب الموارى والمباني بأبي زعبل	١٥٠٠
تكاليف خطوط القوة الكهربائية بالتليفون	٧٥٠
احتياطي	٨٢٠
المجموع	٢٥٠٠٠

ويمكن تقدير ربح سنوي عن هذا المبلغ على أساس أنه سيأتي بإيراد سنوي قدره ١٠٠٠ ج م أي بزيادة ٤ في المائة .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسه ٧ في مارس سنة ١٩٣٣ بحضور مندوبي وزارة الأشغال العمومية بمجلسه ٩ و ١١ في مارس سنة ١٩٣٣ وأتت أن موضوع إقامة بناء لإدارة الجامعة وخصوصاً صالة الاحتفالات جدير بالاهتمام . وكانت اللجنة ترى أن يربط فتح الاعتماد حتى يتم إعداد الرسومات والمقاييس التنفيذية لكي تتبين بالضبط قيمة التكاليف المتوقعة ، ولكن نظراً لأهمية تمام العمل قبل سنة ١٩٣٥ وهو تاريخ انعقاد المؤتمر الطبي المزمع عقده في مدينة القاهرة ولكي تضمن الجامعة بالمظهر الملائق بالبلاد وبمركزها الأدبي ، وتدارك ذلك ما عرض على اللجنة من الرسوم طامتها على صحة التقدير فإن اللجنة ترى : مع إقرار الموافقة على مشروع القانون المذكور وعلى فتح الاعتماد بالتأخير ، عداً تلاحظ وزارة الأشغال تنفيذ بحيث لا يفتح مجال عن حدود التسع استقرت على العرض .

وإلى على مشروع قانون كما أقره مجلس النواب .

مشروع قانون

فتح اعتماد إصاى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ (القمم ١١) "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٣ "مصاعلة المباني الأميرية" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إصاى بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. (خمسة عشر ألف جنيه) من أصل "تكاليف المقترة لبناء إدارة الجامعة المصرية وبنو الاحتفالات الجامعية" .

ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات الميزانية في السنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزراء المالية والمعارف العمومية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويعد كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٠٠٠٠

٧ - أما التكاليف الأخرى التي ستقدم بها الحكومة سنوياً من الأرمين في المسألة التي تخصها من رسوم الرخص فهي كالتالى :

جنيه	
١٠٠٠	فائدة استهلاك المبلغ المنصرف
١٢٥٠	مهمات الموظفين الإداريين لإصافيين
٢٥٠	تكاليف الأدوات المكتبية
٢٠٠٠	تكاليف التيار الكهربائى لآلة تصوير الخشب
١٠٠٠	تكاليف خطوط الهاتف
٥٥٠٠	المجموع

وهذا المبلغ يوازي حصة الحكومة من رسوم شخص على ١٤٠٠٠ رخصة وليس من الضروري أن تزداد مصاريف الحكومة سنة بعد سنة الزيادة المصروفة ولكن كما اتفق على عمل الخطة العامة للشركات الإضافية أو محطات الإذاعة بمرجعات مختصة في وقت واحد كما كانت ذلك من الشركة لتكاليف موزعة للتكاليف التي تحملها الحكومة . ويمكن التنبؤ بهذه الأعمال الإضافية على أساس أن الحكومة وشركتها ستدفع ما يعرف في هذه الأعمال ووزيادة وذلك بسبب زيادة عدد رخص الزيادة ما يثبت .

إلى أن لا يتعدى دعم الإدارة . ويمكن أن لا يتعدى دعم الإدارة .

مما يلى : إن تعاطى الشركة وبما يعقود من مبالغ مالية على الحكومة في تمويل ما يتفق في هذا السبيل بمرجعات مختصة على إدارة إضافية في تمويل أعمالها إضافة وتقليص عدد رخص الزيادة .

كذلك يمكن من جانب الحكومة "الشركة"

(مقدم) جون وب

شأنهم

(عرض هذه المذكرة على الكونتينت يوم ١١ من الشهر السابق)

ملحق رقم ١٣

جلسة الاثنين ٢ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون - وارد من مجلس النواب - بفتح اعتماد إصاى بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمد عري بالثا)

أحال المجلس على اللجنة بمجلسه ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بفتح اعتماد إصاى بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. في ميزانية مصاعلة المباني الأميرية من أصل "تكاليف المقترة لبناء إدارة الجامعة وبنو الاحتفالات الجامعية" .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

ورد في كتاب لوزارة المعارف، معوية أنه لم يتم من أجرة الجامعة المصرية سوى كئيتي الحقوق والآداب والكتبة، أما باقي الأبنية وهي إدارة الجامعة وهو الاحداث الخدمية وكلية العلوم فلم يمسعد.

ولما كانت الجامعة وهي في أول نشأتها بمقصد رجال العلم من سائر الأقطار العربية والشرقية ووجود إدارتها في منزل مستأجر لا يليح مما ترضاه لها الحكومة من الكرامة واحترام العلم فقد اضطرت إلى عقد المؤتمرات والاحتفالات الجامعية في خيام وهو ما لا يتفق وما للجامعة من المكانة.

ولما كان مجلس الوزراء قد عقد مؤتمر الجراحة العلوي بمدينة القاهرة سنة ١٩٣٥ م، فمن الضروري إقامة المبنى الإداري بحيث تكون معتقلاً لا تعاقب المؤتمر.

ولما كانت القيمة المتقدرة لإقامة مبنى إدارة الجامعة وهو الاحتفالات بحصة وسبعين ألف جنيه وتتوقع الوزارة صرف ١٥٠٠٠ ج. م من هذه القيمة في السنة المالية الحالية.

لذلك صوب الوزارة فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة الحالية بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م حتى يشرع حالاً في أعمال البناء.

والجنة المالية توافق على فتح هذا الاعتماد في الباب الثالث من ميزانية مصلحه الناس الامرية على أن يؤخذ من مجموع وفورات الميزانية. وهي تتصرف بغير الأمر إلى مجلس وزراء لتفكير بمقراره توطئة لعرضه على البرلمان.

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٤

في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢

الرئيس
اسماعيل صدقي

ملحق رقم ١٤

جلسة الاثنين ٢ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة المالية (الديوان العام) عن السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لصرف إعانة التي يتكبدتها تصدير القوترة الشامية

الجنة المالية (مصر) لنت اعزته بقدر ما يرى معه (٤)

أحال المجلس يجلت المشغمة في ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ إلى لجنة المالية مشروع قانون - وارد من مجلس النواب - بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة المالية (الديوان العام) عن السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لصرف إعانة التي تتكبدتها تصدير القوترة الشامية.

وبعد بحث لجنة مشروع هذا - دون مجلساتها المنعقدة في ١٧ و ١٥ و ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ وشهد إجماعاً حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب نائباً وكيلاً ووزارة المالية. وتبين لجنة ما يأتي:

كان من آثار زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في العالم أدت انخفضت الأسعار إلى المستوى الذي لا يوجد على المنتجين بأي ربح - ولذا عمدت كافة أمم العالم إلى حماية منتجاتها بكافة الوسائل الممكنة لها - ومن هذه الوسائل تشجيع التصدير للخارج. ولما كانت بلاد زراعية واعتمادها في الإنتاج على الزراعة - وجب أن تكون لها سياسة اقتصادية تاتية لحماية هذا الإنتاج ورفع أسعاره - كما تعمل كافة الأمم التي سبقتنا في تشجيع تصدير منتجاتها وبيع تلك المنتجات بأسعار أقل مما تتابع به في محل إنتاجها - وأما رامية بذلك إلى التجرى لها.

ولا جدال أن مصر القوترة الحالي لا يشجع المنتجين على زراعته مستقبلاً - ولذا رأت وزارة المالية في الوقت المناسب الإعلان عن التصدير وتشجيعه بمنح إعانة عنه.

لهذا رأت اللجنة بالأغلبية الموافقة على المشروع كما أقصره مجلس النواب وترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة الآتية:

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ١ "ديوان الصوم" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) لصرف الإعانة التي تدفع عند تصدير القوترة الشامية.

ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات الميزانية في السنة المالية الحالية.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مدون

نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بمناصة صدور قرار مجلس الوزراء في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بمنح إعانة لتصدير القوترة الشامية تطلب وزارة المالية فتح اعتماد في ميزانيتها عن السنة المالية الحاضرة (الباب الثالث) بمبلغ خمسين ألف جنيه لدفع الإعانة المشار إليها. على أن يؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات الميزانية. واللجنة المالية توافق على هذا الطلب وهي تتصرف بغير الأمر إلى مجلس الوزراء لتفكير بمقراره توطئة لعرضه على البرلمان.

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٤

الرئيس
اسماعيل صدقي

١٨ ديسمبر ١٩٣٢

مشروع قانون

بتجديد ومد آجال سلف بعض البنوك العقارية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - الديون التي تمت بشأنها الاطلاقات المرافقة لهذا القانون المفقودة بين الحكومة والبنك العقاري المصري وبنك الأراضي المصري وشركة الزين العقاري المصري تجدد وتمدد آجالها في حدود هذه الاتفاقات وطبقا للقواعد المبنية بها ما لم يرفض ذوو الثالث صراحة المعاملة بتلك الاطلاقات في المدة المحددة وبالأوضاع المقررة بها .

المادة الثانية - تحتفظ الديون الجديدة والممددة الأجل بترتيب تسجيلاتها عن كامل مقدارها ولمدة التأجيل بلا حاجة إلى أى إجراء آخر إلا ما يتعلق بالتصديق المنصوص عليه في المادة ٩٩٣ من القانون المدني المختص .

المادة الثالثة - يكون تحويل الديون للحكومة وحلولها محل البائنين بقتضى الاتفاقات المشار إليها ساريا على الغير بلا حاجة إلى أى إجراء آخر .

المادة الرابعة - على البنوك المشار إليها في المادة الأولى أن تدفع بقلم كاتب المحكة في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون قائمة بأسماء مدينائها الذين يتفحصون من التسوية المنصوص عليها مع بيان إجراءات التنفيذ العقارى التي يجب شطبها .

تقرر المحكة بعد اطلاعها على هذه القائمة من تقفاء نفسها وبلا مصادر في شطب قضايا زرع الملكية الواردة بالجدول التي لم يكن فصل لنواويل قلم الزهون أن يشطب من تقفاء نفسه تسجيلات إجراءات زرع الملكية بلا حاجة إلى أى إجراء آخر .

المادة الخامسة - على البنوك المشار إليها أن تطلب في مدى ستة من تاريخ العمل بهذا القانون التأشير على هامش التسجيلات الخاصة بمفوق الزين والامتياز للمقررة على عقارات المدينين السارية عليهم التسوية بمقدار الديون الجديدة وتاريخ استحقاقها وبيان الدين الذي حلت فيه الحكومة محل البنك وتحصل هذه التأشيريات بلا مصاريف بناء على طلب يقدم من البنك ذى الشأن لقلم الزهون المختص .

المادة السادسة - التعاريف المرونة لأحد البنوك المشار إليها والسارية عليها أحكام التسوية لا يجوز أن يتخذ بشأنها إجراءات زرع ملكية بواسطة أى دائن آخر قبل مضي ثمانية عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون .

أما الإجراءات التي تكون قد اغتبت بواسطة أحد هؤلاء البائنين قبل العمل بهذا القانون فتروى حتى نهاية المدة المذكورة .

ملحق رقم ١٥

جلسة الأربعاء ٤ ذى القعدة سنة ١٣٥١
(أول مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الخاص بتجديد ومد آجال سلف بعض البنوك العقارية

(المقرر حفرة التفرغ عبد الحليم بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتجديد ومد آجال سلف بعض البنوك العقارية - على اللجنة نظره على وجه الاستقبال . وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ وظهر لها بعد بحثه ما يأتي :

عند ما شرعت الحكومة في وضع تسوية للديون العقارية المطلوبة للبنوك الثلاثة الكبيرة اعترضها من الوجهة القانونية مسألتان :

الأولى - ضرورة المحافظة على ترتيب تسجيل ديون هذه البنوك وفوائدها المتأخرة رغم تمديد آجالها .

الثانية - حماية المدينين الذين تتسوى ديونهم مع البنوك المذكورة من أن يترفع ملكيتهم البائسون الآخرون سواء الماديون أو أصحاب التسجيلات التالية .

وقد وفقت للتلطف على هذه العقبات بوضع مشروع القانون المعروض الآن وبه تضمن المحافظة على ترتيب التسجيلات وحماية الأراضي من تزيع ملكيتها مدة ستة ونصف تسدي من تاريخ العمل به وهو ٣ مايو سنة ١٩٣٣ ولكي لا يتجهم المدينين أى صبه مالى جديد قد يترتب على إجراءات التسجيل التي استلزمها عملية مد الآجال نص القانون على أن تتم جميعها بدون اقتضاء رسم ما عليها .

وبصدور هذا القانون يصبح الاتفاق الذي تم بين الحكومة وبين البنوك نهائيا . أما هذه الاتفاقات التي تمت فقد أتيح للجلس عند ما قرر الموافقة على إصدار الأذونات الخاصة بهذه التسوية أن يتعرف مداها وتفاصيلها مما لا حاجة إلى ترتيبه من جديد وصورة من التي تمت مع البنك العقاري مرفقة بهذا على كل حال .

ومما تجنى الإشارة إليه أن استغاثة المدينين من هذه التسويات اعتبرت القاعدة ولذلك نص القانون على حق من لا يريد أن تشمل في إعلان رغبته لئلا يترتب على طرف مدة عينا الاتفاق مع البنك العقاري بثلاثة شهور تسدي من نشر هذا القانون .

وقد وافقت اللجنة على المشروع كما ورد من مجلس النواب وهي تقدم به إلى المجلس رجاء الموافقة عليه وهذا نصه :

المدة السابعة — تسرى الأحكام السابقة وتعرضت مع ماقوتها
القوانين والقرارات المعمول بها .

المادة الثامنة — على وزير الخزانة تسوية حسابات المصاريف
ابتداء من ٣٠ أيار سنة ١٩٣٣
بما أن يرفع هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وفى على ترجمة الألفاظ التي تحت يمين الحكومة المصرية واليونان
الثلاثة :

ملحق رقم ١ بالتقرير

ترجمة اتفاق

بين الحكومة المصرية والملك الفارسي بشأن تحديد
ومداحل القروض المضمونة بين عقاري الملك المذكور

في حين حضره صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا وزير المالية ورئيس
مجلس الوزراء، بصفته ممثلاً لحكومة مصرية — طرف أول .

وبن مسيو مارسيل قسطنطين المندوب ورئيس مجلس — طرف ثانياً .
الملك الفارسي المصري بصفته ممثلاً لشركته — طرف ثالث .

رغبة في تخفيف عبء الديون الفارسية عن الرعايا المسلمين وجعلها
مع الحالة الاقتصادية الحاضرة للبلاد ، تم الاتفاق والتراضي على ما يأتي :

مادة ١ — سلفيات البنك الفارسي المضمونة بخصيات وحقائق
امتياز على أطياف زراعية أو على أطياف زراعية ومبان معاً محبذة وفقاً
بالكيفية الآتية :

مادة ٢ — يعمل حساب هذه السلفيات بما فيها رأس المال والتمويل
المتأخر والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
ويقسم إلى : (١) ورصيد رأس المال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
(٢) الأقساط السنوية المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف
المتحققة لغاية التاريخ المذكور .

والسلفيات التي تستحق أقساطها السنوية في غير ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
يعمل حسابها على أساس هذا التاريخ وذلك بإضافة فوائد بدلتها الأصلية
من المدة من تاريخ استحقاق آخر قسط .

ورأس المال المتوعد به (١) يتحول إلى سلفة حرق (١) وحبية
البلاد في مدة ثلاثين سنة من أول أيار سنة ١٩٣٣ على ثلاثين قسطاً سنوياً
متساوية يشحن كل قسط منها علاوة على استهلاك حرقه خمسة الأسيان
بالسلفة ، إلا إذا كانت هذه السنة تزيد على ٧ ٪ منها تنخفض إلى ٧ ٪
غير أنه بصفة مؤقتة وليلة خمس سنوات من أول أيار سنة ١٩٣٣ ينخفض
سعر الفائدة على السلفيات إلى ٧ ٪ إذا كان أعلى من ذلك .

وفي تاريخ الأقساط المذكورة لسنة ١٩٣٣ ولتغطية باقي سياتي الكلام
على المادة السادسة من الاتفاقية المتأخرة والفوائد والفوائد التأخير
والأقساط السنوية المتأخرة والفوائد المتأخرة
المصرية حسب القانون المذكور في المادة السادسة من الاتفاقية
والتي تم الاتفاق عليها بين الطرفين .

يعمل هذا الاتفاق على تسوية حسابات الملك الفارسي
في سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣ على أساس ما هو عليه
كل قسط منها على أساس ما هو عليه في السنة .

أول قسط من هذه السلفيات يتأخر عن تاريخ
التمويل المذكور في المادة السادسة من الاتفاقية
سنة ١٩٣٣ على أساس ما هو عليه في كل قسط منها علاوة على
التمويل المذكور في المادة السادسة من الاتفاقية .

مادة ٣ — يعمل حساب هذه السلفيات على أساس
الملك الفارسي في سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣
سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣
بصفة مؤقتة وليلة خمس سنوات من أول أيار سنة ١٩٣٣
من أول أيار سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣ .

مادة ٤ — كل من الطرفين يضمن دفعه من حيازات (١) و (٢) و (٣)
(٤) لم يضمنه من ممتلكاته تسحب إليه فوائد تأخير الفاتحة
مخصوصين على أن يكونوا ضمن هذه الفوائد متوالياً إلى رأس
المال .

مادة ٥ — على كل من الطرفين دفع أي قسط سنوي أو جزء منه من
يحدثه — إن كان له — (١) و (٢) و (٣) و (٤) في خلال الشهر
الذي يحضر فيه . على كل من الطرفين دفع أي قسط سنوي أو جزء منه من
الملك الفارسي من ممتلكاته تسحب إليه فوائد تأخير الفاتحة
مخصوصين على أن يكونوا ضمن هذه الفوائد متوالياً إلى رأس
المال .

مادة ٦ — لا يتحدد بصفة نهائية مجموع الأقساط المتأخرة ابتداء من
سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣
من أول أيار سنة ١٩٣٣ من أول أيار سنة ١٩٣٣ .

والسلفيات التي تستحق أقساطها السنوية في غير أول يناير سنة ١٩٣٣ يسل حساباً على أساس هذا التاريخ وذلك بإضافة الفوائد بقمتها الأصلية عن المدة من تاريخ استحقاق آخر قسط .

ورأس المال المتروك عنه في (١) يحول إلى سلفة حرف "ب" واجبة السداد في مدة ثلاثين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على ثلاثين قسطاً سنوياً متساوية يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك الفوائد بالفترة الأصلية للسلفة إلا إذا كانت هذه الفترة تزيد على ٦,٥٪ فإنها تنخفض إلى ٦,٥٪ . أما فوائد التأخير والفوائد على المصاريف المذكورة في (٢) والمستحقة في أول يناير سنة ١٩٣٣ تنخفض وتخصب بواقع ٥٪ .

ويضاف إلى الأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف المستحقة في أول يناير سنة ١٩٣٣ الرصيد المستحق في هذا التاريخ لبنك التسليف الزراعي من المبالغ المدفوعة منه لبنك الرونات المصري لئلا يحسب الحساب الحكومة المصرية مع فوائد هذا الرصيد بواقع ٥٪ .

ويستل بنك الرونات المصري لئلا لصالح مدينيه من الرصيد المذكور الفرق بين ٥٪ وسعر فوائد التأخير السابق تحصيلها عند دفع المبالغ المشار إليها آنفاً بمعرفة بنك التسليف الزراعي .

وفيما عدا الأقساط السابقة لسنة ١٩٢٩ وملحقاتها والتي سيأتي الكلام عنها في المادة ٣ يقسم مجموع الأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف المحسوبة بالطريقة المتقدم بيانها بنسبة الثلثين تسددها الحكومة المصرية إلى بنك الرونات المصري لئلا بالكيفية الموضحة بالمادة ٧ وينق الثلث الآخر مستحقاً لبنك الرونات المصري لئلا .

ويحول هذا الثلث الأخير إلى سلفة حرف "ب" واجبة السداد في مدة ثلاثين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على ثلاثين قسطاً سنوياً متساوية يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك فوائد بواقع ٦٪ في السنة .

أما الثلثان التان تسددها الحكومة المصرية فإنها يحولان إلى سلفة حرف "ج" واجبة سدادها على المدينين في مدة ثلاثين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على أقساط سنوية متساوية يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك فوائد بواقع ٥٪ في السنة .

مادة ٣ - يقوم بنك الرونات المصري لئلا بتحويل الأقساط السابقة لسنة ١٩٢٩ وفوائد التأخير المستحق عليها محسوبة كذلك بواقع ٥٪ إلى سلفة حرف "د" واجبة السداد في ثلاثين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على ثلاثين قسطاً متساوية يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك فوائد بواقع ٦٪ في السنة .

مادة ٤ - كل مبلغ يستحق دفعه من السلفيات (أ وب وج ود) لم يسد في موعد استحقاقه تحسب عليه فوائد تأخير بالقيمة المنصوص عليها في العقود الأصلية وتضمن هذه الفوائد سنوياً إلى رأس المال .

مادة ٥ - في حالة التأخير دفع أى قسط سنوي أو جزء منه من إحدى السلفيات الأربع (أ وب وج ود) في خلال الشهر الذي يحصل فيه

مادة ١٥ - يسد البنك العقاري المصري للحكومة المصرية أولاً بأول المبالغ التي يحصلها لحسابها من السلف المجددة (ج) المشار إليها في المادة الثانية .

ويكون هذا التسديد بفتح حساب خاص لهذا الغرض لدى البنك الأهلي المصري .

مادة ١٦ - لا يترتب على هذا الاتفاق أية مخالفة فيما عدا ما اشتمل عليه ولا استبدال لقعود سلفيات البنك العقاري المصري الأصلية التي يظل مفعولها سارياً بأكمله .

مادة ١٧ - لا يسري مفعول هذا الاتفاق على سلفيات البنك العقاري المصري التي يستحق أول أقساطها السنوية بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

مادة ١٨ - التجميد ولد المنصوص عليهما في هذا الاتفاق لا ينفذان إلا إذا صدر قانون يحفظ للبنك العقاري ، دون اتخاذ أى إجراء يترتب القيود والتسجيلات العقارية التي تضمن القروض التي صار تجميدها ومد أجلها بهذا الاتفاق ويحفظها سارية بالزم من هذا التجميد واللد على الدائنين الآخرين وحل الغير وخصوصاً الأوقاف التي أنشئت بعد تاريخ التغير "أصلية" .

مادة ١٩ - صادق على هذا الاتفاق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في كما صادق عليه مجلس إدارة البنك العقاري المصري في جلسته المنعقدة في

ملحق رقم ٢ التقرير

ترجمة اتفاق

بين الحكومة المصرية وبنك الرونات المصري لئلا بشأن تجميد ومد أجل القروض المضمونة برهن عقارى للبنك المذكور

فيما بين حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء بصفته ممثلاً للحكومة المصرية - طرف أول .

وبين حضرة صاحب السعادة فيكتور هراي باشا المدير المتكلم ورئيس مجلس إدارة شركة بنك الرونات المصري لئلا بصفته ممثلاً للشركة - طرف ثان .

رضية في تخفيف عبء الديون العقارية عن الزراع المدينين وجعلها متفقة مع الحالة الاقتصادية الحاضرة للبلاد ، تم الاتفاق والتراضى على ما يأتي :
مادة ١ - سلفيات بنك الرونات المصري لئلا المضمونة برهنات أو بمقوق امتياز على أحيان زراعية أو على أحيان زراعية ومبان مساكن تجميد وتمد أجلها بالكيفية الآتية :

مادة ٢ - يعمل حساب هذه السلفيات بما فيها رأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف لغاية أول يناير سنة ١٩٣٣ ويقسم إلى : (١) رصيد رأس المال لغاية أول يناير سنة ١٩٣٣ و (٢) الأقساط السنوية المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف المستحقة لغاية التاريخ المذكور .

ومن المتفق عليه ، نظرا لطريقة تخصيص الدفع التابعة في بنك الرونات المصري لئند ، أن تمتع الحكومة الأقساط السنوية المتأخرة السابقة لسنة ١٩٢٩ في حالة ما إذا كانت هذه الأقساط المتأخرة مضافا إليها وصيد الأقساط المستحقة ابتداء من سنة ١٩٢٩ لا تتجاوز قيمة أربعة أقساط كاملة (دون حساب فوائد التأخير والمصاريف الأخرى) .

ولا يبقى لحساب بنك الرونات المصري لئند سوى مقدار ما تزيد المتأخرات ، بعد الدفع المشار إليه سابقا ، ويحول إلى ملفه حرف "د" المتخصص عنها بالاتفاق .

مادة ٨ - بمقتضى هذا الدفع يحمل بنك الرونات المصري لئند الحكومة المصرية محله بمائة وراوى مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه المذكور في كافة حقوقه وفى اسمه وفى البطوى وفى التسجيلات وحقوق الامتياز الضامنة للسلفيات التى انتفعت من دفع المبلغ المشار إليه .

وهذا الحلول بدون أية ضمانات سوى ضمان وجود الدين وفى مقابل تنازل الحكومة المصرية لصالح بنك الرونات المصري لئند من حق الأولوية برصيد الدين بما فيه رأس المال والأقساط السنوية المتأخرة وفوائد التأخير والمصاريف والمخفقات مع استثناء المبالغ المستحقة لبنك الرونات المصري لئند عن أقساط سابقة لقسط سنة ١٩٢٩ ، فإن هذه المبالغ المحولة إلى السلفة "د" تبقى فى الترتيب بعد الدين المستحق للحكومة المصرية .

ويشمل هذا الحلول المبالغ التى سبق دفعها من بنك التسليف الزراعى لحساب الحكومة المصرية .

مادة ٩ - المبالغ التى يسدها الدينون يتخصصها بنك الرونات المصري لئند أولا لحساب السلفيات حرف "ب" والباقى بعد ذلك ينقسم بالتناصب لحساب السلفيات حرف "ب" وحرف "ج" .

أما المبالغ المحولة إلى السلفيات حرف "د" فلأنها تعتبر فى علاقات الحكومة مع بنك الرونات المصري لئند ديناً من الدرجة الرابعة مستقلا تماما عن السلفيات الثلاث الأخرى .

مادة ١٠ - يتنازل بنك الرونات المصري لئند عن جميع إجراءات نزاع الملكية التى اتخذها ولا تزال قائمة بشأن المتأخرات التى كانت مستحقة له وجمدت بموجب هذا الاتفاق ويقرر شطب هذه الإجراءات بدون قيد ولا شرط .

مادة ١١ - يقوم بنك الرونات المصري لئند بدفون مقابل جميع الأعمال المتعلقة بالدينون المستحقة للحكومة المصرية .

مادة ١٢ - للدينون أن يتنازلا عن الانتفاع بالتجديد أو التأجيل موضوع هذا الاتفاق كما أن لهم أن يطلبوا أن يكون التأجيل لمدة أقصر من المدة المتفق عليها .

ويكفهم فى ذلك أن يخطروا بنك الرونات المصري لئند برغبته هذه بخطاب موصى عليه فى مدى ثلاثة شهور من تاريخ نشر القانون المشار إليه فى المادة ١٨ بالجرىة الرسمية .

التسليم بالمبلغ يصبح حتما كل الباقي من جميع السلفيات الأربع المذكورة مستحق السداد مع عدم الإخلال بالشروط الجزائية المنصوص عليها فى عقود السلف الأسمية ، ومن الخصوص يبق لبنك الرونات المصري لئند اتخاذ إجراءات بيع العين المرهونة .

مادة ٦ - لا يحدد بصفة نهائية مجموع الأقساط المتأخرة ابتداء من سنة ١٩٢٩ والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف المستحقة لبنك الرونات المصري لئند لغاية أول يناير سنة ١٩٣٣ مضافا إليها المبالغ المستحقة لبنك التسليف الزراعى فى مقابل المبالغ المدفوعة منه إلا بعد قيام كل من بنك الرونات المصري لئند وبنك التسليف الزراعى بمحمل حسابات الدينين فردا فردا .

وبناء على حساب تقرير يصح الأخذ به يمكن تقدير المبلغ الإجمالى المستحق فى أول يناير سنة ١٩٣٣ على المقترضين لكل من بنك الرونات المصري لئند وبنك التسليف الزراعى طبقا لما جاء فى المادة ٢ مع استئثار فرق الفوائد كما يأتى :

جـ

قيمة المستحق لبنك الرونات المصري لئند ٦٣٠.٠٠

قيمة المستحق لبنك التسليف الزراعى ٢٩٠.٠٠

٦٧٥.٠٠

وسيعاد النظر فى مبلغ الـ ٦٧٥.٠٠ جنيه المذكور عند ما يتم عمل حسابات الدينين فردا فردا وعندئذ يسوى الحساب فيما بين بنك الرونات المصري لئند والحكومة كما هو موضح فى المادة ١٤

مادة ٧ - تدفع الحكومة المصرية لبنك الرونات المصري لئند فى مبادلا يتجاوز أول مارس سنة ١٩٣٣ مبلغ ٤٥٠.٠٠ جنيه تقبى مبلغ الـ ٦٧٥.٠٠ جنيه المذكور الذى يشمل مجموع الأقساط السنوية المتأخرة ابتداء من سنة ١٩٢٩ والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف المستحقة فى أول يناير سنة ١٩٣٣ لبنك الرونات المصري لئند .

ويكون الدفع على الوجه الآتى :

جـ

٣٩٠.٠٠ مجموع المبالغ السابق دفعها لبنك الرونات المصري لئند من بنك التسليف الزراعى لحساب الحكومة المصرية .

١١٧.٠٠ تدفع لبنك الرونات المصري لئند بأقنونات على الخزنة ذات قائمة ع / ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ وتستملك فى خمس سنوات بطريق السحب السنوى ويقبلها بنك الرونات المصري لئند بمثابة نقد .

٢٩٣.٠٠ تدفع تقديرا لبنك الرونات المصري لئند ويضاف إلى هذا المبلغ فوائد بواقع ع / ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ لغاية تاريخ دفعه الذى يجب ألا يتأخر عن أول مارس سنة ١٩٣٣

ويجب أن يتضمن الإخطار المذكور قبول جميع أصحاب الحق والمدينين أو ورثتهم ويملئ القصر وصيهم المأذون في ذلك وكذا واضع اليد وإلا اعتبر الإخطار كأن لم يكن .

مادة ١٣ - قبل حلول موعد استحقاق أول قسط سنوي من السلفيات "أ" و"ب" و"ج" و"د" يخطر بنك الزهونات المصري بمطاب مواعي عليه المدينين الأصليين بمقدار قسط كل من هذه السلفيات .

مادة ١٤ - كذلك يخطر بنك الزهونات المصري لئتم الحكومة المصرية بياناً تفصيلياً لحسابات السلفيات المجمدة "أ" و"ب" و"ج" و"د" .

وعند ما يتم ضبط هذه الحسابات نهائياً طبقاً للسادة الثانية رد بنك الزهونات المصري لئتم الحكومة المصرية الزيادة أو بطاقتها بالفرق الناتج من التسوية المشار إليها في المادة ٧ وذلك مع اتخاذ تاريخ أول يناير سنة ١٩٣٣ أساساً للحاسبة وقد اتفق أن الأصل في التسوية أن تكون بأذونات على الخزنة .

ولوضع بيان الحساب المتقدم ذكره تتمتع كل التسهيلات للرقابة والمراجعة لمن يندب لذلك من عمال الحكومة .

مادة ١٥ - يسد بنك الزهونات المصري لئتم الحكومة المصرية أولاً بأول المبالغ التي يحصلها لحسابها من السلف المجمدة "ج" المشار إليها في المادة الثانية .

ويكون هذا التسديد بفتح حساب خاص لهذا الغرض لدى البنك الأهلي المصري .

مادة ١٦ - لا يترتب على هذا الاتفاق أية عاقبة فيما عدا ما احتمل عليه ولا استبدال لقفود سلفيات بنك الزهونات المصري لئتم الأهلية التي يظل مفعولها سارياً بأكمله .

مادة ١٧ - لا يبرى مفعول هذا الاتفاق على سلفيات بنك الزهونات المصري لئتم التي يستحق أول أقساطها السنوية بعد أول يناير سنة ١٩٣٣ .

مادة ١٨ - التجميع والمال المنصوص عليها في هذا الاتفاق لا ينفذان إلا إذا صدر قانون يحفظ بنك الزهونات المصري لئتم دون اتخاذ أي إجراء يربط القيود والتسجيلات العقارية التي تضمن القروض التي صار تجميعها ومدها لهذا الاتفاق ويحصلها سارية بالرغم من هذا التجميع والمال على الدائنين الآخرين وعلى الغير وخصوصاً الأوقاف التي أُنشئت بعد تاريخ القيود الأصلية .

مادة ١٩ - صادق على هذا الاتفاق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٣٣ كما صادق عليه مجلس إدارة بنك الزهونات المصري لئتم في جلسته المنعقدة في ١٩٣٣ .

ملحق رقم ٣ التقرير

ترجمة اتفاق

بين الحكومة المصرية وبنك الأراضي المصري بشأن تجميد ومدة أجل القروض المضمونة برهن غنارى للبنك المذكور

فيما بين حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء بصفته ممثلاً للحكومة المصرية - طرف أول .

وبين مسيو ادوار بور المدير المنتدب ورئيس مجلس إدارة شركة بنك الأراضي المصري بصفته ممثلاً للشركة - طرف ثان .

رغبة في تخفيف حصة الديون المقابلة عن الزراع المدينين وجعلها متفقة مع الحالة الاقتصادية الحاضرة للبلاد تم الاتفاق والتراضي على ما يأتي :

مادة ١ - سلفيات بنك الأراضي المصري المضمونة برهنات أو بمقوق امتياز على أطيان زراعية أو على أطيان زراعية ومبانٍ مما يجمد وتمه آجالها بالكيفية الآتية :

مادة ٢ - يعمل حساب هذه السلفيات بما فيها رأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ويقسم إلى :

(١) رأس المال المستحق لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ورأس مال الزهنيات المستحقة .

(٢) الأقساط السنوية المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف . والسلفيات التي تستحق أقساطها السنوية في غير ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يعمل حسابها على أساس هذا التاريخ وذلك بإضافة الفوائد بغتها الأهلية من المدة من تاريخ استحقاق آخر قسط .

يحوز رأس المال المنوه عنه في (١) ورأس مال الزهنيات المستحقة للسلفة حرف (١) وأجبة السداد في مدة خمس وثلاثين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على خمسة وثلاثين قسطاً سنوياً متساوياً يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك الفوائد بالسعر الأصلي للسلفة إلا إذا كانت هذه الفئة تزيد على ٧٪ / فإنها تنخفض إلى ٧٪ / .

غير أنه بصمة موقفة ولمدة عشر سنوات من أول يناير سنة ١٩٣٣ ينخفض سعر الفائدة على السلفيات إلى ٦,٥٪ / إذا كان أصل من ذلك .

أما فوائد التأخير عن الأقساط المتأخرة والفوائد على المصاريف المذكورة في (٢) والمستحقة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وكذلك فوائد التأخير عن الزهنيات المستحقة تنخفض وتجبس بواقع ٥٪ / في السنة .

ويضاف إلى الأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف المستحقة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ الرصيد المستحق في هذا التاريخ لبنك التسليف الزراعي عن المبالغ المدفوعة منه لبنك الأراضي المصري لحساب الحكومة المصرية مع فوائد هذا الرصيد بواقع ٥٪ /

حـ

قيمة المستحق لملك الأراضي المصرية ... ١٣١,٤٠٠,٠٠٠

قيمة المستحق لملك التسليف الزراعى ... ١٤٤,٧٠٠,٠٠٠

١,٤٥٦,١٠٠

وسيماد النظر في مبلغ الـ ١,٤٥٦,١٠٠ جنيه المذكور عند ما يتم عمل حسابات المدينين فردا فردا وعندئذ سوى الحساب فيما بين بنك الأراضي المصرية والحكومة المصرية .

مادة ٧ - تلغ الحكومة المصرية لملك الأراضي المصرية في مباد لا يتجاوز أول مارس سنة ١٩٣٣ مبلغ ٩٧٠,٧٠٠ جنيه قيمة تلى مبلغ الـ ١,٤٥٦,١٠٠ جنيه المذكور الذى يشمل مجموع الأقساط السنوية المتأخرة ابتداء من سنة ١٩٢٩ والقوائد وقوائد التأخير والمصاريف المستحقة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ لملك الأراضي المصرية .

ويكون الدفع على الوجه الآتى :

حـ

مجموع المبالغ السابق دفعها لملك الأراضي المصرية من بنك التسليف الزراعى لحساب الحكومة المصرية . ١٥٣,٩٨٠,٠٠٠

٢٧٧,٣٤٠ دفع لملك الأراضي المصرية بأذونات على الخزائنة لثلاث فائدة ٤ ٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ وتشتبك في خمس سنوات بطريق السحب السنوى ويقبلها بنك الأراضي المصرى بمثابة قدد .

٥٤٤,٦٨٠ تدفع تقدا لملك الأراضي المصرية ويضاف إلى هذا المبلغ فوائد بواقع ٤ ٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ لغاية تاريخ دفعه الذى يجب ألا يتأخر عن أول مارس سنة ١٩٣٣

٩٧٠,٧٠٠

مادة ٨ - يقتضى هذا الدفع يحل بنك الأراضي المصرية الحكومة المصرية كله بما يرازى مبلغ الـ ٩٧٠,٧٠٠ جنيه المذكور في كافة حدوده وفى اسمه وفى السداد وفى التسجيلات وحقوق الامتياز والقداسة للسلفيات التى انتقلت من دفع المبلغ المشار إليه .

وهذا الحل يبدون أية ضمانات سوى ضمان وجود الدين وفى مقابل تنازل الحكومة المصرية لصالح بنك الأراضي المصرية عن حق الأولوية فى رصيد الدين بما فيه رأس المال والأقساط السنوية المتأخرة والقوائد وقوائد التأخير والمصاريف والمطعفات مع استثناء المبالغ المستحقة لملك الأراضي المصرية عن أقساط سابقة تسقط سنة ١٩٢٩ فإن هذه المبالغ المحولة إلى السلفة (د) باتى فى الترتيب بعد الدين المستحق للحكومة المصرية .

ويستأثر بنك الأراضي المصرية لصالح مدينه من الرصيد المذكور الفرق بين ٥ ٪ من صرف فوائد التأخير السابق تحصيلها عند دفع المبلغ المشار إليها آنفا بمعرفة بنك التسليف الزراعى .

وفى هذا الأقساط السابقة لسنة ١٩٢٩ وإلى سباق الكلام منها المادة ٣ يضم مجموع الأقساط المتأخرة والقوائد وقوائد التأخير والمصاريف المحسوبة بالطريقة المتضمن بيانها بنسبة الثلثين قصدها الحكومة المصرية إلى بنك الأراضي المصرية ويبقى الثلث الآخر مستحق لملك الأراضي المصرية .

ويحول الثلث الباقي من المبالغ المشار إليها فى (٣) إلى سلفة حرف (ب) وأجبة السداد فى مدة خمس وعشرين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على خمسة وعشرين قسطا متساوية يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك فوائد بواقع ٦ ٪ فى السنة .

أما الثلثان الباقيان قصدهما الحكومة المصرية فلتنجزهما بحولان إلى سلفة حرف (ج) وأجبة سدادها على المدينين فى مدة خمس وعشرين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على أقساط سنوية متساوية تشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك فوائد بواقع ٥ ٪ فى السنة .

مادة ٣ - يقوم بنك الأراضي المصرية بحول الأقساط السابقة لسنة ١٩٢٩ وفوائد التأخير المستحق عليها بحسب ذلك بواقع ٥ ٪ إلى سلفة رابعة حرف (د) وأجبة السداد فى عشرين سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ على عشرة أقساط متساوية يشمل كل قسط منها علاوة على الاستهلاك فوائد بواقع ٦ ٪ فى السنة .

مادة ٤ - كل مبلغ يستحق دفعه من السلفيات (١) و(ب) و(ج) و(د) لم يسدد فى موعده استحقاقه تحسب عليه فوائد تأخير بالغة المصوص عليها فى العقود الأصلية وتضم هذه الفوائد سنويا إلى رأس المال .

مادة ٥ - فى حالة التأخر فى دفع أى قسط سنوى أو جزء منه من إحدى السلفيات الأربع (١) و(ب) و(ج) و(د) فى خلال الشهر الذى يحصل فيه التنبيه بالدفع يصبح حقا كل الباقي من جميع السلفيات الأربع المذكورة مستحق السداد مع عدم الإخلال بالشروط الجزائية المصوص عليها فى عقود السلف الأصلية، وعلى الخصوص يحق لملك الأراضي المصرية اتخاذ إجراءات بيع الدين المرهونة .

مادة ٩ - لا يحد بصفة نهائية مجموع الأقساط المتأخرة ابتداء من سنة ١٩٢٩ والقوائد وفوائد التأخير والمصاريف المستحقة لملك الأراضي المصرية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ مضافا إليها المبالغ المستحقة لملك التسليف الزراعى فى مقابل المبالغ المتفقوة منه إلا بعد تمام كل من بنك الأراضي المصرية وبنك التسليف الزراعى بعمل حسابات المدينين فردا فردا .

وبناء على حساب تهرى يصح الأخذ به يمكن تقدر المبلغ الإجمالى المستحق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ على المقترضين لكل من بنك الأراضي المصرية وبنك التسليف الزراعى طبقا لما جاء فى المادة ٣ مع استئثار فرق الفوائد كما يأتى :

ويكون هذا التسديد يتبع حساب خاص لهذا الغرض لدى البنك الأهل المصرى .

مادة ١٦ - لا يترتب على هذا الاتفاق أية عاقبة فيما عدا ما اشغل عليه ولا استبدال لعمود سلفيات بنك الأراضي المصرية الأصلية التي يظل مفعولها ساريا بأكمله .

مادة ١٧ - لا يسرى مفعول هذا الاتفاق على سلفيات بنك الأراضي المصرية التي يستحق أول أقساطها السنوية بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

مادة ١٨ - التجميد ولد المنصوص عليهما في هذا الاتفاق لا يتفادان إلا إذا صدق قانون يحفظ لبنك الأراضي المصرية ، دون اتخاذ أى إجراء ، يرتب القيود والتسجيلات العقارية التي تضمن القروض التي تصدر بتوجيهها ومد أجلها بهذا الاتفاق ويعملها سارية بالرغم من هذا التجميد والمدة على المائتين الآخرين وعلى الغير وبخصوصا الأوقاف التي أنشئت بعد تاريخ القيود الأصلية .

مادة ١٩ - صادق على هذا الاتفاق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في _____ كما صادق عليه مجلس إدارة بنك الأراضي المصرى في جلسته المنعقدة في _____

وهذا نص مذكرى وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن الترخيص في إصدار أدوات على الخزنة :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بشأن الترخيص لوزارة المالية بإصدار سندات على الخزنة تنفيذا لاتفاق مع البنوك العقارية الذي اتخذه المجلس بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢

سبق أن قرر مجلس الوزراء بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الموافقة على مشروع الاتفاق المزمع عقده مع البنك العقاري المصرى وشركة الزهونات وبنك الأراضي وقد جاء في المشروع المذكور أن الحكومة - مقابل قيام البنوك بمدة آجال السلف وتخفيض الفوائد وعدم مطالبة المدينين بقسط سنة ١٩٣٢ وغير ذلك من الشروط التي تم التنازل عنها - تتفق تلك البنوك سندات على الخزنة بقيمة على المتأخرات على أن تحصل البنوك الثلث الآخر على أن تعسط المتأخرات جميعها على مدد القروض بمدة إحالتها على الوجه المبين في المذكرة التي رفعت للجلبى في هذا الصدد .

وقد قامت وزارة المالية يبحث مسألة إصدار السندات مع البنك الأهل وفقر الرأى على ما يأتى :

أولا - أن تصدر سندات منها خمس سنوات بقائمة ع في المائة مليون جنيه .

ويشمل هذا الحل المبالغ التي سبق دفعها من بنك التسليف الزراعى لحساب الحكومة المصرية .

مادة ٩ - المبالغ التي يسدها المدينون بمخصصها بنك الأراضي المصرى أولا لحساب السلفيات حرف (١) والباقي بعد ذلك ينضم بالتناسب لحساب السلفيات حرف (ب) وحرف (ج) .

أما المبالغ المحولة إلى السلفيات حرف (د) فإنها تعتبر في علاقات الحكومة مع بنك الأراضي المصرى ديناً من الدرجة الرابعة مستقلاً تماماً عن السلفيات الثلاث الأخرى .

مادة ١٠ - يتنازل بنك الأراضي المصرى عن جميع إجراءات نزاع الملكية التي اتخذها ولا تزال قائمة بشأن المتأخرات التي كانت مستحقة له وجمدت بموجب هذا الاتفاق ويقرر شطب هذه الإجراءات بدون قيد ولا شرط .

مادة ١١ - يقوم بنك الأراضي المصرى بدون مقابل بجميع الإحصائيات المتعلقة بالديون المستحقة للحكومة المصرية .

مادة ١٢ - للمدينين أن يتنازلوا عن الانتفاع بالتجميد أو التأجيل موضوع هذا الاتفاق كما أن لهم أن يطلبوا أن يكون التأجيل لمدة أقصر من المدة المتفق عليها .

ويكتفيهم في ذلك أن يخطروا بنك الأراضي المصرى برفضهم هذه بخطاب موصى عليه في مدى ثلاثة شهور من تاريخ نشر القانون المشار إليه في الملاحقة ١ بالحرية الرسمية وبحول هذا التنازل بحال من الأحوال دون استنفاع المدينين من التخفيضات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

مادة ١٣ - قبل حلول موعد استحقاق أول قسط سنوى من السلفيات (١) و(ب) و(ج) و(د) يخطر بنك الأراضي المصرى بخطاب موصى عليه المدينين الأصليين بمقدار قسط كل من هذه السلفيات .

مادة ١٤ - كذلك يسلم بنك الأراضي المصرى للحكومة المصرية بيانات تفصيليا لحسابات السلفيات المجددة (١) و(ب) و(ج) .

وعند ما يتم ضبط هذه الحسابات تأتيا طبقا للادة الثانية يرد بنك الأراضي المصرى للحكومة المصرية الزيادة أو يطالبها بتفريق الناتج من التسوية المشار إليها في المادة ٧ وذلك مع اتخاذ تاريخ أول يناير سنة ١٩٣٣ أساسا للحاسبة ، وقد اتفق أن الأصل في التسوية أن تكون بأدوات على الخزنة .

ولوضع بيان الحساب المتقدم ذكره جمع كل التسهيلات للرقابة والمراجعة لمن يتدب لذلك من عمال الحكومة .

مادة ١٥ - يسدد بنك الأراضي المصرى للحكومة المصرية أولا بأول المبالغ التي يحصلها لحسابها من السلف المجددة (ج) المشار إليها في المادة الثانية .

ولما كان معظم القروض العقارية قد عقد في وقت كانت فيه الأطنان أكبر غلة ، ولحاصل أعلى سعرا ، والظروف المالية أكثر ملاءمة ، فقد أصبح من ضرب الإرهاق مطالبة الأهالي اليوم بدفع الأقساط التي كانوا يدفعونها بالأس .

وفلا قد تصد على الأهالي دفع الأقساط منذ سنة ١٩٢٩ اللهم إلا التذ اليسير ولم يكن أمام البنوك إلا أن تحض في إجراءاتها التي كان يتبى أمرها برص المقارنات الموهنة ليحب الجبرى بأجنس الأثمان .

لهذه الأسباب رأت وزارة المالية أن تقاوض البنوك العقارية في شأن السلف العقارية وأقساطها وما يمكن أن تحقذ من إجراءات تخفيف الأعباء التي تاء الأهالي عليها فبدأت هذه المفاوضات منذ شهر مايو الماضي رسترت بيننا وبين رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري في فرنسا ، ثم استؤنفت من جديد في مصر إلى أن انتهت في هذه الأيام الأخيرة .

ونظرا إلى أن تحقيق هذا الرض يقتضى إجراء بعض تعديلات هامة في الشروط التي جرت الميالت العقارية في مصر على اتباعها حتى الآن فبا ينخص بالسلف العقارية ، فقد كانت مفاوضات طويلة وشاقة وكان لها من التطورات العديدة ما هو مبين في مذكرة أخرى تحت تصرف المجلس إذا رغب في الاطلاع عليها .

وقد أنضى الأمر إلى الاتفاق على الأسس الآتية مع ملاحظة أنه فيما ينخص بالبنك العقاري المصري تعرض نتائج هذا الاتفاق على شعبة مجلس إدارته في باريس لإقرارها بصحة نهائية وينظر أن يتم ذلك في خلال بضعة أيام :

أولا - فيما ينخص بمدة القروض والأقساط :

تم الاتفاق على تجيد وتجسيد السلفيات الحالية مع كل المبالغ المستعقة على المدينين بما في ذلك :

(١) رصيد رأس المال السلفة الذي لم يستحق دفعه بعد .

(٢) الأقساط السنوية التي استحققت وتأخر سدادها .

(٣) الفوائد المستعقة على الأقساط المتأخر سدادها .

أما الأقساط السنوية الجديدة فتشتمل على :

(١) رصيد رأس المال الذي لم يسحق بعد ويقسط على مدة ثلاثين سنة للمدين البنك العقاري وشركة الرهونات المصرية وخمس وثلاثين سنة للمدين بنك الأراضي .

ثانيا - أن تصدر سندات مدتها عشر سنوات بفائدة $\frac{7}{8}\%$ في المائة بقيمة الباقي من الحصص التي تمتعت الحكومة بسدادها من المتأخرات وتبلغ مليونين ونصف مليونا .

ثالثا - أن تطرح السندات الأخيرة (السندات التي مدتها عشر سنوات) للاكتتاب العام بواسطة البنك الأهلي الذي تمهد بضمان الاكتتاب فيها بحيث إنه إذا لم يغط الاكتتاب العام كل السندات المروضة ، فإن البنك نفسه يأخذ ما تبقى لحسابه ، على أن يتقاضى مقابل ذلك عمولة يتفق عليها فيما بعد .

رابعا - أن السندات التي تصدر والتي تضمنها إيرادات الدولة تستمكك سنويا بطريق السحب خلال خمس سنوات بالنسبة لسندات $\frac{7}{8}\%$ وفي المائة . وخلال عشر سنوات بالنسبة لسندات $\frac{7}{8}\%$ في المائة بالطريقة التي تحددها وزارة المالية بالاتفاق مع البنك الأهلي .

خامسا - أن تكون هذه السندات خالية من كل ضريبة وغير معرضة لأية ضريبة دخل عليها أو على كرواتها في المستقبل .

ووزارة المالية ترجو أن يرخص لها مجلس الوزراء بإصدار السندات على الوجه المشروح في هذه المذكرة ويبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين ونصف) على أنه إذا اقتضت مراجعة الحسابات مع البنوك تخفيض هذا المبلغ فن يسل إليها إلا القدر اللازم لسداد ثلثي المتأخرات ما

وزير المالية

اسماعيل صدقي

" مذكرة إلى مجلس الوزراء "

لما رأت وزارة المالية منذ أوائل هذا العام أن الأزمة مارالت حامية الوطيس ، وأن الأمل في قرب انفراجها مالمث شيئا ، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشء كثير من التضحية المالية سواء أكانت من طريق التحصيل الذي قام به بنك التسليف الزراعي المصري أم من طريق الصفقات التي أتمتها الشركة العقارية ، لم تكن تكفي لمعالجة معضلة الديون العقارية وأنها إنما كانت إجراءات مؤقتة يرددها الأمل وقت اتحادها في قرب انتشار غيايب الضيق العالمي - فكرت جديا في الطريقة المثلى التي يمكن أن تحول بها دون عرض الكثير من الأراضي بأجنس الأثمان مما يكون له أسوأ الأثر في قيمة الثروة الأهلية وجعلها ثروة عقارية زراعية .

كذلك فكرت فيما وصلت إليه غلة الأراضي من تضائل مما جعل دخل الملاك من الأطنان اليوم لا يذكر بجانب دخلهم منها منذ بضع سنوات .

وزارة المالية أن تصعد الحكومة لكل منها بقى الأقساط المتأخرة لفائدة سنة ١٩٣٣ بأفوات على الخزينة تصدرها الحكومة قسطاً على البنوك بماؤها وخمسها والحصول على الأموال التي تدبرها حركة أعمالها .

أما الأقساط المتأخرة فتشمل كل قسط استحق دفعه ولم يدفع منذ سنة ١٩٣٣ لغاية سنة ١٩٣٣ على أن المدينين الذين لم يكونوا قد دفعوا حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٣ قسط سنة ١٩٣٨ لن يكون لهم حق الاستفادة من هذه التسوية .

ونظراً إلى أن الحكومة ستدفع بقى المتأخرات بسندات فائتها ما بين ٤٪ و ١٠٪ فقد رأت وزارة المالية ألا تحسب الحكومة على المدينين فائدة أكثر من ٥٪ على نصيبها .

أما البنوك فسوف تناقش ٦٪ على الثلث الذي يخصها من المتأخرات . ويلاحظ أنه سوف يصيب من نصيب الحكومة ما سدته من المدينين من أقساط سنتي ١٩٣٩ و ١٩٣٠ بواسطة بنك التسليف الزراعي .

وتبلغ قيمة المتأخرات :

جيبه	
فما يخص بالبنك العقاري	٤,٣٠٠,٠٠٠
بشركة الهونات	٣٧٠,٠٠٠
بنك الأراضي	١,٤٥٣,٠٠٠
المجموع	٦,١٢٣,٠٠٠

على أنه يلاحظ فيما يخص بالرقم الأخير الخاص بمتأخرات بنك الأراضي وجوب استئثار المبالغ المستحقة قبل سنة ١٩٣٩ وكذلك القروض الممنوحة بكيالات .

وكذلك يجب أن يلاحظ أن المتأخرات السابق بيانها تشمل قسط سنة ١٩٣٩ الذي سدته الحكومة عن طريق بنك التسليف الزراعي والذي لا بد من استئثاره عند حساب النصيب الذي يجب أن تدفعه الحكومة للبنوك .

راجعا - شروط عامة :

(١) سداد الأقساط السنوية :

تتولى البنوك عمليات تحصيل الأقساط السنوية بما فيها نصيب الحكومة فيخضع ما يسدد أولاً لحساب القسط السنوي المستحق للبنك ثم ما يحصل لحساب المتأخرات يخص بنسبة الثلثين للحكومة والثلث للبنك .

وتتولى البنوك كافة الإعمال الحسابية الخاصة بجميع الأقساط واستعمالها كما تتولى كافة الإجراءات الخاصة بالمطالبة والسداد والتقيد وما إليها .

(ب) الأقساط المتأخرة والفوائدها المستحقة عليها وتقسط أيضاً بعد تجديدها على ثلاثين سنة فيما يخص بالبنك العقاري وشركة الهونات ويخص وثلاثين سنة فيما يخص بنك الأراضي .

ثانياً - فيما يخص بالفوائد :

تمكنت وزارة المالية من إقناع البنوك الثلاثة بتخفيض فئة الفائدة على بعض قروضها التي عقدت بفئات مرتفعة لقبول البنك العقاري تخفيض حده الأعلى إلى ٦,٥٪ لمدة خمس سنوات على أن يكون الحد الأعلى بعد ذلك ٧٪ .

وخفض بنك الهونات حده الأعلى إلى ٦,٥٪ طول مدة القروض .

وخفض بنك الأراضي حده الأعلى إلى ٦,٥٪ خلال عشر سنوات وإلى ٧٪ خلال الخمس والعشرين سنة الباقية .

على أن يكون مفهوماً أن الشرط الخاص بتخفيض الفوائد ينطبق على المدينين الذين قد لا يرون لمصلحتهم إطالة مدة القرض .

أما فيما يخص فوائد الأقساط المتأخرة التي قرر الرأي على ضنها إلى أصل الدين وتقسيلها معه على المدة السابق ذكرها وهي ثلاثون سنة فيما يخص بالبنك العقاري وشركة الهونات وبمس وتلاثون سنة فيما يخص بنك الأراضي لأنها قد جعلت للبنوك الثلاثة كما يأتي :

٥٪ على الثلثين .

٦٪ على الثلث .

أما فوائد التأخير التي كانت مقررة دائماً برافع ٩٪ فقد انضق على جعلها :

٥٪ فيما يخص بشركة الهونات وبنك الأراضي .

٦٪ فيما يخص بالبنك العقاري المصري .

على أن يلاحظ أن يستأثر لصالح المدينين الفرق بين ٩٪ و ٦٪ أو ٥٪ على قسط سنة ١٩٣٩ الذي قام بسداده بنك التسليف الزراعي عن بعض المدينين بعد أن ضمت إليه الفوائد على أساس ٩٪ .

ثالثاً - نصيب الحكومة في المتأخرات :

نظراً إلى أن البنوك مستحرم من تحصيل قسط سنة ١٩٣٣ المستحق وكذلك من تحصيل ما قد يتاح لها تحصيله بقى الوسائل من المتأخرات مما قد يترتب عليه عدم استطاعة بعضها مواءمة أعمال التسليف فقد رأت

ومن الآثار العاجلة لهذه التسوية :

(أ) إغاث كل أو جل قضايا البيع ونزع الملكية المرفوعة من هذه البنوك الثلاثة والمنظورة الآن أمام المحاكم .

(ب) منح المدينين هدنة لمدة سنة لا يطالبون فيها بشيء ريثما ينظمون شؤونهم ويرتبون دخلهم .

ولاشك في أنه بجانب هذه المزايا العاجلة هناك مزايا أخرى يستفيد منها المدينون على مر الأيام وأهمها مزية تخفيض الفوائد على القروض كلها مع امتداد مدد القروض إلى ٣٠ أو ٣٥ سنة . فقد تبين مثلا أن متوسط فوائد سلف البنك العقاري بسد التجديد والتجديد ستصبح ٩,٢٦ ٪ / لمدة خمس سنوات و ٩,٤١ ٪ / بعد ذلك .

وإذا ما أضفنا التنازلات التي تحسب الحكومة على الجزء الأكبر منها فائدة ٥ ٪ / فقد أصبح متوسط الفائدة على قروض البنك العقاري (القروض الزراعية) :

٩,٠٣ ٪ / لمدة خمس سنوات ،

٩,١٥ ٪ / لمدة ٣٥ سنة .

وهذه النتيجة لا يمكن اعتبارها إلا مرضية .

وبناء على ما قدمناه بشأن نصيب الحكومة في التنازلات تطلب وزارة المالية إلى مجلس الوزراء أن يأذن لها بإصدار أذونات على الخزينة بمقتضى نصيب الحكومة في التنازلات المتقاضى دفعا للبنوك الثلاثة بغائصة تتراوح بين ٤ ٪ و ٤ ٪ / حسب الحالة .

وبحسب تكون مدة السداد من خمس إلى عشر سنوات وذلك كله بحسب ما يتضح من حالة الميزانية واستعداد السوق المالي بمصر لتداول هذه الأذونات ، وبمستل وزارة المالية على أن تكون الفائدة أقل ما يمكن صونا لمصلحة الحكومة ولسمعة مصر المالية .

وأود أن أذكر مع الضرور المجهود القيم المفيد الذي قام به سعادة أحد عبد الوهاب باشا وكل وزارة المالية للوصول إلى النتائج المقترحة ، وقد كان سعاده أكبر معين لي في الدراسات التي قمت بها وفي توجيه الحلول المبدئية التي تناولها البحث إلى ما فيه تحقيق المصلحة العامة .

وزير المالية

اسماعيل صدقي

نجريا في ٩ ديسمبر ١٩٣٢

(ب) القروض التي تضال ضاها :

نظرا إلى أن بعض القروض قد أصبحت قيمتها موازية أو تربي على قيمة العين المرهونة بحسب الأسعار الحاضرة فإن وزارة المالية ترى أن تحتفظ الحكومة لنفسها بحق منع المدين في هذه الأحوال من الاستفادة بشروط هذه التسوية إلا :

(أ) إذا سدد جانبها مما عليه وكان من نتيجة ذلك السداد منع المخطور وتخفيف عبء عن العين المرهونة بحيث يصبح فيها الضمان الكافي .

(ب) أو إذا قام بتقوية الرهن بأن يزيد على العين المرهونة بحيث يصبح الضمان كافيا بالقياس إلى مقدار الدين .

(ج) مدينو الدرجة الثانية والثالثة وما بعدهما :

لكي تكون المساعدة التي تقدمها الحكومة وتقدمها البنوك مجدية لا بد من النظر في شأن الديون الأخرى بخلاف دين الدرجة الأولى وإلا كانت العين مهددة ببيع الملكية وتعرض المدين لخطر الذي أريد صيانتة منه . ولما كانت أحوال ديون الدرجة الثانية والثالثة وظروفها تختلف الواحدة عن الأخرى ومن تلك الديون ما هو جدي ومنها ما يصح أن يكون على تساؤل ومنها ما قد يكون على تسوية بين الدائن والمدين ، فقد روي أن وضع قاعدة عامة فيما يخص هذه الديون لن يكون إجراء خاليا من الأضرار .

لهذا نرى على أن تبحث وزارة المالية مع كل بنك حالة كل دين من ديون الدرجة الثانية والدرجة الثالثة وما بعدهما لتتخذ الإجراء المناسب المتفق مع كل حالة بحسب ظروفها وملاساتها .

ومن ثم درس موضوع ديون الدرجة الثانية والثالثة وموضوع الاختصاصات التي تكون على الإعيان وقر الرأي على أمثل السبل لمعالجة تقدمت وزارة المالية بمقترحات مهددة بهذا الصدد .

==

ولاشك في أن للتسوية المرهونة أسسها مزايا سوف يكون من أثرها تخفيف شيء من الضيق المستحضر على المدينين في الوقت الحاضر فضلا عن تمكنهم في المستقبل من دفع الأقساط بعد أن جعلت في مستوى أكثر اتساما مع إيراد الأطنان مما كانت عليه من قبل .

ملحق رقم ١٦

جلسة الأربعاء ٤ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(أول مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٥٥٨٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء من السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في مجلة اعتمادات الباب الثاني

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المحققة في ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٥٥٨٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء من السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في مجلة اعتمادات الباب الثاني على أن يؤخذ ذلك المبلغ من مجموع وفورات الميزانية، وقد بحثته اللجنة في جلساتها التي عقدتها في ١٧ و ١٩ و ٢٥ فبراير بعد أن اطلعت على مذكرة الحكومة وتقرر مجلس النواب تبين لما أن أسباب طلب فتح هذا الاعتماد كما جاء بمذكرة الحكومة ترجع إلى ما يأتي :

أولاً - أدرجت الاعتمادات اللازمة لإدارة المحطات الفرعية في شمال الدلتا على أساس تقدير مصروفاتها لمدة نصف سنة بإعتبار أن أعمال البناء الجارية لن تسمح مباشرة إدارتها قبل نوفمبر سنة ١٩٣٣، على أن تلك الأعمال انتهت قبل الموعد المتوقع وأمكن إدارة بعض المحطات من أول سبتمبر ١٩٣٢ .

وهناك محطتان (الطلف الرئيسية وبلغاس) لم يكن متوقفا افتتاحهما قبل نهاية السنة المالية وقد افتتحتا فعلاً في ١٥ أغسطس وأول نوفمبر ولم يدرج لها اعتماد في الميزانية .

وقد ردت المصلحة النفقات اللازمة لإدارة هذه المحطات كما يأتي :

المشروعات	تاريخ بدء الإدارة	الاعتمادات اللازمة لنهاية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣				ملاحظات
		بند ٧ مخازن	بند ٨ وقود	بند ١٣ ب - مصاريف ثرية	بند ١٤ ب - مصاريف إدارة وصيانة	
مصلحة الطلف الرئيسية	١٥ أغسطس ١٩٣٢	١٠٠٠	٢٧٥٠٠	٢٠٠	٤٥٠٠	من هذه المحطات ثلاث محطات وهي برستيد وحقن ودفون دارت بأقل ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ أما المحطات الثلاثة فقرر إدارتها في فبراير سنة ١٩٣٣ .
محطات الفرعية بشار الدانا	١ سبتمبر ١٩٣٢	٤٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	
محطات الكهرباء بشار الدانا	١ ديسمبر ١٩٣٢	٣٤٠	—	—	١٥٠٠	
الحقة	٨٧٤٠	٣٠٥٠٠	٩٠٠	١٤٠٠٠	
تربل قيسة الملح المسمى بمرايسة	١٩٣٢ - ١٩٣٣	٥٣٤٠	—	—	٦٠٠٠	
تربل قيسة الزمر المتطور حصوله في بند ٨	...	٣٤٠٠	٣٠٥٠٠	٩٠٠	٨٠٠٠	
ظرا لحبوط الأسعار	...	—	٥٠٠٠	—	—	
الاعتماد المطلوب	٣٤٠٠	٢٥٥٠٠	٩٠٠	٨٠٠٠	

جنيه

٢٠٠٠ - بند ٧ - مخازن
٢٣٥٠٠ - ٨ - وقود
٥٠٠ - ١٣ - مصاريف ثرية
٨٠٠٠ - ١٤ - إدارة (أجور عمال)

٣٥٠٠٠

وهذه مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

”مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة الأشغال العمومية فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية الحالية قدره ٥٥٨٠٠ ج. م لتسوية التجاوزات المتوقعة في اعتمادات الباب الثاني من ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء والتي ترجع إلى الأسباب الآتية :

أولاً — أودجت الاعتمادات اللازمة لإدارة المحطات الفرعية في شمال الدلتا على أساس تقدير مصروفاتها لمدة نصف سنة باعتبار أن أعمال البناء الجارية لن تسمح بمباشرة إدارتها قبل نوفمبر سنة ١٩٣٢، على أن تلك الأعمال انتهت قبل الموعد المتوقع وأمكن إدارة بعض المحطات من أول سبتمبر .

ثانياً — هناك عطفان (العطف الرئيسية وبقا) لم يكن متوقفا افتتاحهما قبل نهاية السنة المالية وقد انتهت ١٥ أغسطس وأول نوفمبر ولم يدرج لها اعتماد في الميزانية .

ثالثاً — أجرى البرلمان بعض تخفيضات في مشروع ميزانية المصلحة ومنها ما يخص الاعتمادات المرصدة لتشغيلات الورش الأميرية لحساب سائر الصالح .

ولما كانت هذه الاعتمادات مستبعدة من جملة الباب الثاني تحت عنوان ” المنظور لمحصوله عن تأدية خدمات ” فكل تخفيض فيها كان يثنى أن يقابله تخفيض مماثل في المبلغ المستبعد تأدية خدمات وهو ما فات إجراء لدى إقرار الميزانية ، الأمر الذي يترتب عليه تجاوز قدره ٢٠٨٠٠ ج. م في جملة الباب الثاني .

وهذا بيان مختلف البنود المتوقع تجاوزها :

٣٠٠٠	بند ٧ (مخازن)
٢٣٥٠٠	» ٨ (وفود)
٥٠٠	» ١٣ (تربة)
٨٠٠٠	» ١٤ (مصاريف إدارة — أجور عمال)

٣٥٠٠٠

٢٠٨٠٠ مقابل التخفيض الذي كلف يجب إجراؤه في المستقبل من جملة الباب الثاني .

٥٥٨٠٠

والجنة المالية توافق على فتح الاعتماد المشار إليه على أن يؤخذ من مجموع وفورات الميزانية، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتركيز بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وربقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٤

في ١٨ ديسمبر ١٩٣٢ الرئيس
إسماعيل صديق

وقد رأت اللجنة بهذه المناسبة أن تستفسر عن الموعد المحدد لاتخاذ القرارات جميعاً وبه الاعتراض الفعلي بها في الوجوه التي أقيمت من أجلها فأكد لها حضرة مندوب الحكومة على أن الإدارة الفعلية ستتم تدريجياً ابتداء من ١٥ فبراير الحالي إلى ١٥ مارس سنة ١٩٣٣

والجنة تسجل هذا الوعد وترجو أن يفتح كامل الاعتراض بالاعتماد المطلوب .
ثانياً — جرى العمل في وضع ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء على أن يقدر المطلوب لها من المصاريف عموماً جملة واحدة وأن يخص منه بعد ذلك على أنه إيراد فعلي قيمة المنظور لمحصوله عن تأدية خدمات لمصالح الحكومة وما يتبقى بعد ذلك يعتبره المبلغ الحقيقي المخصص لمصروفات هذه المصلحة .

وقد تقدمت وزارة الأشغال في العام الماضي بطلب رقم صاف قدره ١٣١٢٨٩ ج. م على أساس أن تهدرلتها العامة هي ذلك المبلغ مضافاً إليه ١٠٢٤٨٠ ج. م قيمة المنظور لمحصوله عن تأدية خدمات لمصالح الحكومة . ولكن حدث أن البرلمان — رغبة في التوفير واعتماد على قصص أثمان المشتريات — أعف من صافي المصروفات ٢٠٨٠٠ ج. م دون أن يخص مقابله في المبلغ المنظور لمحصوله والذي اعتبر إيراداً فعلياً مما يترتب عليه أن المصلحة لن تستطيع القيام بعملها حتى نهاية السنة .

وهذا طلبت الوزارة فتح هذا الاعتماد لتسوية التجاوز الذي سيحصل بناء على الأسباب سالفة الذكر .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ القسم ١١ ” وزارة الأشغال العمومية ” فرع ٤ ” مصلحة الميكانيكا والكهرباء ” الباب الثاني ” مصاريف عمومية ” اعتماد إضافي قدره ٥٥٨٠٠ ج. م (خمسة وخمسون ألفاً وخمسمائة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في جملة اعتماد الباب المشار إليه .

ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات ميزانية السنة المالية الحالية .
مادة ٢ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر في ٠٠٠

مشروع قانون

بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بتمن مخص

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستمد التنازل عن الأرض الداخلة ضمن أملاك الدولة والمينة في الكشف المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور

الجهة	مساحة الأرض	الجهة التنازل لها	كيفية التنازل	الغرض
الندرة - الباسية - قسم الرابطة	متر { ٢٢٢٢٥ }	الطوائف الإنجيلية الوطنية بالقاهرة	بيع بمن يختص قدره مئة مليون ليرة واحدة	إنشاء جبانة وطريق إليها

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

”مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

طلبت مصلحة الصحة العمومية إلى مصلحة الأملاك الأميرية الموافقة على تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة بمجهة الجبل الأحمر بالباسية قسم الوايل بمدينة القاهرة لإنشاء جبانة وطريق لها للطوائف الإنجيلية الوطنية الآتية :

Anglican Copts.
Plymouth Brethren.
Episcopalian.
Survival Church.
Church of God.
Armenian Protestant.

ملحق رقم ١٧

جلسة الأربعاء ٤ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(أول مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون — وارد من مجلس النواب — بالتنازل للطوائف الإنجيلية الوطنية في القاهرة عن قطعة أرض مساحتها ٢٢٤٢٥ مترا مربعا في جهة الجبل الأحمر بالباسية لإنشاء جبانة وطريق إليها وذلك بمن يختص قدره قرش واحد للتر

(المقرر حصره الشيخ المحترم عبدالحليم الجيل بك بدلا من حصره الشيخ المحترم محمد عبد باشا) .

أحال المجلس بجملة ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ مشروع القانون المذكور على اللجنة وقد بحثته بجلستى ٧ و ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

أولا — أنه سبق أن باعت الحكومة في نفس هذه المنطقة إلى بطريركية الأقباط الأرثوذكس قطعة أرض مساحتها ٣١٢٠٩ أمتار مربعة بسعر قرش واحد للتر المربع .

ثانيا — أن الطوائف الإنجيلية الوطنية هي :

(١) الأقباط الإنجيليون .

(٢) الإخوة البومسيون .

(٣) الكنيسة الأسقفية .

(٤) كنيسة النهضة .

(٥) كنيسة الله .

(٦) الكنيسة الأرمنية .

ثالثا — أن عدد الطوائف الإنجيلية يبلغ حوالى عشرين ألف نفس وليس لهذه الطوائف سوى جبانة واحدة فقط بمجهة أبى سيفين بمصر القديمة وقد ازدحمت هذه الجبانة بموتاهم مما دعا مصلحة الصحة العمومية إلى طلب الترخيص في إعطاء قطعة الأرض المذكورة لهذه الطوائف .

فشكل هذه الأسباب رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون المذكور بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

ولما كان خير التشريع ما يوضع ملائماً لطبيعة البلاد ودرجة نموها متغفاً مع تزايدها وعاداتها، وكان في الوقت نفسه متناولاً بعض نواحي الخطأ الذي دل عليه العمل بالإصلاح الذي تدعو إليه التجربة والاعتبار، وكانت بلادنا حديثة عهد بالفرف التجارية، كان من الضروري أن يتناول المشرع هذه الميقات الجديدة بالماية والإرشاد وأن يتمهدا بالرقابة والملاحظة حتى يمكن أن تستكمل نموها وتحقق التوائد المرجوة منها .

وقد رأت اللجنة — بعد البحث والمناقشة — أن المشروع يحقق هذه الأغراض جميعها: فهو يعطي الحكومة من حق مراقبة هذه المنشآت الحديثة، بل والاشترك في إدارتها، ما يكفل حسن قيامها بالفرض المقصود منها ويضمن توجيه جهودها لترقية المصالح التي جعلت من اختصاصها، وهو في الوقت نفسه — وفي مقابل ذلك — يفرض على الحكومة سماعتها بالإغاثات المالية ويعترف لها بالشخصية المعنوية .

وقد لاحظت اللجنة أن صيغة التصميم التي استعملت في المادة ٣٩ من المشروع ، بخصوص من يجوز لوزير المالية حرماتهم من أن يصاد اقتطاعهم لمضوية مجلس الإدارة، قد يمكن أن تمس من لم يكن اشترك فعلاً في المخالفة . ولهذا رأيت أن المقصود هو قصر المخطر على الأشخاص الذين يشتركون فعلاً في العمل المخالف لأحكام هذا القانون أو اللائحة .

وهذا هو الرأي الذي تهره الحكومة كما أدلى به المستشار الملك لوزارة المالية بالجلسة الأخيرة .

وقد وافقت اللجنة بالإجماع على المشروع بالصيغة الآتية وهي التي أقرها مجلس النواب ما

١٥ فبراير سنة ١٩٢٣
رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون الغرف التجارية

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

أحكام عامة

مادة ١ — الغرف التجارية المصرية هي هيئات تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة .

ويؤخذ من التعديلات التي أدرجت في هذا الشأن ما يأتي :

(١) إن مساحة الأرض اللازمة لهذا الغرض تبلغ ٢٢٤٢٥ مترًا مربعًا منها ٤٤٨٥ جنبا بواقع المتر المربع ٢٠ قرشا .

(٢) إنه لا يوجد للطوائف المذكورة سوى جانة واحدة بجمة أبي سيفين بمصر القديمة وأن هذه الجانة أصبحت مزدحمة بالمقابر

وقد التمس القس حنا الله راعي الطوائف الإنجيلية أن يتاح تلك الأرض للطوائف المذكورة بواقع قرش صاغ واحد للمتر المربع وهو الحق الذي باحت به الحكومة في هذه المنطقة نفسها إلى بطريركية الأقباط الأرثوذكس أرضا مسطوحها ٢٥٨٧٩ مترًا لإنشاء جانة عليها وذلك بمقتضى قرار من مجلس الوزراء صدر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ كما باحت لها بالسعر المذكور مسطحا آخر قدره ٥٣٣٣ مترًا مربعًا في المنطقة ذاتها وبالفرض ذاته وذلك بموجب مرسوم بتأويل رقم ٩ لسنة ١٩٢٦

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فوافقت الموافقة عليه، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتقرر بإقراره ما

الزئيس
اسماعيل صدق

ملحق رقم ١٨

جلسة الأربعاء ٤ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(أول مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص بالغرف التجارية

(المردحضة للشيخ المحرم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس على لجنة الحفانية بجلسته ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب خاصا بالغرف التجارية .

وقد عرض هذا المشروع على اللجنة فنظرت به بجلستي ٨ و ١٠ فبراير سنة ١٩٣٣ وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرافقة له والمرفوعة بشأنه من وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وشهدت جلستها الأخيرة حضوره صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملك لوزارة المالية وأدلى بما طلب منه من الإيضاحات والبيانات ، كما شهدا أيضا عضوان من مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة واستمعت اللجنة لما أبداه من ملاحظات على المشروع .

وفي حالة إنشاء الاتحاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ يغاز مجلس إدارة الاتحاد المذكور عضوين منه يضيان إلى اللجنة المذكورة ويكون لهما رأى مملووف مدلولاتها .

مادة ٩ — يسقط من عضوية الفرقة التجارية أو مجلس الإدارة كل عضو يوجد في حالة من أحوال عدم الأهلية أو في حالة من أحوال عدم جواز الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر، سواء أطرأت هذه الحالة أم اكتشفت بعد قبوله عضوا في الفرقة أو انتخابه مجلس الإدارة .

ويكون الإسقاط بقرار يصدر من اللجنة للمنصوص عليها في المادة السابقة .

ولا يجوز الطعن في هذا القرار بأي وجه من الوجوه .

مادة ١٠ — مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات ، ويمدد نصف أعضاء المجلس كل سنتين .

ويكون خروج نصف الأعضاء في السنتين الأوليين بالاقتراع ، ويجوز إعادة انتخاب من خرج منهم .

مادة ١١ — إذا خلا محل عضو في المجلس بالوفاة أو بالاستقالة أو بفقد أي شرط من شروط العضوية يشغل بمن حاز في آخر انتخاب أكثر الأصوات بعد الذين انتخبوا أعضاء في المجلس . فإن لم يتيسر تعيين هذه الطريقة بين المجلس أحد أعضاء الفرقة ممن تتوافر فيهم شروط عضوية المجلس .

وإذا نقص عدد أعضاء المجلس في أي وقت كان عن ثلاثة أرباع العدد المقرر له يجب إجراء انتخابات تكيلية ملء الحال الخالية .

ولا تدمر نيابة أي عضو جديد، سواء أكان مميثا أم متعنيا، إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٢ — يجوز للجمعية العمومية أو لمجلس الإدارة، بعد الترخيص ذلك من الجمعية العمومية، أن يقيم مجلس الإدارة أعضاء منتسبين لا يزيد عددهم بأية حال على خمسة، وإذا أوت في مداومتهم فائدة للفرقة .

وتكون مدة عضويتهم سنتين قابلة للتجديد .

ويحضر هؤلاء الأعضاء جلسات المجلس ككافة دعوا إلى ذلك من غير أن يكون لهم صوت مملووف في المداولات .

مادة ١٣ — ينتخب مجلس الإدارة في كل سنة من بين أعضائه رئيسا ووكيلا وكيين وأميناً للصندوق وسكرتيراً ، ويشكل منهم مكتب الفرقة ويصدر تأليفه كل سنتين .

ويقوم المكتب بتنظيم أعمال الفرقة والحزنة والإشراف عليها .

مادة ١٤ — تنشأ الفرقة التجارية بقرار من وزير المالية ويحدد القرار مفر الفرقة ودائرة اختصاصها .

مادة ١٥ — يكون للفرق التجارية المنشأة طبقاً لأحكام هذا القانون الشخصية المعنوية، وهي حاضنة لقضاء المحاكم الأهلية . ولها، بترخيص من وزير المالية، أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طرق الوقف والوصايا والهبات وغيرها .

مادة ١٦ — لا يجوز للفرق التجارية أن تشتغل بالمضاربات أو بالأعمال المضرة بالسود أو بالمسائل السياسية أو الدينية ، ولا أن تقدم أية مساعدة أو معونة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية .

وغالفة ذلك تقتضي حل الفرقة .

أعضاء الفرقة

مادة ١٧ — يقبل عضواً في الفرقة كل تاجر أو صانع مصري الجنسية، متنع بالأهلية القانونية، يمارس أعماله في دائرة الفرقة، بشرط أن يكون قد قام بدفع الرسوم والاشتراكات المقررة في اللائحة العامة .

ويحرم حق العضوية المحكوم عليه بعبوة جنائية أو المحكوم عليه نهائياً في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو فساد أو رشوة أو فاساد أو تزوير أو استهلاك أوراق مزورة أو شهادة زور أو إتهام بالفساد .

مجلس إدارة الفرقة

مادة ١٨ — يكون لكل فرقة مجلس إدارة يحدد عدد أعضائه في القرار الصادر بإنشائها ولا يجوز أن يزيد هذا العدد على ثلاثين .

مادة ١٩ — ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء الفرقة بمعرفة الجمعية العمومية بطريق الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية لأصوات الناخبين الحاضرين ، وذلك طبقاً لأحكام اللائحة العامة .

ويجب أن تتوافر في عصف مجلس الإدارة الشروط الآتية :

(١) لا يقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .

(٢) أن يكون قد اشتغل بالتجارة أو الصناعة مدة خمس سنوات متتالية، وله فيها مركز معروف . وتخفف هذه المدة إلى سنتين متتاليتين بالنسبة لحامل دبلوم إحدى المدارس العليا .

مادة ٢٠ — تقدم الطعون بالانتخابات مجلس الإدارة، في مدة خمسة عشر يوماً ، إلى بطنه مشكلة من وكيل المالية ومستشار ملكي ومدير عام مصلحة التجارة والصناعة ، ويكون قرار هذه اللجنة نهائياً .

(١) تحديد العرف التجاري .

(٢) إنشاء غرف تجارية أخرى أو سواحل أو موانئ أو أسواق أو معارض صناعية .

(٣) ترشيح المحققين في المحاكم التجارية .

الجمعية العمومية

مادة ٢٢ — يدعو مجلس الإدارة في كل سنة الجمعية العمومية لأعضاء الفرقة للاجتماع في النصف الأخير من شهر يناير ، وتكون الدعوة بتعليق إعلان في مقر الفرقة قبل الموعد المحدد للاجتماع بثلاثين يوما على الأقل وإخطار يرسل لكل عضو قبل ميعاد الاجتماع بخمسة أيام على الأقل مصحوبا بصور من سجل الأعمال والحساب الختامي للسنة المالية الماضية وتجرى مجلس الإدارة والمراقب .

مادة ٢٣ — يجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية للاجتماع كلما اقتضت ذلك المصلحة العامة ، وهو يدعوها أيضا متى طلب ذلك خمس أعضاء الفرقة بشرط أن يكون الطلب كتابة وأن تبين فيه الأسباب الداعية للاجتماع . وتكون الدعوة بالكيفية وفي المواعيد المبينة في المادة السابقة ، ويجوز تقصير المواعيد في الأحوال المستعجلة .

مادة ٢٤ — يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو وكيله أو العضو الذي ينوب عنها في غيبتها . ولا تكون مداولات الجمعية مصحبة إلا إذا حضرها ثلث الأعضاء على الأقل . فإذا لم يحضر الاجتماع الأول المدعو الثاني من الأعضاء تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية بعد ثمانية أيام من الاجتماع الأول على الأقل ، وفي هذه الحالة تكون مداولاتها مصحبة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٥ — يتولى على الجمعية العمومية تقريرا مجلس الإدارة والمراقب ، وتختص الجمعية العمومية بالتصديق على حسابات الفرقة واختخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين وإبداء الرأي في اقتراحات تعديل اللائحة العامة .

ولما أن تبدى رغبات في كل ما يتعلق بالتجارة والصناعة في دائره عملها .

مادة ٢٦ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ويجوز محضر للاجتماع .

ويتولى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

لجنة التحكيم

مادة ٢٧ — تنشأ لجنة تحكم الفصل في المنازعات التي تقع بين أعضاء الفرقة والتي ترفع إليها بأغلق أصحاب الشأن .

وتبين اللائحة العامة المشار إليها بالمادة ٣٨ كيفية تأليف هذه اللجنة والقواعد التي تسير عليها .

مادة ١٤ — يقوم الرئيس بتنفيذ قرارات المجلس ، وهو يمثل الفرقة أمام القضاء مدعية كانت أو مدعى عليها ، ويرفع إلى المجلس كل مسألة تهم الفرقة بعد أن يجرى فيها تحقيقا إذا دعت الحاجة ، ويرأس جلسات المجلس ويضئ معارضها ، وكذلك يعينى جميع القعود والمكاتب .

وعند السماع يقوم الوكيل مقام الرئيس في جميع اختصاصاته . فلذا منع الرئيس والوكيل مام يختار المجلس من يقوم بأعمال الرئاسة .

مادة ١٥ — يشرف أمين الصندوق على تنفيذ ميزانية الفرقة وعمل أقلام الحسابات وتكون في عهده جميع المستندات الخاصة بالخزنة أو بالأموال التي يجب أن تودع بنكا بينه المجلس . ولا يجوز له أن يسحب الأموال المودعة على هذا النحو إلا بتحويل مضمونة ومن الرئيس .

مادة ١٦ — يفظظ السكرتير محاضر الجلسات ويوقعها مع الرئيس وتكون محفوزات الفرقة في عهده .

مادة ١٧ — يجمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل ، ويكون اجتماعه بدعوة من رئيسه . ويجب على الرئيس دعوة المجلس إلى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة ربع أعضائه أو مدير عام مصلحة التجارة والصناعة أو من يؤدي عمله . ولا تكون مداولات المجلس مصحبة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء ، فلذا لم يتكامل هذا العدد ويجوز للاجتماع يومين على الأقل وخمسة على الأكثر .

ويدعى الأعضاء الذين تحفروا في الحضور في الاجتماع الثاني ، وتكون مداولات المجلس في المسائل الواردة بمدول أعمال الجلسة للوجبة مصحبة إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين . وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فيه . وإذا تساوت الآراء تكون الأربعة للفريق الذي منه الرئيس .

مادة ١٨ — كل عضو يتعيب عن اجتماع المجلس ثلاث جلسات متتاليات بدون عذر مقبول يعتبر مستقلا .

مادة ١٩ — يختص المجلس بجمع وتبويب ونشر كافة المصاومات والإحتمالات التي تهم التجارة والصناعة والملاحة ، ورأب تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالفرقة ، وينتخب المجال المنصوص عليها في هذا القانون أو أى لجان أخرى تنحو الحال تأليفها .

مادة ٢٠ — يجوز لمجلس ، بإذن من وزير المالية ، أن يثنى ويدير الممارض العامة والمصالحف والأسواق والمدارس التجارية والصناعية وغير ذلك من المعاهد والمنشآت الصناعية والتجارية في حدود القوانين واللوائح المعمول بها . ويجوز له أن يصدر الشهادات بإدالة على مصدر البضائع المصرية وكذلك سائر الشهادات التي يأذن وزير المالية للفرقة بإصدارها .

مادة ٢١ — يجب أخذ رأى مجلس الإدارة مقدما فيما يتعلق بدائرة الفرقة في المسائل الآتية :

مالية الغرفة

مادة ٢٨ - تتكون أموال الغرفة مما يأتى :

- (١) اشتراكات الأعضاء السنوية .
- (٢) رسوم الشهادات التى تصدرها الغرفة وغيرها من الرسوم المقررة .
- (٣) إعانات الحكومة .
- (٤) الهبات والوصايا وبيع الأوقاف المخصصة على الغرفة وأية إيرادات أخرى .

مادة ٢٩ - لا يجوز للغرفة عقد قرض إلا بإذن من وزير المالية ولا يتقبل على هذا الإذن أى ضمان من قبل الحكومة .

مادة ٣٠ - لا تعطى مرتبات أو مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ولا يوزع عليهم شيء من الإيرادات .

مادة ٣١ - يجب أن يكون لكل غرفة مراقب واحد لمساحات على الأقل يختاره الجمعية العمومية سنويا من غير أعضاء مجلس الإدارة وبموافقة وزير المالية .

مادة ٣٢ - لوزير المالية أن يفحص ويراجع حسابات الغرفة فى أى وقت .

مادة ٣٣ - يجب على الغرفة أن ترسل لوزارة المالية فى كل سنة صورة من الميزانية قبل ابتداء العمل به بشرين على "أقل" ، وكذلك صورة من الحساب الختامى للسنة المالية الماضية للتصديق عليها .

ولا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية أن يصرف أى مبلغ لم يكن داخلا فى الميزانية السنوية .

مندوب الحكومة

مادة ٣٤ - تعين الحكومة لدى الغرفة مندوبا أو أكثر تكون مهمته مراقبة تنفيذ القوانين والوائح . ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لكل اجتماع يعقده مجلس إدارة الغرفة أو الجمعية العمومية أو لجنة التحكيم دون أن يكون له فى المناولات صوت معدود . به كذلك الحق فى حضور اجتماعات اللجان الفرعية وفى الاطلاع على محاضر جتاع الغرفة ودفاترها وحساباتها .

وفى حالة غيابه أو حدوث ما يمنعه من الحضور يبين وزير المالية من يقوم مقامه .

الاتحاد العام للغرف

مادة ٣٥ - للغرف التجارية أن تتكون اتحادا عاما لها العناية بالمصالح المشتركة بينها . وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم يحدد فيه بوجه خاص الأحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وإدارته واختصاصاته وملاقته بالغرف التجارية .

حل مجلس الإدارة

مادة ٣٦ - لوزير المالية أن يحل مجلس إدارة الغرفة إذا خالف أحكام هذا القانون أو اللائحة العامة . ويجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء المجلس فى بمر ثلاثة أشهر على الأكثر .

وإذا حل المجلس الجديد جاز لوزير المالية أن يقرر حرمات الأعضاء الذين اشتركوا فى المجلسين كلهم أو بعضهم من أن يباد انتظامهم لمجلس الإدارة مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٣٧ - يبين وزير المالية عند حل مجلس إدارة الغرفة لجنة تدبر أعمالها المادية حتى يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد .

اللائحة العامة للغرف

مادة ٣٨ - توضع للغرف التجارية لائحة عامة تصدر بمرسوم وتشمل بوجه خاص :

- (١) الإجراءات التى تتبع فى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .
- (٢) النظام الداخلى لسير العمل فى الغرف .
- (٣) تنظيم بلجان الغرف .
- (٤) الاشتراكات والرسوم .

(٥) القواعد التى تلج فى وضع الميزانية والحساب الختامى وفى استئثار الأموال الناتجة من أبواب الإيرادات المختلفة .

أحكام وقائية

مادة ٣٩ - لا يجوز تغير الهيئات المنشأة وفقا لهذا القانون أن تتخذ اسم الغرف التجارية المصرية ، ويجب على الهيئات التى لها الآن هذه التسمية أن تعمل بأحكام هذا القانون فى مجادل لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ سريانه .

الجزاءات

مادة ٤٠ - يساقب بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيتها مصريا : الزكلاء المفوضون والمديرون لأية شركة أو جمعية أو جماعة أو هيئة أطلقوا بغير حق على عالم تسمية غرفة تجارية مصرية سواء أكان ذلك فى مكاتبتهم التجارية أم فى لوحات عالمهم أم بطباعتهم أم فى أى إعلان أو فيه مما يشتر على الجمهور .

مادة ٤١ - على وزرائنا كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بآب يسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدى

شاملة وتكون مآلها من فرض رسوم اشتراك إجبارية يؤقها الأعضاء في كل سنة على نسبة ما هو مقدر عليهم من ضريبة المهن وتحصل بطريق المجر الإداري أسوة بالأموال الأميرية .

لذلك نجد الفرق التجارية في تلك البلاد بمثابة هيئات متممة للصالح الحكومية التي تتولى المرافق التجارية والصناعية .

أما في إنجلترا وبعض البلاد الأخرى حيث تسود النظرية الفردية وتدفع بطابعها النظام الحكومي فإن الفرق التجارية تقوم على أساس اعتبارها جمعيات من التجار يؤلفونها بمحض حريتهم واختيارهم طبقا لقانون الشركات وتقتدي مآلها رسوم الاشتراك الاختيارية وهي مستقلة عن الحكومة في تكوينها وفي أعمالها غير خاضعة لرقابتها .

وهذا النظام البريطاني يتركز على روح التعاون والاعتدال على النفس ، إذ لا سبيل إلى نجاحه غيرهما فهو وإن كان صالحا ونافعا في مثل بريطانيا لئلاسته للتقاليد والعادات هناك إلا أنه لا يصلح لمصر لاختبارات كثيرة غير خافية .

وقد ظلت مصر محرومة من الفرق التجارية المصرية إلى عهد قريب حيث أنشئت أول غرفة تجارية مصرية بالقاهرة في نوفمبر سنة ١٩١٣ وحيث بدأت مصلحة التجارة والصناعة منذ سنة ١٩٢٢ تبحث الدعاية لها وترغب التجار والصناع في تأليفها فكانت منذ ذلك التاريخ بعض الفرق الأخرى في الاسكندرية وبعض عوام المديريات على أساس أنها جمعيات حرة من تجار وصناع المنطقة تبنى مصالحهم المشتركة ، إلا أنه لم يبق من تلك الفرق إلى الآن سوى القليل جدا ، وترجع أسباب سقوطها إلى عوامل كثيرة : أهمها عدم رقابة الحكومة عليها ، وسوء مآلها ، وفقدان روح التعاون بين أعضائها .

لذلك رأيت وزارة المالية أنه قد آن الأوان للإسراع في من قانون ينظم الفرق التجارية المصرية ويبين نوع ودرجة اتصال الحكومة بها وإشرافها عليها .

وكان لزاما على الوزارة ، حين وضع مشروع قانون لهذا الغرض ، أن تراعى في أحكامه ملامتها لحالة البلاد وأنظمتها ، وأن تراعى جهد الطاقة لتلافى الأسباب التي دعت إلى فشلها في الماضي .

لذلك رأيت وزارة المالية أن تأخذ من مبادئ النظام السائد في فرنسا ودول القارة الأوروبية كل ما له صلة بطريقة إنشاء الفرق وتحديد اختصاصاتها وكذلك نوع ودرجة إشراف الحكومة عليها ، وأن تأخذ من النظام البريطاني إيجاب الفرق جمعيات من اختيار مختار الجمعية العمومية لكل منها مجلسا لإدارتها ، على أن تكون رسوم اشتراكها اختيارية .

وقد منع الوزراء من الأخذ بمبدأ رسم الاشتراك النسبي صموية تعديده لعدم وجود الوسيلة لتعريف إيراد كل تاجر ورأس ماله ، مع أن هذا أمر ميسور في البلاد القرية بما خضعت المهن حيث يحدد رسم الاشتراك بنسبة تلك الضريبة ويحصل منها .

وللاختبارات السابقة وضعت الوزارة مشروع القانون المرافق مستعجلة على الأحكام الآتية :

ملحق رقم ١ لتقرير

مدى صكرة

مرفوعة من وزارة المالية

إلى

رئاسة مجلس الوزراء

عن مشروع قانون الفرق التجارية

من أهم الوسائل الموصلة إلى رعاية المصالح التجارية وأطراف تقديمها ونموها أن تكون لجماعات التجار وأرباب الصناعات في المناطق المختلفة هيئات منظمة تبنى بكافة الشؤون التي تتصل بالمرافق التجارية والصناعية ، لأنه بوجود تلك الهيئات المنظمة يمكن أن يحقق إلى حد بعيد التعاون والتضامن فيما بين المشتغلين بالتجارة والصناعة فتتوسع جهودهم وتجهز أغراضهم إلى تحقيق المصلحة العامة . كما أن الاتصال المستمر وتبادل المشورة بينهم يمكن أن ييجاد رأي تجاري عام قوى متجانس يكون ذا أثر فعال في تعرف ما يكتنف الحياة التجارية من أوجه القصور وما تحتاج إليه من أساليب التثوير والإصلاح مما يقتضى أن تراعيه الدولة في توجيه نشاطها وتكليف سياسيا في المسائل الاقتصادية والتجارية والمالية والصناعية .

وفضلا من ذلك فإن تلك الهيئات تكون أداة صالحة لجمع وتيوب ونشر كافة البيانات والمعلومات والإحصاءات التي تهتم بالتجارة والصناعة . وهي بطبيعة تكوينها وأغراضها وأعمالها تكون مصدرا لفعول والمشيورة النافعة التي تحتاج إليها الحكومة .

ولما كانت الصالحات التجارية والصناعية تتنوع وتختلف باختلاف الأقاليم في المملكة الواحدة كان من الضروري أن تتعدد الفرق على أن يكون لكل منها اختصاص إقليمي تباشر أعمالها في حدوده .

لأسباب السابقة أسست منذ عهد بعيد في أغلب ممالك العالم غرف تجارية منظمة تقوم جنباً إلى جنب مع مصالح الحكومة بمنظمة وتنشيط المرافق التجارية والصناعية .

على أن طريقة تكوين الفرق التجارية ونوع اتصالها بالحكومة يختلفان باختلاف التقاليد والعادات في البلدان المختلفة : ففي ألمانيا وفرنسا وكثيرات غيرهما من دول القارة الأوروبية يقوم نظام الفرق التجارية على أساس اعتبارها من الأشخاص المعنوية العامة التي تقوم في دوائر اختصاصها بسلطات وموظفات بنص عليها القانون .

وتتألف كل غرفة من أعضاء تتوافر فيهم شروط خاصة ويتعهم تجار المنطقة طبقا للأحقة الانتخاب التي توضع لهذا الغرض . فهي أشبه بمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية في تكوينها واستقلالها ودرجة ونوع إشراف الحكومة عليها ، لأنها تشبه بقرار مآزري وتخضع لرقابة حكومية دقيقة

أولاً — ماهية الغرف التجارية وكيفية تكوينها :

عرفت الغرف التجارية بأنها هيئات تحصل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة (المادة ١) .

وتتشكل كل غرفة بقرار يصدر من وزير المالية يحدد فيه مفر كل منها ودائرة اختصاصها (المادة ٢) .

وتكون لغرف المنشأة طبقاً لأحكام قانون الشخصية المعنوية (المادة ٣) ولكي تؤدي وظائفها على الوجه الأكمل حرم عليها الاشتغال بالمضاربات وبالمسائل السياسية أو الدينية (المادة ٤) .

ثانياً — أعضاء الغرف :

حصر حق العضوية في التجار والصالح المصريين الذين تتوافر فيهم شروط معينة ، وبذلك جعل تأليف الغرف من العناصر الصالحة ، وتكون لها صفة مصرية بحتة ، وتخضع لاختصاص المحاكم الأهلية (المادة ٥) .

ثالثاً — مجلس الإدارة :

حمل لكل غرفة عربة مجلس إدارة يتولى شؤونها . وقد ترك تعدد عدد أعضائه للغر العدد ما يشاء حتى تتكيف وزارة المالية من جعل هذا العدد مناسباً لأهميتها لغرفة . ومع ذلك فقد جعل الحد الأعلى لعدد الأعضاء ثلاثين (المادة ٦) .

ويتكون المجلس بطريق الانتخاب من بين أعضاء الغرفة الذين تتوافر فيهم شروط معينة كما في المادة ١ من قانونهم على العمل وأصلحهم له (المادة ٧) كما أنه جعل لوزارة المالية الحق في إلغاء الانتخابات كلها أو بعضها في حالة وجود حال خطير بها ، وبذلك يكفل إجرائها طبقاً لأحكام لائحة الانتخاب (المادة ٨) .

ونظراً لأن الأجانب يمتثلون جزئاً هاماً من المصالح التجارية والصناعية المصرية فمن الضروري ومن المفيد أن يمثلوا في الغرف التجارية المصرية دون أن يس من ذلك ما لا يفر من الصفة المصرية . لذلك حول الجمعية العمومية أن تضم للغرفة أعضاء منسبين ممن ترى في تعيينهم فائدة للغرف بشرط ألا يزيد عددهم عن خمسة ، وأن تكون مدة عضويتهم سنتين ، وألا يكون لهم صوت معدود في المنازلات (المادة ١٢) .

رابعاً — اختصاصات الغرف :

(١) جمع كافة المعلومات والإحصائيات التي تهتم التجارة والصناعة والملاحة وتوحيها ونشرها (المادة ١٩) .

(٢) إنشاء وإدارة للمعارض الدائمة والمتاحف والأسواق والملاصص التجارية والصناعية وغيرها من المراكز والمنشآت الصناعية والتجارية ، على أن هذا الحق قد قيد بتصرح من وزير المالية يمكن تحريم وجه المنفعة في كل حالة ويمنح في الوقت المناسب لدية الغرفة من التورط في إقامة منشآت لا تهمس الحاجة إليهم أولاً تساعد طرقيها وأحوالها على إقامتها أو حسن إدارتها (المادة ٢٠) .

(٣) إصدار الشهادات العالمة على مصدر البضائع المصرية وكذلك سائر الشهادات التي يأذن وزير المالية للغرفة بإصدارها (المادة ٢٠) .

(٤) وقد أوجب مشروع القانون على الحكومة أخذ رأى الغرف في المسائل التي لها ارتباط وثيق بالشؤون التجارية : كتعديد الغرف التجارية وكإنشاء غرف تجارية أخرى أو يورصات أو وسائل في دائرة الغرفة وتكثييع الحظيين المصريين لدى المحاكم المختلطة (المادة ٢١) .

(٥) وما عدا ذلك من المسائل أجازت للحكومة أخذ رأى الغرف فيها كما أنه أجاز للغرف أن تقدم للحكومة من تلقاء نفسها بما يكون لها من الآراء والاقتراحات في كل مايس المرافق التجارية والصناعية .

خامساً — الجمعية العمومية :

وهي تتكون من جميع أعضاء الغرفة وتختص باقتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإشراف على أعماله والتصديق على الحسابات وإبداء الرأي في اقتراحات تعديل اللائحة العامة واقتراح مزاره إلى أية مسألة تتعلق بالتجارة والصناعة داخل حدود اختصاص الغرفة (المادة ٢٥) وبذلك يتاح لكل عضو فرصة المناقشة وإبداء الرأي في خطط مجلس الإدارة وأعماله وتصرفاته .

سادساً — لجنة التحكيم :

تشكل لجنة التحكيم في كل غرفة يكون من اختصاصها الفصل في المنازعات القائمة بين الأعضاء متى اتفق طرفا الخصوم (المادة ٢٧) وبذلك توجد أداة صالحة للتوفيق بين الأعضاء يتكثرون بها من فض منازعاتهم وبدأ يوفرون على أنفسهم مشقة الالتجاء إلى القضاء العادي وما يستتريه من باطل النفقات ، فضلاً عن بطل الإجراءات .

سابعاً — إشراف الحكومة ورقابها :

(١) فيما يخص بمالية الغرف

روى أن يكون للحكومة إشراف دقيق على مالية الغرف . لجعل لوزارة المالية حق التنقش على حسابات الغرف ومراجعتها (المادة ٣٢) وفرض على الغرف أن ترسل للوزارة صورة من كل من الميزانية والحساب الختامي لتتصديق عليهما (المادة ٣٣) .

وسرم على الغرف ، بتعيين شخص من وزير المالية ، صرف أى مبلغ لا يكون دخلاً في الميزانية السنوية (المادة ٣٣) .

كما أن اقتباب مراقب حسابات الغرفة لا يكون نهائياً إلا بعد موافقة وزارة المالية (المادة ٣١) .

وحرم على الغرف الاستدانة إلا بإذن من وزير المالية (المادة ٢٩) .

وقد نص على أنه لا يترتب على هذا الإذن أية مسؤولية على الحكومة .

ملحق رقم ٢ للقرار

مشروع قانون

خاص بالنسبة التجارية المصرية
كما قدمته الحكومة لمجلس النواب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

أحكام عامة

مادة ١ - الغرف التجارية المصرية هي هيئات تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة .

مادة ٢ - تنشأ الغرف التجارية بقرار من وزير المالية ويمدد القرار مقر الغرفة ودائرة اختصاصها .

مادة ٣ - يكون للغرف التجارية المنشأة طبقاً لأحكام هذا القانون الشخصية المعنوية ، وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية . ولها بتعيين من وزير المالية أئمة تقبل التبرعات التي ترد إليها من طرق الوقف والوصايا والهبات وغيرها .

مادة ٤ - لا يجوز للغرف التجارية أن تشغل بالمضاربات أو بالأعمال المضرة بالسوق أو بالمسائل السياسية أو الدينية ولا أن تقدم أية مساعدة أو معونة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية .

ومخالفة ذلك تغضى حل الغرفة .

أعضاء الغرفة

مادة ٥ - يقبل عضواً في الغرفة كل تاجر أو صانع مصري الجلس ، متنع بالأهلية القانونية ، يمارس أعماله في دائرة الغرفة بشرط أن يكون قد قام بدفع الرسوم والاشتراكات المقررة في اللائحة العامة .

ويحرم حق العضوية أبداً المحكوم عليه بسقوطة جنائية .

ويحرم هذا الحق لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم التائي المحكوم عليه في سرقة أو إغفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تخالف بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو التاجار بالمخدرات .

(ب) فيما يختص بإدارة الغرف وأعمالها

لكي تكون الحكومة من أن تمد الغرف بأوفر نصيب من المداينة والإرشاد ولتتبع دائماً من حسن قيامها بأعمالها ووظائفها ومن عدم مخالفتها لأحكام القانون نص على تعيين مندوب من الحكومة لدى كل غرفة وجعل له حق الإطلاع على محاضر جلسات الغرفة وعلى دفاترها وحق حضور الجلسات بصفة استشارية (المادة ٣٤) .

(ج) فيما يختص بمجلس الإدارة

لكي تكون رقابة الحكومة ذات أثر فعال في تكوين الغرف وإصلاح شؤونها جعل لوزير المالية حق إصدار قرار بمجلس إدارة أى غرفة في الأحوال التي يتضح فيها سوء إدارته أو بحجزه البين عن مخالفته لأحكام القانون أو للأئمة العامة . وإذا حل المجلس الجديد فلوزير المالية حرمان الأعضاء الذين اشتركوا في المجلسين كلهم أو بعضهم من أن يبادر بعضهم بمجلس الإدارة لمدة لا تزيد على سنتين (المادة ٣٩) . ويذهب أن وزير المالية لا يلجأ إلى هذا الإجراء الشديداً إلا في أحوال الضرورة القصوى . كما أن هذا النص يمنع من تكرار انتخاب الأعضاء الذين كانوا سبياً في سوء حالة الغرفة .

ثامناً - اتحاد الغرف :

لإمكان التوفيق بين المصالح المشتركة للغرف التجارية ولإيجاد التعاون بينها ولإمكان إيجاد هيئة تعنى بالمسائل التجارية والصناعية العامة نص على إمكان إنشاء اتحاد للغرف التجارية المصرية (المادة ٣٥) .

تاسعاً - اللائحة العامة :

نصت المادة ٣٨ على وجوب إصدار لائحة عامة للغرف تبين الإجراءات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإجراءات الداخلية المنظمة لسير العمل في الغرف ، وكيفية تنظيم لجان الغرف ، ونظام وضع الميزانية والحساب الختامى ، وكيفية استثمار الأموال الناتجة من أبواب الإيرادات المختلفة .

عاشرًا - الغرف الحالية :

وهذه يجب أن تعمل بأحكام القانون في ميدان لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ سريانه ، ولا يجوز لتغير الهيئات المنشأة وفقاً لهذا القانون أن تتخذ اسم الغرف التجارية المصرية إلا عوقب وكلائها المفوضون ومديروها بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً (المادتين ٣٩ و ٤٠) .

ووزارة المالية تشرف على مشروع القانون المرافق إلى مجلس الوزراء وترجو الموافقة عليه واستصدار مرسوم ملكي يعرضه على البرلمان .

تحريراً في ٢١ يناير ١٩٢٢

وزير المالية
إسماعيل صدقي

مجلس إدارة الغرفة

مادة ٦ - يكون لكل غرفة مجلس إدارة يحدد عدد أعضائه في القرار الصادر بإشائها ولا يجوز أن يزيد هذا العدد عن ثلاثين .

مادة ٧ - ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء الغرفة بمعرفة الجمعية العمومية بطريق الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية لأصوات الناخبين الحاضرين ، وذلك طبقاً لأحكام اللائحة العامة .

ويجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة الشروط الآتية :

(١) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .

(٢) أن يكون قد اشتغل بالتجارة أو الصناعة مدة خمس سنوات متتالية وله فيها مركز معروف ، وتخضع هذه المدة إلى ستين متتاليتين بالنسبة لحامل دبلوم إحدى المدارس العليا .

مادة ٨ - لوزير المالية أن يُلغى الانتخابات كلها أو بعضها إذا وقع فيها خلل جسيم .

مادة ٩ - يسقط من عضوية مجلس الإدارة كل عضو يوجد في حالة من أحوال عدم الأهلية أو في حالة من أحوال عدم جواز الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر ، سواء أطرأت هذه الحالة في أثناء مدة العضوية أم اكتشفت بعد الانتخاب .

ولا يكون الإصطحاب بقرار وزاري يصدره الوزيرين نقاء نفسه أو بناء على عرض مجلس الإدارة بعد الإطلاع على الأوراق الدالة على عدم الأهلية أو على عدم جواز الانتخاب .

ولا يجوز الطعن في هذا القرار بأي وجه من الوجوه .

مادة ١٠ - مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات ويمدد تأليفه كل سنتين بخروج النصف من أعضائه ، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء .

مادة ١١ - إذا خلا محل عضو المجلس الوفاة أو بالاستقالة أو بفقد أي شرط من شروط العضوية فشل بمن حاز في آخر انتخاب أكثر الأصوات بعد الذين انتخبوا أعضاء في المجلس ، فإن لم يتم التعيين بهذه الطريقة عين المجلس أحد أعضائه الغرفة ممن تتوافر فيهم شروط عضوية المجلس .

وإذا قصص عدد أعضاء المجلس في أي وقت كان عن ثلاثة أرباع العدد المقرر له وجب إجراء انتخابات تكيلية للملء الخالية .

ولا تقوم نيابة أي عضو جديد ، سواء كان مريضاً أو مريضاً ، إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٢ - يجوز الجمعية العمومية أن تضم لمجلس الإدارة أعضاء متسبين لا يزيد عددهم بأية حال عن خمسة ، إذا رأت في مساوئهم فائدة للغرفة ، وتكون مدة عضويتهم ستين قابلة للتجديد .

ويحضر هؤلاء الأعضاء جلسات المجلس كلها دهوراً إلى ذلك من غير أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ١٣ - بين مجلس الإدارة في كل سنة من بين أعضائه رئيساً ووكيلاً أو وكيلين وأميناً للصندوق ومكتباً ، ويشكل منهم مكتب الغرفة ويمدد تأليفه كل ستين .

ويقوم المكتب بتنظيم أفلام الغرفة والخزانة والإشراف عليها .

مادة ١٤ - يقوم الرئيس بتنفيذ قرارات المجلس وهو يمثل الغرفة أمام القضاء مدعية كانت أو مدعى عليها ويرفع إلى المجلس كل مسألة تهم الغرفة بهد أن يجري فيها تحقيقاً إذا دعت الحال ، ويرأس جلسات المجلس ويعطيها حاضرها وكذلك يضي جميع العقود والمكتاتبات .

وعند المساع يقوم الوكيل مقام الرئيس في جميع اختصاصاته ، فإذا منع الرئيس والوكيل مانع يشار المجلس في يقوم بأعمال الرئاسة .

مادة ١٥ - يشرف أمين الصندوق على تنفيذ ميزانية الغرفة وعلى أقلام الحسابات ويكون في عهده جميع المستندات الخاصة بالخزانة أو بالأموال التي يجب أن تودع في بنك يمينه المجلس ولا يجوز له أن يسمح للأموال المودعة على هذا النحو إلا بتداول محض منة ومن الرئيس .

مادة ١٦ - يحفظ السكرتير محاضر الجلسات ويرقمها مع الرئيس وتكون محفوظات الغرفة في عهده .

مادة ١٧ - يمتنع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل ويكون اجتماعه بدعوة من رئيسه . ويجب على الرئيس دعوة المجلس إلى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة من أعضائه أو مندوب الحكومة المشار إليه في المادة ٣٤ ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء ، فإذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع يومين على الأقل وثمانية على الأكثر ويؤدي الأعضاء الذين تغفروا بحضور في الاجتماع الثاني ، وتكون مداولات المجلس في المسائل الواردة بمعدل أعمال الجلسة المؤجلة صحيحة إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فيه . وإذا تساوت الآراء تكون الأغلبية للقرير الذي منه الرئيس .

مادة ٢٤ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو ويكله أو العضو الذي ينوب عنها في غيبتها ، ولا تكون مداوالت الجمعية صحيحة إلا إذا حضرها ثلث الأعضاء على الأقل ، فإذا لم يحضر الاجتماع الأول العدد القانوني من الأعضاء تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية بعد ثمانية أيام من الاجتماع الأول على الأقل وفي هذه الحالة تكون مداوالتها صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٥ - يتولى الجمعية العمومية تقريراً مجلس الإدارة والمراقبين . وتختص الجمعية العمومية بالتصديق على حسابات الفرقة واختخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين ، وإبداء الرأي في اقتراحات تعديل الانظمة العامة . ولما أن تبدى رغبات في كل مايتعلق بالتجارة والصناعة في دائرة عملها .

مادة ٢٦ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، ويمرر بمحض الاجتماع . ويتولى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

بلطة التحكميم

مادة ٢٧ - تنشأ بلطة تحكميم الفصل في المنازعات التي تنبع بين أعضاء الفرقة والتي ترفع إليها باخفاق أصحاب الشأن . وتبين الانظمة العامة المشار إليها بالمادة ٣٨ كيفية تأليف هذه اللجنة والقواعد التي تدير عليها .

هالية الفرقة

مادة ٢٨ - تتكون أموال الفرقة مما يأتي :

- (١) اشتراكات الأعضاء البنوية .
- (٢) رسوم الشهادات التي تصدرها الفرقة ونبرها من الرسوم المقررة .
- (٣) إعانات الحكومة .
- (٤) الهبات والوصايا وبيع الأوقاف المصوبة على الفرقة وأية إيرادات أخرى .

مادة ٢٩ - لا يجوز للفرقة عقد قرض إلا بإذن من وزير المالية ولا يقرضه على هذا الإذن أى شخص من قبل الحكومة .

مادة ٣٠ - لا تعطى مرتبات أو مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ولا يوزع عليهم شيء من الإيرادات .

مادة ١٨ - كل عضو يتقيد من اجتماع المجلس ثلاث جلسات متتاليات بدون عذر مقبول يعتبر مستقيلاً .

مادة ١٩ - يختص المجلس بجمع وتبويب ونشر كافة المعلومات والإحصاءات التي تهم التجارة والصناعة والملاحة ، ورأب تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالفرقة ، وينصف المجلس المخصوص عليها في هذا القانون أو أى بلدان أخرى تدعو الحال لتأنيدها .

مادة ٢٠ - يجوز للمجلس بإذن من وزير المالية أن يفتح ويدير المعارض الدائمة والمتنحفات والأسواق والمدارس التجارية والصناعية وغير ذلك من المعاهد والمنشآت الصناعية والتجارية ، في حدود القوانين واللوائح المعمول بها .

ويجوز له أن يصدر الشهادات الدالة على مصدر البضائع المصرية وكذلك سائر الشهادات التي بإذن وزير المالية للفرقة باصدارها .

مادة ٢١ - يجب أخذ رأى مجلس الإدارة مفسحاً فيما يتعلق بدائرة الفرقة في المسائل الآتية :

- (١) تحديد العرف التجاري .
- (٢) إنشاء عرف تجارية أخرى أو يورصات أو سواحل أو موانئ أو أسواق أو معارض صناعية .
- (٣) ترخيص المحلفين في الحاكم التجارية ،

الجمعية العمومية

مادة ٢٢ - يدعو مجلس الإدارة في كل سنة الجمعية العمومية لأعضاء الفرقة للاجتماع في النصف الأخير من شهر يناير . وتكون الدعوة بتطبيق الإعلانات في مقر الفرقة قبل الموعد المحدد للاجتماع بثلاثين يوماً على الأقل وإخطار يرسل لكل عضو قبل موعد الاجتماع بخمسة أيام على الأقل مصحوباً بصور من جدول الأعمال والحياب الختامي لسنة المالية الماضية وتقديرى مجلس الإدارة والمراقب .

مادة ٢٣ - يجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية للاجتماع كلما اقتضت ذلك المصلحة العامة ، وهو يدعوها أيضاً متى طلب ذلك خمس أعضاء الفرقة بشرط أن يكون الطلب كتابة وأن يبين فيه الأسباب الداعية للاجتماع .

وتتخذ الجمعية بالكيفية وفي المواعيد المبينة في المادة السابقة ويجوز تصدير المراقبين في الأحوال المستعجلة .

اللائحة العامة للغرف

مادة ٣٨ — توضع للغرف التجارية لأئحة عامة تصدر بمرسوم وتشمل بوجه خاص :

(١) الإجراءات التي تتبع في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

(٢) النظام الداخلي لسير العمل في الغرف .

(٣) تنظيم بلان الغرف .

(٤) الاشتراكات والرسوم .

(٥) القواعد التي تتبع في وضع الميزانية والحساب الختامي وفي استئثار الأموال الناتجة من أبواب الإيرادات المختلفة .

أحكام وقتية

مادة ٣٩ — لا يجوز لتدريسيات المنشأة وفقا لهذا القانون أن تتخذ لهم الغرف التجارية المصرية ، ويجب على الهيئات التي لها الآن هذه التسمية أن تعمل بأحكام هذا القانون في ميدان لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ سريانه .

إلغاءات

مادة ٤٠ — يعاقب بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيه مصريا : الوكلاء المفوضون والمديرون لأي شركة أو جمعية أو جماعة أو هيئة أطلقوا بغير حق على عالم تسمية غرفة تجارية مصرية ، سواء كان ذلك في مكاتبتهم التجارية أو في لوحات عالم أو يعلقون أو في أي إعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور .

مادة ٤١ — على وزرائنا كل منهم بما ينحصر تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

معد برى القبة في ٢٢ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٠ يناير سنة ١٩٣٢)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية وزير المالية ووزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح يحيى اسماعيل صدق اسماعيل صدق
وزير المواصلات وزير الحفائفة وزير الزراعة وزير الأوقاف
توفيق دوس على ماهر حافظ حسن احمد على
وزير البحرية والبحرية وزير الأشغال العمومية وزير المعارف العمومية
جل جمال الدين ابراهيم فهمي كرم محمد حلى عيسى

مادة ٣١ — يجب أن يكون لكل غرفة مراقب واحد للحسابات على الأقل تقتضيه الجمعية العمومية سنويا من غير أعضاء مجلس الإدارة ويعاونه وزير المالية .

مادة ٣٢ — لوزير المالية أن يفحص ويراجع حسابات الغرف في أي وقت .

مادة ٣٣ — يجب على الغرفة أن ترسل لوزارة المالية في كل سنة صورة من الميزانية قبل ابتداء العمل بها بشهرين على الأقل وكذلك صورة من الحساب الختامي للسنة المالية الماضية للتصديق عليها .

ولا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية أن يصرف أي مبلغ لم يكن داخلًا في الميزانية السنوية .

مندوب الحكومة

مادة ٣٤ — تعين الحكومة لدى الغرفة مندوبا أو أكثر تكون مهمتهم مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح . ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لكل اجتماع يعقده مجلس إدارة الغرفة أو الجمعية العمومية أو لجنة التحكم دون أن يكون له في المداولات صوت معدود ، وله كذلك الحق في حضور اجتماعات اللجان الفرعية وفي الإطلاع على محاضر اجتماع الغرفة ودفاترها وحساباتها . وفي حالة غيابه أو حدوث ما يمنعه من الحضور يعين وزير المالية من يقوم مقامه .

الاتحاد العام للغرف

مادة ٣٥ — يجوز أن ينشأ بمرسوم اتحاد عام للغرف التجارية للمنايا المصالح المشتركة بينها ، وتعقد في هذا المرسوم بوجه خاص الأحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وإدارته واختصاصاته وعلاقته بالغرف التجارية .

حل مجلس الإدارة

مادة ٣٦ — لوزير المالية أن يحل مجلس إدارة الغرفة إذا ظهر أنه عاجز عن القيام بأعماله أو أنه خالف أحكام هذا القانون أو اللائحة العامة . ويجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء المجلس في بحر ثلاثة أشهر على الأكثر .

وإذا حل المجلس الجديد جز لوزير المالية أن يقرر حرمان الأعضاء الذين اشتركوا في المجلسين كلهم أو بعضهم من أن يباد انتخايم مجلس الإدارة لمدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٣٧ — يعين وزير المالية عند حل مجلس إدارة الغرفة لجنة تدبر أعمالها العادية حتى يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد .

ملحق رقم ١٩

جلسة الاثنين ٩ ذي القعدة سنة ١٣٥١

(٦ مارس سنة ١٩٣٣)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

١ - نظرة عامة

بدأت سنة ١٩٣٣ والأزمة المالية في عصفوان شدتها ، بعد أن اقتلعت الجنيه الاسترليني من مرصاه الذهبي ، وجرفت معه عملات أكثر من نصف بلاد الأرض ، فأصبح النقد في كل مكان مضطرباً أو على شفا الاضطراب ، وتعذر توازن الميزانية لدى جل حكومات العالم ، واختل الميزان الحسابي في معظم الأقطار ، وتضعفت الثقة ، وشمل الارتباك ، وعم الكساد .

حيال كل هذا عكف كل بلد على إفراغ قصارى الجهد في تدعيم الثقة المترنحة بماليته ، وإقاز ما ألقته الكوارث من مناعة شاحبة لعملة ، فأصبحت نرى التدابير ترجل على عجل لتعديل الميزان التجاري ، أو تصحيح الميزان الحسابي . وشاهدنا بعض الدول تعدل في سبيل ذلك عن سياسات كانت ضمن تعاليمها الثابتة ، وتزل عن نظم كانت في صميم عقائدها الراضية . وأبصرنا الحواجز الجمركية تمام عالية شائعة ، واستيراد البضائع في كثير من البلاد يحاط بإغلاق من التمدد تارة ، ومن الخطر تارة أخرى . كما رأينا القيود تفرض على المبادلة النقدية منعا لتسرب الأموال إلى الخارج .

على أن هذه التدابير التي كما ذكرنا قد كانت وليدة ساعتها لم يتمدد أثرها فترات محدودة وكانت أشبه شيء بالمسكّنات المؤقتة يرتاح لها المريض حيناً ثم يماوده المرض في شدة بعد أن تكون المسكّنات قد أصعبت قوة مقاومته . لهذا كان من نتيجة تلك التدابير نقص مقدرة الشراء في مختلف البلدان واضمحلال التجارة الدولية مع ما ترتب على ذلك من ازدياد الكساد وتفاقم البطالة .

ظهر بطريقة واضحة في هذه المرحلة من مراحل الأزمة أنه لا سبيل إلى اضراجها إلا بتضافر الدول وتوحيد جهودها . واتضح بصورة جلية أنه مهما بذلت كل دولة بمفردها في سبيل التلب على مصاعبها الخاصة ، فإن هذا التيقن الشامل الذي أوحى سبله على العالم طرأ مدة تجاوزت أربع سنوات لم تنقش غياهبه إلا إنفا تعاونت الحكومات تعاوناً من شأنه أن يعيد الثبات إلى الصلات القوية والرواج إلى التجارة الدولية .

وقد قوى هذا الشعور وجود عوامل دولية كان لها أثر كبير في تشديد وطأة الأزمة بما كانت تحمله من سوء توزيع الذهب بين البنوك المركزية المختلفة ومن إخلال شديد بالميزان الحسابي للبلدان المدينة ومن تقلل خطير في الأسواق المالية، حتى بذلك ساءت التوقعات وفيرون الحرب ، فقد كان من الجلي أنه يحتم اتخاذ التدابير اللازمة بشأن هذه المسائل لضمان الثقة التي لا بد منها لانتظام المعاملات المالية والاقتصادية بين الأمم ، فوجهت الجهود في هذا السبيل وانتهت باعتماد مؤتمر لوزان الذي اجتمعت جلساته في ٩ يولييه به أن أسفر عن نتيجته لمشكلة التوقعات ، وعن تقرير انعقاد مؤتمر دولي لمعالجة قضية المشاكل المالية والاقتصادية التي هي من أسباب الأزمة الراحة والتي قد تمتد في أجنها . وقد رأى مؤتمر لوزان أن يعهد بالبحوث والجهود في هذه المسائل المتشعبة إلى لجنة قوية من الخبراء ودعا كلا من حكومات ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا واليابان لإيجاد اثنين من الخبراء تتيهيا في هذه المهمة ، أحدهما ثقة في الشؤون الاقتصادية ، والاخر ثقة في الشؤون المالية . وكذلك قرر دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد سمين عنها في اللجنة المذكورة كما دعا مجلس عصبة الأمم لاختيار ستة أعضاء ينضمون إليها . ولئن كانت الدول المانحة قد حرصت على أن تجعل إبرام تسوية التوقعات على يد البرلمانات مطلقا بتسوية ديون الحرب ، فقد ساد العالم وقتئذ شعور بأن خطوة حاسمة قد اتخذت أجنها لتفريغ الضائقة من الطريق القويم : طريق تعاون الأمم على حل معضلاتها المتشابهة .

في الوقت ذاته كانت كل أمة تفكر في شؤون معنتها وتراعى الجهود للتغلب على مصاعبها الخاصة وتكييف أحوالها بما يطابق التطور الجديد ، فأخذت الولايات المتحدة مثلا سياسة التوسع في الائتمان (Crédit) وعملت انجلترا بتجراح عظم على تحويل ديون الحرب الذي بلغت قيمته اثني مليون من الجنيهات الاسترلينية واقتمت فرفضها ونفيها أثرها وانتهى الأمر على إثر هذه الإجراءات بمزائل سعر الفائدة وتخصيص رؤوس الأموال فأصبحت في مقابل الشروط المفترضة إليها الأمر الذي لا بد منه لتثبيط عوامل الانتعاش وتحقيق الانسجام بين هؤل أصحاب المواقف المتباينة الذين جنوا من هبوط الأسعار أطيب الثمار ودخل فيهم بمن هوى الجيوب بمعظم مواردهم ،

بدأ الأرواح يدب في الأسواق : قارتفت أسعار الفراطيس ، وانتعشت أسعار المحاصيلات . غير أن وثبة الأسعار في بعض الأصناف قد جاءت في ثشوة الأمل متجاوزة الحد ، فكان من الطبيعي أن يحدث رد فعل ، على أنه بالرغم من الانتعاش الذي حدث بالرغم من أن الحالة الاقتصادية عامة لم يكن قد طرأ عليها من التغير الأساسي ما يور الاعتقاد بأنها قد بدأ نسلخ نهائيا طريق الصعود ، فإن الحالة العسيرة كانت قد تغيرت وقر في الأذهان أننا قد بلغنا الأزمة نهائيا ولمسا قرارها .

وكان المتظر بعد ما فرغ من مؤتمر لوزان أن تتصل المساعي لمعالجة المشاكل الدولية بحيث يتسنى عقد المؤتمر الاقتصادي العالمي في أحراب السام ، ولكن ضرورة التجهيد له وإعداد برنامجا لإعدافا يبرز مابين الأمم من وجوه الاتفاق ويصير في أضيق نطاق ما بينها من وجوه الخلاف ، حالت دون عقده في موعد مبكر . والواقع أنه كان لا بد من تهيئة الجو الصالح لانعقاد هذا المؤتمر بمعالجة مشكلتي نزع السلاح وديون الحرب تهييدا لتقرير العلاقات الدولية على أساس من الثقة ولطمأنينة تسمح باستقرار الأحوال المالية وانتعاش الحياة الاقتصادية . ولكن الذي حدث أن مضطرة نزع السلاح لم تثبت أن تعقدت بمطالبة ألمانيا بمبدأ المساواة تعقدا أكثر إصعباء حلها ، ولم يمكن العاسة إلا أغيرا من تأجيل هذه القضية وإعطاء مؤتمر نزع السلاح من فضل عاجل . وأما مضطرة ديون الحرب فقد اصطلحت هي الأخرى بعقبة كؤود عبد المأرف موعد الوفاء بالنسب المستحق للولايات المتحدة الأمريكية في منتصف ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، فقد كانت الدول الأوروبية تطل نفسها بعد ما فرغت من تسوية مشكلة التوقعات بأن تجد من

الولايات المتحدة عملية مبرية لأجل هذا التصط حرجية لإعادة النظر في مشكلة الديون بمذاقها . فلما فتحت أمريكا غداة إعلان نهضة انتخابات رئاسة الجمهورية في هذا الشأن ، تبين أن الرأي العام هناك لم يكن معصداً لهذه التلية العريضة ، وظهر اختلاف صريحاً جلياً على جانبي الاطلاق ، وكان ما كان من استخدام المناقشات ، ونتائج المفاوضات وتبادل المذكرات حتى حل اليوم الموعود وانقضى وقد أسفر عن قيام بريطانيا بالدفع مع التحفظ ، وتوقفت فرنسا عن الوفاء بديهاً يفتح باب النظر في التسوية ، وتخلت بلجيكا وبولند عن الدفع ، وقيام إيطاليا وبعض المدينين الآخرين بتسليم المستحق . ولئن كان الموقف الذي انتهت إليه المشكلة لا زال على عقبيه فإنه لمن دواعي الارتياح أن تكون إنارتها على هذا الوجه قد فتحت العيون على ما تنطوي عليه من الأخطار حتى أصبح الجميع من دائرين ومدينين يساهمون — مهما اختلفت آرائهم على نصيبه ديون الحرب في خاق الأزمة — بأنها صارت عصراً من عاصرها الهامة ، وبأنه لا سبيل إلى تفريح الضائقة إلا إذا سويت مشكلة الديون هذه في ضوء الحقائق الراهنة . وحسناً أن يسود هذا الشعور كلا الفريقين ليقوى الأمل بأن يمينا من المازق الحاضر غمراً ، فلذا كان عام ١٩٣٣ قد انتهى ونحن لا تزال يمينين عن قبلة الفرج المنشود ، فإن العالم قد عرف الاتجاه الذي يتبعه أن تسير نحوه اليهود .

٢ - القطن

وما كانت شؤوننا الاقتصادية إلا لتأثر بمجريات الأحوال العالمية ، ويتكيف طبقاً للتطورات الدولية . وهذا القطن محصولنا الرئيس ، وعماد ثروتنا ، وإرثنا وراثتنا ، قد سارت أمداره خلال العام في الاتجاهات التي تحولت إليها أسعار الحاصلات مفتية أثر التطورات الاقتصادية ، فكانت في مستهل العام عند المستوى الذي انتهت إليه في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٣١ ، غير أن شعوراً من التفاؤل قد أخذت تبدو برأده في شهر يناير بسبب ما ظهر من ميل في الدوائر السياسية إلى معالجة مسألة التوفيق بين جهة ، ومن جهة أخرى بسبب ما ذاع من فتولات عن المساحة المنتظر زراعتها في الولايات المتحدة ، وعن الجهود التشريعية وغير التشريعية التي انقشر أمر بطلها في سبيل تنمية المساحة اللطيفية هناك ، وما عرف من أن بعض الولايات ملئت بالفعل قوانين بمساحة المساحة التي تزرع قطناً في نسبة معينة ، وقد كان من أثر هذا التفاؤل انتشار سوق القطن حتى إنه السكلايدس زاه في بورصة الإسكندرية ١٣١ بنظاً خلال شهر يناير ، والاشموني ٩١ بنظاً .

استقر إحساس التفاؤل مستويلاً على السوق حتى أوائل شهر مارس حيث بلغت الأسعار ١٤٠٣ ريالاً للسكلايدس ، و ١١٨٩٠ للاشموني ، بيد أنه بعد ما تبين أن جهود تنفيذ المساحة في أمريكا قد كان ما لها الفشل ، وتعتمد الزراعة القهيد التي وضعت لتحديد الزرعة وأقرتهم بما حك الولايات على هذا التحدي ، واسمحت مشاكل الشرق الأقصى متعددة الأوزار لم تلبث الأسعار أن عاودها الميوط طالع عليها حتى وصلت في أوائل شهر يونيو إلى أدنى مستوى عرف في موسم ١٩٣١ — ١٩٣٢ : ٩٨٥ ريالاً للسكلايدس و ٨١٣ للاشموني .

ظهرت بعد ذلك برادر التراجع في مؤتمر لوزان ، وأعقبها موجة التفاؤل في أسواق الأوراق ، ثم أسواق الحاصلات فأخذت أسعار القطن في الانخفاض ،

وإنما كان الميوط السابق قد نزل بالإسعار إلى درك غير ميقول ، فإن سوق القطن ما كانت تحس بأن يحصل الموسم الجديد من الأمريكى سيكون أقل مما كان متوقفاً حتى استدامت له لعل كان مريها في هذه بقدر ما كان حالاً في آخره . فارتفعت الأسعار وكان شوط الانخفاض في الإسكندرية أبعد منه في نيويورك ، وما هنا أوائل ديسمبر حتى وصلت أسعار السكلايدس إلى ١٨٩٥ ريالاً ، والاشموني إلى ١٥١٧ ريالاً .

على أنه في الواقع لم يكن قد أصاب العوامل المؤثرة في سوق القطن من التطور والتحول ما يبرئ ذلك الارتفاع الواسع المدى فقد اختتم موسم ١٩٣١-١٩٣٢ والسالم بنحو ١٣ مليون باقة من القطن الأمريكي، فما كان لتقدير يقل عن المتوقع أو يزيد صمم مئات الآلاف من البالات أن يكون ذا أثر عظيم في الأسعار في مثل الظروف التي يمتازها العالم. ولذلك فإن السوق ما لبثت بعد أن تقلص ظل ذلك الصعود المؤقت أن عادت إلى حالة من الاستقرار النسبي مازالت عليها إلى الآن وإن كانت ذلك الاستقرار أكثر وضوحاً في الأثنى منه في السكلاريدس مما يجرى إلى انتظام حركة الطلب على الأول.

أما الاستهلاك العالمي للقطن فقد كان في موسم ١٩٣١-١٩٣٢ أقل منه في الموسم السابق ولو أنه زاد في صفى المصري والأمريكي كما يبدو من الجدول الآتي :

النوع	موسم ١٩٣٠-١٩٣١ آلاف البالات	موسم ١٩٣١-١٩٣٢ آلاف البالات	نسبة الزيادة أو النقص %
أمريكي	١٠,٩٠٧	١٢,٣١٩	+ ١٣
هندي	٥,٨٦٠	٤,٧٨٨	- ١٨
مصري	٨٥٢	٩٨٠	+ ١٥
أنواع أخرى	٤,٨٦٤	٤,٢٣٥	- ١٣
الجملة	٢٢,٤٨٣	٢٢,٣٢٢	- ٠,٧٣

وتبدو زيادة المستهلك من القطن المصري أكثر وضوحاً إذا ما قورنت بالمستهلك من الأمريكي في مدى عدة سنوات، فقد كان متوسط المستهلك من القطن المصري في المواسم الخمسة من ١٩٢٦-١٩٢٧ إلى ١٩٣١-١٩٣٢ ٩٤٦ ألف باقة في الموسم الواحد، فيبلغ ٩٨٠ ألف باقة في موسم ١٩٣١-١٩٣٢، وقد اقترن بهذه الزيادة نقص في المستهلك من الأمريكي إذ كان متوسطه في السنوات الخمس (١٩٢٦-١٩٢٧ إلى ١٩٣٠-١٩٣١) ١٤٠,٣٨,٠٠٠ باقة، فهبط إلى ١٢,٣١٩,٠٠٠ باقة في سنة ١٩٣١-١٩٣٢.

ويرجع هذا ولا شك إلى الرخص النسبي لسعر القطن المصري مع ما له من مزايا عدة، بيد أن توافر الاستهلاك الذي حطى به قطناً في المواسم السابقة لم يمتد إلى الموسم الحالي، وذلك بسبب الغلاء الذي طرأ على إقامته في السنة الحاضرة بالنسبة للأطراف الأخرى، ذلك الغلاء الذي نشأ عن نقص مركزه الإحصائي بالنسبة لغيره على أثر ما حدث من تحديد المساحة بقتني المرسوم الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ بقصر زراعة القطن في منطقة السكلاريدس على نسبة ٣٠٪، وفي غيرها على ٢٥٪ من المساحة المعدة للزراعة، ولئن كان هذا الإجراء تديراً مؤقتاً اقتضته ظروف 'مشتتات' أهمها ورمه انشقق من قطن المواسم السابقة، فإنه قد كان ذا أثرين في فرق الأسعار بين القطن الأمريكي والقطن المصري خصوصاً الأثثري، إذ يبتا كان سعره في أول العام يزيد على سعر الأمريكي بنسبة ١٢٪ من ثمة، إذا هذه الزيادة تصل في أوائل نوفمبر إلى ٣٢٪، فضلاً عن دنو سعره من سعر السكلاريدس إلى حد لم يعهد له مثيل من زمن طويل.

كذلك هبط الصادر في الأشهر التي انقضت من الموسم الجديد هبوطاً يستتقت النظر كما يتضح من البيان الآتي :

من أول سبتمبر لنهاية آخر ديسمبر		
سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	
قطار	قطار	
٥٣٤,٠٠٠	٦٥٥,٠٠٠	الصادر من السكاريديس
١,٣٣١,٠٠٠	١,٧٥٣,٠٠٠	الصادر من الأشتوني
٣٣٢,٠٠٠	٣٣٨,٠٠٠	الصادر من الأصناف الأخرى
٢,١٩٧,٠٠٠	٢,٧٤٦,٠٠٠	الصادر من كافة الأصناف

٣ - المحاصلات الشتوية

لقد ترتب على تحديد مساحة الزراعة القطنية انصراف الزراع إلى الأصناف الشتوية ، فكان إنتاجها من الوفرة بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وكان على الحكومة أن تتخذ من الإجراءات ما يقي أسعار تلك المحاصلات من التدهور ، فترأت فيما يخص القمح :

(١) أن تتفق مع بنك التسليف الزراعي على أن يقرض جنباً عن الإردب متى توفرت فيه شروط معينة من حيث النوع والنظافة والوزن على أن تكون مدة القرض ثلاثة شهور قابلة للتجديد ، وأن لا يزيد الكمية التي يقدمها مقرض واحد على ٢٠٠ إردب ، وضمت الحكومة للبنك أن يموض من الحاصلات التي قد نصيبه من جراء التسليف على هذا الأساس . وقد زيد بعد ذلك المبلغ الذي يقرضه على الإردب متى توفرت فيه الشروط المشار إليها إلى ١١٠ قروش .

(٢) أن يزيد بنك التسليف الزراعي الكمية التي يشتريها من تقاوى القمح إلى ٢٠٠,٠٠٠ إردب على أن يقوم البنك بتوزيع ما يستطيع توزيعه على الزراع ، أما ما يتبقى بعد هذا التوزيع ، فإن الحكومة ترخص للبنك ببيعه تجارياً لحسابها .

(٣) أن يقوم بنك التسليف الزراعي بشراء كميات القمح الناتجة من الزراعات التي أصيبت بالعدوى التيبانية ويتولى طحنها وبيعها دقيقاً لحساب الحكومة وعلى مصاريفها بحيث إذا أسفرت العملية عن أية خسارة فإن الحكومة تتولى دفع هذه الخسارة للبنك .

(٤) أن تزيد الرسوم الجمركية على الوارد من القمح والدقيق زيادة تدعو إلى الانصراف عن الاستيراد إلا ما كانت الحاجة ماسة إليه من أصناف معينة لها استعمالات خاصة .

ولئن كانت هذه الإجراءات لم تصل بأسعار القمح إلى مستوى عالٍ ، فإنها قد حالت ولا شك دون تدهورها إلى الحد الممتد مع أسعار الأسواق الخارجية ذلك الحد الذي كان يؤدي بمرارة جهود الزراع والمستهلكين .

كذلك كثر إنتاج القول من الوفرة بدرجة استدعت اهتمام الحكومة واقتضت بحث الوسائل لتخفيف أثرها في الأسعار ، فاتفقت إجراءات مماثلة لما اتخذ بشأن القمح من حيث إقراض بنك التسليف مائة قرش عن الإردب مع ضمان الحكومة لما قد يلحق للبنك من خسائر من جراء ذلك ، ومن حيث زيادة الرسوم الجمركية على ما قد يرد منه .

هذا فضلا عن درامة الأحوال الخارجية والعمل على اتصال التجار المصريين بالمستوفدين في بعض الأقطار الأوروبية وتشجيع التصدير بإعطاء منحة لمن يصدر كميات منه بشروط معينة، وقد بلغ مائت ألف تالير على تصديره لغاية ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ - ٣٩٤٠٠ أطنان ، وقد لاقى الفول المصري صدر رواجاً يذكر وأصبحت له سوق يمكن إذا غلظت بانتظام في السنوات المقبلة أن تجعل لذلك المحصول أثراً في تجارة الصادرات المصرية .

وكان محصول الأذرة أيضاً ذا وفرة لا يستهان بها بسبب تكس كميات جديدة بالذكر من محصول السنة السابقة مع اتساع المساحة المترتبة في سنة ١٩٣٣ ، ولم تجد الحكومة مندوحة من العمل على تشجيع التصدير منعا لميوط الأسعار إلى درك محقق ، ففردت منحة قدرها خمسة قروش من كل إرهيم يهتد إلى الخارج، وقد أخذت تصدر كميات من ذلك المحصول وتجري غاربات بشأن كميات أخرى .

وارفع منسوب المياه في الصيف فزادت مساحة الأراضي المترتبة أرباً إلى حد لم يضارع من قبل مما جعل المحصول يربى على حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير المتنامي ، ولما كانت هذه الوفرة قد جاءت في وقت زاد فيه الإنتاج العالمي عن الاستهلاك ، فإن الحكومة لم تزد من زيادة الرسوم الجمركية على الأرز الأجنبي حماية للحصول الأهل ، غير أنه لوحظ من جهة أخرى أن زيادة الرسوم ستؤدي إلى نقص الكمية المستوردة وبيع ذلك حرامان الخزانة من الرسوم الجمركية التي كانت تحصل على الكمية المذكورة ، ولذلك فرضت الحكومة رسم إنتاج على الأرز المبيض في الداخل عند خروجه من المعامل للاستهلاك على أن يحصلها أيضاً الأرز المبيض عند وصوله من الخارج ، وقد رؤى أن يستعمل الشرط الأكبر مما يمكن تخصيصه من هذه الضريبة بمثابة مسحة للتصديرين أخفت صورة ذلك ، وذلك رغبة في العمل على تخفيف ازدهام السوق المحلية وصيانة بقدر الإمكان لمستوى الأسعار .

ولا تدعى الحكومة أنها قد تمكنت بهذه الإجراءات من رفع كل ضغط ترتب على وفرة تلك المحاصيل ، فقد كان ذلك ضرباً من الحال ، كما أنها لا تدعى أنها وصلت بالأسعار إلى المستوى الذي كانت تود أن تراها عنده أو إلى مستوى السنين السابقة حيث كانت كميات الإنتاج في حدود متناسبة مع الاستهلاك بل دونه في كثير من الأحيان ، ولكن مما لا شك فيه أن سحب كميات من السوق تلك التي يحجبها بنك التسليف في وقت تدفق المحصول، وتشجيع التصدير على الصورة التي يراها ، ورفع سجاج الحماية الجمركية — كل هذه الإجراءات لم تكن بغير أثرها في تخفيف الضغط . ولا مشاحة في أنها قد حالت دون تدهور في الأسعار أشد وطأة وأبعد مدى خصوصاً وأسعار الأسواق الخارجية لهذه المحاصيل بينما قد هبطت إلى الحضيض وكانت دون أسعارها بمرحلة ظاهرة .

على أنه كأنه ما كانت النتائج التي أدت إليها الخطة التي اتبعتها الحكومة فإن هناك حقيقة لا إمراء فيها ، وهي أن وفرة المحاصيل الزراعية أمر لا بد أن تمتد له عتبه ، فصور يزد إيراد المياه الصفيق ، ومعروف تسع المساعدات المترتبة على أثر إتمام مشاريع الري الكبرى ، وعندئذ يتجه تصدير كميات تذكر مما تنتجه البلاد من هذه المحاصيل خلاف القطن ، فلا بد أن يكون للدواست والأبحاث التي أجريت بشأن التصدير هذا العام قيمتها في السياسة التي يتعين رعاها في المستقبل لتنظيم تصريف تلك المحاصيل .

٤ — التجارة الخارجية

لقد كان من آثار ضعف أسعار الحاصلات الزراعية احتمالاً المقترضة على الشراء ذلك الاحتمال الذي لم يزد طول عهد الأزمة إلا شدة ، ففضاضات التجارة الخارجية تضاعفوا وانحاضت به الجدول الآتي :

الصادرات

السلع	القيمة بالآلاف الجنيهات المصرية				الفرق بين سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	
القطن	٤١,٣٦١	٣٣,٧٨٨	١٩,٦٨٨	١٧,٨٦٧	- ١,٨٢١
الأصناف الأخرى	١٠,٥٤٧	٨,١٥٣	٨,٣٨٦	٩,١٢٠	+ ٧٣٤
المجموع	٥١,٩٠٨	٣١,٩٤١	٢٨,٠٧٤	٢٦,٩٨٧	- ١,٠٨٧
البضائع المعادة تصديرها	١,٨٧٩	٩٦٤	٧٢٣	٧٢٢	- ١
زيادة الواردات	٢,٤٨٨	١٤,٥٨٣	٢٧٣١	٢٨٨٣ ^(١)	- ٣,٠١٤

الواردات

السلع	القيمة بالآلاف الجنيهات المصرية				الفرق بين سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	
الذخائن	١,٤٥٤	١١٧٠	٩١٤	٨٢٣	- ٩١
الأصناف الأخرى	٥٤,٨٣١	٤٦,٣١٨	٣٠,٦١٤	٢٦,٦٠٣	- ٤,٠١١
المجموع	٥٩,٢٨٥	٤٧,٤٨٨	٣١,٥٢٨	٢٧,٤٢٦	- ٤,١٠٢

(١) تجارة الصادرات :

إن الشخص الذي أصاب تجارة الصادرات قد عاد بأرقامه إلى منى أوائل هذا القرن ، ولعلنا نتمتعاً بالراحة المقروالة في عدد السكان منذ سنة ١٩٠٩ وقد بلغت نحو ٢٥٪ نجد أن نسبة الصادرات للفرد الواحد من السكان لم تهبط إلى الحد الذي هوت إليه في سنة ١٩٣٢ منذ جيل من الزمان .

(١) زيادة الصادرات .

ويتضح من تصفح أرقام الجدول أن نقص المليون وثماني مائة ألف جنيه في قيمة صادرات القطن، قد غابله زيادة تخرب من السبعائة وأربعين ألف جنيه في سائر الأصناف، مما كان له أثره في إنقاص نسبة المربوط في قيمة الصادرات جميعها، إذ بيننا زلت قيمة الصادرات بنسبة ٣٩٪ بين سق ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وبنسبة ١٢٪ بين سق ١٩٣٠ و ١٩٣١، إذ بتلك النسبة لا تتجاوز ٤٪ بين سق ١٩٣١ و ١٩٣٢ الأحرار الذي إذا دل على شيء فهو يدل على أن مقدار المربوط قد كان عمودا في السنة الأخيرة وأثنا في سنة ١٩٣٢ قد بلغنا من الضئك أقصى مراحلهِ وسرعنا من الضيق أسفل سافله .

ويرجع الشطر الأكبر من النقص النسبي في الصادرات غير القطن إلى ما كان من تصدير ما زاد عن حاجة الاستهلاك من المحاصيل الزراعية بسبب وفرتها المبنية على تحديد مساحة القطن، فهناك مثلا ما صدر في كل من سق ١٩٣١ و ١٩٣٢ من القول والشعير والذرة :

الصف	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١
القول (بالاردمب)	١٦٢,٠٠٠	٣,٢٨٣
الشعير »	٩,٥٩٩	—
الذرة »	١١,٤٩٠	١,٥٠٠

وكانت زيادة الصادر من القول نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة مما أشرا إليه من قبل، وبلغ ما اختصت به بريطانيا من صادر القول ٥٥٪، وصادر الباقي للقلارة الأوروبية .

والأمل معقود بإيجاد أسواق دائمة للمستقبل للمحاصيل المصرية بفضل الجهود التي بذلت في سبيل التصريف هذا العام وفضل الظم التي تتبعها مصلحة التجارة والصناعة لمراقبة الصادرات مراقبة تكفل سلامة الأصناف المصدرة وجودتها ولأن كانت الخزانة العامة قد تحملت ١٤,٠٠٠ ج.م في سبيل تصدير القول في سنة ١٩٣٢ فإن ذلك القول قد بيع بنحو لا يقل عن ٣٠٤,٠٠٠ ج.م سوف تشتري بها بضائع أخرى مما تحتاج إليه البلاد وما نجح عليه رسوم تزيد على ٣٠,٠٠٠ ج.م ومن ثم يتضح أن سياسة التصدير التي اتبعت مع فتحها أسواقا جديدة للمستقبل سوف لا يتحمل غرمها كاهل الخزانة .

ولا يفتونا أن نبين في هذا الصدد أنه وإن كان ما صدر من القول والذرة في سنة ١٩٣٢ لم يتعد الكميات التي سجلناها فإن المتأكد قد تم على كميات تبلغ أضعاف ما تم شحنه وستعتمد في إحصاءات سنة ١٩٣٣ بيانا بما يصدر خلافا من هذه الأصناف .

ويتضح من البيان التالي ما صدر من القطن خلال سنة ١٩٣٢ وإلحقات التي صدر إليها :

صادرات القطن بالآلاف القناطير

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	
١٩١٨	٢٥٣٦	٢١٠٥	بريطانيا العظمى
٥٧٧	٧٢٢	٨٥٥	ألمانيا
٨٦٥	٧٧٧	٨٠٠	فرنسا
٤١٩	٥٠٨	٥٧٨	إيطاليا
٣٧٢	١٦٨	٤٠٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٢٤	٤٦٤	٤٠٣	اليابان
٢٥٢	٤٦٣	٣٤٨	الهند
٣٠٠	٣٥٨	٣١٧	أسيانيا
٣٠٥	٣٧٩	٢٣٧	سويسرا
١٢٣	١٥٨	١٧٨	تشيكوسلوفاكيا
٧	١٣	١١٥	المجر
٥٨	٧١	٨٧	بولندا
٢٨	٧٢	٧١	الصين
٤٠	٦٧	٥٥	النمسا
٥٨	٦٢	٤١	بلجيكا
٣٢٥	٥٩٠	٢٧	الرومانيا
١٧	٢٩	٢٧	كندا
١٢	٧	١٥	البرتغال
٤	٧	١٣	اليونان
٥	٩	١١	السويد
٤	٧	٧	هولندا
١	٢	٣	بلاد أخرى

ولا تزال لبريطانيا العظمى الميزة الأولى بين مشتري أقطاننا وإن كان ما اشترته في سنة ١٩٣٢ يقل عن نصيبها في سنة ١٩٣١ بنحو ٤٠٠.٠٠٠ قنطار ، ولعل ذلك النقص راجع إلى ما قامت الصناعة في تلك البلاد خلال سنة ١٩٣٢ من عنة الخلاف المستمر بين أصحاب المصانع وعمالها ، هذا إذا لم تذكر وفرة المحصول السوداني والأوجاعى وغيرها واتجاه الصناعة إلى الأصناف الرخيصة التي زاد الطلب عليها على حساب الأصناف الغالية ، وما ذلك إلا أثر من آثار الأزمة في الأقطار المستهلكة .

ولقد زاد استهلاك ألمانيا للقطن المصري زيادة خطت بها إلى الصف الثاني بين مشتريه ، وذلك راجع لإحالة إلى نجاح الصناعة لدى تلك البلاد وإتمام صفقة مقايضة القطن بالسيارات التي توسط في عقدها بنك درزدر .

أما روسيا فقد تضائل إنفاقها على قطننا لأسباب متنوعة أهمها الصعوبات التي قامت في سبيل التبادل التجاري بين البلدين فضلا عن وفرة ما أصبحت تنتجه في تركستان من الأقطان تنفيذا لبرنامج الخمس السنوات المعروف .

وقد نجحت الدعاية للأقطان المصرية في إيطاليا أيضا نجاح ، وكان للصفقات التي عقدت من قطن الحكومة وغيره أثرها في تقدم إيطاليا إلى المكان الرابع بين مستهلكي محصولنا . وقد تلتها في الترتيب عن سنة ١٩٣٢ الولايات المتحدة التي زاد ما صدر إليها من ١٦٨,٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٣١ إلى ٤٠٥,٠٠٠ في سنة ١٩٣٢ ، فإذ بالرغم من الضربة التي فرصت على الأقطان الطويلة النيلة والتي قصد إلى أن تكون مائة ، فقد نطنت صناعة عمل السيارات وصناعة الخيوط إلى أنه لاغنى لها عن القطن المصري .

ولقد حدث في الثمان السنوات السابقة للسنة التي فرضت فيها ضريبة السبع مئتا أن قدرت حاجة صناعة الخيوط من الأقطان المصرية في تلك الاقطار بـ ٣٧٠,٠٠٠ قنطار وحاجة صناعتي العسل والمطاط بـ ٦٠٠,٠٠٠ والصناعات الأخرى بـ ٣٠٠,٠٠٠ ويقدر ما استعصت به صناعة الخيوط من الـ ٤٠٥,٠٠٠ التي نجحت في سنة ١٩٣٢ بـ ٢٥٠,٠٠٠ قنطار بينما كان الباقي تصيب مختلف الصناعات الأخرى ، على أن رقم الشراء الخاص بالولايات المتحدة لا يزال بعيدا عن المليون قنطار التي كانت تشتريها تلك البلاد سنويا قبل صدور قانون الترخيص والتي كانت تجعلها في المرتبة الثانية بين عملائنا . ولا تزال الحكومة تؤمل أنه بعد إثنين لأولى الأمر في تلك الاقطار أن الغرض الذي ابتغته من الضريبة لن يتحقق ، وأن الغم الذي أحزنه الزراعة لا يعدل الغرم الذي رزحت به الصناعة سوف يصلحون في المستقبل ما أمسه ذلك الإجراء في الماضي .

ويبدو من البيان المتقدم أن الإقبال على الأقطان المصرية قد زاد أيضا في المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولانيا واليونان والبرتغال وإن كانت الكميات التي اشترتها ليست بكبيرة ، وأن الاحتمال قد حل بمشريات بلاد غير إنجلترا وروسيا كالمند وأسبانيا ، على أنه لا يستلزم تفسير جيوف حركة الشراء في الهند فإن سنة ١٩٣١ قد كانت سنة استثنائية إذ بلغت مشترياتها منا حدا لم يبلغه من قبل بسبب ضعف محصول أوغندا في تلك السنة حيث تجارة الصادر من القطن في أيدي الهنود .

ولقد كان نشاط حركة شراء الأقطان المصرية في ألمانيا والمجر وغيرها من بلاد أوروبا الوسطى وجنوب لارتياع ، وبلوچ ما له لولا القيود التي تكبل المبادئ النقدية الخارجية في تلك البلاد لكن نشاطها في الشراء أبلغ أثرا . فلذا ما جاء اليوم الذي ترفع فيه القيود وتخفّض فيه الرسوم الجمركية المداخلة ، فليس بعيد أن يكون الإقبال فيها على قطننا أكثر نشاطا وأعلى شأنا .

(ب) تجارة الوارد :

لم يكن إلا طبعيا أن تتصالح تجارة الوارد معا تضائل قيمة الصادرات ، فقد قصبت قيمة وارداتنا في سنة ١٩٣٢ إلى ٣٧,٤ مليون ، فوفقت بذلك عند مستوى لم تهبط إليه منذ سنة ١٩١٥ وإن كانت نتيجة التضائل في القيمة الأخيرة قد سارت في هواده بالنسبة لما كانت عليه في السنين السابقة من سنى الأزمة .

في سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٠ هبطت تجارة الوارد بنسبة ١٦ ٪

ومن ١٩٣٠ » ١٩٣١ » » » » ٣٤ ٪

» ١٩٣١ » ١٩٣٢ » » » » ١٣ ٪

ويوضح من البيان الذي أوردناه أن النقص في قيمة الواردات قد بلغ ٤,١ مليون دينار الهنسي في الصادرات لم يتعد ٣,١ مليون مما أدى إلى ارتفاع كلفة الصادرات في ميزان التجارة الظاهرة بمبلغ ٢٨٣,٠٠٠ ج.م بعد أن لبثت تجارة الوارد تربي على الصادرات في السنوات الأخيرة ، ولأنك أن استقامة الميزان على هذه الصورة نعمة من ثمار انعطاف التي دمجها الحكومة للإخذ بناصير الزراعة والصناعة في البلاد ، فإنه لما تبين مثلا أن القمح والدقيق يمكن استيرادهما بأصهار تتيح مزاولة الإنتاج المحلي من هذين المنتجين حتى في أقصى مديريات اوبسة القليل ، عدت الحكومة إلى الصرفة الجركية فأنخلت منها أداة صالحة لصيانة مستوى الأسعار بحيث يكون الإنتاج المحلي في مأمن من خسارة فادحة ، ولئن كانت آثار رفع تعريفة القمح والدقيق لم تظهر في سنة ١٩٣١ فإنها قد بدت واضحة جلية في سنة ١٩٣٢ :

سنة ١٩٣١		سنة ١٩٣٢		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
بجنيه مصري		بجنيه مصري		
٢١٥,٣٤٣	٣٨,١٥٩	٢٥١,٣٠٣	٣٧,١٩٣	القمح بالطن
١,١٥١,١٦٦	١٥٢,٢٤٤	٥١٣,١٨٩	٥٨,٤٣٠	دقيق القمح بالطن
١٥,٥٩١	٢,٢٢٧	٢,٧١٣	٣١٤	» الذرة »

ويتضح من هذه الأرقام أن النقص فيا كانت تنفذه مهر للخارج نظير ما تستورده من هذه الأصناف وحدها قد بلغ ٢١٥,٣٤٣ ج.م :

ومما يستغنى النظر عند بحث أرقام تجارة الوارد المهيوط المتوالى في قيمة المستورد من المخازن خلال الأربع السنوات الأخيرة مما تجد فيه مرة صحيحة لتلك الأزمة بالمقدرة الشرائية إذ لا يكاد يكون بين السلع الكالبة ما يعم استهلاكه الطبقات الفقيرة مثله وإن كان من الأسباب الثانوية لذلك المهيوط الضعف المتزايد في طلب الصغار المصرية التي كانت فيا مضى ذاتية الصيت واسعة الانتشار .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن الوهن الذي أصاب تجارة الواردات قد تناول كبتها كما شمل قيمتها . ونوضح الأرقام التباسية حالة المهيوط في متوسط القيمة والكمية على الصورة الآتية :

السنة	الكمية	متوسط القيمة
١٩٣٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣١	٩٦	٨٨,٣
١٩٣٢	٨١	٩١,٤

وإن نظرة في الجدول الآتي توضح اتجاه حركة الوارد في بعض الأصناف المهمة خلال السنتين الأخيرتين :

الصفة	الوحدة	سنة ١٩٣٢		سنة ١٩٣١	
		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
الجن	الطن الناعم	٢٣٨٦	٢٠٧٤٩٦	٣٣٢٧	٣٠٤٦٠٦
القمح	»	٣٧١٩٣	٢٥١٢٠٣	٣٨١٥١	٢١٥٣٤٣
الأرز	»	٣٢١٩٠	٢٤٥٣٥٩	٣٧٨٢٠	٢٥٨٣٠٢
الدقيق	»	٥٨٧٤٤	٥١٥٩٠٢	١٥٤٧٤١	١١٦٦٧٥٧
الشاي	»	٧٥٢٦	٤٠٨٧٤١	٧٠٠٣	٥١٩٣٩٣
الكبروسين	»	٢٦٨٩٨	٧١٩٤٧٧	٣٢٨١٩٨	٥٦٤٠٩٢
التبن	»	٣٨٦٣٦	١٩١٨٥٠	٦١٦١٢	٢٦١٥٦٩
السمن	»	١٠٥٦٤٧	٢٠٣١٨٦	٨١٨٤٥	١٦٤٨٥٩
الصابون	»	٤٧٣٩	١٥٣٦١٤	٦٣٣٨	٢١١٤٥٩
بصائع قطعية وغلوط ...	»	٢٤٨٠٧	٣٦٠٥٢٥١	٢١٤٣٩	٣٦٠٧٤٧٧
» صوفية	»	٤٩٠	٢٨٩٦٨٩	٤٣٨	٢٦٥٢٩٥
»	المتر	١٢٥٤٤٩١	٢٩٧٤٧٠	١١٠١٠٤٠	٢٩٣٤٩١
خيوط حريرية	الطن الصافي	٣٣٨	١٣٥٧٦٨	١٥٤	١٠٤٥٦٩
منسوجات حريرية	بالقيمة	—	٨٨٢٨٨٨	—	٨٠٨٦٩٤
السخان (ورق)	الطن الصافي	٥٣٧٩	٦٩٧٥٨٣	٥٨٣٦	٧٩٩٨٦٢

وظاهر من الأرقام المسطرة في هذا الجدول كيف قصصت كميات الوارد من القمح والأرز والدقيق ؛ ولا سرا في أن ذلك يرجع إلى وفرة انتاج البلاد من هذه الأصناف في سنة ١٩٣٢ بالنسبة لما كانت عليها في سنة ١٩٣١ ويميز تضائل الوارد من الجن والصابون لنشاط الصناعة المحلية بفضل ما تمتعت به من حماية جمركية . أما نقص كميات الوارد من التبن والكبروسين ، فهو أثر من آثار الأزمة الطاحنة ، مما أدى إلى إضعاف استهلاك الوفود . هذا فضلا عما حدث منذ الخريف من اضطرار الطلب بسبب المياسة الخاطئة التي اتبعتها شركات البترول وانقصت وضع الأسعار طرفة .

(ج) تجارة الترانسيت :

لبت تجارة الترانسيت في الركود الذي كان نصيبها في سنة ١٩٣١ مع زيادة طفيفة في كيتها ، ولا يزال أثر التحسينات التي أدخلت في موانئ فلسطين موضع جدس وتجهيز ، على أنه لا شك في أن كميات من الأصناف التي كانت ترد من أوروبا ليوزع في فلسطين وما حولها قد تجد في ميناء حيفا المرفأ الأكثر ملاءمة لها ، على أن هذا سيكون قاصرا على أصناف التجارة التي تشحن مباشرة من أوروبا قاصدة فلسطين ، أما البضائع التي تفصل إلى الموانئ المصرية على وائخر تعود مباشرة أو تتفرق للقتال دون أن تيم شواطئ شرق البحر الأبيض ، فهذه لا مشاحة

تستمر تجد مصر غير محط لرحالها . وكذلك سوف يظل شأن تجارة الترانسيت الواردة من الشرق والصادرة إليه إذ ليس بين خطوط الملاحة ما يتجه شمالا بعد عبور القنال إلا الترد المسير .

على أن جواز مناقشة الموانئ الفلسطينية لموانئنا في تجارة الترانسيت من المسائل الجديرة بالبحث ، وهذا ما سننفي به مصلحتنا الجمارك والتجارة والصناعة .

(د) تجارنتنا مع السودان :

عما استلقت النظر عند بحث أرقام التجارة ذلك القصص بين الذي اعتور صادراتنا إلى السودان ، فقد كانت قيمة البضائع التي اشترتها السودان منا :

جنيه مصري

١٩٢٩ في سنة ١٣٦٣,٠٠٠

١٩٣٠ » ١,١١٧,٠٠٠

١٩٣١ » ٦٣٤,٠٠٠

١٩٣٢ » ٥٦٥,٠٠٠

أي أن قيمة ما اشترته السودان من مصر في سنة ١٩٣٢ تبلغ نحو ثلث ما اشترته في سنة ١٩٢٩

وقد هبطت في الوقت عينه واردات مصر من السودان فكانت قيمتها :

جنيه مصري

١٩٢٩ في سنة ٥٣٣,٠٠٠

١٩٣٠ » ٥٥٢,٠٠٠

١٩٣١ » ٣٩٢,٠٠٠

١٩٣٢ » ٣٣٤,٠٠٠

على أن نسبة الهبوط في وارداتنا من السودان لم تصل إلى حد يقرب مما وصلت إليه تلك النسبة في الصادرات يتضح من الأرقام التي دونها .

حقيقة إن مجموع تجارة ذلك القطر قد كان في هبوط مطرد وأن اختلال ميزانه التجاري قد نتاج منذ سنة ١٩٢٩ ، بيد أن نسبة هبوط صادراتنا إليه قد تجاوزت نسبة الهبوط العام الذي طرأ على وارداته جملة . ولذلك فإن الحكومة مهتمة بصحت الأمر ولا تزال المخابرات دائرة بشأن تصريف كميات من السكر هناك حيث للحكومة احتكار تلك السلعة .

(٥) الميزان الحسابي :

لئن كان ميزان التجارة الظاهرة قد اتجه في صالحنا ، فمن يعزب عن أذهانتنا أن للصادرات والواردات الخفية شأنها فلا يجب مثلا أن ننفل أثر ما يصرفه السيلح الذين يؤمون ديارة ولا ما تدفعه البواخر التي يجتاز قنال السويس كما أن علينا أن نقدر ما يصرف لحساب الجنود البريطانية بمصر وكذلك تحاويل البنوك على الخارج .

فن المعلوم أن عدد زوار القطر في سنة ١٩٣٣ قد كان دون عددهم في سنة ١٩٣١ وإن كان من الممتنع حصر ما يصرفونه ، وقد بلغ ما أخفقه الجنود البريطانية في الأشهر المشرقة الأولى من سنة ١٩٣٣ نحو ١٧١٠٠٠ ج ٠ ج ٠ وقد كان ما أخفقه في سنة ١٩٣١ نحو ١٨٧٠٠٠ ج ٠ ج ٠

وعمل حركة تحاويل البنك الأهل على أن صافي ما حول للخارج في سنة ١٩٣٣ قد بلغ ٩٠٠٠٠٠ ج ٠ مقابل ١٠٠٠٠٠٠ ج ٠ في سنة ١٩٣١

(و) ترويج المحاصلات الزراعية في الخارج ومراقبة صادراتها :

وإذ قد بحثنا عن تجارة القطر الخارجية لا يغوتنا أن نشير إلى الإجراءات التي اتخذت في داخل القطر وخارجها ابتداء الترويج للماصلات المصرية في الأسواق الأجنبية .

(١) لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تناقص في مقدار الصادرات من بعض حاصلاتنا الزراعية وعلى الأخص البيض والصيل نتيجة لكسادها في الأسواق الخارجية ، وظاهر من البحث أن ذلك يرجع إلى عدم مراقبة الصادرات ، وكثيرا ما كان يصدر البيض من فيران حتى يفرضه وتصنيفه وتعبئته . وكان بعضه يرسل خليطا من أنواع وأوزان وأحجام مختلفة ، وقد يكون فاسدا أو ناقص العدد . وكذلك البيض كان الكثير منه يصدر خليطا من أنواع متباينة وقيل تمام نضجه ، ولا تراعى في تعبئته الاحتياطات التي تضمن وصوله سالما من التلف والفساد مما أدى إلى توالي الهبوط في مقدار الصادرات من هذين الصنفين . فبعد أن كانت صادرات البيض في سنة ١٩٢٨ : ٢٠١,٦١١ طنا هبطت في سنة ١٩٣٠ إلى ١٠٨,٣٢١ طنا ، وكانت صادرات البيض سنة ١٩٢٨ : ١٣٧,٠٦٦ بيضة فهبطت في عام ١٩٣٠ إلى ٩٨,٣٦٦ بيضة .

وبعد أن كانت نسبة ما تستورده إنجلترا مثلا من البيض المصري ٨٦ ٪ من مجموع الصادرات إليها سنة ١٩٢٥ أصبحت هذه النسبة ٢٠ ٪ في سنة ١٩٣١ ، وبذلك فقدت مصر سوقا من أهم أسواقها الخارجية لتصرف محصول البيض .

لإزاء ذلك رأت مصلحة التجارة بالاتفاق مع كبار المصدرين أن تضع نظاما لمراقبة صادرات البيض والصيل مراقبة اختيارية حتى يتسنى وضع تشريع يفرض هذه الرقابة فرضا ، فأنشأت في موسم سنة ١٩٣١ مكتبين بمينائي الإسكندرية وبور سعيد لمراقبة تلك المحاصلات وسرعان ما بدأ التعنن فارتفعت صادرات البيض في سنة ١٩٣١ إلى ١٢٥,٣٥٦ بيضة ، وصادرات البيض إلى ١٣٣,١٤٢ طنا . ولم يلق هذا النظام معارضة من المصدرين بل أنهم تعودوا وارتاحوا إليه فأصبح من الميسور تعميق تطبيقه بالتدريج حتى يتناول كل المحاصلات الزراعية التي يرى من المصلحة العامة إخضاعها لحكم المراقبة .

لذلك صدر المرسوم المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وقد تونى فيه أسهل السبل للوصول إلى الفرض المقصود ، ودعى فيه التوفيق بين حرية التجارة من جهة وما تقتضيه المصلحة العامة من جهة أخرى .

وقوام النظام الجديد منع تصدير أى صنف من المحاصيل الخاضعة للرقابة إلا بترخيص من مكتب المراقبة ، ولكي توثق المراقبة آثارها الطيبة وجب أن يكون إعداد الراسل المراد تصديرها مستوفيا لشروط خصوصية من جهة الفوز والتصنيف والتبئة وغير ذلك مما تقتضيه الأصول الفنية طبقا لتنص عليه القرارات التي يصدرها وزير المالية . فإذا ما ووجعت تلك الشروط منح الترخيص .

ونظرا لاختلاف أنواع المنتجات وما يلزم لكل منها من شروط ومواعيد ، هذه رؤى أن يمنع وزير المالية سلطة إصدار قرارات تنفيذية خاصة بصنف واحد أو أكثر ، كذلك خول الوزير أن يخضع للرقابة أى صنف من المحاصيل الزراعية غير الواردة بالجدول الملحق بالمرسوم كلما اقتضت الأحوال ذلك .

ولما كان من الضروري إيجاد سلطة حكومية تقوم بتنفيذ أحكام المراقبة في الموانئ المصرية فقد نص المشروع على إنشاء مكتب مراقبة تابع لمصلحة التجارة والصناعة ، ورؤى أن يبدأ بمباني الاسكندرية وبور سعيد حيث ظهر من الإحصاء أنها الميادين اللذان يصدر منهما البيض والجلل . على أنه قد خول وزير المالية سلطة إنشاء مكاتب في موانئ أخرى حسبما تقتضيه الحالة في المستقبل .

ولتفادي أى خطأ قد يقع في قرار مكتب المراقبة القاضي بمنح الترخيص مع بث روح الثقة بنظام المراقبة في نفوس المصددين ، نص المشروع على إسكان النظم من قرارات رفض الترخيص إلى لجنة روى في تشكيلها أن يكون أحد أعضائها من المصددين أنفسهم ، أما العضوات الآخرون فهما رئيس مكتب المراقبة وموظف فني تابع لمصلحة أخرى ، وهى مصلحة الجمارك تقريبا من مكتب المراقبة . وقد فرض المشروع رسوما للنظم حتى لا يلجأ إليه إلا من يعتقد أنه على حق ومن كان كذلك لا يخسر شطبا فإن الرسم الذي يلزمه يرد إليه .

أما رسم الترخيص ففضلنا من ضآلة فهو مقابل خدمة تقوم بها الحكومة لمصلحة المصددين أنفسهم .

ولما كان هذا النظام نظاما جبريا يستند إلى المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية التي تقضى بأن جميع البضائع المنومة من الحكومة تعتبر كأنها مهربة وتعامل بحسب القواعد الجمركية ، نصت المادة السابعة من المشروع على مصادرة المحاصيل الخاضعة للرقابة التي تصدر بلا ترخيص ، وجعلت اللجنة الجمركية مختصة بالفصل في هذه المخالفة .

(٢) كذلك بذلت مصلحة التجارة والصناعة جهدا قويا في تنظيم تصريف الخضر والفاكهة ، ونصحت على تأليف شركة كبيرة للقيام بالتصريف في الداخل والخارج ، وأوفدت مندوبين لها في البلاد الأوروبية لينشروا الدعاية لتلك المنتجات وليوافوها بما تتطلبه أسواقها ومدى رواج أصنافها فيها .

ولما كانت مصر في بدء عهدنا تصدير هذه المحاصيل ، وكانت تجارتها الخارجية تتطلب دعابة واسعة النطاق وعاطفة عظيمة الكلفة والمسايايل الثمينة والحزم والشحن والتخليص وما إلى ذلك من الأمور التي لا يتيسر للإموثات الخاصة بتحقيقها إلا بعد تجربة ودية ، لهذا رأت الحكومة أن تحصل في بادئ الأمر عبه القيام بهذه المهام لتمهيد السبيل لأولئك الذين يتعمون التصدير في المستقبل حتى تتوصل بذلك إلى فهم الأسواق الأوروبية أصناف الخضر والفاكهة المصرية ومزاياها . ومن أجل هذا قد أخذت في تصدير رسالات تجارية للأصناف المعروفة وبغيرية للأصناف التي تجهلها تلك الأسواق ، ونزجوا الأيمضي وقت طويل حتى تتعلم تجارة مصر الخارجية في هذه الأصناف وتستطيع تصريف الكميات المتزايدة منها تصريفا مجزيا يشتم مع ما يستلزمه الإنتاج من نفقات وما يقتضيه من جهود .

٥ - صيانة الملكية العقارية الزراعية ومعاونة الزراعة

لم تقف جهود الحكومة في العمل على صيانة الملكية العقارية الزراعية وبوزارة الزراعة من كافة الطبقات عند الحدود التي يسطرها في المذكرة التي قدمت بها اللجنة ميزانية العام الماضي إلى مجلس الوزراء ، بل تابعت تلك الجهود في مختلف التواحي كما سيتبين بعد .

فيبعد أن تم إنشاء بنك التسليف الزراعي في سنة ١٩٣١ لمعاونة صغار الملاك بإقراض الأموال اللازمة لسد حاجتهم بأسعار معتدلة ولتسهيل حصولهم على الأسمدة والبذور المنتقا ، وبعد أن عملت الحكومة على إيقاف بيع ملكية نحو ٣٥٠٠٠ فدان بإيداعها مبلغا من الأموال ليكون تحت تصرف مجلس إدارة البنك يتدخل به لدى البنوك العقارية لليلة لأجل ميين دون طرح تلك الأراضي في المزاد، وبعد أن اتفقت مع الشركة العقارية المصرية على أن تتولى شراء الأطنان التي يتضح من بحث حالتها أنها يبيت أو أنها معرضة للبيع بمن ينس على أن تدبرها حتى يوجد مشترها من ملاكها الأولين أو ذويهم أو أهل منطقتهم أو غيرهم ، رأت الحكمة ماسة إلى إجراءات أوسع مدى وأهم فائدة وأرجح ثبوتا وأبعد أثرا . فكان أن وقعت في خلال السنة الأخيرة إلى إنشاء بنك التسليف العقاري ثم إلى الانحاق مع البنوك العقارية على مد أجل قروضها وتخفيض فوائدها وضم متاعونها إلى أصل ديونها .

(١) بنك التسليف العقاري :

تين للهكومة أن أنواع المعاونة التي تقدمها لم تكن لتؤثر ثمرا على الوجه المرغوب فيه إلا إذا استطاعت أن تنفذ صغار الملاك من رايان المراهين وفريق من التجار الذين يستغلون سناجحتهم ويكبلونهم بأصاف من الديون بأسعار باهظة تجهد من سنة إلى أخرى دون أن يعرف أولئك البسطاء سبيلا إلى الخلاص منها .

لهذا رأت وزارة المالية أن الضرورة تقضي بمعالجة هذه الحال بإيجاد نظام للتسليف العقاري لذوى الملكيات الصغيرة يكون الفرض الأساسى منه تقديم سلف عقارية بفائدة معتدلة لمؤلاء الزراعة محافظة على ملكيتهم وحماية لهم من غائلة المراهين والتجار أو مساعدة لهم على إصلاح أراضيهم أو طرق استغلالها .

وقد لوحظ أيضا أن فريقا من الملاك الذين لا يدخلون في عداد ذوى الملكيات الصغيرة محرومون من الحصول على سلف من البنوك العقارية الحالية لا لسبب سوى أن أملاكهم واقعة في منطقة من المناطق التي تعتبر في عرف البنوك العقارية الحالية غير مرغوب فيها . فرؤى هذا القصور في نظام الإقراض الحالي أن يتاح لهم الانتفاع من النظام الجديد إذا أتيوا عجزمهم عن الحصول على سلف من البنوك العقارية الأخرى .

ونظرا إلى الظروف الاقتصادية الحالية كان من المتعين لإمكان تحقيق مشروع التسليف العقاري أن تقوم الحكومة وحدها بتقديم الأموال اللازمة لهذا الفرض ، وقد قدر المبلغ اللازم لذلك في خلال الخمس السنوات الأولى بثلاثة ملايين جنيه مصري .

ولما كانت القروض الصغيرة لا تقدم عادة إلا بفائدة مرتفعة ، وذلك لما تستلزمه كثرة عدد السلفيات من الصفقات أو الإجراءات ، فقد رؤى أنه لكي يمكن تقديم القروض بفائدة معتدلة لا ترهق الزراعة ، يجب الاقتصاد بقدر المستطاع في نفقات الإدارة . وتحقيقا لهذا الفرض رؤى أن يعهد إلى بنك التسليف الزراعي المصري في مباشرة عمليات التسليف العقاري ، على أن يكون لهذه العمليات نظام خاص ولا يخلط بينها وبين العمليات العادية لبنك التسليف

الزراعى حتى يمكن في أى وقت تحويل القسم الذى يقوم بهذه العمليات إلى هيئة مستقلة ذات صيغة تجارية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ولذا الاعتبار روى عدم المبالغة في تخفيض سعر الفائدة على السلفيات العقارية عن سعرها في الأسواق المالية ، فتقرأن تكون ٧ ٪ لصغار الملاك و ٨ ٪ لغيرهم .

وقد اشترط على بنك التسليف الزراعى أن يطلب إلى الراغبين في الاقتراض منه بيان الغرض من الحصول على السلفة وألا يرخس بمعها إلا إذا انتفع اقتناعا كافيا بأن المقصود من الطلب تحقيق أحد الأغراض التي من أجلها أنشئ قسم التسليف العقارى .

ولما كانت البنوك العقارية الحالية ترخص عادة بتقديم سلف يتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ جنيه ، فقد وجد أنه ليس هناك محل قيام القسم الجديد بتسليف الزراع الذين تسمح لهم أملاكهم بالحصول على قروض بهذه القيمة من هيئات أخرى ، وأنه يجب أن يقصر عملياته على تسليف صغار الملاك ، واعتبر من ذوى الملكية الصغيرة الذين يباح لهم الاستفادة من قسم التسليف العقارى كل مالك يدفع ضريبة عن أطيان له في أية جهة من جهات القطر المصرى لا يزيد مجموعها على خمسين جنيها مصريا بصرف النظر عن المساحة التي يملكها .

أما مقدار السلفة فيجب أن يكون متناسبا مع قيمة الضمان المقدم بحيث لا تزيد السلفة عن ٦٠ ٪ من القيمة المقدرة للأطيان ، ولا عن قيمة الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة ، ولا تزيد عن ٥٠ جنيها للحدان الواحد (غير أنه قد خول مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى الاستثناء من شرط عدم تجاوز السلفة مقدار الضريبة ٣٠ مرة في الأحوال تكون فيها الضريبة المفروضة على الأرض مخفضة ، ولكن تناولت الأرض بد الإصلاخ أو غرست فيها أشجارا لاهية بحيث زادت قيمتها) .

وقد جعل الحد الأدنى لسلفيات صغار الملاك ٥٠ ج ٥٠ م والحد الأعلى ١٢٠٠ ج ٥٠ م أما السلفيات التي تقدم على الأطيان الواقعة في المنطقة غير المرغوب فيها فقد جعل حددا الأعلى ٢٤٠٠ ج ٤٠ م .

وجميع السلفيات يجب أن تكون بلا استثناء مضمونة برهن أول .

وتسدد السلفيات بأقساط سنوية ثابتة ، ولا تقل مدة السلفيات عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة . ونظرا إلى أن الحد الأدنى للسلفيات قد حدد بخمسين جنيها ، فقد أصبح الزراع الذين يملكون خمسة أفدنة أو أقل في عداد من يمكنهم الانتفاع بهذه القروض العقارية . وتحقيقا لهذا الغرض استصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢ باستثناء القروض (المضمونة برهن عقارى) التي يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع المجهز على الأملاك الزراعية الصغيرة .

وقد تم توقيع الاتفاق بين وزارة المالية وبنك التسليف الزراعى المصرى بشأن قيامه بعمليات التسليف العقارى في الأسبوع الأخير من شهر يولييه سنة ١٩٣٢

وفي ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ بالتريخ للمحكمة في أخذ مليون جنيه من الاحتياطى العام لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى في عقد سلف للملاك الأراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى طبقا لشروط الاتفاق بينهما .

وقد بدأ البنك أعماله منذ سبتمبر الماضى ، ولما كان لا بد له إن تأسيسه من وضع القواعد واستكمال النظم واختيار الموظفين فإنه لم يكن إلا مقدرا أن تسير عمليات التسليف في بطء عند البداية ، على أنه لن يمضى وقت طويل حتى يجاوز البنك دور الإنشاء لتسير الأعمال في مجراها الطبيعى وتظهر آثار الأعمال في تخفيف ضائقة صغار الملاك الزراعيين في وقت هم فيه أحوج ما يكونون إلى المعونة وللإعاز .

(ب) الاتفاق مع البنوك العقارية الثلاثة :

أما الاتفاق الخاص بتجديد وتجديد السلفيات المستحقة للبنوك العقارية مع كل المبالغ المستحقة على مدين تلك البنوك ، فقد بدأ البحث الخاص به منذ الربيع الفائت ، إذ تبنت الحكومة أن الأزمة ما زالت محسنة الأوار ، وأن الأمل في قرب انفراجها ما لبث ضئيلاً ، وأن الإجراءات الوقائية التي اتخذت سواء أكانت من طريق التدخل الذي قام به بنك التسليف الزراعي أم من طريق الصفقات التي عقدتها الشركة العقارية لم تكن تكفي لمعالجة مضطربة الديون العقارية بالنظر لما وصلت إليه غلة الأراضي من تضائل . وقد طال أمد المناقشات التي دارت مع البنوك الثلاثة ، ولم يكن ينتظر مع تقدم الموضوع وتضيق نواحيه وضروته رجوع البنوك بين آن وآخر إلى الهيئات المرتبطة بها في الخارج إلا أن يعنى بعض الوقت قبل أن تتلاقى وجهات النظر المتباينة .

وفي أوائل ديسمبر تم الاتفاق مبدئياً بين الحكومة والبنوك العقارية الرئيسية الثلاثة على شروط تلخص فيما يأتي :

أولاً — فيما يخص مدة القروض والأقساط :

تم الاتفاق على تجديد وتجديد السلفيات الحالية مع كل المبالغ المستحقة على المدينين بما في ذلك :

١ — رصيد رأس مال السلفة التي لم يستحق دفعه بعد .

٢ — الأقساط السنوية التي استحققت وتأخر سدادها .

٣ — الفوائد المستحقة على الأقساط المتأخر سدادها .

أما الأقساط السنوية الجديدة فتشتمل على :

(١) رصيد رأس المال الذي لم يستحق بعد ويقسط على مدة ثلاثين سنة لمدين البنك العقاري المصري وشركة الرهونات المصرية ، وخمس وثلاثين سنة لمدين بنك الأراضي .

(ب) الأقساط المتأخرة والفوائد المستحقة عليها ، وتقسط أيضاً بعد تجديد على ثلاثين سنة فيما يخص بالبنك العقاري وشركة الرهونات ، وخمس وثلاثين سنة فيما يخص بنك الأراضي .

ثانياً — الفوائد :

تمكنت الحكومة من إقناع البنوك الثلاثة بتخفيض فائدة القائمة على بعض قروضها التي عقدت بفئات مرتفعة لتفرض البنك العقاري حده الأعلى إلى ٦.٥٪ لمدة خمس سنوات ، على أن يكون الحد الأعلى بعد ذلك ٧.٥٪ .

وخفض بنك الرهونات حده الأعلى إلى ٩.٥٪ طول مدة القروض .

وخفض بنك الأراضي حده الأعلى إلى ٦.٥٪ خلال عشر سنين ، وإلى ٧.٥٪ خلال الخمس والعشرين سنة الباقية .

أما فيما يخص فوائد الأقساط المتأخرة التي قرر الرأي على ضمها إلى أصل الدين وتقسيتها معه على المدد الميعة آتفاً ، وهي ثلاثون سنة فيما يخص بالبنك العقاري وشركة الرهونات ، وخمس وثلاثون سنة فيما يخص بنك الأراضي فإن قائمتها قد جعلت للبنوك الثلاثة :

٥.٥٪ على الثلاثين .

٦.٥٪ على الثلث .

أما فوائد التأخير التي كانت مقدرة دائماً بواقع ٩٪ ، فقد اتفق على جعلها ٥٪ فيما يخص بشركة الوهات وبنك الأراضي ، و ٦٪ فيما يخص بالبنك العقاري المصري . على أن يلاحظ أن يستل لصالح المدينين الفرق بين ٩٪ و ٦٪ أو ٥٪ على قسط سنة ١٩٢٩ الذي قام بإسداه بنك التسليف الزراعى عن بعض المدينين بعد أن ضمت إليه القوائد على أساس ٩٪ .

ثالثاً - نصيب الحكومة من المتأخرات :

نظراً لأن البنوك مستحرم من تحصيل قسط سنة ١٩٣٢ المستحق ، وكذلك من تحصيل ما قد يتاح لها تحصيله بشئ الوسائل من المتأخرات مما قد يترتب عليه عدم استطاعة بعضها سواالة أعمال التسليف ، فقد رأت الحكومة أن تسد لكل منها ثلثي الأقساط المتأخرة لتأية سنة ١٩٣٢ بأقوات على الخزينة تصدرها الحكومة فتستطيع البنوك تدلوها وخصصها والحصول على الأموال التي تديرها حركة أعمالها .

أما الأقساط المتأخرة فتشمل كل قسط استحق دفعه ولم يدفع منذ سنة ١٩٢٩ لتأية سنة ١٩٣٢ على أن يكون للمدينين الذين لم يدفعوا حتى الآن قسط سنة ١٩٢٨ حق الاستفادة من هذه التسوية إذا ما قبل البنك الدائن أن يحسم المتأخر قبل سنة ١٩٢٩ ويضمه على المطلوب له على أن يأتي هذا عند التحصيل في المرتبة التي على قسط الحكومة (على المتأخرات) .

ونظراً لأن الحكومة سوف تتلف ثلثي المتأخرات بستانات فائتها ما بين ٤٪ و ٤ ٪ على فاتها لم نشأ أن نحسب على المدينين فائتها أكثر من ٥٪ على نصيبها .

أما البنوك ف سوف تتقاضى ٦٪ على الثلث الذي يخصها من المتأخرات .

ويلاحظ أنه سوف يحسب من نصيب الحكومة ما سددته عن المدينين من أقساط سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ بواسطة بنك التسليف الزراعى .

رابعاً - شروط عامة :

١ - سداد الأقساط السنوية :

تتولى البنوك عمليات تحصيل الأقساط السنوية بما فيها نصيب الحكومة فيخصم ما يسدد أولاً لحساب القسط السنوى المستحق للبنك ، ثم ما يحصل لحساب المتأخرات من سنة ١٩٢٩ بقسم بنسبة $\frac{1}{3}$ للحكومة و $\frac{1}{3}$ للبنك و $\frac{1}{3}$ مرتبة الأقساط المتأخرة قبل سنة ١٩٢٩ بعد هذه المتأخرات .

وتتولى البنوك كافة الأعمال الحسابية الخاصة بجميع الأقساط واستخلاصها كما تتولى كافة الإجراءات الخاصة بالمطالبة والسداد والعهد وما إليها .

٢ - القروض التي تضامل ضمانها :

نظرا لأن بعض القروض قد أصبحت قيمتها موازية أو تروى على قيمة العين المرهونة بحسب الأسعار الحاضرة ، فإن الحكومة ترى أن تحتفظ لنفسها بحق منع المدين في هذه الأحوال من الاستفادة بشروط هذه التسوية إلا : (١) إذا سدد قسما ، وكان من نتيجة ذلك السداد منع المخدور وتخفيف العبء عن العين المرهونة بحيث يصبح فيها الضمان الكافي . (٢) أو زيادة الرهن بحيث تصبح الحقوق مكفولة والضمان كافيا .

٣ - مدينو الدرجة الثانية والثالثة وما بعدهما :

* حتى تكون المساعدة التي تقدمها الحكومة والبنوك مجدية لا بد من النظر في شأن الديون الأخرى خلاف دين الدرجة الأولى وإلا ظلت العين مهددة بترع الملكية وتعرض المدين لخطر القيد أريد صيانته منه . ولما كانت أحوال ديون الدرجة الثانية والثالثة وظروفها تختلف الواحدة عن الأخرى ، ومن تلك الديون ما هو جدى ومنها ما يصبح أن يكون محل تساؤل ، فقد رأى أن وضع قاعدة عامة فيها يختص بهذه الديون أن يكون إجراء حاليا من الإجماف .

لهذا فرأى على أن تبحث وزارة المالية مع كل بنك حالة كل دين من ديون الدرجة الثانية والدرجة الثالثة وما بعدهما لتغير الإجراء المناسب المنتمى مع كل حالة بحسب ظروفها وملابساتها سواء أكان ذلك بطريق الانفاق الودى مع المدينين أو اضطرارهم إلى قبول تسوية عاجلة بإحدى الوسائل المؤدية إلى ذلك .

وتنمى درس موضوع ديون الدرجة الثانية والثالثة ، وفق رأى على أمثل السبل لمعالجته ، تقدمت وزارة المالية بمقترحات محددة بهذا الصدد .

ولا شك أن للقسوة المعروضة أسسا فيما يبناء مزايها سوف يكون من أثرها تخفيف شيء من الضيق المستحوز على المدينين في الوقت الحاضر ، فضلا عن تمكثهم في المستقبل من دفع الأقساط بعد أن جعلت في مستوى أكثر التماما مع إيراد الأبطال مما كانت عليه من قبل .

ومن الآثار المعالجة لهذه القسوة :

(أ) إيقاف كل أو جل قضايا البيع وترع الملكية المرفوعة من هذه البنوك الثلاثة والمنظورة الآن أمام المحاكم .

(ب) منح المدينين هدنة لمدة سنة لا يطالبون فيها بشيء ريثما ينظمون شؤونهم ورتبون دخلهم .

ولا شك أنه بجانب هذه المزايا المعالجة هناك مزايا يستفيد منها المدينون على مر الأيام ، وحسباً مزية تخفيض الفوائد على القروض كلها مع امتداد مدد القروض إلى ٣٠ أو ٣٥ سنة ، فقد تبين مثلا أن متوسط فوائد سلف البنك العقاري بعد التجديد والتجديد ستصبح ٩,٣٦٪ / لمدة خمس سنوات و ٦,٤١٪ / بعد ذلك .

وإذا ما أضيفت المناخرات التي تخصب الحكومة على الجزء الأكبر منها فائدة ٥٪ / فقد أصبح متوسط الفائدة على قروض البنك العقاري (القروض الزراعية) .

٣,٠٣٪ / لمدة خمس سنوات .

١٥,٦١٪ / لمدة ٣٥ سنة .

وهذه نتيجة لا يمكن اعتبارها إلا مرضية .

والتي كانت هذه التسوية سوف تفيد المدينين فائقة ظاهرة فإن مصلحة البنوك فيها ليست خفية .

وقد أهد مشروع قانون لهذه التسوية درسته اللجنة التشريعية وهو الآن على بساط البحث لدى محكمة الاستئناف المختطة وفي انتظار القانون مراحل التشريعية المختلفة ، فسيمضي الاتفاق الرسمي بين الحكومة والبنوك الثلاثة .

ولما كان تنفيذ التسوية يستلزم أن تدفع الحكومة للبنوك المذكورة ما تبلغ قيمته نحواً من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه ، فقد تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء طالبة الترخيص بإصدار أذونات على الخزينة بالاتفاق مع البنك الأهلى بشروط أهمها :

(١) أن تصدر سندات مدتها خمس سنوات بفائدة ٤ ٪ بمليون جنيه .

(٢) أن تصدر سندات مدتها عشر سنوات بفائدة ٥ ٪ بقيمة الباقى من الحصة التى تعهدت الحكومة بسدادها من المناحرات وتبلغ مليونين ونصف مليون تقريباً .

(٣) أن تطرح السندات الأخيرة (التى مدتها عشر سنوات) للاكتتاب العام بواسطة البنك الأهلى الذى تمهد بضمان الاكتتاب فيها بحيث إنه إذا لم يغط الاكتتاب العام كل السندات المعروضة ، فإن البنك نفسه يأخذ ما يتبقى لحسابه على أن يتقاضى مقابل ذلك عمولة يتفق عليها فيما بعد .

(٤) إن السندات التى تصدر والتي تضمنها إيرادات الدولة ، تستهلك سنوياً بطريق السحب خلال خمس سنوات بالنسبة لسندات ال ٤ ٪ وخلال عشر سنوات بالنسبة لسندات ال ٥ ٪ ، بالطريقة التى تحددها وزارة المالية بالاتفاق مع البنك الأهلى .

(٥) أن تكون هذه السندات خالية من كل ضريبة وغير معرضة لأية ضريبة دخل عليها أو على كوبرياتها فى المستقبل .

وقد أعدت العدة لإصدار هذه السندات بحيث يعلن عن الاكتتاب بمجرد تصديق البرلمان على القانون المرخص بإصدارها .

ولاشك فى أن الأقبال على اقتناء هذه السندات سيكون عظيماً لما لها من مزايا خصوصاً فى هذه الآونة التى جبهت فيها فوائد الأموال وغصت فيها المساهد بالودائع التى تنفجر إلى الاستتار .

ولئن كانت هذه هى المرة الأولى منذ أكثر من نصف قرن التى تعرض فيها الحكومة سندات على عزائتها للاكتتاب العام فإن الحكومة فى الحقيقة إنما تستدين الآن لتقرض ملاك الأراضي الزراعية على أن تحصل قيمة ما تقرضه وفوائده على ثلاثين سنة ، هنا فضلاً عن أن تداول هذه السندات سيكون بداية قيام سوق مالية داخلية لهذا الضرب من الاستتار فى أوراق قصيرة الأجل مما يؤدي إلى نشاط مالى فى أوقات السنة التى تحتاج فيها البنوك ومعاهد المال إلى استئصال أموالها بعد اقضاء موسم تحويل محصول القطن .

(ج) الانفاق مع البنك الزراعى :

لما أن تبين للحكومة الضغط الشديد الواقع على مدينى البنك الزراعى المصرى وصلت بالاجراءات التى سار فى اتخاذها لاستخلاص ما تأخر عليهم من أقساط بسبب رغبة ذلك البنك منذ زمن فى تصفية أعماله بعد أن أوقف عمليات الإقراض من عهد جيد قاوضته فى أمراؤك المدينين وكلهم من أصحاب الملكيات الصغيرة الحقيقية بكل رعاية فى هذه الأوقات العصيبة واستقر الرأى أخيرا على أن يحمل بنك التسليف المقارى محل ذلك البنك على أن يأخذ البنك الجلبد أولئك المدينين بالرق فى حدود قانونه وأن يخفض سعر الفائدة على القروض المقودة من ٩٪ إلى ٨٪ و ٧٪ إلى ٦٪ ولا شك فى أن هذا الإجراء سيخفف كثيرا من محنة ذلك الفريق من أدبائ الملكيات الصغيرة.

(د) أعمال بنك التسليف الزراعى :

قد والى بنك التسليف الزراعى نشاطه فى خلال السنة مما عاون على تخفيف آثار الضائقة فى كثير من نواحيها فأقرض على الحاصلات الزراعية من سبتمبر سنة ١٩٣١ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ : ٩٤٧,٧٦٠ ج.م وسلف لجنى القطن ٤١٧,٧٤١ ج.م وزرع من تقاوى القمح والنبول والبطاطس والأرز وبلورة القطن ما قيمته ٤٣٨,٩٥٥ ج.م وأقرض زراعى القصب للسداد ٧٥٧,٨٤٩ ج.م وقدم لجمعية التعاون الزراعية ١٦,٣٦٠ ج.م منها :

٣٥,٣٨٦ ج.م لشراء المواشى .

و ٦٣٠ ج.م لشراء آلات زراعية .

هذا خلاف ١٠٧,٧٩٣ ج.م قيمة السلف التى تحولت من بنك مصر .

وقد انتهت السنة الحسابية للبنك فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ والأمل وطيد فى أفراد نشاطه واستمرار جهوده لتحقيق الأغراض التى دعت إلى إنشائه .

٩ - سوق الأوراق المالية

بالرغم من أن الأزمة قد لبثت مستحكة الحلفاء فى سنة ١٩٣٢ شأنها فى سنة ١٩٣١ كما بسطا ذلك فى صدر هذه المذكرة فإن بورصات الأوراق قد تمتعت باتعاش نسبي جعل أسعارها آتير مطردة نحو الصعود فى خطى وأن لم تكن سريعة فقد كانت ثابتة ، ولعل ذلك راجع إلى ما بدأ من رغبة فى توظيف الأموال التى حسبها القصر فى سنة ١٩٣١ مع عودة شىء من الطمأنينة إلى النفوس واحساس بأن الشدة قد بلغت أوجها وأنه لن يمضى طويل أمد حتى تكون فى طريق التفرج سائرين .

ولقد كان لحظة التى اتسمها بنك انجلترا بطريقة مطردة خلال النصف الأول من عام ١٩٣٢ : خطة تخفيض سعر القسط حتى هبط من ٦٪ إلى ٢٪ ، أثر أكيد فى توجيه حركة توظيف الأموال مما انتهى باعتاش أسعار الأوراق.

وقد عقب ذلك التفضيخ في أسواق القطع اتفاق لوزان ثم النجاح الباهر الذي أحرزته إنجلترا في تحويل قرض الحرب فكانت كل هذه العوامل ذات أثرين في استقرار الثقة إلى حد كبير في قوس رجال المال .

وقد بدأ الانتعاش في الأسواق بصعود الأوراق ذات الإيراد الثابت التي وإن قلت فائدتها إلا أنه قد كان لها من ثبات دخلها ما يوجه الرغبة إليها على أن حركة الصعود لم تلبث أن شملت كل التدرج سائر الأوراق .

وانتظمت حركة الصعود في سائر بورصات العالم منذ بداية العام إلى أن اصطدمت بوفاة المالكى السويدى كروجر في أوائل مارس وما تمخضت عنه من فضائح مالية واسعة النطاق في الشركات الكبرى التي كانت واقعة تحت سلطانه، على أن الصعود لم يلبث أن عاد إلى السوق على أثر تخفيض سعر القطع إلى ٢٪. وبعد إتمام اتفاق لوزان، ولأن كان قد حدث شيء من رد الفعل خلال سبتمبر وأكتوبر فإن الانتعاش لم يلبث أن وجد طريقه إلى الأسواق حتى آخر العام .

ذلك كان اتجاه الأسعار وذلك كانت حركة تطوراتها في بورصات لندن ونيويورك وباريس، وقد سارت بورصتنا في ذات الاتجاه وإن كان الانتعاش قد أخذ صورة أقرب إلى الوضع وكان الرقم القياسى لأسعار عشرين الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة في بورصتنا في نهاية سنة ١٩٣١ : ١٠٢ بالنسبة لتوسط سعرها في سنة ١٩٢٥ المقوم بمائة فيلغ في نهاية سنة ١٩٣٢ : ١٢٤ أى زيادة ٢١.٥٪

أما الأوراق ذات الإيراد المتغير فكان الرقم القياسى خمس عشرة ورقة منها ٧١.٥ في نهاية سنة ١٩٣١ فيلغ ٩١.٥ في نهاية سنة ١٩٣٢ أى زيادة ٢٨٪

وهذا التطور يثبت لا شك على الارتياح خصوصا إذا ما قورنت أرقام بورصتنا بالأرقام القياسية للبورصات الأجنبية الكبرى .

فى بورصة لندن كان الرقم القياسى لأسعار ثلاثين سهما احتياديا في بداية السنة ٥٩ بالنسبة لسنة ١٩٢٨ التي قومت بمائة فيلغ في نهايتها ٦٥ أى زيادة ١٠.٣٪، وفى بورصة نيويورك كانت الرقم القياسى لخمس سهما احتياديا في بداية العام ٣٧ فارتفع حتى جاوز ٤٠.٥ ولكنه هبط في نهايتها إلى ٣٢ أى بقول ١٣.٥٪

وقد كانت أوراق الطبقة الأولى ذات الفائدة الثابتة مطمح المستثمرين، وأخصها سنوات الدين العام، حتى لقد بلغ الصعود في الموحد نحو ٢٣٪، وفى التناز ٢٤٪. ما بين أول العام وآخره كما يبدو من الأرقام الآتية :

التفرق	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	
الدين الموحد	$98 \frac{5}{11}$	$80 \frac{1}{8}$...
التناز	٨٧	$70 \frac{1}{8}$...
دين إنجلترا ٣٪	$94 \frac{5}{8}$	٧٩	...
... ..	$98 \frac{1}{2}$	٨٥	...

ومن أهم الظواهر التي بدت في سوق الأوراق المالية وأبلغها في الدلالة ما أصابته أوراق البنوك المقارية من الصعود الذي تاهز في بعضها ٦٠ في المائة كما يدل عليه البيان الآتي :

الفرق	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	
البنك المقارى المصرى			
أسهم	٦٤٣	٤٠٦,٥	...
البنك المقارى المصرى			...
تأسيس	١٣٧٠	١٠٢٥	...
بنك الأراضى أسهم ...	$٥ \frac{29}{37}$	$٤ \frac{7}{8}$...
» تأسيس	٥٣	٤٠	...
البنك الزراعى أسهم ..	$٦ \frac{50}{11}$	$٥ \frac{21}{37}$...
» تأسيس	٤٨٠	٤٠٠	...

وفيما يلى بيان عدد من الأوراق المالية المختلفة التي يكثر تداولها في بورصتى القاهرة والاسكندرية، وما كالت إليه أسعارها في نهاية سنة ١٩٣٢ :

الفرق	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	
البنك الأهلى	$٢٩, \frac{1}{4}$	$٢٠, \frac{10}{16}$...
بنك مصر	$٤, \frac{7}{8}$	$٤, \frac{7}{8}$...
» الخدم والتوريد ...	١٠٩	١٠١	...
شركة كوم امبو	$٤, \frac{3}{4}$	$٤, \frac{1}{37}$...
» تأسيس	$٢١, \frac{7}{8}$	١٨	...
» البحيرة أسهم	$١١, \frac{7}{4}$	$١٠, \frac{1}{4}$...
» الاتحاد المقارى ...	$٢, \frac{11}{16}$	$١, \frac{10}{16}$...
» أبوقير	$١١, \frac{9}{12}$ شلن	$٩, \frac{9}{12}$ شلن	...
الشركة المصرية البلدية	$١٩, \frac{7}{12}$ »	$١٤, \frac{7}{12}$ »	...
شركة هليوبوليس أسهم	٣١٠	٢٦٠	...
» مياه القاهرة أسهم ..	١٢١	١٠١	...
» مياه القاهرة تنم ...	٣٧١	$٢٧٦, \frac{1}{2}$...
» ترام الاسكندرية ...	٣٠٣	٢٩٠	...
» ترام القاهرة	١٠٧	١٠١	...
» الفزل الأهلية	$٤, \frac{11}{16}$	$٢, \frac{9}{12}$...
» المنسج والصودا	$٣٣, \frac{3}{4}$ شلن	$٢١, \frac{7}{12}$ شلن	...
» الأسواق	$٢٥, \frac{2}{4}$ »	$٢١, \frac{7}{12}$ »	...
» السكر أسهم	$١٥٥, \frac{1}{2}$	٨٠	...
» السكر تأسيس	$٤, \frac{7}{8}$	$٣, \frac{1}{16}$...
» فادق نجويتش	$١٥, \frac{11}{16}$	$١١, \frac{7}{4}$...
» فادق الوجه القلى ...	$١, \frac{11}{16}$	$١, \frac{7}{8}$...
» فادق بيلر	$١, \frac{7}{4}$	$١, \frac{11}{16}$...

ويضع من هذا البيان أن حركة الصعود كانت شاملة مع تباين في النسبة وقد أصابت الشركات العقارية قسما وافرا من ذلك الصعود يتراوح بين ١٥٪ في البعض و ٣٥٪ في البعض الآخر بالنسبة لأسعار نهاية العام الماضي .

وبلغ الصعود في أسهم شركة النزل الأهلية نحو ١٠٥٪ من قيمتها على أثر نظام الإعانة المالية الذي وضته الحكومة تنجيما لصناعة غزل القطن ونسجه والاختاق الذي عقدته مع هذه الشركة وشركة مصر لغزل القطن والذي اشترت بمقتضاه الشركتان كمية وافرة من قطن الحكومة .

وصعدت أسهم شركة السكر نحو ٩٤٪ وأسهم تأميمها نحو ٥١٪ بعد النظام الذي أقامته الحكومة لتعظيم زراعة القصب وصناعة السكر .

وفي صعود البنك الأهلي بمعدل ٤٠٪ دليل على تبدد المخاوف التي ساورت فريقا من رجال المال في سنة ١٩٣١ مما صاه أن يكون لبطوط العملة من أثر سيء فيه .

وليس في جدول الأوراق المالية كله هبوط ذريع إلا ذلك الذي أصاب الأوراق اليونانية بسبب تفاقم الأزمة المالية في اليونان .

— البكنوت المتداول

لم تكن كمية التداول من البكنوت خلال سنة ١٩٣٢ لتختلف كثيرا عن نظيرتها في سنة ١٩٣١ على أنها في كليهما كانت دون سنة ١٩٣٠ ولا شك أن ذلك اثر من آثار استقرار الأزمة إذ كلما طال أمدها بدأ أثرها في التماثل مما يصوره حركة تداول البكنوت .

التداول الشهري للبكنوت أثناء السنوات ١٩٣٠-١٩٣٢

الشهور	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
يناير	٢٥,٧٢٥,٧٢٤	١٩,٨٩٧,٤٣٤	١٩,٢٤٦,٣٥٤
فبراير	٢٥,٤٧٠,٢٧٦	١٩,٩٠٨,٨٠٠	١٩,٥٨١,٦٣٤
مارس	٢٥,٣٠١,٣٤٧	١٩,٤٢٥,١٤٩	١٩,٤٤٠,٧٢٢
أبريل	٢٥,١٧٨,٠٣٢	١٩,٢٧٨,١٠٥	١٩,٥٨٠,١٨١
مايو	٢٣,٩٠٥,٤٧٤	١٩,١٢٠,٥٥٢	١٨,٧٤٩,٦٩٣
يونيه	٢١,٩٩٩,٩٧٥	١٨,٣٧١,١٢٠	١٨,٠٦٨,٨٨٥
يوليه	٢٠,٦٦٠,٣٣٣	١٨,١١٩,٥٤٩	١٧,٣٩١,٠٥٠
أغسطس	١٩,٧٦٦,٨٩٠	١٧,٩٢٣,٤١٧	١٧,١٧٤,٠٨٢
سبتمبر	٢١,٠٨٣,٠٩١	١٩,٢٦٣,٥١٥	١٨,٩٣٤,٧٤٦
أكتوبر	٢٣,١٦١,٤٦٩	١٩,٥٤٢,٥٥٠	١٩,٣١٨,٦٦٩
نوفمبر	٢١,٨٩٩,٦٤٠	١٩,٠٥٦,٦٠٦	١٩,٠١١,٩٥٣
ديسمبر	٢٠,٩٧٣,٠٥٢	١٩,٥٣٨,١١٨	١٨,٧٥١,١٤٧

ويتضح من البيان المتقدم أن التبادل على مدار العام كان في سنة ١٩٣٣ دونه في سنة ١٩٣١ إذا ما استثنينا شهرى مارس وأبريل حيث كانت زيادة سنة ١٩٣٣ طفيفة .

ولا يزال نظام الإصدار كما كان ولم يجد ما يستدعي إشارة خاصة سوى أن الحكومة قد رأت أن يسهل جزء من سندات الخزانة البريطانية التي كانت تغطي الإصدار بأوراق أخرى وذلك على أثر ما كان من هبوط قائمة السندات المذكورة في الصيف الماضي إلى نحو $\frac{1}{4}$ مما ترتب عليه لا محالة هبوط في نصيب الحكومة من فوائد الأوراق التي تغطي إصدار البنكنوت .

٨ — نظام الإصدار والعملية

نظام الإصدار كما هو معروف وثيق الارتباط بموضوع العملة تلك المسألة التي وإن لم يصدر فيها قرار حاسم جديد خلال سنة ١٩٣٣ إلا أنها كانت محل عناية كبيرة وأبحاث متواصلة طوال العام . فقد نعتت الحكومة خيرا بلجيكا كما دقنا ذلك في مذكرة العام الماضي ولقد قدم الخبير المذكور تقريراً تضمن آراءه ذات شأن فيها يختص بنظام العملة وقد اخترنا من تلك الآراء ما كان طليفاً غير مقيد فوضعنا موضع التنفيذ ولبنا بهد ذلك نرب الحوادث المالية العالمية عن كسب حتى نحين الفرصة المناسبة لوضع ما يمكن أن يكون ملائماً من مقترحاته الأخرى موضع التنفيذ مما نريد رجاسته التطورات الدولية .

ولقد جاء بهد الخبير الانجليزي الذي أبدى في محادثاته آراء ذات قيمة عظيمة أحلت محلها من هيئة وزارة المالية التي ترتب الفرص لحل موضوع العملة في ضوء التطورات المالية العالمية ، تلك التطورات التي لا سبل إلى إغفالها والتي لا بد أن يلم لها كل وزن قبل البت في هذا الموضوع الخطير .

وقد كان من أهم ما أخذنا به من المقترحات أن تقويتا مركز الفضاء النهي البنكنوت بحيث أصبح لدينا منه كل ما يمكن أن نحتاج إليه إذا ما تقرر في المستقبل الرجوع إلى قاعدة الذهب . على أنه حتى إذا كان لابد من مضى بعض الوقت قبل التفكير في تقرير القاعدة التي يقوم عليها نظام النقد فإن تحوية غطاء البنكنوت على الوجه المتقدم من شأنه أن يعزز مركز عملتنا ويزيده متانة .

وقد بدأت أخيراً أبحاث بين الحكومة والبنك الأهل بصدد بعض المسائل التي دارت المناقشة عليها مع الحيرين وهذه الأبحاث تسيّر في مجراها الطبيعي وتنتهي في تفاهم على أمر منها اتخفت في شأنه الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب .

٩ — الحكومة وشراء الذهب

لا يفوتنا وقد أشرنا إلى شراء الحكومة للذهب ابتناء تحوية غطاء البنكنوت أن تشير إلى سياسة الشراء للتصدير التي انتهجناها منذ شهور يئيه الماضي تلك السياسة التي أثارت نقداً في بعض الأوساط ولكنه قد بعيد كل البعد عن أن يكون مرتكزاً على أساس من البحث والتفكير .

لما ارتفعت أسعار الذهب وبيدت رغبة ظاهرة لدى مقتنيه في التصرف فيها لنسهم طمعاً في الربح الذي يمتونه ولما كانت الحكومة قد اشترت حاجتها من الذهب اللازم لنظام البنكنوت فإنه لم يكن أمام الجمهور إلا أن يبيع

لتجار والوسطاء بالأسعار التي يرضونها والتي كانت مبنية عن أسعار الذهب في الأسواق الخارجية ونشطت على أثر ذلك حركة تهريب واسعة التعلق متشعبة النواحي فأخذت الحكومة في درس غير الوسائل لمعالجة هذه الحالة فترين لها :

(١) إنه لا يوجد ما يوردها من الذهب من المصريين من الأرباح التي يحصلون عليها ببيع مقتنياتهم بأسعار عالية قد لا تستمر في حين أن مقتني غير الذهب من القيم الثمينة في حل من بيدها في أي وقت يشاؤون .

(٢) إن التوفير الذي يأخذ صورة حياة الحل من الذهب وإن كان خيرا من عدم التوفير بالمرء إلا أنه بعيد عن أن يكون قائما على أساس اقتصادي لأن المبالغ المتصلة تبقى مينة لا يعني منها صاحبها ربما ولا تنفيذ الاقتصاد الأمل للقطر في شيء .

(٣) سيكون من آثار بيع الذهب الذي يقتنيه الفلاحون بأسعار متعلة أن يحصلوا على الأموال التي يؤدون بها ما عليهم من ديون وهذا في صالح الجميع .

(٤) إن بيع الذهب في الخارج يمكن مصر من الحصول على الكاميو التجاري (أوراق بالعملة الأجنبية على الخارج) وهذا مما يفيد ميزان البلاد الحسابي .

على أنه اضيق للحكومة في الوقت عينه أن تضع باب التصدير على مصراعيه سيؤدي لا محالة إلى استنزاف الذهب الكثير وتسربه إلى الأسواق الأجنبية بسرعة عظيمة مما قد لا يكون في صالح البلد في النهاية ، ومن جهة أخرى سيساعد كل إجراء أساسه منع التصدير بتاتا على التهريب وبهذا تشتت المكافأة فسوف يجد بعض المهربين من الوسائل ما يستطيعون التغلب بها إلى حد ما على مجهودات المكافئين من رجال السلطات المختصة وإن كما لا شك فيه أن ما يفرج خلسة عن طريق التهريب لا يذكر بجانب ما قد يجد سبيله إلى الأسواق الخارجية إذا ما أبيع التصدير من غير قيد ولا شرط .

حيال كل هذه الظروف وبعد تقدير نتيجة الأبحاث التي أجريت والمناقشات التي دارت مع الخبراء رأيت الحكومة أن تستلبد حلا وسطا فلا هي فتحت باب التصدير على مصراعيه فسادت على استنزاف الذهب ولا هي أوصدته إحصاءا يحرم مقتنيه من أيا قد لا يصلون إليها في غير هذه الآونة ، فقررت أن تعدد أسعارا للذهب متعلة متشعبة مع تطورات الأسعار في الخارج على أن تكون دائما مستعدة للشراء بها وعلى أن تصدر ما تشتره بحيث لا يزيد ما تصدره في السنة عن مقدار معين وهذا المقدار لا يزيد كثيرا عما اعتاد القطر تصديره في السنوات المتعاقبة قبل تطورات العملة الأخيرة فيقل ارتفاع أسعار الذهب إلى مستواها الاستثنائي في الظروف الحاضرة .

والحكومة بتصرفها هذا قد حالت دون استغلال الوسطاء لمقتني الذهب من طبقات العامة بما حدثته من أسعار ، ونظمت التصدير بحيث لم يتجاوز كثيرا الحدود التي عرفت في السنين التي خلت قبل أزمة العملة ، والتي كانت لم تحض على التهريب قضاء تاما إلا أنها قد كسرت من حدته وخففت من شدته .

وقد بلغ ما دفعته الحكومة في شراء الذهب منذ صدر قرار مجلس الوزراء في أول يونيو سنة ١٩٣٢ حتى ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ ٨٠٠ ج.م. ولا تزال الحكومة في حدود هذه الخطة التي أملت الرغبة في تحقيق الأغراض التي بسطناها على خير وجهه .

٩٠ - مالية الدولة

لا تزال مالية الدولة في حالة مرضية بالرغم من أعاصير الأزمة التي اجتاحت أكثر ماليات الدول وتعلبت منها أهد المبرانيات رصانة وأرضها قدما . وبينما عجز ميزانيات الحكومات قد صبح المثل الشائع فإن توازن ميزانيتها مالت و جز الامكان ، عل أن هذا التوازن وإن كان قد تيسر في مشروع الميزانية المقدم إلى المجلس الآن كما تيسر و ميزانية العام الذي نحتازه اليوم فقد كلف الحكومة من التصحيحات ما لا يستهان به ، فإن حركة التعمير والانشاء وإن استمرت فقد زلت من الحدود أكثرها تواضعا ، والمشاريع الجديدة وإن بدئ في القليل منها ففي هواده وكودة ، فضلا عن أن التحفيض الذي حل ثلاث سنوات متواليات بنود المصروفات العامة لم يترك مجالا واسعا كان أوضيحا للزبد منه .

ولئ كان قد في لدينا احتياطي يرجع إليه عند تفاقم الحاجة فإن ذلك الاحتياطي قد تضاعف بسبب ما أستغل منه من خسارة مرتبة على أن جانبنا من الأقطان التي اشتريتها الحكومة قد بيع بأعمار دون أسعار الشراء بمحلة بعيدة . وقد أصبح ذلك الاحتياطي اليوم لا يذكر بجانب ما تحتاج إليه البلاد مستقبلا في مصاريفها المختلفة وعندها من راجع إلى والعرف والطرق والمواصلات والصحة والتعليم ما تنصب دونه موارد هذا الاحتياطي بل وإضافات أضعافه ، هذا فضلا عن أن شطرا كبيرا من ذلك الاحتياطي محروس لا يتيسر التصرف فيه .

وقد كانت جملة المال الاحتياطي في أول السنة المالية الماضية (١٩٣١ - ١٩٣٢) ٣٧,٩٥٠,٧٩١ ج.م منها ١٩,٧٥٠,٥٠٩ ج.م للاحتياطي المحروس و ١٨,٢٠٠,٢٨٢ ج.م للاحتياطي الحر .

وقد أضيفت إليه زيادة إيرادات السنة المالية (١٩٣١ - ١٩٣٢) فأصبحت جملة ٣٨,٧١٨,٧٢٤ ج.م . واستبعاد حجارة القود الفضية وقدرها ٦٠٨,٢٠٤ ج.م وخسارة القطن (عل الكيات التي بيعت منه) وقدرها ٤,٧١٩,٢٣٣ ج.م يكون الباقي ٣٣,٣٩١,٢٥٧ ج.م منها ١٥,١٨٧,٦٨٢ ج.م للاحتياطي المحروس و ١٨,٢٠٣,٥٧٥ ج.م للاحتياطي الحر حسب البيان التالي :

الاحتياطي المحروس	الاحتياطي الحر	الجملة
حبيبة مصرى	حبيبة مصرى	حبيبة مصرى
٥٠٠,٠٠٠	١٦,٦٨٤,٨٦٨	١٧,١٨٤,٨٦٨
...	—	٨,٦٩٦,٤٠٠
...	—	٢,٩٤٨,٩٨٨
...	—	١,٢٨٥,٣٥١
...	—	٧٦٣,٠٢٢
...	—	٧٤٢,٧٦٣
...	—	٢٥١,٣٥٨
...	—	١,٥١٨,٧٠٧
...	١٥,١٨٧,٦٨٢	٣٣,٣٩١,٢٥٧

وفيا على بيان السندات التي يتكون منها الاحتياطي الحر :

بنية	
سندات الدين المصري .	٩,٣٥٨,٠٣٣
سندات على الحكومة البريطانية .	٦,٧٨٦,٤٠٠
سندات مختلفة .	٥٤٠,٤٣٥
	<hr/>
	١٦,٦٨٤,٨٦٨
	<hr/>

وهذه القيمة تقل نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ ج.م عن قيمة السندات حسب أسعار البورصة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ ولا يفوتنا ونحن بصدد الكلام على الاحتياطي أن تشير إلى رقين من أهم أرقامه : رقم القطن ورقم السندات الإنجليزية فإنه يعم المجلس الوقوف على مقدار ما تم تصريفه من الأخطان التي في حيازة الحكومة وما بقى منها كما أنه يحسن استجلاء ما قد يكون لا يزال غامضا بشأن السندات التي حوت في الصيف الماضي .

أما مخزونات القطن فقد بلغ ٢,٥٤١,٨٥٧ قنطارا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ فأصبح ١,١٢٢,٤٦٣ قنطارا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ كما يتضح من الجدول الآتي :

سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	
قنطار	قنطار	
٣,٤٢٢,٧٦٦	٢,٥٤١,٨٥٧	المخزون في ٢ يناير
٧٩٥,٥٨٩	١,٠٧٨,٧٠٠	المبيع (عن طريق الوزارة أو البنك) ...
٨٥,٣٢٠	٣٣٤,٦٣٥	المصدر للمبيع في الخارج
—	١٦,٠٥٩	قطن عروق
٨٨٠,٩٠٩	١,٤٢٩,٣٩٤	المجموع
٢,٥٤١,٨٥٧	١,١٢٢,٤٦٣	المخزون في ٣١ ديسمبر

ولقد كفت الوزارة عن البيع منذ الصيف الماضي وتركت الطلب يتجه لمحصل الأهالي منذ بداية الموسم وهي ترجو وقد نهضت السوق من بعض الأصناف التي يوجد منها في حيازة الحكومة أن تشرع في بيع كميات منها لتيسر حتى لا يولي المستهلكون وجوههم حيال أسواق أخرى وقد أشرف المحصول الضئيل لهذا العام على النفاذ.

أما مسألة سندات الحرب البريطانية فإن الحكومة قد تصرف فيها بالتصرف الذي أمته الرعية في رعاية المصلحة العامة بعد تقدير كافة الظروف فإنه لما عرض أمر الاستبدال زادت الحكومة لأول وهلة، ولكن بعد أبحاث دقيقة رأت أن المصلحة تقتضي قبوله حتى تحصل على ما قدمته الحكومة البريطانية من مزايا عاجلة كالمصلحة التي قيمتها جنيهاً من كل سند قيمته الاسمية ١٠٠ ج.ك لكل من استبدل قبل آخر يوليو سنة ١٩٣٢ وبجزء من المصلحة التي تقرر منحها للبوك التي تقوم بالوساطة في عملية الاستبدال في المدة المعنية له . على أننا في نفس الوقت نقر أن تنجز الفرصة

بعد ذلك ونوع من سندات الحرب المذكورة جزئاً يستبدل بسندات تنمو من القوائد أكثر مما يجر هذه السندات ،
و فضلاً قد تنفذ هذا الذي قرأه عليه وقتئذ واشترت الحكومة من السندات ما تربى قيمته على مليون من الجنيهات
مقابل ما باعته من سندات الحرب البريطانية .

وقد رأت وزارة المالية أن تتبع أحكم الخطط في معالجة موضوع السندات التي تشتري للاحتياطى فإن بعض
تلك السندات قد هبط سعره في المستقبل وبعضها قد يكون واجب الأداء بقيمة دون قيمته الحالية في السوق فإذا
ما احتضنت الحكومة بها قد تخسر جزءاً من الثمن الذي دفعته في شرائها . من أجل هذا فتحت حساب احتياطى خاص
بسندات الاحتياطى رأت أن تدجج فيه كل ما تحصله من قائمة للسندات المشتراة تزيد عن ٤ ٪ بحيث تسد هذه
القائمة الزائدة في المستقبل كل أو بعض ما يمكن أن يمل بأسعار السندات من خسارة .

وقد عنت وزارة المالية في إعداد مشروع الميزانية المعروض على المجلس بتوصى أقصى ما يمكن أن يصل إليه
الجهد من اقتصاد مع عدم الإضرار بحسن سير الأعمال ، ولخبطت أن تقصر الأعمال الجديدة على ما لا متوحة منه مما
سبق الارتباط به ، وقد توخت مراقبة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ الذى قضى بالاستقرار
على العمل بالقواعد التي أقرها في ١٩ أغسطس سنة ١٩٣١ (وقد تضمنت مذكرة العام الماضى أهم توصيه)
بعدم شغل الوظائف الخالية أو التي ستحل حتى نهاية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وكذلك راعت أحكام قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يونيو الماضى والذي قضى :

أولاً — بوجوب الامتناع بتاتا عن شغل الوظائف الخالية :

(١) بطريق التعيين سواء أكانت تلك الوظائف فنية أم غير فنية على أن تطر الزاوات في أمر توزيع
عمل الوظائف الخالية أو التي تحلوى الموظفين الأكثرين

(ب) بطريق الترقية حتى لو كانت الوظيفة التي شغلها الموظف مخصصة لها درجة أعلى من درجته
الحالية وكان يشغلها بطريق القيد عليها .

ثانياً — بأنه يجب ألا يترتب على شغل الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم ملكى أى زقية أوزيادة
في المصلحة .

ثالثياً — بالامتناع عن طلب تحسين درجات بعض فئات الموظفين رغبة في التمتع بما تمنح به غيرهم في ظروف
سابقة .

رابعاً — بقصر الاستقالات على أعمال التفتيش على العمل على أن تكون المدة التي تستغرقها المهمة أدنى
مدة ممكنة .

هذا فضلاً عن التعليمات التي أصدرتها طالبة إلى المصالح العمل على تخفيض المصروفات العامة تخفيضاً يتماشى مع
ما آلت إليه حالة الإيرادات ومع ما هبطت إليه أسعار المحاصلات .

مشروع الميزانية

فصل السلك الحديدي والتلفونات والتليفونات عن الميزانية العامة :

وضع هذا المشروع على أساس فصل مصلحة السلك الحديدي ومصلحة التلفونات والتليفونات عن الميزانية العامة ، وجعل ميزانيتها ملحقة بها أسوة بما هو متبع في كثير من البلدان .

ولا يتب على هذا الفصل أى تغيير في النظام الحالي من الوجهة السنوية ، فإن ميزانية المصلحين ستظل خاضعة لأحكام الباب الرابع من الدستور وأحكام المرسوم رقم ٣٥ الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

أما من الوجهة المالية ، فإن إيرادات ومصروفات المصلحين ستكون قائمة بنفسها ، بحيث إن الإيرادات تشمل الدخل الناتج من استغلال الخطوط ، ومن استقطاعات التكلفة ، والمستقطع من الماشات والمشات ، كما أن المصروفات تشمل مصاريف استغلال الخطوط وما يخص كل مصلحة من الماشات ومن تكاليف الخدمات التي تؤديها لها سائر المصالح ، ويضاف إلى ذلك قائمة رأس المال لتسديدها إلى الميزانية العامة من الأرباح . أما الفائض من هذه الأرباح فتحتفظ به المصلحة بصفة احتياطي ، على أن ينحصر نصفه لأعمال التحسين وتخفيض الأجور عند الزوم ، والنصف الآخر لرد عجز الإيرادات في أيام الضيق والانفاق منه على المنشآت الجديدة كلها بصحة الحاجة .

وإذا اتفق أن كل نقص في الإيرادات ، أو قصت الضرورة بمنشآت جديدة ، وكان احتياطي المصلحة عاجزاً عن الوفاء بالمطلوب ، تخدمت خزينة الدولة بالاسعاف ، لا على سبيل المنحة بل على سبيل القرض ذى القائمة .

وما ينبغي ذكره أن الإيرادات المقدرة للسلك الحديدي في مشروع ميزانيتها للسنة المالية المقبلة لا تكفي لأخذ أى مبلغ للأعمال الإنشائية وسيضطر الأمر إلى منحها سلفة قدرها ١٨٨,٠٠٠ ج. من الاحتياطي العام .

أما مصلحة التلفونات والتليفونات فالمقدر في مشروع الميزانية أن تسفر إيراداتها عن فائض قدره ٢٤٩,٠٠٠ ج. م. ولما كان المطلوب للأعمال الإنشائية يبلغ ١٥٥,٠٠٠ ج. م. فالفرق وقدره ١٣١,٠٠٠ ج. م. سيؤخذ من الاحتياطي العام بصفة سلفة .

تقدير إيرادات الميزانية العامة :

كان تقدير الإيرادات في ميزانية السنة الحالية ٣٧,٤٩٣,٠٠٠ ج. م. وهو يقتصر في مشروع ميزانية السنة المقبلة على ٣٧,٠٩٨,٠٠٠ ج. م. أى أن هناك قصا قدره ٥,٤٢٥,٠٠٠ ج. م. فن هذا النقص ٤,٧٤٢,٠٠٠ ج. م. لفصل السلك الحديدي والتلفونات والتليفونات عن الميزانية العامة . أما الباقي وقدره ٦٨٣,٠٠٠ ج. م. فهو ناتج من جهة عن نقص بعض أنواع الإيرادات بقدر ١,٣٧٩,٠٠٠ ج. م. مقابل زيادة في البعض الآخر بقدر ٦٩٦,١٠٠ ج. م. وبالشروط الأكر من النقص يتساوى حصص الحكومة في أرباح البيكنوت (٢٠٠,٠٠٠ ج. م.) على أثر زيادة التغطية بالذهب ، وكوحدات سندات احتياطي وفوائد الحسابات الجارية (١٤٥,٠٠٠ ج. م.) تحويل قرض الحرب البريطاني من خمسة إلى ثلاثة ونصف في المائة وهو متعلق فائدة الحساب الجاري مع

البك الأهل تبعا لمعطى معدل القطع في بنك إنجلترا و ٢٢٩,٠٠٠ ج.م في رسوم الخفر لتخفيض الأجور و ١٠,٠٠٠ ج.م في الإيرادات والرسوم المتنوعة . والشطر الأكبر من هذا التخص هو قيمة ما أدرج في إيرادات السنة الحالية لتصفية عملية السداد والبدرة على إزاحتها إلى بنك التسليف الزراعي (٥٤٢,٠٠٠ ج.م) وقد أضيف مذكرة ميزانية سنة ١٩٣٢ الحالية إلى أن هذا الإيراد سيحذف من ميزانية سنة ١٩٣٣

أما الزيادة فيها ١٧٩,٠٠٠ ج.م في إيرادات الجمارك استنادا إلى المنظور تحصيله في السنة الحالية مع مراعاة ما سيؤخذ من الرسم الإضافي على البنجان وقدره ١٥٠,٠٠٠ ج.م عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣١ و ١٤٩,٠٠٠ ج.م في إيرادات الأملاك الاميرية وهي ناتجة على الأخص من زيادة الزراعة الخاصة بمقدار ٧,٧٠٠ فدان و ١٠٠,٠٠٠ ج.م في ضريبة القطن للتوسع المتوقع في الزراعة على أثر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٢ الذي يبيع زرع نصف المساحة في غير المنطقة الشمالية من الدلتا .

الاعتمادات المطلوبة - تبلغ الاعتمادات المطلوبة للسنة المقبلة ٣٣,٠٦٨,٠٠٠ ج.م وهي تقل ٤٥٠,١٧٥ ج.م عن الاعتمادات المدرجة في ميزانية السنة الحالية أو ٢,٦٢١,٠٠٢ ج.م مع مراعاة التخفيض في اعتمادات المصالح الملحقة بالميزانية كما يتضح من الجدول الآتي :

الجملة	أبواب أخرى	الباب الثالث	الباب الثاني	الباب الأول
جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
ميزانية سنة ١٩٣٢	١٩٦١٥٣٣	٥٠٨٩٥١	٩٥٤٨٩٣٨	١٤٧١١٣٣٧
٣٧٣٠٩٦٩٣				
تقريب :				
اعتمادات السكك الحديدية والتلفونات والتليفون	—	٤٤٦٩٣٠	٣٠٤٢٨٨٩	٣٣٠١٦٤٥
٤٧٩١٤٦٤				
٣٢٥١٨١٧٥	١٩٦١٥٣٣	٤٦٤١٠٢١	٧٥٠٦٠٤٩	١٢٤٠٩٥٨٢
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣	١٨٤٤٣٦	٤٦٧٥٩٣٢	٧٣٦٥٩٧	١٢٣٣١٤٤
٣٢٠٦٨٠٠٠				
تخفيض (-) أو زيادة (+)	١٢٧١٩٧-	٣٤٩١٢+	١٧٤٥٢-	١٧٨٤٣٨-
٤٥٠١٧٥-				
تخفيض (-) أو زيادة (+) في ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والتليفون	١٩٣٩٧٤+	١٠٣٩٩٢+	١٤٠٨٥٦-	١٠٠٥٧٢-
١٥٢٤٤٦-				
النتيجة العمومية	٦٠٩٧٧+	٦٩٠٨٠-	٣٣٠٣٠٨-	٢٧٩٠١٠-
٦٠٩٧٧+				

* هذا المبلغ خاص بالمعاملات .

لاحظت اللجنة في مذكرتها عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ أن نطاق التخفيض في المصروفات أصبح ضيقا جدا بعد كل ماوقع على النفقات من الضغط وأن استمرار الأزمة الاقتصادية ، مع ما يترتب عليها من زيادة النقص في موارد الميزانية يعني أن حاجتها في ثبات ، سيسجل الحاجة ماسة إلى الرسوم الإضافية للحفاظ على التوازن . ولا أدل على هذه الحاجة من أن النقص في الإيرادات والاعتقاد اللازم لتعويضات تلبية نزاع أسوان وليباشرة نهران جبل الأولياء يلفان معا نحو ٢٣٠٠٠ ج م . ومن الأسف أن الإجراءات القانونية بشأن الرسوم الإضافية لم تنته إلى الآن بحيث إنه يتعذر الاعتدال على أي مورد جديد لتعويض الميزانية من النقص المتقدم بيانه في الموارد الحالية .

ولم يسع اللجنة المالية إزاء هذه الحالة إلا العمل على اجتناب كل ما يستطاع اجتنابه من المصروفات الإضافية بتأجيل طائفة من المشروعات الجديدة مع إجراء كل تخفيض ممكن في المصروفات الحالية لكي ينسى مواصلة المضي في أعمال الري المدرة ثمر . وقد وجهت المساعي إلى تخفيض اعتمادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) بما لا يقل عن ١٠ ٪ من اعتمادات السنة الحالية ، فانتضع بعد البحث أنه يتعذر الوصول إلى هذه النتيجة لأن في مصروفات بعض الوزارات والمصالح ما لا يستطاع إقصاء اعتماداته لارتباط تلك المصروفات بالإيرادات ، كعمى مصروفات الجمارك والمحاكم الخفطة ومصلحة البريد ، أو لأن الجهات المختصة لا تملك وقفها في الحدود التي تريدها ، كالمصاريف القضائية في المحاكم الأهلية ، ومصاريف تنفيذ الأحكام القضائية في وزارة المالية ، ومصاريف الأغذية للتلاميذ والمرضى في ميزانيات المعارف والصحة . فضلا عن ذلك ، فإن هناك منشآت جديدة أوجبت زيادة اعتمادات بعض المصالح بدلا من تخفيضها ، وأهم هذه المنشآت محطات الطلبيات في شمال الدلتا وفي الحياض المنعزلة بالوجه القبلي التي تم إنشاؤها في خلال السنة المالية الحالية ، فقد استمدت زيادة في اعتمادات مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتأجيل نحو ٨٨٠٠٠ ج م .

ولم تكن الحالة في اعتمادات الباب الأول (ماهيات ومرتب) أقل صعوبة منها في اعتمادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) ، فقد عبت اللجنة كل العناية باجتناب الوظائف الإضافية مع العمل على إلغاء الموجود منها توصلنا إلى تخفيض تلك الاعتمادات في ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح ، ولكن المنشآت الجديدة قضت باستثناء بعضها من هذا الإجراء ، كمصلحة التجارة والصناعة ووزارة المعارف ومصلحة الصحة ، فإن ميزانياتها تتضمن عددا من الوظائف الجديدة ، ولولا هذا العامل لكان التخفيض في اعتمادات الماهيات أكثر مما هو مبين أعلاه .

وقد جرت اللجنة على الخطة نفسها في اعتمادات الأعمال الجديدة ، أي أنها عملت على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن في ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح ، ولكن الحاجة الماسة إلى المضي في مشروعات الري الكبرى دعت إلى زيادة المصروفات لهذه المشروعات بمقدار ٢٣٠٠٠ ج م . ومع ذلك فقد اقتصر صرف الزيادة في باب الأعمال الجديدة على ٣٥٠٠٠ ج م . وهكذا يكون التخفيض في اعتمادات الباب المذكور قد استعمل في سبيل أعمال الري .

ومما ينبغي ذكره أن مشروع الميزانية لا يتضمن اعتمادا لفوائد واستهلاك الأذونات التي تقرر إصدارها على الخزانة لتنفيذ الأخطار المزمع عقده مع الشركات والبنوك القارية لتخفيف أعباء المدينين الموهونة أطرافهم ، فإن المبلغ اللازم لتلك سيؤخذ من المال الاحتياطي العام مباشرة ، كما أن ما سيحصل من المدينين سيضاف أولا فأولا إلى الاحتياطي المذكور دون أن يمر في الميزانية .

وعلى بيان موجز عن ميزانية كل قسم من أقسام الميزانية :

المخصصات والمرتبات وديوان جلالة الملك

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٢ ٦٤٠,٠٢٤

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ٦٢٨,٤٢٩

خفضت اعتمادات الديوان ١١,٥٩٥ ج. م. منها ١,٩٠٤ ج. م. في الباب الأول (ماهيات ومرتبآت)
و ٩,٨٧١ ج. م. في الباب الثاني (مصاريف عمومية) و ٢,٨٢٠ ج. م. في الباب الثالث (أعمال جديدة) .

مجلس الوزراء

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٢ ١٥,١٠٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ١٣,٨٦٤

خفض اعتماد الباب الأول (ماهيات ومرتبآت) ٩٩٥ ج. م. واعتماد الباب الثاني ٢٥٠ ج. م. وهذا
التخفيض يتناول مصاريف الانتقال و بدل السفر .

مكتب المستشارين المالي والقضائي

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٢ ١٨,٤٨٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ١٨,١٣٥

خفضت اعتمادات الباب الثاني بنسبة ١٠ ٪

وزارة الخارجية

جنيه مصري

ميزانية سنة ١٩٣٢ ٢٣٥,٥٣٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ٢٣٧,٦٦٨

خفضت اعتمادات الباب الثاني بنسبة ١٠ ٪ ، أما الباب الأول فقد زيد اعتماده بمقدار ٢٧,٣٧٥ ج. م. وهي حالة
ترجع إلى تعديل أساس المرتب الإضافي لعملاء المباشرة لموظفي المفوضيات والتفصيلات في البلدان التي لا تزال عملها على
أساس الذهب ، وهو التعديل الذي أقره مجلس الوزراء في جلسة المعلقة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٣

وزارة المالية

بجيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ٣,١٦٨,٨٤٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ٣,٠٩٨,٣٣١

في بعض فروع ألوزارة تخفيض قدره ١٦٦,٠٠٠ ج.م وفي البعض الآخر زيادة بمقدار ٩٦,٠٠٠ ج.م والشطر الأكبر من التخفيض يتناول الديوان العام (٤٩,٠٠٠ ج.م) وغفر السواحل (٢٨,٠٠٠ ج.م) .

فالتخفيض في الديوان العام يرجع على الأخص إلى حذف اعتماد ٢٤,٠٠٠ ج.م المدرج في ميزانية السنة الحالية لإعانة شركة مصر للنزل ونسج الأقطان وشركة الغزل الأهلية المصرية لأن التوقع أن تسفر حساباتها عن ربح يزيد على ٥٪ من راس المال . وقد أقيمت إعانة المعاهد الدينية مؤقتا كما هي في ميزانية ١٩٣٢

وما ينبغي ذكره أن مشروع الميزانية يتقسن اعتمادا قدره ٣٥,٠٠٠ ج.م لإنشاء مكتب لمراقبة الأعمال التي ستقوم بها الشركات المالية والعقارية تفهنا للاهتافات التي تمت أو التي ستتم في المستقبل بين البنوك العقارية والحكومية لتخفيف آباء الديون عن المقترضين من أصحاب الأملاك .

ويتناول التخفيض في خفر السواحل اعتمادات البابين الأول والثاني ، فقد أعيد النظر في وظائف هذه المصلحة بعد أن ائتمد كادراها في سنة ١٩٣١ وأمكن الوصول إلى الاستغناء عن ٣٩ وظيفة منها وتخفيض درجات ٤٩ غيرها فاقصد بذلك نحو ١٠,٠٠٠ ج.م ولكن بعض الوظائف التي تقرر إلغاؤها لا يزال مشغولا بحيث أن الوفرة لا تحقق بأكثره إلا بعد خلوه هذه الوظائف .

هذا فيما يتعلق بتخفيض اعتماد الماحيات والمربيات . أما التخفيض في المصاريف العمومية ، وهو يبلغ ٢١,٠٠٠ ج.م فنه ما يرجع إلى مراعاة الاقتصاد في الاتفاق ، ومنه ما يعود إلى ما تنويه المصلحة من تعديل النظام المتبع الآن في مختلف الشؤون ، فقد اتضح أن لا سبيل للتوسع في الاقتصاد فيما لو أقيمت النظم الحالية كما هي .

فاستنباط الوسائل للاقتصاد في النفقات أصبح أمرا هاما لتخفيض الاعتمادات بعد كل ما وقع عليها من الضغط وهو ما تقرر مراعاته أيضا في المطبعة الأميرية . فمن المعلوم أن ميزانية هذه المصلحة تتحمل تكاليف التشغيلات التي تقوم بها مختلف الوزارات والمصالح وقد لوحظ أن هذه التشغيلات في زيادة مضطردة فيما يتعلق ببعض الجهات كوزارة المعارف ومصلحة الفتحة ، نظرا لاتساع نطاقهما بحيث إله أصبح من المتعذر إجابة جميع الطلبات بلون زيادة الاعتماد الخاص بالخدمات . وقد رأت المطبعة أن لا سبيل للتوفيق بين حاجة الميزانية إلى الاقتصاد وبين ضرورة العمل على إنجاز ما يطلب منها من التشغيلات إلا بتغيير مواصفات الورق وعيانه والتوصية على مهمات أقل جودة من المعتاد . وقد تكن من الاقتباء إلى هذه الوسيلة أن خفض اعتماد المهمات بمقدار ٧,٠٠٠ ج.م ولولا هذا الإجراء لصبحت الحساسة إلى زيادة الاعتماد نحو ١٤,٠٠٠ ج.م

أما المصالح التي زادت اعتماداتها فهي الأملاك الأميرية لزيادة مساحة الزراعة الخاصة بمقدار ٧,٠٠٠ ج.م و٧,٠٠٠ ج.م كما تعتمد كره في مرضى الكلام عن الإيجانات ، ولإندراج اعتماد قدره ١٠,٠٠٠ ج.م لإنشاء مطبخ لتغريب الأرز .

وتشتمل ميزانية مصلحة التجارة والصناعة على الاعتمادات اللازمة لإنشاء سوق البصل ولإدارة مصنع تجارب الدبابة ، وسوق المحاصلات في روض الفرج وأثر النبي ، ومصنع الزجاج التوذي ، ولتعزيز قسم النقل والبيع ، ومراقبة الصادرات .

وما ينبغي ذكره أن ميزانية الأموال المقررة تتضمن ٧,٦٧٨ ج.م. لمصاريف الجرد العمومي للأُملاك المبنية كما أن ميزانية الجمارك تشتمل على ٢٥ وظيفة بمبلغ ٢,٥٣٢ ج.م. لمراقبة وحراسة مخازن مصص الشركات مقابل إضافة ما يحصل من هذه الخدمة إلى الإيرادات ، وأن معدل التكرير بالسويس ستعال إدارته إلى مصلحة المناجم والمحاجر وهو ما يستدعي إدراج اعتماداته في ميزانيتها خلا من ميزانية مصلحة الكيمياء وقد روى ذلك في مشروع الميزانية مع إدراج ١٢,٠٠٠ ج.م. لمصاريف الإنشائية اللازمة لاستخراج الأسفلت .

وزارة المعارف العمومية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٢ ٣,١٨٠,٦٣٣
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ٣,١٧٦,٥٠٢

تتضمن اعتمادات نشر التعليم في ميزانية السنة الحالية ٤٣,٤٠٤ ج.م. لأجر مدارس كانت تابعة لوزارة الأوقاف وللمدرسة القيدوم الصناعية التي كانت تابعة لمجلس المديرية. وقد نقلت اعتمادات هذه المدارس إلى البابين الأول والثاني فترتب على ذلك زيادة ٣٠,٤٥٦ ج.م. في الباب الأول لمساكنات ٢٠٠ وظيفة و ١١,٩١٥ ج.م. في الباب الثاني لمصاريف العمومية .

وعلاوة على ذلك أودع مبلغ ١٠,٧٥٢ ج.م. لمساكنات ٥٨ وظيفة لمدرسة المساعي المشكورة الثانوية بشبين الكوم التي ضمت إلى الوزارة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٣١ مقابل إعلاء القسم الثانوي في مدرسة شبين الكوم الابتدائية ، والمبلغ المذكور هو صافي الزيادة في المساكنات ، كما أودع مبلغ ٢١,٦٥٤ ج.م. لمساكنات ١٨٨ وظيفة بمناسبة زيادة عدد الفصول في مدرسة الزراعة المتوسطة والمدارس الصناعية ، واتساع نطاقها ، وتقسيم مدرسة الفنون التطبيقية إلى ثلاث مدارس .

ويشتمل مشروع الميزانية على ٦٦٢ وظيفة بمبلغ ٣٨,٣٨٨ ج.م. لاستيفاء الفصول في المدارس الالزامية .

بجمله ما تقدم تبلغ ١٠١,٢٥٠ ج.م. للمساكنات و ١١,٩١٥ ج.م. لمصاريف العمومية . ولكن مشروع الميزانية وضع ، فبا يخص بالديوان العام والتعليم ، على أساس زيادة ٤٧,٦٦٨ ج.م. في اعتمادات المساكنات ، وتخفيض ٣٣,٣٥٠ ج.م. بلا من زيادة ١١,٩١٥ ج.م. في اعتمادات المصاريف العمومية .

وعمل ذلك يكون في سائر الاقتراحات التي يتضمنها المشروع تخفيض قدره ٥٣,٥٨٢ ج.م في اعتماد الماحيات و ٤٥,٢٦٥ ج.م في اعتمادات المصاريف العمومية .

فالتخفيض في اعتماد الماحيات يرجع إلى إلغاء ١٤٤ وظيفة يبلغ ٣٦,٢٦٧ ج.م وإلى فرق الرط .

أما التخفيض في اعتمادات المصاريف العمومية فقد أخذ منه ١١,٩١٥ ج.م للثلاث البلدية كما تقدم بيانه فيق ٣٣,٣٥٠ ج.م والشطر الأكبر من هذا التخفيض يتناول اعتماد الايجارات والمبناه (١٠,٠٠٠ ج.م) واعتماد الإطاعات (١٥,٠٠٠ ج.م) .

ومما ينبغي ذكره أن إعانة الجلاسة أقيمت كما هي يبلغ ١٩٩,٩٧٢ ج.م على أن تعقل فيما بعد وفقا لما يقتضيه مشروع ميزانية الجامعة .

ويتضمن المشروع في اعتمادات الباب الثالث ٥١٢٣ ج.م لعم مدرسة أبي تيج الصناعية التابعة الآن لمجلس المديرية و ٣٥٨٠ ج.م لإنشاء معهد خاص للتربية لتخريج المعدادات و ٣٩,٣٠٠ ج.م لمواصلة الأعمال المضعدة في السنة الحالية (١٠,٠٠٠ ج.م للقط الأخير من ثمن مدرسة شبرا الابتدائية و ١٩,٣٠٠ ج.م للمعد والآلات اللازمة لمدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع) و ٧,٤٢٠ ج.م لإنشاء ٨٠ مدرسة إلزامية .

وزارة الداخلية

جنته

ميزانية سنة ١٩٣٢ ٤,٥٤٧,٩٠٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ٤,٢٧٣,١٦٠

وافق مجلس الوزراء في جلسته المتعقده بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ على إنشاء إدارة لمراقبة حركة المرور في الطرق العمومية والزراعية وذلك نظرا لما لوحظ من مخالفات لأحكام لائحة السيارات من حيث تجاوز الحولة القانونية أو تمدي حدود السرعة المقررة أو السير بغير نظام مما يعرض حياة الركاب والمارة للخطر . وكانت تكاليف تلك الإحارة مقدرة بمبلغ ٦٦,٠٠٠ ج.م ولكن الحاجة الماسة إلى الاقتصاد أوجبت تخفيضها إلى ٥٤,٠٠٠ ج.م .

ولذا صرف النظر عن هذه الزيادة يكون في اعتمادات وزارة الداخلية تخفيض قدره ٣٢٨,٠٠٠ ج.م منه ٢٤٣,٠٠٠ ج.م في ميزانية المنقر تخفيض الأجور كما تقدم ذكره في الكلام عن الإيرادات و ٣٧,٠٠٠ ج.م في ميزانية السجنون نقصان عدد المسجونين وهبوط أسعار الأغذية والتوريدات العمومية . أما باقي التخفيض فله ١٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية البوليس و ٢٩,٠٠٠ ج.م في اعتمادات الديوان العام ، والشطر الأكبر من هذا المبلغ ناتج من استبعاد قيمة المرصد في الميزانية لخدمات التي يؤتيها البوليس للسكك الحديدية والتلفونات والتليفونات وعن حذف اعتماد ١٠,٠٠٠ ج.م المرصد لدم البرك في ميزانية السنة الحالية وذلك بناء على ما تقدم من إحالة هذه الأعمال إلى مجالس البلديات ،

الصحة العمومية

جمله

ميزانية سنة ١٩٣٢ ١,٣٨٧,٦٨٦

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ١,٤٣٣,٨٩٢

يتضمن هذا المشروع الاعترافات اللازمة للخدمات الجديدة ، وأهمها إنشاء مستشفى رمدى فى صمألوط ، ومستشفى رمدى منتقل فى مديرية الغربية ، وقسم حديد فى كل من مستشفى الاسكندرية والمحلة الكبرى ، وثلاثة أفرع رمدية فى المستشفيات المركزية ، وتوسيع القسم الداخلى بمستشفى الجذام بالقاهرة ، وأقسام إضافية فى مستشفى قصر العين .

وعلاوة على ذلك أدرجت الاعترافات اللازمة لتحويل مستشفى إديف القروى إلى مستشفى حركوى ، وجعل ٧ من المستشفيات القروية المتقاربة مستشفيات مستقلة .

وزارة الحفانية

جمله

ميزانية سنة ١٩٣٢ ١,٦٨٤,٨٠٢

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ١,٦٦٩,٣٩٣

يتضمن مشروع الميزانية إنشاء ٢٠ وظيفة مندوبى محضرين لعدم كفاية الوظائف التى أفرها مجلس الوزراء فى سنة ١٩٣٠ على أثر إلغاء محاكم الأخطاط وإسالة أعمال الإعلان والتنفيذ الخاصة بقضاياها إلى أقلام المحضرين بالمحاكم الأهلية ، على أن ينظر فى تخفيض المساهيات التى تمنح للسجنين منهم لتمويض المصروف الإضافى الناتج من زيادة مدعم .

وعلاوة على ذلك أدرج فى مشروع الميزانية ٢٠ وظيفة للتدوين من مصلحة السكك الحديدية إلى البيانات بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ من إنشاء وظائف هؤلاء المتدوين مقابل إلغاء وظائفهم فى ميزانية السكك الحديدية .

وأدرج فى ميزانية المجالس الحسبية اعتماد قدره ٣٧٠٠ ج . م تعيين حاسبين فى بعض هذه المجالس بدلاً من الاستعانة بغيراء حاسبين فى عاصمة النابيين عن عديمى الأهلية والوكلاء عن الغائبين وهذا المصروف لا يعد ميطا على الميزانية لأن الأوصاف التى كانت تصرف إلى انطراء مستعمل ضمن إيرادات الدولة .

وما عدا ما تقدم ليس فى هذا المشروع تعديل يذكر .

وزارة الأشغال العمومية

جميعه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ٦,٥٧٩,٧٥٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ٦,٨١٤,٤٥٩

في هذا المشروع زيادة قدرها ٢٥٦,٠٠٠ ج.م للأعمال الجبلية والمساكنات في مصلحة الري و ٩٨,٠٠٠ ج.م في المصاريف العمومية لمصلحة الميكانيكا والكهرباء و ٦٧,٠٠٠ ج.م في الأعمال الجبلية لمصلحة المجارى .

فالزيادة في اعتبارات الري تتناول الأعمال الجبلية بمقدار ٣٣٠,٠٠٠ ج.م والمساكنات والمرتبات بمقدار ٣٩,٠٠٠ ج.م مقابل تخفيض ١٠٨,٨٧٠ ج.م في اعتبارات المصاريف العمومية .

أما الزيادة في اعتبارات مصلحة الميكانيكا والكهرباء فتتبع على الأخص إلى إدراج مبلغ ٨٨,١٠٠ ج.م لمصاريف إدارة محطات الطبليات في شمال الدلتا والحياض المنزلة كما تقدم ذكره .

وتتبع الزيادة في مصلحة المجارى إلى إدراج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م لإصلاح وتوسيع المصب الرئيسى القديم ومشروع مجارى جزيرة الروضة وإزمالك وإلحفة الغربية للنيل بين مدينتي الجيزة وأسيوط .

فإجماليات الأعمال الجبلية في مصلحة الري رفعت من ٣,١١١,٠٠٠ ج.م إلى ٣,٣٤١,٠٠٠ ج.م وهذا المبلغ موزع كما على :

جميعه مصرى

١,٠٠٠,٠٠٠ نظيان جبل الأولياء .

٣٩٠,٠٠٠ لكثالة نفقات عملية نيران أسوان .

٥٠٠,٠٠٠ لتوصيلات عملية نيران أسوان .

١٠٠,٠٠٠ لتحويل الحياض .

٨٥٠,٠٠٠ للشروعات .

٣٤٨,٠٠٠ لأعمال الوجه البحرى والوجه القبلى الموزعة تكاليفها على جملة سنوات .

٣٠,٠٠٠ لبحاثة الخاصة بتقوية قناطر أسيوط وأسيوط والقناطر الخيرية .

٨٠,٠٠٠ لأعمال الري في السودان .

١٦٧,٠٠٠ لأعمال نظيفة .

٣,٤٣٥,٠٠٠ بتدليل :

٩٤,٠٠٠ لتتطور عدم صرفه .

٣,٣٤١,٠٠٠

وفيا على ملخص المشروعات المطلوب من أجلها مبلغ ٨٥٠,٠٠٠ ج.م.

بجسده مصرى

٢٤٠,٠٠٠	مشروعات الدقهلية والشرقية .
١٥٠,٠٠٠	» شرق الغربية .
٨٢,٠٠٠	» رى وسط الدلتا .
١٠٣,٠٠٠	» دموق .
٥٥,٠٠٠	» رى البحيرة .
٢٠,٠٠٠	لمحطة فوه للرى .
١٥,٠٠٠	» رشيد .
١٥,٠٠٠	» السرو الجديدة .
٢٠,٠٠٠	» البلامون للرى .
٢٥,٠٠٠	زيادة وحدة جديدة بمحطة بلفاس .
٣,٠٠٠	لمعمل ضبط الآلات الكهروإتية ومقاييس الوقود ومراقبة استهلاكه .
١٢٢,٠٠٠	لكالة المعقات الخاصة بمحطات شمال الدلتا .
<hr/>	
٨٥٠,٠٠٠	
<hr/>	

وترجع الزيادة في اعتماد الباب الأول (المساهيات والمربيات) من ميزانية المصلحة إلى إدراج ٤٥٠,٠٠٠ ج.م تنفيذ الكادر الجديد المعتمد من مجلس الوزراء مقابل تخفيض ٢٥,٠٠٠ ج.م من المساهيات المحسوبة على الأعمال الجديدة .

وزارة الزراعة

بجسده مصرى

٦٥٢,٠٨٧	ميزانية سنة ١٩٣٢
٦٩٤,٠٨٥	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣

يتضمن هذا المشروع ٢٥,٠٠٠ ج.م للتوسع في أعمال التدخين بإنشاء ٢٥ لجنة صغيرة و ٧,٠٠٠ ج.م لإنشاء مزرعة لتجارب البصل في جزيرة شندويل و ١١,٠٠٠ ج.م لشبكة المباني اللازمة لحقول التجارب التي تسلمتها الوزارة في سنة ١٩٣٠ بالوجه القليل و ٢,٥٠٠ ج.م لمصاريف إدارة معمل اختبار البذور الذي تم إنشاؤه و ٤,٠٠٠ ج.م لإيجاد مورد جديد لإياء المذبذبة بمرعة الجبل الأصفر و ١٠٠٠ ج.م لإنشاء مشتل وحديقه نموذجية بمخمل التجارب بمحطة سدس .

وزارة المواصلات

جيبه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ١,٦٣٢,٣٦٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ١,٤٢٩,٧١٧

في اعتادات الديوان السام زيادة قدرها ٢٤,٠٠٠ ج.م وحى ترجع على الأخص إلى إدراج ١٨,٠٠٠ ج.م لإنشاء حظائر لأعمال متنوعة تخصص باسم الطيران .

أما فروع الوزارة فقد خفضت اعتاداتها ٢٣٩,٠٠٠ ج.م وهذا المبلغ يمثل مقدار الفرق بين القسط الأخير من تكاليف كوبرى قصر النيل وكوبرى بنها وبين المبدج لتفقاتها في ميزانية السنة الحالية .

ومما ينبغي ذكره أنه تقرر توحيد الورش والمخازن الكائنة في ميناء الاسكندرية تحت إدارة مصلحة الموانئ والمناظر ترتيب على ذلك قل ٤٧ وظيفة من ميزانية مصلحة الحدود بمبلغ ٥٨,٠٨٠ ج.م والاستثناء عن ٣٢ وظيفة بمبلغ ٣٦,٤٥٠ ج.م ولما كانت هذه الوظائف لازال مشغولة فقد نقلت واحدة منها إلى ميزانية وزارة الحربية وأدرج الباقي في ميزانية الموانئ والمناظر بضع وظائف زائدة عن الحاجة لإنفاثها لدى خلوها .

وزارة الحربية ومصلحة الحدود

جيبه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ١,٨٢٤,٩٢٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ١,٧٥٧,٥٥١

خفضت اعتادات وزارة الحربية ٢٩,٠٧١ ج.م منها ٨,٣٦٨ ج.م في الباب الأول (ملعيات ومرتبات) و ٢٠,٤٨٧ ج.م في الباب الثانى (مصاريف عمومية) و ٣١٦ ج.م في الباب الثالث (أعمال جديدة) وذلك بعد تخصيص ١٦,٥٣٤ ج.م للمصاريف الإضافية التى تستند عليها قوة سلاح الطيران الموجودة و ٥,٢١٨ ج.م لإنشاء مبانى جديدة لمطار المأسطة الحربى و ٥,٠٠٠ ج.م لجهارى تكلفت أسوان .

وخفضت اعتادات مصلحة الحدود بمقدار ٣٨,٣٠٧ ج.م منها ٤,٥٣٩ ج.م لحذف ٧٩ وظيفة على أثر توحيد الورش والمخازن الكائنة في الاسكندرية كما سبق ذكره ، و ٩,٠٠٠ ج.م للاقتصاد في المصاريف العمومية و ١٥,٠٠٠ ج.م في الأعمال الجديدة .

ومما ينبغي ذكره أن ميزانية الوزارة لازال تشتمل على ٧٥٠,٠٠٠ ج.م لمصاريف الجيش في السودان وكان المأمول أن تتمكن الحكومة من تخفيض هذا المبلغ تمثيلاً مع سياسة الاقتصاد ولكن الضائقة المالية التى لازال مستعكة في السودان حالت دون بلوغ هذه الأمنية . واللجنة المالية تعرض الأمر على مجلس الوزراء ليقرر ما يراه .

البعثات العلمية

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ٩٧,٧٥٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ... ٧٩,٠٠٠

خفض عدد أعضاء البعثات إلى ٢٠ وهو العدد المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١

المعاشات والمكافآت

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ٢,٢٦٩,٦١٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ... ٢,٢٣٩,٣٧٦

زيد الاعتماد المرصود لاستبدال المعاشات بأطيان بمقدار ١٤٠,٠٠٠ ج.م (وهذه الزيادة يقابلها زيادة مثلها في الإيرادات) والاعتمادات المخصصة لمكافآت المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية بمقدار ١٧,٠٠٠ ج.م على أن يجعل المكافأة ١٥ ح.م، وكانت ميزانية سنة ١٩٣٢ قد وضعت على أساس تخفيضها من ٢٠ ج.م إلى ١٠ ج.م، وهناك زيادة قدرها ٣٣,٠٠٠ ج.م في اعتمادات المعاشات الممنوعة بمقتضى اللوائح. بجملة ما تقدم تبلغ ١٦٠,٠٠٠ ج.م ولكن الاعتمادات المطلوبة لسنة ١٩٣٣ تقل ٣٣,٠٠٠ ج.م عن اعتمادات سنة ١٩٣٢ وهذه الحالة ترجع إلى أنه استبعد من اعتمادات السنة المقبلة نصيب السلك الحديدية والتفرغات والتليفون من المعاشات وقدره ١٩٣,٠٠٠ ج.م.

الدين العمومى

جنيه مصرى

ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ٤,٣٤٨,٥٣٤

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ ... ٤,١٩٥,٠٧٥

في أول يناير الحالى دعت الحكومة القسط الأخير من أقساط الخروقات فترتب على ذلك تخفيض اعتمادات الدين العمومى بمقدار ١٥٣,٠٠٠ ج.م .

أما المطالبة بدفع أقساط الدين على أساس الذهب فقد صدر بشأنها حكم ابتدائى من المحاكم المختصة ولكن الحكومة ترى أن المسألة يجب أن تعالج بالطرق السياسية وقها ليأتها إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣

المصالح المصلحة بالميزانية
السكك الحديدية

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	
جنيه	جنيه	
٤,٨٥٤,٥٢٠	٤,٥٥٤,٠٠٠	إيرادات
٤,٠٢٤,٩٨٥	٤,٧٤٢,٠٠٠	مصرفات

تشمل إيرادات سنة ١٩٣٣ على ١٥٤,٠٠٠ ج. م عن نصيب المصلحة من استقطاعات الدفعة والمستقطع من المساهيات للعاشات ، وكان هذا المبلغ مدججا في ميزانية ١٩٣٢ في أبواب الخصصة من الميزانية العامة ، وعلى ذلك يكون إيرادها من استغلال الخطوط مقدرا بمبلغ ٤,٤٠٠,٠٠٠ ج. م وهو يقل ٤٥٤,٠٠٠ ج. م عن تقدير سنة ١٩٣٢

أما المصروفات فتشمل (أولا) على ٣,٤٣٩,٣٨٩ ج. م لمصاريف استغلال الخطوط مقابل ٣,٧٢٢,٤٨٥ ج. م. في سنة ١٩٣٢ ، أى أن هناك قصدا قدره ٢٨٣,٠٩٦ ج. م منها ٨٢,٤٩١ ج. م في اعتماد المساهيات والمقررات و ٢٠٠,٦٠٥ ج. م في اعتماد المصاريف العمومية (ثانيا) على ١٨٨,٠٠٠ ج. م للأعمال الجديدة وهذا المبلغ ينقص ١١٤,٥٠٠ ج. م عن اعتماد سنة ١٩٣٢ (ثالثا) على ١٩٧,٠٠٠ ج. م للعاشات التي كانت تؤخذ من الميزانية العامة والمقدمات التي تؤخذها سائر المصالح (رابعا) على ٩١٨,٠٠٠ ج. م لفائدة رأس المال الواجب سدائها إلى الميزانية العامة وفقا للنظام المتقدم بيانه في صدد الكلام عن فصل المصلحة عن تلك الميزانية .

فهذا البيان يدل على أن المصلحة بذلت مجهودا عظيما لتخفيف فققاتها متشبا مع إيراداتها التي أثرت فيها الأزمة الاقتصادية تأثرا كبيرا فبجلا عما تمانيه من منافسة السيارات ومع ذلك فإن الإيرادات المقدرة لسنة ١٩٣٣ لا تكفى للصرف على المنشآت المبتدئة ولم يقتصر ذلك المجهود على فققات استغلال الخطوط ، بل تصادها إلى الأعمال الجديدة فإن الإحتياجات المطلوبة وقدرها ١٨٨,٠٠٠ ج. م لا تتضمن إلا مبلغ ٣١,٨٠٠ ج. م للشروط المستجدة وجميعها من الأعمال التي لا تمتد لأكثر من سنة ، وتستمتع المصلحة السلفة اللازمة لذلك .

وبما ينبغي ذكره أن مشروع الميزانية وضع فيها يختص بإحتاد المساهيات على أساس إناء ٤٩٥ وظيفة زائفة عن الحاجة بمبلغ ٩٥,٠٠٠ ج. م .

التلغرافات والتليفونات

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	
جنيه	جنيه	
٧٦٩,٠٠٠	٨٤٤,٠٠٠	إيرادات
٧٦٦,٤٧٩	٩٧٥,٠٠٠	مصرفات

إذا استبعد من تقدير إيرادات سنة ١٩٣٣ المبلغ الخاص بالدفعة والمستقطع من المساهيات وقدره ٥٥,٠٠٠ ج.م. ومن تقدير المصروفات المبالغ الخاصة بالمطاشات ونادبة الخدمات وفائدة رأس المال وقدرها ١٩٠,٤٨٩ ج.م. يكون صافي التقدير كما على :

سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢	زيادة
جنيه	جنيه	جنيه
٧٨٩,٠٠٠	٧٦٩,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٧٨٤,٥١١	٧٦٦,٤٧٩	١٨,٠٣٢
		إيرادات
		مصرفات

فالزيادة في المصروفات مكونة (أولاً) من ٣٥,٦٠٥ ج.م. في اعتماد المصاريف العمومية لاشتغالها على ٣٦,٥٠٠ ج.م. لاستبدال عدد تلفونية للشركين بمناسبة تغيير سترال الاسكندرية . (ثانياً) من ١٠,٥٠٨ ج.م. في اعتماد الأعمال الجديدة ، مقابل تخفيض ١٨,٠٨٦ ج.م. في اعتماد المساهيات والمربيات، وهذا المبلغ يتضمن ٧,٠٠٠ ج.م. لإلغاء ٨٢ وظيفة زائدة عن الحاجة نظراً لخلوها .

ولا تشمل اعتمادات الأعمال الجديدة التي تبلغ مجلتها ١٥٤,٩٣٨ ج.م. إلا على ٣٤,٤٠٠ ج.م. للشروعات المسجدة والشطر الأكبر من هذا المبلغ يخص بإنشاء محطة للإذاعة اللاسلكية ما

الخاصة في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٣

اسماعيل صدق
أحمد عبد الوهاب
خليل محمود الفاسي

قسم ٣ - مجلس الوزراء

قُدرت اعتبارات هذا القسم في المشروع بمبلغ ١٣٨٦٤ ج.م. وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ١٥١٠٩ ج.م. فيكون هناك وفر قدره ١٢٤٥ ج.م. بالتفصيل الآتي :

مقارنة الاعتمادات	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	زيادة	تخفيض
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	٨٨٨٤	٩٨٧٩	—	٩٩٥
باب ٢ - مصاريف عمومية	٤٩٨٠	٥٢٣٠	—	٢٥٠
أعمال جديدة	—	—	—	—
المجموع	١٣٨٦٤	١٥١٠٩	—	١٢٤٥
التخفيض				١٢٤٥

وهذا التخفيض يتناول أولاً :

الباب الأول (ماهيات وأجور مرتبات) ويبلغ التخفيض فيه ٩٩٥ ج.م. في الدرجات الثامنة وتسعة عشر جنباً في الوظائف الخارجية عن هيئة العمل يقابل ذلك زيادة قدرها ١٥ جنباً في المرتبات .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

أما اعتمادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) ففيها تخفيض يبلغ ٢٥٠ ج.م. جاء من قصص في بند مصاريف الانتقال وبطل السفر قدره ٣٠٠ ج.م. تقابله زيادة قدرها خمسون جنباً في المصاريف الثرية .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

وترى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا القسم كما هي واردة في المشروع وقد أقرها مجلس النواب وترجع المجلس أن يوافق عليها وهي :

٨٨٨٤ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
٤٩٨٠ « ٢ - مصاريف عمومية .

قسم ٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي

قدّر لهذا القسم من الاعتمادات في مشروع الميزانية مبلغ ١٨٠١٣٥ ج.م. وكان مقدراً له في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية مبلغ ١٨٤٨٥ ج.م. أي بمقتضى قدره ٣٥٠ ج.م. وقد وزعت اعتمادات هذا القسم كما يأتي :

مقارنة الاعتمادات	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	زيادة	تخفيض
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	١٦٦٣٥	١٦٨٣٥	—	١٩٠
« ٢ - مصاريف عمومية	١٥٠٠	١٦٦٠	—	١٦٠
المجموع	١٨١٣٥	١٨٤٨٥	—	٣٥٠
التخفيض				٣٥٠

تقرير لجنة المالية

من مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(القرض حشرة الشيخ المحرم الأول على أحد بنائها) .

قسم ١ - مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

قُدرت اعتمادات هذا القسم في مشروع الميزانية بمبلغ ١٢٨٠٤٢٩ ج.م. هو ينقص ١١٠٥٩٥ ج.م. عما قدّر لهذا القسم في ميزانية السنة الماضية . وقد وزع الاعتماد على أفرع هذا القسم كما يأتي :

الفرع	تخفيضات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤		
مخصصات جلالة الملك	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	—	—
مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي	١١١٥١٣	١١١٥١٢	—	—
ديوان جلالة الملك	٣٦٩٧٩٩	٣٧٧١٢٠	—	١١٣٩
معية حضرة صاحبة العظمة السلطانية	١٠١٨٨	١٠٢٩٢	—	٢٠
المجموع	٦٢٨٠٤٢٩	٦٤٠٠٢٤	—	١١٠٥٩٥
التخفيض				١١٠٥٩٥

ويتضح من هذا الجدول أن التخفيض حصل في الفرع ٣ ديوان جلالة الملك " و فرع ٤ "معية حضرة صاحبة العظمة السلطانية ملك" .

أما اعتمادات الفرعين الأول والثاني فمقدرة طبقاً لنص المادة (١٥٠) من الدستور .

وترجع اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا القسم كما هي واردة في المشروع وقد وافق عليها مجلس النواب .

فرع ٣ - ديوان جلالة الملك :

١٤٩,٥٠٤ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
١٥٧,٨٢٥ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٥٨,٤٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٤ - معية حضرة صاحبة العظمة السلطانية ملك :

٨٨٨ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
٣٠٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

الباب الأول

المصاحبات والأجر والمرتبات

قدرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ١٧٣٣٦٨ ج.م وكانت في العام الماضي ١٦٣٠٩٣ ج.م بزيادة قدرها ٩٢٧٥ ج.م وذلك للسبب الآتي :

لما عرفت قيمة السلة المصرية ذهب خروج الجنيه الإسترليني من قاعدة الذهب تأثرت حالة موظفي القروضيات والقنصليات الموجودين في البلاد التي لا تزال عملها على أساس الذهب فوافقت الحكومة إنصافاً لهم ومعاملة بما جرى عليه عرف سائر الدول التي هيئت محتملة أن تعوضهم بعض الشيء ليستطيعوا أن يلدوا أعمارهم على الوجه المطلوب .

وقد ترتب من هذا الإجراء العادل زيادة في هذا الباب قدرها ٩٢٧٥ ج.م (راجع ملحق التقرير) .

وتلاحظ اللجنة بهذه المناسبة أنه لا تزال توجد ماهيات شخصية وتسير بعدم تطبيق هذه القاعدة على الذين يتقاضون ماهيات شخصية تزيد على المقرر لمنظم واكتفاء بمرتباتهم ، كما ترجو ألا يكون للمصاحبات الشخصية أثر بعد اليوم . فكل استثناء يبطئه عمل بالنظام وبروح المساواة .

وعما يجب لفت النظر إليه بوجه خاص كثرة عدد الخدمة الخارجيين من هيئة العمال كثرة تدعو إلى الدخلة فإن لكل موظفين اثنين من موظفي الديوان واحد من هؤلاء (الأولون ٩٦ والآخرون ٤٩) .

وأملاً اللجنة أن يتكش هذا العدد بعض الزين للاقلاً الوظائف التي تخلو حتى يصعب العدد مناسباً لمقتضيات العمل .

وهذه اللجنة توافق على بنود هذا الباب .

الباب الثاني

مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب ٦٥٣٠٠ ج.م في مشروع الميزانية مقابل ٧٣٤٤٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بتخفيض ٧١٤٥ ج.م وهو يعادل ١٠٪ من مجموع اعتادات هذا الباب وليس للجنة ملاحظات عليه . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا القسم وقد أقرها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومرتبات" ١٧٣٣٦٨ ج.م

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٦٥٣٠٠ ج.م

ومن هذا الاعتماد مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م خصصت للاستشارة المالية ١٢٥٠ ج.م للاستشارة القضائية .

وقد بلغ الوفرة في الباب الأول من اعتادات الاستشارة المالية تسعين جنياً .

وبلغ قص اعتادات هذا الباب الخاصة بالاستشارة القضائية ١٠٠ ج.م وتختصر فرق المصاحبات .

أما التخفيض الذي أصاب الباب الثاني فتفصيله كما يأتي :

جنس

٥٠ في بند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفرية" من الاستشارة المالية .

١٠ في بند ٤ "مصاريف متنوعة وثورية" من الاستشارة المالية .

١٠٠ في بند ٦ "مصاريف انتقال وبدل سفرية" من الاستشارة القضائية .

وليس للجنة ملاحظات على هذا القسم وترى اعتاد ميزانيته كما هي واردة في مشروع الميزانية وقد وافق عليها مجلس النواب . وترجو اللجنة أن يوافق المجلس عليها وهي :

جنس

١٦,٢٣٥ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١,٥٠٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

جلسة الأربعاء ١١ ذي القعدة سنة ١٣٥١

(٨ مارس سنة ١٩٣٣)

قسم ٥ - وزارة الخارجية

(القرصحة للشيخ المقيم المراسم بلك) .

قدرت اعتادات وزارة الخارجية في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٣٣٧,٦٦٨ ج.م مقابل ٢٣٥٥٣٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بزيادة ٢١٣٠ ج.م وقد وزعت على بابي الميزانية كما يأتي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومرتبات" ١٧٣٣٦٨ ج.م

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٦٥٣٠٠ ج.م

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
جنسية	جنسية	جنسية	جنسية
—	٩٢٧٥	١٧٣٣٦٨	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات
٧١٤٥	—	٦٥٣٠٠	باب ٢ - مصاريف عمومية
—	—	—	أعمال جديدة
٧١٤٥	٩٢٧٥	٢٣٥٥٣٨	المجموع
٢١٣٠	—	—	مالي الزيادة

٢ - وبنازع ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٢ ود كتاب من وزارة الخارجية يبيد أنه على أثر إبلاغ المقترحات المبينة آنفاً للمفوضيات والتفصيلات وردت للوزارة من كثير من مباحة شكوى واعتراضات على هذه القاعدة، وأنها بمقتضا جميعا واستماتت في ذلك بالقرارات التي تصدرها عصبة الأمم من إحصائيات الأحوال المعيشية في مختلف البلاد، فبين لما أتت حالة المعيشة في البلدان الموصفة بالكشف المرفق رقم ٢ تزيد نسبتها في الغلاء على غيرها.

ونظرا لأن المرتبات الإضافية لغلاء المعيشة المقترح صرفها في تلك البلاد قليلة في جانب هبوط سعر الليرة الإسرائيلية التي بلغت حوالي ٣٠ ٪، فضلا من حالة الغلاء الطبيعية في البلاد المذكورة، فقد رأت وزارة الخارجية زيادة مقدار مرتب الغلاء المقترح صرفه زيادة قليلة ليتمكن الموظفون من القيام بالتزاماتهم المعيشية.

بناء على ذلك تقترح وزارة الخارجية صرف غلاء المعيشة المذكور لموظفي ومستغدي وخدم المفوضيات والتفصيلات الموجودة في البلاد المبينة بالكشف رقم ٣ بالفتات الجديدة المدققة به ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٣٢ هذا الوزراء المفوضين والفاحسين بالأعمال الذين يستمرون في صرف مرتب الصلاء بالنسب الموصفة بالكشف رقم ١، وذلك لأن لديهم من الامتيازات كالسكن والتور والمياه ونحوها ما يخفف عنهم آهواء الأحوال المعيشية.

وقد بحثت اللجنة المالية ما تقدمه وزارة الخارجية بهذا الصدد ورأت الموافقة عليه، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكم بإقراره.

٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٢

الرئيس
توفيق دوس

السكرير
كامل سليم

د ١٥٠ - ٨٠ / ٥

إلى وزارة الخارجية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المالية هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء (بالتبابة)

عبد الفتاح يحيى

حكم (دراسة مجلس الوزراء)

وهذا نص مذكرات اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

وزارة المالية

اللجنة المالية

د ١٩٦ / ١ خارجة

٢٥ / ١ - ٢٤ م

(١)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

١ - على أثر هبوط الجنيه الإسرائيلي وخصت وزارة المالية بصرف فرق العملة لموظفي المفوضيات والتفصيلات المصرية في الخارج لغاية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ على ألا يتبر ذلك ارتباطا من جانب الحكومة بالنسبة للسنة المالية التالية.

وقد أدرج بعد ذلك في ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ مبلغ وقدره ١٠٠٠٠ ج. م بصفة مرتب إضافي مؤقت لثموم بعض موظفي التمثيل الخارجي من انخفاض قيمة الجنيه في بعض البلدان وذلك بدلا من صرف ماهياتهم ومرتباتهم على قاعدة الذهب.

وجاء بهذا الصدد في المذكرة التي رفعت بها اللجنة المالية مشروع ميزانية الدولة إلى مجلس الوزراء " أن وزارة المالية ستنتظر بالانفاق مع وزارة الخارجية في أساس تحديد مقدار المرتب وتعرض اقتراحاتها بهذا الشأن على المجلس".

وقد تم هذا البحث بين الجهات المذكورة وقر الرأي مبدئيا على أمرين:

(الأول) صرف مرتب غلاء المعيشة الإضافي لموظفي المفوضيات والتفصيلات في الخارج على أساس الفتات المبينة في الكشف رقم ١ المرفق.

(الثاني) صرف ماهيات الكتبة والمترجمين والخدم بالمفوضيات والتفصيلات حسب عقود تعيينهم، فمن كانت ماهياتهم متفقا عليها بالعملة الأصلية تصرف على أساس سعر الجنيه الإسرائيلي في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ (أي قبل هبوط الجنيه) كما هو جار الآن، لأنهم سيتون عليها على أساس عملة كل بلد.

كشف رقم ١

بيان توزيع إعانة غلاء المعيشة المقترح منحها لموظفي الموضيات والقنصليات المصرية بدلا من صرف ماهياتهم ومرتباتهم على أساس سعر الليرة الإسترلينية في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ .

السنة المئوية	مرتب غلاء المعيشة	جولة المساهيات والمربيات الحالية	المفوضيات والقنصليات
١٩١٥	٥٦٦٧	٣٧٧٧٨	أمريكا ... ١٢٥٢٨
			فرنسا ... ١١٧٥٨
			ألمانيا ... ٩٤٣٦
			هولندا ... ٢٣٤٠
			سويسرا ... ١٧١٦
			إيطاليا ... ١٢١٨٢
			تشيكوسلوفاكيا ... ١٩٣٢
			النمسا ... ١٨٤٨
			إسبانيا ... ٢١٣٦
			البحر ... ١٥٣٦
١٩١٩	١٩٤٣	٢١٥٧٨	البحشة ... ١٩٤٤
			بلجيكا ... ٤٥٤٤
			تركيا ... ٥٩٥٢
			إيران ... ٤٠٩٢
			اليونان ... ٥٧٦
			رومانيا ... ٢١٦٨
			سوريا ... ١٩٣٢
			إنجلترا ... ١٥٥٩٩
			فلسطين ... ١٩٣٢
			العراق ... ١٥٤٨
١٩٢٥	١٢٢٣	٢٤٤٤٨	اليابان ... ١٦٦٨
			—
			٢٠٧٣٧
			١٠٤٥٤١
			٨٨٣٣
			٤٦٣٠
			٤٧٤
			١٠٠٠٠
			١٠٩١٦١
			٤٠٠٠
١٩٣٥	٤٥٧٤ مفوضيات ٣٣٥٩ قنصليات	٦٩٣	مرتب المترجمين والكتبة الموقفين ...
			احتياطي ...
			الاقتضادات الواردة في مشروع الميزانية ...
			٤٣٥ مفوضيات
			٢٥٨ قنصليات
			٩١ مفوضيات
			٣٨٣ قنصليات
			٦٠٠٠ مفوضيات
			٤٠٠٠ قنصليات
			١٠٠٠٠

كشف رقم ٢

بيان المراتب الإضافية لفلاء المعيشة الحالية والمقترحة لموظفي ومستخدمى المفوضيات والفتنصليات المينة بعد
(عدا الوزراء المفوضين والقائمين بالأعمال) والزيادة الناشئة عن ذلك

الزيادة سنويا	النسبة المئوية	المرتب الإضافى لغلاء المعيشة المقترح	النسبة المئوية	المرتب الإضافى لغلاء المعيشة الحالى	مجموع المكافآت والمراتب الأصلية	
جنيه		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٦٦٧	٪٢٥	١٦٧٤	٪١٥	١٠٠٧	٦٦٩٦	أمريكا
٨٦	٪٢٠	٣٤٤	٪١٥	٢٥٨	١٧١٦	سويسرا
٤٧٣	٪١٥	١١٩٨	٪٩	٧٢٥	٧٩٧٤	إيطاليا
٧	٪١٠	٦٨	٪٩	٦١	٦٧٢	تشيكوسلوفاكيا
١٨	٪١٠	١٨٣	٪٩	١٦٥	١٨٢٤	النمسا
٨	٪١٠	٨٢	٪٩	٧٤	٨١٦	إسبانيا
١٥	٪١٠	١٥٤	٪٩	١٣٩	١٥٣٦	الجزائر
١٨	٪١٠	١٩٥	٪٩	١٧٧	١٩٤٤	الهندسة
٧٣	٪١٠	١٤٧	٪٥	٧٤	١٤٦٤	بلجيكا
١٦٢	٪١٠	٣٢٦	٪٥	١٦٤	٣٢٥٢	تركيا
١٥٢٧		٤٣٧١		٢٨٤٤	٢٧٨٩٤	

(أ) الموظفون

(ب) المرحومون والكتبه الموتون

٣٤	٪٢٥	٦٠	٪١٥	٣٦	٣٤٠	أمريكا
٣٦	٪٢٥	٩٠	٪٩	٥٤	٥٩٤	إيطاليا
١	٪١٠	١٦	٪٩	١٥	١٥٦	تشيكوسلوفاكيا
١	٪١٠	١٢	٪٩	١١	١١٤	النمسا
٢	٪١٠	١٥	٪٩	١٣	١٤٤	إسبانيا
١	٪١٠	١٢	٪٩	١١	١٢٠	الهندسة
٣	٪١٠	٦	٪٥	٣	٦٠	بلجيكا
٨	٪١٠	١٦	٪٥	٨	١٥٦	تركيا
٧٦		٢٢٧		١٥١	١٥٨٤	

(ج) الخدم

١٣٩	٪٢٥	٣٤٨	٪١٥	٢٠٩	١٣٩٢	أمريكا
٦	٪٢٠	٢٤	٪١٥	١٨	١٢٠	سويسرا
٨٢	٪١٥	٢٠٥	٪٩	١٢٣	١٣٦٢	إيطاليا
٣	٪١٠	٣٢	٪٩	٢٩	٣١٨	تشيكوسلوفاكيا
٢	٪١٠	١٧	٪٩	١٥	١٦٢	النمسا
٢	٪١٠	٢٤	٪٩	٢٢	٢٤٠	إسبانيا
٣	٪١٠	٢٨	٪٩	٢٥	٣٧٦	الجزائر
٣	٪١٠	٣١	٪٩	٢٨	٣٠٦	الهندسة
١٢	٪١٠	٢٥	٪٥	١٣	٢٤٦	بلجيكا
٣١	٪١٠	٦٢	٪٥	٣١	٦١٢	تركيا
٢٨٣		٧٩٦		٥١٣	٥٠٣٤	

وزارة المالية

الهيئة المالية

رقم / ١٩٦١ خارجية
٢٤٢ - ٢٥٠

(٢)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

على أثر هبوط الجنيه الإسترليني بسبب فصله في شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ من عيار الذهب ، وخسعت وزارة المالية بصرف فرق العملة لموظفي المفوضيات والقطاعات في الخارج لغاية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، على ألا يعاد ذلك ارتباطاً من جانب الحكومة بالنسبة للسنة المالية التالية.

وقد أدرج بعد ذلك في ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ اعتماد قدره ١٠٠٠ ج. م. بصفة مرتب إضافي مؤقت لتعويض موظفي التمثيل الخارجيين من جزء من انخفاض قيمة الجنيه في بعض البلدان ، بدلاً من صرف ماهياتهم ومرتباتهم على قاعدة الذهب .

وفي ٣٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ وافق مجلس الوزراء على ما يأتي :

أولاً - بصرف لموظفي ومستخدعي وخدمة السلكيين (ماعدا الوزراء المفوضين والثلاثين بالأعمال) مرتبات إضافية تتراوح قيمتها بين ١.٠٧٥٪ من المساهمة والمرتب الأصل تبعاً لشدة وطأة هبوط الجنيه الإنجليزي في كل بلد .

ثانياً - بصرف للوزراء المفوضين وللقائمين بالأعمال مرتبات تتراوح قيمتها بين ١.٥١٥٪ فقط ، وذلك لأهم يتمتعون بامتيازات من سكن ونور ومياه ونحوها ، مما يخفف عنهم أعباء الأحوال المعيشية .

وقد عادت وزارة الخارجية فأوضحت بكتابها المؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ أن سر الجنيه قد أخذ في الهبوط في الشهور الأخيرة بصفة مستمرة حتى بلغ في أواخر شهر أكتوبر الماضي حوالاً ٩٧٪ ، مما كان عليه في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بينما كانت قيمته في أوائل شهر أبريل سنة ١٩٣٢ تتراوح ٧٨٪ من قيمته في أول سبتمبر المذكور . وقد ترتب على هذا الهبوط أن ساءت حال موظفي ومستخدعي الهيئات التمثيلية ، مما أدى إلى توالي ورود الشكاوى منهم للوزارة .

وتلایا لهذه الحالة رأت وزارة الخارجية تشكيل لجنة من كبار موظفيها فاستعرضت ما ساء تلك الشكاوى من أسباب وترجت لتبنيها وباعتمادها إذ وجدت أن هبوط قيمة العملة ترتب عليه بالفعل نقصان فيما يستوفى عليه الموظفون والمستخدعون من نقد أجري في البلاد التي يعيشون فيها وبقدر النقص قلت وسائلهم ونجحت مركزهم .

ولما كان ذلك ما يجب على وزارة الخارجية أن تنظره هو يمكن الموظفين والمستخدعين من المعيشة في هدوء إلى واطمئنان لحيصنوا الأيام وراجياتهم ، ورات الهيئة المشار إليها أنه يجب لتحقيق ذلك أن يكون لهم الحق

في قبض ماهياتهم ومرتباتهم بالحالة التي كانوا يتقاضونها بها في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ ، أي قبل هبوط سعر الليرة الإسترلينية .

إلا أنه عند النظر فيما يقرب على تطبيق هذه القاعدة من ثغرات مالية تبين أن الأمر يقتضي زيادة الاعتماد المدرج بالميزانية لمرتب غلاء المعيشة وقدره ١٠٠٠ ج. م. يقرب من ٧٠٠٠ ج. م. أخرى ، ولما كان هذا المبلغ في الواقع كبيراً فقد رأت اللجنة المذكورة أن من اليسور أن يرضى الموظفون والمستخدعون من تأجيلهم في الظرف المعيشية الحالية بتضحية يمكن من التوفيق بين مصلحتهم ومصلحة الخزنة .

ونظراً لتشابه حالة الحكومة البريطانية مع مصر من ارتباط عملها بقدر استرشدت تلك اللجنة بالنظام الذي تتبعه الحكومة البريطانية في صرف مرتبات موظفيها في الخارج ، فبين لها أن النظام المذكور حقق بالفعل ذلك التوفيق إذ قام على القواعد الآتية :

(١) الموظفون الذين تقل مرتباتهم عن ٣٠٠ ج. م. يعطون ٧٥٪ منها ذهباً والباقي ورقاً .

(٢) الموظفون الذين تزيد مرتباتهم على ٣٠٠ ج. م. يعطون ٧٥٪ من ال ٣٠٠ ج. م. الأولى و ٥٠٪ مما زاد على ذلك ذهباً والباقي ورقاً .

وميزة هذه القواعد أنها تجعل للموظفين والمستخدعين مطمئنين في نسبة معينة من ماهياتهم ومرتباتهم ، لا يتطرق إليها النقصان بفعل تقلبات أسعار العملة ، وعلى هذه النسبة الثابتة يعتمدون في تحمل شؤون حياتهم العادية . أما الجزء الآخر فالذي يتصوره من النقص هو عبارة عن أقصى التضحية الممكنة احتياطيها حتى تتيسر معالجة الموقف على صورة مرضية .

وتنفيذ هذا الاقتراح يستدعي زيادة حوالاً ٨٠٠ ج. م. سنوياً على المبلغ المدرج بالميزانية لمرتب غلاء المعيشة الحالي .

والمقترح تطبيق القواعد الجديدة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٣٢ ، أي أنه يلزم السنة الأشهر الباقية من السنة مبلغ قدره ٤٠٠٠ ج. م. .

وتذكر وزارة الخارجية أنها تساطر اللجنة المتقدم ذكرها فيما وصلت إليه بعد تمحيص دقيق ، وطلب الموافقة على صرف ماهيات ومرتبات موظفي ومستخدعي المفوضيات والقطاعات (موظفون ومتزوجون وكبة ومخدم) وفقاً للقاعدة التي تيسر عليها الحكومة البريطانية ، لأنها قاعدة قريبة من العدالة - على أن يكون صرف الجزيئين البالغ مقدارهما ٧٥٪ و ٥٠٪ من مجموع صافي ماهية ومرتب كل موظف أو مستخدم بالقاعدة المذكورة بواقع ما كان يساويه لجنيه الإسترليني في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ قبل الهبوط .

وترى وزارة الخارجية خصم المبلغ اللازم لسد قيمة الفرق المطلوب لباقي السنة المالية الحالية على ريب الأول الأولى "ماهيات وأجر ومرتبات" حتى تنهى السنة ، فإذا وجد فيه تجاوز فيمكن احتساب التجاوز من وفورات الباب الثاني من الميزانية "مصاريف عمومية" ، لأنه منظر أن يوجد به وفر يسمح بتغطية هذا الفرق بسبب ما تقتضيه الوزارة من وسائل الاقتصاد .

وزارة المالية

الجنة المالية

د م ١٩٦/١ خارصة

٢٥/١ - ٢٤ م

(٣)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بمناسبة تولى حيوط سراجيه الإسرائيلي طلبت وزارة الخارجية تعديل القواعد التي أقرها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ لصرف ماهيات ومرتبات موظفي التمثيل الخارجي، وأقرت وضع نظام آخر يرضى بأن يكون الصرف على أساس ٧٥٪ ذهباً من الـ ٣٠٠ ج.م الأولى من المساهية والمرتب الأصلي و ٥٠٪ مما زاد على ذلك والباقي ورقاً .

عرض الأمر على اللجنة المالية لمجلس الوزراء حيث وافق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ على الاقتراح المذكور والعمل به ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ مع تخفيض النسب إلى ٥٠ و ٢٥ من المائة على التوالي فيما يخص بالوزراء المفوضين والقائمين بأعمال ، لأنهم يتحملون بعض الامتيازات التي تخفف عنهم الأحوال المعيشية ، ولأن الحكومة تحصل فرق العملة الذي يشأ عن دفع أجور الأمكنة التي يقيمون فيها .

وقد ورد الآن كتاب من وزارة الخارجية يؤخذ منه أن التعديل الذي تقرر بالنسبة لبعض الوزراء المفوضين والقائمين بأعمال جاء بعبكس الفرض المقصود ، إذ كانت نتيجة أن أصبح مقدار فرق السعر المستحق أقل مما كانوا يتناولونه بحسب القواعد الأولى . وتطلب الوزارة مساواة جميع الوزراء المفوضين والقائمين بأعمال بسائر موظفي التمثيل الخارجي ، أي صرف ماهياتهم على أساس ٧٥ و ٥٠٪ كما ذكر أعلاه ، وذلك ابتداء من التاريخ الذي تقررده المجلس وهو أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

وقد بحثت وزارة المالية هذا الطلب فبين لها أن الأحوال التي أصبح فيها فرق السعر أقل مما كان قاصرة على حضرات الوزراء المفوضين في باريس وبرلين وواشنطن ، وعلى القائم بالأعمال في لاهاي لأنهم كانوا يتقاضون بموجب قرار ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ مرتباً مبنياً على أساس ١٥ من المائة من المساهية والمرتب الأصلي في حين أن زملائهم في البلاد الأخرى كانوا يتقاضون ٩ و ٥ من المائة .

لذلك ترى وزارة المالية قصر التعديل على هؤلاء فقط وجعل النسبة ٧٥ ٪ من الثلاثة ج.م الأولى ، حسب اقتراح وزارة الخارجية و ٣٥ ٪ مما زاد على ٣٠٠ ج.م (لا ٥٠ ٪ من المائة كما طلبت وزارة الخارجية) .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فترأت الموافقة على القواعد التي تقررتها وزارة الخارجية لتعديل الطريقة التي تصرف بموجبها المساهيات والمرتبات في الخارج ، غير أنها تلاحظ أنه لدى وضع النظام الحالي الذي أقره المجلس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ رأى المجلس التفرقة بين الوزراء المفوضين والقائمين بالأعمال وبين سائر الموظفين والمستخدمين والعلم ، لأن الأولين لديهم من الامتيازات ما يخفف عنهم الأحوال المعيشية ، وفضلاً من ذلك فإن الحكومة تحصل فرق العملة الذي يشأ عن دفع أجور الأمكنة التي يقيمون بها .

بناء على ذلك ترى اللجنة المالية تعديل القواعد المقترحة كالآتي :

(١) الوزراء المفوضون والقائمون بأعمال :

يحصون ٥٠ ٪ من الـ ٣٠٠ ج.م الأولى من ماهياتهم ذهباً و ٢٥ ٪ مما زاد على ذلك والباقي ورقاً .

(ب) الموظفون والمستخدمون والكتابة والمترجمون
والخدم :

١ - يمنح الذين تقل مرتباتهم عن ٣٠٠ ج.م ما يوازي ٧٥ ٪ من ماهياتهم ومرتباتهم ذهباً والباقي ورقاً .

٢ - يمنح الذين تزيد مرتباتهم على ٣٠٠ ج.م ما يوازي ٧٥ ٪ من الـ ٣٠٠ الأولى ذهباً و ٥٠ ٪ مما زاد على ذلك والباقي ورقاً .

كذلك ترى اللجنة المالية تنفيذ القواعد الجديدة من أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ أي من الأربعة الأشهر الباقية من السنة المالية وذلك لتخفف أعباء الميزانية . وعلى ذلك يكون الاحتياج اللازم لصرف المرتبات الإضافية من سنة كاملة ٢٢١٢٠ ج.م ويكون التجاوز للتوقع ٤٠٠ ج.م ، ولما كانت وزارة الخارجية قد أبدت أنه من منظور حصول وفر قدره ٤٨٧٧ ج.م في حملة احتفالات الباب الأول من ميزانيتها للسنة الحالية فإن يدعو الأمر إلى فتح اعتماد إضافي لتسوية الزيادة المشار إليها ، على أنه إذا أسفرت النتيجة في آخر السنة عن عدم كفاية الوفر المذكور لما قد يطرأ من حيوط أخرى سراجيه ، فيمكن تسوية الحالة لدى وضع الحساب الختامي .

وتتشرف اللجنة المالية برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء لتكرم بإقراره ما

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الرئيس
اسماعيل حلقالسكبر
كامل سليم

د م ١٥٠ - ٨٠١٥

إلى وزارة الخارجية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أبلت وزارة المالية هذا القرار ما

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل حلق

وفيا على جدول بيان الفئات المختلفة حسب ما هو مفرد الآن وما هو مقترح :

المجلس	حسب قرار ٢٧ أغسطس	حسب قرار ٨ ديسمبر	اقترح الخارجية	رأى اللجنة المالية
باريس ...	٥٦	٤٤	٨٤	٦٢
برلين ...	٥٠	٣٩	٧٥	٥٥
واشنطن ...	٦٨	٥٣	١٠٣	٧٥
لاهاي ...	١٩	١٧	٣٠	٢٤
الجنة الشهرية	١٩٣	١٥٣	٢٩٢	٢١٦

واللجنة المالية توافق على رأى وزارة المالية، وهي تشرف برغم الأمر إلى مجلس الوزراء لتكريم باقراره ما

٨ يناير ١٩٣٣

الرئيس
اسماعيل صدق

الكبير
كامل سليم

١٠٥ - ٨٠/٥

إلى وزارة الخارجية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ على ما جاء في هذه المذكرة ، وقد ألفت وزارة المالية هذا القرار ما

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

جلسة الاثنين ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٥١
(٢٠ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

قسم ١٠ - وزارة الحقائق

(المقرر حضرة الشيخ الحزم الياس عرض بك)

فقدت اعتيادات هذه الوزارة في مشروع الميزانية بمبلغ ١٦٦٩,٣٩٣ ج.م مقابل ١,٦٨٤,٨٠٢ ج.م في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض إجمالي قدره ١٥٤,٠٩ ج.م

وقد وزعت اعتيادات الوزارة على فروعها الستة كما يأتي :

فرع الوزارة	تخفيضات		زيادة	مجموع
	١٩٣٣	١٩٣٢		
١ - ديوان السوم	٥٦,٦٦٢	٥٨,٨١٠	—	٢,١٤٨
٢ - المحاكم المختلفة (قسم القضاء)	٣٤٩,٠٩٥	٣٥١,٩٣٦	—	٢,٨٤١
٣ - د > د الفرد والفراتق	٧٥,٧٧٢	٧٥,٨٦٨	—	٩٦
٤ - المحاكم الأهلية	٩٨٧,٩٦٦	٩٩,٥٠٨	—	٧,٥٤٢
٥ - د > الشريعة	١٥٦,٠٣٦	١٦١,١١٧	—	٥,٠٨١
٦ - المجالس الحسبية	٤٣,٨٦٢	٤١,٥٦٣	٢,٢٩٩	—
الجنة	١,٦٦٩,٣٩٣	١,٦٨٤,٨٠٢	٢,٢٩٩	١٧,٧٠٨
مالي التخصيص			١٥٤,٠٩	

فرع ١ - ديوان العموم

فقدت اعتيادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٥٦,٦٦٢ ج.م مقابل ٥٨,٨١٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض قدره ٢,١٤٨ ج.م

ويتكون الديوان العام من :

- ١ - مكتب الوزير .
- ٢ - مكتب الوكيل .
- ٣ - إدارة المحاكم الأهلية .
- ٤ - إدارة المحاكم الشرعية .
- ٥ - إدارة المحاكم المختلفة .
- ٦ - إدارة المجالس الحسبية .
- ٧ - إدارة المستعدين والمحاسبين .

الحاجة للاهتمام بإعداد قوانين :

وعملت الحكومة في مستهل الدورة الحالية والدورة السابقة بأنها ستعرض على البرلمان مشروعات لقوانين البلاد في حاجة لإقرارها كما أظهرت التجارب كثيرا من النقص والعيوب في القوانين العامة المعمول بها الآن .

وكان المتوقع إزاء ذلك، وبعد أن أثبتت هذه المسألة في مجلس البرلمان عند نظر الميزانية السابقة، أن تقوم الحكومة بعمل لجان تحقيق هذا الورد كأن تشكل من رجال القانون لجنة تقوم بهذه المهمة وتعرض بمجهراتها على تحقيق الفرض المطلوب .

ولذلك تأمل اللجنة أن يكون هذا الأمر موضع اهتمام الحكومة ومطابها في السنة المقبلة .

الحكومة المصرية، أي امتياز خاص أو حقوقا يفردون بها دون سائر الموظفين المصريين فيما يخص بمصالحهم من الوجهة التي هي على البحث .

ومما يلتفت النظر أن النظم العامة لموظفي الحكومة لا تطبق على موظفي المحاكم المختلفة، وذلك يضع الموظفين بالمحاكم المختلفة، وهم جميعا موظفون مصريون، في مركز غير طبيعي بالنسبة لقوانين دولتهم ومصالحهم العامة في ترتيب ميزانيتها، فيصحبون علاوات وترقيات محرمة على أمثالهم في المصالح المختلفة ويقفون من خصم بدل الثقة، ويخرجون بذلك عن مبدأ المساواة الذي يجب أن يراعى بين جميع الموظفين .

لخصنا ترى اللجنة أن تتخذ الحكومة من الإجراءات ما يزيل هذه الفروق بين موظفي الدولة .

وترجو اللجنة أن يظهر أثر ذلك واضحا في الحساب الختامي لميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وكذلك في مشروع ميزانية السنة المالية القادمة .

وتصميا لجلب المساواة، ترى اللجنة عدم الموافقة على دفع جز من المزايا ذهبا لمن لا تزال العملة في بلاده على قاعدة الذهب من حضرات القضاة والمستشارين وتعتبر أن رفض معارضته الحكومة السنة الماضية حاميا في الموضوع خصوصا إذا ما لوحظ قد زادت ما هيأتهم قد زادت زيادة كبيرة بعد سنة ١٩٣٠ وأن مستوى المعيشة قد هبط الآن بسبب الأزمة حيوطا قد بديل نزول سعر صرف أوزر .

ومما يلتفت النظر فيما يخص هذه المحاكم الرسوم القضائية، فهي فادحة إلى حد كبير يتنافى مع مبادئ الرحمة والعدل، فكثيرا ما تزيد مصاريف التقاضي بسبب فساد هذه الرسوم عن قيمة المبالغ المتنازع عليها .

وقد علمت اللجنة أن الحكومة بعد دروس الموضوع أصدرت قرارا وزاوبا بتشكيل لجنة عامة للنظر في تعديل نصوص لائحة الرسوم الأهلية والمختلفة وأن هذه اللجنة قد أتمت عملها ورفعت تقاريرها للوزارة وترجو لجنة المالية مجلس الشيوخ أن يكون التعديل الذي أشارت به اللجنة التي شكلت لهذا الغرض قد لوحظ فيه التناسب المطلوب وأن يظهر أثره في تخفيض رسوم المحاكم الأهلية ومختلفة وأن تتقدم الحكومة بهذه اللائحة معجلة إلى البرلمان في أقرب فرصة ممكنة .

وترجو اللجنة أن تعمل الحكومة على تطبيق النظم المالية والقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر المعمول بها في مصالح الحكومة على موظفي هذه المحاكم أسوة بأخوانهم موظفي المصالح الأخرى، وأن تجد أثرا لهذا التطبيق في حساب سنة ١٩٣٨ الختامي وفي مشروع ميزانية السنة القادمة .

هذا وترجو اللجنة الموافقة على ما في هذا الفرع وقوافيها طبعها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - "مهايات ومبريات" ٢٧٦,٩٠٨ جنيه مصرى

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٧٢,١٨٧

الخادمة الخارجون عن هيئة المال :

وقد لاحظت اللجنة كثرة الخادمة الخارجين عن هيئة المال بالديوان العام وزيادتهم عن الحاجة المعقولة، فضلا عن ذلك ١٢ جاريًا بالديوان العام بينا أن كبار موظفيه لا يتجاوزون التسعة كذلك يبلغ عدد الخادمة السائرة عموما ٥٧ بينما يبلغ عدد موظفي الديوان العام ١٦٦ وهي نسبة عالية وعدد وزارة الخفانية بعد أن لفت نظرنا إليها، أنها تستعمل على تخفيف عبء الميزانية من جرائها وإذا تمسك اللجنة أن ترى أثر ذلك في ميزانية العام القادم، ترجو من المجلس الموافقة على اعتماد هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومبريات" ٥٢,٢٥٩

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٤,٤٠٣

فرع ٢ - المحاكم المختلفة (قسم القضاء)

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٤٩,٠٩٥ ج. م. مقابل ٣٥١,٩٣٦ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بتخفيض قدره ٢,٨٤١ ج. م. وقد لفت نظر اللجنة عند استعراضها للوظائف ووزارة الخفانية، من حيث رسوم الثقة والقرارات الخاصة بالعلاوات والمهايات والمبريات، أن عددا من الموظفين يبلغ الأتمتة، وي زيد لم تطبق عليهم هذه القرارات. هؤلاء هم موظفو المحاكم المختلفة . وقد تبين لجنة من بحثها لهذه المسألة أن الجمعية العمومية تحسب الاستئناف المختلفة تدعى لهذه المحاكم استغلا لا ذاتيا حتى فيما يخص ميزانيتها وترتيب درجات موظفيها استنادا إلى أن الحكومة لا رأت في سنة ١٩٣٠ تعديل كادر الموظفين طلبت إلى حكمة الاستئناف المختلفة أن تملأ بأربابها في الموضوع تعرف هذا الرأي من حيث تطبيق ذلك الكادر . وأن التعليلات الخاصة بالحسابات المصنقة عليها بذكر سنة ١٩١٢ تنص في المادة الثمانية على أن تضع المحكمة المذكورة الكادر وعلى أن لا ينفذ إلا بموافقة الحكومة .

والظاهر أن الحكومة، وإن لم تكن قد اعترفت بوجاهة هذه الدعوى نظرا لاختلافها بقواعد العامة التي تربط الدولة بموظفيها، ولأن كل الإجراءات التي انتهت الحكومة من حيث تغيير الكادر ووقف العلاوات والترقيات لا يمس حقوقا مكتسبة، فإنها لم تتخذ أي إجراء لمكافئ من سنة ١٩٢٥ إلى الآن رغم أن منشوراتها وقراراتها الخاصة بتجديد العلاوات والترقيات قد قبلت من المحاكم المختلفة بقرارات رفضت بها الإذعان لما أحوج .

نعم إن الحكومة عند وضع الميزانية كل عام تستلزم من ميزانية تلك المحاكم العلاوات الاحتياطية والخصومية التي تدرجها تلك المحاكم في المصاحبات . ولكن قد تبين أن المحاكم المختلفة تصرف في الواقع لموظفيها العلاوات من الوفورات وبذلك يكون من الواجب أن لا تكتفى الحكومة بتلك هذا الإجراء العسوى .

ولا تصرف اللجنة في لأتمتة ترتيب تلك المحاكم ولا في أية وثيقة من الوثائق الدولية المتعلقة بهذه المحاكم ما يحيط لموظفيها، وهم موظفون مصريون تميم

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

قُدرت اعتادات هذا الفرع في الميزانية بمبلغ ٧٥,٧٧٢ ج. م مقابل ٧٥,٨٦٨ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض قدره ٩٦ جنياً .
وليس لجنة ملاحظات على هذا الفرع وهي ترجو المجلس الموافقة على اعتاداته وقد وافق عليها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - "مهايات ومرتبآت" حيه مصرى	٦٣,٠٢٥
باب ٢ - "مصاريف عمومية" حيه مصرى	١٢,٧٤٧

فرع ٤ - المحاكم الأهلية

قُدرت الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٩٨٧,٩٦٦ ج. م مقابل ٩٩٥,٥٠٨ ج. م في ميزانية العام الماضى بتخفيض قدره ٧,٥٤٢ ج. م .

وهذا الفرع مكون من خمسة فصول قسمت بينها اعتاداته كما يأتي :

المجلس	باب ١		باب ٢		المجلس
	مهايات وأجر مرتبآت	حيه مصرى	مصاريف عمومية	حيه مصرى	
١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٨٣٥	٢٨٣٥	٢٨٣٥	٢٨٣٥	٢٨٣٥	٢٨٣٥
١٠٦٧٧	١٠٦٧٧	١٠٦٧٧	١٠٦٧٧	١٠٦٧٧	١٠٦٧٧
١١٨١٦	١١٨١٦	١١٨١٦	١١٨١٦	١١٨١٦	١١٨١٦
٧١٥٧٥	٧١٥٧٥	٧١٥٧٥	٧١٥٧٥	٧١٥٧٥	٧١٥٧٥
٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥
٩٩٥٠٠	٩٩٥٠٠	٩٩٥٠٠	٩٩٥٠٠	٩٩٥٠٠	٩٩٥٠٠
٨	٨	٨	٨	٨	٨

- ١- محكمة القضاة والإيرام
- ٢- محاكم الاستئناف
- ٣- النيابة العمومية
- ٤- محكمة كذا دأطية
- ٥- مصلحة الطب الشرعى

فصل ١ - محكمة القضاة والإيرام :

أيدت الوزارة استمدادها للظرف تخفيض الرسوم أمام هذه المحكمة وترجو اللجنة أن تقوم الوزارة بما وعدت به في أقرب وقت .

فصل ٢ - محاكم الاستئناف :

ليس لجنة ملاحظات على هذا الفصل .

فصل ٣ - النيابة العمومية :

قضت كثرة العمل في النيابة بزيادة عشرين وظيفة كتابية وليس لجنة اعتراض على هذا الإجراء .

فصل ٤ - المحاكم الأهلية :

زيد وظائف هذا الفصل عشرين وظيفة لمنسوب محضرين اقتضتها كثرة العمل وليس لجنة اعتراض على ذلك .

وقد لاحظت اللجنة أن الدوائى التى تدفع في المحاكم المختلطة لحساب الأفراد يستفيد منها أصحاب الشأن بجزء من الفوائد المفقودة على دفعها من البنك الأهلى، وترى أغلبية اللجنة أن يتبع مثل هذا النظام في المحاكم الأهلية ما دامت الحكومة تستفيد فعلا من هذه المبالغ بإيداعها في خزنة البنك المذكور .

فصل ٥ - مصلحة الطب الشرعى :

زيد اعتماد الباب الأول من هذا الفصل مبلغا قدره ١٥٨ ج. م مما كان مخصصا له في العام الماضى .

وعما يلاحظ أنه أودع بميزانية هذا العام مبلغ ٣٠٠ ج. م لتغيير أجناس في الطب الشرعى لم يكن موجودا في العام الماضى وترجو اللجنة عدم الاستعمال في مثل هذه التبعيات خصوصا وأنه يوجد بالمصلحة من الأطباء من يستطيعون القيام بعمل هذا الأخير بعد أن التمت التماسا كثيرا في السنوات الأخيرة بحيث يلتفت اعتاداتها أضعاف ما كانت عليه من عهد قريب .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على اعتادات هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - "مهايات ومرتبآت" حيه مصرى	٨٧٢,٤٥٦
باب ٢ - "مصاريف عمومية" حيه مصرى	١١٥,٥١٠

فرع ٥ - المحاكم الشرعية

قُدرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٥٦,٠٣٦ ج. م .
وهو يقل عن تقديرات السنة الماضية بمبلغ ٥٠,٨١ ج. م . وهذا الفرع مكون من قسمين هما المحاكم الشرعية وقلم مفتى الديار المصرية، وقد وضعت بينهما اعتادات هذا الفرع كما يأتي :

المجلس	باب ٢		باب ١		المجلس
	مصاريف عمومية	مهايات وأجر مرتبآت	مهايات وأجر مرتبآت	جنيه	
١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٥٨٩٢٥	١٥٨٩٢٥	١٥٨٩٢٥	١٥٨٩٢٥	١٥٨٩٢٥	١٥٨٩٢٥
٢١٩٢	٢١٩٢	٢١٩٢	٢١٩٢	٢١٩٢	٢١٩٢
١٦١١٧	١٦١١٧	١٦١١٧	١٦١١٧	١٦١١٧	١٦١١٧
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦

- ١- المحاكم الشرعية
- ٢- قلم مفتى الديار المصرية

جلسة الاثنين غرة ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٢٧ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

القسم الثاني - المصروفات

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمد مزي باغا)

يصرف على التعليم الآن أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات سنوياً وهو ما يماثل بعد اعتماد ما تلعبه مجالس المديرية ١٣٪ من مجموع إيرادات الدولة، وتلك نسبة تفوق ما تصرفه أغلب حكومات أوروبا في هذا السبيل، على أنه وإن يكن المبلغ خفياً في ذاته إلا أن البعرة بما تناله البلاد بواسطته من إعداء الفش وتبيكه لحياته .

وقد استعرضت اللجنة حالة التعليم العام لتعرف مقدار ما يتحمله البلاد فلاحظت فيما لاحظت :

أولاً - أتت وزارة التعليم قضت السنوات العشر الأخيرة وهي تتلمس طريقها إلى سياسة ثابتة ولكنها فيما حاولت حتى الأس لم تمتد تجارتها توزيع المواد الدراسية أو زيادة عددها .

ثانياً - أنها لأول مرة في خطبة لوزيها يجلس النواب عند نظر هذه الميزانية استطاعت أن تعمد بطريقة واضحة :

« إن النظرية الصحيحة في سياسة التعليم هي أن يتسع إلى آخر ملءه في المرحلة الأولى فيكون الإلزامي ويجاني ليشمل الناس كافة . أما في المدارس الابتدائية وهي أولى المراحل في الثقافة العامة، فيكون الانتقاء بها بمصروفات ولا يقبل فيها إلا الحد قليل من أظهر وأنبوغا يستحقون من أجله هذا الاشتياز، وكما أرتق التعليم وجب أن يكون عدد طلابه أقل حتى إذا وصل إلى المدارس العالية، ويجب ألا يشمل إلا القادرين من ذوي الأهلية والاعتماد لتلبي العوام العالية لتأني بقصدها من يقصد العلم لثاقه، أو من يريد أن يعد نفسه لهمة من المهن » .

ومعنى هذا أن وزارة المعارف أدركت ضرورة تنظيم التعليم على أسس ثابتة قوامها حاجة البلاد ومراقبتها ومراعاة توجيه أبناء البلاد كل بحسب استعداده وأهليته ومقدرته يمكن الانتفاع بمواهب ذوي المواهب منهم إلى

وليس لجنة ملاحظات على هذا الفرع وهي ترجو المجلس إقرار اعتماداته وقد أقرها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - « ماهيات ومرتبات » ١٤٢,٥٩٧ جنيه مصري
باب ٢ - « مصاريف عمومية » ١٣,٤٣٩

فرع ٦ - المجالس الحسبية

قدّرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٣٨,٦٢٢ ج ٢٠٠ وهو يزيد من تعديرات السنة الماضية بمبلغ ٢,٢٩٩ ج ٢٠٠ .

خبراء موظفون :

يقترح وزارة الخزانة إدخال نظام جديد لمراجعة حسابات الأوصياء والقائمة والزكاة من القائمين بقصد به تزويجهم من يد الخلاء وحالاتها على موظفين يتنبه لهذا الغرض يتقاضون مرتباتهم من خزنة الدولة على أن تموض هذه الأجرة من زيادة الرسوم المقترحة في مشروع تحول أنه سيرض على البرلمان في هذه الدورة .

وقد بنت الأسباب في هذا التغيير على اعتبارين : أولاً أن عدداً من الخبراء الموجودين ليست له مؤهلات كافية، والثاني البطء في تقديم التقارير .

ولا ترى أهمية اللجنة في إحلال موظفين على الخبراء ما يدفع العيوب القائمة، فإنه من الأمور المسلم بها أن سرعة إنجاز الأعمال ليست من الصفات التي تتأزجها النظم الحكومية . وليست الأظنة القائمة مما يحصل للموظف أكثر اعتماداً من التغيير بإعتماد ما يماثل عليه من المأموريات بل قد يكون من تركيزها في عدد محدود أكبر المظاهر لتراً كما فضلاً عن أنضع هذا الباب سيكون سبباً في ازدياد عدد الموظفين المقترح زيادة مطردة .

أما إن في الخبراء كثيرين ممن لا مؤهلات لهم يدفعه أئمت بعضهم له مؤهلات، وأن كل جديد ينظم في هذا السلك لن ينقص كفاة ممن تولى الحكومة استخدامهم، والمسألة يسهل حلها بتعديل يسئل على نظام الخبراء لا بالإنشاء .

ونوفى ما تقدم فالطريقة التي ستعتمد لتغطية مصاريف « هذه الإدارة » الجديدة لن تكون عالة، فسيبلغ مناجب الشأن رسوماً مقررة قد تكون وقد لا تكون معادلة للخدمة التي أتيت له يستفيد البعض على حساب الآخرين .

وسيكون للتضخم آثاره بعد حين، فضلاً عن الحاسمين سيكون كتبة وسيكون تخريب وسعاة وفراشون ومرتباتهم العمل فتكون تمييزات جديدة، لهذا لا توافق اللجنة على الفكرة وترجو الموافقة على حذف المبلغ المرصود لها في الميزانية .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي :

باب ١ - « ماهيات ومرتبات » ٢٠٨,٥٣٠ ج ٢٠٠ (بمختلف ٢٧٠ ج ٢٠٠) .

باب ٢ - « مصاريف عمومية » ٢,٦٣٢ ج ٢٠٠ .

أكرميدو مستطاع وتحمية العاجزين عن المبادئ التي لا يصلحون لها ولا تصلح لهم .

وتجيب ذلك بطبيعة الحال أن تعمل الوزارة بكل الطرق على توزيع التعليم العالي توزيعاً يؤمن معه التخمّة في بعض فروعها والضغط في البعض الآخر، فإنّما ما رأته أن تعليم الحقوق أو الآداب مثلاً قد ضاقت بحججه مرافق البلاد، عملت على تقييده حتى لا يخل التوازن ولا تكون سبباً في إعاقة ماطلة، والمكس بالمكس .

وتوافق اللجنة على أن يكون التعليم الابتدائي والثانوي بمصرفات كانت تود لو أنها تكافأت مع التكاليف الفعلية لهذا النوع من التعليم لولا ملاحظته من أنها تزيد عن مثيلاتها في البلاد الأخرى بسبب تضخم المرتبات على الصوم وعدم تناسبها مع ما يؤدي من العمل .

ولولا الأثرة للفتت اللجنة النظر بشدة إلى ضرورة مراعاة الحكمة في المجانية عند تقرير الإعفاء، فليس الفرض منها تعليم الفقراء أيّا كانوا، وإنّما الفرض منها أن تكون مقابلة لنفع عام ينظر من تأجيل نافع تحول موارده الفاعلة عن الخس في سبيل التعليم إلى نهايتها .

على أن الأثرة لا يمكن أن تبرر التساهل إلا حيث يكون السبب المباشر لعدم قدرة إتمام دراسة بدت بالفعل وكان يرى خير من إتمامها .

وما دامت الوزارة في صدد تنظيم التعليم عموماً وإعداد برامج جديدة للتعليم الابتدائي والثانوي خصوصاً، فقد يكون من المهم أدب شبه اللجنة بأمرين جوهرين لفتا النظر منذ زمن وهما : كثرة مواد التعليم كثرة ترعى التلاميذ أو دل على استغناءهم بها الانتفاع المطلوب، والثاني أن طرق التعليم قد مهدت حتى الآن على قاعدة أن الفرض منها هو مله رؤوس التلاميذ معلومات يتكسب بعضها فوق بعض دون نظري إلى ما هو أهم من ذلك بكثير وهو تربية المثلث والأخلاق .

ومما لاشك فيه أنه إن يكن المعارف قيمة في النجاش في الحياة فهي أقل مما للأخلاق التي تكونها التربية الصحيحة والبيئة .

..

وقد نظمت اللجنة إلى أن الوزارة وافقة تتسلم الوقوف على ظاهرة شاهدتها الكثيرون وهي تزل مستوى التعليم عموماً وتكتفي بتوجيه النظر إلى ضرورة العناية بهذا الأمر وإعطائه القسط المناسب من الاهتمام .

ومما تبنى الإشارة إليه علم الطريقة التي جرى عليها العمل في إنشاء المدارس الصناعية فقد اتفق فيها نفس الطريقة التي اتبعت في إنشاء مدارس التعليم العام فلم تراع الحاجات الخاصة بالمناطق التي تؤسس فيها أصبحت كل واحدة منها صورة طبق الأصل من الباقية مع أن الأجدر أن يلاحظ التخصص بحسب الجهة واستعداد أهلها السابق بحيث يستطيع الذين اتعوا دراستهم أن يجدوا لهم عملاً .

إن حاجة البلاد في بعض الصناعات محدودة جداً ولا يؤمل لأسباب خارجية من إيرادتنا أن تضع فن البيت أن تعلم في سائر الجهات إن لم يكن من المصلحة أن تترك لعمال الصناعات التي يرغب انتشارها بسبب ملائمة الحال لها .

وبما أن الوقت قد حان تضع وزارة المعارف سياسة ثابتة للتعليم فن أتم الواجبات أن نعرضها لبياح غيبها الثغبات والترقات الفردية، فليس يقدّر نجاح لأيّة سياسة لا يتكل لها البقاء والاستقرار .

ومما قد ينبغ إدراكه هذا الثبات إنشاء هيئة بجانب الوزير يكون لها بمؤهلها واستقلالها حق تحديد تلك السياسة والدفاع عن كبتها كلها انقضت الضرورة .

قدّرت الاحتياجات المطلوبة لوزارة المعارف في مشروع الميزانية بمبلغ ٣١٧٦٥٠٢ ج م . وذلك على المصروفات الأخرى المرسدة لهذا القسم ضمن ميزانيات المصالح الأخرى والتي يبلغ مجموعها ٢١٠٨٣٠ ج م . على أن احتاجت هذا العام تقل عن مثله في العام الماضي بمبلغ ٤١٣١ ج م . ولقد ضمّ المتحف القبطي إلى وزارة المعارف في سنة ١٩٣١ تنفيذاً للرسم بقانون الصادر في سنة ١٩٣٠ باعتبار المتحف القبطي من أملاك الدولة العامة وقدّر له مبلغ ٢٠٢٧١ ج م .

وبهذا الضم أصبحت ميزانية وزارة المعارف مكونة من أربعة فروع وزعت بينها الميزانية كما يأتي :

التفصيل	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٣٢	١٩٣٣		
حـب	حـب	حـب	حـب	حـب
٢٠٦٣	٣١١٦١٧١	٣١١٣١٠٨	—	٣٠٦٣
٢٢٢٩	٥٩٤٤	٥٩٤٤	—	٢٢٢٩
١١١٠	٨٠٣٨	٩٩٢٨	—	١١١٠
—	—	٢٢٧١	—	٢٢٧١
٦٤٠٢	٣١٨٠٦٣٣	٣١٧٦٥٠٢	—	٦٤٠٢
٤١٣١	—	—	—	٤١٣١
ماتى التفصيل	—	—	—	—

الفرع الاول

ديوان العموم والتعليم العام

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ٣١١٣١٠٨ ج م مقابل ٣١١٦١٧١ ج م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتفويض قدره ٣٣٠٦٣ ج م .

وقد وزعت احتاجات هذا الفرع على الأبواب الثلاثة الآتية :

باب ١ - " ماهيات وأجور مرتبات " ... ٢٠٢١٧٠٠٠ ج م

باب ٢ - " مصاريف عمومية " ... ٨٥٤٠٨٥ ج م

باب ٣ - " أعمال جديدة ونشر التعليم العام " ... ٤٧٠٢٣ ج م

وقد وزعت كل من الاحتياجات الثلاثة على فصول تحتية كما هو ظاهر من البيان الآتي :

الباب الثاني — "مصاريف عمومية"

قدر لهذا الباب مبلغ ١٢,٢١٤ ج. م. بتخفيض ١,٣٧١ ج. م. مما قدر لهذا الباب في ميزانية السنة الماضية .
وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

الباب الثالث — "أعمال جديدة"

قدر لهذا الباب مبلغ ٧,٠٠٠ ج. م. بتخفيض قدره ١,٠٠٠ ج. م. مما قدر له في ميزانية السنة الماضية .

وقد وزع هذا الاعتماد كما يأتي :

جـ

٥٠٠٠هـ لأعمال الحفر ومقارة .

٥٠٠هـ لتقويم وترتيب آثار توت عنخ أمون .

١,٥٠٠هـ لإنشاء مصرف لحفظ معبد الكرك وتقوية الأساسات لإصلاح الخلل الذي تطرق إليه .

٧,٠٠٠هـ الجملـة

وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب كما يأتي :

جـ

باب ١ — "ماهيـات وأجر ومـرتبات" ٣٤,٩٨٣

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ١٢,٢١٢

باب ٣ — "أعمال جديدة" ٧,٠٠٠

الفرع الثالث

دار الآثار العربية

بلغت الاعتمادات التي قدرت لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٩٢٨ ج. م. بتخفيض ١,١١٠ ج. م. مما أدرج له في ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ وقد وزع هذا الاعتماد على ماين كما يأتي :

جـ

باب ١ — "ماهيـات وأجر ومـرتبات" ٣,٥٧٨

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٣,٣٥٠

وبما أن التوريدات العمومية تشمل الكتب والأدوات المدرسية قرى اللجنة بهذه المناسبة أن تشير إلى أنه بحسب الوزارة ألا تقرر من الكتب للتلاميذ سوى ما قدمه بلخان نالغيا أو - تشتري هي حق تأليف معنا لما يقع من سوء التصرف أو شبهه الذي يلزم عادة صفقات المشتري ما دام المؤلفون والمتحفون على اتصال وثيق بأمور التعليم عامة .

وترى اللجنة نيا بمخصص بإعاقى لجامعة المصرية ودار الكتب لإرجاء النظر فيما إلى حين عرض ميزانية الجامعة ودار الكتب .

الباب الثالث — "نشر التعليم"

ورد تفصيل اعتمادات هذا الباب بالصـفحة ١٩٣ من مشروع الميزانية وتبلغ هذه الاعتمادات ٤٧,٠٢٣ ج. م. وليس للجنة ملاحظات عليها .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي :

جـ

باب ١ — "ماهيـات وأجر ومـرتبات" ... ٢,٣١٢,٠٠٠

(بموجب ١٩٩,٩٧٢ ج. م. إعانة الجامعة)
٢٣٣,٦٠٦ ... "مصاريف عمومية"
(٣,٥٠٠ ج. م. إعانة دار الكتب المصرية)

٣ — أعمال جديدة ونشر التعليم العام ٤٧,٠٢٣

الجملـة ٢,٨٨٢,٦٢٩

الفرع الثاني

مصلحة الآثار العمومية

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٥٤,١٩٥ ج. م. بتخفيض ٢,٢٢٩ ج. م. عن مثله في سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على الأيـاب الثلاثة الآتية :

الباب الأول — "ماهيـات وأجر ومـرتبات"

قدر لهذا الباب مبلغ ٣٤,٩٨٣ ج. م. وهو يزيد ١٤٢ ج. م. عن مثله في سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بسبب الملاوات التي منحت لموظفي المدرسين السابعة والثامنة طبقا لقرار مجلس "وزر" وبسبب زيادة وظيفة تخفير بمعية سنوية ٣٠ ج. م. .

على أن عدد الوظائف الدائمة والموقفة بهذه المصلحة لم يتغير .

وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

الزيادة يرجع إلى أهود منها أن نسبة عدد الضباط بالجيش المصري أكبر منها في الجيوش الأخرى والثاني ارتفاع مرتبات الضباط المصريين عن مثيلاتها في بعض البلاد الأجنبية ذلك الارتفاع الذي تم أهوة بارتفاع درجات الخلفة الملكية الذي تسبب عنه تضخم الميزانية في المساهيات والمعاشرات وقد رأت اللجنة ترك هذا الموضوع هنا وستكم عنه عند نظر ميزانية وزارة المالية .

وقد يكون للسبب الأول مبررات فنية إلا أنه لا مانع يمنع من معاودة النظر فقد يكون الرجوع إلى شيء من النظام القديم مستطاما دون تعريض قوة الجيش وممتلكاته وقت الحاجة إليه .

أما الثاني فما ينبغي أن يكون محلا للبحث والنظر .

وبما زاد في أعباء هذه الميزانية المبلغ الذي تدفعه مصر إلى حكومة السودان كل عام تحت اسم "مصاريف الجيش في السودان" وقدره ٧٥٠ ألفا من الجنيهات .

والظاهر أن حراسة السودان التي كان يقوم بها الجيش المصري على نفقات مصر إلى أواخر سنة ١٩٢٤ لم يرُ دغم انسحاب الجيش المصري أن تكلف بها حكومة السودان . فبقيت على طاق مصر ، ولم يرمن المصلحة أن تستأثر إنجلترا بدفع هذه المصروفات ولا أن تتحملها ميزانية السودان الخاصة لأنها في حالة لا تستطيع معها تدبير مثل هذا المبلغ .

وإنه مهما قيل في تبرير الدفع وفي الاعتراض عليه ، فالحقيقة الواقعة أننا مادما نضرب السودان جزيا لا يتجزأ من مصر سمها أمنه وسنأؤه ، فتل هذه التضحية يجب أن تتحملها مصر راضية .

على أن اللجنة كانت تود لو وقتت الحكومة إلى تخفيض هذا المبلغ بما يتناسب مع قدرتها على الدفع بعد أن انحطت مواردها وهزت الأزمة العالمية مالية البلاد هزا حيفا . وإذا كان السودان جزيا من مصر فلا أقل من أن تسرى عليه أحكام الاقتصاد التي تقتضيها الضرورات الحالية .

وقد رأت اللجنة إسماء للفاظمة أن يطعن المجلس في ملحق لهذا التقرير على صورة المكتبات التي دارت بين مصر وإنجلترا بخصوص هذه المسألة لينبين فكرة الحكومة المصرية وكيف كان اتجاه الحكومة الإنجليزية ، وحتى يرفع القلق الذي يمكن أن يكون وقع ببارادته منها بإحدى جلسات مجلس النواب .

وقد لاحظت اللجنة في شيء من البهشة بعد نظرها في مصاريف الجيش في السودان أن وزارة المالية قد ضخت على وزارة الحربية بالمال اللازم وهو لا يتجاوز بضعة آلاف من الجنيهات لشراء طيارات ، ألح في ضرورة

وليس اللجنة ملاحظات على هذا النوع وهي ترجو أن يوافق المجلس على اعتياداته كما أقرها مجلس النواب :

جيب

باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات" ٣,٥٧٨

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣,٣٥٠

الفرع الرابع

المتحف القبطي

لم تدبر اعتيادات هذا الفرع في ميزانية السنة المالية الماضية .

وقد بلغت الاعتيادات المقدرة له في مشروع الميزانية ٢,٢٧١ ج. وذهت على ما يليه كما يلي :

جيب

باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات" ١,٣٤٦

٢ - "مصاريف عمومية" ٩٢٥

ويقل مجموع الاعتياد للمدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية عما كان خطاه من الإطاعة بمبلغ ٨٨٧ ج .

وليس اللجنة ملاحظات على هذا النوع وهي ترجو أن يوافق المجلس على اعتياداته التي أقرها مجلس النواب كما يأتي :

جيب

باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات" ١,٣٤٦

٢ - "مصاريف عمومية" ٩٢٥

قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية

(القدرة حضرتة شيخ الحرم اللواء لى أحد باشا) .

كان أهل ماقت نظره هذه اللجنة وهي تدرس ميزانية وزارة الحربية والمقارنة التي عملت مما يصرف على الإنجليزي المصري بما تصرفه الدول الكبرى على جنودها إذ هي تبلغ لدينا ضخم ما هي عليه في فرنسا وأكثر من ذلك في بعض البلاد الأخرى ، وقد تقيت اللجنة بسبب البحث أن سبب هذه

جـ

٤٠٠٠ استبدال كثيفة القصير وكان مقدراً لها في السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (٦٠٠٠ ج.م) ولا يتطرق صرف أكثر من (٢٠٠٠ ج.م) حتى نهاية السنة الحالية .

١٠٠٠ إقامة قشلاق ومخازن بالأسمت المسلح للجهانة بسببه وهذا عمل مستجد ومقدر له ٣٠٠٠ ج.م وذلك نظراً لتهدم القشلاق الحالي من الأمطار . والجنود الآن مسكرة في الخيام .

٢٠٠٠ تطهير عشرين بثراً من آبار الرومان بمحافظة الصحراء الغربية وذلك للاستمرار في تطهير آبار الصحارى .

الجملة ٧٠٠٠

وترى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وترجو المجلس الموافقة عليها كما يأتي :

بـ

باب ١ - "ماهيات وأجر وممرات" ١٢٢,٧٠٤

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٥٨,٧٣٤

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٧,٠٠٠

الجملة ١٨٨,٤٣٨

ملحق

حضرة صاحب القضاة مارشال فيكونت اللبي ج. ل. ب. ج. ل. م. ع.
المتدرب السامي البريطاني بمصر

لقد تمكنت نظامكم فاخترتموني بذكركم المؤرخة في ٢٩ يناير أن تفقات القوة المسلحة المكفة بالدفاع عن السودان ستلق على عاتق الحكومة السودانية .

وقد سبق لفضاحتكم أن أخبرتم سلفي في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، أن القوات السودانية لجيش المصري ، ستحول إلى قوة مسلحة سودانية ، ثم أبلغتموني تفاتكم بذكركم المؤرخة في ٢٥ يناير ، نص الإعلان الذي أصدره الحاكم العام للسودان ، عن التكوين الحالي لتلك القوى .

فلم يفتني إزاء ذلك أن أقدم في نفس التاريخ مذكرة بالتصريحات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع . وفي الوقت ذاته تمكنت بوجه خاص بأن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف الطارئة التي أدت إلى عودة الجيوش المصرية البعثة وإلى تكوين القوة السابق ذكرها لا يمكن أن تؤثر على حل مسألة النظام النهائي للسودان — تلك المسألة المحظوظ بها لتفاوضات المستقبل — كما أنها لاتضعف الروابط التي لاتنفصل والتي تربط السودان بمصر .

فرع ٢ - مصصلحة الحدود

أثارت هذه المصلحة اهتماماً خاصاً في السنين الماضية بصدد بقائها مستقلة أو بتوزيع أفعالها على أماكن الحال قبل إنشائها وقد عنت الحكومة بدراسة المسألة وشكلت لهذا الغرض هيئة لا تزال تولى بحثها وقد رأت هذه اللجنة أن تحفظ رأيها إلى أن تحق على آراء تلك الهيئة .

قدرت مصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٨٨,٤٣٨ ج.م مقابل ٢٢٩,٧٤٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض ٣٨,٣٠٧ ج.م .

ويقيم هذا الفرع إلى ثلاثة أبواب بالتفصيل الآتي :

نوع	زيادة	سنة	سنة
حيس	بيرة	١٩٣٢ - ١٩٣٣	١٩٣٣ - ١٩٣٤
١٣,٥٤٠	١٣,٩٢٤٤	١٢٢,٧٠٤	جـبـ
٩,٤٥٦	٦,٨١٩٠	٥٨,٧٣٤	٢ - مصاريف عمومية
١٥,٣١١	٢٢,٣١١	٧,٠٠٠	٣ - أعمال جديدة
٣٨,٣٠٧	—	٢٢٩,٧٤٥	الجملة
٣٨,٣٠٧	—	—	التخفيض

باب ١ - ماهيات وأجر وممرات

قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ١٢٢,٧٠٤ ج.م وكان مقدراً له في السنة الماضية ١٣٩,٢٤٤ ج.م أي بتخفيض قدره ١٣,٥٤٠ ج.م .

ومعظم هذا الوفر يرجع إلى تخفيض نحو ١٢,٠٠٠ ج.م من الماهيات والمرتبات والأجور الخاصة بالمخازن والورش نظراً لفصلها عن مصصلحة الحدود ومنها إلى وزارة المواصلات بمناسبة توحيد حازن وورش الحكومة بإسكندرية أما باقي الوفر فيرجع إلى تخفيضات أخرى من بدل السكن والمناخ وغيرها .

باب ٢ - مصروفات عمومية

قدر لمصروفات هذا الباب في المشروع مبلغ ٥٨,٧٣٤ ج.م وكان في السنة الماضية مبلغ ٦٨,١٩٠ ج.م أي بتخفيض قدره ٩,٤٥٦ ج.م شمل سائر البند .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لمصروفات هذا الباب في المشروع مبلغ وقدره ٧,٠٠٠ ج.م وكان في السنة الماضية مبلغ ٢٢,٣١١ ج.م أي بتخفيض قدره ١٥,٣١١ ج.م والأعمال الجديدة المذكورة في بند ١٨ هـ :

جلسة الاثنين ٨ ذى الحجة سنة ١٣٥١
(٣ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

القسم الثاني - المصروفات

قسم ٩ - مصلحة الصحة العمومية

(القدر حصة الشيخ المقيم محمد عبد بنات)

تقدرت احتياجات هذا القسم في مشروع الميزانية بمبلغ ١,٤٣٣,٨٩٢ ج.م.
وقد كان ١,٣٨٧,٦٨٦ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى زيادة
إحالية قدرها ٤٦,٢٠٦ ج.م.

وقد وزعت احتياجات هذا القسم على أبواب ثلاثة كما يأتى :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	أبواب الميزانية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	٢,٨١٦	٧١٨,٨٨٥	٧٢١,٧٠١	أب ١ - ماهيات داء ومرضات
—	٤٤,٤٨٨	٦٢١,٥٣١	٦٧٥,١٧٩	أب ٢ - مصارف عمومية
٧٥٨	—	٣٧,٢٧٠	٣٦,٥١٢	أب ٣ - أعمال طبية
٧٥٨	٤٦,٦٨٦	١,٣٨٧,٦٨٦	١,٤٣٣,٨٩٢	المجملة
٤٦,٢٠٦				ماتى الزيادة

هذه هي وجهة نظر حكومتى . وعليه أشرف بأن أحيط علم فخامتكم بأن
الحكومة المصرية - التي قرأها على مجلس - تلك الزيادة التقوية
والتي لا يمكنها التزول عما عليها من مسئولية - يجب أن تسود - تريد
تأيسد حقها الذي لا يمكن التزول عنه في هذه المهمة وذلك بأن تستمر
في الاشتراك في الدفاع عن الأرضى السودانية .

لذلك كان مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص المصروفات العسكرية
في السودان ما يبق في ميزانية وزارة الحربية بعد استل المصروفات العسكرية
التي تتفق في مصر . وبما أن مشروع ميزانية الحكومة المصرية للسنة المالية
١٩٣٥ - ١٩٣٦ قد وضع بين مصروفات وزارة الحربية وقد ظهر منه أن
ذلك الباقي يبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه فقد قرر مجلس الوزراء أن يضع بمذمومة
البلدان - جميع هذا المبلغ تحت تصرف الحكومة السودانية للصاري
العسكرية السابق ذكرها .

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٣٥
رئيس مجلس الوزراء
أحمد زور

دار المتحدث السالى

حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا رئيس مجلس الوزراء بالقاهرة
أشرف بإحاطة دولكم علما أنى تسلمت المذكرة المؤرخة بتاريخ اليوم
التي تلتوى فيها رغبة الحكومة المصرية بأن تشترك في مصاري حكومة
السودان .

وقد أخذت حكومة صاحب الجلالة البريطانية علما بذلك .
ورعنا عن الإجمالات التي اضطرت حكومة جلالة الملك إلى اتخاذها
بسبب حوادث العام الماضي لأنها أخت السيادة المشتركة التي أوجدتها
اتفاقية بطرس - كرومر في سنة ١٨٩٩ ولنا فيها ترى من العدل أن تقوم
الحكومة المصرية بهذا الاشتراك وتوافق على أن يحدد بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه.
وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

المتحدث السالى

و يشمل هذا القسم فصلين أولهما الصحة العمومية والثاني مستشفى قصر العيني وزعت بينهما الاعائدات بالتفصيل الآت :

باب ١ - ماهيات داء ومرضات	باب ٢ - مصارف عمومية	باب ٣ - أعمال جديدة	المجملة
سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - الصحة العمومية	١٦٩,٠٤٦	٦٨٢,٨١٢	٨٥١,٨٥٨
٢ - مستشفى قصر العيني	٣٢,٨٣٩	٣٨,٨٨٩	٧١,٧٢٨
٣ - مستشفى قصر العيني	٧١,٨٨٥	٧٢,١٧٠	١٤٤,٠٥٥
٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٢٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٣٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٤٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٥٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٦٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٧٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٨٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩١ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٢ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٣ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٤ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٥ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٦ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٧ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٨ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
٩٩ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨
١٠٠ - مستشفى قصر العيني	٦٧,٢٧٩	٦٧,٢٧٩	١٣٤,٥٥٨

وهذه الاعتادات موزعة على فروع الوزارة الأربعة كما يأتي :

مركز الوزارة	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٣٢	١٩٣٣		
ديوان العموم ومصالح أخرى	١٣٣٢٠١٥	١٣٦١٥٠٦	—	٢٩٤٩١
البريس	١٣٣٥١٧	١٣٠٠٤٢	٣٥١٢٥	—
المقر	١٣١٨٦٢	١٥٦١٨٩٢	—	٢٤٣٢٣١
مصلحة السجون	٢٨٧٢٦٦	٢٤٤٤٦٨	—	٣٧١٥٢
الجملة	٤٢٣٧١٦٠	٤٥٤٧٠٩٦	٣٥١٢٥	٣٠٩٨٧٤
	م. م. م. م.		٢٧٤٧٤٩	

وقد ورد من لجنة الداخلية التي بحثت من جانبها أيضا مشروع ميزانية وزارة الداخلية ملاحظات كانت على عاية هذه اللجنة عند بحثها .

وفيما يلي ملاحظات اللجنة على ميزانية هذا القسم :

الفرع الأول

ديوان العموم ومصالح أخرى

بلغت تقديرات هذا الفرع في مشروع الميزانية ١٥,٣٣٢,٠١٥ ج. م. وهو يقل ٢٩,٤٩١ ج. م. عن تقديرات سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٢ ويتنقص هذا الفرع إلى خمسة فصول وزعت بينها اعتاداته كما يأتي :

	باب ١ ماهيات وأجر ومهمات		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ٣ أعمال جديدة		الجملة	
	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢
	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
١ - ديوان العموم	١٩٧٠٠٣	٢٠٥٨٨٧	٩٥٢٦٤	١٠٠٥٨٢	—	—	٢٩٢٢٦٧	٣٠٦٤٩١
٢ - مدرسة البريس	١٦٧٤٩	١٦٨١٣	٥٦١٩	٦٥١٧	—	—	٢٣٣٦٨	٢٣٣٢٠
٣ - إدارة السجون	٤٥٧٩	٥٢٢١	٤٧٥٨	٤٨٥٥	—	—	٩٣٣٧	١٠٠٧٦
٤ - إدارة الأقاليم والمصالحات	٣٠٥٨١٣	٣٠٥٥٣٩	٥٣٧٣٠	٥٧٥٩٢	—	—	٣٥٩٥٤٣	٣٦٣١٣١
٥ - الديارات والنجاس المحلية ومجالس القديرات	—	—	٥٤٥٠٠٠	٥٤٥٠٠٠	٣٥٠٠	١٣٥٠٠	٥٤٨٥٠٠	٥٥٨٥٠٠
الجملة	٥٢٤١٤٤	٥٢٣٤٦٠	٧٠٤٣٧١	٧١٤٥٤٦	٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٢٣٢٠١٥	١٣٦١٥٠٦

مياه الشرب

قد أشار مساعدة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية في مجلس النواب إلى ما بذله من جهود في سبيل توفير المياه الصالحة للشرب ، وإلى موافقة معهد روكفلر على عمل تجارب لاكتشاف طبقة نظيفة تحت الأرض تؤخذ منها المياه البقية أدرج لها ذلك المعهد في ميزانيته الخاصة ٦٠٠ ج. م. ٠

واللجنة ترجو أن توفى هذه المجهودات في أقرب وقت مستطاع حتى يتم الماء الصالح في سائر القرى .

ويسر اللجنة أن الملاحظات التي وضعتها لجنة الداخلية والشؤون الصحية في الوقت المناسب كانت موضع تقديرها .

لكل ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على ميزانية هذه المصلحة كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات ٧٣١,٧٠١
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٦٤٣,٤٩١
باب ٣ - "أعمال جديدة" ٣٦,٥١٢

جلسة الثلاثاء ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٥١

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

القسم الثاني - المصروفات

قسم ٨ - وزارة الداخلية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطويل بك بدلا من حضرة الشيخ المحترم محمد عصب بدلا) .
قدرت اعتادات هذه الوزارة في مشروع الميزانية بمبلغ ١٦٠,٣٧٣,٤٦٠ ج. م. مقابل ٤٧,٩٠٩,٤٧٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ فتكون جملة التخفيض ٣٧٤,٧٤٩ ج. م. ٠

الفصل الأول — ديوان العموم

١ — بلفت الاعتادات المدخلة لديوان العموم في مشروع الميزانية ٢٩٢٠ ج ٢٠٠٠ م وهي تقل عن اعتادات السنة الماضية ببلغ ١٤٠٢٠٢ ج ٠ م .

وفى على بيان الزيادة والتخفيض في اعتادات هذا الفصل :

٢ — تمحصر الزيادة في ٧٠٠ ج ٠ م زيدت في ربط المدرجتين السابعة والثامنة ٩١٠٠٩١ ج ٠ م كجالة المساحات والسرعات المائية والموتقة وهاتان الزادتان يقابلهما نقص قدره ١٢٤ ج ٠ م في ربط المرائب الخارجية عن هيئة المال .

وكذلك زيد في هذا الباب مبلغ ١٠٤٤ ج ٠ م بسبب إبدال مائة عسكري من المجاعة بمسار كزيادة عددهم ١٣٦٠٠ يقابل هذه الزيادة وفر قدره ١٣٠٠ ج ٠ م تقريبا في ثمن الطبق لمائة رجل استغن عنها .

وهناك زيادة في باب المرائب قدرها ٢٨٨ ج ٠ م منها ٣٤٠ ج ٠ م مرتب لمدير مراقبة حركة المرور في الطرق الزراعية والعمومية واقع ٢٠ ج ٠ م شهريا و ٤٨ ج ٠ م مرتب مدق لمشرفة من الخدم الخارجين عن هيئة المال .

أما التخفيضات التي أصابت الباب الأول فهي ١١٩٩٥ ج ٠ م قيمة المبلغ المتفق تحصيله عن تأدية خدمات حكارية بوليس السكة الحديدية وكذلك خفض مبلغ ١٢ ج ٠ م في ربط عمال المياومة بسبب تخفيض رواتبهم بسبب ٥ / مراعاة الاقتصاد .

وبذلك يكون صافي التخفيض في الباب الأول من هذا الفصل ٨٨٨٤ ج ٠ م .

أما الباب الثاني فقد خفض بقدر ٥٣١٨ ج ٠ م بسبب تخفيض اعتادات أغلب البند بنسبة ١٠ / طبقا لتعليمات وزارة المالية الخاصة بتجديد الميزانية .

وقد ورد تمصيل هذا التخفيض بالصفحة ٢٠٩ من مشروع الميزانية .
وفى على ملاحظات اللجنة على هذا الفصل :

١ — لاحظت اللجنة أن عدد الموظفين في الديوان العام مازال باقيا على ما كان عليه في السنة الماضية براءه لم يدخل عليه أى تعديل رغم تركز الرغبة من حاب الرشك في بحث حالة هؤلاء الموظفين . وقد غلبت اللجنة من سعادة وكيل وزارة الداخلية أنه تشكلت لجنة فعلا لبحث أعمال جميع موظفي إدارات الديوان العام الخاضعة للوقوف على عدد الموظفين الذين وتوزيعه على الإدارات المستجدة أو على المصالح الأخرى وتزجاجة أن تنتهي هذه المهمة قريبا حتى يضر "مراعاة الحساب الخدمية لميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤" تحقيقا لما سبق أن وعدت "الحكومة" بتدوير "شقة من العمل على إجابة هذا طلب .

٢ — وتلاحظت لجنة كذا أن عدد وصف المخدمين الخارجين عن هيئة المال في الديوان العام قد بلغ في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ١٨٥ وظيفة وترى أن هذا العدد كثير خصوصا إذا صم إليه ٥٧ صف

ضباط متدربين من المديرية تخدعة في الوزارة كمراسلات . وقد قرر سعادة مندوب وزارة الداخلية أن الوزارة تعمل على تحقيق الرغبة في إعادة هؤلاء الضباط المتدربين إلى أعمالهم الأصلية كما أنها تستعمل على إقصاء عدد الصنف الخارجيين من هيئة المال كلما سمحت حالة الملاحظ بذلك ونقل اعتاد من سيقون منهم إلى الديوان العام إذا دعت الحاجة لقيامهم .

وترجو اللجنة أن يتبع هذا الوعد التنفيذ الفعلي فإن البرلمان في مختلف دورته قد ذكر هذا الطلب كما كررت المصلحة المستولة قبول الملاحظ والوعد على تنفيذها دون أن نصل إلى النتيجة المرجوة طول هذه المدة .

٣ — وعن إدارة الأمن العام تلاحظ اللجنة من البيانات التي اطلعت عليها أن هناك نقصا في قضايا الجنايات التي تحس الأمن العام كالقتل والسرقات بطريق والحرق السمد وتسمم الموائى وإتلاف المزروعات يقرب من عشرة في المائة من مجموع تلك الجنايات وهي تؤمل أطراف هذا التحسن .

٤ — وتلفت اللجنة بالنظر إلى كثرة المتسولين في الطرق العمومية وما تحدثه كثرتهم من إلقاء الناس ومضايغتهم والتي كانت سببا في الحملة التي حلها بعض رؤاد القطر من الأجانب .

وترى اللجنة أن يبنى البوليس بهذه الحالة مائة خاصة وأن يستعمل كل ماله من السلطات المخولة بالتشريع القائم إلى أن يوضع التشريع الذي وعدت به الحكومة في عدة مناسبات .

٥ — وتلاحظ اللجنة أن بعض رجال البوليس المعينين لمراقبة حركة المرور بالطرق الزراعية لا يبعدون القراءة فيضطرون لحجز عدد كبير من السيارات حتى يفتحصوا الرخص الخاصة بكل منها وفي هذا تعطيل للطريق والمسافرين وترجو اللجنة تشارك هذا العيب باختيار رجال هذه الطائفة عن يبعدون القراءة ويحسون التصرف بقدر الإمكان .

٦ — وقد أدرج بمشروع الميزانية مبلغ ٢٤٠ ج ٠ م كرتب لمدير إدارة حركة المرور في الطرق العمومية والزراعية وهذا المرتب يتبع لمدير النظام والظفر الذي أضيف إلى اختصاصه الإشراف على حركة المرور هذه .

وترى اللجنة أنه لا محل لمبلغ هذا المرتب لأن العمل في مراقبة حركة المرور هو طبيعته جزء من أعمال هذا القسم فلا يصح أن يمنح مديره مرتبا عليه وتامل اللجنة أن يظهر هذا المبلغ في نفقات الميزانية .

٧ — لما استعملت اللجنة من مندوب وزارة الداخلية عن المساحات التي تصرف لضباط البوليس المستودعين — وهؤلاء لم يدرج لهم ربط في الباب الأول — وضع حضرته أن الوزارة صرفت على ربط هذا الباب من ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ما يقرب من ٦٠٠٠ ج ٠ م لهؤلاء الضباط وأن هذا المبلغ صرف على نفقات الباب الأول .

ومما أنه لم يرد بيان مساحات الضباط المستودعين في مشروع الميزانية ترى اللجنة أن ربطه في الميزانية أدى لضبط الحساب وبذلك تمرد الوفاق الناتجة من هذا الباب إلى خسارة المولة .

والأعياد والمواهم والمكافآت وهو ناتج من تخفيض مكافآت مشايخ الحارات وقباطى الريان. وهذه اللجنة توافق على التخفيض الذى أجراه مجلس النواب.

١٥ - وتلاحظ اللجنة فيما يتعلق بقسم البلديات أن من واجبه عند ربط ميزانيات المجالس المحلية والبلدية أن تدقق في وجهه الصرف التى تقرها تلك المجالس فيما يخص إدارتها وموظفيها لأن المعروف أن تلك المجالس تصرف جزءا عظيما من إيراداتها على موظفين قد لا تكون الحاجة ماسة لوجودهم خصوصا بعد أن تقوم إدارة البلديات والمجالس المحلية بوضع التصميمات للشروعات الخاصة بتلك المجالس ومراقبة تنفيذها بواسطة مفتشيها الذين يتقاضون أيضا مصاريف استقلالهم من أموال تلك المجالس .

١٦ - وتلاحظ اللجنة أن في الباب الثالث أعمال جديدة تخفيض قدره عشرة آلاف من الجنيحات كان مقررا لرم البرك وقد ترك أمر الانفاق عليه لمجلس المديرات وهذه اللجنة توافق على ذلك .

١٧ - وتلاحظ اللجنة كذلك أن هناك آتني جنبه أدرجت في باب "الأعمال الجديدة" وهو مبلغ تقدمه الحكومة سلفا للبلديات لأعمال صغيرة لتوصيل المياه أو لتجديد مجاريها في بعض المجالس التى لا تسمح لها ميزانيتها بصرف تلك المبالغ كالجبال القروية .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

١٨ - وكذلك أدرج مبلغ خصمائه جنبه على أنه من السلطات التى يتبها شركة الأسواق واتى تسلم المجالس القروية والمحلية وتعتبر من قبيل الإغانة لتلك المجالس .

وليس للجنة ملاحظات على ذلك .

١٩ - وتلاحظ اللجنة أن هناك الفصل الرابع "إدارة الأقاليم والمحافظات" مبلغ ١٧٠٤٠٠٠ ج. م. ميين أمامه أنه "كلمة ماهيات" ومعنى ذلك أن الموظفين الذين يشغلون الوظائف في الأقاليم والمحافظات يتقاضون ماهيات بعضها بصفة شخصية وبعضهم تزيد ماهياتهم على متوسط درجاتهم .

٢٠ - وترى اللجنة فيما يخص برتبة الاستقبال (ص ٢٣١) الذى يصرف للموظفين والمديرين أنه يجب إدخال تعديل جديد على هذه المراتب بتخفيض يتناسب مع ما يصرف فعلا للاستقبال .

وفى على بيان التخفيضات التى ترى اللجنة إدخالها على اعتمادات الفرع الأول "ديوان الموم ومصالح أخرى" وهى التى أقرها مجلس النواب :

أولا - فصل ١ - ديوان الموم

ب

١٩١٢ في بند ٣ - "مصاريف استقبال وبدل سفر ونقل" .

١٠٨٠ » ٤ - "عليق" .

٣٧٠ » ٩ - "التليفون والتلفاز" .

٨ - لاحظت اللجنة ما في نظام الرخص المتبع الآن من طول في الإجراءات تلبية تصدد للمصالح التى يرجع إليها وفي إحالة بعض منها إلى مكتب العمل الذى أنشئ للظفر في شؤون العمال بقدر مساهمة وكيل وزارة الداخلية أن الوزارة قد بحث الموضوع ووضعت نظاما جديدا هو محل التجربة الآن في مديريتي العقيلية والقروية .

والجنة ما زالت ترى أنه التوسع في اختصاص هذا المكتب بالنسبة للعمال غير مرغوب فيه فضلا من أن الأغلبية العظمى من العمال هم عمال الزراعة فإن القليل المشتغل بالصناعة يكفى في حياته ما كان قائما حتى الآن من الأنظمة وهى لا ترى - من وضع نظام آخر - إلا خلق مشكلات لهذه الطائفة لوجودها الآن .

٩ - وفيما يتعلق بالبند الثاني "مصاريف عمومية" تلاحظ اللجنة أن اعتماد مصاريف الانتقال وبدل السفر كبير وتوافق على ما رآه مجلس النواب من تخفيض ١٠٪ من هذا الاعتماد .

١٠ - وتوافق هذه اللجنة أيضا على التخفيض الذى أجراه مجلس النواب في بند "الميوهات والتوريدات" .

١١ - وتوافق هذه اللجنة على ما رآه مجلس النواب من كلفة عدد سيارات الزكوب في إدارة حركة المرور في الطرق الزراعية ووجوب حذف خمس منها وأنه في إمكان مفتشي هذه الإدارة المرور على الموتوسيكلات ذات العربات الجانبية Side-Cars .

الفصل الثاني - مدرسة البوليس

١٢ - وتوافق هذه اللجنة على التخفيض الذى أجراه مجلس النواب في اعتماد بند ١٧ "طبق" وقدره ٢٤٤٠ ج. م .

الفصل الثالث - إدارة الحج

١٣ - لما كانت أعمال إدارة الحج بالشكل الموجودة به في الميزانية فيها زيادة في مصروفات هذه الوزارة مما لا حاجة له إذا ما سلم بأن إدارة الحج بشكلها الحالى تعمل في زمن الحج وقد لا يكون لها عمل يذكر في بقية السنة . فهذه اللجنة لا ترى حاجة لوجود مدير خاص لهذه الإدارة ، وهى توافق على ما رآه مجلس النواب من جعل هذه الإدارة قسما تابعا لإحدى إدارات الديوان العام كإدارة السكرتيرية .

١٤ - وتلاحظ اللجنة أنه صار تخفيض الاعتماد الخاص بالمصاريف العمومية التى تتحمل فيها مصاريف الانتقال والتليفون والمصاريف الثرية

ثانياً - فصل ٢ - مدونة البوليس

٢٤٤ في بند ١٧ - "عقيق".

ثالثاً - فصل ٤ - إدارة الأتوم والمحافظة

١٣٤٠ في بند ٣٣ - "مصاريف انتقال وبذل سفروقتل".

٢٦٥ » ٣٥ - "التلفون والبراق".

وبذلك تكون جملة التخصيص في هذا الفرع ٥,٢١١ ج. م.

وبناء على ما تقدم ترسو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب كما يأتي :

باب ١ - "ماهيات وأجرومات" ٥٢٤,١٤٤

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٦٩٩,١٦٠

باب ٣ - "أعمال جديده" ٣,٥٠٠

الجملة ١,٢٢٦,٨٠٤

* *

الفرع الثاني

البوليس

فقدت مصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ١,٦٦٧,٣٣٥ ج. م. مقابل ١,٣٠٠,٠٤٢ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة قدرها ٣٥,١٢٥ ج. م.

وقد وزعت الاعتمادات على بابي هذا الفرع كما يأتي :

باب ١ - "ماهيات وأجرومات" ١,٠٩٣,٠٧٢

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٢٤٣,٠٩٥

باب ١ - ماهيات وأجرومات

تبلغ اعتمادات هذا الباب ١,٠٩٣,٠٧٢ ج. م. وهي تزيد على اعتمادات السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ملأ قدره ٣٤,٨٢٠ ج. م. نشأ عن زيادة وظائف لقوة اللازمة لمراقبة حركة المرور في الطرق الزراعية وقد أنشئت هذه الوظائف بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - مصاريف عمومية

أجرى مجلس النواب بعض تخفيضات في بند هذا الباب وهذه اللجنة توافق عليها وهي كما يأتي :

٤٩٤٥ في بند ٢ - "مصاريف انتقال وبذل سفروقتل".

٣,٠٠٠ » ٣ - "ملبوسات وتجهيزات وذخائر".

٣,٠٠٠ » ٧ - "عقيق ومشتري ركائب".

٨١٠ » ٩ - "مصاريف ثرية".

٢٨٠ » ١٣ - "التلفون والتلغراف".

الجملة التخصيص ١١,٥٣٥

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

وبناء على ما تقدم ترسو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيبه

باب ١ - "ماهيات وأجرومات" ١,٠٩٣,٠٧٢

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٢٣٠,٥٦٠

الجملة ١,٣٢٣,٦٣٢

* *

الفرع الثالث

الخلف

بلغت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ١,٣١٨,٦٦٢ ج. م. يقلها ١,٥٩١,٨٩٣ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بتخفيض قدره ٢٤٣,٧٦٩ ج. م. وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على بابين هما :

جيبه

باب ١ - "ماهيات ومهمات" ١,٢٢٠,٧٧١

» ٢ - "مصاريف عمومية" ٩٧,٨٩١

الباب الثاني — مصاريف عمومية

يلاحظ أنه خفض مبلغ ٢٧,٣٨٧ ج.م من بند ٥ — "الأغذية" عم، كان مقدراً له في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٢ المالية، ويرجع هذا التخصيص إلى هبوط الأسعار أولاً وخص مدد المسجونين ثانياً .

وليس لجنة ملاحظات على ذلك .

وفي بند ٦ — "توريدات عمومية ومشتريات مختلفة" تخفيض قدره ٨,٤٣٩ ج.م عن تقديرات ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٢ المالية بحيث أدرج له في مشروع الميزانية ٧,٤٩٥ ج.م . رأى مجلس النواب تخفيضه بمقدار ١,٠٠٠ ج.م .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وكذلك خفض مجلس النواب ٢٠٠ ج.م من اعتماد بند ١١ "نقل" وقد قدر له في مشروع الميزانية ٥,٢٠٠ ج.م .

وهذه اللجنة توافق على إجراء التخصيص المذكور .

الباب الثالث — أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١١,٠٠٠ ج.م وهو يزيد ١,١٥٨ ج.م عن تقديرات ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٢

وليس في هذا الباب ما يستحق الذكر سوى مبلغ ٨,٠٠٠ ج.م أدرج لمشروع توسيع مصنع الفرز بالقناطر الخيرية، وقد اشترط فيه عدم الصرف قبل موافقة وزارة المالية .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

وتتوه هذه اللجنة بما عم في أمر مكافآت الأحداث وترجو أن تسرع الوزارة في بحث مسألة مكافآت المسجونين، ففي زيادة هذه المكافآت ما يسيهم على الإشتغال في الحرف التي تعلموها .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

بـ

باب ١ — "مهايات وأجر وممرات" ١٦٥,١٤٦

» ٢ — "مصاريف عمومية" ٢٠٩,٩٧٠

» ٣ — "أعمال جديدة" ١١,٠٠٠

الجملة ٣٨٦,١١٦

الباب الأول — مهايات ومرتبات

يبلغ التخصيص في هذا الباب ٢٤٠,٣٧٤ ج.م وقد نشأ عن إلتاء بعض وظائف دائمة يبلغ رطلها ٢,٨٠٨ ج.م وبسبب تخفيض مهايات الخفر بنسب تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ قدره ٣٣٧,٩١٠ ج.م .

على أنه قد زيدت سجون وطيفة خارج هيئة الحال اقتضتها حاجة بعض الجهات إلى زيادة عدد الخفراء .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

الباب الثاني — مصاريف عمومية

توافق اللجنة على ما أقره مجلس النواب من تخفيض في اعتماد هذا الباب وهو ٨٤٥ ج.م من بند ٢ — "مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل" . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

بـ

باب ١ — "مهايات ومرتبات" ١,٢٢٠,٧٧١

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٩٧٠,٤٦٦

الجملة ١,٣١٧,٨١٧

•••

الفرع الرابع

مصلحة المسجونين

تبلغ اعتمادات هذه المصلحة في مشروع الميزانية ٣٨٧,٣١٦ ج.م مقابل ٢٤٢,٤٦٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٢ بتخفيض يبلغ ٣٧,١٥٢ ج.م .

وقد وضعت هذه الاعتمادات على أبواب الميزانية الثلاثة كما يأتي :

بـ

باب ١ — "مهايات وأجر وممرات" ١٦٥,١٤٦

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٢١١,١٧٠

باب ٣ — "أعمال جديدة" ١١,٠٠٠

الباب الأول — مهايات وأجر وممرات

خفض اعتماد هذا الباب عما كان عليه في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٢ بمبلغ ٣,٣٩٩ ج.م . وقد نشأ التخصيص بسبب نقص المهايات الفعلية . وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

ولكن اللجنة معطلة تارة بأن يفتقر الفاعلون بالأمر عظم المصلحة المتأثرة من مآثرهم من هذه الوجهة وأن الجهود ستضاعف حتى تتناسب تناسبا تاما مع أهمية الزراعة في مصرنا العزيزة التي تعتبر لحسن جودها وخصب تربتها التي يربحها النيل المبارك كل عام غصبا على غصب من البلاد التي تعتمد في ثروتها على ما تسجه أرضها .

ونجا على الملاحظات العامة التي ترى اللجنة لفت النظر إليها :

قسم الزراعة الفنية والإنتاج

لهذا القسم أثر ظاهر في الحياة الزراعية من حيث الإنتاج من البنود الجيدة لمصايل التعلين والأرز والقمح والشعير والفول والذرة وهو يصل الآن بجهة في انتقاء وإنتاج تقاوى بعض المحاصيل الأخرى كالقمح والسمسم والفول السوداني وغيرها .

وقد وزعت الوزارة على الزراع في سنة ١٩٣٣ ثبات البنود الآتية بيانه :

عدد	
٣٨٤١٠	أردب بذرة قطن .
٤٠٠٠	» من القمح .
٤٨٣	» » الفول .
٤٨٨	» » الشعير .
١١٠	» » البرسيم .

كما عهدت إلى بنك التسليف الزراعي بشوزيع الباقي مما كان لديها من التقاوى وهذا بيانه :

عدد	
٨٠٦٦	أردب تقاوى قطن من مختلف الأنواع .
٦٠٤٩	» » قمح .
١٦٧٩	» » أرز .

وتأمل هذه اللجنة أن تعمل الحكومة على خفض أسعار التقاوى التي يوردها المومين للوزارة ، إذ أن ما يمدد على البلاد من تعمم التوزيع لا يمكن أن يبادل ما قد يمدد على المومين من الرخ في مثل هذه المسيلة .

وتقسم الزراعة الفنية والإنتاج لمزارع مملوكة للوزارة في الجزيرة ومديري وملاوي والمطاطنة تلخ أرباحها القدر المدين بإجليل الآتي وهي خمسة دون

جلسة الاثنين ٦ المحرم سنة ١٣٥٢ (أول مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

المصروفات

قسم ١٢ - وزارة الزراعة

(المقررة حضرة الشيخ المحرم على نفسه إذا)

وزارة الزراعة من أحدث الوزارات عهدا ، مع أن الواجب كان يقضى بأن تكون من أولها إنشاء ، فهي الموكول إليها المحافظة على أهم ركن في التروة القومية والعمل على تربيته ، لذا فالمعناية بحث ميّزاتها تأتي في المقام الأول لدى هذه اللجنة .

كان من الطبيعي عند ما أصبحت الزراعة المصرية في أهم محاصيلها بكثير من الآفات والأمراض وقصبت غلة أراضيها ، أن تتوجه البلاد إلى الوزارة الناشئة تطلب منها المون والخلص .

ولكن حدث أنه لطبيعة الأمراض والآفات ولأذن وسائل الوزارة لم تكن اكتملت ، مرت السنين دون أن تصل إلى نتيجة حاسمة في كفافها ، ولو أنها أدت خدمات لا تنكرها يتحصى بأشجار الفاكهة ويجهدها المتصل في اختيار السلالات الصالحة واستنباط الجديده منها للمحاصيل الرئيسية .

وقد زارت اللجنة بعض المنشآت والمحقول التجريبية حيث تبذل الجهودات في سبيل تنمية الموارد من اختلاف أنواعها من حيث الزراعة وتربية المشاية والدواجن واصطاع السيد المفوض من بقايا المحاصلات الزراعية . فتبين لها أنه وإن كنا نخطونا الخطوات الأولى في التعميم ووضع الأساس فإنه ما يزال أمامنا القسط الأكبر وهو الوصول إلى النتائج ثم إذاعتها على جمهور المزارعين بوسائل مجدية ، لتعمم الاستفادة منها بقدر الإمكان .

ولعل البطء البادي من هذه الجهة يرجع إلى طبيعة التجارب الزراعية واحتياجها إلى دورات متعددة فلا بد من صبرها كما هو نتيجة لا شك فيها لشدة رغبة المزارعين في أن ينضوا بمحاصيلهم إلى الحلال خصوصا بعد أن فلت الأزمة أفاعيلها وخففت الأسعار إلى الحضيض .

وقد أجرى مجلس النواب تخفيضات بلغ مجموعها ١٤,٣١٢ ج.م. ببيان
كالاتي وقد وافقت عليها هذه اللجنة :

الباب الثاني

٢٩٨٩	٢	بند ٢ - مصاريف وبدل سفر وقطل .	٢٩٨٩
١٢٧	٦	٦ - "التليفون والتلغرافات (فرع المكاتب التليفونية)".	١٢٧
٣٧٨٧	٨	٨ - "شراء مواش ومهمات وأدوات وصيد ومصاريف صيانة".	٣٧٨٧
٩١١	٩	٩ - "طريق".	٩١١
٤٠٠	١١	١١ - "مشتريات وأعمال جديدة جزئية".	٤٠٠
١١٩٢	١٢	١٢ - "التجارب".	١١٩٢
٢١٨	١٥	١٥ - "مصاريف تربية".	٢١٨
٧٥٠	١٦	١٦ - "مكافآت ومويضات".	٧٥٠
١٠٠٠	١٧	١٧ - "تربية الحيوانات".	١٠٠٠
٥٧٩	١٨	١٨ - "أبحاث عشرية وفطرية وأبحاث الحقل".	٥٧٩
١٢١٩	٢٣	٢٣ - "أعمال تخصص بالزراعة الفنية والإكثار".	١٢١٩
٤٢٠	٢٤	٢٤ - "فلاحة البساتين".	٤٢٠
١٧٠	٢٥	٢٥ - "محطات تجارب البساتين".	١٧٠
٥٠	٢٦	٢٦ - "أعمال تخصص بتربية النباتات".	٥٠
١٥٠٠	٢٧	٢٧ - "احتياطات لانتفاء أو لمقاومة بعض الأمراض التي تصيب القنصلية البقرية وغيرها من الحيوانات".	١٥٠٠
١٤٣١٢		جملته التخفيض في بنود الباب الثاني .	١٤٣١٢

وبناء على ما تقدم تريو اللجنة المراقبة على اعتمادات هذه الوزارة كما أقرها
مجلس النواب وهي :

- باب ١ - "مهايات وأجرومات" ٢٧,٧٥٦ ج.م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣٧,٤٩٠ ج.م.
باب ٣ - "أعمال جديدة" ٢٧,٧٢٧ ج.م.

خصم ما يقابل الأموال ولا المصروفات العامة . ولكن لما كان المقصود
بهذه المزايع هو الإكثار من السلالات النافعة لا الاستغلال المادي ، فالهم
هو أن تصل إلى النتائج المرجوة بصرف النظر عن القيمة المالية للبعة .

المساحة بالفدان	إيرادات	مصرفات	الربح
معد	طنم	طنم	طنم
١٣٨٨	٩٠٧	٤٠١	٥٠٦
٩٤٧	٧٥٢	٥٨٥	١٦٧
٣٦٥	٧٧٨	٨٩	٦٨٩
٨٣٨	٥٥٤	٧٤٨	٨٠٦

قسم البساتين

كان لهذا القسم أثره البالغ في زيادة إقبال الجمهور على زراعة الموالح التي
صدرت منها كميات كبيرة في هذا العام مما كان له أثر في رفع أسعارها رغم
ازدياد محصولها .

مشروع الميزانية

يبحث أرقام الميزانية ويبحث اللجنة أن المبلغ الذي اعتمدته البرلمان
في العام الماضي هو هوامعا زيادة قدرها ١,٩٩٨ ج.م. يرجع أهم أسبابها
إلى إنشاء بستان جديدة للتدخين وإيجاد مورد جديد للياه العذبة بالجبل الأصفر
ولإنشاء مزرعة لإكثار البصل .

أما تفصيل هذه الزيادة فبين في جدول ملحق بهذا التقرير .
وقد وزعت اعتمادات هذا القسم على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٣	أبواب الميزانية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	٦٨٨٥	٣٧٤٦٧١	٣٨١٥٥٦	باب ١ - مهايات وأجرومات .
—	١٨٣٨٦	٣٦٦٤١٦	٣٨٤٨٠٣	باب ٢ - مصاريف عمومية .
—	١٦٧٢٧	١١٠٠٠	٣٧٧٢٧	باب ٣ - أعمال جديدة .
—	٤١٩٩٨	٦٥٢٠٨٧	٦٩٤٠٨٥	الجنة
٤١٩٩٨				صافي الزيادة .

ملحق

كشف مقارنة بين اعتادات ميزانية وزارة الزراعة في سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣

الباب الأول

البند	زيادة	تخفيض	إيضاحات
١ (أ)	—	٥٠٣٣	
١ (ب)	٢٨٢	—	
١ (ج)	—	٣٩١	
١ (د)	٦٩٢٧	—	الزيادة ظاهرة وترجع إلى نقل المبلغ الزائد من بند ١٢ — التجارب التي فصلت منه المبالغ التي تصرف على أعمال دورية ليست لها صفة التجارب الفنية البحتة ووزعت على البنود المختصة ١ - فيها البنود الجديدة التي أنشئت في ميزانية سنة ١٩٣٣ .
١ (هـ)	١٠٠	—	
	٧٣٠٩	٥٤٢٤	
	١٨٨٥		صافي الزيادة .
	٥٠٠٠		الفرق في قيمة المنظور عدم إتمام صرفه .
	٦٨٨٥		جملة الزيادة .

الباب الثاني

البند	زيادة	تخفيض	إيضاحات
٢	—	١١٧٢	
٣	٢٦٤	—	الزيادة في اعتاد المياه المطلوبة على ذمة قسم الطب البيطري لأجل سلخانة مصر وذلك بناء على توصية اللجنة الصحية .
٤	—	١١٥	
٥	٤٢	—	أساس التقديرات مبني بمقاييسات المخازن .
٦	٣١٠	—	الزيادة في اعتاد اشتراكات التليفون بسبب زيادة العدد في بناء الوزارة الجديد .
٧	—	—	
٨	—	٦٣٧	
٩	٢٥٨	—	الزيادة المطلوبة على ذمة قسم الطب البيطري وأسبابها مبينة بمقاييسات المخازن .
١٠	—	٤٢	
١١	٣٠٣	—	هذه الزيادة عبارة عن الفرق بين قيمة ما أدرج من الاعتادات على ذمة أعمال جديدة وما حذف من الاعتادات التي استغنى عنها .
	١٠٧٧	١٩٦٦	نقل يلمه .

(تابع) الباب الثاني

البند	زيادة	تخفيض	إيضاحات
	جنيـه	جنيـه	
	١٠٧٧	١٩٦٦	ما قبله
١٢	—	٤٤١٤١	هذا التخفيض راجع إلى نقل المبالغ التي فصلت من بند ١٢ ووزعت على البنود المختصة بما فيها البنود الجديدة .
١٣	—	—	
١٤	—	٦٠	
١٥	—	—	
١٦	—	٢٠٠	
١٧	٥٠٤٠	—	الزيادة مطلوبة بمناسبة التوسع في أعمال تربية الحيوانات والدواجن وإنشاء محطة للتربية بجزيرة الشعير .
١٨	٩٥٧٩	—	أنشئ هذا البند من جديد بالنقل من بند ١٢ — التجارب .
١٩	٣٤٦٥٦	—	الزيادة مطلوبة بمناسبة إنشاء عدد ٣٥ لجنة جديدة للتدخين في غضون سنة ١٩٣٣ المالية ووافقت وزارة المالية على الخصم بما يصرف في سبيل إنشائها على اعتماد التدخين في ميزانية سنة ١٩٣٣ بحيث إذا حصل تجاوز فيه اتخذت الإجراءات اللازمة لتسويته وذلك لاجتناب فتح اعتماد إضافي قد لا تكون هناك حاجة إليه .
٢٠	٨٣٧٠	—	أنشئ هذا البند من جديد بالنقل من بند ١٢ — التجارب .
٢١	٣٤٥٤	—	» » » » ١٢ — »
٢٢	٣٧٦٣	—	» » » » ١٢ — »
٢٣	٣٤٦	—	الواقع أن بعض اعتمادات هذا البند حصل فيها تخفيض ولكن الزيادة ترجع إلى نقل مبلغ ٢٥٨٣ ج ٢٥٨٣ م من بند ١٢ — التجارب وإلى إدراج مبلغ ١٠٥٠ ج ١٠٥٠ م لأول مرة على ذمة مصاريف مشتل وحديقة نموذجية بجزيرة سدس .
٢٤	٧٨٤٢	—	الزيادة مطلوبة على ذمة تشغيل المعامل الصناعية وهي معامل الصلصة وتجفيف البصل وحفظ الفاكهة .
٢٥	٦٩٢٠	—	أنشئ هذا البند من جديد بالنقل من بند ١٢ — التجارب .
٢٦	—	١١٥٤	
٢٧	—	—	
٢٨	—	٥٠٠٠	
٢٩	—	—	
٣٠	—	—	
٣١	—	١٤٠	
	٧١٠٤٧	٥٢٦٦١	
	١٨٣٨٦		صافي الزيادة .

الباب الثالث

البند	زيادة	تخفيض	إيضاحات
٣٢	١٦٧٢٧	—	هذه الزيادة عبارة عن الفرق بين قيمة المبالغ المدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٣ وليس لها مقابل في سنة ١٩٣٢ وبين قيمة المبالغ التي استغنى عن تجديدها وذلك حسب البيان الآتي :
			المبالغ المدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٣ وليس لها مقابل في سنة ١٩٣٢ :
			جـ
			٢٥٢٠ مصاريف معمل اختبار البذور (وهو منشأ حديثا للعمل على تقاوة البذور) .
			٤٠٠٠ إنشاء مورد جديد لياه العذبة بجزرة الجبل الأصفر (وذلك نظرا لعدم كفاية المياه للسكان وللزراعة التي تحتاج إلى مياه عذبة) .
			٧١٦١ مصاريف منزعة بجزرة شندويل والقراطة (الإكثار من تهاوى البصل الجيدة) .
			١١٠٣٠ تكلفة المباني بحقول التجارب والإكثار بالوجه القليل (وهي المباني التي بدئ بإنشائها في هذه الحقول الجديدة ولم تم بعد) .
			٢٤٧١١
			المبالغ التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٢ واستغنى عن تجديدها :
			جـ
			١٦٠٠ الأجهزة اللازمة للعامل المختطفة بقسم البساتين .
			٣٩٠٠ مصاريف تشغيل معمل الصلصلة على نخط تجارى .
			٤٨٤ تخفيض في اعتماد مصاريف تنفيذ قانون تحديد مناطق القطن السكراريدس .
			٢٠٠٠ إتمام أعمال الإصلاح في حقل الجيزة والمنصرة .
			٧٩٨٤
			صافي الزيادة ١٦٧٢٧

ملحق للتقرير

إلحاقاً لما ذكرته اللجنة في تقريرها ترى فيما يخص الوظيفة التي أنشئت جديداً بالديوان العام بحاسبة إنشاء مكتب التشريع الزراعي وهي وظيفة مدير لهذا المكتب من الدرجة الرابعة متوسط مربوطها ٥٨٨ جنباً أنه لا محل لخالفسة القاعدة التي اتبعت من عدم خلق وظائف جديدة إلا حيث توجد الحاجة القصوى.

وجباً لاشك فيه أنه ليس ثمة حاجة ملحة بينا يوجد للوزارة قلم لقضاياها

يستطيع تكليف أحد موظفيه بالأعمال التي يراد إحالتها على الوظيفة الجديدة فإذا ما خفض من هذا الباب (الباب الأول) المبلغ المربوط لهذه الوظيفة التي لا توافق اللجنة على إنشائها وكذلك مبلغ ١٨٠٠ ج. م الذي كان مدرجاً لوظيفة وكيل للوزارة ألتيه يكون ربط اعتبارات ميزانية هذا القسم كما يلي:

جـ

باب ١ — "مجاهيات وأجر ومرتبات" ٢٧٩,١٦٨

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٣٧٠,٤٩٠

باب ٣ — "أعمال جديدة" ٢٧,٧٢٧

وهذه اللجنة لا تستطيع إقرار مثل هذا التحليل وتعتقد أن المرجح في ذلك ينطب أن يكون وحسنا من ثلاثة أمور :

أولها - إدراج المشروعات في الميزانية دون أن يسبق ذلك وضع الرسوم والمقاييس التي يستطاع معها تقدير التكاليف تقديرا يقرب من الحقيقة .

وقد اعترفت الوزارة بأن هذا هو الواقع في كثير من الأحوال ولكنها اعتذرت في الوقت نفسه عن اتباع هذه الطريقة بصدم كفاية موظفيها وعدم استطاعتها تخصيص عدد منهم للاشتغال بهذه المباحث .

وواضح بطبيعة الحال أن مثل هذا العذولا يمكن قبوله ، لأنه مادام أن عدد الموظفين واحد لم يتغير فسيان القيام بوضع الرسوم والمقاييس قبل إدراج المشروع بالميزانية أو بعد ذلك وغفل الشروع في التنفيذ الذي لا يمكن إبله به بدون هذه الرسوم والمقاييس .

من أجل ما تقدم ترى اللجنة ألا يدرج بالميزانية أى عمل قبل أن تعد رسوماته ومقاييساته ، وتقدر تكاليفه على أساس تلك الرسوم والمقاييس .

الثاني - عدم الدقة في وضع النماذج التي تدرج تحتها الأعمال بالميزانية ، فيوضع النماذج لمشروع كامل مع أن العمل المدرج من أجله التقدير إنما هو لجزء منه ، حتى إذا ما تم ذلك الجزء وأريد السير بالمشروع بين العناوين وازدادت التكاليف النهائية .

وفي هذا الإجراء عيب مزدوج أولها من حيث الشكل وهو ما وعدت الوزارة بإصلاحه بوضع النماذج الصحيحة للأعمال المدرجة . والثاني من حيث إن مثل هذه المشروعات القابلة للتوسع ولا يجب أن تدرس ككل له عزايه وتقديراته الكلية الأولية وأن يعرض بهذه الصفة لئلا ما يستحقه من عناية .

ولجنة على ذلك أمثلة كثيرة تقتصر منها لبيان وجهة نظرها على مشروع صرف مديرية المنوفية ، فقد أدرج تحت هذا العنوان بالميزانية أن التقدير الأول للمشروع تسعون ألف جنيه ثم زيد إلى ٣٣٥ ألفا من الجنيحات .

ولما استملت اللجنة من الوزارة عن مدى المشروع وما أعدته له من رسوم ومقاييسات ، أجابت بأنها تنوى تبني جميع الصرف في المديرية وأن الوارد بالميزانية خصص بالناحية الغربية منها ومساحتها مائة ألف فدان تقريبا وأنها تقدر التكاليف النهائية لهذه الناحية وحدها بمبلغ ٣٢٥ ألف جنيه .

ومعنى هذا :

(أولا) أنه مع قيام الفكرة لدى الوزارة بتبني جميع الصرف في مديرية المنوفية لم تر أن تضع في الميزانية لحساب المشروع سوى تسعين ألف جنيه أو ما يوازي ٣٠ ألفا الناحية الغربية المقصودة بالثالث .

جلسة الأربعاء ١٥ المحرم سنة ١٣٥٢

(١٠ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المسالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المسالية

المصروفات

قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم السيد بك)

تبليغ مصروفات وزارة الأشغال العمومية نحو سبعة الملايين من الجنيحات فهي من بين أقسام الميزانية العامة وقد حصص منها رغم الضائقة المالية ما يزيد على أربعة الملايين للأعمال الجديدة .

وإذا كانت الحكومة تحسن صنعا بتوفرها على إيجاد النفقات اللازمة لهذه الأعمال التي يقصد بها رضاء القطر وزيادة ثروته فإن هذا الفرض لا يتحقق إلا إذا كان ثمة تناسب بين النفع الذي يعود منها والمسال التي يتفق عليها . لذا كانت المقارنة بين الفائدة المرجوة والنفقات المطلوبة من أهم ما يعنى به الباحث في هذه الأعمال ، وإن يكفى أن يكون العمل في حد ذاته نافعا بل لا بد لإقراعه والتصديق عليه ألا تزيد نفقاته عن القدر الذي يناسبه .

من أجل هذا نناقش هذه اللجنة أهمية خاصة على ما هو واقع من اختلاف بين التقديرات الأولية والتقديرية النهائية لما تكلفه هذه الأعمال ، فقد وصلت الثانية في بعض الأحيان إلى سبعة أضعاف الأولى (١) .

وليس هذا الأمر حديثا فوه ما من دورة للبرلمان حمرت مدى البشر السنوات الماضية دون أن تبرز الجبان المالية لتفقد والتشهير به إلى درجة أن قالت بشأنه لجنة مجلس النواب سنة ١٩٢٧ ما نصه :

"إن تخفيض هذه التقادير وتزيد التقادير الأولية للتكاليف) هو في الواقع تحايل على من يبدعهم إقرار لاعتدات حتى إذا ما بدئ في العمل صار من المصدر المدول عن الاستقرار فيه" .

(١) راجع الكشف التفصيل بجميع اعتمادات الأعمال الجديدة للمعق بهذا التقرير .

علم صحيح بتكاليفها . حتى لا يعتبر بإثاها وسكوت المجلس عنها تصديها . ثم إن هناك مسألة أخرى جديرة بالاعتبار وهي ضرورة أن يكون لوزارة الأشغال في مشروعاتها الكبرى سياسة عامة لا تتأثر إلا في الحدود المقبولة ولا تستلجيد تغير الأشخاص ، وهذه الأعمال كما هو معروف لا تتم عادة في سنة بل تمتد لسنتين وكثير من وثيق الاتصال ببعضه البعض .

توزعت الوزارة في وقت من الأوقات أن تعمل على زيادة الإيراد الصفي بتجهيد « مسايل » النيل العليا بالسودان وبعد أن أجرت التجارب اللازمة اشترت كراكات بلغت قيمتها نحو الأربعمائة ألف جنيه وأعدت لإصلاحها حوضين تكلفا على الدولة أربعائة ألف أخرى .

عدل بعد ذلك عن المضى في المشروع وقدم غيره عليه تقرب على ذلك أن شيت الكراكات مغطاة ، معرضة لتلف ، ويصرف على صيانتها مبالغ غير قليلة كل عام .

ولا ترى هذه اللجنة لعلاج هذه الحالة خيرا من تشكيل مجلس ذي صفة فنية اقتصادية يكون الغرض منه ضمان توحيد الخططة وأطراف السياسة .

وترى اللجنة أن تخفى إلى المجلس بهذه المناسبة بما حل بركاكتين اشترتا في سنة ١٩٢١ بمبلغ خمسين ألف جنيه لاستعمالها في التطهيرات العادية بمصر .

تركزت هاتان الكراكتان لمقتان على الطريق العام بالقرب من بطيم من أعمال مديرية الغربية ، إلى أن انتهت إليهما المصلحة ، ففردت أخيرا أن تستفيد منها ، ولكنها وجدت بعد الفحص أن إصلاحها يمكن إصلاحها ، أما الأخرى فلا سبل إلى الاستفادة منها بغير بيعها .

ومن المسائل التي سأل بشأنها مداء كثير ، مسألة البواخر البلية وما تشكله كل عام ، ومقداره أكثر من السنين ألف جنيه موزعة بين ميزاني الري والميكانيكا ، يصرف ثلثها على البواخر وملحقاتها المخدمة لخدمة مصر في السودان (١٢) .

والظاهر من مناقشات المجلس منذ سنة ١٩٢٤ وقرارات بلانها منذ سنة ١٩٢٦ ، أنه قد لوحظ أن عدد البواخر لا يتناسب مع النعم التي تؤدي وأن الوزارات المتعاقبة قد أقرت صحة الاعتراض صراحة أو ضمنا ومع ذلك ورغم الوعود المتكررة بإصلاح الحالة بقيت الأمور كما هي . وتأمل اللجنة أن تحقق هذه الوعود ، وأن يشمل التخصيص الموصلات التي تعمل بمصر والتي تعمل بالسودان على السواء إذ الظاهر أن البواخر التي يتلقى بأسطول الري بالسودان وهو الذي قد كلف الدولة مليونا ودرج مليون من الجنيهات منصرف إلى عدم استبعاد شيء فيه بل إن زيادته كما يدل على ذلك إدراج أربعة آلاف جنيه بهذا الميزانية (١٣) هي جزء من اعتماد عام قدره ١٨,٤٢٠ ج.م لشراء فاصات جديدة ولإدخال تعديلات على فاصات أخرى .

(ثانيا) أنها لم تم دراسته قبل الشروع فيه بدليل جعل التكاليف لهذا تقسم من المديرية ١١٥ ألفا زادتها بعد وضع مشروع الميزانية إلى ٣٩٥ ألفا من الجنيهات .

(ثالثا) أن البرلمان سيوضع أمام مشروع ستبلغ تكاليفه - إذا أخذ بالتقديرات الحالية للوزارة - أكثر من مليون ودرج مليون من الجنيهات ، باعتبار أن باقي المديرية مساحته ٢٤٧ ألف فدان ، دون أن تعطى له الفرصة لبحثه وتعليقه على سائر وجوهه وتعرف وجه الحق فيما قرره لجنة الأشغال في هذا المجلس من أن الصرف وحده - مع أنه سيتكلف حسب تقديرها ثلاثة ملايين من الجنيهات على الأقل لألفنا ودرج مليون - هو غير كاف لإصلاح أراضي هذه المديرية بل لا بد من تخفيض مستوى ماء الري إلى جانب عدد محدود من المصارف .

الثالث - عدم مراعاة الاقتصاد في بعض الأحوال فلا يقتصر على ما هو جوهري وأساسي .

وهذه اللجنة لا ترى علاجيا للحالة إلا بما أشارت إليه وهو أن تقوم المصلحة المختصة بوضع رسومها ومقاييسها قبل أن تفكر في هل تناسب التكاليف المطلوبة مع الفائدة المتوقعة .

ستكلف عزامة الدولة بسبب هذه الفروق في التقديرات من المشروعات المدربة بالميزانية المصممة للرى وبعدها أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات . هذا إذا وفقت التقديرات النهائية عند الحد الذي وصلت إليه في ميزانية هذا العام ، وإذا عجلت كثيرا أن التقدير النهائي نفسه يتأثر بهذا التقدير الأول ويتضمن بدوره سنة بعد أخرى فإذا لم يكن في الاستعانة بمعالجة ما فات فلا أقل من الاحتياط لتسجيل كما تريو اللجنة أن تجمع المشروعات التي سبق بدء العمل بها ثم رؤى إرجاؤها في ملحق خاص بدلا من شتمها ووسط الاعتادات المفتوحة فلا وتكتفي بتوجيه النظر إلى أن حالة الميزانية العامة تستدعي الاقتصاد بل التقيير وأنه من واجب القائمين على شؤون هذه الوزارة أن يحيطوا سائر المشروعات بنظرة شاملة ليتبينوا ما لكل من فائدة معينة أو ضرورة ملحة ويتصرفوا ما لو ترك لها ترتيب غير ضرر فيؤجلوه ويسيروا بما تفي المصلحة والضرورة بإضافته ، وكل ذلك على أساس جديد من البحث والتعمير على مقدار التكاليف .

وقد جرت العادة بأن ترصد الوزارة كثيرا من المشروعات دون أن تطلب ربط (١٤) مبلغ لها في الميزانية المراد التصديق عليها ، وترى هذه اللجنة استخدام كل هذه الأعمال من مشروع الميزانية حتى تتمكن الوزارة في مدى السنة المالية أن تعيد النظر فيها وتضع تقادير تكاليفها النهائية تقديرا دقيقا . وحتى يتمكن المجلس من مناقشتها في مشروع ميزانية العام القادم مناقشة مبينة على

(١١) انظر المقتنين ٢ و ٣

(١٢) تبلغ الواردات بمصر ٤ (٢٠) بآخرة - ٤ ذهنيات - ١٧ رهما - فركان - ٧٧ رهما بالسودان (١٣) بآخرة - ٢٠ رهما وقرارات تصرفات - ٧ كراكات - فركان - ٢٩ مديلا

لكن رقتين - ٨ مرأب الصوي) -

(١٣) المديرية بالميزانية سنة الآلات خفضت بعد ذلك إلى أربعة من مجلس النواب .

قدّرت احتياجات وزارة الأشغال في مشروع الميزانية بمبلغ ١٤,٨٥٩,٨١٤ ج.م مقابل ١٤,٥٧٩,٧٥٣ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية أي زيادة قدرها ٢٨٤,٧٠٦ ج.م.

وقد وزعت احتياجات هذا القسم على فروعها السبعة كما يأتي :

الفروع	تخفيضات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٣	١٩٣٢		
ديوان العموم .	٣٣٣١٩	٣٣٣١٩	—	٥٦٠
الرى .	٤٨٣٧٩٥٣	٤٨٠٥٣٥	١٤٧٤١٨	—
مصلحة عموم المباني .	٦٩٧٥٠٤	٧٠٣٥٥٥	—	٦٠٥١
الميكانيكا والكهرباء .	٣٣٨٠٩٧	٣٣٩١٧٤	٩٨٩٣٣	—
التعليم !	٦١٣٠٣٩	٦٨١٥٦٦	—	٦٨٥٣٧
المجاري الرئيسية .	٢٤٣٣٧٥	١٨٠٤١٩	٦٢٩٥٦	—
الطبيعات .	٦١١٢٢	٦١١٨٥	٥٥٧	—
الجملة .	٦٨١٤٥٩	٦٥٩٧٥٣	٣٠٩٨٥٤	٧٥١٤٨
صافي الزيادة .			٢٣٤٧٠٦	

وفيما يلي نص ما ورد بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية خاصا بوزارة الأشغال .

" في هذا المشروع زيادة قدرها ٢٥٦,٠٠٠ ج.م للأعمال الجديدة والمساهمات في مصلحة الرى و ٩٨,٠٠٠ ج.م في المصاريف العمومية لمصلحة الميكانيكا والكهرباء و ٦٧,٠٠٠ ج.م في الأعمال الجديدة لمصلحة المجاري .

فالزيادة في احتياجات الرى تتناول الأعمال الجديدة بمقدار ٢٣٣,٠٠٠ ج.م والمساهمات والميزنات بمقدار ٣٦,٠٠٠ ج.م مقابل تخفيض ٨٨,٧٠٠ ج.م في احتياجات المصاريف العمومية .

أما الزيادة في احتياجات مصلحة الميكانيكا والكهرباء فمترج على الأخص إلى إدراج مبلغ ٨٨,٠٠٠ ج.م لمصاريف إدارة محطات الطلمبات في شمال الدلتا والجياض المنزلة كما تقدم ذكره .

وترجع الزيادة في مصلحة المجاري إلى إدراج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م لإصلاح وتوسيع النجم الرئيسى القديم ومشروع مجارى جزيرة الروضة والزمالك والجهة الغربية للتليل بين مدينتي الجيزة وإمبابه .

ولولا أن هذا المبلغ المطلوب قد سبق تصادد الحكومة عليه لم أقربه ،
مى على كل حال أرجو أن تكفى الوزارة بالإحتياج المقترح في هذه الميزانية
أن تحصل من المضى في صرف ما هو باق من مبلغ ١٨,٤٢٠ ج.م .

المباني

هذا وما يقال عن مشروعات الرى من حيث التسرع في إقرار المشروعات قبل درساها الدرس الواجب أيضا فيا يختص بالمباني ، وإن تكن هذه المصلحة تنمو التسط الأكبر من فروع التقدير إلى أنها إنما تحصل لحساب المصالح الأخرى وأنه ليس في سلطتنا أن نتحدد من طلبات الأتخزين أو أن نتعنت من تلقاء نفسها عن إدخال التعديلات التي يقترحونها بعد وضع التقرير الأول .

وإنه وإن يكن عذر المصلحة قائما باعتبارها إدارة تابعة فإنه ينبغي شك في قبول من الهيئات المشرفة وكان من الواجب بعد أن انضمت الأصوات بالشكوى من وضع سين أن نستطيع وسيلة تراعى بها مصلحة خزينة الدولة ، كأن تشكل هيئة خاصة تدرس عليها المشروعات وتكون كلمتها هي النافذة على سائر المصالح . كما قد يكون من المستطاع الاستعانة بالمجلس الاعلى المقترح لتطلب على هذه العتبة .

ولو أن هيئة كهذه وجدت في الوقت المناسب لما تعرضت أموال الدولة لثلل ما تعرضت له مثلا فيا . نص بناء الهككة الخططة التى قدر له أولا مائة ألف جنيه وإذا بهذا التقدير يصل إلى ٣٤٠,٠٠٠ ج.م وليس في الوسع التنبؤ بما يصل إليه مستقبلا .

أما عما أصاب هذا البناء من الخلل فتتخصص الحالة فيا يأتي :

أطلت شروط المسابقة للتصميم في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وطرح العمل للتأقصة في يونيه سنة ١٩٣٥ وبدئ في التنفيذ في مارس سنة ١٩٣٦ ، وفي مايو سنة ١٩٣٩ ظهر خلل جسيم بالبناء .

شكلت لجنة في وزارة الأشغال لفحص أسبابه وقدمت تقريرا في مارس سنة ١٩٣٣ أوضحت منه أن إهمالا كبيرا ومتسابا وقع من المسؤولين عن التنفيذ بمصلحة المباني .

ثم صدر بعد ذلك استنادا على ذلك التقرير قرار وزارى بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ بتشكيل لجنة جديدة مهمتها تتبع أحوال العملية من بدايتها إلى حين ظهور الخلل وتبين المسؤولين ومقدار مسؤولية كل منهم .

ولمحنة كبير الأمل في أن يأتى قصاص الوزارة بالشفقة والسرية المطلوبة ليكون له أثره .

كما أرجو أن تراعى هذه المصلحة في أعمالها أن تكون في المستقبل أكثر متانة وأقل ظلفة .

الفرع الأول

ديوان العموم

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٣٢,٧٥٩ ج. م مقابل ٣٣,٣١٩ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية أى بتخفيض قدره ٥٦٠ ج. م . واعتادت هذا الفرع موزعة على باين هما :

باب ١ - "مساكنات وأجرومراتبات" ٢٩,٤٣٩ جنيه
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣,٣٢٠

تلاحظ اللجنة أن عدد وظائف الخدمة الخارجية عن هيئة العمل لا يزال كما كان في العام الماضي رغم نقص عدد الوظائف الدائمة وترجوا أن تعمل الوزارة على إلغاء كل وظيفة تملو حتى يصبح عددها متناسبا مع ضرورة العمل ومع عدد الموظفين الدائمين بالديوان العام .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مساكنات وأجرومراتبات" ٢٩,٤٣٩ جنيه
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣,٣٢٠

الفرع الثاني

الرى

قدرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٤,٨٢٧,٩٥٣ ج. م وقد وزعت على أبوابه الثلاثة كما يأتى :

باب ١ - "مساكنات وأجرومراتبات" ٥٧٩,٣٠٧ ج. م خفضت إلى ٥٧٥,٦٨٩ ج. م لأن المساهبات الحقيقية لن تحتاج إلى "الكالة" المدرجة بالميزانية وقدرها ١٥,٧٥٨ ج. م بل إلى ١٢,١٤٠ ج. م أى بنقص قدره ٣,٦١٨ ج. م .

وهي تشمل الزيادة التي استتبها تنفيذ الكادر الجديد كما هو ظاهر من مذكرة اللجنة المالية لوزارة المالية . وهذه اللجنة ترى أن هذه الزيادة لا تتفق مع الحالة المالية العامة للبلاد ، وتتوافق مع القرارات الحكيمية التي سبق لمجلس الوزراء أن أصدرها في حصره بخصوص الوظائف والموظفين .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٩٠٧,٠٩٦ جنيه
باب ٣ - "أعمال جديدة" ٣,٣٤١,٥٥٠
خفضا مجلس النواب إلى ٣,٣١٦,٩٥٠
أى بنقص قدره ٢٤,٦٠٠ ج. م حسب التفصيل الآتى :

فاستعدادات الاعمال الجديدة في مصلحة الرى دفعت من ١١,١١٠ ج. م إلى ٣,٣٤١,٠٠٠ ج. م وهذا المبلغ موزع كما يلى :

جنب مصرى
١,٠٠٠,٠٠٠ لزوار جبل الأولياء .
٣٩٠,٠٠٠ لكالة ثقافت طمية تزان أسوان .
١٠٠,٠٠٠ لتحويل الحياض .
٨٥٠,٠٠٠ للشروعات .
٣٤٨,٠٠٠ لأعمال الوجه البحرى والتبيل الموزعة تكاليفها على حملة سنوات .
٣٠,٠٠٠ للباحث الخاصة بتقوية قناطر أسبوط وإسنا والقناطر اليرية .
٨٠,٠٠٠ لأعمال الرى في السودان .
١٦٧,٠٠٠ لأعمال مختلفة .
٣,٤٣٥,٠٠٠
٩٤,٠٠٠ قنابل للظهور عدم صرفه .
٣,٣٤١,٠٠٠

وفى على ملخص الشروط المطلوب من أجلها مبلغ ٨٥٠,٠٠٠ ج. م .

جنب مصرى
٢٤٠,٠٠٠ لمشروعات الدقهلية والشرقية .
١٥٠,٠٠٠ » شرق الغربية .
٨٢,٠٠٠ » رى وسط الدلتا .
١٠٣,٠٠٠ » دسوق .
٥٥,٠٠٠ » رى البحيرة .
٢٠,٠٠٠ لمطعة فوه للرى .
١٥,٠٠٠ » رشيد .
١٥,٠٠٠ » السرو الجديدة .
٢٠,٠٠٠ » البلاون للرى .
٢٥,٠٠٠ لزيادة وحدة جديدة بمحطة بلفاس .
٣,٠٠٠ لعمل ضبط الآلات الكهربائية ومقاييس الوقود ومراقبة استهلاكه .
١٢٣,٠٠٠ لكالة ثقافت الخاصة بمحطات شمال الدلتا .
٨٥٠,٠٠٠

وترجع الزيادة في اعتاد الباب الأخرى "المساكنات والمرياتبات" من ميزانية المصلحة إلى إدراج ٤٥,٠٠٠ ج. م لتنفيذ الكادر الجديد المتعدد من مجلس الوزراء مقابل تخفيض ٢٥,٠٠٠ ج. م من المساهبات المحسوبة على الأعمال الجديدة .

المشروع	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	مقارنة الاعترافات
١- محطة اللاذقية للري (صفحة ٣٤٣).	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢- محطة قوة للري (ص ٣٤٣).	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٣- بناء مكتب لمهندس ري أسوان وقوفه مسكن للمهندس	٢٨٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠
٤- أعمال المساحة الجبلية في حزام من حوض النيل الأعلى (ص ٣٤٨).	١٧٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٥- إنشاء حوض (ص ٣٤٨).	٤٩٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
٦- أعمال حديدية صغيرة (ص ٣٤٨).	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٧- أسطول "لصليح ثلاث بواخر" (ص ٣٤٨).	٩٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
مجموع التخفيض ...	٢٤٦٠٠	٢٤٦٠٠	٢٤٦٠٠	٢٤٦٠٠	٢٤٦٠٠	٢٤٦٠٠

الفرع الثالث

مصلحة المباني الأميرية

قدّرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٦٩٧,٥٠٤ ج.م وقد وزعت على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"	٨٧,٢٤٨
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	١٥١,٧٣٥
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٤٥٨,٥٢١

الباب الأول - "ماهيات وأجرومريتات"

في الجدول الآتي بيان على عدم تناسب بين ما يصرف الآن على موظفي هذا الفرع وبين ما يقومون به من الأعمال إذا ما فوّرت بالسنوات السابقة .

مقارنة الاعترافات	مشروع سنة ١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"	٨٧٢٤٨	٨٩٣٠٨	٨٠٦٩٦	٧٦٢٤٥	٥٧١٦٢	٥٠٦٧٥
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	١٥١٧٣٥	١٤٦٣٣١	١٥٢٨٠٥	١٣٧٠٢٦	٢٠٧٣٦١	٢٠٢٢٥٥
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٤٥٨٥٢١	٤٦٨١١٦	٥٢٢٦٧٧	١٢٨٩٠٦٥	٩٥٢٣٠٩	٤٥٣٣٨٥
إجمالي	٦٩٧٥٠٤	٧٠٣٥٥٥	٧٥٦١٧٨	١٥٠٢٣٣٦	١٢١٦٨٣٢	٧٠٦٣١٥

"التدريعات" وأعمال جديدة صغيرة بمقدار ١٨,٠٠٠ ج.م لم كانت هناك زيادة في ربط هذا الباب .

وترجع زيادة البند التاسع إلى رغبة الحكومة في الاقتصاد في النفقات من طريق تعديل المباني الحكومية المنخفضة لتسع أكبر عدد ممكن من المصالح بدلاً من استئجار أماكن جديدة .

وتوافق اللجنة على تخفيض البند ٣ "مياه وإنارة وصيانة حدائق" بمقدار المائة الجنيه التي خفضها مجلس النواب .

وتعتقد اللجنة أنه من غير المبسور التوقيع ببقاء اعتداء الوظائف ٨٧,٢٤٨ ج.م لأعمال ربط لها في مشروع الميزانية ٤٥٨,٥٢١ ج.م على حين كان اعتداء وظائف هذا الفرع في سنة ١٩٣٠ ٦٧٦,٢٤٥ ج.م لأعمال بلغ ربطها في تلك السنة ١,٢٨٩,٠٦٥ ج.م .

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

زاد ربط هذا الباب في مشروع الميزانية ٥,٥٠٤ ج.م عما كان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ولولا زيادة البند ٩ -

وتود اللجنة أن تلت نظر هنا بصفة خاصة مسألة تجاوز التكاليف النهائية. فلا تسترع الوزارة في التنفيذ بالنسبة للمدرسة دمياط ومستشفى طنطا إلا بعد إعادة النظر في التصميمات السابق وضعها. والعمل على ألا تتجاوز تكاليف كل منها ما قدر له.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات"	٨٧,٢٤٨
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	١٥١,٦٣٥
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٤٠٨,١٢١

الفرع الرابع مصلحة الميكانيكا والكهرباء

تبلغ اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ٣٣٨,٠٩٧ ج.م. يقابل ٢٢٩,١٧٤ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ تكون الزيادة ٩٨,٩٢٣ ج.م. وقد وزعت هذه الاعتمادات على أبواب هذا الفرع الثلاثة كما يأتي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات"	٩٩,٣٦٦
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٣٠٨,٧٨٧
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٣٠,٠٤٤

الباب الأول - "ماهيات وأجر ومربيات"

بلغت الزيادة في هذا الباب ٦,١٧٧ ج.م. ، وترجع إلى زيادة المبالغ للاثنين لإدارة طلبات الصرف ومحطات توليد القوى في شمال الدلتا ، وكذلك إدارة طلبات الري في الحياض المنزلة .

وكان قد أدرج في صفحة ٣٦٠ من مشروع الميزانية مبلغ ١٨٠٠ ج.م. لثلاثة مهتمين بأجانب للقيام بالتنشيط على إدارة الطلبات بشمال الدلتا ، ولكن الوزارة رأت الاستئناس بهم وحذف الاعتماد المدرج لهم .

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

تبلغ الزيادة في اعتماد هذا الباب ٩٨,٢٩٨ ج.م. ومعظمها في البنود الآتية : بند ٦ "التلفون والتلغراف" بسبب وضع آلات تليفون في عطيات طلبات شمال الدلتا والأحواض المنزلة .

بند ٨ - "وقود" وتبلغ الزيادة في هذا البند وحده ٤٦,٣٦٩ ج.م. وسيتم تشغيل المحطات الجديدة في شمال الدلتا والحياض المنزلة .

بند ٩ - "أعمال الصيانة والترميمات" وقد زاد اعتماد في مشروع الميزانية بمقدار ٢,٥٠٠ ج.م. عما كان مدبراً له في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بسبب مصاريف الصيانة والترميمات التي تتطلبها الصنادل التجارية للمنشأة

الباب الثالث "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٤٥٨,٥٢١ ج.م. وهو يقل بمقدار ٥٥,٩٥٥ ج.م. عما كان مقرر له في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ للمالية. وقد أجرى مجلس النواب بعض تخفيضات في بنود هذا الباب توافق عليها هذه اللجنة وهي :

المشروع	الاعتماد في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣	الاعتماد في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣	التخفيض
١ - بناء المعدل الكيميائي بالقاهرة (ص ٣٥٤)	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠
٢ - بناء مدرسة ابتدائية للبنين ببهاط (ص ٣٥٤)	٣١٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠
٣ - بناء مابين شين الكوم (ص ٣٥٥)	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠
٤ - مستشفى الجذام بالمناطكة (ص ٣٥٥)	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠
٥ - بناء مستشفى جديد بطنطا (ص ٣٥٦)	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠
٦ - إنشاء مستشفى للس (ص ٣٥٦)	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠
٧ - بناء دار الحكمة المختلطة بالقاهرة (ص ٣٥٦)	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٨ - بناء دور فوق مباحث القطن قسم وقاية النباتات (توسيع مبنى قسم النباتات (ص ٣٥٦)	٦٣٥٠	—	٦٣٥٠
٩ - إنشاء مصنع لغزل القطن (ص ٣٥٦)	١٠٠٠	—	١٠٠٠
١٠ - بناء قسم المساحة المحلي بطنطا (ص ٣٥٧)	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠
١١ - إقامة جناح جديد لمكتب العمل وإدارة المطبوعات (ص ٣٥٧)	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠
١٢ - بناء مستشفى رمدى ببهاط (ص ٣٥٧)	٤٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠
١٣ - تصديلات يمانى قسم العمليات والأشعة بمستشفى بورسعيد (ص ٣٥٧)	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠
١٤ - إنشاء دور ثالث بمستشفى الاسكندرية (ص ٣٥٧)	٨٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠
جمله التخفيض	٥٠٤٠٠		

الفرع الخامس مصلحة التنظيم

تقوم مصلحة التنظيم بتمهيد عاصمة القطر ، والقيام على شؤونها من صيانة شوارعها وحدائقها وإدارتها ونظافتها والمهمة على مجال ترتيبها وتنسيقها ، ولذا كانت المسئولية الملقاة على عاتقها كبيرة ترجو اللجنة أن تفرغ المصلحة كل جهدها في سبيل القيام بأعبائها على الوجه الأكمل .

فدّرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٦١٣,٠٢٩ ج. م مقابل ١٩٣٣,٥٦٦ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بتخفيض قدره ٦٨,٥٣٧ ج. م .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتى :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"	٩٤,٧٤٨ ج. م
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٤٤٧,٩٣١ ج. م
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٧٠,٣٥٠ ج. م
واعتمادات كل من هذه الأبواب موزعة على فصولين كما يأتى :	

لرعاية لفل البوقد اللازم للقطعات الجديدة شمال الدنا والمياه المنزلة بكلك للسيارات اللازمة لفل المهمات لهذه القطعات .

بند ١٤ - "مصاريف إدارة وصيانة" وقد زاد اعتماد هذا البند بمقدار ١٩,٥٠٠ ج. م لنفس الأسباب التى دعت لزيادة لبود السابقة .
وقد رأى مجلس النواب تخفيض مبلغ ٦٣ ج. م من بند ١٠ "مصاريف نقل لبلق بنلقن" .

الباب الثالث - "أعمال جديدة"

خفص اعتماد هذا الباب في مشروع الميزانية بمقدار ٦,٥٥٢ ج. م وليس للجنة ملاحظات عليه .

وترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب كما يأتى :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"	٩٧,٤٦٦ ج. م
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٢٠٨,٧٥٤ ج. م
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٣٠,٠٤٤ ج. م

الجلسة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات		
	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	
١٩٣٣	ج. م	ج. م	ج. م	ج. م	ج. م	ج. م	
٥٧٤٨٩٩	٦٣٨٧٠٤	٦٠٤٠٠	٧٨٥٥٠	٤٢٣٢٦٣	٤٦٧٥٤٢	٩١٢٠٦	١ - مدينة القاهرة وحلوان والطاقة العامة
٣٨١٦٠	٤٢٨٦٢	٩٩٥٠	١٣٥٥٠	٢٤٦٦٨	٢٥٣٣٤	٣٥٤٢	٢ - قسم مياه البحيرة والبحرية وحلوان ..
٦١٣٠٢٩	٦٨١٥٦٦	٧٠٣٥٠	٩٧١٠٠	٤٤٧٩٣١	٤٩٢٨٧٦	٩٤٧٤٨	٩٦٥٩٠

وهذا بيان المبالغ المحفظة :

ج. م
٢١٤٣ بنسبة ٢٠٪ من مجموع نخل الطلق في البند ٦ و ٧
٣٢١٧ بنسبة ١٠٪ من مجموع ما أخرج لعيانة السيارات والموتوسيكلات والدرجات في البند ٦ و ٧ و ٢٤

٥٣٦٠

الباب الثالث - "أعمال جديدة"

فقر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٧٠,٣٥٠ ج. م مقابل ٩٢,١٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض ٢١,٧٥٠ ج. م .
وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

الباب الأول - "ماهيات وأجر ومرتبات"

خفص اعتماد هذا الباب في مشروع الميزانية بمقدار ١٨٤٢ ج. م عما كان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ .
وليس للجنة ملاحظات عليه .

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

وخفص اعتماد هذا الباب كذلك بمقدار ٤٤,٩٤٥ ج. م عما كان عليه في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بسبب هبوط أسعار أدوات الصيانة .
ونظرا لأن المبالغ المدرجة للطلق لم تخفص التخفيض الكلفي فقد رأت لجنة المسألة مجلس النواب تخفيضها بنسبة ٢٠٪ كما خفصت ١٠٪ مما أخرج لعيانة السيارات والدرجات .
وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الفرع السابع

مصلحة الطبعات

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٦١,٧٤٢ ج. مقابل ١٨٥,٦١١ ج. م.
في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٣ المالية أي زيادة قدرها ٥٥٧ ج. م.
وعنه الاعتادات موزعة على أبواب هذا الفرع كما يأتي :

جيه

باب ١ - "ما هيأت وأجرومرتبات"	٤٥,٠٨٢
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	١٣,٦٦٠
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٣,٠٠٠

الباب الأول - "ما هيأت وأجرومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٤٥,٠٨٢ ج. م. وهو يشمل
عما قدر له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٣ مبلغ ٦٧٤ ج. م.
وليس للجنة ملاحظات على ذلك .

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١٣,٦٦٠ ج. م. أي بتخفيض قدره
١٧٦٩ ج. م. عما قدر له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٣
ولما كانت التخفيض قد تناول جميع بنود هذا الباب فليس للجنة
ملاحظات عليه .

الباب الثالث - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٣,٠٠٠ ج. م. ولم يكن مقدرا له أي
مبلغ في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٣ المالية .

وقد أدرج المبلغ المذكور لإنشاء حوض جديد خاص بالمصلحة لمقارنة
مقاييس سرعة تيار المياه وقد كانت المصلحة تستعمل حوض شركة مياه
القاهرة لهذا الغرض .

وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع
كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيه

باب ١ - "ما هيأت وأجرومرتبات"	٤٥,٠٨٢
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	١٣,٦٦٠
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٣,٠٠٠

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع
كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيه

باب ١ - "ما هيأت وأجرومرتبات"	٩٤,٧٤٨
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٤٤,٥٧١
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٧,٣٥٠

الفرع السادس

مصلحة البحارى الرئيسية

قدرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٤٣,٣٧٥ ج. م.
مقابل مبلغ ١٨٠,٤١٩ ج. م. أي زيادة قدرها ٦٢,٩٥٦ ج. م.
وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه كما يأتي :

جيه

باب ١ - "ما هيأت وأجرومرتبات"	٣٢,٢١٩
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٤٦,٧٥٦
باب ٣ - "أعمال جديدة"	١٦٤,٤٠٠

الباب الأول - "ما هيأت وأجرومرتبات"

خفض هذا الباب بمبلغ ١١٣٧ ج. م. عما قدر له في السنة الماضية .

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

تناول التخفيض أيضا هذا الباب بمقدار ٣٣١٧ ج. م. وذلك بتخفيض
جميع بنود هذا الفرع هذا البند ٧ "تزييم وتجديد" فقد زاد ١٦٠٠ ج. م.
على ما كان مدبرا له في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٣ وترجع هذه الزيادة
إلى ضرورة تزييم الآلات الموجودة .

الباب الثالث - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٦٤,٤٠٠ ج. م. مقابل ١٧,١٠٠ ج. م.
أي زيادة ١٤٧,٣٠٠ ج. م .

وترجع هذه الزيادة إلى إدراج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م. لإصلاح وتوسيع
المجمع الرئيسى القديم ولشروع بحارى جزيرة الروضة والزمالك والبلعة القريبة
للبل بين مدينتي الجيزة وأسيوط .

وقد ورد تفصيل الأعمال الجديدة بالصفحة ٢٨٥ من مشروع الميزانية
في البنود من ١٠ إلى ١٥

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس
النواب وهي تنقص ٢٠,٠٠٠ ج. م. خفضا مجلس النواب من الاعتاد
المخصص لهرم المجمع الرئيسى .

جيه

باب ١ - "ما هيأت وأجرومرتبات"	٣٢,٢١٩
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٤٦,٧٥٦
باب ٣ - "أعمال جديدة"	١٦٤,٤٠٠

ملحق ١

لتقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤

قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

فرع ٢ - الرى - باب ٣ - أعمال جديدة

كشف إجمالى ومفرداته موضحة بالكشوف الآتية :

المبلغ اللازم لتسيير الأعمال	الإعتماد الممنوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المطور صوره لغاية ١٣٠ ريل سنة ١٩٣٣	تفرق بين التقديرين	التقدير التامى تكاليف الأعمال	التقدير الأول تكاليف الأعمال
جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
—	١٦٠,٠٠٠	—	—	١٦٠,٠٠٠	—
—	٣٧,٧٠٠	—	٥,٢٠٠ +	٣٧,٧٠٠	٣٢,٥٠٠
١,٩٩٣,٤٣٣	١,٣٩٤,٥٠٠	٥,٣٣٦,٤٧٩	٣,٢٢٠,٤٩٠ +	٨,٦٢٤,٤١٢	٥,٤٠٣,٩٢٠
٨٥٦,٧٠٧	—	٦٦٤,٣١٠	١١٨,٦٢٢ +	١,٥٢١,٠١٧	١,٤٠٣,٣٩٥
—	١١,٥٠٠	٧٦,٣٠٠	٢٢٠٠ —	٨٧,٨٠٠	٩٠,٠٠٠
٥٠٠	٢,٠٠٠	١٢,٨٢٩	٦٧١ —	١٥,٣٢٩	١٦,٠٠٠
٤,٩٢٢,٧٧٢	٨٥٠,٠٠٠	٤,٦٨٤,٨٨٤	٢,٣٣١,٧٦٩ +	١٠,٤٥٧,٦٥٦	٨,١٢٥,٨٨٧
٣,٦٧٦,٢٥٥	١,٠٨٠,٠٠٠	١,٢٥٧,٤٣٠	٨٠,٠٠٠ —	٦,٠١٣,٦٨٥	٦,٠٩٣,٦٨٥
١١,٤٤٩,٦٦٧	٣,٤٣٥,٧٠٠	١٢,٠٣٢,٢٢٢	٥,٧٥٣,٢١٢ +	٢٦,٩١٧,٥٩٩	٢١,١٦٤,٣٨٧

كشف رقم ١ - مصروفات سنوية .

» ٢ - أعمال يتداها وتنتهى في سنة ١٩٣٣

» ٣ - أعمال بدئ بها سابقا وتنتهى في هذه السنة وتنتهى فيها بعد .

» ٤ - أعمال لمشروعات تقررت بدئ بعضها وليس لها اعتماد في هذه الميزانية وتنتهى فيها بعد .

» ٥ - أعمال بدئ بها سابقا وتنتهى في هذه السنة .

» ٦ - أعمال تقررت سابقا وبدئ بها في هذه السنة وتنتهى فيها بعد .

» ٧ - أعمال المشروعات .

» ٨ - رى السوان .

الرى - أعمال جديدة

أعمال يتبدأ بها وتتمى فى سنة ١٩٣٣

بيان الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير الباقى لتكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	الاحتياط المفتوح فى ميزانية سنة ١٩٣٣
	جيه	جيه	جيه	جيه
مصاريق عمومية فى مصر شراء ٦٥ موتورسيكلا بسبت للمهندسى المراكز .	—	٥,٣٠٠ ^(١)	—	٥,٣٠٠
تفتيش رى القسم الثانى أعمال حفر بئحة ترمة بربال .	١,٥٠٠	١,٥٠٠	—	١,٥٠٠
الإدارة العامة للشروعات شراء خمس سيارات بكسفورد جديدة بدلا من القديمة .	١,٠٠٠	١,٠٠٠	—	١,٠٠٠
الإدارة العامة للخزانات مباحث لتقوية قناطر أسبوط وإسا والقناطر الخيرية .	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	—	٣٠,٠٠٠
	٣٢,٥٠٠	٣٧,٧٠٠	—	٣٧,٧٠٠

(١) هذا الرقم ضم داخل فى التقديرات

الزى - اعمال جديدة

أعمال بدئ بها سابقا وتستمر في هذه السنة وتنتهى فيما بعد

نوع الأعمال	التقدير الأول تكاليف الأعمال	التقدير التام تكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	المتصور صرفه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الاعتداد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسليم الأعمال
تفتيش رى القسم الأول	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
تعديل مصرف بليس .	٣٠,٤٢٠	١٦٠,٠٠٠	١٢٩,٥٨٠ +	١٢٥,٢٣٢	٥,٠٠٠	٢٩,٧٦٨
تعديل مصرف بحر البقر .	٦٦,٥٠٠	٣٢٨,٦٥٠	٢٦٢,١٥٠ +	٣٠٣,٦٣١	٥,٠٠٠	٢٠,٠٢٩
مشروع طلبات أبو المنجا والبولاقية والساحل .	١٧٧,٠٠٠	٣١٥,٧٥٩	١٣٨,٧٥٩ +	٢٢٨,٩٩٨	٢٠,٠٠٠	٦٦,٧٦١
توسيع بحر مصفط .	١٧٢,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠	—	٢٤,٧٢٢	٢٨,٠٠٠	١١٩,٢٧٨
تحسين حالة الرى والصرف بمنطقة بحر المنجلىل .	٥٢,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٨,٠٠٠ +	١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٨,٠٠٠
تفتيش رى القسم الثانى						
مشروع مصرف متويل .	٢٦,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٢,٠٠٠ +	١٥,٢٣٠	٨,٠٠٠	٤,٦٨٠
مشروع صرف مديرية المنوفية .	٩٠,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠ (١)	٢٦٥,٠٠٠ +	١٢٦,٤٢٧	٨,٠٠٠	١٤٨,٥٧٣
تفتيش رى القسم الثالث						
مصرف فرووى (شباخيت) .	٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠ (٢)	١٠,٠٠٠ +	١٥,٠٠٠	١٠,٥٠٠	٤,٥٠٠
جنايات ساحل مصرف .	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	—	١٦,٠٩٠	١٢,٠٠٠	١١,٩١٠
تحسين طرق الرى والصرف بمركز إتياء البارود .	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	—	٢٤,٣٠٠	١١,٠٠٠	٦٤,٧٠٠
توسيع مصرف الدلتايات .	٨٦,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٤٨,٠٠٠ +	١٤,٠٠٠	٨,٠٠٠	١٩,٥٠٠
مشروع البرونى .	٤٣,٧٠٠	١٠٣,٤٢٠	٥٩,٧٢٠ +	٢٣,٢٩٠	٦,٥٠٠	٧٣,٦٤٠
مشروع تحسين الرى والصرف بواحة سيوه .	١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨,٠٠٠ +	١٥,٥٣٠	٤,٠٠٠	٤,٧٠٠
تفتيش رى قسم زقنى						
مشروع جنايات ترمة المنصورة من السنايط إلى كيلو ٣٥	١٤١,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٦,٠٠٠ —	٦٢,١١١	٦,٥٠٠	٤٦,٣٨٩
تعديل الجسور الحالية للثقل على الأورنيك الكامل وعمل الروص اللازمة لتنظيم جرى التبريد بريق الدقهلية والقروية.	٤٥,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠ +	٢٢,٩٠٠	٤,٠٠٠	٣٤٣,١٠٠
تفتيش تحويل الحياض						
تحويل مصرف الحياض بمديرية الجيزة (دهشور، سفاره، شرامنت، المشفأة، الحوض الاسود البحرى والقبلى).	٢٥٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠ (٣)	١٨٦,٠٠٠ +	٣٩,٧٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٩٦,٣٠٠
تفتيش رى قسم البحيرة						
توسيع مقياس الروضة .	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	—	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١٦,٠٠٠
مشروع الوقاية من غوائل السيول بشرق الجيزة .	٤٧,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠ +	٣٩,٤٧٣	٣,٠٠٠	٧,٥٢٧
إضافة طامبة لإبادة قاطبات اللبى للانتفاع ببحر تخزين أسوان.	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠ (٤)	—	—	١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠

(٢) الزم المبت فى ميزانية سنة ١٩٣٢ هو ١٤٩,٠٠٠

(٤) > > > > > سنة > > > ٢٤,٠٠٠

(١) الزم المبت فى ميزانية ١٩٣٢ هو ١٣٥,٠٠٠

(٣) > > > > > > > > ٢٠,٠٠٠

الرى - أعمال جديدة

(٢) أعمال بنيت بها سابقا وتستغرق هذه السنة وتنتهى فيها بعد

نوع الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير الثانى لتكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	المطروح منه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الاعتداد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسليم الأعمال
تفتيش رى القسم الرابع	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
إنشاء جنيابيات لقرعة السبعة (القسم الأول) .	٣٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠ +	٤١,١٩٠	٣,٨٠٠	٦,٠١٠
إنشاء جنيابيات لقرعة السبعة (القسم الثانى) .	٣٦,٠٠٠	٤٢,٨٠٠	٦,٨٠٠ +	٣٠,٠٨٠	٢,٧٠٠	١٠,٠٢٠
تقوية جسور اليوسفى في المواقع الخطرة .	٢٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠	—	٢٣,١٣٢	٣,٠٠٠	٢,٣٦٨
تفتيش رى القسم الخامس						
إصلاح أراضي حوض دراو .	٢٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	١٧,٠٠٠ +	١٦,٢٦٢	٢,٠٠٠	٢٣,٧٣٨
تحويل الخياض المنزلة بالوجه القبيل ٣٧,٢٠٠ جنيه لخياض المنزلة و ٤٦,٥٠٠ جنيه للآلات .	٢,٠٠٠	٨٧,١٥٩	٨٦,١٥٩ +	٧١٣,٩٠٢	٧٣,٧٠٠	٨٣,٥٥٧
وقاية مدينة أسوان من غوائل السيول .	٢٢,٠٠٠	١٣,٥١٤ (١)	٩,٤٨٦ -	٨,٤٧٤	٤,٠٠٠	٤٠
بناء مكتب لمهندس رى أسوان وفوقه مسكن للمهندس	٢,٨٠٠	٢,٠٠٠	٨٠٠ +	—	٢,٨٠٠	٢٠٠
الإدارة العامة للفرانات						
تعلية نحران أسوان						
ماحيات .	٦٧,٣٠٠	٦٣,٠٠٠	٤,٣٠٠ -	٤٤,٣١١	١٤,٥٠٠	٤,٣٨٩
أجور ومصرفات مائر .	٥٩,٤٠٠	٥٨,٠٠٠	١,٤٠٠ -	٤٧,٨٢٥	٨,٥٠٠	١,٦٧٥
مبان .	٥٤,٠٠٠	٣٩,٥٠٠	١٤,٥٠٠ -	٢٤,٦١٧	٦,٠٠٠	٨,٨٨٣
تعميمات .	١,٥٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠ +	٧٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
أعمال هندسية (المباحث الخاصة بالآلات في المناطق التي تدمرها المياه) .	٢,٠٣٩,٣٠٠	٢,٩٢٤,٦٠٠	٨٨٥,٣٠٠ +	٢,٥٦٥,٧٢	٣٢٠,٠٠٠	٣٩,٥٢٨
أعمال المساحة للأمرية الثانية .	١١,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١١,٠٠٠ +	١١,٠٠٠	١١,٠٠٠	—
	٥,٤٠٣,٩٢٠	٨,٦٢٤,٤١٢	٣,٢٢٠,٤٩٢ +	٥,٣٣٦,٤٧٩	١,٢٩٤,٥٠٠	١,٩٩٣,٤٣٣

(١) الرق المكتوب في ميزانية سنة ١٩٣٢ هو ١٧٠٠٠

الرى — أعمال جديدة

أعمال مشروعات تهررت بدئ بعضها وليس لها اعتماد في هذه السنة وتبقى فيما بعد

نوع الأعمال	التقدير الأول تكاليف الأعمال	التقدير الهائى تكاليف الأعمال	الغرق بين التقديرين	المطور مصر في نهاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم تسليم الأعمال
تفتيش رى القسم الأول	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب
خط الملاحه من بحر البقر إلى فاقوس .	٣٨,٩٩٥	١٣١,٦٥٠	٩٢,٦٥٥ +	١٠٦,١٤٩	٢٥,٥٠١
تعديل مصرف المحصمة .	١٢,٠٠٠	٩٤,٧٠٠	٨٢,٧٠٠ +	٧٨,٩٠٩	١٥,٧٩١
تعديل ترعة أم حجر وسيت ردين .	٤,٥٠٠	٧,٠٠٠	٢,٥٠٠ +	٢,٦٠٠	٤,٩٠٠
مصرف تراك .	٣,٤٠٠	٣,٤٠٠	—	١,٠٠٠	٢,٤٠٠
تفتيش رى القسم الثانى					
جنايات الصناعية من كلو ٨ تقريبا إلى قطرة بواش في البرين ومن قطرة بواش إلى قطرة طنوب في البر الأيمن .	٩٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠ +	٣١,٠٠٠	٦٩,٠٠٠
تفتيش رى القسم الثالث					
مشروع مصرف ثروت (كم) .	٥,٠٠٠	٥,٥٠٠	٥٠٠ +	١,٥٠٠	٤,٥٠٠
حارات لقياس التصريف .	٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠ +	٧,٠٨٤	٨,٩١٦
تفتيش رى قسم زقى					
كوبرى الزعفران .	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	—	٦,٩٠٠	١,١٠٠
مكتب ومسكن مهندس رى بيل .	٣,٢٠٠	٣,٢٠٠	—	—	٣,٢٠٠
إنشاء كبرى على ترعة المنصورة ببندر المنصورة .	٢,٥٠٠	٦,٠٠٠	٣,٥٠٠ +	—	٦,٠٠٠
تحويل جسور النيل .	٢٣٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	—	٢٠,٩١٢	٢٠٩,٠٨٨
إنشاء جانبية بحر شين من فم بحيره للنهائية .	١٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠ +	—	٢٠٠,٠٠٠
تفذية أراضي شال الدلتا بالدهنية بمياه الفيضان .	٢٤,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	—	—	٢٤,٠٠٠
تفتيش إدارة قناطر الدلتا					
تجهيد بوابات قناطر فرعى رشيد وديباط وكذلك بوابات الأهوسة .	٢٠,٦٠٠	٢٩,٠٠٠	٨,٤٠٠ +	١٧,٧٢٨	١١,٢٧٢
تفتيش رى قسم الجزيرة					
إنشاء هويس وتعديل كبرى لتحسين المواصلات الملاحية بين القيوم والجزيرة .	١٢٥,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠ +	٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
تفتيش رى قسم القيوم					
مشروع صرف الفرق .	١٢٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠ —	٢٨,٢٣١	٨١,٧٦٩
تفتيش رى القسم الرابع					
مشروع جنايات أبو شوشة من الفم لساية مصرف أبو صالح (المخطط الوسطانى سابقا) .	٥,٥٠٠	٧,٨٠٠	٢,٣٠٠ +	٤,٠٠٠	٣,٨٠٠
مشروع جانبية إدفاق .	٥,٠٠٠	١٣,٢٠٠	٨,٢٠٠ +	٤,٠٠٠	٩,٢٠٠
تفتيش رى قسم قناطر أسبوط					
عمل روس من البحر بترعى الساحلية والديروطية لتطبيق قطاعيها .	١٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	—	٣,٢٥٠	١٢,٧٥٠
مشروع لزباد الملاح .	٢٩,٤٠٠	٤١,٦١٧	١٢,٢١٧ +	٣٩,٣٩٧	٢,٢٢٠
بناء قطرة تحت جسر ترعة الملاح النيلية .	٣,٣٠٠	٣,٣٠٠	—	١,٠٠٠	٢,٣٠٠
تفتيش رى القسم الخامس					
تخصيبات في الوجه القبيل وتمويضات عن أخذ أثرية .	٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٦٥٠	٢٤٩,٣٥٠ —	٢٤٥,٦٥٠	٥,٠٠٠
	١,٤٠٢,٣٩٥	١,٥٧١,٠١٧	١١٨,٦٢٢ +	٦٦٤,٣١٠	٨٥٦,٧٠٧

الرى - أعمال جديدة

أعمال بدئ بها سابقا وتنتهى فى هذه السنة

نوع الأعمال	التقدير الأول لكاليف الأعمال	التقدير الثانى لكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	المنظور مصرفه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتتعميم الأعمال
تفتيش رى القسم الثالث	جـه	جـه	جـه	جـه	جـه
توسيع مصرف الخندق الغربى .	٩٠,٠٠٠	٨٧,٨٠٠	—	٧٩,٣٠٠	١١,٥٠٠

الرى - اعمال جديده

اعمال تقريت سابقا بدئى بها فى هذه السنة وتتمى فيها بد

نوع الاعمال	التقدير الأول تكاليف الاعمال	التقدير التالى تكاليف الاعمال	الفرق بين التقديرين	المخطط صرفه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الاعتماد المقترح فى ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسليم الاعمال
تفتيش القمم الثالث	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
مشروع تكملة جنايبه ملجمه .	١٩,٠٠٠	١٥,٣٢٩	—	١٢,٨٢٩	٢,٠٠٠	٥٠٠

الرى - أعمال جديدة - (تابع) أعمال المشروعات

نوع الأعمال	التقدير الأول تكاليف الأعمال	التقدير التام تكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	المظنور صرفه لتأية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الاستعداد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتتم الأعمال
مشروع منطقة بنى صيد	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مصرف زورقواكى .	١٥٠,٠٠٠	(١) ١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠ -	٩,٥٨٠	ما قبله	ما قبله
جنايات المصارف الرئيسية .	٧٥,٠٠٠	(٢) ٥٧,٠٠٠	١٨,٠٠٠ -	٥٤,٠٠٠		
المصارف الفرعية .	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	-	-	٢٤٠,٠٠٠	١,١٢٠,٦١٠
الترع الفرعية .	٤٧,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	-	-		
مشروع بحر حدوس .	١٥٠,٠٠٠	(٣) ٢٩٤,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠ +	٢٩٢,٤٧٠		
تحويل بحر صنفط على بحر حدوس .	١٢,٠٠٠	١٨,٣١٤	٦,٣١٤ +	١٨,٣١٤		
مشروع الملاحة بين بحر موسى وبحر حدوس .	١٢٤,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠	-	-		
مشروع مصارف شرق الغربية						
المصارف الرئيسية والفرعية .	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٣٦,٥٠٠		
ترع فرعية مستعدة .	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	-	١١,٢٠٠		
تعديل فروع ترع موجودة .	٣٠٠,٠٠٠	(٤) ٤٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠ +	٩٠,٢٠٠		
تعديل مصرف الغربية الرئيسى .	٢٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠ +	٣٣,٤٠٠	١٥٠,٠٠٠	١,١٤٧,١٦٠
توصيل بحيرة البرلس بمصرف الغربية الرئيسى .	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-		
توسيع مصرف الغربية الرئيسى لمصرف منطقة زقى .	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	٣١,٤٠٠		
مشروع قطرة وهويس الزاهيين .	٨٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠ -	٤٥,١٤٠		
نقل رباح بلوى بحرى السكة الحديدية .	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-		
تفتيش مشروعات رى وسط الدلتا						
مشروع رى وحرف منطقة زقى .	٤٠٠,٠٠٠	٥٧٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠ +	١٦٠,٤٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٨٤,٦٠٠
مشروع ميت زيد .	١٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ +	٢٣,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٢١١,٠٠٠
مشروع الرياح الدبى وبحرين الانشعاع بماء التخرين .	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٢٥,٠٠٠
مشروعات سدوق						
مشروع مصارف الغربية لصرف ١٤٥,٠٠٠ فدان بالطليبات على مصارف نصر وثمرة ١٥١ و ١٥٩						
المصارف الرئيسية وفروعها .	٤٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	-			
تعديل فروع الترعة الحالية .	١٠٠,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠ +			
تحسين الرى على ترعة القضاة .	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-	٢١٤,٥٠٠	٨٠,٠٠٠	٧٤٥,٥٠٠
إنشاء فروع ترع جديدة .	٤٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	-	-		
مشروع امتداد مصرف نشرت .	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	-	-	٧٣,٠٠٠	٣٧٧,٠٠٠
مشروع صرف المنطقة رقم ٧ بالطليبات .	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	-	-		
	٦,٣١٢,٨٠٠	٧,٣١٤,٣٧٤	١,٠٠١,٥٧٤ +	٢,٢٢٨,٥٠٤	٥٧٥,٠٠٠	٤,٥١٠,٨٧٠

(١) اقيم الميث في حزيران سنة ١٩٣٢ هو ٢١٢,٠٠٠

(٢) اقيم الميث في حزيران سنة ١٩٣٢ هو ١٥٠,٠٠٠

(٣) اقيم الميث في حزيران سنة ١٩٣٢ هو ٢٠٠,٠٠٠

(٤) اقيم الميث في حزيران سنة ١٩٣٢ هو ٧٥٠,٠٠٠

الرى — أعمال جديدة

أعمال ومشروعات

نوع الأعمال	التقدير الأول التكاليف الأعمال	التقدير الثانى التكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	لمصدره مرفعه نهاية ١٩٣٣ س ٣٠	الاعتماد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسيير الأعمال
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
ما قبله .	٦,٣١٢,٨٠٠	٧,٣١٤,٣٧٤	١,٠٠١,٥٧٤ +	٢,٢٢٨,٥٠٤	٥٧٥,٠٠٠	٤,٥١٠,٨٧٠
إدارة مشروعات رى البعيرة						
مشروع صرف رشيد .	٣٢,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠ -	١٠,٠٠٠		
مشروع صرف البلدية .	٨,٠٠٠	٨,٤٠٠	٤٠٠ +	٦,٩٠٠		
مشروع طلبات الصرف ورسقى وطوسون .	٧١,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠ (١)	٧٩,٠٠٠ +	٩٩,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
مشروع طلبات الصرف كقر أمليط .	٣٥,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠ (٢)	١٥٥,٠٠٠ +	٦٣,٠٠٠		
مشروع طلبات الصرف بزرغون .	٧٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠ (٣)	٣٥,٠٠٠ +	٧٥,٠٠٠		
الأعمال الإنشائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الرى والصرف ونقل التيار الكهربائى بشمال الدلتا						
مشروع السرو						
محطة طلبات السرو وتوليد القوى الكهربائيه لإدارة طلبات فرعية .	١١٠,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠ +			
مشروع طلبات العطف						
محطة توليد القوى الكهربائيه بالعطف .	١٣٥,٠٠٠	٣٤٢,٨٠٠	٢٠٧,٨٠٠ +	٢,١٨٤,٨٣٠	١٢٢,٠٠٠	٤١,٥٥٢
محطة توليد القوى ببلفاس .	١٠٠,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	٨٦,٠٠٠ +			
إنشاء ١٧ محطة كهربائيه إضافية للطلبات .	٨٩٧,٥٨٧	١,٥٩٤,٠٦٧ (٤)	٦٩٦,٤٨٠ +			
مشروع طلبات البوصليل الإضافيه .	٢٧,٠٠٠	٣٠,٥١٥ (٥)	٣,٥١٥ +			
معمل ضبط الآلات الكهربائيه ومقاييس الوقود ومراقبة استهلاكه .	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠		٧,٠٠٠	٣,٠٠٠	—
محطة البلامون للرى .	٦٨,٠٠٠	٦٨,٠٠٠		٩,٥٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٨,٥٠٠
محطة بساط .	٩٢,٠٠٠	٩٢,٠٠٠		—	—	٩٢,٠٠٠
محطة السرو الجديدة .	٣٣,٥٠٠	٣٣,٥٠٠		—	١٥,٠٠٠	١٨,٥٠٠
محطة رشيد .	١٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠		—	١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠
زيادة وحدة جديدة بمحطة ببلفاس .	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠		—	٢٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠
محطة قوة للرى .	٦٧,٠٠٠	٦٧,٠٠٠		١,١٥٠	٢٠,٠٠٠	٤٥,٨٥٠
	٨,١٢٥,٨٨٧	١٠,٤٥٧,٦٥٦	٢,٣٣١,٧٦٩ +	٤,٦٨٤,٨٨٤	٨٥٠,٠٠٠	٤,٩٢٢,٧٧٢

(٤) المبلغ المئتمن في ميزانية سنة ١٩٣٢ هو ١,٢٢٩,٥٠٠

(٥) > ١٩٣٢ > ٢,٦٢,٢٠٠

(١) المبلغ المئتمن في ميزانية سنة ١٩٣٢ هو ٢٢٩,٠٠٠

(٢) > ١٩٣٢ > ٣٣٠,٠٠٠

(٣) > ١٩٣٢ > ١٣٤,٠٠٠

الرى - أعمال جديدة

رى السودان

نوع الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير التام لتكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	المنظور صرفه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الاحتياط المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسليم الأعمال
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أعمال المساحة الجوية في جزء من حوض النيل الأعلى .	١٦٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠ —	٦٨,٠٠٠	١٧,٠٠٠	—
إنشاء حوض .	٣٧٧,٤٠٠	٣٧٧,٤٠٠		١٤١,٣٧٠	٤٩,٠٠٠	١٨٧,٠٣٠
أعمال جديدة صغيرة .	١١,٨٦٥	١١,٨٦٥		٣,٥٤٠	٣,٠٠٠	٥,٣٢٥
إنشاء حوض عائم .	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠		—	٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠
أسطول .	١٨,٤٢٠	١٨,٤٢٠		٩,٥٣٠	٦,٠٠٠	٢,٩٠٠
إنشاء نهران جبل الأولياء .	٥,٥٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠		١,٠٣٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٤٦٥,٠٠٠
	٦,٠٩٣,٦٨٥	٦,٠١٣,٦٨٥	٨٠,٠٠٠ —	١,٢٥٧,٤٣٠	١,٠٨٠,٠٠٠	٣,٦٧٦,٢٥٥

فرع ٣ - مصلحة المبانى - باب ٣ - أعمال جديدة

كشف إجمالى

المبلغ اللازم لتصميم الأعمال	الاعتداد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المنطور صرفه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الفرق بين التقديرين	التقدير البالى لتكاليف الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال
جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
-	٢٥٠	-	-	٢٥٠	-
١,٤٤٣,٢٧٥	-	٦٩,٣٧٥	٤٢٩,٧٨٠ +	١,٥١٢,٦٥٠	١,٠٨٢,٨٧٠
-	١٤٤,١٦٢	٤٩٥,٦٧٣	١٨٠,١٣٥ +	٦٣٩,٨٣٥	٤٥٩,٧٠٠
١,٣٨٣,٢٨٩	٢٦٧,٠٠٠	٦٢٩,٢١١	١,٥٠٠,٠٨٠ +	٢,٢٧٩,٥٠٠	٧٧٩,٤٢٠
١٢,٥٠٠	١٠,٥٠٠	-	-	٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
-	٢٧,٦٠٩	-	-	٢٧,٦٠٩	٢٧,٦٠٩
٢,٨٣٩,٠٦٤	٤٤٩,٥٢١	١,١٩٤,٢٥٩	٢,١١٠,٢٤٥ +	٤,٤٨٢,٨٤٤	٢,٣٧٢,٥٩٩

كشف رقم ١ - مصروفات سنوية .

٢ - أعمال لمشروعات تقررت بدئى
ببعضها وليس لها اعتداد في هذه
الميزانية وتنتهى في السنين الآتية .

٣ - أعمال بدئى بها سابقا وتنتهى
في هذه السنة .

٤ - أعمال لمشروعات تقررت وبدئى
ببعضها سابقا وتستمر هذه السنة
وتنتهى فيها بعد .

٥ - أعمال يتبدأ بها في هذه السنة
وتنتهى فيها بعد .

٦ - أعمال يتبدأ بها وتنتهى في هذه
السنة .

مصلحة المباني - أعمال جديفة

مصرفات سنوية

مصلحة الأهلاك الأميرية

جيب ٢٥٠ (١) إقامة حواجز حول أراضي الحكومة الفضاء .

(١) طذا الرق غير داخل في التقديرات .

مصلحة المبانى - أعمال جديدة

أعمال مشروعات تهررت بدئاً ببعضها سابقاً وليس لها اعتماد في هذه الميزانية وتبقى فيما بعد

تسميم الأعمال	المطلوب صرفه لعام ١٩٣٠	الفرق بين التقديرات	التقدير التامى	التقدير الأول	بيان الأعمال
تسميم الأعمال	١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٣٠
مصلحة الأموال المقررة	٣٥,٠٠٠	—	١٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
أبنية جديدة بدار المحفوظات العمومية .	—	—	—	—	—
وزارة الداخلية	٩,٥٥٠	—	—	٩,٥٥٠	٩,٥٥٠
بناء نقطة بوليس الجزيرة بالزمالك .	—	—	—	—	—
مبانى عجين العباسية .	٨٠,٠٠٠	—	٤٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
بناء ثمانية مساكن لموظفى السجون بأسبوط .	٧,٠٠٠	—	١,٥٠٠	٧,٠٠٠	٥,٥٠٠
وزارة الصحة العمومية	٢٨,٠٠٠	—	١٤,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٤,٠٠٠
إنشاء معمل للأصصال المضادة .	—	—	—	—	—
مركز رعاية الطفل بمصر القديمة وآخر بالدرب الأحمر .	١٧,٨٠٠	—	٧,٨٠٠	١٧,٨٠٠	١٠,٠٠٠
إنشاء عشرة مستشفى مركزية . مستشفى قرويا (بروجرام ١٩٣٠-١٩٣١).	٦٥,٨٩٥	—	٨,٠٠٠	٢٣٢,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠
وزارة الحفانية	١٨,٥٠٠	—	—	١٨,٥٠٠	١٨,٥٠٠
بناء محكمة اللجنة الأهلية والشريعة والمجلس الحسى .	—	—	—	—	—
بناء محكمة طابرين الجزئية الأهلية .	—	—	—	—	—
بناء محكمة الاستئناف والحكمة الكلية والشريعة بأسبوط .	—	—	—	—	—
بناء محكمة إيمابة الجزئية الأهلية والشريعة والمجلس الحسى .	—	—	—	—	—
وزارة الأشغال العمومية - مصلحة المبانى	٤,٨٠٠	—	١,٢٠٠	٤,٨٠٠	٦,٠٠٠
شراء أرض خمسة فدانين .	—	—	—	—	—
بناء ثلاثة مكاتب للمبانى بدمياط والسويس والفيوم .	٤,٥٠٠	—	١,٥٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
وزارة الزراعة	٢,٥٠٠	—	—	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
توسيع مزرعة الجبل الأصفر .	—	—	—	—	—
بناء بحيرة للتدخين بمركز بورسعيد .	٢,٧٠٠	—	—	٢,٧٠٠	٢,٧٠٠
بناء مكاتب لموظفى التدخين بمركز بورسعيد والإسكندرية .	—	—	—	—	—
بناء ثلاث ملحقات بشبرا وإمابة والحوامدية .	—	—	—	—	—
وزارة المواصلات	٣٣,٠٠٠	—	١١,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
مبانى مطار الدخيلة بالإسكندرية .	—	—	—	—	—
وزارة الحربية	٢١٩,٠٢٠	٩٨٠	—	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠
بناء مخازن الجرش بالعباسية .	—	—	—	—	—
الجامعة المصرية	٢٤٠,٠٠٠	—	—	٢٤٠,٠٠٠	—
بناء كلية العلوم .	—	—	—	—	—
بناء صالة الامتحانات .	—	—	—	—	—
مرتبات الموظفين لتوفير التسميمات والمقاييسات .	—	—	—	—	—
مجلس الصحة البحرية والكورنتينات	٦٤,٠٠٠	١,٠٠٠	—	٦٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
إنشاء بحير جديد ببورسعيد على الطراز الحديث .	—	—	—	—	—
إصلاح الجراين ١٩ و ٢٠ بحير الطور .	—	—	—	—	—
عمل دورات مياه في الأجزاء ٣ و ٤ و ٥ و ٦ بحير الطور .	—	—	—	—	—
أعمال مختلقة	٢٠,٠٠٠	—	—	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
إنشاء مبان جديدة لمص مصالح الحكومة على قطعة الأرض المختلقة من محافظة الإسكندرية القديمة .	—	—	—	—	—
	١,٤٤٣,٢٧٥	٦٩,٣٧٥	٤٢٩,٧٨٠	١,٥١٢,٦٥٠	١,٠٨٢,٨٧٠

مصلحة المباني - أعمال جديدة

أعمال بدئاً بها سابقاً وتنتهى في هذه السنة .

بيان الأعمال	التقدير الأول لتصميم الأعمال	التقدير النهائي لتصميم الأعمال	الفرق بين التقديرين	المطلوب صرفه لغاية ١٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣	الاعتماد المنفوح في ميزانية سنة ١٩٣٣
مصلحة الجمارك	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بناء جمرک بيرسيد وفتحش حوض شريف ومكتب الحرس ومحلات البوليس .	٣٧,٦٠٠	٤٧,٠٠٠	٩,٤٠٠+	٣٨,٠٠٠	٩,٠٠٠
مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك تشييد ألية إضافية بطايرة القضاء	٣,٥٠٠	٧,٦٦١	٤,١٦١+	٦,٩٧١	٦٩٠
وزارة المعارف العمومية					
مدرسة الفنون والصنائع بالعباسية .	١٦٠,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠+	١٦٨,٠٠٠	٧,٠٠٠
إنشاء مدرسة بحرية صناعية بالسويس .	٣٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠	١,٠٠٠+	٣٦,٤٧٨	٤,٥٢٢
بناء مدرسة ابتدائية للبنين بمياط .	٢٢,٠٠٠	٣٨,٥٠٠	١٦,٥٠٠+	٧,٥٠٠	٣١,٠٠٠
بناء معمل جديد للكهرباء بمدرسة الهندسة .	١٦,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٢,٠٠٠-	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠
وزارة الداخلية - مصلحة السجون					
بناء سجن الجبل بطره .	٤,٢٠٠	٥,٧٠٠	١,٥٠٠+	٣,٨٠٠	١,٩٠٠
بناء منازل لموظفي ماكينات النزل .	٢,٥٠٠	٣,٥٠٠	١,٠٠٠+	٢,٦٠٠	٩٠٠
تصديلات حناير وجامع وفصول لاصلاحية الأولاد بالناتر الخيرية .	٨,٥٠٠	١٥,٠٠٠	٦,٥٠٠+	٥,٣٠٠	٩,٧٠٠
أعمال مختلفة في تيسان أبي زعبل .	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	-	٢,٦٠٠	٢,٤٠٠
بناء عبر ثالث ومخازن بسجن الاسكندرية .	٢١,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٣,٠٠٠-	١٦,٠٠٠	٥,٠٠٠
وزارة الصحة العمومية					
مستشفى الحزام بالمناكاه .	١٤,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠+	٢٤,٠٠٠	٣٦,٠٠٠
إنشاء مستشفى عمومي ورمي وحيات بالأقصر .	٢٥,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٢٢,٠٠٠+	٤٠,٠٠٠	٧,٠٠٠
بناء مخازن للوزارة .	٣٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٥,٠٠٠+	٣٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
إنشاء مستشفين مركزيين ومستشفين قرويين (بروجرام ٣٣/٢٢) .	٣٦,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٢,٠٠٠-	٢٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠
وزارة الزراعة					
بناء دور فوق مباحث القطن قسم وقاية النباتات (توسيع في قسم النباتات) .	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	-	٧,٦٥٠	٦,٣٥٠
إصلاح سلخانة مصر .	٥,٤٠٠	٦,٤٧٤	١,٠٧٤+	٥,٧٧٤	٧٠٠
مشقات وتزيمات بمعمل السيروم .	٢٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠+	٢٧,٠٠٠	٦,٠٠٠
الجامعة المصرية					
بناء المكتبة .	-	٥٥,٠٠٠	-	٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
	٤٥٩,٧٠٠	٦٣٩,٨٣٥	١٨٠,١٣٥+	٤٩٥,٦٧٣	١٤٤,١٦٢

مصلحة المبانى - أعمال جديدة

أعمال لمشروعات تهرت وبدأ بعضها سابقا وتستمر هذه السنة وتنتهى فيها بعد

بيان الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير لباقي لتكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	لمشروعات صرعية لمدة ٣٠ سنة ١٩٣٣-١٩٣٤	الاعتناء المتوقع في بداية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسيير الأعمال
مصلحة الكيمياء	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
بناء العمل الكيماوى بالقاهرة .	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	—	٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٤,٠٠٠
وزارة المعارف العمومية						
إقامة أبنية إضافية بمدرسة الزراعة العليا .	١٦,٥٠٠	١٦,٥٠٠	—	٨,٥٠٠	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠
وزارة الداخلية - مصلحة السجون						
بناء سجن شين الكرم .	٣٣,٨٠٠	٣٣,٠٠٠	٨٠٠—	—	٢٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
وزارة الصحة العمومية						
بناء مستشفى جديد بطنطا .	٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠+	٩,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٩١,٠٠٠
بناء عاير بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة .	٥٧,١٢٠	٥٥,٠٠٠	٢,١٢٠—	١٧,٨٠٠	١٠,٠٠٠	٢٧,٢٠٠
إنشاء مستشفى للس .	٦٨,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	—	٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
وزارة الحفائية						
بناء دار الحكمة المخططة بالقاهرة .	١٠٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠+	٢٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
وزارة الزراعة						
إنشاء مصنع لنزل القطن .	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	—	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠
الجامعة المصرية						
بناء الإدارة العمومية وصالة الاحفالات .	—	٧٥,٠٠٠	—	١٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
تزيح الملكية والأعمال الخاصة بالشوارع الداخلة وقل المشتل .	—	٨٨,٠٠٠	—	٤٨,٦١١	١,٠٠٠	٣٨,٣٨٩
بناء مستشفى فؤاد الأول وكلية الطب .	—	١,٥٠٠,٠٠٠	—	٢٥٤,٣٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٩٥,٧٠٠
أعمال مختلفة						
تشيد جامعة الأزهرية ببحرار جامع الأزهر .	٤٥٧,٠٠٠	٤٥٧,٠٠٠	—	٢٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣٩٣,٠٠٠
	٧٧٩,٤٢٠	٢,٢٧٩,٥٠٠	١,٥٠٠,٠٨٠+	٦٢٩,٢١١	٣٦٧,٠٠٠	١,٣٨٣,٢٨٩

مصلحة المباني - أعمال جديدة

أعمال يتدا بها في هذه السنة وتنتهي فيا بعد

بيان الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير النهائي لتكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	الاعتماد المقترح في ميزانية سنة ١٩٣٣	المبلغ اللازم لتسليم الأعمال
	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
وزارة المالية - مصلحة المساحة					
بناء مكتب قسم المساحة المحل بطنطا .	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	—	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
وزارة الصحة العمومية					٥
إدخال المياه والتوريد بمضخ المستشفيات المركزية .	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠ ^(١)	—	٢,٥٠٠	٤,٥٠٠
الجامعة المصرية					
بناء ملحق لكلية الحقوق .	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	—	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
	٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	—	١٠,٥٠٠	١٢,٥٠٠

(١) هذه الأرقام غير مثبتة إلا في التقدير الأول .

مصلحة المبانى - أعمال جديدة

أعمال يتدا بها وتبقى في هذه السنة

بيان الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير الباقى لتكاليف الأعمال	الفرق بين التقديرين	الاعتماد المفتوح في ميزانية ١٩٣٣
	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
وزارة الداخلية				
إقامة جناح جديد لمكتب العمل وإدارة المطبوعات.	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠		٥,٠٠٠
مصلحة السجون				
توسيع مصنع القزل .	٢,٢٠٠	٢,٢٠٠		٢,٢٠٠
وزارة الصحة العمومية				
بناء مستشفى رمدى بهالوط .	٤,٥٥٠	٤,٥٥٠		٤,٥٥٠
تعديلات بجاني قسم العمليات والأشعة بمستشفى بور سعيد .	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠		٥,٠٠٠
إنشاء دورات ثلاث بمستشفى الاسكندرية .	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠		٨,٠٠٠
وزارة الأشغال العمومية - مصلحة المبانى				
شراء آلة خاصة لوضع الأحماض على الورق وأخرى لفصل وتجفيف الورق .	٥٠٠	٥٠٠		٥٠٠
مجلس الصحة البحرية والكورتينيات				
إنشاءات بالمباخر بمحجر الطور .	٢,٣٥٩	٢,٣٥٩		٢,٣٥٩
	٢٧,٦٠٩	٢٧,٦٠٩		٢٧,٦٠٩

(١١) هذه الأرقام هي مبنية على التقدير الأول .

ملحق ٢

بيان الأعمال	التقدير الأول تكاليف الأعمال	التقدير الثاني تكاليف الأعمال
مكتب ومسكن مهندس وى بيلا	جنيه	جنيه
تكاليف أعمال .	٣٠٠٠	٣٠٠٠
ثمن أراض .	٢٠٠	٢٠٠
إنشاء كوبرى على ترعة المنصورية ببنتر المنصورة		
تكاليف أعمال .	٢٥٠٠	٦٠٠٠
إنشاء جنايبية بحر شين من فم بحر تيره للنهاية		
تكاليف أعمال .	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
ثمن أراض .	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠
تغذية أراضي شمال الدلتا بالدقهلية بمياه الفيضان		
تكاليف أعمال .	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
ثمن أراض .	٤٠٠	٤٠٠
مشروع الملاحة بين بحر موسى وبحر حادوس		
تكاليف أعمال .	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
ثمن أراض .	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠

ملحق ٣

بيان الأعمال	التقدير الأول لتكاليف الأعمال	التقدير الثاني لتكاليف الأعمال
	جنيه	جنيه
أبنية جديدة بدار المحفوظات العمومية .	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
إقامة حواجز حول أراضي الحكومة الفضاء .	٢٥٠	٢٥٠
مبانى مجن العباسية .	٤٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
بناء مساكن لموظفى السجون بأسبوط .	٥٥٠٠	٧٠٠٠
معمل للأعمال المضادة .	١٤٠٠٠	٢٨٠٠٠
مركز رعاية الطفل بمصر القديمة .	١٠٠٠٠	٧٥٠٠
» » » بالدرج الآخر .	١٠٠٠٠	١٠٣٠٠
إنشاء عشرة مستشفيات مركزية و ٢٠ مستشفى قروى (روبرام ١٩٣٠ - ١٩٣١) .	٢٤٠٠٠٠	٢٢٢٠٠٠
بناء محكمة الجيزة الأهلية والشرعية والمجلس المحسى .	١٨٥٠٠	١٨٥٠٠
» عابدين الجزئية الأهلية .	٤٠٠٠	٤٠٠٠٠
» الاستئناف والمحكمة لكلية والشرعية بأسبوط .	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
» اسامية الجزئية الأهلية والشرعية والمجلس المحسى .	١٨٥٠٠	١٨٥٠٠
شراء أرض خمسة فماتش .	٦٠٠٠	٤٨٠٠
بناء ثلاثة مكاتب لىانى بدمياط والسويس والقىوم .	٦٠٠٠	٦٠٠٠
توسيع مزرعة الجبل الأصفر .	٢٥٠٠	٢٥٠٠
بناء سجرة للتدخين بمركز بور سعيد .	٢٧٠٠	٢٧٠٠
بناء مكاتب لموظفى التدخين بمركز بور سعيد والاسكندرية .	٢٠٠٠	٣٦٠٠
بناء ثلاث سلطانات بشبرا وامابية والحوامدية .	٧٩٢٠	٦٠٠٠
مبانى مطار النخيلة بالاسكندرية .	٢٢٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠
بناء مخازن الجيش بالباسية .	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
بناء كلية العلوم .	—	٢٤٠٠٠٠
بناء صالة الامتحانات .	—	٢٦٠٠٠٠
إنشاء محجر جديد ببور سعيد على الطراز الجليل .	٨٠٠٠٠	٦٥٠٠٠
إعداد الخزائن ١٩ و ٢٠ بمحجر الطور .	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
عمل دورات مياه فى الخزائنات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ بمحجر الطور .	١٤٧٠٠	١٤٧٠٠٠
إنشاء مبان جديدة ليمض مصالح حكومية على قطعة الأرض المتكفة من عافطة الاسكندرية القديمة .	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

وتذكر اللجنة أن الوزارة قد انتهت فيما يخص البعثات خطة تنفق وما أبداه البرلمان من رغبات في شأنها ففرت ألا تمتع بطلاب إلى بلد لا يعرف لغة أمه حتى يتعلم بمصر مبادئ هذه اللغة بالقدر الذي يستطيع التفهم به ، وألا تمت بطلاب إلى الخارج ليعلموا هنالك ما يمكن تحصيله بمصر من العلوم .

وتود اللجنة أن تفت النظر إلى وجوب معرفة ما يصير إليه أمر كل من المرسلين في البعثات بعد عودته من الخارج لتأكد من أنه يعمل فيما سافر للتخصص فيه إذ يلاحظ ارتفاع الشكوى من أن بعض أعضاء البعثات يكفون بعد عودتهم بأعمال لا تنفق وما أعلوا أنفسهم له وبذلك تضيق الفائدة التي أفق عليهم من أجلها ، وتحرم البلاد من جهودهم وطهم شبان لم يشاروا للبعثات إلا لغيرات أوجبت تخفيضهم على غيرهم .

وتذكر اللجنة بالبنطة ذلك القرار الذي اتخذته وزارة المعارف تشجيعاً لأعضاء البعثات وهو الذي يقضى بأن يكون تقدير قيمة عضو البعثة بما يقدمه من أبحاث في العلم أو الفن الذي تخصص له تحقيقاً للفائدة التي أوفد من أجلها .

وتوافق هذه اللجنة على ما رآه مجلس النواب من الرغبة في الإكثار من بعثات اللغات الأجنبية نظراً لما أفاده المدرسون المصريون الذين كفوا بتعليم اللغات الأجنبية .

وترى هذه اللجنة الموافقة على اعتماد قسم ١٥ "البعثات العلمية" كما أقره مجلس النواب وهو ٧٩,٠٠٠ ج.م .

قسم ١٦ - معاشات ومكافآت

قدر لهذا القسم في مشروع الميزانية ٢,٣٣٩,٣٧٩ ج.م مقابل ٢,٣٦٩,٦١٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بتخفيض قدره ٣٠,٢٣٤ ج.م .

فصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات وفصل معها ما يخصها من ربط المعاشات والمكافآت وقدره ١٩٣,٠٠٠ ج.م ولولا هذا الفصل لبقيت الزيادة في اعتمادات هذا القسم عما قدر له في السنة الماضية ١٢٠,٠٠٠ ج.م . سببها زيادة الاعتماد المرصود لاستبدال المعاشات بأطيان بمقدار ١٢٠,٠٠٠ ج.م . والاعتمادات المفصلة لمكافآت المقترين عند انتهاء مدة خدمتهم الإترابية بمقدار ١٧,٠٠٠ ج.م وزيادة مبلغ ٢٣,٠٠٠ ج.م في اعتمادات المعاشات المنوحة بمقتضى اللوائح و ٤٠٠,٠٠٠ ج.م لمكافآت العال .

لذلك كانت النتيجة أن غطيت هذه الزيادة وظهر هذا الوفرة ويبلغ ٣٣,٢٣٤ ج.م كما تقدم .

وقد وردت تفصيل المعاشات والمكافآت بالصفحات ٥٧٦ - ٥٧٩ من مشروع الميزانية .

جلسة الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٥٢ (١٧ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

المصروفات

قسم ١٥ - البعثات العلمية

(القدر حصره الشيخ المحترم اللواء محمد عزى باشا)

تشرف وزارة المعارف العمومية على إدارة البعثات لما بينهما من رباط وثيق .

وقد فصل عدد أعضاء بعثات الحكومة بالصفحة ٥٧٥ من مشروع الميزانية ، ومنه يتضح أن صدمهم قد قص بمقدار ٤٩ عضواً ، وأن جملة اعتماد البعثات في مشروع الميزانية هو ٧٩,٠٠٠ ج.م يقابله ٩٧,٧٥٠ ج.م في ميزانية السنة الماضية ، أى بتخفيض قدره ١٨,٧٥٠ ج.م كما يتبين من الجدول الآتى :

ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

قسم ١٥ - البعثات العلمية

قيمة الاعتماد : ٧٩,٠٠٠ جنيه

الاعتماد		عدد أعضاء البعثات المربوط في سنة	
١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣
جيب	جيب	٩٠	٦٤
٣٠,٣٠٠	٣٥,٣٠٠	٤٢	٣٤
١٤,٥٠٠	١٣,٥٠٠	٩	٥
٣٢,٠٠٠	١٩,٥٠٠	١٢	١
٣٨,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣٧	١٤
٩٧,٠٠٠	٦١,٥٠٠	٢٧	١٦
٨٤,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	٢٢	١٩
٩٤,٠٠٠	٨١,٠٠٠	٢٠	٣٢
٦٠,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	—	١٥
—	٥٢,٥٠٠	—	—
—	٨٥,٠٠٠	—	—
—	١٠,٠٠٠	—	—
—	—	—	—
—	—	—	—
—	—	—	—
١٢٤,٠٠٠	—	٢٤٩	٣٠٠
٩٧,٧٥٠	٧٩,٠٠٠		

الجملة .

ولا يترتب على هذا الفصل أى تغيير فى النظام الحالى من الوجهة الدستورية. فإن ميزانية المصلحين ستظل خاضعة لأحكام الباب الرابع من الدستور ولأحكام المرسوم رقم ٣٥ الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

أما من الوجهة المالية ، فإن إيرادات ومصروفات المصلحين ستكون قائمة بنفسها بحيث إن الإيرادات تشمل الدخل الناتج من استغلال المخطوط ومن تكاليف الخدمات التى تؤدى لها سائر المصالح ويضاف إلى ذلك قائمة رأس المال لتسديدها إلى الميزانية العامة من الأرباح . أما القامض من هذه الأرباح فتحتفظ به المصلحة بصفة احتياطى على أن يخصص نصفه لأعمال التحسين وتخفيض الأجور عند اللزوم والنصف الآخر لخدمة الإيرادات فى أيام الضيق والإنفاق منه على المنشآت الجديدة كلما دعت الحاجة . وإذا اتفق أنب حل قصص فى الإيرادات أو قصبت الضرورة بمنشآت جديدة وكان احتياطى المصلحة عاجزا عن الوفاء بالمطلوب فتمت حراسة الدولة بالإسراف لا على سبيل المنحة بل على سبيل القرض ذى الفائدة . وما ينبى ذكره أن الإيرادات المقتدرة للسكك الحديدية فى مشروع ميزانيتها للسنة المالية المقبلة لا تكن لأخذ أى مبلغ للأعمال الإنشائية وسيضطر الأمر إلى معضا سلفة قدرها ١٨٨.٠٠٠ ج. من الاحتياطى العام .

أما مصلحة التفرقات والتليفونات فالتقدم فى مشروع الميزانية أن تسفر إيراداتها عن فائض قدره ٣٤.٠٠٠ ج. م .

ولما كان المطلوب للأعمال الإنشائية مبلغ ١٥٥.٠٠٠ ج. م فالتفرق وقدره ١٣١.٠٠٠ ج. م سيؤخذ من الاحتياطى العام بصفة سلفة .

وترى هذه اللجنة (لجنة المالية لمجلس الشيوخ) أنه إذا أريد استغلال السكك الحديدية بمحالة مرضية وجب أن تتبع النظم التجارية الدقيقة من كل الوجوه . ومن ذلك ألا تؤدى عملا ما لا للدولة ولا للجمهور إلا نظير أجر يتقرر فى التعريف العمومية يضاف إلى إيرادات السكك الحديدية .

وترجو اللجنة أن تسير هذه المصلحة فى طريق الرق والتقدم الذى يؤهلها له ماضيها وقدم عهدا على اعتبار أن مصر من أولى البلاد التى أنشئت فيها السكك الحديدية فى العالم .

وقد يظهر ذلك جليا فى التصف الذى نظم أخيرا بمطالبة عقد المؤتمر العالمى بإشارة من ولي التمم .

كما ترجو أن يستفيد القارئون بأمرها من الأبحاث التى دارت بلك المؤتمر ^(١) .

أما عن أن المبلغ المذكور تمثيلات قد تصعد إلى حد الحد وأنه أصبح من الضرورى البحث فى وسائل التذية لخدمة عهده فإن اللجنة ترجو ألا تعيق الحكومة عند مشروع المصلحة من تصور أكثرى أمام مجلس الشيوخ الخاص باستيفاد حقوق الشيوخ المستعدين وصباط الجيش فى المعاش وأن تعمل على تسهيل ذلك بقدر ما يمكن منقول استطاع الميزانية تحمله

وبناء على ما تقدمه ترجو اللجنة أن يرضى عن اعتماد هذا التسم كما أتوه مجلس شيوخ مصر ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ج. م .

جلسة الاثنين ٢٧ شحرم سنة ١٣٥٢

(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية (المصالح المنقطة بالميزانية العامة)

١ - السكك الحديدية .

٢ - التفرقات والتليفون .

(المقرر حصره التبع المحترم انشاء محمد عمرى باشا)

إيرادات السكك الحديدية والتفرقات والتليفون من أهم موارد الدولة . وهذه المصالح وإن تكن تؤدى أعمالا لها صفة المصلحة العامة للدولة وللجمهور فإنها فى الحقيقة وضعية عمل تجارية . إذ أريد أن يبقى ناجحا وجب أن يدار بالأساليب التجارية وأنسبها مراعاة تناسب بين دخلها ونفقاتها وأن تكون أرباحها مناسبة مع قيمه رأس مالها .

لهذه الأسباب ، وعطرا لها صاحبها من نفوسه فى السنين الأخيرة ، فصنت ميزانية السكك الحديدية وما يقمها من المصالح عن الميزانية العامة . وقد مهدت اللجنة المالية بوزارة المالية لهذا الفصل بتأقنى مقولا من مدكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء عن سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية :

" فصل السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات عن الميزانية العامة : وضع هذا المشروع على أساس فصل مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التفرقات والتليفونات عن الميزانية العامة ، وجعل ميزانيتها ملحقه بها أسوة بما هو متبع فى كثير من البلدان .

(١) وهذه هى المحاضرات التى دار عليها البحث فى المؤتمر :

- ١ - حيازة المرفقات .
- ٢ - استعمال القودس الميكانيكية فى صيانة المخطوطات وتجديدها .
- ٣ - علاقة بين العمرة والسكة لتأمين سلامة مع الحجرة العالية
- ٤ - زيادة حافة القطارين فى مراحله ودوى أكثر .
- ٥ - كهرية السكك الحديدية .
- ٦ - البريات الحديثة المكونة من العادن الخفيفة .
- ٧ - وقف القطر أرتوماتيكا .
- ٨ - الأسطة على تطبيق إدارة المخطوطات ويدخل فيه تعاون الحرفيين فى تحسين الإنتاج ونقص من الأرباح .
- ٩ - الطاقة أرتودون من القطارات والسيارات والقطارات .

سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وبذلك يصبح المعجز الكلي في باب استغلال
الخطوط مبلغ ٤٥٤,٢٠٠ ج.م.

أما ما هو مضاف إلى الإيرادات من بدل الدفعة والمستقطع من
المتقدمين وقدره ١٥٤,٠٠٠ ج.م. فهو ليس بالإيراد الحقيقي وإنما ضم
إليها لتدوية الحساب.

ميزانية السكك الحديدية

لقد قدر لإيرادات السكك الحديدية في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية
مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج.م من أجور الركاب والبضائع والإيرادات المتنوعة
بربعة ٣٨,٠٠٠ ج.م في أجور الركاب ونقص ٤٥٠,٠٠٠ ج.م في أجور
البضائع و ٣٨,٠٠٠ ج.م في الإيرادات المتنوعة عن ميزانية

١ - المصروفات

مقارنة الاعتمادات :	المصرف في سنة							
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢	زيادة	تخفيض	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
باب ١ - ماهيات وأجور ومهمات.	١٧٤٢٥٠٩	١٨٢٥٠٠٠	—	٨٢٤٩١	١٨٠١١٥٣	١٩٣٢٤٠٧	١٨٥٥١٠٠	١٨٠٠٨٥٣
» ٢ - مصاريف عمومية.	١٨٩٣١٨٧	١٨٩٧٤٨٥	—	٤٢٩٨	١٨٢٣٨٤٦	٢١٤٤٧٤٧	٢٢٢١٢٥٥	٢٣٢١١٩٢
» ٣ - أعمال جديدة.	١٨٨٠٠٠	٣٠٢٥٠٠	—	١١٤٥٠٠	٤٦٠٨٩٩	٨٨٧٩٥١	٧٠٥٩٥٣	٧٦٢٨٢٣
	٣٨٢٣٦٩٦	٤٠٢٤٩٨٥	—	٢٠١٢٨٩	٤٠٨٤٨٩٨	٤٩٦٥١٠٥	٤٧٨٢٢٧٨	٤٨٨٤٨٦٨
تخفيض (—) أو زيادة (+) نتيجة المشتريات في المخازن والوروش.	—	—	—	—	—٣٩٦٢٠	—١٧٤٨١٠	+١٣٨٩٦١	—١٢٥١١٣
الجملة .	٣٨٢٣٦٩٦	٤٠٢٤٩٨٥	—	٢٠١٢٨٩	٤٠٤٥٢٧٨	٤٧٩٠٢٩٥	٤٩٢١٢٣٩	٤٧٥٩٧٥٥
التخفيض .				٣٠١٢٨٩				

٢ - ملخص المصروفات وتوزيعها جهة جهة

	باب ١ ماهيات وأجور ومهمات		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ٣ أعمال جديدة		الجملة	
	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢
١ - الإدارة العمومية.	٣٤٦٤٨٦	٣٦٤٣٩٥	٤١٣٨٥٧	٢١٣٧٥٠	—	—	٧٦٠٣٤٣	٦٢٨١٤٥٠
٢ - هندسة السكك.	٣٢٥٠٦١	٣١٢٢٢٩	٣٧٣٣٠	٣٦٦٢٨٠	—	—	٦٩٨٩٣١	٧٢٨٥٠٩
٣ - الوايوارات.	٣٠١٦٤٦	٣٣٧٤٠٧	٨١٦٦٥٠	٩١٣٦٧٥	—	—	١١١٨٢٩٦	١٢٥١٠٨٢
٤ - العربات.	٩٩٩٣١	١٠١٦٦٨	١٨٢٣٥٠	٢٢٩٧٣٠	—	—	٢٨٠١٨١	٣٣١٣٩٨
٥ - قسم الحركة.	٦٧١٨٤٥	٧١٧٥٤٥	١٠٦١٠٠	١٢٤٠٥٠	—	—	٧٧٧٩٤٥	٨٤١٥٩٥
٦ - أعمال جديدة.	—	—	—	—	١٨٨٠٠٠	٣٠٢٥٠٠	١٨٨٠٠٠	٣٠٢٥٠٠
تربل :	١٧٤٢٥٠٩	١٨٨٣٢٤٤	١٨٩٣١٨٧	١٨٩٧٤٨٥	١٨٨٠٠٠	٣٠٢٥٠٠	٣٨٢٣٦٩٦	٤٠٨٣٢٢٩
نتيجة المنظور عدم إتمام مرصه .	—	٥٨٢٤٤	—	—	—	—	—	٥٨٢٤٤
الجملة .	١٧٤٢٥٠٩	١٨٢٥٠٠٠	١٨٩٣١٨٧	١٨٩٧٤٨٥	١٨٨٠٠٠	٣٠٢٥٠٠	٣٨٢٣٦٩٦	٤٠٢٤٩٨٥

(ب) المصروفات :

بجـه

- ٤٥٨,٥٦٤ باب ١ - "ماهيات وأجر ومرييات".
 ٢٠١,٨٢٠ باب ٢ - "مصاريف عمومية".
 ١٥٤,٩٣٨ باب ٣ - "أعمال جديدة".
 ١٥٩,٦٧٨ باب ٤ - "قائمة رأس المال".

جلسة الاثنين ٥ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٩ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

المصروفات

قسم ٦ - وزارة المالية (الجزء الأول)

- فرع ١ - ديوان العموم .
 فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة .
 فرع ٣ - مصلحة المساحة .
 فرع ٤ - مصلحة الإحصاء .
 فرع ٥ - المطبعة الأميرية .
 فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية .

(المقررة وصحة التبع المحترم محمد عبد باشا)

قدّرت مصروفات وزارة المالية وفروعها بمشروع الميزانية بمبلغ ٣٠,٩٨,٣٧١ ج.م وكانت مقدرة في سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٣,١٦٨,٨٤٠ ج.م أي بتخفيض إجمالي قدره ٢٧,٨١٢,٥٣١ ج.م .

ويتناول هذا التخفيض جميع فروع الوزارة إلا أربعة منها وهي :

مصلحة الأملاك الأميرية ، ومصلحة الجمارك ، ومصلحة المناجم والمهاجر ، ومصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .

يتبين من الجدول السابق أن في المصروفات تخفيضاً إجمالياً قدره ٢٠١,٨٢٠ ج.م - شمل الأبواب الثلاثة .

وهذا يجعل المجر المحقق في إيرادات السلك الحديدية ٣٥٣,٢٣١ ج.م .

وانتظاراً للنظم والإجراءات التي أشارت بإعدادها اللجنة ليتج فصل السلك الحديدية كل تناهية لم تر هذه اللجنة أن تدخل أي تعديل في أرقام أبواب المصروفات وإن كانت تلاحظ من الآن إلى مبلغ ينبغي أن تتحمله خزنة الدولة العامة هو الوارد بالبند ١٢ من الميزانية (ص ٤٣٩) وقدره ٨٠,٠٠٠ ج.م خصصت للقطارات المحصورة لمصالح الحكومة وترجوا أن يظهر هذا المبلغ وفراً في الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات إيرادات ومصروفات هذه المصلحة كما اقترحها مجلس النواب وهي :

السلك الحديدية

(١) الإيرادات :

بجـه

- ٤٠٠,٠٠٠ باب ١ - "استغلال الخطوط" .
 ٩٩,٠٠٠ " ٢ - "السمعة" .
 ٥٥,٠٠٠ " ٣ - "الاستقطاع من ماهيات المستخدمين" .

(ب) المصروفات :

بجـه

- ١,٧٤٢,٥٠٩ باب ١ - "ماهيات وأجر ومرييات" .
 ١,٨٩٣,١٨٧ " ٢ - "مصاريف عمومية" .
 ١٨٨,٠٠٠ " ٣ - "أعمال جديدة" .
 ٩١٨,٣٠٤ " ٤ - "قائمة رأس المال" .

التلفقات والتليفونات

(١) الإيرادات :

باب ١ - "استغلال الخطوط"

بجـه

- ١٥٠,٠٠٠ التفرقات .
 ٦٣٩,٠٠٠ التليفون .
 ٧٨٩,٠٠٠ جملة باب ١
 ٤٢,٠٠٠ باب ٢ - "السمعة" .
 ١٣,٠٠٠ باب ٣ - "الاستقطاع من ماهيات المستخدمين" .

وقد وزعت احتياطات هذه الوزارة على اثني عشر فرعا بالتفصيل الآتي :

فرع الوزارة	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢		
ديوان الموم .	٦١٠٣٢٩	٦٥٩٢٢٩	—	٤٨٩٠٠
مصلحة الأملاك الخيرية .	٥٦٦١٥٠	٤٧٣٣٥٨	—	٧٢٠٨
مصلحة المساحة .	٥٢٩٧٢٩	٥٤٩٩٠٧	—	٢٠١٧٨
مصلحة الإحصاء .	٢٧٢٤٢	٢٧٣٦٣	—	١٢١
المصلحة الأميرية .	١٠٨٠٤٩	١١٤٢٨٠	—	٦٢٣١
مصلحة الأملاك الأميرية .	٤٠٠٣٨٩	٣٧٨٧٤٢	٢١٦٤٧	—
مصلحة الجمارك .	٣٥٣٧٠٥	٣٤٩٩٨٧	٣٧١٨	—
مصلحة غمر السواحل ومسايد الأسماك .	٢٤١٤١٣	٢٦٩٩١٢	—	٢٨١٩٩
مصلحة الحاج والمهاجر .	٩٦١٩٠	٢٦٤٤٨	٦٩٧٤٢	—
مصلحة الكيمياء .	٤٣٧٣١	٩٨٥٤٤	—	٥٤٨١٣
مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .	١١٤٥١٩	١١٤٢٨٣	٢٣٦	—
أقسام قضايا الحكومة .	١٠٦٨٨٥	١٠٧٠٨٧	—	٢٠٢
اجملى .	٣٠٩٨٣٢١	٣١٦٨٨٤٠	٩٥٢٣٣	١٦٥٨٥٢
ماتى التخفيض .			٧٠٥١٩	

فرع ١

ديوان الموم

كان ربط احتياطات هذا الفرع في العام المالى ٢٥٩,٢٢٩ ج.م وهو في المشروع الحالى ٦١٠,٣٢٩ ج.م أى بتخفيض إجمالى قدره ٤٨,٩٠٠ ج.م.

اعتادات ديوان العموم

وزعت اعتادات ديوان العموم على هذين كذاً :

	باب ١ ماهيات وأجرومرتب		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ٣ أعمال مستدة		المجموع	
	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - ديوان العموم	٢١٤٨٨٣	٢١٩٨٣٠	٣٠٢٠٦٢	٢٣٣٢٧٨	١١١٠٠	٢١٧٢٥٠	٥٢٨٠٤٥	٥٧٤٨٥٣
٢ - لجنة الأقاليم والمخاضات	٨٠٤٣٤	٨٢٠٤٦	١٨٥٠	٢٣٣٠	—	—	٨٢٢٩٤	٨٤٢٧٦
	٢٩٥٣١٧	٣٠١٨٧٦	٣٠٣٩١٢	٢٣٥٦٠٨	١١١٠٠	٢١٧٢٥٠	٦١٠٣٣٩	٦٥٩٢٢٩

الباب الثالث - "أعمال جديدة"

أدرج في هذا الباب مبلغ ٣٥٠٠ ج. م. مصاريف مكتب مراقبة الديون العقارية. وهذه اللجنة توافق على هذا الاعتماد بشرط ألا يكون لمن يمينون على ربطه صفة الدوام. وبجيت تلقى الوظائف التي يشغلونها بمجرد انتهائهم مهنتهم.

تكررت الشكاوى من نظام المآخذ المعمول به الآن وتوجهت الرغبة أحياناً إلى ضرورة توحيد المآخذ الحكومية وإتباعها لوزارة المالية.

وترى اللجنة أنه من واجب وزارة المالية أن تبحث هذه الشكاوى حتى إذا كانت لوائح المآخذ المعمول بها لا تخفى بالفرض الذي يحقق حسن إشراف وزارة المالية على هذه المآخذ وجب تغييرها ووضع لوائح جديدة تضمن لوزارة المالية هذا الإشراف.

أما فكرة توحيد المآخذ فلا توافق اللجنة عليها.

وتود اللجنة أن تظنت وزارة المالية نظر مفتشها إلى عدم الاكتفاء بمجرد هذه المآخذ مجرداً صورياً حاسياً يتم بمراجعة ما يرد بدفاتر هذه المآخذ على ما هو مقابل لها، بل يجب أن يكون المآخذ تفصيلاً بمقتضى كية وعدد كل صنف من الأصناف الموجودة بكل مخزن.

وتعتقد اللجنة اعتقاداً جازماً بأنه لو تم جرد مخازن الحكومة على النحو المذكور لتحقق الخزانة وفركير في باب المشتريات التي تدرج لها الاعتادات سنوياً دون أن تكون هناك حاجة لمصلحة لها.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي:

جنيه

باب ١ - "ماهيات وأجرومرتب" ... ٢٩٥,٣١٧

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٢٩١,٨٧٦

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ١١,١٠٠

الباب الأول - "ماهيات وأجرومرتب"

قدرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٩٥,٣١٧ ج. م. مقابل ٣٠١,٨٧٦ ج. م. تخفيض قدره ٦,٥٥٩ ج. م. من ذلك ٤,٩٤٧ ج. م. في الفصل الأول الخاص بديوان العموم و ١,٦١٢ ج. م. في الفصل الثاني الخاص بخدمة الأقاليم والمخاضات.

ولقد نشأ معظم هذا التخفيض من أن الحكومة قررت عماسة تعديل كادر الموظفين أن تعود إلى النظام القديم الذي يقضى بإدراج المساهبات على واقع متوسط الدرجات.

هذا وقد نشأت زيادة الوظائف لثلاثة في الديوان العام اثني عشرة وظيفة مقابل تخفيض في وظائف الخزانة عن هيئة المآخذ قدره ست عشرة وظيفة. وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب.

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

قدرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٠٣,٩٦٢ ج. م. مقابل ٣٣٥,٠٨ ج. م. أي تخفيض قدره ٣١,١٦٦ ج. م. من ذلك مبلغ ٢٤,٥٠٠ ج. م. أدرج في ميزانية السنة المالية لخدمة لإدارة شركة مصر للتعديل ونسج الأقمشة، وشركة النقل الأهلية المصرية. وقد حذف هذا المبلغ في مشروع الميزانية بطرماً يستلزم أن تسفر عنه حسابات هاتين الشركتين من ربح يزيد على ١/٥ من رأس مالهما.

وتلفت اللجنة نظر الحكومة إلى رغبته في حسن رعاية المسو سكلاريدس الذي ربط له إغاثة قدرها ١٨٠ ج. م. فقد خد هذا الرجل مصر خدمة جليلة، وفي رعايته تشجيع لعمله على استنباط كل جديد يفيد المجموع.

وهدت اللجنة توافق على ما أجراء مجلس النواب من تخفيض المبالغ الآتية:

٥٥٠ في بند "مصاريف انتقال وبل سفر ونقل" (بنسبة ١/١).

٩٠ في بند "مصاريف برقية" ليصبح الاعتماد كما كان في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

١١٣٩٦ في بند ١٣ "توريدات عمومية" (بنسبة ٢٠٪).

١٢٠٣٦ جملة التخفيض في الباب الثاني.

الرغبة الثانية

تكلت بتفويتنا مع حضرة صاحب العزة محمود بك شاكر محمد مدير مصلحة السكة الحديدية من هذا الموضوع فأظهر استعداده لعمل التسهيلات اللازمة ، وأنه سيعطى التعليلات لإقانتنا من المخازن الموجود بها قضبان تصلح لعمل حديدات التحديد لمائيتها .

وأخبرني أيضاً بأن قضبان خط سكة الحديد الإضافي ما بين بيا وبين صالح تجري دراسة الفاهم وعند ما يتم ذلك فسيخطرنا لإرسال لجنة لفحص هذه القضبان ، وإذا كانت تصلح لعمل حديدات التحديد فسجري اللازم لشرائها .

الرغبة الثالثة

أمرت بتكوين اللجنة حالا للقيام وبرد جميع المخازن والمخالفات الموجودة بها حديدات التحديد ، وسأعي المائة التامة لتكوين لجان لفحص باقى المخازن الأخرى الموجودة بها الأشياء الآتية :

أصناف عمومية وأثاثات .

خيام وأدوات فسطح .

أدوات ورش .

آلات هندسية وساحية .

أدوات طباعة واصلق .

أدوات كتابية ويطبوعات .

أصناف كيميائية ومثلثات .

ورق طبع الخراطم وخلافه .

مخزن القود .

ورق حساس وأدوات فوتوستات .

مع العلم باقى على استمداد تام لدروس كل رغبة تقدم لنا ومهل ما يمكن تنفيذه منها مادام فيه الصالح للمصلحة ووفر في المصاريف .

وتأمل هذه اللجنة أن توفق مصلحة المساحة إلى الحصول على العلامات الحديدية لتنفيذ نظام التسجيل بن يتخفف من أعباء تكاليف هذا المشروع .

أما اعتادات هذا الفرع فقد وزعت كما يأتي :

خصص للباب الأول "منايات وأجروصيات" مبلغ ٣٧٤,١٢٢ ج ٢٠ مقابل ٣٧٨,٢٠٧ ج ٢٠ بميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بتفويض قدره ٤٨٥ ج ٢٠ .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

أما الباب الثاني "مصاريف عمومية" فقدرته في مشروع الميزانية بمبلغ ٧٣,١٠٧ ج ٢٠ وهو يقل عن تقديرات سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بمبلغ ٨,٩١٣ ج ٢٠ .

وقد لوحظ أن التخصيصات عن التقديرات الواردة بالميزانيات السابقة قليل جدا لا يتفق وتزول الأسمار في الوقت الحاضر وبخاصة في أثمان العلامات الحديدية .

وكذلك لوحظ أن أكثر العلامات التي استوردت كانت جديدة مع أن المستعمل منها يؤدي الغرض المقصود .

كما لوحظ أن المبلغ الذي قدر لشرء العلامات الحديدية لإنعام إعادة المساحة كان ١,٣٦١,٠٠٠ ج . وهو مبلغ ضخم يجب أن يخفض كثيرا نظرا لرخص الأثمان عن سنة ١٩٢٣ وهي السنة التي وضعت فيها اللجنة الخاصة بتقديرها .

وقد أبدت لجنة المساحة مجلس النواب في هذا الشأن ثلاث رغبات تسجلها هذه اللجنة كما تسجل رد مصلحة المساحة عليها ، أما الرغبات فهي :

١ - تقصيص القضبان الحديدية الثقيلة والمستعملة لتحديد الحياض عن ٤٥ كيلو للقطعة الواحدة والتي طولها متر ونصف متر .

٢ - معاينة القضبان الحديدية المستغنى عنها بمخازن السكة الحديدية واختيار ما يصلح منها لعمل الحديدات للتحديد .

٣ - جرد المخازن جردا فليسا لمجان مستغلة وفي أوقات مختلفة تحت إشراف كبار موظفي المصلحة الفنين .

وهذا ما أوجب به مصلحة المساحة من هذه الرغبات :

" عن الرغبة الأولى

الحديدات الثقيلة مستعملة لتحديد الأحواض والمنافع العمومية والتي لا تستغنى إلا نادرا وتعتبر في الغالب أنها ناشئة فلذا يجب أن تكون أمثلها كبيرة وأطولها كافية بحيث يصعب خلعها .

ولقد أظهرت التجارب أن وزنها وطولها الحال هو الأصلح للعمل ولكن نظرا لرغبة اللجنة في تقصيص هذا الثقل قدر ما يمكن أعادت المصلحة درس الموضوع وأمكنها تقصيص الطول إلى ١,٣٥ مترا ، بقص خمسة عشر سنتيمترا عن الطول الحالى . وهذا القص يشمل عشرة سنتيمترات من الجزء الظاهر على سطح الأرض وخمسة سنتيمترات من الجزء السفلى وهذا أكبر قص ممكن عمله دون الإحلال بالعمل .

أما الحديدات الخفيفة والمستعملة لتحديد القطع في بالنسبة لأنها قابلة لتغيير من وقت لآخر لكثرة التعامل على القطع بحيث تصبح القطعة الواحدة أكبر أو أصغر مما كانت عليه أثناء وضع الحديدات من وقت لآخر . لهذا رأينا من السنة الماضية تقصيص الطول من ١,٣٠ متر إلى متر واحد وهذا أقل طول يمكن أن يصلح لحل هذا العمل .

وقد وزعت اعتادات هذه المصلحة على باين اثنين لارى اللجنة ما تلاحظه عليها .

وهي لهذا ترجو المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

- باب ١ — "ماهيات وأجر ومرتبات" ٢٣,٩٨٩ ج.ب
باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٢,٢٥٣ ج.ب

•••

فرع ٥

المطبعة الأميرية

قدّرت مصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٠٨,٠٤٩ ج.م وكانت ١١٤,٢٨٠ ج.م في سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ فيكون هناك تخفيض قدره ٦٤٣١ ج.م نشأ عن وفرو في البابين الأول والثاني .

بحسب بلغة المالية يجلس النواب حالة ماني المطبعة وما بها من آلات بحثا مستفيضا وقد وصلت في نهايته إلى النتائج الآتية :

- ١ — أن تبادر الحكومة إلى اتخاذ الوسائل السريعة لتجديد ماني المطبعة.
- ٢ — أن يضم إليها بناء مخازن البوليس بعد نقلها من مكانها .
- ٣ — أن تعمل الحكومة على أن تستبدل بالآلات الطباعة وتوليد الكهرباء الموجودة بالمطبعة الآن آلات أخرى تكون من أحدث طراز بحيث تضارع المستحدثات في مطابع الدول الكبيرة سواء في أغراض العمل المتنوعة أو في سرعة إنجازها .

وهذه اللجنة، مع اعترافها بما للنتائج التي سلف ذكرها من أهمية، ترى أن الأحوال المالية لا تسمح الآن باتخاذ إجراء شيء ما من هذه الإصلاحات والتعديلات البنائية وأنه في استطاعة المطبعة أن تنتظر حتى تنقش غيوم الأزمة الحاضرة وتعدها بحسب الحكومة في كل ما تتطلبه من توسيع في المباني وتجديد في الآلات ومتى استقر الرأي على مشروع يحقق كل هذه الأغراض بلئى تنفيذها تدريجيا .

على أن المطبعة الأميرية بمجانيها الحاضرة تؤدي للحكومة خدمات جليلة. وقد اشتركت في بعض الممارض الأوروبية وعازرت نجاحا يحق لها أن تنفطع به كل الانخراط .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

باب ١ — "ماهيات وأجر ومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٨,٩٨٨ ج.م مقابل ٢٢٣,٩٠٦ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بتخفيض قدره ١١٨ ج.م .
وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

وقد تناول التخفيض جميع بنود هذا الباب عما يند الوعود التي بلغت زيادة فيه ٢٥٢ ج.م قيمة الوعود اللازمة لأكينة الجديدة التي استدعى حين سير العمل شرعاها .

وترى هذه اللجنة الموافقة على التخفيضات التي أجراها مجلس النواب لهذا الباب وهي :

- ج.ب
١٧٠٠ في بند ٢ "مصاريف استقال وبدل مفروقتل (نسبة ١٠٪) .
٧٣٨١ في بند ٦ "نوريات عمومية" (نسبة ٢٠٪) .
٩٠٨١ جملة التخفيض .

وبلغت اعتادات الباب الثالث "أعمال جديدة" في مشروع الميزانية ٨٢,٥٠٠ ج.م وهي تقل عن مثله في السنة الماضية بمبلغ ٧٢,٠٠٠ ج.م رغم ما هنالك من زيادة ٢٠٠ ج.م في الألواح الملونة اللازمة لكاتب جيولوجية مصر (جزء ثالث ودرج) و ٢٠٠٠ ج.م لشراء ماكينة أوفست اضطرت المصلحة لشراؤها بعد أن قدمت إحدى الماكينتين الموجودتين بها وأصبحت مصدر عطل للمصلحة .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

- ج.ب
باب ١ — "ماهيات وأجر ومرتبات" ٣٧٤,١٢٢ ج.ب
باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٦٤,٠٣٦ ج.ب
باب ٣ — "أعمال جديدة" ٨٢,٥٠٠ ج.ب

فرع ٤

مصلحة الإحصاء

قدّرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٧,٢٤٢ ج.م مقابل ٢٧,٣٩٣ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بتخفيض ١٢١ ج.م .

تلاحظ اللجنة أن هنالك بعض وزارات وإدارات تقوم بأعمال إحصائية خاصة بها وهي في هذا تطرق باب الاجتباء مع أن الإحصاء في خاص له نواصده وله أصوله وآلاته .

ونظرا لما للإحصاء الآن من اتصال وثيق بجميع مرافق الدولة على اختلاف أنواعها ترى اللجنة وجوب التوسع في إدارة هذه المصلحة للإشراف ووضع نظم الخاصة بالإحصاء بالاتفاق مع رؤساء المصالح ك تجبها هذه المصالح لكي تستغل لإحصاء مواردها .

ولهذه المصلحة اشترت دورية تصدر بنظام وتلك على حيويتها وحسن إياها بعملها الذي يؤديه الآن شيان مصريون متخصصوا في فن الإحصاء .

والمستع به فعلا من هذه الأطنان هو ١٥٢,٨٣٠ فداناً لأن الأراضى
البيور والمراعى البالغ قدرها ٢٦٦,١٦٢ فداناً مؤجرة ليصاروا اسمياً مقدي
الحفاظة عليها .

وبالرجوع إلى مشروع الميزانية نجد أن إيرادات هذه المصلحة قدرت
بمبلغ ٥٠,٩٠٠ ج.م فكان صافي الربح هو ١٠٨,٦١١ ج.م .

إذا قسمنا هذا الربح على ١٥٢,٨٣٠ فداناً التي تنفع المصلحة بها فند
من الأطنان لوجدنا أن إيراد الفدان الواحد واحد وسبعون قرشاً فقط بين
لا تتقاضى الدولة مالا على هذه الأطنان . ولولا عدم فرض ضرائب عر
أطيانها لكنت هناك خسارة محققة . وعلى كل حال يمكن الجزم بأن هذه
الأموال لا تأتي بأى ربح للدولة .

لقد أثارت هذه المصلحة جملة مناقشات فيما يتعلق بإيراداتها كما سبق
أن وراقى البرلمان على الرضة في بيع الأراضى التي كانت أصلاً تابعة لمصلحة
الدومين ثم ضمت إلى مصلحة الأملاك على أن يكون هذا البيع بالتدريج .

على أن مصلحة الأملاك تصل في إصلاح أراضيها سنوياً وقد ربط لهذا
الإصلاح في مشروع الميزانية مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م .

وقد قامت المصلحة فعلاً في السنة الماضية بإصلاح نحو أربعة آلاف
فداناً بمطقة كفر سعد والفيط الكبير بتفتيش بلقاس وتمكنت بعد
الإجراءات الميدانية من زراعة المقادير الآتية :

صا	هـ
أرزاً	١٧٠
برسيم	٥٠٠
شعيراً	٢٢٠٠
قما	٥٠
أمدت لزراعة القطن	٢٢٥

ولفت جملة مصروفات الإصلاح ٣٤,٠٠٠ ج.م أى أنه متوسط
ما تكلفه الفدان الواحد ثمانية جنيهات وخمسة مليم .

أما في السنة الحالية فيبلغ الزمام المدد للإصلاح نحو ٧,٧٠٠ فدان وبيانها
كما يأتي :

هـ	د
كفر سعد	٢٠٠٠
الفيط الكبير	٢٠٠٠
برارى المنصورة	٣٧٠٠
	٧٧٠٠

والمبلغ المقدر لهذا هو ٣٠,٠٠٠ ج.م ويشمل مصروفات الأعمال الزراعية
وشق المصارف وإقامة المباني ومجن الآلات ومهايا الموظفين، وبذلك يكون
متوسط نفقات إصلاح الفدان الواحد أربعة جنيهات تقريباً .

لأن الأراضى التي تديرها مصلحة الأملاك الأميرية تنقسم إلى قسمين هما :
الأملاك الحرة التي تملكها الحكومة والأراضى التي ضمت إليها من مصلحة
الدومين .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب مشروع الميزانية ٨٣,٨٦١ ج.م مقابل ٩١,٣٧٤ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض قدره ٧,٥١٣ ج.م يشمل جميع بنود
هذا الباب .
وليس جملة ملاحظات عليه .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذه الأعمال في مشروع الميزانية ٢,٢٠٠ ج.م ولم يكن مدرجاً خا
أى مبلغ في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ . قد حصص هذا المبلغ لشراء كمية
حديثة تختصها حلة العمل .

وليس جملة ملاحظة على ذلك
وبناء على ما تقدم تدرج الجملة على أوافق المجلس على اعتماد هذا الفرع
كما أقرها مجلس الشيوخ .

٢١,٩٨٨	١ - "مهايات وأحرمات"
٨٣,٨٦١	٢ - "مصاريف عمومية"
٢,٢٠٠	٣ - "أعمال جديدة"

فرع ٦

مصلحة الأملاك الأميرية

قدرت مصروفات هذه المصلحة بمبلغ ٤٠,٠٣٩ ج.م وكانت في العام
الماضى ٣٧,٧٤٢ ج.م . فتكون هناك زيادة قدرها ٢,٢٩٧ ج.م .
نشأت عن زيادة في الباب الثاني قدرها ٢١,٩٧٠ ج.م وفي الباب الثالث
قدرها ٩,٩٠٠ ج.م . مقابل ذلك وقر في الباب الأول "مهايات وأحرمات"
ومصريات" قدره ١٠,٢٢٣ ج.م .

بلغ أملاك الحكومة نحو ١,٤٧٥,٣٣٣ فداناً منها ٤١٨,٩٩٢ فداناً
أراضى الدومين والباقي وقدره مليون فدان وكوز عبارة عن الأملاك
بالمدريات والمحافظات وذلك بخلاف ٨٤,٩٢,٤٣٥ متر مربعاً أرضاً فضاء .
وتدير المصلحة هذه الأملاك على الوجه الآتى :

- (١) ٣٦,٦٠١ المربى للزراعة على الذمة في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤
- (٢) ٧٨,٢٣٨ المورج بالمدريات والمحافظات منها ٥٥,٥٣٦ فداناً
بمقدور ٢٢,٦٠٢ فدان متروكة خفية .
- (٣) ٢٩٦,٩٢ فداناً المورج بالتنايش .

بسيانها :
٢٩,٩٣٠ فداناً متروكة .
٢٩٦,٩٢ « أراضى بور ومراع .

٢٩٦,٩٢ فداناً الزمات المعطاة معاشاً .
(٤) ٨,٠٩١

٤١٨,٩٩٢

لقد قامت في مصر شركات استولت على بعض الأراضي غير الصالحة فأصلحتها، ثم باعها للفلاحين الذين أمكنهم الانتفاع بها بعد أن سدوا أثمانها كما استفادت الحكومة من وراء ذلك بفرض الضرائب عليها .

أما من جهة الإصلاح فالجيش تلاحظ أن الطريقة المثبتة في مصلحة البومين تكلف الحكومة كثيرا من النفقات في شق الترع وتسوية الأراضي وقد كانت هذه الطريقة مثبته في إصلاح الأراضي وبخاصة في المناطق الشمالية من الدلتا حيث يوجد معظم أراضي البومين .

وتشير هذه اللجنة إذا اتجهت الية في المستقبل إلى استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي باتباع طريقة قد تكون أقل كلفة من الطريقة التي تتبعها المصلحة ، ذلك أن تنسيق الحكومة الترع والمصارف ، ثم تقسم الأراضي المطلوب استصلاحها إلى أجزاء صغيرة لا يزيد الجزء الواحد منها على خمسة أفدنة، ثم تعرضها على المزارعين ليقوم كل واحد منهم بإصلاح جزء نظير إيجار اسمي قدره جنيه واحد من كل خمسة أفدنة في السنة على أن تكون مدة الإيجارة ٩٩ سنة، وبعد ثلاث سنوات تربط على هذه الأطنان الأموال المستحققة حتى إذا تم إصلاحها طوبى المزارع بدفع إيجار معين .

بذلك تستفيد الحكومة والأهال وتحقق فكرة البرلمان من الرضبة في توزيع الأراضي على الفلاحين تدريجيا .

ولقد جرت هذه الطريقة في ناحتي شلما وبيلا وتبلغ المساحات التي استصلحت بالمظفرطين نحو ألف فدان في الأول ، وستمائة فدان في الثانية وقد هذه المساحات الآن من أجود الأراضي تربة وكثيرها إيرادا .

وترى اللجنة أن إدارتها بالطريقة المثبتة في مصلحة الأملاك الأميرية لا تسفر عن وجع يذكر للحكومة مع أن أطنان البومين كانت فيما مضى ذات قيمة، وكان على المصلحة أن تفصل حسابات أطنان البومين عن الأطنان الأخرى .

وبهذه المناسبة تذكّر اللجنة أن السنة التي انتهت الحكومة أخيرا بفصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية عن الميزانية العامة هي سنة حسنة تستطيع أن تصرف الحكومة بها مبلغ ما يعود به رموس الأموال التابعة للمصلحة معسولة ميزانيتها من إيراد ، ونسبة ذلك الإيراد إلى رأس المال .

ولا يختلف موقف مصلحة الأملاك الأميرية من ناحية أنها مصلحة ذات رأس مال يجب أن يستمر في غير الوجود عن مصلحة السكك الحديدية وما يتبعها فهي أشبه ما تكون بشركة عقارية يجب أن يكون لرأس مالها ربح محسوب . وقد تحققت ذلك ما يسيل على هذه الإدارة بيع أراضيها الصالحة للزراعة، ويحقق أيضا ما طلبه البرلمان في السنين الماضية، وبخاصة في العام الماضي بالاقتراع الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمي باشا عضو اللجنة من بيع هذه الأطنان للفلاحين .

على أنه إذا أريد الأخذ بهذه الفكرة وفصل ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية عن ميزانية الدولة ترى هذه اللجنة وجوب تقسيم أملاك هذه المصلحة إلى قسمين : أولها أطنان البومين الزراعية، والثاني الأملاك الأميرية الأخرى وأن يكون لكل ميزانية إيراداتها ومصروفاتها .

الاعتادات

وزعت اعتادات هذا الفرع على أربعة فصول كما يأتي :

الجلسة	باب ٣ أعمال بلدية		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مدايات ما يورثات	
	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
١٩٣٢	٩٦٩٠١	٥٧٤٥٠	٣١٠٠٠	٨٧٥٣	٨١٥٧	٥٧١٥٢
١٩٣٣	٣٨٨	٤٠٠٠	—	٣٨٤٧	٤٠٠٠	٣٣
١٩٣٢	٢٤٦٠١	٣٠٩٢٦٥	٣١٠٠	٤٤٠٠٠	١٨٤٤٩٤	٢٠٧٢٨٧
١٩٣٣	٤٨٩٠	٤٦٩٨	—	٤١٠٠	٣٩٠٠	٧٩٨
١٩٣٢	٥٧١	٦٠٠	—	٥٧٤	٦٠٠	—
١٩٣٣	٢٩٤٧١	٢٨٣٧٦	—	٢٠١٦	١٨١٠	٢٧٤٥٨
١٩٣٢	٣٨١٧٢١	٤٠٤٨٩٠	٢٤١٠٠	٢٠٣٧٨٤	٢٢٠٧٥٤	١٤٣٨٥٨
١٩٣٣	٣٠٠	٤٠٠٠	—	—	—	٣٠٠٠
١٩٣٢	٣٧٨٧٤١	٤٠٠٣٧٩	٢٤١٠٠	٢٠٣٧٨٤	٢٢٠٧٥٤	١٤٠٨٥٨

١ — ديوان الصوم .

٢ — فرع الاسكندرية .

٣ — التفاتش :

(١) الزراعات .

(ب) معامل الملح .

(ج) الوش .

٤ — خدمة الأقاليم والمحافظات .

تربل :

قيمة المظفر عدم إتمام صرفه .

الجلسة .

وتأمل هذه اللجنة أن تستعمل المصلحة الاقتصادية التام فلا تنفق كل هذا المبلغ وأن تربي نتيجة الوفرة نتيجة الحساب الخاطئ للسنة المالية المقبلة .

٣ - ٣٠٠٠ ج. م. زيادة في بند "صيانة وترميمات" بمقابلها تخفيض في المبنى قدره ٥٠٠ ج. م. فيكون صافي الزيادة ٢٥٠٠ ج. م. هذا بيانها :
٣٠٠ ج. م. زيادة في الأجور لزيادة المترع على الذمة .

٢٧٠٠ ج. م. زيادة في الصيانة والترميمات التي تلزم للسيارات والمركبات وعربات النقل نظرا لزيادة المترع على الذمة وكثرة الحاصل المتوقع لإنتاجها وما يستتبعه ذلك من كثرة حركة النقل وتعرض السيارات والمركبات والعربات بسبب ذلك للتلف .

في بند ٢٧ "خدمة المواشي" زيادة قدرها ٧٠٧٢ ج. م. وهي ناشئة عن زيادة المواشي لزيادة المترع على الذمة ولكثرة المجول المشتركة كما أسلفنا وزيادة أثمان العليق اللازم لها .

في بند ٢٨ "الزراعي والصرف والحرق والورش الميكانيكية" زيادة قدرها ٧٥٠ ج. م. لزيادة الزمام المترع على الذمة وبالتالي زيادة الحاصل المتوقعة .

وفي بند ٢٩ "الحداقي" زيادة قدرها ٢٨٠ ج. م. ترجع إلى زيادة مساحة الحداقي بالمصلحة ولتأمين جاتني بمخدة صفا وما استتبعه زيادة مساحة الحداقي من زيادة في التقاوى والبياد ورسوم البخير .

وفي بند ٣٠ "المجول" زيادة قدرها ١٧١١٠ ج. م. سببها زيادة الزمام الذي سيترع على ذمة المصلحة .

(ب) معامل الخلل

ليست للجنة ملاحظات على بند هذه المعامل .

(ج) الورش

اقتصرت الزيادة في الورش على ٢٩ جنبا سبها كثرة ما تنوقه المصلحة من التصيلات نظرا لكثرة الآلات التي تستلزمها زيادة المترع على الذمة ولإنشاء ورشة صنية بكفر الأفرش .

وهنا ترى اللجنة أن تلقت نظر المصلحة إلى وجوب مراعاة الاقتصاد في مصاريفها المصوبة تخشيا مع الظروف المالية الحاضرة .

باب ٣ - "أعمال جلدية"

قدّرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٤,٠٠٠ ج. م. مقابل ٣٤,١٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أي زيادة قدرها ٩,٩٠٠ ج. م.

فصل ١ - ديوان العموم

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات"

في هذا الباب تخفيض قدره ٧٨٥٩ ج. م. وليس للجنة ملاحظات عليه .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

في هذا الباب تخفيض قدره ٥٩٦ ج. م. .

ويلاحظ أن هناك زيادة قدرها ٥١٤ ج. م. في بند ٤ "إيجار ومياه وإنارة ووقود وكسح" ترجع إلى أن هذا المبلغ هو ثمن المياه انطاسة بمنازل الزمالات وجنائها وأصطبلاتها وقد كانت فيما مضى تستبد من الإيرادات . أما الآن فهي تصاف إليها ثم تحسم على مصروفات الميزانية ومن هذا يتضح أن الزيادة المذكورة صورية .

فصل ٢ - فرع الاسكندرية

لم يرصد لمكتب فرع الاسكندرية شيء في الباب الأول نظرا لإقامته ، أما الباب الثاني فقد زيد اعتاده في مشروع الميزانية عن مثله في السنة الماضية ١٥٣ جنبا .

وقد بلغت الزيادة في بند ١٢ "مصاريف نقل القطن والبذرة" ٣٠٠ ج. م. لزيادة محصول القطن المتوقع في السنة الحالية نظرا لاتساع المساحة المترعة على الذمة .

وهناك زيادة أخرى في بند ١٣ "تأمين وشيالة وتخزين القطن" ترجع لنفس السبب السابق .

ويقابل هاتين الزيادتين تخفيضات في بقية بنود الفصل وهي مبنية بالصفحة ٩٠ من مشروع الميزانية .

وليس للجنة ملاحظات على هذا الفصل .

فصل ٣ - التفاتيش

(١) الزراعات

تبلغ الزيادة في اعتادات الباب الثاني لهذا الفصل ٢٢,٧٩٣ ج. م. وهذا بيانها :

١ - ١٤٧ ج. م. في بند ١٥ "أجور مختلفة" سببها زيادة المترع على الذمة .

٢ - ١٠٠٠ ج. م. في بند ٢٠ "مشتري مواش" وسببها أن المصلحة تكثر في هذه السنين من مشتري مجول للانتفاع بربيتها زراعيًا واقتصاديًا لما يتوافر لديها كل عام من مساحات واسعة تزود برسيا للإصلاح ولا تجد متصرفا تتفدى به المجول المشتركة وتغيد في الوقت نفسه في إخصاب الأرض وتضع ماليا بالفرق بين ثمن المشتري وثنم للمبيع .

جلسة الأربعاء ٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٣١ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

المصروفات

قسم ١٧ - الدين العمومي

(المرحومة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك) .

لئن كانت الأقسام الأخرى من مشروع الميزانية تستدعي درسا وتحصيما وإبداء آراء وملاحظات متنوعة حسبما تقتضيه كل وجوه المصلحة العامة حالا واستقبالا مع النظر بين الاختيار إلى درجة تأثير الأثرة الطاحنة في مختلف نواحي الحياة ، فهذا القسم الذي نحن بصده الآن يتطلب دقة وعناية أكثر بالنظر لملاقته بإسداء الدولة وحقوقها الطبيعية في ثروة الأمة ، تلك الحقوق التي يجب أن تبقى دائما محاطة بسياس منيع يحول دون تأخير الموارض الطارئة أيا كان مصدرها .

ومن الأمور التي تحتاج إلى إيضاح أن الدول بأسرها تحرص على الحرص على هذين المبدأين ، وتبذل في سبيلهما كل أنواع التضحيات مهما بلغ شأنها . وإذا لرى أن كثيرا من الدول الكبرى من لم تدفع ديونها إلا ورفقا وقد أصبحت بذلك طريقة الدفع على هذا الأساس قاعدة دولية عامة لا يسوغ لمصر أن تشذ عنها لاسيما أن مربوط تقدها ذلك المبروط الضليل قد نشأ عن علل غير مباشرة ، وقابل للزوال بزوال تلك العلل .

بهذه المناسبة لايسع اللجنة إلا لإقرار الحكومة على الخطة المقولة التي اتخذتها وباعثت بها فيما يخص دفع كويونات الدين العمومي ، وبمحيذ النظرية المنطقية التي أوردتها اللجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها وهي :

” إن الوضع الصحيح لهذه المسألة ليس هو الوضع الذي تأخذة قضايا الأفراد أمام المحاكم “ . وتطلب من المجلس أن يؤيد الحكومة في معالجتها هذا الأمر بالطرق الدبلوماسية .

وتبلغ الزيادة الحقيقية ١٣٠٠٠ ج . م مقابلها تخفيض قدره ٣١٠٠ ج . م وهذا بنائها :

جيب

٣٠٠٠ لبناء عزبة وبولوك غلازن زراعة بتفتيش بقاس .

١٠٠٠٠ لإنشاء مصنع لضرب الأرض بسغا بمر المصلحة لإنشاء بما يأتي :

” كانت المصلحة في العام الماضي تتفق مع شركة وابورت الأرض برشيد والاسكندرية للقيام بعملية ضرب الأرض بالناجح من أراضيها بأجر مقداره ٥٠٠ ملين عن كل طن ، فضلا عما يتكبد من نفقات النقل بالسكك الحديدية ذهابا وإيابا وكان المحصول حوالي ٣٠٠٠ طن ، فلما توسعت المصلحة في زراعة هذا الصنف وصار المحصول المتظر يقارب ٨٠٠٠ طن في السنة رأت اقتصادا في النفقات وتوفيرا للوقت أن تنشئ على حسابها مصفا لضرب الأرض بسغا إذ تيسر بذلك تخفيض مصاريف الطن الواحد بقدر ٣٥٠ ملين أي ما يعادل ٢٨٠٠ ج . م سنويا .

وعلى ذلك يمكن توفير مصاريف الإنشاء وهي ١٠٠٠ ج . م في نحو أربع سنوات فضلا عن مصاريف النقل والانتفاع بجاني هذا المصنع لتخزين المحاصيل الأخرى “ .

فصل ٤ - خدمة الأقاليم والمحافظة

تبلغ اعتمادات هذا الفصل في مشروع الميزانية ٢٨٣٧٦ ج . م مقابل ١٤٦٩٤٧ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أي بتخفيض قدره ١٠٩٨٠ ج . م . وليس لجنة ملاحظات على هذا القسم .

وتوافق هذه اللجنة مجلس النواب على ما رآه من تخفيض المبالغ الآتية :

جيب
٣٠٠ في بند ٢ - ” مصاريف انتقال وبيل سفروقتل “ (بنسبة ١٠٪) .
٢٥٠ ” ١٠ - ” مكافآت ومصاريف ثرية “ (بنسبة ١٠٪) .
٢٠٠ ” ٢٧ - ” خدمة المواشي “ .
١٠٩٠ ” ٣٠ - ” المحصول “ .

٣٦٤٠ : جلة التخفيض .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيب

باب ١ - ” ملجيات وأجر ومزبات “ ١٣٠٦٣٥
باب ٢ - ” مصاريف عمومية “ ٢٢٢١١٤
باب ٣ - ” أعمال جبلية “ ٤٤٠٠٠

فصل ١ - صندوق الدين

لا ترى اللجنة لروما لإداده ما قبل مرارا عديدة عن حد الصلحوق وعن التطورات التي تفلتت عليه مد تكمية بن كان من تكنتي يتذكر الحكومة مرة أخرى بوجود بذل المساعي الدبلوماسية لإزالة النافر الواضح بين وجوده ومظاهر استقلال البلاد .

وهي ترجو من المجلس أن يوافق على الاعتماد المخصص لهذا الفصل وقدره ٤١,٦٥٣ ج.م .

كما ترجو أن يوافق على اعتمادات التمويل الآتية وقد أقرها مجلس النواب :

فصل ٢ - الدين القوتصوليدي

ويؤيد هذا الفصل هي :

سبد ٢ - "الدين المضمون"	٣٠٧,١٢٥
» ٣ - "الدين المتأخر"	١٠٤٥,٣٨٤
» ٤ - "الدين الموحد"	٢,١٥٤,٧٦٨
الجملة ..	٣,٥٠٧,٢٧٧

وتفصيل هذه الديون مبين في صفحة ٥٨١ من مشروع الميزانية .

فصل ٣ - القروض العثمانية

وهو يتكون من بدين هما :

سبد ٥ - القرض العثماني ١,٣,٥ / (سنة ١٨٩٤) ...	٣٢١,٠١٨
» ٦ - قرض الدفاع العثماني ١,٤ / (سنة ١٨٩١) ...	٢٧٣,٦٠٨
الجملة ..	٥٩٤,٦٢٦

فصل ٤ - الدين غير القوتصوليدي

سبد ٧ - قسط الخط من قتا إلى أسوان	٢٤,٧٥٠
» ٨ - » » » بور سعيد إلى الاسماعيلية	١٩,٩٣١
» ٩ - » أعمال التطوير في مدخل السويس	١,٦٠٠
» ١٠ - » سكة حديد حلوان	٥,٢٣٨
الجملة	٥١,٥١٩

وبيان هذه البنود الأربعة وارد في صفحة ٥٨٢ من مشروع الميزانية .

واللجنة ترجو موافقة المجلس على الاعتماد المقرر لقسم ١٧ "الدين العمومي" البالغ ٤,١٩٥,٠٧٥ جنهما كما وافق عليه مجلس النواب .

قسم ٦ - "وزارة المالية" (الجزء الثاني)

- فرع ٧ - مصلحة الجمارك .
فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك .
فرع ٩ - مصلحة المناجم والمحاجر .
فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء .
فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .
فرع ١٢ - أقلام قضايا الحكومة .

(المقرر حصة الشيخ المحترم محمد عبد باشا)

فرع ٧

مصلحة الجمارك

فقر لمصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٣٥٣,٧٠٥ ج.م وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ مبلغ ٣٤٩,٩٨٧ ج.م أي زيادة قدرها ٣,٧١٨ ج.م ناشئة من الفرق بين ما خفض في باب الأسماعيل الجديدة وقدره ٤,٠٩٥ ج.م (وقد كان مقدرا في العام الماضي لشراء قطعة أرض واقعة في بور إبراهيم بالسويس) وما زيد في البابين الأول والثاني وقدره ٧,٨١٣ ج.م .

وقد وضعت اعتمادات هذا الفرع كما على :

تفصيل	زيادة	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	مقارنة الاعتمادات :
-	٢٤٠٦	٢٦٤٩٤٢	٢٦٧٣٤٨	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
-	٥٤٠٧	٨٠٩٥٠	٨٦٣٥٧	باب ٢ - مصاريف عمومية .
٤٠٩٥	-	٤٠٩٥	-	أعمال جديدة .
٤٠٩٥	٧٨١٣	٣٤٩٩٨٧	٣٥٣٧٠٥	الجملة .
٣٧١٨	-	-	-	صافي الزيادة .

شركة الغاز الأهلية :

عدد	
١	معاونون درجة ثامنة .
١	ملاحظ » ممتازة .
٤	حراس » رابعة .
٦	

شركة شل :

عدد	
٣	ملاحظون درجة ممتازة .
٧	حراسان » رابعة .
٥	

ويلاحظ أن هناك ثمانى وظائف زيدت في ميزانية المصلحة وهى ليست جديدة بل مقولة من ميزانية مصلحة الموانى والمنازل بسبب إحالة أعمال مكتب ميناء بورسعيد ومكتب التخليص في الاسكندرية على مصلحة الجمارك بعد أن كانا من اختصاص مصلحة الموانى ، والفرض من هذه الإحالة هو مراعاة الوفرة في التفتقات، فيعد أن كان يؤدي هذه الأعمال عمال مخصصون في مصلحة الموانى أصبحت متدبجة في أعمال موظفى الجمارك ولم يستدع الحال إلا قل هذا العدد القليل وتوزيع باقي الوظائف التي كانت في ميزانية مصلحة الموانى وهذا بيانا :

مكتب التخليص بالاسكندرية :

عدد	
١	رئيس مكتب درجة ثامنة .
١	كاتب » »
١	مستخلص » ثانية (ساية) .

مكتب الموانى ببورسعيد :

١	كاتب درجة سابعة .
٢	كاتبان » ثامنة .
١	استفصى » ثانية (ساية) .
١	ميكانيكى » ممتازة (ساية) .

وبناء على ما تقدم تكون الزيادة المشار إليها اسمية .

وكذلك يلاحظ أنه أدرج في الباب الأول (حرف "د" عمال بالمياومة) مبلغ ٢٣٨ جنيا لم يكن مدرجا في ميزانية السنة الماضية وهو لا يجوز تعطى في بعض فروع الجمارك لعمال باليومية يمينون في المواسم كالعمال الذين يمينون في جمر السويس أثناء موسم الحج، وقد كان هذا المبلغ يدرج فيما مضى ضمن ربط الوظائف المتخارجة عن هيئة العمال فزادت المصلحة أن تخرجه لعد اعتبارنا خاصا في هذه السنة .

وبذلك تكون هذه الزيادة مجرد نقل من اعتماد إلى آخر .

باب ١ - " ماهيات وأجر ومربيات "

بلغ الاعتماد المقدّر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢٦٧,٣٤٨ ج. ٢٠ مقابل ٢٦٤,٩٤٢ ج. ٢٠ في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة قدرها ٢,٤٠٦ ج. ٢٠ .

والسبب في هذه الزيادة هو إنشاء ٣٥ وظيفة جديدة بمبلغ ٢,٥٣٢ ج. ٢٠ في السنة على نفقة الشركات التي رخص لها بإنشاء مخازن إيداع خارج القاهرة بالجركة ، على أن تحصل هذه الشركات جميع المصاريف اللازمة لتأمين المراقبة الجبركية من ماهيات ومربيات وتمن كسوى وخلافه .

وبناء على ما تقدم تكون هذه الزيادة اسمية، وخاصة إذا لوحظ أن ما تحصله المصلحة من هذه الشركات يربى على الاعتماد المطلوب .

وفيا على بيان الوظائف التي زيدت في ميزانية المصلحة ودرجتها بمشروع الميزانية لأعمال بعض الشركات :

مخزن إيداع الدخان التابع للشركة الشرقية :

عدد	
١	مساعد مأمور درجة سابعة .
١	مخزنجى » سابعة .
١	كاتب » ثامنة .
١	مراجع وزن » »
٥	ملاحظون » ممتازة .
١	كاتب قياتى » ثالثة .
٢	تثالجية » »
١	مراسلة » »
٥	حراس » رابعة .

١٨

شركة البترول المصرية :

عدد	
١	معاون درجة ثامنة .
١	ملاحظ » ممتازة .
٤	حراس » رابعة .

٦

- جـ
١٥٠ من بند ٧ "نشر وكتب" (يصبح الاعتقاد كما كان في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣).
٣٦٠ من بند ١١ "صيانة المباني وترميمها ومبانيات صغيرة" (نسبة ١٠٪).
٧٥٠ من بند ١٣ "مصاريف تربية وغير منظورة" (يصبح الاعتقاد كما كان في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣).
١٥٢٤ جملة التخصيص.

وبناء على ما تقدم تقرر اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

- جـ
باب ١ - "مهايات وأجرومسات" ٣٦٧,٣٤٨
باب ٢ - "مصاريف محومية" ٨٤٨,٨٣٣

فرع ٨

مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك

تتولى هذه المصلحة خفارة السواحل المصرية جميعها من التصدير على البحر الأحمر إلى بورسعيد شرقا، ومن الغريرش إلى السلوم غربا في البر والبحر لحفاظة على إزادات مصلحة الجمارك ولقاومة التهرب في هذه المناطق. كما أنها تشرف على مصايد الأسماك في جميع المياه المصرية المملحة والمعتبة. ويصير العمل في هذه المصلحة على النظم العسكرية سواء أكان في البر أم في البحر.

وتقوم القوة البحرية في هذه المصلحة بحراسة الشواطئ لمنع التهرب كما تقوم بنقل قوات الجيش المصري والسلوم وقوات مصلحة الحدود وموظفي المصالح الحكومية الأخرى كالنظام والفنارات إلى الموانئ المصرية النائية بالبحرين الأبيض المتوسط والأحمر وتزويد هذه الطوائف بالمؤن والمياه العذبة والبريد والمهمات وغيرها.

وتتألف القوة البحرية من الوحدات الآتية :

- صد
٢ باخرة مسلحة للطلاوة.
٤ لنشات مسلحة للرماية والمرور لحراسة سواحل القطر من أية مخالفة لقوانين الدولة إذا كانت ولضبط المهربات.
١٧ زورقا بخارايا.
٣٥ غلوك من ذوات الشراع.
٤٠ غلوك تسير بالمحذاف.
٣ براميل نفطة المصالح الحكومية المختلفة في الجهات الساحلية.

وتلاحظ اللجنة أن هناك كثيرا من المبرجات لغيرية أودجت على أن متوسطاتها هي كتوسطات المبرجات الأصلية. مع أن هناك فروقا بين مبدأ ونهاية كل منها يختلف عن مبدأ ونهاية المبرجات لغيرية منها.
وترى هذه اللجنة - مراعاة لحاجتها - أن تدرج كل درجة بتوسطها الخاص إلى أن يتم إلغاء نظام المبرجات لغيرية.
وكذلك تقرر اللجنة أن يكون قدر ... دلت يوم الذي تحصى فيه المهايات التخصيص من ميزانيات الوزارات خمسة.
وفيما عدا ما تقدم لا ترى اللجنة ما تلاخذه على هذا الباب.

باب ٢ - "مصاريف محومية"

أدرج لمبدأ الباب ٢ مشروع لميزانية مبلغ ٨٦,٣٥٧ ج. م. مقابل ٨٠,٩٥٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ زيادة ٥,٤٠٤ ج. م. وفيما يلي بيان أهم الإيرادات التي أصابت بهذا الباب.

- جـ
٩٧٥ زيادة في بند ٢ "مصاريف انتقال وبذل سفر" لمصلحة
مصاريف انتقال مستخدمين الذين يقومون بمراقبة مصايد
الأرز بعد فرض ضريبة الإنتاج عليه في شهر يولييه سنة ١٩٣٢
وتحصيل رسوم الإنتاج وانتظام المستمر للجهات المختلفة. وتحتفظ
الجهة بأرباحا في ضريبة إنتاج على الأرز إلى حين النظم للإيرادات.
٢٠٩ زيادة في بند ٤ "إيجارات ومياه وتروكس إنج" وذلك
لبيع إيجار ٢٩ مأمورية إنتاج أنشئت لتحصيل ضريبة الأرز،
وحقيقة إيجار هذه المأموريات هي ٣٣١ ج. م. غير أنها وصلت
إلى هذا الرقم بسبب ضغط بعض مفردات هذا البند.
٤١ زيادة في بند ٥ "أثاثات وترميمات" وذلك لتأثيث بعض
مأموريات الإنتاج المذكورة سابقا.
١٥٠ زيادة في بند ٧ - "نشر وكتب" للإعلان في الجرائد الأجنبية
بالخارج عن الطاع الجديد الذي أعدته المصلحة لتمييز الجبابر
المصرية لزواجها في الأسواق الخارجية.
٨٨٤٠ زيادة في بند ١٢ "مكافآت" وذلك لقتل جمع على ضبط
الدخان المهرب والمترقع خفية والذهب وغيرها من المهربات.
وهذه المكافآت تدفع من ضمن الفرمانات التي توقعها المصلحة على
المهربين وتضاف للإيرادات.

وتوافق هذه اللجنة على التخصيصات التي أجراها مجلس النواب على بند هذا الباب وهي كالتالي.

- جـ
٥٩٢ من بند ٢ "مصاريف انتقال وبذل سفر" (نسبة ١٠٪).
٣٠٦ "٣" "كروى وموسسات" (نسبة ١٠٪).
٤١ "٥" "ذات وترميمات" (يصبح الاعتقاد كما كان في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣).

الاعتادات

قدرت مصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٣,٤١٠,٢٤١ ج.م. مقابل ٢٦٢,٣٩٩ ج.م. أى تخفيض إجمالي قدره ١٩٩,٢٨٠ ج.م. وقد تناول التخفيض الباب الأول وجميع بنود الباب الثانى .

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبآت"

أدرج لهذا الباب ١٤٧,١٧٥ ج.م. وهو يقل عن تهييزات السنة المالية الماضية بمبلغ ٧,٦٠٢ ج.م. وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب مبلغ ٢٦٦,٦٦٦ ج.م. وهو يقل عما قدر له في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ٢٠,٥٩٧ ج.م. وقد أجرى مجلس التواب تخفيضات في بعض بنود هذا الباب توافق عليها هذه اللجنة وهى :

٤٢. من بند "طليق" (نسبة ١٠٪) .

٥٠٠ - من بند ١٦ "تدليات وتجديلات وأعمال جديدة صغيرة" (نسبة ١٠٪) .

٩٢٠ جملة التخفيضات .

وليس للجنة ملاحظات على بقية بنود هذا الباب .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس التواب وهى :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبآت" ... ١٤٧,١٧٥ ج.م. ...

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٢٦٦,٦٦٦ ج.م. ...

٠٠

فرع ٩

مصلحة المناجم والمحاجر

قدرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٩٩,١٩٠ ج.م. وقد كانت ٣٦٩,٤٤٨ ج.م. في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وقد نشأ معظم هذه الزيادة وقدرها ٢٦٩,٢٥٨ ج.م. عن ضم معمل تكرير البترول بالسويس إلى المصلحة بعد أن كان تابعا لمصلحة الكيمياء .

وتشرف هذه المصلحة على منتجات الثروة المعدنية بالفطر المصرى وهى التى ترخص باستخراج المعادن والعمل فى المحاجر .

ويشرف على هذه القوة ضباط مصريون تخرج بعضهم فى المدرسة بحرية بالإسكندرية وبعضهم ممن تتقوا العلوم البحرية فى أوروبا عن طريق البعثات .

وللمدرسة البحرية التى يتخرج فيها بعض ضباط هذه المصلحة نظام يدرّب نظام أرقى المدارس البحرية فى الدول الأوروبية ولا يلحق بها إلا الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان .

أما القوة البرية فتتألف وحداتها من ثلاثة أقسام تشمل القيادة والسوارى والغفانة .

وتشرف هذه المصلحة على مصائد الأسماك ويبلغ إيراد الدولة منها فى السنة ٩٠,٠٠٠ ج.م. ...

وقد بلغ محصول الفطر من الأسماك فى سنة ١٩٣١ : ٣٧,٩٥٦ طنا متريا . أما عدد مراكب الصيد فيبلغ نحو عشرة آلاف مركب يقوم بالعمل فيها حوالى ٦٠,٠٠٠ شخص .

وقد بلغت قيمة الصادرات من الأسماك فى سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ٥٧,٠٠٠ ج.م. وبلغت قيمة الوارد ١٥٢,٠٠٠ ج.م. ...

وترجو اللجنة أن يزيد اهتمام المصلحة بمصائد الأسماك والوقوف - من طريق الإحصاء الدقيق - على كميات الأسماك التى تنتجها المصائد المصرية فالسك قلناه حتى يستعمله كثيرون من الطبقة الفقيرة .

وتلاحظ اللجنة أن أثمان الأسماك مرضعة بحيث لا يمكن لجميع الطبقات أن تتناولها بسهولة ، وتكامل اللجنة أن تبحث الحكومة بحثا جديا فى طريقة إكثار الأسماك وإرضاع أثمانها ، خصوصا ولمصر شواطئ طويلة على بحرين عظيمين يشتهران بكثرة أسماكهما .

وتشرف هذه المصلحة على منابث الإسفنج وهى التى ترخص باستئجارها .

وقد بلغ عدد الترخيصات التى أعطيت فى السنة الماضية عشرة مقابل رسوم قدرها ٢٥٣,٢٥٣ ج.م. ومن الثابت المعروف أن منابث الإسفنج المصرية تخرج أوطا من غير ما وجد فى العالم .

ولعل المصلحة توجه عنايتها إلى تنظيم استثمار منابث الإسفنج السابقة الذكر وأرب تشترى من الناس فكرة الانتفاع بهذا الصنف لعل فى هذا ما يحرك الجبس نحو ممارسة صناعة استخراجه .

وقد توجهت لجنة المالية لمجلس التواب برغبتها فى أن تعمل الحكومة على تسليح قوات هذه المصلحة بالمعدات الحديثة من سيارات مجهزة ولناشات سرية ، وطيارات بحرية وبرية تكون جميعها مجهزة باللاسلكى لتتلق على وسائل التهريب المختلفة ، وهذه اللجنة مع اعترافها بما فى تحقيق هذه الرغبة من فوائد عظيمة ترجو أن يترك تنفيذها للوقت الذى يتوافر فيه المال

ومن هذا البان تتضح الزيادة المطردة في إنتاج البترول وكذلك الفوسفات بدرجة لافتة ما كان متظرا وصار يتقدم في كثير من الأسواق الفوسفات الأمريكي .

أما المنجيز والمغرة وأكسيد الحديد فقد ضعف الإنتاج فيها بسبب الأزمة وقلة الطلب ، وقد أغلقت أهم مناجمها لضعف أسواقها الداخلية والخارجية .

وقد فاق القص في الأثمان بسبب كساد الأسواق القص الذي أحاب الكيات المستخرجة كما يظهر ذلك من البيان الآتي :

السام	قيمة المنتجات حسب أسعار البيع			
	البترول	الفوسفات	المنجيز	المغرة وأكسيد الحديد
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٨	٥٣٦٦٤٦	١٤١٨٤٣	١٩٧٦١٥	٤٧٢
١٩٢٩	٤٠٨١٧١	١٥٤٠٤٥	٢٣١٦٧٨	٥٠٨
١٩٣٠	٤٢٧٦٣٢	٢٠٩٧١٦	١٦٨٠٩٥	٥٩٢
١٩٣١	٢٩٠٠٠٠	١٦٣٤٤٠	١٢٦٨٢٤	٤٢٥
١٩٣٢	٢٧٠٧٩٢	٢١١٦٤١	١٨٧٢	١٥١

ومنتجات البترول والمغرة تستهلك في داخل البلاد، أما الفوسفات والمنجيز فتصدر للخارج . والجداول الآتي بين مقدار صادراتها :

السام	الفوسفات	المنجيز
طن	طن	طن
١٩٢٨	١٦٩٠٥٥	١٢٦٩٠١
١٩٢٩	٢٢٣٩٢٣	٢١١٨١١
١٩٣٠	٣١٣١٧٣	٧٢٦٣٢
١٩٣١	٢٠٠٦٧٨	٢٤١٠٠
١٩٣٢	٤٢١٠٠٠	٣٦٦٩٥

وقد كسبت أسواق المنجيز الخارجية بسبب الضرائب الجبركة المرفعة في الولايات المتحدة وكثرة الطلبات الروسية التي تتابع بأثمان زهيدة .

وهناك عامل آخر لا تغفله هذه اللجنة ، وهو ارتفاع الرسوم التي تتقاضاها شركة نفط السويس ، وهو ما نقت إلى اللجنة أنظار الحكومة حتى لا تكون هذه اللقطة التي أثنائها مصر بأموالها وسواعدها أبنائها ضحية في سبيل تصريح مستجبتها .

قسم المناجم

يشرف هذا القسم على المناجم في «صحراء» . ويقوم المهندسون الفنيون يبحث المواطن المدنية ومراقبة «الحقول» في أماكنها ويبحث الظواهر الجيولوجية في المناطق التي يرتادونها . كما يتولى بحث الرخص والاعطاء . ومن البيان الآتي يمكن أوقوف على مدى الجهد التي تبذل في البحث عن معادن جديدة والمساحات التي تخرى منها .

الرخص	المنسوبة		المساحة بالهكتار	العدد
	العدد	المساحة بالهكتار		
رخص للبحث عن المعادن	٧	٢٢٤٠	٢٢	٧٠٤٠
رخص للبحث عن المعادن خاصة	—	—	٤	١٢٨٠
عقود استغلال	٢	١٢٥	٣	٢٢٤
مناطق حماية لعقود الاستغلال	٢	٢٤٨	٢	—
عقود مد أنابيب	١	٦٨٥	—	—
رخص بحث عن البترول	—	—	١	٩٨٨
المجموع	١٢	٢٦١٣	٣٢	٩٩٦٠

وقد ظهر من المساحات الجيولوجية أن أراضي الصحراء تحوى أوعا كثيرة من المعادن وأن بعضا عن أهميتها لحكومة كآب من أواب إيرادات فإنها كذلك مصدر عظم لتلبية مروح الصناعة مختلفة المواد الأولية وأهمها الفود الذي يمثل الآن المكانة الأولى في الصناعات .

وفوق ما تدره المناجم من مستحرجات البترول والزيوت فإن بها معادن كثيرة ، كالمنجيز والشبة وأكسيد الحديد والمغرة وألاح سلفات الماشيزيا وكذلك الزرنيخ والنحاس ، كما أن البحث يجبه الآن نحو استخلاص الذهب وغيره من شايا المعادن والفلزات الطبيعية .

ولما كانت الأبحاث المعدنية من المطالب الصعبة التي تقتضى الصبر ومداومة التفتيش كما تحتاج إلى تعبئة مالية مستمرة تصل في بعض الأحوال إلى درجة المدمرة ، بل وأحيان أحياء . وكان إلى جانب ذلك ما أصاب المنتجات المعدنية بسبب الأزمة من الكساد وبعضها وقلة تنصرف في بعضها الآخر ، فترى هذه اللجنة أيضا أنجب تقتصر اللجنة في وقت الحاضر على الأبحاث قليلة النفقات حتى تتكشف غمار الأزمة . وفيما على بيان أهم المعادن التي تستغل بغير :

السام	أهم المعادن التي تستغل بغير			
	البترول	الفوسفات	المنجيز	المغرة وأكسيد الحديد
	طن	طن	طن	طن
١٩٢٨	٢٦٨٣٢٣	٢٠٠٥٩٣	١٣٧٥٠٢	٩٤٤
١٩٢٩	٢٧٢١١٤	٢١٥٣١١	١٩١٤٧٧	١٠١٧
١٩٣٠	٢٨٥٠٨٨	٢١٢٠٨٢	١٢١٢١١	١١٨٤
١٩٣١	٢٨٩٤١٩	٢٥٧٠١١	١٠١٧٨١	٨٦١
١٩٣٢	٢٧٠٧٩٢	٢٤٩٧٨٠	٢٢٧	٣٠٢

وقد أنشأت وزارة المعارف العمومية قسما لصناعة الجرانيت بمدسة الصناعات بأسوان ، والأصل وطيد في إحياء هذه الصناعة التي تنفوق فيها المصريون في العصور القديمة .

وتفكر المصلحة في إقامة مصنع لذلك في جزيرة سلوكة بأسوان لتشغيل الشبان الذين يخرجون من المدرسة الصناعية ولتغذية البلديات والمصالح المختلفة بأنواع جيدة من هذا الصخر . حقيقة أنه لا تتنظر فائدة مالية تذكر للحكومة ، غير أن إحياء هذه الصناعة وتشغيل الأيدي العاملة وما ينتظر من زيادة الطلب لمشروعات الرى المستقبلية وغيرها ، كل ذلك يوجب ضرورة إنشاء هذا المصنع .

أما محاجر البازلت بأي زبل فإن المصلحة مهتمة باستغلالها على أحدث الطرق الفنية والاقتصادية وهي ترى بذلك إلى فرضين أساسيين :
الأول — الحصول على المستخرجات بأقل نفقة ممكنة .
الثاني — المحافظة عليها إلى أطول أمد مستطاع .

ووجهتها لتحقيق هذين الفرضين هي إنشاء محجركير في أي زبل على الطراز الحديث تحت إشراف مهندسيها الذين تخصصوا لهذه الأعمال في البعثات العلمية ويكون مدنا لاستخراج البازلت وتقطيعه وتنظيمه لئلا يهدر مطالب المصالح الحكومية المختلفة على أحسن وجه وأقل نفقة .

وقد كانت هذه المحاجر تستغل فيما مضى بطريقتين : الأولى بواسطة مصلحة السجون لتوريد ما يلزم المصلحة لتنظيم القاهرة من محاجرها الخاصة ، والثانية بواسطة محاجر خاصة مملوكة للأجانب وكان ذلك شبه احتكار حتى إن معظم المدين كلاسكندرية وغيرها كانت تستورد المتر المكعب من انحرصانة مبلغ ٥٠٠ ملي سم الحاجر ، مع أنه يباع الآن بسم ١٣٠ مليا . والسبب في هذا التزول الكبير أن مصلحة المناجم رأت أن تزجر محاجر من أملاكها للقاولين الذين ترسو عليهم عمليات توريد هذا الصنف للبلديات على أن تنهى مدة الإيجار بانتهاء مدة عقود التوريد ، غير أن هذه الطريقة جعلت المقاولين يؤثرون مصلحتهم ويتروكون المحجر دون تنظيف وإعداده بالطرق الفنية الصحيحة ، فضلا عن اهتمامهم بالتوريد دون مراعاة الصنف اللازم مما أدى إلى توريدهم أضافا ثمة لأغراض الرصف ، فضلا عن أن هذا النوع من التصغير المنظم ، أي غير المستمر ، يتكلف نفقات أكثر مما لو كان مستمرا بصرف النظر عن الأنواع اللازمة .

لهذا فكرت المصلحة في إنشاء محجركير خاص لها ، كما أسلفنا ، تتولى به توريد جميع حاجات المصالح المختلفة على أحسن نظام وأقل نفقة كما سبق بيانه . ولا مجال هنا للأجبار ، إذ أن مصالح الحكومة والبلديات هي الوحيدة التي تستهلك هذا الصنف .

محاجر الرخام بيني سويف :

توجد هذه المحاجر على مسافة ٥٠ كلم تقريبا من النيل وهي غنية بأنواع قيمة من الرخام ، ويكنى للدلالة على أهميتها أن المفرد له حمد على باشا استعصر منها الرخام الذي أقيمت منه أعمدة جامعة الشوب بالقلة ، وكذلك استوردت

ويبلغ متوسط عدد العمال المصريين الذين يشتغلون في المادون حوالي ثلاثة آلاف ، وقد قصص مدهم في الستين الأخيرتين بسبب الأزمة ، غير أنه يرى أن زيادتها في العام المقبل للنشاط الذي بدأ في مناجم الغوسفات كما قد سنا .

لخص مناطق الذهب :

كان من أثر ارتفاع سعر الذهب تبعاً لتزول العملة أن فكرت المصلحة في البحث عن مناطق الذهب في قط عديده بالصحره الشرقيه سبق لقدماء المصريين استغلالها بدرجة واسعة .

وفي أوائل القرن الحالي أعيد استغلال بعضها ولم يستمر العمل لعدم وفاء طنا بالنفقات اللازمة . ولما كانت المصاريف الآن لا تزيد عليها فالمناخي وكان أن ارتفع سعر الذهب بما يبادل الثلث تقريبا ، فقد فكرت المصلحة في إعادة البحث عن هذا المعدن الثمين .

وقد أتمت المصلحة لخص " منجم السكى " وهي تقدم الآن في معملها الخاص بتفصيل البعثات التي حصلت عليها منه ، وعند الفراغ من ذلك يتيسر الحكم على ما إذا كان ممكنا التعويل على هذا المنجم من الوجهة الاقتصادية أو تركه نهائيا .

قسم المحاجر

اشتهرت مصر بصناعة الأحجار منذ أقدم العصور ولا تقل أهميتها في الوقت الحاضر كما كان لها من الشأن وخاصة إذا أدخلت الوسائل والأظلمة الحديثة في هذه الصناعة التي يشتغل بها عدد عظيم من المصريين استخراجا وصناعة .

وقد كان نصيب المحاجر من تأثير الأزمة أقل من المناجم ولم يكن النقص سواه في عددها أو إيراداتها إلا قليلا كما يظهر من البيان الآتي :

العام	عدد المحاجر	الرسوم والإيجارات
١٩٢٩	١٤٨٨	٣٣٢٢٦ ج
١٩٣٠	١٤٣٧	٢٤٤٤٥ ج
١٩٣١	١٤٠٩	٢١٣٨٨ ج
١٩٣٢	١١٦٥	٢٠٩٧٩ ج

وأهم مستخرجاتها الجرانيت والبازلت والزلط والأحجار والصخور وغيرها . وتوجه المصلحة عنايتها لإحياء الصناعات الخاصة بها وقطعها ونحتها وسقلها وغير ذلك .

وقد أنشئ هذا العمل على أن يقوم بتكرير نحو ٢٠,٠٠٠ طن من البترول سنويا ، إلا أنه من الممكن أن يستغل بحيث يستطع تحويل جميع المصالح الحكومية والبلدية بمحاجاتها متى ظلمت طرق إدارته بدقة فنية ، وتحقيق هذا الغرض من طرفتين :

- (١) استكمال وسائل الإنتاج بالمعمل .
- (٢) تحسين طرق التوزيع .

وسائل الإنتاج :

ترى مصلحة المتاجم أن في الإمكان استغلال هذا المعمل على أحسن الوجهه بإنشاء الجهايزات الآتية :

١ - جهاز لعمل الصفائح

كان أكبر سبب في التجاه المصالح الحكومية للشركات ، عدم تمكن المعمل من توريد البترين والكبروسين في صفائح وهو قصص لا مبرر له إخص الآلات اللازمة وقلة نفقات تشغيلها ، ولو تم إنشاء هذا الجهاز لأمكن إجابة أكثر مطالب المصالح من البترين والكبروسين .

وتبلغ تكاليف هذا الجهاز حوالي ألفي جنيه .

٢ - جهاز تكسير :

وبه يستطيع الحصول على نسب في البترين أكثر مما يستخرج الآن نتيجة للتفطير تحت ضغط معين وباستعمال الشركة الانجليزية لهذا الجهاز أمكنها الحصول على ٣٠ ٪ من خام الفردقة الذي لا يعطى بالطرق العادية أكثر من ٧ ٪ .

وهذا الجهاز يمكن تلبية جميع مطالب المصالح الحكومية والبلديات بما يلزمها من البترين .

ولما سئل حضرة مراقب المصلحة عما إذا كانت الإنفاذه التي تأخذها الحكومة من شركة البترول تكفي لاستخراج ما تحتاجه المصالح الحكومية والبلديات من البترين أجاب بالنفي . وقد حصل أن استورد المعمل في هذه السنة بحصة آلاف طن من البترول الخام من الولايات المتحدة ومئة آلاف أخرى من بلاد العميم قام بتكريرها وبيعها لصالح بسعر السوق وفي ذلك ربح يحقق للمعمل قد زاد في هذه السنة بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف جنيه .

وقد تساءلت اللجنة عن السبب في عدم شراء البترول الخام مما تستخرجه الشركة الموجودة بمصر فكان الجواب - مع الأسف - أن هذه الشركة لا تقبل البيع للحكومة ، وهنا فضلا عن أن البترول المصري فقير في مادة البترين لأنه لا يحتوي على أكثر من ٧ ٪ وأنت أكثر ما ينتجه البترول الخلل هو المازوت ، ولدى المعمل الحكومي منه عشرة آلاف طن يحفظ بها المعمل إلى حين إعطاء الوسائل الفنية لاستخراج الأسفلت .

منه بعض أعمدة جامع الزاوي وغيرها . ولا يوق استغلال هذه المخارج على وجه اقتصادي صحيح إلا إنشاء طريق مهد تسهيل نقل إلى النيل .

- ويستخلص من كل ما ذكر أن المصلحة تلج في طلب ثلاثة مشاريع هي :
- (١) إنشاء مصنع لجريانت في أسوان .
 - (٢) « محجر ليايزات باني زجبل .
 - (٣) « طريق لتوصيل محاجر الزحم بالنيل .

وهذه اللجنة توافق على المشروعات الثلاثة مالملة الذكر على أن يكون تنفيذها تدريجيا بحيث لا يصيب الميزانية من جرائها أى إرهاق .

معمل تكرير البترول بالسويس :

قررت وزارة المالية ضم هذا المعمل إلى مصلحة المتاجم والمحاجر بعد أن كان تابعا لمصلحة الكيمياء ، وقد كان قرارا موقفا لأنه يضع أهم المشتجات المعدنية المصرية تحت إشراف المصلحة المختصة . وتأمل هذه اللجنة أن يدخل المعمل في عهد جديد من التوسع والتقدم .

وقد أنشئ هذا المعمل في سنة ١٩٢٠ تكرير الزيوت المعدنية التي تأخذها الحكومة إنفاذه من الشركة الانجليزية التي تستثمر آبار البترول المصرية من جهة ويكون من جهة أخرى أداة بيد الحكومة لإضفاف آثار تحكم الشركة المذكورة في أى شركة أخرى يؤدي بها البحث إلى العثور على نتائج جديدة لزيت البترول .

وظل المعمل طوال هذه السنين تابعا لمصلحة الكيمياء على حين كانت مصلحة المتاجم هي الموكلة بتوزيع منتجاته على المصالح الحكومية المختلفة . وقد كان هذا التفريق في العمل الواسع مدعاة للمعطل وعدم الفهم من حسن الإدارة وإحكام التوزيع .

وهذا المعمل بمكانته الرائعة لا يستطيع أن يفي بمحاجيات المصالح الحكومية جميعها بما فيها المجالس البلدية ولا يتعدى مجموع منتجاته النصف من حاجاتها كما يتضح من البيان الآتي :

الصف	استهلاك مصالح الحكومة		إنتاج معمل الحكومة	الفرق
	سائل	صفائح		
بترين	٣٦٢٥	١٧٨٩	٢٤٠٠	٣٠١٤
كبروسين	٢١٨١	١٩٨٩	١٦٨٠	٢٤٩٠
ديزل ومازوت (ب)	٣٠٠٧	—	١٠٢٠٠	١٩٨٠٧
مازوت (أ)	١٢٣٧١	—	حوالي ١٠,٠٠٠	حوالي ٣٣٧١
أسفلت	٧٢٣٠	—	—	٧٢٣٠
فلكسج أوويل	٤٠٠	—	حوالي ٤٠٠	—
(دب تسليح الأسفلت)				

الاعتادات

وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات

قدر لهذا الباب مبلغ ٣٥,٣٩١ ج.م مقابل ٢١,٥٠٧ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بزيادة ٣,٨٨٤ ج.م هذا بيانها :

جانبه	
٣,٥٥٨	مرتبات موظفي معمل تكرير البترول الدائميين .
٥٤	مرتب جاويش بالمعمل المذكور ضمن الخدمة الخارجيين عن هيئة العمل .

٧٥٠ مرتبات لمساعد مفتش المناجم ومساعد مفتش المحاجر في الدرجة الخامسة وهم من أعضاء اللجنة وكان قد أوفدوا للتخصص في أعمال المصلحة الفنية .

٤,٣٦٢	جولة الزيادة .
٤٧٨	مجموع التخفيض في بعض الوظائف .
٣,٨٨٤	صافي الزيادة .

وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

قدر لهذا الباب مشروع الميزانية بمبلغ ٥٨,٢٩٩ ج.م مقابل ٤٤,٤٤١ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بزيادة قدرها ١٣,٨٥٨ ج.م هذا بيانها :

جانبه	
٥٤,٠٠٠	مصاريف معمل تكرير البترول بالسويس .
١٨	زيادة في بند " توريدات عمومية " .

٥٤,٠١٨	مجموع الزيادة .
١٦٠	مجموع التخفيض في مختلف البنود .

صافي الزيادة ٥٣,٨٥٨

وقد رأى مجلس النواب تخفيض مبلغ ٣٣١ ج.م من اعتماد بند ٢ " مصاريف انتقال وبل سفر " (بنسبة ١٠٪) .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

باب ٣ - " أعمال جديدة "

قدر لهذا الباب ١٢,٥٠٠ ج.م مقابل ٥,٥٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بزيادة ٧,٠٠٠ ج.م ترجع إلى تقرير إقامة جهاز لصناعة الأسفلت في معمل تكرير البترول بالسويس . وهذه اللجنة توافق على إقامة الجهاز المذكور لها فيه من قائمة عملة .

أما الإطالة التي أخذها الحكومة من الشركة فقد نص في عقد الامتياز بموجبها سنة ١٩١٣ أن تكون إما مفية أو هذا ، والحكومة تأخذها منها . لا تراه من المصلحة في ذلك ولأنها إذا استبدلت بإتارة البترول تقسدا فلا يكون نصيبها أكثر من جنيه واحد بل الطن الذي تبلغ قيمته في الخارج جنيهين . ويتبع هذه الإطالة الآن حوالي ١٢,٠٠٠ طن من البترول الخام .

٣ - جهاز الأسفلت :

من الاقتراحات المفيدة التي تقدم بها مصلحة المناجم والمحاجر اقتراح إيجاد جهاز مصنع الأسفلت بجعل تكرير البترول ، وسبب ذلك يرجع إلى انتشار استعمال الأسفلت في رصف الشوارع في الوقت الحاضر من جهة ولأن الطن الواحد لا يتكلف إذا عمل عينا أكثر من جنيهين اثنين مع أن الحكومة تشتريه من الخارج بنسبة خمسة جنيهات .

تحسين طرق التوزيع :

لتنال على قص وسائل التوزيع فتخرج المصلحة ما يأتي :

(أولا) إقامة مستودع بالاسكندرية لتلقي الخامات التي تستوردها الحكومة من الخارج لتوفير مطالبها على أن يكون هذا المستودع متصفا بحيث يكفي لاستلام ضخات كبيرة ، إذ إنه كلما كبرت الشحنة قل الثقل وقت نفقات النقل .

(ثانيا) إنشاء مستودع صغير بالقاهرة ، وهي الموطن الأكبر للاستهلاك ليقيم بتوزيع منتجات المعمل ، وكذلك المنتجات التي قد تستوردها الحكومة .

(ثالثا) إصدار وسائل التوزيع " بالقطاعي " للمصالح المختلفة ، سواء في ذلك الصفائح ، وإصدار لوريات للتوزيع أو إقامة طلمبات صغيرة في مراكز الاستهلاك المهمة .

ومن رأى هذه اللجنة أن مصلحة المناجم والمحاجر تستغني العام الأول لإنشائها على المعمل في بحث حاله وعطرت الاستفادة منه ثم تقدم باقتراحاتها كلها وبالقدر يات إلى زوال تنفيذها وعندئذ تكون الكلمة للبرلمان .

ولما كانت مصلحة المناجم تحول إلى إنتاج البترين يكفلها نفقات قليلة تجعل منه أقل بكثير مما يباع به في السوق فلا أقل من أن تعمل المصلحة على استغراج الكميات اللازمة لجميع المصالح الحكومية وبذلك تستفيد البلاد من النفقات المائلة التي أنفقت على إنشاء هذا المعمل وإعداده ، وقد عرضت اللجنة بمناسبة بحث ميزانية هذه المصلحة فكرة ضم جميع الأعمال الجيولوجية بمصر بخدمة ما تقوم به منها مصلحة المساحة إلى مصلحة المناجم والمحاجر التي تقوم أعمالها كلها على أساس الأبحاث الجيولوجية .

ولا شك أن هذا الضم يكون من أثره توحيد الجهود والإقلال من النفقات تبعا لذلك . وترجو اللجنة أن يتم هذا الضم لما بين المعلمين من صلات وثيقة .

معمل تجارب النسيج :

أعد هذا المعمل واشترت له الآلات اللازمة كما أوجد فيه متحف لصناعة النسيج حوى مجموعة من أنواع العناصر الأولية للصناعة والأقنعة المستخرجة منها . ويوجد بهذه المحطة بعض أنوال يدوية مهيبة يعمل على بعضها عمال يشتغلون لحسابهم فتمد لهم المصلحة إقامات وهم حين يبيعون منتجاتهم يردون للمصلحة ثمن هذه الإقامات .

وترجو اللجنة أن يستفيد جمهور النسيج من هذه المحطة حتى تحقق الفائدة من إنشائها .

وتعمل المصلحة الآن لإدخال بيع الآلات بالإيجار لأصحاب الصناعات الفردية الصغيرة على أن تكون هذه الآلات ضمانا لأثمانها . وبالمصلحة قسم تجارى يشرف على تجارة القطن فى الداخل والخارج .

وكذلك أنشأت المصلحة أسواقا للمصنوعات المختلفة ، وترجو اللجنة أن يوضع لها نظام يضمن مصلحة المنتجين بحيث تصبح الأصناف المعروضة خاضعة لقاعدة العرض والطلب .

وانشأت المصلحة أيضا مكاتب لمراقبة الصادرات كما أنها شرعت فى تشييد بورصة للمصنوعات بالقاهرة .

وتسول المصلحة كذلك الإشراف على الفرف التجارية فى القطن .

الاعتمادات

تبلغ جملة الاعتمادات المطلوبة لهذه المصلحة فى مشروع الميزانية ١١٤,٥١٩ ج. م. مقابل ١١٤,٢٨٣ ج. م. فى ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة ٣٣٦ ج. م. فقط .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلى :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات "

قدر لهذا الباب فى مشروع الميزانية ٦٥,٩٧٦ ج. م. مقابل ٥٨,٣٤٦ ج. م. بزيادة ٧,٧٣٠ ج. م. على ما كان مقدرا فى ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وترجع هذه الزيادة إلى إنشاء سوق البيع وإدارة مصنع تجارب الدباغة وسوق المحاصيل فى روض الفرج وأثر التي ومصنع الزجاج الفوفجى ، ولتعزيز قسم الغزل والنسيج ومراقبة الصادرات .

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

قدر لهذا الباب فى مشروع الميزانية مبلغ ٣٣,٠٤٧ ج. م. مقابل ١٦,٢٤٧ ج. م. فى ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة قدرها ١٦,٨٠٠ ج. م. ويرجع سببها إلى ما يأتى :

بند ٣ - مصاريف انتقال وبذل سفر :

ويتناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهى :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات " ٣٧,٧٣٥
 ٢ - " مصاريف عمومية " ٥,٥٦٤

فرع ١١

مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

تعمل هذه المصلحة فى إحياء الصناعات الأهلية وإنهاضها ، كما أنها تتعهد بالمصالح المصرية وتعمل على وراجها وزيادة الإقبال عليها فى الداخل والخارج .

وقد اختطت المصلحة فى سبيل ترقية الصناعات المصرية خطة استخدام الخبراء الفتيين فى الصناعة لتستفيد من خبرتهم .

قامت المصلحة بإنشاء بعض مصانع أنوعجية لبعض الصناعات كصناعة السجاد والزجاج والدباغة وفن الصباغة .

وكذلك أنشأت المصلحة محطات لتجارب النسيج فضلا عما هناك من مشروعات بعضها لصناعة الزيوت وألحوت وحل شرايط الحرير .

مصنع السجاد الأنوعجى :

بدئ العمل فى هذا المصنع فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ وقد ازداد عدد الفتيان اللاتى يشتغلن به إلى مائتين وهو الآن فى مكان يتسع لأربعمائة فداء . وقد بار هذا المصنع فى طريق النجاح بفضل واسعة ، وترجو اللجنة أن يعمل المصنع على إمداد الفتيان المنتهيات منه بأموال يعلما لهم ككفاية فى آخر مدة دراستهن .

هذا ، والمصنع يمد الحكومة الآن بكل ما تحتاج إليه من نوعى السجاد والأكسية .

مصنع الزجاج الأنوعجى :

هذا المصنع فى طريق الإحداق الآن ، وقد عين له خير فنى يعمل الآن فى البحث عن المواد الخام التى تلازم لصناعة الزجاج وهى ، كما يقول ، متوافرة فى مصر بما يشترى مستقبل زاهر لهذه الصناعة .

المصبغة الأنوعجية :

بدئ العمل فيها فى يناير سنة ١٩٣١ وهى مزودة بالآلات الحديثة وترجو اللجنة أن تحقق الفائدة منها بإرشاد أكبر عدد ممكن من الصناعين ، وأن تفكر فى تبسيط الأدوات التى تلازم للصناعة المذكورة حتى تكون فى متناول الحليقات الفقيرة التى تعمل فى هذه الصناعة .

جلسة الاثنين ١٤ صفر سنة ١٣٥٢

(٥ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

المصروفات

قسم ١٣ - وزارة المواصلات

(المقرر خذرة التبغ المقدم من السيد سلطان باشا)

أصبح هذا القسم - بعد فصل مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات - مكوناً من أربعة فروع هي :

فرع ١ - ديوان العموم .

فرع ٢ - مصلحة البريد .

فرع ٣ - » الحوائط والمناظر .

فرع ٤ - » الطرق والكبارى .

وقد وزعت عليها اعتمادات مشروع ميزانية هذا القسم كما يلي :

فروع الوزارة	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢		
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ديوان العموم .	١٩٦٩٤٨	١٧٢٢٤٧	٢٢٧٣١	—
مصلحة البريد .	٦٧٢١٣١	٦٨٩٣٦٩	—	١٧٢٣٨
» الحوائط والمناظر .	٢٣٠٨٥٠	٢٤٧٣٠٣	—	١٦٤٥٢
» الطرق والكبارى .	٢٢٩٧٨٨	٥٢٢٤٨٠	—	١٩٢٦٩٢
الجملة .	١٤٢٩٧١٧	١٦٢٢٣٦٩	٢٢٧٣١	٢٢٦٣٨٢
	صلى التخليص .		٢٠٢٦٥٢	

وبناء على ما تقدم تريbo اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات "	٦٥,٩٧٢
باب ٢ - " مصاريف عمومية "	٢١,٣٥٤
باب ٣ - " أعمال جديدة "	٢٥,٥٠٠
الجملة	١١٢,٧٢٦

فرع ١٢

أقسام قضايأ الحكومة

قلدت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٠٦,٨٨٥ ج. م مقابل ١٠٧,٠٨٧ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض إجمالي ٢٠٢ ج. م .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على بابيه كما يلي :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات "

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٩٩,٢٤٥ ج. م مقابل ٩٩,٦٩٣ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض ٤٤٨ ج. م .

وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٧,٦٤٠ ج. م مقابل ٧,٣٩٤ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة ٢٤٦ ج. م .

وتريbo هذه الزيادة إلى ما تعطته كثرة أعمال هذا الفرع من استقدام نساء من بالورية بدلاً من موظفين دائمين للقيام بالأعمال الكتابية .

وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

وتريbo من المجلس الموافقة على بابيه كما يلي :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات "	٩٩,٢٤٥
باب ٢ - " مصاريف عمومية "	٧,٦٤٠
الجملة	١٠٦,٨٨٥

الفرع الأول

ديوات العموم

نبلغ مصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية ١٩٦٩،٩٤٨ ج. م مقابل ١٧٣،٢١٧ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية أى زيادة قدرها ٢٣،٧٣١ ج. م .

وقد وزعت هذه الأعتادات على أبواب هذا الفرع الثلاثة كما على :

نوع	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	مدرسة الأعتادات
جيب	٦٠٥٤٨	٦٣٨٠٧	باب ١ - ماهيات وأجر وممرات .
جيب	٨٧٣٥٥	٩٩٧٨١	باب ٢ - مصاريف عمومية .
جيب	٢٥٩٢٤	٣٣٣٦٠	باب ٣ - أعمال جديدة .
جيب	٢٣٧٣١	١٩٦٩٤٨	إجمالي .
	٢٣٧٣١		الزيادة .

الباب الأول - "ماهيات وأجر وممرات"

نلاحظ اللجنة على هذا الباب ما يأتي :

أولاً - أدرجت وظيفة مراقب عام الطيران المدني بميزانية العام الماضي في الدرجة الأولى (ب) بتوسط قدره ١،١٧٠ ج. م وكان شاغلها يتقاضى ١،٣٠٠ ج. م بصفة شخصية .

أما في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ فقد وردت الوظيفة باسم مدير عام الطيران وأدرجت لها ماهية خصوصية ١،٦٠٠ ج. م .

وترى هذه اللجنة وجوب تصحيح هذا بأن تبقى الدرجة الأصلية كما كانت أولى (ب) متسا لتجاوز بدلها في المستقبل أسوة بما هو متبع في سائر المصالح الأخرى .

ثانياً - زيدت ست وظائف في قسم الطيران المدني مما كانت عليه في السنة الماضية ولا تعترض اللجنة على هذا التوسع ولكنها ترى وجوب اتباع سنة التدرج وبخاصة في الظروف الحالية كما ترى أيضاً بين الموظفين الكبار بين المتشائمين في هذا القسم أحد من الخارج بل يؤخذ لها من الموظفين الزائدين على الحاجة في المصالح الأخرى على أن تلغى وظائفها من المصلحة التي يتفلسن منها .

ثالثاً - ترى اللجنة عدم إشغال الوظيفة التي أنشئت في العام الماضي لكثير مفتش الطيران وترجوا أن يظهر بدلها في الحساب الختامي لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

هذا، وترجع الزيادة في ربط الباب الأول وقدرها ٣،٢٥٩ ج. م إلى طلب زيادة درجات لموظفين وخمسة في قسم الطيران .

الباب الثاني - "مصاريف عمومية"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٩٩،٧٨١ ج. م وهو يزيد على ما قدر له في السنة المالية الماضية ١٣،٠٤٦ ج. م .

وترجع هذه الزيادة إلى أتب الأعتاد الذي كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ضمن بند ١٠ "صيانة وتصليلات مركبات النقل الميكانيكي" بمبلغ ٥٩،٦٠٠ ج. م لم يكن كافيا لصيانة وتصليل مركبات النقل التي تستخدمها مختلف الوزارات والمصالح وقد حدث فعلا أن تقدمت وزارة المواصلات بطلب فتح أعتاد إضافي لهذا الغرض بمبلغ ٩،٦٦١ ج. م .

وقد كان تضعهم أعتاد هذا البند مدعاة لبحث مسألة السيارات الحكومية التابعة للقسم .

تنقسم السيارات الحكومية التابعة لهذه المصلحة إلى قسمين : أولها سيارات ركوب ويبلغ عددها ٥٨ سيارة وزعت على الوزارات المختلفة وهناك لجنة من الوزراء هي المختصة بتقرير السيارات التي تعطى للموظفين .

وقد انضج أن هذه اللجنة لم تقدر إلا ٣٨ سيارة . أما المشرون الأخرى فلم يصدر قرارها .

واللجنة تشير بإلغاء هذه العشرين سيارة إذا أريد الاقتصاد في نفقات قسم النقل الميكانيكي خصوصا وأنه سينتج ذلك بطبيعة الحال تخفيض في بند صيانة وإصلاح السيارات .

كما ترى أن يباد النظر فيما يخص الثانية والثلاثين الأخرى رجاء تخفيض هذا العدد في حدود الضرورة المصلحية القصوى .

أما القسم الثاني فيشمل عربات النقل المختلفة للدارس وغيرها وتورد اللجنة لوفكرت الحكومة جدياً في أن يمدد بالأعمال الخاصة بهذا القسم إلى رجال الأعمال بطريق المفاولة لأنها أقرب إلى الاقتصاد تحقيقاً .

وهناك بعض زيادات في بشود هذا الباب ترجع إلى اتساع أعمال الطيران الآن .

الفرع الثاني

البريد

حققت مصلحة البريد جميع الأغراض التي أنشئت من أجلها وأصبحت بما سادها من حسن النظام والدقة تضارع أية مصلحة أخرى للبلاد في العالم بل هي تفوق في بعض نواحي العمل كثيرا من مثيلاتها في تلك البلاد .

ولقد سارت هذه المصلحة الزمن فلم تحفث متدعة ولا مكتوفة اليدين أمام المستحدث من وسائل نقل البريد وتيسيل الأعمال التي تقوم بها بل أخذت — وبجدة — بكل ما أدخل على نظام البريد من مستحدثات سواء أ كان ذلك في أشتغالها الداخلية أم الخارجية .

وها هي اليوم تستعمل الجوا طريقا يحمل فيه الطائرات رسائلها ثم تضيف إلى خطوطها الجوية الأولى خطوطا أخرى جديدة .

هذا إلى تعمير نظام البريد المستعمل في معظم مدن القطر المصري .

لقد بلغ عدد المراسلات المسجلة التي تولت المصلحة نقلها في السنة الماضية تسعة ملايين ونصف مليون مرسلة تبذل بين مصر والخارج ومع كثرة عددها هذا لم يفقد منها أكثر من عشر مراسلات أي بنسبة مرسلة واحدة في كل مليون مرسلة وليس هذا بالكثير إذا قورن بإحصاءات مصالح البريد في بعض البلاد الأخرى مما لا تريد اللجنة أن تعرض له .

أما المراسلات العادية فقد بلغت ٩٨,٥٦٩,٠٠٠ مرسلة في سنة ١٩٣٢ تقدم منها للصلمة ٢٨٣ مستعلا من مراسلات لم تسلمها أصحابها وقداهدت المصلحة إلى ٦٨٨ مرسلة منها وبذلك تكون نسبة المراسلات العادية المفقودة ثلاث رسائل في المليون . هذا فضلا عما يحمل به موظفوها من أمانة فلم يقع فيها أي اختلاس أثناء العام الماضي والذي قبله ويرجع هذا دون شك إلى حسن النظام ودقة الإشراف .

وقد خففت المصلحة جميع أبواب ميزانيتها تخفيضاً يذكر وترى هذه اللجنة ألا تنض الحكومة عليها هذا الفور تستعمله في تحسين وسائلها إما بفتح مكاتب بريد جديدة أو إنشاء خطوط بوسنة طواف في الجهات النائية .

وقد نهمت اللجنة أن وزارة المواصلات قد طلبت إلى وزارة المالية اقتيادا إضافيا بمبلغ ٩,٠٠٠ ج م لإنشاء ٦٤ مكتب بريد وخطوط بريد طواف .

الباب الثالث — أعمال جديدة

أدرج هذا الباب في مشروع الميزانية ٣٩٠,٣٣٠ ج م مقابل ٩٣٤,٧٢٥ ج م سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بزيادة ٧,٤٢٦ ج م .

وهذه الزيادة ترجع إلى أقسام أعمال الطيران .

ولما كان المدرج في بند ١٣ " أعمال جديدة " لتجهيد المركبات الحالية بشرة آلاف جنيه ترى اللجنة ألا يشتري منه سيارات للركوب بعد تقرير لاستغناء عن العشرين سيارة التي أشير إليها فيما سبق .

وقد أدرج كذلك في باب الأعمال الجديدة مبلغ ٢,٣٠٠ ج م لشراء سيارات لوزارة المعارف يخصص معظمها لتعليم الطالبة في المدارس الصناعية لصالح وقادة السيارات .

وقد علمت اللجنة أن هذا المبلغ سيستخدم على الوجه الآتي :

٢٥٠ ثمن لوري للدارس الصناعية .

٢٥٠ " " المدرسة مشير الصناعية .

١٨٠٠ ثمن تسع سيارات لتعليم طلبة المدارس الصناعية .

وقد سألت وزارة المعارف عما إذا كانت وزارة المواصلات تستطيع أن يمدد بالعدد المطلوب من المركبات فأجابتها بإمكان إعارة بعض طلبها .

وترى هذه اللجنة أنه ما دامت هناك سيارات لتجهيد وأخرى ستثنى تغير ليزانية أن يعطى منها لوزارة المعارف ما تطلبه خصوصا وأنه ليس من الضروري أن يتعلم التلاميذ على مركبات جديدة .

وتأمل اللجنة أن ترى وفر المبلغ المطلوب لشراء سيارات لوزارة المعارف في الحساب الختامي لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية .

أما المبلغ المدرج في الأعمال الجديدة لشراء سيارات لوزارة الداخلية وقدره ٢٠٠ ج م فليس لجنة ملاحظات عليه خصوصا وأن هذه السيارات فضلا عن أنها مطلوبة لأعمال ترتبط كلها بالأمن العام فهي من طراز البكسفورد ومن بينها موتوسيكلات .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ — "ملحيات وأجرومبات" ... ٦٣,٨٠٧

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ... ٩٩,٧٨١

باب ٣ — "أعمال جديدة" ... ٣٣,٣٩٠

الفرع الثالث

المواني والمنائر

تقوم هذه المصلحة بكل ما من شأنه ضمان سلامة حركة الملاحة العامة داخل المواني وفي الحدود المصرية كما تقوم بالأعمال الهندسية من بناء الأرضينة داخل المواني وتشييد الحائز وأعمال التطهير وغيرها ، ثم صيانة تلك المنشآت .

وقد سبق أن أشير توحيد السلطات الموجودة داخل المواني المصرية بحكم ارتباط عملها صمما للسرعة وإنجاز هذا العمل وقصدا في التفتقات .

وقد قامت وزارة المواصلات ببض هذا . فوحدت ورش الحكومة وغازنها في ميناء الاسكندرية فأمر هذا التوحيد ثمرته وأنتج وفرا قدره ١١,٠٠٠ ج. م هذا بياته :

مهايات الموظفين والمستخدمين	٥,٢٠٠
أجور عمال باليومية	٢,٢٠٠
فرق أسعار في أثمان الأضفاف	٢,٢٠٠
مصاريف متنوعة	١,٤٠٠
الاجلة	١١,٠٠٠

الاعتادات

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ٢٣٠,٨٥٠ ج. م مقابل ٢٤٧,٣٠٣ ج. م بتخفيض قدره ١٦,٤٥٣ ج. م .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

باب ١ - "مهايات وأجر وممرجات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٢٠,٧٥٠ ج. م وهو يزيد مبلغ ١٩٢,٤٠٠ ج. م عما أدرج له في ميزانية السنة الماضية .

وترجع هذه الزيادة إلى توحيد الورش والحائز في ميناء الاسكندرية إلى كانت اعتادات للمهايات والأجر والمرتبات مدرجة في ميزانيتي مصلحة الحدود وخسر السواحل ونقلت إلى مصلحة المواني والمنائر طبقا لنتيجة لهذا التوحيد حوالي ١١,٠٠٠ ج. م كما تقدم ذكره .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

الاعتادات

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٣٠,١٧٢ ج. م مقابل ٦٨٩,٣٦٩ ج. م في ميزانية العام الماضي بتخفيض قدره ١٧٢,٢٣٨ ج. م تناول في الميزانية . وقد وزع الاعتادات على قسمي حد شرح كما يأتي :

المدة	باب ٢ - مصاريف عمومية	باب ١ - مهايات وأجر وممرجات
١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٤	١٩٣٤	١٩٣٤
١٩٣٥	١٩٣٥	١٩٣٥
١٩٣٦	١٩٣٦	١٩٣٦
١٩٣٧	١٩٣٧	١٩٣٧
١٩٣٨	١٩٣٨	١٩٣٨
١٩٣٩	١٩٣٩	١٩٣٩
١٩٤٠	١٩٤٠	١٩٤٠
١٩٤١	١٩٤١	١٩٤١
١٩٤٢	١٩٤٢	١٩٤٢
١٩٤٣	١٩٤٣	١٩٤٣
١٩٤٤	١٩٤٤	١٩٤٤
١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٥
١٩٤٦	١٩٤٦	١٩٤٦
١٩٤٧	١٩٤٧	١٩٤٧
١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٤٨
١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩
١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٥٠
١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١
١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٥٢
١٩٥٣	١٩٥٣	١٩٥٣
١٩٥٤	١٩٥٤	١٩٥٤
١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٥
١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦
١٩٥٧	١٩٥٧	١٩٥٧
١٩٥٨	١٩٥٨	١٩٥٨
١٩٥٩	١٩٥٩	١٩٥٩
١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠
١٩٦١	١٩٦١	١٩٦١
١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢
١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٤
١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٦
١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧
١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٦٨
١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٦٩
١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠
١٩٧١	١٩٧١	١٩٧١
١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢
١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣
١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٤
١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٧٥
١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦
١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٧٧
١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨
١٩٧٩	١٩٧٩	١٩٧٩
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١
١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢
١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣
١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤
١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦
١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧
١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٨
١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩
١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢
١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣
١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٤
١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥
١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦
١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧
١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥
٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦
٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١
٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣
٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤
٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧
٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨
٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩
٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠
٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١
٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٦
٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٠٢٧
٢٠٢٨	٢٠٢٨	٢٠٢٨
٢٠٢٩	٢٠٢٩	٢٠٢٩
٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠
٢٠٣١	٢٠٣١	٢٠٣١
٢٠٣٢	٢٠٣٢	٢٠٣٢
٢٠٣٣	٢٠٣٣	٢٠٣٣
٢٠٣٤	٢٠٣٤	٢٠٣٤
٢٠٣٥	٢٠٣٥	٢٠٣٥
٢٠٣٦	٢٠٣٦	٢٠٣٦
٢٠٣٧	٢٠٣٧	٢٠٣٧
٢٠٣٨	٢٠٣٨	٢٠٣٨
٢٠٣٩	٢٠٣٩	٢٠٣٩
٢٠٤٠	٢٠٤٠	٢٠٤٠
٢٠٤١	٢٠٤١	٢٠٤١
٢٠٤٢	٢٠٤٢	٢٠٤٢
٢٠٤٣	٢٠٤٣	٢٠٤٣
٢٠٤٤	٢٠٤٤	٢٠٤٤
٢٠٤٥	٢٠٤٥	٢٠٤٥
٢٠٤٦	٢٠٤٦	٢٠٤٦
٢٠٤٧	٢٠٤٧	٢٠٤٧
٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨
٢٠٤٩	٢٠٤٩	٢٠٤٩
٢٠٥٠	٢٠٥٠	٢٠٥٠
٢٠٥١	٢٠٥١	٢٠٥١
٢٠٥٢	٢٠٥٢	٢٠٥٢
٢٠٥٣	٢٠٥٣	٢٠٥٣
٢٠٥٤	٢٠٥٤	٢٠٥٤
٢٠٥٥	٢٠٥٥	٢٠٥٥
٢٠٥٦	٢٠٥٦	٢٠٥٦
٢٠٥٧	٢٠٥٧	٢٠٥٧
٢٠٥٨	٢٠٥٨	٢٠٥٨
٢٠٥٩	٢٠٥٩	٢٠٥٩
٢٠٦٠	٢٠٦٠	٢٠٦٠
٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٦١
٢٠٦٢	٢٠٦٢	٢٠٦٢
٢٠٦٣	٢٠٦٣	٢٠٦٣
٢٠٦٤	٢٠٦٤	٢٠٦٤
٢٠٦٥	٢٠٦٥	٢٠٦٥
٢٠٦٦	٢٠٦٦	٢٠٦٦
٢٠٦٧	٢٠٦٧	٢٠٦٧
٢٠٦٨	٢٠٦٨	٢٠٦٨
٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
٢٠٧٠	٢٠٧٠	٢٠٧٠
٢٠٧١	٢٠٧١	٢٠٧١
٢٠٧٢	٢٠٧٢	٢٠٧٢
٢٠٧٣	٢٠٧٣	٢٠٧٣
٢٠٧٤	٢٠٧٤	٢٠٧٤
٢٠٧٥	٢٠٧٥	٢٠٧٥
٢٠٧٦	٢٠٧٦	٢٠٧٦
٢٠٧٧	٢٠٧٧	٢٠٧٧
٢٠٧٨	٢٠٧٨	٢٠٧٨
٢٠٧٩	٢٠٧٩	٢٠٧٩
٢٠٨٠	٢٠٨٠	٢٠٨٠
٢٠٨١	٢٠٨١	٢٠٨١
٢٠٨٢	٢٠٨٢	٢٠٨٢
٢٠٨٣	٢٠٨٣	٢٠٨٣
٢٠٨٤	٢٠٨٤	٢٠٨٤
٢٠٨٥	٢٠٨٥	٢٠٨٥
٢٠٨٦	٢٠٨٦	٢٠٨٦
٢٠٨٧	٢٠٨٧	٢٠٨٧
٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨
٢٠٨٩	٢٠٨٩	٢٠٨٩
٢٠٩٠	٢٠٩٠	٢٠٩٠
٢٠٩١	٢٠٩١	٢٠٩١
٢٠٩٢	٢٠٩٢	٢٠٩٢
٢٠٩٣	٢٠٩٣	٢٠٩٣
٢٠٩٤	٢٠٩٤	٢٠٩٤
٢٠٩٥	٢٠٩٥	٢٠٩٥
٢٠٩٦	٢٠٩٦	٢٠٩٦
٢٠٩٧	٢٠٩٧	٢٠٩٧
٢٠٩٨	٢٠٩٨	٢٠٩٨
٢٠٩٩	٢٠٩٩	٢٠٩٩
٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠
٢١٠١	٢١٠١	٢١٠١
٢١٠٢	٢١٠٢	٢١٠٢
٢١٠٣	٢١٠٣	٢١٠٣
٢١٠٤	٢١٠٤	٢١٠٤
٢١٠٥	٢١٠٥	٢١٠٥
٢١٠٦	٢١٠٦	٢١٠٦
٢١٠٧	٢١٠٧	٢١٠٧
٢١٠٨	٢١٠٨	٢١٠٨
٢١٠٩	٢١٠٩	٢١٠٩
٢١١٠	٢١١٠	٢١١٠
٢١١١	٢١١١	٢١١١
٢١١٢	٢١١٢	٢١١٢
٢١١٣	٢١١٣	٢١١٣
٢١١٤	٢١١٤	٢١١٤
٢١١٥	٢١١٥	٢١١٥
٢١١٦	٢١١٦	٢١١٦
٢١١٧	٢١١٧	٢١١٧
٢١١٨	٢١١٨	٢١١٨
٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩
٢١٢٠	٢١٢٠	٢١٢٠
٢١٢١	٢١٢١	٢١٢١
٢١٢٢	٢١٢٢	٢١٢٢
٢١٢٣	٢١٢٣	٢١٢٣
٢١٢٤	٢١٢٤	٢١٢٤
٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥
٢١٢٦	٢١٢٦	٢١٢٦
٢١٢٧	٢١٢٧	٢١٢٧
٢١٢٨	٢١٢٨	٢١٢٨
٢١٢٩	٢١٢٩	٢١٢٩
٢١٣٠	٢١٣٠	٢١٣٠
٢١٣١	٢١٣١	٢١٣١
٢١٣٢	٢١٣٢	٢١٣٢
٢١٣٣	٢١٣٣	٢١٣٣
٢١٣٤	٢١٣٤	٢١٣٤
٢١٣٥	٢١٣٥	٢١٣٥
٢١٣٦	٢١٣٦	٢١٣٦
٢١٣٧	٢١٣٧	٢١٣٧
٢١٣٨	٢١٣٨	٢١٣٨
٢١٣٩	٢١٣٩	٢١٣٩
٢١٤٠	٢١٤٠	٢١٤٠
٢١٤١	٢١٤١	٢١٤١
٢١٤٢	٢١٤٢	٢١٤٢
٢١٤٣	٢١٤٣	٢١٤٣
٢١٤٤	٢١٤٤	٢١٤٤
٢١٤٥	٢١٤٥	٢١٤٥
٢١٤٦	٢١٤٦	٢١٤٦
٢١٤٧	٢١٤٧	٢١٤٧
٢١٤٨	٢١٤٨	٢١٤٨
٢١٤٩	٢١٤٩	٢١٤٩
٢١٥٠	٢١٥٠	٢١٥٠
٢١٥١	٢١٥١	٢١٥١
٢١٥٢	٢١٥٢	٢١٥٢
٢١٥٣	٢١٥٣	٢١٥٣
٢١٥٤	٢١٥٤	٢١٥٤
٢١٥٥	٢١٥٥	٢١٥٥
٢١٥٦	٢١٥٦	٢١٥٦
٢١٥٧	٢١٥٧	٢١٥٧
٢١٥٨	٢١٥٨	٢١٥٨
٢١٥٩	٢١٥٩	٢١٥٩
٢١٦٠	٢١٦٠	٢١٦٠
٢١٦١	٢١٦١	٢١٦١
٢١٦٢	٢١٦٢	٢١٦٢
٢١٦٣	٢١٦٣	٢١٦٣
٢١٦٤	٢١٦٤	٢١٦٤
٢١٦٥	٢١٦٥	٢١٦٥
٢١٦٦	٢١٦٦	٢١٦٦
٢١٦٧	٢١٦٧	٢١٦٧
٢١٦٨	٢١٦٨	٢١٦٨
٢١٦٩	٢١٦٩	٢١٦٩
٢١٧٠	٢١٧٠	٢١٧٠
٢١٧١	٢١٧١	٢١٧١
٢١٧٢	٢١٧٢	٢١٧٢
٢١٧٣	٢١٧٣	٢١٧٣
٢١٧٤	٢١٧٤	٢١٧٤
٢١٧٥	٢١٧٥	٢١٧٥
٢١٧٦	٢١٧٦	٢١٧٦
٢		

الاعتادات

قرر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٩٣٢،٧٨٨ ج.م مقابل ١٩٣٠،٥٢٢،٤٨٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بتخفيض إجمال قدره ١٩٢،٦٩٢ ج.م.

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٣٢،٧٧٤ ج.م مقابل ١٩٣٠،٤٦٢،٢٠١ ج.م في ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة ١٠،٥٧٣ ج.م سببها تعديل كادر مصلحة الطرق والكباري بنقل بعض الوظائف التي كانت تدرج عادة في البابين الثاني والثالث إلى هذا الباب نظرا لما أصبح لهذه الوظائف من صفة الدوام لزيادة أعمال الصيانة في هذه المصلحة.

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب.

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قرر لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٣٢،١٠٠ ج.م مقابل ١٩٣٠،٦٢٩،١٥٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض ٤٠،٥٧٩ ج.م، وقد خفضت جميع بنود هذا الباب عدا بند ٣ "كسوى وملبوسات" فقد ظهرت فيه زيادة طفيفة مقدارها ١٢ ج.م.

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب.

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١٣٠،٩٦٤ ج.م مقابل ١٩٣٠،٦٥٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض ٦٨٦،١٨٩ ج.م وقد فصلت هذه الأعمال بالمصحة ٤٦٧ من مشروع الميزانية.

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب.

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس اللّواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٤٧،٧٧٤

٢ - "مصاريف عمومية" ١٥١،٠٥٠

٣ - "أعمال جديدة" ١٣٠،٩٦٤

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٣٢،٣٧١،٣٦٥ ج.م مقابل ١٩٣٠،٧٨٠،١٢٠ ج.م بتخفيض قدره ٦٠٨،٤١٥ ج.م وقد تناولت التخفيض جميع بنود هذا الباب عدا بعضها فقد زيد بسبب نقل اعتادات هذه البنود السابقة خفضة من ميزاني مصلحة الحدود وخطر السواحل بمناسبة توحيد الورش والمخازن في ميناء الإسكندرية وإدماجها في ورش وعازن مصلحة المواني والمناظر.

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب.

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٣٢،٣٨٠،٧٣٥ ج.م مقابل ١٩٣٠،٥٢٢،٦٦٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض ١٣٨،٩٣٠ ج.م.

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس اللّواب وهي :

جبه مصرى

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ١٢٠،٧٥٠

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٧١،٣٦٥

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٣٨،٧٣٥

الفرع الرابع

الطرق والكباري

تشرف هذه المصلحة على الطرق الزراعية والكباري المتحركة والثابتة للقامة عليها وكذلك على كباري العاصمة. ويبلغ طول هذه الطرق جميعها ٦٨١٤٠ كيلومترا منها ٤٣٣،٣٥٦ كيلومترا مرصوفة بالمكاسم والباقي طرق ترابية.

وقد عينت المصلحة بشهادة بعض الطرق الصحراوية كطريق مصر - السويس . وطريق مصر - القنيم .

وعما يبعد لذكره أنه كان موجودا تحت تصرف المصلحة لفاية مارس سنة ١٩٣٣ مبلغ ٣٦٩،٩٧٩ جنيا و ٢٥٩ مليا لإغراض برامجها الإنشائية .

ويوجد الآن منه تحت تصرف الوزارة ٢١٧،٧٦٦ جنيا و ٧٨٤ مليا. تبقى منه على أعمالها وقد علمت اللجنة أن المصلحة قد ابتدأت فعلا في تنفيذ ما أشارت به هذه اللجنة من إقامة الطرق التي جيب من أجلها هذه المبالغ وإن يكن يتراض إتمام العمل بمبلغ إدراج بمبالغ خاصة بالكباري الكبيرة التي

جلسة الأربعاء ١٤ صفر سنة ١٣٥٢

(٧ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

الإيرادات

(انظر محضر الشرح المحرم بقرب يابى عليه يـك)

ملاحظات عامة

إذا ما استعرضنا ما مر بنا من الحوادث في العام المنصرم وجدنا أن العالم لا يزال سائرا في تيه من الظلمات لم يجدد إلى علاج حاسم للمحنة التي تقناه بل ووجدنا أن كثيرا مما قصد به الإصلاح قد انتهى إلى عكس المراد منه كما كان الحال فيما اتجه الأمم المختلفة للوصل إلى استقلال كل منها عن الأخرى استقلالاً اقتصادياً تاماً بما جر ذلك وراءه من الحواجز الجبركية المرفضة .

على أن اشتداد الأزمة ووصول ليلها إلى الولايات المتحدة - تلك البلاد العظيمة الفنية التي تداين معظم الدول والتي تكتزما بمعدل ٤٠٪ من ذهب العالم - قد فتح أعين الجميع لما تستهدف له المدينة الحالية من خطر ومهد الطريق للحل الوحيد المقبول وهو تعاون الجميع لدفع هذا الشر الوبيل .

يسير البرلمان الآن في دراسة الميزانية على خلاف ما كان عليه العمل في الماضي ، فبدأ دراسة الميزانية بنظر مصروفات الدولة قبل إيراداتها جريا على ما عليه العمل في البلاد الأخرى ، على أنه لا يصح أن يؤخذ بهذا التقليد في مصر لأن إيراداتها محدودة ويجب أن تكون مصروفاتها في حدود هذه الإيرادات ، عكس ما هو حاصل في البلاد الأوروبية التي تنظر في المصروفات أولا لتضبطها بقدر ما تستطيع ، ثم بعد ذلك المال اللازم من الإيرادات يفرض الضرائب الجديدة لموازنة الميزانية .

توازن الميزانية

يضمون في سائر البلاد مسألة توازن الميزانية في مقدمة الأمور التي تستدعي اهتمام الحكومات ، إذ عليها في بادئ الأمر أن تواجه المصروفات العظيمة التي تتطلبها مصالح الحكومة المتعددة في الداخل والخارج ، كما عليها - وعلى الأخص منذ الحرب العامة - أن تواجه أوزار الديون الباهظة التي اقترضتها للدفاع عن كينها والتكاليف التي تستدعيها الضرورة لتكفل طمانيتها بالسلع .

أما مصرفى في حالة تختلف عن تلك الأحوال ، لأنه لا يهزمها إلا تدويرا يلزم لاحتياجاتها الإدارية ، ويظهر أنه بقليل من التضحية والعناية تستطيع الوصول إلى تلك النهاية بدون صعوبات كثيرة على الرغم من أن ميزانيتها تحتوي على أعمال جديدة لا بد منها لتأمين نموها الطبيعي . وهذا ما حدا بوزارة المالية للاهتمام بالثروة العامة المهددة بالأزمة المنتشرة منذ سنوات عديدة في العالم بأسره ، والتي أثرت بصدمتها على كل عناصر نظامنا الاقتصادي ولا سيما الزراعة ، فأخذت الوزارة بسياسة المعاونة والحماية في مختلف التواش ، فمن ذلك :

١ - إنشاء البنك الزراعي الذي يمد له يد صفار المزارعين ومتوسطهم المعاونة اللازمة لتفقات الزراعة والحصول على التقوى والاستمعة .

٢ - الائتاق مع البنوك العقارية والشركة العقارية المصرية لاجتتاب نزع الملكية الجبرى ومنع انحطاط قيمة الأملاك العقارية .

٣ - اتخاذ الوسائل المؤدية إلى سهولة تصدير بعض محصولات البلاد كالأرز والقول وماشا كلهما لرفع مستوى أسعارها .

٤ - الحواجز الجبركية بقصد حماية زراعة البلاد وصناعات إزاء المزارحات الأجنبية .

٥ - تشجيع الغرف التجارية المصرية وهي العناصر الجهورية لثرق التجارة الداخلية .

وإذا كانت مصر قد نجحت حتى الآن في توازن ميزانيتها فإن كل عبه جديد يزد عليها من شأنه أن يجعل هذا التوازن في خطر ، وبما لا شك فيه أن تكليفها بدفع فوائد وأقساط دينها ذعيا مئة القضاء على هذه الموازنة .

لقد وقعت الآن سائر الدول في أحباب مصر من خروج عملها عن قاعدة الذهب ، ولم تر أن واحدة منها تحثمت في دينها العامة الهائلة لديونها بسدادها على قاعدة العملة التي يطلب إلى مصر الدفع بها .

القطن :-

ولقد حاولت الأمة المصرية إيجاد محصول آخر غير القطن يكون دعامة ثانية لثروتها فلم تجد حتى الآن سواء وسيظل المحصول الرئيسى زمنا طويلا .

لقد اتجهت الفكرة في الماضي القريب إلى وجوب إقراض زراعة القطن بسبب تنحدر أسعاره ولكن بعد أن هوت أسعار باقي المحاصيل الشتوية إلى الحضيض لم يعد عمل التفكير في مثل هذا التحديد ، لأن أفراد مصر بتعبد الزمام دون باقي البلاد المنتجة فضلا عن أن فيه إضرارا باليتها فهو لا قيمة له من حيث زيادة الأسعار ، ولذا يجب أن تنجبه الجهود للاعتناء بزراعة القطن نونا وكما بشرط إقتل الصفقات اللازمة له .

وبالبحث في تلك الصفقات نجد أن التخفيض عمل أسعار القطن وأجرة العامل . أما السداد الكبار والبرول والآلات وأنواعها وقطعها ولوازمها فلم تزل عالية كما كانت قبل سنة ١٩٢٩ بل وأعلى من سنة ١٩٢٩ في أسعار بعضها . فإذا تمكنا من خفض الصفقات سهلت المزاخرة في أسواق القطن نظرا للجودة الممتازة الطبيعية التي انحصر بها قطننا .

وليس مما يسيل المزاخرة بطبيعة الحال أن تزداد التكاليف بإبقاء الضريبة عليه .

لقد فرضت على القطن خريبة مقدارها ٣٥ قرشا عن القطنار عند ما كان سعره يزيد على الخمسين رايالا وكان القصد منها تمويض الخزانة عن انحصارة التي لحقتها من امتداد الدينق الأجبي لأجل الاستهلاك المحلي فلما زالت هذه الأسباب طالبت الأمة بأجها الحكومات المختلفة على رفع هذه الضريبة فاقصت بالتدرج ونحت تأثير هذا الإجماع إلى أن وصلت إلى قيمتها الحالية وهي العشرة قروش .

ولكن الآن ونحن عند أسعار ليست صالحة لتمويض المنتج غير معقول أن تبقى هذه الضريبة .

المحاصيل الشتوية :

لقد تكثفت هذه المحاصيل تنحدر أسعارها مما جعل أبواب الأرباح في حالة ارتباك شديد ، فاقصع وصل سعره إلى ٩٠ قرشا ولولا الحماية الجبرية لزل كثيرا ، والفول ٥٠ قرشا ، والذرة ٤٠ قرشا ، والشعير ٣٠ قرشا ، والحبلة ٥٠ قرشا ، والعدس ٦٠ قرشا ، والأرز ٤٠ قرشا ، والبن بلا ثمن ، كل هذا والعرض كثير والطلب قليل حتى أصبح القند تادر التناول في أيدي الزراع وهم الآن — والضرائب القنارية وأمان السداد حل ميعادها — في حيرة ونجزع من السداد .

لذا ما زيد على ذلك أن مصر لم يكن لها دخل فيما طرأ على عملها من زول تين أن المطالب التي أقرتها محكمة مصر الابتدائية المختطة عما لا يمكن لحكومة مصرية أن تحره بحال .

ولقد نجح إجماع مقطوع النظر في هذا الشأن من سائر طبقات الأمة التي أحس ضميرها بنظم صايرح سابي — ورغم كل الظروف والمحاولات — الرضوخ له .

وقد كانت تود مصر لو أن حلة السندات من الأجانب المقيمين بمصر شعروا بمحققة الموقف ، وتدرؤا النتائج الخطيرة التي قد تستتبع تشبثهم ، فإزهاق مصر لن يضر المصريين وحدهم ، بل سيتناول أيضا دنايتهم حتى حل بمصر ما حل بالبلد الأخرى بسبب هذا الإزهاق .

التقصد

إن المهم في مسألة القند هو تشبثه بهما كان سعره . لأنه متى ثبت القند في مختلف البلدان أخذت العلاقات المتبادلة فيما بينها شكلا ثابتا يبادل نونا من اليار . ولما كان التثبيت مرتبطا بالحالة الاقتصادية العامة في العالم بأسره فلن يمكن تحقيقه إلا باتفاق إجماعي على قواعد مقبولة بين الإنتاج والاستهلاك وبين المبالغة والتسديد ، وهذا ما أدركته الدول التي قوت اجتاعها بشكل مؤتمر اقتصادي للتداول في الوسائل الصالحة لمعالجة الحالة الحاضرة .

ولقد كان على مصر بعد أن هبط قندها أن تتدبروجه إخلاص من طريق العمل على استقلال قندها . فقامت الحكومة بالدراسات التهديدية والاستشارات الفنية واتت إلى أن الترتيب من أسلم الأمور عواقب . وقد عززت الوقائع موقفها الملموه بقوة وحكمة بعد ما أعلنت الولايات المتحدة منع تصدير الذهب وقررت تضخم عملها ، ثم خروجها عن حيار الذهب .

الحاصلات الزراعية :

سيكون لدينا بعد إتمام مشروعات الري والصرف من الحاصلات الزراعية ما يزيد على حاجة الاستهلاك المحلي فوجب أن يكون للبلاد سياسة ثابتة تستطيع على أساسها الاستفادة بهذه الزيادة من طريق إصدارها ، ولا سبل إلى التناج في ذلك إلا الوصول إلى زيادة غلة الأراضي مع خفض مصاريف الإنتاج إلى أدنى حد .

التجارة الخارجية في سنة ١٩٣٢

الواردات	المصادرات	الربح	الخسارة	أعمال البلاد
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٨٩٥٣٨٩٧	١١٩٢٧٩٦٢	٢٩٥٠٦٦	—	١ ريشيا لحظي
١٩٧١٤٦٤	٢٧٩٠٦٣٧	٨١٩١٧٢	—	٢ فرنسا
١٩١٢٦٠٤	٢٦٤٢٣٠٥	٧٢٩٦٠١	—	٣ ألمانيا
٨٧٢٣١٥	٤٣٢٤٤٣١	٥٥٢١١٦	—	٤ ولايات المتحدة
٢٨٨٧٢٨	٧٢٨١١٢	٤٢٩٨٨٤	—	٥ الأمريكية
٢٦٠٠١٨	٤٩٦٨٥٢	١٣٦٨٣٤	—	٦ سويسرا
٤٢٦٨٠٢٦	١٩٩١٠٧٠٠	٥٥٤٢٦٧٤	—	٧ تشيكوسلوفاكيا
١٢٩٩٧٤٤	٢١٨٦١٦٦	—	١٠٥١١٢٨٨	٨ بيلجا
٢١٥٢١٨٨	١٢٨٦١٥٧	—	٨٦٦٠٣١	٩ هولندا
٧٧٩٧٠٩	٨٢٤٣٠	—	٩٩٦٢٧٩١	١٠ رومانيا
٧١٥٩٦٥	٢٦٥٩٩٦	—	٥٧٩٦٦٩	١١ روسيا
٥٦٨٨٦٧	—	—	٤٦١٨٦٧	١٢ شين
٤٥٩١٥٨	٢٩٠٦٦	—	٤٢٠٠٩٢٠	١٣ تركيا
٦٢٢٧٠٩	٢١٥٩٤١	—	٤٠٦٧١٨	١٤ اليونان
٣٣٧١٠٥	١٥٥٦٩٢	—	١٠١٤١٢٠	١٥ إسبانيا
٢٨٢٢٥٩	٢٨٠٦٢٥	—	٥٦٣٢٠	١٦ هولندا
٢٤٣٨٧٧٢	٢١٧٥٥٨١	—	٢٢٦٩٠٠	١٧ بلجيكا
٣٥٠٧٤٩٨	٢٤٩٥٦١٢	—	١٠١١٨٧٧	١٨ بلاد أخرى
١٣٠٥٧٦٦٥	٧٠٧٦٧١٧	—	٥٨٨٠٩٤٨	

وعلى كل حال فهذا النقص الكبير ليس في النهاية إلا أدلة على ما وصلت إليه الحالة من ضيق وضيق .

التجارة مع السودان

هبط ما اشترته السودان منا في سنة ١٩٣٢ إلى ثلث ما استوردت في سنة ١٩٢٩

أما نسبة البطون في وارداتنا من السودان فترتفع ذلك القدر في النقص ولعل ارتباطنا الوثيق بالسودان بشهر الحكومة بواجب السعي لإعادة ما كان للتصدير المصرية من مكانة . وتود اللجنة لو تيسرت جهود الحكومة المصرية فيما أشارت به عليها السنة الماضية من العمل على توريد السكر اللازم للسودان خصوصا وحكومته هي المتحركة لهذا الصنف .

الحكومة وإصدار الذهب

إذا ما استعرضنا ما للذهب من قيمة حتى لدى الدول التي أعلنت خروج عملها من عياره أمكننا أن نحكم أنه ما زال الأساس الحديدي لكل نظام ثابت للقد .

التقدم الصناعي :

قامت مصلحة التجارة والصناعة بشي الوسائل لتشجيع بعض الصناعات المحلية — وإن يكن بدرجة أقل — أن ترى البلاد بدرجة تحف الصناعات — إلا أنها ترى أن تمت الطرقات ووجوب السحب لكل حذر وحصر الجهود في إنتاج الصناعات التي تتصل اتصالا وثيقا بمنتجات البلاد أو التي تتوافر موادها النظام لحدس .

النظام التعاوني :

لا يزال التعاون في مصر يسير سيره بطيء رغم الجهود التي بذلت في سبيل تنظيمه .

وقد فكر ووردت لزراعة مشروع يحقق معنى من معانيه ويمنح الباب للتعاون بين الشبان الراجح ميدان عمل لمح . ويشجع هذا المشروع في وضع مساحات من الأرض الزراعية لإدخالها في تنظيم تعاوني .

واللجنة بحسب الفكرة . رجوا أن ينفذ تنفيذها بالاجتاج

المصادرات والواردات

بلغت قيمة المصادرات في سنة ١٩٣٢ : ٢٧٧,٠٩,٠٠٠ ج.م مقابل ٢٨٩,٧٩,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ أي بزيادة قدره ١,٠٨٨,٠٠٠ ج.م والواردات ٢٣٧,٤٦,٠٠٠ ج.م مقابل ٣١٩,٥٢٨,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ أي بزيادة قدره ٨٢,٠٠٠ ج.م .

ومن مصادرة لأرقام يبين أن الفرق أصبح في صالح مصر بعد أن كانت الواردات قد توافرت في ربح عن المصادرات مدة من الزمن .

أما وصول البعثين إلى ما وصل إليه من الاحتفاظ بقيمة لتزول لأسود في مجموع وتضعف قوة اشتره لحدس . وقد كلف لإصدار الذهب إلى الخارج أثر في زيادة المصادرات على "الواردات" .

ولما كانت مصر الآن في حرج من شأنها أن تصدر إلى مصر أموالا تزيد قيمتها في هذه الفترة عن مائة ما استوردتها منها مما يستدعي وجوب التفكير في الأمر جدا حتى لا يكون ذلك دون موصلة التي لا تزال في دور الشك . وعليه ترى اللجنة أنه لا بد من حكمة أن تسير على ذات القعدة لمصلحة الشجاعة في معظمها لمعظم وهي قعدة تترك في كفى المصدر والواردات في حدودها الخارجية مع ذلك لا يرى أن لها من مصلحة المشاركة لسلطة السكينة لنفس في وجه المصالح "الوارد من المصادرات التي تقل قيمة ما استوردته من المنتجات المصرية عما تصدره إلى مصر حتى يتم التوازن في الأرقام . وبما استطاعت مصلحة المصادرات أن تذكر هذه القيمة كد ظهر لها وجود زيادة في قيمة الوارد عن المصدر ولا ينبغي ما في اتحاد هذه الفائدة المشروعة من الفوائد الخيرية من حيث ترويج محصولاتنا زراعية وحماية صناعاتنا من المزاومة الشديدة .

وفيما على بيان عن التجارة الخارجية في سنة ١٩٣٢ :

وفيا على بيان المصروفات التي يتكون منها الاحتياطي الحر :

جنيه	مستندات الدين المصري
٩,٣٥٨,٣٣٣	مستندات الدين المصري
٦,٧٨٦,٠٠٠	على الحكومة البريطانية
٥,٤٠٩,٤٣٥	مخلفة
١٦,٦٨٤,٨٦٨	الجملة

ويتبين مما تقدم أن الاحتياطي قد تضائل إلى حد كبير فأصبح الخسر منه يكاد يكون قاصرا على مستندات إذ أن التقد قد فُقد تقريباً — ولأن الاحتياطي المحبوس لا تزيد قيمته الحقيقية عن التسعة ملايين جنيه ذلك أن الرصيد المقيد لحساب القطن ومقداره ٨,٦٩٦,٤٠٠ ج.م على اعتبار أنه ثمن ١١١,٤٦٣ راقطاً قيمته الحقيقية ٢,٥٠٠,٠٠٠ ج.م وهو من هذا القطن بالسعر الحالي بعد المصاريف .

ميزانية المصروفات

لا يرى اللجنة أن تزيد على ما عقلت به على سائر أقسام المصروفات وإن يكن من المفيد أن تلتفت النظر إلى وجوب معالجة جميع أبواب المصروفات في الأعمام المقتولة للوصول إلى تخفيضها بتخفيض بنسجم في مؤدها مع الحالة الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد بفعل الأزمة ، وإذا لم يكن في حزم الحكومة الآن من مهام المواطنين فلا أقل من أن تراعى القرارات المتعمدة التي أصدرتها بوقف التعيينات والملاوات والتزيقات ، وأن يعمل بحزم في القضاء على نظام المساحبات الشخصية وفي الوصول إلى تخفيض الباب الثاني تخفيضاً مناسباً .

وتود اللجنة لو أن تتابع الحكومة مسألة الموظفين من أساسها فتبحث طرق العمل لتنظيمها وتبسيطها فتصل إلى النتيجة المطلوبة وهي سير أداها دون حاجة للمدد الكبير الموجود الآن .

ميزانية الإيرادات

الملاحظات على كل باب

(باب ١ — أموال مقررة)

قترح لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢,٢٥٨,٧٠٠ ج.م مقابل ١,٦٧٦,٧٠٠ ج.م سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ أي زيادة إجمالية قدرها ٥٩١,٠٠٠ ج.م وكان التصحيح فعلاً ٦,١١٧,٠٠٠ ج.م وتوزيع هذه الزيادة إلى ربط ضرائب على الأمان مستبعدة وزيادة ضرائب على أطان تعدلت طريقة ربحها — والجنة تبيد هذا الملم ما أشارت إليه في العام الماضي من أن بعض الضرائب العقارية في فلاحيتها أصبحت لا تتناسب مع غلة الأرض ، ومن ضرورة العمل على تخفيضها وعلى توزيع الضرائب عامة بنسبة عادلة بين سكان البلاد .

لهذا فقد أحسنت الحكومة صنعا فيما قامت به من مشتري الذهب لسد حاجة الخطية النقدية وتصديرها ما زاد عن الحاجة . خصوصاً وأنما قد حالت بإعلانها عن سره دون استقلال الوسيطاء وإبرازهم لأرباح غير المشروعة وفي الوقت ذاته قضت على وسائل التهريب إذ لم يعد للهربين ربح يذكر يجاب مخاطرهم ووقوعهم تحت طائلة القانون .

الضرائب ونظام توزيعها

أشارت اللجنة في السنة الماضية إلى عدم التناسب في توزيع الضرائب بين سكان البلاد وإلى أن الملكية الزراعية بسبب الأزمة أصبحت تتحمل ثوق طاقاتها .

ولما كانت العبء الكؤود في سبيل توزيعها توزيعاً عادلاً بأن تعمل موارد الثروة المختلفة تنصيباً من الالتزامات العامة فلا يسع اللجنة إلا أن تنيب بالحكومة أن تعمل على تخليص البلاد من نظام عتيق ظالم لا يربقاه أي اعتبار هو نظام الامتيازات الأجنبية الذي تحمل مصر ثمره وصحها دون سائر بلاد العالم .

الاحتياطي العام

مع الاحتياطي العام في هذه السنة ٣٩١,٢٥٧ ج.م منها ١٨٧,٦٨٢ ج.م احتياطي محبوس ، والباقي وقدره ١٨٣,٥٧٥ ج.م احتياطي حر حسب البيان التالي :

الاحتياطي المحبوس	الاحتياطي الحر	الجملة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مائري
٥٠٠٠٠٠	١٦٨٦٤٨٦٨	١٧١ ٨٤٨٩٦٨
...	—	٨٠٩٦٤٠٠
...	—	٢٩٤٨٩٨٨
...	—	١٢٨٥٢٥١
...	—	٧٦٣٠٢٢
...	—	٧٤٢٧٦٣
...	—	٢٥١٢٥٨
...	—	١٥١٨٧٠٧
...	—	١٥١٨٧٦٣
...	—	٣٣٩١١٠٥٧

وترجو اللجنة أن تمنى الحكومة بقرية السمك في البعيرات الاعتناء الكافي وجلب الأنواع التي تصلح لصناعة السريدن وأنواع المصناعات الأخرى . في يتسع هذا المورد لتشغيل أكثر عدد من سكان الشواطئ في تلك الصناعة ويزداد إيراد الخزائنة .

(باب ٥ - الدفعة)

قدر لهذا الباب مبلغ ٨٨٥,٠٠٠ ج. م بعد تنزيل مبلغ ١٤١,٠٠٠ ج. م قيمة نصيب مصطفي السكك الحديدية والتفرقات والتلفونات أخرى المجموع ١,٠٣٦,٠٠٠ ج. م مقابل ٩٧٩,٠٠٠ ج. م ربط سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الذي بلغ فعلا ١,٠٦٣,٠٠٠ ج. م ، وتلاحظ اللجنة أن موظفي الحاكم المختطة مصريين وأجانب لا يستقطع منهم بلل دفعة أسوة بموظفي الحكومة . ولم ترما يرد هذا الاستثناء بل تعتقد بشذونه وعدم مطابقته لروح المساواة . وترجو اللجنة أن تعمل الحكومة بمنزلة في خلاف هذا الشذوذ .

(باب ٦ - رسوم دفعة المصوغات)

قدر لهذا الباب ١٠,٠٠٠ ج. م مقابل ٢١,٠٠٠ ج. م ربط سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بجزء قدره ١١,٠٠٠ ج. م وبيع السبب في الجزء إلى فعل الأمانة الحالية التي جعلت الأهالي يبيعون ماسبق أن اكتتروه من الذهب بدلا من أن يشتروا .

(باب ٧ - الرسوم القضائية والقيدية)

قدر لهذا الباب ٢,٠٥١,٠٠٠ ج. م مقابل ٢,١١٦,٠٠٠ ج. م ربط سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بتخفيض ٥٥,٠٠٠ ج. م يرجع إلى عجز الوارد في رسوم المحاكم الأهلية .

وتلاحظ اللجنة أن الرسوم المقررة في المحاكم المختطة أصبحت تثقلة الرقابة على المتقاضين .

(باب ٨ - قائدة رأس مال السكك الحديدية)

قدر لهذا الباب مبلغ ٩١٨,٠٠٠ ج. م كقائمة على رأس مال السكك الحديدية بسد فصلها عن ميزانية الدولة . واللجنة لعلها أن هذا التقدير تخيري فهي تنتظر البحث الذي ستقوم به الهيئات المختصة لتعرف بالضبط قيمة موجودات السكك الحديدية وما ينبغي أن يكون لها من ربح ، وترجو أن يتم البحث قبل نظر الميزانية المقبلة .

ولا ترى اللجنة حلا لأن تعفى أملاك الحكومة من الضرائب . وترجو أن تتساوى هذه الأملاك مع سائر ما يملكه الأفراد . حتى يكون من المستطاع حل الأملل الوقوف على حقيقة إيراداتها .

وقد شكلت الحكومة لجنة لوضع أسس لتعديل الجدي للضرائب على أن يستغرق التنفيذ فيما بعد عشر سنوات ابتداء من سنة ١٩٣٥

ولكن اللجنة ترى أن التقدم الذي وصل إليه الغرب فيما يخص بطرق المسح والتقدير لا يعمل محلا للسحر على سنن الجليل الماضي وما دام الجميع متفقين على أن تعديل الضرائب ضرورة ماسة وعمل لا بد من إجرائه فلا محل للتقيد بالمدى التي نص عليها القانون السابق . إن الشرط الوحيد الذي يجب مراعاته هو ألا يقل مجموع الضرائب عن أربعة ملايين من الجنيهات يضاف إليها الاحتياطي المناسب ، أما مدة الثلاثين سنة فليس ما يمنع المشرع المصري قانونا من الدول عنها .

هذا وترجو اللجنة أن تسارع الحكومة إلى تعديل قانون ربط عوائد الأملاك بما يتفق مع ضرورات العصر الحالي .

(باب ٩ - الجمارك)

قدر لهذا الباب ٣,٦٩٠,٠٠٠ ج. م مقابل ٣,١٣٠,٠٠٠ ج. م زيادة قدرها ٥٦٠,٠٠٠ ج. م من الربط السابق ، وبعد تنزيل مبلغ ٢٦٩,٥٠٠ ج. م سموات بحركية ، ويقع معظم الزيادة في بند رسوم الواردات ٢,٩٢,٥٠٠ ج. م ، وفي بند رسوم الإنتاج ٨٢,٦٠٠ ج. م مقابلها معظم التخفيض في رسوم الدخان ٢٠٥,٠٠٠ ج. م ، وبند "رسوم الصادرات" .

وترى اللجنة أن تكون القاعدة في نظام المسموحات الجمركية معاملة المثل فيقتصر فيها على نظير ما هو مسموح به للصيرين لدى الدول الأخرى .

(باب ٣ - رسوم الموانئ والمنازل)

قدر لهذا الباب ٢,٩٢,٥٠٠ ج. م مقابل ٣,١٤,٧٠٠ ج. م بجزء قدره ٢٢,٢٠٠ ج. م وقد روى في هذا التقدير نسبة المتحصل في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ حيث بلغ ٢,٨٩,٠٠٠ ج. م .

(باب ٤ - مصايد الأسماك)

قدر لهذا الباب ٦٥,٠٠٠ ج. م مقابل ٧٧,٤٠٠ ج. م ربط ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بجزء قدره ١٢,٤٠٠ ج. م .

وقد وضع هذا التقدير على أساس المتحصل فعلا وقدره ٦٣,٠٠٠ ج. م .

(باب ٩ - التفرقات والتلفونات)

أدرج لهذا الباب ١٥٩,٠٠٠ ج. م قيمة القائمة على رأس المال أسوة بمصلحة السكك الحديدية. ومن الطبيعي أن للملاحظة السابقة تنصب على المصلحين.

(باب ١٠ - البريد)

قدر لهذا الباب ٦٧٩,٠٠٠ ج. م مقابل ٧٢٨,٠٠٠ ج. م أى يسجز قدره ٤٩,٠٠٠ ج. م عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وقد كان للأزمة المالية أثر محسوس في عجز إيرادات هذه المصلحة.

(باب ١١ - الأملاك الأميرية)

قدر لهذا الباب ٧٧٧,٠٠٠ ج. م مقابل ٦٢٨,١٠٠ ج. م سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ التي بلغ المتحصل فعلا فيها ٥٤٤,٠٠٠ ج. م وترجع هذه الزيادة إلى أسباب ثلاثة أبدتها مصلحة الأملاك الأميرية وهي :

(١) زيادة مساحة القطن .

(٢) زيادة سعر القطن .

(٣) زيادة مساحة الأراضي المستصلحة .

(باب ١٢ - بدل الخدمة العسكرية)

قدر لهذا الباب ٧٥,٠٠٠ ج. م مقابل ١٠٠,٠٠٠ ج. م سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ التي بلغ المتحصل فيها فعلا ٦٨,٠٠٠ ج. م وقد تأخر هذا الباب بفعل الأزمة تأثيرا كبيرا فبعد أن كان الإيراد يتراوح بين ١٧٣,٠٠٠ و ١٨٨,٠٠٠ ج. م في سنتي ٢٨ و ٢٩ وصل إلى هذا الحد .

(باب ١٣ - رسوم الخضر)

قدر لهذا الباب ١,٢٩٢,٠٠٠ ج. م مقابل ١,٥١٨,٠٠٠ ج. م ربط سنة ١٩٣٢ وقد بلغ المتحصل منها ١,٣٩٩,٠٠٠ ج. م وترى اللجنة أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في نظام ربط أجور الخضر باقضى . ذلك النظام الذى مضى عليه الآن يمسون سنة دون أن تمسه يد بالتعديل مع أنه يصبح بسبب التطور الاجتماعى والسياسى غير متوافرة فيه ضمانات العدل والمساواة في التوزيع .

(باب ١٤ - المستقطع من ماهيات المستخدمين)

قدر لهذا الباب مبلغ ٥٩٢,٠٠٠ ج. م بعد استبعاد نصيب مصلحي السكك الحديدية والتفرقات والتلفونات وقد يبلغ ٦٨,٠٠٠ ج. م أى أن الربط هذا العام في المشرع يزيد ١٠,٠٠٠ ج. م عن ربط سنة ١٩٣٢ وقد بلغ المتحصل فعلا منها ٦٤٥,٠٠٠ ج. م .

(باب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل النقود)

قدر لهذا الباب ١,٩١٧,٠٠٠ ج. م مقابل ١,٥٤٢,٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بنقص قدره ٣٧٥,٠٠٠ ج. م .

وقد بلغ المتحصل فعلا ١,٣٧١,٠٠٠ ج. م وقد شمل القصد بنود هذا الباب الثلاثة : فالبنود الأول كويونات سندات الاحتياطي قص ٩٧,٠٠٠ ج. م بسبب قص فائقة سندات الحرب البريطانية، والبنود الثاني فوائد الحسابات الجارية والسلف بلغ القصد فيه ٤٨,٠٠٠ ج. م بسبب تخفيض سعر القطن، والبنود الثالث حصص الحكومة في أرباح تشغيل البنوك قصت ٣٠٠,٠٠٠ ج. م بسبب زيادة تغطية جانب من البنوك المتداول بالذهب وقص في البنوك المتداول .

(باب ١٦ - إيرادات ورسم متنوعة)

قدر لهذا الباب ٦٩٨,٠٠٠ ج. م في مشروع الميزانية وأضيف عليه مبلغ ٧,٠٠٠ ج. م في التعديلات الملحقه للمشروع عما جاء بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء نظير ضم مدرسة الزراعة المتوسطة بدمشق لمجلس المديرية فأصبح ربط هذا الباب ١,٨٧٩,٠٠٠ ج. م مقابل ٢,٤٧٩,٢٠٠ ج. م في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ التي كان المتحصل فيها ٢,٥١٦,٠٠٠ ج. م .

ويرجع السبب في إقصاء الربط إلى مبلغ ثمن القنوى والساد الذى تحول من ميزانية وزارة الزراعة إلى بنك التسليف الزراعى وقدره ٥٤٢,٠٠٠ ج. م وإلى بعض بنود أخرى . وهذا الباب يشمل ٤٧ بنودا . وقد لاحظت اللجنة في هذا العام كما لاحظت في العام الماضى أنه يحسن تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة أبواب : الأول يشمل الرسوم التي تحصل من الرخص والمرامض والسيارات وكشوف المواليه والوفيات والأطيان ، وبالإجمال كل رسم يقرر على طلب أو لإجراء من المصالح ويسمى باب الرسوم ، والباب الثانى يشمل المصاريف المدرسية والاحتفالات وإعانة التعليم وتبرعاته وهباته ويسمى باب إيرادات التعليم ، والباب الثالث يشمل الإيرادات والرسوم المنتسفة الباقية بعد ذلك ويطلق عليه هذا الاسم ، وذلك لسهولة فحص بنود هذا الباب الكثيرة العدد .

بـ

باب ٤ - مصائد الأسماك	٦٥,٠٠٠
» ٥ - السمكة	٨٨٥,٠٠٠
» ٦ - رسوم سمكة المصوغات	١٠٥,٠٠٠
» ٧ - الرسوم القضائية والقيدية	٢,٠٥١,٠٠٠
» ٨ - ضريبة رأس مال السكك الحديدية	٩٩٨,٩٠٠
» ٩ - » » التلغرافات والتليفونات	١٥٩,٠٠٠
» ١٠ - البريد	٢٧٩,٠٠٠
» ١١ - الأملاك الأميرية	٧٧٧,٠٠٠
» ١٢ - بدل الخدمة العسكرية	٧٥,٠٠٠
» ١٣ - رسوم الخلف	١,٢٩٩,٠٠٠
» ١٤ - المستقطع من مايات المستفيدين	٥٦٢,٠٠٠
» ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل القود	١,١٩٧,٠٠٠
» ١٦ - إيرادات ورسوم متنوعة	١,٨٧٦,٨٠٠
» ١٧ - ضريبة القطن	٦٠٠,٠٠٠
» ١٨ - إيرادات غير اعتيادية :	

(١) مبيع أراضي ٥٧٥,٠٠٠

(٢) إيرادات أخرى ٤٥,٠٠٠

» ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافي على المخان

لتمويض الهيئات المحلية من عوائد الدخولية

ولذلك من المصروفات ٣٨٨,٠٠٠

- حصة مصرف التوظيفات التي تدفعها ألمانيا

جملة الإيرادات ... ٣٢,٠٧٥,٠٠٠

وتلاحظ زيادة في بند ١٠ قيمتها ١٠٠,٠٠٠ ج. م. من حصة الحكومة من إيرادات شركات متنوعة وهي شركة ترم القهارة وادوات وعلويبوليس واللع والصودا وغيرها - ويشمل الغص ١٣ مصروفات مدرسية وهيبلغ ٥٣,٠٠٠ ج. م.

(باب ١٧ - ضريبة القطن)

قدر لهذا الباب ٦٠٠,٠٠٠ ج. م. مقابل ٥٠٠,٠٠٠ ج. م. ربط سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ والمتحصل فعلا ٤٨٥,٠٠٠ ج. م.

والهيئة ترى أن لأجل إبقاء هذه الضريبة وترجو الدفعة قبل ظهور المحصول الجديد .

(باب ١٨ - إيرادات غير اعتيادية)

قدر لهذا الباب ٦٢٠,٠٠٠ ج. م. بزيادة ١٢٠,٠٠٠ ج. م. عن ربط سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ رغم أن المتحصل فعلا في هذه السنة كان ٢١٤,٠٠٠ ج. م. فقط .

وترجع أسباب زيادة في الربط إلى توقع إقبال الموظفين على قانون استبدال المعاشات بالأراضي الذي أقره البرلمان أخيرا .

(باب ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافي على المخان)

قدر لهذا الباب ٣٣٨,٠٠٠ ج. م. بزيادة مائة حنيه عن الربط السابق.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على أبواب الإيرادات كما اقترحها مجلس النواب وهي :

بـ

ب ١ - أموال معززة ٦,٢٥٨,٧٠٠

» ٢ - الجمارك ١٣,٣٦٩,٠٠٠

» ٣ - رسوم المواقي والمناشر ٢٩٢,٥٠٠

خلال شهر مايو ويونيه ويوليو حيث تكون الأسواق الاوروبية خالية عادة من الفول الصنفين في الشهرين الأخيرين . ولما كان البرلمان قد قرر زيادة الاطاعة المصدرة لمخصصات الجناح الأظهر من ١٣٥,٣٢٠ ج.م ضمن بند ٧ "اعانات ومرتبات" ، الى ١٤١,١٢٠ ج.م فسيقترب على ذلك تعديل للباب الواردة فيه بمقدار الفرق وهو ٥٩٠٠ ج.م

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة المراقبة على اعتمادى البابين الثانى والثالث من ميزانية وزارة المالية "ديوان العموم" .

وقد أقرها مجلس النواب كما يأتى :

فرع ١ — "ديوان العموم" :

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ٢٩٧,٧٧٦ ج.م

باب ٣ — "أعمال جديدة" ١٢١,١٠٠ ج.م

فرع ١١ — مصلحة التجارة والصناعة

تشمل ميزانية مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة للسنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ الاعتمادات الآتية :

بجبه

٣١٦٥ اصلاح مباني المخضرة بساحل أترالبي .

١٠٧٠ لبناء وصيغتين لرسو قطارات الخضر بالسوق وعمل مخزنيين وكشك للحلطة .

١٠٠٠ لشراء الأرض المقام عليها ملحق سوق الخضر والفواكه .

١٤٣٣٥ الجلمة .

وفي ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ وافق مجلس الوزراء على تجاوز الاعتماد البالغ قدره ١٠٠٠ ج.م الخاص بشراء الأرض المقام عليها ملحق سوق الخضر والفواكه بمبلغ ٣٥٠٠ ج.م على أن يؤخذ من الوفرة في سائر اعتمادات الباب الثالث من ميزانية المصلحة وبذلك أصبح الاعتماد المخصص لشراء الأرض المذكورة ١٢,٥٠٠ ج.م

وكذلك صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٣ لفتح اعتماد قدره ١٠٠٠ ج.م لإنشاء معمل تجارب لتحسين حالة الدبافة في مصر .

وتتوقع المصلحة المذكورة ألا يتم إنجاز المشروعات المقدم ذكرها قبل انتهاء السنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ وهى لذلك تطلب ترحيل الاعتمادات الخاصة بها إلى ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن تعديلات مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية

(المقرر حضره الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بطلسته المنعقدة في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ التعديلات التي أقرها مجلس النواب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية وقد بينتها اللجنة تبين أن المبلغ الذي كان يزيد في ربط هذه الميزانية لحساب المصروفات غير المنظورة لن يكفى هذا النوع من المصروفات خصوصا بعد لانقضاء الذى راعته الحكومة في وضع الميزانية . لهذا تقدمت بالتعديلات الآتية التي يبلغ مجموع البائغ اللازمة لها ١٥٥,٨٩١ ج.م سويت بمجموع ٥٥,٨٩١ ج.م من قسم المصروفات غير المنظورة وأخذ الباقى من مجموع التخفيضات التي أجراها البرلمان في الأبواب التي اعتمدها هذا ويقابل هذه الزيادة في المصروفات زيادة صغيرة في الإيرادات قدرها ٧٠٠ ج.م ينظر بمجملها من إيرادات مدرسة الزراعة للمتوسطة بدمهور التي ضمت أخيرا لوزارة المعارف فيكون صافى الزيادة الحقيقى هو ١٤٨,٨٩١ ج.م ونظرا على بيان التعديلات وملاحظات اللجنة عليها :

(اولا) قسم ٦ — وزارة المالية

تطلب وزارة المالية زيادة اعتماد الباب الثالث من الديوان العام بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ج.م لتسوية المبلغ المتوقف ببقاء دون تحصيل في السنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٤ من السلف التي منحتها بنك التسليف الزراعى على القرض ضمان الحكومة .

وكذلك تطلب زيادة الباب الثالث مائت ألف ذكر بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م نفع إمانة تصدير الفول بسبب الزيادة الكثيرة في محصوله لتصدير جرابه في الأسواق الخارجية لأنه وإن كانت المساحة التي زادت فولا سنة ١٩٣٣ قصت عن مثها في سنة ١٩٣٢ غير أن ما سبق من محصول سنة ١٩٣٣ مضافا اليه محصول سنة ١٩٣٣ سيزيد على حاجة الاستهلاك يكون من الحكمة أن تستمر الحكومة في تصدير الفول الزائد عن الحاجة

(ثالثا) قسم ١٠ - وزارة الحفانية

فرع ٢ - "الحاكم المختطة (قسم القضاء)"

تطلب وزارة الحفانية زيادة مبلغ ٣٠٠ ج. م. على ربط اعتماد الأتاتناث
لثلاث البياء الجديده الذي شيدته شركة الفثال الحكمة المختطة في بور فؤاد
وبعد أخذ ما هو صالح من اثاث مأمورية الحاكم المختطة بيور سعيد

ولا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على الزيادة المطلوبة وترجو المجلس أن
يوافق على ربط الباب الثاني من الفرع المذكور كما أقره مجلس النواب وهو:

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٧٢,٤٨٧ ج. م.

(رابعا) قسم ١٢ - وزارة الزراعة

تطلب وزارة الزراعة رفع الاعتماد المدرج للبند ١٨ "أبحاث حشرية
وأبحاث الحقل" من ٩٥٧٩ ج. م. إلى ١٣,٥٧٩ ج. م.

وقد بحث المجلس الاستشاري موضوع مقاومة دودة اللوز وقرر إحراج
تجربة شأنه تتناول جمع اللوز الباق بسد جنى القطن من منطقة مساحتها
٢٥,٠٠٠ فدان بمديرية المنوفية وتقدر الوزارة مصاريف التجربة بمبلغ
٤٠٠٠ ج. م.

واللجنة توافق على هذا وترجو المجلس أن يوافق على اعتماد الباب الثاني
بعد تعديله وقد أقره مجلس النواب وهو:

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٣٧٤,٤٩٠ ج. م.

(خامسا) قسم ١٣ - وزارة المواصلات

فرع ١ - "ديوان العموم"

تطلب وزارة المواصلات زيادة اعتماد الباب الأول "معايير وأجر
ومرتبات" - فرع ١ "ديوان العموم" بمبلغ ٢٨٨ ج. م. لإنشاء وظيفة
من الدرجة السادسة لمضابط مراقبة قطار الدخيلة.

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٣٣ على تعيين مساعده
مضابط مراقبة في الدرجة السادسة على وفورات الباب الأول في ميزانية السنة
المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وإنشاء الدرجة اللازمة لهذا التعيين في ميزانية
سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

وهذه اللجنة توافق على زيادة الاعتماد وترجو المجلس أن يوافق على ربط
الباب الأول من هذا الفرع كما أقره مجلس النواب:

باب ١ - "معايير وأجر وممرتبات" ... ٦٤,٠٩٥ ج. م.

وقضاهما بمقتضى طلب المصلحة ترجيل سنة ٣١٠٠ ج. م. من اعتماد ٦٥٠٠
ج. م. التي وافق عليه البرلمان بمعاريف اشترت الحكومة المصرية في السوق
العالمية التي ستقام في مدينة شيكاغو سنة ١٩٣٣

وعلى هذا تصبح جملة الاعتمادات لمصروفاتها ٢٩,٨٣٥ ج. م.

ولا ترى هذه اللجنة مانعا من ترجيل هذه المبلغ من ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤
المالية إلى ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية.

وبناء على ما تقدمه تقرر عدم وافق الخمس على اعتماد الباب الثالث
"أعمال جديدة" لمصلحة البحارة والصناعة وسدائل الحكومة كما أقره
مجلس النواب وقدره ٥٥,٣٣٥ ج. م.

(ثانيا) قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

فرع ١ - "ديوان العموم والتعليم العام"

نظرا لعدم مدرسة الزراعة المتوسطة بدمياط وروحي التابعة لمجلس مديرية البحيرة
تطلب وزارة المعارف العمومية إدراج مبلغ ١٣,٣٣٩ ج. م. في البند ١٩
"تشر التعليم" من ميزانية وزارة المعارف وهذا المبلغ هو القيمة المقدرة للصروفات
المدرسة عن سنة كاملة. على أن يحذف مبلغ ٣٠٠ ج. م. من اعتماد البند ١١
"إعانات" وهو قيمة الإعانة التي كانت تمنح للمدرسة المذكورة وأن يضاف
مبلغ ٧,٠٠٠ ج. م. إلى تقديرات الباب ١٦ من إيرادات الميزانية ومن هذا
المبلغ ٦٠٠ ج. م. للصروفات المدرسية (بند ١٣) و ١٠٠٠ ج. م. لربح
الأطيان الموقوفة على المدرسة (بند ١٩).

وتكون القيمة زيادة أعيان الميزانية بمقدار ٤٣٣٩ ج. م. وبضاف
إلى ذلك الإعانة التي تمنحها وزارة المعارف للجامعة المصرية وقدرها
٢٥١,٨٨٤ ج. م. والإعانة التي تمنحها لدار الكتب وقدرها ٣٥٠ ج. م.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على تعديل البابين الثاني والثالث
من الفرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام" وقد أقره مجلس النواب
كما يأتي:

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٨٧٦,٢٩٠ ج. م.

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٦٠,٣٥٩ ج. م.

(سادساً) قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة

قدر لهذا القسم مبلغ ١٢٣,٧٤٧ ج.م في مشروع الميزانية وقد رأيت وزارة المالية تخفيضه بتقدير ٥٥٨٩١ ج.م ليصبح ٦٦٨٥٨ ج.م.

غير أنه نظراً لأن مجموع مصروفات مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية سيكون ٤٣,١٧٩,٠٤٣ ج.م ترى اللجنة حذف مبلغ ٤٣ ج.م أخرى من اعتماد قسم ١٨ "مصاريف غير منظورة" ليصبح ربط هذا القسم ٦٦,٨١٣ ج.م ويكون مجموع المصروفات وفقاً لموسى قدره ٣١,٩٧٩,٠٠٠ ج.م. وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على الاعتماد المقدّر لهذا القسم كما أقره مجلس النواب وهو :

"مصاريف غير منظورة" ٦٦,٨١٣ ج.م

فرع ٤ - "مصلحة الطرق والكبارى"

بمناسبة إنشاء كوبرى الحديدي إسماعيل وكوبرى بنها تطلب وزارة المواصلات لإنشاء وظيفتين من الدرجة الثامنة لإدارة الجهاز الكهربائي المحرك لها (٣٠٠) ج.م وظائف بخارة خالوجة عن هيئة المال لكوبرى الحديدي إسماعيل ربطها ٩٠ ج.م.

ويلاحظ أنه يوجد لدى المصلحة أربع وظائف خدمة سائرة زائدة على الحاجة ربطها ٣٥٨ ج.م وهي ناتجة عن إنشاء ورشتها في شبرا أو إحالة أعمالها على الورش الأميرية فيمكن بذلك حذف هذه الوظائف المطلوبة بتعيين الميكانيكيين والبخارة المشار إليهم ويكون المبلغ الواجب إضافته على الباب المذكور هو الفرق بين مبلغ ٣٩٠ ج.م و ٣٥٨ ج.م أي ١٣٢ ج.م فقط.

وهذه اللجنة توافق على إضافة المبلغ المذكور وترجو المجلس أن يوافق على ربط الباب الأول من هذا الفرع كما أقره مجلس النواب وهو :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومصريات" ... ٤٧,٩٠٦ ج.م

الجدولة	باب ثالث - أعمال جديدة	باب ثان - مصروفات عمومية	باب أول - ماهيات وأجر ومصريات	فرع	قسم
جيبسة مصرى	جيبسة مصرى	جيبسة مصرى	جيبسة مصرى	١	٦
٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	-	-
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	-
٢٩٨٣٥	٢٩٨٣٥	-	-
١١٣٣٦	١١٣٣٦	٣٠٠٠	-
٣٠٠	-	٣٠٠	-
٤٠٠	-	٤٠٠	-
٢٨٨	-	٢٨٨	-
١٣٢	-	١٣٢	-
١٥٥٨٩١	١٥٣١٧١	٢٣٠٠	٤٢٠
٥٥٨٩١	تقرير : المأخوذ من اعتماد القسم ١٨ "مصاريف غير منظورة"				...
١٠٠٠٠٠					...

جلسة الأربعاء ٢٨ صفر سنة ١٣٥٢

(٢١ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الذى اقتره مجلس النواب بربط ميزانية الدولة

لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرحصة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

أحيل إلى اللجنة مشروع القانون المذكور فاجتمعت اللجنة وقد أُنشئت
مطابقته فيما يخص بالمصروفات والإيرادات لمجموع الاعتمادات التى أقرها
المجلسان بجميع أقسام المصروفات والإيرادات وافقت عليه بالإجماع وهى ترجو
المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وهى :

مشروع قانون

بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

تفصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والليفونات من
ميزانية الدولة وتعتبر ميزانية ملحقه بها .

المادة الثانية

تقوت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ
٣١,٩٩٠,٠٠٠ ج . م (واحد وثلاثين مليوناً وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف جنيه)
موزعة على الأيواب المختلفة المدرجة فى الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

المادة الثالثة

تقوت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ
٣٢,٠٧٥,٠٠٠ ج . م (اثنين وثلاثين مليوناً وتسعمائة وتسعين ألف جنيه) على
حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

المادة الرابعة

تقوت ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات
والليفونات بمبلغ ٥,٧١٧,٠٠٠ ج . م (خمسة ملايين وسبعمائة وسبعة عشر
ألف جنيه) منه ٤,٧٤٢,٠٠٠ ج . م (أربعة ملايين وسبعمائة واثنان وأربعون
ألف جنيه) للسكك الحديدية و ٩٧٥,٠٠٠ ج . م (تسعمائة وخمسة وسبعون
ألف جنيه) للتلفونات والليفونات موزعة على الأيواب المختلفة المدرجة
فى الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

المادة الخامسة

تقوت ميزانية إيرادات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والليفونات
بمبلغ ٥,٣٩٨,٠٠٠ ج . م (خمسة ملايين وثلاثمائة وثمانية وتسعين ألف جنيه)
منه ٤,٥٥٤,٠٠٠ ج . م (أربعة ملايين وتسعمائة وأربعة وخمسون ألف جنيه)
للسكك الحديدية و ٨٤٤,٠٠٠ ج . م (ثمانمائة وأربعة وأربعون ألف جنيه)
للتلفونات والليفونات موزعة على حسب الجدولين حرف (ج) و (د)
المرافقين لهذا القانون .

المادة السادسة

تمنح مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والليفونات مبلغ ٣١٩,٠٠٠ ج . م
(ثلاثمائة وتسعة عشر ألف جنيه) منه ١٨٨,٠٠٠ ج . م (مائة وثمانية
وثمانون ألف جنيه) للسكك الحديدية و ١٣١,٠٠٠ ج . م (مائة وواحد
وثلاثون ألف جنيه) للتلفونات والليفونات بصفة سلفة لتنفيذ برنامج الأعمال
الحديثة .

ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

المادة السابعة

إن وجود اعتماد لفرض معين فى جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة
أو إدارة لا يضى المصالح أو الإيرادات من المحافظة بكل دقة على أحكام
اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

المادة الثامنة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

تأمر بأن يصح هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول حرف (١)

المصروفات

رقم		أبواب مصروفات المصالح				أبواب أخرى	الخطة
		باب أول مصاريف وأجر ومرتبات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديدة	بجنيته		
		مخصصات ومرتبات ديوان جلالة الملك :					
١	١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢	٢	مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي	—	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٣	٣	ديوان جلالة الملك	١٤٩٥٠٤	١٥٧٨٢٥	٥٨٤٠٠	—	٣٦٥٧٢٩
٤	٤	معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة بك	٨٨٨	٣٠٠	—	—	١١٨٨
		مخصصات البرلمان :					
٢	١	جلس الشيوخ	—	—	—	٧٢٣٧١	٧٢٣٧١
٢	٢	« النواب »	—	—	—	١١٤٧٣٠	١١٤٧٣٠
٣	٣	جلس الوزراء	٨٨٨٤	٤٩٨٠	—	—	١٣٨٦٤
٤	٤	مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٦٦٣٥	١٥٠٠	—	—	١٨١٣٥
٥	٥	وزارة الخارجية	١٧٢٣٦٨	٦٥٣٠٠	—	—	٢٣٧٦٦٨
		وزارة المالية :					
٦	١	ديوان المرسوم	٢٩٥٣١٧	٢٩٧٧٧٦	١٢١١٠٠	—	٧١٤١٩٣
٢	٢	الأموال القديمة	٤٢٤٧٢٢	٣٣٧٥٠	٧٦٧٨	—	٤٦٦١٥٠
٣	٣	المساحة	٣٧٤١٢٣	٦٤٠٣٦	٨٢٥٠٠	—	٥٢٠٦٤٨
٤	٤	الإحصاء	٢٣٩٨٩	٣٢٥٣	—	—	٢٧٢٤٢
٥	٥	الخطبة الأميرية	٢١٩٨٨	٨٣٨٦١	٢٢٠٠	—	١٠٨٠٤٩
٦	٦	الأعلام الأميرية	١٣٠٦٣٥	٢٢٢١١٤	٤٤٠٠٠	—	٣٩٦٧٤٩
٧	٧	إظهاره	٢٩٧٣٤٨	٨٤٨٣٣	—	—	٣٥٢١٨١
٨	٨	غير السراسل ومعايد الأسماء	١٧٥١٤٧	٦٥٣٤٦	—	—	٢٤٠٤٩٣
٩	٩	الخارج والمهاجر	٢٥٣٩١	٥٧٩٦٨	١٢٥٠٠	—	٩٥٨٥٩
١٠	١٠	الكسباء	٣٧٧٣٥	٥٥٦٤	—	—	٤٣٣٩٩
١١	١١	التجارة والصناعة وسواحل الحكومة	٦٥٩٧٢	٦٤٢٥٤	٥٥٣٣٥	—	١٤٢٥٦١
١٢	١٢	أعلام تصايا الحكومة	٩٩٢٤٥	٧٦٤٠	—	—	١٠٦٨٨٥
		وزارة المطارف العمومية :					
٧	١	الديوان العام والتعليم	٢٢١٢٠٠٠	٨٧٦٢٩٠	٦٠٣٥٩	—	٣١٤٨٦٤٩
٢	٢	مصلحة الآثار المصرية	٣٤٩٨٣	١٢٢١٢	٧٠٠٠	—	٥٤١٩٥
٣	٣	دار الآثار العربية	٣٥٧٨	٣٣٥٠	—	—	٦٩٢٨
٤	٤	المحفف القبطي	١٣٤٦	٩٢٥	—	—	٢٢٧١
		وزارة الداخلية :					
٨	١	ديوان المرسوم	٥٢٤١٤٤	٦٩٩١٦٠	٣٥٠٠	—	١٢٢٦٨٠٤
٢	٢	القبض	١٠٩٣٠٧٢	٢٣٠٥٦	—	—	١٣٢٣٦٣
٣	٣	الغفر	١٢٢٠٧٧١	٩٧٠٤٦	—	—	١٣١٧٨١٧
٤	٤	مصلحة السجن	١٦٥١٤٦	٢٠٩٩٧٠	١١٠٠٠	—	٣٨٦١١٦
٩	٩	وزارة الصحة العمومية	٧٢١٧٠١	٦٤٣٤٩١	٣٦٥١٢	—	١٤٠١٧٠٤
		تخل به	٨٢٦٦٦٣١	٣٩٥٠٢٩٤	٥٠٢٠٨٤	٤٤٨٦١٣	١٣١٧٧٢٢٢

(١) جدول حرف (١)

		أبواب مصروفات المصالح				
رقم	وصف	مصاريف	مصاريف	مصاريف	مصاريف	مصاريف
		مصاريف	مصاريف	مصاريف	مصاريف	مصاريف
		٨٢٦٦٦٣١	٣٩٥٠٢٩٤	٥٠٢٠٨٤	٤٤٨٦١٣	١٣١٦٧٦٢٢
	مأقوله					
١٠	وزارة الخفائية :					
١	ديوان السوم	٥٢٣٥٩	٤٤٠٣١	—	—	٥٦٦٦٢
٢	المحكمة الخفائية (غير التقصير)	٢٧٦٩٠٨	٧٢٤٨٧	—	—	٣٤٩٣٩٥
٣	« قسم العقود وبناتق »	٦٣٠٣٥	١٢٧٤٧	—	—	٧٥٧٧٢
٤	« الأمانة »	٨٧٢٤٥٦	١١٥٥١٠	—	—	٩٨٧٩٦٦
٥	« لترسية »	١٤٣٥٩٧	١٣٤٣٩	—	—	١٥٦٠٣٦
٦	« مجالس الحسنة »	٤١٢٣٠	٢٦٣٢	—	—	٤٣٨٦٢
١١	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان السوم	٢٩٤٣٩	٣٣٢٠	—	—	٣٢٧٥٩
٢	« القسم »	٥٧٥٦٨٩	٩٠٧٠٩٦	٣٣١٦٩٥٠	—	٤٧٩٩٧٣٥
٣	« المجالس »	٨٧٢٤٨	١٥١٦٣٥	٤٠٨١٣١	—	٦٤٧٠٠٤
٤	« مصلحة ليكيا وكبر »	٩٧٤٦٦	٣٠٨٧٥٤	٣٠٠٤٤	—	٣٣٦٢٦٤
٥	« القسم »	٩٤٧٤٨	٤٤٣٥٧١	٧٠٣٥٠	—	٦٠٧٦٦٩
٦	« الحادى الرئيسية »	٣٢٢١٩	٤٦٧٥٦	١٣٤٤٠٠	—	٢١٣٣٧٥
٧	« طبيقات »	٤٥٠٨٢	١٣٦٦٠	٣٠٠٠	—	٦١٧٤٢
١٢	وزارة الزراعة :	٢٧٩١٦٨	٣٧٤٤٩٠	٢٧٧٢٧	—	٦٨١٢٨٥
١٣	وزارة المواصلات :					
١	ديوان السوم	٦٤٠٩٥	٩٩٧٨١	٣٣٣٠	—	١٩٧٢٣٦
٢	« البريد »	٤٧٢٤٢٠	١٩٩٧١١	—	—	٦٢٢١٣١
٣	« الموانئ والسفن »	١٢٠٧٥٠	٧١٣٦٥	٣٨٧٣٥	—	٢٣٠٨٥٠
٤	« الطرق والتجارة »	٤٧٩٠٦	١٥١٠٥٠	١٣٠٩٦٤	—	٣٢٩٩٢٠
١٤	وزارة البحرية والبحرية :					
١	ديوان السوم والبحش	٤٣٩٧١٨	٣٥٤٨٢٦	٢١٣٦٩	٧٥٠٠٠٠	١٥٦٥٩١٣
٢	« مصلحة المندوب »	١٢٢٧٠٤	٥٨٧٣٤	٧٠٠٠	—	١٨٨٤٣٨
١٥	« البطاقات المائية »	—	—	—	٧٩٠٠٠	٧٩٠٠٠
١٦	« مصاريف ومكافآت »	—	—	—	٢٢٣٦٣٧٦	٢٢٣٦٣٧٦
١٧	« الدين العمومي »	—	—	—	٤١٩٥٠٧٥	٤١٩٥٠٧٥
١٨	« مصاريف غير منظورة »	—	—	—	٦٦٨١٣	٦٦٨١٣
	الإجمالي	١٢٢٢٣٧٥٨	٧٢٥٥٢٦١	٤٧٢٤١٠٤	٧٧٥٥٨٧٧	٣١٩٧٩٠٠٠

جدول حرف (ب)

الإيرادات

باب	مالية سنة ١٩٣٣	مالية سنة ١٩٣٢	فرق		متحصلات			
			قص	زيادة	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٢٨
					مالية	مالية	مالية	مالية
١ أموال مقورة	٦٣٥٨٧٠٠	٦١٦٧٧٠٠	٩١٠٠٠	—	٥٩٠٨٤٧٩	٥٨٧٧٠٠٦	٥٩٦٥٥٠	٥٨٩١٨٩٣
٢ الجمارك	١٣٦٩٠٠٠	١٣٦٩٠٠٠	١٧٩٠٠٠	—	١٣٥٩٩٩٨٦	١٣٧١٣٦٠	١٣٦١٣٦٣	١٣٦٩٩٣٣
٣ رسوم المواني والمنشآت	٣٩٢٥٠٠	٣١٤٧٠٠	٢٢٢٠٠	—	٣٣٤٥٠٠	٣٣٠٦٥٥	٣٥٥٩٦٦	٤٠٩١٢٨
٤ مصادب الأسمالك	٦٥٠٠٠	٧٧٤٠٠	—	١٢٤٠٠	٧٦٠٣٣	٨٠٧١١	٨٣٩٨٦	٨٩٢٨٢
٥ الدفعة	٨٨٥٠٠٠	٩١٩٠٠٠	—	٩٤٠٠٠	٤٧٧١٦٦	٢٠٠٧٠٥	٢٢٧٨٦٠	٢٣٩١٧٤
٦ رسوم دفعة الصوغات	١٠٠٠٠	٢١٠٠٠	—	١١٠٠٠	١٣٩٣٨	٢٤٥٧٧	٣٠٠٢٥	٢٢٢٨٤
٧ الرسوم القضائية والقيدية	٢٠٥١٠٠٠	٢١١٦٠٠٠	—	٦٥٠٠٠	٢٢٩١٠٦٤	٢٤٠١٢٨٥	٢٥٦٧٥٥٣	٢٥١٧١٦٠
٨ سكك الحديد	—	٤٨٥٤٥٣٠	—	٤٨٥٤٥٣٠	٤٩٣٩٠٣٠	٦٠٣٧٠٥٠	٧٠٣٨٨٩٤	٧١٣١٦٦
٩ التلغرافات والتليفونات	—	٧٦٩٠٠٠	—	٧٦٩٠٠٠	٦٨٨٥٢٦	٨٥٤١٤٠	٨٩٦١٢٣	٨٨٢٢٧٠
١٠ فائدة رأس مال السكك الحديدية	٩١٨٠٠٠	—	٩١٨٠٠٠	—	—	—	—	—
١١ » » » التلغرافات والتليفونات	١٥٩٠٠٠	—	١٥٩٠٠٠	—	—	—	—	—
١٢ البريد	٦٨٩٠٠٠	٧٢٨٠٠٠	—	٤٩٠٠٠	٦٥٨٩١٦	٧٠٩٧١٦	٧٤٢٦٧٢	٧٤٧١٥٣
١٣ الأملاك الأميرية	٧٧٧٠٠٠	٦٢٨١٠٠	١٤٨٩٠٠	—	٥٩٣٤٠	٦٩١٧٠٠	٨٠٣٥٥١	٩٠٥٥٠٠
١٤ بدل الخدمة العسكرية	٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	٩٤٣٠٠	١٤١٤٤٠	١٧٣٢٤٠	١٨٧٩١٥
١٥ رسوم الحفر	١٢٩٢٠٠٠	١٥١٨٠٠٠	—	٢٢٩٠٠	١٤٩١٩٩٠	١٣٦٧٠٤	١٣١٧٩١٩	١١٥٢٠٧٨
١٦ المستقطع من ماهيات المستخدمين	٥٦٣٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	—	٥٨٠٠٠	٦٥٥٢٨٧	٦٦٢٢٤٨	٤٥٤٤٩٨	٣٢٩٩١٦
١٧ الأرباح الناتجة من تشغيل القود	١١٩٧٠٠٠	١٥٤٢٠٠٠	—	٣٤٥٠٠	١٦٦٢٣٧	١٩٧٤٥٢٩	٢٨٩٠٨٤١	٣٢٢٨٢٣٣
١٨ إيرادات ورسوم متوقعة	١٨٦٧٨٠٠	٢٤١٩٢٠٠	—	٦٠٢٤٠٠	٢٥٤٣٢٤	٢٦٤٠١٣٠	٢٩٦٣٤٦٥	٢٦٩٢٠١٧
١٩ ضريبة القطن	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	—	٩٢٩٦٩٣	١٣٦٧١٨٠	١٦٩٩٣٥٠	١٥٦٢٣٥٩
٢٠ إيرادات غير اعتيادية :	—	—	—	—	—	—	—	—
٢١ (١) مبيع أراضي	٥٧٥٠٠٠	٤٥٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	—	٦٢١٥٣	٨٢٤٩٧	١٧٨٨٠٧	١٣٣١٦٦
٢٢ (٢) إيرادات أخرى	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	—	—	٢٥٤٠٤٥	٢٣٦٤٠٤	٢٢٥٢٢٦	١٨٦٥٥٧
٢٣ المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان	٣٨٨٠٠٠	٣٨٨٠٠٠	١٠٠	—	٣٩٠٩٧٥	٣١٢٥٠	—	—
٢٤ لتموض المبيعات المحلية من حوائد	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٥ الدخول وتوريدات من المصروفات	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٦ حصة مصرف الصرافات التي تمسها السانبا	—	—	—	—	١٥٠١٦	٩٢٥٥٤	١٠٠٣٠٥	—
٢٧ جملة الإيرادات	٣٢٠٧٥٠٠	٣٧٤٩٢٥٣	١٧١٦٠٠٠	٧١٢٣٥٣	٣٧٧٠٦١٦	٣٨٥٨٤٤٠٦	٤١٨٨٤٤٨	٤٠١١٦٨٩
٢٨ المأخوذ من المال الاحتياطي	—	—	—	—	—	٢٣٨١٧٤	—	—
٢٩ المأخوذ من المال الاحتياطي الخاص بالقرض المأخذ لسنة ١٨٥٥	—	—	—	—	—	—	—	٢٥٠١٨٦
٣٠ الجملة المعمومة	٣٢٠٧٥٠٠	٣٧٤٩٢٥٣	١٧١٦٠٠٠	٧١٢٣٥٣	٣٧٧٠٦١٦	٤١٢٣٢٥٨	٤١٨٨٤٤٨	٤٠٣٦٩٧٥

(٥) فصلت السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات من المراتبة العامة .

جدول حرف (ج)

السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

جيب مصرى	
باب ١ - استغلال الخطوط .	٤,٤٠٠,٠٠٠
باب ٢ - النعقة .	٩٩,٠٠٠
باب ٣ - المستطع من ماهيات المستخدمين .	٥٥,٠٠٠
جملة الإيرادات .	٤,٥٥٤,٠٠٠

(ب) المصروفات :

جيب مصرى	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت .	١,٧٤٢,٥٠٩
باب ٢ - مصاريف عمومية .	١,٨٩٣,١٨٧
باب ٣ - أعمال جديدة .	١٨٨,٠٠٠
باب ٤ - فائدة رأس المال .	٩١٨,٣٠٤
جملة المصروفات .	٤,٧٤٢,٠٠٠

جدول حرف (د)

التلفرات والتليفونات

(ب) الإيرادات :

باب ١ - استغلال الخطوط	
جنيه مصرى	١٥٠٠٠٠
التلفرات .	
التليفون .	٦٣٩٠٠٠
	<hr/>
	٧٨٩٠٠٠
باب ٢ - البنية .	٤٢٠٠٠
باب ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين	١٣٠٠٠
	<hr/>
جمله الإيرادات .	٨٤٤٠٠٠
	<hr/>

(ب) المصروفات :

جنيه مصرى	
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٤٥٨٥٦٤
باب ٢ - مصاريف عمومية	٢٠١٨٢٠
باب ٣ - أعمال جديلة .	١٥٤٩٣٨
باب ٤ - فائدة رأس المال .	١٥٩٦٧٨
	<hr/>
جمله المصروفات .	٩٧٥٠٠٠
	<hr/>

قال لمناسبة إلى عشر اقتراما قدمها حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي الجيزي رداً على من كان يمانع من قبولها . قال قوله ما به بالحرف الواحد :

” ليس لدى الحكومة مانع من إحالة هذه الاقتراحات إلى ”
” لجنة الاقتراحات والمراجع . وإن نظرة عني على هذه الاقتراحات ”
” تبين لأول وهلة أن الرغبات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم ”
” ليست من النوع الذي يمكن أن يقال عنه إنه من أعمال السلطة ”
” التنفيذية لأنكم لو رجتم إلى أكثر الاقتراحات ترون أنها ”
” عدا مسألة تخفيض أجرة البكة الحديدية ما بين الضبعة ”
” والاسكندرية مؤدية حتى إلى فتح امتدادات وهذا مرجعه إليكم ”
” وليس من شؤون السلطة التنفيذية . وكذلك لا ترى الحكومة ”
” مانعا كما قلت من إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات ”.

وفوق ما تقدم ترى الألفية أن وضع المادة (١٤٢) في قانون النظام الداخلي للبرلمان يدل على أن ما عدا ما هو مبين بها من الاقتراحات مباح إذ لو كان محظوراً يحكم الدستور لما كان هنالك محل لوضع هذه المادة .

فالمنطوق بحكم هذه المادة هو الاقتراحات التي يتوافر فيها شروطان :
الأول — أن تكون بعمل معين أي جرى غير متعلق بمصلحة عامة
كإنشاء محطة ليد معين . والشرط الثاني — أن يكون العمل من شؤون
السلطة التنفيذية أي من اختصاصها ومن الشؤون التي ليس للسلطة التشريعية
تدخل فيها .

أما ما عدا ذلك من الاقتراحات فهو يحكم هذه المادة جائز لا محالة .

٣ — تستند الألفية في تأييد رأيها كذلك إلى التقاليد البرلمانية . وللتقاليد
حكها في نظام الحياة النيابية بل إنها هي هي دعامة الدستور الإنجليزي الذي
هو شيخ دساتير العالم . وقد جرى العمل بإطراف البرلمان المصري من
يوم نشأته إلى الآن على إباحة الاقتراحات برغبات .

نعم إن هذا الحق قد أسرف البرلمان السابق في استعماله حتى تجاوز كل
حد وخرج عن دائرته المرسومة بل ومن احتصاص المجلسين وتناولوا به كافة
المسائل وما لا يمكن تحقيقه من الطلبات حتى أضاعوا على المجلس أوقاته
وعطلوا عليه القيام بمهمته الأولى وهي التشريع ؛ ولعل هذا هو ما حدا بوضع
قانون النظام الداخلي إلى وضع المادة (١٤٢) فيجب حملها على ما سبق بيانه
من الاقتراحات المحظورة كما يجب أن يحفظ التقاليد حكها وأن يباح من
الاقتراحات ما ليس كذلك .

وهذه المقارنة بين كلمة ” اقتراح ” وكلمة ” مشروع قانون ” محل على
مشروعية الاقتراحات في حكم هذا القانون ويؤيده ما جاء في المذكرة
إيضاحية للدستور صفحة ٣١ متعلقاً بالاقتراحات فقد ورد فيها ما نصه :
” ويتناول قانون المجلسين عدا شؤون أخرى تنظيم حق الاقتراح ... الخ ”.

ذلك هو ما تقتضيه به لوائح النظام البرلماني في مصر .

أما ما جاء في المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي فإنه يجب علينا أن
ننظر فيها فهما يتفق مع ما تقدم من نصوص وينتهي مع ما سبقت الإشارة
إليه من مبادئ وتقاليد .

ولهذا يتبين أن يكون المراد بهذه الكلمة هو تلك الأعمال الإدارية البحتة
التي تقوم بها الحكومة باعتبارها السلطة الحكم بولاية الأمر والتي
وكذلك الأعمال الخاصة ببعض مصالح عملي كالتى كانت يقترحها بعض
الأعضاء مدفوعاً بوسائل انتقامية مثل إنشاء مسجد أو قتل محطة وما هو من
هذا القبيل .

وفي الحقيقة إن للسلطة التنفيذية مظهرين : مظهر كونها حكومة أسرة
ناهية مهيمنة على الأمن العام وعلى كافة شؤون النظام الإداري والاجتماعي .
والثاني مظهر إدارتها للشؤون العامة وقيامها على مرافق البلاد الاقتصادية
وتدبير مواردها المالية ” الصلاة هريو ودجوى صفحة ٢٧٣ جزء ثالث
من شرح الدستور للعلامة دجوى ” .

وظاهر أن كل اقتراح يتعلق بشأن من شؤونها الخاصة يعتبر تدخلًا
في سلطانها كالاقتراح تعيين الموظفين أو ترقيتهم أو إعفاءهم أو إبداء الشكر إليهم .

أما تقديم اقتراحات بلغت نظر الحكومة إلى شأن من الشؤون العامة
العامة الاقتصادية أو مالية أو اجتماعية فلا حظ فيه وإليك بعض الأمثلة :

اقتراح تحديد زراعة القطن — اقتراح إباحة زراعة البستان — اقتراح
تخفيض الإحصارات — اقتراح عمل قانون لمنع التسول — اقتراح إنشاء
نزان على النيل — اقتراح لإنشاء مكتب خاص بالشؤون القطنية .

ويؤيد رأي الألفية في تفسير المادة (١٤٢) ما تقدم به إلى المجلس حضرة
صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء بجلسة ١٢ يناير الماضي وهو من
أضنى القانون الواقفين طبعاً على كل مرأيه .

رأى الأغلبية

أسانيده وأدلة

١ - ما هي الرغبة ؟

الرغبة لغة هي الصراع والخلاف وهي من تشوير المطلب أو الانقاس^(١) واصطلاحاً فيما جرى عليه العمل في برلمان السابق هي كل طلب يقترح عضو أو أكثر على الحكومة تنفيذه .

وطبقاً لاستعمال هذا التعبير ينبغي له تطهير اصطلاحات الفقه الدستوري على العموم إذ أن المقامه بالفرنسية وهو (Voeux) لاجرة القوانين الدستورية أو اللوائح الداخلية للجان الأخبية. بدأ الخلاف بشأن مشروعيتها من أول دورة للبرلمان المصري .

فهنا البعض على أنها ذلك الخلق الذي كان غولاً للجمعية التشريعية فيما مضى^(٢) . وفيها البعض الآخر على أنها المعنى في اللوائح الأجنبية بكلمة (Résolution) . ومعلوم أن ما كان مباحاً للجمعية التشريعية إنما هو عرض أماني . وأما المجالس الأجنبية فلا تشيى رغبات وإنما تصدر قرارات (Résolutions أو Motions) لها صفة الإلزام المستفاد من المسؤولية الوزارية . فمادت هذه القرارات داخلة في اختصاصها ولا تخالف الدستور أو نصوصا لقوانين قائمة .

وقد حذا هذا بالمشعر المصري عهداً ما وضع قانون النظام الداخلي إلى تصحيح ما وقع وأصبح اللوائح الداخلية القديمة فيه من خطأ تخلف التعبير بالرغبات . وأدخل في المادة الثامنة والعشرين التعبير الصحيح المقابل لكلمة (Résolution أو Motion) الأجنبية أي وهو القرار^(٣) . ولقد توه حضرة

مندوب الحكومة بهذه الحقيقة في بيانه التي أدلى به بحجة حيث قرآن استعمال الرغبات فيما مضى إنما جاء من طريق الخطأ في الترجمة .

أما ما فهمه البعض من أن المادة (١٤٧) من قانون النظام الداخلي^(٤) نصت على حظر رغبات بيننا وأن ما عدا ما ذكرها مباح فلما لا يتفق مع سياق النص . إذ الحظر منصوب فيها على رغبات بيننا . وإنما هو منصوب على المطالبة بإجراء أي عمل معين من شؤون السلطة التنفيذية مهما كان الشكل الذي يطلب به الإجراء حتى ولو كان في صورة رغبة .

٢ - حكمها :

وقد كان مفهوماً في الوقت الذي لم يتفق فيه على المقصود من الرغبات أن يختلف على حكمها من حيث إنها مازمة للحكومة بعد أن يقرها المجلس . ولكن - الآن - وقد تبين أن الرغبة (Voeux) لا يمكن أن تصرف إلا إلى مجرد الطلب الذي يمرض لفت النظر - كما جاء في بيان الأغلبية - فن الواضح الذي لا شك فيه أن الإلزام غير ملحوظ فيها وأنها بناء على ذلك تصح والمرائن الفردية سواء .

المجلس يصدر قرارات لا رغبات

لهذا المجلس عهداً حق اشتراكه في التشريع بالمداولة ومشروعات القوانين وتداولها وإقرارها وحق أعضاءه في اقتراحها ما عدا المالئ منها ، حقه المصود^(٥) في الرقابة على تصرفات الوزارة وبواسطة السؤال والاستجواب والتحقيق ، وحقوقي أخرى خاصة كحقه في اقتراح تعديل الدستور^(٦) (١٤٥) وفي فصل أحد أعضائه (١٠٣) وفي حق في الإذن باتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد الأعضاء (١٠٠)^(٧) وحقه في كل ما يتعلق بنظام إجراءاته الداخلية.

(١) في محمد الحبيب .

(٢) المادة (١٩) من القانون العامي ونصها :

”تسعى جمعية تشريعية أيها أو عادت سواء كانت ذلك بناء على طلب الحكومة بالقصة للسلطات والقرارات المعروضة عليها أو من تلقاء نفسها . والتي يجوز جمعية تشريعية من هذه أربعة مما هو واضح إلى أمور مصر الداخلية هي المواد المتعلقة بالثروة السوية أو الأمور الإدارية أو المالية . وعلى الحكومة : لا تنص من هذه الأربعة والقرارات تحت محصر الجمعية التي دعت إلى ذلك“ .

(٣) مادة ٢٤ و٢٥ :

”إذا بدأ الفرنسي أو أرميا أو مشروع قرار ليس من اختصاص المجلس فهو صائب عن الكلام فيه وإذا لم يمتثل المجلس في مسألة الاختصاص“ .

(٤) مادة ١٤٧ و١٤٨ :

”يصر بتقديم اقتراحات من جملة : عرض معية من شؤون السلطة التشريعية سواء أكانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر تلك السلطة“ .

(٥) مادة ٦٦ دستور - ”وراء : مستوفون بتعديل أي مجلس النواب في السياسة العامة للدولة وكل منتم مسئول عن أعمال وزارته“ .

ومادة ٦٥ دستور - ”إذا برع مجلس النواب لأعضاء لصفته بالوزارة ويجب عليها أن تستقبل - فإذا كان القرار ذاتاً أحد الوزراء واجب عليه اتخاذ الوزارة“ .

(٦) من المادة ١٤٥ دستور - ”تحت وتلك من المجلس اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى . ومع ذلك دون أحكام الخاصة بشكل حكومة تبتدئ برلمان وحكم ورتة الترشيد وبتأدي الحرية والمداولة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها“ .

(٧) من المادة ١٠٣ دستور - ”من عند : حوال : على الاطباء وندم الجوع والفسوق - التي ينظم قانون الانتخاب إجراءات فصل الأعضاء فيها . لا يجوز حصول أحد من عضوية : لسان لا يترافع من المجلس - مع هذه وبأصحية نيل أعضاء“ .

(٨) من المادة ١٠٠ دستور - ”لا يجوز تأدية دور الاقتاد اتحاد إجراءات جنائية تجرى صوري أعضاء البرلمان ولا القيس عليه في أمور إدارية ذات مبالغ إلا بذن من المجلس التابع حوله . وذلك على حاله مجلس بالبرية“ .

وقد يكتفى لاستبعاد هذه التقاليد الأخيرة أن الأقلية نفسها بعد ما وصفتها بما تستحق وافقت على حظر ما كان شائعاً منها وهي المسائل المحلية على العموم كذلك الداخلية في اختصاص مجالس المديرات والمجالس المحلية مثل تقرير الرسوم الموقفة وتقرير حدود المديرية وإنشاء أو إلغاء المجالس المحلية والمدارس والمستشفيات الأميرية ومشترى أو بيع أو إنشاء أو ترميم المباني والأشلاك الأميرية أو تقرير استعمالها وتغيير دوائر الاختصاص القضائية والإدارية وإنشاء السلك الحديدية الزراعية وتعيين اتجاهاتها وإعطاء الامتيازات للشركات أو الأفراد وإنشاء الزرع والمصارف العمومية وتطويرها ومناوبات الري وتحديد عدد الخفراء ومزاداتهم وكل ما يتعلق بالمدن من تنظيم ومصالح عامة كالماء والنور والنظافة (١٤)

على أن الواقع أن ما جرى عليه العمل في المجالس السابقة لم يكن تقليداً بالمعنى المصطلح عليه لهذه الكلمة وإنما كانت تطبيقاً فاسداً لنص خاطئ ورد في الفوائح الداخلية وخطياً مشوشاً بين قرارات لها صفة الإلزام وطلبات كذلك التي كانت تقدم للجمعية التشريعية تناولت ما هو داخل في اختصاص البرلمان وما هو خارج عنه .

على أننا نريد أن نتصف مجلس الشيوخ السابق فإنه في كل مرة وضعت مسألة الرغبات موضع البحث كانت قراراته صريحة في حظرها على العموم .

قرر مجلس الشيوخ السابق بجلسته ٢٦ مايو سنة ١٩٢٤ أن اختصاصه محصور في التشريع وفي المراقبة وأنه من أجل ذلك لا يصح له أن ينظر في رغبات متعلقة بمسائل إدارية مثل مطالبة الحكومة بأن تنبع بالمزاد العلني الإقطان التي اشترتها من الأهالي .

وقرر بجلته ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ رفض النظر في كل رغبة يطلب بها تعديل أو إلغاء قانون قائم أو وضع تشريع جديد ولقت النظر إلى أن واجب العضو هو أن يتقدم لمجلس اقتراح القانون طبقاً للشروط المقررة في اللائحة .

وما هو جدير بلقت النظر أن أكثر الأمثلة التي أرادت الأقلية أن تسوقها دعماً لطلبها تدخل جميعاً فيما قرر مجلس الشيوخ السابق حظره على أعضائه فاقترح رغبة بزيادة زراعة القطن أو تخفيض الإيجارات أو بوضع قانون للتسول أو بإساسة زراعة الدخان كل هذا محله تشريع يجب على العضو أن يقدم بشأنه اقتراحاً بقانون .

وكذلك الحال في الاقتراحات التي قدمها أحد أعضاء هذا المجلس وكان لرئيس الوزراء تصريح بشأنها استدعت عليه الأقلية طلباً جميعاً مما قرر مجلس الشيوخ السابق حظره أو مما هو ممنوع طبقاً لأحكام المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي :

(١) فندب القاضي الأعلى لحاكم الصحراء بما يدخل في الحظر السابق التنبيه عنه لأنه يقتضي تشريعاً كان من اللازم أن يتقدم به العضو المقترح في صورة قانون مستوفى الشروط .

فالمجلس، عند استعمال حقه في التشريع، يقرر الموافقة على مشروع القانون الذي تمت فيه المداولة ، وهو يصدر فيما عدا ما تقدم مما هو داخل في اختصاصه قرارات .

التقاليد الأجنبية

احداث بعض المجالس الأجنبية أن يصدر قرارات بتكليف الهيئة التنفيذية بإجراء عمل معين أو السير على خطة معينة قبل في مشروعيتها إن استعمال لحق الرقابة التي للمجلس على الحكومة، وهذه القرارات صفة الإلزام المستمدة من المسؤولية الوزارية .

لم نعر هذه القرارات إلا على أمثلة ثلاثة :

١ - مطالبة مجلس النواب الحكومة بالدفاع بشدة عن مشروع سبق له إقراره أمام مجلس الشيوخ .

٢ - مطالبة الحكومة بتطبيق نصوص قانون قائم على صورة معينة .

٣ - مطالبة الحكومة بوضع تشريع معين .

وظاهر أن مثل هذه القرارات ، فضلاً عن معنى الإلزام المحصور فيها المستمد من مسؤولية الوزراء أمام المجالس التي أصدرتها ، فهي تتنافى تنافياً كلياً مع القواعد الدستورية العامة .

ففي الأول إخلال بما لكل من المجلسين من حرية في العمل وتعد من أحداهما على الآخر لا يبيحه الأصول الدستورية ، وفي الثاني تحكم في تفسير تشريعي لا يصح أن يتم إلا بقانون يقره المجلسان ، وفي الثالث اعتداء صريح على حق السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين وذلك بتكليفها أن تستعمله على وجه معين .

وهي كلها فوق هذا لا تمت إلى معنى الرقابة بسبب لأن الرقابة لا يمكن أن تكون إلا على ما تم من الأعمال .

أما مطالبة الحكومة بالسير على خطة معينة فلم نزله أثراً إلا في القرارات التي تصدر عقب الاستجوابات ، وهي بهذا تخرج عن مجال هذا البحث .

فمثل هذه التقاليد لا يمكن لمجلس الشيوخ المصري أن يقفوا أمامها ؛ أولاً لأنها تتنافى بقرارات منصوص فيها الإلزام المستمد من المسؤولية الوزارية . المطلوب لدينا إنما هو رغبات تقدم لفت النظر وشتان ما بين الاثنين ، وثانياً لأنها في ذاتها مخالفة للقواعد الدستورية العامة ، وثالثاً لأنه ليس فيها معنى الرقابة على الإطلاق .

التقاليد المصرية

وكذلك الحال في التقاليد المصرية فإنه لا يمكن أن يكون لها وزن ولا يصح أن تتخذ أساساً يبنى عليها البرلمان في دوره الجديد .

وكان أن للمضو أن بلغت النظر بالسؤال، فله في المسائل التي تمس السياسة العامة الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية أن يتنزه فرصة الرد على خطاب العرش أو نظر الميزانية فيبقى بما شاء من الآراء والمقترحات، ولا شك في أن المجلس بما يجتمع لديه من عوامل التقدير في هذه الأحوال ما يضمن صدور حكمه عن علم وبصيرة صحيح.

لهذا :

رأت الأغلبية عدم جواز تقديم اقتراحات برقيات إطلافاً

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

ملحق رقم ٢١

جلسة الاثنين ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(١٣ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المسألة

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة الأموال المقررة

(المقرر حصره الشيخ المحترم تياس عوض بك)

أحال المجلس على لجنة المسألة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٣ مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج. م. في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لتسوية ثمن الأطنان التي يصجز عليها إدارياً مقابل الأموال وغيرها ويرسو مزادها على الحكومة.

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

أدرج للبند ١٥ - باب ٢ "مصاريف عمومية" - فرع "مصلحة الأموال المقررة" - قسم ٦ "وزارة المالية" (صفحة ٦٢ من ميزانية السنة المالية الحالية) مبلغ ٤٠٠٠ ج. م. لفتح ملكية الأطنان التي يصجز عليها إدارياً ويرسو مزادها على الحكومة نظير تأجير أصحابها عن دفع ما عليهم من الأموال وغيرها .

(ب) وستندل الطعون وتخصيم حارس مكتب تنفيذية عمل معين من شؤون السلطة التنفيذية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ج. م. من ضمن مدخل . كذلك بعدد وسائل دينه إنشاء حاسوب حارس .

(ج) ورد مع الحق في رقبته مستند . منه مدرسة من المسائل المحيطة . مثلاً مدخل في أحد صف من شديرات . وكذلك إنعام الطريق ورده لثمة وبيع الآبار .

أ. أ. ب. رئيس الحكومة قد أبدى رأيه في هذه الاقتراحات بالمدت . مسألة متشقة . بطريق لا المنسأ . دم . ليس الوزراة لم يقل إن اقتراح الرعايات مباح . مطلقاً ولا سلباً . رأيه في حرية من حريات لا يعبر الموقف ولا يقلل من شأن استقلال الأكثرية .

وإذا كان رئيس الحكومة قد رأى - الأول وهلة - أنها جميعها ليست من أعمال السلطة التنفيذية . فإنه لم يرد على أن طلب الإحالة إلى لجنة الاقتراحات والمراض . ومن حق هذه ولا شك بحث ما إذا كانت الاقتراحات محظورة أو غير محظورة متفق في ذلك مع حضرات الأعضاء الذين طلبوا تلك الإحالة لإجراء هذا البحث .

والذي يؤيد ما ذهب إليه الأكثرية من أن دولة رئيس الوزراء لم يقصد من طلب الإحالة إلا البحث أنه قال إن هذه الاقتراحات مؤدية إلى فتح اعتمادات وأن هذا مرجعه إلى المجلس لا للسلطة التنفيذية . لم يقصد ذلك لأن من الأولويات المسم بها أن فتح الاعتمادات لا يمكن أن يقترحه أعضاء المجلس وإنما مهمتهم فيه مقصورة على الإقرار أو الرفض . فضلاً عما تقدم فإن مناقشة الاعتمادات التي هي متفرعة على الميزانية لا يبدأ فيها هذا المجلس (١٧٨ دستور) إلا بعد أن تتقدم بها الحكومة لمجلس النواب ويقرها على وجه ما .

فإذا كان الواقع أن الاعتمادات ليس المرجع فيها إليها من حيث اقتراحها . نعم من حيث قرارها . بعد أن ندرجها الحكومة وبعد أن يوافق عليها مجلس النواب . فإن المسألة تنبى حتى إن هذه الاقتراحات وكل ما عداها من اقتراحات رعيات رى . لا تمتص في أشبه شيء بالمعرض التي قال عنها حصره مدوب الحكومة . يجب لا تتفق مع مجلس الشريك في التشريع والوقوف على عمل الدولة من كرامة .

وإذا كان مع الصرح المقتضون ١٥١٢ - ١٥١٣ - ونسائل إليه كتيبة مع عدم تعرض الحكومة للإنذار . وحرف مرة أن يقته الاقتراح في قالب سؤال الوزير المصوب . رده من . يشتمل خمس وجوه رعية مآلف حرة للمعاملات كما كان الحال نحو أعرب رعية قدمها البرلمان السابق .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشتمل ميزانية مصلحة الأموال المقررة للسنة المالية الحالية على اعتماد قدره ٢٠٠٠ ج م في الباب الثاني لتسوية ثمن الأطنان التي يصحز عليها إدارياً مقابل الأموال ويبرها ويسو مزادها على الحكومة .

ويؤخذ من البيانات التي أدلت بها المصلحة المذكورة عن حالة اعتمادات ميزانيتها أن نفقات هذا بند ستبلغ ٢٠٠٠ ج م .

لذلك تطلب وزارة المالية فتح اعتماد إضافي بقية الفرق وقدره ٤٠٠٠ ج م لتسوية التعاوز المتوقع حصوله على ألت يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية المصلحة المذكورة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم مشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٦

الرئيس (بالباب)

محمد شفيق

٢١ يناير سنة ١٩٢٢

ملحق رقم ٢٢

جلسة الاثنين ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(١٣ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح مشروع قانون رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك الخصاص بتعديل بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات لأهل

(القرار حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود)

أحال المجلس بجلسته ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ إلى اللجنة الاقتراح مشروع القانون المذكور .

ولكنه في هذا العام نظراً لزيادة المالية الحالية وزيادة عدد المؤلّف الذين تأخروا عن دفع ما عليهم من الأموال زيادة غير عادية كانت سبباً في زيادة الجهورات الإدارية على عقاراتهم فإن مصلحة الأموال المقررة قد قدرت نظراً لهذه الزيادة أن المبلغ الذي يلزم لزج ملكية هذه الأطنان هو ٤٠٠٠ ج م .

وتجدي لاحظت اللجنة أن هذا المبلغ لم يكن ليتيسر للمصلحة المذكورة أن تأخذه من وفورات الباب الثاني "مصاريف عمومية" لأنه قد استنفد بل تكثرت من أخذه من الباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" .

كما أن اللجنة تلاحظ أيضاً أن هذه الزيادة لم تكن لتضج على الحكومة أو تعرض الميزانية لأقل خسارة، إذ إن الاعتماد المطلوب سيستري به عقارات يسو مزادها على الحكومة تزيد قيمتها من المبلغ المذكور .

فهذه الأسباب رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع قانون الذي أقره مجلس النواب وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" - باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج م (أربعة آلاف جنيه) لتسوية ثمن الأطنان التي يصحز عليها إدارياً مقابل الأموال وغيرها ويسو مزادها على الحكومة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الأول من ميزانية المصلحة المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يميم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٠٠٠٠

رجع إلى مجلس النواب بمجلسه، وهذا يشبه أن يكون غير ملتزم مع النظام الدستوري. ثم تكلم الأستاذ دوجي بعد ذلك عما جرى عليه العمل في مجلس شيوخ فرنسا من أنه كان يتبرقه عفا في نظر المشاريع التي كانت تأتي من الحكومة بعد التصديق عليها من مجلس النواب الذي حل أو انتهى أجله حتى قبل أن يرسل المشروع إلى مجلس الشيوخ ملاحظاً ذلك بأن الموضوع مطروح أمامه لا لسبب تصديق مجلس النواب وإنما من الحكومة مباشرة وكان بالعكس يرى أن المشروع المقترح من أحد الأعضاء لا يصح نظره إذا صادق عليه مجلس النواب، ثم سقط قبل أن يصادق عليه. ثم رجع مجلس الشيوخ من هذا التقليد في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وعامل مشروع النواب كشروع الحكومة سواء بسواء هـ .

ويرى من هذا البيان أن المشروع المطروح أمام مجلس النواب انتهى زمه أو انحل قبل أن يصادق عليه لا يعتبر موجوداً مطلقاً ولم يقل أحد من علماء القانون النظامي بوجوده .

وقد أتى الكسبر العام لرياسة مجلس النواب في فرنسا (أوجين بيير) في كتابه - الحقوق السياسية - على نص المناقشات التي جرت في مجلس الشيوخ والتعليقات التي حصلت في هذه المسألة، ومن شاء الوقوف على تلك التفاصيل فليرجع إلى الصفحات ٧٩ إلى ٨٣ والبنود ٧٨ إلى ٨١ من كتابه المشار إليه .

وقد انتهى إلى ما انتهى إليه الأستاذ دوجي، ومن هذا المعنى الأستاذ إيمان وهو الذي يدعوه بعضهم غلطاً "إيمان" في كتابه الجزء الثاني شرح القانون النظامي .

على أن نص المادة ٨٧ من قانون النظامي تشير أن المراد منها وجود مشروع مطروح للنقطة بالفعل أمام أحد المجلس، ولا لزوم له ذلك أن يعطى كل مشروع نافع ما دام أنه طرح مرة أمام أي مجلس من المجالس السابقة التي انتهى زمنها أو انحلت .

هـ

ترى اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً لمشروع قانون وقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس هـ

رئيس اللجنة

محمود حمزي

فظهرته اللجنة بمجلسي ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ و ٦ مارس سنة ١٩٣٣ وتناول بمثلها الخلاف الذي نجم بين الشيخين المحترمين محمود أبو النصر بك وعبد الحليم البيل بك بشأن المشروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك والمعتز على تقديمه من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك بعلة أن الحكومة سبق أن قدمت إلى مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ مشروعاً يشبه في كثير من الوجوه المشروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك، وأنه يعتبر إلى الآن قائماً أمام المجلس الذي قدم إليه فلا يصح إدراج مشروع مثله بمعدل أعمال مجلس الشيوخ قبل أن يتخذ المجلس الآخر فيه قراراً نهائياً عملاً بنص المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي . فرأت اللجنة تقرير ما يأتي :

إجماع رأى علماء القانون النظامي ضد رأى الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك فهم جميعاً متفقون على أنه إذا انتهى زمن مجلس النواب أو حل قبل انتهاء مدته سقطت جميع المشاريع التي كانت منظورة أمامه ولم يسمده الوقت بإقرارها والمصادقة عليها وإنما يجبر الخلاف بين علماء الدستور في المشاريع التي أقرها مجلس النواب ثم انتهى زمنه أو حل قبل أن يصادق مجلس الشيوخ عليه، فالبعض يرى أن الهيئة التشريعية مركبة من المجلسين فلا يصح التصديق على التصديق، بمعنى أنه لا يجوز أن مشروعاً يقره مجلس نواب ثم يذهب ويحيى مجلس آخر فيصادق على هذا المشروع نفسه مجلس الشيوخ الذي بقي ولم يتغير؛ والمض الآخر يرى أن تصديق مجلس النواب مرحلة انتقلت ما دام المشروع انتقل إلى مجلس الشيوخ وصار أمامه قبل أن ينتهي زمن مجلس النواب أو قبل أن يحل المجلس . وإليك ما قاله الأستاذ دوجي في موسوعة القانون النظامي في الجزء الرابع في الصفحتين ٣٧٤ و ٣٧٥ تحت عنوان "نهاية تشرح" قل ما ترجمته: هالك صوبات قامت بشأن نص قانون صودق عليه من مجلس النواب ونقل إلى مجلس الشيوخ وكان مجلس النواب انتهى زمنه أو انحل قبل أن يصادق مجلس الشيوخ على هذا القانون، فهم يتسامحون فلا يكون مجلس الشيوخ في هذه الحالة غير قادر على النظر في ذلك القانون بسبب حل مجلس النواب أو انتهاء مدته .

وفي الواقع فإن مجلس النواب ما دام يتجدد كله بفتح مشاريع القوانين وجميع الاقتراحات التي تكون أمامه والتي لم يصادق عليها إلى أن انتهى زمنه أو حل بقضى المطلق بأنها تصبح نافذة. فإذا صادق مجلس النواب على مشروع ثم قل إلى مجلس الشيوخ وهذا شرع وبجته والمداولة فيه بعد ذهاب مجلس النواب الذي بجته والذى صادق عليه فاعتضى الأمر بإرجاعه إلى مجلس النواب

كذلك رأى لضان حسن سير العدالة أن ينص في القانون على إلزام النيابة كلما طلبت من القاضي الجزئي الإذن بالحبس أو باستداده أن تبين التهمة وتبين القرائن التي قامت ضد المتهم وأن تعرض على القاضي ما وصل إليه التحقيق والأسباب المبررة لاستمرار الحبس إذا طلبت ذلك ولا يكتفى بما يجرى عليه العمل الآن من مجرد التأشير على الأوراق .

وتنص المادة ٥٧ من قانون تحقيق الجنايات الأهل على جواز تدب أحد القضاة لتحقيق الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة المذكورة على سبيل المحصر .

ولما كان قصر تدب أحد القضاة لتحقيق تلك الجنح دون غيرها لا يوجد ما يبرره وهو لا يميز النيابة أن تطلب تدب قاض التحقيق في الجنح الأخرى رأى أن يطلق النص على كافة الجنح .

وبحيث إن تعديل المادة ٥٧ من هذا الشكل يجعل الفقرة الثانية من المادة ٤٣ بلا فائدة فقد رأى إلغاء هذه الفقرة .

وقد دار البحث فيه بمجلس النواب بملسات متفرقة — آخرها جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ حيث أعيد المشروع للجنة الحفائية لاستيفاء البحث في بعض نواحيه .

ولما كانت الأسباب التي من أجلها تقدمت وزارة الحفائية بهذا التشريع لا تزال قائمة رأيت أن أحمل على تحقيق الفكرة التي انطوت عليه بتقديمه من جديد مع التعديلات التي رأيت أن أدخلها عليه . أما هذه التعديلات فأهمها :

١ — العمل على صيانة التحقيقات من السرية التي كثر الانحياز إليها في كثير من الأحوال بطريقة قللت من الضمانات التي فرضها القانون لصالح المتهم خصصها المشروع بالنسبة للنيابة في حالات الضرورة القصوى وأباحها للقاضي التحقيق عند ما ترى النيابة إحالة الدعوى عليه لتحقيقها . وقد كانت وزارة الحفائية وافقت على هذا الجدا أثناء مناقشة المشروع بلجنة الحفائية بمجلس النواب .

٢ — تمكين المتهم من الاطلاع على التحقيقات حتى يستطيع استعمال حقه في المعارضة في الحبس استعمالا متجها متفقا مع الفكرة السامية التي جعلت من القاضي رقيبا على سلطة الاتهام في هذا الصدد .

٣ — قصر مدة الحبس الاحتياطي على ثلاثة شهور في الجنايات وستة أسابيع في الجنح باعتبار أن هذه المدة كافية في ذاتها . على أن عدم وصول المحقق إلى نتيجة حاسمة أشعاعا مبرر كاف في الإفرج سواء رأت المحكمة الابتدائية أن تحرره باستمرار التحقيق أو بصرف النظر عن المحاكمة .

٤ — إباح المشروع للقاضي أن يأذن بالحبس أو باستداده أقل من أربعة شهور لأن من ملك الأكثر منك الأقل ما

عبد الحليم البيلى
(١٥١)

ملحق

تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بأن أقدم لبلوتكم مع هذا مشروع قانون خاص بتعديل بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات الأهل والمذكرة الإيضاحية الخاصة به رجاء التكرم بعرضه على هيئة المجلس الموقر ليقرر إحالته على اللجنة المختصة .

وتفضلوا دونكم بقبول عظيم الاحترام ما

بحريرا في ١٩ يابسة ١٩٣٣

عبد الحليم البيلى

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون تحقيق الجنايات الأهل

في شهر مايو سنة ١٩٣٧ تقدمت وزارة الحفائية للبرلمان بمشروع قانون معدل لبعض نصوص قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالحبس الاحتياطي وقد شفعه صاحب المعالي المرحوم أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفائية إذ ذاك بمذكرة إيضاحية هذا نصها :

تحول النصوص الحالية للواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من قانون تحقيق الجنايات للنيابة العمومية أن تمس المتهم لمدة أربعة أيام بدون إذن من القاضي الجزئي ولمدة أربعة شهور بما يؤذن منه ولما في الحالتين أن تطلب امتداد الحبس عند نهاية مدته .

وتغول المسادنان ٣٨ و ٣٩ لثتم المعارضة في أمر الحبس الصادر ضده بإذن القاضي الجزئي كما تبيحان له أن يطلب سماح أقواله أمام القاضي عند كل امتداد بشرط أن يمارض أو يقدم طلبا لسماح أقواله في موايد معينة والذي يعضو لفت النظر في هذه الإجراءات أن فيها تقيدا وأن القانون لم يوجب على النيابة إحضار المتهم أمام القاضي لسماح أقواله .

وعلى ذلك فإذا لم يكن لثتم من يطلع عنه من يده التحقيق أو كان المتهم يعول الإجراءات القضائية كما هي الحال في أغلب الأحوال فإنه كثيرا ما يحصل ألا يتمكن من تقديم دفاعه أمام القاضي . لذلك يجب أن ينص على وجوب سماح أقوال المتهم أمام القاضي الجزئي سواء أ كان ذلك عند طلب الإذن بالحبس أو باستداده إن كان مقبوضا عليه وإذا لم يكن مقبوضا عليه وجب طلبا لإحضاره أمام القاضي الجزئي بمجرد القبض عليه لسماح أقواله .

المادة ١١١ - إذا لم يتم التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وحجسه في الجنايات أوستة أسابيع في الجناح وجب على المحقق رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية لتقرر بدسج أقوال البائة العمومية ما إذا كان هناك وجه للاستقرار في التحقيق مع الإفراج المؤقت بالاضمان أو صرف النظر عن المحاكمة والإفراج عن المتهم .

المادة الثانية

على وزير الحفاية تعبد هذا القانون .
أمر بأمر يصم حد قانون بفسانم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويندر كقانون من قوانين الدولة .

مدى ..

ملحق رقم ٢٣

جلسة الاثنين ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(١٣ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرافض
عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢ الذى خصصته بجلسته
٦ مارس سنة ١٩٣٣

(المقرر حصرة الشيخ محمد افكرو من عمود)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حصرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك تخفيض إيجار الأطنان
عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

وقد بجمته اللجنة بجلستها المعقودة في يوم الاثنين ٦ مارس سنة ١٩٣٣ .
وقررت بإجماع الآراء اعتباره اقترابا بمشروع قانون مقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس .

رئيس اللجنة

محمد عزمى

ملحق

لتقرير لجنة الاقتراحات والعرافض عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حصرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراح مشروع قانون تخفيض إيجار الأطنان من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية مع مذكرة بشرح الأسباب التى بنى عليها وأرجو إحاطته على المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أحمد نجيب براده

القاهرة: ٢٢ فبراير ١٩٣٣

مشروع قانون

بتعديل بعض عصوص قانون تحقيق خذبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس شيوخ ومجلس نواب لى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

لمادة الأولى

تلى المودع ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٧ و ١١١ من قانون تحقيق خذبات الأهل وتسنيد بها النصوص الآتية :

المادة ٣٤ - اللهم وتدعى الخلق المدنى أن ينعصر فى كافة إجراءات التحقيق ولو كانتهما مثل هذا الحق على ألا يتكلمون ، لا إذا أذن لهم المحقق .
يسمع وجنى ، يسند المتهم من أوجه الدفاع وتثبت أقواله في محضر كما تثبت أقوال الشهود وله أن يوجه إليهم الأسئلة سواء بنفسه أو بواسطة المدافع عنه .

وليس للباية أن تجرى تحقيقات سرية ، غير أن لها في حالة ما إذا تصدر إحضار المتهم أو إخطاره في الوقت المناسب أن تسمع في غيابه شاهدا في خطر الموت أو تنقل لإثبات حالة يضى من ضياع العالم فيها أو تجرى تفتيشا في غير حضوره .

المادة ٣٧ - لا يكون الأمر بالمجلس الصادر من البائة بغير إذن القاضي الجزئ نافذا إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للباية إن كان مقبوضا عليه من قبل فإذا صدر الأمر بإذن القاضي كان نافذا لمدة قصهاها أربعة عشر يوما .

المادة ٣٨ - لا يجوز استمرار حبس المتهم بعد انتهاء المدد تنبئة في المادة السابقة إلا إذا أذن القاضي الجزئ بناء على طلب البائة بـسند المجلس طبقا لأحكام تلك المادة .

المادة ٣٩ - على البائة كلما طلبت من القاضي الجزئ الإذن بحس المتهم أو امتداد حبه أن تقدم له أوراق القضية وأن تبين الفران القائمة ضد المتهم والأشباب المبررة لطبها وأن تحصره إن كان مقبوضا عليه أمام القاضي لسباع أقواله بعد تمكيه هو أو المدافع عنه من الاطلاع على التحقيقات .

فإذا لم يكن مقبوضا عليه وجب على البائة أن تقدمه مجرد القبض عليه وللقاضى أن يضى أمر المجلس أو أن يأمر باستقراره أو بالإفراج المؤقت مع الكفالة .

المادة ٥٧ - إذا رُفِى البائة العمومية في مواد الجنايات والجناح أن هناك دسجة في تحقيق لدعى بـعرفة قاضى تحقيق نظرا لظروفها المحصومية جزئها في أية حالة كانت عليها لدعى أن تطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية تدب أحد قضائها مباشرة هذا التحقيق .

وعليا ، كلما رأيت ضرورة لإجراء تحقيق سرى ، أن تكفل عن التحقيق وتطلب من رئيس المحكمة انتداب قاض للسريه

الفلل إلى هذا الحد الذي وصلت إليه لم يكن معروفا عندهم ، لذلك أقتراح أن التخفيض من قيمة الإيجارات المعقودة بتاريخ قبل ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ يكون باعتبار ثلاثين في المائة من قيمة إيجار جميع الأطنان لأن هبوط أسعار القطن وأسعار الملال لم تكن معروفة قبل ذلك ويكون اعتبار ٢٠ في المائة من قيمة إيجار جميع الأطنان لأصحاب العقود الموقرة بتاريخ بعد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وقبل ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ لأن هبوط أسعار القطن كانت معروفة للتأجير وأساس الملال لم تكن كذلك ، كما يلاحظ أن بعض المستأجرين تنتهي مدة عقودهم في وسط سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية وهي التي تنتهي ابتداء الزراعة الشتوية وهؤلاء يجب أن يتفادوا أيضا من التخفيض عن مدة زراعتهم وهي تعامل خمسة عشر في المائة ؛ كما يلاحظ أن الأطنان المزروعة قصبيا بالفعل لم تضارب هبوط الأسعار عن تلك السنة ولذلك أرى ألا تدخل ضمن ما يجرى عليه هذا القانون .

غير أني أرى مع ما ذكر إلا تشجيع الماطل والزراعي على أكل حقوق المالكين ومن أجل هذا أقتراح ألا يستفيد بهذا القانون إلا من يقوم بسداد جميع ما عليه من إيجار السنة المذكورة أو الجزء منها كما ذكر بعد خصم مقدار التخفيض بغير حاجة للقضاء قبل معنى شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى من قام منهم بسداد أكثر مما كان يطلب منه بمراجعة هذا التخفيض فله استرداد إريادة ذلك تشجيعا للمستأجرين على السداد في مثل هذه السنين وعدم انتظار ما يقرر تخفيضه ، وإذا كان بعض الملاك قد بلغ إلى القضاء قبل صدور هذا القانون فهذا لا يمنع المستأجرين من هذه الحالة سداد الباقي قبل معنى الشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وفي هذه الحالة لا يلزم من رسوم الدعوى إلا بقصد ما كان مطلوبا منه بعد خصم قيمة التخفيض المقرر وفقا لهذا القانون .

وهي ما ذكر أرى أن يكون نص مشروع القانون المذكور هو المرافق لهذا البيان ما

أحمد نجيب براده

مشروع قانون

لتخفيض إيجار الأطنان من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلسا الشيوخ والنواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدراه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية من السنة بإكمالها قبل معنى شهر من العمل بهذا القانون بأكثر من سبعة أعشار إيجار السنة وذلك إذا كان تاريخ التعاقد سابقا على ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا بأكثر من ثمانية أعشار إيجار السنة إذا كان تاريخ التعاقد بعد ذلك وسابقا على ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ أما من

مذكورة

خاصة باقتراح مشروع قانون لتخفيض إيجار الأطنان من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

لم يعد هبوط سعر القطن هو وحده الذي يدعو لتخفيض إيجار الأطنان من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية لأن الهبوط تناول أيضا أسعار الملال بدرجة صريحة .

حقيقة إن هبوط أسعار الملال عالمي . ولكنه كان في مصر أشد وقعا ، فلقد كان هبوط سعر القطن فيما مضى سببا في انصراف كثيرين من الزارع عن رزخته وإقبالهم على زراعة الملال - أضف إلى ذلك تحديد مساحة ما كان يسومها بزراعتها قطعنا إلى الزرع أو الثلاثين في المائة فكان من نتيجة ذلك بترك إشغال معظم مساحة الأراضي الزراعية بإسفاف الملال ، وبالتالي وفرة المحاصيل بزيادة كثيرة من المطلوب منها .

حقيقة قد احتاطت حكومتنا الحازمة لذلك واتخذت ما أمكنها من الإجراءات التي تفي من التدهور العظيم ، وقد أثبتت تلك الإجراءات في المذكرة التي رفعتها اللجنة المسالية إلى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المسالية ولكن هذه الإجراءات ، كما قالت المذكرة لم تصل بأسعار القمح إلى مستوى عال . بل كل ما في الأمر أنها حالت فقط دون تدهورها إلى الحد الذي تشتمل مع أسعار الأسواق الخارجية ذلك الحد الذي كان يؤدي بمرءة جهود الزارع والتجعين ، بل ولا يفي أن أسعار القمح في العالم بأسره قد هبطت هبوطا لم يسبق له مثيل في مئات من السنين كذلك كان إنتاج القطن من الوفرة بدوية عظيمة استدعت اهتمام الحكومة أيضا واقتضت بحث الوسائل لتخفيف أثرها في الأسعار فاتخذت إجراءات عاجلة لما اتخذته بشأن القمح من حيث إقراض شك التسليف الزراعي مائة قرش عن الأردب ومن حيث زيادة الرسوم حركية على ما قد يرد منه وتشجيع التصدير بإعطاء منحة لم يصدر كميات منه بشروط معينة إلى غير ذلك .

وكان أيضا محصول الدرة ذو وفرة كبيرة تزيد على حاجة القطر بكثير فضلا عن تكس كميات كبيرة من محصول السنة السابقة ، ولم تجد الحكومة أيضا متونحة من العمل على تشجيع التصدير منها لهبوط الأسعار إلى ذلك مستوى وقررت منحة قدرها ٥ قروش عن كل أردب يصدر إلى الخارج وقد أقربا مجلس النواب والشيوخ .

ولكن كل هذه الإجراءات لم تمنع تدهور الأسعار حتى إن الحكومة قالت في مذكرةها " ولا تدعى الحكومة أنها قد تمكنت بهذه الإجراءات من رفع كل ضغط ترتب على وفرة تلك المحاصيل فقد كان ذلك ضرا من الخلل كما أنها لا تدعى أنها وصلت بالأسعار إلى المستوى الذي كانت تود أن تراها عند أو إلى مستوى السنين السابقة حيث كانت كميات الإنتاج في حدود متسابة مع الاستهلاك " إلى أن تم ما جاء بهذه المذكرة . وما ذكر يرضع أن مستأجري الأطنان جددون بالرحمة والملاحة حتى من كانت تاريخ عقودهم بعد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ إلى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ لأن هبوط أسعار

عريضة رقم ٤٧ - مقدمة من حسين عزت وآخرين ، بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتمسكون فيها بإجراء مناقصات لتأجير بوفيات مصانع الحكومة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٤٨ - مقدمة من علي خالد وآخرين من المعصرة غربية . بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يشكون فيها عمدة بلدهم ويسبون إليه الرشوة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالحقاكم .

عريضة رقم ٤٩ - مقدمة من كومسارية مصلحة السكك الحديدية . بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتظلمون فيها من تفضيل المصلحة لخدمة الزديف في التزيينات عليهم ويسبون إصنافهم .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٥٠ - مقدمة من ملاك ملاحات دمايط ، بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتظلمون فيها من زيادة الضرائب على أملاكهم .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٥٢ - مقدمة من محمد بنيت أحمد من البداري ، بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتظلم من فصله من وظيفة تخرج بموجب مستشفي البداري .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٣ - مقدمة من محمد أبي اليل سالم عمدة ناحية السبالية مركز أرقاض مديرية المنيا ، بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يشكون فيها من سوء معاملة بنك مصر له .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥٥ - مقدمة من محمد عبد المجيد ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق الكونز بالويس وبود سعيد ، بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ -

يطلب فيها جعل لجنة للصحة مكونة من هيئة عمدة كلية .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لخالفها لمبادئ الدستور .

عريضة رقم ٥٦ - مقدمة من جرجس ميتايل وآخرين من مستأجرى أطيان الجزار بمديرية جرجا ، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتمسكون فيها بتطبيق قانون الإيجارات والجاوز لم من تخفيض ٢٠ و ٣٠ ٪ من العقود .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

كانت مدة عقدهم تنهى بانها ، الزرعة التي يكون التخصيص للمستأجر بواقع خمسة عشر في المائة من إنتاج السنة نسبة لأحذية أو ثلاثين في المائة من إنتاج زرعة شوية ذلك عند مقتضاها على تلك الزرعة فقط .

وفي جميع الأحوال إذا لم يدر المستأجر مدة شهر من تاريخ العمل بهذا القانون إلى دفع ما يحدد من إيجار سنة أو أكثر من السنة عند حجم مقدار التخصيص فيه لا يكون له حق في نزع هذا التخصيص ويكون له ذلك الحق في معاشه بجميع الإيجار . وفي هذا كانت الدعوى قد ردت بكل المطالب من المستأجر من غير مرة هذا القانون لأنه يجب تحويل الدعوى فيما يتعلق بالرقب إلى أئمت بمعنى الشهر المذكور حتى إذا لم يتم المستأجر بالسداد حكم عليه بالإفلاس .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على "الإعانات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات أخرى بين المتعاقدين بعد شهر يونيه سنة ١٩٣٣ ولا يسرى أيضاً على إيجار الأطنان التي زعمت قسباً في السنة المذكورة .

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على الدواير المطورة أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التشديد بمحكم أوسد أو عقد رسمي لا يجوز التشديد أكثر من المقرر بالمادة الأولى مع مراعاة المسدد المقررة به وتضاف المصاريف والمخففات على أصل ما يتقدم به .

مادة ٥ - على وزير الخزانة تشييد هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملحق رقم ٢٤

جلسة الاثنين ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥١
(١٣ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرر لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي خصتها بـ جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٣

(المترجم : شيخ محمد الدكتور محمد)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو ردتها طبقاً للقرارات ١٥ و ١٦ و ١٧ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٤٦ - مقدمة من عبد الفتاح عمر طه عمدة الواسطي مديرية أسبوط عن مستأجرى جرائز المديرية ، بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يطالبون فيها بتطبيق قانون تخصيص الإيجارات عليهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة الأولى لمخالفتها للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٦٧ - مقدمة من عبد الله سيد أحمد سليم من المنصورة، بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ - يطلب فيها إجراء تحقيق في حادث اعتداء وتجاوز على الحكومة والبرلمان .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

العرائض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ١٢٧ - مقدمة من محمود حسن جاد القنول بالمنصورة، بتاريخ ٣٥ مايو سنة ١٩٣٣ - يتظلم فيها من أن الإدارة العامة اعتدلت عطاء أعراف عطائه الذي اعتمدته مفتش مباني الشرق مع أن العطاء الآخر يزيد في المساحة من عطائه وسبق لصاحبه أن أخذ عطائهم ولم يتم بها على الوجه المطلوب .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٥ - مقدمة من أحمد عبد الصاوي وآخرين من أهالي ناحية قصير بجناح مركز نجع حمادى، بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يشكون فيها من الشكاوى مما لحقهم من الظلم والتصف من معاملة شركة الري المصرية لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥١ - مقدمة من حمدة وشايع وأهالي ناحية الإقضية مركز نجع حمادى مديرية قنا ، بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ - يطلبون فيها النظر في تعديل ضريبة الأطين والوسط لدى شركة الري المصرية لتخفيض من المياه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ وصحها للعريضة رقم ٤٥

عريضة رقم ٥٤ - مقدمة من حمدة وشايع وأهالي ناحية الكوم الأحمر مركز نجع حمادى مديرية قنا ، بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يشكون فيها من سوء معاملة شركة الري المصرية لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ وصحها للعريضة رقم ٤٥

عريضة رقم ٦٤ - مقدمة من محمد عبد جود وآخرين من ناحية الحجلات الشرقية مركز نجع حمادى مديرية قنا ، بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ - يشكون فيها من الظلم الفادح الذي لحقهم من معاملة شركة الري المصرية لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ وصحها للعريضة رقم ٤٥

رئيس اللجنة
محمود عزمى

عريضة رقم ٥٧ - مقدمة من حنا عبد المثلث من الشيخ فضل مركز من مزار مديرية المنيا ، بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتنصس فيها بإلغاء نكاحه ٣٦٩ من قانون العقوبات .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٢ من المادة ١١٠ لحاققتها لمبادئ الدستور .

عريضة رقم ٥٨ - مقدمة من محمد إبراهيم عرفه بروض القريج بمصر، بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ - يتظلم فيها من فصله من وظيفته ويطلب إعادته إليها .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٩ - مقدمة من حسين عوفى بنى مزار ، بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ - يطلب فيها تنفيذ المرسوم الخاص بإيقاف إجراءات بيع الملاكات وتبليغ المحكمة المختصة للعمل بموجب .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٦٠ - مقدمة من حسين نصر أمين وآخرين من ناحية كمرطهرمس بحيرة، بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٣ - يطلبون فيها إنشاء الطريق منى بقر عمله من ناحية كمرطهرمس (بحيرة) وصفط الاب (مياه) .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٦١ - مقدمة من سيد عبد الله عن سكان النية انغصراء بمصر - يطلب فيها وقف النظام المتبع بقسم الخدشات له من الضريبة لتجار من سوء الإجراءات المتبعة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة الأولى لحاققتها للمادة ٣٢ من الدستور .

عريضة رقم ٦٢ - مقدمة من سيد الجزار رئيس نقابة التعليم الأول القديم ، بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٣ - يتظلم فيها من حالة المدرسين بالمدرسات ويطلب رد حقوقهم بالعمل على استقام قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٩ بإبقاء درجاتهم لهم .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٦٣ - مقدمة من زيب أمين بالسيدة زين بمصر، بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ - تنصس المجلس بشفاء دولة صدق باشا وتنصس على قانون غش الوفاة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص المحاكم .

عريضة رقم ٦٥ - مقدمة من معوض ميتا بيجت بخمر، بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ - يتنصس فيها إبنة في مصلحة البريد .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٦٦ - مقدمة من واصف معوض ميتا بيجت بخمر، بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ - يطلب فيها تعيينه في وظيفة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

هذه أساليب رتب : جمع : امة من مشروعات أم من لدى
أقره محسن بن ب : ٥ : امة

مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ ق. ١٨ " مصاريف غير منظورة " اعتماد إضافي قدره ١٥٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) ويُؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينتد كقانون من قوانين الدولة .

صدر

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أدرج في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٣ اعتماد قدره ٦٦٥٣٢ ج.م. للصروف غير المنظورة وبعد تقديم المشروع إلى البرلمان وردت إلى الوزارة المالية اقتراحات إضافية من بعض المصالح فعدا الأمر بحفاظة على التوازن إلى أخذ ٢٢٠٣١ ج.م. من المبلغ فأصبح ٤٤٥٠١ ج.م. وقد صدرت ميزانية السنة المالية الحالية مع مراعاة هذا التخفيض .

ولما كانت المبالغ التي رخص أخذها من الاعتماد المشار إليه قد استنفدت فقد طلبت وزارة المالية استصدار قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٠٠٠ ج.م. لمواجهة ما قد تدعو الحال إلى أخذه من المصاريف غير المنظورة في خلال المدة الباقية من السنة المالية الحالية على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

وقد بحثت اللجنة المالية طلب فتح اعتماد الـ ١٥٠٠٠ ج.م. للصروف غير المنظورة فترأت الموافقة عليه وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره .

وبريقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس (بالنيابة)

محمد شفيق

ولما كانت هناك بعض تجاوزات لا تزال موضع البحث فوزارة المالية ترى الاكتفاء بفتح اعتماد قدره ١١٣٠٠ ج.م. لتسوية تجاوزات بنود الباب الثاني المشار إليه على أن يؤخذ هذا المبلغ من مجموع وفورات الباب الثاني من ميزانية الدولة .

وللجنة المالية توافق على هذا الرأي وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لعرضه على البرلمان .

وبريقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

محررا في ٢١ يناير سنة ١٩٣٣

الرئيس (بالنيابة)

محمد شفيق

ملحق رقم ٢٦

جلسة الاثنين ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥١

(١٣ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء علي أحمد باشا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٣ مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠٠ ج.م. في القسم ١٨ " مصاريف غير منظورة " من ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسها المنعقدتين في ١٧ و ١٨ مارس سنة ١٩٣٣ وبعد أن سمعت بيانات مندوب وزارة المالية تبين لها أن المبلغ الذي ربط لهذا القسم في ميزانية السنة المالية الحالية هو ٤٤٥٠١ ج.م. قد نفذ كله وتدعو الحال لفتح اعتماد إضافي للصرف منه قيا بق من السنة المالية الحالية على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

واللجنة ترى الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وترجو الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مصر في وسط عالمي سيؤمه أناس من سائر الأجناس خصوصاً وأنه سيوزع فيه من المطبوعات عن مصر وتقدمها وساطرها ومجزاتها ما يجتبر المبلغ المطلوب قليلاً بجانب ما يعود من الفائدة .

ثانياً — إنه بعد أن تخصص المكان في المعرض بعد المحاربات التي تمت عقب موافقة مجلس الوزراء ليس من الكرامة القومية أن تراجع مصر وتعبد عن الاشتراك فيه .

وترى اللجنة بهذه المناسبة أن تفتت النظر إلى أنها تفضل المبادرة بعرض مثل هذه الأمور في أوقاتها وقبل أن يتم أي ارتباط أدبي بشأنها مما لا قد يغال من أن البرلمان لا يقربها إلا مراعاة لمثل هذا الارتباط .

فيما على ما تقدم وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون وهي ترجو أن يوافق المجلس عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ١١ "مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه (سنة آلاف وخمسمائة جنيه) لاشتراك الحكومة في السوق العالمية التي ستقام في مدينة شيكاغو في سنة ١٩٣٣

ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات الميزانية .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يلشرف بالبريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرك

ملحق رقم ٢٧

جلسة الاثنين غرة ذي الحجة سنة ١٣٥١

(٢٧ مارس سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤

(المقرر حصة الشيخ المحترم عبد الحليم بك) .

أحال المجلس مجلسه المتقدمة في يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ إلى لجنة المالية مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة المالية (ميزانية مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة) لاشتراك الحكومة في السوق العالمية التي ستقام في مدينة شيكاغو سنة ١٩٣٣ ، وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسها المتقدمة في يوم الثلاثاء ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ فبين لها ما يأتي :

على أثر موافقة مجلس الوزراء على اشتراك مصر في معرض شيكاغو دارت محادثات بين السفارة المصرية بأمریکا وبين إدارة المعرض خصص ببناء عليها موقع ممتاز للعروض المصرية وكلف المتوطنون بالبناء بوضع الرسم الملائم على الطراز الفرعوني ثم قامت مصلحة التجارة والصناعة بالإجراءات الأولية لاختيار المعروضات تجهيتها ، ووجهت عناية خاصة للصناعات ذات الصبغة المحلية كالمنتجات والتطعيم بالنسج والصدف والتطريز بالقصبة والذهب .

وهذه الجلسة وإن تكن ترى من الوجهة الفنية أنه ليس من المتوقع أن تستفيد التجارة المصرية كثيراً من الاشتراك في المعرض إلا أنها مع ذلك توافق بالإجماع على فتح الاعتماد لاعتبارين :

أولاً — إن البلاد التي سبقتم فيها المعرض بلاد اشتهر أهلها بالمثل الكبير إلى السياحة وفي وجود مصر ممثلة في المعرض في طرازها القند ما يلفت إليها النظر ويفرغ الزائرين إلى زيارتها وسيجي المعرض فرصة ثمينة للإعلان عن

ملحق رقم ٢٨

جلسة الاثنين ٨ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٣ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع قانون بالموافقة على الماهدة الخاصة بتحديد
صنع المخدرات وتنظيم توزيعها - الموقع عليها بمجنيف
في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

(القررة عشرة الفصح العظم ابراهيم دانت بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ على لجنة الخارجية
مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعد إقراره - بالموافقة على الماهدة
الخاصة بتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها الموقع عليها بمجنيف
في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

يبحث اللجنة هذه الماهدة بجلسته عقدتها في أول أبريل سنة ١٩٣٣
وتناقشت في نصوصها وأطلعت على تقرير لجنة الخارجية بمجلس النواب عن
مشروع القانون تبين لها أن هذه الماهدة تعتبر جزءا مكملا للجهودات الكثيرة
التي تقوم بها الدول لمنع انتشار المواد المخدرة لاستعمالها في غير ما صنعت له .
وهي تعتبر متممة لاتفاقيتين الدوليتين اللتين عقدتا في لاهاي وجنيف
في سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٢٥ والغرض من هذه الماهدة إيجاد طريق عملي
لتحديد الكميات التي تصنعها المالك التي تقوم بصنع المواد المخدرة وكذلك
تحديد الكميات التي يجوز تصديرها أو استيرادها على ألا يتجاوز هذا التحديد
المقادير اللازمة للاستهلاك الطبي والعلمي .

وترى هذه اللجنة - متفقة في الرأي مع جلسة الخارجية بمجلس النواب
أن مصر لا يسعها إلا الترحيب بالاشتراك في هذا المجهود الدولي الجليل ،
لا سيما أن حكومتها ما فتئت تبذل مجهودا سواء كان ذلك من طريق
مكتب منع المخدرات الذي أنشأه في سنة ١٩٢٨ برئاسة حضرة صاحب
السعادة حكदार العاصمة اللواء رسل باشا أو بسن تشريع خاص لمراقبة
المتجولين بالمخدرات والمدمنين على طاعتها بغضات صارمة - أو بتشكيل
دوائر خاصة في مكني مصر والاسكندرية لحماكة من يقومون تحت طائلة

هذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣ على عدم
اشتراك الحكومة المصرية في السوق المالية المزمع إقامتها بمدينة "ميكانغو"
سنة ١٩٣٣ احتفالاً بمرور مائة عام على إنشاء البلدية في تلك المدينة . وقد
صدر المجلس قراره هذا بناء على الرأي الذي أبدته وزارة المالية بأن الظروف
خاصة غير ملائمة لاشتراك مصر في السوق المزمع عنها ، نظرا لكثرة
المصروفات التي يتطلبها هذا الاشتراك ، وأن أمريكا قد فرضت رسوما باهظة
على ما كانت تصدره مصر إليها .

وبعد ذلك أبدت مصلحة التجارة رغبتها في الاشتراك في هذه السوق ،
لأن هذا الاشتراك سيكون فرصة للإعلان عن المصنوعات المصرية في أمريكا
لتي لم يسبق لمصر قبل الآن الاشتراك رسميا في معارضها ، فضلا عن أنه
يكون أكبر وسائل الدعاية لمصر وتنشيط السياحة إليها ، ولكن من أجل
مراعاة الدولة نفقات جسيمة اقترحت المصلحة المذكورة حصر معروضاتها
بالمصنوعات المصرية التي لاقت نجاحا عظيما في الأسواق والمعارض الأوروبية
لتي اشتركت مصر فيها ، وأما الدعوة إلى السياحة لمصر فقد انصلت
لمصلحة جسيمة تنشيط السياحة المصرية التي أظهرت استعدادها للموافقة بما
لا إمكانها للإعلان عن مصر ، كتركز عظم السياح في الاشتراك بالفرض
المقصود . وقد تقرر المصلحة المصروفات اللازمة للاشتراك في هذه السوق
بمبلغ مجموعه ٢٥٠٠ ج.م مراعية في ذلك كل الاقتصاد نظرا للظروف المالية
الحاضرة .

وبحيث إن وزارة المالية قد اتضعت لها من إعادة فحص هذا الموضوع
أن الأسباب التي إبدتها مصلحة التجارة والصناعة ، جديرة بالاعتبار ، وأن
الاشتراك في السوق المذكورة سيؤدي بفائدة جلية على مصر ، خصوصا وأن
السوق ستقام في بلاد اشتهر أهلها بالليل إلى السياحة أكثر من غيرهم .

ولذلك ترى الوزارة العلول عن القرار الأول وتقرح اشتراك الحكومة
المصرية في تلك السوق ، مع العلم بأن مبلغ ٢٥٠٠ ج.م هو الحد الأدنى
لنفقات التي يتطلبها هذا الاشتراك ، لا سيما أن السوق ستقام في بلاد
لا يزال مستوى تكاليف المعيشة فيها مرتفعا جدا بالنسبة للبلاد الأخرى .

واللجنة المالية توافق على الاقتراح وزارة المالية ، وعلى فتح الاعتد
المطلوب في الباب الثالث من ميزانية مصلحة التجارة والصناعة ، وهي
تشترط رفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره توطئة لعرضه على
البلدان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

١٦٦ يناير ١٩٣٣

الزئيس
اسماعيل صدق

جمعية الأمم مؤتمر لتحديد صنع المخدرات

اتفاقية

بشأن تحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها

ويرتوكول التوقيع

جيف في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

رؤساء الدول

ورغبة في إتمام نصوص الاتفاقات الدولية الخاصة بالأفيون الموقع عليها في لاهاي بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩١٢ وفي جنيف بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ بقصر صنع المخدرات على حاجات العالم المشروعة في الاستعمال الطبي والعلمي وتنظيم توزيعها وذلك بطريق الاتفاق الدولي .

قد قررت إبرام اتفاقية في هذا الصدد وعيبت مندوبيا المفوضين الآتية

أسماءهم

الذين بعد أن تبادلوا الأوراق المثبتة تفويضهم وقد وجدت مستوفاة شكلا اتفقوا على ما يأتي :

الفصل الأول - التعاريف

مادة أول

التعاريف المبينة فيما يلي تسرى على جميع أحكام هذه الاتفاقية إلا إذا نص صراحة على ما يخالف ذلك :

١ - المقصود بكلمة "اتفاقية جنيف" هو الاتفاقية الدولية للأفيون الموقع عليها في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥

٢ - المقصود بكلمة "عقاقير" العقاقير الآتية سواء أكانت مصنوعة جزئيا أو تامة التكرير .

فريق ١

مجموعة (١) :

(١) الموردين وأملاحة ويدخل فيها المجهزات المصنوعة مباشرة من الأفيون الخام أو الطبي وتحتوي على أكثر من ٢٠ ٪ من المورفين .

(٢) الدياستيلومورفين واسترات المورفين الأخرى وأملاحة .

هذا القانون أو بإحالة التحقيق في هذه القضايا إلى طائفة من وكلاء النيابة منوط بهم ذلك على وجه التخصيص أو للاستشارة واسطة مندوبيا في المؤتمرات العالمية التي انتهت بوضع المعاهدة المعروضة على البرلمان الآن .

ولم يقر البرلمان هذه المعاهدات دون أن يسلم فيها . فقد عين مندوبيه في المؤتمر الثامن والعشرين بالحدود البرلمان الدولي المتخذ في جنيف في يولييه سنة ١٩٣٢ . فعضات التي بموجبها امتيازات في سبيل مكافأة هذه المضار وطلوا الإسراع في تنفيذ هذه المعاهدة لما يترتب على ذلك من الخير الجلم في العالم عامة وفي مصر خاصة

و يسر اللجنة أن تنوه بالضغط غير القليل الذي شاطرت به مصر في سبيل الحث على إبرام هذه المعاهدة المعروضة على المجلس المقرر وهي إن لم تمنع تماما إخطار تسرب المواد المخدرة حلسة فهي تظل إلى حد كبير جدا مقيدار المنشور منها للتجارة غير المشروعة .

وقد وافقت هذه اللجنة على مشروع القانون بالموافقة على هذه المعاهدة وهي ترجو أن يوافق المجلس عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بشأن الموافقة على المعاهدة الخاصة بتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها الموقع عليها بجنيف في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة

ووفق على المعاهدة الخاصة بتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها الموقع عليها بجنيف في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ وللحق نصها بهذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون غاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

وعيا على نص المعاهدة .

المقصود بورقة الكوكا هي ورقة إيرثروكيبولون كوكالامرك والإيرثروكيبولون نوفو-جراناس (موريس) هيردونيوس وأشكاله المنفوعة والأنواع الأيرثروكيبولاسية والأشكال الأخرى التي من هذا القبيل التي يمكن استخراج الكوكاين منها مباشرة أو الحصول عليه بواسطة التحول الكيميائي .

المقصود بالكوكاين هو إيرثريك البزلوكيبولون لجوفير المذاب في محلول كلوروفورم بنسبة ٢٠٪ والذي يعبر عنه بالتركيب $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$.

المقصود بالألكوين هو الألكوين لجوفير المذاب في الماء بنسبة ٥٠٪ والذي يعبر عنه بالتركيب $\text{C}_{15}\text{H}_{17}\text{NO}_4$.

وجميع مشتقات هذا الألكوين التي يمكن استخدامها في إعادة إنتاجه .

وتحدد المقايير الآتية بد تركيبها الكيميائية الآتية :

دييد وراوكسيكودينون $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

دييد روكودينون $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

دييد رومورفينون $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

استيلوبيدي روكودينون $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز (ك يد ا ز)
أواسيلوبدي ميتيلوبيدي روتيناين $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

دييد رومورفينون $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

ن - أوكسيمورفين $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

تيناين $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز

ميتلمورفين (كودين) $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز (ك يد ا ز)

ايتلمورفين $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز (ك يد ا ز)

بزيلمورفين $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ ك يد ا ز (ك يد ا ز)

٤ - كلمة "صنع" يعبرها أيضا عن التكرير وكلمة "تحويل" تعبر عن تحويل المقايير بطريقة كيميائية ما عدا تحويل الفلورايات إلى أملاحا عند ما يحول أحد المقايير إلى نوع آخر منها فهذه العملية تعتبر تحويلا بالنسبة لللاول وصنفا بالنسبة للثاني .

وكلمة "تقديرات" تعبر عن التقديرات المقدمة طبقا للواد من ٢-٥ من هذه الاتفاقية ويدخل فيها التقديرات الإضافية إلا إذا هـ على ما يتناغم ذلك .

(٣) الكوكاين وأملاحه بما في ذلك الأجهزة المصنوعة مباشرة من ورق الكوكا والتي تحتوي على اء٠ / من الكوكاين وجميع استرات الألكوين وأملاحها .

(٤) البسيد وراوكسيكودينون (التي منها الإيكودال المسجل المعتر لمعا) والبيدي روكوديدون (التي منها الديكوديد المسجل والمعتر لمعا) والبيدي رومورفين (التي منها الديلوبيد المسجل المعتر لمعا) والأستيلوبيدي روكودينون أو الأستيلوبدينيوبيدي روتيناين (التي منها الأستيدكون المسجل المعتر لمعا) والبيدي رومورفين (التي منها البارامورفال المسجل المعتر لمعا) واستراتها وأملاح أي صنف من هذه المواد واستراتها وال - ن - أوكسيمورفين (الاسم المسجل جينومورفين) وصر كاتال - ن - أوكسيمورفين وكذا المركبات المورينية الأخرى التي يدخل فيها الأزوت بانتقالان .

مجموعة (ب) :

الألكوين والتباين أملاحهما واسترات المورفين الأوكسيدية مثل البزيلمورفين وأملاحها ما عدا الميثلمورفين (كودين) والأيتلمورفين وأملاحهما .

فريق ٢

الميثلمورفين (الكودين) والأيتلمورفين وأملاحهما .

المواد المذكورة في هذه الفقرة تعتبر عقاقير حتى ولو كانت مركبة .

المبارتان (فريق ١) و (فريق ٢) تشيران على التوالي إلى الفريق ١ والفريق ٢ من هذه الفقرة .

٣ - المقصود بكلمة "الأفيون الخام" هو المصارة المتجمدة من نلقاه نفعما المتصرفة من حبوب (أبو النوم) والتي لم يطرا عليها أي معالجة خلاف ما يلزم من الأعمال الخاصة بنقلها ومعالجتها كانت كية الأفيون التي تتضمنها .

المقصود "بالأفيون الطبي" الأفيون المحضر للاستهلاك الطبي سواء أكان مسحوقا أم حبوبا أم مخرجا بمواد متماثلة (هي التي ليست حضية ولاقلوية) حسب مواصفات الفارماكو بيا .

المقصود "بالمورفين" هو الأكلويد الأصلي في الأفيون الذي يعبر عنه بالتركيب $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$.

المقصود بالدياستيلوبورفين هو الدياستيلوبورفين (ديامورفين وهيرفين) الذي يعبر عنه بالتركيب $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ (ك يد ا ز) $\text{C}_{17}\text{H}_{19}\text{NO}_4$ (ك يد ا ز) .

مادة ٥

١ - جميع التقديرات المنصوص عنها في المادتين ٢ و ٤ من هذه الاتفاقية يجب إجراؤها بالطريقة التي تتطلبها من وقت إلى آخر اللجنة المركزية لجانة والتي تبلغها هذه اللجنة إلى جميع أعضاء جمعية الأمم وإلى الدول التي ليست أعضاء المشار إليها في المادة ٢٧

٢ - يجب أن تكون التقديرات لكل نوع من "العقابر" سواء كانت في شكل الكلويد أو أملاح أو مجهرات الكلويد أو أملاح ولكل بلد أو جهة متضمنة البيانات الآتية :

(أ) الكمية اللازمة لاستهلاكها في أحد أشكالها المذكورة في الحاجات الطبية والعلمية وبشكل في ذلك الكمية المطلوبة لصناعة المجهزات التي لا يتطلب تصديرها ترخيصاً سواء أكانت هذه المجهزات معدة لاستهلاكها داخلياً أو للتصدير .

(ب) الكمية اللازمة للتحويل بقصد استهلاكها داخلياً أو لتصديرها .

(ج) الكميات الاحتياطية المرغوب إبقاؤها .

(د) الكمية المطلوبة للحكومة على حسب ما هو منصوص في المادة ٤

المقصود يجمع التقديرات لكل بلد أو جهة بمجموع الكميات الرموز إليها بحرف (أ) و (ب) من هذه الفقرة مضافاً إليها الكميات التي قد يقتضيها وضع الكميات الاحتياطية أو الحكومية إلى المستوى المطلوب أو منقوصاً منها جميع الكميات التي تتجاوز المستوى المذكور . ولا ينظر في هذه الزادات أو التخفيضات إلا إذا أرسلت الدول المتأقفة صاحبة الشأن إلى اللجنة المركزية الدائمة التقديرات الضرورية في الوقت المناسب .

٣ - كل تقدير يجب أن يكون مصحوباً بنسخة عن الطريقة المتبعة في حساب الكميات المتخففة المقيدة به . فإذا اشتملت الكميات المقدرة على زيادة احتياطية في نظير التقلبات الممكن حدوثها في الطلب فيجب أن يحدد التقدير بوجه الدقة مقدار الزيادة المطلوبة . ومن المسلم به أنه فيما يتعلق بالعقابر الباقلة والتي يمكن أن تدخل ضمن الفئتين ٢ ويسوغ أن تكون الزيادة الاحتياطية أوسع مدى بالنسبة للعقابر الأخرى .

٤ - يجب أن تصل جميع التقديرات إلى اللجنة المركزية الدائمة على الأكثر يوم أول أغسطس من السنة السابقة للسنة التي يحصل فيها التقدير .

٥ - التقديرات الإضافية يجب أن ترسل إلى اللجنة المركزية الدائمة حال إجرائها .

٦ - تفحص التقديرات بمعرفة هيئة مكلفة بالمراقبة . ولكل من لجنة جمعية الأمم الاستشارية بشجارة الأيون والعقابر الأخرى الضارة واللجنة المركزية الدائمة ولجنة الصحة بجمعية الأمم والمكتب الدولي للصحة العامة الحق في تعيين عضو في هذه اللجنة ويقوم بأعمال سكرتيرية هذه الهيئة سكرين عام جمعية الأمم باشتراك اللجنة المركزية اشتراكاً وثيقاً .

عبارة "الكميات الاحتياطية" في حدة أي نوع من التقدير تشير إلى الكميات المطلوبة :

(١) للاستهلاك العادي في داخل البلد أو الجهة التي تحفظ بها .

(٢) للتحويل في هذا البلد أو جهة الجهة .

(٣) للتصدير .

العبارة "كميات حكومية" في حدة أي نوع من العقابر تشير إلى الكميات التي تحفظ تحت مراقبة الحكومة لاستعمال الحكومة ولواجهة الطوارئ .

كلمة "تصدير" تتضمن إعادة تصدير . إلا إذا نص على ما يخالف ذلك .

الفصل الثاني - التقديرات

مادة ٢

١ - على الدول المتأقفة أن تقدم سنوياً إلى اللجنة المركزية الدائمة الوثيقة حسب ما جاء في الفصل السادس من اتفاقية حيف عن كل صنف من العقابر وعن كل جهة من الجهات التي تسرى عليها هذه الاتفاقية تقديرات مطابقة لأحكام المادة ٥ من هذه الاتفاقية .

٢ - إذا لم يقدم إحدى الدول تقديرات عن أية جهة من الجهات التي تسرى عليها هذه الاتفاقية في التاريخ المبين بالمادة ٥ فقرة ٤ فتقوم بعمل هذه التقديرات عند المستطاع هيئة المراقبة المنصوص عليها في المادة ٥ فقرة ٦

٣ - تطلب اللجنة المركزية الدائمة من البلاد والجهات التي لا تسرى عليها هذه الاتفاقية تقديرات على حسب الاشتراطات التي نصت عليها هذه الاتفاقية . وإذا لم يقدم تقدير عن أي من هذه البلاد أو الجهات فتقوم هيئة المراقبة بصفا بعمل هذا التقدير حدود الإمكان .

مادة ٣

يجوز لأية دولة من الدول متعاقدة إن اقضى الأمر أن تقدم عن أية سنة أو عن أية جهة من الجهات المتبعة في تقديرات إضافية لهذه الجهات عن السنة المذكورة مع بيان "أسباب التي تبرر ذلك" .

مادة ٤

١ - كل تقدير يتمم وقت حدوث سنة لأى نوع من "العقابر" المطلوبة لاستهلاكها في داخل البلد أو جهة من الجهات المذكورة في المادة ٥ من الاتفاقية الطبية والعلمية مع سنة واحدة منه

٢ - يجوز للدول المتأقفة أن تدعى ضمن تقريرها فضلاً عن الكميات الاحتياطية كميات حكومية .

(د) الكية التي قد تازم في المستقبل هذا البلد أو هذه الجهة عاقفة على أن تكون الكيات الاحياطية في المستوى الموضح في تقديرات السنة .

(هـ) الكية التي قد تتطلبها الحكومة عاقفة على كتابتها الموضحة في تقديرات السنة المتبرة .

٢ - ومن المتفق عليه أنه إذا أثبت إحدى الدول المتعاقدة أن الكية المصنوعة تتجاوز مجموع الكيات الموضحة أعلاه مع مراعاة الكيات المنخفضة المنصوص عليها في المادة ٧ فقرة أولى تنخفض الكية الزائدة من الكية التي تصنع خلال السنة التالية وعلى الدول المتعاقدة أن توضح عند إرسال إحصائياتها السنوية أسباب هذه الزيادة .

مادة ٧

ينقص من الكية المرخص بصنعها من كل صف من المقايير طبقاً للسادة ١ خلال أية سنة في أي بلد أو جهة :

١ - كل كية مستوردة من هذا الصف بما في ذلك المقايير المرتدة ومع تخفيض المقايير التي أعيد تصديرها .

٢ - الكيات المضبوطة من هذا الصف والمستعملة في الاستهلاك أو التحويل .

فإذا استحال إجراء أى نقص كما هو موضح أعلاه إنشاء العملية الجارية فنخفض في نهاية العملية كل كية زائدة من تقديرات السنة التالية .

مادة ٨

كية أى صف من المقايير المستوردة أو المصنوعة داخل البلد أو الجهة بقصد تحويلها وفقاً لتقديرات هذا البلد أو هذه الجهة يجب استعمالها جميعاً إذا أمكن في المدة الخاصة بالتقدير .

على أنه إذا استحال استعمال الكية بأكملها في هذه المدة فإن الكسر الذي يتبقى بدون استعمال في نهاية السنة ينقص من تقديرات السنة التالية لهذا البلد أو هذه الجهة .

مادة ٩

إذا كانت الكيات الخزونة من أحد أنواع المقايير الموجودة حال مروران مفعول هذه الاتفاقية في بلد أو جهة تتجاوز مقدار الخزونات الاحياطية من هذا النوع الذي ترغب البلد أو الجهة في استبقائه وقد تصدرياً فتخفض المقايير الزائدة من الكية التي يمكن استيرادها أو صنعها أو استيرادها بصفة طادية على حسب الحالة خلال السنة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

فإذا لم تطبق هذه العملية فإن الحكومة تحفظ في عهدتها الخزين الزائد الذي يكون موجوداً وقتاً تسرى جميع أحكام هذه الاتفاقية ولا تشمل الحكومة في مدد معينة إلا الكيات التي يجوز تسليمها على حسب الاتفاقية .

وتخفض جميع الكيات التي يصير تسليمها بهذه الطريقة خلال السنة من مجموع الكيات المدة للصناعة أو المستوردة على حسب الحالة خلال هذه السنة ضمها .

يصور لمحة المراقبة أن تطلب من كل بلد أو جهة يقدم لها تقريراً عما ما يتعلق بمراجعات الدولة كل بيان أو تحديد إضافي تراه ضرورياً لإتمام التقرير أو لإيضاح البيانات الواردة فيه وتبعا للبيانات التي تحصل عليها بهذه الطريقة يجوز لها أن تسجل التقارير بموافقة الدولة صاحبة الشأن . وفي حالة أى نوع من المقايير الداخلة أو التي يمكن أن تدخل ضمن الفريق ٢ يكفى بيان موجز عنها .

٧ - يمدد بعض التقارير المقدمة طبقاً للفقرة ٦ أعلاه وبمدد تحديد التقارير عن البلدان أو الجهات التي لم يقدم عنها تقرير طبقاً للسادة ٣ ترسل هيئة المراقبة بواسطة السكرتير العام في أول نوفمبر من كل سنة على الأكثر إلى جميع أعضاء جمعية الأمم وإلى الدول التي ليست أعضاء المذكورة في المادة ٢٧ بياناً يتضمن التقارير المعمولة من كل بلد أو جهة وهذا الكشف يكون مصحوباً بقدر ما تراه هيئة المراقبة ضرورياً بإيضاح البيانات المقتضية أو المطلوبة طبقاً للفقرة ٦ أعلاه وبجميع الملاحظات التي ترى هيئة المراقبة تقديمها فيما يتعلق بكل تقرير أو طلب لإيضاح .

٨ - على هيئة المراقبة أن تتناول بنير إجمال كل تقرير إضافي يرسل خلال السنة إلى اللجنة المركزية الدائمة طبقاً للإجراءات الموضحة في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه .

الفصل الثالث - تحديد صنع المخدرات

مادة ٦

١ - لا تصنع في أى بلد أو جهة خلال أية سنة كانت كية من أى نوع من المقايير تزيد على مجموع الكيات الآتية :

(أ) الكية اللازمة في حدود التقارير الموضوعة لهذا البلد أو لهذه الجهة من السنة المذكورة لاستعمالها في الحاجيات الطبية والعلمية بما في ذلك الكيات المطلوبة لصنع المجهزات التي لا تتطلب تصديرها ترخيصاً سواء أكانت هذه المجهزات معدة للاستهلاك في الداخل أو للتصدير .

(ب) الكية اللازمة ضمن حدود التقارير الخاصة بهذا البلد أو بهذه الجهة عن السنة المذكورة بقصد تحويلها سواء لاستهلاكها في الداخل أو لتصديرها .

(ج) الكية التي قد تازم لهذا البلد أو هذه الجهة ثلثية الطليات المدة لتصدير طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية في خلال السنة .

الفصل الرابع - موانع وقبود

مادة ١٠

١ - تمنع الدول المتعاقدة تصدير الدياسيتيمورين وأملاحه وكذا المجهزات المحتوية على دياسيتيمورين أو أملاحه من أراضيها .

٢ - ويجوز مع ذلك لأية دولة من الدول المتعاقدة أن ترخص بشروط طلب تقدمه حكومة البلد الذي لا يصح فيه الدياسيتيمورين بتصدير كميات من الدياسيتيمورين وأملاحه والمجهزات المحتوية على الدياسيتيمورين وأملاحه الضرورية لحاجات هذا البلد الخلية والعلمية إلى البلد المذكور على شرط أن يكون هذا الطلب مصحوبا بشهادة توريد ومعمونا باسم المصنعة الرسمية الميينة في الشهادة .

٣ - توزع حكومة البلد المستورد جميع الكميات المستوردة كالتين بمعرفة وتحت مسئوليتها .

مادة ١١

١ - لتجارة والصناعة التجارية لكل نتائج مستخرج من نكلولويد فياترن "الأيون أو الكوبيد" أو كوكا التي لا تكون مستعملة بتاريخ اليوم في المحلات الطبية وحامية لايجوز السحب بها أو نه "وحية" إلا إذا كانت القيمة الطبية أو العلمية لهذا الناتج معقبا بها مصفاة "نبتة من الحكومة صاحبة الشأن .

وقد هذه الحالة ما لم تفرد الحكومة أن الناتج موضوع البحث غير نابل لأن ينشأ عنه (الادمان) ، أو لأن يتحول إلى ناتج قابل لأن "نشأ عنه (الادمان) ، فإن الكميات المرخص بصنعها ، يجب ألا تقمور في انتظار القرارات المذكورة فيما يلي بموجب الحاجات الداخلية للبلد أو أوجهة في أغراض طبية وعلمية ، والكمية اللازمة لطلبية طلبات التصدير ، وتطبق أحكام هذه الاتفاقية على الناتج المذكور .

٢ - على الدولة المتعاقدة التي ترخص بالتجارة أو الصناعة التجارية لأحد هذه المنتجات أن تحظر عنها مباشرة السكزين العام بجمعية الأمم الذي عليه أن يبلغ هذا "الإخطار إلى الدول المتعاقدة الأخرى ، وإلى اللجنة الصحية بالجمعية .

٣ - حد أن تعرض اللجنة الصحية الموضوع على اللجنة الدائمة للكتب الدول للصحة العامة ، تفرد ما إذا كان الناتج موضوع البحث يمكن أن يولد (الادمان) ، يجب أن يلحق لهذا السبب "الغفقر" المذكورة في المجموعة "١" من الفريق "١" ، أو إذا كان يمكن تحويله إلى أحد هذه العقاقير .

و يلحق صدر السبب "بمفرد" المذكورة في المجموعة "ب" من الفريق "١" أو فريق "٢" .

٤ - إذا قررت اللجنة الصحية أن الناتج موضوع البحث ليس من العقاقير القابلة لتوليد (الادمان) لكن يمكن تحويله إلى أحد هذه العقاقير

معرفة ما إذا كان هذا النوع من العقاقير يدخل ضمن المجموعة "ب" من الفريق "١" ، أو من الفريق "٢" بحيث فيها بلنة مؤلفة من ثلاثة خبراء لهم صفة لفحص الطواهي العلمية والفنية وبين اثنتان من هؤلاء الخبراء ، أعدها بواسطة الحكومة المختصة ، والآثر بواسطة اللجنة الاستشارية للأفيون ، وبين الثالث بمعرفة للخبراء المذكورين .

٥ - كل قرار يتخذ طبقا للفقرتين السابقتين يحظره سكرتير جمعية الأمم إلى عليه أن يبلغ هذا الإخطار إلى جميع أعضاء الجمعية وإلى الدول التي ليست أعضاء المذكورة في المادة ٢٧

٦ - إذا تبين من هذه القرارات أن الناتج موضوع البحث يمكن أن يولد (الادمان) أو يمكن تحويله إلى صنف من العقاقير قابل أن يولده ، فعلى الدول المتعاقدة حثا تشمل تبليغ السكزين العام أن تطبق على الصنف المذكور القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الحاضرة حسبا تكون داخلية من الفريق "١" أو من الفريق "٢"

٧ - بناء على الطلب المقدم من أية دولة من الدول المتعاقدة إلى السكزين العام يبد النظر في أي قرار من هذا القبيل على ضوء التجربة وطبقا للإجراءات المذكورة أعلاه .

مادة ١٢

١ - لا يجوز استيراد أو تصدير أي صنف من العقاقير من أو إلى جهة تابعة لأحدى الدول المتعاقدة إلا طبقا لأحكام هذه الاتفاقية .

٢ - الكميات الواردة من أي نوع من العقاقير في أي بلد أو جهة ولأية سنة لا يمكن أن تتجاوز مجموع التقديرات المحددة في المادة ٥ والكمية الصادرة من هذا البلد أو الجهة خلال السنة نفسها بعد تخفيض الكمية المصنوعة داخل البلد أو الجهة خلال السنة نفسها .

الفصل الخامس - مراقبة

مادة ١٣

١ - (١) تضيق الدول المتعاقدة على جميع أنواع العقاقير الواردة ضمن الفريق "٢" أحكام اتفاقية جنيف التي تنص هذه الاتفاقية على تطبيقها على المواد الطبية بالمادة (١) أو على تطبيق أحكام معادلتها وتطبق الدول المتعاقدة أيضا هذه الأحكام على مجهزةات الموفين والكوكاين المشار إليها في المادة ٥ وعلى جميع مجهزةات العقاقير الأخرى الواردة ضمن الفريق "٢" ما عدا المجهزةات التي يكون إعطائها من نظام اتفاقية جنيف طبقا للمادة ٨ من هذه الاتفاقية .

(ب) تطبق الدول المتعاقدة على المخابلي أو المنوبلات المورفينية أو الكوكاينية أو أملاحها في مادة ثابثة سائلة أو صلبة ونحتوى على ٠.١٪ أو أقل من الموفين و ٠.١٪ أو أقل من الكوكاين نفس القواعد الخاصة بالمجهزةات المحتوية على نسبة مئوية أكبر .

- (د) الكية المؤجلة من كل صنف من العقاقير .
 (هـ) الكية المستوردة من كل صنف من العقاقير .
 (و) الكية المصدرة من كل صنف من العقاقير .
 (ز) الكية المستعملة من كل صنف من العقاقير في تحضير المجهزات التي لا يتطلب تصديرها ترخيصا .

فاذا تبين من الكشف المذكور أن أحدى الدول المتعاقدة لم تتم بالاتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو كان الظاهر أنها لم تتم بها كان للجنة الحق في أن تطلب منها إيضاحا عن ذلك بواسطة السكرتير العام بلجنة الأمم وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات ٢ الى ٧ من المادة ٢٤ من اتفاقية جنيف .

وعلى اللجنة أن تتشرف في أقرب وقت ممكن الكشف المشار إليه أعلاه كما عليها أن تتشرفا لم ترعدم ضرورة ذلك ملخصا بالإيضاحات المقدمة أو المطلوبة طبقا للفقرة السابقة وجميع الملاحظات التي ترى إبداءها فيما يتعلق بهذه الإيضاحات أو طلبات الإيضاحات .

وعلى اللجنة المركزية الدائمة عند نشرها الإحصاءات والبيانات التي تتلقاها بموجب هذه الاتفاقية أن تفي ألا تتضمن هذه النشرات أى بيان تضمن تشجيعا لأعمال المضاربة أو لألحاق الضرر بالتجارة المشروعة لأحدى الدول المتعاقدة .

الفصل السادس - أحكام إدارية

مادة ١٥

تفخذ الدول المتعاقدة جميع الإجراءات التشريعية أو غيرها اللازمة لمرئان مفعول أحكام هذه الاتفاقية على الجهات الخاصة بها .
 وتتشق الدول المتعاقدة ، إذا لم تكن قد أنشأت قبلا ، مصلحة خاصة مهمتها :

- (١) تطبيق نصوص هذه الاتفاقية .
 (ب) تنظيم وملاحظة ومراقبة تجارة العقاقير .
 (ج) تنظيم مكافحة الإدمان مع اتخاذ جميع الاحتياطات النافعة المؤدية إلى منع انتشاره وإلى مقاومة التجارة غير المشروعة .

مادة ١٦

- ١ - على كل من الدول المتعاقدة أن ترأقب مراقبة شديدة :
 (أ) كيات المواد الخام والعقاقير المصنوعة الحائز عليها كل صانع لصناعة أو تحويل إلى صنف من هذه العقاقير أو لأى غرض آخر أرقام .
 (ب) كيات العقاقير (أو المجهزات المحتوية على هذه العقاقير) المنتجة .
 (ج) طريقة التصرف في العقاقير والمجهزات المحتية بهذه الصفة لاسيما في توزيعها في التجارة عند خروجها من المصنع .

٢ - تطبق الدول المتعاقدة على العقاقير الباقلة أو التي يمكن أن تدخل ضمن الفريق ٢ الأحكام التالية الواردة في اتفاقية جنيف أو أحكاما أخرى مصادلة :

- (١) أحكام المادتين ٩ و ٧ في حدود سريانها على الصناعة والاستيراد والتصدير والتجارة بالجملة في هذه العقاقير .
 (ب) أحكام الفصل الخامس ماعدا ما يتعلق منه بالمجهزات التي تحتوي على أحد هذه العقاقير وتخضع لنظام علاجى عادى .
 (ج) أحكام الفقرات ١ ٦ ب ٦ ج ٦ د والفقرة ٢ من المادة ٢٢ مع العلم :
 ١ - أن إحصاءات الكيات المستوردة والمصدرة يمكن إرسالها سنويا كل ثلاثة أشهر .
 ٢ - أن الفقرة ١ ٦ ب والفقرة ٢ من المادة ٢٢ لا تنطبق على المجهزات المحتوية على هذه العقاقير .

مادة ١٤

١ - إن الحكومات التي تسلم ترخيصا لبلاد أو جهات لا تسرى عليها هذه الاتفاقية ولا اتفاقية جنيف بتصدير صنف من العقاقير داخل أو يمكن إدخاله في الفريق ١ يجب أن تحظر عن ذلك مباشرة اللجنة المركزية الدائمة ومن المتفق عليه أنه إذا بقت طلبات التصدير كوليبرامات أو أكثر فإن الترخيص لا يسلم قبل أن يتأكد كالحكومة من اللجنة المركزية الدائمة أن التصدير لا ينشأ عنه تجاوز في التقديرات الخاصة بالبلد أو أبلجة المستوردة فإذا أفادت اللجنة المركزية الدائمة بأن هذا التصدير ينشأ عنه تجاوز فلا ترخص الحكومة بتصدير الكية التي ينشأ التجاوز منها .

٢ - إذا تبين من كشوف الواردات والصادرات المرسلة إلى اللجنة المركزية الدائمة أو من الاخطارات الموجهة إلى هذه اللجنة طبقا للفقرة السابقة أن الكية المصدرة أو المرخص بتصديرها إلى أى بلد أو جهة تتجاوز مجموع التقديرات المحددة في المادة ٥ لهذا البلد أو أبلجة من هذه السنة مضافا إليها صادراتها المثبتة فالت اللجنة تحظر عن ذلك مباشرة جميع الدول المتعاقدة . وهذه الدول لا يجوز لها أن ترخص خلال هذه السنة بأى تصدير إلى البلد أو أبلجة المذكورة ما عدا :

- (١) في حالة ما إذا تقدم تقدير إضافي فيما يتعلق بكل كية زائفة مستوردة والكية الإضافية المطلوبة ، أو

(٢) في الأحوال الاستثنائية التي يكون التصدير فيها حسب رأى حكومة البلد المصدري ضروريا لمنفعة الإنسانية أو لعلاج المرضى .

٣ - بعد التجدد المركزية الدائمة من كل سنة والسنة السابقة لها وعن كل بلد أو جهة كشفا مينا به :

- (١) تقديرات كل صنف من العقاقير .
 (ب) الكية المستهلكة من كل صنف من العقاقير .
 (ج) الكية المصنوعة من كل صنف من العقاقير .

الفصل السابع - أحكام عامة

مادة ٢٠

١ - على كل دولة من الدول المتعاقدة تصنع أو تحول في أي جهة من جهاتها أي صنف من المقايير منذ سريان مفعول هذه الاتفاقية أو التي يترتب لها منذ ذلك الحين أو بعده أن ترخص في أرضها بهذه الصناعة أو التحويل أن ترسل إخطاراً إلى سكرتير عام جمعية الأمم مع بيان ما إذا كانت الصناعة أو التحويل معدة للمخارج الداخلية لحساب أو للتصدير أيضاً. وعن الوقت الذي تبدأ فيه هذه الصناعة أو التحويل وكذا عليها أن تعطى وصف المقايير التي تصنع أو تحول واسم وعنوان الأشخاص أو المحلات المرخص لها .

٢ - في حالة إبطال صناعة أو تحويل أي نوع من المقايير في أرض دولة متعاقدة على هذه الدولة أن ترسل إخطاراً بذلك إلى السكرتير العام مع بيان التاريخ والجهة اللذين بطلت أو سبطل فيها هذه الصناعة أو التحويل ووصف "المقايير" لحاصل عنها الإخطار واسم وعنوان الأشخاص والمحلات.

٣ - تبلغ البيانات المقدمة طبقاً للفقرتين ١ و ٢ بواسطة السكرتير العام إلى الدول المتعاقدة .

مادة ٢١

تبادل الدول المتعاقدة بواسطة سكرتير عام جمعية الأمم تبليغ الفوائض والوائج الصادرة لتنفيذ مفعول هذه الاتفاقية وترسل إليه تقريراً سنوياً عن سير الاتفاقية في أراضيها طبقاً للتوزيع تضمنه اللجنة الاستشارية لتجارة الأفيون والمقايير الأخرى الصادرة .

مادة ٢٢

على الدول المتعاقدة أن تبين في الإحصاءات السنوية التي تقدمها إلى اللجنة المركزية العائدة كيات كل من المقايير التي يستعملها الصناع وتجار الجملة في تحضير المجهزات المدة للاستهلاك داخلياً أو للتصدير والتي لا يحتاج تصديرها إلى ترخيص . كذلك على الدول المتعاقدة أن تضمن إحصاءاتها ملخصاً للكشوف التي يمررها الصناع طبقاً للمادة ١٧

مادة ٢٣

تبادل الدول المتعاقدة بواسطة سكرتير عام جمعية الأمم في أقرب وقت ممكن البيانات الخاصة بكل حالة من حالات التجارة غير المباحة التي تكتشفها والتي يمكن أن يكون لها وجه أهمية سواء بسبب كيات المقايير موضوع الأشكال أو بسبب البيانات التي تستفاد من هذه الحالة من المصادر التي تغذي بالمقايير التجارة غير المباحة أو الطرق المستعملة بواسطة التجار في تجارتهم غير المباحة .

وتبين هذه البيانات بأقصى ما يمكن :

(أ) نوع وكية المقايير موضوع الأشكال .

(ب) منشأ "المقايير" والمراكمت والبطاقات .

٢ - لا يجوز للدول المتعاقدة أن تسمح بتراكم كيات من المواد الخام بين يدي أي صانع متجارة بدت الكيات لطبقة لإدارة هذه الصناعة من الوجهة الاقتصادية مع مراعاة الأحوال سوق . ويجب ألا تتجاوز كيات الموارد الخام الموجودة تحديداً كل صانع في أي وقت كان الكيات اللازمة لسد حاجات الصناعة خلال سنة لأشهر التالية مالم تقدر الحكومة بعد التحقق أن هناك أحوالاً تستلزم توسيع تراكم كيات إضافية ولكن لا يجوز على أية حال أن يتجاوز مجموع كيات التراكم مؤونة سنة .

مادة ١٧

على كل من الدول المتعاقدة أن تحم عن كل صانع في أراضيها أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر بين به :

(أ) كيات مواد خام من كل صنف من المقايير التي تسلمها في مصنعه وكذا كيات "مقايير" أو أي صانع آخر مهما كان نوعه مصنوعه من هذه المواد .

وعند بيان الكيات الخام التي تسلمها الصانع عليه أن يبين نسبة الموردين أو المكونين أو لا يكونين التي تحتويها هذه المواد أو التي يمكنه استخراجها منها وهذه النسبة تعين بطريقة تقررها الحكومة وبشرط تمررها الحكومة مرضية .

(ب) كيات المواد الخام أو المنتجات المصنوعة من هذه المواد التي استعملت خلال الثلاثة أشهر .

(ج) الكيات المخزونة الباقية في أتمرك كل ثلاثة أشهر .

وعلى كل من الدول المتعاقدة أن تحم على كل تاجر بالجملة مقم بأراضيها أن يقدم في ختام كل سنة تقريراً موضحاً به الكيات المطلوبة من كل صنف من المقايير التي تحتويها المجهزات المصدرة أو الواردة خلال السنة والتي لا يتطلب تصديرها أو استيرادها ترخيصاً .

مادة ١٨

تتمهد كل من الدول المتعاقدة أن تقدم أو تحول إلى مواد غير مخدرة أو تحفظ للإستهلاك الطبية أو العلمية سواء بواسطة الحكومة أو تحت مراقبتها جميع المقايير الواردة تحت "الفريق ١" والتي تضبطها في التجارة غير المشروعة مثلما تصبح غير لمقايير غير لازمة للإجراءات القضائية أو أي إجراء من قبل السلطات الحكومية ويجب في جميع الأحوال إعدام أو تحويل الدياسيتيموفين .

مادة ١٩

على الدول المتعاقدة أن تحم أن يذكر على البطاقات التي يباع بموجبها أي صنف من المقايير أو أي مجهز يتولى على هذا الصنف نسبتها الشهرية ويجب أن يكون مذكوراً عليها أيضاً اسم الصنف حسب ما هو مصوص في التشريع الأمل .

والجبهات التي وراء البحار أو البلاد الخاضعة لسيادتها أو لانتدابها وبيطل سريان الاتفاقية على الأراضي المذكورة كما في حالة الإخطار المتقدم وفقا لأحكام المادة ٣٣

وعلى السكرير العام أن يبلغ جميع أعضاء الجمعية وكذا جميع الدول التي ليست أعضاء فيها والهيئة في المادة ٢٧ جميع الإعلانات وجميع الإخطارات المتسلمة حسب نص المادة الحاضرة .

مادة ٢٧

هذه الاتفاقية التي يمول على كلا نصياها الفرنسي والإنجليزي وتؤرخ بتاريخ اليوم وتكون مفتوحة لقاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ للتوقيع باسم كل عضو من جمعية الأمم وكل دولة ليست عضوا فيها مثلت في المؤتمر الذي أعد هذه الاتفاقية أو التي يكون مجلس جمعية الأمم قد بلغها صورة من هذه الاتفاقية لهذا الغرض .

مادة ٢٨

يصدق على هذه الاتفاقية وترسل وتناقى التصديق إلى سكرير عام جمعية الأمم الذي يحظر عن استسلامها جميع أعضاء الجمعية وكذا جميع الدول المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ٢٩

اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٧ يجوز لكل عضو في جمعية الأمم وكل دولة ليست عضوا فيها ليس مشارا إليها في المادة ٢٧ أن تنضم إلى هذه الاتفاقية .

وترسل وتناقى الانضمام إلى سكرير عام جمعية الأمم الذي يحظر استلامها جميع أعضاء الجمعية وكذا جميع الدول التي ليست أعضاء فيها المشار إليها في المادة المذكورة .

مادة ٣٠

يسرى مفعول هذه الاتفاقية بعد مضي تسعين يوما من تاريخ تلقى السكرير العام لجمعية الأمم مصادقة أو انضمام خمسة وشرين عضوا من جمعية الأمم أو الدول التي ليست أعضاء فيها ويدخل فيها أربع من الدول الآتية .

ألمانيا - الولايات المتحدة بأمريكا - فرنسا - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية - اليابان - هولندا - سويسرا - تركيا .

ومع ذلك فإن الأحكام الأخرى من المولد من ٢ - ٥ لا يسرى مفعولا إلا ابتداء من أول يناير من السنة الأولى التي تقدم عنها التقديرات طبقا لنواد من ٢ - ٥

مادة ٣١

المصادقات أو الانضمامات التي تقدم بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية يسرى مفعولا بعد مضي تسعين يوما من تاريخ استلامها بمعرفة سكرير عام جمعية الأمم .

(ج) تقط السير الخاصة بهرب المقاتلين في التجارة غير المحبسة .

(د) المكان الذي صدرت منه المقاتلين واسم المصدرين ووكالة التصدير والقوسيونجية وطرق التسليم وأسماء وعضوات المصدر إليهم إذا كانوا معروفين .

(هـ) الوسائل المستعملة والطرق التي يتبعها المهربون وإذا أمكن أسماء البواخر التي استعملت في النقل .

(و) الاحتياطات التي تتخذها الحكومات فيما يتعلق بالمهربين (وخصوصا المصح لم أو المأزبون على رخص) وكذا الجزاءات الموقفة .

(ز) جميع البيانات الأخرى التي تساعد على منع التجارة غير المحبسة .

مادة ٢٤

تعتبر الاتفاقية الحاضرة متممة للاتفاقية لاهاي في سنة ١٩١٢ وجنيف في سنة ١٩٢٥ فيما يخص بالعلاقات بين الدول المتعاقدة التي تكون مرتبطة على الأقل بإحدى هاتين الاتفاقيتين الأخريتين .

مادة ٢٥

إذا نشأ بين الدول المتعاقدة أي خلاف في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية وإذا لم يمكن دبلوماسيا حل هذا الخلاف حلا مرضيا فيكونت حله وفقا لأحكام المعمول بها بين الدول في يتعلق بالخلافات الدولية .

وفي حالة ما إذا لم توجد بين الدول المتنازعة مثل هذه الأحكام لحل هذه الدول أن تعرض الخلاف على هيئة تحكيمية أو قضائية . وإذا لم يحصل الاتفاق على اختيار محكمة أخرى فإنها تعرض الخلاف بناء على طلب إحداهما على محكمة العدل الدولية الدائمة إذا كانت جميعا أعضاء في روتوكول ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ انطاس بقانون المحكمة المذكورة وإذا لم تكن هذه الدول جميعا أعضاء فيه فيعرض الخلاف على محكمة تحكيم تؤولف وفقا لاتفاقية لاهاي في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ الخاصة بكل المشار كل الدولية حلا سلميا .

مادة ٢٦

يجوز لأي دولة متعاقدة أن تعلن عند التوقيع أو المصادقة أو الانضمام قبولها هذه الاتفاقية لا تتحمل أي التزام أو مجموع أو من يزن من مستعمراتها أو البلاد التي تحت حمايتها أو الجبهات التي وراء البحار أو البلاد الخاضعة لسيادتها أو انتدابها ولا تسمى هذه الاتفاقية على الجبهات المذكورة في هذا الإعلان .

ويجوز لكل دولة متعاقدة أن تحظر السكرير العام لجمعية الأمم فيما بدوق أي وقت كان بأنها ترهب في تطبيق هذه الاتفاقية على مجموع أو على جن من أراضيها التي كانت موضوع الإعلان حسب الفقرة السابقة وتسمى هذه الاتفاقية على جميع الأراضي المذكورة في هذا الإعلان كما هو الحال مع البلد الذي يصادق على الاتفاقية أو ينضم إليها .

ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تعلن في أي وقت بعد انتهاء مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة ٣٢ رغبتها في إبطال سريان هذه الاتفاقية على مجموع أو على جن من مستعمراتها والبلاد الموضوع تحت حمايتها

مادة ٣٢

بعد مضي خمس سنوات على إبرام مفعول هذه الاتفاقية يجوز أن ينظر بإبطال المفعول بأمر محكمة في حفظ سريته حماية الأمان. وهذا الإخطار بالإبطال إذا صدر استلامه بصفة السكيت عام في أول يولييه من أية مهلة أو قبل هذا التاريخ فيسري مفعوله من أول يناير من السنة التالية، وإذا صدر استلامه من أول يولييه فيسري مفعوله كما لو صدر استلامه في أول يولييه من السنة التالية أو قبل هذا التاريخ. وهذا الإخطار بالإبطال لا يكون نافذ المفعول إلا ما عدا ذلك. عضو جمعية الأمم أو الدولة التي ليست عضواً فيها في تقديمها بالإخطار

وعلى السكيت العام أن ينظر جميع أعضاء الجمعية والدول التي ليست أعضاء فيها المشار إليها في المادة ٢٧ بإخطارات الإعلان المستلمة.

إذا قل عدد أعضاء جمعية الأمم والدول التي ليست أعضاء فيها المرتبطة بهذه الاتفاقية من خمسة وعشرين سواء تقدمت الإخطارات في وقت واحد أو على التوالي فإن الاتفاقية يبطل مفعولها ابتداء من سريان مفعول آخر هذه الإخطارات طبقاً لأحكام هذه المادة.

مادة ٣٣

يجوز لأى عضو من أعضاء جمعية الأمم أو أى دولة ليست عضواً فيها مرتبطة بهذه الاتفاقية تقديم طلب بإعادة النظر فيها، وذلك بإعلان موجه إلى سكرتير عام جمعية الأمم، وعلى السكيت العام أن يبلغ هذا الإعلان إلى جميع أعضاء جمعية الأمم الآخرين. والدول التي ليست عضواً فيها المرتبطة بهذه الاتفاقية، وإذا وافق على هذا الإعلان تنظم على الأقل فتشهد الدول المتعاقدة بأن تعقد مؤتمراً لإعادة النظر في الاتفاقية.

مادة ٣٤

تسجل الاتفاقية الحاضرة بواسطة سكرتير عام جمعية الأمم يوم يسري مفعول الاتفاقية.

بناء عليه قد وقع المندوبون المفوضون على هذه الاتفاقية.

تحرر بجنتيف في الثالث عشر من شهر يولييه سنة ألف وتسعمائة وإحدى وعشرين من نسخة واحدة، يصير حفظها ضمن محفوظات سكرتيرية جمعية الأمم وتسلم صورها المصدق عليها بمطابقتها للأصل إلى جميع أعضاء جمعية الأمم، والدول التي ليست أعضاء فيها المذكورة في المادة ٢٧

المانيا فريرفون وينان

جون ك. كالويل

ج. ه. آرنلجر

وترو لويس تريواي

سانتوبن يوج

جمهورية الأرجنتين فرناندو بيريز

النمسا ا. بيلوس

دكتور برونو شواتز

بلجيكا ف. دي متناير

بوليفيا م. كويلار

(١) تحفظ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها من إعطاءها باطن في اتخاذ إجراءات أشد بصدته أحكام الاتفاقية لقيام مراقبة دقيقة ومراقبة على واردات ومصادرات الآيون وورق الكوكا ومشروبات أخرى مركبة مشابة لها.

(٢) تحفظ حكومة الولايات المتحدة نفسها الحق بعدم مراقبة البصر في أراضيها في النفاذ لإجراءات من منقضاها أن التصريح بمرور الآيونات الحام وأوراق الكوكا وجميع مشتقاتها والمنتجات الأخرى مركبة المشابة لها في أي رسم يجوز تطبيقه على إيراد ترخيص الاستيراد صادر من البلد المرسلة إليه هذه المنتجات.

(٣) لا ترى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في سكايت الأمم المتحدة بأن ترسل إلى اللجنة المركزية التابعة للأمم المتحدة من الولايات والمصادرات التي يصح مشيها بين الحدود من تاريخ انتهاء مدة الشدة الأخيرة في تسع بها هذه الإجراءات.

(٤) لا ترى حكومة الولايات المتحدة في سكايت الأمم المتحدة أن تنص على حدة كليات المحذرات المتزايدة أو استعادة مخازن الدولة.

(٥) على دستور الولايات المتحدة الأمريكية حوسوس صفة دونه أن ترفعه تاريخ اليوم عن الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية التامة تنفيذ صفة المحذرات وتظلم ترفعه يجب ألا يؤخذ بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تفرأى عام سكايت الأمم المتحدة في توقيع الاتفاقية أو قبله بصفتها حكومة لها إذا لم يكن هذا صفة أخرى صراحة بها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كحكومة هذا البلد.

(٦) ويصر دستور الولايات المتحدة، بموجب صلا عن ذلك أن اشترك الولايات المتحدة الأمريكية في الاتفاقية التامة تنفيذ مع المحذرات وتنظيم ترفعه اليوم بتاريخ يوم في يتصم أي أن لم تعد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ترفعه تخطه حيلة لا تخرب الولايات المتحدة الأمريكية كحكومة لهذا البلد ما دام البلد المذكور ليست له حكومة متصرف بها من الولايات المتحدة الأمريكية.

ح . ك . ص
ج . ا . ١
و . ل . ت
ص . ي

ليتوانيا زونيوس .
لكسمبورج ش . ج . فيرير .
المكسيك س . مارتينز دي ألفا .
موناكو لك . هتش .
نمسا دكتور ارنتو هوفان .
براجواي ر . ف . كابلير دي بيديا .
الأراضي الواقعة ف . و . م .
ليران ا . سباهودي .
بولونيا
البرتغال اوجستو دي فاسكونلوس م . ف . فراز دي آبراد .
رومانيا س . أنتونياد .
سانت مارين فرى شارل اميل .
سيام دامراس .
حيث إن قانون سيام انخاص بالمقابر التي ينشأ عنها الإبدان يذهب إلى أبعد مما تذهب إليه اتفاقية جنيف وهذه الاتفاقية فيما يتعلق ببعض الوجوه فإن حكومتى تحتفظ لنفسها الحق في تطبيق القانون المذكور .	
السويد لك . ج . وستمان .
سويسرا بول دينشر دكتور ه . كايير .
تشيكوسلوفاكيا زد . فيرنجر .
أوروغواي الفرديدي كاسترو .
فنزويلا ا . بالانتخاب ا . ج . شامين اتراجو .
صورة مصققة عليها بمطابقتها للاصل من عن السكرتير العام مستشار قضائي السكرتير	

البرازيل راؤول دوريو برانكو .
بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
وكذا جميع أجزاء الإمبراطورية البريطانية
التي ليست أعضاء مستقلة في جمعية
الأمم مالكويم ديلفنجن .
كندا س . ه . لي . شارن و . ا . ويل
الهند ر . ب . ياراجي
شيل اريك ج . باجلاردو
كوستاريكا فيريانو فيجور بيلورا
كوبا ج . دي بلاك دكتور ب . بريلس
الدانمارك جوستاف راسموسن
مدينة داترج الحرة ف . سوكال
الجمهورية الدومينيكية ش . أكرمان
مصر ت . و . رسل .
إسبانيا جوليو كازارس .
إيتوبيا (الحشة) كونت لاجارد دوق داتوتو .
فرنسا
إن الحكومة الفرنسية تبتدى جميع تصفقاتها فيما يتعلق بالمستعمرات والبلاد الخاضعة لحمايتها والتي تحت انتدابها التابعة لسلطانها من حيث إمكان تقديم إحصاءات كل ثلاثة أشهر وهي المنصوص عليها في المادة ١٣ بصفة منتظمة في الميدان المحدد بدون تجاوز - ج . بودجوا .	
البوتان ر . دقاتيل .
جواتيمالا لويس مارتيرمونت .
البحر ونجد وعلقاتها حافظ وهبه .
إيطاليا كافازوني ستافو .
اليابان س . سوانا س . أوهداشي .
إسبانيا دكتور ا . سوتيل .
مع حفظ الحق في تصديق جلس شيوخ جمهورية ليبريا .	

بروتوكول التوقيع

١ - إنه لدى التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتحديد صناعة المخدرات وتنظيم توزيعها بتاريخ اليوم على مندوبين لمفوضون الموقعون عليها أدناه والرخص لهم بذلك كل باسم الحكومة الناتج لها أن الاتفاق قد تم بينهم على ما يأتي :

إذا لم تسر الاتفاقية المذكورة بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣٣ وفقا لأحكام المادة ٣٠ فعمل سكرتير عام جمعية الأمم أن يمرض الحالة على مجلس جمعية الأمم الذي يجوز له أن يدعو إلى عقد مؤتمر جديد جميع أعضاء جمعية الأمم والبلدان التي ليست أعضاء التي يكون الاتفاق قد توقع باسمها أو تطلعت باسمها مصادقات أو انصافات لبحث الحالة أو يتخذ الإجراءات التي تراه له ضرورتها .

وتشهد حكومة كل عضو في جمعية الأمم وحكومة كل دولة ليست عضوا فيها وقعت الاتفاقية أو انضمت إليها بأن تلتزمها في كل مؤتمر يقصد بهذه الصفة .

٢ - قد أبدت حكومة اليابان تحفظها المذكور أدناه الذي قبلته الدول المتعاقدة الأخرى وهو :

إن المورفين الخام الذي يشبه أثناء صناعة الأفيون المد للتدخين مصع الحكومة السام بفرموزا والمخزوز بمعرفة الحكومة لا يخضع للإجراءات المنصوص عنها في الاتفاقية الحاضرة .

ولا يحسب من وقت إلى آخر من مخازن المورفين السام إلا الكيات التي يمكن أن تتطلبها صناعة المورفين المكرر في المصانع الحائزة على رخصة من الحكومة اليابانية وفقا لأحكام الاتفاقية الحاضرة .

وبناء عليه قد أمضى الموقعون أدناه في أسمل البروتوكول الحاضر .

تحريرا في جنيف في ١٣ يولييه سنة ألف وتسعمائة وإحدى وثلاثين من نسخة واحدة تودع في محفوظات سكرتيرية جمعية الأمم وستمثل منها صورة طبق الأصل لكل جميع أعضاء جمعية الأمم وجميع الدول التي ليست أعضاء فيها الموقعة في المؤتمر .

(فريرفون ديليان)
(دكتور كاهل)

جيون ك . كالول
هارى ج . آتسلنجر
ولتر لويس تريديوى
سانتورن بونج

جمهورية الأرجنتين ...
(فرناندو بيريز)

انسا ...
(دكتور بونو شولتز)

بلجيكا ...
دكتور ف . دى متاير

بوليفيا ...
م . كويلار

البرازيل ...
رافول دوريو برانكو

بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

وكذا جميع أجزائها الإمبراطورية التي ليست

أعضاء مستقلة في جمعية الأمم ...
مالكولم ديلفين

كندا ...
(س . ه . ل . شارين)
(د . ا . ريدل)

المند ...
ر . ب . بارالهي

شيل ...
أرنيك ج . جاجاردو

كوستاريكا ...
فيربا توفيجور ديلورا

كوبا ...
(ج . دى بلانك)
(دكتور ب . بريلس)

الدانمرك ...
جوستاف راموسن

مدينة داتريج الحرة ...
ف . سوكال

الجمهورية الدومينيكية ...
ش . اكمان

مصر ...
ت . و . دسل

اسبانيا ...
جوليوكازارس

إستونيا ...
كوت لاجارد دوق داتونو

فرنسا ...
ج . بيرجوا

اليونان ...
د . رفاثيل

جواتيمالا ...
لويس مارتيرونت

البحار ونجد وملحقاتها ...
حافظ وهبه

إيطاليا ...
كافازوني ستافو

ملفوظ رقم ۲۹

جلسة الاثنين ٨ ذو الحجة سنة ١٣٥١

(٣ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقریر

لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣

الذي خصته بمجلة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود) .

أحال المجلس بجلسته ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ إلى اللجنة الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي الناضوري بأشأ بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بالجلسة المصرية .

وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣
وقررت بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً بمشروع قانون ومقبولاً شكلاً ومن
الظاهر نظره أمام المجلس.

رئيس اللجنة

محمود عزیزی

الاقتراح بمشروع قانون

المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي الناضوري بإشا

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لبلولكم مع هذا مشروع قانون بإدخال أحكام جديدة
أخيراً يتعلق بالجانب المصري والمذكورة الإيضاحية الخاصة به رجاء التكرم
بمضيه على هيئة المجلس المقرر لقراراته على اللجنة المختصة .

وتفضلوا بركاتكم بقبول عظيم الاحترام ما

۱۴ مارچ سے ۱۹۳۳

محمد فہمی ناضوری

اليابان اس . سوادا .
... .. اس . اوهداشي .

اس . اوھداشی .

١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠

چ . سا کالوسکاس . ليتوانيا

لکسمبرج ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴

المكيك ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١

مونا کو ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹

لکھنؤ

نما دكتور ارستو هوفان .

... .. راجہای

الأراضي الواطئة قد وقعت مع الحفظ الذي أبدته

في الفقرة الثانية من المادة ٢٢

في اجتماع مساء ١٢ يولي

سنة ۱۹۳۱ء

ف.و.يتم .

ایران ۱. مباحثه‌ی

ولونيا ۵۵۵ ۴۳۲ ۵۵۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰ ۱۰۰۱ ۱۰۰۲ ۱۰۰۳ ۱۰۰۴ ۱۰۰۵ ۱۰۰۶ ۱۰۰۷ ۱۰۰۸ ۱۰۰۹ ۱۰۱۰ ۱۰۱۱ ۱۰۱۲ ۱۰۱۳ ۱۰۱۴ ۱۰۱۵ ۱۰۱۶ ۱۰۱۷ ۱۰۱۸ ۱۰۱۹ ۱۰۲۰ ۱۰۲۱ ۱۰۲۲ ۱۰۲۳ ۱۰۲۴ ۱۰۲۵ ۱۰۲۶ ۱۰۲۷ ۱۰۲۸ ۱۰۲۹ ۱۰۳۰ ۱۰۳۱ ۱۰۳۲ ۱۰۳۳ ۱۰۳۴ ۱۰۳۵ ۱۰۳۶ ۱۰۳۷ ۱۰۳۸ ۱۰۳۹ ۱۰۴۰ ۱۰۴۱ ۱۰۴۲ ۱۰۴۳ ۱۰۴۴ ۱۰۴۵ ۱۰۴۶ ۱۰۴۷ ۱۰۴۸ ۱۰۴۹ ۱۰۵۰ ۱۰۵۱ ۱۰۵۲ ۱۰۵۳ ۱۰۵۴ ۱۰۵۵ ۱۰۵۶ ۱۰۵۷ ۱۰۵۸ ۱۰۵۹ ۱۰۶۰ ۱۰۶۱ ۱۰۶۲ ۱۰۶۳ ۱۰۶۴ ۱۰۶۵ ۱۰۶۶ ۱۰۶۷ ۱۰۶۸ ۱۰۶۹ ۱۰۷۰ ۱۰۷۱ ۱۰۷۲ ۱۰۷۳ ۱۰۷۴

ز اوچستودی قامکونسلوس .

برتقال ا.م.، فrazدی آندراد .

رومانیا ۱۱۱ س. انتوناد .

مانت مارین ... فری شارل امیل .

پیام دھرماس .

اسويڊ ل. ج. وسمان .

(بول دینشرٹ)

سوئسرا ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ { دکتور د. کاریر.

وروجوای... .. انفریدوی کاسترو.

١٠٠

بروینا ل. ج. شاسین اتراجو.

المادة الرابعة

يضاف حد المادة (١٠) المذكورة مادة بالصورة الآتية :

”مادة (١٠) مكررة) يسرى حكم المادة (١٠) السابقة على من اعتبر مصرياً بناء على نص مادة (٦ مكررة) من هذا القانون .

كما يجوز أن تسقط عنه الجنسية المصرية بمرسوم تذكر فيه الأسباب إذا ظهر أنه قبل اعتباره مصرياً كان غير متوفر فيه الشروط المقررة في مادة (٦ مكررة) المشار إليها أو إذا أصبح بعد اعتباره كذلك فأقلاً أحد تلك الشروط .

المادة الخامسة

تعديل الفقرة الثانية ن مادة (٢٢) من قانون الجنسية المصرية كما يأتي :

”عل أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ، ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في شركة مساهمة تنشأ بالقطر المصري ، ولا أن يتسقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة تابعة للحكومة المصرية إلا إذا ثبتت جنسيته المصرية فعلاً“ .

المادة السادسة

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصدر هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصرى ١٩٣٢

مذكرة لإيضاحية

لمشروع القانون المقدم من مجلس الشيوخ عن المادة الأولى

(١) تنص الفقرة ٤ من المادة (٦) من قانون الجنسية المصري بأن يعتبر مصرياً من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو . أيضاً فيه إذا كان هذا الأجنبي ينتمى بجنسه لغالبية السكان في بلد لته العربية أو دينه الإسلام .

ولما كان الاختصاص المنطبق عليهم هذا النص هم في الحقيقة أجانب بالبنية لا بلتهم تطبيق النص المذكور عليهم لا يكون غالباً إلا باختيارهم وبموافقة السلطة الأجنبية التابع لها الأوامر . فمن يريد من الأبناء التخلص من الهاكمة الأجنبية أمام السلطات المصرية أو من الضرائب المحلية أو من الخدم المفروضة على الأهل كالجنيد أو خفر جصور النيل مدة الفيضان الخ . يمكنه التمسك بجنسيته الأجنبية وتفضله فعلاً في ذلك السلطة الأجنبية التي هو تابع لها .

مشروع قانون رقم لسنة ١٩٣٢

إدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بالجنسية المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد عرض مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلى الفقرة الرابعة من المادة (٦) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ انقضاء الجنسية المصرية ويضاف بدلها مادة (٦ مكررة بالصيغة الآتية :

” يجوز لمن ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضاً فيه أن يطلب اعتباره داخل في الجنسية المصرية إذا كان أبوه ينتمى بجنسه لغالبية السكان في بلد لته العربية أو دينه الإسلام ويشتترط في من يطلب الاستفاد بهذا الحكم :

أولاً — أن تكون متوفرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستعمال حق الانتخاب العام .

ثانياً — ألا يكون قبيل اعتباره مصرياً بمحكم هذه المادة قد سبق إعادته من القطر المصري بانتمى لسلطة محلية المصرية مع السلطة الأجنبية التي كان تابعاً لها لسبب يستوجب ذلك مهما كانت المدة التي مضت على تاريخ الإعاد .

ثالثاً — ألا يكون قد وقع منه أمر من الأمور المبينة في مادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٢ الصادر بإضافة أحكام تكميلية للمادة (١٣) من قانون الجنسية المصرية“ .

المادة الثانية

تعديل الفقرة (٢) من مادة (٨) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على الوجه الآتى :

” أن يكون له سبب من أسباب الزق الجائرة قانوناً وأن ثبت امتلاكه في القطر المصري أموالاً متغولة أو ثابتة تكفى لزاولته عملاً من الأعمال المشروعة“ .

مادة الثالثة

تلى البقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون الجنسية المصرية الخاصة بالعدة المشتركة لإصطاح التجنس .

إلجاءة قانونا . وأصفت إليه شرطا ماليا أراه ضروريا علاوة على مجرد وحود سبب إزرق الذي ربما يكون قاصرا عن مهمة أو ساعة لا يستطيع الشخص أن يعمل فيها مع ما من ميقن عاطلا بلا عمل .

عن المادة الثانية

تشرط العبارة الأخيرة من المادة (١٠) لإسقاط الجنسية المصرية ألا يكون الشخص قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات . وأرى أن الحالات الميزة في تلك المادة إذا وقع بعضها من الأجنبي الذي استفاد من دخوله الجنسية المصرية لا يصح معها الاحتفاظ ببقائه مندوبا في الكلفة المصرية ومنعما بمزاياها بمجرد مضى أى مدة . فإن مثل هذا الشخص ممن لا يشرف المصريين وجوده ضمن هيتهم الاجتماعية إلى أن اندمجه فيها يمتد ضرره إلى وجود أولاده وأحفاده بين المصريين يزاحمون أبناء البلاد الأصليين في ميدان العمل الذي يضيق بهم من حين لآخر . لذلك رأيت إلغاء تلك العبارة من القانون .

عن المادة الرابعة

حكم هذه المادة هو تبعة ضرورة لإصافة مادة (٦ مكررة) كما جاء في المادة الأولى من المشروع .

عن المادة الخامسة

مادة (٢٢) من القانون تحظى الفقرة الأولى منها بأن كل شخص يسكن الأرض المصرية يعتبر مصرى . وبما لم يبدء الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح .

وشرطت الفقرة الثانية من تلك المادة أنه ليس لهذا الشخص أن يهاجر لحقوق السياسية في مصر إلا إذا تثبتت جنسيته المصرية .

وأرى أنه إذا كان من العقره الأولى تساربه ضرورة سرعان القوانين والظلم المصرية على السكان لمجولة جنسيتهم فإن نص الفقرة الثانية (الذي قصد به عدم إطلاق الحرية لولاة الأشخاص في استعمال الحقوق التي للمصريين الأصليين) لا ينبغي أن يقتصر على الحقوق السياسية، إذ أن هناك من الحقوق الأخرى ما هو أهم من حق الانتخاب بالنسبة للفرد والمجموع كحق التوظيف في الوظائف العامة وحق الاشتراك بصفة مصرى في شركة مساهمة (تسبيلا لترخيص الحكومة لمصرية بإنشائها) إذ لا ينبغي أن الحكومة مشترطة لإذن منها بتأسيس شركات المساهمة في السنين الأخيرة أن يكون من بين الشركاء المساهمين اثنان على الأقل من المصريين .

لذلك، وحرصا على الغرض الذي أراده الشارع لقانون الجنسية المصرية؛ قد أضفت في المشروع إلى الحقوق السياسية الواردة في الفقرة الثانية المذكورة الحقلين اللذين أشرت إليهما هنا .

تحريرا في ١٤ مارس ١٩٣٣

وإن رأى ابن الأجنبي من مصلحته أحيانا التمسك بالجنسية المصرية فله ذلك بناء على منطق النص المتقدم وبلون أن تعلم تلك السلطة الأجنبية برغبته في الخروج من جنسيتها إلى الجنسية المصرية .

فلأجل توحيد العمل بالنص المذكور على أساس واحد ومنع ما يحدث من الإشكال في تنفيذه يجب أن يكون حكمه جازيا بناء على طلب الشخص الذي يريد الانتفاع بذلك الحكم وهذا يستلزم ألا يكون النص فقرة من المادة (٦) التي توجب اعتبار الأشخاص المذكورين بها مصريين بل يحصل مادة مستقلة برقم (٦ مكررة) كما وضعت في المشروع .

(ب) ومن جهة موضوع النص فإن الأشخاص المقصودين به يرصد بينهم كثيرون من البيئات الوضيعة ونزوى الأخلاق السيئة . ولا نحدد في ذلك النص أى شرط ولا قيد لاحتياهم مصريين كما اشترط القانون في المادة (٨) شروطا خاصة بسائر الأجانب الذين يريدون التجنس بالجنسية المصرية .

وقد علمت أنه وجد في العام الماضي إشكال بوزارة الداخلية فيما يتعلق بطبق حكم ذلك النص إذ أن شخصا ممن يجرون في المواد المخدرة بمدينة طاهرة أبعد إلى خارج القطر المصري يخضع السلطة المحلية مع السلطة الأجنبية تابع لها . فاعتادا على خلو النص من أى شرط بل ذلك الشخص إلى الانتفاع به وربما من كونه مبعدا عن القطر بسبب سوء سلوكه قد تمكن أثناء مدة إبعاده من إصدار توكيل رسمى داخل القطر لأحد العاملين لتأهله وهذا سعى للحصول من الداخلية على شهادة رسمية بخلاف موكله هريا .

وقصدت بذلك (كما هو ظاهر) أن يستند على هذه الشهادة في التمسك بنص دستور الذي يمنع إبعاد المصريين ويهود الشخص إلى الانحياز بتجارته الضارة لعقول والأجسام مشدرا بالوسائل الشيطانية التي يستعملها أمثاله للفوار من وجه القضاء .

وقد كان موقف وزارة الداخلية في هذه المسألة حرجا بين كونها تنفذ طرق النص المطلق وتعتنى بالشهادة للحامى أو ترضى الطلب فقط النظام سام .

فما نل هذا الحرج والإشكال . واجتبا بالضرر الذي يعود على البلاد من إطلاق النص من كل شرط أو قيد قد رأيت تنقيده بالشروط المبينة في المادة (٦ مكررة) المقترحة .

عن المادة الثانية

ضمن الشروط المقررة في المادة (٨) تجنس الأجنبي بالجنسية هرية الشرط الثانى القاضى بأن يكون له سبب من أسباب الإزرق وهذا شرط مطلق . وقد يكون السبب في نظر الأجنبي أو في بلاده حازرا للزرق لكنه في مصر غير حازر قانونا . فأريت تنقيده بأن يكون من الأسباب

ملحق رقم ٣٠

جلسة الاثنين ٨ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٣ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير

لجنة الاقتراحات والعرائض عن العرائض التي غصتها بـ

٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

(انظر حاضرة التبع المحترم الدكتور مرسى محمد)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقاً للقرارات

١ و ٢٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٦٨ — مقدمة من محمد حلمي بمصر بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٣ يعترض فيها على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراد به إلغاء تخفيض الإعانات .

قررت اللجنة حفظ الطلب لأنه لا يشمل أمراً مبنياً .

عريضة رقم ٦٩ — مقدمة من محمد موسى إبراهيم يوسف من الدبسون مركز فافوس (شرقية) بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ يشتمس فيها حالة طلبه إلى وكيل الداخلية للشؤون الصحية لتعيينه في وظيفة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٧٠ — مقدمة من موظفي بلدية الفيوم بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ يشتمسون فيها صرف علاواتهم .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ علوها من التوقيع .

عريضة رقم ٧٣ — مقدمة من الحاج محمد قاسم وآخرون تجار فسوق بمصر بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ يتنظمون فيها من مصلحة الإنتاج ويشتمسون إصنافهم .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٧٣ — مقدمة من علي الحنفي العمدة عن أهالي إيوان بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ يشتمسون فيها إلقاء الخط الإضافي مابين المنيا ومطاي .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحاقها بأحكام المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٧٤ — مقدمة من مصطفى عاكف وآخرون من مستأجري أطميان وزارة الأوقاف بنساحة شبراويش وصهرجت الصغرى مركز أجا (دقهلية) يطلبون فيها المراقبة على مشروع وزارة الأوقاف الخاص بمدما بسلطة حتى تقوم بتقسيم المتاح من إيجاراتها أسوة بالنيوك .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٧٥ — مقدمة من محمد إبراهيم عرفة من شبرا بمصر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ يطلب فيها عملاً بإحدى الورش .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٧٦ — مقدمة من علي سيد أحمد القصاص زقني (غربية) بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٣ يطلب فيها على تصرفات عمدة وصراف دكتور محمد زقني (غربية) .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

العرائض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٧١ — مقدمة من ذك إبراهيم بونس بلجنة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ يشكو فيها من معاملة شركة أمينيوس القويم للسيافرين وطلب من الحكومة أن تمد سياراتها بحيث يكون الحسط دائري ما بين البحيرة والبدريين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٧٧ — مقدمة من عبد الرحمن أبو زيد وآخرون من المنيا ومركز ديروط بتاريخ ٣٥ مارس سنة ١٩٣٣ يشتمسون فيها بقاء خط السكة الحديدية الإضافية ما بين المنيا وديروط .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

رئيس اللجنة

محمد عزمي

فلذا ذكر تاريخ الجامعة ذكر مهددا الأول مفاجرة باسم محبها (فؤاد)
أميا وذكر عصرها الجديد مفاجرة باسم الناهض بها (فؤاد) مليكا .

تسلست وزارة المعارف العمومية كلية الآداب من الجامعة الأولى
وأضافت إليها ثلاث كليات فتكونت من مجموعها الجامعة المصرية الحديثة
التي قدرها علماء الغرب ووفد إلى كلياتها بعض النابيين من كبارهم ليقلوا
عماضراتهم ويقيدوا الطلاب بطريف آرائهم وأبحاثهم ولم تغف مكاتبا عند
منع درجات علمية بمنحة بل تعدلتها إلى درجات الشرف وراعت في ذلك
ناحية العلم الخالصة فتحت شهادة الدكتوراه الفخرية لمصريين وأجانب .
وتذكر اللجنة في هذا الصدد ما كان من منح هذه الدرجة العلمية الرفيعة
أربعة من كبار رجال الدولة المصريين في العام الماضي .

قبل أن يقضى عاين على الحياة الدراسية في الجامعة الجديدة صدر
قانون الجامعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٧ ليعيد
تنظيمها وقد رأت وزارة المعارف العمومية أخيرا أن تسعى جهدها في أن
يتفق القانون الذي تطبق موادها على الجامعة مع قوانين الجامعات الكبرى
في أوروبا متوخية في ذلك أن تسير جامعتها الحديثة وفق أرق النظم العلمية
في كبريات الدول ولا يؤخرها عن الأخذ بهذه النظرية أن الجامعة في بلد
حياتها فهي ناهضة وإن تكن حديثة ناشئة .

إزاء هذه الرغبة عمدت الوزارة إلى الأخذ بغير ما في تلك القوانين في سبيل
تنظيم الجامعة وعمدت إلى تعديل بعض مواد القانون سالف الذكر .
وإن اللجنة ترجو في حقه وتؤمل فيرضي أن توفق الوزارة فيما أجرته وفي القيام
بواجبها إزاء الجامعة المصرية على أحسن وجه وأجل صورة حتى توضع مرتبة
جامعتها في زمن قريب في الصف الذي تفخر بوجودها فيه أرق الجامعات
العلمية الكبرى في العالم .

تدعي اللجنة ملاحظاتها ورأيها الإجماعي أو آراء بعض حضرات الأعضاء
فيا ورد في المشروع وتشير في هذا الصدد إلى ما جاء في المواد الأربع التي
صاغتها اللجنة الاستشارية التشريعية في مجلس النواب ووافق عليها المجلس .

ارتاحت اللجنة إلى تعديل المشروع في الفقرة الثانية من المادة الأولى
وضحه مدرستي طب الأسنان والصيدلة إلى كلية الطب إذ جميع هذه التواص
العلمية الثلاث متصلة تكاد تكون متلازمة . وقد رغب بعض حضرات
أعضاء اللجنة أن تضم بعض المعاهد العلمية الكبرى كجامعة الهندسة للملكية
إلى كليات الجامعة ولكن رأت اللجنة أن يترك هذا الآن حتى يجيء الوقت
المناسب لإنشاء كليات جديدة كما رأى بعض حضرات الأعضاء عند تلاوة

ملحق رقم ٣١

جلسة الثلاثاء ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧
بإعادة تنظيم الجامعة المصرية

(القدس حفرة الشيخ المحترم شفيق سعد الله حلاوة)

أحال المجلس إلى لجنة المعارف في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ مشروع قانون
أوردا إليه من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧
بإعادة تنظيم الجامعة المصرية . فنظرته في جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ وقد
حضرها حضرات صاحب المزة محمد الشاوي بك السكرتير العام لوزار المعارف
العمومية ومحمد كامل مرسي بك عميد كلية الحقوق . وتليت المواد المعدلة
من القانون المذكور ومشروع الحكومة المعدل وتعديل لجنة المعارف في مجلس
النواب ومشروع القانون كما صاغته اللجنة الاستشارية التشريعية في مجلس
النواب .

وقد جرت في أثناء ذلك مناقشات اشترك فيها حضرات مندوبي وزارة
المعارف العمومية .

ذكرت اللجنة في صدد بحثها إنشاء الجامعة المصرية منذ خمس وعشرين
سنة إنشاء أهلية تولاهها صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ببنائيه وعطفه
مذ كان أميراً فقد تشرفت برأسته ولقيت من موفور عنايته ما أعانها
على الحيلة ونفعها إلى السير الحديث في طريق النهضة مما تحمذ الزمام
وأبيض الممهم وأهاب بفضلاه مصرودوى الصادر فيها أن يبينوها لحققوا
الأمنية الثيلة وأصبح من الميسور وفود كبار العلماء من الغرب لنشر الثقافة
في مصر عن طريق الجامعة كما سافرت البحوث تباعاً من خيرة شباب مصر
لتنق العلم في معاهد أوروبا وجامعاتها الكبرى .

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية

”نحن فؤاد الأول ملك مصر“

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

عزلت الفقرة الثانية من المادة الأولى والمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية على الوجه الآتى :

المادة الأولى — فقرة ثانية — وتتكون من الكليات الآتية :

كلية الآداب .

كلية العلوم .

كلية الطب وتشمل مدرسة طب الإنسان ومدرسة الصيدلة .

كلية الحقوق .

وغير ذلك من الكليات التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون .

المادة ٩ — ينضبط مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات أحد عمداء الكليات وكلما لما يقوم مقام المدير عند غيابه ويجوز تجديد انتخابه .

المادة ١٠ — لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى مجلس الكلية ويتولى إدارتها عميد وعند غيابه وكيل .

يعين العميد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسى يرضعهم مجلس الكلية . وكذلك الحال فى الوكيل .

ويكون تعيين كل منهما لمدة ثلاث سنوات ويجوز للوزير تجديد التعيين .

ولا يجوز إعالة العميد من العادة أو الوكيل من الوكالة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بإقرار سبب من الوزير .

ولا يجوز إعادة ترشيح العميد أو الوكيل المقال قبل مضى ستين .

المادة ١١ — يؤلف مجلس الجامعة كما يلى :

المدير وله رئاسة المجلس .

وكيل وزارة المعارف العمومية .

وكيل وزارة المالية .

عمداء الكليات ووكلائها .

استاذ دو كرسي من كل كلية يؤخذ بالتأويب وبحسب ترتيب الأقدمية لمدة ستين .

(مادة ٩) أن تكون المدة التى يقضى أحد عمداء الكليات وكلما للجامعة ستين بدلا من ثلاث سنين حتى يتسنى وصول العمدة إلى منصب الوكالة على التتابع فى مدى أعمارهم . وقد رأى من ذلك فاقرة عائلة من مادة (١٠) فاقترح أن يكون تعيين العميد ووكيله على كل من الكليات الأربع لمدة ستين ختم .

وقد أقرت اللجنة المذكورة التى عملت على تغيير كلمة ” ناظر “ بكلمة ” عميد “ كما وردت فى غير موضع من المادة الأولى إذ هى الكلمة المطابقة تماما لما يقع فى كليات أوروبا ادمعية فضلا عن أنها تشعر بمكانة علمية خاصة .

راعى المشروع أن شؤون الجامعة لا تقتصر على الناحية العلمية البحتة التى دعت إلى تشكيل وكيل وزارة المعارف العمومية فى مجلس الجامعة بل تتعداها إلى الشؤون المالية والاقتصادية الواردة فى مادة ١١ مكررة (الواردة تحت المادة الثانية) فخص فى نائب مجلس الجامعة على أن يكون وكيل وزارة المالية من أعضائه وهو ترتيب حسن كان لا بد من إقراره . على أن مجلس الجامعة وتكون به لا يمتنع بكامل هيئته فى جميع المسائل المروضة عليه والى حددت فى ست عشرة مسألة وودت فى مادة ١١ مكررة مألوفة بالذكر بل يمتد فى سبع منها حتى إذا قصر البحث على شؤون من فيها أعضاء الاختصاص للدراسة الأعمال الدنيئة التى تهمل الجامعة ثم تعيين أساتذة الذب للامتحانات والمناهج الأجنبية وانتخاب وكيل الجامعة لم يحصر وكلاء الكليات وأساتذتها المجلس المنفرد . وهذا تصرف معقول لا غبار عليه ونفقه اللجنة .

وقد أثار بعض حصرات أعضاء اللجنة مناقشة حول المسألة (٩) من لائحة المذكورة ورأى أن عبارة ” إغلاق الكليات “ قاسية وشديدة لا يتفق ومكانة الجامعة قد ذكر حضرة مندوب الحكومة أن هذه التسمية جاءت بهد اعتبار نظرا للظروف التى قد تستدعى هذا الإغلاق كالأضراب لستمر أو الإحلال بالنظام أو ما شابه ذلك من أحوال استثنائية شاذة ولم يفسد من التعبير بالإغلاق الإلقاء .

هذا ، على لجة أن أتقدم به فى تقريرها بعد أن وافقت على مشروع قانون بالصيغة التى وضعها اللجنة الاستشارية التشريعية فى مجلس النواب وأقرها المجلس .

وهى تتشرف بجمع تقريرها إلى المجلس لتوفر راجية الموافقة على المشروع حسب صيغته الأخيرة .

(٥) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية إلتحاقهم وشروط منح المنح الدراسية والإعانات المالية وغير المالية.

(٦) إلتحاق الكليات .

(٧) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة الطلاب .

وينظر المجلس متقدماً من غير وكلاء الكليات وأساتذتها في المسائل الآتية :

(٨) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها وإيراداتها والتصرفات المتعلقة بها .

(٩) إعطاء التراخيص للدير مباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة .

(١٠) إقامة أبنية الجامعة وترميمها .

(١١) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .

(١٢) تعيين الأساتذة وسائر الموظفين بالتدريس وترقيتهم وتأديهم وقاومهم من الجامعة .

(١٣) الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بإعطاء الدروس الخصوصية والقيام بأعمال الخيرة وإعطاء استشارات ومزاولة المهن خارج الجامعة .

(١٤) السحب للخدمات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية .

(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات .

(١٦) انتخاب وكيل الجامعة .

المادة الثالثة

يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١٤ مادة ١٤ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ١٤ مكررة - فيما يتعلق بكلية الطب يؤلف المجلس من أساتذة مدرسة الطب ومن أساتذتها الساعدين وصحبه وذلك بالشروط الآتية في المادة السابقة .

ويجب أن يضم إلى المجلس حلل انقاده للظفر في مسائل تتعلق بمدرسة طب الأسنان أو بمدرسة الصيدلة أساتذة المدرسة المختصة وأساتذتها الساعدون الذين يدرسون مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي .

المادة الرابعة

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يعمم هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نخبة أعضاء يمينون بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد تعيينهم .

ولا تكون مدلولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت وجم رأى الجانب الذي به الرئيس .

وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفافية لجانا يدرس مسائل خاصة .

المادة ١٤ - يؤلف مجلس كل كلية كما على :

عميد الكلية وله الرئاسة .

وكل الكلية .

الأساتذة ذوو الكراسي .

الأساتذة المساعدون المكلفون بتدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي .

ولوزير المعارف العمومية، بناء على طلب مجلس الجامعة، أن يقرر عند الاقتضاء زيادة عدد أعضاء مجلس الكلية . وفي هذه الحالة يختار الأعضاء الجدد من بين الأساتذة الساعدين بطريق الانتخاب بشرط ألا يتجاوز عددهم عدد الأساتذة ذوي الكراسي . ويشارك في هذا الانتخاب جميع أساتذة الكلية ذوي الكراسي وأساتذتها الساعدين .

وله أن يعين أعضاء في المجلس اختصاصاً لا يزيد عددهم على اثنين من لهم دراية خاصة بمواد التي تدرس في الكلية . ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينهم .

وعند غياب العميد يقوم مقامه في الرئاسة وكل الكلية .

المادة الثانية

يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١١ مادة ١١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ١١ مكررة - ينظر المجلس في المسائل الآتية :

(١) إدارة حركة التعليم وتشمل : (أ) إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى أخرى ، (ب) وضع خطط الدراسة و مناهجها ومدة الدراسة ومدة المساهمة ، (ج) النظام العام للدروس والمحاضرات والإشغال العملية ونظام أعمال المكتبة وجدول الدراسة العامة بالجامعة ، (د) اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراسد والمتاحف .

(٢) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى .

(٣) منح درجات الشرف .

(٤) إدارة حركة الامتحانات ويشمل مدة اشتغال المتحيزين وبلجات الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .

المشروع كما أقره مجلس النواب بعد أن ضيقت اللجنة الاستشارية التشريعية صياغته وقيد وافقت عليه اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب قبل إحالته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع الحكومة المعدل	القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية
نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية	نحن فؤاد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛ رحمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :
المادة الأولى مدلت الفقرة الثانية من المادة الأولى والمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية على الوجه الآتي :	المادة الأولى مدلت الفقرة الثانية من المادة الأولى والمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية على الوجه الآتي :	المادة الأولى مدلت الفقرة الثانية من المادة الأولى والمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية على الوجه الآتي :	المادة الأولى (فقرة ثانية) — وتتكون من الكليات الآتية : كلية الآداب . كلية العلوم . كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيها بعد قانون .
المادة الأولى — فقرة ثانية — وتتكون من الكليات الآتية : كلية الآداب . كلية العلوم . كلية الطب وتشمل مدرسة طب الإنسان ومدرسة الصيدلة . كلية الحقوق . وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيها بعد قانون .	المادة الأولى — فقرة ثانية — (على أصلها) . المادة ٩ — (على أصلها) .	المادة الأولى — فقرة ثانية — وتتكون من الكليات الآتية : كلية الآداب . كلية العلوم . كلية الطب وتشمل مدرسة طب الإنسان ومدرسة الصيدلة . كلية الحقوق . وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيها بعد قانون .	المادة ٩ — ينتخب مجلس الجامعة لمدة سنتين " أحد نظار الكليات ويكلا لها ليقوم مقام "مدير جامعة" سبعة ، ويجوز تجديد انتخابه .
المادة ٩ — ينتخب مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات أحد عمداء الكليات ويكلا لها ليقوم مقام المدير عند غيابه ، ويجوز تجديد انتخابه .		مادة ٩ — ينتخب مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات أحد عمدهاء الكليات ويكلا لها ليقوم مقام المدير عند غيابه ، ويجوز تجديد انتخابه .	

المشروع كما أقره مجلس النواب بعد أن ضبطت اللجنة الاستشارية التشريعية صياغته وقد وافقت عليه اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب قبل إحالته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع الحكومة المقترح	القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية
المادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى مجلس الكلية ويتولى إدارتها عييد وعد غيايه وكل .	المادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة عييد يديرها (ووكيل) ومجلس يسمى مجلس الكلية .	مادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة عييد يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية .	مادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية .
يعين العييد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية . وكذلك الحال في الوكيل .	يعين العييد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية (وكذلك الحال في تعيين الوكيل) .	يعين العييد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية .	يعين الناظر من بين أساتذة الكلية بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الكلية .
ويكون تعيين كل منهما لمدة ثلاث سنوات ويجوز للوزير تجديد التعيين .	ويكون تعيين كل منهما لمدة ثلاث سنوات ويجوز للوزير تجديد (التعيين) .	ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات ويجوز للوزير تجديد تعيينه .	ولا يجوز إقالة العييد من الهادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير .
ولا يجوز إقالة العييد من الهادة أو الوكيل من الوكالة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير .	ولا يجوز إقالة العييد من الهادة (أو الوكيل من الوكالة) قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير (بعد الاستئناس برأى مجلس الجامعة) .	والعميد المقال لا يجوز إعادة ترشيحه قبل مضي سنتين .	
ولا يجوز إعادة ترشيح العميد أو الوكيل المقال قبل مضي سنتين .	(ولا يجوز إعادة ترشيح العميد المقال أو الوكيل قبل مضي سنتين) .		
المادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما يلي :	مادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما يلي :	مادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما يلي :	مادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما يلي :
المدير وله رئاسة المجلس .	المدير وله رئاسة المجلس .	المدير وله رئاسة المجلس .	المدير وله رئاسة المجلس .
وكيل وزارة المعارف العمومية .	وكيل وزارة المعارف العمومية (أو من يقوم مقامه) .	وكيل وزارة المعارف العمومية .	ناظر كل كلية وعضوان يمثلانها يخضعهما مجلس الكلية في كل سنة .
وكيل وزارة المالية .	وكيل وزارة المالية (أو من يقوم مقامه) .	وكيل وزارة المالية .	
عمداء الكليات ووكلائها .	عمداء الكليات ووكلائها .	عمداء الكليات ووكلائها .	
أستاذ ذكروني من كل كلية يؤخذ بالتناوب وبحسب ترتيب الأقدمية لمدة سنتين .	أستاذ ذكروني من كل كلية يؤخذ بالتناوب وبحسب ترتيب الأقدمية لمدة (سنتين) .	أستاذ ذكروني من كل كلية يؤخذ بالتناوب وبحسب ترتيب الأقدمية لمدة ثلاث سنوات .	

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٧ مادة تنظيم الجامعة المصرية	مشروع الحكومة المعدل	المشروع كما أقره مجلس النواب قبل إرساله إلى اللجنة الاستشارية التشريعية	المشروع كما أقره مجلس النواب بعد أن ضبطت اللجنة الاستشارية التشريعية صياغته وقد وافقت عليه اللجنة
خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم.	خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد تعيينهم .	(على أصلها) .	خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد تعيينهم .
ولا تكون مداوالات المجلس صحيفة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل .	ولا تكون مداوالات المجلس صحيفة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل . وتصدر القرارات بأغلبية آراء فإذا تساوت وجه رأى الجانب الذى فيه الرئيس .	(على أصلها) .	ولا تكون مداوالات المجلس صحيفة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت وجه رأى الجانب الذى فيه الرئيس .
وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أول الكفاية لجها للدرس مسائل خاصة.	وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أول الكفاية لجها للدرس مسائل خاصة.	(على أصلها) .	وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أول الكفاية لجها للدرس مسائل خاصة .
مادة ١٤ - يؤلف كل مجلس كلية كما يلى :	مادة ١٤ - يؤلف كل مجلس كلية كما يلى :	مدة ١٤ - يؤلف مجلس كل كلية كما يلى :	المادة ١٤ - يؤلف مجلس كل كلية كما يلى :
عالم الكلية وله الرئاسة .	عميد الكلية وله الرئاسة .	عميد الكلية وله الرئاسة .	عميد الكلية وله الرئاسة .
وكيل الكلية ويتخذه سنويا مجلس الكلية من بين أعضائه الأساتذة ومساعدو الأساتذة فى الكلية .	وكيل الكلية الذى يعين ويقال بالطريقة المنصوص عليها بالمادة ١٠ من هذا القانون .	وكيل الكلية (ويقوم مقامه عدد عيانه) .	وكيل الكلية .
الأساتذة ذوو الكراسى .	الأساتذة ذوو الكراسى .	الأساتذة ذوو الكراسى .	الأساتذة ذوو الكراسى .
الأساتذة المساعدون المكفوفون تدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسى .	الأساتذة المساعدون المكفوفون تدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسى .	الأساتذة المساعدون المكفوفون تدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسى .	الأساتذة المساعدون المكفوفون تدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسى .
ولوزير المعارف العمومية أن يقرر عند الاقتضاء زيادة عدد أعضاء مجلس الكلية .	ولوزير المعارف العمومية أن موافقة مجلس الجامعة) أن يقرر عدد الاقتضاء زيادة عدد أعضاء مجلس الكلية .	ولوزير المعارف العمومية (بعد موافقة مجلس الجامعة) أن يقرر عدد الاقتضاء زيادة عدد أعضاء مجلس الكلية .	ولوزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة أن يقرر عدد الاقتضاء زيادة عدد أعضاء مجلس الكلية .

المشروع كما أقره مجلس النواب بعد أن ضبطت اللجنة الاستشارية التشريعية صياغته وقد وافقت عليه اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب قبل إحالته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع الحكومة المعدل	القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية
وفي هذه الحالة يتخير الأعضاء بالجدد من بين الأساتذة المساعدين بطريق الانتخاب بشرط ألا يتجاوز عددهم عدداً لأساتذة ذوي الكراسي، ويشارك في هذا الانتخاب جميع أساتذة الكلية ذوي الكراسي وأساتذتها المساعدين.	(١) (على أصلها) .	وفي هذا الحالة يتخير الأعضاء بالجدد من بين الأساتذة المساعدين بطريق الانتخاب بشرط ألا يتجاوز عددهم عدداً لأساتذة ذوي الكراسي، ويشارك وهذا الانتخاب جميع أساتذة الكلية ذوي الكراسي وأساتذتها المساعدين.	ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر ممن لم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية .
وله أن يبين أعضاء في المجلس أشخاصاً لا يزيد عددهم على اثنين ممن لم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية . ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينهم .	(٢) (على أصلها) .	وله أن يبين أعضاء في المجلس أشخاصاً لا يزيد عددهم على اثنين ممن لم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية . ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينهم .	وفي حالة غياب الناظر يقوم مدهم في الرئاسة وكيل الكلية .
عند غياب المعيد يقوم مقامه في الرئاسة وكيل الكلية .	(٣) (الغيت) .	عند غياب المعيد يقوم مقامه في الرئاسة وكيل الكلية .	عند حالة غياب الناظر يقوم مدهم في الرئاسة وكيل الكلية .
المادة الثانية	المادة الثانية	المادة الثانية	المادة الثانية
يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١١ مادة ١١ مكررة ونصها كالآتي :	(٤) (على أصلها) .	يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١١ مادة ١١ مكررة ونصها كالآتي :	يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١١ مادة ١١ مكررة ونصها كالآتي :
المادة ١١ مكررة - ينظر المجلس في المسائل الآتية :		مادة ١١ مكررة - ينظر المجلس في المسائل الآتية :	مادة ١١ مكررة - ينظر المجلس في المسائل الآتية :
(١) إدارة حركة التعليم وتشمل : (أ) إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى أخرى ، (ب) وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدتها للدراسة ومدة المساعفة ، (ج) النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة ومداول الدراسة العامة بالجامعة ، (د) اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراسد والمتاحف .		(١) إدارة حركة التعليم وتشمل : (٢) إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى أخرى ، (ب) وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدتها للدراسة ومدة المساعفة ، (ج) النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة ومداول الدراسة العامة بالجامعة ، (د) اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراسد والمتاحف .	(١) إدارة حركة التعليم وتشمل : (٢) إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى أخرى ، (ب) وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدتها للدراسة ومدة المساعفة ، (ج) النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة ومداول الدراسة العامة بالجامعة ، (د) اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراسد والمتاحف .
(٢) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى .		(٢) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى .	(٢) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى .

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية	مشروع الحكومة المعدل	المشروع كما أقره مجلس النواب قبل إحالته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية	المشروع كما أقره مجلس النواب بعد أن طبقت اللجنة الاستشارية التشريعية صياغته وقد وافقت عليه اللجنة
<p>(٣) منح درجات الشرف .</p> <p>(٤) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال المتشحين وبلان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .</p> <p>(٥) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية .</p> <p>(٦) إغلاق الكليات .</p> <p>(٧) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب .</p> <p>وينظر المجلس منعقدا من غير وكلاء الكليات وأسانئها في المسائل الآتية :</p> <p>(٨) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرفات المتعلقة بها .</p> <p>(٩) إعطاء التراخيص للدير لمباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة .</p> <p>(١٠) إقامة أبيية الجامعة وترتيبها .</p> <p>(١١) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .</p> <p>(١٢) تعيين الأساتذة وجميع المشغلين بالتدريس وترقيتهم وتأديهم وتعلمهم من الجامعة .</p> <p>(١٣) الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بإعطاء الدروس الخصوصية والقيام بأعمال الخبرة وإعطاء استشارات ومزاولة المهن خارج الجامعة .</p>	<p>(٣) منح درجات الشرف .</p> <p>(٤) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال المتشحين وبلان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .</p> <p>(٥) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية .</p> <p>(٦) إغلاق الكليات .</p> <p>(٧) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب .</p> <p>وينظر المجلس منعقدا من غير وكلاء الكليات وأسانئها في المسائل الآتية :</p> <p>(٨) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرفات المتعلقة بها .</p> <p>(٩) إعطاء التراخيص للدير لمباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة .</p> <p>(١٠) إقامة أبيية الجامعة وترتيبها .</p> <p>(١١) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .</p> <p>(١٢) تعيين الأساتذة وجميع المشغلين بالتدريس وترقيتهم وتأديهم وتعلمهم من الجامعة .</p> <p>(١٣) الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بإعطاء الدروس الخصوصية والقيام بأعمال الخبرة وإعطاء استشارات ومزاولة المهن خارج الجامعة .</p>	<p>(٣) منح درجات الشرف .</p> <p>(٤) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال المتشحين وبلان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .</p> <p>(٥) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية .</p> <p>(٦) إغلاق الكليات .</p> <p>(٧) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب .</p> <p>وينظر المجلس منعقدا من غير وكلاء الكليات وأسانئها في المسائل الآتية :</p> <p>(٨) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرفات المتعلقة بها .</p> <p>(٩) إعطاء التراخيص للدير لمباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة .</p> <p>(١٠) إقامة أبيية الجامعة وترتيبها .</p> <p>(١١) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .</p> <p>(١٢) تعيين الأساتذة وجميع المشغلين بالتدريس وترقيتهم وتأديهم وتعلمهم من الجامعة .</p> <p>(١٣) الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بإعطاء الدروس الخصوصية والقيام بأعمال الخبرة وإعطاء استشارات ومزاولة المهن خارج الجامعة .</p>	<p>(٣) منح درجات الشرف .</p> <p>(٤) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال المتشحين وبلان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .</p> <p>(٥) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية .</p> <p>(٦) إغلاق الكليات .</p> <p>(٧) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب .</p> <p>وينظر المجلس منعقدا من غير وكلاء الكليات وأسانئها في المسائل الآتية :</p> <p>(٨) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرفات المتعلقة بها .</p> <p>(٩) إعطاء التراخيص للدير لمباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة .</p> <p>(١٠) إقامة أبيية الجامعة وترتيبها .</p> <p>(١١) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .</p> <p>(١٢) تعيين الأساتذة وجميع المشغلين بالتدريس وترقيتهم وتأديهم وتعلمهم من الجامعة .</p> <p>(١٣) الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بإعطاء الدروس الخصوصية والقيام بأعمال الخبرة وإعطاء استشارات ومزاولة المهن خارج الجامعة .</p>

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية	مشروع الحكومة المعدل	المشروع كما أقره مجلس النواب قبل إحالته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية	المشروع كما أقره مجلس النواب أنت ضبطت هذه الاستشارة الشريعية صبعته وقد وافقت عليه هذه
<p>(١٤) التمتع للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية .</p> <p>(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات .</p> <p>(١٦) انتخاب وكيل الجامعة .</p> <p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١٤ مادة ١٤ مكررة ونصها كالتالي :</p> <p>المادة ١٤ مكررة - فيما يتعلق بكلية الطب يؤلف المجلس من أساتذة مدرسة الطب ومن أساتذتها المساعدين وحدهم وذلك بالشروط المبينة في المادة السابقة .</p> <p>ويجب أن يضم إلى المجلس حال انعقاده للظفر مسائل تتعلق بمدرسة طب الأسنان أو بمدرسة الصيدلة أو أساتذة المدرسة المختصة وأساتذتها المساعدين الذين يدورسون مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي .</p>	<p>(١٤) التمتع للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية .</p> <p>(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات .</p> <p>(١٦) انتخاب وكيل الجامعة .</p> <p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١٤ مادة ١٤ مكررة ونصها كالتالي :</p> <p>المادة ١٤ مكررة - فيما يتعلق بكلية الطب يؤلف المجلس من أساتذة مدرسة الطب ومن أساتذتها المساعدين وحدهم وذلك بالشروط المبينة في المادة السابقة .</p> <p>ويجب أن يضم إلى المجلس حال انعقاده للظفر مسائل تتعلق بمدرسة طب الأسنان أو بمدرسة الصيدلة أو أساتذة المدرسة المختصة وأساتذتها المساعدين الذين يدورسون مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي .</p>	<p>(١٤) التمتع للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية .</p> <p>(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات .</p> <p>(١٦) انتخاب وكيل الجامعة .</p> <p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١٤ مادة ١٤ مكررة ونصها كالتالي :</p> <p>المادة ١٤ مكررة - فيما يتعلق بكلية الطب يؤلف المجلس من أساتذة مدرسة الطب ومن أساتذتها المساعدين وحدهم وذلك بالشروط المبينة في المادة السابقة .</p> <p>ويجب أن يضم إلى المجلس حال انعقاده للظفر مسائل تتعلق بمدرسة طب الأسنان أو بمدرسة الصيدلة أو أساتذة المدرسة المختصة وأساتذتها المساعدين الذين يدورسون مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي .</p>	<p>(١٤) التمتع للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية .</p> <p>(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات .</p> <p>(١٦) انتخاب وكيل الجامعة .</p> <p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية بعد المادة ١٤ مادة ١٤ مكررة ونصها كالتالي :</p> <p>المادة ١٤ مكررة - فيما يتعلق بكلية الطب يؤلف المجلس من أساتذة مدرسة الطب ومن أساتذتها المساعدين وحدهم وذلك بالشروط المبينة في المادة السابقة .</p> <p>ويجب أن يضم إلى المجلس حال انعقاده للظفر مسائل تتعلق بمدرسة طب الأسنان أو بمدرسة الصيدلة أو أساتذة المدرسة المختصة وأساتذتها المساعدين الذين يدورسون مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي .</p>
<p>المادة الرابعة</p> <p>على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>صدر بمرأى الحق في ٢٠ رمضان سنة ١٣٥١ (أول يناير سنة ١٩٣٣) فؤاد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقي</p> <p>وزير المعارف العمومية محمد حليم عيسى</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>صدر بمرأى الحق في ٢٠ رمضان سنة ١٣٥١ (أول يناير سنة ١٩٣٣) فؤاد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقي</p> <p>وزير المعارف العمومية محمد حليم عيسى</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>صدر بمرأى الحق في ٢٠ رمضان سنة ١٣٥١ (أول يناير سنة ١٩٣٣) فؤاد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقي</p> <p>وزير المعارف العمومية محمد حليم عيسى</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>صدر بمرأى الحق في ٢٠ رمضان سنة ١٣٥١ (أول يناير سنة ١٩٣٣) فؤاد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقي</p> <p>وزير المعارف العمومية محمد حليم عيسى</p>

ملحق رقم ٣٢

جلسة الأربعاء ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(١٩ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس
بالجامعة المصرية وتدريبهم

(أمر جمهوري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٣)

أحال المجلس إلى لجنة المعارف في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ مشروع قانون واردا إليه من مجلس النواب بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتدريبهم فظفرته اللجنة في جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ وقد حضرها حضرتها صاحبة العزة عهد المشايير بك السكبري العام لوزراء المعارف لعمومية ومجد كامل مرسى بك عميد كلية الحقوق ، وبعد المناقشة التي استرشد بها حضرتها ما وصرا بجمعية مشروع الحكومة وتعديل لجنة المعارف في مجلس النواب الذي أقره المجلس انتهت اللجنة إلى ما يأتي :

طلت الجامعة المصرية في عهدها لأهل بضع عشرة سنة تسير في طريق الحياة مشحولة بمصنف حلاله الملك وتضيد أفاضل المصريين ، وقد كانت مقصورة على كلية الآداب ثم اتسعت دائرة ماتشمله بعد أن تمهيدتها الحكومة وصحتها إليها تشجيعها في عملها المطب الذي حيا به الجامعة جلالة الملك .

عيت الحكومة في عام ١٩٢٧ بموضع قانون يحدد تنظيم الجامعة ثم رغبت أخيرا في تعديل بعض مواده وروأت لزاما عليها أن تعني إلى جانب ذلك بموضع قانون يمتنع برفعية المشرفة على الثقافة العليا في هذا المعهد العلمي الكبير حددت مرسوما مشروع قانون أقره مجلس النواب بعد التعديل الذي أجراه .

بها خطوة لازمة وموفقة في آن مع إذ كان لابد في سير الجامعة الحديث نحو التقدم والنهوض أن تتع في ضاء التبيين العلمي قواعد ثابتة تلائم متزنة الجامعة المصرية في عصر حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد كذل . ومن أثر ذلك أن تشعر هيئة التدريس -- وقد يتحدث ما يحرض أحد أعضائها للجامعة للتأديبية -- بأن مكانة العلم وكرامة العلماء كانتا موضع دقة وعقل

وعظمة . فترتاح النفوس إلى النظام وتسير الحياة العلمية نحو النهوض الفكري ويجه أعضاء هيئة التدريس إلى الأبحاث القيمة في هدوء وطمأنينة . ولقد راحت اللجنة إلى ما يتيسر من توافر هذين الغرضين في مشروع القانون لمعرض أمامها .

بنت المادة الأولى أعضاء هيئة التدريس بحسب مراتبه محاذية في ذات نظام الجامعات في فرنسا . ثم نصت في المواد الثانية والثالثة والرابعة على الشروط التي يجب توافرها في المدرس والأستاذ المساعد والأستاذ ذي الكرى عند التعيين ولا ريب في أنها جميعا شروط وصى في تقديرها احترام لحد والسعي إلى رفع شأنه في هذا المجمع العلمي الكبير للسوى اللائق به . وحبر ماروى فيها مدى الزمن الواجب قضاءه في كل من المرتبتين السابقتين للوصول إلى مرتبة الأستاذ ذي الكرى فليس السلم وحده كافيا في تثقيف الطلاب إذ لابد من المراتب الكافي بضع سنين في كل مرحلة وهذا ما نص عليه نصا حكما في المشروع . وإذا لم يحق للجامعة أن تفخر مطعنة بأنها تشغل كراسيا العلمية الأولى بأساتذة تمارين تاهين .

رأى أحد حضرات الأعضاء وجوب النص في المادة الثانية على اللجنة التي تمك إعفاء المرشح من شروط حصوله على الدرجة العلمية المتقدمة في المادة إذا كانت لديه إجازات علمية أخرى تعتبر كافية . واستصوب حضرته أن تكون تلك اللجنة مجلس الجامعة ، حتى لا يكون هناك مجال في المستقبل لغير المختصين بهذه الشؤون في ادعاء هذا الحق لهم .

وقد ارتاحت اللجنة إلى التغير الذي أجراه مجلس النواب في عبارة "كلية من طبقتها" بعبارة "معهد علمي من طبقتها" الواردة في كل من المادتين الثالثة والرابعة في صدد تعيين الأستاذ المساعد أستاذًا ذا كرى ، إذ تبينت أن الحاجة قد تكون ماسة إلى تعيين أستاذ حيين من مدرسة الهندسة الملكية، أو مدرسة التجارة العليا -- وكلاهما معهد علمي راق في مستوى الكليات الجامعية -- أستاذًا في إحدى كليات الجامعة ككلية العلوم .

ووافقت اللجنة على ما ورد في المادة الرابعة من عدم التقييد بالشروط لمصوص علميا فيها في حالة شغل كرسى منشأ لتعلم مستعدين إذ تبينت أنه قد يوجد شخص تخصص لدراسة الآثار مثلا لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة ، في حين أنه الوحيد الذي يستطيع أن يشغل كرسى الأستاذية في هذه الدراسة في الجامعة ، ففي هذه الحالة يجب تمييزه وعدم التقييد بالشروط المذكورة .

وقد أقرت اللجنة المواد الأربع .

أشارت المادة الحادية عشرة إلى ما يحظر حظراً باتاً على أعضاء هيئة التدريس . ونصت المادة الثانية عشرة على عدم إبادة إعطاء الدروس الخصوصية بغير إذن من مجلس الجامعة كما نصت على عدم جواز القيام بأعمال الخيرية وإعطاء الاستشارة في موضوع معين إلا بإذن المجلس . ثم ذكرت المادة الثالثة عشرة جواز منع الإذن لأعضاء هيئة التدريس في كلية الطب بزيارة مهنة الطب أو طب الأسنان . وأشارت المادة الرابعة عشرة والخامسة عشرة إلى أن أعضاء هيئة التدريس جائز تدعيم طامعات أكاديمية أو معاهد علمية أجنبية أو للقيام بمهمات علمية مؤقتة . وقد أقرت اللجنة هذه المواد الخمس .

نص على طريقة تأديب هيئة التدريس الجامعية في تسع مواد من السادسة عشرة إلى الرابعة والعشرين . وقد ارتاحت اللجنة إلى النظام الذي وضع في المادة السادسة عشرة من حيث تأليف مجلس التأديب وقيام أشخاص معينين مقام الفاتين بحيث لا يكون انتقادهم جميعاً إلا بحضور جميع الأعضاء أو من يقوم مقامهم . ثم أقرت اللجنة التعديل الذي أجراه مجلس النواب في المادة السابعة عشرة بأن اشترط في القرار الصادر بقوبة الرتب أن يكون بأغلبية ثلثي الآراء بدلاً من أغلبية خمسة آراء كما ورد في مشروع الحكومة لاحتمال ضم كليات أخرى للجامعة فيزيد عدد أعضاء مجلس التأديب بضم عمداء الكليات الجديدة إليه ففي جعل النسبة ثلثي الآراء احتياطاً كلياً واجب وضعه . وقد أشار سعادة رئيس اللجنة إلى أن كلمة "رقت" في هذا الموضوع غير عربية واقترح استبدالها بكلمة "عزل" أو بكلمة "نصل" .

وقد أحسن المشروع صنفاً بإحاطته في المادة الثامنة عشرة إذ نص على ألا يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء في مجلس التأديب ففي ذلك استقلال لكل من الهيئتين بحيث يتقن التهم بالأثر بحال لإحدى الهيئتين في الأخرى .

أشارت المواد الثامنة عشرة والعشرون والحادية والعشرون إلى اختصاص لجنة التحقيق مباشرة التحقيق بعد تكليفها بذلك وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة . كما أشارت إلى التقرير الذي تقدمه بعده عملها إلى مدير الجامعة على أن يطلب الوزير إبلاغه إليه . ثم ذكرت إحالة تقرير اللجنة من قبل وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة إلى مجلس الجامعة للفصل فيه . ونصت على إجازة مدير الجامعة وقف أي عضو من أعضاء هيئة التدريس محال إلى مجلس التأديب وقفاً مؤقتاً من مباشرة العمل .

ونصت المادة الثانية والعشرون على تقرير مجلس الجامعة الإجراءات التي تتبع أمام مجلس التأديب وعلى إصدار هذا المجلس أحكامه .

وقد وافقت اللجنة على هذه المواد السبع دون اعتراض عليها .

أما في المادة الثالثة والعشرين الخاصة بقرارات مجلس التأديب المسببة وعدم قابليتها لأي طعن فقد رأى أحد حضرات الأعضاء النص على وجوب استئذان التهم وسماح دفاعه عن أن تتابع له المعارضة التي تصدر

شئير في المسادين الخامسة والسابعة إلى شؤون التلم في الجامعة وما ربه إلى الأستاذة ومساعدتهم والمدرسون من إلقاء دروس ومحاضرات . ذرة تمارين وأعمال تدريجية مما يدخل في حدود العمل البحث . وقد نقت اللجنة على ما ورد في المسادين .

عزفت المادة السابعة الأستاذة ذوى الكسالى وقد حدثت في الجداول (١-٤) الملحق بهذا القانون واحتاطت في حالة إنشاء كرسي جديد بغطت إنشاء متوقفاً على مرسوم يصدر بناء على ما يرضه وزير المعارف العمومية . وقد رغب أحد حضرات الأعضاء في الوثوق بأن العرض لا يكون بحال لا بعد أن يطلب مجلس الجامعة إنشاء الكرسي فأكد لحضرته حضرته مندوب حكومة أن هذا ما يجري عليه العمل في المستقبل . وقد أقرت اللجنة المادة .

أما المادة الثامنة الخاصة بمجاز نقل الأستاذ من كرسي إلى آخر في كليته أو إلى كلية أخرى فقد اعترض عليها أحد حضرات الأعضاء بأن الكليتين قد لا تتفقان في الرأي ولكن حضرته مندوب الحكومة أوضح لحضرته أن النقل لن يكون إلا بعد قرار مجلس الجامعة صاحب الرأي الناظر في هذا الصدد . ولا خطر من ذلك إذ روي أن كلا من عميد الكليتين ضمن هيئة مجلس الجامعة . وقد أقرت اللجنة المادة .

وافقت اللجنة على ما ورد في المادة التاسعة بعد أن وضع لها أن الذين أعيان تعيينهم هم خارج هيئة التدريس الأساسية .

نصت المادة العاشرة على أن نقل أحد من أعضاء هيئة التدريس إلى مصلحة أخرى أو تدينه للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى لا يجوز إلا بعد أن يؤخذ رأي مجلس الجامعة .

وقد أثار بعض حضرات الأعضاء مناقشة حول العبارة الأخيرة وأصر على أن تبدل عبارة "أخذ رأي مجلس الجامعة" بعبارة "موافقة مجلس جامعة" .

فأشار حضرته مندوب الحكومة إلى أن الجامعة تنظر إلى مصلحتها وإلى اعتبارات خاصة قد تتعارض مع اعتبارات عامة تراها الحكومة وترى معها وجوب نقل الأستاذ إلى ناحية أخرى . وهنا أثار سعادة رئيس اللجنة فكرة ش. مجلس معارف أهل وأشار إلى تأليفه في مصر عام ١٨٨٤ وعدم بقائه طويلاً ثم اقترح أن ينص في المادة على إعادة إنشائه حتى تكون له الكلمة الأخيرة في كل ما يمس التلم ويمكن في حالة وجوده الرجوع بهذه المسألة إلى ما هو حار في فرنسا مثلاً . فأجيب على ذلك بأنه لا فائدة عملية الآن من إنشائه لأنه ليس من المستطاع تمثيل جميع درجات التلم وحياته فيه كما أنه لاجلجية إليه إذ لكل فرع من فروع التلم الآن مجلس في يقترح على الوزير ما يرى حاجة ماسة إليه .

أثير هذان الرأيان وتمسك بهما حضرات الأعضاء المؤيدين لها على أن نظمية اللجنة وافقت على المادة كما وردت في مشروع القانون .

وتحسب مدة التنبؤ في المكافأة أو المعاش بشرط أن يبلغ الموظف الاحتياطي . ويعوز عند الانقضاء أن يمح أعضاء هيئة التدريس المتدبرون ملاوات وترقيات في الكلية التامين لما وذلك في الحدود المقررة .

مادة ١٥ - يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على اجازات لمهمات علمية مؤقتة وذلك بالكلية والشروط المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة . وفي هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الفقرتين الأخريتين من المادة المذكورة .

مادة ١٦ - يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس مؤلف على الوجه الآتي :

مدير الجامعة	رئيس
عمداء الكليات	{ أعضاء
اثنان من أعضاء مجلس الجامعة	

وبين مجلس الجامعة في كل سنة هدين العضوين وكذا ذلك بين عضوين احتياطيين . وعند الغياب أو المسامح يقوم وكل الجامعة مقام المدير ويقوم مقام وكل الجامعة وكل كليه ، كما يقوم وكل كل كلية مقام العميد . وإذا كان العائب أو المتزوج من احضور أحد العضوين بين مدير الجامعة من يقوم مقامه من الأعضاء الاحتياطيين .

مادة ١٧ - يصدر قرار مجلس التأديب بأغلبية الآراء المطلقة . ومع ذلك يشترط في القرار الصادر بمقربة الوقت أن يكون بأغلبية ثلثي الآراء .

مادة ١٨ - تكلف لجنة تحقيق بأن تحقق كل دعوى قبل تقديمها إلى مجلس التأديب . وتؤلف هذه اللجنة من أحد أعضاء مجلس كلية الحقوق بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس الكلية التابع لها المنهم بصفة عضوين .

وبين مجلس الجامعة في كل عام الرئيس والعضوين الذين تولف منهم اللجنة التي تقوم بالتحقيق إذا دعت الحال فإذا غاب الرئيس أو أحد العضوين أو منعه مانع من مدير الجامعة من يقوم مقامه ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء في مجلس التأديب .

مادة ١٩ - تخصص لجنة التحقيق مباشرة التحقيق بتكليف من وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة .

مادة ٢٠ - تقدم اللجنة إلى مدير الجامعة تقريراً بنتيجة تحقيقها . ولوزير المعارف العمومية دائماً أن يطلب إبلاغه هذا التقرير .

مادة ٢١ - لوزير المعارف العمومية أو لمدير الجامعة أن يجبل تقرير لجنة التحقيق على مجلس الجامعة للفصل فيه . ويجوز لمدير الجامعة أن يقف مؤقتاً عن مباشرة العمل أي عضو من أعضاء هيئة التدريس بحال إلى مجلس التأديب .

مادة ٢٢ - يقرر مجلس الجامعة الإجراءات التي تتبع أمام مجلس التأديب ويحكم مجلس التأديب حسبما يتحقق له غير مكلف بالتمسك بقواعد معينة حيث الإيجاب .

مادة ٢٣ - الأساتذة المساعدون هم الذين يقومون بدروساً ومحاضرات مدة مئة ساعة بالتعاون مع الأساتذة ذوي الكراسي ، ويمكن عند الانقضاء بينهم إلغاء دروس ومحاضرات في مادة أساسية سواء لعدم وجود أساتذة في كرسى لهذه المادة أو لمعاونة أساتذة المادة ذوي الكراسي .

مادة ٢٤ - الأساتذة هم الذين يشغلون الكراسي ، وكراسي الكليات عمدة محدة في المداول من رقم ١ إلى رقم ٤ الملحق بهذا القانون والتي هي حرة مع وكل إنشاء لكرسى يكون بمرسوم يصدر بناء على ما يرضه وزير المعارف العمومية يطلب من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية عتصه .

مادة ٢٥ - يجوز نقل الأستاذ من كرسى إلى آخر في نفس الكلية بقرار من مجلس تلك الكلية مصدق عليه من مجلس الجامعة ، ويجوز نقله إلى كرسى في كلية أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكليات المختصة .

مادة ٢٦ - يجوز أن يمين في جميع الكليات مساعداً لمدرسين ومحاضرين ومدرسون لجان حية ويكون تعيينهم بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة .

ويجوز أن يمين في كلتي العلوم والطب بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة رؤساء أعمال تدريجية ومحصرون في المعامل .

وجمع هؤلاء بينهم وزير المعارف العمومية بناء على عرض مدير الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية المختصة .

مادة ٢٧ - لا يجوز نقل أحد من أعضاء هيئة التدريس إلى مصلحة أخرى ، أو تنديه للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى إلا بعد أخذ رأى مجلس جامعة .

مادة ٢٨ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة ، أو أن يشتركوا في إدارة عمل تجارى أو مالى أو صناعى .

مادة ٢٩ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية إلا بإذن من مجلس الجامعة ، ولا يجوز لهم تغير إند المجلس أنشأ يقوموا بعمل من أعمال الخبرة ، أو إعطاء استشارة في موضوع معين .

في كلتا الحالتين لا يمنع هذا الإذن إلا بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة ، وفي حالة الاستعجال يجوز أن يمنح الإذن المنصوص عليه في الفقرة الثانية من مدير الجامعة .

مادة ٣٠ - يجوز لمجلس الجامعة بعد أخذ رأى الكلية أن يأخذ أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بزيارة مهنته الطب أو طب الأسنان وفقا لشروط المقررة في اللوائح المعمول بها في مزاولة هذه المهنة .

مادة ٣١ - أعضاء هيئة التدريس يجوز تنديمهم بجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي بالشروط التي تتحدد في كل حالة وللمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات متوالية . ويكون هذا التنبؤ بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

١ - بيان كرامى الأساتذة بكلية الطب

١	الجراحة	١٨
١	الجراحة الإكلينيكية	١٨
١	الأمراض الباطنة	١٨
١	الأمراض الباطنة الإكلينيكية	١٨
١	الولادة وأمراض النساء	١٨
١	الولادة الإكلينيكية	١٨
١	الزبد	١٨
١	التشريح	١٨
١	الفسيولوجيا	١٨
١	البيولوجيا	١٨
١	البكتريولوجيا	١٨
١	الطفيليات	١٨
١	الأقترباذين	١٨
١	الطب الشرعى	١٨
١	الطب الوقائى والصحة	١٨
١	طب الإنسان	١٨
١	بنيولوجيا إكلينيكية	١٨
١٨	المجموع	١٨

٢ - بيان كرامى الأساتذة بكلية الحقوق

١٤	القانون المدنى والمقارن	١٤
١	الشرعية الإسلامية	١٤
١	تاريخ القانون والقانون الرومانى	١٤
١	القانون التجارى والقانون التجارى البحرى	١٤
١	قانون المرافعات المدنية والتجارية	١٤
٢	القانون الجنائى وتحقيق الجنايات	١٤
٢	القانون العام	١٤
١	القانون الدولى العام والخاص	١٤
٣	الاقتصاد السياسى بقروعه	١٤
١	المجموع	١٤

مادة ٢٣ - قرارات مجلس التذويب يجب أن تكون مسببة وهى غير قابلة لأى طعن .

مادة ٢٤ - العقوبات التأديبية هى

(١) - بالنسبة للأساتذة لمساعدى التدريس :

إلتهار

التوبيخ .

التنزيل من الوطنية أو الدرجة .

الزمت .

(ب) بالنسبة للأساتذة ذوى الدوامى :

الإلتهار

التوبيخ .

الزمت .

وتجوز أن يستعج الخريج احكاما من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وفى حالة الأزمات يقرر مجلس التذويب سقوط أو بقاء الحق فى المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها . وهذا الشأن ، ولدى الجامعة أن يوجه إنذارا إلى أعضاء هيئة التدريس الذين يتخلون بواجباتهم .

مادة ٢٥ - مساعداو المدرسين والمحاضرين ومدبرو الفئات الحلية والمقصرون حاضرون من حيث تأديبهم للقوانين واللوائح العامة السارية على موظفى الحكومة .

مادة ٢٦ - يجوز عند الانقضاء أن يبين أعضاء فى هيئة التدريس الجانب من يرى أن درجاتهم وكفايتهم تؤهلهم لملك ويكون التعيين بناء على طلب مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

وتحدد حينئذ حالتهم و عقود استعانتهم .

مادة ٢٧ - تحدد وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرضة وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس الجامعة وأخذ رأى مجلس كل كلية . ويراعى فى هذا التعدد عددا الإمكان المركز الحالى هؤلاء الأعضاء ولولم تتوافر قيم الشروط المذكورة فى هذا القانون .

مادة ٢٨ - استثناء من أحكام هذا القانون يصح فى تعيينات الأساتذة ذوى الكرامى بكلية الحقوق المتعاون عن الشرطين الأدنى من الشروط المبينة فى المادة الرابعة من هذا القانون وذلك أثناء السنوات الخمس التالية لصدوره .

مادة ٢٩ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وحمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أما بأن يجمع هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٣ - يشترط أن من يمين أستاذًا مساعدًا أن يكون حاصلًا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابعة وأن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي طبيقتها وأن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثمان سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس ويجوز استثناء أن يمين من رغبوا من غير المدرسين .

مشروع قانون

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

مادة ٤ - يشترط في من يبين أساتذاً ذا كرسى أن يكون حاصلًا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة الثانية وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبيعتها وأن يكون قد قضى اثني عشرة سنة في خدمة الحكومة أو قضت أربع عشرة سنة في خدمة من يدرسه من كليات أو معاهد علمية.

ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة في حالة عدم وجود من يدرسه من كليات أو معاهد علمية.

مادة ٥ - يحدد مجلس التعليم شروطًا إضافية لدراسة بدو في التدریس والعمل التدريسية لمدة أربع سنوات في ضوء ما توجب الدراسة ويجوز في ذلك أن يحدد المجلس شروطًا إضافية لدراسة بدو في التدریس متصلة بمادة أساسية.

مادة ٦ - الأستاذ المساعد هو الذي يكون دروسًا ومحاضرات في مادة واحدة مع الأستاذ الذي له من ١٠ إلى ٢٠ سنة في التدريس بعد الإقتضاء لكتابتهم إلقاء دروس ومحاضرات في مادة واحدة مع عدم وجود أستاذ ذي كرسى لهذه المادة أو لمعادنه أستاذ المساعد ذي الكرسى.

مادة ٧ - الأستاذ هو الذي يشغلون كراسي وكرسي لكتابت المحاضرات محدد في أحد أو من رقم ١ إلى رقم ٤ الملحقة بهذا القانون والتي هي جزء من وكل سنة لدراسة يكون بموجب يصدر بناءً على ما يقرره وزير المعارف العمومية بطلب من مجلس الجامعة بعد أحد رأى مجلس كلياته المختصة.

مادة ٨ - يجوز على الأستاذ من كرسى في إحدى الكليات بقرار من مجلس تلك الكلية، بعد موافقة من مجلس الجامعة، ويجوز له إلى كرسى في كلية أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية بناءً على طلب مجلس الجامعة بعد أحد رأى مجلس كلياته المختصة.

مادة ٩ - يجوز أن يمين في جميع الكليات مساعدو ممرسين ومحاضرون ومدرسون لغات صعبة ويكون يعيّن بصفه موقه أو بصفة دائمة.

ويجوز أن يمين في كليات العلوم واللغاب بصفة موقه أو بصفة دائمة رؤساء أعمال تدريبيه ومحضرون في الأعمال.

وجميع هؤلاء يعيّنهم وزير المعارف العمومية بناءً على عرض مدير الجامعة بعد أحد رأى عميد الكلية المختصة.

مادة ١٠ - لا يجوز نقل أحد من أعضاء هيئة التدريس إلى مصلحة أخرى، أو تدبئه للتدريس بعمل وظيفة عامة أخرى، إلا بعد أحد رأى مجلس الجامعة.

مادة ٤ - يشترط في من يبين أساتذاً ذا كرسى أن يكون حاصلًا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة الثانية وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبيعتها وأن يكون قد قضى اثني عشرة سنة في خدمة الحكومة أو قضت أربع عشرة سنة على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس.

ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة في حالة شغل كرسى منشا لتعليم مستعجل.

مادة ٥ - على أصلها.

مادة ٦ - على أصلها.

مادة ٧ - على أصلها.

مادة ٨ - على أصلها.

مادة ٩ - على أصلها.

مادة ١٠ - على أصلها.

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

مادة ١١ - على أصلها .

مادة ١٢ - على أصلها .

مادة ١٣ - على أصلها .

مادة ١٤ - على أصلها .

مادة ١٥ - على أصلها .

مادة ١٦ - على أصلها .

مشروع الحكومة

١١ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة ، أو يركبوا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي .

١٢ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دورس خصوصية من مجلس الجامعة . ولا يجوز لهم غير إبداء المجلس أن يقوموا من أعمال الجبهة ، أو بإعطاء استشارة في موضوع معين .

١٣ - لا يجوز هذا الإذن إلا بعد أخذ رأي مجلس الكلية المعنية ، وفي حالة الاستعجال يجوز أن يمنح الإذن المنصوص عليه في الفقرة ١٢ من مدير الجامعة .

١٤ - يجوز لمجلس الجامعة بعد أخذ رأي الكلية أن يأذن أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بمزاولة مهنة الطب أو طب الأسنان وفقاً لشرود المقررة في النوائح المعمول بها ، ومزاولة هذه المهنة .

١٥ - أعضاء هيئة التدريس يجوز تدعيمهم بلجنة أجنبية أو معهد من أجي بالشروط التي تحدّد في كل حالة ولادة لا تتجاوز ثلاث سنوات مبدئية . ويكون هذا التدب بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة .

١٦ - حسب مدة التدب في المكافأة أو المصاش بشرط أن يدفع الموظف احتياطاً . ويجوز عند الاقتضاء أن يمنح أعضاء هيئة التدريس المتدببون ترز وترقيات في الكلية التابعين لها وذلك في الحدود المقررة .

١٧ - يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على إجازات لمهام مهنية ، مؤقتة وذلك بالكيفية والشروط المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١٨ . وفي هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة المذكورة .

١٨ - يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس لئب على الوجه الآتي :

مدير الجامعة رئيساً .

عمداء الكليات أعضاء .
تد من أعضاء مجلس الجامعة

وبين مجلس الجامعة في كل سنة هذين العضوين وكذلك يعين عضوين احتياطيين . وعند الغياب أو المصاش يقوم وكيل الجامعة مقام المدير ويقوم بدم وكيل الجامعة وكيل كليته . كما يقوم وكيل كل كلية مقام العميد . فإذا دى العذب أو الفروع من المحصور أحد العضوين عين مدير الجامعة من بوم مقدمه من الأعضاء الاحتياطيين .

١٩ - يصدر قرار مجلس التأديب بأغلبية الآراء المطلقة . ومع ذلك يشترط في القرار الصادر بقوبة الوقت أن يكون بأغلبية خمسة آراء .

مادة ١٧ - يصدر قرار مجلس التأديب بأغلبية الآراء المطلقة . ومع ذلك يشترط في القرار الصادر بقوبة الوقت أن يكون بأغلبية ثلث الآراء .

مشروع حكموه

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

مادة ١٨ - على أصلها .

مادة ١٨ - تكلف لجنة تحقيق أن تحقق في دعوى قبل تقديمها إلى مجلس التأديب . ويترك هذا الحق من أحد أعضاء مجلس كلية الحقوق لعضو رئيس ومن عضوين من مجلس كلية الشريعة لعضو من أعضاء مجلس التأديب . ويعين مجلس الجامعة في كل سنة رئيساً وأعضاء آخرين يؤلف منهم اللجنة التي تقوم بالتحقيق . إذا دعى الحال فردت إلى رئيس أو أحد العضوين أو معه ما يعين من أعضاء الجامعة من شوم مقامه . ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء في مجلس التأديب .

مادة ١٩ - على أصلها .

مادة ١٩ - يحق للجنة تحقيق مباشرة التحقيق بتكليف من وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة .

مادة ٢٠ - على أصلها .

مادة ٢٠ - عندما يقرر أن مدير الجامعة يحرر نتيجة تحقيقه . ولوزير المعارف العمومية واجب أن يطلب إبلاغه بهذا التقرير .

مادة ٢١ - على أصلها .

مادة ٢١ - وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة أن يحيل تقرير لجنة التحقيق إلى مجلس الجامعة للمعصية . ويجوز لمدير الجامعة أن يرفع موقفاً عن مباشرة العمل أن عضو من أعضاء هيئة التدريس يحال إلى مجلس التأديب .

مادة ٢٢ - على أصلها .

مادة ٢٢ - يقرر مجلس الجامعة الإجراء الذي تتبع أمام مجلس التأديب ويحكم مجلس التأديب حسب تحقيقه له غير مكلف بالتسلسل بقواعد معينة من حيث الإثبات .

مادة ٢٣ - على أصلها .

مادة ٢٣ - قرارات مجلس التأديب يجب أن تكون مسجلة وهي غير قابلة لأي طعن .

مادة ٢٤ - على أصلها .

مادة ٢٤ - العقوبات التأديبية هي :

(أ) بالنسبة للأساتذة المساعدين والمدرسين :

الإعذار .

التوبيخ .

التبريد من الوظيفة أو مدرجه .

الزوت .

(ب) بالنسبة للأساتذة ذوي الكراسي :

الإعذار .

التوبيخ .

الزوت .

ويجوز أن يستمتع التوبيخ لحد من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . وفي حالة الزوت يقرر مجلس التأديب سقوط أو إلغاء الحق في المسكنة أو منح طلقاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن ، وللمدير الجامعة أن يوجه إنذاراً إلى أعضاء هيئة التدريس الذين يخالفون بواجباتهم .

المشروع كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة

مادة ٢٥ - على أصلها .

مادة ٢٦ - على أصلها .

مادة ٢٧ - على أصلها .

مادة ٢٨ - على أصلها .

مادة ٢٩ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبمعل
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة اوسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

على أصله .

المجموع ... ١٨

مشروع الحكومة

٢ - بيان كراسى الأساتذة بكلية الحقوق

عدد

القانون المدنى والمفازن	٤
الشريعة الإسلامية	١
تاريخ القانون والقانون الرومى	١
القانون التجارى والقانون التجارى البحرى	١
قانون المرافعات المدنية والتجارية	١
القانون الجنائى وتحقيق الجنايات	٢
القانون العام	٢
القانون الدولى العام والخاص	١
الاقتصاد السياسى بفروعه	٣

المجموع ... ١٦

على أصله .

٣ - بيان كراسى الأساتذة بكلية الآداب

عدد

آداب اللغة العربية	١
الفلسفة	٢
اللغة الانجليزية وآدابها	١
اللغة الفرنسية وآدابها	١
التاريخ	١
الجغرافيا	١
اللغة المصرية القديمة	١
تاريخ مصر والشرق القديم	١

المجموع ... ٩

على أصله .

٤ - بيان كراسى الأساتذة بكلية العلوم

عدد

الكيمياء غير العضوية والطبيعية	١
الكيمياء العضوية	١
الطبيعة	١
الرياضة البحتة	١
الرياضة التطبيقية	١
علم الحياه عروعه	٣
الجيولوجيا	١

المجموع ... ٩

على أصله .

مادة ١ — يعتمد تأجير قطعة الأرض الداخلة ضمن أملاك الدولة والمدينة في الجدول المرفق لهذا القانون بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما قيا يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون غنام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر ...

الجهة	نمرة القطعة	مساحتها	المتأجير	مبلغ الإيجار وقيمتها	الفرض
أسيوط	١٨٣ مسطرة	١٨٠٠ متر	جمعية الإسعاف بأسيوط	١ جنيه ١ سوريا	إقامة دار لجمعية قهبا

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة من فرقة إلى مجلس الوزراء

كتبت وزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) بأن جمعية الإسعاف بأسيوط طلبت استئجار قطعة الأرض ملك الحكومة الآتى بيناها لمدة ٩٩ سنة بإيجار اسمي :

رقم القطعة	مساحتها	نمرة الأرض	حالة الأرض	نوع الإيجار
١٨٣	١٨٠٠ متر	١	جيبه	علم
		—	١٨٠٠	٣٥ الفتر سنويا

وذلك لإقامة دار لجمعية عليها وقد اقترحت مديرية أسيوط جعل الإيجار الاسمي ١٠٠ علم سنويا .

ولما كانت قطعة الأرض المذكورة غير مخصصة الآت لفرض من أراضى المنفعة العامة ، وليس لدى وزارة المالية ما مع من تأجيرها ، فهى ترى الموافقة على إجابة الجمعية المذكورة إلى طلبها .

ولما كانت تلك الجمعية من الجمعيات الجديرة بالتشجيع فقد رأت اللجنة المالية الموافقة على الطلب على أن يكون الإيجار الاسمي جنيا واحدا في السنة أسوة بما تم لجمعية الإسعاف في المنصورة .

ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الفرض .

الرئيس
محمد شفيق

١٦ فبراير ١٩٣٣

ملحق رقم ٣٣

جلسة الاثنين ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية الاسعاف بأسيوط بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة

(القررة حضره الشيخ الحزم عبد الحميد بك الباية من حضره تفتيح الحزم محمد عبد الباشا).

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المتقدمة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع قانون — وارد من مجلس النواب — باعتبار تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية الإسعاف بأسيوط بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة .

وقد اجتمعت اللجنة بجلسته ١١ أبريل سنة ١٩٣٣ لبحث هذا الموضوع فتبين لها أن جمعية الإسعاف بأسيوط — وهى من الجمعيات التى تستحق تشجيع الحكومة نظرا لما تقوم به من جليل الأعمال — طلبت استئجار قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ١٨٠٠ متر مربع بإيجار اسمي قدره ١٠٠ علم اثني عليها دارا لها ، ويبلغ ثمن هذه القطعة في الوقت الحاضر ١٨٠٠ ج ٣٠ وقد تبين لمصلحة الأملاك الأميرية أنه ليس هناك ما يحول دون تخصيص هذه القطعة للفرض الذى تشده الجمعية كما أن وزارة المالية رأت أيضا الموافقة على إجابة طلب هذه الجمعية لأنها جديرة بتعصيدا للحكومة، وأن يكون الإيجار الاسمي لهذه القطعة جنيا في السنة أسوة بما تم مع جمعية الإسعاف بالمنصورة .

وحيث إنه ليس هناك أى اعتراض على تأجير هذه القطعة إلى الجمعية المذكورة .

ونظرا لأن قطعة الأرض ليست مخصصة الآن لفرض من أراضى المنفعة العامة — فإن اللجنة ترى بالإجماع الموافقة على إجابة طلب الجمعية المذكورة نظرا لخدمات الجلية التى تقوم بها طالما كانت الأرض مخصصة لهذا الفرض . ولما فهى ترى المجلس الموافقة على مشروع القانون الخاص بهذا الموضوع ، وقد وافق عليه مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

نحن رؤاؤ الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صحتنا عليه وأصدرناه :

السن المحددة قانوناً لعقد الزواج — وذلك لأن محكمة القضا والإيرام في أحكامها الأخيرة أظهرت تردداً في تطبيق العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٨١ عقوبات على هذا النوع من الفتن نظراً لشبهتها .

كما نص أيضاً على عقاب القاضي أو المأذون الذي يجرع عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

وقد استعنت اللجنة للإيضاحات والبيانات التي أدلى بها مندوب وزارة الحفانية بجلسة ٤ يولييه سنة ١٩٣٣ كما استعرضت الأسباب التي دعت إلى هذا التشريع وهي تفر الوزارة عليها لأنه من الضروري حقيقة سدة هذا النص في قانون العقوبات ، إذ لا يصح ترك الفتن الذي يمكن بواسطته الحصول على إعدام شرعي غير مطابق للحقيقة بإبداء معلومات كاذبة أمام السلطات المختصة بدون عقاب ، مع ما لإعلام الوفاة والوراثة من الأهمية والخطورة خصوصاً وقد جعله القانون محمية ووضعه في مصاف الأحكام ورتب عليه استحقاق الوراثة وثبوت النسب . كذلك الإقرارات الكاذبة التي يقصد بها حل المأذون أو القاضي على تحرير عقد زواج لم يبلغ أحد طرفيه الحد الأدنى للسن المقررة بالقانون تؤدي إلى عقوبات ما رتبته الشارع من الأحكام في لأتمه ترتيب المحاكم الشرعية لفاية مامية : هي رعاية مصلحة الأسرة والأولاد .

ولكن اللجنة بعد البحث والمناقشة انقسمت بصدد المادة الأولى من المشروع فرأت الأقلية المكونة من حضرة صاحب المثل الأعلى د. د. طلعت باشا وقضيلة الشيخ عبد الحميد سليم والشيخ محمد خيرت راضي بك والأستاذ أحمد رشدي حنفي حارة " أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام " وذلك ليكون النص عاماً يتناول بالمقاب الأشخاص الذين يسألون في التحريات الإدارية في حين رأت أغلبية اللجنة المكونة من حضرات المرحوم محمود أبو النصر بك وادوار قصيري بك وصبد الرحمن رضا باشا وصبد الحليم البيلي بك وصالح حتى باشا بقاء هذه العبارة .

رأى الأقلية وأسانيده :

رأت الأقلية أن يكون نص الجزء الأول من المادة الأولى كما يأتي :

" يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرء في إجراءات تتناقض بتحقيق الوفاة والوراثة أقوالاً "

ملحق رقم ٣٤

جلسة الاثنين ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص باختيار ما يرتكب من الفتن في مادة تحقيق الوراثة أو عقد الزواج معاقبا عليه

(المقرر صراحة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

أحال المجلس على هذه اللجنة بطلسته المنعقدة في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب باختيار ما يرتكب من الفتن في مادة تحقيق الوفاة والوراثة أو عقد الزواج معاقبا عليه ، وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسات : ٢٩ يونيو و ٤ يولييه سنة ١٩٣٣ و ٢٨ ديسمبر و ٤ و ١١ يناير و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ فتبين لها أنه يرى إلى أن يتناول بالمقاب حالتين :

(الأولى) الأشخاص الذين يبدون أقوالاً أو معلومات كاذبة أمام السلطة المختصة بضبط إعلام الرواة والوراثة ، وذلك لأنه ظهر من اتجاه أحكام محكمة القضا والإيرام أنها لا تليل إلى اختيار هذا النوع من الفتن مما يدخل تحت نص المادة ٢٥٧ عقوبات الخاصة بجريمة شهادة الزور .

كذلك نص على حكم هذه الجريمة إذا وقعت من الشخص الذي غوله القانون سلطة ضبط الإعلام — كالقاضي الشرعي مثلا — بطلعت عقوبتها الحبس أو غرامة لا تزيد على مائة جنيه .

كما نص أيضاً على عقاب الشخص الذي يستعمل إعلاماً شرعياً بضبط على أساس معلومات غير صحيحة وهو عالم بذلك .

(الثانية) الأشخاص الذين يبدون أقوالاً أو يقدمون أوراقاً غير صحيحة للسلطة المختصة بتحرير عقد الزواج توصلا لإثبات أن أحد الزوجين قد بلغ

ولما عرض المشروع بعد أن أدخلت عليه هذه التعديلات على اللجنة الاستشارية للتشريعية تطبيقاً لادة ٩٦ من الدستور لاحظت عليه ما يأتي :

أولاً - رأت اللجنة الاستشارية أن المشروع في الأصل كان ينص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على عوقبه لهذه الجريمة إذا وقعت من الشخص الذي يخوله القانون سلطة ضبط الإعلام - كالتفادي الشرعي - لأن الجريمة في هذه الحالة هي في الأصل تزوير معنى في محرر رسمي معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات الأهل بالأشغال الشاقة أو السجن ، ولما كان من الضروري أن يكون التشريع كله على نسق واحد بحيث لا يفرق في العقوبة ، فيحكم بالحبس إذا ارتكبت هذه الجريمة بواسطة أحد الأفراد ، وبالأشغال الشاقة أو السجن إذا وقعت من القاضي . ورؤى من الأنسب اعتبار الجريمة في هذه الحالة الأخيرة صورة غفقة لجرائم التزوير ، وجعلت عقوبتها عوقبه بالحبس - واللجنة لا تناظر هذا الرأي إذ أن مركز القاضي غير مركز الفرد ، وإخلاله بواجبات وظيفته يعرضه لعقوبة شديدة تتناسب مع الثقة التي وضعت فيه - هذا فضلاً عن أن القضاة أنفسهم يعتبرون هذا النص ماساً بكرامتهم من حيث مساواتهم بالأفراد .

ثانياً - لاحظت اللجنة الاستشارية أن حذف عبارة "أو إبدى معلومات" من الفقرة الأولى من المادة الأولى يؤدي إلى عدم معاينة مقدم طلب الإعلام إلا إذا سمحت أقواله وأن هذا سيؤدي إلى أن تضطر وزارة الحفانية إلى إصدار تعليمات إلى القضاة التزمين بأن يطلبوا دائماً حضور موقع الطلب لسماع أقواله وتسالمات عما تستطيع الوزارة أن تعله بصدد البطر ككلمات والملاحظات ولا سلطة لها عليها . ولا ترى اللجنة مانعاً من إصدار هذه التعليمات متى رأى لزوم لها . وفي استقامة الحكومة أنت تلتفت نظير البطر ككلمات والملاحظات إلى وجوب سماع أقوال مقدم الطلب .

ثالثاً - اعترض على عبارة "يجهل حقيقة" التي اقترحتها اللجنة بأنها قد تؤدي إلى معاينة الشهود الذين يقررون وقائع صحيفة ولكنهم يجهلون بأنه إذا كان المقصود من هذه الصيغة هو العمل على إبطال عادة فاشية أمام المحاكم الشرعية ككثير الشكوى منها وهي في الحقيقة ممسومة فالأول وضع البراءة في مكان الذي في النصوص الخاصة بشهادة الزور، فع اعترف الوزارة بأن هذه العادة فاشية أمام المحاكم الشرعية وعقوبة في نظرها كما هي في نظر الجميع لا تسلم اللجنة مطلقاً ترك هذه العادة تنفسي أكثر مما هي عليه ، وإذا ما تقدمت وزارة الحفانية بمشروع معقل لنصوص جرمية شهادة الزور فلا يسع اللجنة إلا إقراره .

رابعاً - إن الصيغة التي وردت في المشروع فيما يتعلق بعبارة "أو يكون لديه من الأسباب ما يجعله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة" تبين الركن الأدبي للجريمة بصيغة أقل تشدداً من عبارة "وهو يعلم" التي اقترحتها اللجنة ، وهي في الوقت نفسه تمكن النيابة العمومية من الوصول إلى إثبات الجريمة خصوصاً

واستندت على ما يأتي :

١ - تجرتب على الإتهاد نتائج هامة ، ولذلك يجب أن يحاط بكل نيات التي تكفل حصوله على آكل وجه . ولما كان القاضي يتمتع بصداقة على الصريات الإدارية كما يستند على شهادة الأشخاص الذين يسمون أمامه فيجب العمل على صيانة التحريات أيضاً من شهادة الزور .

٢ - يصعب الأخذ بما ذهبت إليه الأكثرية من أن التحريات إدارية تحصل بطريقة لا تتبع على الإطمان لأن القانون قروها وألزم القاضي الأخذ بنتائجها كما ألزمه أن يطلب من جهة الإدارة التيام بها مادة ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) .

رأى الأغلبية وأسانيده :

ورأت الأغلبية إبقاء هذه العبارة للأسباب الآتية :

١ - تحصل الصريات الإدارية عادة بسرمة وبلون تنفيق يصعب الإطمان إليه ، ومن المجازفة معاينة شخص تؤخذ أقواله بهذه الطريقة .

٢ - التحريات وحدها لا تكفي لضبط الإتهاد ومن واجب القاضي أن يسمع شهوداً تنز هذه التحريات .

٣ - لا ترى وزارة الحفانية - وهي صاحبة المشروع - في مذكرةها إيضاحية - محلاً لمعاينة من يبدى أقوالاً أمام جهات الإدارة .

..

وقد رأت اللجنة بالإجماع استبدال عبارة "وهو يعلم أنها غير صحيحة" ويكون لديه من الأسباب ما يجعله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة" بعبارة "وهو يعلم حقيقة أو يعلم أنها غير صحيحة" .

كما رأت اللجنة حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى لترك الأشخاص لنسب قصدهم بها المشرع لحكم القانون العام .

أما فيما يتعلق بالمادة الثانية فقد رأت اللجنة حذف عبارة "أو يكون لديه من الأسباب ما يجعله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة" اكتفاء بعبارة "أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة" - سيما على الناس وصيانة الحقوق .

كذلك لاحظت اللجنة أن عبارة "أو قدم لها أوراقاً" الواردة في للمشروع لا تكفي لتناول الطبيب بالمقاب لأنه لا يقدم للسلطة المختصة بتحرير عقود الزواج شيئاً بل يعطى لنقوى الشأن شهادة عن من أحد الزوجين . ولما كانت المذكرة الإيضاحية صريحة في أن المقصد هو معاينة الطبيب إذا كانت الشهادة المقدمة من غير مطابقة للحقيقة فقد اقترحت اللجنة عبارة "أو قدم لها أوراقاً" .

بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الواقع المرغوب، لئلا يهاو بهل حقيقته أو يعلم أنها غير صحيحة، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال. ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاماً لتحقيق الوفاة والوراثة صيغ على الوجه المبين في القانون الأول من هذه المدة وهو عالم بذلك.

المادة الثانية

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدّم لها أوراقاً كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق. ويعاقب بالحبس أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوّف القانون سلطة ضبط عقد الزواج صيغ عقد زواج وهو يعلم أن أحد أطرافه لم يبلغ السن المحددة في القانون.

المادة الثالثة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نُشر بأن يهيم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مدرى ...

وقد استعملها الشرع المصري في المادة ١٣٩ عند بات مكررة. وترى اللجنة أن التعبير الذي يراد الحوص على إبقائه غير غرض واستعماله في المادة ١٣٩ عقوبات مكررة لا يكفي لكي تنقله اللجنة عن م. فيه من التشويز - ومع ذلك فقد أضيفت المادة المذكورة من العذاب الزوج أو الزوجة أو أصول الجاني أو فروع.

ولذلك تمسك اللجنة بالتعديلات التي أدخلتها على المشروع وقد انتهت بأغلبية الآراء إلى إقراره بالصيغة المطروحة وهي تشرف بعرض الأمر على هيئة المجلس المقرر ليقرر به ما يراه.

١١ أبريل سنة ١٩٣٣
رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

باعتبار ما يرتكب من الفش في مادة تحقيق الوفاة والوراثة

أو عقد الزواج معاقب عليه

كما أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة

مقارنة عن مشروع قانون

باعتبار ما يرتكب من الفش في مادة تحقيق الوفاة أو عقد الزواج معاقب عليه

مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب	مشروع اللجنة	مشروع أقلية اللجنة
" نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	" نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	" نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
(المادة الأولى)	(المادة الأولى)	(المادة الأولى)
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة	يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة	يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة

مشروع أقبلة اللجنة	مشروع اللجنة	مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب
<p>عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجعل حقيقتها أو يلم أنها غير صحيحة، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال .</p>	<p>بأخذ الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجعل حقيقتها أو يلم أنها غير صحيحة، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال .</p>	<p>مأخذ الإعلام ، أقوالا أو أبدى معلومات عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يجعله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه المعلومات أو الأقوال .</p>
<p>ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه كل من استعمل إعلاما بتحقيق الوفاة والورثة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .</p>	<p>ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاما بتحقيق الوفاة والورثة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .</p>	<p>ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة أخذ الإعلام بتحقيق الوفاة والورثة ضبط إعلاما على أساس الأقوال أو المعلومات المشار إليها في الفقرة السابقة وهو عالم بأن هذه الأقوال والمعلومات غير صحيحة .</p>
<p>(المادة الثانية) كشروع اللجنة .</p>	<p>(المادة الثانية) ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بولغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أو وافق كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .</p>	<p>(المادة الثانية) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بولغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لتحرير عقد الزواج أقوالا أو معلومات يعد أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يجعله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة أو قدم لها أو وافق كذلك ، وذلك متى حرر عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو المعلومات أو الأوراق .</p>
<p>ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ضبط عقد زواج وهو يلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .</p>	<p>ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ضبط عقد زواج وهو يلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .</p>	<p>ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة تحرير عقد الزواج حرر عقد زواج وهو يلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .</p>
<p>المادة الثالثة على أصلها .</p>	<p>المادة الثالثة على أصلها .</p>	<p>المادة الثالثة على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . أمر بأن يبرم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشتر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة . مصدق ...</p>

مذكرة برأى اللجنة الاستشارية التشريعية

حضره صاحب الدعوة رئيس مجلس شيوخ
بالإشارة إلى حصاص ذلك يوم ١٨ ١٢٢ ١٩ موزع ١٩ سيرة ١٩٣٣
شأن مشروع هذه الأحكام من أجل من مادة تحقيق
الولاية والوفاة أو بعد نزع مدعى من - يشرف إخبار دولته بأن هذا
المشروع عرض على اللجنة الاستشارية التشريعية لمصالحه عليه والمادة ٤٦
من قانون البعث الدائم للإتصال حسبها للمعونة ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣
وتلاحظ اللجنة أنه إن لم ينص صراحة على بوجع العقوبة الموصوف
عليها في المادة الأولى من المشروع على كل شخص حوله القانون منطه أحد
الإعظام بتحقيق الوفاة والولاية صلبت أعلاما على أساس أقوال قررت
أو معلومات أثبتت وهو ما أن غير صحيحة - فالحرية التي قد يرتكبها
القاضي تمت وافضة تحت طائلة المساءلة ١٨١ من قانون العقوبات الأصل
التي عاقبت لأشغال اشتغال السجون كل موظف عمومي يرتكب تزويرا معويا.

ولما كان المقصود هو معاملة هذه الجريمة معاملة مختلفة عن التزوير
والص على عقوبة شأها أحب كثيرا من عقوبة التزوير ، وكانت هذه
الغاية هي أساس المشروع ، فلا ينبغي دمج مع مثل هذا التفریق العظم
في المعاملة بين الأفراد الذين يرتكبون تلك الجريمة وبين القاضي الذي يرتكبها
ولذلك نقتض الحجة إبقاء النص الذي حذف من المشروع .

وقد حدثت لجنة تشييع عبارة ("أبدي معلومات " من المادة الأولى
والمادة الثانية من المشروع الأصل - على أنه قد لوحظ بهذه الصيغة بوجه
خاص معاقبة الشخص الذي يوقع على عريضة يطلب الإعلاء إذا كان هذا
الشخص لا يتمتع بأقواله لدى السلطات العمومية .

ومن الواضح أن هذا الشخص يجب ألا يكون أسد خطا في المذمة من
الشهود ولما إن حذف هذه العبارة تترتب عليه أن وزارة المحفنة ترى
نفسا ملزمة بإصدار تعليمات إلى القضاء أن يطلبوا مدعى حضور موقع
الطلب لسماع أقواله . بيد أنه إذا كانت الإجراءات حارية أمام البطيئة
أو المأخضات وهي سلطات لا توجه إليها وزارة المحفنة تعليمات . فقد
يجوز ألا تسمع أقوال الموقع على الطلب فيقلت من المحاكم الجنائية في
حالة إيداعه معلومات غير صحيحة .

ومن جهة أخرى فإن الحالة - يجب حقيقتا - التي استعملتها لجنة التشييع
يكون من شأه . وقع العقوبة على الشهود الذين يشهدون بوقائع حقيقية
وإن كانوا يعلمون ذلك . على أنه من المنطق عليه أن مثل هذه النتيجة
تجوز العرض المقصود . إذ أن مثل هذه الشهادات لا تصير أبدا . وإذا كان
المحيط بهذه العبارة العمل على إبطال عدة فائدية أمام المحاكم الشرعية
كثرت الشكوى من وهي " حقيقة مقومة " . ولذا وصح للملء ومكان
المدعى - أن في المصوح حصة شهادة الزور ، ولا شك أن العمل على
إعطاء حالة القسبة من جريمة مشابه لشهادة الزور دون العمل على إعطائها
لشهادة الزور ههنا ليس من السهولة في شأن

أما عبارة (أو يكون لديه من لأشياء مماثلة على الاعتقاد المذكورة
في النص الأصل من المشروع فمنه تعين الركن الأدبي للجريمة بصيغة أقل

تشددا من عبارة (وهو يعلم) المستعملة في النص الذي وضعت لجنة التشييع
وأبعد عن التعاذل إلى دحائل البات . وهذه الصيغة تمكن النيابة العمومية من
أن تستنتج توفر هذا الركن من بعض وقائع أو قرائن وتسهل لها طرق إثبات
الحرية . وهي من جهة أخرى مستعملة في التشريع الجنائي المصري المعمول
به لأن (مادة ٢٦ مكررة من قانون العقوبات الأصل) .

وعلى ذلك ترى اللجنة ، والحالة هذه ، إبقاء المشروع الأصل كما كان .

وتتصلوا دولتك بقول فائق الاحتزام ما

٢٠ مارس سنة ١٩٣٣

وزير المحفنة
أحمد عل

مذكرة إيضاحية

المشروع القانون الخاص بالمعاقبة على ما يقع من الفش في مادة
تحقيق الولاية أو عقد الزواج

وجه حضرة صاحب العزة النائب العمومي نظروا وزارة المحفنة إلى بعض
أحكام صدرت من محكمة القضاء والإرغام في قضايا جنائية ، وقعت على
أشخاص أبدوا إقرارات كاذبة ، وإجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والولاية أو
أمام المساقون الشرعي بشأن من الزوجين .

أما عن الإجراءات الكاذبة في إجراءات تحقيق الوفاة والولاية وهي
الإجراءات التي طعننا لحدود من ٣٥٥ إلى ٣٦١ من لأحكام الحاكم الشرعية
قد رأت محكمة القضاء والإرغام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧
(القضية رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ قضائية) أن أحكام قانون العقوبات الخاصة
بالتزوير في الأوراق الرسمية لا تطبق على هذا الحالة لأن إجراءات الإعلام
الشرعي بالولاية هي من قبيل الدعوى . والكذب في الدعوى لا يعتبر تزويرا
ورأت من جهة أخرى في حكم آخر أصدرته ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن
المادة ٣٥٧ من قانون القنود الخاصة بشهادة الزور في دعوى مدنية
لا يمكن تطبيقها لأن هذه الإجراءات ليست في الحقيقة دعوى مطلوبها بها
الحصول على حكم وإنما هي تحقيق إداري ينحصر به أحد رجال القضاء ويعمل
في نهايته النتيجة التي وصلت إليها تحرياته .

فيؤخذ من هذه الأقوال أنه لا يقاب على الفش الذي يمكن من الحصول
على إعلام شرعي غير صحيح بواسطة إبداء إقرارات كاذبة أمام السلطة
الإدارية أو القاضي الشرعي .

أما فيما يخص بإبداء الإقرارات الكاذبة أمام المأذون أو تقديم الشهادات
الطبية غير الصحيحة له شأن من الزوجين أو أحدهما ، فإن قضاء محكمة القضاء
لم يستقر على رأى بشأنه .

فقد جاء في حكم صدر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أنه إذا أثبت
المأذون في القصد بسوء نية أن من الزوجة أو الزوج بلفت لحد القاضي
وكانت في الحقيقة أقل من ذلك كانت الزوجة تزويرا منطبقا على المادة ١٨١
من قانون العقوبات . وإذا كان له شركة تمت سوء نيتهم فيها فزوره له عقوبا
بهذه الصفة .

القضاء إلى عدم إيراد تحقيق الوفاء. أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق إداري تجديدي إعطاء معلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون لأنه في الواقع يصعب النص على معاقبة من يبدى إقرارات بشكل خال من مظاهر الرسمية قد لا يدونها المصدرة أو الشيخ بطريقة مطابقة تماماً لما ناه به الشهود. وما دامت هذه التحريات التجديدية لا بد أن يعقبا سمع شاهدين على الأقل أمام القاضي الشرعي أو القضاء المدني بإقتضائات هؤلاء الشهود الأخرى التي التي تعتبر على وجهها أساساً في الموضوع وهي التي أراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة. وقد قصد القانون أيضاً معاقبة الشخص الذي يطلب تحقيق الوفاء والوراثية إذا أبدى في الإجراءات أمام القاضي الشرعي أو القضاء المدني إقرارات يعلم أنها غير صحيحة أو لديه أسباب للاعتقاد بأنها غير صحيحة.

ولمادة الثانية الخاصة بالإقرار الكاذب بشأن سر الزواج قصدت الأشخاص الذين يقررون أمام المأذون أو المحكمة الشرعية أو أمام السلطة المحلية أن أحد الزوجين قد بع السن القانونية التي تسمح لهذه السلطة بإجراء عقد الزواج كما قصدت أيضاً العقاب الذي يعطى شهادة طبية غير صحيحة. ومن المفهوم أنه فيما يخص بقصد الزواج التي يتباشر أمام سلطة غير القاضي الشرعي أو المأذون سوف لا ينطبق عليها نص هذا القانون إلا في الأحوال التي تكون هذه السلطة مقيدة فيها بقوانين أو قواعد دينية تمنعها من إجراء عقد الزواج إذا كان الزوجان لم يسلما سداً محمداً.

ولاحظ أن النص الذي يوقع العقوبة على الشخص الحاضر للسلطة القانونية قد وضع بكيفية تحفظ في المادة الأولى من المادة الثانية. فقد رأى أن هذا الاختلاف ضروري لأن السلطة التي تحقق الوفاء والوراثية يجب عليها دائماً أن تبني عملها على ما يبدى أمامها من الإقرارات. أما السلطة التي تجري عقد الزواج فيمكن أن ترتكب الجرم نفسه خصوصاً على ما يجره العقد على أساس إقرارات تعلم أنها غير صحيحة، وإما بإجرائه على أساس آخر كأن تعده مثلاً بدون شهود أو بفرض شهادة طبية بدعي أن مظهر الزوجين يمكن من الاعتقاد بأنهما قد علما السن القانونية. ولتوقع أنه مهما تكن الإجراءات التي يوجب اتباعها في إجراء عقد الزواج عند عدم تقديم شهادة ميلاد يجب أن يقدّر أن هذه الإجراءات لا يكون لها داع إذا كان مظهر الزوجين يدل بلا شك على أنها قد بلغا السن القانونية.

وأخيراً قد رأى عدم ضرورة إدماج هذه النصوص في قانون العقوبات للدلالة بوضوح على أنها جرم من نوع خاص لا تنطبق عليها الأحكام الخاصة بالتزوير والحالة بشهادة الزور.

على أساس هذه الاعتبارات أعلنت وزارة الحفانية مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتنتشر بتقديمه إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكتم برضه لأعقاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان.

وزير الحفانية

على ماضي

تقاريف ١٧ و١٨ من ١٩٣٢

وفي حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ رأت محكمة النقض مع التسليم بأنه ثبت التواطؤ بين المأذون والشهود فإن الأول يكون قد ارتكب تزويراً يكون الباقون شركاء له في هذا التزوير وأما مظهر عدم ثبوت هذا التواطؤ في القضية لا يكون في إقرارات الشهود الكاذبة جريمة، وبعد ذلك بقليل أصدرت حكماً بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ اعتبرت فيه المين خدعوا المأذون بتدبيرهم له شهادة طبية غير صحيحة شركة في تزوير، ولو أن المأذون كان حسن النية.

ولكنها بعد ذلك جادت إلى نظريتها السابقة وأصدرت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ حكماً قضت فيه بأن لا جريمة معاقبة عليها في حالة عدم التمتين لأذون بتدبيرهم له شهادة طبية غير صحيحة وتأييدهم هذه الشهادة بإقرارات كاذبة خاصة بين الزوجية.

وفي نهاية الأمر أصدرت محكمة النقض حكماً حديثاً بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ حيرت فيه بجلده عن فكرتها في هذا الموضوع فقالت إن العنصر الذي يقع من الزوجين دفوعاً في مسألة إثبات السن لا غير حقيقته لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة (أي بالعقوبات المنصوص عليها بالتزوير) سواء أكانوا متواطئين مع المأذون في هذا أم غير متواطئين. ويؤخذ من هذه الأحكام المختلفة أن محكمة النقض والإدارة تكرر أن تطبق على مثل هذا الفعل، نص المادة ١٨١ الشديد، ولو كان هناك تواطؤ بين المأذون والشهود.

أما هذه الحالة التي اقترح حضرة صاحب العزة النائب العمومي وضع قانون لمعاقبة الإقرارات الكاذبة في إجراءات تحقيق الوفاء والورثة بقوة الجحفة وكذلك الإقرارات الكاذبة بشأن سن الزوجين أو كدها بمسألة عقوبات الزواج. ولا شك في ضرورة وضع هذا التشريع لأن الإقرار الكاذب في إجراءات لفرض منها إثبات من هم ورثة شخص توفي هو عمل مردود من الوجهة الحقيقية ومن شأنه الإضرار بالغير وهو يقرب من التزوير المعنوي وشهادة الزور معاً.

أما الإقرار الكاذب بشأن سن الأزواج فيجب أن ينص في القوانين الجنائية على العقاب عليه أيضاً، لأنه يمثل ماورد في لائحة المحاكم الشرعية من الأحكام الخاصة بالسن الأدنى للزواج التي وضعت حرصاً على مصلحة الأسرة والأمة.

وتقترح وزارة الحفانية معاقبة الإقرار الكاذب في إجراءات تحقيق الوفاء والوراثية، وكذلك الإقرار الكاذب بشأن سن الزوجين بنفس العقوبات المنصوص عليها لشهادة الزور في دعوى مدنية في المادة ٣٥٧ من قانون العقوبات أي بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه. وينص المشروع على عقوبة أشد توقع على الشخص الحاضر للسلطة القانونية الذي يرتكب هذه الجريمة فيحرم عقد الزواج أو يضبط مادة الوفاء والوراثية على أساس إقرارات كاذبة، مع مله بذلك.

فالمادة الأولى من مشروع القانون المرافق لهذا التي تنص على معاقبة كل من أبدى أمام السلطة المختصة إقرارات أو معلومات غير صحيحة، قد قصدت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضي الشرعي أو أمام إحدى جهات

وأنت السبب في عدم زيادة المربوط ليشمل المبالغ المطلوب فتح الاعتماد الإضافي بها يرجع إلى أن المصلحة لم تكن تتوقع وقت وضع الميزانية أن تبرز الأعمال الخاصة بها .

وترجو اللجنة ألا يكون الأمر قد تبس هذا العام على المسؤولين عن هذه المشاريع كما تبس في العام الماضي فيما يخص بإسكان صرف المبالغ المطلوب فتح اعتماد بها فإنه بالرغم من أن الوزارة قد أكدت بمناسبة فتح الاعتماد الإضافي الذي صدر به القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٣٢ أن هذا المشروع في حاجة إلى مبلغ ٧٤٣,٦٠٨ ج. م ليصرف في سبيل أعمال لم يكن قد تيسر إتمامها في العام السابق وقد أنجزت فعلا في العام الذي طلبت فيه فتح الاعتماد فإن المصلحة لم تستطع صرف هذا المبلغ بأكمله وبقي منه أكثر من ثلثه ٢٦٦,٠٦٤ ج. م واعتذر بعد ذلك عن عدم الصرف بأن مصلحة الميكانيكا لم تتمكن من استعمال الاعتماد الإضافي بأكمله نظرا للصعوبات الفنية التي اعترضتها في تركيب الخطوط الكهربائية عند المصارف بسبب ارتفاع الخط عن منسوب المياه وارتفاع عمرات السكة الحديد التي تعترض الخطوط في طريقها وإلى التغييرات الفنية التي اقتضت الضرورة إجراؤها في بعض المحطات الفرعية ” .

وتعتقد اللجنة أنه لا بد من التأكيد بأن الأعمال قد أنجزت واستعقت قيمتها وبين أنها لم يتم نظرا للصعوبات الفنية التي اعترضتها وقد يكون من المفيد هنا أن تشير إلى أن التكاليف النهائية لهذا المشروع مقدرها ٢,٣٣٨,٣٨٢ ج. م صرف منها حتى الآن ١,٨٩٩,٨٣٠ ج. م .

(٢)

الحياض المنزلة

والمبلغ المطلوب لهذا المشروع كتابه ، الحاجة ماسة إليه لدفع المبالغ المتأخذ عليها والتي يستحق دفعها في خلال هذه السنة .

والظاهر أن سببين ألقا من هذا المبلغ هي عين التي فتح اعتماد إضافي بها على ميزانية العام الماضي لحساب الآلات بتقتضي القانون رقم ١٣ سابق الذكر ولكنها لم تستعمل لأسباب فنية .

ملحق رقم ٣٥

جلسة الاثنين ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٥١
(٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٢٧١,٦٣٠ ج. م
في ميزانية وزارة الأشغال لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

(الملحق حصه السبع المرفوع من المجلد الحادي عشر من)

أحال المجلس على لجنة المالية بحسبته المتقدمة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع قانون - وارد من مجلس النواب - بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٢٧١,٦٣٠ ج. م في ميزانية مصلحة الري منه ٢٨٥,٠٠٠ ج. م للأعمال الإنشائية الخاصة بمحطات توليد القوى وطلبت الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا و ١١٥,٠٠٠ ج. م لتحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي و ٨٧١,٦٣٠ ج. م للتعميمات والتفغات المترتبة على تلية نيران أسوان .

وقد اجتمعت اللجنة لبحث هذا المشروع بمجلسات ١١ و ١٥ و ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

(١)

الطلبات

تطلب الوزارة فتح اعتماد الخاص بهذا المشروع لتقوم " بدفع المسالك المتأخذ عليها والتي يستحق دفعها في خلال هذه السنة " .

وقد فهمت اللجنة من حضرة وكيل وزارة الأشغال العمومية أن الاعتماد المربوط بالميزانية الحالية لهذا المشروع وقدره ٣٧٠,٠٠٠ ج. م استنفد بأكمله

ولولا ما هو ملحوظ من الاستعمال في إقامة الأبنية الحكومية المتلفة بالبوليس وغيره وما فهمته اللجنة من ارتباط الوزارة فعلا لطلبت أن يخفف هذا المبلغ التخفيض المناسب .

جـ

١٥٠,٠٠٠ لإعداد وسائل الري ثلثة آلاف فدان في نواحي بلاده ولذلك وفوره وتوشكي شرق وتوشكي غرب وعينيه وتواس وعافية . وتشمل هذه الوسائل إنشاء مستعمرات ومحطات عامة وإنشاء الترع وجسور واقية .

وستتبع هذه الأطنان التي سيتكلف الفدان الواحد منها ثلاثين جنيهًا للراغبين من الأهالي بـ عشرة جنيهات فقط للفدان الواحد وستقوم الحكومة بالرى نظير مقابل ضليل قدره خمسة وعشرون قرشاً .

وقد لاحظ في هذا التيسير وتحمل الدولة هذه الأموال نفع الأهالي الذين اضطروا للمنادرة ببلادهم ولتتبع الجهة عاصره أهله بالسكان .

أما الباقي بعد استبعاد مجموع هذين المبلغين وقدره ٦٣١,٦٣٠ ج ٢٠ فيجوز لحساب الموضعات من أصل المليون والسيماة ألف جنيه المقررة لها :

٩ - العقارات وغيرها التي ستغمرها المياه

الرقم الترتيب	الأقنعة التي ستغمر من أطنان الأهالي	الأطنان التي سيدفع عنها ثمن كامل	التي سيدفع عنها نصف ثمن	عدد	عدد	عدد	عدد
١	٦٥٧	٤٧٢	١٨٥	٣٧٥	٥٧٠٠٠	٣	٣٠
٢	٣٠١٢	٢٤٠	٢٧٧٢	٣١١٦	١٩٤٣١٨	١٤٩	٢٥٨٨
٣	٢٥٣٦	٣٩٠	٢١٤٧	٣٠٣٧	٢٦٥٨٤١	٨٦	١١٣٧
٤	٢٩٨٦	٢٩٨٦	—	٥٠٦٢	٤٧٤٣٨٨	١٦٣	٨٨٩
٥	٦٦٩	٦٦٩	—	٢٩٧٨	٩٤٣٣٣	٣١	١١٢٩
٦	٥١٣	—	٥١٣	٧٨١٠	٦٥٦٢٧	٦٩	١٣٥٦
٧	—	—	—	٤١٣٩	٤٠٣٩	١٦	٩٠٠
٨	—	—	—	٣١٩٧	١٣١٣	١٠	٢٩٨

واللجنة تلاحظ هذه الميزة أيضاً ما لاحظته بمناسبة الاعتقاد السابق الخاص بملابيات فإن الوزارة عند ما طلبت فتح الاعتقاد بالسبعين ألف جنيه السنة خاصة أكدت أن الأعمال نفذت فعلاً . ولما لم يتم صرف المبلغ اعتذرت بمذاهير الفنية .

أما تكاليف المشروع كلها فستبلغ ٨٧١,١٥٩ ج ٢٠ صرف منها حتى ٥٩٨,٩٠٢ ج ٢٠ وتبلغ مساحة الأراضي التي استفادت من هذا المشروع ٨٠ وحصول ألف فدان ، يكون ما أصاب الفدان الواحد نحو ستة عشر جنيهاً ، وقد صرف على الأعمال الباقية وحدها من مجموع التكاليف ٨٥,٠٠٠ ج ٢٠ ، أما الباقي فنصرف مانفعة على وجه التقريب بين الآلات وبين أعمال الري .

(٣)

أسوان

نظرا لضيق الوقت الذي فصلنا من مله الخزان وإغراق الأراضي التي قدر التعويض لأهلها بمبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج ٢٠ طلب الوزارة أن يكون تحت تصرفها من المال بقدر ما تأمل أن تنجزه من الأعمال سواء في ذلك الأبنية أو إعداد وسائل الري للأراضي الجديدة التي تعرضها لإقامة الأهالي أو ما ترغب في تسويته من مبالغ التعويض .

وقد قدرت احتياجاتها المعلقة بمبلغ ٨٧١,٦٣٠ ج ٢٠ تؤخذ من ميزانية لعام الحاضر ، وهذا المبلغ يشمل :

٩٠,٠٠٠ ج ٢٠ للأبنية التي تشاها بناية حنية وهي مقر المركز الجديد دلا من الدار وبناوح أخرى للبوليس وللدعوة وللصل وسكن للوظفين وإقامة كورتينة بالشلال .

ولما لاحظت اللجنة ارتفاع التقديرات أجيبت بأن إقامة مثل هذه المباني في مثل هذه الجهات الثانية التي تبعد بعضها عن القاهرة بنحو ألف وثلاثة كيلومتر والتي تقطع المرحلة الأخيرة منها الواقعة بـ سد أسوان في نحو الثانية وأربعين ساعة بالبر والبحرية ، يزيد في التكاليف بما يروى على تخسين في المسألة مما يساهو منها في جهات القطر الأخرى .

وقد اطمت اللجنة على كشف المقارنة بين المناقصات التي عملت استعدداً لبدء العمل فوجدت أن الوزارة قد اختارت أقل المطامات .

وكانت نود اللجنة لو أن هذه الناية في اختيار المطامات قد سبقها غير شديد عن الضرورات الحقيقية والأغراض التي وجدت لها المباني فظاهر أنه كان من الممكن أن تنام مبانٍ على بالفرض وتكون أقل كلفة .

٢ - المبالغ اللازمة لتعويضات العقارات وغيرها

رقم المنطقة	التمويل والتعويضات للاطنين مستعمرة	من أموال مستعمرة	تمويل الطائفة في تلك مستعمرة	تمويل المسكن	تمويل النخيل	تمويل السواقي	تمويل الأشجار	حالة التعويض
جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
١	٢٩٢٣٠	٢٣٦٨٠	٥٥٥٠	٣٠٩٤	٢٦٣-٢	٥٤	١٤	٥٨٦٩٤
٢	٦١٥٢٧	٧٨٠٥	٥٣٧٤٢	٥٨٠٩٠	١٢٨٢١٥	٣٦١٩	١٦٣	٢٥١٦٣٤
٣	٦٤٤٩٤	١٦٢٦٠	٤٨٢٣٤	٤٣٦١٩	١٣٨٠١٣	١٥٣٩	٨٨	٢٤٧٧٥٣
٤	١٧٤٦٧١	١٧٤٦٧١	—	١١٠٦٩٤	٢٥٥١٩٢	٢٥٨٧	١٠٥	٥٤٣٢٤٩
٥	٢٧٥٧١	٢٧٥٧١	—	٩٣٣٩٤	٤٠١٤٨	٦٣٢	٤٢	١٦١٧٥٧
٦	٩٠١٠	—	٩٠١٠	١٨٠٣٩٤	١٣٨٨٨	١٥٩٨	١٢٣	٢٠٥٠١٣
٧	—	—	—	٧٨٤٣٣	٤٧٠	٢٨٤	٨٠	٧٩٢٦٧
٨	—	—	—	٥٦٨٠٨	١٩٤	١٠٥	٢٦	٥٧١٣٣
الجملة ...	٣٦٦٥٢٣	٢٤٩٩٨٧	١١٦٥٣٦	٦٢٤٤٩٦	٦٠٢٤٢٢	١٠٤١٨	٦٤١	١٦٠٤٥٠٠
باق من التعويضات تلك	—	٥٧٧٨٩	—	—	—	—	—	٥٧٧١٩
الجملة العمومية	٣٦٦٥٢٣	٣٠٧٧٧٦	١١٦٥٣٦	٦٢٤٤٩٦	٦٠٢٤٢٢	١٠٤١٨	٦٤١	١٦٦٦٢١٩

«أعمال جديدة» اعتماد إضافي بمبلغ ١,٢٧١,٦٣٠ ج.م. (مليون ومائتين وواحد وسبعين ألفاً وسبعمائة وثلثين جنياً) منه ٢٨٥,٠٠٠ ج.م. للأعمال الإنسانية الخاصة بطلبينات توليد القوى وطلبينات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا و ١١٥,٠٠٠ ج.م. لتحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي و ٨٧١,٦٣٠ ج.م. لتعويضات والتعاقبات المترتبة على عملية نولن أسوان .

ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات ميزانية السنة المالية الحالية .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

وتود اللجنة أن تلفت النظر إلى ضرورة مراجعة التقديرات الخاصة بإصلاح الأراضي وإعداد وسائل الري لها . فإنه يحيل إليها أنه في الاستطاعة استنباط وسائل لتكلفت مثل هذا المفاخر . وقد استيفت اللجنة ملاحظاتها العامة على التصرفات الخاصة ببعض هذه المشروعات عند وضع تقريرها على ميزانية وزارة الأشغال . بناء على ما تقدم وافقت اللجنة على المشروع ونرجو من المجلس الموافقة عليه كما أقره مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

منح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - القسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية » المرقع ٢ « مصلحة الري » الباب الثالث

جلسة الاثنين ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣)

قرار لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة المالية لشراء البصل من الأسواق المحلية وتصديره إلى الخارج

(انظر حصة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل مذ)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة المالية في الباب الثالث « أعمال جديدة » لشراء البصل من الأسواق المحلية وتصديره إلى الخارج على أن يؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

حل سوق البصل في مستهل الموسم الحاضر كساد شديد أدى إلى التفكير في علاج حاسم سرج فاتته تفكير وزارة المالية بتوسيط الشركة الماهمة المصرية لتصريف الحضر والفاكهة والأزهار في بيع ما يمكن تصريفه من هذا المحصول فتخرج حل أن تتقاضى الشركة حصة قدرها عشرة مليات عن كل قنطار .

وقد اضطرت الحكومة لاختيار هذه الوسيلة لأنها لم تجد هيئة مصرية تستطيع القيام بنفسها دون حاجة للمعاونة من خزنة الدولة .

وقد قدر المبلغ اللازم لهذه العملية باعتبار أن ما سيصدر قد يبلغ حوالي نصف مليون جوال .

ولما كان محصول البصل من أهم المحاصيل المصرية ويأتي في الدرجة الثانية بعد القطن بالنسبة للتصدير ويعد الزروة الأساسية بالنسبة لعديد كبير من سكان القطر فالمبلغ المطلوب لا يعد كثيرا في جانب الفائدة المنتظرة خصوصا وأن المبلغ لن يضيع من خزنة الدولة فسيتمدد بتدريج عند ورود أثمان المبيعات ولن تحصل الدولة في النهاية إلا ما قد يمكن أن ينشأ من خسارة تدل جميع ظروف الأحوال على أنها قليلة الاحتمال نظرا لما سيبدل من مجهود في قصح حاجيات البلاد المستوردة والسعي لإيجاد أسواق جديدة لهذا المحصول .

لهذا ترى اللجنة الموافقة على هذا المشروع كما أقره مجلس النواب وهذا نصه :

١ - في ٧ ما يوسنة ١٩٣٢ حدد القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٢ فتح اعتمادات في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة الري) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ منها ٧٤٣,٦٠٨ ج. م للأعمال الإنشائية الخاصة بطلمبات توليد القوى وطلمبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا و ٧٠,٠٠٠ ج. م لألات تحويل الحياض المنعزلة في الوجه القبلي .

وقد وردت مذكرة من وزارة الأشغال العمومية مفادها أن مصلحة الميكانيكا والكهرباء لم تتمكن لأسباب فنية من صرف هذه المبالغ في السنة الماضية وقد اقتصر ما صرف منها في تلك السنة على ٤٥٤,١٣٤ ج. م من الاعتماد الأول وبقي الاعتماد الثاني باكتله بدون صرف .

لذلك تطلب الوزارة فتح اعتماد في ميزانية السنة الحاضرة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج. م منه ٣٨٥,٠٠٠ ج. م لشمال الدلتا و ١٥,٠٠٠ ج. م للحياض المنعزلة لدفع المبالغ المتأخرة عليها والتي يستحق دفعها في خلال هذه السنة .

٢ - تقدر وزارة الأشغال العمومية التوريبات الناتجة عن تلمية خزان أسوان بمبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج. م يضاف إليه بمن بعض الأعمال منها بيان للبوليس ومهكمة ومدارس ومكاتب ومنازل لوظفئ الحكومة الخ . ونفقاتها مقدرة بمبلغ ٢٨٩,٢٨٩ ج. م أي أن المجموع ١,٩١٥,٢٨٩ ج. م .

وتوقع الوزارة أن يبلغ ما سيصرف من هذه المقتات ١,٤٧١,٦٣٠ ج. م لندية آخر السنة المالية المقبلة ويصرف الباقي في السنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

ولما كانت ميزانية السنة المقبلة لم يربط فيها لتوريبات سوى ٥٠٠,٠٠٠ ج. م فوزارة الأشغال تطلب أن يفتح في ميزانية السنة المالية الحالية اعتماد بالباقي أي ٩٧١,٦٣٠ ج. م يخص منه الاعتماد المدرج فصلا في الميزانية وهو ١٠٠,٠٠٠ ج. م فيكون الصافي المطلوب الآن ٨٧١,٦٣٠ ج. م مع وضع التكاليف الإجمالية إلى ١,٩١٥,٢٨٩ ج. م .

والسبب في طلب هذا الاعتماد منذ الآن هو أن الوزارة ستقوم بحجز المياه في خزان أسوان إلى أن تصل إلى مسوب ١١٧ في يناير سنة ١٩٣٤ وبذلك ستفتر المياه أراضي قسم كبير في مركز الدروييب والمهالة هذه المبادرة في ترويض الأهالي بمدة كاثنية حتى يتمكنوا من الرحيل إلى الجهات التي ستخصص لسكانهم من بناء المساكن اللازمة لهم .

واللجنة المالية توافق على طلي وزارة الأشغال العمومية المبيتن في هذه المذكرة وهي تشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء توطئة لمرضه على البرلمان . ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون اللازم لهذا الغرض

الرئيس بالنيابة

محمد شفيق

وقد موّعت الوزارة الشركة في هذا الموضوع في ذات شركة أنها نظراً إلى حالة رأس مالها لا يمكنها القيام بهذه عملية عمداً لأصحية التي أسست لغرض القيام بها ولما رأى أنه لا مدحوة من أن تمثل الحكومة سوق البصل مشترية عن طريق توسيط الشركة في شراء الكيات التي ترد عنها طلبات شراء من الخارج على أن تقوم الشركة بعمليات النقل والقرز والتسعة والشحن والبيع في الأسواق لأجبية عن حساب الحكومة في نظير عمولة قدرها عشرة مئيات عن كل فصد تشتريه شركة حساب الحكومة من الأسواق المحلية . وتحكومة حق في إيقاف هذه العملية في أي وقت تشاء . على أنه من المنتظر أن تبلغ الكية التي تصدر حوالي نصف مليون جوال . وستسعى الشركة بقدر استطاعتها لتصرف البصل في أسواق جديدة لم تألف استيراده من قبل تحت إشراف مندوبين مصممة التجارة والصناعة في الخارج كلما تيسر ذلك .

وسيحصل الشراء في الأسواق المحلية بالاتفاق بين مندوب الحكومة ومندوب الشركة اللذين يحددان الكيات التي تشتري وأثمانها بحسب طلبات الشراء التي ترد من الخارج وما يرد من مندوبي مصلحة التجارة والصناعة عن حالة الأسعار في الخارج وسعة الأسواق .

ووجع المصروفات من وقت تسلّم البصل من محطة جبل الزيتون حتى تسليمه على ظهر المركب مستحب على أساس ٢٧ ملياً عن الجوال الذي يصدر .

أما البقد الذي يسيّر بين الشركة وبين الوسطاء الذين سيتولون التصريف في الأسواق الخارجية فسيعرض على وزارة المالية لإقراره والمعمولة التي يتقاضاها هؤلاء الوسطاء هي المعمولة المقررة في تلك الأسواق .

ويقدر المبلغ اللازم لتحويل هذه العملية بأربعمائة ألف جنيه مصري مستضعه وزارة المالية تمويناً تحت تصرف الشركة بحسب سير العملية على أنه كلما بيئت رسالة في الخارج وحصل منها ثمن ترد الشركة إلى وزارة المالية صافي حساب الرسالة .

وما كانت وزارة المالية لتفكر في اتباع خطة التدخل في سوق البصل لولا العوامل الخاصة التي انتابت تلك السوق وأهمها وفرة محصول هذا العام الذي يزيد نحو ٧٠٤٠ على محصول العام الماضي وإحصاء بعض الأسواق في وجه تجارة الصاد كسوق فرنسا مثلاً حيث حددت الكيات التي يمكن أن تستوردها تلك البلاد من البصل بتحديدا زل بما كانا نعيم إليها إلى مستوى ضئيل هذا فضلاً عن انتهاز جماعة المصدريين وعدمهم لا يتجاوز أصابع اليد فرصة وفرة المحصول لتكسّر في الأسعار وإضرار بالتصدير .

ثانياً - فيما يخص بمحصول البصل :

كان من نتيجة تحديد مساحة زراعة القطن في العام الماضي وفرة محصول الجيوب ومن ضمنها القمح الذي زاد محصوله في سنة ١٩٣٢ على حاجة الاستهلاك المحلي . غير أن المساحة التي زُرعت في هذا العام قصفت كثيراً

مشروع قانون

بفتح اعتقاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس شيوخ ومحس لئلا يكون لأن منه مقد صدق عليه وأصدره :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، القسم ٦ " وزارة المالية " الفرع ١ " ديوان المصوم " الباب الثالث " أعمال جديدة " اعتماداً قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه (أربعمائة ألف جنيه) لعملية شراء البصل في الأسواق المحلية وتصديره إلى الخارج .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة بأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق .

وهذا نص مذكورة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إلى مجلس الوزراء

تشرّف وزارة المالية بأن تعرض على مجلس الوزراء اقتراحاتها بشأن الإجراءات التي ترى اتخاذها صيانة لأسعار بعض المحاصيل الزراعية التي دلت التجارب على استقرار ثمنها في راية الموسم بسبب وفرة العرض وكثرة تدفق كيات منها إلى الأسواق المحلية بما يربط على حاجة الأسواق .

أولاً - فيما يخص بمحصول البصل .

بسطت وزارة المالية في المذكرة التي رفعتها إلى المجلس في ٧ مارس سنة ١٩٣٣ الأسباب التي تدعو إلى المبادرة في علاج ما حل بسوق "بصل" في مستقبل الموسم الحاضر من الكساد وما يلاقه المنتجون من الفتن "عش" بسبب تحكم عدد محدود من المصدرين واقترحت أن يعهد في تصدير جانب من المحصول إلى جيشة منظمة تراقب مصلحة المنتجين ولا تنتهز الفرصة للاستثمار بالربح على حساب الزراع كما يعمل المصدرون الحاليون واقترحت الوزارة لذلك أحد أمرين : (لأوّل) مفاوضة الشركة السامعة المصرية لتصرف الخضر والكهنة والأزهار في الدخول في سوق البصل والإقبال على تصديره على أن تقسّ الحكومة لما قد يلحقها من الخسارة بسبب قيامها بهذه العملية ، (الثاني) تقوم مصممة التجارة والصناعة بهذه العملية . فرأى المجلس أن تعرض عليه نتيجة المفاوضة مع الشركة المذكورة .

وإذا وافق مجلس الوزراء على الإجراءات المقترحة فإن وزارة المالية ترحب
بالتكريم بالموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م لتحويل عمدة شراء البصل
وتصديره مع الترخيص لوزارة المالية بتفقيه الاقتراح من الآن .

أما الاعتماد اللازم لإعانة تصدير الفول فيدرج في الاقتراحات الإضافية
الخاصة بمشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ التي ستعرض قريباً على مجلس الوزراء .
وفي طيه مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد الـ ٤٠,٠٠٠ ج.م
المشار إليه .

في ٢١ مارس سنة ١٩٣٣

وزير المالية بالبيان
محمد شفيق

ملحق رقم ٢٧

جلسة الاثنين ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٥١

(٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥٩٠ ج.م
في ميزانية المطبعة الأميرية للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجي من)

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٣
مشروع قانون - وارد من - مجلس النواب - بفتح اعتماد إضافي بمبلغ
٤٥٩٠ ج.م في ميزانية المطبعة الأميرية لتسوية الفرق بين الاعتماد المرصود
لأجور تشغيلات البرلمان وبين المنظور تحصيله عن تأدية خدمات له .

وقد اجتمعت اللجنة لبحث هذا الموضوع بجلستين ١١ و ١٥ أبريل
سنة ١٩٣٣ فبين لها أنه أدرج في مصروفات المطبعة الأميرية لسنة ١٩٣٢ -
١٩٣٣ ضمن البند ٩ "تشغيل مطبوعات المصالح" من الباب الثاني
"مصاريف عمومية" بمبلغ ١,٥٤٤ ج.م لطبوعات البرلمان سنة ٣٥٤٤ ج.م
للهمات ٧,٠٠٠ ج.م لأجور العمال .

ولما كانت مصاريف مطبوعات البرلمان منفصلة عن مطبوعات
المصالح الأخرى فقد وضع لها نظام يقضي بإدراج المبلغ المقر لتكاليفها ثم
باستبعاد مبلغ مساو له على اعتبار أنه منظور تحصيله عن تأدية خدمات .

وقد فهمت اللجنة من مندوب وزارة المالية عند مناقشتها لأسباب التي
وردت بمذكرة وزارة المالية أن السبب الوحيد في طلب فتح الاعتماد هو

كانت عليه في العام الماضي . ولهذا فمن المنظور أن محصول هذا العام
إليه الباقي من محصول سنة ١٩٣٢ سيستهلك كحد أقصى العام القادم .
إنه نظراً إلى ما شوهد من تدفق المحصولات إلى الأسواق في بدء كل
سنة بسبب حاجة الزراع إلى المال مما يؤثر في الأسعار ، ويصعقها تهبط
مستوى عرطيسي ، تقترح وزارة المالية علاجاً لهذه الحال أن يرخص
بالاتفاق مع بنك التسليف الزراعي ، على أن يقرض البنك على محصول
يتم بمعدل ١٠٠ قرش عن كل إردب تبلغ درجة قطافه ٢٣ قيراطاً ،
من أن تضمن الحكومة للبنك كل خسارة قد تلحقه من جراء ذلك أسوة
بحصل في العام الماضي . وإذا لوحظ ما كانت عليه أسعار القمح في
سوم سنة ١٩٣٢ ، برغم زيادة المحصول من حاجة الاستهلاك ، وأن هذه
زيادة كلها مستهلك في العام الجديد بسبب قصص المساحة المروعة ،
فمن المنظور أنه لا تلحق الحكومة أية خسارة بسبب هذا الضمان .

وستعقد وزارة المالية بالاشتراك مع البنك الفترة التي يستمر فيها ضمان
الحكومة قائماً .

ثالثاً - فيما يختص بالفول :

زاد محصول الفول في سنة ١٩٣٢ زيادة كبيرة على حاجة الاستهلاك فترأت
وزارة المالية أن الضرورة تقتضي بالعمل على تصريف جانب منه في الأسواق
خارجية . وقد وافق المجلس على منح إعانة لمصدري الفول تشجيعاً لهم على
تصدير . فأقضت هذه الطريقة إلى تصريف كمية كبيرة منه فقد بلغ
ما صدر حتى الآن أكثر من ربع مليون إردب . والمنظور أن يصل مقدار
لمصدر منه حتى نهاية السنة المالية الحالية إلى ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠
إردب .

وبمع أن المساحة التي زدهت فولاً في سنة ١٩٣٣ قصت كثيراً عما
كانت عليه في سنة ١٩٣٢ لكن المنظور أن الباقي من محصول سنة ١٩٣٢
مصفاً إليه محصول سنة ١٩٣٣ سيؤدي بعض الزيادة عن حاجة الاستهلاك .
ولما شوهد من أنه في بداية المحصول تتدفق كميات كبيرة منه إلى السوق
هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه من الميسر تصريف كميات كبيرة من
فول في الخارج خلال شهر يونيه ويولييه حيث تكون الأسواق الأوربية
حالية من الفول الصيني فإن وزارة المالية ترى الاستقرار لمدة ثلاثة شهور
(من أول مايو إلى آخر يونيه سنة ١٩٣٣) في منح إعانة لتصدير الفول حتى
يتيسر تصريف الكمية الزائدة عن حاجة الاستهلاك . على أن وزارة المالية
ستراقب عملية التصدير حتى لا يصدر من الفول أكثر مما ينبغي وستوقف
صرف منحة التصدير في الوقت المناسب .

وتتشرف وزارة المالية بعرض هذه المقترحات على مجلس الوزراء مع
ملاحظة أن موسم الفصل يستمر خلال أشهر مارس وأبريل ومايو وأن أية
محررات تقدر يجب أن يبدأ فيها فوراً ولا تأت الفائمة المرجوة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشتمل ميزانية وزارة المالية (المطبعة الأميرية) لسنة ١٩٣٣ تحت البند ١ الباب الثاني على اعتماد قدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ج. م. مطبوعات البرلمان (٧٠٠,٠٠٠ ج. م. لأجور العمال والخبز على تكاليف مطبوعاتها التي تقوم بها المطبعة واستئجار المحصل من مصروفاتها بدلا من إضافته إلى إيراداتها فقد استبعد من حصة البند ٦ مبلغ مساو للاعتماد المذكور تحت عنوان "المشروع لمحصوله من تأدية خدمات للبرلمان" بحيث إنه إذا نقص المحصل عن المبلغ المقرر في الميزانية ولم يقابله نقص مثله في المصروفات نتج من ذلك تجاوز في الاعتماد .

ومناسبة فتح اعتماد إضافي للطبعة الأميرية في ميزانية سنة ١٩٣١ ذكرت اللجنة المالية في مذكرتها إلى مجلس الوزراء المؤرخة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٢ أن المطبعة تستعمل على إخصاص مصاريف الأجور بالاستثناء شيئا فشيئا عن العمال الزائمين على الحاجة وقد روعي الأمر في مشروع ميزانية السنة المقبلة وأن الوزارة ستظفر في تخفيض الكميات المتأخر شراؤها من إعلانات لأعمال البرلمان بحيث تخفض مصروفاتها بدون تعطيلها .

وقد حازت وزارة المالية المطبعة في أمر المشتريات تم الاتفاق على نظام يكفل عدم التجاوز في تلك المشتريات .

أما فيما يخص الأجور فلم تكف المطبعة كما تقدم بالاستثناء شيئا فشيئا عن العمال الزائمين على الحاجة فحسب ، بل عمدت إلى تخفيض نفقات الأجور بنسبة ٥٪ ابتداء من شهر أغسطس سنة ١٩٣٢ ، وإلى احتساب صرف أجور إضافية عن أعمال في غير ساعات العمل بقدر الإمكان ، وقد ترتب على ما تقدم نقص في مصروفات الأجور ، ولكن التخفيض الناتج لم يعادل الفرق بين الاعتماد المرصود لأجور تشغيلات البرلمان ، وبين المنظور لمحصوله ولذلك فهي تطلب اعتمادا إضافيا قدره ٩٠,٠٠٠ ج. م. لتسوية الحالة ، باعتبار أن المنظور لمحصوله يقل ٧٠٠,٠٠٠ ج. م. عن المستبعد لخدمة البرلمان ، وأن الفرق بين هذا المبلغ وبين الاعتماد الإضافي المطلوب ناتج من الإجراءات التي اتخذتها المطبعة للاقتصاد في الصرف .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره .

وربقة هذا مشروع الرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ١٤

في ٢٧ فبراير ١٩٣٣

الرئيس بالنيابة
محمد شفيق

أن العمال الذين كانوا يخصصوا لأعمال البرلمان ولم تكن أعماله محتاجة إليهم في الواقع لم يستغن عنهم وإنما استبقوا بالمطبعة حتى لا يصبحوا عاطلين .

ولما كانت أعمال البرلمان تستغرق من تشغيل العمال سوى ما قيمته ألفا جنيه ، فقد وجد من محضر لدى رتب على عدم محاسبة البرلمان على الحصة الآلاف الباقية في سفند آخر للعمال الذين استبقوا دون حاجة لهم لأعمال البرلمان كما مرده ، هو ما طلب فتح الاعتماد من أجله .

أما عن منبع خاص بالخدمات فإنه لم يمس إلا قليلا نظرا لقلة احتياجات البرلمان . وترتب على ذلك أن المصلحة لم تستطع أن تحتسب على البرلمان قيمته

وقد عمدت إدارته على أن تكون "خفرت" مستقلة في حدود المستهلك فعلا فلم يدرج ميزانية بمه المسلة (١٩٣٣ — ١٩٣٤) لحساب البرلمان سوى ٣٩٠٠ ج. م. - ستمائة لخممات وأثمان للعمال .

ولا يجمع هذا من ملاحظة أن المطبعة للأميرية لم تقف التعيينات الجديدة بتاتا كما قد يمكن أن يُعَد من عبارة المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء التي يدل مرعاها على أن المصلحة استفتت فعلا شيئا فشيئا عن بعض "محل" الزائمين على الحاجة .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على فتح هذا الاعتماد الإضافي وترجو المجلس الموافقة على مشروع القانون الذي اقترحه مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ ، قسم "وزارة المالية" فرع ٥ "المطبعة الأميرية" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتمادا إضافي قدره ٩٠,٠٠٠ ج. م. (أربعة آلاف وخمسمائة وتسعون جنيا) لتسوية الفرق بين الاعتماد المرصود لأجور تشغيلات البرلمان وبين المنظور لمحصوله عن تأدية خدمات للبرلمان .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الميزانية للسنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنميط هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون نظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مسرى ...

وورد في المادة ٦٨ من القانون بياض الشهادات التي تمنح للتأهيل في الامتحانات النهائية ومنها شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص في مهنة التدريس أو القضاء الشرعي أو الوعظ والإرشاد وشهادة العالمية مع لقب أستاذ لمن تخصص في مادة من المواد حسب النظام الذي يقر فيها بعد بقاؤن التخصص .

وبناء على ذلك وضع مشروع قانون التخصص المعروض شاملا كل ما له علاقة بأقسام التخصص مما تركه القانون السالف الذكر وأشار إلى أنه يقرر بقاؤن فنصت المادة الأولى من المشروع على أن التخصص في الجامع الأزهر نوعان : تخصص في المهنة وتخصص في المادة .

أما التخصص في المهنة فالغرض منه تخريج علماء اختصاصيين يكونون أهلا لتعليم العلوم الدينية والعربية في المعاهد الدينية ومدارس الحكومة وللوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء والمحاماة أمام المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية والوظائف الوعظ والإرشاد .

وأما التخصص في المادة فالغرض منه تخريج علماء يمتازون في العلوم الدينية والعربية يكونون أهلا للتدريس في الكليات وفي أقسام التخصص .

وقسمت المادة الثانية من المشروع التخصص في المهنة إلى ثلاثة أقسام :

(أ) تخصص في القضاء الشرعي .

(ب) تخصص في الوعظ والإرشاد .

(ج) تخصص في التدريس .

وسددت مدة الدراسة في كل قسم منها بما تستلزمه دراسة المواد الخاصة بكل قسم فطلعت مدة الدراسة للتخصص في كل من مهنة القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد ثلاث سنوات وجعلتها سنتين في مهنة التدريس ذلك لأن المواد التي يحتاج إليها المدرس في مهنة لا تتطلب بعد دراسته في الكليات أكثر من هذه المدة للتدريس في المعاهد والمدارس . ومن أجل هذا كانت مدة الدراسة في معهد التربية سنتين .

أما التخصص في المادة فتمت ست سنوات على الأقل ، على التفصيل الوارد في المادة (١٦) من مشروع .

ملحق رقم ٣٨

جلسة الاثنين ٦ المحرم سنة ١٣٥٢

(أول مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع قانون بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر

(المقررة حصره الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا) .

أحال المجلس على اللجنة بجلسته ١٨ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر . فاجتمعت اللجنة في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ وبجنت موضوع مشروع القانون وأطلعت على المذكرة التعهيدية الملحقة به كما أطلعت على تقرير لجنة الأوقاف بمجلس النواب وعلى محاضر جلساته التي نظرت فيها المشروع للمذكورتين لجنة أن مشروع التخصص إنما هو تنفيذ لما ورد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية فقد جعل هذا القانون التعليم في المعاهد والجامع الأزهر على أربع مراحل :

(١) ابتدائي ، ومده أربع سنوات .

(٢) ثانوي ، ومده خمس سنوات .

(٣) عال ، ومده أربع سنوات .

(٤) تخصص ، ومده تين في القانون الخاص به .

وقد بينت الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون المذكور أن التخصص على نوعين : تخصص في المهنة وتخصص في المادة . ونصت على أن تنظيم التخصص يكون بقاؤن يصدر فيها بعد .

وبسبب المواد ٦٥ و ٦٥٥ من المرسوم العلوم وشؤون التي تدرس وتخصص كل قسم من أقسام التخصص في الجهة المختصة

وقد رجع في تعيين المواد التي تدرس في تخصص القضاء الشرعي إلى وزارة الخفائية كما رجع إلى وزيره المعروف في تعيين المواد التي تدرس في تخصص التدريس إذ ورد في المادة ١١٠ الخفائية :

”وقد رجع إلى وزيره الخفائية في المواد التي تدرس في تخصص القضاء الشرعي ورؤي أن يزداد على المواد التي كانت تدرس في مدرسة القضاء الشرعي العلماء ماد أن وهما محاضرات في التشرع الحديث . ومحاضرات فلكية لكي يكون المتخرجون متفهمين عميقاً صحيحاً وليكون منهم من الكفايات ما يؤهلهم للقيام بأعمال القضاء الشرعي على أتم وجهه

وقد رجع كذلك إلى وزيره المعارف في المواد التي تدرس في تخصص التدريس كي تختص بالدراسة فيها مع الدراسة في معاهد التربية الحديثة وليكون المتخرجون في أهمية تامة للتدريس“ .

وذكر في المادة (١١) شروط نجاح الطلاب في امتحانات أقسام التخصص الثلاثة ونسبة النجاح في كل مادة من المواد .

ورخصت المادة (٢٢) بقبول الطلبة الغرباء في أقسام التخصص بالشروط الواردة بها .

وترى المهمة أن مشروع هذا القانون دليل القدر عظيم فائدة عمق للنفع المرجو منه لجامعة الأزهرية من الرق والتقدم . تلك الجامعة الإسلامية الكبرى التي كانت ولا تزال كعبة طلاب العلم يحجون إليها من مختلف الشعوب الإسلامية .

واقدم وجهه حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد الأول عنايته السامية إلى هذا المعهد العظيم خطا خطوات واسعة مباركة نحو المثل الأعلى من الرق ورمعة الشأن .

وأن مشروع التخصص الذي يعتبر متما للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وهو أثر من آثار ذلك العطف السامي والرعاية الشريفة — مستمر لامة الإسلامية ثمرات طيبة فيصبح الأزهر مركزاً للثقافة الإسلامية العالية يشع من ساره على أقطار العالم نور العلم والعرفان .

من أجل ذلك توافق اللجنة على مشروع القانون بالصيغة المرفقة لهذا وهي التي أقدمها بحاس إلى سـ .

وتتشرف اللجنة برفع تقريره إلى هيئة مجلس الموقرة راجية الموافقة على مشروع القانون المذكور ما

رئيس اللجنة

محمد الأحمدى الظواهري

مشروع قانون

بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الفصل الأول

في أنواع التخصص

مادة ١ — التخصص في الجامع الأزهر يوزن :

(أ) تخصص في المهنة ، والفرض منه تخرج علماء اختصاصيين يكونون أهلاً لتعليم العلوم الدينية والعربية في المعاهد الدينية ومدارس الحكومة ولوظائف القضاءية بالمحاكم الشرعية والإفتاء والمحاكمة أمام المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ، ولوظائف الوعظ والإرشاد .

(ب) تخصص في المادة ، والفرض منه تخرج علماء ممتازين في العلوم الدينية والعربية يكونون أهلاً للتدريس في الكليات وفي أقسام التخصص .

الفصل الثاني

في التخصص في المهنة

مادة ٢ — التخصص في المهنة ثلاثة أقسام :

(أ) تخصص في القضاء الشرعي ، ومدته ثلاث سنوات .

(ب) تخصص في الوعظ والإرشاد ، ومدته ثلاث سنوات .

(ج) تخصص في التدريس ، ومدته سنتان .

مادة ٣ — يختار طلبة تخصص القضاء الشرعي من تخرج كليات الشريعة وطلبة تخصص الوعظ والإرشاد من تخرج كليات أصول الدين .

أما طلبة التخصص في التدريس فيختارون من تخرج كليات اللغة العربية وكلية الشريعة وكلية أصول الدين .

(٢) التربية العلمية :

- (أ) أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي .
- (ب) طرق التدريس الخاصة .
- (ج) تاريخ التربية .
- (٣) التربية العملية ؛
- (٤) الأخلاق ؛
- (٥) المنطق ؛
- (٦) تدريس الصحة المدرسي ؛
- (٧) الزيم ؛
- (٨) تجويد الخط ؛
- (٩) التربية البدنية .

مادة ٧ — يخصص لمواد الدراسات في كل من أقسام التخصص ما لا يقل عن ١٨ ساعة في الأسبوع . وأما توزيع هذه المواد والساعات المخصصة لكل مادة منها في الأسبوع وكذلك المناهج الدراسية فتمنح بمرسوم .

مادة ٨ — يجب على كل طالب في كل سنة من سن الدراسة بأقسام تخصص المهنة دخول الامتحان الذي يعقد لفرقة ؛ وكل طالب لا يتقدم إلى الامتحان يعتبر راسيا .

وكل طالب لا يواظب على حضور ٧٥٪ على الأقل من الزمن المخصص للدراسة لا يسمح له بدخول امتحان النقل أو امتحان شهادة العالمية لأقسام التخصص في المهنة و يعتبر راسيا .

مادة ٩ — يكون امتحان النقل مقصودا على مقرر السنة التي يحصل فيها ماعدا المواد التي تنتهي في السنة الثانية فإن الامتحان فيها يكون شاملا كذلك لمقرر السنة الأولى .

ويكون امتحان شهادة العالمية في أقسام تخصص المهنة في المواد التي تدرس في السنة النهائية على أن يكون شاملا لمقرر ما قبلها من السنين في هذه المواد . ويجب على طالب الامتحان النهائي أن يقدم رسالة في مطلب من علم من علوم تخصصه يقره على اختياره أستاذ في هذا العلم .

مادة ١٠ — يكون امتحان النقل وشهادة العالمية في أقسام تخصص المهنة على حسب الجداول المبينة في المادة (١١) .

على أن يكون الامتحان في ماقدم مواد الامتحان الشفوي للشهادة بطريق التقييم على حسب النظام الذي يقرره اللائحة الداخلية للتخصص ، وتكون هذه المادة في قسم تخصص القضاء الشرعي : الفقه مع مقارنة المذاهب الأربعة .

وأما في قسم تخصص الوظيف والإرشاد ، وفي قسم تخصص التدريس فيمن هذه المادة مجلس لأزهر الأعل في كل سنة بعد أخذ رأي مجلس إدارة الكلية المختصة .

مادة ١١ — يشترط لتجارب الطالب أن يحصل على التأييد الصغرى في الامتحان بالكيفية المبينة في الجداول الآتية :

مادة ٤ — المواد التي تدرس في تخصص القضاء الشرعي هي :

- (١) الفقه مع المقارنة بين المذاهب الأربعة ؛
- (٢) نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسينية مع المقارنة بين لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية ؛
- (٣) التوثيقات الشرعية ؛
- (٤) إجراءات وتمارين قضائية ودراسة القضايا ذات المبادئ ؛
- (٥) القانون الدولي الخاص ؛
- (٦) السياسة الشرعية ؛
- (٧) تاريخ القضاء والقضاة في الإسلام ؛
- (٨) أصول الفرائض مع محاضرات في التشريع الحديث ؛
- (٩) نظام القضاء والإدارة ؛
- (١٠) القانون الإداري ؛
- (١١) الاقتصاد السياسي ؛
- (١٢) محاضرات طبية ؛
- (١٣) محاضرات فلكية .

مادة ٥ — المواد التي تدرس في تخصص الوظيف والإرشاد هي :

- (١) التوحيد مع الرد على شبهة الغداعة ؛
- (٢) القرآن الكريم وعلومه ؛
- (٣) الحديث الشريف وعلومه ؛
- (٤) الدعوة إلى سبيل الله ورسالتها ؛
- (٥) الخطابة والإلقاء والمناظرة ؛
- (٦) المثل والحوال والمذاهب الفقهية وتواريقها ؛
- (٧) البدع والمادات ؛
- (٨) الأخلاق والفضائل الإسلامية ؛
- (٩) محاضرات صحية ؛
- (١٠) لغة أجنبية شرقية أو غربية .

مادة ٦ — المواد التي تدرس في تخصص التدريس هي :

- (١) علم النفس ؛

(٢) علم النفس العام .

(ب) علم النفس التعليمي

مواد الامتحان ودرجاتها في تخصص التدريس

نوع الامتحان	الاسماء	الدرجة	الوقت	المواد
تحريرى وشعوى	٦٠٪	٣٠	٥٠	١ - عم القس العام
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٢ - عم القس القليس
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٣ - اصول التربية والطرق العامة للتدريس
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٤ - تاريخ التربية
عمل	٦٠٪	٣٠	٥٠	٥ - التربية العملية
تحريرى وشعوى	٥٠٪	٢٠	٤٠	٦ - طرق التدريس العامة
تحريرى	٥٠٪	٢٠	٤٠	٧ - الأخلاق
»	٥٠٪	٢٠	٤٠	٨ - المنطق
»	٥٠٪	٢٠	٤٠	٩ - تدريس الصحة للتدريس
»	٥٠٪	٢٠	٤٠	١٠ - الرسم
»	٥٠٪	٢٠	٤٠	١١ - مجريد الخط
عمل	٥٠٪	٢٠	٤٠	١٢ - التربية الفنية
	٦٠٪	٣٠	٥٠	الرسالة (في امتحان الشهاده فقط)

ولا بد الطالب ناجحاً إلا إذا حصل في كل من الامتحان التحريرى والشعوى والنسب على
الدرجة الصغرى المقررة لكل مادة .

ولا بد الطالب ناجحاً في امتحان الشهادة العالمية إلا إذا حصل فوق ذلك على ٦٠ ٪
من التايية الكبرى المقررة للرسالة ، ويأى في تقدير هذه الدرجة قيمة الرسالة وان كانت فيها .

مادة ١٢ - لا يجوز للطالب أن يعيد الدروس في أكثر من فترتين
ولا أن يبق في الفقرة الواحدة أكثر من سنتين .

ويترتب على عدم النجاح بعد الإعادة على هذه الكيفية فصل الطالب .

ومع ذلك يجوز لمجلس الأزهر الاعلى بعد أخذ رأى مجلس إدارة الكلية
أن يزيد الإعادة سنة أخرى بصفة استثنائية إذا منع الطالب من الامتحان
مات فقوى .

مادة ١٣ - يجوز لتدريس الطلبة المتسبين أن يدخلوا امتحان شهادة العالمية
طبقاً لما هو مقرر في هذا القانون وبمراجعة ما يأتى :

(أولاً) أن يكون الطالب ممن راسبوا في امتحان شهادة العالمية طبقاً
لهذا القانون وقصلاً بناء على المادة السابقة . على أن يكون دخوله الامتحان
في السنتين التاليتين لفصله .

١ - دخوله امتحان الشهادة من الداخل والخارج

على ثلاث مرات .

مواد الامتحان ودرجاتها في تخصص القضاء الشرعى

نوع الامتحان	الاسماء	الدرجة	الوقت	المواد
تحريرى وشعوى	٦٠٪	٣٠	٥٠	١ - البعده مع الملقاة في القضاء كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٢ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٣ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
تحريرى	٦٠٪	٣٠	٥٠	٤ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
تحريرى وشعوى	٦٠٪	٣٠	٥٠	٥ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٦ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
تحريرى	٦٠٪	٣٠	٥٠	٧ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٨ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٩ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	١٠ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	١١ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	١٢ - اصول القضاء الشرعية ، كآمة
	٦٠٪	٣٠	٥٠	الرسالة (في امتحان الشهاده فقط)

ولا بد الطالب ناجحاً إلا إذا حصل في كل من الامتحان التحريرى والشعوى على الشهادة
الصغرى المقررة لكل مادة .

ولا بد الطالب ناجحاً في امتحان شهادة العالمية إلا إذا حصل فوق ذلك على ٦٠ ٪ من
الدرجة الكبرى المقررة للرسالة ، ويأى في تقدير هذه الدرجة قيمة الرسالة وان كانت فيها .

مواد الامتحان ودرجاتها في تخصص الوسيط والإرشاد

نوع الامتحان	الاسماء	الدرجة	الوقت	المواد
تحريرى وشعوى	٦٠٪	٣٠	٥٠	١ - التوجيه مع الفرد عن الطبقات
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٢ - الفرق التوجيه وطرقه
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٣ - أخلاق التوجيه وطرقه
»	٦٠٪	٣٠	٥٠	٤ - اصول التوجيه وطرقه
عمل	٦٠٪	٣٠	٥٠	٥ - اصول التوجيه وطرقه
تحريرى وشعوى	٥٠٪	٢٠	٤٠	٦ - اصول التوجيه وطرقه
تحريرى	٥٠٪	٢٠	٤٠	٧ - اصول التوجيه وطرقه
تحريرى وشعوى	٥٠٪	٢٠	٤٠	٨ - اصول التوجيه وطرقه
تحريرى	٥٠٪	٢٠	٤٠	٩ - اصول التوجيه وطرقه
تحريرى وشعوى	٥٠٪	٢٠	٤٠	١٠ - اصول التوجيه وطرقه
	٦٠٪	٣٠	٥٠	الرسالة (في امتحان الشهاده فقط)

ولا بد الطالب ناجحاً إلا إذا حصل في كل من الامتحان التحريرى والشعوى على الشهادة
الصغرى المقررة لكل مادة .

ولا بد الطالب ناجحاً في امتحان شهادة العالمية إلا إذا حصل فوق ذلك على ٦٠ ٪ من
الدرجة الكبرى المقررة للرسالة ، ويأى في تقدير هذه الدرجة قيمة الرسالة وان كانت فيها .

مادة ١٧ — النهاية الكبرى للاختبار المذكور في الفقرة الأولى من المادة السابقة مائة ، ولا يكون الطالب ناجحاً فيه إلا إذا حصل على ستين درجة على الأقل ، ولا يتقدم إلى هذا الامتحان مرة ثانية إلا إذا قررت ذلك لجنة امتحانه .

مادة ١٨ — النهاية الكبرى للرسالة مائة ، ولا يكون الطالب ناجحاً إلا إذا حصل على ستين درجة على الأقل ، ويراعى في تقدير هذه الدرجة قيمة الرسالة والمناقشة فيها .

وبعبر عن درجات النجاح فيها بالألفاظ الآتية

مقبول — لمن يحصل على ٩٠ درجة على الأقل .

مجيد — » » » ٧٥ » » »

ممتاز — » » » ٩٠ » » »

لذا لم تقبل رسالته قررت لجنة الامتحان إعادة تقديم هذه الرسالة بعد تهذيبها أو تقديم رسالة أخرى .

وأما إذا لم ينجح الطالب في مناقشة الرسالة فلا يعاد امتحانه إلا إذا قدم رسالة أخرى .

لذا لم تقبل الرسالة أو لم ينجح الطالب في المناقشة بعد ذلك فلا يقبل منه رسالة أخرى .

مادة ١٩ — يجوز للمحاصلين على شهادة العالمية الذين أمضوا أربع سنوات على الأقل في التدريس بالكلية أو أقسام التخصص في المادة أو المهنة ، أو في رئاسة المحاكم الابتدائية الشرعية ، أو في وظيفة تعادلها أو أرق منها ، أو مشيخة الكليات والمعاهد الثانوية ، أن يتقدموا لامتحان شهادة العالمية مع لقب أستاذ عند انعقاد هذا الامتحان بالشروط التي يضعها لذلك مجلس الأزهر الأعلى .

الفصل الرابع

في أحكام عامة

مادة ٢٠ — لا يجوز للطالب أن يجمع بين قسمين من أقسام التخصص ، ومع ذلك يجوز الجمع بين تحضير الرسالة لتخصص المادة والانتساب إلى أحد أقسام تخصص المهنة .

مادة ٢١ — ينظر مجلس إدارة كل كلية في شؤون أقسام التخصص التابعة لتلك الكلية على الوجه المبين في المادة (٤٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠

مادة ٢٢ — لمجلس الأزهر الأعلى بعد أخذ رأى مجلس إدارة الكليات أن يخصص بقبول طلبية من الغراء في أقسام التخصص التابعة له من غير المحاصلين على الشهادة العالمية بشرط أن يكونوا حائزين لشهادات بمتروها

الفصل الثالث

في التخصص في المادة

مادة ١٤ — يكون التخصص في المادة في أحد الأقسام الآتية :

(١) الفقه مع مقارنة المذاهب وحكمة التشريع ، وقيل فيه من تحريجي كلية الشريعة ؛

(٢) أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي ، وقيل فيه من تحريجي كلية الشريعة ؛

(٣) الحديث وعلومه ، وقيل فيه من تحريجي كلياتي الشريعة وأصول الدين ؛

وتتبع هذه الأقسام كلية الشريعة .

(٤) التفسير وعلوم القرآن ، وقيل فيه من تحريجي كلياتي الشريعة وأصول الدين ؛

(٥) التوحيد والفلسفة مع الرد على ما يكون منافياً للدين منها ، وقيل فيه من تحريجي كلية أصول الدين ؛

(٦) المنطق والأخلاق والفضائل الإسلامية ، وقيل فيه من تحريجي كلية أصول الدين ؛

(٧) التاريخ الإسلامي وما يلزمه من الدراسات التاريخية ، وقيل فيه من تحريجي كلياتي اللغة العربية وأصول الدين ؛

وتتبع هذه الأقسام كلية أصول الدين .

(٨) النحو والصرف ، وقيل فيه من تحريجي كلية اللغة العربية ؛

(٩) علوم البلاغة ، وقيل فيه من تحريجي كلية اللغة العربية ؛

(١٠) الأدب العربي وتاريخه ، وقيل فيه من تحريجي كلية اللغة العربية ؛

وتتبع هذه الأقسام كلية اللغة العربية .

مادة ١٥ — مدة التخصص في المادة ست سنوات على الأقل .

مادة ١٦ — لنيل شهادة العالمية مع لقب أستاذ يشترط ما يأتي :
(أولاً) أن ينجح الطالب في امتحان بين قوة تفكيره وسعة اطلاعه ومبلغ تحصيله في القسم الذي تخصص فيه ويكون بعد أربع سنوات على الأقل من تاريخ تسجيل اسمه ، وبين مجلس الأزهر الأعلى نظام هذا الامتحان .

(ثانياً) أن يقدم رسالة في مطلب من مادة تخصصه يقتره مجلس الأزهر الأعلى بعد أخذ رأى أستاذه في هذه المادة ، ويكون تقديم الرسالة بعد ستين دراستين على الأقل من تاريخ نجاحه في الامتحان السابق ، ويجب أن تكون شاملاً بالعمل الجدي والبحث الشخصي المستقل الذي يفيد العلم فائدة حقيقية .

(ثالثاً) أن تخر هذه الرسالة لجنة الامتحان ، وأن ينجح في مناقشة طلبية فيها .

حسب لأزهر لأعلى معادلة الشريعة العلمية . أو أن يزداد امتحاناً يحقق معادلة هذه الشهادة أمام لجنة مؤلفة لذلك .

ولجلس لأزهر لأعلى أن يرحب بشرفه من العريضة مستمعين تلقى محاضرات في بعض مواد هذه الأقسام . حيث ثبتت مقدرتهم على الاستفادة منها وإن لم يكونوا من المحصلين على الشهادة العالية أو على شهادة معادلة لها ولم يزدوا من شأن العمل ، ويجوز أن يعطى هؤلاء الطلبة المستمعون ، بناء على تقدير الأستاذ المختص ، شهادة بالمواظبة على الحضور بوقتها شيخ الكلية ولا يدرجها سوى المواد التي درسها الطالب والمادة التي فضاها في دراستها .

وفهم أن يتقدم لأفاد الامتحان في المواد التي تقوها . فإذا نجحوا أعطى لهم شمع الخمير لأزهر شهادة بما نجحوا فيه من المواد .

مادة ٢٣ - يجوز بحسب لأزهر الأعلى أن يبيع درجة شرف من طبقة شهادة علمية مع لقب أو صفة لمن هم أهل لذلك من المختارين في خدمة العلم والدين .

مادة ٢٤ - يصح بحسب لأزهر لأعلى مشروع الاتحة الداخلية لأقسام التخصص وتصدر بمرسوم .

مادة ٢٥ - يبيح معمولاً به كل مالا يخالف أحكام هذا القانون من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠

مادة ٢٦ - سى وزراء الأوقاف والخفافية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل ما يحضه وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ومع ذلك لا يبدأ بتنفيذ البصوي المتعلقة بالنظام الدراسي إلا ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكورة

عن مشروع القانون الخاص بنظام التخصص في الجامعات الأزهرية

تمهيد

١ - صنف القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ اسم الجامعات الأزهرية والمادة التي به من حيث كانت تعالج العلم وعلى أقسام التخصص . وبينت الفقرة "ب" من هذه المادة أن تخصص التخصص وأشارت إلى أن تنظيم التخصص يكون في رتبته من بعد .

٢ - وقسمت المادة (٤٤) من هذا القانون التعليم إلى أربع مراحل وبيئت مدة كل قسم في مرحلة ثلاث سنوات . أما التخصص وهو المرحلة الرابعة فقد أشارت المادة (٤٥) المذكورة إلى أن مدته تتبين القانون الخاص به .

٣ - وذكرت المادة (٦٨) منه الشهادات التي تعطى للناجحين في الامتحانات النهائية ومنبى شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص في ٥ - التدريس أو القضاء الشرعي أو الوعظ والإرشاد ، وشهادة العالمية مع قدر أستاذ لمن تخصص في مادة من المواد على حسب النظام الذي يقر فيها قانون التخصص .

٤ - وقضت المادة (٧١) منه أن تمنح شهادة العالمية بنوعها بر ملكية وتمتبر شهادة عليا من حيث الحقوق التي تحقها لحاملها .

٥ - وبينت المادة (٧٣) منه ماؤول له شهادة العالمية من كل قسم من أقسام التخصص .

٦ - وبينت المادة (٧٤) منه ماؤول له شهادة العالمية مع لقب أستاذ . واشترطت المادة (١٣) فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء أن يكون من الحائزين لهذه الشهادة .

٧ - وبينت المادة (٥٩) منه الامتحانات التي يجب إجراؤها في الجامعات الأزهرية والمعاهد الدينية ومن هذه الامتحانات امتحان شهادة العالمية لأقسام التخصص .

وتضمنت المواد التي تنها الأحكام الخاصة بالامتحانات ومنها ما هو د ومنها ما هو خاص ببعض أقسام التعليم .

وبناء على هذه المواد وضع مشروع قانون التخصص المرافق لهذه المذكرة وقد دمج فيه ماأثر إليه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ من الأحكام العامة التي تشمل مراحل التعليم ووضع فيه كل ما له علاقة بأقسام التخصص من تركه القانون الآتف الذكر وأشار إلى أنه يقرر قانون .

وقد حملت مدة لدراسة التخصص في كل من مهنة القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد ثلاث سنوات ، وجعلت مدة الدراسة للتخصص في مهنة التدريس سنتين لأن المواد التي يحتاج إليها المدرس في مهنة لا تتطلب أكثر من هذه المدة .

وقد بينت المواد ٤ و ٦ من مشروع القانون العلوم والمواد التي تدرس في تخصص القضاء الشرعي وتخصص العلوم والإرشاد وتخصص التدريس .

وقد رجع إلى وزارة الحفانية في المواد التي تدرس في تخصص القضاء الشرعي وروى أن يزداد على المواد التي كانت تدرس في مدرسة القضاء الشرعي المضافة مادتان وهما محاضرات في التشرع الحديث ، ومحاضرات فلكية لكي يكون المتخرجون متفهمين تعقيداً صحيحاً ويكون فيهم من الكفاية ما يؤهلهم للقيام بواجب القضاء الشرعي على أتم وجهه .

وقد رجع كذلك إلى وزارة المعارف في المواد التي تدرس في تخصص التدريس كي تتبنى لدراسة فيها مع الدراسة في معاهد التربية الحديثة ويكون المتخرجون في أهلية تامة للتدريس .

ولما كان المتخرجون من هذا القسم يبعد إليهم تدريس الخط العربي ورؤى أن تكون مادة تجويد الخط من بين المواد التي تدرس فيه .

ملحق رقم ٣٩

جلسة الاثنين ١٣ المحرم سنة ١٣٥٢

(٨ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٣٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ١٤ "وزارة الحرية والبحرية" فرع ١ "ديوان العموم والجيش" باب ٣ "أعمال جديدة" - لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في هذا الباب

(المرجع: حصره الشيخ، عدم، ج. ١، ص. ١٤٠، ١٤١)

أما عن أصل على لجنة المالية بمسحة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٣٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ١٤ "وزارة الحرية والبحرية" فرع ١ "ديوان العموم والجيش" باب ٣ "أعمال جديدة" وذلك لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في الباب المذكور على أن يؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من الميزانية نفسها .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المتعديتين في ٢٧ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

باب ٣ - "أعمال جديدة" مقداره بالميزانية مبلغ ٢١,٦٨٥ ج. م ومقرراته موصوفة في بند ١٨ "أعمال جديدة" كالآتي :

حيزه

١٦٩٠٣ ثكالت السليم .

١٢٨٢ إنشاء مقبرة .

٣٥٠٠ شراء ماكينتين صغيرتين لحاردي ولنو بالمعادى .

٢١٦٨٥ ايجلة .

وبإضافة مبلغ الاعتماد الإضافي المقترح في سنة ١٩٣٢ وقدره ٣٥٣٢ ج. م المنقص لمسكن المكس بقرار مجلس الوزراء الصادر في أغسطس سنة ١٩٣٢ يكون المجموع ٢١٧,٢١٧ ج. م

ولما كانت الأعمال المطلوبة لوزارة الحرية والبحرية وموصوفة بمذكرة لجنة المالية الملصقة بهذا التقرير تبلغ تكاليفها ١٧٧,٧٧٧ ج. م - فلكة بأن سبق اعتناؤها بالميزانيات السابقة .

وأما في تخصص الوعظ والإرشاد فقد روعي في مواد الدراسة أن تكون نية لكل ما يلزم للواعظ والمرشد. فكان إما أن يكون من بينها محاضرات هبة ودعاة لفئة أجنبية شرقية أو غربية حتى يكون الواعظ عليا بمبادئ صالحة العامة كما يكون في قدرته التفاهم مع فريق ممن لا يستطيعون التكلم بلغة العربية .

وفي المادة (١١) ذكرت شروط نجاح الطلاب في امتحانات أقسام تخصص الثلاثة وروعي فيها أن تكون نسبة النجاح في المواد الأساسية ٩٠ في المائة وأن تكون نسبة النجاح في المواد غير الأساسية ٥٠ في المائة .

وفي المادة (١٤) روعي أن تشمل هذه الأقسام المواد الأساسية في الكليات الثلاث .

وفي المادة (١٥) ذكرت مدة التخصص في المادة وهي ست سنوات لأن أقل مدة يمكن العالم أن يتخصص فيها تخصصا صحيحا هي هذه المدة . وذلك لأن المطلوب هو أن يستبحر العالم في القسم الذي تخصص فيه ليكون مرجعا يرجع إليه وليصح أن يكون أستاذا في مادته ويكون أهلا للانتماء إلى هيئة كبار العلماء .

وفي المادة (١٦) ذكرت شروط نيل شهادة العالمية ، مع لقب أستاذ وجعل الامتحان فيها على مرحلتين : المرحلة الأولى مقبها أربع سنوات على الأقل ، يدرس فيها الطالب مادة القسم الذي يتخصص فيه ، والمرحلة الثانية منتها ستان على الأقل لكافة الرضالة ، على ألا يخصص للطلاب بكتاتها إلا إذا نجح في امتحان المرحلة الأولى .

ولما كانت مصر هي مركز التعليم الإسلامي ، وعلاذ المسلمين في الشؤون الدينية والعربية رأى أن يرخص للفراء ليكونوا نظاميين ، أو مستمعين بشروط يتحقق معها اندماجهم في سلك التعليم ، حتى لا تحرم البلاد الإسلامية لأجنبية من وجود فقهاء منهم يكونون أئمة بينهم ، ليرشدوهم في الأمور الدينية والعربية (مادة ٢٢) .

وهي في المادة (٢٣) على منح درجة شرف من طبقة شهادة العالمية مع لقب أستاذ لمن هم أهل لذلك من المثازين في خدمة العلم والدين .

ونص في المادة (٢٤) على وضع مشروع اللائحة الداخلية لأقسام التخصص على أن تصدق بمرسوم .

وقعت المادة (٢٥) بأن يبقى معمولاً به كل حالاً يخالف أحكام هذا قانون من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠

ونصت المادة (٢٦) على أن يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره . ومع ذلك لا يبدأ تنفيذ النصوص المتعلقة بالنظام الدراسي إلا ابتداء من السنة

الدراسية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

ويؤخذ من البيانات المقدمة من الوزارة المذكورة أنها تتوقع حصول تجاوز في الباب المشار إليه بمبلغ ٦٧٧٩ ج. م. وهذا التجاوز نتج من تكلفة أعمال سبق الإبتداء فيها من السنة الماضية ومعتمدة في ميزانيات سابقة وببأنه كالآتي :

٤١ لتكلفة بناء أربعة مساكن بالطوب في العرش لاربعة ضباط متروحين ولترسعة اصطبلات الطوبجية .

٣٣٨ لتكلفة أعمال الجبائر والنور بتكثات العرش وتعديل الأديانات .

٣٥١ » » » » والمياه بتكثات مقباد .

٤٩ الباقي من تكاليف إنشاء سكة هوائية بالسوم .

٣٠٠ لبناني مطار المساطة الحربي .

٦٧٧٩ أجملة .

ولما كان في الباب الثالث من ميزانية سنة ١٩٣٢ ومقداره ٣٥٠٠ ج. م. وهو ناتج من المدون من شراء ما كيتين لاصليق الجبائر والنور بالمعادى فيكون المبلغ اللازم لتسوية التجاوز هو ٣٣٠٠ ج. م. تقريباً ، فتتبع الوزارة تسويته من وفورات الباب الثاني .

والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره توطئة لعرشه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس (بالنيابة)

محمد شفيق

ملحق رقم ٤٠

جلسة الاثنين ١٣ المحرم سنة ١٣٥٢

(٨ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بأخذ مليون جنيه من الاحتياطي العام لتخصيصه لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية

(المقرر حضرة الشيخ المحرم بإس عرض بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع قانون - وارد من مجلس النواب - بأخذ مبلغ مليون جنيه من المال الاحتياطي العام لتخصيصه لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية المعرضين لخطر تزعزاع الملكة بناء على طلب العائنين .

وبما أن الوزارة عدلت عن مشتري المالكين الصغرى المتاحين التجاري والنور بالمعادى المقدّر لمبلغ ٣٥٠٠ ج. م. في الباب الثالث "أعمال جديدة" فبناء عليه يتبرهن المبلغ وفراً ويستزل من المبلغ المطلوب وعلى ذلك يكون المبلغ اللازم لتسوية التجاوز هو ٣٣٠٠ ج. م. تقريباً يخصم به على وفورات الباب الثاني من ميزانية الوزارة .

وبناء عليه تقرر اللجنة هذا المشروع وترجو المجلس الموافقة عليه كما أقره مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إصافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ١٤ "وزارة البحرية والبحرية" فرع ١ - "ديوان العموم والبحش" باب ٣ - "أعمال جديدة" اعتماد إصافي قدره ٣٣٠٠ ج. م. (ثلاثة آلاف وثلاثة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدني . . .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

لمت جملة اعتمادات "باب الثالث "أعمال جديدة" من ميزانية وزارة البحرية والبحرية فرع ١ "ديوان العموم" للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ٣٥٢٣٧ ج. م. بما فيها الاعتماد الإضافي بمبلغ ٣٥٢٣٧ ج. م. الذى تخصص لمسكر المكس بقرار مجلس الوزراء الصادر في أغسطس سنة ١٩٣٢

مشروع قانون

أخذ مبلغ مليون من الجنيهات من المال الاحتياطي العام
لتخصيصه لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
(مليون من الجنيهات) لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية المرشحين لخطر
نزع الملكية بناء على طلب المالكين .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنفسات الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدر

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية التي وافق عليها مجلس
الوزراء :

مذكورة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

رأت الحكومة في السنة الماضية تكليف أعضاء مجلس إدارة بنك التسييف
الزراعي ، بصفتهم الشخصية ، بالقيام بوضع وتنفيذ برنامج يؤدي إلى المحافظة
ببصدر المستطاع على قيمة الثروة العقارية في البلاد على أن تضع الحكومة
تحت تصرفهم مبلغاً من المال لا يقل عن مليون من الجنيهات ، بل قد يزيد
إلى مليونين فأكثر إذا دعت إلى ذلك ضرورة العمل .

ولقد عرض على مجلس الوزراء البرنامج الذي وضعت الهيئة المشار إليها
فأقره وطلسته المتبعة في ١٦ أغسطس سنة ١٩٣١ ، وهذا البرنامج يتضمن
الاستئذان بصفة عامة من شراء الأبطال المعروضة للبيع الجبري تحاشياً من
تمريض الحكومة للصعوبات المتوقعة على إدارة أملاك مختلفة المساحات
مبعثرة في جهات متعددة ، وأن يوجه مجهود تلك الهيئة إلى السعي في إيجاد
اتفاق بين البائعين والمدينين حول الاتجار في نزع الملكية وذلك إما بزيادة
الضمان المقدم للدائن إذا كان في استطاعة المدين ذلك أو بتدخل الهيئة
ودفع القسط المستحق في الأحوال التي يبين فيها أن توقف المدين عن السداد
يرجع إلى الأزمة الحالية .

وبتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بقانون يفتح اعتماد
بمبلغ مليون جنيه لهذا الغرض على أن يؤخذ المبلغ من المال الاحتياطي العام
للدولة . وقد بلغ مبالغ الهيئة المذكورة ٧٣٣,٠٠٧ ج. م لغاية ٣١ أكتوبر

سنة ١٩٣٢

وقد اجتمعت اللجنة بجلستي ٢٧ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ لبحث هذا
المشروع فبين لما ما يأتي :

أقر مجلس الوزراء اتفاقاً مع الشركة العقارية المصرية في ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٣١ على أن تقوم هذه الشركة بشراء الأبطال التي يتضح من بحث
حالتها أنها بيعت أو أنها معرضة للبيع بئس على أن تتولى تلك الشركة
إدارة هذه الأبطال إلى حين وجود مشتر لها مع إعطاء المدين الأصلي وعائلته
ثم أهل منطقته حق الأولوية في الشراء .

وبناء على هذا الاتفاق وعلى القانون الذي صدر في ٢٠ أغسطس
سنة ١٩٣١ يفتح اعتماد لهذا الغرض دفعت الحكومة فعلاً من الاحتياطي
العام للشركة العقارية مبلغ ٩٠٠,٠٠٠ ج. م ولم يبق إلا ١٠٠,٠٠٠ ج. م
لا يزال مخصصاً لشحراء صفقات أخرى من هذه الأبطال ولكن الواقع أن
بعض الصفقات التي أجازتها الحكومة يزيد على المليون جنيه بمبلغ ١٦٠ ألف
جنيه تقريباً ، وأنه بعد استبعاد ما دفع فوراً من الثمن فالباقى ٢٧٠ ألف
جنيه مطلوبة للشركة العقارية على أقساط سنوية مدتها ٢٠ سنة بمطالبة ٥ % .

وقد احتاطت الحكومة أيضاً بأن طلبت من الشركة العقارية أن تقدر
عدد ما ترسو أياً صفقة عليها بأن الثمن الذي رسا به المزارعون مال الحكومة
وقد حصلنا نحن كلف لحفظ امتياز الحكومة على العين في حالة ما إذا حصل
تصرف فيها بالبيع أو غيره عن طريق الشركة العقارية .

وقد بين لجنة أيضاً أن المناقشات التي دارت بمجلس النواب حول هذا
المشروع كان لها أثر حسن في جعل الاتفاق المقود بين الحكومة والشركة
العقارية في هذا الشأن أكثر ملاءمة لمصالح الأشخاص الذين يستريح ملكيتهم .

ومن التحسينات التي أدخلت على هذا الاتفاق ما يأتي :

(أولاً) ألا تتصرف الشركة في الأبطال المتروكة ملكيتها إلا بعد مضي
بعض سنوات وكان الأصل في الاتفاق جواز التصرف في هذه الأبطال من
قبل الشركة في خلال هذه المدة .

(ثانياً) الاكتفاء بربح قدره ٥ % بدلاً من ١٠ % .

(ثالثاً) ألا يدفع المشتري مقدماً من الثمن المحدد إلا بمبلغ ٢٠ % بدلاً من
٣٥ % .

(رابعاً) بعدم دفع الخمس السنوات تعطى الأولوية في الشراء عند التساوي
إلى المدين الأصلي ثم إلى انفراد ما عتته ثم إلى أهل المنطقة الموجودة
بها الأرض .

وقد بحثت اللجنة فيما إذا كان من الأوفى الاكتفاء بما حصل مشتراه
من هذه الأبطال لأن والامتناع عن الاستمرار في سياسة التدخل في مشحراء
هذه الأبطال نرى فريق من الأعضاء أن تحرك الحكومة وشأنها في الاستمرار
على الخطة التي تراها بشرط أن تتقدم أولاً بطلب الإعطاء اللازم ، ورأى
الفريق الآخر أن تتكفى الحكومة بما أجرت من المشتري حتى الآن .

وأخيراً وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون الذي أقره مجلس
النواب بالصيغة الآتية :

٢ - تقوم الشركة باستعمال المبالغ المشار إليها في البند الأول في شراء الأرض العقارية المملوكة لمصريين المزمعة لتسيع الجبىرى و الأحوال التى يبين فيها أن الشراء سيتم بن أقل من القيمة الحقيقية لها حسب سعر السوق. وحصد لشراء لا يتم طبعاً إلا بعد قيام الشركة بالإجراءات الأولية اللازمة لحماية الأرض وتقدير قيمتها وبمقتضى الظروف المكتشفة لها والتي من شأنها تعريضها للبيع بأقل من ثمنها الحقيقي .

ولما كانت الأحوال التى يرسو فيها مزاد الأطنان المتوقعة ملكيتها على سنك الدين هي في الغالب من الأحوال التى تكون الأرض قد بيعت فيها بأقل من ثمنها الحقيقي فإن الشركة يمكنها أيضاً استعمال تلك المبالغ في شراء أراض زعت ملكيتها من مصريين ويكون قد رسا مزادها على البنوك بعد التثبت من أنها رست عليها بن أقل من القيمة الحقيقية لها .

٣ - تقوم الشركة بإدارة الأراضي المشتراة إلى حين وجود مشتر لها بن مناسب . غير أن الأولوية في الشراء تعطى عند التساوى (الشروط) إلى المدين لأمن ثم إلى أفراد عائلته ثم إلى أهل المنطقة الموجودة بها الأرض وذلك في حال السوات لحسن التالية لشراء الشركة لأرض وتكون الشركة حرة بعد ذلك في البيع لمن شاء بشرط أن يكون المشتري مصرى في كل الأحوال .

إن المقصود بهذا البند هو أن يعطى المدين الأصل ثم أفراد عائلته ثم أهل المنطقة الكائنة بها الأطنان حق الأولوية في الشراء فإذا حصل البيع في خلال خمس سنوات من تاريخ شراء الأطنان - أما إذا حصل البيع بعد تلك المدة فيقول حق الأولوية المذكور، وعلى ذلك فليس هناك أى قيد يحول دون قيام الشركة ببيع الأرض في خلال السنوات الخمس إلى أن المفروض هو ضرورة حصول البيع في خلال تلك المدة ليتسكن هؤلاء الأشخاص من استعمال حنهم في الأولوية .

٤ - تقوم الشركة بمسك حساب خاص بالبالغ التى تقدمها الحكومة للشركة طبقاً للبند الأول وكذلك أوجه الإيرادات الناتجة من القيام بتلك العملية وأوجه الصرف المختلفة المتصلة بها . على أن تعتبر هذه العملية مفصلة عن عمليات الشركة الأخرى ويعمل لها حساب أرباح وخسائر مستقلين سوياً .

٥ - المبالغ التى تقدمها الحكومة طبقاً للبند الأول تحسب لها قائمة قدرها ٥٪ وتعمل على حساب العملية المشار إليها في البند الرابع .

٦ - ما تمعمله العملية المشار إليها في البند الرابع من المصاريف العمومية للشركة يتفق عليه مبدئياً بين وزارة المالية والشركة .

٧ - حساب الأرباح والخسائر السنوى المشار إليه في البند الرابع يجمع كل ثلاث سنوات . فإذا أسفر عن خسارة تمعملها الحكومة ، وإذا أسفر عن أرباح فإنها تقسم مناصفة بين الشركة والحكومة .

٨ - ضمناً لتتم الحكومة كيفية المضى في تنفيذ هذا المشروع تقبل الشركة أن تختار الحكومة ، بالاتفاق معها ، أربعة موظفين من مجلس إدارة الشركة

٥٠ ٢٥ وبموجب مسة ١٩٣١ أقر مجلس الوزراء تمدد مع الشركة العقارية لمصرية على أن تقوم بشراء لأطنان التى يتضح من بحث حالتها الخاصة أنها بيعت أو أنها معرضة للبيع حتى حتى أن تكون تلك الأخيرة إدارة تلك لأطنان ، بل حين وجود مستطاع مع إعطاء مدين الأصل وعائلته ثم أهل مسطعته حق الأولوية في شراء .

ومما حاز على هذا لاعتقاد أن الحكومة تصمم تحت تصرف الشركة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م موداً مستفد تصمم مبلغ آخر مماثل له وهكذا .

وتاريخ ٨ يوبه مسة ١٩٣٣ وافق مجلس الوزراء على أن تقوم الشركة بشراء حوالى ٦٠٠٠ مدين من سنك القارى المصرى على أساس دفع جانب من السنك ٥٠٠٠ مدين عن المصمم وتسيط الباقي لمدة طويلة وأن يوضع تحت تصرف الشركة لهذا الغرض ٢٠٠,٠٠٠ ج. م .

وقد تم صرف ١٠٠,٠٠٠ ج. م للشركة ٧٠٠,٠٠٠ ج. م لغاية ٣١ أكتوبر مسة ١٩٣٣ بناء عليه ، وحيث إنه لم يصدر قانون بالمبالغ التى يوضع تحت تصرف الشركة ، ترى وزارة المالية استصدار قانون لهذا الغرض مع تحديد تلك المبالغ بحدود من الجبهات .

واللجنة المالية نوافق على رأى وزاره المالية هذا . وهى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكريم بإقراره نوطلة لعرضه على البرلمان .

وبصفة هذا مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٥

الرئيس
استعيل صدق

وهذا نص المكاتبات التى تبودلت بشأن المشروع بين وزارة المالية والشركة العقارية :

الشركة العقارية المصرية

٢٠ يوبه ٢

مصر ٢٦ ديسمبر ١٩٣١

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية

بعد الاحترام - تشرف بمقاديركم أن مجلس إدارة الشركة وافق نهائياً على اتفاق حفظ ثروة العقارية طبقاً للشروط المنصوص عنها بكتاب الوزارة المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ والإيصالات الممثلة لها الواردة بكتاب سعادتكم المؤرخ ٢٤ الجدى كما يلقى :

١ - تضع الحكومة تحت تصرف الشركة مبلغ مائة ألف جنيه مصرى يستعمل في الأعراس التالية ذكرها ، فإذا ما استفاد هذا المبلغ تضع الحكومة تحت تصرف الشركة مبلغ آخر مماثل له وهكذا كلما استفاد مبلغ تصمم مبلغا مماثلاً بلامه .

٤ - أبويه .

٥ - إخوته .

٦ - أولاد إخوته .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣

مدير الشركة وعضو مجلس الإدارة

١٨٤٤ - ١/١٣٩

حضرة صاحب السعادة مدير الشركة العقارية الماهرة

وعضو مجلس الإدارة المتدرب

ردا على كتابي سعادتك رقم ١٤٠/٩ المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ و ٦/٢٦١ المؤرخ في ٢٣ منه أشترف بإحاطة سعادتك علما أن هذه الوزارة تفر شروط البيع التي وافق عليها مجلس إدارة الشركة مع مراعاة :

أولا - أن يخصم ريع الأطنان من مجموع الثمن الذي دفعته الشركة وملحقاته الواردة في كتابك الأول .

ثانيا - أن يضاف إلى كشف أصحاب الأفضلية الوارد في كتابك لثاني أفراد عائلة المالك الأصل المتزوجة ملكيته التلي ذكرهم :

٧ - الأعمام .

٨ - أولاد الأعمام .

٩ - الأصهار .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

١٣ فبراير سنة ١٩٣٣

وزير المالية (بالباب)

ملحق رقم ٤١

جلسة الاثنين ١٣ المحرم سنة ١٣٥٢

(٨ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الزراعة

عن مشروع القانون الخاص بمعامل التفرغ الصناعي للدجاج

(المقرر حفرة السج المحترم محمد اسماعيل محمد بن)

أحال المجلس على لجنة الزراعة بجلسته المنعقدة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع قانون - وارد من مجلس النواب - خاص بمعامل التفرغ الصناعي للدجاج .

وقد بحثت اللجنة بصفة غير رسمية هذا المشروع في اجتماعها الذي انعقد في يوم ٢٤ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣ ولم يتكامل فيها عدد الأعضاء القانوني .

يكونون مندوبين عنها (Commissaires) يعملون بالتعليات التي تلحقونها من وزارة المالية - لا أعضاء في مجلس إدارتها .

٩ - الحكومة الحق في إنهاء العمل بهذا الاتفاق في أي وقت شامت وتتمتع الشركة عن شراء أية صفقة اعتبارا من التاريخ الذي تخطرها فيه حكومة بإنهاء الاتفاق .

أما كيفية تصفية العملية بالنسبة للأراضي التي يكون قد تم شرائها ولا تزال واقية لدى الشركة فإنها تسرى بالطريقة التي يتفق عليها بين الحكومة وشركة .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق تحياتنا

مدير الشركة وعضو مجلس الإدارة

عبد طلعت حرب

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

بعد التبعة والاحترام ، أشترف بإحاطة دولتكم علما بأننا عرضنا على هيئة مجلس إدارة الشركة رأي دولتكم في تحديد الربح الذي يخصب على ثمن الأطنان التي يرى شراؤها ذوو الأفضلية المنوه عنهم بالبند الثالث من الاتفاق المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ الذي أبرم مع الحكومة . فوافق المجلس متشبا بأنات الزوج التي أملت عليه اشتراكه مع الحكومة في هذه الخدمة العامة التي يتوجهاها كل من الفريقين على قبول فكرة دولتكم في أن تباع الشركة لأصحاب الأفضلية المذكورين كل أو بعض الأطنان التي يرغوبها بزيادة ١٠٪ من ثمن البيع الذي يشمل الثمن الذي دفعته الشركة مضافا إليه جميع الخصفات من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تصليح وفوائد لعناية يوم البيع بواقع ٥٪ وبشرط قيام المشتري بدفع ربح الثمن على الأقل نقدا والباقي ينسقط لمدة لا تزيد عن عشرين سنة هائلة ٦٪ وبشرط أن الشراء يكون جديا لا أن يكون الفروض الحقن منه حصوله لحساب الغير تحت ستار صاحب الأفضلية . ويسرى أن ألغ دولتكم ذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ١٨ يناير سنة ١٩٣٣

مدير الشركة وعضو مجلس الإدارة

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

بعد التبعة والاحترام ، إلفافا لكتابك الشركة رقم ١٤٠/٩ المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ الخاص بالشروط التي قبلت الشركة أن تباع بها الأراضي المشتراة إلى أصحاب الأفضلية في شرائها - أشترف بإحاطة دولتكم علما أن المقصود بصحاب الأفضلية المشار إليهم هم الأشخاص الذين كانت قد سبق التفاهم مبدئيا عليهم بين مندوبي الحكومة والشركة العقارية ، وهم بحسب ترتيب أولويتهم كالآتي :

١ - المالك الأصل المتزوجة ملكيته .

٢ - الزوج أو الزوجة .

٣ - أولاد المالك الأصل .

مشروع قانون

خاص بمعامل التفرغ الصناعي للدجاج

نحس فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - كل صاحب معمل لتفرغ الدجاج تفرغاً صناعياً يجب عليه إذا أراد إدارة معمله في موسم من مواسم التفرغ أن ينظر بذلك وزارة الزراعة قبل بدء الموسم بشهر على الأقل .

ويجب أن يكون الإخطار وفقاً للنموذج الذي تضعه وزارة الزراعة .

مادة ٢ - لا يجوز إدارة معامل التفرغ في غير موسم التفرغ .

ومدة الموسم في كل جهة معينة في الجدول حرف (أ) الملحق بهذا القانون .

ولا يجوز كذلك تفرغ الدجاج من بيض لا يبلغ وزنه المقدار المطلوب لهذا الاستهلاك . ووزن البيضة من كل نوع معين في الجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة أن يعدل الجدول المشار إليها بقرار يشرفه بالجريد الرسمية قبل بدء الموسم بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يكون للوظفين الفنيين الذين يشرفهم وزير الزراعة لهذا الغرض صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٤ - في حالة حصول مخالفة للعادة الثانية يضبط البيض والأفراخ موضوع المخالفة ويبين مقدارها في الحضر ويطلب من صاحب المعمل أو من يتوب عنه التوقيع عليه . وفي حالة غياب أو امتناعه عن التوقيع يذق ذلك فيه .

ويباح البيض والأفراخ المضبوطة بالزاد بمرقة الإدارة وعلى ثقة الخائف إذا اقتضى الحال إعدامها معاملة على الصحة العامة .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر بتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدتها تجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وعند حصول مخالفة للعادة الثانية يجوز أن تحضى المحكمة بمصادرة من البيض والأفراخ المضبوطة .

تم بنته بجلسة أول مايو سنة ١٩٣٣ وسمعت البيانات التي أدلى بها حضرات مدوني وزارة الزراعة حيث صدر هذا المشروع حبل لثلاثة كانت البلاد في حاجة إليه منذ زمان خصوصاً وأنه يتعلق بتأدية حاجة هامة من نواحي تجارتها الخارجية .

وإن ترك أمر التفرغ الصناعي يوقى دون تنظيم أو رقابة ضرر بالغ يسمعه هذه التجارة التي نعدو بها لا يستهان به على الخطر فإن أصحاب معامل التفرغ لا يقيون إلا زيادة الربح لذلك يمتدون إلى إدارة معاملهم في شهور الصيف التي هي أقل الأوقات ملائمة للتفرغ لأن البيض في هذه الشهور يتسرب إليه الفساد فيرخص سعره ويطيح أن التفرغ في غير الوقت الملائم يؤدي إلى إنتاج سلالة ضعيفة والأفراخ والبيض .

وقد ورد بتقرير لجنة الزراعة بمجلس النواب ما يفيد أن الدجاج المصرية لا تفرح أكثر من ١٢٠ بيضة في السنة بينما يصل إنتاج الدجاج الفلسطينية إلى ٢٨٠ بيضة في السنة - كما أن وزن البيضة المصرية في المتوسط لا يزيد على ٣٥ جراماً في حين أن بعض البلاد الأوروبية الشهيرة بتجارة البيض لا يقل وزن البيضة فيها عن ٤٠ و ٥٥ جراماً .

وترى اللجنة أن هذه الميزات قد تؤدي إلى منافسة هذه الأمم لمصر في هذه التجارة. هذا فوق أن البيضة الواحدة من نتاج تلك البلاد تباع بثلث يساوي ثلثاً من البيضة المصرية .

وترى اللجنة أنه سترتب على تنفيذ مشروع هذا القانون البؤس بهذه التجارة إذ تخم المادة الأولى من مشروع القانون على أصحاب معامل التفرغ الصناعي أن يضطروا وزارة الزراعة إذا أرادوا إدارة معاملهم في موسم من مواسم التفرغ قبل بدء الموسم بشهر - كما أن المادة الثانية منه تخم عدم إدارة معامل التفرغ في غير موسم التفرغ .

وفي الجدولين المرفقين للمشروع - الذي يحدد أولها مدة موسم التفرغ في كل جهة من جهات القطر وتبينها وزن البيضة - ضمان لحسن سير العمل في المعامل .

وفي ذلك التحتم وهذا التعديد ما يقرّب عليه تحسين لسمعة هذه التجارة في الخارج .

وترى اللجنة كذلك أن في إفساد الرقابة إلى موظفي وزارة الزراعة الفنيين وجعلهم فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون من مأموري الضبطية القضائية ما يساعد على سهولة تطبيق هذا القانون في الوقت المناسب علاوة على تبسيط الإجراءات وعدم إفساد الوقت . كما ترى أن في العقوبات المقررة في هذا المشروع دية للمخالفات التي يرتكبها أصحاب المعامل .

وترى اللجنة أن هذا التشريع سيكفل للبلاد ما تصبو إليه من وضع شأن هذه التجارة في الخارج ويمكنها من الانضمام إلى المعاهدة الدولية الخاصة بترقيم وتصنيف البيض في التجارة الدولية .

لكل ما تقدم توافق اللجنة بالإجماع على مشروع هذا القانون وقد وافق عليه مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مذكرة تفسيرية

لمشروع القانون الخاص بمعامل التفريخ الصناعي للدجاج

لاحظت وزارة الزراعة أن أصحاب معامل التفريخ الصناعي للدجاج لا يراعون في إدارة معاملهم سوى مجرد الرغبة في زيادة الكسب وأنهم يديرون المعامل في شهور الصيف وهي أقل الأوقات ملائمة للتفريخ وذلك لرخص أسعار البيض فيها .

وكذلك لاحظت أنهم لا يهتمون لنات السبب باستفراخ البيض الكبير الحجم .

وظاهر أن التفريخ بهذا الشكل لا ينتج إلا أفراخ ضعيفة لا تستطيع بدورها أن تنتج سلالة صالحة .

ولا شك أن استمرار هذه الحال مما يضر بصناعة يمكن مع حسن التنظيم والمراقبة أن تكون مصدر ثروة للبلاد .

يضاف إلى ذلك أن مصر لم تمكن إلى الآن من الانضمام إلى المعاهدة الدولية الخاصة برفع وتصنيف البيض في التجارة الدولية .

ولأسباب المتقدمة أعد مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة لتحسين الدجاجة المصرية . وللتدرج في تحسين البيض إلى الحد الذي يمكن مصر من الانضمام للمعاهدة الدولية المشار إليها .

ملحق رقم ٤٢

جلسة الاثنين ١٣ المحرم سنة ١٣٥٢

(٨ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع القانون الخاص بزواج المثليين السياسيين والقتضيين

(القرر حضرة الشيخ المهتم أحمد نجيب زيادة بك)

أحال المجلس على اللجنة بمجلسة المنعقدة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع القانون — الوارد من مجلس النواب بعد إقراره مغللاً — الخاص بزواج المثليين السياسيين والقتضيين . فاجتمعت اللجنة في ١٨ أبريل وفي ٢ مايو

وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في نفس الموسم أوفى الموسم الذي يليه يجوز تخفيض الحصة بإغلاق العمل لمدة موسم واحد .

وإذا كان قد سبق الحكم بإغلاق المعمل يجوز أن تقضى المحكمة بإغلاقه نهائياً .

مادة ٦ — لا يحول تطبيق أحكام هذا القانون دون سريان نصوص غوايبات والقرارات الخاصة بالمعامل الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

مادة ٧ — حل وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يصم هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الجدول حرف (١)

بتحديد مدة موسم التفريخ في كل جهة

الجهات	بدء موسم التفريخ	نهاية موسم التفريخ
مديرية جرجا	أول نوفمبر	٣١ مارس
» قا	—	—
» أسوان	—	—
محافظة الإسكندرية	—	٣١ مايو
مركز رشيد	—	—
منطقة القتال	—	—
الجهات الأخرى	—	٣٠ أبريل

الجدول حرف (ب)

بتحديد وزن البيضة

النوع	الوزن
جراما	...
لدى	٣٥
فيومى	٤٥

وهذه اللجنة تشاطر بلجة الحفائية مجلس النواب رأيا في هذا الموضوع من إطلاق حرية موظفي السلكين التنصّل والسياسي في الزواج من المصريات دون حاجة للحصول على ترخيص من وزير الخارجية — مع تحريم الزواج من غير المصرية بتمام .

من أجل ذلك توافق اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهي التي أقرها مجلس النواب ووافقت عليها وزارة الخارجية .

وتتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى هيئة المجلس المقرر راجية الموافقة على مشروع القانون الآتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

لا يجوز للمتلين السياسيين والفتنصليين ولا لأماوري الفتنصليات التزوج من غير مصرية .

المادة الثانية

الموظف الذي يخالف الحكم المتقدم المذكور يعتبر مستقبلا . ومع ذلك يبقى له حقه في السكناء أو المعاش .

المادة الثالثة

يسرى هذا القانون على أمناء المحفوظات في المفوضيات والفتنصليات وكذلك على التلاميذ الملتحقين بالسلكين السياسي والفتنصلي .

المادة الرابعة

على وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع الحكومة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

سنة ١٩٣٣ وبمختل موضوع مشروع تمدن ، ضمت على مذكرة وزارة الخارجية مع وعلى تقرير لجنة حربية هندس ، وعلى محاصر جلسات التي طر فيها المشروع المذكور .

وقد حضر في جلسته أجمعه حضرة صاحب المفاى محمد حامى عيسى باش وزير خارجيه ، باشية ومعه حضرة صاحب اللجنة شريف صبرى بك وتولى وزارة خارجيه وأندبا وجهه نظر حكومة .

وحضت ماقته بين معى أورد : برين معى حضرات أعضاء اللجنة فتنى للعدا مشروع التمدن بين وضع قيود زواج ممثل للدولة لسياسيين والفتنصليين ومن في حكمهم " بما حصا لأكامة هؤلاء المواطنين وإما لإعدامهم على كل المذترت " كما ورد في مذكرة وزارة خارجيه على هذا القانون .

وحده اللجنة ترحب مشروع القانون من حيث المبدأ وترى أنه يحقق أحد شطرى رغبة كانت هذه اللجنة قد قدمت بها في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ إلى لجنة المالية مجلس الشيوخ — بمناسبة نظر مشروع ميزانية وزارة الخارجية من سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية — حيث قالت : " وتود اللجنة أن تصدر الحكومة قانونا يقصر على وطى التمثيل الأخرى على التزوجين شرط أن تكون الزوجية سيدة مصرية " .

وكان مشروع القانون المقدم من الحكومة يشترط على المتلئين الدوليين والفتنصليين وكما أماوري الفتنصليات وأماماء المحفوظات والتلاميذ الملتحقين بالسلكين السياسي والفتنصلي أن يفتصلوا — قبل عقد زواجهم من مصرية — على ترخيص من وزير خارجيه . أما الزواج من غير مصريات ومشروع القانون بجمعه بتمام ، وإن كانه الموظف اعتبر مستقبلا من وظيفته .

وقد رأت لجنة الحفائية مجلس النواب " وجوب إطلاق حرية هؤلاء الموظفين في التزوج من المصريات دون حاجة للحصول على ترخيص من وزير الخارجية . ذلك لأن الخطر المسلم به في التزوج من الأجنبية يقتضى ودائه حرية التزوج من المصريات . وأن خلق المناطق المقرر في إقامته وموظف اسلك لسياسي ولصلى على نعش أو لاستيداع يكتفى في ذاته — دون حاجة لإصدار شرح جديد — لمعالجة كل رواج من مصرية قد يكون على شكوى فضلا عن أن أزمة موظفى السلك السياسي والفتنصلي باعتبارهم ممثلين للدولة في حارج سعى عدم إدرة الشكوك حوهم رفض ترخيصهم في الزواج من برديو وهو . بل من حق مع الترخيص يكون من طبيعته ينعرض للمالبات كما أن رفض ترخيص معناه لإعدامه على سمعتها .

لهذه الأسباب رأيت لخدمه المذكورة عدس مشروع القانون على الوجه المسمى في بعد . وقد صرحرت وزارة حربية موافقتها على المشروع كما وصمته اللجنة ووافق عليه مجلس النواب .

ملحق رقم ٤٣

جلسة الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٥٢

(١٧ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون خاص باستبدال حقوق الموظفين والمستخدمين
وضباط الجيش في المعاش

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البريك)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع
قانون خاص باستبدال حقوق الموظفين والمستخدمين وضباط الجيش
في المعاش.

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المعقدين في ٩ و ١١ مايو
سنة ١٩٣٣ وتبنت ما يأتي :

كان لتعديل نظام مرتبات الموظفين في سنة ١٩٢٢ أثران : الأول زيادة
ما يصيبهم في مجموعهم من ميزانية الدولة زيادة قد لا تقاسم مع الإيرادات
العامة ، والثاني زيادة تبعية في مقدار المعاش المقرر لمن يتركوا الخدمة. وقد
ترتب على هذا أنه بعد أن كان الربوط للمعاشات في سنة ١٩٢٢ ثمانمائة ألف
جنيه ، إذ أنه الآن يبلغ مثل هذا القدر ما دعى الحكومة إلى التفكير في حل
يحمي على ذوي الحقوق حقوقهم ويخفف في الوقت عينه من أعباء الميزانية ،
وكان أن وقعت في سنة ١٩٢٩ إلى وضع تشريع أقرب فيه جواز أن يستبدل
ثلاثة أرباع المعاش بأراض زراعية أو بأراض لبناء مملوكة للحكومة
(صروص بقانون رقم ٣٨ سنة ١٩٢٩) والمشروع المعروض الآن تطبيق
مبتكر للفكرة عنها .

يبيح المشروع الجديد للموظف أن يطلب أثناء خدمته وقبل أن يحال على
المعاش ، استبدال جزء من المعاش الذي يكون قد استحقه فعلا وقت الطلب
طبقا للقوانين المعمول بها ، بفضله له الحكومة أرضا قيمتها رأس مال القدر
المستعمل من المعاش وتخصص من مالهينة تقدمه القابل .

للموظف الذي يتقاضى ٤٠ جنيها مثلا والذي منح عقدا لمدة التي
قضاها في الخدمة معاشا قدره عشرين جنيها أن يستبدل ثلاثة أرباع ذلك
المعاش بأراض زراعية أو بأراض البناء أو برص ونقد معا ، وفي هذه الحالة
ينقص مرتبه الثمري بمقدار الجزء المستبدل وهو ١٥ جنيها ، فيصبح مرتبه
٢٥ جنيها ويستمر الاستمتاع مع ذلك (٧,٥ / ١,٥) حسب الأحوال
على أساس المساهمة الكاملة ، باعتبار أن ما حصل عليه من البلد إنما هو
رأس مال قابل للاستثمار .

رسما بما هو آت :

مشروع القانون الآتي تصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

المادة الأولى

على الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين وكذا مأموري القنصليات أن يحصلوا —
نل عقد زواجهم — على ترخيص من وزير الخارجية . ولا يمنح هذا
ترخيص إذا كان المراد التزوج من غير مصرية .

المادة الثانية

للموظف الذي يعقد زواجه من غير ترخيص سابق بذلك من وزير الخارجية
عبر مستقبلا . ومع ذلك فينبى له حقه في المكافأة أو المعاش .

المادة الثالثة

يسرى هذا القانون على أمراء المحفوظات في المفوضيات والقنصليات
وكذلك على التلاميذ المتحقين بالسلك الدبلوماسي والقنصل .

المادة الرابعة

على وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .
أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة وزارة الخارجية

وزارة الخارجية

إدارة الشؤون السياسية والتجارية

مذكورة

عن مشروع القانون الخاص بزواج الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين

حزت أغلبية الدول على وضع قيود لزواج ممثلي الدبلوماسيين والقنصلين
إما حفاظا لكرامة هؤلاء الموظفين ، وإما لإيادهم من كل المؤثرات .

وبعض الدول لا تتيح الزواج إلا بالذن سابق مهما كانت جنسية من يراد
التزوج منها . والبعض الآخر يقف عند حد منع التزوج من الأجنبيةات .
وهناك فريق كاطاليا يحتم الحصول على إذن سابق للتزوج من وطنية ويمنع
التزوج من الأجنبيةات بتاتا .

وقد أخذت وزارة الخارجية بالمبدأ القائم عليه هذا التشريع الأخير في إصدار
مشروع القانون المقدم للبرلمان .

وهذا التشريع تصيب الحكومة حملة أعراض :

- (١) تخفيف المسء عن خيرية بما يخص به قيمة المساهبات .
- (٢) استعادة الحراية بما يدعى صريه عن الأمان التي أعطيت في البلد .
- ويعود على الهيئة الاجتماعية وعلى الموظف خصوصا فوائد أخرى منها :
- (١) زيادة عدد الملاك وي حد معنى ثبات نظم الحياة واستقرارها .
- (٢) تهيئة الفرصة لدى الاستعداد من أولاد الموظفين للاشتغال بالأعمال الزراعية .
- (٣) تنمية ووح الاقتصاد العامة .
- (٤) الاستعادة الفعلية من أراض لا تستطيع الحكومة بسبب كوتها حكومة أن تستغلها استغلالا اقتصاديا .
- (٥) تخليص الدولة من أملاك لا تصيب منها ربحا .

أما ما يقال من أنه قد يترتب على مالية الدولة غبن في حالة ما إذا ارتكب الموظف ما يدعى عادة إلى حرمانه من معاشه فردود بأن مثل هذه الأحوال نادرة الوقوع بدلالة الإحصاء خصوصاً هذه نتيجة طبيعية لأن حق الموظف في الاستبدال لا يولد إلا بعد أن يكون قد أمضى في الوظيفة تحسباً وعشرين سنة لا يقدم بعدها على ارتكاب ما من شأنه أن يرضه للسجن وللحرمان من موارده في شيخوخته، هذا فضلاً عما للحكومة من الرجوع على ماله وعلى الربع الباقي من معاشه .

عل أن هناك مسألة تسترعى النظر هي كيفية التثمين وضرورة إحاطته بالضمانات الواجبة حتى لا تضار مصلحة الدولة ، أو تضل المساواة بين الطرفين . وبالرجوع إلى اللائحة التي وضعت تنفيذاً للسادة السادسة من قانون رقم ٣٨ سنة ١٩٢٩ سابق الذكر وعلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر بالموافقة على هذه اللائحة في ٦ مايو سنة ١٩٣١ تبين :

أولاً — أن اثنين لا يقر عند النظر في كل صفقة، وإنما يحصل بداية كل عام تبين عام للناطق التي يقرر أن تكون حلاً للاستبدال .

ثانياً — أن اثنين الذي تم به الصفقات هو اثنين الوارد في السجلات وقت تقديم طلب الاستبدال .

وترى اللجنة أن في هذه الطريقة ضيقاً معقولا ما دام أنه لا يبدل عنها أو تقتل في التقييم بالاستعدادات .

وتعتبر اللجنة أن موافقتهم على هذا المشروع ملحوظ فيها أن التثمين يجري على هذه القواعد العامة .

لكل ما تقدمت ترى لجنة لجمعية على المشروع وترجو أن يوافق عليه المجلس كما أنه عسى أن يوافق عليه .

مشروع قانون

خاص باستبدال حقوق الموظفين والمستخدمين وضباط الجيش في المعاش

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يرخص لوزير المالية أن يستبدل ما قد يكون مستحقاً من المعاش للموظفين والمستخدمين المالكين الدائمين والضباط الجيش البري والبحري وقوة الطيران الحربي الموجودين في الخدمة الصامدة أو في الاستبدال طبقاً للقوانين المعمول بها بشرط أن يكونوا من الموظفين الذين لا يفقدون حقهم في المعاش إذا تركوا وظائفهم بسبب الاستقالة .

ويكون هذا الاستبدال في الحدود والشروط والأوضاع المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات وفي اللائحة الصادرة تنفيذاً للسادة السادسة من القانون المذكور .

المادة الثانية

الموظف أو المستخدم أو الضابط الذي استبدل حقوقه في المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون يستعظم من ماهيته مبلغ يعادل قيمة المعاش المستبدل وعند اعتزاله الخدمة يسوى معاشه على أساس مجموع مدة خدمته كأنه لم يستبدل معاشه ويرتب له معاش يعادل الفرق بين مقدار المعاش الناتج من هذه التسوية وبين مقدار المعاش المستبدل .

المادة الثالثة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويجعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

على أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات واللائحة الصادرة تنفيذاً للسادة السادسة منه فكرت الحكومة بصيغة حديثة في تطبيق هذا القانون على الموظفين والمستخدمين المالكين الدائمين وضباط الجيش البري والبحري وقوة الطيران الحربي سواء أكان الجميع في الخدمة العامة أم في الاستبدال . وقد رأت، بعد البحث، أن تخرج هذه الرغبة إلى حيز التنفيذ، فوضعت القانون المرافق لهذه المذكرة . وقد جاء محققاً لهذه رغباتي رفعتني سابقة ترى إلى التخلص من الأراضي والأطيان المملوكة لمصلحة أملاك يديها لالأمان طرأ لأنها لا تستعيد منها فائدة تقاوم مع النفقات الكبيرة التي تتحملها في استغلالها بنفسها .

ومن القوائد المعجلة التي تعود على الحكومة من عملية الاستبدال هي: أولاً تخفيف عبء المساهيات عن عاتق المزارعة الباعة، والمثل الآتي يدل على مقدار هذا التخفيض ويظهر فكرة شبيهة عن فائدة الاستبدال :

موظف يتناول ماهية قدرها ٤٠ جنيا شهريا وقضى في الخدمة ٢٥ سنة فيستحق معاشا شهريا قدره عشرين جنيا يمكنه أن يستبدل منه ثلاثة أرباعه أي ١٥ جنيا وبعد إتمام إجراءات الاستبدال ينضم من ماهيته شهريا قيمة هذا الجزء المستبدل وهو بمادل ثلاثة أعشار ماهيته وإذا أضيف إلى ذلك أن جره المعاش المستبدل يستمر خاضعا لحكم الاستقطاع (سبعة ونصف أو خمسة في المائة) كان الموظف لم يستبدل شيئا من حقوقه تين بجلاء الفائدة التي يجنيها الحكومة .

والفائدة الثانية هي أن الأطنان والأراضي المملوكة لمصلحة الأملاك لا تأتي بربح يتناسب مع ما تحمله المصلحة من الخفقات . ومن أصالة الرأي أن تقتصر المصلحة تدريجيا من أطنانها بطريق الاستبدال . وانتقالها لأهالي يكون سببا في زيادة موارد الدولة بزيادة المحصولات وزيادة الضرائب على الأراضي .

ومع هذه القوائد المادية فإن الاستبدال يشترى فوائد اقتصادية ، إذ أن الأيدي العاملة تزيد وزيد إنتاج الدولة فيعود عليها بالرفاهية .

ونظرا للآزمة المالية الحاضرة قررت الحكومة ألا تعطى من يستبدل معاشا أكثر من ربح رأس المال قديا وتعطى الباقي أطنانا زراعية أو أراضي للبناء ، على أن هذا الربح تسترده الحكومة في مدة وجيزة ، فمثلا موظف عمره خمسون سنة استبدل مائة جنين من معاشه السنوي ثاله عن رأس مال قدره ٩٠٠ جنينه صرف له منه ٢٢٥ جنيا قيمة الربح فهذا المبلغ مسترده الحكومة باستقطاعات شهرية في مدى ٢٧ شهرا وكما زادت من الموظف المستبدل قصرت المدة التي تسترد فيها الحكومة المبالغ التي تصرفها على اعتياد الاستبدال .

وإذا أردنا أن نبين بطريق آخر الفائدة التي تعود على الحكومة من الاستبدال نضرب مثل الموظف الذي نال رأس مال قدره ٩٠٠ ج. م. عن معاش سنوي قدره ١٠٠ ج. م. لسان عمره خمسين سنة ، ويستمر في الخدمة لغاية بلوغه من السنين . ففي فترة العشر السنوات الباقية له من الخدمة يكون قد سدد قيمة رأس المال كله أقساطا . وبالرغم من ذلك فإن خصم جزء المعاش المستبدل سيستمر بعد إحاطته إلى المعاش لغاية وفاته . وقد دلت الإحصاءات التي عملت أخيرا على أن متوسط أعمار أرباب المعاشات ٥٥ سنة ومعنى ذلك أن صاحب المعاش يعيش عادة لغاية بلوغه هذه السن ، فكانت الحكومة تستعصم منه بعد أن يكون قد قدم ما يبادل قيمة رأس مال معاشه جزء المعاش المستبدل مدة خمس سنوات أي ٥٠٠ ج. م. تقريبا .

فكل هذه الاعتبارات استصوبت وزارة المالية من مشروع القانون المرفق ، وهي تتشرف برفعه لمجلس الوزراء لإقراره .

وزير المالية

وقد بنى هذا القانون على فكرة أساسية يحسن التنبيه عنها بصرحة : وهي ألا يطبق تطبيقا مطلقا على جميع الموظفين والضباط ، بل يجب على من استبدل أن يكون قد اكتسب حقا في معاش بالنسبة لسنه . ولا يفقد هذا الحق إذا ترك الخدمة مستغنيا . فيحصر إذن تطبيق القانون في فئتين من الموظفين والضباط :

الفئة الأولى — وهي فئة الموظفين الذين لا يفقدون عند استقالتهم حقهم في المعاش إذا ما استوفوا شرطى السن ومدة الخدمة المنو ضما في قوانين المعاشات المعمول بها ، وهؤلاء الموظفون هم طبقا لهذه القوانين :

١ — من بلغ منهم من الخامسة والخمسين مع قضائه في الخدمة تسعا وعشرين سنة (قانون ٢١ يوتيه سنة ١٨٨٧ — مادة ١٣) .

٢ — من بلغ منهم من الخامسة والخمسين مع قضائه في الخدمة خمس عشرة سنة (قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ — مادة ١٣) .

٣ — من قضى في الخدمة تسعا وعشرين سنة بصرف النظر عن عمره أو بلغ من الخمسين مع قضائه خمس عشرة سنة في الخدمة (قانون ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ — مادة ١٣) .

٤ — من قضى من الضباط في الخدمة العاملة عشرين سنة لا تدخل فيها المدة الإضافية (قانون ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ — مادة ١٤) .

٥ — من قضى من الضباط في الخدمة عشرين سنة كاملة تدخل فيها المدة الإضافية (قانون ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ — مادة ١٢) .

الفئة الثانية — وهي فئة الموظفين الذين لا يفقدون حقهم في المعاش أو المكافأة إذا تركوا وظائفهم بسبب الاستعفاء في أي وقت كان بدون أن يتقدموا بشرطى السن ومدة الخدمة ، وهؤلاء الموظفون هم : الوزراء ورؤساء الديوان الملكي وكبار الأمناء وكلاء الوزارات والوزراء المفوضون والنائبون العموميون ، إلا أنه يشترط في هؤلاء الموظفين جواز تطبيق قانون الاستبدال عليهم أن تعطيم مدة خدمتهم حقا في معاش لا في مكافأة ، على أن الوزراء إن يكون لهم أن يستبدلوا معاشهم إلا بقنود فقط .

ومما تقدم يفهم جليا أن حق الاستبدال لم يسطر جازا لكل موظف ، إذ حرم منه الموظف الذي لم تكن مدة خدمته تعطيه حقا في معاش كان حرم منه من كانت له مدة خدمة تعطيه حقا في معاش إلا أنه معرض لفقدته إذا ما استغنى من الخدمة ، وذلك يمكن فئتي الموظفين المذكورين أعلاه إذ أن حقهم في المعاش ثابت سواء استقالوا أو لم يستقيلوا . فتلهم مثل الموظفين الذين أحيلوا إلى المعاش واستبدلوا معاشهم بعد ذلك ، أو مثل أرباب المعاشات الذين عادوا لخدمة الدائم بعد أن يكونوا قد استبدلوا جزاء من معاشهم وهم المتوجهين في المادة (٥٨) من قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ وفي المادة (٥٣) من قانون ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وفي المواد الخاطئة لها في القوانين العسكرية .

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون تعديل عدد تدعيم مشروع قانون التعريفة الجمركية
ومشروع قانون تعديل الإنتاج إلى البرلمان لمدة سنة

(المقرر: مصره: شيخ: عام: من:)

أحل المجلس على لجنة المالية تسعة المعلقة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣
مشروع قانون خاص بتعديل عدد تدعيم مشروع قانون التعريفة الجمركية
ومشروع القانون الخاص بزيادة الإنتاج لمدة سنة

وقد أحضرت اللجنة لمشروع هذا قانون مجلس ٢٧ أبريل
سنة ١٩٣٣ و ١١ مايو سنة ١٩٣٣. وتبين أنه عندما انتهى آخر
الندى (جرم) وهو الآن المزمع مع إيطاليا في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠
أصبحت الحكومة المصرية في حل من جميع القيود التي كانت مرتبطة على
الائتمات السابقة مع سائر الدول الأخرى. وأنها عادت على وضع نظام
جركي جديد يلاحظ فيه أن يحمي التجارة الزراعية والصناعة المحلية. فاستبدل
أصل ذلك نظام الرسوم الفنية في معظم الحالات بنظام الرسوم النوعية.
واستند إلى صيق الوقت قررت حكومة ذلك العهد ألا تعرض على البرلمان
التعريفة الجديدة لكنه باستصدار مشروع قانون يتناول إصدارها مباشرة
وأن يسري هذا القانون إلى أن يصح قانون التعريفة الجمركية ساري
المفعول.

وقد صدق البرلمان علنا على المشروع - في الذكر (مرسومه: قانون رقم ٢
سنة ١٩٣٠) قبل ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠. وقد احتفظت فيه الحكومة لوزير
المالية ما له في أثناء السنة التالية إصدار مرسومه للتعريفة. أن يمتنع إصدار
موقفه من حرية صوره ووجهه أو يوجهه من أجله معينة. و يمسوه
قانون تاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣١. ريدت لسنة إلى سنتين فتمدد نحو وزير
في الإبقاء إلى سنة ١٩٣٢

ومما كان قد تولى الأول يتنص شرط عرض مصدر من المراسم
نظماً (مصدر: رئيس من إدارة من - البرلمان في الدورة التي كانت
قائمة عند صدوره. سنة ١٩٣٠. فتدريست الحكومة حصة عدد
تشكيل المجلس من عدد عرض. الأمر عليه في تاريخ سنة ١٩٣٢ طائفة
التجسس على أن تعدل التعريفة الجمركية. و رسم الإنتاج وأن تعدلها بمراسم
تبقى لها قوة قانون. و في السنة ١٩٣٠. نعره جمركية ساري المفعول على
أن تعرض مشروع هذا القانون أثناء الدورة برتبة سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٥
وقد تمت طلبها حتى أن الأحوال الاقتصادية لا زالت غير مستقرة.

إلا أن البرلمان لم ير أن يصح كل هذا الأجل واشترط أن يعرض
المرسوم أثناء الدورة الحالية إلا إذا وافق المجلس على مد هذا المبدأ (قانون
رقم ٣ وقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدرا في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢).

ولكن لما كانت الحالة الاقتصادية لا تزال على ما هي عليه من الاضطراب
وقد تدعو مرافق البلاد الحيوية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى إدخال
تعديلات لها صفة الاستعمال. فقد رأيت الحكومة أن تفوض من جديد
ولمدة أخرى تنتهي بانتهاء الدورة البرلمانية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ في إدخال
ما تستدعيه الضرورة من التعديلات. ولهذا خدمت إلى البرلمان بهذا
المشروع.

وتأمل اللجنة أن تحسن الأحوال الاقتصادية وتعود الثقة المتبادلة بين
مختلف الأمم حتى تتمكن الحكومة من إمداد مشروعات القوانين الخاصة
بالتعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج وأن تقدم بها إلى البرلمان قبل انتهاء
الدورة المقبلة.

وترى اللجنة أن تشير هنا إلى أن هذا المجلس عند بحثه في الدورة الماضية
لمشروع القانونين سابق الذكر اللذين صدرا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢
رقم ٣ و ٤ قد فصل في الاعتراض على إمكان إصدار تشريع بتفويض من
هذا القليل وأقر صحة الإجراء مما لا تعد الحجة على المودة لماقته من
جديد.

ولهذا توافق اللجنة بالإجماع على مشروع القانون المذكور وهي ترجو
المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي:

مشروع قانون

بمد ميعاد تقديم مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون
الخاص بزيادة الإنتاج إلى البرلمان لمدة سنة

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه:

مادة ١ - بمد الميعاد المحدد بالقانونين رقمي ٣ و ٤ لسنة ١٩٣٢ لتقديم
مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص بزيادة الإنتاج إلى
البرلمان لمدة سنة تنتهي بانتهاء الدورة البرلمانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

مادة ٢ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسري
مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

لأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة.

ملحق رقم ٤٥

جلسة الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٥٢

(١٧ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠ ج. م.
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(المحرر: حمزة شيخ بخزم، إبراهيم محمد عيسى دات)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠ ج. م. في ميزانية الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية تتجاوز في نفقات المؤتمر العلمي واعتماد الحفائر.

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسهين في ١١ و ٩ مايو سنة ١٩٣٣ وتبنت ما يلي :

في الباب الثالث من ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ اعتمادان أحدهما بمبلغ ٦٠٠ ج. م. لمصاريف متعلقة بالمؤتمر العلمي الذي عقد في مصر في سنة ١٩٣٨ وآخر بمبلغ ٣٠٠ ج. م. للحفائر التي تقوم بها الجامعة. والمقترح يتجاوز الاعتماد الأول بمبلغ ١٣٠٠ ج. م. والثاني بمبلغ ٦٠٠ ج. م. مقابل وفرة في الباب الأول.

والسبب في تجاوز اعتماد المؤتمر العلمي هو أن النفقات الإجمالية كانت مقدرة بمبلغ ١٠.٠٠٠ ج. م. بما في ذلك نفقات طبع مجلدات المؤتمر وإرسال المطبوعات إلى الأعضاء في الخارج الخ. أنه اتضح بعد ذلك أن النفقات ستبلغ ١٣.١٣٧ ج. م. ولما كانت المنصرف لغاية السنة الماضية ١١.٢٣٧ ج. م. فالتنظر صرفه في هذه السنة ١٩٠٠ ج. م. أي ١٣٠٠ ج. م. زيادة على اعتماد الميزانية.

أما اعتماد الحفائر فغير كاف لنفقات هذا البلد لأن المصاعبة مضطرة إلى إزالة ما تراكم من الرمال حول معبد الهرم الرابع والمصاطب التي اكتشفت بجوار الهرم الثاني ، وهذا عمل لم يكن مقدراً في الميزانية وتقتضي الضرورة المستعجلة بإجرائه حالا .

ولما كان التجاوز الذي يطلب من أجله فتح الاعتماد المذكور يقابله وفرة في الباب الأول ، فلا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على الاعتماد المطلوب وترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون المذكور كما أقره مجلس النواب وهذا نصه :

هذا نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إلى مجلس الوزراء

قدمت الحكومة إلى البرلمان في العام الماضي مشروع قانون يرضع ب أن تحدد تعريفة الرسوم الجبركية ورسم الإنتاج على بعض الحاصلات المستوردة وأن تعدلها كلما دعت الحاجة وذلك بمراسم تقي لها قوة القانون ر أن يصيح قانون التعريفة الجبركية ساري المفعول على أن تعرض الحكومة لشرح هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ م يميز البرلمان مد هذا الميعاد بقرار يصدر من المجلسين .

ولكن عند ما عرض مشروع هذا القانون على البرلمان أجاز للحكومة حق بيع التعريفة بمراسم تقي لها قوة القانون إلى أن يصيح قانون التعريفة حركية ساري المفعول على أن تعرض الحكومة مشروع هذا القانون على برلمان في أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لا إذا وافق المجلس على مد هذا الميعاد .

ونظرا لأن الأحوال الاقتصادية لا تزال غير مستقرة ترى وزارة المالية أن ضرورة تقضي بمد الميعاد المحدد لعرض مشروع قانون التعريفة على البرلمان سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وأن تحل الحكومة في أثناء هذه المدة تحديد تعريفة رسوم الجبركية ورسم الإنتاج على بعض الحاصلات المستوردة وأن تعدلها بما رأته وجهها لذلك وأن تحل الحكومة أيضا في أثناء هذه المدة حق الإعفاءات المؤقتة من الرسم الإضافي المنصوص عليه في المادة ٢ من قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ وحق عقد اتفاقات مؤقتة مع الحكومات الأجنبية ما ن تبادل الانتفاع بمعاملة الأكثر راحة .

هذا ، ولما بين الرسوم الجبركية ورسوم الإنتاج على حاصلات الأرض زراعية أو منتجات الصناعة المحلية من ارتباط وثيق ترى وزارة المالية أيضا ، بمد الميعاد المحدد لعرض مراسم الإنتاج على البرلمان إلى الدورة البرلمانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وأن تحل الحكومة في أثناء ذلك إصدار مراسم لها في القانون بتعديل أو تقويم رسوم إنتاج جديدة على حاصلات الأرض هرية ومنتجات الصناعة المحلية .

وقد أعد بشأن ذلك الرسوم بمشروع قانون بمد ميعاد تقديم مشروع قانون تعريفة الجبركية ومشروع قانون يرم الإنتاج إلى البرلمان لمدة سنة .

يتشرف وزارة المالية برفضه إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بإقراره ما

١٤ مارس سنة ١٩٣٣

ودر المالية (بالنيابة)

محمد شفيق

مشروع قانون

فتح اعتادى ميرية السلة السائة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب تكانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
واصدراه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية اجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
الباب الثالث " أعمال جديدة " اعتاد قدره ١٩٠٠ ح . م (ألف وتسعمائة
جنيه) لتسوية التجاوز في اعتاد نفقات المؤتمر الطبي واعتاد الحفائر .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول من ميزانية الجامعة المصرية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

أما نحن نرسم هذا القانون بتمام الدولة وأد ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس
الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في الباب الثالث من ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
اعتادان أحدهما بمبلغ ١٠٠٠ ح . م مصاريف متعلقة بالمؤتمر الطبي الذى عقد
في مصر في سنة ١٩٢٨ وآخر بمبلغ ٣٠٠٠ ح . م للحفائر التى تقوم بها الجامعة .
والمقترح تجاوز الاعتاد الأول بمبلغ ١٣٠٠ ح . م والثانى بمبلغ ٦٠٠ ح . م
مقابل وفرة الباب الأول .

والسبب في تجاوز اعتاد المؤتمر الطبي هو أن النفقات الإجمالية كانت
مقدرة بمبلغ ١٠٠٠ ح . م بما في ذلك نفقات طبع مجلدات المؤتمر وإرسال
المطبوعات إلى الأعضاء في الخارج الخ . على أنه أتضح بعد ذلك أن النفقات
ستبلغ ١٣٧ و ١٣٠ ح . م ، ولما كان المصروف لتأدية السلفة المأضية ١٢٣٧ ح . م
فالمستلزم صرفه في هذه السنة ١٩٠٠ ح . م أى ١٣٠٠ ح . م زيادة على اعتاد
الميزانية .

أما اعتاد الحد من نفقات كاف لنفقات هذا البند لأن المصلحة مضطرة إلى
إزالة ما تراكم من اربان حول معد المزمع الزرع والمصايط التى اكتسفت
بجوار الحرم الذى . وهذا عم لم يكن مقدراً في الميزانية وتقضى الضرورة
المستعجلة بإجرائه حالا .

والجهة المالية توفى على هذا الاقتراح وهى تشرف برفعه إلى مجلس
الوزراء للتكرم بإقراره توضع تعرضه على البرلمان .

ورفعة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا

العرض

الرئيس (بالنيابة)
عبد شفيق

ملحق رقم ٤٦

جلسة الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٥٢

(١٧ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي بمبلغ ١٦٠,٠٠٠ ح . م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(لتقرر حصره الشيخ الحزيم الزوا على أحد عشر)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون
يفتح اعتاد إضافي بمبلغ ١٦٠,٠٠٠ ح . م في ميزانية مصلحة الجمارك عن السنة
المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لتسوية التجاوز المتوقع في جملة اعتادات البالد
الثانى .

وقد اجتمعت اللجنة بجنس ١١ و ٩ مايو سنة ١٩٣٣ لبحث هذا المشروع
فنبئت ما يأتى :

أدرك في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ للبنود ٢ " مصاريف
انتقال وبل سفر " باب ٢ " مصاريف عمومية " فرع ٧ " مصلحة
الجمارك " مبلغ ٤,٥٩٠ ح . م ولكن نظراً لأنه قد تقررو خلال السنة فقرر
ضريبة على الأربان مما ترتب عليه كثرة نفقات الموظفين الوطنيين بمباشرة
تحصيل تلك الضريبة في المضارب العديدة المنتشرة في الجهات ومصارف
حركة البالد فإن مصاريف هذا البند قد زادت عما هو مقدراً لها في الميزانية
بمبلغ ١٨٠٠ ح . م مع العلم بأن المبلغ الذى تحصل من مصرية الأربان المذكور
وقدره ٣,٥٠٠ ح . م قد أضيف إلى الإيرادات .

وقد تبين للجنة أيضاً أنه قد أدرج في الميزانية في بند ١٣ " مكافآت
البالد الثنائى " مصاريف عمومية " فرع ٧ " مصلحة الجمارك " بمبلغ
٢٤,٧٥٠ ح . م بما في ذلك مبلغ ٣,٨٠٠ ح . م بصحة مكافآت للذين يقومون
بضغط المهربات ويتجاوز مقدار ١٧,٢٠٠ ح . م ويرجع السبب في هذا
التجاوز إلى اشتداد حركة تهريب الذهب بسبب ارتفاع أسعاره - مع العلم
بأن المبلغ الذى تحصل من ثمن الذهب المصادر وغرامة المضبوطات وقدره
١٣,٠٠٠ ح . م قد أضيف أيضاً إلى الإيرادات .

لذا ما أضيفت الزيادة في مصاريف البند رقم ٢ وقدرها ١٨٠٠ ح . م
إلى ما ينظر بتجاوزها في البند ١٣ وهى ١٧,٢٠٠ ح . م كانت جملة ما يتوقع
تجاوزها في البندين المذكورين مبلغ ١٩,٠٠٠ ح . م بمصر منه ما يتوقع
المصلحة عدم صرفه في جملة اعتادات الباب الثانى وقدره ٣,٠٠٠ ح . م
فيكون الباقي ١٦,٠٠٠ ح . م وهو ما يطلب الحكومة فتح اعتاد إضافي به .

لذلك رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون وهى ترجو المجلس الموافقة
عليه بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وهى :

واللجنة المالية توافق على هذا الطلب وتشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتركز بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٤

٨ مارس سنة ١٩٣٣

الرئيس (بالباب)

محمد شفيق

ملحق رقم ٤٧

جلسة الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٥٢

(١٧ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠,٠٠٠ ج.م.

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(القرار عصري الشيخ المحترم يعقوب باويك)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠,٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" لساد المالى الخ يستحق على وزارة المالية دفعها بصفة إعانة على تصدير القول المصرى إلى الخارج ، على أن يؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ٩ و ١١ مايو سنة ١٩٣٣ فتبنت ما يأتي :

لما زاد محصول القول في سنة ١٩٣٣ عن الاستهلاك المحلى زيادة فقررت بـ ٧٥٠,٠٠٠ ل.درب تقريبا وتعددت أسعاره ، فكرت وزارة المالية بإدنى ذى بدى أن تقرر التسليف على القول بواقع ١٠٠ قرش الإردب وعهدت إلى بنك التسليف بإقراض المزارعين تحت ضماناتها .

ولكن رغم هذا العمل الدائم بعد ما عايناهما القول بتقليل المروض للبيع - فإن سعره تأخر السيل إلى التزليل حتى وصل في شهر مايو سنة ١٩٣٣ إلى ٨٥ قرشا الإردب ، وكان التسليف بواقع ١٠٠ قرش ما يزال مستمرا .

إزاء ذلك رأت الحكومة أن خير علاج هو وجوب تصدير الزائد من هذا المحصول إلى الخارج فأصدرت في ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ مرسوما بقانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. لتشجيع تصدير هذا المحصول إلى الخارج ، وأعلنت وزارة المالية استعدادها إلى إعطاء تصديرين يتماقد معها وكذا إعطاء منحة لتفتح الذى يسترد محصوله قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ أو يفوض البنك بالبيع

وقد بلغ ما صدر إلى الخارج لفاية أبريل سنة ١٩٣٣ نحو ٣٠٠,٠٠٠ ل.درب تقريبا .

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

عن فؤاد الأول ملك مصر

نقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثانى "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ ج.م. (سنة عشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في حملة اعتمادات الباب المشار إليه .

ويؤخذ هذا المبلغ من مجموع ومودات الميزانية عن السنة المالية الحالية.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يسهم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

توقع وزارة المالية تجاوزا في بعض بنود الباب الثانى من ميزانية مصلحة الجمارك عن السنة المالية الحالية حسب البيان الآتى :

البند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفر :

بجيب مصر

الاعتماد المدرج في الميزانية ٤٩٥٠

التجاوز ١٨٠٠

ويرجع هذا التجاوز إلى ما تقرره في خلال السنة من فرض ضريبة على دُرز وما ترتب على ذلك من تنفلات الموظفين المكلفين مباشرة تحصيل تلك الضريبة في لمضارب العديدة المنتشرة في الأقاليم ومراقبة حركة الأعمال .

البند ١٢ - مكافآت :

الاعتماد المدرج في الميزانية ٣٤,٧٥٠ ج.م منه ٣٨,٠٠٠ ج.م للأكفأت التى تصرف للضابطين .

التجاوز ١٧,٢٠٠ ج.م

ويرجع هذا التجاوز إلى كثرة المضبوط من الذهب على أثر اشتداد حركة التهريب بسبب ارتفاع سعره ، مع العلم بأن ما يحصل من ثمن عرامة لمضبوطات يضاف إلى إيرادات المصلحة .

وحملة التجاوز في البندين ١٩,٠٠٠ ج.م. ولما كان هناك دور متوقع في حملة اعتمادات الباب الثانى قدره ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. فالظبوط تسوية التجاوز المطلوب للبند ٢ وقدره ١٨٠٠ ج.م. وكذلك ١٣٠٠ ج.م. من التجاوز المتوقع للبند ١٢ مقابل الوفر المشار إليه وقع اعتماد إضافي بالباقي أى بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج.م .

ورفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما
الرئيس (بالنيابة)
عبد شفيق

مشروع قانون

منع اعتماد إصا في ميزانية العامة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قررت مجلس الشيوخ ومحس الف ب الفاعل الآتي حه وقد حشدت
واصدناه .

مادة ١ - يفتح ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بم. ٦
 "وزارة المالية" في "١ دوال مموه" ب "٣ أمحل جديد" ح. ٦
 اصل مبلغ ٣٥.٠٠٠ ح. ١٠ (حصة ١٠ لا أن أمح حقه الصدك ح. ١٠
 يستحق على وزارة المالية دفعها عنه لأنه على تصدير الدول اعترى
 إلى الحاربه .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحياطى العام .

مادة ٢ - كل من المالكه تميم هذا القانون .

أمر أن يقدم هذا القانون ذاته وأن يشر في جويلية .
وسعد كفاحون من فوجين الذرية .

وهذا هو مدرك خمسة ايام : بورصة الخالية المرفوعة في محس
الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٩ أكتوبر برسمه ١٩٣٢ صدر مرسوم بفتح «مَنْحَة لِإِسْطِيفِيَّة»
 وزارة المالية «التي كانت سنة ١٩٣٢ ١٩٣٣» لِإِسْطِيفِيَّة
 يُشْتَرَك على وزارة المالية «مع حق الفحص لدى «شركة» وزارة
 مع على تصدير «أموال» ضريبة «تخريج» وضريبة «شركة» ضريبة
 من التسليل الزراعي «بمسحوق» قبل ١٥ أكتوبر برسمه ١٩٣٢
 القانون المقدم «مهم» به «موضوع» «سنة» في «سنة» تصديره
 «الخاص»

وقد أشارت وزارة المالية في مذكرة الإيضاحية التي رعت بها ذلك
المرسوم إلى مجلس الوزراء إلى تنفيذ المبلغ تقدير مبدئي وأنه ذاتين بعد
ذلك ضرورة زيادته تحت الإجراء ١٠٠ ليرة بنت .

ويؤخذ من مذكرة وزارة الم - ٢٠٠٠ م. مصرف و هو متوقع صيرته في هذه السنة ٥٥.٠٠٠ م.

ملحق رقم ۴۸

جلسة الاثنين ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٢
(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

س. مشرد، مديرية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المائة

القسم الأول

الإيرادات

انقرض حصرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشت)

^١ حل المجلس على اللجنة في ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية (القسم الأول - الإيرادات) . نظمته اللجنة في جلستها الثلاثين عقدت في ٩ و ١٨ مايو سنة ١٩٣٣

وقد انتهت من بحثه إلى ما يأتي :

فقدت الإيرادات في مشروع الميزانية للأوقاف الخيرية وأوقاف الطيدو
استيعاب الواردى بمبلغ ٧٦١,٣٦٠ ج.م مقابل ٧٨٢,٦٨٩ ج.م في العام
الحاضر، في نقص بحام قدره ٢١,٣٢٩ ج.م - على التفصيل الآتي :

مسيرات		مسير	
سنة	سنة	سنة	سنة
١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٢
٧٠٢٩٨٤	٧٥٥٣١٩	٣٥٥٤	٣٩٢٣٠
٥٨٢٤١٧	٥٧٥٧٠	١٣٣٤٧	—
٧٦١٣٦٠	٧٨٢٣٥٩	٠٩٠	٢٩٣٣٠
مقي نقص		٢٩٣٢٩	

برادات الأوقاف الخيرية .

برادات الحديرو اسماعيل بالوادي ،

أهمية العمومية للإيرادات .

م. د. غفر

ولا يفوت اللجنة أن تشير لهذه المناسبة إلى أموال البدل فإن المستحقين في الأوقاف الأهلية أموالا تنحصر من استبدال أعيان من تلك الأوقاف تقوم الوزارة باستثمارها وهذا بيانها :

سنة	مبلغ	سنة
١٩٣٢	٢٢٩,٧٧٠	١٩٣٢
١٩٣٣	١٦٢,٥٩٣	١٩٣٣
١٩٣٢	٦٤٠,٧٦	١٩٣٢

وهذا المبلغ الباقي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول — وقدره ٣٤٠,٥٤٠ جنيها و ٨٦٢ مليا يخص اثنى عشر وفقا لكل منهما أكثر من ألف جنيه وهو مبلغ يسمح بمشترى عين مستغلة تستغل لحساب وقفها .

القسم الثاني — وقدره ٣٠,٣١٠ جنيها و ٨٣٤ مليا يخص أكثر من مائتي وقف يقل ما لكل منها عن ألف جنيه وهي مبالغ قليلة يستغل استثمار كل منها استغلالا مستغلا ولهذا فكرت الوزارة في استثمار المبلغ بأكمله في شراء صفقة واحدة توزع قيمتها أسما على هذه الأوقاف بنسبة الاستحقاق .

وترجو اللجنة أن توفق الوزارة في الإسراع باستغلال المبلغ الباقي في هذه الظروف المساعدة على ذلك .

بند ٢ — رسوم على إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين قدرتها بمبلغ ٣٠,٣٠٧ ج . م مقابل ٣,٩٢٦ ج . م أى بنقص ٢٦٩ ج . م .

بند ٣ — رسوم على إيرادات أوقاف الخلدوي اسماعيل بالوادي قدرتها بمبلغ ٨٤٢ ج . م بزيادة ١٣٥ ج . م على العام الماضي وقد زادت رسوم الإدارة في هذا البند تبعا لزيادة إيرادات هذه الأوقاف كما سيد بيانه عند الكلام على الأوقاف المذكورة .

الفصل الثاني — المتحصل من المصاريف القضائية ومتحصلات متنوعة

قدر لهذا الفصل مبلغ ٦٤,٨٠٠ ج . م بنقص ٤٠٠ ج . م من العام الماضي .

وهذا القصر في بند هـ نحن نذكر زيارات الأعيان الساجدة . أما اعتقاد المتحصل من المصاريف القضائية فهو كما كان في العام الماضي ٤,٠٠٠ ج . م .

(٢٠٠)

وغير خاف أن هذا القصر أثر من آثار الأزمة المالية التي اجتاحت العالم وازت في موارد البلاد الاقتصادية تأثيرا كبيرا وكان منها الوزارة الأوقاف — كما قالت بحق — أوفر نصيب فقد أشارت في مذكرة الأمانة لمشروع برائة أن الضائقة المالية قد اشتدت في السنة المالية الحاضرة عما كانت به في السنتين الماضيتين فانخفضت أثمان المحصولات على وجه عام وجمعت الإيجارات وأن أثر هذه الحال لم يقف عند التأثير في إيرادات سنة ١٩٣٢ المالية بل امتد أثره في تكوين الإيرادات بمشروع سنة ١٩٣٣ وإن اللجنة تقدر لوزارة الأوقاف ما تعانيه في سبيل استغلال مواردها .

وقد وزعت الإيرادات على سبعة أبواب :

الباب الأول

إيرادات عمومية — الإدارة

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ١٥٧,٠٩٦ ج . م بزيادة ٢,٥٤٠ ج . م عما كان مقدرا لها في العام الماضي .

ويشتمل هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول — رسوم الإدارة

قدرت بمبلغ ٩٢,٢٩٦ ج . م بزيادة إجمالية قدرها ٢,٩٤٠ ج . م عن العام الماضي وقد وزعت في ثلاثة بنود :

بند ١ — رسوم على إيرادات الأوقاف الأهلية .

قدرت بمبلغ ٨٣,١٤٧ ج . م مقابل ٧٩,٧٢٣ ج . م في العام الماضي أى زيادة قدرها ٣,٤٢٤ ج . م وقد نشأت هذه الزيادة من دخول أوقاف جديدة في نظر الوزارة .

وبلغ عدد الأوقاف الأهلية التي دخلت في نظر الوزارة في المدة من أول مارس سنة ١٩٣٢ إلى أول فبراير سنة ١٩٣٣ ستين وفقا يتبعها من الأعيان ١٣,٤٢٨ فدانا ومن الأماكن ٣٨١ عينا . وقد خرج من نظر الوزارة في المدة المذكورة عشرون فدانا و ٣٦٠ عينا .

وتبلغ مساحة أعيان الأوقاف الأهلية التي تديرها الوزارة في هذا العام ١٢٥,٧٧٠ فدانا بزيادة ١١,٩٩٦ فدانا على العام الماضي وقد كانت في سنة ١٩٣٤ : ٨٨,٩٠٣ من الأقدنة .

وليست اللجنة في حاجة بهذا البيان الدال على الزيادة المطردة في إستاناد إدارة الأوقاف إلى الوزارة لتتبعه بحسن هذه الإدارة والصفة بها وأن هذه لفظة تشجع الوزارة إلى الاستمرار في مضاعفة العناية بأمر المستحقين وتوفير أسباب الراحة لهم .

الباب الثالث

إيرادات الأعيان الموقوفة

وهي المورد الأساسي لوزارة الأوقاف وقد قدرت في هذا العام بمبلغ ٤٦٥,٥٨٩ ج.م. مقابل ٤٩٢,٦٣١ ج.م. في العام الماضي أي بنقص إجمالي قدره ٢٦,٠٤٢ ج.م. وقد وزعت على ستة بنود كالتالي الآتي :

	تقديرات		نقص
	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	
١ - إيرادات المباني	١٤٩,٧٧٢	١٤٥,٧٣٢	٤,٠٤٠
٢ - الأراضي الموقوفة	١٢,٦٣١	١٢,٥٣١	١٠٠
٣ - الأحكام	١٢,٥٨٩	٧,٥٩٢	٥,٠٩٧
٤ - إيرادات الأعيان الموقوفة	٢٦١,٥٥٥	٢٤٧,٧٧٢	١٣,٧٨٣
٥ - إيرادات راعية	٢٨,١٩٧	٢٨,٣٩١	١٩٤
٦ - متنوعة	٢٧,٦٧٠	٢٤,٧٥١	٢,٩١٩
إجمالي	٤٩٢,٦٣١	٤٦٥,٥٨٩	٢٦,٠٤٢

وقد تناول بحث اللجنة كلا من هذه البنود على الوجه الآتي :

أولاً - في البند الأول إيرادات المباني نقص قدره ٤,٠٤٠ ج.م. أي بنسبة ٣.١٪ تقريباً من تقدير العام الماضي وهي نسبة ضئيلة إذا لوحظ هبوط قيم الإيرادات وخلو بعض الأماكن .

ثانياً - تقدير البند الثاني - إيرادات الأراضي الموقوفة وأن نقص عن العام الماضي بمبلغ ١١٠ ج.م. إلا أنه يزيد على المتحصل فعلاً في سنة ١٩٣١ بمبلغ ٤٣٦ ج.م. .

ثالثاً - بند ٣ - الأحكام . قد استرعى نظر اللجنة ما أصاب هذا البند من النقص إذ بلغت نسبته ٤١٪ تقريباً من ميزانية السنة الماضية فوجرت اللجنة إلى ما كان مقدراً له وما حصل فعلاً في ثلاث السنوات السابقة فبين ما يأتي :

	تقدير		نقص
	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	
١ - إيرادات المباني	١٤٩,٧٧٢	١٤٥,٧٣٢	٤,٠٤٠
٢ - الأراضي الموقوفة	١٢,٦٣١	١٢,٥٣١	١٠٠
٣ - الأحكام	١٢,٥٨٩	٧,٥٩٢	٥,٠٩٧
٤ - إيرادات الأعيان الموقوفة	٢٦١,٥٥٥	٢٤٧,٧٧٢	١٣,٧٨٣
٥ - إيرادات راعية	٢٨,١٩٧	٢٨,٣٩١	١٩٤
٦ - متنوعة	٢٧,٦٧٠	٢٤,٧٥١	٢,٩١٩
إجمالي	٤٩٢,٦٣١	٤٦٥,٥٨٩	٢٦,٠٤٢

وكذلك اعتماد المتحصلات المختلفة على ما كان عليه في السنة الماضية وبعده ٦٠,٠٠٠ ج.م. .

وتشمل المتحصلات المختلفة غرامات الأخير وبطل الصفقة وجرامات الموظفين ونسب الاستقارات وغيرها .

الباب الثاني

المتحصل لمعاشات ومكافآت الموظفين

ينقص ريف هذا الباب عن عام الماضي بمبلغ ١,٨٨٨ ج.م. كما هو مبين في الجدول الآتي :

	سنة ١٩٣٢		نقص
	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	
١ - استقالات الموظفين	١٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٠
٢ - مكافآت الموظفين	٧,٠٧٣	٥,٢٩١	١,٨٨٢
إجمالي	٢٣,٠٧٣	٢١,٢٩١	١,٨٨٢

وسبب النقص في البند الأول يرجع إلى إحالة بعض المستخدمين إلى المعاش في حلال هذا العام .

وأما زيادة البند الثاني يرجع معظمها إلى إضافة الإيراد المقدر للرمال التي تباع في زراعة الرمل التابعة لوقف الخديو اسماعيل بالمترو - إلى هذا البند وقد كان يضاف فعلاً إلى الإيرادات المتنوعة . وكذلك إلى ما يحصل من أجرة الرى لغير من الماشية الموقوفة بالزراعة المذكورة .

وقد لاحظت اللجنة أن في مساحة أعيان المعاشات المؤجرة نقصاً يبلغ نحو ٣٤ فدناً فقد كانت في ميزانية العام الماضي ٨٢٩ فدناً ولكنها ودرت في مشروع ميزانية هذا العام ٧٩٥ فدناً تقريباً .

وقد أحابت الوزارة بأبش هذا النقص يرجع إلى وجود عشرين فدناً وكسور بين تاليف ودر ومنصب بمؤدية أوقاف سا وثلاثة عشر فدناً وكسور . في ميزانية أوقاف حسه واسمعيلى بالمترو ولذلك رأت الوزارة ألا تدخل لمساحة المساحة المذكور ضمن برسم المؤجر نظراً لعدم إمكان استعمالها .

التفصيل الوارد بصفحة ٣٦ من مشروع الميزانية فإذا استعملت هذه المصروفات من الإيرادات يكون صافي إيرادات القدان الواحد ٢ جنيه و ٢٢٥ مليا .

وقد ترقب إيرادات أطيان الإصلاح بمبلغ ٣,١٥٦ ج.م وتبلغ مساحة هذه الأطيان ٩٠٢ من الأقدنة ومقدر مصروفاتها ٥,٧٥٤ ج.م ومن المفهوم أن مثل هذه الأطيان لا ينتظر من ورائها فائدة في الوقت الحاضر حتى يتم إصلاحها .

سادسا - تشمل الإيرادات المتنوعة بند ٦ - صرية التطوير وضرية الري وحراسة المحصولات الخ. الوارد بصفحة ١٠ من مشروع الميزانية ومعظم قص هذا البند في ضريبة الري .

الباب الرابع

إيراد من أشغال مدرسة البنائي

قدر إيراد هذا الباب بمبلغ ١,٥٠٠ ج.م بقص ١,٠٠٠ ج.م من العام الماضي وسبب هذا القص هبوط أثمان منتجات المدرسة المذكورة .

الباب الخامس

إيراد من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة

قدرت بمبلغ ٥١,٦٨٥ ج.م زيادة ٤,٠١٤ ج.م على العام الماضي ويشمل هذا الباب بتدوين وهما :

بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية وقدرها ١٢,٢٨٥ ج.م زيادة ٣,١٤ ج.م على العام الماضي .

بند ٢ - مرتبات مقررة وخيرات متوفرة - تؤخذ هذه المرتبات من أوقف أهلية مشمول بعضها بنظر الوزارة والبعض الآخر بنظر الغير ومن إيرادات الحرمين الشريفين وقد قدر هذا العام بمبلغ ٣,٩٤٠ ج.م زيادة ٣,٧٠٠ ج.م على العام الماضي بسبب دخول أوقف جديدة في نظر الوزارة .

ويؤخذ من هذا البيان أن متوسط المتحصل في السنوات المذكورة يبلغ نحو سبعة آلاف جنيه وسبب القص في المتحصل - على ما صحت اللجنة من الوزارة - يرجع إلى أن الوزارة تقوم بتصنيع بعض الأحكار وتقدر لها ما لا يقتنع به المستحكرون . وأنها متخذة ما تحفظ به مصلحة الأوقاف ولهذا أدرجت الوزارة في مشروع الميزانية مبلغ ٧,٥٩٢ ج.م فقط وهو ما ينتظر تحصيله .

واللجنة توافق على ذلك .

رابعا - بند ٤ - إيجارات الأطيان الزراعية تقص مبلغ ١٣,٦٨٣ ج.م عن العام الماضي ولا يرجع هذا القص إلى هبوط ثقات التأمير فقط بل إلى قلة الإقبال على الاستئجار أيضا فقد كانت مساحة أطيان الأوقاف الخيرية المؤجرة في سنة ١٩٣٠ : ٥١,٦٣٠ فدانا ثم تزلت في سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ على التوالي إلى ٩,٩٧٧ و ٤,٦٥٠ فدانا و ٤,٩٨٥ فدانا في مشروع ميزانية هذا العام .

كذلك ثقات التأمير فقد هبطت تبعا لاشتداد الأزمة إذ كان متوسط إيجار القدان في سنة ١٩٢٩ ثمانية جنيهات تقريبا ثم هبطت تدريجيا إلى ٥ جنيهات و ٢٥١ مليا في العام الماضي وإلى ٥ جنيهات و ٧٠٠ مليا في مشروع ميزانية هذا العام .

وتبلغ المصروفات المقررة لهذه الأطيان ٨٢,٠٦٩ ج.م كما هو وارد بصفحة ٣٠ من مشروع الميزانية فإذا استعملت هذه المصروفات من قيمة الإيجارات يكون صافي إيراد القدان الواحد ٣ جنيهات و ٧٩٩ مليا .

ولمناسبة الكلام عن التأجير لا يغوت اللجنة أن تبين عن أوتياحها توسع الوزارة في التأجير لصغار المزارعين تحقيقا لما دل عليه العمل من أن ذلك في مصلحة الأوقاف .

فقد بلغت مساحة أطيان الأوقاف الخيرية المؤجرة إليهم في هذا العام ٣٥,٤٠٩ من الأقدنة بزيادة نحو أربعة آلاف فدان على العام الماضي .

حاسبا - بند ٥ - إيرادات زراعية - يشمل هذا البند إيرادات الأطيان المزروعة على دعة الوزارة وإيرادات أطيان الإصلاح . وقد قدرت إيرادات الأطيان المزروعة على القيمة بمبلغ ٢٥,٢٣٥ ج.م أي بزيادة ١,٢٨٤ ج.م على العام الماضي تبعا لزيادة مساحة الأطيان المزروعة على القيمة في هذا العام فقد بلغت ٣,٩٩٥ فدانا مقابل ٣,٢٣٦ فدانا في العام الماضي أي بزيادة ٤٦٩ فدانا وتبلغ المصروفات المقررة لهذه الأطيان ١٧,٠١١ ج.م على

على أنه مع هذه الزيادة في إحصاءات الأطنان الزراعية قد لاحظت اللجنة أن مساحة هذه الأطنان نقصت عن العام الماضي بمقدار ١٧١ فدانا فاستفردت من هذا النقص فأباحت الوزارة أن هذا المقدار عبارة عن قطع متفرقة من الأراضي البور كانت عملة على المساحات المؤجرة بقصد قيام المستأجرين بإصلاحها ولكنهم عجزوا عن ذلك فاستردتها منهم وضمت إلى أراضي الإصلاح .

أما الإيرادات الزراعية - بند ٤ - فتشمل محاصيل أراضي الإصلاح وأعمال الجنيح والتخيل والمراعى وغيرها ، وقد نقصت إيراداتها ٧٦٣ ج.م عن العام الماضي لظروف تأمين المحاصيل .

وتبلغ أطنان الإصلاح المترددة والصغيرة تحت الإصلاح ٢,٢٨٧ فدانا على التفصيل الآتي :

س	ط	د	س	ط	د	س	ط	د
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣

ويبين من هذا الجدول أن أطنان هذا العام تزيد على العام الماضي بمقدار ١٧١ فدانا وهي الأطنان التي سبقت الإشارة إليها عند الكلام على البند الثالث من هذا الباب .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

- جنيه
- ١٥٧,٠٩٦ باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) .
- ٢١٠,٧٣٣ باب ٢ - المتحصل لمعاملات ومكافآت الموظفين .
- ٤٦٥,٥٨٩ باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .
- ١,٥٠٠ باب ٤ - إيراد من أشغال مدرسة البنات .
- ٥١,٦٨٥ باب ٥ - إيراد من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة .
- ٦,٠٠٠ باب ٦ - المقرر من وزارة المالية لترميم الآثار العربية .
- ٥٨,٤١٧ باب ٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى .
- ٧٦١,٣٩٠ الجملية العمومية للإيرادات .

الباب السادس

المقرر من وزارة المالية لترميم الآثار العربية

قدر لهذا الباب مبلغ ٦,٠٠٠ ج.م كما كان في العام الماضي .

الباب السابع

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى

قدّرت إيرادات هذه الأوقاف بمبلغ ٥٨,٤١٧ ج.م مقابل ٥٧,٠٧٠ ج.م في العام الماضي أى زيادة ١,٣٤٧ ج.م .

ويشمل هذا الباب خمسة بنود هي :

رقم	تفصيلات	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٣	شعب	شعب
١	إيجارات الخبازين .	٦٠	٥٨	٢	—
٢	إيجارات الأراضي الصفا .	٨٠	٥٧	٢٣	—
٣	إيجارات الأسيان الزراعية ١٩٣٣٥٠٠	٤٧٢٥٢	٤٥٢٣٤	١,٥٨٧٨	—
٤	إيرادات زراعية .	٧٥٢٥	٨,٢٨٨	—	٧٦٣
٥	إيرادات متفرقة .	٣٥٠٠	٣,٢٩٣	٢٠٧	—
المجموع		٥٨,٤١٧	٥٧,٠٧٠	٢,١١٠	٧٦٣
سوى الزيادة .				١,٣٤٧	

يؤخذ من هذا الجدول أن حقيقة الزيادة في هذا الباب بلغت ٢,١١٠ ج.م . وأنها شملت أربعة من بنوده الخمسة معظمها في بند ٣ إيجارات الأطنان الزراعية وترجع هذه الزيادة إلى أن ربط هذا البند في العام الماضي كان مخفض بمقدار ١٠٪ نظرا للحالة الاقتصادية أما في هذا العام فقد أدرج التقدير من غير تخفيض لأن باقى الزمام أجسنة ١٩٣٣ بإيجار يتناسب مع الحالة الحاضرة .

القسم الأول الإدارة العمومية

قدرت مصروفات الإدارة العمومية بفرعيها ديوان العموم والمأمورات بمبلغ ٢٠٨,٢٩٢ ج. م. أى بتخفيض ١,٠٦٢ ج. م. عن العام الماضى .

الفرع الأول ديوان العموم

قصر لهذا الفرع مبلغ ١١٢,٦٦٥ ج. م. زيادة ١٠٨ ج. م. عن العام الماضى وقد وزعت مصروفاته على ثلاثة أبواب :

الباب الأول

ماهيات وأجروصريات

قدرت بمبلغ ٩٣,٣٩٩ ج. م. بتخفيض ٣,٣١٩ ج. م. عن العام الماضى وقد نشأ هذا التخفيض عن حذف بعض الوظائف التى يمكن الاستثناء عنها وعدم شغل ما يخلو منها إلا عند الضرورة القصوى ومن أجزائه بعض تغيرات أخرى .

وقد لوحظ أنه زيدت وظيفة المهندس من الدرجة الخامسة بقسم الهندسة مقابل إلغاء وظيفة أخرى من الدرجة السابعة وقد أجازت الوزارة بأن سبب هذه الزيادة يرجع إلى أن أحد مبعوثيها وهو من تخرجى مدرسة الهندسة الملكية قد أتم دراسته بنجاح ولما كانت الدرجة التى يستحقها — بناء على تقدير وزارة المعارف — هي الدرجة الخامسة فقد أليت الدرجة السابقة وقللت درجة خامسة من فرع المأمورات إلى ديوان العموم ليشتغلها المهندس المذكور .

لوحظ كذلك أن الوزارة خفضت وظيفة وكيل الحسابات من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الرابعة وأبقت وظيفة مديرا الحسابات المدرجة لتلك الدرجة هي بالدرجة الثانية ، وترى هذه اللجنة كما رأيت لجنة الأوقاف يجلس التواب تخفيض وظيفة المدير إلى الدرجة الثالثة كما خفضت وظيفة الوكيل ولا يترتب على هذا نقص في الربط لأن الوظيفة مدرجة لتلك الدرجة .

الباب الثاني

مصاريف عمومية

قدرت بمبلغ ١٩,١٦٦ ج. م. زيادة ٢,٤٢٧ ج. م. على تقديرات العام الماضى وحقيقة هذه الزيادة ٣,٢١٤ ج. م. استرل منها ٧٨٧ ج. م. خفضت في بعض البنود . ومعظم هذه الزيادة ورد في البند ٢ "مصاريف قضائية"،

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢ (١٩ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية

القسم الثاني

مصروفات الأوقاف الخيرية

(انظر حاضرة الشيخ المهتر عبد الرحمن رضا باشا) .

يثلت اللجنة في تقريرها عن القسم الأول أن إيرادات الأوقاف الخيرية في مشروع ميزانية هذا العام تنقص عن العام الماضى بنحو اثنين ومئتين ألف جنيه .

وقد استرل هذا النقص تخفيضاً يقابله في المصروفات ، فما لبثت الوزارة أبواب هذه المصروفات على الرغم من ضغطها في العام الماضى — لإدخال ضغط جديد عليها فاستطاعت أن تخفف منها ما يقرب من الواحد والمئتين ألف جنيه .

ويسر اللجنة أن تشير على الارتياح — قبل أن تنتقل من هذا الإجمال إلى التفصيل — إلى أن الوزارة قد حرصت على أبواب الأعمال الخيرية وبخاصة المبالغ المقررة لتصدقات فلم تمسها يد التخفيض .

قدرت مصروفات الأوقاف الخيرية في مشروع الميزانية بمبلغ ١٦,٨٥٥ ج. م. مقابل ١٦,٤٤٤ ج. م. في العام الماضى أى بتخفيض قدره ٢٠,٩٨٩ ج. م. .

وقد وزعت المصروفات على ثمانية أقسام وهى :

- ١ — الإدارة العمومية .
- ٢ — معاشات ومكالات الموظفين .
- ٣ — مصروفات الأعيان الموقوفة .
- ٤ — المساجد والزاويا والأضرحة .
- ٥ — التعليم .
- ٦ — القسم الطبى .
- ٧ — إغاثة وصدقات .
- ٨ — أوقاف الخلدو لإسماعيل بالودى .

وقد لاحظت اللجنة زيادة وثيقة لعدم حرف (ب) في وظائف التأمين
مبذوع كما لاحظت أن لم يوضع هم أدرج زيادة ١٣٤٨ ج. م. على العام
الماضي وهذه الزيادة تعادل ثلاثة أمثال متوسط مربوط الوظيفة المزينة
وأجبت الوزارة بأن الوظيفة المذكورة زينت لمهام مأمورية الشرقية لأوقاف
المستوى وأن زيادة الربط ترجع إلى تعدد درجات التأمين طبقا لكلاد
موطن أقسام القضاء بالحكومة .

وأما الزيادة في الباب الثاني "مصاريف عمومية" فقدرها ٤٢١ ج. م.
وهي موزعة على أربعة بنود من هذا الباب وليس للجنة ملاحظات عليها .

القسم الثاني

معاشات ومكافآت الموظفين

قدرت مصروفات هذا القسم بمبلغ ٣٤٤,٤٦٨ ج. م. موزعة على التفصيلين
الآتيين :

	تقدرت		زيادة	مجموع
	١٩٣٢	١٩٣٣		
١ - معاشات ومكافآت الموظفين .	٣٣٤٤٦	٣٠٩٢٥	٣٥٢١	٣٥٢١
٢ - مال أعواد المعاشات .	١٠٢٢	١٠٢٤	—	٢
٣ - اجرة .	٣٤٤٦٨	٣١٩٤٩	٢٥٢١	٢
صاف الزيادة .			٢٥١٩	

ويتبين من هذا الجدول أن المقدر لربط الفصل الأول يزيد على تقدير
العام الماضي بمبلغ ٣,٥٢١ ج. م. وسببه زيادة المعاشات المتقاضى صرفها
في خلال هذا العام لن سيطالون إلى المعاش بلوغهم السن القانونية .

القسم الثالث

مصروفات الأغنياء الموقوفة

قدرت بمبلغ ١٣٩,٩٠٩ ج. م. مقابل ١٤٩,١٨٠ ج. م. في العام الماضي
أي بتخفيض قدره ٩,٢٧١ ج. م. وهذا التخفيض ورد في فرعي مصاريف
المباني ومصاريف الأطباء على التفصيل الآتي :

فقد كان مقدرا له في العام الماضي ١٠٠,٠٠٠ ج. م. وكلف لسداد
الرسم المخصوصة بالمحك لا ١٠٠ ج. م. أشارت إليه في تقريرها عن
الاتحاد الإتحاد المطبوع لسد تجاوزى حد ١٠٠ من ميزانية العام الماضي
ولما حل لتكرار .

ولما كان من المدهر أنه يتم تصحيح ٩٠,٠٠٠ ج. م. موزعة على مشروع القانون
الذي يميز للوزارة بوفع المجهود الاستثنائية على المحاسلات فقد وافق
مجلس النواب على تخفيض هذا البند وجعله كما كان مقدرا في العام الماضي
وهذه الخطة توافق على ذلك .

فقد للمصاريف الثرية بند ١٦ بمبلغ ٥٠٠ ج. م. وهذا التقدير وإن كان
يقل عن العام الماضي بسنتين جنبها إلا أنه يزيد على ما صرف فعلا
في سنة ١٩٣١ وقدره ٤٧٧ ج. م. لذلك ترى اللجنة — كما رأى مجلس النواب —
تخفيض هذا البند إلى ٤٠٠ ج. م.
وبناء على التخفيض في البندين المذكورين يصير لإجمالي هذا الباب
١٦,٠٦٦ ج. م.

الباب الثالث

أعمال جديدة

قدر لهذا الباب ١٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي لتجديد التركيبات
الكهربائية بديوان الوزارة .

الفرع الثاني

المأموريات

قدرت مصروفات هذا الفرع بمبلغ ٩٥,٦٢٧ ج. م. تخفيض إحدى قدره
١٧,٠٠٠ ج. م. عن عام الماضي وقد ودرت على باين كما يأتي :

	تقدرت		زيادة	مجموع
	١٩٣٢	١٩٣٣		
١ - باب ١ - معاشات وأجور ومهمات .	٧٨٩٧٧	٨٠,٥٦٨	—	١٥٩١
٢ - باب ٢ - مصاريف عمومية .	١٦٦٥	١٦٢٢٩	٤٢٠	—
٣ - الخطة .	٩٥٦٢٧	٩٦٩٧٧	١٠١	١٥٩١
صاف التخفيض .			١١٧٠	

الباب الثالث أعمال جديدة

وكان مقدراً لها في العام الماضي ٣,٧٧٠ ج. م. على التفصيل الوارد بصفحة ٢٩ من الميزانية ونظراً لإتمام العارة التابعة لوقف أوده باشي الخيري بالاسكندرية وإتمام "لحراجت" التابعة لوقف سيدنا الحسين بالاسكندرية لم يدرج في مشروع الميزانية لهذا العام إلا ٢٠٠ ج. م. لإدخال البورد الكهربائي في الأماكن المعدة للسكنى .

الفرع الثاني

مصاريف الأتليان المؤجرة والمتزعة والإصلاح

قدر لمصروفات هذا الفرع مبلغ ١٠٤,٨٣٤ ج. م. مقابل ١٠٨,٩٣٢ ج. م. في العام الماضي أى بتخفيض إجمالي قدره ٤,١٠٨ ج. م. وقد وزعت هذه المصروفات على ثلاثة أبواب وبماها كالآتي :

أحياء الإصلاح	الأحياء المؤجرة	أطوار المؤجرة	الأبواب
جيبه	جيبه	جيبه	
٧١١	١٨٢٨	٩٣٧٢	باب ١ - ماعيات وأجروم تيات...
٥٣٦	١٥١٨٢	٧٠٨٣٢	٢ - مصاريف عمومية...
٤٥٠٧	—	١٨٦٥	٣ - أعمال جديدة ...
٥٧٥٤	١٧٠١١	٨٢٠٦٩	الجهة .

الفرع الأول

مصاريف المباني

قدر لهذا الفرع ٣٤,٨٢٥ ج. م. بتخفيض ٥,١٧٣ ج. م. عن العام الماضي .
يرتسم إلى باين :

الباب الثاني

مصاريف عمومية

وقد تقرر بتخفيض ١,٦٠٣ ج. م. معظمه في البند ١ - عوائد المباني إذ نقصت بمقدار ١,٣٧٤ ج. م. وأجابت الوزارة بأن هذا النقص يرجع إلى حبوبض الأماكن ورفع عوايقها .

تقديرات	زيادة	مخصص
١٩٣٣ ع	١٩٣٢ ع	١٩٣٣ ع
جيبه	جيبه	جيبه
١١٩١١	١٣٤٦٤	١٥٥٢
٨٦٥٥١	٨٤٣٨٢	—
٦٣٧٢	١١٠٨٦	٤٧١٤
١٠٤٨٣٤	١٠٨٩٣٢	٦٢٦٧
ساق التخصيص .		٤٠٩٨

وقوف القرشية وتبلغ مساحة أطيانه المؤجرة ١,٧٤٥ فداناً، وهذا كان معظم الزيادة في البند الخاصة بمال الأتليان وأجرة الشغلة وتأمين التفاوض .

وتبلغ مساحة أطيان الأوقاف الخيرية على اختلافها ٥٢,٤٨٢ فداناً، وتزى اللجنة من المفيد أن تدرج هنا الجدول الآتي لبيان كل منها من حيث تقدير المصروفات والإيرادات ومتوسط ما يخص الفرد الواحد :

وظاهر من هذا الجدول أن تقدير الباب الثاني "مصاريف عمومية" يزيد ببلغ ٢,١٦٩ ج. م. على العام الماضي .

على أن حقيقة هذه الزيادة في بعض بنود هذا الباب هي ٧,١٣٩ ج. م. استتزل منها ٤,٨٧٠ ج. م. قيمة التخفيض في البند الأخرى فصار صافي الزيادة ٢,١٦٩ ج. م. ويرجع سببها إلى إضافة أوقاف جديدة لتطير الأوقاف

نوع الأحياء	المساحة بالفدان	الإيرادات	ما يخص الفرد في الإيرادات	المصروفات	ما يخص الفرد في المصروفات	صافي الإيرادات	نوع الأحياء
طيرة ...	٤٨٨٨٥	٢٦٦٢٦١	٤٤٧	٨٢٠٦٩	٦٧٨	١٨٤١٩٢	طيرة ...
مزرعة ...	٣٦٩٥	٢٥٢٣٥	٨٢٩	١٧٠١١	٦٠٤	٨٢٢٤	مزرعة ...
مصالح ...	٩٠٢	٣١٥٦	٤٩٨	٥٧٥٤	٣٠٨	—	مصالح ...

ومن المفهوم أن أطباء الإصلاح لا ينفرد من وزائها إيراد في الوقت الحاضر
حتى يتم إصلاحها .

الفرع الثالث

لمشترى أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف

قدر لهذا الفرع مبلغ ٢٥٠ ج. ٠ كما كان في العام الماضي .

القسم الرابع

المساجد والزوايا والأضرحة

قدرت مصروفات هذا القسم بمبلغ ١٦٩,٨٤٣ ج. ٠ تخفيض إحسان
قدره ١,٣١٠ ج. ٠ من العام الماضي وتفصيله كالآتي :

تخصيص	دولة	مسيرات	
		سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
جيبه	حبه	جيبه	حبه
—	٣٧٢٢	٤٢٠,٥٦١	١٢٤,٢٩٤
٢٩٤٢	—	٣١٠,٩٢	٢٨١٠٠
٢١٠٠	—	١٩,٥٠٠	١٧٤٠٠
٥٠٤٢	٣٧٢٢	١٧١,١٥٣	١٦٩,٨٤٣
١٣١٠		ساق التخصيص	

يتم من هذا الجدول أن في الباب الأول — «مهايات وأجر ومرتبات» —
زيادة تبلغ ٣,٧٣٢ ج. ٠ وترجع هذه الزيادة إلى أن ربط هذا الباب فقر
في العام الماضي انخفاضاً بنسبة ١٠٪ من مجموعه . وقد بلغت هذه النسبة
في ١٢,٦٣٥ ج. ٠ وذلك على أمل أن تمكن الوزارة من اقتصاد مبلغ يقابل
هذه النسبة مما سيخلو من الوظائف ولكنها لم تتمكن من توفير هذا المبلغ
بأكمله فاضطرت إلى فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,٩٦٠ ج. ٠ لسد التجاوز
في هذا الباب من ميزانية العام الماضي ورأت لذلك أن يكون ربط الباب
المذكور في هذا العام على أساس المنظور صرفه فعلاً .

وعلى ذلك يكون تقدير هذا العام أقل في الواقع من مجموع ربط العام
الماضي والاعتماد بمبلغ ٧,٣٣٨ ج. ٠ وقد توصلت الوزارة إلى هذا بالتأخذ
التدابير الآتية وهي أن بلدة الموظفين العليا كانت قررت الاستغناء عن بعض
الوظائف بقسم المساجد ولكي الوزارة وأساساً ألا تعمل بهذا القرار في الظروف
الحاضرة رحمة بشاغلها فأبقتهم مع تخفيض مرتباتهم إلى النصف حتى تخلو
وظائف أخرى يتقنون إليها كذلك عمدت إلى المستخدمين الذين يعملون
في أكثر من وظيفة واحدة ويتقاضون عليها مرتبات متعددة فقصرت عمل
كل منهم على أكبر الوظائف التي يؤيد مرتباً كما أنها أدخلت تمديداً على
نظام مرتبات الخبر التي كانت تصرف لبعضهم زيادة على مرتباتهم .

هذا وأنت اللجنة تشكر الوزارة على ما صنعت من عدم الاستغناء عنها
رأفة بهم .

وبما أن من أهم ما تقوم به وزارة الأوقاف إقامة الشعائر الدينية في المساجد
التابعة لها ودفع حاجات الحاجين من الفقراء .

وبما أن هؤلاء المستضعفين قاطنون بالشعائر الدينية وهم مع ذلك من طائفة
الفقراء ذوي الأسر الكيرة العدد — ترجو اللجنة أن تعني الوزارة بالمعطف
عليهم يرد شيء مما أخذ منهم حتى ويصلت إلى ذلك سبيلاً .

وأما التخفيض في الباب الثاني فقد نشأ عن نقص ربط بعض بنود
هذا الباب ومعظمه في بند — «حفظ وترميم المساجد» غير الأثرية ومن
حذف البند الخاص بن خز لقضاء المقارئ والأضرحة من هذا الباب

وإدراجها ضمن المرتبات وقد كان مقدراً له في العام الماضي ١,٥٣٢ ج. ٠
كذلك في الباب الثالث — «أعمال جديدة» — تخفيض قدره ٢,١٠٠ ج. ٠

ويرجع إلى أن بعض أعمال الإنشاء المفرقة من ستين سابقة قد تم أو بقي
لإتمامه اعتماد يقل عن ربط العام الماضي .

وبين الأعمال الجديدة والاعتمادات المدرجة لكل منها وأصل التكاليف
وارد بصفحة ٤٩ من مشروع الميزانية .

القسم الخامس

التعليم

قدر لهذا القسم مبلغ ١٦,٦٩٢ ج. ٠ مقابل ٢٥,٠٥٤ ج. ٠ في العام
الماضي أي تخفيض قدره ٨,٣٦٢ ج. ٠ من ذلك ٧,٠٥٩ ج. ٠ قيمة
ما كان مربوطاً للفرع الخاص بإعانات التعليم التي أدرجت في مشروع ميزانية
هذا العام ضمن قسم ٧ — «إعانات وصناعات» .

وقد وزعت مصروفات هذا القسم ، بعد إلغاء فرع إعانات التعليم ، على
فريقين :

الفرع الأول

إدارة التعليم ومدرسة الليالي

قدر لهذا الفرع ١٢,٦٩٢ ج. ٠ موزعاً على البابين الآتيين :

تخصيص	دولة	تقديرات	
		سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
جيبه	حبه	جيبه	حبه
١٧٦٠	—	٨٧٨٢	٧٠٢٢
—	٤٥٧	٥٢١٣	٥٦٠٠
١٧٦٠	٤٥٧	١٣٩٩٥	١٢,٦٩٢
١٢٠٣		ساق التخصيص	

القسم السادس

القسم الطبي

قُدرت مصروفات هذا القسم بمبلغ ٥٥,٥٩٢ ج.م مقابل ٥٦,٠٠٤ ج.م. أي بتخفيض إجمالي قدره ٤١٢ ج.م. وقد وزعت على فروعين - بعد إلغاء الفرع الثالث - الكليات التي في إدارة مشايخها وإدراج ربطه ضمن الفرع الثاني الخالص بالملايين والكليات .

الفرع الأول

المستشفيات والعيادات

قُدر لهذا الفرع بمبلغ ٣٩,٥٢٤ ج.م بتخفيض ٦٠٨ ج.م عن العام الماضي ويشمل ثلاثة أبواب وهي :

	تقديرات		نقص	زيادة
	١٩٣٢	١٩٣٣		
١ - عيادات وأمراض	٢٤١٥٢	٢٣٩٥٠	٢٠٢	جيب
٢ - عيادات جراحية	١٥٣٧٢	١٦١٨٢	٨١٠	جيب
٣ - عيادات أمراض	٣٩٥٢٤	٤٠١٣٢	١٥٨	جيب
٤ - عيادات أمراض				جيب
٥ - عيادات أمراض				جيب
٦ - عيادات أمراض				جيب
٧ - عيادات أمراض				جيب
٨ - عيادات أمراض				جيب
٩ - عيادات أمراض				جيب
١٠ - عيادات أمراض				جيب
١١ - عيادات أمراض				جيب
١٢ - عيادات أمراض				جيب
١٣ - عيادات أمراض				جيب
١٤ - عيادات أمراض				جيب
١٥ - عيادات أمراض				جيب
١٦ - عيادات أمراض				جيب
١٧ - عيادات أمراض				جيب
١٨ - عيادات أمراض				جيب
١٩ - عيادات أمراض				جيب
٢٠ - عيادات أمراض				جيب
٢١ - عيادات أمراض				جيب
٢٢ - عيادات أمراض				جيب
٢٣ - عيادات أمراض				جيب
٢٤ - عيادات أمراض				جيب
٢٥ - عيادات أمراض				جيب
٢٦ - عيادات أمراض				جيب
٢٧ - عيادات أمراض				جيب
٢٨ - عيادات أمراض				جيب
٢٩ - عيادات أمراض				جيب
٣٠ - عيادات أمراض				جيب
٣١ - عيادات أمراض				جيب
٣٢ - عيادات أمراض				جيب
٣٣ - عيادات أمراض				جيب
٣٤ - عيادات أمراض				جيب
٣٥ - عيادات أمراض				جيب
٣٦ - عيادات أمراض				جيب
٣٧ - عيادات أمراض				جيب
٣٨ - عيادات أمراض				جيب
٣٩ - عيادات أمراض				جيب
٤٠ - عيادات أمراض				جيب
٤١ - عيادات أمراض				جيب
٤٢ - عيادات أمراض				جيب
٤٣ - عيادات أمراض				جيب
٤٤ - عيادات أمراض				جيب
٤٥ - عيادات أمراض				جيب
٤٦ - عيادات أمراض				جيب
٤٧ - عيادات أمراض				جيب
٤٨ - عيادات أمراض				جيب
٤٩ - عيادات أمراض				جيب
٥٠ - عيادات أمراض				جيب
٥١ - عيادات أمراض				جيب
٥٢ - عيادات أمراض				جيب
٥٣ - عيادات أمراض				جيب
٥٤ - عيادات أمراض				جيب
٥٥ - عيادات أمراض				جيب
٥٦ - عيادات أمراض				جيب
٥٧ - عيادات أمراض				جيب
٥٨ - عيادات أمراض				جيب
٥٩ - عيادات أمراض				جيب
٦٠ - عيادات أمراض				جيب
٦١ - عيادات أمراض				جيب
٦٢ - عيادات أمراض				جيب
٦٣ - عيادات أمراض				جيب
٦٤ - عيادات أمراض				جيب
٦٥ - عيادات أمراض				جيب
٦٦ - عيادات أمراض				جيب
٦٧ - عيادات أمراض				جيب
٦٨ - عيادات أمراض				جيب
٦٩ - عيادات أمراض				جيب
٧٠ - عيادات أمراض				جيب
٧١ - عيادات أمراض				جيب
٧٢ - عيادات أمراض				جيب
٧٣ - عيادات أمراض				جيب
٧٤ - عيادات أمراض				جيب
٧٥ - عيادات أمراض				جيب
٧٦ - عيادات أمراض				جيب
٧٧ - عيادات أمراض				جيب
٧٨ - عيادات أمراض				جيب
٧٩ - عيادات أمراض				جيب
٨٠ - عيادات أمراض				جيب
٨١ - عيادات أمراض				جيب
٨٢ - عيادات أمراض				جيب
٨٣ - عيادات أمراض				جيب
٨٤ - عيادات أمراض				جيب
٨٥ - عيادات أمراض				جيب
٨٦ - عيادات أمراض				جيب
٨٧ - عيادات أمراض				جيب
٨٨ - عيادات أمراض				جيب
٨٩ - عيادات أمراض				جيب
٩٠ - عيادات أمراض				جيب
٩١ - عيادات أمراض				جيب
٩٢ - عيادات أمراض				جيب
٩٣ - عيادات أمراض				جيب
٩٤ - عيادات أمراض				جيب
٩٥ - عيادات أمراض				جيب
٩٦ - عيادات أمراض				جيب
٩٧ - عيادات أمراض				جيب
٩٨ - عيادات أمراض				جيب
٩٩ - عيادات أمراض				جيب
١٠٠ - عيادات أمراض				جيب

ويبين من هذا الجدول ان الباب الأول زيادة قدرها ٢٠٢ ج.م وقد نشأت هذه الزيادة من إدراج مرتبات للمرضات اللاتي يستخرجن من مدرسة التمريض التي أوجدها الوزارة لتخرج ممرضات للمستشفيات وعلى الاخص لمستشفى الولادة المنتظر افتتاحه .

ولهذه النامية ترجو اللجنة إلى توفيق الوزارة إلى افتتاح هذا المستشفى قريبا لتادية العمل العظيم والخدمة الجليلة للإنسانية التي أنشئ من أجلها .

أما الباب الثاني فتشمل مصاريفه عن الاغذية والأدوية والالات الطبية والملبوسات والمياه والنور وأدوات النظافة اللازمة للمستشفيات والبيانات وقد قدر ربط هذا الباب بتخفيض ٨١٠ ج.م عن العام الماضي .

الباب الأول

يشمل ربط هذا الباب ضمن الوظائف النامية وظيفة مدير إدارة التعليم وقد اشترت اللجنة في تقريرها عن ميزانية العام الماضي إلى احتفاظ الوزارة بهذه الوظيفة بعد إحالة مدرسيها إلى وزارة المعارف العمومية وإلى ما أجايت به الوزارة من أن الموظف الذي يشغل هذه الوظيفة له مدة خدمة طويلة تنتهي في ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ ، ولا تجل إحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية خصوصا وأن الفرق بين ماينته التي كان يستولي عليها والمعاش الذي يستحقه هو ٢١ ج.م تقريبا وأنه يشرف على إدارة مدرسة البنات إشرافا مقبلا . فوافقت اللجنة على إبقاء الوظيفة المذكورة في ميزانية العام الماضي على أن تلت في هذا العام هي والوظيفتان الكائنتان التابعتان لها ولكن الوزارة أدرجت في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٦٠٠ ج.م كرتب للمدرسين أدرجت الوظيفتين الكائنتين مع تخفيض في ربطهما وأجايت عن ذلك بأنها رأت أن تستفيد بضرورة مدير التعليم وكفأته فأبقت بهد روى فيه أن يكون مرتبه الشهري خمسة عشر جنيها فوق معاشه الذي يستحقه وذلك للإشراف على إدارة مدرسة البنات وأربع مدارس أخرى وبعض مكاتب صغيرة وهذا بيانها :

مدرسة العباسية الصناعية للبنين ؛

مدرسة العباسية الصناعية للبنات ؛

مدرسة راتب باشا الابتدائية بالقاهرة ؛

مدرسة راتب باشا الابتدائية بالإسكندرية .

أما المكاتب الصغيرة فلها : ثلاثة بالقاهرة ، وواحد بطوخ ، وواحد بالإسكندرية ومثمانية بالقاهرة .

والأسباب المتقدمة ترى اللجنة الموافقة على تصرف الوزارة في هذا الموضوع .

الباب الثاني

قدر له مبلغ ٥٦,٧٠٠ ج.م زيادة ٤٥٧ ج.م عن العام الماضي . وترى اللجنة رغبة منها في تمكين مدرسة البنات من قبول أكبر عدد من التلاميذ الموافقة على ربط هذا الباب مع الزيادة .

الفرع الثاني

المكاتب التي تديرها وزارة المعارف

قدر لهذا الفرع بمبلغ ٤٠٠٠ ج.م كالكان في العام الماضي ، وقد بينت اللجنة في تقريرها عن الميزانية السابقة أن هذا المبلغ يصرف لوزارة المعارف سواء نظير قيامها بإدارة التعليم في ١٣٢ مكتبا وإصلاح مكاتبها .

الفرع الثاني

الملاجئ والتكايا

قدر هذا الفرع ١٦٠٦٨ ج. ودرج على ماين وهما :

تخصص	١٩٣٢	١٩٣٣
جبهة	جبهة	جبهة
باب ١ - ماهيات وأبروسيات .	٦٥٣	٥٩١٠
باب ٣ - مصاريف عمومية .	٧	٨٩٥
الجد ١	١٦٠٦٨	١٦١١٥
١٣٥٢	١٦٠٦٨	١٦١١٥

وطاهر من هذا البيان أن تقدير هذا العام يزيد على لعام الماضي مبلغ ١٣,٥٣ ج. م. من هذه الزيادة مبلغ ١,١٥٧ ج. م. قيمة اعتداد الفرع ثالث - أحاسن التكايا في إدارة مايشيها والذي ضم إلى هذا الفرع كما تقدم فإذا استبعد هذا المبلغ كانت الزيادة الحقيقية هي ١٩٩ ج. م. ومعظمها في بند ٧ مصاريف أثرية - إذ قدر له ٤٤٩ ج. م. بزيادة ١٦٠ ج. م. على العام الماضي وقد رأى مجلس النواب تخفيض مائة جنيه منها .

ولما كان متوسط ماصرف فعلا لهذا البند في سق ١٩٣٠ - ١٩٣١ لم يتجاوز ٣٠٠ ج. م. فترى هذه لجنة الموافقة على الحفيس المذكور وبناء على ذلك أصبح اعتداد الباب الثاني ٩,٥٠٥ ج. م.

القسم السابع

إعطائات وصدقات

قدر لهذا الفرع مبلغ ٧٦,٦٥٩ ج. م. وهو يقسم إلى بدين بعد ضم بند المرتبات إلى بند الصدقات وهما :

بند ١ - إعانات - وقدر له ٥٨,٥٣٤ ج. م. يخص ٣,٠٩١ ج. م. عن العام الماضي . وتصرف هذه الإعانات لمعاهد علمية وجمعيات خيرية وملاجئ .

وتلاحظ اللجنة أن الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة لم تخرج في عداد الجمعيات المرتب لها إذ أنه وفي من أكبر الجمعيات الخيرية وأهمها ومواردها ككل الموارد قد أثرت الأزمة المالية الحاضرة . لذلك ترجو اللجنة أن يكون لهذه الجمعية نصيب في الإعانات وأن تخرج ضمن الجمعيات المرتب لها إعانة سواء أسرة وبرها وتشجيعها على التوسع في عملها الخيري .

بند ٢ - صدقات - وقدر لها مبلغ ١٨,١٢٥ ج. م. كما كانت في العام الماضي .

وأوجه صرف هذه الصدقات الواردة بالصمعة ٥٧ من مشروع الميزانية وتتخصص في صدقات تصرف شهريا بمائلات قليلة وأخرى تصرف في المواسم والأعياد ومنها ما يصرف لدفن الموتى الفقراء .

القسم الثامن

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى

قدرت مصروفات هذا الأوقاف بمبلغ ٤٢,٤٣٧ ج. م. بتخفيض ٥٢٧ ج. م. عن العام الماضي . وقد وزعت على ثلاثة أبواب كما يأتي :

تخصص	زيادة	تخصص	١٩٣٢	١٩٣٣
جبهة	جبهة	جبهة	جبهة	جبهة
٢١٧	٨٢٥٥	٨٣٨	٢٤٢٨٩	٢٥٦٩٩
٩١٠	٦٠٠	٩٦٠٠	٩٦٠٠	٩٦٠٠
١١٢٧	٦٠٠	٢٤٢٨٩	٢٤٢٨٩	٢٤٢٨٩
٥٢٧				

صافي تخفيض .

يتبين من هذا الجدول أن الباب الأول " ماهيات وأجر ومرتببات " تخفضا قدره ٢١٧ ج. م. عن العام الماضي .

الباب الثاني

مصاريف عمومية

حقيقة التخفيض في هذا الباب هي ١,٦٢٣ ج. م. استقل منها مبلغ ٧١٣ ج. م. قيمة الزيادة في البنود : ٢٢٤,٢١٤ ١٨٠ ١٣٤ ٣٦٢ وقد رأى مجلس النواب إلغاء الزيادة في البنود المذكورة ما عدا البند ٢ - رسوم إدارة فأقر زيادته وهي ١٣٤ ج. م. وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك وبهذا التخفيض تعود البنود المتقدمة إلى ما كانت عليه في العام الماضي ويصبح ربط هذا الباب ٢٤,٢١٠ ج. م.

الباب الثالث

أعمال جديدة

زيد تقدير هذا الباب بمبلغ ٦٠٠ ج. م. على المبلغ المقر في العام الماضي لزيادة الحوشين مرة ١٦ ١٧ بالتل الكبير والحوشة مرة ٣ بالفصاين وتكلفة الإصلاح بالحوشة مرة ١٨

قسم ٤ - المساجد والزوايا والأضرحة

ج	ب	ج
١٢٤,٢٩٣	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
٢٨,١٥٠	باب ٢ - مصاريف عمومية.	
١٧,٤٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة.	
١٦٩,٨٤٣		

قسم ٥ - التعلم

فرع ١ - "إدارة التعلم ومدرسة النياح"

ج	ب	ج
٧,٣٢٢	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
٥,٦٧٠	باب ٢ - مصاريف عمومية.	
١٢,٦٩٢		
٤,٠٠٠	باب ١ - المكاتب التي يديرها وزارة المعارف.	
١٦,٦٩٢		

قسم ٦ - القسم الطبي

فرع ١ - المستشفيات والعيادات

ج	ب	ج
٣٤,١٥٢	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
١٥,٣٧٢	باب ٢ - مصاريف عمومية.	
٣٩,٥٢٤		
	فرع ٢ - الملاهي والتكايا.	
ج	ب	ج
٦,٤٦٣	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
٩,٥٠٥	باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ١٠٠ ج. م.).	
٥٥,٤٩٢		

قسم ٧

باب ١ - إعانات وصداقات.

قسم ٨ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى

ج	ب	ج
٨,٠٣٨	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
٢٤,٢١٠	باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٥٧٩ ج. م.).	
٩,٦٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة.	
٤١,٨٤٨	جملة المصروفات.	
٧٤,٠١٣		

وقد قدر صافي إيراد هذه الأوقاف في مشروع الميزانية بمبلغ ١٥,٩٩٠ ج. م. وكان في العام الماضي ١٤,١١٦ ج. م. أي زيادة قدرها ١,٨٧٤ ج. م. وقد أضيف إلى صافي الإيراد ما اقتصد من مصروفات الباب الثاني ونسره ٥٧٩ ج. م. بلغ المجموع ١٦,٥٦٩ ج. م. وهو يصرف إلى وزارة المعارف عمومية باعتبارها الجهة المستفيدة لإتقانه على شؤون التعليم. و.. على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتبارات الآتية وقد وافق نيب مجلس النواب :

قسم ١ - الإدارة العمومية

فرع ١ - ديوان العموم

ج	ب	ج
٩٣,٣٩٩	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
١٦,٠٦٦	باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٣١٠٠ جنيه).	
١٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة.	
١٠٩,٥٦٥		

فرع ٢ - المأموريات

ج	ب	ج
٧٨,٩٧٧	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
١٦,٦٥٠	باب ٢ - مصاريف عمومية.	
٢٠٥,١٩٢		

قسم ٢

باب ١ - معاشات ومكافآت الموظفين.

قسم ٣ - مصروفات الأحيان الموقوفة

فرع ١ - مصاريف المباني

ج	ب	ج
٣٤,٦٢٥	باب ٢ - مصاريف عمومية.	
٢٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة.	
٣٤,٨٢٥		

فرع ٢ - مصاريف الأطنان

ج	ب	ج
١١,٩١١	باب ١ - ماهيات وأجرومريبات.	
٨٦,٥٥١	باب ٢ - مصاريف عمومية.	
٦,٣٢٢	باب ٣ - أعمال جديدة.	
١٠٤,٨٣٤		

قسم ٣

باب ١ - تشتري أجزاء أعيان متناخلة بأعيان الأوقاف الخيرية.

القسم الثالث

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الألفية

الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

فقدت إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين بمبلغ ٣٣٠,٧٢ ج.م. بنقص ٣٣,٠٧٢ ج.م. بنقص قدره ٦,١٨٩ ج.م. عن العام الماضي وسيرد تفصيل هذا النقص في أبوابه. وقد ضم إلى الإيرادات بمبلغ ١٢,٣١٩ ج.م. أخذ من المتوفر مقابل إدراج ١٢,٥٠٠ ج.م. في المصروفات لأعمال جديدة خاصة بإصلاح الحرم النبوي وتبني مكة والمدينة.

وقد وزعت الإيرادات على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - إيرادات الأعيان الموقوفة .

الباب الثاني - مرتبات مقررة للحرمين .

الباب الثالث - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة.

الباب الأول

إيرادات الأعيان الموقوفة

فقدت بمبلغ ٣١١,٢٩١ ج.م. بنقص ٢١٢,٢١٢ ج.م. عن العام الماضي وقد شمل هذا النقص أربعة من بنود هذا الباب وهي :

بند ٢ - إعانات المأوى بنقص ٥٨٩ ج.م. .

٣ - إعانات الأراضي القضاء وبها زيادة ٤٧ ج.م. .

٤ - الإعانات بنقص ٧٧٣ ج.م. .

٥ - إعانات الأطباء الزراعية وقدر لها ١٧,٠٤٠ ج.م. بنقص ١,٠٩٠ ج.م. .

وتبلغ مساحة الأطباء المؤجرة في هذا العام ٣,٢٨٧ فدانا زيادة ١٦٣ فدانا على العام الماضي .

ويرجع النقص في البنود المتقدمة لقيود فئات الإيجار وتخلو بعض الأماكن.

أما بند ٥ - إيرادات زراعية فلم يدرج له أعياد في هذا العام لتأجير الأطباء التي كانت ترزعا الوزارة على التمة .

الباب الثاني

مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين

فقدت هذه المرتبات بمبلغ ٤٥٠ ج.م. كما كانت في العام الماضي .

الباب الثالث

ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة

فقدت إيرادات هذا الباب بمبلغ ١,٣٣١ ج.م. بنقص ١,٩٧٧ ج.م. عن العام الماضي . وورد هذا النقص في بند ٢ - إيرادات متنوعة التي تشمل ضريبة التطهير وأجرة خفر المأوى وحراسة المحصولات وغيرها، على أن هذا النقص لم يكن في الحقيقة قصدا بالمعنى الصحيح لأن ربط هذا الباب في ميزانية العام الماضي كان يشمل مبلغ ٧٠٠ ج.م. فقد إرادنا لصيدلية بمكة المكرمة ولكن الوزارة لم تتمكن من فتح هذه الصيدلية فلم يدرج لها في مشروع ميزانية هذا العام شيء .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب .

جنبه

باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة . ٣١,٢٩١

باب ٢ - مرتبات مقررة للحرمين . ٤٥٠

باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية ومن إيرادات ١,٣٣١

متنوعة .

٣٣,٠٧٢ جملة الإيرادات .

١٢,٣١٩ المأخوذ من المتوفر لأعمال خاصة بإصلاح الحرم النبوي وتبني مكة والمدينة .

٤٥,٣٩١ الجملة الصومية .

المصروفات

فقدت مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين بمبلغ ٤,٣٩١ ج.م. زيادة إيجابية قدرها ١,٧٢٦ ج.م. ومعظم هذه الزيادة في باب ٢ - مصاريف الأماكن التي سيرد تفصيلها .

وقد وزعت المصروفات على خمسة أبواب :

الباب الأول

رسوم الإدارة

فقدت بمبلغ ٣,٣٠٧ ج.م. بنقص ٥٨٩ ج.م. عن العام الماضي .

الباب الثاني

مصاريف الأماكن

قدرت بمبلغ ١٩,٠١٥ ج. م. ، مقابل ٥,٦٥٥ ج. م. في العام الماضي ،
تكون هناك زيادة قدرها ١٣,٣٦٠ ج. م. ، وقد نشأت هذه الزيادة عن
درج اعتمادات لأعمال جديدة لم يكن مدرجا لها شيء في العام الماضي ،
بتفصيل هذه الأعمال وبيان تكاليفها النهائية وارد في الصفحة ١٦ من
مشروع ميزانية أوقاف الحرمين .

الباب الثالث

مصاريف الأطنان

قدرت هذه المصروفات بمبلغ ٥,٣٠٢ ج. م. زيادة ٤٢٧ ج. م. على العام
الماضي وقد وزعت المصروفات على بندين :

١ - مال الأطنان وبه تخفيض ٧٣ ج. م. نتج من استبدال جزء من
أطنان أوقاف الحرمين الشريفين بجهة جزيرة بدران لمصلحة السكك الحديدية
ومن تخفيض ضريبة مصاريف السكك الزاوية الخاصة بأطنان الحرمين
عامودية قلين .

٢ - مصاريف الأطنان وبه زيادة قدرها ٥٠٠ ج. م. أضيفت
هذا العام نظرا لعدم كفاية الربط المدرج في ميزانية العام الماضي .

الباب الرابع

ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين

قدر لهذا الباب مبلغ ١٦,٢٦٧ ج. م. في مقابل ٢٠,٣٢٩ ج. م. في العام
الماضي أى بتخفيض قدره ٣,٠٦٢ ج. م. وقد نشأت هذا التخفيض عن عدم
درج ربط لمصاريف صيدلية بمكة المكرمة وعبادة طلبة بالمدينة المنورة
من مشروع ميزانية هذا العام لأن الوزارة لم تتمكن من دفعهما بسبب الحالة
الاقتصادية العامة وقد كان مدرجا لها في العام الماضي ٤,٠٠٠ ج. م. .

وبيان الأعمال الخيرية وما يصرف عليها وارد بصفحة ١٨ من مشروع
لميزانية .

الباب الخامس

مصاريف قضائية ومتنوعة

قدرت بمبلغ ١٥٠٠ ج. م. زيادة ٥٠٠ ج. م. على العام الماضي . وقد
وردت هذه الزيادة في بند ١ - "مصاريف قضائية" لعدم كفاية تقدير
العام الماضي إلا أن مجلس التواب رأى إبقاء الاعتماد على ما كانت عليه
في العام الماضي .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وبناء على ما تقدم ترعى اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق
عليها مجلس التواب .

جنبه

٣,٣٠٧ باب ١ - رسوم الإدارة .

١٩,٠١٥ باب ٢ - مصاريف الأماكن .

٥,٣٠٢ باب ٣ - مصاريف الأطنان .

١٦,٢٦٧ باب ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين .

١,٠٠٠ باب ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة (بعدم تخفيض ٥٠٠ ج. م.) .

٤٤,٨٩١ جملة المصروفات .

الجزء الثاني

ميزانية الأوقاف الأهلية

الإيرادات

قدرت إيرادات الأوقاف الأهلية بمبلغ ٨٣١,٤٧٢ ج. م. مقابل ٧٩٧,٢٢٦ ج. م. أى زيادة ٣٤,٢٤٦ ج. م. على العام الماضي وقد وزعت هذه
الإيرادات على أدوية أبولب .

وتشمل الإيرادات المتنوعة أجرة خفر المبانى وضريبة التطهير وضريبة
الى وحراسة المحصولات وغيرها وتفصيلها وارد بصفحة ١١ من مشروع
ميزانية الأوقاف الأهلية .

الباب الرابع

إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة

قدرت بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م كما كانت في العام الماضي .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتبارات الآتية :
وقد وافق عليها مجلس النواب .

حب

٧٧٧,٥٧٣ باب ١ - إيرادات الأوقاف الموقوفة .

٣,٠٧٠ باب ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .

٤١,٨٢٩ باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية ومن
الإيرادات المتنوعة .

١٠,٠٠٠ باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة.

٨٣١,٤٧٣ جملة الإيرادات .

المصروفات

قدرت مصروفات الأوقاف الأهلية بمبلغ ٥١٣,١٢٤ ج.م في مقابل
٤٢٥,٨٩٩ ج.م في العام الماضي أى زيادة قدرها ٨٧,٢٢٥ ج.م وسيد
تفصيل هذه الزيادة وأسبابها في أبوابها .

وقد وزعت المصروفات على سبعة أبواب :

الباب الأول

رسوم إدارة

وقد قدرت بمبلغ ٨٣,١٤٧ ج.م زيادة ٣,٤٢٤ ج.م بسبب دخول أوقاف
جديدة في نظر الوزارة .

الباب الأول

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت بمبلغ ٧٧٧,٥٧٣ ج.م زيادة ٢٨,٠٨٥ ج.م على العام الماضي.
ويشمل هذا الباب خمسة بنود :

البند الأول - "إيجارات المباني" - وقدرت بمبلغ ١٨٨,١٤٢ ج.م
زيادة ٣٢,٨٥٠ ج.م على العام الماضي .

البند الثاني - "بعضات الأرضي الفضاء" وقدرت بزيادة ١,٥٦٣ ج.م
على العام الماضي وتبع زيادة في هذين البندين إلى أن للأوقاف التي
دخلت في نظر الوزارة هذا العام غفارات مؤجرة بالقاهرة والاسكندرية .

البند الثالث - الأحكام وقدر لها ٧٠٧ ج.م بنقص ٥٤١ ج.م .

البند الرابع - "بعضات الأطنان الزراعية" وقدرت بمبلغ ٥٣٢,٦٢٧ ج.م
مقابل ٥٦٠,٢٥١ ج.م أى بنقص قدره ٢٧,٦٢٤ ج.م .

وتبلغ مساحة الأطنان المؤجرة في هذا العام ١٢٠,٨٩٧ فداناً بزيادة
٩,٢٣١ فداناً على العام الماضي ومع هذه الزيادة في الأطنان المؤجرة فقد
نقصت الإيجارات بسبب هبوط ثقت الإيجار .

البند الخامس - إيرادات زراعية - وقدرت بمبلغ ٤٥,٨٣٣ ج.م بزيادة
٢١,٨٣٨ ج.م .

من هذه الإيرادات مبلغ ٤٤,٤٧٩ ج.م إيراد الأطنان المنزوعة على القيمة
وتبلغ مساحتها ٤,٦٩٦ فداناً و ١,٣٤٤ ج.م إيراد أراضي الإصلاح، وتبلغ
مساحتها ٤١٦ فداناً .

الباب الثاني

مرتبات مربوطة بوزارة المالية

وقدر لها مبلغ ٣,٠٧٠ ج.م بنقص ٣٥٧ ج.م عن العام الماضي .

الباب الثالث

ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة

قدرت لهذا الباب مبلغ ٤١,٨٢٩ ج.م منه ٨٠٠ ج.م لبند ١ -
ما يحصل من المصاريف القضائية كتقدير "عام الماضي"، و ٣٣,٨٢٩ ج.م
لبند ٢ - "إيرادات متنوعة" بزيادة ٦,٥١٨ ج.م من العام الماضي .

الباب الثاني

مصاريف الأمان

أدرج لهذا الباب ٤٢,٧٥٢ ج.م. بتخفيض إجمال قدره ١,٦٩١ ج.م. عن العام الماضي .

وحقيقة هذا التخفيض ٣,١٥٤ ج.م. في بندى ١ و ٢ - عوائد المبانى، وحفظ وترميم المبانى استلزم منها ١,٤٦٣ ج.م. قيمة الزيادة في بند ٣ أجرة خفراء وملاحطين فكان صافي النقص ١,٦٩١ ج.م. كما تقدم ويرجع النقص في عوائد المبانى إلى حلول بعض الأماكن وبيع عوائدها .

الباب الثالث

مصاريف الأطنان

قدر لهذا الباب ٣٤,٧٥٣ ج.م. زيادة ٤٢,٦٩٥ ج.م. على العام الماضي وقد شملت هذه الزيادة بنود الأرباب الثلاثة وهى :

- بند ١ - مال الأطنان - وقدر زيادة ٢٠,٠٠٠ ج.م. .
 - بند ٢ - مصاريف زراعية - وقدرت زيادة ٢١,٢٠٧ ج.م. .
 - بند ٣ - أعمال جديدة - وقدرت زيادة ١,٤٨٨ ج.م. منها ٩٢٠ ج.م. للأطنان المؤجرة و ٥٦٨ ج.م. لأراضى الإصلاح .
- وترجع الزيادات المتقدمة إلى دخول أوقاف جديدة في نظر الوزارة .

الباب الرابع

مصاريف الاعمال الخيرية

قدر لربط هذا الباب مبلغ ٦١,٤٧٢ ج.م. ، زيادة إجمالية قدرها ٦,٢٩٧ ج.م. .

وترجع هذه الزيادة إلى دخول أوقاف جديدة في نظر الوزارة مشروط فيها مبالغ للقيامات .

من هذا الربط ٤٤,٢٤١ ج.م. لبند ١ - الخيرات و ١٧,٢٣١ ج.م. لبند ٢ مصروفات إقامة الشعائر وتفصيل ذلك وارد بالصفاحة ٣٩ من مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية .

الباب الخامس

ديون على أوقاف واجبة السداد

قدرت بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م. زيادة ٢٥,٠٠٠ ج.م. على العام الماضي .

الباب السادس

مصاريف قضائية ومتنوعة

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م. منه ١٦,٠٠٠ ج.م. للصا. ذ.م. القضائية كما كان في العام الماضي و ٩,٠٠٠ ج.م. زيادة ٣,٠٠٠ ج.م. لمصاريف المتنوعة .

الباب السابع

مصاريف أوقاف منظور إحالتها على الوزارة

قدرت هذه المصاريف بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. زيادة ٨,٥٠٠ ج.م. على العام الماضي .

بناء على ما تقدمت ترصو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

جـ

٨٣,١٤٧ باب ١ - رسوم إدارة .

٤٢,٧٥٢ باب ٢ - مصاريف الأمان .

٣٤,٧٥٣ باب ٣ - مصاريف الأطنان .

٦١,٤٧٢ باب ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية .

٥٠,٠٠٠ باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .

٢٥,٠٠٠ باب ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة .

١٠,٠٠٠ باب ٧ - مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة .

٥١٣,١٢٤ جملة المصروفات .

مشروع قانون

يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ سبعة وأربعين ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين جنيهاً مصرياً (٧٠٢٩٤٣ جنيهاً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ستة وأربعين ألفاً ومائتين وخمسة وخمسين جنيهاً مصرياً (٦٩٨٢٥٥ جنيهاً) وميزانية إيرادات أوقاف الخديو اسماعيل بمبلغ ثمانية وخمسين ألفاً وأربعمائة وسبعة عشر جنيهاً مصرياً (٥٨٤١٧ جنيهاً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ واحد وأربعين ألفاً وثمانمائة وثمانية وأربعين جنيهاً مصرياً (٤١٨٤٨ جنيهاً) حسب الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ خمسة وأربعين ألفاً وثمانمائة وواحد وتسعين جنيهاً مصرياً (٤٥٣٩١ جنيهاً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ أربعة وأربعين ألفاً وثمانمائة وواحد وتسعين جنيهاً مصرياً (٤٤٨٩١ جنيهاً) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ثمانمائة وواحد وثلاثين ألفاً وأربعمائة واثنين وسبعين جنيهاً مصرياً (٨٣١٤٧٢ جنيهاً) وميزانية مصروفاتها بمبلغ خمسة وأربعين ألفاً وثلاثة عشر ألفاً ومائة وأربعة وعشرين جنيهاً مصرياً (٥١٣١٢٤ جنيهاً) حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول حرف (١)

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية

باب	تهديات سنة		فرق		التحصل في سنة			
	١٩٣٣	١٩٣٢	زيادة	نقص	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
١ ... إيرادات عمومية (الإدارة) ...	١٥٧٠٩٦	١٥٤٥٥٦	٢٥٤٠	—	١٤٦٤٢٤	١٤٠٨٦٨	٢٠٦٤٠٤	١٩٩٧٠٤
٢ المتحصل لمأشات وسككات الموظفين	٢١٠٧٣	٢٢٣٦١	—	١١٨٨	١٨٧٣٢	٢١٧٨١	١٨٢٣٢	١٦٥٤٢
٣ ... إيرادات الأعيان الموقوفة ...	٤٦٥٥٨٩	٤٩٢٦٣١	—	٢٧٠٤٢	٤١٥٠٦٢	٥٥١٤٦٣	٦٠٣٦١٤	٦٥٣٢٤٤
٤ ... إيرادات من أشغال مدرسة البنات ...	١٥٠٠	٢٥٠٠	—	١٠٠٠	١٥٨٧٤	١٦٤٧١	١٨٠٤٢	١٧٠٩٣
٥ إيرادات مرتبات مقررة ومعدات متوفرة	٥١٦٨٥	٤٧٦٧١	٤٠١٤	—	٥٦٣٤٩	٦٠٢٤٥	٨١٥٩٤	٦٣٣٩٣
٦ المفرد من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية	٦٠٠٠	٦٠٠٠	—	—	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
— إيرادات مصحة نوازل ...	—	—	—	—	٩٥٣٦	٩٧٧٧	١٢٥١٨	١٠٧٤٠
جمله إيرادات الأوقاف الخيرية	٧٠٢٩٤٣	٧٢٥٦١٩	٦٥٥٤	٢٩٢٣٠	٦٦٩٩٧٧	٨١٠٦٠٥	٩٥٠٣٩٤	٩٦٩٧١٦
٧ أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي	٥٨٤١٧	٥٧٠٧٠	١٣٤٧	—	٤٦٥١٣	٥٤٣٩٣	٦٥٨١٤	٦٣٥٠١
الجملة العمومية للإيرادات	٧٦١٣٦٠	٧٨٢٦٨٩	٧٩٠١	٢٩٢٣٠	٧١٦٤٩٠	٨٦٤٩٩٨	١٠١٦٢٠٨	١٠٣٣٢٢٥

(٢) جدول حرف (أ)

مصرفات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

قسم	فروع	باب أول مأهيات وأجر وسريرات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديدة	أبواب أخرى	إجمالي
		جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
١	—	الإدارة العمومية				
—	١	ديوان العموم	٩٣٣٩٩	١٦٠٦٦	١٠٠	١٠٩٥٦٥
—	٢	المأموريات	٧٨٩٧٧	١٦٦٥٠	—	٩٥٦٢٧
٢	—	معاشات ومكافآت الموظفين	—	—	٣٤٤٦٨	٣٤٤٦٨
٣	—	مصرفات الأعيان الموقوفة				
—	١	مصاريف المباني	—	٣٤٦٢٥	٢٠٠	٣٤٨٢٥
—	٢	الاطيان	١١٩١١	٨٦٥٥١	٦٣٧٢	١٠٤٨٣٤
—	٣	لشترى أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية	—	—	٢٥٠	٢٥٠
٤	—	المساجد والزوايا والأضرحة	١٢٤٢٩٣	٢٨١٥٠	١٧٤٠٠	١٦٩٨٤٣
		الحبيبات				
٥	١	إدارة التعليم ومدرسة البنات	٧٠٣٢	٥٦٧٠	—	١٢٦٩٢
—	٢	المكتب التي تديرها وزارة المعارف	—	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٦	—	القسم الطبي				
—	١	المستشفيات والعيادات	٢٤١٥٢	١٥٣٧٢	—	٣٩٥٢٤
—	٢	الملاجئ والتكايا	٦٤٦٣	٩٥٠٥	—	١٥٩٦٨
٧	—	إعانات وصنقات	—	—	٧٦٦٥٩	٧٦٦٥٩
—	—	جملة مصرفات الأوقاف الخيرية	٣٤٦٢١٧	٢١٢٥٨٩	٢٤٠٧٢	٦٩٨٢٥٥
٨	—	أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي	٨٠٣٨	٢٤٣١٠	٩٦٠٠	٤١٨٤٨
		الجملة العمومية للمصرفات	٣٥٤٢٥٥	٢٣٦٧٩٩	١١٥٣٧٧	٧٤٠١٠٣

جدول حرف (ب)

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٣

باب		تقديرات سنة		فرق		التحصل في سنة			
		١٩٣٣	١٩٣٢	زيادة	نقص	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
		جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٣١٢٩١	٣٥٥٠٢	—	٤٢١٢	٢٨٤٢٣	٣٤٣٤٨	٤٢٣١٤	٤٧٦٨٨
٢	مربيات مقررة للحرمين	٤٥٠	٤٥٠	—	—	٧٤١	١٠٣٤	١٥٨٩	٨٤٤
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة	١٣٣١	٣٣٠٨	—	١٩٧٧	٤٦١٧	٣٧٨٢	٨٩٧	٣٩٨
	متحصل من سلفة معهد الزقازقي	—	—	—	—	—	—	—	٦١٩٥
	جمله الإيرادات .	٣٣٠٧٢	٣٩٢٦١	—	٦١٨٩	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٥١٢٥
	المأخوذ من الشؤن لأعمال خاصة بإصلاح الحرم النبوي وتكثيف سكا والمدينة .	١٢٣١٩	—	١٢٣١٩	—	—	—	—	—
	الجملة العمومية .	٤٥٣٩١	٣٩٢٦١	١٢٣١٩	٦١٨٩	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٥١٢٥

(ج) جدول حرف (ب)

مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

باب		تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
		سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤			١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
		جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
١	مصاريف إدارة	٣٣٠٧	٣٨٩٦	—	٥٨٩	٣٣٧٨	٣٨١٦	٤٤٨٠	٤٨٩٣
٢	مصاريف الأماكن	١٩٠١٥	٥٦٥٥	١٣٣٦٠	—	٩٨٠٥	٩٨٠٤	١٣٦١٦	١٣٩٨٧
٣	مصاريف الأطباء	٥٣٠٢	٤٨٧٥	٤٣٧	—	٥٧٠٩	٤٩٧٦	٦٣٢٥	٤١٨٢
٤	ما يصرف على الأعمال الخيرية للمحرمين	١٦٣٦٧	٢٠٢٣٩	—	٣٩٧٢	١٥٧٠٠	١٤٤٦٧	١٥٥٥٩	١٦١٣٢
٥	مصاريف قصائية ومتنوعة ...	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	١٨٢١	١٢٠١	٧١٣	٦٩٩
	جمله المصروفات	٤٤٨٩١	٣٥٦٦٥	١٣٧٨٧	٤٥٦١	٣٦٤١٣	٣٤٢٦٤	٣٩٦٩٣	٣٩٨٩٣

جدول حرف (ج)

إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

باب		تقديرات سنة		فرق		المحصل في سنة			
		١٩٣٣	١٩٣٢	زيادة	قص	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
		جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٧٧٧٥٧٣	٧٤٩٤٨٨	٢٨٠٨٥	—	٥٧٢١١١	٧٣٦٨٨٤	٩٥٣٩٥٣	١٠٠٧٢٠٠
٢	مرتبات مربوطة بوزارة المالية	٢٠٧٠	٢٤٢٧	—	٣٥٧	٢٦٠٧	٢٣٣٥	٢٤٢٦	٢٤٤٧
٣	ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة ...	٤١٨٢٩	٣٥٣١١	٦٥١٨	—	٣٣٧٩٥	٢٣٩٣٠	٢٩١٤٠	٤٣١١٧
٤	إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—
	جمله الإيرادات	٨٣١٤٧٢	٧٩٧٢٢٦	٣٤٦٠٣	٣٥٧	٦٠٨٥١٣	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩	١٠٥٢٧٦٤

(٢٤) جدول حرف (ج)

مصرفات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية

باب		تقديرات		فرق		المصرف في سنة			
		سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢	زيادة	تخفيض	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
		جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
١	رسوم إدارة	٨٣١٤٧	٧٩٧٢٣	٣٤٢٤	—	٦٠٣٩٩	٧٦٢٠٧	٩٨٣٨٥	١٠٢٦٣١
٢	مصاريف الأماكن	٤٢٧٥٢	٤٤٤٤٣	—	١٦٩١	٤١٤٥٥	٥٥٢٢١	٤٨٧٢٢	٤٤٥٢٥
٣	مصاريف الأطباء	٢٤٠٧٥٣	١٩٨٠٥٨	٤٢٦٩٥	—	٢٣١٥٧٦	٢٢٢٥٨٣	١٨٦٨٥٢	١٧٤٨٥٨
٤	مصاريف الأعمال الخيرية ...	٦١٤٧٢	٥٥١٧٥	٦٢٩٧	—	٨٢٧٢٧	٨٤٤٨١	٩٨٩٨٧	٨٦٣٦٤
٥	ديون على أوقاف واجبة السداد	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	٣٦٣٨٦	٣٧٥٨٨	١٧٦٣٢	٣٥٥٥٨
٦	مصاريف قضائية ومتنوعة ..	٢٥٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٠٠٠	—	٤٣٢٢٦	٣١٤٨٤	٤١٧٩٥	٢٣٤٥٢
٧	مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة	١٠٠٠٠	١٥٠٠	٨٥٠٠	—	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
جملة المصروفات		٥١٣١٢٤	٤٢٥٨٩٩	٨٨٩١٦	١٦٩١	٤٨٧٧٦٩	٥١٠٥٦٤	٤٩٥٣٧٣	٤٧٠٣٨٨

تمت هذه الزيادة المطردة في أعمال صندوق التوفير مصلحة البريد على إدخال كل ما يضمن تسهيل الإيداع والمحاكاة وتبسيط الإجراءات .

اتفق الرأي في بادئ الأمر - وقد كان المشروع كله موضع التجربة - على تحديد المبلغ الأقصى لكل مودع بخمسين جنيها في السنة على ألا يزيد جملة ما يوفره عن مائتي جنيه .

وقد كان لذلك التقييد أثره في قلة مجموع المبالغ المودعة في مصر على عكس ما هو حاصل في البلاد الأخرى التي ترى فيها المبالغ المودعة تصادق التوفير على عشرات بل مئات الملايين ، ذلك لأن الحد السنوي غير موجود في جميع ممالك أوروبا تقريبا ما عدا إنجلترا وذلك فهو يبلغ بها خمسمائة جنيه في السنة مع إطلاق الحد الأقصى العام فيها وفي غيرها .

على أن الدول التي أخذت بمبدأ الحد السنوي جعلته أضعاف ما هو في مصر إذ يبلغ في اتحاد جنوب أفريقيا ١٩٥٠ جنيها .

أدى هذا الضيق بالمودين إلى التفكير في التخلص من هذا التقييد لجعلوا يودعون مبالغهم جزءا بامتثالهم أو بإتمام قصر مع احتفاظهم لأنفسهم بحق سحب الودائع التي من هذا القبيل .

كان من نتائج الرغبة في التخلص من القيود بالوسائل السابقة الذكر أن كثرت الخصومات حول المبالغ المودعة ورفعت دعاوى اختصمت فيها مصلحة البريد وتمحلت بسببها أعباء زادت في أعمالها من فيرداع .

لهذه الاعتبارات رأت مصلحة البريد أن تقترح رفع الحد الأقصى إلى خمسمائة جنيه وإلغاء الحد السنوي مجازة للدول الأخرى وتحقيقا لفكرة التي أنشئت من أجلها صناديق التوفير ^(١) .

وقضاهما يستفيد الجمهور من رفع القيود المذكورة نستعد على خزائنة الدولة فوائد أخرى لأن صناديق التوفير وإن لم تكن في الماضي من موارد الدولة إلا أنه يمكن اعتبارها في السنوات الأخيرة من الأبواب الثانوية لتغطية الخزائنة العامة إذ يبلغ صافي أرباحها بعد كل المصروفات نحو أربعين ألفا من الجنيهات وستزداد هذه الأرباح مع اتساع نطاق التوفير وتلاشي أسباب الشكوى من تخفيضه على مر الأيام .

وقد اعترضت الأقلية بأن زيادة المبلغ إلى خمسمائة جنيه مع عدم تحديد قيمة ما يودع سنويا يفرج الفكرة من الترفيه في الادخار إلى مساعدة الدينين سيء البية إلى وضع أموالهم حيث لا يصل إليها دأشوم بسبب ما لهذه الودائع من امتياز في عدم إمكان حجزها عليها ، ولأن من شأنها فوق

ملحق رقم ٤٩

جلسة الاثنين ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٢
(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ الخاصين بصندوق التوفير بمصلحة البريد

(القررحمة الشيخ المحترم اللواء محمد عزيم باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه يوم الاثنين ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ الخاصين بصندوق التوفير بمصلحة البريد فيبحثه اللجنة بمجلسها المنعقدة في ٢٧ أبريل ١٩٠٩ و ١٩٠٩ مايو سنة ١٩٣٣ وتبنت لها الحقائق الآتية :

صدر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ أمر عال بإنشاء صناديق التوفير بمصلحة لبريد ثم صدر بشأنها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ وكان صلورهما أثر الشهود لحجة إلى تربية ملكة الاقتصاد في نفوس الأفراد والزغبة في تنشئهم على حب الادخار بطريقة التوفير مع إحاطته بكل ما يمكن من ضمانات .

أنشئت صناديق التوفير تنفيذا للأمر العالي المشار إليه وكانت في بدئها بلة العدد محصورة في قليل من مكاتب البريد لا يتجاوز ٣٦ مكتباً ويبلغ عدد حسابات المفتوحة في سنة ١٩٠١ - ١٩٠٢ حسابات بمصلحة بمجملة وادائعها ٢٧,٠٠٠ ج.م. قضت صناديق التوفير مدة التجربة على مايرام ، بفضل ما أحيطت به رعاية . وقدرها الترويج والانتشار بفضل سلوك مصلحة البريد سبل التيسير حسن المحاملة وبفضل الرجح المضمون الذي كان يتقاضاه أصحاب الودائع و ر دائعهم .

وكان من أثر ثبات التجربة أطراد النمو في حركة التوفير والزيادة في عدد مودعين وأصبح عدد مكاتب البريد التي تشتغل بعملية التوفير الآن ٤٧٣ مكتباً بها ٣٥٠,٠٠٠ حساب بلغت جملة ما بها من وداائع ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م.

^(١) يراجع الملحق رقم ١ هذا التقرير وهو مذكرة خفية من مصلحة البريد .

وهذا نص مذكرة وزارة المواصلات المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إيضاحية

الغرض من مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة هو تعديل بعض الأحكام الخاصة بصندوق التوفير التابع لمصلحة البريد .

فقد نصت المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والمادة الثامنة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ الخاصين بالصندوق المذكور على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد على خمسين جنيهًا مصريًا في السنة ولا على مائتي جنيه مصري في عدة سنوات وذلك خلاف الفوائد أو حصص الرخ المستحقة .

ولما كان تطور الأحوال الاقتصادية قد زاد في قوة الأفراد على الادخار فقد أصبح هذا التحديد غير ملائم لموجبا لشكوى المودعين .

وقد ظهر في كثير من المناسبات أن المودعين يتناولون على التخص من هذا القيد بإبداء متوفراتهم بجزء على عدة حسابات يفتحونها بأسماء وهمية أو أسماء قصر مع الاحتفاظ لأنفسهم بحق بحسب ما يودعون فيها وقد يؤدي ذلك إلى قيام منازعات بين الورثة أو غيرهم من يبدعون حقوقًا في المبالغ المودعة ولم رفع دعاوى ينصصون فيها بمصلحة البريد فيؤدي ذلك إلى زيادة أعمالها بما موجب .

وبالرجوع إلى نظم صندوق التوفير في معظم الممالك الأجنبية اتضح أن الحد السنوي يكاد يكون غير مقرر إلا في بريطانيا العظمى ومع ذلك فهو إما تحميته جنيهًا إنجليزي .

وأما الحد الأقصى العام فلا وجود له بالمرة في بريطانيا العظمى وإيرلندا الحرة وإيطاليا وأسبانيا والنمسا وبولجيا وهولندا وبنغلاديش وإيطاليا وزيلا الجديدة ويوجوسلافيا ولكنه مقرر في بعض الممالك الأخرى ، غير أنه مرتفع جدا مما هو عليه في مصر الآن إذ يبلغ في الولايات المتحدة مثلا نحو ٥٠٠ جنيه مصري وفي اتحاد جنوب أفريقيا ١٩٥٠ جنيهًا مصريًا حتى في السودان نفسه يبلغ ٥٠٠ جنيه .

ولهذه الاعتبارات رضى إلغاء الحد السنوي وزيادة الحد الأقصى للبالغ المائل إيداعها من شخص واحد بصندوق التوفير من ٢٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه بتعديل المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والمادة الثامنة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ المتقدم ذكرهما .

وسيكون مبلغ الخصمات الجنيه كاه غير قابل للخصم بمحكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٥ الذي نص بصفة عامة على عدم جواز الجزاء على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البريد .

وزير المواصلات
توفيق دوس

ذلك أن تزيد في تشدد البنوك في معاملتها للأفراد حتى أن تعذب أموالهم إلى صديق البريد حيث لا يستطاع التنفيذ عليها .

ولكن الأغلبية للأسباب الية في صدر هذا التقرير ، ولأن العمل في البلاد الأخرى قد أكد عكس ما ذهبت إليه الأقلية رغم ارتفاع قيمة ما يجوز إيداعه وشرائط عدم الجزاء ، رأيت لحاقها على المشروع .

وبناء على ذلك ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون المذكور كما أقره مجلس النواب وهذا نصه :

مشروع قانون

بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ الخاصين بصندوق التوفير بمصلحة البريد

نحن فؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تمثل المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ الخاص بإنشاء صندوق التوفير بمصلحة البريد كالآتي :

المادة التاسعة — لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد عن خمسين جنيه مصري خلاف الفوائد .

المادة الثانية

تمثل المادة الثامنة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ كالآتي :

المادة الثامنة — لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد عن خمسين جنيه مصري خلاف الادخار .

المادة الثالثة

على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمحتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويعد قانون من قوانين الدولة .

بشأ صندوق توفير عمومي تحت إدارة مصلحة عموم البوسطة ومراقبة نظارة المالية ويسمى صندوق توفير البوسطة .
وتكون مصلحة البوسطة ثالثة عن الحكومة في معاملاتها مع مودعي المبالغ المتوفرة .

تضمن الحكومة كامل المبالغ المودعة بصندوق التوفير وردّها لأصحابها من رأس مال وفوائد .

يحسب للمبالغ المودعة بصندوق التوفير فائدة بواقع اثنين ونصف في المائة سنوياً أما كسور البنية فلا تحسب لها فائدة ما .
ويجوز تخفيض مقدار هذه الفائدة في أي وقت كان .
وتحدد قيمة الفائدة الجديدة بقرار من نظارة المالية تخشع في البردية الزمنية وإنما لا يجوز العمل به إلا بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشره .

لا تحسب القوائد للمبالغ المودعة بصندوق التوفير إلا اعتباراً من أول يوم من الشهر التالي للشهر الذي حصل فيه الإيداع وتبتل القوائد عن المبالغ المستردة اعتباراً من أول يوم من الشهر الذي حصل فيه الاسترداد .

وفي ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف القوائد المستحقة على رأس المال وتحسب لها فائدة ويصرف النظر عن كسور العشرة مليات في مجموع القوائد المستحقة من هذا القبيل .

تعطى مصلحة البوسطة عاذا لصاحب الشأن دفقاً صغيراً فيه المبالغ الواردة لصندوق التوفير والمستردة منه والقوائد المستحقة .
ولا يجوز لأي شخص كان أن يحرز أكثر من دفق واحد .

إذا فقد دفق فيجوز لصاحبه الحصول على نسخة ثانية منه بفتح تحسين ملياً وقبوله للشروط والإجراءات التحفظية التي تقردها مصلحة البوسطة .
ويترتب على إعطائه النسخة المذكورة إبطال مفعول الدفق الأصلي .

أول دفقة لصندوق التوفير لا يجوز أن تكون أقل من مائتي مليم ولا يجوز أن تكون الدفق التالية أقل من تحسين ملياً ولا تشمل كسور العشرة مليات .

كل مبلغ يسترد لا يجوز أن يكون أقل من تحسين ملياً ولا أن يشمل كسور العشرة مليات .

لص هذك حص قانوني يمنع الحجز .
والودع حاصمة للقانون العام .
ولكن هذك قانوناً خاصاً ينص على أن المبالغ المودعة من الزبوية حال قيام الزبوية بدون عدل زوجها .
بالتأية ٣٠٠٠ فرتك (١٦ ج . م)
لا يجوز الحجز عليها من دافق الروح ما لم يثبت هؤلاء أن الدين الذي يطالبون به أخذ لشؤون المنزل .

يجوز الحجز عليها الآن ولكن قبل أول يناير سنة ١٩٢٧ كانت غير قابلة للحجر .

فرناً ... ٢٠٠٠٠ فرنك . يجوز .

(٧٧١٥ ج . م)

السويد ... ٥٠٠٠ كورون .

(٢٠٢١ ج . م)

سبانيا ... غير محدود .

هولندا ... »

تشيكوسلوفاكية ... ٢٠٠٠٠ كورون .

(٨١٠ ج . م)

و ... ٣٠٠٠٠ كورون

(١٢١٥ ج . م)

إذا كان المودع يؤدي عملاق الحارح

ماحق رقم ٢ لتقرير

ذكرتو في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بإنشاء صندوق توفير البوسطة

ترجمة أمر عال

بإشاء صندوق توفير بوسطة

نحن خديو مصر

سأ على مدعربه عليا خاطر المانية وموافقة رأى مجلس الحضار ،

ملحق رقم ٣ للتقرير

قانون نمرة ٢ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

ترجمة أمر عال

بشأن صندوق التوفير بالبوستة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بإنشاء صندوق توفير بمصلحة البوستة ؛

وعلى الأمر العالي المقتل له الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ؛ وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

رخص لمصلحة البوستة قبول مبالغ تودع لديها على شروط مخصوصة .
ويجب عليها في هذه الحالة أن تقدم للودع استمارة مطبوعة لإيضائها منه مشتملة على ما يأتي :

أولاً - توكيل المودع لمدير عموم البوستة توكيلاً عاماً باستعمال ما دفعه في "الطرق" الجائزة شرعاً الحالية عن معاملة الرأيا بوجه من الوجوه .
ثانياً - إذن المودع لمدير عموم البوستة بأن يخلط ماله المدفوع منه بحال غيره من المودعين .

ثالثاً - قبول المودع بالاشتراك مع باقي رباب الأموال المدفوعة في الربح بقدر ما يقابل ما دفعه .

(المادة الثانية)

تضمن الحكومة رد جميع المبالغ المدفوعة وما يخصها من الحصص والربح ، والخصص في الربح تكون بواقع ما يصيب المودع من المكاسب على نسبة المبالغ المدفوعة منه وكسور الجنيه تعتبر ودية لا يحسب لها حصة في الربح . والحصة في الربح لا تزيد عن جزء من أربعين من رأس المال فقط وتبقى الزيادة إن وجدت حقا مكتسبة لمصلحة البوستة نظير الأرباح والمصاريف .

(المادة الثالثة)

المبالغ المدفوعة في أثناء الشهر تبقى ودية ولا حظ لها في الربح إلا من أول يوم من الشهر التالى لشهر الإيداع .
وكذلك المبالغ المستردة في بحر أحد الأشهر لا حظ لها من الربح اعتباراً من أول الشهر الذى وقع فيه الاسترداد وفى ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف حصص الربح المستحقة على رأس المال ويحسب لها ربح أيضاً ويصرف النظر عما يكون من كسور العشرة المائيات في مجموع حصص الربح المستحقة من هذا القبيل .

(المادة التاسعة)

يجب أن يزيد مجموع المبالغ المدفوعة من شخص واحد على خمسين جنيهاً جدياً في السنة ولا على مائتى جنيه مصرية في عدة سنوات وذلك بخلاف غير المذكورة .

(المادة العاشرة)

يسوغ لأصحاب المبالغ المدفوعة في صندوق التوفير استردادها كلها أو بعضها متى وقت كان ، وقيمة المبلغ المقتضى استرداده لا يجوز أن يكون أقل من خمسين ملياً في كل مرة ولا أن يشمل كسوراً أقل من عشرة مليات .

(المادة الحادية عشرة)

المبالغ المقيدة لحساب المودعين تصاف بملأب صندوق التوفير إذا لم يوردوا في خلال خمس عشرة سنة مبلغاً جديداً أو لم يستردوا شيئاً منها .
المدة المذكورة .

(المادة الثانية عشرة)

تستعمل المبالغ الباقية بصندوق التوفير ، بعد خصم مصاريف الإدارة ، لشراء سندات من الدين المصرى ، وتودع هذه السندات في خزينة نظارة المالية .

(المادة الثالثة عشرة)

لا يجوز لمستخدمي مصلحة البوستة إعطاء أى استلام كان لا يحزن عن المبالغ المدفوعة بصندوق التوفير إلا إذا كان الطلب صادراً من السلطة القضائية .

(المادة الرابعة عشرة)

يقدم مدير عموم البوستة تقريراً سنوياً عن حالة صندوق التوفير والمبالغ الواردة فيه وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية .

(المادة الخامسة عشرة)

على مصلحة البوستة سنّ لائحة ببيان الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام لائحة . ويجب التصديق على اللائحة المذكورة من مجلس النظار .

(المادة السادسة عشرة)

تسرى أحكام أمرنا هذا اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٠١

(المادة السابعة عشرة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ما

مدر برارى ماين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠

عباس حليم

بإمر الخصرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

ناظر المالية

أحمد مظلوم

ملحق رقم ٤ للتقرير

قانون رقم ٨ (١٣ فبراير سنة ١٩٠٥)

قانون

بعدم جواز المجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البوستة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بإنشاء صندوق
توفير بمصلحة البوستة ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣ و ١٤ فبراير
سنة ١٩٠٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظارة ؛
وبعد مصادقة الدول ؛

أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

لا يجوز المجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البوستة ولا قبل
المعارضة في دفع هذه المبالغ لأصحاب الدوائر المختصة لها .

(المادة الثانية)

أما المبالغ المودعة باسم من كانت قاصرا أو غير أهل للتصرف فلولاها
الشرعى أن يعارض في دفعها .

(المادة الثالثة)

يستلزم لصحة المعارضة إعلانها على يد محضر لمكتب البوستة المكلف
بفتح المبلغ المتقد بالدقتر .

(المادة الرابعة)

يسرى العمل بموجب هذا أمرنا هذا بعد نشره بشهرين اثنين .

(المادة الخامسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر سرى في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٥

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظارة

مصطفى فهمى

ناظر الخارجية

بطرس خالى

ناظر المالية

أحمد مقلوم

(ترجمة)

١ المادة الرابعة

تعطى مصلحة البوستة عند صاحب لشأن دفتر صغيرا تنبذ فيه ما يدفع
من المبالغ وما يسترد منه ومنع الرجع المستحق .
ولا يجوز لأى شخص كان أن يكون بدء أكثر من دفتر واحد

(المادة الخامسة)

إذا فقد دفتر فيجوز لصاحبه الحصول على نسخة ثانية منه بدفع خمسين مليا
و يقبله للشروط والإجراءات التحفظية التى تقررها مصلحة البوستة .
ويترتب على إعطاء النسخة المذكورة إبطال مفعول الدفتر الأصل .

(المادة السادسة)

لا يجوز أن تقل أى دعة أقل من ٥٠ مليا ولا أن تشمل كسور عشرة
مليات .

(المادة السابعة)

كل مبلغ يسترد لا يجوز أن يكون أقل من خمسين مليا ولا أن يشمل
كسور عشرة مليات .

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد على خمسين جنيها
مصريا في السنة ولا على مائتى جنيها مصرى في عدة سنوات وذلك بخلاف
حصول الرجع المستحق .

(المادة التاسعة)

يسوغ لأصحاب الشأن استرداد كل المبالغ أو بعضها في أى وقت كان .

(المادة العاشرة)

لا يجوز مستخدمى مصلحة البوستة إعطاء أى استلام كان لغيره عن
المبالغ المودعة إلا إذا كان الطلب من السلطة القضائية .

(المادة الحادية عشرة)

تسرى أحكام أمرنا هذا اعتبارا من تاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠٤

(المادة الثانية عشرة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر سرى في ٢٧ فبراير سنة ١٣٢١ - ١٤ مارس سنة ١٩٠٤

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظارة

مصطفى فهمى

ناظر المالية

أحمد صليم

ملحق رقم ٥٠

جلسة الاثنين ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٢

(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المسالية

من مشروع قانون باعتبار تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة
بإيجار اسمي

(المرحمة السيدة الشهبان المحترمة الفداء على أحد على ما)

أحال المجلس على لجنة المسالية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون
باعتبار قطعة أرض من أملاك الدولة لمدة تسع وتسعين سنة لتأجير فؤاد
الصحي لإقامة دار لتأجير عليها بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا .

وقد اجتمعت اللجنة لظفر هذا المشروع بجلستي ٩ و ١١ مايو سنة ١٩٣٣
تثبتت أن إدارة المتحف المذكور لما رأت أنه في مكان لا يتفق مع أهميته
ولم مع الأغراض السامية التي أنشئ من أجلها تقدمت إلى الحكومة بطلب
استئجار جزء من قطعة الأرض رقم ١٠ (١) بقسم السيدة زينب بالقاهرة
يلغ مسطحه ١٧٦٧ مترا مربعا بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة
لمدة ٩٩ سنة .

وقطعة الأرض المذكورة هي جزء من القطعة التي تسلمتها مصلحة الصحة
لعمومية لتفتش مستشفيات ومبانيها عليها .

وقد وافقت لجنة استئاف المرافق ومصلحة الصحة العمومية على طلب
إدارة المتحف كما أقر مجلس الوزراء أيضا بشرط إقامة الدار على
قطعة الأرض المذكورة في بحر ستين من تاريخ تسليمها وإلا عادت
للحكومة .

والجنة توافق على هذا المشروع وترجو المجلس الموافقة عليه بالصيغة التي
أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

باعتبار تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يحدد تأجير قطعة الأرض الداخلة ضمن أملاك الدولة والمبينة
بالجدول المرفق لهذا القانون لمدة تسع وتسعين سنة لتأجير فؤاد الصحي
لإقامة دار لتأجير عليها بإيجار اسمي قدره ١ جنيه (جنيه واحد) سنويا
لكامل القطعة .

مادة ٢ - على وزير المسالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرقم	الوصف	مساحتها	نوع الأرض	أجرة الإيجار	الرقم
١٠	من قطعة رقم ١٠ (١) بقسم السيدة زينب بالقاهرة	١٧٦٧ مترا مربعا	مستطبة	٩٩ سنة	١٠
١١	من قطعة رقم ١١ (١) بقسم السيدة زينب بالقاهرة	١٧٦٧ مترا مربعا	مستطبة	٩٩ سنة	١١

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

طلبت إدارة متحف فؤاد الصحي استئجار جزء من قطعة الأرض ملك
الحكومة رقم ١٠ (١) بقسم السيدة زينب بالقاهرة مسطحه ١٧٦٧ مترا بإيجار
اسمي جنيه واحد في السنة لمدة ٩٩ سنة لإقامة دار لتأجير عليها .

وهذه الأرض هي جزء من القطعة التي تسلمتها مصلحة الصحة العمومية
لإنشاء مستشفيات ومبانيها عليها . وقد قدر لها ثمن بواقع
التر جنيه و ٥٠٠ ملي قبل تسليمها لمصلحة الصحة في سنة ١٩٢٩

وقد وافقت لجنة استئاف المرافق على هذا الطلب ، كما أن مصلحة الصحة
الصومية لا ترى مانعا من تسليم القطعة لتأجير المذكور .

وقد قصت إيرادات هذا العام مبلغ ١٠٨٦٢ ج.م وبلغت معه نسبة انقص ٢٦. - أن تشير إلى الخطة المثل التي تسلكها إدارة المعاهد من مقتضيات الأزمة من الاقتصاد في المصروفات ووقف التزيينات والعلوات وعدم شغل مالا تقضى الضرورة بشمله مما يخلصون وظائف التدريس هذا إلى قيامها بالأعمال الإنسانية الضرورية التي اقتضاها تنفيذ الخطة الجديدة وإتمام ما شرعت فيه من بناء معهد بأسوط .

وقد وزعت الإيرادات المذكورة قبل على ثلاثة أبواب :

الباب الأول

ربع الأوقاف المرسدة للعلماء والطلبة وأولاً زهر والمعاهد بصفة عامة

فقد روج هذه الأوقاف وإيراد النذور في مشروع الميزانية بمبلغ ١٨١٠٦ ج.م . أى بنقص ٦٠٠٦٢ ج.م عن العام الماضي .

ويدخل في هذا الربط ما يخص طلبة وبعض علماء مهدي ططوا ودسوق من النذور .

وفي الجداول الملحقة بالميزانية بيان تفصيل عن هذه الأوقاف والنذور وإيراداتها وجهة صرفها .

الباب الثاني

مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية

فقدت هذه المخصصات في المشروع بمبلغ ١٩٦,١٢٢ ج.م مقابل ٢٠٠,٣٢٢ ج.م في العام الماضي أى بنقص قدره ٤١٠٠ ج.م .

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة بنود وهي :

	تقدير سنة		زيادة	نقص
	١٩٣٣	١٩٣٢		
١ - بند ٢ - من وزارة الأوقاف .	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠
٢ - من وزارة المالية .	١٤١١٢٠	١٣٥٢٢٠	٥٩٠٠	-
٣ - من وزارة المالية مرتب بالزئامة .	٥٠٠٢	٥٠٠٢	-	-
٤ - الجلفة .	١٩٦١٢٢	٢٠٠٢٢٢	٥٩٠٠	١٠٠٠٠
صافي النقص .			٤١٠٠	

والخطة المالية توافق على أن تعطى هذه الخطة التحف على أن يقدم منها ماء لدافى وخرسنتين من . - مع تسم الأض وإلا عادت للحكومة

وتتشرف اللجنة رفيع رابع هذا إلى محس لوزراء بوطلة لعرض الأمر على البرلمان .

و يرفقه هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا المرض ما

الرئيس (بالبيان)

محمد شفيق

ملحق رقم ٥١

جلسة الاثنين ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٢

(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لعلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(انظر محضر الجلسة رقم ٥٠ من ١٩٣٣)

أحال مجلس إلى اللجنة بمجلسه ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العامة الإسلامية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية فأحتمت اللجنة في ٩ مايو وبمحت في مشروع للميزانية وفي مشروع القانون الخاص بربطها فتمين لها ما يأتي :

أولاً - الإيرادات

فقدت الإيرادات في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٤٨,٣٢٨ ج.م وكانت مقدرة في العام الماضي بمبلغ ٢٥٩,٩٠٠ ج.م أى بنقص إحصائي قدره ١٠٨٦٢ ج.م .

ويرجع هذا النقص إلى الحالة المالية دون ميزانية لأزهر والمعاهد الدينية ككل الميزانية قد تأثرت بالأزمة المالية الحاضرة

ولئن كانت اللجنة قد نهت في تقريرها لعام الماضي عما ساعد إدارة المعهد من مجهود صادق في سبل موازنة الميزانية مع وجود نقص في إيرادات بلغ في السنة الماضية ٢٣٠ بالمائة لميزانية سنة ١٩٣٠ فلا يقوت اللجنة -

أما مبلغ النقص فنه ٨٥٠٠ ج. م. في البند السادس الخاص بما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين للعاش وسببه يرجع إلى أن مبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. المدرج في ميزانية العام الماضي لم يكن كله في الواقع إيرادات بالمعنى الصحيح بل م. ٩٠٠٠ ج. م. أخذت من الاحتياطي المتجهد للمعاشات لموارنة إيرادات هذا البند بمصروفاته. وكان المطور تحصيله فعلا من مستطع المعاشات لا يجوز ٦٠٠٠ ج. م. وكان المتبقى صرته للمعاشات يبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. فأخذ الفرق وقدره ٩٠٠٠ ج. م. كما تقدم من احتياطي المعاشات .

وقد جرت إدارة المعاهد في العامين الماضيين على أن تأخذ من احتياطي المعاشات حاجتها لسد مصروفات هذا البند إلا أنها رأيت في هذا العام أن الاستقرار على الطريقة التي جرت عليها سيؤدي حتما إلى إفقاده فصدت إلى زيادة فميزانية السنة السابقة كما هو ظاهر من الجدول المتقدم لتأخذ منه ما يكفل حاجة المعاشات فوق المستطع من المعاشات وبذلك يتبقى لها الاحتفاظ بالباقي من الاحتياطي المذكور .

وورد في المذكرة الاقتصادية لميزانية أن إدارة المعاهد تفكر في استئجار المبلغ الباقي من هذا الاحتياطي وقدره ٥٨,٠٠٠ ج. م. بمثل شراء أطنان ليكون مصدر إيرادات جديد للمعاشات فاستقرت اللجنة عما استقر عليه رأيا في ذلك فعلمت أن إدارة المعاهد بدت أن وصفت مشروع ميزانية بالصورة التي قدم بها للبرلمان فتواضعت مع وزارة المالية في شأن استئجار هذا المبلغ وتم الاتفاق بينهما على إيداعه بميزانية المالية وهي تقوم في مقابل ذلك بسد ما يكون في الميزانية من مجز .

والجنة توافق على ذلك .

أما النقص في البند ٨ "إيرادات متنوعة" فيرجع إلى أن تقدر العام الماضي لهذا البند كالتبشيل عدا إيرادات مجلة نور الإسلام وقدره ١٠٠٠ ج. م. — إيرادات أبواب أخرى تبلغ ٤٠٠٠ ج. م. وكانت إيرادات مؤقتا . أما تقدير العام فهو مقصور على إيرادات مجلة فقط .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على التعديلات الآتية ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

جيب

١٨,١٠٦ باب ١ — ريع الأوقاف .

١٩٦,١٢٢ باب ٢ — مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية .

٣٤,٠٠٠ باب ٣ — إيرادات أخرى .

٢٤٨,٢٢٨ مجلة الإيرادات .

ويبين من هذا الجدول أن مخصصات المعاهد من وزارة الأوقاف قصت ١٠,٠٠٠ ج. م. وقد أبلت وزارة الأوقاف أنها اضطرت إلى اقتصاص هذا مبلغ لمعجز إيراداتها بسبب الضائقة المالية الحالية وتقله هذا النقص قد خصصت إدارة المعاهد ٤١٠٠ ج. م. من مجموع المخصصات ووزارت المالية والأوقاف وقامت وزارة المالية بزيادة مخصصاتها بمبلغ ٥٩٠٠ ج. م. لموارنة إيرادات بالمصروفات ذلك لأن وزارة المالية — كما قالت اللجنة في تقرير سبق لها — هي التي تتولى الصرف على المعاهد أسوة بما تصرفه في الشؤون العامة . أما وزارة الأوقاف فإنها تقدم للمعاهد ما تستطيعه على سبيل الإعانة .

والجنة ترحب بما أجرته وزارة المالية في هذا الشأن .

الباب الثالث

إيرادات أخرى

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٤,٠٠٠ ج. م. بنقص مائتي جنيه عن العام الماضي .

وقد وزع ربط هذا الباب على البنود الآتية :

نقص	زيادة	تقديرات	
		١٩٣٢	١٩٣٣
جيب	جيب	جيب	جيب
—	٩٠٠٠	٧٠٠٠	١٦٠٠٠
٨٥٠٠	—	١٥٠٠٠	٦٥٠٠
—	٣٣٠٠	٧٢٠٠	١٠٥٠٠
٤٠٠٠	—	٥٠٠٠	١٠٠٠
١٥٠٠٠	١٢٣٠٠	٣٤٢٠٠	٣٤٠٠٠
٣٠٠			صافي النقص .

ويبين من هذا الجدول أن في تقدير البندين الخامس والسابع زيادة تبلغ ١٢,٣٠٠ ج. م. عما كان مقدرا لها في العام الماضي إلا أن هذه الزيادة قد تجاوزها النقص في البندين السادس والثامن بمبلغ ٢٠٠ ج. م. .

ومن الزيادة المذكورة ٩٠٠٠ ج. م. تحت من زيادة الوفرة في ميزانية السنة السابقة و ٣,٣٠٠ ج. م. في بدل التفتة وترجع هذه الزيادة إلى أن الرزم الجليد الذي تقر ابتداء من سنة ١٩٣٣ المالية لم يدرج في ميزانية العام الماضي لتقريره بعد إصداق الميزانية .

الباب الثالث

أعمال جديدة

قدر هذا الباب منع ٦,٥٠٠ ج. م. بزيادة ١,٥٠٠ على العام الماضي . وقد أدرجت هذه الزيادة لشراء كتب دراسية ضرورية للكتبات والبياني وقدره ٥,٠٠٠ ج. م. تكاليف بناء معهد اسبوط . وقد قدرت هذه التكاليف في أول الأمر بمبلغ ٧,٠٠٠ ج. م. إلا أن مجلس الأزهر الأعلى رأى أن يبدأ به بأماكن الدراسة والإدارة قدرها ٣,٣٥٠ ج. م. ثم تبين أثناء العمل أن هناك ضرورة فنية تقتضي بناء إنجلترا المتصل بالأماكن وقدره ٨,٠٠٠ ج. م. فبلغ المجموع ٤٠,٥٠٠ ج. م. سبق أن اعتمد منه ٢٢,٠٠٠ ج. م. وقد أدرج له في هذا العام ٥,٥٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي .

وبناء على ما تقدمه تجدو لجنة لموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

باب ١ - ماهيات ومرتبآت وإعانات .	١٨٧,٩٦١
باب ٢ - مصروفات عمومية .	٥٣,٧٦٧
باب ٣ - أعمال جديدة .	٦,٥٠٠
جمله المصروفات .	٢٤٨,٢٢٨

وفى على نص مشروع القانون ربط الميزانية التى وافقت عليه اللجنة بالصيغة التى اقترحها مجلس النواب .

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

نحن رؤا الأول ملك . . .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

قررت ميزانية لإيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٣٣ المالية في سنة ١٩٣٤ بمبلغ ٢٤٨,٢٢٨ جنيهاً مصره على حسب الجدول الملحق حرف (أ) .

وميزانية المصروفات بمبلغ ٢٤٨,٢٢٨ جنيهاً مصرياً على حسب الجدول الملحق حرف (ب)

(لمادة ١٠ به)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون

أمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة و ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

ثانياً - المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٢٤٨,٢٢٨ ج. م. فى مقابل ٢٥٩,٠٩٠ ج. م. فى العام الماضي أى بتخفيض إجمالى قدره ١٠,٨٦٢ ج. م. وهذا التخفيض يعادل تماماً قيمة الخص فى الإيرادات . وقد وزعت المصروفات على ثلاثة أبواب :

الباب الأول

ماهيات ومرتبآت وإعانات

قدر ربط هذا الباب بمبلغ ١٨٧,٩٦١ ج. م. بتخفيض ٢٩,٢٩٣ ج. م. عن العام الماضي .

ولقد كانت قيمة التخفيض أكبر من هذا الرقم لولا زيادة ثمانى وظائف فى الوظائف المؤقتة ووظيفة فى وظائف مشايخ الأوقاف وقد أنشئت هذه الوظيفة لشدة الحاجة إليها ذلك أن بعض وظائف مشايخ الأوقاف مشغول بمدرسين لا يتقاضون عنها مرتباً لعدم جوار الجمع بين مرتبتين فزوى لذلك أن يرن له ويكل من العلماء بزياد الوظيفة المذكورة بمرتب ثلاثة جنيهات فى الشهر .

أما الوظائف المؤقتة فتأبى وعلاط عيناً أثناء سنة ١٩٣٢ فى الوجه القبلى وكان هذا التحين تنفيذاً لرغبة البرلمان التى أبداهـا فى الدورة الماضية وقد أصبح بذلك عدد الوظائف فى الوجه القبلى عشرة .

ولمده المناسبة ترجو اللجنة - كما رجبت لجنة الأوقاف بمجلس النواب - أن تعمل إدارة المعاهد على زيادة عدد الوظائف فى الوجه القبلى تدريجاً حتى يتناسب عددهم مع عدد زملائهم فى الوجه البحرى .

وقد نتج التخفيض السالف الذكر كما يأتى :

١ - الاستثناء عن إحدى الوظائف الدائمة .

٢ - زيادة ماخذه من ماهيات وظائف الخالية .

٣ - زيادة ماخذه من متوسط الماهيات بإيداعه على الماهيات الخالية .

٤ - تخفيض إعانة طلاب شعب التخصص الملحق بالكتبات .

الباب الثانى

مصروفات عمومية

قدرت بمبلغ ٥٣,٧٦٧ ج. م. وكانت مقدرة فى العام الماضي بمبلغ ٦١,٨٣٩ ج. م. أى بتخفيض قدره ٨,٠٦٩ ج. م. .

وحقيقة هذا التخفيض ٨,٥٦٩ ج. م. استدل به ٥٠٠ ج. م. ردت على مربوط العام الماضي فى بند ١٢ - لأصرف المعاشات للأئمة فى هذا العام فصار الباقي كما تقدمه ٨,٠٦٩ ج. م. .

وقد شمل التخفيض معظم بنود هذا الباب بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ٣٠ ٪ . وبإياه مفضلاً فى الصفحة الرابعة من الميزانية .

الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية

جدول حرف (١)

الإيرادات

جنيه

باب ١

» ٢

» ٣

قيمة الاعتمادات

	تقديرات سنة		نقص	زيادة	النحصل في سنة	
	١٩٣٣	١٩٣٢			١٩٣١	١٩٣٠
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ريع الأوقاف						
بند ١ - ريع الأوقاف المرصدة للعلماء والطلبة أو للأزهر والمعاهد بصفة عامة ^(١)	١٨١٠٦	٣٤٦٦٨	—	٦٥٦٢	٣٠٢٣٦	٣٢٩٨٢
باب ٢ - مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية						
بند ٢ - من وزارة الأوقاف .	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	٦٧١٥٠	٧٥٠٠٠
» ٣ - » » المالية ^(٢)	١٤١١٣٠	١٣٥٢٢٠	٥٩٠٠	—	١٤٢٦٣٠	١٥٨٤٧٠
» ٤ - » » ومربى بالزمانة .	٥٠٠٢	٥٠٠٢	—	—	٤٩٦٩	٥٠٠٢
صافي النقص ٤١٠٠ جنيه .	١٩٦١٢٢	٢٠٠٢٢٢	٥٩٠٠	١٠٠٠٠	٢١٤٧٣٩	٢٣٨٤٧٢
باب ٣ - إيرادات أخرى						
بند ٥ - وفر الميزانية السابعة للأزهر والمعاهد الدينية .	١٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٠٠	—	٣٦٤١٨	٣٥٧٣٢
» ٦ - ما يستقطع من أجوات الموظفين والمدرسين للعاش ^(٣)	٦٥٠٠	١٥٠٠٠	—	٨٥٠٠	٨٨٠٦	٧٤٣٥
» ٧ - بدل التهمة المسقط من المساهبات والمساهمات والمصرفات الأخرى .	١٠٥٠٠	٧٢٠٠	٣٣٠٠	—	٣٤٠٤	٦٤٦
» ٨ - إيرادات متنوعة ^(٤)	١٠٠٠	٥٠٠٠	—	٤٠٠٠	٥٦٠٠	٤٦١٥
صافي النقص ٢٠٠ جنيه .	٣٤٠٠٠	٣٤٢٠٠	١٢٣٠٠	١٢٥٠٠	٥٤٢٢٨	٤٨٤٢٨
الجملة .	٢٤٨٢٢٨	٢٥٩٠٩٠	١٩٢٠٠	٢٩٠٦٢	٢٨٩١٩٣	٣١٩٨٨٢
صافي النقص .				١٠٨٦٢		

(١) يدخل فيه ما يتحصل عليه رابطة معهد شفا وسوق من القنور .

(٢) الزيادة بسبب التخفيض الكبير في المخصص من وزارة الأوقاف وأعمال الإنشاء .

(٣) مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه المخرج في سنة ١٩٣٢ كان ضمه ٩٠٠٠ جنيه من احتياطي المعاشات، واحتفاظه بإتالي من هذا الاحتياطي استعمله عما كان يؤخذ للمعاشات بجزء من وفر مبرارة السنة السابقة .

(٤) مبلغ ٥٠٠٠ جنيه المدركة في سنة ١٩٣٢ كان ضمه ١٠٠٠ جنيه لإيراد مجلة نورا الإسلام بأدراج مضاف في سنة ١٩٣٣ وإتالي كان لإيراد ونحوها .

الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية

جدول حرف (ب)

المصروفات

باب ١	} قيمة الاعتمادات
٢ »	
٣ »	

مقارنة الاعتمادات :

باب ١ - ماهيات ومرتبات وإطانات .

٢ - مصروفات عمومية .

٣ - أعمال جديدة^(*) .

صافي التخفيض .

المصرف و سة		تخفيض	زيادة	تقديرات سة	
١٩٣٠	١٩٣١			١٩٣٢	١٩٣٣
جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
٢١٣٣٦٧	٢٠١١٠٨	٤٢٩٣	—	١٩٢٢٥٤	١٨٧٩٦١
٦٩٠٩٧	٥٦٨٢٠	٨٠٦٩	—	٦١٨٣٦	٥٣٧٦٧
٢٠٠٠	١٥٠٠٠	—	١٥٠٠	٥٠٠٠	٦٥٠٠
٢٨٣٤٦٤	٢٧٢٩٢٨	١٢٣٦٢	١٥٠٠	٢٥٩٠٩٠	٢٤٨٢٢٨
		١٠٨٦٢			

(*) الزيادة بسبب إدراج ١٥٠٠ جنيه لشراء كتب دواية ضرورية للكتبات .

أولاً - الإيرادات

الباب الأول

ريع الأوقاف المرسدة للعلماء والطلبة أو للأزهر

والمعاهد بصفة عامة

كانت المقتر لربط هذا الباب ٣٦,٨٨٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ ولكن المتحصل فعلاً بلغ ٢٠,٢٢٦ ج. م. أى بنقص قدره ١٦,٦٥٤ ج. م. ويرجع هذا النقص إلى عدم ورود بعض المقدّر في الميزانية نظراً للأزمة المالية الحاضرة .

الباب الثاني

مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية

يتنقص المتحصل في هذا الباب عن المربوط له في الميزانية بمبلغ ٣٣ ج. م. وهو عبارة عن بدل الثقة الذى خصصته وزارة المالية من المرتب للأزهر بالزمانة .

وقد علمت اللجنة أن إدارة المعاهد خاطبت وزارة المالية في نوفمبر سنة ١٩٣٢ بشأن الثقة التى خصصت من مرتبات الجامع الأزهر وأن وزارة المالية قد أجابتها إلى طلبها فردت في شهر مارس سنة ١٩٣٣ قيمة الثقة المخصوصة ومضتها المبلغ المستقطع في هذا الباب .

الباب الثالث

إيرادات أخرى

في هذا الباب زيادة على المربوط له قدرها ٨,٨٣٢ ج. م. نتجت من الزم الإضافى لبذل الثقة ومن وفر ميزانية السنة السابقة ومن زيادة الإيرادات المتنوعة وقد استعمل من تلك الزيادة ١١٩٤ ج. م. قيمة النقص في البند الخامس الخاص بما يستقطع من المساهمات فيكون صافي الزيادة ٧,٦٣٨ ج. م.

ملحق رقم ٥٢

جلسة الاثنين ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٢

(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع القانون الخاص باعتماد الحساب الختامى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية

(المرحوم حضرت الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

أحال المجلس إلى اللجنة بجملة ٨ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - الخاص باعتماد الحساب الختامى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية فبحثته اللجنة في اجتماعها يوم ٩ مايو وقد تناول بمضمونها مقارنة الحساب الختامى بميزانية الأزهر والمعاهد تلك السنة فأسفر البحث عن نتيجة سارة تقطع عليها إدارة المعاهد وهي زيادة إيراداتها المحصلة على مصروفاتها الفعلية بمبلغ ١٦,٣٦٥ ج. م. فقد كانت الإيرادات ٢٨٩,١٩٣ ج. م. والمصروفات ٢٧٢,٩٢٨ ج. م.

وقد علمت هذه الزيادة بالأمانات المتنوعة لتسويتها لإيرادات ميزانية سنة ١٩٣٢ طبقاً للقاعدة ٨٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وفيما يلي بيان تفصيل بأصل الربط والمتحصل أو المتصرف الفعل في الأبواب التى بها زيادة أو نقص .

ثانياً - المصروفات

الباب الأول

ماهيات ومرتبكات

كاتب المقدّر لبط هذا الباب ٢٢٨,٤٩١ ج. م. وبلغ المنصرف ٢٠١,١٠٨ ج. م. أى يوم قدره ٢٧,٣٨٣ ج. م. وقد نتج هذا الوفرة من خلوص بعض الوظائف لوفاء شاغلها وعدم التعيين فيها ، ومن وقف الترتيات والملاوات عملاً بسياسة الاقتصاد. ومن خلوص وظائف المدرسين الذين استغنى عنهم لظهور زياتهم على الحاجة عند تنفيذ النظام الجديد ببناء على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠

الباب الثانى

مصروفات عمومية

في هذا الباب وفرة ١٦,٥٢٧ ج. م. فقد كاد الربوط له ٧٣,٣٤٧ ج. م. وبلغ المنصرف ٥٦,٨٢٠ ج. م. كما هو مبين بالجدول رقم ٤٣ ومن المنصرف مبلغان حصداً على المصروفات وعلياً بالأمانات أحدهما ١٠,٠٩٣ ج. م. وهو قيمة فائض ربح الأوقاف الخاصة بشئ الخبز المشروط للطبقة والعماء لصرفه إليهم طبقاً لشروط الوقفين وللنظام المقرر لصرف بدل الخبز ، والثانى ١٨٢٦ ج. م. وهو قيمة فائض ربح الأوقاف المشروط صرفه نقداً للشماء والطبقة لصرفه إليهم طبقاً لتلك الشروط .

وقد حصل تجاوز يبلغ مجموعه ٤٤٥٨ ج. م. في خمسة بنود من هذا الباب وهى ٣ و ٢ و ٩ و ١٣ و ١٤ يقابله وفرة البنود الأخرى وقد بلغ الوفرة مع هذا التجاوز ١٦,٥٢٧ ج. م. كما تقدم .

ويسر اللجنة أن تشير هنا - كما أشارت لجنة الأوقاف مجلس النواب - إلى أن إدارة المعامد قد استصدرت القرارات اللازمة لتلك التجاوزات من مجلس الأزهري الأعلى قبل وقوعها .

الباب الثالث

أعمال جديدة لبناء معهد أسيوط

قد ترتبط هذا الباب في الميزانية مبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م. ولكن نظراً لأن المقاول بدأ أعماله في أول ديسمبر سنة ١٩٣١ فلم يصرف من المبلغ المربوط إلا ٤٠٥٠ ج. م. وظل الباقي وقدره ١٤,٥٩٥ ج. م. بالأمانات على ذمة هذا العمل .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على الحساب الختامي وظل مشروع القانون الخاص باعتاده بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهذا نصه :

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية

العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتمد إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٨٩,١٩٣ جنيهاً ومصروفاتها بمبلغ ٢٧٢,٩٢٨ جنيهاً على حسب الجدولين المرفقين رقم ٣ و ١

مادة ٢ - تعتمد تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ١٦,٣٦٥ جنيهاً إلى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

مادة ٣ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

ناشر بأن يعهم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جداول رقم ١

ملاحظات	الفرق		المحصل في سنة ١٩٣١	رصيد الميزانية سنة ١٩٣١	أبواب الإيرادات
	نقص	زيادة			
	جيه	جيه	جيه	جيه	
	١٦٦٥٤	—	٢٠٢٢٦	٣٦٨٨٠	باب ١ - ريع الأوقاف ريع الأوقاف المرسدة للعلماء والطلبة أو للأزهر والمعاهد بصفة عامة ...
	—	—	٦٧١٥٠	٦٧١٥٠	باب ٢ - مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية بند ٢ - من وزارة الأوقاف ... بند ٣ - من وزارة المالية :
	—	—	١٤٢٦٢٠	١٤٢٦٢٠	(١) مخصصات ...
	٣٣	—	٤٩٦٩	٥٠٠٢	(ب) ممتلكات رزنامة نظير أراض متنازل عنها للحكومة ...
	٣٣	—	٢١٤٧٣٩	٢١٤٧٧٢	جملة باب ٢ ...
	—	٣٨١٨	٣٦٤١٨	٣٢٦٠٠	باب ٣ - إيرادات أخرى بند ٤ - وفر الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد ... بند ٥ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين (مئة ٣٠٠٠ جنيه من احتياطي المعاش) ... بند ٦ - بدل التمتع المستقطع من المساهيات والمصرفات الأخرى ... بند ٧ - إيرادات متنوعة ...
	١١٩٤	—	٨٨٠٦	١٠٠٠٠	...
	—	٢٦٠٤	٣٤٠٤	٨٠٠	...
	—	٢٤٠٠	٥٦٠٠	٣٢٠٠	...
	١١٩٤	٨٨٢٢	٥٤٢٢٨	٤٦٦٠٠	جملة باب ٣ ...
	١٧٨٨١	٨٨٢٢	٢٨٩١٩٣	٢٩٨٢٥٢	جملة عمومية ...
	٩٠٥٩				صافي النقص ...

جيه
صافي الزيادة ٧٦٢٢٧

جدول رقم ٢

ملاحظات	الورق		منصرف	ربط ميزانية سنة ١٩٣١	أبواب مصروفات الميزانية
	نقص	زيادة			
	حب	حب	حب	حب	
	٢٧٣٨٣	—	٣٠١١٠٨	٢٢٨٤٩١	بند ١ — ماهيات وصرفات
					باب ٢ — مصروفات عمومية
	—	١٠٨	٨٠٨	٧٠٠	بند ٢ — ثمن أدوات كتابية ومطبوعات (١)
	—	٥٣٨	٢٠٣٨	١٥٠٠	٣ — مكافآت لمن يتدب لأعمال امتحان الشهادات (٢)
	١٥	—	٣٥	٥٠	٤ — أجر نشر واشتراك في الجريدة الرسمية
	٣٤٤	—	٤٠٦	٧٥٠	٥ — مكافآت لأعضاء مجلس الأزهر الأعلى
	٣٨٠	—	١٦٢٠	٢٠٠٠	٦ — مصاريف انتقال وبلد سفرية
	٧٨١١	—	٢١٣١٥	٢٩٠٢٦	٧ — بدل جارية للعلماء والطلبة
	٢٦١٩	—	٤٩٨١	٧٦٠٠	٨ — أجر أماكن
	—	١٨٦	١٣٣٦	١١٥٠	٩ — مصروفات نور ومياه وأدوات نظافة وكسح (٣)
	٥٩	—	٤١	١٠٠	١٠ — ثمن كتب مراجعة للكتابات
	٦٧٧	—	٣٢٣	١٠٠٠	١١ — مصروفات صيانة وترميم
	٥١	—	٣٤٩	٤٥٠	١٢ — ثمن أثاث
	—	٢٢٢	١٥٨٢	١٣٥٠	١٣ — مصروفات بريد وتلفون وتغراف وكسا لبعض الخدمة ومصروفات ترفيه (٤)
	١٣٢	—	٣٦٨	٥٠٠	١٤ — ثمن تحت وسبورات وخراط ودراليب للكتبات
	٩٩	—	١١	١١٠	١٥ — ثمن أدوية للإسعافات الطبية
	—	٣٣٩٤	١٣٣٩٤	١٠٠٠٠	١٦ — معاشات ومكافآت (٥)
	٨٥٢١	—	٧٠٩٠	١٥١١١	١٧ — استحقاق العلماء والطلاب في إجازات الأوقاف الخاصة بهم والتفوق
	٢٧٧	—	١٢٢٣	١٥٠٠	١٨ — ثمن ورق وأدوات للطباعة وكتب وجراند وعلات لإدارة المجلة ومكتب الترجمة والطبعة
	٢٠٩٨٥	—	٤٤٥٨	٥٦٨٢٠	١٩ — مجلة باب ٢
	—	—	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠ — أعمال جديدة لبناء معهد أسيوط
	٤٨٣٦٨	—	٤٤٥٨	٢٧٢٩٢٨	٢١ — المجلة
	١٨٥٨٦	—	—	١٨٥٨٦	٢٢ — تنزيل وفر محتمل حصوله أثناء السنة
	٢٩٧٨٢	—	٤٤٥٨	٢٧٢٩٢٨	٢٣ — المجلة

(١) وافق مجلس الأزهر الأعلى بمجلس ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ على تجاوز ١٥٠ جنيهاً بزيادة من ورق مالي بنود الباب ٢.

(٢) » » » ٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ » ٧٠٠ جنيهاً »

(٣) » » » ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ » ٢٠٠ جنيهاً »

(٤) » » » ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ » ٣٠٠ جنيهاً »

(٥) » » » ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ على التنازل على أن يؤخذ من مرفق بنود الباب ٢.

التوزيع ١٥٠ ر ١٧ لم يكن مطبوعاً على ميزانية سنة ١٩٣١

عريضة رقم ٨٣ - مقدمة من شاكرا ابراهيم وآخرين من مدرسي التعليم الإلزامي بأحياء القطر المصري بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسمن فيها التماس بتمديد تنفيذ قرار اللجنة القاضي بتعيين حالتهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٤ - مقدمة من علي محمود القاضي رئيس جمعية المواطنة الخيرية الإسلامية بالمنصورة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلب فيها إبقاء المشغل تحت إدارة الجمعية مع زيادة الإعانة أو في حالة إصرار مجلس المديرية على طلباته تزد الجمعية الأدوات السابق استلامها منه لينشئ هو مشغلا خاصا وتسلم الجمعية في إدارة مشغلها مع بقاء الإعانة المقررة وخضوعه لتفتيش وزارة المعارف .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٥ - مقدمة من محمد عبد العال وآخرين مستأجرى جزيرة الجلاوية مركز اشمع بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسمن فيها تخفيض الإيجار نظرا لشحور أثمار المحصولات الزراعية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٦ - مقدمة من سعد مصطفى وآخرين أصحاب فابريكات غازووة بالإسكندرية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسمن فيها أن يتوسط المجلس لدى وزارة المالية بخفض الضريبة الجمركة على زجاجات الغازووة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٧ - مقدمة من لجنة طلبة الكليات الثلاث بالأزهر بمصر بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يتقدمون بها ببعض مطالب لتنظيم طرق التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوفيق .

عريضة رقم ٨٨ - مقدمة من ابراهيم فخامة سلطان وآخرين من مدرسي التعليم الإلزامي بأحياء القطر المصري بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها وضع درجات لهم وعلاوات تناسب مع جهودهم وإنشاء صندوق ادخار حافزا لاستقبالهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان وحماها للعريضة رقم ٨٣

عريضة رقم ٨٩ - مقدمة من محمد توفيق الكاشف من أبي تيج بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يشكو فيها من إجراءات اتخذتها معه وزارة الأوقاف بسبب أنه مدين لها في إعارة أعيان موقوفة هو أحد مستحقها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

ملحق رقم ٥٣

جلسة الاثنين ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٢
(٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير

لجنة الاقتراحات والعرائض عن العرائض التي خصتها
بجلسة أول مايو سنة ١٩٣٣

(المقرر للشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود) .

المراسل التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للمقررات ٣ و١٠ و١١ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٧٨ - مقدمة من عبدالله سعلانه وآخرين من وادى العرب مركز البدر بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها من الحكومة لمناسبة تلبية تزامن أسوان وتمريض أراضهم وتمنكثهم لطفيان المياه أن تموض عليهم بإعطاء أراض شريعا يفتنون منها وساكى بأوون إليها .

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل فيها .

عريضة رقم ٨٠ - مقدمة من عبد الحليم محمد شعيان وآخرين من أهالي الغزة الجديدة بالتبارة قسم مينا البصل بالإسكندرية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من معاملة شركة أراضى التبارى (شركة لندن بنك) لهم ويطلبون توسط الحكومة في تسوية ديون الشركة وإيقاف دعاوى البيرع .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨١ - مقدمة من محمد حسن عكاشة مدرس بمعهد الإسكندرية الدين بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلب فيها تسويته ببقية الموظفين الذين دفعوا لوظائف بوزارة الخزانة في الانتقال إليها دون تجديد إجراءات التوظيف معهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٢ - مقدمة من نظار ومدرسي ومدرسات التعليم الأولى الثامنين لجانس المديرية في أحياء القطر المصري بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها تحسين حالتهم وصرف العلاوات المستحقة لهم أسوة بموظفي الحكومة وبعض مجالس المدريات .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٥ — مقدمة من عن عفيف عن ذراع القصب بجلى وأب قريش تاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٣، يتسوم فيها تعديل قرار حنة السكر .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته للمادة ٢٣ من الدستور .

عريضة رقم ٩١ — مقدمة من حسين حامد وآخرين من الكلع شرق مركز إدفو مديرية أسوان بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٣ يخجون فيها على استثناء بلديهم من إقامة آلات راعية بها ويتسومون تعميم الرى كسائر بلاد المركز .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٢ — مقدمة من إبراهيم عبد الصمد الجارى من نزلة البنان الدعة قسم لأهرام بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٣ ينسب فيها إلى الأستاذ الأثرى سليم بك حسن انتهاك حرمة المقابر وجه نزلة أحماد وغيرها ويتمس النظر في ذلك .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٣ — مقدمة من عمر إبراهيم أدم افندي بالبرالشرق بشبين الكوم بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسوم فيها التوسط لدى وزير المالية في قبول طلبه الذى يقضى بربط معاش استثنائى كان يصرف لوالدته عن أبيه يدرا به سوء حاله وينتاضحو وعائلته منه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٤ — مقدمة من محمد عثمان عبيد الله وآخرين عن أهالى أبى الوقف مركز مضاغة بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٣ يخجون فيها بمسئمتهم ولا يرغبون في تعيين عمدة آخر ويتسومون إيقاف هذه الحركة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته للمادة ٢٣ من الدستور .

عريضة رقم ٩٥ — مقدمة من عبد الحادى حسن وآخرين من الأثوثيين مركز بلوى مديرية أسيوط بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها إلغاء قل إمام مسجدهم ولا يرضون بغيره بدلا .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٦ — مقدمة من السيد دنيا وآخرين من مدرسى العلوم الحديثة ممهدى صفى وزهارة تاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسومون فيها من حائهم ويهدون تنبئهم في طاعتهم وتطبيق قانون إعادة تنظيم الأزهر عليهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٧ — مقدمة من سلامة سو دبال وآخرين من السلامة الحياط مركز نجع حادى مديرية قنا بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسومون فيها من إحالة إعمالهم على مركز دشنا ويتسومون بقاءهم تبع مركز نجع حادى .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٨ — مقدمة من محمد عمر درويش وآخرين من ناحية نيا وكمر أبود ودمر مركز طنطا بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها عمل محطة بلديهم أو إيقاف القطار دقيقة أو دقيقتين لأهمية ذلك .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩٩ — مقدمة من عبدالكريم محمد حسن وآخرين صيادى ناحية الحامول برارى مركز شربين بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها تنفيذ الضريبة المفروضة عليهم وتأخير القسط المستحق عليهم الآن وتوزيعه على باقى أقساط السنة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠٠ — مقدمة من عرفان سيف النصر وآخرين مستأجرى أطيان زراعية بمديرية أسيوط بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسومون فيها سرعة إصدار قانون تخفيض ٤٥ ٪ من الإيجار عن سنة ١٩٣٢ نظرا للأزمة المستحكة ونفعا للنزاع القائم بين الملاك والمستأجرين .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠١ — مقدمة من محمد تزام الاسكندرية بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسومون فيها من مدير شركة الترام ويتسومون التدخل في الموضوع لإضافتهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته من التوقيع .

عريضة رقم ١٠٢ — مقدمة من محمد عبد العال وآخرين مستأجرى أطيان الجزائر بمديرية رجا بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسومون فيها تخفيض الإيجارات نظرا لحالة الحاضرة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠٣ — مقدمة من عرفان سيف النصر وآخرين مستأجرى أطيان زراعية بمديرية أسيوط بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ يتسومون فيها تخفيض الإيجارات ٤٥ ٪ نظرا لحالة الحاضرة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان وضمتها للعريضة رقم ١٠٠

حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف عطية كاتبة في مذكرة تالفة طلب إدراجها بالمشروع ومختمها رده على الاعتبارات التي رأت اللجنة من أجلها رفضه كما أنها استعملت للالاحظات التي أبدتها شفاهاً بجلسته ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣

كذلك طمعت اللجنة على الإحصاء الذي طلبته أخيراً وتقدم له من النياحة العمومية لدى المحاكم الأهلية عن عدد قضايا المخدرات التي قدمت للحاكم الأهلية عموماً ابتداء من ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لغاية آخر مارس سنة ١٩٣٣ مينا به عدد القضايا الخاصة بالأجبار والقضايا الخاصة بالاستعمال وما حكم فيه بالعقوبة في كل سنة على حدة .

وقد تبين للجنة أن البيانات الصورية والشفهية التي تقدم بها حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف عطية مقدم الاقتراح تخالف الإحصاءات الرسمية الواردة من وزارة المحفانية إذ أن هذه الأخيرة تدل دلالة صريحة على أن نسبة قضايا المخدرات — سواء فيما يتعلق بالأجبار أو بالاستعمال — في هبوط مستمر يدعو إلى الاعتباط .

وفضلاً عن ذلك فإن وزارة المحفانية — في الكتاب الوارد منها بشأن الإحصاء سالف الذكر — صرحت بأنها ترى أن العقوبات الحالية المقررة في القانون المعمول به وافية بالغرض ولا شك أن وزارة المحفانية هي أول من يتقدم للحاجة إلى تشريع جديد .

لهذا ولأسباب الأخرى التي أبنتها اللجنة في تقريرها المقدم للبلد بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣ ترى اللجنة بالإجماع رفض المشروع وهي تشترط بعرض ذلك على المجلس الموقر ليقرر ما يراه ما

رئيس اللجنة
أحمد طلمت

٤ ماير سنة ١٩٣٣

لعمري التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٧٩ — مقسمة من على عفي مزارع بقلوبا مركزى موى تاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من معاملة شركة السكر له بتقيص كية المتفق عليها لتوريعها وطلب مساواته بغيره .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ما
رئيس اللجنة
عمود عزمى

ملحق رقم ٥٤

جلسة الأربعاء ٢٩ المحرم سنة ١٣٥٢
(٢٤ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المحفانية

من الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة

(المقرر من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولكم أن لجنة المحفانية بناء على قرار المجلس بجلته ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ الخاص بإعادة الاقتراح بمشروع القانون استلمت بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة إلى اللجنة لسماح ملاحظات حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح قد اطلمت على البيانات التي قدمها

إحصاء

عن عدد قضايا المخدرات التي قدمت للحاكم الأهلية عموماً ابتداء من ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (وهو تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) إلى آخر مارس سنة ١٩٣٣ مع بيان ما حكم فيه منها بالإدانة وبيان عدد القضايا الخاصة بالأجبار والقضايا الخاصة بالاستعمال الشصعي كل منها في كل سنة على حدة

المدة		جملة قضايا لمخدرات عامة		جملة القضايا الخاصة بالأجبار		جملة القضايا الخاصة بالاستعمال	
جملة القضايا	ما حكم فيه منها بالإدانة	جملة القضايا	ما حكم فيه منها بالإدانة	جملة القضايا	ما حكم فيه منها بالإدانة	جملة القضايا	ما حكم فيه منها بالإدانة
من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٢٩ ...	٩,٤٩٩	٨,٣٨٩	٤,٠٧٨	٣,٥٦٩	٥,٤٣١	٤,٨٢٠	
« أول نوفمبر ١٩٢٩ » « » « » « » ١٩٣٠ ...	٧,٧٩٥	٧,٠٣١	٣,٨٨٨	٣,٤٨٩	٣,٩٠٧	٣,٥٤٢	
« » « » « » « » « » ١٩٣١ ...	٦,٨٩٩	٦,٣٤٢	٤,١٤٠	٣,٧١٥	٢,٧٥٩	٢,٥٢٧	
« » « » « » « » « » ١٩٣٢ ...	٤,٤١١	٣,٨٤٥	٢,٨٤٤	٢,٤٣٦	١,٥٦٧	١,٤٠٩	
« » « » « » « » « » ١٩٣٣ ...	١,١٦٦	٨٣٦	٨٧١	٦١٣	٢٩٥	٢٢٣	

سنوات أو غرامة ٢٠٠٠ ريال ، والقانون الفرنسي يحيطها الحبس لمدة أقصاها
سنتين وغرامة من ١٠٠٠ — ١٠٠٠٠ فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين ،
والقانون الإيطالي يحيطها الحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة من ١٠٠٠
إلى ٨٠٠٠ ليرة .

(رابعاً) لما كان الأصل أن القوانين إنما تسن أو تعدل لضرورة
اجتماعية تقتضي ذلك وكانت الإحصاءات الواردة من النيابة العمومية لدى
الحاكم الأهلية دافعة بالتحسن المطرد في نسبة جرائم المخدرات .

لذلك

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض هذا الاقتراح اكتفاه بالتشريع القائم به

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

ملحق

النيابة العمومية لدى الحاكم الأهلية

إحصاء عن قضايا المخدرات

التي قُسمت للحاكم الأهلية وما حكم فيها بالعقوبة في المسئلة
من سنة ١٩٢٥ إلى آخر سنة ١٩٣٢ قضائية

السنة القضائية	عدد قضايا المخدرات التي قُسمت له	جولة المحكوم فيه بالعقوبة
١٩٢٥ — ١٩٢٤	٩٥٤٩	٧٧٤٥
١٩٢٦ — ١٩٢٥	١١٤٧٤	١١٢٦٨
١٩٢٧ — ١٩٢٦	١٠٥٦٠	٩٠٣١
١٩٢٨ — ١٩٢٧	١٠٨٢٢	٩٧٥٦
١٩٢٩ — ١٩٢٨	١٠٩٩٢	١٠٤٢٥
١٩٣٠ — ١٩٢٩	٨١٤٣	٧٥٩١
١٩٣١ — ١٩٣٠	٧١٩٧	٦٦١٦
١٩٣٢ — ١٩٣١	٤٩٨٧	٤١٧١

القاهرة في نوفمبر سنة ١٩٣٢

تقرير لجنة الحقتنية

عن الاقتراح مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام
قانون المواد المخدرة

بجلسة ٣ مايو سنة ١٩٣٢ أحال المجلس على هذه اللجنة الاقتراح بمشروع
القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف عطيه خاصا
بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة .

وقد بحثت اللجنة بجلستي ٨ مايو سنة ١٩٣٢ و ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣
وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفقة له ، ورأت تمهيدا لبحثها ضرورة
الوقوف على إحصاء عن عدد قضايا المخدرات التي قُدمت للحاكم في السنوات
الثلاث السابقة على العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ والثلاث السنوات
التالية لهذا القانون ، وأتت عن عدد هذه القضايا التي قُدمت إلى الحاكم
الأهلية عموما وما حكم فيها بالإدانة ابتداء من سنة ١٩٢٥ لآخر سنة ١٩٣٢
قضائية .

وقد تبين للجنة ما يأتي :

(أولاً) إن حوالت المحضرات آخذة في التناقص تدريجياً بسبب تدعو
إلى التنازل ، فقد كان عدد ما قدم منها للحاكم الأهلية في سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦
هو ١١٤٧٤ فيبط في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ إلى ٨١٤٣ ثم استقر في المهبوط
حتى بلغ ٤٩٨٧ في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ قضائية ^(١) .

(ثانياً) إن القانون المعمول به — وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ —
يعاقب على الاتجار في المواد المخدرة بالحبس مع الشغل من سنة إلى خمس
سنوات وبغرامة من ٢٠٠ — ١٠٠٠ جنيه ، فإذا لوحظ أن هذه الجريمة
لا تزال بالنسبة للأجانب مخالفة معاقبا عليها بالحبس البسيط الذي لا يزيد عن
أسبوع أو الغرامة التي لا تزيد عن مائة قرش — وإذا لوحظ أن أي تعديل يجريه
المشرع إنما يقتصر سرمانه على الوطنيين وجب اعتبار هذه العقوبة كافية .

(ثالثاً) فيما يتعلق بالتشريع المقارن فإن المشرع المصري سلك طريقاً
وسطاً عند تقدير العقوبة ، فبينما القانون الإنجليزي الصادر في ١٧ مايو
سنة ١٩٣٣ يجعل العقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات
أو غرامة لا تتجاوز ألف جنيه ، والقانون الياباني يجعلها الأشغال الشاقة لمدة
لا تتجاوز سبع سنوات فإن القانون الأمريكي يجعل العقوبة الحبس خمس

(١) يراجع الملحق الوارد بآية هذا التقرير .

وهذه الأرقام هي برهان حسي على شدة قبضة دائرة البوليس ونشاطها وعظم احتياؤها بمكافحة تجارة المخدرات . فيحق للبوليس إذن أن يفرض بهذا النشاط . وعليه أن تقي على هذه الحملة الشاه . إذ لا شك في أنه لو ترك الحبل على الغارب لتفاقم الخطب . ولكن المكلفة الإدارية والعقاب الشديد والضائقة المالية — هذه العوامل الثلاثة كانت أسباباً قوية لهيولة دون زيادة انتشار هذه الآفة في البلاد . ولكن مع ذلك ليس فيها دليل على أن انتشار إيمان المخدرات هو الآن أقل مما كان قبلاً — ونحن بصفة كوننا نؤايب الأمة يجب علينا أن نبحث عن النتيجة العملية التي جلبتها البلاد من جراء المكافة الإدارية . ولعرفة مدى هذه النتيجة يجب أن ندرس التقلبات الآتيتين في ضوء هذه التقارير :

أولاً — مقطوعة المواد المخدرة في التطور المصري سنة ١٩٣١

ثانياً — المواد المخدرة المضبوطة في التطور المصري سنة ١٩٣١

(أولاً) مقطوعة المواد المخدرة :

إن المرجح الرسمى الذى نستطيع الاستناد إليه في تحديد المعدل المتوسط لجرعة اليومية للدم الواحد هو الجدول الوارد في صفحتي ٨٠ و ٨١ من تقرير سنة ١٩٣١ عن أنواع المواد المخدرة التي يتعاطاها ٥٠٠ مسجون من المدمنين وعن مقادير ما يتعاطون منها . وتمي علينا المعدل المتوسط لهذه الجرعة اليومية والقدر التقريبي للدمين (ص ٥١ من تقرير سنة ١٩٣١) نستنتج كم كانت مقطوعة القطر المصري من المواد المخدرة سنة ١٩٣١

المهيرون — إذا رجعنا إلى الجدول المتقدم الذكر (ص ٨٠ و ٨١) نجد أن المعدل المتوسط لجرعة اليومية للدم الواحد ٩٣٧ مليجراما من المسحوق الأبيض المشوش . وإذا رجعنا إلى الجدول الأول في صفحة ١٣٤ من تقرير سنة ١٩٣١ عن العينات التي اشتراها مندوب البوليس في شهر يولي سنة ١٩٣١ ترى أن المعدل المتوسط للنسبة المئوية للنش الذي وجد عند التحليل هو ٨٥ ٪ أى أن ١٥ بالمائة منه هو هيرون صرف .

وقد علل تقرير سنة ١٩٢٩ هذا النش الشديد بقوله صفحة ١٠٨ " إنه محتمل جداً أنه المادة المشوشة كشياً لا يجوز إلا على حديث العهد بالمخدرات . وبما أن مندوبينا لا يعرفهم تجار المخدرات فقد طلمهم هؤلاء التجار كأنهم قوم حديثو العهد يتعاطى المواد المخدرة " ثم قدر هذا التقرير في الصفحة نفسها أن نسبة النش ٤٥ ٪ يجوز على معدل المشتري المتوسط .

فإذا أخذنا محصل الجرعة المتوسط للدم الواحد يومياً ٩٣٧ مليجراما و ضربناها في ٣٦٥ عدد أيام السنة ، ثم ضربناها $\times \frac{1}{1000}$ نسبة المهيرون التي

أى أن عدد المسجونين من المتجرئين بالمواد المخدرة كان في ازدياد مطرد من سنة إلى أخرى . وقد ع في سنة ١٩٣١ ما يقارب ثلاثة أضلاع ما كان عليه في سنة ١٩٢٩ . ويمكن فإن عدد المسجونين من معنى المواد المخدرة كان يتناقص — تقصاً — مطرداً . وقد هبط في سنة ١٩٣١ إلى نصف ما كان عليه سنة ١٩٢٩

أما مجموع عدد المسجونين من المبرئين فقد لبث على حالة واحدة تقريباً وهو يتفاوت بين ٧٢٠٠ و ٧٤٠٠ وهذا من المصادقات النادرة في تقرير مصلحة السجون .

إن ما ورد في الجدول خصوصاً التناقص في عدد المدمنين المسجونين لا يصح أن يتخذ دليلاً على تحسن الحالة بل إن ازدياد عد المسجونين بسبب الاتجار بالمواد المخدرة — بالرغم من دلالاته على نشاط مكتب المخدرات — هو في الوقت نفسه صوبت نظريتنا في الحالة وشدة انتشار آفة المخدرات في البلاد . فمن البديهي أن ازدياد عدد المتجرئين هو برهان على ازدياد المقطوعة بإزدياد عدد المدمنين . أضف إلى ذلك شدة الأحكام التي يصدرها القضاء والنشر عنها بالمراكمة والسيارة . كل هذه أمور تدفع المدمن إلى السهر . كما أنه في ظروف متعددة تحسول حرمة المنازل التي يضمنها الدستور المصري دون التجري وكشف الستار عن المدمنين .

وحاصل القول إن إنعام النظر في هذه التقارير المختلفة يدل على أن إيمان المخدرات ينشر بأكراد ، وأن عدد المدمنين في ازدياد ، وأن الجهود العظيمة التي تبذلها السلطة الإدارية في قطع دابر هذا الداء لم تقض الوطر ، لأن كيفية المقاومة قاصرة أو غير وافية ، ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير أخرى ، ضمن للنجاح ، وهو الغرض الذي أرى إليه في هذا البيان .

المكافحة الإدارية ونتائجها

من مطالعة التقارير المتقدمة ندرك عظم الجهود التي قام بها رجال مكتب المخدرات ومصلحة الحدود ومصلحة الجمارك في إقناع واجبايم ، وقد كان من نتائج هذا النشاط أن البوليس قدم إلى المحاكم متهمين كما ترى بيانه فيما يأتي :

توزيعهم			
سنة	عدد المشتريين	وإجمالي ذمياً واحد كـ	مجموع
١٩٢٩	١٢٢٩	٦٧٣٧ + ٩٣	٦٨٣٠ =
١٩٣٠	١٢٣٢	٧٧٩٦ + ١٩٨	٧٩٩٤ =
١٩٣١	١١٦٤٩	٧٥٣٩ + ١٤١	٧٦٨٠ =

من هذا الجدول ما يختص بالهيريون والأفيون والحشيش فقط تعادياً للتطوير :

سنة	هيريون (بالكيلوجرام)	أفيون (بالكيلوجرام)	حشيش (بالكيلوجرام)
١٩٢٩	٨٠	٨٧٣	١٢٤٣١
١٩٣٠	٥٤	٥٩٠	٩٩٦٤
١٩٣١	٦٧	٤٦٨	٦١٧٧

وإني أرى من الفائدة عمل مقارنة بين مقطوعة البلاد من هذه السموم في سنة ١٩٣١ وبين جملة المضبوط منها في السنة نفسها :

مقطوعة سنة ١٩٣١	هيريون (بالكيلوجرام)	أفيون (بالكيلوجرام)	حشيش (بالكيلوجرام)
...	٧٠٠	٢٤٩٣٨	٢٣١٩٤٨
جملة المضبوط سنة ١٩٣١	٦٧٪	٤٦٨٪	٦١٧٧٪ (٢٦٧٪)

النتيجة العملية

إني بالنظر إلى ما تهتم شره أضع هنا في إحدى كفتي الميزان الحسنات التي جنبها البلاد من المكافأة الإدارية لقواد المخدرات وفي الكفة الأخرى السيئات التي طالتنا ، وعندئذ يبنى الحكم على حيثيات جلية ملموسة ، حكم يصدره ممثلو الأمة لصالح البلاد .

الحسنات — (أولاً) التصديق الشديد على مهرب المواد المخدرة والمتعرجين بها والضرب على جريمتهم بيد من حديد .

(ثانياً) ضبط ما أمكن من المواد المخدرة لمنع الضرر عن متعاطيها . وقد رأينا أن رجال مكتب المخدرات قد قاموا بمجهودات عظيمة في هذا السبيل ولكننا رأينا أيضاً مع الأسف أن الكليات التي ضبطت لا تتجاوز ١٪ من المقطوعة فلا بد إذن لذلك من سبب تعجز أمامه كل هذه المجهودات ، كما سمين ذلك فيما يلي :

ولا يفرين عن البال أن طول الحدود المصرية هو أيضاً سبب من الأسباب الرئيسية .

السيئات — (أولاً) ارتفاع أثمان المواد المخدرة بالنظر إلى المستهلك ارتفاعاً باهظاً وإذا لقينا نظرة على تقرير سنة ١٩٢٩ ص ٤٠ وص ١٠٨ وتقرير سنة ١٩٣٠ ص ٩٣ — ٩٦ وتقرير سنة ١٩٣١ ص ١٣٣ — ١٣٩ و ١٤٠ نرى أن أثمان المواد المخدرة مع أنها لا تخضع لنسبة محددة بل تتفاوت بحسب جتمع المتعرجين بها وإسراعهم إلى تحقيق أرباح طاحشة . فتوصيم مقدماً ما يستهدفون له من الخطر في هذه التجارة الملهكة لهم وإزابتهم . ومع هذا فإن نحن الكيلوجرام من الهيريون للستهلك يتفاوت بين ١٠٠ جنيه

تجديكية الهيريون التي تماماً اللازمة لمقطوعة الممن الواحد سنوياً هي ١٢٨ كيلوجراماً تقريباً .

وبالتالي فإن مقطوعة ٤١٨٠ مئتين هيريون (راجع صفحة ٥١ من تقرير سنة ١٩٣١) تبلغ ٦٩٣٥ كيلوجراماً تقريباً من الهيريون التي أي الخالي من كل غش . وهذا الرقم الأخير أي سبعة أطنان يمثل مقطوعة مدني القطر المصري في سنة ١٩٣١ من هذا السم . وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن هذه المقطوعة مبالغ فيها وقد تكون أكثر مما تجهز مصانع الهيريون فذلك ألفتته إلى ما ورد في مقدمة تقرير سنة ١٩٣١ (صفحة ط) وهو "يظهر بلا غموض أن كمية المواد المخدرة (المرسلة من تركيا إلى الخارج سنة ١٩٣٠) يزيد مقدارها عن عشرة أطنان تسربت إلى سوق التهريب في خلال تلك المدة (أي النصف الأول من سنة ١٩٣٠) " .

الأفيون — متى طبقنا العملية الحسابية المتقدمة مستندين إلى جدول صحتي ٨٠ و ٨١ وجدول صفحة ٥١ الآتي الذكر نرى أن مقطوعة الأفيون — البصرة اليومية المتوسطة للمدمن الأفيون ٧٠ ستيجرام \times ٣٦٥ عدد أيام السنة \times ٩٣٩٩٢ عدد مدمني الأفيون = ٢٣٩٣٨ كيلوجراماً . أو أربعة وعشرون طناً من الأفيون تمثل مقطوعة القطر المصري سنة ١٩٣١ من هذا السم .

الحشيش — البصرة اليومية المتوسطة للمدمن الحشيش ٣١/٢ جرام في ٣٦٥ عدد أيام السنة \times ٢٨٤٣٤ عدد مدمني الحشيش = ٢٣١٩٤٨ كيلوجراماً أو ٣٣٢ طناً من الحشيش تمثل مقطوعة مدني القطر المصري سنة ١٩٣١ من هذا السم .

إذن لمقطوعة القطر المصري لقواد المخدرة هي :

هيريون ثقي ٧ أطنان
أفيون ٢٥ طناً
حشيش ٣٣٢ »

(ثانياً) المواد المخدرة المضبوطة في القطر المصري سنة ١٩٣١ :

نرى في صفحتي ٤٨ و ٤٩ من تقرير سنة ١٩٣١ جدولاً إحصائياً بأنواع المواد المخدرة المضبوطة في القطر المصري وكمياتها في المدة الواقعة بين أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ ونوفمبر سنة ١٩٣١ وقد ذكر في آخره مجموع ما ضبط من هذه المواد في كل من ستي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ للتعابلية . وإني أعطف

أما الثمن الصافي لهذه السموم، أى ما قدّمته البلاد فقداً بآناً، فيمكن تحديده كما يأتى :

الحشيش — لم يرد فى التقرير السنوى لمكتب الخازنات العام للبلاد المختصرة بمصر سنة ١٩٣١ ذكر ثمن الحشيش . ولكن ورد فى تقرير سنة ١٩٢٩ صفحة ٢١ ما يفاده : إن ثمن الكيلوجرام من الحشيش على المهرب المصرى ١٥ جنيهاً مصرى . قدّم ٢٣٢ طناً هو ٣,٤٨٠,٠٠٠ جنيهاً مصرى .

الأفيون — لم يرد فى تقرير سنة ١٩٣١ ذكر ثمن الأفيون ولكن ورد فى تقرير سنة ١٩٢٩ صفحة ٨٥ أن مدلل ثمن رطل الأفيون هو ١٨ ¼ جنيهاً أى أن ثمن الكيلوجرام يزيد عن أربعين جنيهاً مصرى فيكون ثمن الـ ٢٥ طناً مليون جنيهاً مصرى .

المهيرون — ورد فى تقرير سنة ١٩٣١ صفحة ١٤١ ما نصه : إن متوسط ثمن الكيلوجرام من المهيرون الحشيش كما يبيحه المصنع محتواً على ٢٥ فى المائة من الفش هو ٤٥ جنيهاً مصرى .

وحيث إن العملية التى سبق ذكرها لمعرفة مقطوعة المهيرون فى القطر المصرى سنة ١٩٣١ قد عملت على أساس المهيرون الخالى من كل فش فيكون ثمن الكيلوجرام من المهيرون النقي تماماً ٦٠ جنيهاً مصرى . أضف إلى هذا الرقم ٣٠ جنيهاً آلاف اللطخ والفش للكيلوجرام (راجع صفحة ١٤٠ من تقرير سنة ١٩٣١) ثم عشرة جنيهات آلاف لتسفير وإغراء فى خارج القطر ومصاريف أخرى متوقعة . فيكون مجموع ما يدفعه المهرب المصرى ثمناً للكيلوجرام من المهيرون الخالى من كل فش ١٠٠ جنيهاً مصرى . أى أن ثمن سبعة آلاف كيلوجرام هو سبعة آلاف جنيهاً مصرى :

جنيه مصرى

حشيش..... ٣,٤٨٥,٠٠٠

أفيون..... ١,٠٠٠,٠٠٠

مهيرون..... ٧٠٠,٠٠٠

المجموع..... ٥,١٨٥,٠٠٠

وعليه فإن صافي الخسارة المالية التى تكبدها القطر المصرى سنة ١٩٣١ ثمناً للبلاد المختصرة هو خمسة ملايين من الجنيهات على أقل تقدير خرجت كلها من البلاد فى حين أنها تعانى ما تعانيه من الضائقة المالية الآخذة بالخطا، ولم تقتصر المصيبة بها على فقد المال بل تعدت إلى خسارة أخرى جسيمة وهى الخسارة الصحية والأدبية والعمرانية .

فلذا فإبنا هذا المصروف الذى لا يسمى بذخاً ولا كالياً ولا هو من الضروريات بما دخل إلى البلاد بله من ثمن حاصلاتها وقدّرنا إنجته إلى هذا البذل — دخل أهم حاصل من حاصلاتها وهو القطن — فإنه لم يبع من قطننا فى العام الماضى بأكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ضاع نصفها تقريباً على المختبرات . فمن تقوم فى فحنته هذه المقابلة ولا يلوب فزاده لومة ؟

و ٣٠٠٠ جنيهاً مصرى مع أن الثمن الذى يبيحه المصنع كان (فى سنة ١٩٢٩) ٢٥ جنيهاً مصرى للكيلوجرام وارتفع سنة ١٩٣١ إلى ٤٥ جنيهاً . وعلى كل حال فإن المدلل للتوسط لصافي الربح فى المائة بحسب تقرير سنة ١٩٣١ ص ١٤ هو ٣٠٠٠ فى المائة أى أن ألبنيه الواحد يترد ثلاثين ضعفاً على هؤلاء التجّرين المبرمين .

(ثانياً) ازدياد الجرام بين المدمنين فى سبيل الحصول على المخدر وذلك لغله الباهظ .

(ثالثاً) ازدياد عدد التجّرين بالسواد المخترة إذ يهاافت كل أئم على اجتناء الربح الطائل من هذه التجارة ولو كان حرماً . ومن البديهي أن هذا الأثم لا يكف عمن إغراء البسطاء ودفهم إلى تعاطي المخدر بكل وسائل التزييف والإغراء حتى يصعبوا من زبائنه يترد عليه الربح الجزيل ويطرحون بين يديه ممرات تبهم وكدهم أو يمددون إلى السرعة واقتراف الجرام للحصول على ثمن المخدر كما هو جار وتذبه الصحف اليومية .

(رابعاً) ازدياد ميزانية الحكومة بمصاريف باهظة فى سبيل الحصول على أخبار عصابات التهريب وضبط أفراد هذه العصابات ومحاكمتهم ثم إعادتهم فى السجون، أما الفرائض التى فرضت عليهم بموجب قانون المختبرات والى كان ينظر أن تكافى ما يتفق على إعادتهم فقد بلغ مجموعها فى سنة ١٩٣١ ١,٢٢٠,٢٧٥ جنيهاً مصرى ولكن لم يقصّل منها إلا ٥,٤٨١,٠٠٠ جنيهاً فقط أى بنسبة أربعة ونصف فى الألف (راجع صفحة ٨٦ من تقرير سنة ١٩٣١) وهذا المبلغ المتحصل زهيد جداً بالنسبة إلى ما تصرفه الحكومة على ٧,٢٠٠ صجين (وهو عند المسجونين سنة ١٩٣١) بموجب قانون المواد المخترة .

الخسارة المالية

كم هو المال الذى فقده القطر المصرى سنة ١٩٣١ ثمناً للبلاد المخترة ؟ يجدر بى قبل الخوض فى هذا الموضوع أن أوجه نظر القارئ إلى أنى لست أعنى بهذا مجموع الأموال الطائلة التى دفعها مدمنو المختبرات ثمناً فاحشاً لهذه السموم بل أقصّر على ذكر المال الذى فقده البلاد فقداً بآناً بهذا السبب أى مجموع ما دفعه التجّرون ثمناً للسواد المخترة سواء إلى المصانع والوسطاء فى الخارج أو أكلاناً لخط هذه المواد وغشها ، أى مجموع الأموال التى ذُفبت بها ممتروا .

أوجعت فيما تقدم أن مقطوعة القطر المصرى للبلاد المخترة سنة ١٩٣١ تبلغ نحو :

حشيش..... ٢٣٢ طناً .

أفيون..... ٢٥ ٥

مهيرون..... ٧ أطنان .

فقد ورد في تحرير سنة ١٩٣١ (ص ٦٤-٨٦) أن النيابة العمومية قدّمت إلى الحاكم الأهلية ١١٦٤٩ منها بموجب قانون المخدرات ، وأن مجموع من نظرت محاكم الاستئناف قضاياهم أو من لم تتناغم أحكامهم الجزائية، أى أن مجموع من ثبتت إدانتهم، هو ٧٥٨٩ شخصا . ولكن الرغم من هذه الأحكام ومن نشاط المكلفة الإدارية ترى أن انتشار المواد المخدرة والابحار غير المشروع بها لا يزالان سائدين في القطر المصرى بحالة صريعة . إذ أن مجموع المواد المضبوطة لم يتجاوز ١ إلى ٢-٣٪ من المقطوعة كما أوضحت ذلك فيما سلف ، وهذا يعان حتى يقتضا بأب درجة العقوبة في التشريع الحالي ليست وادعة . ولا غرابة في هذا الأمر إذ أن المتجرى بالمواد المخدرة هم كل الموم من السفلة فاسدى الأخلاق . فهم يستخفون العقوبة الحسالية أمام الرخ الطائل الذى يبلغ من ٣٠٠٠ إلى ٩٠٠٠٪ . فلا ترهبهم عقوبة حداه الأقمى خمس سنوات حبسا مع المشغل . يصبح فريق منهم بسلعا من الرجال الأثرياء . ويمود الفريق الآخر على متابعة هذه التجارة المغرية ، كما يتضح ذلك من تكرار الأحكام على عدد كبير ممن سبقت إدانتهم ثم عادوا إلى الابحار بالمخدرات بعد خروجهم من السجن .

وبمقارنة التشريع المصرى المعمول به الآن بتشريعات الدول الأجنبية ترى أن دولة اليابان جعلت عقاب المتجرى العائد للإعدام ، وبعض الدول الأخرى - منها إنجلترا والولايات المتحدة - جعلت أقصى العقوبة السجن لمدة عشر سنوات . بينما أن القانون المصرى جعل أقصى العقوبة خمس سنوات حبس مع المشغل . ولست أظن أن ميدان التجارة المخدرات واستعمالها في مصر يقل عما هو عليه الحال في تلك البلاد . إن لم يكن أزيد بكثير .

فلا بد لنا إذن من تشريع يزل هؤلاء المجرمين عقابا أشد صرامة وأعظم هولاً . عقابا رادعا يتناسب مع الأضرار الجسيمة التى تنشأ من هذه التجارة المهلكة .

فالمشروع يحصل نصوص بعض المواد ويضيف إليها بعض أحكام جديدة .

ونعيا على إحصائيات بشأن كل من تلك المواد :

المادة ٩ :

قابل المادة الأولى الحالية غير أنه رؤى من الصواب تفريق عقوبة الابحار غير المشروع بالمواد المخدرة تفريقا يتناسب مع ضررها وشدة خطرها . فوجب لذلك تقسيم تلك المواد إلى نوعين :

النوع الأول - المخدرات شديدة الخطر .

والنوع الثانى - المخدرات الخطرة .

وذلك على حسب التفصيل الوارد بهذه المادة من مشروع القانون .

المكلفة الفعالة المرومة

نستنتج مما تقدم أن المكلفة الإدارية الحالية بالرغم من حسناتها وبالرغم من الجهود العظيمة التى بذلتها وإلى تبنيها الجهات المختصة بتغييرها فإنها لم تكن ولن تكن وحدها للقضاء على آفة المخدرات . وذلك لأن المكلفة الإدارية وحدها ، ولو أفلدت في مطاردة عصابات التهريب وضبط جزء من المواد المخدرة وبماقية متجربا ومرصوبا ، فإنها لا تستطيع القضاء على علة الإدمان . وعلة الإدمان هي الأماس المتين لرواج تجارة المخدرات . وقد انفتحت آراء الاختصاصيين على أن مدمن المخدر لا يستطيع الإقلاع عن تعاطى المخدر بمجرد إرادته مهما كان قوى الإرادة وصادق الزمية . فلا ناس لنا إذن من الالتجاء إلى وسائل أخرى أيضا فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع المكلفة الإدارية بقصد القضاء على آفة المخدرات من وجهتى الابحار والإدمان .

إلى أرى من تحصيل الحاصل شرح الأهلية العظمى التى لماء الإدمان في ازدهار تجارة المواد المخدرة . ولهذا آكنفى بالقول إنه لولا ما يعانيه مدمن المخدر من هول الآلام الجسمية والنفسية متى رام الإقلاع عن الإدمان أو من عز عليه الحصول على المخدر ، ولولا اضطرابه إلى بلل ما تاصل إليه يده من خال وقهيس في سبيل الحصول على هذا السم فتاديا من تلك الآلام ، لما أقدم أحد على الابحار بالمواد المخدرة والاستهداف إلى العقاب الصارم . فالصور الأساسى الذى تدور حوله أهمية الابحار بالمواد المخدرة هو للمدمن ذاته . فهو مضطرب المتجرى وفريسته في آن واحد . فم هو مضطرب المتجرى لأنه التبع الذى لا ينسب لإرواء مطامع تاجر المخدرات ، أنه على روى هذه المطامع الأشمية من عرق جبينه بل من دمه وهو مغلوب على أمره . ولذلك فإن مكلفة آفة المخدرات لا تكون فعالة ومجدية تماما إلا إذا انتهجت :

أولا - إلى المتجرى ، بتشديد العقوبة إذ قد اتضح أن التشريع الحالي لم يزل غير رادع .

ثانيا - إلى المدمن المتمس ، بلعله في مأم من الآلام التى يراها أشد هولا من القتل والخنوع بل من الاعتقال أيضا . وإنما أحنى بهذا العلاج التابع لأنه أهم وسيلة لمكافحة الإدمان .

ثالثا - المكلفة الاجتماعية والوقاية من تعاطى المواد المخدرة .

التشريع

يرى مشروع المرسوم بقانون المذكور بعد إلى تشديد العقوبات التى تنص عليها أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالابحار بالمواد المخدرة واستعمالها ، ويرى كذلك إلى الدافعية على بعض الأفعال التى لم يتناولها القانون بالعقاب ويكون من شأنها الإضرار بالغير ضررا جسيما والإخلال بالنظام العام .

ولا نزاع في أنه قد أصبح من الضروري تدخل المشرع للضرب على أيدي المستعترين بأحكام القانون والمستخفين بما نص عليه من عقوبة ومؤاخذتهم بطريقة تتناسب مع عظم الجرم الذى يرتكبهونه .

المادة ٣٥ :

تنال المادة ٣٥ الحماية التي موت في العنوبة بين المتحرين المواد المحترقة على ما بينها من اختلاف كما أسلفنا ، فباتت حامت أحكام هذه المادة الجديدة متفقة بين المتحرين باعتدت شديدة الخطر وبين المتحرين بالخطرات الخطرة ، وهذا التفريق واجب للأساس الآتية :

(أولا) من الوجهة الصحية - إن تعاطى المحترق لمسية هامة شديدة الخطر يصعب للتدبير ، أ كرو ، دماء ، أشد ، وخطرا على الحياة أعظم مما هو في تعاطى لمحذرات خطرة (الحشيش ومستحضراته) .

(ثانيا) من الوجهة الأخلاقية - إن حالات المصاعف النفسية والصحية هي أكثر عدداً بين مدمنى المحترقات شديدة الخطر مما هو بين مدمنى المحذرات الخطرة .

(ثالث) من لوجية الاجتماعية - إن التأثير على النسل من حيث إخصاء أعدد وإضعاف البنية وتغيير لطباعه وإسداء الأضرار هو أشد هولاً من جراء تعاطى المحترقات شديدة الخطر مما هو من تعاطى المحذرات الخطرة .

(رابعا) من الوجهة الإدارية - إن عارضة تهريب المحترقات الشديدة الخطر تستوجب عناية أشد ومراقبة أدق وتكاليف أكثر مما يلزم لمراقبة تهريب المحذرات الخطرة .

فضلا عن الاعتبارات المتقدمة المؤيدة لصحة هذه التفرقة ووجوبها فإن لها سندا من حيث الأثر المترتب على كل من النوعين . فإذلت التجارب على أن المدمنين على النوع الأول من المحترقات مالم الموت العاجل المباشر رأى تأثير المواد المحترقة ذاتها أو غير المباشر ذلك بصعوبة بينهم من تحمل الأضرار الخفيفة فكان من يسهل تعاطى النوع الأول من المحترقات إنما يشكك بالناس فتكاد نفيها .

وبالتالي الأمر يقف عند هذا الحد بل هو يتعداه إلى القدريه ويكون منها سندا قويا وإمامة المادة ١٩٧ من قانون العقوبات التي نصها " من قتل أحدا عمدا بجواهر يشوب عنها الموت عاجلا أو آجلا بعد قتالاً بالسم أيا كانت كمية استعمل تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام " - إذن ليس كثيرا بعد ذلك كله أن يعاقب بالأشغال الشاقة من يقدم هذا النوع من المحترقات وهو على علم تام بخطورة أثره ، بل قد يقال بحق أنه مع تشديد العقوبة على وجهها الجديد قد استعملت الرأفة مع هذه الفئة من المجرمين الغفلة .

هذه الأسباب وغيرها أدرك من الصواب التفريق من حيث العقوبة على الاتجار غير المشروع بالمحترقات ، بين ما كان منها شديد الخطر وما كان خطرا بحسب التقييم السابق الإشارة إليه ، فليست اعتبار الاتجار بالمحذرات الخطرة أي تنقب الهدى (الحشيش) ومستحضراته وشبهاته جمعة وتكون عقوبته حسب نص القانون الحسن مع تخفيض الغرامة التي يحكم بها إلى ١٠٠ جنيه مد أدنى و ٥٠٠ جنيه مد أقصى . أما الاتجار غير المشروع بالمحذرات الشديدة الخطر فيصعب جباية عقوبتها من ثلاث سنوات أشغال شقة إلى خمس عشرة سنة وبغرامة ٣٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .

لكذلك الحال أدرك القانون الحالي قد أغفل النص على عقاب جريمة أخذت في الانتشار من الواجب حقها وهي في الملهد نظرا لما يترتب عليها من الإيقاع بالأرباء وإلزامهم في أنفاسهم وشرعهم . هذه الجريمة هي دس المواد المحترقة في منزل أو متاع أو ملابس شخص وتبليغ البوليس عنه كأنه حمز مواد محترقة ، وأدرك أن تكون عقوبتها كعقوبة الاتجار غير المشروع بالمواد المحترقة التي استعملت في الدس . وفي حالة ما إذا كان الجاني من رجال البوليس فتكون عقوبته أشد من غيره أي أن يحبس له هذا ظرفا مشددا للعقوبة .

أما فيما يخص بالإحراز بقصد التعاطى فليست معمولا بالتشريع الحالي حتى متى آن الأوان لإنشاء مستشفيات خاصة لعلاج المدمنين ينظر في عمل تشريع خاص لهذا الفريق .

ثم إن بند (د) من المادة ٣٥ الحالية يشير إلى معاقبة الأشخاص المرحص لهم بالاتجار أو حيازة الجواهر المحترقة الذين لا يسكون الدوائر الخاصة لتدبير الوارد والمنصرف منها . وقد سوت هذه المادة بند (د) في العقوبة بين الناصر المرحص له بالاتجار من جهة وبين أرباب الفن من جهة أخرى الذين لا غنى لهم في عارضة منهم الشرفية من استعمال المحذرات العلاجية أو صرفها كالأطباء ومدبري المستوصفات ومعاهد التعليم والصداقة . بينما أن التفريق في معاملة هذين الفريقين واجب . ذلك لأن الفريق الأول يحكم حيازته لكيات كثيرة من مواد المحترقة وانصافه بالاتجار بها يجعله في مركز خاص له خطره . أما الكيات التي يحرزها الفريق الثاني أي الأطباء الخ . فهي قليلة لا تتجاوز مقدار ما يلزم للعلاج . إن عيادات الأطباء والمستوصفات ومعاهد التعليم وإن كانت من المجلات العمومية غير أن وصف الاتجار ليس مقترضا فيها . والذين يترددون عليها نفر معدود ومن طبقة المرضى . أما الصيدالة فيالزم من اختيارهم أبواب فن وتجارة في آن واحد فإنهم بالنظر إلى التربية المثبتة والتعليم العالي الذين يتلقونها يحمل بنا أن تحسن الفن بهم وتنش شرعهم ، لا سيما وأنه بالنظر أيضا إلى ما يعترضهم في عمليات وزن وصرف المحذرات العلاجية من قصص جري فتن الانصاف أن يدخلوا في حداد الفريق الثاني .

لذلك أدرك أن يكون لهذا التفريق أثر في التشريع وأن يكتفى بتطبيق أحكام المادة ٣٥ مكررة على الفريق الثاني .

أما إذا ثبت أن التصرف في هذه الجواهر قد حصل لفير الأغراض المصرح بصرفها أي أنها استعملت في تجارة غير مشروعة ففي هذه الحالة فقط تطبق أحكام المادة ٣٥ ويسمى بين الفريقين في العقاب .

والخلاصة أن الاستثناء فيما يخص بالفريق الثاني أي الأطباء ومدبري المستوصفات ومعاهد التعليم والصيدالة يقتصر أثره على حوادث مخالفة أو إهمال القيد بالقتل وهذا تخريب عادل .

المادة ٣٥ مكررة :

تنص على عقاب الأطباء ومدبري المستوصفات ومعاهد التعليم والصيدالة بعقوبة مخففة متى كان جرمهم قاصرا بل مجرد الإهمال البسيط في القيد

النوع الأول — يسمى عقوبات شديدة الخطر .

النوع الثاني — يسمى عقوبات خطيرة .

فالنوع الأول يشمل :

(١) الإكزيون الختام والأفيون الطبي ومستحضراتها التي تكون نسبة المورفين فيها ٢ في الألف فما فوق .

(٢) المسويون والمورفين والكودال والديجودين والديلودين واسترات المورفين ومستحضراتها وأشياء الفلويات الأخرى لا دوبر وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية (ومنها الأدوية المسماة بمضادات الأفيون) المحتوية على نسبة واحد في الألف من المهيرون أو على نسبة ٢ في الألف من المورفين أو أي نسبة تزيد على ذلك .

(٣) مستحضرات الكوكا (الصبغة والتخلصات) .

(٤) الكوكاين وأملاحه ومشتقاته وكل المستحضرات المشتقة على واحد في الألف فما فوق منه .

(٥) الإبيويين .

وكذا كل مستحضر أفرادي يتحتوى على جوهري من الجواهر المذكورة بنسبة تساوى النسبة السابق ذكرها أو تزيد عليها أي اثنين في الألف من المورفين وواحد في الألف من الكوكاين أو المهيرون .

والنوع الثاني يشمل القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته أي اسم تعرض به في التجارة .

مادة ٢

تعقل المادة ٣٥ — بالكيفية الآتية :

يعد مرتكباً بجرعة الاتجار بالمواد المخدرة :

(١) كل شخص صدر أو جلب جواهر مخدرة بدون أن يكون معه الترخيص الخاص المنصوص عليه في المادة ٣ من هذا القانون وذلك بدون إخلال بالأحكام التي تطبق في مسائل التهرب .

(٢) كل شخص مرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة يخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة الثلاثين من هذا القانون أو يعجز أو يعجز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناجمة أو التي يجب أن تنتج من الفيد بالمخدرات المذكورة مع مراعاة الفروق المسموح بها في المادة ٤٣ من هذا القانون .

بالمخدرات الخاصة المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ٢٦ من القانون وذلك لأسباب التي بسطناها في تفسيري تعديل المادة ٣٥

المادة ٤٠ :

تعادل المادة ٤٠ الحالية . غير أنه رؤى من ناحية إخضاع الجانيات بحسب نصوص هذا القانون إلى ما يقترب عليها من العقوبات التبعية كنص المادة ٢٥ من قانون العقوبات .

ومن ناحية أخرى رؤى تخفيف أثر الجريمة فيما يخص الحرمان من الحقوق السياسية والانتخابية بالنسبة للذين يتعاطون المواد المخدرة أو يعجزونها بقصد التعاطي فقط . كذلك بالنسبة إلى الأطباء ومدرري المستوصفات ومعايد التعميم والصيدالة متى وقع منهم إهمال بسيط في التيقظ بالمخدرات كنص المادتين ١٨ و ٢٦ وجعلوا بمقتضى المادة ٣٥ مكررة فأصبح أثر الحرمان من الحقوق المتضمنة لا يثقل بهذا الفريق إلا في حالة العود وصدر حكم ثان .

المادتان ٤٢ و ٤٥ :

أضيف إلى العبارة التي تشير إلى عقوبة الحبس العقوبة الجديدة وهي الأشغال الشاقة جرمها ما يقتضيه التعديل الجديد .

ثم جاء في ختام هذا القانون (مادة ٦) نص من شأنه إخراج تلك الفئة التي ارتكبت الجرائم في ظل القانون الحالي من الموضوع إلى أحكام القانون الجديد الشديدة مراعاة لمخاطبة العدالة .

وأصبحت أحكام القانون الجديد تسرى فقط على الجرائم التي ترتكب من اليوم الذي يبدأ فيه العمل بالقانون الجديد . إلا إن كان لتقيم مصلحة فيستفيد من أحكامه . وبطبيعة الحال فإن الذين حرموا بحسب القانون الحالي من استعمال حقوقهم الانتخابية والسياسية وكانوا في ظل القانون الجديد لا يلحق بهم مثل هذه العقوبة التبعية أمكنهم أيضاً الاستفادة من هذا النص الجديد واستعادة حقوقهم المفقودة فور الوقت وبدون انتظار انقضاء الحبس السنين .

مشروع قانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١

تعقل المادة ٢١ " من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بالكيفية الآتية :
تنفيذاً لنصوص هذا القانون تعتبر المواد المذكورة بمد كمواجر مخدرة وتقسّم إلى نوعين :

مادة ٤

تعزل المادة ٤٠ - بالكيفية الآتية :

لاجواز الحكم بإيقاف التنفيذ لمن يحكم عليه وجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

وتكون الأحكام واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

ويجوز للحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعيينها المحكمة .

مع عدم الإخلال بالعقوبات التبعية التي تترتب على الحكم بقوة الجناية يحرم المحكوم عليه سائر هذا القانون من استيفاء حقوقه السياسية والاجتماعية لمدة خمس سنوات تبدأ من انتهاء مدة العقوبة .

غير أنه في حالة تطبيق أحكام المادتين ٣٥ مكررة ٣٦ لا يفقد المحكوم عليه حقوقه السياسية والاجتماعية لمدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا في حالة البود وصدر حكم ثان عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٥

تستعمل العبارة الواردة في المادتين ٤٢ و ٤٥ "مدة عقوبة الحبس" كغاية أحكام هذا القانون بالعبارة الآتية : "مدة عقوبة الأشغال الشاقة أو الحبس" .

مادة ٦

تسري أحكام المواد المتعلقة بمجرد العمل بهذا القانون إلا فيما يتعلق بالجرائم التي لم يتم الفصل فيها نهائياً أو كان ارتكابها قبل العمل بهذا التعديل فيطبق بالنسبة إلى هذه الجرائم الأحكام المقابلة للسواد المتعلقة في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ إلا إذا كان لاتهم مصلحة في تطبيق أحكام القانون الجديد .

مادة ٧

على وزيرى الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر أن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مصر ٥ فبراير ١٩٣٢

الدكتور أحمد يوسف عطيه
عضو مجلس الشيوخ

(٣) كل صيدل سو . كان صاحب أو مدير صيدلية يبيع جواهر مخدرة أو ينالز عنها أو صهرها بأية صفة كانت دون تذكرة طبية في غير الحالة المسببة بالفرقة الثانية من المادة العشرة من هذا القانون أو بدون تذكرة رخصة أو بكتات تزيد عن المرخص بها في هذا القانون أو من الكبت المينة بتذكرة الرخصة .

(٤) كل شخص مرخص له بناية الجواهر المخدرة لاستعمالها في عرض أو أغراض معينة ثبت أنه قد تصرف فيها بأية صفة كانت في غير تلك الأغراض .

(٥) كل شخص ليس من الصيدلة أو من الأشخاص المرخص لهم بالتأجير أو بإجازة الجواهر المخدرة يكون قد حاز أو أحرر أو اشترى جواهر مخدرة بقصد بيعها أو التنازل عنها أو صرفها بأية صفة كانت أو تقديمها للتعاطى أو تسهيل تعاطياها بجاناً أو بمقابل .

(٦) كل شخص يمتحن على دس شيء من الجواهر المخدرة في ماح شخص آخر أو في محل إقامته أو عمله بقصد الإغشاع به .

وإذا كان مرتكب هذه الجريمة أحد رجال البوليس عد ذلك طرفاً مشدداً للعقوبة .

وعاقب الأشخاص الذين يرتكبون جريمة الاتجار بأنواع المخدرة بطريقة من الطرق المشار إليها أعلاه بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة وبغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه إن كان الاتجار حاصلًا بمخدرات النوع الأول . والحبس مع الشغل من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه إذا كان الاتجار حاصلًا بمخدرات النوع الثاني على حسب التفصيل الوارد بالمادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٣

يضاف إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ "مادة ٣٥ مكررة" هذا نصها :

مادة ٣٥ مكررة - يعاقب بالحبس مع الشغل من سنة شهو إلى ثلاث سنوات ومرامة من ثلاثين جبياً إلى ٣٠٠ جنيه الأطباء البشرىون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان والصيدلة وأصحاب معامل التحليل أو محلات المستحضرات الأفر باذيسية ومدبري المستشفيات والمستوصفات ومعاهد التعميم الذين لا يسكنون الدفاتر الخاصة المذكورة بالمادتين ١٨ و ٢٩ أو يجوزون أو يجوزون جواهر مخدرة بكتات تزيد أو تنقل عن الكيات الناتجة أو التي يجب أن تتج من التبدى الدفاتر المذكورة مع مراعاة الفروق المسموح بها في المادة ٤٣ من هذا القانون .

عن النقطه الأولى .

جاء بتقرير لجنة الحفانيه ما يأتى :

"إن حوادث المخدرات آتت من التناقص تدريجيا بنسبة تدعو إلى التفاؤل فقد كان عدد ماقدم معنا إلى الأمانة في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ هو ١١٤٧٤ وحيط في سنة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ إلى ٨١٤٣ ثم استمر في الهبوط حتى بلغ ٤٩٨٧ في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٣ قضائية ."

قصرت لجنة الحفانيه بحثها على إحصاء عدد القضايا المقدمة للأحكام الأهلية مع أن الإحصاء الذى يصلح أن يكون أساسا للقارنة والحكم فى المادة التى نحن بصددنا . يجب أن يكون متشعبا ويتناول فروعا كثيرة . فإذا كان لعدد القضايا أهمية فى بحثنا هذا فإن لعدد المتهمين والمحكوم عليهم والمسجونين والممنوعين القسط الأوفر من الأهمية . ويمكننا التوصل إلى تقارير مكتب المخابرات العام لقواد المخدرة عن السنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ للإثبات تلك الإحصاءات المتنوعة وإمكان المقارنة بين أرقامها .

وبملء الأسف ليس لدينا تقارير رسمية من هذا القبيل قبل سنة ١٩٢٩ وإليك أيها السادة بيان تلك الإحصاءات .

التوع الأول - ويشمل عدد القضايا من جهة وعدد المتهمين ومن ثبتت إدانتهم من الوطنيين والأجانب من جهة أخرى .

فقد بلغ عدد القضايا المحكوم فيها :

من ثبت إدانتهم أو من ثبت إدانتهم من جهة الأهلية : عا ك شخصية		فئة سنة ١٩٢٩ : ٧٥٩١ عدد المتهمين فيها ١٩٣٠	
١٨٣٠	٣٩	٦٧٣٧	١٩٣٠ : ١٩٣١
٧٩٩٤	١٩٨	٧٧٩٦	١٩٣١ : ١٩٣٢
٧٦٨٠	١٤١	٧٥٣٩	١٩٣٢ : ١٩٣٣

تلك هي الإحصاءات اللاحقة لصدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ المعمول به الآن . فقد بلغ عدد المحكوم عليهم في سنة ١٩٢٩ : ٦٨٣٠ شخصا ثم وصل في سنة ١٩٣٠ إلى ٧٩٩٤ شخصا أى زيادة ١١٦٤ مجرما . مع أن عدد القضايا نقص بمقدار ٩٧٥ قضية . وفى سنة ١٩٣١ زاد عدد المحكوم عليهم عما كان عليه في سنة ١٩٢٩ بمقدار ٨٥٠ شخصا بينما أن عدد القضايا نقص بمقدار ٣٤٢٠ قضية .

رب سائل يقول ما السر فى تناقص عدد القضايا بمقدار كبير بينما أن عدد المجرمين المدانين فى ازدياد مطرد - ذلك أيها السادة - دليل ناطق على أن جماعة التجنير بالمواد المخدرة بعد أن كانوا يشتغلون أفرادا لارتباط بينهم أدركوا أن لا ناس من توحيد صفوفهم متكافئين متعاونين ليواجهوا النشاط المظدر الذى يبدئه مكتب المخدرات فى متفهم ومكافهة تجارهم . تلك سنة الرق والتقدم أبحاثهم إلى الاستئصال بشكل عصابات وجماعات فكان من الطبيعى بعد هذا أن نرى قصصا محسوس الأثر فى الرق المبدى

ذيل الملحق رقم ٥٤

حضرة صاحب النولة محيي ابراهيم باشا ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أنبى إلى دولتك أنى تعهدت إلى المجلس الموقر فى شهر مارس من العام الماضى بمشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام التجار بالمواد المخدرة ، وأرفقت به مذكرة إيضاحية لبيان أسباب هذا التعديل وزومه . م وأليت الدرس والبحث ، وتقدمت فى ٥ فبراير المنقضى بمذكرة صحتها جميعا جديدة وأسبابا إضافية .

أحيل مشروع القانون إلى لجنة الحفانيه ليبحثه بجاه قرارها مشيرا برفض المشروع قبل أن تأذن باستدعائى لمناقشة أسباب الرفض .

غير أن هيئة المجلس الموقرة بعد أن أوصت لما أنذلى ردودا وملاحظات على تقرير اللجنة المشار إليه قررت بجلسة أمس إعادة مشروع القانون إلى لجنة الحفانيه تأنيبا كي تتولى بحثه من جديد على ضوء الملاحظات والإيضاحات التى سأقدمها . وإنى قد أوجزت الرد على تقرير اللجنة وتفيد ما جاء به من أسانيد الرفض فى المذكرة المرافقة لهذا التى أرجو اعتباره بريا متما لا ذكرين اللذين سبق لى تقديمهما . مع التكرم بتبليغ لجنة الحفانيه ألى تحت تصرفها فى أى وقت ترى استدعائى لإيضاح المذهب من مذكراتى والتقدم بأى إيضاح جديد تطلبه .

وتفضلوا دولتك بقبول وإقرار الاحترام ما

مصر فى ١٤ مارس سنة ١٩٣٣
الدكتور أسعد يوسف عطيه
عضو مجلس الشيوخ

مذكرة

ملحقة بمشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣١

لسنة ١٩٢٨ الخاص بالتجار بالمواد المخدرة واستعمالها وهى تتناول

الرد على ملاحظات لجنة الحفانيه

إن مشروع القانون المعروض عليكم أيها السادة له تأثير كبير وعلاقة وثيقة بسمعة مصر الأدبية ومركزها الاجتماعى بين سائر الأمم . ويحنى وقد صرفت خمسة عشر شهرا فى درس هذا الموضوع الخطير من كافة الوجوه أن أبين لحضراتكم على ضوء الأبحاث التى اهتمت إليها ضرورة إدخال التعديل المقترح . فهو على ما أرى وأعتقد يبنى وإخلاص أشد ما يكون لزوما لتخليص البلاد من آفة أسست وباء عارفا بفك بجانب غير قليل من شدة أبناء وطننا فتكا ذريعا . وأمل ويطد أنا أعضاء لجنة الحفانيه المتهمين وهم من كبار رجال لعدل والقانون سوف ينظرون إلى هذا البيان بين الإهتمام والتقدير لدى إعادة النظر فى مشروع القانون هذا . وفيما على الرد على النقط الأربع الواردة فى تقرير لجنة الحفانيه :

فبا هو لم يسو له. وتس اتي به في عرف السلطة ذات الشئ أكبر تاه
يوتى من تيجار محذرات في حد القطر وأقدمهم عهدا في هذه التجارة .

وكان اهتمام السلطة العنصرية بأمره كبيرا . وكان حكمها يقتضى القانون
التقديم من أحد ما يقتضى به ذلك القانون إذ قضت عليه بالأشغال الشاقة
مدة سنتين ونصف وغرامة قدرها ٦٠٠ جنيه والنهى .

أما بشأن عقوبة النحى ومبلغ قسوتها فإن أترك الوصف إلى مكتب
المخدرات العالم للواد المخدرة حيث جاء في صفحة ٩٤ من تقرير سنة ١٩٣١
ما يأتى :

” إن النحى الذى يتفذه حضرات قاضى الدول الأجنبية هو عقوبة بجسيمة
قاسية تتناسب مع أية عقوبة سواها حتى مع عقوبة الجلد . ولننظر إلى شخص
يوانى أو يطلو ويد في حد القطر وسأ فيه — وهؤلاء كثيرون — ثم ضبط
متحررا في المواد المخدرة وأصدر عليه قسول الدولة التابع لها حكما بالنحى من
البلاد المصرية . فمضى هذا الحكم وما مضاء . معناه تزيق شغل ذلك
الشخص شر مزمى واجتهاده من محوره وتشتيت بته وأسرته والنفقة
على أحماله .“

وهنا أرى من الزعم الواجب الاعتراف بالمجهودات الصادقة التى بذلت
ويروى بها مساهلات قومندان بوليس مصر ومعاونوه المخلصون لقد توصلوا
بفضل مساهمهم الحيدة إلى الاتفاق مع قاضى الدول الأجنبية على تقديم
جبرى المخدرات الأجانب إلى الأحكام الفصلية دون الأحكام المخططة لإزالة
المقومات الشديدة بهم والضرب على أيديهم فاستحق محظوظ الدول الأجنبية
في هذا الموقف الباطل والمشرع كل إعطاء وشاء .

وإن نحن نظرنا إلى هذه النقطة عنها وبجنتها على وجه أكثر الزايف والأسف
يلا جواطنا أن عدد المتجرى من الأجانب ضئيل جدا أمام عدد الوطنيين .

وفي سنة ١٩٢٩ بلغ عدد المتجرى ١٦٥٧ بينهم ٩٣ أجنبيا .

وفي سنة ١٩٣٠ » » » ٣٠٣٦ » ١٩٨ »

وفي سنة ١٩٣١ » » » ٤٤٦٧ » ١٤١ »

فمنسبة المتجرى الأجانب كما ترى لا تتجاوز ثلاثة ونصفا في المائة وهى
نسبة من الضآلة بحيث لا يلقى بنا أن نقيم لها وزنا . أو أن نكلف حجر
عنة في سبيل تشرع من الضرورة بكان نوبة البلاد من شرقة ففساكة
أغنى بها كرامة المخدرات .

إس حائبا من المتجرى الأجانب^٢ في أيدي تيجار المخدرات الوطنيين
يوجهونها كيف شاؤوا . وسأز يتجربون وراءه لم للأحباب من امتدحت
وما لإيها من ضماوات . وفي كل حال فالأجنبي لا يستعجب بمفرده نصر به
تجارته هدم مع ما يحجب به من تشديد ومراقبة دون الاستعانة بالوطنيين
وهؤلاء متى وجدوا غايبا صاروا كالأشغال الشاقة تنظرهم يصحبون أكثر
تجسرا فلا يفرهم وعد ولا مال .

عقوبة رتبها المحاكم المخططة في بلاد المصرية بينا إذا ارتكبت هذه الجرائم
في بلادهم كان الحكم قاضيا بالحبس لمدة طويلة .

لم يكن مكتب المخدرات العالم للواد المخدرة قد أنشئ وقتئذ . إلا أن
بوليس مدينة مصر أرسل كتابا إلى كل واحد من حضرات قاضى الدول
الأجنبية في القاهرة . مستفسرا عما إذا كان جباب الفصل يوافق على أن
المتجرى في مواد المخدرات التابعين لدولهم يرسلون إلى المحاكم بمعرفة وتطبيق
قانون بلادهم عليهم . وإصدار الأحكام التى تنص عليها تلك القوانين . وقد
أجاب حضراتهم بالموافقة . ومن ذلك المهد أبطلت عادة إرسال متهمى
المخدرات الذين يشتمون إلى دول أجنبية من فوات الامتيازات إلى المحاكم
المخططة وصاروا يرسلون إلى قاضىهم لمحاكمهم .

وقد أدخلت تعديلات في القانون الإنجليزي ضرورة اتباع هذه الطريقة
في جميع الجرائم التى تكون فيها أحكام المحاكم المخططة أقل من الأحكام التى
تنص عليها القوانين المختصة في بريطانيا العظمى .

وأخيرا اكتسبت هذه الطريقة موافقة ضمنية من جهة المحاكم المخططة
ذاتها وأصبحت هى الطريقة المألوفة في جرائم المخدرات التى يرتكبها الأجانب
في أنحاء القطر المصرى .

وأنزى به ذلك أن قضايات الدول الأجنبية تقرن أحكام الحبس على
الجرمين في حوادث المخدرات أحكام النحى القاسية واليك ما جاء بتقرير
مكتب مخدرات صفحة ٩٩ لسنة ١٩٣١ :

”ولا بد أن نذكر هنا إقرارا بحق أن طلبات النحى التى يرسلها مكتب
مخدرات العالم للواد المخدرة بصد إيداع متجرى المخدرات إلى حضرات
قاضى الدول كان يوافق عليها بصفة عامة ونادر أن كانت تلقى شيئا من الفتور
أو التردد .“

وقد بلغ عدد المتجرى في قضايا المخدرات سنة ١٩٢٩ : ٣٣ شخصا
وفي سنة ١٩٣٠ : ١٢٩ شخصا وفى سنة ١٩٣١ : ٧٥ وكثيرا ما توفىا بالجرائد
حكم من هذا القبيل وهما جاء به إحدى الجرائد اليومية :

” لا سكندرية في ٢٤ فبراير الماضى — عرفت على محكمة الفصلية
نيونية برئاسة المسيو اشيل نقولا قضية نقولا قسطنطينس المتهم بالاختيار
في المخدرات وقد ضبطه رجال بوليس في محطة الاسكندرية وهو يحاول
الفرار ووجدت معه كمية من الكوكايين ودعى أنها بذر بفض . ولكن الكشف
اعطى كذب دعواه وبعد سماع الشهود مصرعها اليابة قصت المحكمة عليمه
حسنة شهيرة ونفيه من القطر المصرى .“

وهناك ما جاء بمريدة الإهرام بعدد ١٥ مارس الحالى .

قضية مهروب يونانى

معاينة لوروس بعد اشتغاله ٣٠ بالمخدرات

حكم المحكمة الفصلية اليونانية

” الاسكندرية في ٤ مارس — لمراسل الإهرام الخاص — فصلت محكمة
نفسية اليونانية في الاسكندرية أمس في قضيتين أهم قضايا المخدرات لأن المتهم

عن النقطة الثالثة :

ثم تبين ثالثاً أهمية قضية د باقى :

ثم أضافت دائرة المعارف إلى النص المتقدم من المذكرة الإيضاحية العبارة الآتية :

"Thus the motive factor of this legislation was the international problem and not the evil of drug addiction in Great Britain".

تعبيراً كالاتى :

"لذلك العامل المحرك لهذا التشريع إنما هو المشكلة العالمية وليس الشر الناتج من إدمان المخدرات في بريطانيا العظمى".

فإذا كانت بريطانيا قد فرضت عقوبة الأشغال الشاقة في جريمة المخدرات ليس حاجة إليها في مكافئة هذه التجارة المخوفة أو ردع إدمان المخدرات بل كان ذلك لحفظ سمعتها بين الدول وإعلان احترامها للرأى العالمى الشامل. فكيف يمكن بنا. ونحن المصابون بكارثة تهديد كيان الأمة في عدد لا يستهان به من أبنائها أن نأسر إلى إرسن قانون يتعامل مع القانون الإنجائى شدة وضبطاً حتى إذا ما صلت كذلك تكون قد تنجينا مع الرأى العالمى من جهة ويكون قد عملنا على إصلاح الفريق المخل من جسم الأمة ووفرتا العدة اللازمة لدرء الخطر الذى يهدد.

أما الولايات المتحدة ففسد ما وصل عدد المدمنين في مجموع أطرافها المتراصة إلى ٥٠٠٠ (خمس وتسعين ألف) مدمن هبت ولاياتها الثانى والأربعون وصاحت مادية بالويل والبيور وعظام الأمويد . وكان من نتائج ذلك أن سفت كل ولاية بمفردها قانوناً شديداً رادعاً إلى أن انتهت حكومة الاتحاد من وضع القانون المعروف باسم Harrison act وهو يقضى بالحبس عشر سنوات لا تحسباً ورد في تقرير لجنة الحفانية . فالولايات المتحدة التى يبلغ عدد سكانها مائة وعشرين مليوناً جرعت وقررت تشديد العقوبة عند ما تبينت أن خمسة وتسعين ألفاً من سكانها مصابون ببداء إدمان المخدرات أى بنسبة واحد إلى ألف ومائتين . فكيف نحن أحوج إلى اتخاذ مثل هذه التدابير ولدينا نصف مليون مدمن أى بنسبة واحد إلى ثلاثين ، وهل بعد ذلك تتردد لحظة في إلزاق عقوبة الأشغال الشاقة لمدة أفضاضا عشر سنوات — وهل من ؟ — على المتجر فقط — بل أزيد الإهمر جلاء ووضوحاً على المتجر بالسموم الشديدة الخطر الفتالة تلك التى تعرف عادة بالسموم البيضاء .

رسل بإشاذك الرجل الواسع الاطلاع ورائع لواء الحصاد في مكافئة المخدرات اقترح استعمال (السلو) مع المتجرين . إذ ورد في صفحة ٩٣ من تقريره الأخير الصادر في سنة ١٩٣١ ما يأتى :

"إذا ولتقتوى على أن العقوبات الحالية ليست رادعة لهذا الناجر وإن السلو لا شك يردع فالردع في مباشرة هذا العلاج يكون ممهأ أن الأمة ليست جادة في حل ذلك الإشكال".

"فما يتعلق بالتشريع لخلاص دول المشرق المصرى سلك طريقاً وسطاً بعد تقدير العقوبة . بين : دون الإنجليزى الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ يجعل العقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات أو غرامة لا تتجاوز ألف جنيه .

والقانون اليابانى يجعلها الأشغال الشاقة لمدة لا تتجاوز سبع سنوات فإن القانون الأمريكى يجعل العقوبة الحبس خمس سنوات أو غرامة ٢٠٠٠ ريال. والقانون الفرنسى يجعلها الحبس لمدة أقصاها ستان وغرامة من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ فرنك أو إحدى هاتين العقوبتين . والقانون الإيطالى يجعلها الحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة من ألف إلى عشرة آلاف ليرة".

استعرضت لجنة الحفانية في حقيقتها الثالثة قوانين البلدان الأجنبية وهذه المادة من التشريع الجنائى وقالت إن القانون المصرى على شكله الحالى سلك طريقاً وسطاً عند تشديد العقوبة . ولكن الشرائع فيها السادة تسن عادة على حسب احتياجه لسهولة توصلا إلى نشر المعدلة وضبط الأمر أو دفعه الأضرارى إن تهديد كيان الأمة ورفدها . لنا وأبنا كثيراً من الممالك تلمأ أحياناً إلى تشريعات استثنائية إذا ما صادفتها ضرورة تمل عليها ذلك . وأية ضرورة أشد من الآفة التى نحن بصدددها أعنى بها كافة المخدرات تلك التى روع عدد من في السجون إنما يصحونها بأبوابها وهى التى وصفها مكتب المخدرات في تقرير عام ١٩٣١ صفحة ٩٣ بقوله :

"وعل يمكن أن تخفق في الوجود جريمة أكثر وحشية ونذالة من جريمة الاتسار في المخدرات وما هى هذه التجارة ؟ هذه التجارة إن هى إلا بيع سموم تدمر كيان الأجسام والأخلاق من سكان هذا القطر وهذا البيع يقوم به شخص ليحصل على ربح من النقود يفضله في جيبه الخاص ."

هذا فضلاً عن أن التشريع على الوجه المقترح ليس استثنائياً ببال . فقد سبقنا إلى سه بعض المبادئ الرافقة وفي ظروف أقل من التى نحن فيها شدة واضطراراً . إليكم أيها السادة ما فعلت بريطانيا العظمى في مايو سنة ١٩٣٣ عند ما سنت قانوناً رفعت به العقوبة الواردة قانون المخدرات إلى عشر سنوات أشغالاً شاقة . قصد استهال البرلمان الإنجليزى مذكرة القانون الإيضاحية بالعبارة الآتية وإلى ألقاها عن دائرة المعارف البريطانية :

"Drug addiction has become an international problem and the laws and regulations in Great Britain are not due to the special or peculiar need of the country but are the reflection of international opinions and ideals".

وتعبيراً كالاتى :

"أصبح إدمان المخدرات مشكلة عالمية . فاقنواين والواجب التى تسنها بريطانيا العظمى ليست وليدة حاجة خاصة أو متميزة في البلاد إنما هى تزيد صدى الرأى العالمى وما ينشد من كمال".

نهرهم وما يعيشون فيها من فساد . فضلا عن أنها عقوبة تكاد تناسب مع عظم الجرم الذي يرتكبه مع هؤلاء .

عن النقطـة "ثـمـة"

وأخيرا يتبين لجنة الحفائية ما يأتي :

"لما كان الأصل أن القوانين إنما تسن أو تعقل لضرورة اجتماعية تقتضي ذلك وكانت الأحكام الواردة من النيابة العمومية لدى الحاكم الأعلى ، ماطة للجنس المطرد في نسبة جرائم المخدرات"

أما عن الإحصاء ، التي كانت ستندلج في حكمه ، فقد سبق لي مناقشتها عند الرد على النقطة الأولى . وأرى أن في ذلك الكفاية ، والآن سأقصر بحثي على مناقشة مسألة الصعوبة الاجتماعية التي ذكرتها بلسة احفائية ، وسأبين لحضراتكم بالحجية والبرهان كم أنها صادرة واطاعة بمباحثها إلى من قانون يكون له أثر فعال رادع ، وقد بينت فيما سلف عن طريق شهادة الأرقام وشهادة مكتب المخدرات أن القانون الحالي ليس رادع .

فـاـلـصـعـوبـة الاجتماعية الصارخة بطلب تشديد العقوبة تحيط بنا من نواح متعددة .

أولا — من ناحية المقارنة الدولية وصعوبة مصر الأدبية .

ثانيا — من الناحية الإجرامية .

ثالثا — من الناحية المالية .

رابعا — من ناحية الصحية .

خامسا — من ناحية المعنوية والاجتماعية .

في الناحية الأولى المقارنة الدولية وصعوبة مصر الأدبية والاجتماعية أستطيع أن أضع تحت أهارك حدودا معينة في الأهمية نشر في شهر يوليو الماضي في المجلة الصحية التي تصدر بطن Bulletin of Hygiene وهو بين عدد المدمنين على تعاطي المخدرات في كثير من بلاد العالم .

فالولايات المتحدة التي عدد سكانها ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ١٠٠,٠٠٠ مدمن أي بنسبة ١/١٢٠٠

ألمانيا التي عدد سكانها ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ٣٦٠ مدمن أي بنسبة ١/١٨٠

لندن التي عدد سكانها ٣,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ما بين نصف مليون ومليون مدمن أي بنسبة ١/٣٠٠

بريطانيا التي عدد سكانها ١٣,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ١٢٠,٠٠٠ مدمن أي بنسبة ١/١٠٠

لندن الحداثدية التي عدد سكانها ٥٣,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ١٨٦,١١٩ مدمن أي بنسبة ١/٢٨٠

وورد في صفحة ٩٢ من التقرير ذاته . يأتي :

"إن أغلب هؤلاء المتجرئين قد جمعوا أو ساءد ثلثة قبل أن تصعب معدنة بدع عليهم وبإعمال الفرامات التي يمكن . صدمهم مع عقوبة الحبس . يمكن تصديقها ، فذلك لأنهم بفضل ما يلجأون إليه من آلاف تدابير يصحجون ولا مال في جارتهم يمكن انحر عليه وعقد انتهاء مدة عقوبة الحبس يجمعون رأس مالم الذي كانت محفوظا لهم في حوز حريز مع أقاربهم ويستقنون بمخازنهم بثمنة من حديد "

وهل بعد هذا كله تطلبون زيادة التدليل والإثبات على أن العقوبة الحالية ليست رادعة وفي كل حال أمامنا المادة ١٩٧ من قانون العقوبات الأعلى هذا نصها :

"من قتل أحدا عمدا بجواهر يسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يصعد قائلا باسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر وبما يقب بالإعدام "

ففي جرائم المخدرات إمام مجرمون يدسون السم إذ أنهم يفرون عمدا وعن علم تام وسابق لإصرار ويقدمون لضعفاء الإرادة وطلاب الشهوات بما زافا ولا غرض لهم من ذلك سوى ملء جيوبهم من الأرباح البهيفة التي يحسون من تحريضهم الخفية . ثم إن هذه السموم التي يروجونها فضلا عن أنها تنهب بموانع فظيعة في حياتهم إنها تقضي على أخلاقهم وأرواحهم معا وتنقل عدوى الفناء هذه إلى ذريتهم من بعدهم . ليس من الواجب أيضا السادة أن ننشأ دبر فرض عقوبة الأشنع . نشقة على هذه الفئة الشريرة لمدة أقصاها عشر سنوات " . بدت تكون قد حدود حدو ليايان التي رجعت العقوبة إلى هذا الحد (استنادا إلى المعلومات التي وصلت إلينا من "تقصية اليابانية لـالاسكندرية) لا إلى سبع سنوات فقط كما ذكرت لجنة القانونية بتقريرها .

إن لم يرد يرتكون جريمة تسميم الغير بسم الفأر أو بسم الحشن وتنطق عليهم أحكام المادة ١٩٧ قد يتسلسل لهم بعض العذر فهم إنما يرتكون فعلتهم لشدة مداف جزايات عدائية وضغائن مبيتة أو قصد لأحد الناس وإلحاق معروض إلى أحوال لضعف "نفساي" أو لعقل أمام شهوة الحبص ونزوة حقد . أما تاجر مخدرات فلا شيء . برز حريمته حين يندم السم القاتل سوى لجشع والطمع في اقتناص أموال فريسته .

وصفوة القول يلزمنا أن ننظر إلى مسلك بعض الدول الرافقة كاليابان التي شهدت لعقوبة وجعلتها عشر سنوات أشغال شاقة ونظر أيضا إلى الحطة التي اتخذتها بريطانيا العظمى حين تدرت تشديد العقوبة وجعلتها عشر سنوات أشد شاقة أيضا لا لسبب سوى موافقة الرأي العالمي والتمسح مع مقاصده . لوذا رأيت بعض المالك الأوروبية لم ترفع العقوبة إلى هذا الحد فذلك لأنه لا حاجة بنا إلى هذا التشديد نظرا لأن مخازن المخدرات واستعمالها ليست منتشرة عندها . أما والحال لدينا فيختلف كثيرا عن ذلك فلا وجه مطلقا فدرية أو التمسح .

صافقوني — أيا لسادة — أن الحكم بالأشغال الشاقة على طائفة المتجرئين لستبرين أحكام القانون الحالي وتشغيلهم بالسجون مكابن بالحديد هو رمد التكفيل بأروهاب هؤلاء الأئمة ورددهم عن عيهم وظهور البلاد من

ومن الناحية الصحية عد لتلحدز تأثيراً بيئياً فقد دلت إحصاءات حكومتى الولايات المتحدة وكندا على أن بآلولايات المتحدة ٨٣ والمائة من المدمنين يتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٤٠ سنة وثلاثة في المائة فقط أعمارهم ما بين الأربعين والخمسين سنة. وأن يكندا أربعة وعشرين في المائة أعمارهم قبل من الخامسة والعشرين وقلماً وجد من المدمنين من بلغت أعمارهم خمسين سنة إذ أنهم قبل أن يدركوا هذا العمر تكون القبول لهم ماري. وقد ذكرت المجلة الصحية التي سبق الإشارة إليها أن ازدواى Thredway عمل إحصاءات يختص بمصر فوجد أن سبعة وخمسين في المائة من المدمنين يتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين سنة وأن سبعة في المائة فقط ما بين السادسة والأربعين والستين سنة. فاعلموا أيها السادة كيف أن ثلاثة وتسعين في المائة من نصف مليون مدمن هم دون من السادسة والأربعين وقبل أن يدركوا هذه السن يكونون قد لفظوا النفس الأخير. ولكن يكون عندكم فكرة صحيحة عن تأثير سموم المخدرات في الأجسام سألو على حضراتكم نبذة معينة عما كتبته حضرة الدكتور عبد الوهاب محمود أستاذ أطباء مصلحة السجون المختص بمعالجة المدمنين من المسجونين في نشرة له صفحة ٥ عنوانها كيف يقضو المليون على مصر. قال :

” خطر المخدرات لا يقف عند حد اضطراب وظائف العقل والجسم المعصي وما ينتج عن ذلك من مضار خصوصاً في الأجل القادمة بل يتعداه إلى القلب فيعرسه للهبوط وإلى الجهاز التنفسي فيجعل من المدمنين سرمد خصيصاً للأمراض الصدرية – فالسل الكامن يتطور بسرعة إلى سل نائى حاد والتزلات الشمية تصعب كثيرة. أضف إلى ذلك أن اضطراب الكبد والكلى يساعد على جعل المدمن قابلاً للعدوى من أى نوع.

والمخدرات لها تأثير من النواحي الآتية (أقتصر على ذكر بعضها) :

(١) الحالة العقلية والعصبية.

(٢) تأثير المخدر السام مباشرة على القلب والكبد والكلى والمغ والجهاز العصبي.

(٣) يضعف تغذية الجسم العامة وكما قلت التغذية قلت مقاومة الجسم للأمراض.

(٤) تأثيرها على الغدد ذات الإفراز الداخل.

(٥) تأثيرها النهائي الأول على الجهاز التناسل وهذا يجب أمراًضاً سرية تنتج عنها مضاعفات اجتماعية ومرضية ووراثية يعقبها قهص وضعف في الجهاز التناسل عند الرجال ويقف الطمث ويقال إفراز التبدين عند النساء.

(٦) تسبب مرضى المخدرات يكون ضعيف الجسم وعرضة للاضطرابات العقلية والعصبية والأمراض العقلية والصدرية“.

في موزا سدد سكانها ٤,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ٥٢,٠٠٠ مدمن في نسبة ١٣

هولنديك التي عدد سكانها ١,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ٣٠,٠٠٠ مدمن في نسبة ٣

مداغرة كوسوج التي عدد سكانها ٧٩٩,٠٠٠ نفس يوجد ٣١,٠٠٠ مدمن في نسبة ٤

مسعمرة الوزارت في عدد سكانها ١,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ١٢,٠٠٠ مدمن في نسبة ١٢

وأعبر مصر التي عدد سكانها ١٥,٠٠٠,٠٠٠ نفس يوجد ٥٠٠,٠٠٠ مدمن في نسبة ٣,٣٣

من لحدول المتقدد نفس حصرناكم أنه لم يسف في مضار المخدرات من بلدان العالم سوى مستعمرة البوغرات ومداغرة كوسوج وهما من بلدان التي لا يلبق أن تنشبه بها. وبإتمام النظر نرى أن معظم البلدان المصاة بذاء المخدرات بنسبة تذكري من البلدان التي تقل عا مدنية وحضارة. ولا ريب عدى أنكم ترون أن الوقت قد حان لإعداد حملة مصر لأدوية ورفع من كرامتها وشأنها الاجتماعي بين سائر الأمم وذلك بأن تكافأ مخدرات بأفضل ما عاها من الأساط.

نتقل الآن إلى بحث الناحية الإجرامية – تلتا الإحصاءات التي قامت بها حكومتا الولايات المتحدة وكندا أن ثلاثين في المائة من عدد المسجونين من المدمنين سلكوا طريق الإجرام قبل أن يدمنوا المخدرات والباقي أى سبعين في المائة أصبحوا مجرمين بعد إدمان المخدرات فاعلموا – أيها السادة – مقدار هول هذه الآفة ومنبع خطورتها فلو أخذنا عن طريق القياس ٧٠ من عدد المدمنين عدنا لوجدنا أماناً حيث يبلغ عدده ٣٥٠,٠٠٠ مدمن يهددون الأمن العام ويعرضون للارتكاب الجرائم بفعل تأثير المخدر في عقولهم وبعد هذا ألا ترون أن الضرورة الاجتماعية حتى من وجهة الأمن العام نضطرتنا إلى الإسراع في سن قانون رادع يبدأ عاكلي هذه الأخطار ؟

ومن ناحية المالية – سبق أن رأيت وصحت المذكورة الصبرية أن ما يزيد على خمسة ملايين من الجبهات تنسرب سوا إلى جيوب تحار المخدرات في الخارج، أيرصكة في شيء أن يكون ملك كة طاعة كيرة من أبناء وطنها حكمه سرس وأن تترك تلك لفعة السائلة التي تسمى بحق زبانية جيم أعني في صافعة شجرين سموم المخدرات تستعد نصف المولد شخص وسيرف أو هم وتغني على زواجهم في آن وحده ومن جهة أخرى فإن سكان السجون من المجرمين والمدمنين حل قدرتهم أنيساً لسادة مقدار ما يكون حكيمه من معدت تنجري عنهم والتحقق معهم وإدانتهم بعد كة وبنوهم وهديتهم. المسجون وهم يحصون بالآلاف سوا وشكل مستعدي

مواطيناً. فلو كانت المسألة مقصورة على نصف هذا العدد أو الربع أو العشر لكنى أن يستمر هتتا واحتامنا. ومن هم هؤلاء المصابون بالإساءة؟ هم من كافة طقات الأمة، لجداول مصلحة السجون تدلنا على أن المدمين يتسبون إلى ست وتسعين حرفة وصناعة مبتدئة بالأعيان، فأصحاب الأملاك والصيدلة ومنتهى البلقاني والفرارسي والبائع السرج والبويجي، وكل أحد منا - أيها السادة - يضم أن فائدة كبده لا يصاب بهذا الداء الويل ولربما يكون ذلك عن طريق العدوى المتفشية حتى بين جانب من أولاد العائلات الكريمة. فلذا حصل - لاسمح الله - شيء من ذلك كم يشعر الألب منا بوعاءه المصيبة وشدة هولها ثم إن الإحصاءات كما أسلفنا دلت على أن المدمين قلما يتجاوز من السادسة والأربعين - فنصروا أن ثلاثة وتسعين في المائة من النصف مليون مدمين ومعظمهم من الفتيان والرجال المفتولين الساعد بدلا من أن يغفروا في سلك العاملين لتهضة الوطن يتوهم تجار المخدرات عن هذه الغاية الشريفة ويصبغون أداة حادة وحمرة عار في جبين الأمة، إنك الصعين إذ هالها تفتش آفة الأفيونيين بين أهلها شربت الحرب بالسلاح مرتين : الأولى سنة ١٨٤٠ والثانية سنة ١٨٥٥ بقصد مكافحة هذا الداء الويل، غير أن القوة المسلحة التي أرغمتها على ترك الحبل على الغارب، وهي اليوم تئن من جراح هذا الشر المستطير مثلما نحن نحن منه.

أيها السادة لست في حاجة بعد البيانات المقدمة وتلك التي فضلتها المذكورة الإيضاحية إلى زيده لإيضاح. وإنني إذ أدع بين أيديكم جهود خمسة عشر شهرا صرحتها في البحث والاستقصاء واثق من أنكم ستكونون خير من يعطى قرارا صائبا.

فالمنشروع المقدم متى رعى في جوهره إلى تنديد العقوبة على تجار السموم البيضاء بأن يعتبر معلميهم هذا جناية معاقبا عليها بالأشغال الشاقة لمدة أقصاها عشر سنوات. أما المدمين المسكين الذي يستحق كل شفقة فقد رأيت أن تعذب المصوم عيشه في قانون الحلال كاف وواف. وكذلك كان شأن "لأحكام لتعاقب بالسموم خطرة فقط أي الخشيش فقد ثبتت على شكلها الخالي.

إلى هنا أيها السادة أعتقد أنني أدبت الواجب الذي عليه علي ضيقي وأويت بالهدى الذي قطعته على نفسي لإفاد الوطن العزيز من كارثة وبائية شديدة الخطر وبتى على حضراتكم أن تمولوا بوسى ضياتكم والله بهديا جميعا إلى الصواب والله المستعان

الدكتور أحمد يوسف عطيه

مصر ١٤ مارس سنة ١٩٣٣

عصو مجلس الشيوخ

ثم جاء في شرة أخرى لحضرة الدكتور المذكور عنوانها "المواد المخدرة أسس واليوم" وصفت دقيق في صفحة ٤١ تأثير المخدرات والأموار التي يربها.

في الدور الأول (أو كما أطلق عليه اسم شهر الصل) تبدو الأعراض الآتية :

(١) ذهاب الآلام الجسمية .

(٢) زيادة التنبيه في عمل الأعضاء الرئيسية الحيوية .

(٣) هاء العيش وصفو الزمن .

(٤) أحلام مفرحة .

وفي الدور الثاني يشروا المدمين بآس قاتل وتزد شديدا في استقرار الإدمان أو وقفه ويرى نفسه في هم مستمر وقلق دائم .

وفي الدور الثالث وهو الدور الرأسي بالمخدر يطبع الهيرين طابعه على كل الأعضاء الحيوية في الجسم وقد يصعب صاحب السلطان المطلق على الفريسة المسكينة ويتبدى دور المربوط والمزال وفيه تظهر لأعراض في أسوأ مظاهرها ولأعراض التي تنشأ هي :

أعراض نفسية وبغية - تحول العقل وجوده - اضطراب الخ - تغير خلق تام .

فيكون هناك خوف وفزع وحزن - عدم العناية بالترتيب والنظام - ضعف الذاكرة والإرادة - ضعف قوة الانتباه واليقظة - التردد والاستقرار على الكذب - ضعف قوة الحكم والشعور بالمسؤولية - فقد فضيلة الأمانة واستباحة السرقة والنصب والاحتيال والتزوير - وأخيرا الطر إلى الإباحة كأنها وسيلة مشروعة .

وبعد هذا كله ألا ترون أن المدمين مسكين يستحق الشفقة والعناية . هو لا يستطيع من نفاذ نفسه أن يقع من التعاطي فلا بد له من علاج وهذا العلاج لسوء الحظ غير متوفر عن طريق الحكومة . لذلك هو أصبح عبدا أسيرا لتاجر المخدرات فيضج بهاله وما ملكت يده فإذا نصب لم يبق أمامه سوى السرقة والنهب وقد تحمته نفسه بالقتل إن اتقى الأمر للإفلاق على شراء الحرية البوذية. وكثيرا ما يجعل دقرا لأحوال في مكاتب البوليس حوادث اختار أسبابها ضيق ذات يد المدمين وعدم مقدرة على إشباع شهوته من سموم المخدرات .

أما الناحية الأخيرة وهي العمرانية والاجتماعية فلا تحتاج إلى بيان ، إذ يكفي أن آفة المخدرات الفتاكة قد أدركت نصف مليون من

ملحق رقم ٥٥

جلسة الأربعاء ٢٩ المحرم سنة ١٣٥٢

(٢٤ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحقيقة

عن البحث الخاص بالمسألة الدستورية التي أثيرت حول مشروع قانون تخصيص القضاء

(انظر حصرة شح حمزة عبد رحيم - د)

بجلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ عرض على المجلس تقرير لجنة الحقيقة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصاً بتخصيص القضاء فدارت مناقشة حول ما إذا كان من الجائز نظر هذا المشروع أمام مجلس الشيوخ اعلى مع سبق المصادفة عليه بمعرفة مجلس نواب المحل والاكتفاء بذلك دون عرض الأمر على اللجنة التشريعية جديدة .

ف رأى المجلس قبل أن يصدر قراراً والموضوع أن يجنبه على حقه خدسة لبعثه من الوجهة الدستورية .

وقد خصصت اللجنة هذا الموضوع جلستى ٣ و ١٠ مايو سنة ١٩٣٣ وبعد البحث والمناقشة والرجوع إلى مؤلفات علماء القانون انضمت رأيت الأغلبية أن من حق مجلس الشيوخ أن يشترط في نظر مشروع قانون عتاد حل سبق إقراره بمعرفة مجلس النواب المحل وحالها في ذلك حصرة شيخ المحترم عبد الحليم السبيل بك إذ رأى أنه لا يصح نظر مشروع هذا القانون إلا إذا قدمته الحكومة للهيئة التشريعية من جديد .

واستندت الأغلبية على ما يأتى :

١ - لم يرد في دستور مصر نص صريح بهذه حجة موضوع البحث ولذلك كان لابد من الرجوع إلى لفظة الدستورى بوجوبية ومصلحة لأخص في فرنسا ولجيكيا وفي البلاد التي مرت بها هذه المسألة فطردت .

٢ - كان العرف قد جرى في فرنسا على أن مشروعات القوانين التي أقرها مجلس النواب وأحالها على مجلس الشيوخ وحل قبل إقرارها نهائياً تسقط بطبيعتها وذلك من باب القياس على ما هو متبع في القانون المدني فيما يتعلق بالالتزامات بين الأفراد من حيث إنه إذا عرض شخص على آخر قبول القيام بعمل بشروط معينة وتوفى ذلك الشخص قبل أن يقبل للعروض عليه هذه الشروط فلا يكون هناك تعاقد ولا التزام أصلاً ولا يمكن للمعرض عليه أن يتسكك بالشروط المذكورة

ولكن وجد بعد ذلك أن هذا القياس في غير محله وأنه يؤدي إلى التكرار والتعقيد بلا مبرر ولهذا رأى من الأكسب أن مشروعات القوانين التي يقرها مجلس النواب يجب أن يكون لها قيمة قياساً على حالة الموظف الذي أتم عملاً أثناء تادية وخدمته ثم توفى أو عزل فإنه لا يصح لنى يأتى بعده أن ينقض ما أتمه سلفه .

وفي سنة ١٨٩٤ عدل مجلس الشيوخ الفرنسي المادة ١٢٧ من لائحته الداخلية تعديلاً بمقتضاه أصبح مجلس الشيوخ مختصاً بنظر المشروعات التي أحلت عليه من مجلس النواب قبل حل هذا الأخير سواء كانت هذه المشروعات مقدمة من الحكومة أو بناء على اقتراح بعض الأعضاء .

٣ - أما في بلجيكا التي حل فيها مجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً كما حصل عندنا فقد سويت هذه المسألة بقانون أول يوليه سنة ١٨٩٥ بالضريبة الآتية

”فى حالة حل المجلسين فامشروعات التي لم يقرها أحد المجلسين المحليين“

”تسقط“

”وكفى من المجلسين حينئذ بغير من تلقاء نفسه بمشروعات“

”مشروعات التي أقرها المجلس الآخر قبل الحل“ والتي لم يكن هو قد قبلها“

”أو رفضها“

”وفى حالة حل أحد المجلسين ومشروعات القوانين التي كانت قدمت“

”للمجلس المحل“ والتي لم يكن قد أقرها تبطل .

”والمجلس الجديد يكون مختصاً بدون إحالة جديدة - بنظر المشروعات“

”التي أقرها المجلس المحل قبل الحل“

”فالمجلس الآخر يستمر مختصاً بنظر مشروعات القوانين التي أقرها المجلس“

”للمحل“ .

عنه فأغلبية لازمة لروما لإحالة جديدة ، بل تعتبر أن اللجنة مختصة — من
نقطة مناسبتها — بغير مشروعات القوانين المتعلقة لديها .

واعتمدت الأغلبية على ما يأتي :

١ — يكون كل بحث لهذا الموضوع قاصرا إذا أغفل البيان الذي وضعه
بصدده الكتلة الاخصائية المسبوقين بغير ردا على الاستفتاء الذي طلبه
منه مجلس نواب البلجيك سنة ١٨٩٢ : قال حضرته مخاطبا سكرتير المجلس
السابق الذكر :

« إن الأسئلة التي تفضلت بوضعها لي يختلف الحل فيها باختلاف ما إذا
كانت متعلقة بمجلس لنواب بلجيكا بحد ذاتها ، فلهذا فوقي أنه معرض لكل أو متعلقة
بمجلس للشيوخ غير قابل للحل وإنما يحدد تجديديا جزئيا .
أما فيما يخص بالأول فإن التجديد الكامل عقب انتهاء الأجل التشريعي
يحوكل مشروعات الحكومة واقتراحات لنواب والشيوخ بصرف النظر عن
إحالة على اللجان أو وضع اللجان للتقارير ... »

في اجتماع المجلس بتحديد واجب أن يكون صهيته بوضاه وليس يمكنه
شأنه من أجله المجلس القديم والأسباب لذلك ظاهرة وهي مبنية على اعتبارات
قانونية وأخرى سياسية ، فمما قانونية فإنه من غير المفهوم أن يرث مجلس
انقضى اقتضا جديدا كاملا ما تركه مجلس قديم زال . وأما السياسية فإنها
تقتضي ألا يجد المجلس الجديد الطريق مزدحمة أمامه بمشروعات للمجلس
القديم قد لا يتفق مرادها ورؤاه .

وأرى من واجبي في الختام أن أدلك على تأثير التجديد الكامل أو الحل
الذي يصيب مجلس النواب على الأعمال التي سبق له إقرارها ثم قسمت فعلا
لمجلس الشيوخ :

يقسم مجلس الشيوخ هذه الأعمال إلى قسمين : ما كان مقترحا من
الحكومة وما كان مقترحا من النواب يعتبر الأول قائما لا بناء على قرار مجلس
النواب ولكن بناء على المرسوم الذي عرسته به الحكومة عملية (١) وهذا
المرسوم يقي بمره ما لم يسترد .

أما الثاني فقد تنوعت فيه الإجراءات قديما جرى مجلس الشيوخ على
اعتبار أنه خرج من اختصاصه فيجرح حل المجلس إلا أن الاستناد على
أن روح الدستور تقتضي أن يكون تقرير القوانين من هيتين معاصرتين ولأن
في شر رئيس الدولة نقول لم يقدّم المجلس احديده فعلا اعتداء على حقوق
هذا المجلس .

ولكن من يضع سنين ضعف التشييد بهذه الاعتبارات الدستورية فقرر
مجلس الشيوخ أن يبقى مختصا بالنظر إذا ما كانت الإجراءات قد وصلت إلى
تقديم التقرير من اللجنة التي أحيل عليها المشروع معلا ذلك بأنه متى أدرج
المشروع بمجدول أعمال المجلس أصبح استبعادها غير ممكن .

ويؤخذ من هذا أن العمل جرى في فرنسا وبلجيكا على أن مشروعات
القوانين التي يقرها أحد المجلسين ويحيلها على المجلس الآخر قبل حله تستمر
قائمة وليس الآخر أن يستأنف النظر فيها .

٤ — وهذا الرأي هو ما جرى عليه العمل عندنا فإنه عند ما عرضت
وزارة الخارجية على مجلس النواب في ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القوانين
الخاصين بالموافقة على معاهدات التوفيق والتحكيم وإحالتها على
المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية أحالها على لجنة الخارجية
وهذه اللجنة وضعت عنها تقريرا جاء فيه :

« إن اللجنة بإجماع الآراء أن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع
« القوانين الخاصين بالموافقة على معاهدات التوفيق والتحكيم وإحالتها على »
« مجلس الشيوخ تخرجهما من اختصاص مجلس النواب وتجعلهما متعلقين »
« باختصاص مجلس الشيوخ » .

وعند ما عرض هذا التقرير على المجلس بمجلس ٢ مارس سنة ١٩٣٢ أقر
وجهة نظر لجنة الخارجية وأمنت عن إعادة النظر في هذين المشروعين وأصدر
قرارا جاء فيه ما يأتي :

« إن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع القوانين الخاصين
بالموافقة على معاهدات التوفيق والتحكيم وإحالتها على مجلس الشيوخ
تمنع مجلس النواب من إعادة النظر فيهما وتجعلهما متعلقين باختصاص
مجلس الشيوخ » .

ولما عرض هذان المشروعان على مجلس الشيوخ بمجلس ١٤ أبريل
سنة ١٩٣٢ قرر الموافقة على تقرير لجنة الخارجية المتعلق بالموافقة على
المشروع — أي أنه أقر المبدأ القائل بأن مجلس الشيوخ حق النظر
في مشروعات القوانين التي أحالها عليه مجلس النواب قبل أن يحل .

أما فيما يتعلق بما أثير خاصا بضرورة إحالة المشروع من جديد على لجنة
المقانية بمعرفة مجلس الشيوخ الحاصل فإنه بناء على اقتراح سيوزوتون
Louis Briton رأى عدم تضييع الأعمال المتخلفة سدى ، ولذلك
قرر مجلس النواب الفرنسي بمجلس ١٦ يونيو سنة ١٩٠٣ إضافة العبارة الآتية
إلى المادة ١٨ من لائحته الداخلية وهي التي صارت المادة ٣٦ :

« إذا تمجدد المجلس بكامل هيئته يجوز الاستعانة من التقارير التي تم
وضعها من بلان المجلس السابق وإرسالها إلى اللجان الجديدة ، سواء أكان ذلك
بناء على طلب اللجان أم على طلب مقدم من عشرين عضوا .

ولكل لجنة أحيل عليها تقرير باقي من الدورة السابقة أن تقرر الأخذ به
بدون تعديل ، وإذا وجدت لجنة عملا لتعديل مادة أو أكثر يكون تقريرها
إنه قاصرا على المواد المتعلقة فقط (١) » .

وظاهر مما تقدم أن إحالة على اللجنة من جديد لا تكون إلا في حالة
ما إذا أريد الانتفاع بتقارير وأعمال اللجان القديمة التي تكون قد تمّت عملها .
ولما كانت لجنة المقانية السابقة لم تبد رأيا في المشروع ولم تقدم تقريرها

(١) أوجين بير — المجلد — طبعة سنة ١٩٢٤ ص ٨٢ و ٨٣

(٢) المثل في التشريع الفرنسي جاز على أن مشروعات الحكومة متى أقرها مجلس النواب يرسلها رئيسه إلى الوزير المختص وهو يبررها بمرسوم على مجلس الشيوخ
ملا لـ ما منحت في اجتماعات النواب فلها حال يدرأها بواسطة رئيس المجلس مباشرة .

لجنة الحفائية

وأمم ما يتغيره هذا المشروع :

أولاً - الفصل في كثير من المسائل التي كانت محل خلاف بسبب عرض القانون المعمول به فقد نص المشروع في المادة الثالثة منه صراحة على أن الدفع والطليات المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ والفقرة الثانية من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات، في المود المدنية والتجارية يجب إبداؤها أمام قاضي التحضير قبل أى دفع أو دفاع آخر وإلا قضت المحكمة بسقوط الحق فيها .

ثانياً - ينص قانون التحضير رقم ٣ لسنة ١٩١٠ في المادة ٧/٧ على أن لقاضي التحضير التقرير بإبطال المرافعة دون تفريق بين القضايا الابتدائية والقضايا المستأنفة ورؤى في المشروع قصر ذلك الحق على القضايا الابتدائية نظراً لما يترتب عليه من النتائج الطغرية في القضايا المستأنفة .

ثالثاً - يميز القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٠ لقاضي التحضير التقرير بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرافعة إليها فكانه الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها ببر حجية إلى اتفاق الخصوم ، فكانه بذلك أعطى حق الحكم بعدم اختصاص المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى . ولما كان المشروع قد نص في المادة ٥/٥ على أن لقاضي التحضير - في حالة اتفاق الخصوم - الحكم في الدفع بعدم الاختصاص فلذلك يكون التشريع على نسق واحد رؤى ألا يكون له حق الإحالة إلا في حالة اتفاق الخصوم أيضاً .

رابعاً - حذف في المشروع الحق المخول لقاضي التحضير بمقتضى القانون المعمول به في التقرير بمضور الخصوم تخفياً لانتفاء المحكمة منه ، إذ أن حضور الخصوم هو إجراء من إجراءات التحقيق يقصده به يمكن فصاة الموضوع من تكوين فكرة عن الخصوم باستجوابهم تخفياً . ولما كان قاضي التحضير يحضر الدعوى ولا يحكم فيها بإبداءه تقضى بأن هذا الحق لازم له .

خامساً - كذلك مكث القانون المعمول به عن الطعن في أحكام قاضي التحضير بقاء المشروع مستكلاً هذا التقص ففص في المادة السادسة منه عن أن القرارات التي يصدرها قاضي التحضير في تحديد الاختصاصات المخولة له تعتبر كالأحكام ، وعلى الأشخاص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام ، كأنها صادرة من المحكمة نفسها .

سادساً - متى في المشروع وقع مبلغ الرعنة التي يحكم بها قاضي التحضير مع تقريره أدنى لها ، فقد أظهر العمل أن بعض القضاة يشاهدون في تأجيل القضايا بقرارات تأجيلها كالملاحظ أن بعض المتقاضين لا يبالون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لديكم مع هذا تقرير لجنة الحفائية عن مشروع قانون تحضير القضايا .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا ليكون مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا بدوكم قبول فائق الاحترام ما

الثامه في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون تحضير القضايا

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ على اللجنة مشروع قانون وأرد من مجلس النواب خاص بتحضير القضايا . وقد خصصت اللجنة لبحثه إحدى عشرة جلسة وهي : ١٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ و ٢٥ فبراير ١٩٣٨ و ٢٧ و ٢٤ مايو و ١١ و ١٩٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ و ١٤ مارس سنة ١٩٣٣

وقد حضر جلسة أول مارس سنة ١٩٣٣ مندوب وزارة الحفائية وأدلى اللجنة بوجهة نظر الوزارة فيما يتعلق بالمشروع .

وقد تبينت للجنة أن الشكوى من تأجيل القضايا وعدم سرعة الفصل فيها قديمة جداً وقد كانت موضع عناية وزارة الحفائية فأصدرت في سنة ١٨٩٩ لأجلها لمعالجة كثرة التأجيلات ولكنها لم تثر الفكرة المرجوة منها فوضعت الوزارة قانوناً لتحضير القضايا صدر في ٦ فبراير سنة ١٩١٠ هو القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٠ أنشأت بمقتضاه سلطة جديدة لقاضي سمي "قاضي التحضير" وجعل من اختصاصه تحضير القضايا بحيث لا تحال على هيئة المحكمة إلا بعد صلاحيتها لفرامه ، ولكن الاختبار والعمل دلل على وجود قص في هذا القانون ، ولذلك بلغت وزارة الحفائية إلى تعديله استكمال أوجه القص فيه والعمل على إزالة أسباب الشكوى منه حتى يمكن أن يكون محققاً للمغاية التي وضع من أجلها وهي : تخفيف عبء الإجراءات الأولية اللازمة لتحضير القضايا عن طاقم هيئة المحكمة المشكلة من ثلاثة قضاة والتي كانت تضاع عليهم جرماً كبيراً من أوقات الجلسات والعمل على جعلها من اختصاص قاض واحد .

مهورات التعديلات

المادة ٥/٤

هذه الفقرة كانت في مشروع الحكومة "إصدار أحكام ثبوت الغيبة" فتمتلا جلس النواب الصيغة الآتية "إثبات غيبة الخصوم" وقرى اللجنة أنه من الضروري أن تكون الصيغة بحيث تشتر بصعوبة أن يكون إثبات الغيبة بمحض تصحيحه صورة وتعلن النعم الغائب بالطرق المعتادة نظرا لخطورة الحالة لأنه يترتب على إثبات الغيبة صيرورة الحكم الذي يصدر بحضوره وقد يكون الطلب في حدود النصاب النهائي ، ولأنه تزين للجنة أن بعض القضاة يكتفون بإصدار قرار في محضر الجلسة في حين أن الاصطلاح الفرنسي يعبر عن إثبات الغيبة بما يفيد صراحة أنه حكم

"Jugement de défaut profit-joint"

لذلك رأت اللجنة الرجوع إلى النص الوارد في مشروع الوزارة مع تهذيب في الصيغة .

المادة ١٣/٤

كان المشروع في الأصل لا يغير لقاضى التصحيح المقرر بإبطال المرافعة في القضايا الاستثنائية ويصح على إحالة القضية على المحكمة ولكن مجلس النواب رأى إعطاء هذا الحق بفكرة عدم إضاعة الوقت وتمطيل الفصل في الدعاوى وعلى اعتباره حق ملحق الخصم الحاضر لا يجوز للحكمة حرمانه منه. وقرى اللجنة أن إبطال المرافعة هو إجراء له خطورته في القضايا الاستثنائية على وجه الخصوص إذ تعذب أن يكون مياد الاستئناف قد انتهى وبذلك يصبح الحكم لتسأف نهائيًا. وبذلك رأت اللجنة الرجوع إلى الصيغة الواردة في مشروع وزارة الحفانية مع حذف عبارة "مع عدم الإخلال بما استفادته الخصم الحاضر من غياب خصمه" .

المادة ٥/٥

رأت اللجنة أن التعبير في المشروع عبارة "وبإعلان الدعوى" تعبير ناقص ومن الواجب إيضاحه .

المادة ٨

هذا التعديل متعلق بصيغة المادة فقط فقد لاحظت اللجنة أن لفظة "التأجيل" وردت مرتين في المادة وأما وضعت في ثلاث فقرات دون مقتضى .

وقد وافقت اللجنة على مشروع بعد إدخال هذه التعديلات عليه .

وهي تشرف بعرض نتيجة بحثها في هيئة المجلس المقرر ما يراه

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

وخاصة على طريق إزهاق القاضي وتلصوم بطلان التأجيل ما داموا قد ألغوا عدم الحكم عليهم بفراست رادعة .

سأما - النص على سنده بعض أنواع من القضايا من نظام التصحيح إما لأنها مستعملة أو لأنها تطبقها لا تستلزم تحصيلها .

ثامنا - تعمم نظام التصحيح وجعله شاملا لحكم الاستئناف كما عني أيضا بوضع طريقة لتنظيم تأجيل القضايا أمام المحاكم الجزئية .

وقد أقر مجلس النواب هذا المشروع بعد أن أدخل عليه التعديلات الآتية :

(أولا) أعطى قاضى التصحيح حق الحكم بإبطال المرافعة في القضايا الاستثنائية .

(ثانيا) أقر مبدأ تحديد حد أدنى للفرامات ولكنه لم يرمز لزيادتها إلى الحد الأعلى الذي أقرته وزارة الحفانية برفض الحد الأعلى للفرامة التي يحكم بها قاضى التصحيح في القضايا الابتدائية من ٥٠٠ قرش إلى ٢٠٠ قرش وفي القضايا الجزئية المسافة من ٢٠٠ قرش إلى ١٠٠ قرش ، وكذلك خفضت الفرامة التي تحكم بها هيئة المحكمة من ٢٠٠٠ قرش - ٣٠٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش - ٢٠٠ قرش .

(ثالثا) أضيفت إلى الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة تقاضا إلى يحكم فيها بصفة مستجيبة ، كما أضيف إلى القضايا التي نص المشروع على رفعها إلى المحكمة مباشرة التقاضا الآتية .

(١) الدعاوى الخاصة بالسندات التي تحت الأمر أو الإذن .

(ب) الدعاوى الخاصة بطلب الإيجار .

(ج) التماسات إعادة النظر .

(رابعا) قرر المجلس حذف مواد الباب الثالث الخاصة بوضع نظام لتنظيم تأجيل القضايا أمام المحاكم الجزئية .

..

وقد امتنت اللجنة سطرانياً بشأنه المشروع من وجوه الإصلاح في نظام التصحيح ووافقت على ما رآه مجلس نواب متعلقاً بإضافة دعاوى السندات والإيجارات والتماسات إعادة النظر إلى القضايا التي ترفع إلى المحكمة مباشرة .

وكذلك وافقت أغلبية اللجنة على جعل مع الفرامة أصليا لتقاضين ومستثناء للحكومة وخالفها في ذلك أحد حضرات الأعضاء .

وقد رأت اللجنة - استكمالاً للفرض وإيضاح تحقيق الفوائد العملية المرجوة من المشروع - إدخال تعديلات عليه في المواد ٥/٤ و ١٣/٤ و ٥/٥ و ٨

(ثالثاً) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وإيداعها وإعلان المذكرات التحريرية إن كان هناك محل لذلك .

(رابعاً) التقرير بإعادة إعلان الخصوم .

(خامساً) الحكم بإثبات النية .

(سادساً) إثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلم عنها واعتراقاتهم والاعتقاقات التي تصدر منهم .

(سابعاً) التصديق على الصلح .

(ثامناً) التقرير بطلب الدعوى .

(تاسعاً) إيقاف المرافعة في الأحوال المنصوص عليها في القانون .

(عاشراً) ضم دعوى إلى أخرى متى مكنت الأخرى لا تزال أمامه في التحضير .

(حادى عشر) الفصل في طلبات التأجيل لإدخال ضامن في الدعوى بأية صفة كانت وفي دخول غير المتدعين في الدعوى .

(ثاني عشر) إصدار الأحكام النهائية، غير أنه لا يجوز له إعفاء الخصوم من الكفالة في أحوال التنفيذ الموقوت عدم ما يكون هذا الإعفاء اختيارياً .

(ثالث عشر) التقرير بإبطال المرافعة .

ولا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ السابقة الذكر . وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١٢ و ١٣ يحيل قاضي التحضير القضية إلى المحكمة للفصل فيها .

المادة الخامسة

لقاضي التحضير أيضاً في حالة انقضاء الخصوم :

(أولاً) تعيين خير .

(ثانياً) الحكم في المسائل الوفية والإجراءات التحفظية .

(ثالثاً) توجيه اليمين الحامصة إذا انقضى الخصوم على صحتها أو إذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .

(رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التي يحدثها ومباشرته .

(خامساً) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وببطلان صحيفة الدعوى وبعدم قبولها وبمضي المدة .

(سادساً) إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .

المادة السادسة

القرارات والأحكام التي يصدرها قاضي التحضير في حدود الاختصاصات المخولة له تعتبر من كل وجه، وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام، كأنها صادرة من المحكمة نفسها .

مشروع قانون تحضير القضايا

كما أقرته لجنة الحفائية

نحن رؤساء الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
إصدارناه :

الباب الأول

أحكام خاصة بالمحاكم الابتدائية

المادة الأولى

يعين في كل محكمة ابتدائية من بين قضاتها قاض أو أكثر لتحضير
قرار من وزير الحفائية بناء على طلب رئيس المحكمة .

المادة الثانية

تقسم قضايا المدنية والتجارية الابتدائية الجديدة وكذا التقاضي الخيرية
لستأنفة في كل محكمة كلية إلى قاضي تحضير .

وكذلك تقدم إليه قضايا المعارضة في الأحكام النهائية وقضايا الطلائف
لمرفوعة .

المادة الثالثة

يجب على الخصوم أن يستوفوا في أول جلسة ذكر جميع الأوجه التي تدعو
ب طلب التأجيل .

وتقدم إلى قاضي التحضير جميع أوجه الدفع والدعوى التي تقام من المدعى
عليه على المدعين في أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

والدفع والطلبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٤
ولفقره الثانية من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية
والتجارية يجب إبداؤها أمام قاضي التحضير قبل أي دفع أو دفاع آخر وإلا
فقتضت المحكمة بسقوط الحق فيها .

المادة الرابعة

يختص قاضي التحضير بما يأتي :

(أولاً) تحقيق صفات الخصوم وصحة توكيلات الوكلاء .

(ثانياً) الترخيص بتأجيل القضايا إلى أجل الأجل اللازم لتحضيرها تحضيراً
رئياً وجعلها سالحة للمرافعة .

(٤) دعاوى تفسير وتصحيح الأحكام .

(٥) للدعوى الخاصة بطلب استخراج أو تسليم صورة تنفيذية أو صورة تنفيذية ثانية .

(٦) التظلمات إلى المحكمة من الأوامر الصادرة على عرائض الخصوم

(٧) الدعاوى الخاصة بالسندات التي تحت الأمر والإذن .

(٨) الدعاوى الخاصة بطلب الإيجار .

(٩) احتمالات إعادة المطر .

الباب الثاني

أحكام خاصة بمحاكم الاستئناف

المادة الرابعة عشرة

يعين في كل محكمة استئناف من بين مستشاريها مستشار لتحضير القضاء.
بقرار من وزير الحفانية بناء على اقتراح الجمعية العمومية .

المادة الخامسة عشرة

تسرى القواعد المنصوص عليها في الباب السابق على القضايا المدنية
وتجارية الجديده التي ترفع أمام محاكم الاستئناف .

الباب الثالث

أحكام عامة

المادة السادسة عشرة

بدا وعصفت المحكمة طلب التَّجَبُّلِ واسع الطالب عن تقديم طلباته تفصيل المحكمة في الدعوى بناء على طلب الخصم الآخر ، فإذا امتنع هذا الأخير أيضا عن تقديم طلباته تسيتم الدعوى من الجدول .

المادة السابعة عشرة

نفس المبادئ التي يحكم بها قاضي المحضير أو المحكمة، طبقاً لهذا القانون. إن الخلع على سبيل التوريث وذلك مع عدم الإخلال بما قد يكون له من الحق في توريث أكثر من ذلك . ويكون الحكم بها لغرضه إذا كان التأجيل بناء على طلب الطرفين .

المادة الثامنة عشرة

يلغى القانون بمرة ٣ لسنة ١٩١٠ الخاص بقاضي التحضير .

المادة التاسعة عشرة

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بحاتم الدولة وأن يفسر في الجريدة الرسمية
ويخذ كقانون من قوانين الدولة .

معارف ...

$$\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \right) = \frac{1}{2} \frac{d^2}{dt^2}$$
[illegible]

المادة ١٠

لا يسوع نكار التأجيل بسبب م حذ. لا إذا رأى القصد ضرورة مع
أهل حديد. وفي هذه الحجة تحكم على الخصال الواردة ما لم ثبت أنه حمل
ما في وسعة منذ التأجيل الأول.

ولا نقل الفراغة عن مائة فرش ولا تحساور بمسبحة فرش في المسبحة
الإبدانية ، ولا نقل عن مائة فرش ولا تحساور بمائة فرش في عهد
الجزئية المنهارة .

المادة الخامسة

متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صاحبة الفرصة في الموضوع يقرر إحالتها على الجلسة التي تعدها أمام إحدى دوائر المحاكم وكذلك تحول القضية على المحكمة بدوئى مناصى أنه مع حاذ كرسية وأنه يجب الفصل في الدعوى بإحالة إلى المحكمة المختصة .

المادة العاشرة

إدارة الدعوى لم يكن الحكم فيه من خصمها فاضى الخصم فيه أبصار ذلك المدعى إلى الموضوع أو يجهل على المحكمة. وفيحكمة متى خصم في الدعوى يحجز الدعوى أو إعادتها إلى فاضى الخصم إن كان هناك محل بدلت

المادة الحادية عشرة

اعاضى لىحصير ، عىد بالاد ، وطبعه ، جميع اسفله التى لىحكه

لمادة أ- بية مشرق

لا تتقبل الحكمة في نصيبي "أني أحببت عبداً لتفصيل في موضوعها هذا من
طلعت المحض مطروحة وهي لتحصير أو التي كان يجب تقديمها إليه، إلا
إذا تمت به، أن أساءت ذلك فطبعه صواباً عند حجة النصيب أو كانت
مجهولة من الصواب وقت إجماله

ومع ذلك رأيت للحكمة من مصداق أمة يقول برفقة حديد: كان من الواجب تقديمها لخاصة التعصير أو قول دفع أو طلب كان يجب بدؤه إليه. تحكم على حجم مدى وقع منه لإسبوع عرامة لا تغل على مدى فرش ولا تتجاوز حصة فرش

المادة الثالثة عشر

توقع المصنف الآتية مشفرة في تحكيمة بدون تقديمها في فصل "مختصر":
 (١) امددوني في بعض النواحي على احكامكم فيها بجمعه مستعجلة
 أو رخص في الاستعجال.

(٢) دعاوى مـرح الملكية، وكذلك كل دعاوى الفرعية المتعلقة بدعوى
مـرح الملكية .

(۳) إشکالات تنفيذ .

مقارنة عن مشروع قانون تحضير القضايا

مشروع الحكومة	المشروع كما أقره مجلس النواب	المشروع كما أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ
نحن فؤاد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير الحفائية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ وسمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى لبلسان :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتنا عليه وأصدرناه :	كشروع مجلس النواب .
الباب الأول أحكام خاصة بالمحاكم الابتدائية	الباب الأول أحكام خاصة بالمحاكم الابتدائية	الباب الأول أحكام خاصة بالمحاكم الابتدائية
المادة الأولى يعين في كل محكمة ابتدائية من بين قضائتها أكثر التحضير بقرار من وزير الحفائية نا، على طيب رئيس المحكمة .	المادة الأولى على أصلها .	المادة الأولى على أصلها .
المادة الثانية تقدم القضايا المدنية والتجارية الابتدائية بلدلية ، وكذا القضايا الجزئية المستأنفة في كل محكمة كلية إلى قاضي التحضير . وكذلك تقدم إليه قضايا المعارضة في الأحكام لنابية وقضايا بطلان المرافعة .	المادة الثانية على أصلها .	المادة الثانية على أصلها .
المادة الثالثة يجب على الخصوم أن يستوفوا في أول جلسة ، كرجع الأوجه التي تدعو إلى طلب التأجيل . وتقدم إلى قاضي التحضير جميع أوجه الدفع الدعوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين ، أثناء الدعوى والمسائل الفرعية . والدعوى والطلبات المنصوص عليها في الفقرة أولى من المادة ١٣٤ والفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية تجارية يجب إيداعها أمام قاضي التحضير قبل أن يدفع أو يدفع آخر وإلا قضت المحكمة بسقوط حق فيها .	المادة الثالثة على أصلها .	المادة الثالثة على أصلها .

مشروع الحكومة	المشروع كما أقره مجلس النواب	المشروع كما أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ
المادة الرابعة	المادة الرابعة	المادة الرابعة
يخص قاضي التحصير بما يأتي :		
أولاً - تحقيق صفات المصوم وصحة توكيلات الوكلاء .	على أصلها .	على أصلها .
ثانياً - الترخيص بتأجيل القضايا إلى الأجل اللازم لتحضيرها تمهيداً وإثباتاً وجعلها صالحة للرافعة .	»	»
ثالثاً - مراقبة تبادل الأوراق بين المصوم وإيداعها وإعلان المذكرات التحريرية إن كان هناك محل لذلك .	»	»
رابعاً - التقرير بإعادة إعلان المصوم .	»	»
خامساً - إصدار أحكام إثبات النية .	خامساً - إثبات غيبة المصوم .	خامساً - الحكم بإثبات الغيبة .
سادساً - إثبات أقوال المصوم وطلباتهم وتنازلهم منها واعترافهم والانتفاقات التي تصدر منهم .	على أصلها .	على أصلها .
سابعاً - التصديق على الصلح .	»	»
ثامناً - التقرير بشطب الدعوى .	»	»
تاسعاً - إيفاء المرافعة في الأحوال المنصوص عليها في القانون .	»	»
عاشراً - ضم دعوى إلى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال أمامه في التحضير .	»	»
سادس عشر - الفصل في طلبات التأجيل لإدخال ضامن في الدعوى بأية صفة كانت وفي دخول غير المتداعين في الدعوى .	»	»
ثاني عشر - التقرير بإبطال المرافعة .	ثاني عشر - إصدار الأحكام الغيابية غير أنه لا يجوز له إعفاء المصوم من الكفالة في أحوال التنفيذ المؤقت عند ما يكون هذا الإعفاء اختيارياً .	كشروع مجلس النواب
ثالث عشر - إصدار الأحكام الغيابية غير أنه لا يجوز له إعفاء المصوم من الكفالة في أحوال التنفيذ المؤقت عند ما يكون هذا الإعفاء اختيارياً .	ثالث عشر - التقرير بإبطال المرافعة .	كشروع مجلس النواب .

المشروع كما أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>ولا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ السالفة الذكر .</p> <p>وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١٢ و ١٣ يحيل قاضي التحضير القضية إلى المحكمة للفصل فيها .</p>	<p>ولا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرتين ١١ و ١٢ السالفة الذكر .</p>	<p>ولا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ السالفة الذكر ، وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١٢ و ١٣ يحيل قاضي التحضير القضية إلى المحكمة للفصل في الاستئناف مع عدم الإخلال بما استفادته الخصم الحاضر في غياب خصمه .</p>
<p>المادة الخامسة</p> <p>على أصلها</p> <p>"</p> <p>"</p> <p>"</p> <p>خامسا - الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وبإعلان صحيفة الدعوى وبعدم قبولها وبمضي المدة .</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الخامسة</p> <p>على أصلها</p> <p>"</p> <p>"</p> <p>"</p> <p>"</p> <p>"</p>	<p>المادة الخامسة</p> <p>لقاضي التحضير أيضا في حالة اتفاق الخصوم:</p> <p>أولا - تعيين غير .</p> <p>ثانيا - الحكم في المسائل الوقفية والإجرائات التحفظية .</p> <p>ثالثا - توجيه التبين الخامسة إذا اتفق الخصوم على صحتها أو إذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .</p> <p>رابعا - الحكم بتحقيق الوقائع التي يحددها ومباشرته .</p> <p>سادسا - الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وبإعلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضي المدة .</p> <p>سادسا - إسالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .</p>
<p>المادة السادسة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>القرارات والأحكام التي يصدرها قاضي التحضير في حدود الاختصاصات المخولة له تعتبر من كل وجه ، وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام ، كأنها صادرة من المحكمة نفسها .</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>القرارات التي يصدرها قاضي التحضير في حدود الاختصاصات المخولة له تعتبر من كل وجه ، وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام ، كأنها صادرة من المحكمة نفسها .</p>
<p>المادة السابعة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة السابعة</p> <p>إذا طلب من قاضي التحضير تأجيل قضية لسبب تبين له أنه كان يمكن إيداعه في جلسة سابقة ورأى مع ذلك قبول طلب التأجيل فإنه يحكم على الطالب بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز مائتي قرش في القضايا الابتدائية . ولا تقل الفرامة عن خمسين قرشا ولا تتجاوز مائة قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .</p>	<p>المادة السابعة</p> <p>إذا طلب من قاضي التحضير تأجيل قضية لسبب تبين له أنه كان يمكن إيداعه في جلسة سابقة ورأى مع ذلك قبول طلب التأجيل فإنه يحكم على الطالب بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش في القضايا الابتدائية ، ولا تقل الفرامة عن خمسين قرشا ولا تتجاوز مائتي قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .</p>

المشروع كما أقرته لجنة الحفائية مجلس الشيوخ	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>المادة التاسعة</p> <p><u>لا يسوغ تكرار التأجيل لسبب واحد إلا إذا رأى القاضي ضرورة منع أجل جديد، وفي هذه الحالة يحكم على الطالب بفرامة ما لم يثبت أنه عمل ما في وسعه منذ التأجيل الأول .</u></p> <p>ولا تقل الفرامة عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش في القضايا الابتدائية، ولا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ثلثمائة قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .</p>	<p>المادة الثامنة</p> <p>لا يسوغ تكرار التأجيل لسبب واحد .</p> <p>إنما يجوز التأجيل إذا رأى القاضي ضرورة منع أجل جديد. وفي هذه الحالة يحكم على الطالب بفرامة ما لم يثبت أنه عمل ما في وسعه منذ التأجيل الأول .</p> <p>ولا تقل الفرامة عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش في القضايا الابتدائية . ولا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ثلثمائة قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .</p>	<p>المادة الثامنة</p> <p>لا يسوغ تكرار التأجيل لسبب واحد .</p> <p>إنما يجوز التأجيل إذا رأى القاضي ضرورة منع أجل جديد. وفي هذه الحالة يحكم على الطالب بفرامة ما لم يثبت حسن نيته وأنه عمل ما في وسعه منذ التأجيل الأول .</p> <p>ولا تقل الفرامة عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش في القضايا الابتدائية ولا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ثلثمائة قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .</p>
<p>المادة التاسعة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة التاسعة</p> <p>متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للرافعة في الموضوع بقدر إحالتها على الجلسة التي يحددها أمام إحدى دوائر المحكمة . وكذلك تحول القضية على المحكمة إذا رأى القاضي أنه منع أجلاً كافية وأنه يجب الفصل في الدعوى بالحالة التي بلغتها من التحضير .</p>	<p>المادة التاسعة</p> <p>متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للرافعة في الموضوع بقدر إحالتها إلى الجلسة التي يحددها أمام إحدى دوائر المحكمة . وكذلك تحول القضية إلى المحكمة إذا رأى القاضي أنه منع أجلاً كافية وأنه يجب الفصل في الدعوى بالحالة التي بلغتها من التحضير .</p>
<p>المادة العاشرة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة العاشرة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة العاشرة</p> <p>إذا دفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضي التحضير فله أن يرض ذلك الدفع إلى الموضوع أو يحيله إلى المحكمة، وللحكمة فصلت في الدفع حجز الدعوى أو إحادتها إلى قاضي التحضير إن كان هناك عمل لذلك .</p>
<p>المادة الحادية عشرة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الحادية عشرة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الحادية عشرة</p> <p>لقاضي التحضير، ضماناً لأداء وتليفته، جميع السلطة التي للحكمة .</p>
<p>المادة الثانية عشرة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة الثانية عشرة</p> <p>لا تقبل المحكمة في القضية التي أحيلت عليها للفصل في موضوعها طلباً من الطلبات المتخص بنظرها قاضي التحضير أو التي كان يجب تقديمها إليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت بعد إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الإحالة .</p>	<p>المادة الثانية عشرة</p> <p>لا تقبل المحكمة في القضية التي أحيلت عليها للفصل في موضوعها طلباً من الطلبات المتخص بنظرها قاضي التحضير أو التي كان يجب تقديمها إليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت بعد إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الإحالة .</p>

المشروع كما أقرته لجنة الحفائية مجلس الشيوخ

المادة الثالثة عشرة
كشروع مجلس النواب مع تعديل فيها .

كشروع مجلس النواب .

على أصلها .

»

»

»

»

كشروع مجلس النواب .

»

»

الباب الثاني
أحكام خاصة بمحاكم الاستئناف

المادة الرابعة عشرة
على أصلها .

المادة الخامسة عشرة
كشروع مجلس النواب .

المشروع كما أقره مجلس النواب

ومع ذلك إذا رأيت المحكمة من مصلحة العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب إيداعه إليه ، تحكم على الخصم الذي وقع منه الإهمال بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش .

المادة الثالثة عشرة
على أصلها مع بعض تعديلات فيها .

١ - الدعاوى التي ينص القانون على الحكم فيها بصفة مستعجلة أو بطريق الاستعجال .

على أصلها .

»

»

»

»

٧ - الدعاوى الخاصة بالاستندات التي تحت الأمر والإنذار .

٨ - الدعاوى الخاصة بطلب الإيجار .

٩ - اقتاسات إعادة النظر .

الباب الثاني
أحكام خاصة بمحاكم الاستئناف

المادة الرابعة عشرة
على أصلها .

المادة الخامسة عشرة
تسرى القواعد المنصوص عليها في الباب السابق على القضايا المدنية والتجارية الجديدة التي ترفع أمام محاكم الاستئناف .

مشروع الحكومة

ومع ذلك إذا رأيت المحكمة من مصلحة العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب إيداعه إليه ، تحكم على الخصم الذي وقع منه الإهمال بغرامة لا تتجاوز أئني قرش ولا تقل عن ثلثمائة قرش .

المادة الثالثة عشرة
ترفع القضايا الآتية مباشرة إلى المحكمة بدون تقديمها إلى قاضي التحضير :

١ - الدعاوى التي ينص القانون على الحكم فيها بطريق الاستعجال .

٢ - دعاوى نزاع الملكية وكذلك كل الدعاوى الفرعية المتعلقة بدعوى نزاع الملكية .

٣ - إشكالات التنفيذ .

٤ - دعاوى تفسير وتصحيح الأحكام .

٥ - الدعاوى الخاصة بطلب استعراج أو تسليم صورة تنفيذية أو صورة تنفيذية ثانية .

٦ - التظلمات إلى المحكمة من الأوامر الصادرة عن عرائض الخصوم .

الباب الثاني
أحكام خاصة بمحاكم الاستئناف

المادة الرابعة عشرة
يعين في كل محكمة استئناف من بين مستشاريها مستشار لتحضير القضايا بقرار من وزير الحفائية بناء على اقتراح الجمعية العمومية .

المادة الخامسة عشرة
تسرى القواعد المنصوص عليها في الباب السابق على القضايا المدنية والتجارية الجديدة التي ترفع أمام محاكم الاستئناف مع مراعاة الأحكام الآتية :
أولاً - القرارات التي يحكم بها مستشار التحضير طبقاً لنص المادتين ٧ و ٨ لا تقل عن ثلثمائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش .

المشروع كما أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>الباب الثالث</p> <p>أحكام خاصة بالمحاكم الجزئية (حذف)</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>الباب الثالث</p> <p>أحكام خاصة بالمحاكم الجزئية (حذف)</p> <p>ألغيت .</p>	<p>الباب الثالث</p> <p>أحكام خاصة بالمحاكم الجزئية</p> <p>المادة السادسة عشرة</p> <p>يجب على المدعى في القضايا الجزئية أن يودع مستنداته ومذكراته وقرائن الكتاب قبل أول جلسة، ولا يقبل منه طلب التأجيل بعد ذلك لإيداع مستندات أخرى أو مذكرات جديدة بخلاف رده على مذكرات الخصم إلا إذا أثبت أن لديه مستندات لم يتمكن من الحصول عليها عند قيد الدعوى أو للرد بها على الخصم الآخر.</p> <p>المادة السابعة عشرة</p> <p>يجب على المدعى أن يكون مستمدا لقرائعة منذ أول جلسة، ولا يتسوله طلب تأجيل القضية إلا إذا استند المدعى عليه في الجلسة إلى وقائع تحمل المدعى في حاجة إلى الاستعلام عنها.</p> <p>المادة الثامنة عشرة</p> <p>ينع أحكام المادتين ٧ و ٨ من هذا القانون أمام المحاكم الجزئية، على أن يكون الحد الأقصى للفرامة مائتي قرش والأدنى عشرين قرشا .</p>
<p>أصبح الباب الثالث</p> <p>أحكام عامة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>أصبح الباب الثالث</p> <p>أحكام عامة</p> <p>ألغيت .</p>	<p>الباب الرابع</p> <p>أحكام عامة</p> <p>المادة التاسعة عشرة</p> <p>إذا رأت المحكمة أن مصلحة العدالة إن تجبيل طلب التأجيل لتعيين محام أو إياة وكيل أو لقرب عهد تمييزها يجوز لها أن تحكم على الخصم الذي وقع منه الإهمال بفرامة من عشرين قرشا إلى مائتي قرش أمام المحاكم الجزئية، ومن مائة قرش إلى خمسمائة قرش أمام المحاكم الأخرى .</p>

المشروع كما اقتره لجنة الحفائية مجلس الشيوخ	المشروع كما اقتره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>كشروع مجلس النواب</p>	<p>ألفت .</p>	<p>المادة العشرون</p> <p>لا يجوز مطلقا التأجيل أكثر من مرة سواء كان التطبيق للسادة السابقة أو بسبب مرض لحامى أو الوكيل أو غايهما لمئات شرعى .</p> <p>فإذا طال المرض أو النياب حتى تاريخ الجلسة لن تحدثت ويجب على النظم أن يحاط بتقديم دفاع ، وفي هذه الحالة يجوز للحكمة بصفة استثنائية أن تمنع الحامى أو الوكيل المعين حديثا أجلا آخر إذا كانت القضية أهمية تقتضى ذلك .</p>
<p>المادة السادسة عشرة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة السادسة عشرة</p> <p>إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وامتنع الطالب عن تقديم طلباته تفصل المحكمة في الدعوى بناء على طلب النظم الآخر ، فإذا امتنع هذا الأخير أيضا عن تقديم طلباته تستبعد الدعوى من المجدول .</p>	<p>المادة الحادية والعشرون</p> <p>إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وامتنع الطالب عن تقديم طلباته تفصل المحكمة في الدعوى بناء على طلب النظم الآخر ، فإذا امتنع هذا الأخير أيضا عن تقديم طلباته تستبعد الدعوى .</p>
<p>المادة السابعة عشرة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة السابعة عشرة</p> <p>تمنع القرارات التي يحكم بها قاضى التحضير أو المحكمة ، طبقا لهذا القانون ، إلى النظم على سبيل التعويض وذلك مع عدم الإخلال بما قد يكون له من الحق في تعويض أكثر من ذلك .</p> <p>ويكون الحكم بها لفراغة إذا كان التأجيل بناء على طلب الطرفين .</p>	<p>المادة الثانية والعشرون</p> <p>يجوز أن تمنع كل أو بعض القرارات التي يحكم بها قاضى التحضير أو المحكمة ، طبقا لهذا القانون ، إلى النظم على سبيل التعويض وذلك مع عدم الإخلال بما قد يكون له من الحق في تعويض أكثر من ذلك .</p>
<p>المادة الثامنة عشرة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الثامنة عشرة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الثالثة والعشرون</p> <p>يلغى القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٠ الخاص بقاضى التحضير .</p>
<p>المادة التاسعة عشرة</p> <p>كشروع مجلس النواب .</p>	<p>المادة التاسعة عشرة</p> <p>على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الفولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدرق</p>	<p>المادة الرابعة والعشرون</p> <p>على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>مدرق</p> <p>١٣٤٦ رجب ٤</p> <p>(٢٨ ديسمبر ١٩٢٧)</p> <p>قواد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة</p> <p>وزير الحفائية</p> <p>رئيس مجلس الوزراء</p> <p>عبد زكى أبو السعود</p> <p>ثروت</p>

مذكورة إيضاحية

عن مشروع قانون تحضير القضايا

لا نزاع في أنه، لكي تسير العدالة سيرا حسنا، يتعين على القاضي أن يسرع بالفصل في الخصومات. ولهذا يلزم تخويله السلطة التي تمكنه من وضع حد لطرق التعايل التي يلجأ إليها الخصوم قصد التسويف ومن منع الإسراف في تأجيل القضايا .

ولقد كانت مسألة مع تكرار التأجيل موضع اهتمام وزارة الحفائية على الدوام . في سنة ١٨٩٦ أصدرت لأخوة بشأن تأجيل القضايا لدى المحاكم الأهلية، إلا أنه لم يكن لهذه الأخوة من الأثر ما كان منظورا لخلوها من أي عقوبة يمكن تطبيقها على من يخالف نصوصها من المتقاضين . ثم صدر بعد ذلك القانون المؤرخ ٦ فبراير سنة ١٩١٠ الخاص بقاضي التحضير تخفيفا لعبء الإجراءات الأولية عن المحاكم الكلية تلك الإجراءات التي كانت تستنفد جزءا عظيما من الجلسات وقد خص القانون المذكور قاضي التحضير بجميع الإجراءات التي يستلزمها تحضير القضايا وجعلها عارضة للرأفة .

ولا شك في أن ذلك القانون كان إصلاحا مفيدا مع ما فيه من بعض وجوه النقص التي يرى هذا المشروع تحاشا أن استكملها .

ورغبة في زيادة الفائدة من هذا النظام ولكن تسير العدالة على وجه أكل رؤى تعديل القانون بنمرة ٣ لسنة ١٩١٠ باستكمال ما فيه من نقص دل عليه الاختيار . كما رؤى أيضا تعميم هذا النظام وجعله ساريا على القضايا التي ترفع أمام محاكم الاستئناف وذلك نظرا لما يترتب عليه من حسن النتائج .

وقد تضمن المشروع أيضا أحكاما تتعلق بتنظيم التأجيلات أمام القاضي الجزئي وبوجه عام أمام جميع جهات التقاضي .

وأخص التعديلات التي أدخلها مشروع القانون المرفق بهذا على القانون بنمرة ٣ لسنة ١٩١٠ هي ما يأتي :

أولا - تبين أن بعض القضاة يؤجلون القضايا ويمكثون على طلب التأجيل بقرارات نافذة رغم منشورات وزارة الحفائية التي تلتفت نظرم إلى ضرورة تطبيق عقوبة الرأفة مع مراعاة الشدة على الخصوم المهملين، فبرية في وضع حد لتلك الحالة التي لو سرت في عامة المحاكم لأصبحت أحكام القانون لا أثرها تضمن المشروع رفع مبلغ الرأفة مع تقرير عدد أدنى لها .

ثانيا - دل العمل على أن بعض أنواع القضايا (وهي المذكورة في المادة ١١ من المشروع) لا تدعو الحاجة إلى مرورها على قاضي التحضير بما لأنها مستعجلة أو لأنها بطبيعتها لا تستلزم تحضيرها فنص المشروع على تقديمها مباشرة إلى المحكمة .

ثالثا - رؤى من المحكمة ألا يكون لقاضي التحضير في القضايا الاستئنافية جميع ما له من الاختصاصات في القضايا المنظورة بصفة ابتدائية، إذ لو أجز لقاضي التحضير الحكم بإبطال الرأفة أو إصدار الأحكام القلابة بدلا من المحكمة بكامل هيئتها فلا يصح ذلك في مواد الاستئناف لأن الحكم بإبطال الرأفة يترتب عليه أن يصبح حكم محكمة أول درجة انتهائيا إذا انقضى بعد الاستئناف كما هي الحال غالبا. وأما الأحكام القلابة الصادرة من محكمة أول درجة فلا تحرم النائب من رفع الاستئناف بعد مضي مهلة المعارضة بخلاف القضايا الاستئنافية التي لا يلقى فيها القسم النائب، بعد مضي مهلة المعارضة، وسيلة أخرى للطعن في الحكم القلابة . لذلك كان من الإحتياط أن تحاش مثل هذه القرارات في قضايا الاستئناف بضمانة أكبر منها في القضايا الابتدائية بأن تكون من اختصاص المحكمة بكامل هيئتها . وهذا هو ما أخذ به مشروع القانون حيث نص في المادة (١١) على أن الحكم بإبطال الرأفة والأحكام القلابة لا يصدرها قاضي التحضير في قضايا الاستئناف، بل يجيز الدعوى إلى المحكمة للفصل في الاستئناف مع عدم الإخلال بما قد استفاد الخصم الحاضر من غياب خصمه .

ولما كان دخول شخص ثالث في الدعوى غير مقبول في الاستئناف، وما كان ذلك اختياريا أم إجباريا، فقد نص المشروع على أنه ليس لقاضي التحضير في القضايا الاستئنافية أن يفصل في طلبات دخول شخص ثالث في الدعوى أو إدخال ضامن فيها .

رابعا - يجوز الآن لقاضي التحضير بغير حاجة إلى اتفاق الخصوم إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها فهو بهذه الطريقة يقرر بعدم اختصاص المحكمة المرفوعة أمامه الدعوى . وقد رؤى من الأكثر انطباقا في روح قانون تحضير القضايا ألا يسمح لقاضي التحضير بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لأحد السجين الساتلي الذكر إلا بناء على اتفاق الخصوم، وهذه القاعدة تتفق مع النص الالام الوارد في القانون والذي لا يميز لقاضي التحضير الحكم في الدفع بعدم الاختصاص إلا في حالة اتفاق الخصوم .

خامسا - يميز قانون سنة ١٩١٠ قاضي التحضير الحكم بحضور الخصوم شخصيا، وحضور الخصوم بإجراء من إجراءات التحقيق القانونية مما لا يجوز أن يكون من خصائص قاضي التحضير لأن الفرض من ذلك أن يستلزم القضية الذين يسميرون الحكم فكرة من الخصوم باستجوابهم شخصيا، فخصم الخصوم أمام هيئة غير هيئة المحكمة لا يوصل إلى الترض المقصود، لذلك اتبر المشروع هذا الحق من قاضي التحضير .

مايرها . ويكنى لير هذا النظام الجديد أن يتمكن القاضي من تخفيف جدول الجلسات باستبعاد القضايا المرفوعة على غير أساس جدى .

بناء على ذلك تشترط بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة وزجوا إذا وافق المجلس أن يتكرم بقوله لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان ما

١٢ ديسمبر ١٩٢٧

مدير الحفاية
أحمد زكى أبو السعود

قانون قاضى التحضير

نمرة ٣ سنة ١٩١٠

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لأحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ؟

وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ؟

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفافية وموافقة رأى مجلس النظار ؟

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؟

أمرنا بما هو آت :

١ - تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية كانت أو استئنافية فى كل محكمة كدية إلى إحدى جلسات قاضى التحضير . وكذلك تقدم إليه قضايا المارضة فى الأحكام النيابة وقضايا بطلان المرافعة .

٢ - بين قضاء التحضير فى كل محكمة من بين قضاتها بقرار من ناظر الحفافية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ - يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسة ذكر جميع الأوجه التى تدعو إلى طلب التأجيل .

وتقدم إلى قاضى التحضير جميع أوجه الدفع والدعوى التى تمام من المدعى عليهم على المدعى فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ - إذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فإنه يحكم حينئذ على الطالب بفرامة لا تقبلوز بحسبائه قرش .

وله أن يمنع كل هذه الفرامة أو جزأ منها إلى الخصم على سبيل العوض .

سادسا - يوجد بالقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٠ غرض فى يتعلق بطرق الطعن فى الأحكام التى يصدرها قاضى التحضير فقد جاء فى المادة ١١ منه أن "لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى التحضير" ولكنه لا يمكن الجزم بأن كلمة "قرارات" التى استعملها الشارع تشمل الأحكام أيضا إذ ليس مقبولا أن قرارا مدنيا يكون ابتدائيا إذا ما أصدره قاضى التحضير وقابلا للاستئناف إذا ما أصدرته المحكمة ولذلك نص مشروع القانون على صيغة أكثر وضوحا فى ذلك حيث جاء فيه أن "القرارات التى يصدرها قاضى التحضير تعتبر من كل وجه، وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن فى الأحكام، كأما صادرة من المحكمة نفسها" وعلى ذلك فإذا أصدر قاضى التحضير قرارا لم يكن مجرد إجراء تحضيري فى الدعوى ولكنه حكم فيجوز استئنافه أمام المحكمة العليا كما لو كان صادرا من المحكمة بكامل هيئتها .

سابعا - روى أخيرا وضع نص صريح فيما يتعلق بالدعوى والطلبات التى يجب إيدؤها أمام قاضى التحضير قبل ما عليها .

فنصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣ على أن الدعوى والطلبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ والفقرة الثانية من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية يجب إيدؤها أمام قاضى التحضير قبل أى دفع أو دفاع آخر وإلا لا تقضى المحكمة بسقوط الحق فيها . هذه القواعد وإن كانت من قواعد الإجراءات العادية إلا أنه رأى من المصلحة ذكرها فى مشروع القانون لإزالة كل شك فيما يختص بتطبيقها أمام قاضى التحضير .

وقد تقدم أن المشروع تناول سريان نظام التحضير على محاكم الاستئناف فنص فيه على تعيين مستشار التحضير القضائى أمام كل محكمة استئناف يكون له نفس الاختصاصات المحولة لقاضى التحضير فى المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف الأحكام الجزئية . على أن تكون الفرائد التى يحكم بها مستشار التحضير أو محكمة الاستئناف أشد من التى يحكم بها فى المحاكم الكدية .

ومما يجب ملاحظته أنه لا يمكن تصور وجود قاضى للتحضير فى المحاكم الجزئية التى لا تشكل إلا من قاض واحد، ولذا أفرد المشروع بابا هو الباب الثالث لتنظيم التأجيل أمام هذه المحاكم استند أحكامه من لأحة التأجيلات الصادرة فى سنة ١٨٩٦ مع النص على عقوبة الفرامة .

وقد نص فضلا عن ذلك فى المادة ١٦ على أنه يجب على المدعى فى القضايا الجزئية أن يودع مستنداته ومذكراته فى قلم الكتب قبل أول جلسة ويجب عليه أن يكون مستعدا للرافعة من أول جلسة (المادة ١٧) .

وربما يتبادر إلى الذهن أن هناك تسعفا فى إزام المدعى الذى كثيرا ما يكون آميا يحضر شخصه أمام المحكمة الجزئية بأن يودع مذكراته وأن يكون مستعدا للرافعة منذ أول جلسة، هذه الاعتبارات لم تقرب من ذهن واضع المشروع إلا أن الضرورة ألجأت لوضع حد لكثرة الدعوى الكيدية واتى لا يوجد

(أ) الحكم بتحقيق الوقائع التي يقرها ومباشرته .

(ب) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وبطلان الدعوى وبعدم قبولها وببعض المدة .

٩ - متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للرافعة في الموضوع يقرر بإحالتها إلى إحدى جلسات دوائر المحكمة .

وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل في موضوعها إذا لم يتم الخصم بإداء العمل الذي تأجلت من أجله الدعوى طبقاً لنص المادتين الخامسة والسادسة .

١٠ - إذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضي التحضير فله أن يضم ذلك الدفع إلى الموضوع أو يحيله على المحكمة، والحكمة متى فصلت في الدفع حجز الدعوى أو إحادتها إلى قاضي التحضير .

١١ - لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف في القرارات التي تصدر من قاضي التحضير .

١٢ - لقاضي التحضير في تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التي للحكمة .

١٣ - لا تقبل المحكمة في القضية التي أحيلت عليها للفصل في موضوعها طلباً من الطلبات المختصة بنظرها قاضي التحضير أو التي كان يجب تقديمها إليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجبولة من الطالب وقت الإحالة .

١٤ - ومع ذلك إذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب إيداعه إليه ففي هذه الحالة تحكم على الخصم الذي وقع منه الإهمال بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

ولما أرت تمتنع كل هذه الغرامة أو جزأ منها إلى الخصم على سبيل التوفيق .

وتحكم أيضاً بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتأمين محام عنه أو تقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ - يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون .

١٦ - على ناظر حقايتنا تنفيذ هذا القانون في

صدر بمرأى يادين ٦ من مرسلة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظام

بطرس غالي

ناظر الحقايتة

حسين رشدي

١٧ - يحيل القضية لسبب واحد مرتين إلا إذا كان التأجيل لإحدى أو يرسى يست وجوب الخصوم أنفسهم بعد أن ثبتت الطالب أنه عمل في وسعه للحصول على تلك الأوراق في المدة الأولى .

١٨ - إذا تبين لخصم أن سبب التأجيل الثاني قوي وأن عدم القيام بالعمل المضروب بين من سوء نية أو حظاً أو إهمال الخصم أو وكيله فيحكم على سبب الخصم مائة لا تتجاوز خمسة قرش .

وله أن يمنع كل هذه الغرامة أو جزأ منها إلى الخصم على سبيل التوفيق .

١٩ - ينتخب قاضي التحضير بما يأتي :

(أ) أولاً تعيين صفات وكلاء الخصوم ومهمة توكيلاتهم .

(ب) تعيين بتأجيل القضايا إلى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للرافعة .

(ج) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وإيداعها وإعلان المذكرات التعديرية .

(د) التقرير بإعادة إعلان الخصوم أو حضورهم شخصياً .

(هـ) إحاطة أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلاتهم عنها واعتراضاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاعتقالات التي تصدر منهم .

(و) إصدار الأحكام القائية وأحكام تأييد البينة .

ولا يجوز للقاضي المعافاة من الكفالة في أية حالة من أحوال التنفيذ للموت .

(ز) التقرير بطلب الدعوى وبإبطال المرافعة .

(ح) ثانياً الحكم بإدخال ضامن في الدعوى أو بدخول شخص ثالث فيها .

(ط) سماع إيعاف المرافعة في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

(ث) إشارة إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .

(ج) حادى عشر) ضم دعوى إلى أخرى متى كانت الأخرى لازالة التحضير .

٢٠ - لقاضي التحضير أيضاً في حالة انعقاد الخصوم .

ولما تبين حيزى لدعوى . وفي هذه الحالة يحدد القاضي للمأمورية ويسمى لمحضر أو سرار حسب أهمية الدعوى إذا لم يتفق الخصوم على تسوية .

٢١ - حجب إجراء عدة لامتناع بين أمامة في اليوم الذي يعقده لذلك .

٢٢ - حكم في نسبة الوتيرة والإجراءات التحفظية .

٢٣ - توجيه الغير لخدمة ذات الحق الخصوم على صحتها أو إذا طلبوا منه التبرع بثبوت صيغة .

ملحق رقم ٥٦

جلسة الاثنين ٥ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٩ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

من مشروع القانون الخاص بأقدمية الأوفكاو المسمى لدى محكمة
القض والإيرام حينما يبين مستشارا بآكام الاستئناف

(المترجمة للنسخ المحترم عد المحم البيل د)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ على هذه اللجنة
شروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن أقدمية الأوفكاو المسمى
على محكمة القضاء والإيرام حينما يبين مستشارا بآكام الاستئناف فيجته
لجنة بجملة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ فتبين لها أن المادة الأولى من لائحة
إجراءات الداخلية للمحكمة الأهلية قد نصت على أن أقدمية المستشارين
تقرر بحسب تاريخ تعيينهم في وظائفهم ما لم يوجد نص يخالف ذلك، ولهذا
بأنه إذا ما عين الأوفكاو المسمى مستشارا تحتسب له أقدميته من تاريخ
هذا التعيين ويرتب على ذلك أن يسبقه في الأقدمية من يبين قبله من
المستشارين وتضيق عليه المسألة التي قضاه في وظيفة الأوفكاو المسمى مع
أن القانون سوى بينه وبين مستشاري محاكم الاستئناف في الشروط
الواجب توافرها فيمن يبين مستشارا بمحكمة القضاء والإيرام (المادة ٣٧
نقرة أخيرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية).

ولما كانت النيابة تمحصر على الاحتفاظ برجلها المنازعين فقد أريد بهذا
المشروع احتساب أقدمية الأوفكاو المسمى إذا ما عين مستشارا بآكام
الاستئناف من تاريخ تعيينه أوفكاو عموما.

لذا وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع هذا القانون بالصيغة الآتية وهي

في آخرها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

أحمد طلمت

مشروع قانون

بشأن أقدمية الأوفكاو المسمى لدى محكمة القضاء والإيرام
حينما يبين مستشارا بآكام الاستئناف

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي صه وقد صدق عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقرر أقدمية الأوفكاو المسمى لدى محكمة القضاء والإيرام إذا عين
مستشارا بآكام الاستئناف من تاريخ تعيينه أوفكاو عموما .

(المادة الثانية)

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

بأمر بأن يصمم هذا القانون بجامع الدولة بأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون المحاص أقدمية الأوفكاو المسمى لدى
محكمة القضاء والإيرام حينما يبين مستشارا بآكام الاستئناف

لما كانت وظيفة الأوفكاو المسمى لدى محكمة القضاء والإيرام على
في سلك وظائف النيابة العمومية وطبقا لما نصت له المادة الأولى من لائحة
مقام النائب المسمى عند الإقصاء، فوجب ذلك أن تنظر فيه مؤهلات
خاصة من بينها البراية تامة بالأعمال الإدارية والقضائية .

ولما كان هذه الصفات التامة الأولى من الاعتبارات التي يجب أن
عادة برحاطة المتخصص بها من يسبقهم هذا المصوب وكثير ما تعزفهم
بسبب هذا الاحتفاظ فرض لقر إلى وظائف المستشارين بمحكمة الاستئناف
فيستبينهم إلى المتأخرون عنده في لأقدمية ويد ، عين الأوفكاو المسمى
مستشارا تكرر أقدميته آخر مستشارين معه، فلذلك أمده فائده في مصبه .

وهذا عين يزيد في ظهوره في الأوفكاو المسمى بغيره وأوقع في مرتبة
المستشارين ، وقد سوى قانون إنشاء محكمة القضاء والإيرام به وفيهم في
الشروط الواجب توافرها لتعيينهم في وظائف الاستئناف محكمة القضاء .

ولا يجب أن إهدار المسألة التي يفتحص الأوفكاو المسمى في وظيفته
واحتساب أقدميته من مستشارين عن أساس تاريخ تعيينه وبأهوى مصب
الاستشارة لها يزيد في البقاء في منصب الأوفكاو المسمى من النيابة من
برجلها الذين تمتد عليهم في القيام بأعباء هذه الوظيفة .

نصوص قانون العقوبات - جميع أن المشرع في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رعى مصلحة الأسرة ومستقبل الأولاد وسعادة الزوجين وقد ألا يصادق على عقد الزواج إلا إذا كان الزوجان قد بلغا من النضج العقلي والنطق درجة تمكنهما من إحلال أعاصده الحياة المشتركة بصرف النظر عن البلوغ أو التمييز إلا أنه قد ترتب على هذا الخلاف أن الأعداء على أعراض الشابات الفقرة التي يكفل فيها بين سن الرابعة عشرة والسادسة عشرة لا يعاقب عليه .

لذلك نص في المشروع على رفع سن الفتاة الذي عنده يكون المعتدى على عرصها - بدون إكراه غير مستهدف للعقوبة من أربع عشرة سنة إلى ست عشرة سنة .

والجبة توافق على ذلك خصوصا وأن المشرع قد رفع سن الرشد إلى إحدى وعشرين سنة .

ولذا وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع هذا القانون الصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي ترجو من المجلس إقراره :

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصبحته :

المادة الأولى

تعدل المواد ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون العقوبات الأهل كالآتي :

المادة ٢٣١ - كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرمع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز إخلاء مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة وإذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ٢٣٢ - كل من هتك عرض صبي أو صديقة لم يبلغ سن كل منهما ست عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ٢٥٠ - كل من خطف أو التخليج أو الإكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة نفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس فإن كان المخطوف أنثى يعاقب بالمخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ٢٥١ - كل من خطف من غير تخيل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة نفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع أما إذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

ولا أساس لهذا الفن إلا إذا أدى إلى تضييق المائدة الأولى من لأئحة الإجراءات الداخلية للمحاكم لأخصه - هذا نص هذه المادة على أن أقدمية المستشارين تنقور بحسب ترتيب عهده في وظائفهم ما لم يوجد نص يحدد ذلك - لكن المشرع نفسه لاحظ عدم إمكان تعميم هذا المبدأ وتعم الاستثناء في نفس المادة الأولى المذكورة - وليس ثم أحد من لأئحة أو العموم أن يشمه هذا الاستثناء بحد لم تشمل هذه النصوص .

لذلك تشرف وزارة خفاه عرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برسمه لأغلب حصره صاحب الجلالة مولانا ليك لاستصدار المرسوم الملزم بهرجه على البرلمان .

وزير الحفانية

الغرفة ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢

أحمد على

ملحق رقم ٥٧

جاسة الاثنين ٥ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٩ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل

(مفرد حصره شيخ محمد عبد الحفيظ البيل بك)

مجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ قرر المجلس أن يميل إلى لجنة الحفانية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ وهذا المشروع كان يرمي في الأصل إلى تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهل التي تعاقب الجنس كل من هتك عرض صبي أو صديقة لم يبلغ لأربع عشرة سنة بغير قوة أو تهديد وذلك رفع سن المحنى عليه إلى ست عشرة سنة .

ولكن رؤى فيما بعد وأنه تحت المشروع في مجلس النواب أنه من الواجب تعديل بعض مواد أخرى وهي المادة ٢٣١ من قانون العقوبات الأهل الخاصة بهتك العرض بغير قوة أو تهديد حيث خسر نصها مشددا للعقوبة ولولد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ خاصة بخطف الأهل برفع سن المحنى عليه لأنه يجب أن يكون التشريع على إسق واحد . وبعد وافقت اللجنة الاستشارية بشرعية وزارة الخفاه على ذلك وتوت هي بنفسها تعديل هذه المواد الأخرى .

وقد رى هذا المشروع على وجوب توفيق بين نصوص لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية بعد أن عدل في ٥٦ سنة ١٩٢٣ التي قررت حد أدنى ليس له أي يمكن أن يتروح فيه بعدة سمعت ماذون من مشرعه عقد الروح مذهب حيث قد أيسر زوجين قد قلع ست عشرة سنة على الأقل وبين

يترك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد إذا رادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة - هو افتراض قوة تخير زعد الصبي أو الصبية في هذه السن لدرجة تجعل الصبي أو الصبية قادرا على الدفاع عن عرضه، وعدم التبريط في شرفه بتأثير طرق العوة التي يسلكها من يحاول الاعتداء عليه . ولكن هذا الافتراض مبني على أن لا يكون لائقا لخصيصا قوة الإرادة الكلية لمقاومة سن الزامة عشرة لا يكون لها تأثير المعنوي - التي يتخذها بعض المحرمين الذين يحصلون لم الاعتداء على عقاب الصبيان أو الفتيات بعد بلوغهم سن الزامة عشرة ، ويشجعهم على الاستمرار في طريق إجرامهم طمأنينهم من عقاب القانون ، ما داموا لا يستعملون مع ضحاياهم قوة أو تهديدا .

ومن المعلوم حقا ، أن نرى أن القانون الذي حدد سن ست عشرة سنة كحد أدنى لزواج الفتيات مراعاة لاعتبارات صحية وجبيلة ، يشجع لدرجة ما بعض الشبان أو الرجال على الاعتداء على عقاب الفتيات اللاتي يزيد عمر الواحدة منهن على أربع عشرة سنة ، وذلك لأن بعض أولئك الشبان والرجال يظهرون لتلك الفتيات وبغيتهم من الزواج حين ، ويتفرون عن تنفيذ رغبتهم بأن القانون هو الذي يمنع من عقد زواج كل فتاة لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة . ولا ضرب مثلا يدل على ضعف القانون أو نقصه في هذا الموضوع ، ووجوب الإسراع بإصلاحه بطريقة تعديل المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات حسب الاقتراح الذي أشرف بتقديمه :

رجل أحب فتاة ، وهي في سن الخامسة عشرة مثلا ، وأراد أن يفتن بها فيحول القانون - بالألف - بينه وبين هذه الرطة الشرعية الشريفة وإذا تزوجها فلا قبل أن تم السادسة عشرة حل بها عقاب القانون الذي يقرر أيضا الفصل بينهما .

ولكن لو ارتكب هذا الرجل مع تلك الفتاة الفاحشة ، وهتك عرضها رضاهما بتأثير وعود خلافة ، أو بما بينهما من الحب المتبادل فلا عقوبة عليهما .

فكان القانون يحرم على الفتاة التي عمرها خمس عشرة سنة مثلا أن تتزوج مع رجل يحبها وتحبه بالحبلة الزوجية الشرعية التي أهلها الله ، ولكن هذا القانون نفسه يمنع لأي رجل أن يرتكب الفاحشة - التي حرّمها الله - مع مثل تلك الفتاة إذا هي قبلت ذلك من دون عقاب عليهما .

أليست هذه النتيجة مدهشة ومؤلمة جدا ! لمفاننا للأخلاق السامية التي وضعت القوانين لمجانيتها ، وألحت في التمسك بها .

وأعجب من هذا كله أن القانون يحرم على الفتاة أن تتصرف في أمورها وأملاكها قبل سن الرشد التي حددتها وهي إحدى وعشرون سنة ولكنه سما أسفنا - بكل أسف - يسمح لها بأن تفرط في عرضها - وهو أمّن ما تملكه الفتاة - متى تجاوزت الزامة عشرة من عمرها . كان القانون يعمل المال - وهو عرض تافه زائل - أمّن من الشرف ، وأولى بالناية والحماية ، وهو ما لم يقل به عاقل .

المادة ٢٥٢ - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنى يبلغ سنها كثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال شاقة الموقته أو السجن .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية بنفسه كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

أصل المشروع

من فؤاد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتنا عليه أصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات كالآتي :

المادة ٢٢٢ - كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ست عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان نه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة أو كان من وقتت منه الجرمية من سن عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية بنفسه كقانون من قوانين الدولة .

مذكورة بإيضاحية

المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، في ذلك لا تقع أية عقوبة على كل من هتك عرض صبي أو صبية زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ما دامت الجرمية حصلت برضاء المجني به بغير قوة أو تهديد ، والذي حدا بالمشروع أن يفي من العقوبة كل من

ملحق رقم ٥٨

جلسة الاثنين ٥ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٩ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي
التاوضوي، باشا بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بالجنسية المصرية

(القررة صرة الشيخ المحترم محمد عبد الباقي)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٣ إلى لجنة الداخية
الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي التاوضوي
باشا بإدخال أحكام جديدة على قانون الجنسية المصرية (١).

وقد شكلت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية، ومنهم حضرة الشيخ المحترم
صاحب الاقتراح، وأناطت بها بمحت المشروع، وقد قامت بمهمتها وقدمت
ملاحظاتهما عنه للجنة العامة التي عقدت جلستين لبحث تلك الملاحظات
في يومى ٢٤ أبريل و ٨ مايو سنة ١٩٣٣ بحضور مندوب من وزارة الداخية
هو حضرة صاحب السعادة محمد سعيد المزني باشا وكيل الداخية.

وقد عقدت اللجنة الفرعية للمشروع تعديلا وافق عليه صاحب الاقتراح
وأصبح هذا المشروع المصلد هو الاقتراح بمشروع قانون المقدم من
حضرت.

وعلى هذا الأساس بحثت لجنة الداخية التعديلات المطلوبة لإدخالها
بعض مواد قانون الجنسية المصرية (٢) وتمت أفعال حضرة صاحب
السعادة مندوب وزارة الداخية من هذه التعديلات وتبين لها ما يأتي

١ - من موافق مشروع تعديل
سنة ٢٢٢٢ من ١٩٠٠ م. فتم رفع من الصبي أو الطفلة التي
إذا خلت بها عرس جديد، عموما، أو تهديد لا يكون من ارتكبت الجريمة
معروضا، أحد من من أربع عشرة إلى ست عشرة سنة. وهي السن
الأقصى لأربع سنوات حتى لا تكون جودت الاعتداء على عرس الفتيات
التي أربع عرس إلى أربع عشرة سنة وست عشرة سنة وهي الفترة التي
يجوز لها أن يكون فيها ذلك عرس نكاح من كان ذلك رضائهم. ولكن
لا يجوز لهم في حالها أربع سن أو ازداد ذلك ما

١٩٣٢ م. ٢٩ م. ٢٩ م. الدكتور عبد العزيز طعي

نائب السيد زبيب

مواد قانون العقوبات الواردة عليها التعديل

٢٣٠ - من وقع أى غير رضائيا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدية
أو المؤقتة إذا كان الفاعل من أصول النحى عليها أو من التوليد تربيتها
أو ملاحظتها أو ممن لم سلطة عليها أو كان حادما بالأجرة عندها أو عند من
تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدية.

٢٣١ - كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك
يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع.

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لا يبلغ أربع عشرة سنة
كاملة أو كان مركبا من من منهم في "فقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز
إلا مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة وإذا اشتهع
هذان الشرطان معا يتكرر الأشغال الشاقة المؤبدية.

٢٣٢ - كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما
أربع عشرة سنة كاملة يعرّفه أو تهديد يعاقب بالسجن وإذا كان سنه
لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في
الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة.

٢٥٠ - كل من حجب أو يحجب أو الإكراه طفلا لم يبلغ سنه
سبع عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث
سنوات إلى عشرين سنة أو الأشغال الشاقة المؤقتة.

٢٥١ - كل من حجب أو يحجب أو الإكراه طفلا لم يبلغ سنه
سبع عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث
سنين إلى سبع سنوات أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو الأشغال الشاقة
والبس من ثلاث سنين إلى عشر

٣٥٢ - كل من حجب أو يحجب أو الإكراه أى سبع سنين أو أكثر
من سبع سنين بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة
المؤقتة أو السجون.

أن يطلب ذلك، فيجوز النص الأصلي في القانون يسمح بحكومة أن تدمل هذا الشخص بهذه الصفة فإذا هو أنكرها عليها يكون هذا الإنكار ويتخذ محل بحث .

ولقد قرر سعادة مندوب وزارة الداخلية أنه فيما يتعلق بالشرط الخاص بالأجنبي المنصوص عنه في الفقرة الرابعة المذكورة والذي ينشئ جنسيته لعالية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام ، أن هذا الشرط يطبق على جميع سكان البلاد الذين يتكلمون بالعربية أو يدينون بالإسلام مثل تونس والجزائر وطرابلس والشام والعراق وفلسطين .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة بأغلبية الآراء الموافقة على بقاء المادة على أصلها لأن هذا أنفع للصحة من التعديل المقترح إدخاله عليها .

ثانياً — التعديل المطلوب إدخاله على المادة ٧ من القانون المذكور والتي هي الحقيقة مادة مرتبطة بكل الارتباط بالنصوص والقواعد الموضوعة في المادة (٦) :

تعديل اللجنة الفرعية	المادة المقترحة تعديلها
(المادة الثانية) تصل المادة ٧ من القانون رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٢٩ على الوجه الآتي : "يجوز منح الجنسية المصرية بمرسوم لكل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت إقامة المادية فيه عند بلوغه من الرشد بعد الأصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية في حلال سنة من بلوغه هذه السن . ولأن توافرت فيه الشروط المقررة في الفقرة السابقة إذا حال دون قيامه بالتقرير في الوقت المناسب مانع أن يستأذن وزير الداخلية في إجراء ذلك التقرير ويجوز أن ياذن له الوزير بذلك إذا أثبت قيام المانع ولم تزد مدة تأخير على السنة . كذلك يجوز للوزير أن ياذن لمن توافرت فيه الشروط المقررة قبل نشر هذا القانون بأن يتفق بالحكم المتقدم في خلال السنة التالية لهذا النشر ."	مادة ٧ — كل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت إقامته المادية فيه عند بلوغه من الرشد بعد مصرأ إذا تنازل عن جنسيته الأصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية في حلال سنة من بلوغه هذه السن . ولأن توافرت فيه الشروط المقررة في الفقرة السابقة إذا حال دون قيامه بالتقرير في الوقت المناسب مانع أن يستأذن وزير الداخلية في إجراء ذلك التقرير ويجوز أن ياذن له الوزير بذلك إذا أثبت قيام المانع ولم تزد مدة تأخير على السنة . كذلك يجوز للوزير أن ياذن لمن توافرت فيه الشروط المقررة قبل نشر هذا القانون بأن يتفق بالحكم المتقدم في خلال السنة التالية لهذا النشر .

أولاً — تعديل الفقرة الرابعة من المادة ٦ من القانون رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٢٩ وهو كما يأتي :

المادة المقترحة تعديلها	المادة بحسب تعديل اللجنة الفرعية
مادة ٦ — يعتبر مصرياً : (١) من ولد في القطر المصري أو في الخارج لأب مصري . (٢) من ولد في القطر المصري أو في الخارج من أم مصرية مادامت نسبه لأبيه لم تثبت قانوناً . (٣) من ولد في القطر المصري من أبوين مجهولين . ويعتبر القبط في القطر المصري مولوداً فيه ما لم يثبت العكس . (٤) من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضاً فيه إذا كان هذا الأجنبي ينشئ بمجسه لعالية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام ويشترط فيمن يطلب الانتفاع بهذا الحكم : أولاً — أن تكون متوافرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستئصال حق الانتخاب فإن كان أثنى اكتفى ببلوغها من الرشد . ثانياً — ألا يكون قبل اعتباره مصرياً بحكم هذه المادة قد سبق إبعاده من القطر المصري مهما كانت المدة التي مضت على تاريخ الإبعاد .	نحن قواد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقصدنا عليه وأصدروه : (المادة الأولى) تلقى الفقرة الرابعة من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية ويضاف بهذا مادة ٦ مكررة بالصيغة الآتية : يجوز منح الجنسية المصرية بمرسوم لمن يطلب ذلك ويكون قد ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضاً فيه إذا كان أبوه ينشئ بمجسه لعالية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام ويشترط فيمن يطلب الانتفاع بهذا الحكم : أولاً — أن تكون متوافرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستئصال حق الانتخاب فإن كان أثنى اكتفى ببلوغها من الرشد . ثانياً — ألا يكون قبل اعتباره مصرياً بحكم هذه المادة قد سبق إبعاده من القطر المصري مهما كانت المدة التي مضت على تاريخ الإبعاد .

إن المطلوب بمقتضى التعديل هو أن الشخص الذي ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضاً فيه يجوز أن يطلب التجنس بالجنسية المصرية وهذا يعمل لمحومة الحق في اعتباره مصرياً أولاً . ولكن القانون القائم يعتبر الشخص المذكور مصرياً ولا حاجة به إلى أن يطلب التصريح بمجسه هذه الجنسية وبذلك يمكن للحكومة أن تراخيه على ما يقرره كصرى وفي ذلك مئة لها أكثر لأنها ستطبق عليه القوانين المصرية إذا اقتضى الحال ذلك يوماً ما إذا ارتكب فضلاً يخالف القانون . بخلاف التعديل المقترح فإنه أجاز لهذا الشخص أن يطلب عدم اعتباره داخلياً بالجنسية المصرية كما أجاز له

المادة الأولى من قانون الانتخاب العام . أما الآن فيكتفى ببلوغها من الرشد ، بينما النص الأصل في القانون لا يشترط أن يكون قد بلغ من السن ما يحيله على حق من استمال حق الانتخاب .

وترى اللجنة بأغلبية الآراء أن عدم التوسع بهذا النص فائقة المصلحة إذ يكون للحكومة من السلطة ما يمكنها من استمال حقها فيما يتعلق بالجنسية المصرية على الشخص الذي يقيم في مصر وهو بالغ .

الشرط الثاني — أنه لا يكون قبل اعتباره مصرياً بحكم هذه المادة قد سبق إعادته من القطر المصري مهما كانت المدة التي مضت على تأريخ الإبعاد .

وبما أنه من المفهوم طبعاً أن الشخص الذي أبعدته الحكومة وهي غير راغبة في بقائه لا يمكن أن يجزى له أن يعود إلى مصر ، وأن يجنس بالجنسية المصرية ، لأن في إعادته من القطر سبباً وجيباً ، وهو أن الحكومة غير راغبة في وجوده .

وما دام أن جواز منح الجنسية موكول إلى الحكومة ، فهي لا ترضى مطلقاً بطبيعة الحال إعادة شخص غير مرغوب فيه .

لذلك فإن اللجنة ترى بأغلبية الآراء أن هذا الشرط ليس بلازم مادام أن جواز منح الجنسية من حق الحكومة .

الشرط الثالث — أن يكون حسن السير والسلوك ، وأن يكون له سبب من أسباب الرزق الجائزة قانوناً ، وأن يثبت امتلاكه في القطر المصري أموالاً مقبولة أو ثابتة تكفي لمزاوته عملاً من الأعمال المشروعة .

ولقد قال سعادة مندوب الداخلية إن هذا التحديد فيه شيء من التعسف وليس له مثيل في قوانين الجنسية الأخرى ، فقد يكون الشخص حسن السير والسلوك ويرتق من مهنة شريفة جائزة قانوناً بإزائها في القطر المصري وليس له مال ، وإذن فلا يكون من العدل حرمان مثل هذا الشخص من التجنس بالجنسية المصرية لأنه لا يملك مالا منقولاً أو ثابتاً .

وترى اللجنة بأغلبية الآراء أن شرط ملكية أموال مقبولة أو ثابتة ليس بلازم فعلاً إذ يكفي أن يكون الشخص حسن السير والسلوك ويمش من عمله عيشة شريفة ، ومثل هذا الشخص يكون من المصلحة اعتباره مصرياً بدلاً من وجوده في مصر متجنساً بجنسية أجنبية تمنع الحكومة من تطبيق القوانين المصرية عليه ، وإذن فلا ترى داعياً للاعتماد بهذا الشرط من التعديل المقترح للمادة ٨ وأن تبقى المادة على أصلها .

رابعاً — التعديل المقترح إدخاله على الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ التي استلقت من إسقاط الجنسية لإحدى الحالات الأربع المنصوص عنها فيها الأجنبي الذي يقيم في مصر ومعنى على تجنسه بالجنسية المصرية خمس سنوات .

حيث إن هذا التعديل أدخل على المادة ٧ باعتبار أنها معقولة طبعاً لما أرادته حضرة الشيخ المحترم واضع المشروع .

ولما كانت هذه اللجنة (لجنة الداخلية) لم ترض بالتعديل الذي أدخل على المادة ٩ وأبقتها على أصلها وأصبح لا محل لتعديل المادة ٧ .

فهذا ترى اللجنة بأغلبية الآراء بقاء المادة على أصلها .

ثالثاً — تعديل المادة ٨ من القانون :

المادة المقترحة تعديلها	التعديل المقترح من اللجنة الفرعية
مادة ٨ — التجنس يؤول صاحبه صفة المصرية ويؤجر منه بمرسوم لكل أجنبي بالغ جعل إقامته العادية في القطر المصري منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الآتية :	المادة الثالثة تستل المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على الوجه الآتي :
(١) حسن السير والسلوك .	التجنس يؤجل صاحبه صفة المصرية ويؤجر منه بمرسوم لكل أجنبي جعل إقامته العادية في القطر المصري منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الآتية :
(٢) أن يكون له سبب من أسباب الرزق .	(أولاً) أن تكون متوافرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستعمال حق الانتخاب العام فإن كانت أخرى اكتفى ببلوغها من الرشد .
(٣) معرفة اللغة العربية .	(ثانياً) ألا يكون قبل اعتباره مصرياً بحكم هذه المادة قد سبق إعادته من القطر المصري مهما كانت المدة التي مضت على تأريخ الإبعاد .
	(ثالثاً) أن يكون حسن السير والسلوك ، وأن يكون له سبب من أسباب الرزق الجائزة قانوناً ، وأن يثبت امتلاكه في القطر المصري أموالاً مقبولة أو ثابتة تكفي لمزاوته عملاً من الأعمال المشروعة .
	(رابعاً) معرفة اللغة العربية .

اشتراط حضرة الشيخ المحترم صاحب المشروع شروطاً يجب توافرها في من يطلب التجنس بالجنسية المصرية منها :

الشرط الأول — أن تكون متوافرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستعمال حق الانتخاب العام أي أن تكون حالته فيما يتعلق بالنس تطابق على نص

المادة المطلوبة تعديلها	التعديل المقترح من اللجنة الفرعية	المادة المقترح تعديلها	التعديل المقترح من اللجنة الفرعية
<p>مادة ١٠ - يحضو بمرسوم تذكر فيه الأسباب إسقاط الجنسية المصرية ممن دخل فيها طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة .</p> <p>وذلك في إحدى الحالات الآتية :</p> <p>(١) إذا كان قد دخل بالجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق الغش .</p> <p>(٢) إذا حكم عليه في القطر المصري بقوة جنائية أو بصفوة الحبس لمدة سنتين على الأقل .</p> <p>(٣) إذا أتى عملاً من شأنه المساس بسلامة الدولة في الداخل أو في الخارج أو بنظام الحكومة أو بالنظام الاجتماعي في القطر المصري .</p> <p>(٤) إذا نشر بطريق الخطابة أو الكثرة أو إحدى طرق النشر الأخرى أفكاراً تورية مغايرة لبداي الدستور الأساسية .</p> <p>على أنه لا يسوغ تقرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات .</p>	<p>مادة ٢٢ - كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جسيته على الوجه الصحيح .</p> <p>على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ في القطر المصري ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة من وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جسيته المصرية</p> <p>المادة السادسة</p> <p>على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>بمصر بأن يصح هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .</p> <p>وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدر برارى في سنة ١٩٣</p>	<p>(المادة الزينة)</p> <p>” تنقح المادة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية الخاصة بالذمة المشتركة لإسقاط التجنس ونصها : ” على أنه لا يسوغ تقرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات “ ويضاف بدلها الفقرة الآتية :</p> <p>” إذا ظهر أنه قبل اعتباره مصرياً كان غير متوافقيه الشروط المقررة في المادة ٦ مكررة أو إذا أصبح بعد اعتباره كذلك ناقداً أحد تلك الشروط “ .</p>	<p>المادة ٢٢ - كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جسيته على الوجه الصحيح .</p> <p>على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ في القطر المصري ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة من وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جسيته المصرية</p> <p>المادة السادسة</p> <p>على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>بمصر بأن يصح هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .</p> <p>وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدر برارى في سنة ١٩٣</p>
<p>ويستضع من هذا التعديل أن حصرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح يريد أن يضيف في المادة بعد عبارة ” على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر “ ما يأتي :</p> <p>” ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ في القطر المصري ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة من وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جسيته المصرية .</p> <p>ولقد قرؤ سعادة مندوب وزارة الداخلية أن مباشرة الحقوق السياسية يدخل فيها أيضاً الوظائف و وظائف الدولة المصرية العامة وهذا لا يحتاج إلى تفسير . وكذلك فإن من المفهوم أيضاً أن الحكومة تراعى عند قبول الشخص في مجالس إدارة الشركات المساهمة أن تكون جسيته المصرية ثابتة .</p> <p>ولذلك ترى اللجنة بقاء المادة كما هي مع اعتبار التفسير الذي قرره معادة مندوب وزارة الداخلية بالنسبة للذين يمتنعون في مجالس إدارة الشركات وهو أن الحكومة تثبت من جسيته المصرية الصحيحة عند تعيينهم .</p> <p>ولب تقسيم ترى اللجنة بأغلبية الآراء ، عدا حضري الشفيخين المحترمين محمد بهي الناضوري باشا صاحب الاقتراح ومحمد رياض عفيفي بك ، رفض الاقتراح بمشروعه قانون المذكور .</p> <p>ولا حاجة للجنة إلا أن تبدي أنها تبينت أثناء بحث هذا المشروع أن وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم مفسدته ما كانت إلا تمهيداً وراء المصلحة العامة فيما يخص المحافظة على الجنسية المصرية من عناصر غير مرغوب في إقامتها في مصر ولذلك فإنها ترى أن غيرته التي أملت عليه بحث هذا الموضوع بحثاً مستفيضاً عمل شكر من اللجنة .</p> <p>وتقرر اللجنة هذه الفرصة لتبدي أمية جدية بناية الحكومة وهي أن تضع في أقرب وقت قانوناً للهجرة إلى القطر المصري أسوة بما هو حاصل في البلاد الأخرى .</p> <p>رئيس اللجنة محمد عبد</p>	<p>مادة ٢٢ - كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جسيته على الوجه الصحيح .</p> <p>على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ في القطر المصري ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة من وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جسيته المصرية</p> <p>المادة السادسة</p> <p>على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>بمصر بأن يصح هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .</p> <p>وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدر برارى في سنة ١٩٣</p>	<p>مادة ٢٢ - كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جسيته على الوجه الصحيح .</p> <p>على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ في القطر المصري ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة من وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جسيته المصرية</p> <p>المادة السادسة</p> <p>على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>بمصر بأن يصح هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .</p> <p>وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدر برارى في سنة ١٩٣</p>	<p>مادة ٢٢ - كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جسيته على الوجه الصحيح .</p> <p>على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ في القطر المصري ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة من وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جسيته المصرية</p> <p>المادة السادسة</p> <p>على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>بمصر بأن يصح هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .</p> <p>وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدر برارى في سنة ١٩٣</p>

ملحق رقم ١ للتقرير

حصة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بأن أفده لمدى مع هذا مشروع قانون بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بالجنسية المصرية ، ولذا ذكره الإيضاحية الخاصة به ، وجاء التكرم بمرصه على هيئة المجلس المقرر ليقدر إرائته على اللجنة المختصة .

وتفضوا بذلك طول عظيم الاحترام

١٤ مارس سنة ١٩٢٣

محمد فهمي البازورى

مشروع قانون رقم لسنة ١٩٢٣

بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بالجنسية المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلى الفقرة الرابعة من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية . ويضاف بدلها مادة ٦ مكررة بالصيغة الآتية : " يجوز لولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضا فيه أن يطلب اعتباره داخلا في الجنسية المصرية إذا كان أبوه يتبنى بنفسه غالباية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام " .

ويشترط في من يطلب الانتفاع بهذا الحكم :

أولا - أن يكون متوافرا فيه الصفات والشروط اللازمة لاستعمال حق الانتخاب العام .

ثانيا - ألا يكون قبل اعتباره مصرية بمحكم هذه المادة قد سبق إيماده من القطر المصري تناق السطة المحلية المصرية مع السلطة الأجنبية " . كان ناعا لما سبب يستوجب ذلك مهما كانت المدة التى مضت على تاريخ الإبعاد .

ثالثا - ألا يكون قد وقع منه أمر من الأمور المبينة في مادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ الصادر بإضافة أحكام تكميلية للمادة ١٣ من قانون جنسية المصرية .

المادة الثانية

تمثل الفقرة ٢ من مادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على الوجه الآتى :

" أن يكون له نسب من أسس الرق الجائرة قانونا ، وأن يثبت امتلاكه في قطر مصري أمولا متوفرة أو ثروة تكفى لمزاياه عملا من الأعمال مشروعة " .

المادة الثالثة

تلى العبارة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية الخاصة بالمدة المشترطة لإسقاط التجنس .

المادة الرابعة

يضاف بعد المادة (١٠) المذكورة مادة بالصورة الآتية :

" مادة (١٠ مكررة) يسرى حكم المادة (١٠) السابقة على من اعتبر مصرية بناء على نص مادة (٦ مكررة) من هذا القانون .

كما يجوز أن تسقط عه الجنسية المصرية بمرسوم تذكر فيه الأسباب إذا ظهر أنه قبيل اعتباره مصرية كان غير متوافر فيه الشروط المقررة في مادة (٦ مكررة) المشار إليها . أو إذا أصبح بعد اعتباره كذلك قائدا أحد تلك الشروط " .

المادة الخامسة

تعزل الفقرة الثانية من مادة ٢٢ من قانون الجنسية المصرية كما يأتى :

" على أنه ليس له أن يشارك الحقوق السياسية في مصر ، ولا أن يتصف بالجنسية المصرية في شركة مساهمة تنشأ بالقطر المصري ، ولا أن يتخذ في مصر أو في الخارج وظيفة عامة تابعة للحكومة المصرية ، إلا إذا ثبتت جسيمة المصرية فلا " .

المادة السادسة

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون . ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى دى سنة ١٩٢٣

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون المقدم من مجلس الشيوخ

عن المادة الأولى

(١) تفضى الفقرة ٤ من المادة ٦ من قانون الجنسية المصرية بأن يستمر مصرية من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضا فيه إذا كان هذا الأجنبي يتبنى بنفسه غالباية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام .

ولما كان الأشخاص المنطبق عليهم هذا النص هم في الحقيقة أجنبيون بالتمعية لأبائهم فتطبيق النص المذكور عليهم لا يكون غالبا إلا بإخبارهم وبموافقة السلطة الأجنبية التابع لها أبائهم ، فنريد من الأبناء المتخلص من المحاكمة الجاثمية أمام السلطات

مطلق وقد يكون السبب في نظر الأجنبي أو في ملاده جائزاً للرؤى ولكنه في مصر غير قانوني . فرأيت تقييده بأن يكون من الأسباب الجائرة قانوناً . وأضفت إليه شرطاً مالياً أراد ضرورة علاوة على مجرد وجود سبب الرؤى الذي ربما يكون قاصر على مهنة أو صناعة لا يستطيع الشخص أن يعمل فيها بغير مال فيبقى غلباً بلا عمل .

عن المادة الثالثة

تشرط العسكرة الأخيرة من المادة ١٠ لإسقاط الجنسية المصرية ألا يكون التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات . وأرى أن الحالات المينة في تلك المادة إذا وقع بعضها من الأجنبي الذي استفاد من دخوله الجنسية المصرية لا يصح معها الاحتفاظ ببقائه مندمجاً في الكتلة المصرية ، ومتضمناً جزأياًها لمجرد معنى أية مدة . فإن مثل هذا الشخص ممن لا يشرف المصريين وجوده ضمن هيئاتهم الاجتماعية . بل إن اندماجه فيها يمتد ضرره إلى وجود أولاده له وأحفاده بين المصريين يزاحون أبناء البلاد الأصليين في ميدان العمل الذي يضيق بهم من حين لآخر . لذلك رأيت إلغاء تلك العبارة من القانون .

عن المادة الرابعة

حكم هذه المادة هو نتيجة ضرورية لإضافة مادة ٦ مكررة كما جاء في المادة الأولى من المشروع .

عن المادة الخامسة

مادة ٢٢ - من القانون تنص الفقرة الأولى منها بأن كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصرياً ويجعل هذه الصفة إلى أن تثبت جفنيته على الوجه الصحيح .

واشترطت الفقرة الثانية من تلك المادة أنه ليس هذا الشخص أن يباشر الحقوق السياسية في مصر إلا إذا ثبتت جفنيته المصرية .

وأرى أنه إذا كان نص الفقرة الأولى تستلزمه ضرورة سريان القوانين والعظم المصرية على السكان المجهولين جنسيتهم فإن نص الفقرة الثانية (الذي قصده به عدم إطلاق الحرية هؤلاء الأشخاص في استئجار الحقوق التي للمصريين الأصليين) لا ينبغي أن يقتصر على الحقوق السياسية . إذ إن هناك من الحقوق الأخرى ما هو أهم من حق الانتخاب بالنسبة للفرد وللمجموع . كحق التوظيف والوظائف العامة ، وحق الاشتراك بصفة مصري في شركة مساهمة (تسهلاً لترخيص الحكومة المصرية بإنشائها) إذ لا يخفى أن الحكومة مشترطة للإذن منها بتأسيس شركات المساهمة و السنين الأخيرة أن يكون من بين الشركاء المساهمين ثلثان على الأقل من المصريين .

لذلك وصحنا على الفرض الذي أراده الشارع لقانون الجنسية المصرية قد أضفت للمشروع إلى الحقوق السياسية الواردة في الفقرة الثانية المذكورة الحظفين اللذين أشرت إليهما هنا .

تحريراً ١٤ مارس ١٩٣٣

المصرية أو من الضرائب المحلية أو من الخدم المفروضة على الأهالي كالجنيد أو غير جسر النيل مدة الفيضان الخ يمكنه التسكك بحسنه الأجنبية وتعضده فعلا في ذلك السلطة الأجنبية التي هو تابع لها .

وإن رأى ابن الأجنبي من مصلحته أحياناً التسكك بالجنسية المصرية فله ذلك بناء على متطوق النص المتقدم ، وبدون أن تعلم تلك السلطة الأجنبية برغبته في الخروج من جنسيتها إلى الجنسية المصرية .

فلاجل توحيد العمل بالنص المذكور على أساس واحد ، ومنع ما يحدث من الإشكال في تنفيذه يجب أن يكون حكمه جوازياً بناء على طلب الشخص الذي يريد الانتفاع بذلك الحكم . وهذا يستلزم ألا يكون النص فقرة من المادة ٦ التي توجب اعتبار الأشخاص المذكورين بها مصريين بل يحصل مادة مستقلة برقم ٦ مكررة كما وضعت في المشروع .

(ب) ومن جهة موضوع النص فإن الأشخاص المقصودين به يوجد بينهم كثيرون من البيئات الوضيعة وذوي الأخلاق السيئة . ولا نجد في ذلك النص أي شرط ولا قيد لاعتبارهم مصريين كما اشترط القانون في المادة ٨ شروطاً خاصة بسائر الأجانب الذين يريدون التجنس بالجنسية المصرية .

وقد علمت أنه وجد في العام الماضي إشكال بوزارة الداخلية فيما يتعلق تطبيق حكم ذلك النص إذ أن شخصاً ممن يجرون في المواد المخدرة بمدينة القاهرة أبعده إلى خارج القطر المصري بإغراق السلطة المحلية مع السلطة الأجنبية لتابع لها . فاعتاداً على حل النص من أي شرط بلحا ذلك الشخص إلى لا انتفاع به وربما هي كونه مبعداً عن القطر بسبب سوء سلوكه قد تمكن أثناء مدة إبعاده من إصدار توكيل رسمي داخل القطر لأحد المحامين بالقاهرة هذا سعى في الحصول من الداخلية على شهادة رسمية باعتبار موكله مصرياً . وقصد به بذلك (كما هو ظاهر) أن يستند على هذه الشهادة في التسكك نص الدستور الذي يمنع إبعاد المصريين ، ويعود الشخص إلى الإجماع بجماريته لضارة بالقول والأجسام متفرداً بالوسائل الشيطانية التي يستعملها أمثاله لفرار من وجه القضاء .

وقد كان موقف وزارة الداخلية في هذه المسألة حريماً من كونها تنفذ متطوق النص المطلق وتعملي الشهادة الحامى ، أو ترفض الطلب حفاظاً لنظام العام .

فما مثل هذا الحرج والإشكال ، واجتناباً للضرر الذي يعود على البلاد من إطلاق النص من كل شرط أو قيد قد رأيت تقييده بالشروط المينة في المادة ٦ مكررة المقترحة .

عن المادة الثانية

من ضمن الشروط المقررة في المادة ٨ لتجنس الأجنبي بالجنسية المصرية شرط الثانى القاضى بأن يكون له سبب من أسباب الرؤى وهذا الشرط

ملحق رقم ٢ للتقرير

النص حسب تعديل اللجنة الفرعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد رجس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تُلغى الفقرة الرابعة من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية ويضاف بدلها مادة ٦ مكررة بالصيغة الآتية :

”يجوز منح الجنسية المصرية بمرسوم لمن يطلب ذلك ويكون قد ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضا فيه إذا كان أبوه ينتمي بمنسبه لعالية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام ويشترط فيمن يطلب الانتفاع بهذا الحكم :

أولاً - أن تكون متوافرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستعمال حق الانتخاب فإن كان أنثى اكتفى ببلوغها سن الرشد .

ثانياً - ألا يكون قبل اختياره مصرياً بحكم هذه المادة قد سبق إيماده من القطر المصري مهما كانت المدة التي مضت على تاريخ الإمهال“ .

(المادة الثانية)

تستل المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على الوجه الآتي :

”يجوز منح الجنسية المصرية بمرسوم لكل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت إقامته العادية إذا تسأل عن جنسيته الأصلية وقر اختياره بالجنسية المصرية وكان حاضراً للشرطين الأول والثاني من المادة ٦ مكررة“ .

المادة الثالثة

تستل المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على الوجه الآتي :

”التجنس يتحول صاحبه صفة المصرية ويجوز منحه بمرسوم لكل أجنبي جعل إقامته العادية في القطر المصري منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الآتية :

أولاً - أن تكون متوافرة فيه الصفات والشروط اللازمة لاستعمال حق الانتخاب العام فإن كانت أنثى اكتفى ببلوغها سن الرشد .

نص المادة في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

مادة ٦ - يعتبر مصرياً :

(١) من ولد في القطر المصري أو في الخارج لأب مصري .

(٢) من ولد في القطر المصري أو في الخارج من أم مصرية ما دامت نسبته لأبيه لم تثبت قانوناً .

(٣) من ولد في القطر المصري من أبوين مجهولين .

ويعتبر اللقيط في القطر المصري مولوداً فيه ما لم يثبت العكس .

(٤) من ولد في القطر المصري لأب أجنبي وأبوه أيضاً فيه إذا كان هذا الأجنبي ينتمي بمنسبه لعالية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام .

مادة ٧ - كل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت إقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد يمتد مصرياً إذا تسأل عن جنسيته الأصلية وقر اختياره بالجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه هذه السن .

ولن توافرت فيه الشروط المقررة في الفقرة السابعة إذا حال دون قيامه بالتقرير في الوقت المناسب مانع أن يستأنذ وزير الداخلية في إجراء ذلك التقرير ويجوز أن يأذن له الوزير بذلك إذا أثبت قيام المانع ولم تزد مدة تأخيرهِ على السنة .

كذلك يجوز للوزير أن يأذن لمن توافرت فيه الشروط المتقدمة قبل نشر هذا القانون بأن يتفع بالحكم المتقدم في خلال السنة التالية لهذا النشر .

مادة ٨ - التجنس يتحول صاحبه صفة المصرية ويجوز منحه بمرسوم لكل أجنبي بالغ جعل إقامته العادية في القطر المصري منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الآتية :

(١) حسن السيرة والسلوك .

(٢) أن يكون له سبب من أسباب الرزق .

(٣) معرفة اللغة العربية .

٣١أ - لا يتون قبل اجباره مصريا بمحكم هذه المادة قد سبق لإجاده من القطر المصرى مهما كانت المدة التى مضت على تاريخ الإبعاد .

٣٢أ - أن يكون حسن السير والسلوك وأن يكون له سبب من أسباب الرزق الحائز قانونا وأن ثبت امتلاكه في القطر المصرى أموالا متغولة أو ثابتة تكفى لمزاوته عملا من الأعمال المشروعة .

رأبما - معرفة اللغة العربية .

المادة الرابعة

"تبقى العبارة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية الخاصة بالمتة المشترطة لإسقاط التجنس ونصها: على أنه لا يسوغ تقرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات ويضاف بلغها الفقرة الآتية :

"إذا ظهر أنه قبل اعتباره مصريا كان غير متوافقه الشروط المقررة في المادة ١٠ مكررة أو إذا أصبح بعد اعتباره كذلك فاقدا أحد تلك الشروط".

(المادة الخامسة)

تستقل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون الجنسية المصرية على الوجه الآتى :

"على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر ولا أن ينصف بالجنسية المصرية في مجلس إدارة شركة مساهمة تنشأ بالقطر المصرى ولا أن يتقلد في مصر أو في الخارج وظيفة عامة و وظائف الدولة المصرية إلا إذا أثبت جنسيته المصرية".

المادة السادسة

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدير برارى في سنة ١٩٢٣

مادة ١٠ - يجوز بمرسوم تذكر فيه الأسباب إسقاط الجنسية المصرية عن دخل فيها طبقا لأحكام المواد الثلاث السابقة وذلك في إحدى الحالات الآتية :

(١) إذا كان قد دخل بالجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق النش .

(٢) إذا حكم عليه في القطر المصرى ببقوة جنائية أو ببقوة الحبس لمدة ستين على الأقل .

(٣) إذا أتى عملا من شأنه المساس بسلامة الدولة في الداخل أو في الخارج أو بنظام الحكومة أو بالنظام الاجتماعى في القطر المصرى .

(٤) إذا نشر بطريق الخطابة أو الكتابة أو إحدى طرق النشر الأخرى أفكارا تورية مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

على أنه لا يسوغ تقرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات .

مادة ٢٢ - كل شخص يسكن الأراضى المصرية بتر مصرى ويأصل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح .

على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر إلا إذا تثبت جنسيته المصرية .

ملحق رقم ٥٩

جلسة الأربعاء ٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٣١ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير

مرفوع من لجنة المحاسبة إلى هيئة المجلس

عن

مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر حصرة الشيخ المحترم اللواء على أحمد باغا) .

قدمت هيئة المراقبة تقريرها إلى لجنة المحاسبة من مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية وقد
فُذرت فيه جملة البنود المدوجة جميعاً تحت باب واحد بمبلغ ٧٢,٣٧١ جنياً ، وقد تلخصت اللجنة هذا المشروع
ووافقت عليه بالإجماع طبقاً للجدول الملحق بهذا .

وتتشرف مرصه على هيئة المجلس الموقرة للذكر بالموافقة عليه .

وقد انتخبت اللجنة حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم اللواء على أحمد باشا رئيس اللجنة مقرراً لها أمام المجلس ما

٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

رئيس اللجنة

على أحمد

ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية
قسم ٢ - البرلمان - فرع ١ - مجلس الشيوخ

	تقديرات		مجموع المربوط لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٣
	١٩٣٣ - ١٩٣٤	١٩٣٣ - ١٩٣٢	١٩٣٤ - ١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - مكافآت حضرات رئيس المجلس وأعضائه .	٣٨٦٤٠	٣٨٦٣٠	٣٨٦٤٠
بند ٢ - ماهيات وأجور ومرتبات :			
(أ) ماهيات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقفين .	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
(ب) ماهيات الخدم الخارجيين عن هيئة العمل .	٢٨٨١	٢٨٥٦	٢٨٨١
		٢٥ (التتدابات طبية)	
بند ٣ - المكتبة .	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
بند ٤ - كساي وملبوسات .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ٥ - أثاثات وتزيينات .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ٦ - مصاريف ثرية :			
(أ) نور ومياه .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
(ب) تليفونات وتلفرافات وديولون بوشة .	٦٠٠	٥٠٠	٦٠٠
(ج) وقود وصيانة وتأمين مركبات المجلس .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
(د) مصاريف أخرى .	٨٠٠	٦٠٠	٨٠٠
(هـ) مصاريف مراسم واستقبالات .	٦٠٠	—	٦٠٠
بند ٧ - اشتراك في المؤتمرات البرلمانية الدولية ومعقات الوفود فيها :			
(أ) الاتحاد البرلماني الدولي .	٨٠٠	٢٥٠	٨٠٠
(ب) المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة .	٢٠٠		٢٠٠
بند ٨ - مصاريف انتقال وبدل سفر وسفر .	٦٠٠	١٠٠٠	٦٠٠
بند ٩ - مطبوعات .	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
بند ١٠ - أدوات كتابية .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ١١ - مصاريف غير متوقعة .	٢٥٠	٥٠٠	٢٥٠
بند ١٢ - أعمال جديفة .	٢٠٠٠	٢٥٠	٢٠٠٠
		٦٩,٣٢١	٧٢,٣٧١

قرار مرقع ٤ إلى لجنة الخامسة

عن مشروع براءة بحسب لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

تشرف هيئة المرقع ٤، تبع إلى لجنة الخامسة مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مالية شاملة لتعديل طفيف في مضي التودد دعت إليه الضرورة لتتصوى .

وفيا على بيدها التود :

(أولا) بند ١ - مكافآت حضرات رئيس المجلس وأعضائه :

ربط لهذا البند مبلغ ٣٨,٦٤٠ ج. م. سنويا . وهو باق على حاله .

(ثانيا) بند ٢ - ماهيات وأجور ومرتبات . وبيانه كما ياتي :

(١) ماهيات الموظفين والمستخدمين النابتين والموقتين :

ربط لهذا مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. وهو باق على حاله .

وبطرا لأن عدد الدرجات الدائمة غير متناسب مع جمعه طبقا للأوضاع المالية فيعرض موضوع تعديله على الهيئة المختصة لتتصرف فيه دون أن يقرب على ذلك أية زيادة في الرطب المذكور .

(ب) ماهيات الخدم الخارجين عن هيئة الحال .

كان مدرجا لهذا النوع في ميزانية السنة الماضية ٢,٨٥٦ ج. م. كما كان مدرجا تحت نوع (ج) مبلغ ٢٥ ج. م. للاستهانات الطبية الخاصة بالخدم السائرة . وبالنظر لعدم صرف شيء منه في السنتين الأخيرتين فقد ضم هذا المبلغ الأخير لمساهمات الخدم المذكورين . وأصبح جملة الرطب المدرج لم مبلغ ٢,٨٨١ ج. م. .

(ثالثا) بند ٣ - المكتبة : ٥٠٠ ج. م. - على حاله .

(رابعا) بند ٤ - كسوى ومطبوعات : ٣٠٠ ج. م. - على حاله .

(خامسا) بند ٥ - اثاثات وترميمات : ٣٠٠ ج. م. - كما هو .

(سادسا) بند ٦ - مصاريف ترقية - وبيانه كما ياتي :

(١) نور ومياه : ٣٠٠ ج. م. كما هو .

(ب) تلفونات ومطافئ وتولون بوسه :

رابط له ٦٠٠ ج. م. زيادة ١٠٠ ج. م. مما كان مقدرا له في السنة الماضية وذلك بسبب ما يتفق المجلس من تولون الوسة في الظروف التي ترسل بها مطبوعات المجلس إلى المجلس العامة والخارج . وكذلك أجر التفرغات وكانت تصرف في السنة الماضية على نوع (مصاريف أخرى) ولم يحمل هذا النوع تلك المصاريف في السنة المذكورة .

(ج) وفود وصيانة وتأمين مركبات المجلس : ٣٠٠ ج. م. - على حاله .

(د) مصاريف أخرى : رطب لها مبلغ ٨٠٠ ج. م. بزيادة ٢٠٠ ج. م. وهذه الزيادة لم استخرجه مصاريف إذاعة خطاب العرش في حصة افتتاح البرلمان وما تقتضي الحاجة إلى إذاعته من الخطب في الحفلات الرسمية التي يقيمها المجلس وكذلك ما يتفق في عمل الزينات الكهربائية بمناسبة عيدي جلوس وميلاد مولانا جلالة الملك وبمناسبة تشريفه عاصمة ملكه السعيد .

مع ملاحظة أن هذا النوع لم يتحمل في السنة الماضية صرف تلك المصاريف جميعها فاضطر إلى تجاوزه من الوفورات بقرار من لجنة المحاسبة .

(هـ) مصاريف مراسم واستقبالات :

أدوج لهذا النوع مبلغ ٦٠٠ ج. م. بالنظر لما يستدعيه تمثيل المجلس أحسن تمثيل في جميع المناسبات خصوصا في الاستقبالات التي يقوم بها . وقد خفض في مقابل ذلك مبلغ ٢٥٠ ج. م. من بند المصاريف الغير منظورة للاستعاضة عنه بجزء من هذا المبلغ .

(سابعا) بند ٧ - اشتراك في المؤتمرات البرلمانية الدولية وفعقات الوفود فيها :

كان مدرجا في ميزانية السنة الماضية ضمن بند ٦ (مصاريف ترقية) مبلغ ٢٥٠ ج. م. اشتراك في المؤتمرات البرلمانية وقد وضع لها في ميزانية السنة الحالية بند خاص بربط له مبلغ ١٠٠٠ ج. م. لكل ما يتعلق بالمؤتمرات من اشتراك وفعقات الوفود التي يندبها المجلس لتمثيلها فيا والمطبوعات وحلافها .

وذلك بالنظر لعدم وفاء الرطب الذي كان مخصصا لها في السنة الماضية مما اضطر إلى تجاوزه بما يماثل هذه القيمة بقرار من لجنة المحاسبة .

وفيا على توزيع هذا المبلغ على أنواعه :

(١) ٨٠٠ ج. م. للاتحاد البرلماني الدولي .

(ب) ٢٠٠ ج. م. للمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة .

(ثالثا) بند ٨ - مصاريف انتقال وبدل سفر وسفر ٦٠٠ ج. م. كان الربوط لهذا البند ١٠٠٠ ج. م. تنقص إلى ٦٠٠ ج. م. بسبب أفراد بند خاص للمؤتمرات .

مع ملاحظة أنه يصرف من هذا البند خلاف مصاريف الانتقال وبدل السفر مصاريف بدل سفر الموظفين والمستخدمين الذين يبعثون في أيام الحفلات بالمجلس إلى ما بعد منتصف الليل .

مجلس الوزراء في ٢٨ سبتمبر و ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فانضج لها أن الحالة تستفرغ من التبعة الآتية :

القبضات	القبضات	القبضات	القبضات
القبضات	القبضات	القبضات	القبضات
١٧٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠
٤٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠
٤٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠

مما تقدم يتضح أن مجموع التجاوزات يبلغ ٦٠,١٥٠ ج. م. مقابلها وفر قدره ١٧٨,٠٠٠ ج. م.

ويرجع التجاوز في الباب الأول من ميزانية الديوان العام إلى استبعاد ١٠,٠٠٠ ج. م. من جملة أعباءه لأنظور عدم صرفه . وهذا الوفر لم يحقق بأكمله وكذلك إلى احتساب ما هيأت القضاة بالاستبعاد على هذا الباب وهي تبلغ حوالي ٤,٤٠٠ ج. م. على وفورات الباب نفسه .

أما التجاوز في الباب الثاني فسيه عدم كفاية أعباء البند ١٢ وأعباء البندين ٢ و ٣ نظرا لما وقع عليهما من الضغط الشديد .

وفيما يخص ميزانية البوليس فالتجاوز في الباب الثاني وقدره ٤,٠٠٠ ج. م. يتناول على الأخص البند ٧ "طليق ومشتري ركاب" ، وذلك لأن الأسعار لم تسمح بتحقيق كامل التخفيض الإضافي الذي أجراه البرلمان في أعباءات الطليق نسبة ٢٠ % .

لذلك تطلب وزارة الداخلية الترخيص باستعمال الوفر في الباب الأول من ميزانية الخفر لتسوية التجاوز المتوقع حصوله بالباب الأول من ميزانية وزارة الداخلية "ديوان الصوم" وقدره ٥,٠٠٠ ج. م. وفي الباب الثاني وقدره ٥,١٥٠ ج. م. ثم الترخيص باستعمال الوفر في الباب الأول من ميزانية الخفر أيضا لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في الباب الثاني من ميزانية البوليس وقدره ٤,٠٠٠ ج. م. .

وترى هذه اللجنة الموافقة على المشروع وهي ترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح أعباء إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الترخيص ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدنا :
١٩٣٣

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٨ "وزارة الداخلية" أعباء إضافية يبلغ ٦٠,١٥٠ ج. م. (ستين ألفا ومائة وخمسين

(تاسعا) بند ٩ - مطبوعات ٣,٠٠٠ ج. م. على حالة .

(عاشرا) بند ١٠ - أدوات كتابية ٣,٠٠٠ ج. م. كما هو .

(حادي عشر) بند ١١ - مصاريق غير منظورة .

كل مدرج لهذا البند في السنة المالية ٥٠٠ ج. م. وقد خفض في هذه سنة إلى ٢٥٠ ج. م. .

(ثاني عشر) بند ١٢ - أعمال جنيدية .

يربط لهذا البند مبلغ ٢,٠٠٠ ج. م. لإنشاء أجنيدية .

بناء على ذلك

قد بلغت جملة الاعتادات المطلوبة لميزانية المجلس في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مالية باعتبارها بابا واحدا مبلغ ٧,٣٧١ ج. م. حسب الجدول المرفق لهذا . فالرجو من لجنة المحاسبة عند المراقبة على هذا المشروع التكرم برفعه إلى هيئة المجلس الموقرة للتصديق عليه ما

المراقبان

٢٧ مايو سنة ١٩٣٣

(صالح حني) (أحمد نجيب براده)

ملحق رقم ٦٠

جلسة الأربعاء ٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٣١ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح أعباء إضافية في ميزانية

السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

١٩٣٣ - ١٩٣٢

أحال المجلس على اللجنة بعلمته المتقدمة في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بفتح أعباء إضافية يبلغ ٦٠,١٥٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٨ "وزارة الداخلية" لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في ميزانية القسم المذكور .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسيتها المتقدمة في يوم ٢٣ و ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ وتبينت ما يأتي :

بحثت وزارة الداخلية ميزانية ديوانها العام والبوليس والخفر للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ مع مراعاة التجاوز في بند المصروفات السرية الذي أقره

جنبها : تسوية التجاوزات لتوقع حصولها في ميزانية القسم المشار إليه حسب البيان الآتي :

سب
٥٠٠٠ الفرع ١ ديوان العموم ومصاريف أخرى - الباب الأول .
٥١٥٠ الفرع ١ ديوان العموم ومصاريف أخرى - الباب الثاني .
٤٠٠٠ الفرع ٢ البوليس - الباب الثالث .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الأول (فرع ٣ - انتظر) من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنمذ هذا القانون كل منهما بما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أفادت وزارة الداخلية أنها بحثت اعتمادات ميزانية ديوانها العام والبوليس والمخفر للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٢ مع مراعاة التجاوز في بند المصروفات السرية التى أقره مجلس الوزراء فى ٢٨ سبتمبر و ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فانصح أن الحالة تستلزم مسطرة النتيجة التالية :

المصروفات	البوليس	المخفر
حـ	حـ	حـ
الباب الأول بخمسة ...	٥٠٠٠	—
الباب الثانى ...	٥١٥٠	—
الباب الثالث وخمسة ...	٤٠٠٠	—

أنى أن مجموع الاعتمادات يبلغ ٦٠٠١٥٠ حـ . م متبادل وفورات بخمسة ١٧٨٠٠٠ حـ م فتجاوز في الباب الأول من ميزانية الديوان العام يرجع إلى اعتماد ١٠٠٠٠٠ حـ م من حبله اعتمادته لتطور عدم صرفه وهذا الوفر لم يتحقق إلا ككله وبلى احتساب ماهايات الضباط للاستيداع وهى تبلغ نحو ٥٠٤٠٠ حـ م على وفورات الباب نفسه .

أما التجاوز في الباب الثانى من الميزانية المذكورة فيرجع إلى عدم كفاية اعتماد السد ١٢ وأمدى البدين ٢ و ٣ نظراً لما وقع عليهما من الضغط الشديد .

ومما يختص بميزانية البوليس فالتجاوز في الباب الثانى وقدره ٤٠٠٠ حـ م . يتناول على الأخص البند ٧ " علق ومشتري ركاب " وذلك لأن الأسطار لم تسمح بتحقيق كامل التخفيض الإضافى الذى أجراه البرلمان في اعتمادات العلق بسنة ٢٠ .

لذلك يقضى الأمر استصدار قانون :

أولاً - بالتخصيص باستعمال الوفر في الباب الأول من ميزانية المخفر لتسوية التجاوز المتوقع حصوله بالباب الأول من ميزانية وزارة الداخلية "ديوان العموم" وقدره ٥٠٠٠ حـ م وفي الباب الثانى وقدره ٥١٥٠ حـ م .

ثانياً - بالتخصيص باستعمال الوفر في الباب الأول من ميزانية المخفر أيضاً لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في الباب الثانى من ميزانية البوليس وقدره ٤٠٠٠ حـ م .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهى تشرف برجع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان مع التجاوزات في ميزانيات سائر الوزارات .

ومرافق لهذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ١١

١١ أبريل سنة ١٩٣٢

السكريب
الرئيس بالنيابة
محمد شفيق

ملحق رقم ٦١

جلسة الأربعاء ٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٣١ مايو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٥٠ حـ م في ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(لقرار حصة اللجنة المختصة بمبحثها) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ على لجنة المالية مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٥٠ حـ م في ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الباب الثالث " أعمال جديدة " زيادة على الاعتماد المخصص لأعمال الحفاظ .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المسعفة في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ على فتح اعتماد إضافي قدره ١٩٠٠ ج.م في الباب الثالث من ميزانية الجامعة المصرية، منه ١٣٠٠ ج.م لتسوية بعض مصاريف متعلقة بالمؤتمر الطبي الذي عقد في مصر في سنة ١٩٢٨ و ٦٠٠ ج.م للمفاتيح التي تقوم بها الجامعة في الأهرام . وقد صدر بذلك مرسوم بمشروع قانون قدم إلى البرلمان في ٨ مارس سنة ١٩٣٣

وقد ورد طلب جديد من الجامعة المصرية للحصول على اعتماد آخر قدره ٣٥٠ ج.م لمواصلة أعمال الحفر في تونه الجبل حتى نهاية السنة المالية الحالية .

واللجنة المالية توافق على هذا الطلب وتتصرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لعرضه على البرلمان .

وبصفة هذا مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٣
الرئيس بالنيابة
محمد شفيق

ملحق رقم ٦٢

جلسة الاثنين ١٢ صفر سنة ١٣٥٢

(٥ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(القرء حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البريك)

قدّرت الاعتادات المطلوبة للصرف على الجامعة المصرية في سنها المقبلة بمبلغ ٣١٩,٠٧٤ ج.م . تقوم خزنة الحكومة العاصة بدفع معظمها وقددره ١٨٤,١٨٤ و ٢٥١ ج.م .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستي ٢٣ و ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ فتبين ما يأتي :

سبق أن وافق المجلس بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠ ج.م في ميزانية الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الباب الثالث " أعمال جديدة " منه ١٣٠٠ ج.م لتسوية التجاوز في نفقات المؤتمر الطبي الذي عقد في القاهرة في سنة ١٩٢٨ و ٦٠٠ ج.م للمفاتيح التي تقوم بها الجامعة في الأهرام .

ولما كانت الاعتماد الذي خصص لأعمال الحفر المذكورة لا يكفي لمواصلة هذه الأعمال فقد تقدمت الجامعة بطلب جديد للحصول على اعتماد إضافي آخر قدره ٣٥٠ ج.م لمواصلة أعمال الحفر في تونه الجبل حتى نهاية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب، وهي ترجو المجلس الموافقة على مشروع القانون الذي اقّره مجلس النواب وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فرّاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الباب الثالث " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٣٥٠ ج.م (ثمانية وخمسون جنبا) زيادة على الاعتماد المخصص لأعمال الحفر .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول من ميزانية الجامعة المصرية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنقيح هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

لقد سارت الجامعة على القاعدة الصحيحة عندما اشترطت للقبول بكية الطب صفات ومؤهلات خاصة بل وعندما زادت أجر التعليم بها اعتقادا على أن عمل خريجيها يمس حياة الأفراد وكما ضلت وزارة المعارف بالنسبة لمدرسة الهندسة اعتقادا على أن النجاح فيها يدرس بها من علوم وفنون يجب أن يتوافر له اعتماد خاص .

فلماذا لا نتمتع القاعدة بالنسبة للكليات الأخرى فلا يقبل بها إلا ذوو الاستعداد حتى لا يتعرض الطلبة أنفسهم وأولياء أمورهم إلى غيبة الأمل في النهاية .

ولن يكون هذا تعميم فكرة اختيار الأفضل على أساس حسن الاستعداد في الدراسات العالية، فهي معمول بها وتطبق فعلا في بعض البلاد المتقدمة التي تسبقنا مراحل في ميادين العلم والثقافة .

لا تريد اللجنة تضيقا ولا حدا لدخول العلم وكثرة المتعلمين وإنما ترجو تنظيها لمصلحة الأفراد ولصالح المجموع .

وقد وزع مجموع الاتحاد المطلوب على الأبواب الثلاثة المعتادة تخص الأول (المهاتم والأجور والمرتبات) ٢١٦,٦٤٤ ج.م زيادة ٢٨,٠٣٨ ج.م من السنة الماضية نشأت عن إدراج مبلغ ١,٧٠٠ ج.م ماعية مدير الجامعة نظير إلغاء المكافأة التي كانت تدرج للدير السابق في بند المرتبات وقدرها ١,٢٠٠ ج.م وإلى إنشاء ثلاث وظائف بالقسم الخاص بدراسة علم الآثار الإسلامية بكية الآداب ابتداء من السنة الدراسية المقبلة ، وقد أُنشئت في نظيرها المكافأة المدرجة ضمن احتفادات بند المرتبات ثلاث سادات الإخصائي في علم الآثار الإسلامية والمتدرب منذ سنتين لإلقاء محاضرات على طلبة هذا العلم وعلى الجمهور في هذه الكلية ، كما أُنشئت خمس وظائف أخرى في هذه الكلية وأُنشئ بها ست وظائف مختلفة .

أما المعصروقات العمومية فقد خفضت من ٥٩,٩٣١ ج.م إلى ٥٩,١٦٠ ج.م وقد كان من الممكن أن يبلغ مقدار هذا التخفيض وهو ٧٧١ ج.م نحو أربعة أمثاله (٢٨,٢٤٩ ج.م) لولا أن أدمجت في هذا الباب الزيادة الناشئة عن إلحاق مستشفى الأطفال ولو لم يربط بالبند العاشر ١٤٠٠ ج.م لمكافآت الطلبة المتفوقين .

وترى اللجنة بهذه المناسبة أن تلتفت النظر إلى وجوب الترتيب في تنفيذ هذه الفكرة فقد يكون من الرغب والحزابة العامة تحمل ما تتحمله في سبيل التطمئنان ، وإلى إقبال عليه شديد كما هو شاهد أن فضلي الجامعة بمال جديد في سبيله . خصوصا ومن اليسور أن تأخذ المكافآت شكلها الأدبي

أما باب من الرسوم التي تتقاضاها الجامعة من طلبتها (٥٢,٠٠٠ ج.م) ومن بعض مبالغ صفينة أخرى أهمها ٩,٦٠٠ ج.م قيمة ما يتلقى لدى الجامعة من أموالها الأولى .

وقد بلغ عدد الطلبة في كلياتها الأربع (الطب والعلوم والحقوق والآداب) ٢,٣٨٤ عدا المحرضات والمولدات الألفي بلغ عددهن ١٧٧ وفيما يلي تفصيل يتوزعهم على الكليات :

ب	٥
الطب البشري	٥٨٧
الطب	٦٢
الصيدلة	٧١
الكلية	١٨٣
القسم الإعدادي للطب	٢٠٠
كلية الحقوق	٨٤٤
كلية الآداب	٣٣٧

وقد رأت اللجنة أن تعرف مدى ما تنفذه البلاد بغيرجي جامعتها الذين يصرف على الواحد منهم في المتوسط نحو المائة جنيه سنويا فحصلت على بيانات إحصائية يستفاد منها وجود تناسب المطلوب فيما يخص بكليات الطب والعلوم ، فإن عدد خريجيها لم يزد حتى الآن عن الحاجة إما الحال في خريجي الكليات الأخرين فعلى خلاف . فخرجو كلية الحقوق بعد أن أوصدت أمامهم أبواب الوظائف الحكومية أو كانت في الستين الأخيرة كثر عدد من لا عمل له منهم وهرع أكرمهم إلى الانتساب للجامعة وهو ما يمكن أن يعادل إلى حد ما نوعا من البطالة إذا ما تبين عدد المتقنين بمعدل هذه المهنة .

أما كلية الآداب فعلى أنها من أحدث الكليات وجودا فالتيبة بها أسوأ .

ويتضح من الجداول الملحقه بهذا التقرير عدد من تخرجوا في هذه الكليات منذ عام ١٩٣٨ وما آل إليه أمر كل منهم .

وإذا كانت هذه دلالة الإحصاءات فمن المتعذر تفسير الخطة التي تجري عليها الجامعة بالنسبة لبيكة الحقوق فإنها لم تكن في شأن تقبل في السنة المقبلة من الطلبة الجدد بقدر ما قبلت السنة الماضية وإنما أصغت نفسها لقول ما يقرب من الضعف .

صحيح أن الباحثين في امتحانات الشهادة الثانوية قد زاد عددهم ولكن هذا وصد لا يكفي مبررا لهذا التوسع ذي العاقبة غير المأمونة .

بند ٤ - إيرادات متنوعة ١,١٠٠

بند ٥ - إعانة الحكومة ٢٥١,١٨٤

المأخوذ من الاحطاي ٩,٦٠٠

وفى على نص مشروع القانون ترجو اللجنة أن يوافق المجلس عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ٣١٩,٠٧٤ جنيا (ثلاثة وتسعة عشر ألفا وأربعة وسبعين جنيا) .

وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ ٣٠٩,٤٧٤ جنيا (ثلاثة وتسعة آلاف وأربعمائة وأربعة وسبعين جنيا) .

وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسدعجز الإيرادات وقدره ٩,٦٠٠ جنيا (تسعة آلاف وستة مائة جنيا) من احتياطي الجامعة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

كما هو الحال في بعض البلاد الأخرى حيث تعد امتحانات قسابقة بنوز نيا المجنون بالقلب شريفة دون حاجة إلى بدل جديد .

وقد خصص الباب الثالث (الأعمال الجديدة) مبلغ قدره ٤٣,٤٥٠ ج. م. ولم يكن له في ميزانية السنة الماضية سوى ٥,٢٣٥ ج. م. من ذلك أربعون ألفا ثمانيت وتجهيز مبانى المستشفى الجديد حيث تنقل العيادة الخارجية ومدرسة طب الأسنان وثلاثة آلاف للمفريات الأثرية والباقي لحطة الأبحاث البحرية بالبحر الأحمر .

وقد لاحظت اللجنة اعتماد الجامعة على تأخير تقديم ميزانيتها في الوقت الذى تحدده في الدستور لتقديم الميزانية العامة مما لم يجد له مبررا ، خصوصا وفى الارتباط القائم بين ميزانيتها وميزانية المعارف التي تعتمد منها حياتها ما يجعل المصلحة في تقديمها معا .

كان مقدرا للإعانة المقررة للجامعة في ميزانية المعارف مبلغ ١٩٩,٩٧٢ ج. م. وقد أوقف البرلمان النظر في إقراره إلى حين تقدم ميزانية الجامعة وقد تبين من هذه الأخيرة أن المبلغ قد زاد بنسبة ٢٥٪ إذ بلغ ٢٥١,١٨٤ ج. م. .

وبما أن الباب المنصن لهذه الإعانة يشمل إعانة أخرى خاصة بدار الكتب ولما تنظر ميزانيتها بعد فسكون طلب النظر في الباب بعد الانتهاء من ميزانية دار الكتب .

وبناله على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم من الميزانية كما أقرها مجلس النواب وهي :

١ - المصروفات :

جنه

باب ١ - " ماهيات وأجرومرتبات " ٢١٦,٤٦٤

باب ٢ - " مصاريف عمومية " ٥٩,١٦٠

باب ٣ - " أعمال جديدة " ٤٣,٤٥٠

٢ - الإيرادات :

بند ١ - أرباح تشغيل القود ٣,٩٩٠

بند ٢ - إيرادات الأموال الثابتة ١,٢٠٠

بند ٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة ... ٥٢,٠٠٠

ولما كان رفع هذه الإعانة من ١٩٩,٩٧٣ ج. م. إلى ٢٧٥,٠١٨ ج. م. يتوقف على حالة ميزانية الدولة وهي لا تسمح بالزيادة المطلوبة فقد دعا الأمر إلى تعديل مشروع ميزانية الجامعة بطريقة تكفل تنفيذ معظم الاقتراحات المتضمنة من مجلس إدارتها مع التقييف من المصروف الإضافي الذي تتعمله ميزانية الدولة كما يتضح من البيان التالي :

الإيرادات

وضعت ميزانية السنة الحالية على أساس أخذ ١٩,٥٠٠ ج. م. من احتياطي الجامعة وإضافته إلى إيراداتها .

أما تقدير إيرادات السنة المقبلة فوضع على اعتبار أن احتياطي الجامعة سيقبض منفصلا عن الميزانية وقد ترتب على ذلك نقص قدره ١٩,٥٠٠ ج. م. فالفرق بين هذا المبلغ وبين مبلغ ١٩,٣٣٠ ج. م. الواردة في مشروع الميزانية وقدره ١٧٠ ج. م. ناتج عن زيادة ٢,٠٠٠ ج. م. في الرسوم الدراسية ورسوم الامتحانات نظرا لما تقرره من قبول ٢٥٠ طالبا بدلا من ١٥٠ في القسم الابتدائي بكلية الحقوق مقابل نقص ١٨٣,٠٠٠ ج. م. في إيرادات الأموال المتقولة والثالثة و"الإيرادات المتقولة".

والنقطة الثانية ترى إضافة احتياطي الجامعة إلى إيرادات ميزانيتها استنادا إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ بخصوص مشروع مبادئ الجامعة وقد نص على أن التكاليف ينبغي أخذها من احتياطي الجامعة وتحمل الحكومة ما يعجز للاحتياطي المذكور عن سده .

فتكاليف مبادئ الجامعة أخذت لغاية الآن من الميزانية العامة وهي تريد أضعافا مضاعفة على ذلك من حيثى الجامعة، وعلى ذلك تكون الحكومة على حق في استعمالها بالطريقة التي تراها . وهذا الاحتياطي مكون من سندات من الموعد قيمتها الإسمية ١٠,٠٠٠ جنيه استرليني وهي الواردة في الدفاتر بمبلغ ٧,١٥٠ ج. م. على أساس الشراء أما قيمتها على أساس السعر الحالي فتبلغ نحو ٩,٦٠٠ ج. م. .

وقد جرت مباحثة في الموضوع مع حضرة صاحب السعادة مدير الجامعة . لزيادة "أما عرض الأمر على مجلس إدارتها لأن الجامعة تعتبر السندات منشار إلى كورود ثابت فلا يسرى عليها حكم المادة ٣ من الاتفاق الخاص بتسليم خزانة الحكومة والتي جاء فيها "أن نفوقها تستعمل في البناء اعتبارا لشرط بعض الوافدين . ولكن اللجنة المالية لا تؤيد هذا الرأي، وترى تنفيذ قرار مجلس "الوزراء" الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ لا سيما وأن الاستعانة بـاحتياطي الجامعة في شؤون ميزانية للسنة المقبلة لا تؤثر في حالتها المالية ما دامت الحكومة تقوم بسد العجز .

فإن وافق مجلس الوزراء على ما تقدمه ينبغي إضافة ٩,٦٠٠ ج. م. إلى تقدير إيرادات الجامعة واستخدمه وزارة . لتسوية الإجراءات اللازمة لتسليم السندات لنشر الأمر إلى بعد دفع كورود شهر وفهر وحاسبة الجامعة على قيمتها .

١ - المصروفات :

جبه مصر

١ - "مأهيات وأجهزة مكتبات"	٣١٩,٤٦٤
٢ - "مصاريف عمومية"	٥٩,١٦٠
٣ - "أعمال حديدية"	٤٣,٤٥٠

الجملة ... ٣١٩,٠٧٤

٢ - الإيرادات :

جبه مصر

١ - أرباح تشغيل النقود	٣,٩٩٠
٢ - إيرادات الأموال الثابتة	١,٣٠٠
٣ - رسوم دراسية ورسوم امتحانات ورسوم مكتبة	٥٢,٠٠٠
٤ - إيرادات متنوعة	١,١٠٠
٥ - إعانة الحكومة	٢٥١,١٨٤

٣٠٩,٤٧٤

الماخوذ من احتياطي الجامعة لسد عجز الإيرادات ... ٩,٦٠٠

٣١٩,٠٧٤

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية لوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

تلقت وزارة المالية مشروع ميزانية جامعة مصر عريضة عن السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وقد قدرت فيها الإيرادات والمصروفات كما يلي :

سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	زيادة	نقص
٤٩٢٩٠	٧١,٦٢٠	١	١
٣٣٣,٠٨	٥٥,٧١٦	٢١	٥٩٢
٢٧٥,٠١٨	١٩٩,٩٧٣	٥٥٦	١٩٣,٠٠٠
٧٥,٠٤٠	٧٥,٠٤٠	٠	٠

من المعلوم أن موارد الجامعة المصرية ضئيلة حد وثيق وتعتمد في إدارة شؤونها على إعانة الحكومة دون تبرعات الأفراد والجماعات .

ملحق رقم ١ للتقرير

الجامعة المصرية

كلية الطب

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة بكالوريوس في الطب
والجراحة وما آل إليه أمرهم

سنة ١٩٢٨

مدرسة الطب :

عدد المتخرجين ٨٨ : عدد

وظفوا بمصالح حكومية ٨٦

أعمال حرة ١

جنات ١

مدرسة الصيدلة :

عدد المتخرجين ١١ :

وظفوا بمصالح حكومية ٩

أعمال حرة ٢

مدرسة الممرضات والموليدات :

عدد المتخرجين ١٢ :

وظفوا بمصالح حكومية ٩

غير حكومية ٣

سنة ١٩٢٩

مدرسة الطب :

عدد المتخرجين لدرجة في الطب ١٦ :

وظفوا بمصالح حكومية ١٦

عدد المتخرجين لبكالوريوس في الطب والجراحة ٣٤ :

وظفوا بمصالح حكومية ٣٤

مدرسة طب الأسنان :

عدد المتخرجين ٩ :

وظفوا بمصالح حكومية ٧

أعمال حرة ٢

مدرسة الصيدلة :

عدد المتخرجين ٨ :

وظفوا بمصالح حكومية ٥

أعمال حرة ٣

مدرسة الممرضات والموليدات :

عدد المتخرجين ١٣ :

وظفوا بمصالح حكومية ١٣

تلاحظ اللجنة أن حالة الميزانية لا تسمح بتجديد هذا الاتحاد دفعة واحدة وهي ترى توزيعه على سدين دون أن يتسفيد الجامعة بتخصيص اعتماد سنة ١٩٣٣ ثابته وتجهيز أقسام منها بل يترك لها الحرية في شراء ما ترى لزومه في حدود الاتحاد مع تقديم الأهم على المهم وتأجيل ما ترى تأجيله إلى السنة التالية وقد باءنت حصة صاحب السعادة مدير الجامعة في الأمر فعال بعدم إمكان التأجيل وأنه لابد من إجراء التائيت والتجهيز بأكله في جميع الأقسام المشار إليها . ولا يسع اللجنة المالية إلا أن تعرض الأمر على مجلس الوزراء ليقدر فيه ما يراه وإذا وافق على تخفيض الاتحاد إلى ٢٠,٥٠٠ ج . م . تكونت بحلة تقدير المصروفات ٢٩٩,٠٧٤ ج . م . والإضافة اللازمة ٢٣١,١٨٤ ج . م . وإذا أقر المجلس الاتحاد بأكله أي ٤٠,٥٠٠ ج . م . تكونت بحلة تقدير المصروفات ٣١٩,٠٧٤ ج . م . والإضافة اللازمة ٢٥١,١٨٤ ج . م . وفي الحالة الأولى ينبغي زيادة ٥١,٣١٢ ج . م . إلى ميزانية وزارة المعارف لرفع إعانة الجامعة من ١٩٩,٩٨٢ ج . م . إلى ٢٣١,١٨٤ ج . م . أما في الحالة الثانية فتكون الزيادة ٥١,٣١٢ ج . م .

وبرقة هذا مشروع مرسوم مشروع قانون لكل من الخاتين المتقدم ذكرهما

الرئيس بالنيابة

محمد شفيق

في ١١ أبريل سنة ١٩٣٣

نمرة ١٦٥ - ٢٥/١٣

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ على ما جاء في هذه المذكرة مع اعتماد مبلغ الأربعين ألف جنيه بأكله المطلوب لتأيت وتجهيز المبني الجديدة لجامعة وقد أبلغت وزارة المعارف العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بربط ميزانية الجامعة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ على هذا الأساس

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

مدرسة طب الأسنان :

عدد	٣
حصلوا على درجة بكالوريوس في طب جراحة الأسنان في ديسمبر سنة ١٩٣٠	
١٤ حصلوا على درجة بكالوريوس في طب جراحة الأسنان في مايو سنة ١٩٣١	
١٧	
عدد	
١٠ يشغلون مساعدين إكلينكيين بمدرسة طب الأسنان .	
٧ « أحرارا .	
١٧	

مدرسة الصيدلة :

عدد	٥
حصلوا على درجة بكالوريوس في الصيدلة في أكتوبر سنة ١٩٣٠	
٩ حصلوا على درجة بكالوريوس في الصيدلة في مايو سنة ١٩٣١	
١٤	
عدد	
٦ توظفوا بمصلحة الصحة .	
١ توظف بكتبة الطب .	
٧ يشغلون أحرارا .	
١٤	

مدرسة الفروض والمولدات :

عدد	١٧
حصل على دبلوم القريض والتوليد في أكتوبر سنة ١٩٣٠	
١٢ « « « « فبراير سنة ١٩٣١	
٢٩	
عدد	
٣٣ توظف بمصلحة الصحة .	
٢ توظف بكتبة الطب .	
١ توظفت بمس مدرسة الدقهية .	
٢ أرسنا في سنة تبع كتيبة الطب .	
١ تشمل في عمل حر .	
٢٩	

سنة ١٩٣٢

مدرسة الطب :

عدد	٤٣
حصلوا على الدرجة في ديسمبر سنة ١٩٣١ :	
١٢ يشغلون أطباء امتياز بقصر العيني .	
١٤ « مساعدين إكلينكيين بقصر العيني .	
١٧ توظفوا بمصلحة الصحة العمومية .	
٤٣	
حصلوا على الدرجة في مايو سنة ١٩٣٢ :	
٧٢	
عدد	
٢ يشغلون أطباء امتياز بالاسكندرية .	
٤٤ يشغلون مساعدين إكلينكيين بقصر العيني .	
٣ « « « بالاسكندرية .	
١٧ توظفوا بمصلحة الصحة العمومية .	
١ عيادة خصوصية .	
٣ توظفوا بالمصالح .	
١ توظف معيدا بالكلية .	
١ لم يذكر عمله .	
٧٢	

سنة ١٩٣٠

مدرسة الطب :

عدد	٣
عدد المتخرجين لدبلوم الطب ٢ :	
وطفوا بمصالح حكومية	٢
عدد المتخرجين للبكالوريوس ٦٠ :	
وطفوا بمصالح حكومية	٣٢
والثمانية والعشرون الباقون يترقبون بمستشفى قصر العيني تمهيدا لتعيينهم أطباء امتياز .	

مدرسة طب الأسنان :

عدد	١٤
عدد المتخرجين :	
وطف بمصلحة حكومية	١
أعمال حرة	١٣

مدرسة الصيدلة :

عدد	٣
عدد المتخرجين ٣ :	
وطفوا بمصالح حكومية	٣
مدرسة الفروض والمولدات :	
عدد المتخرجين ١١ :	
وطف بمصالح حكومية	١١

سنة ١٩٣١

مدرسة الطب :

عدد	٣١
حصلوا على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة في ديسمبر سنة ١٩٣٠	
١ حصل « دبلوم الطب في ديسمبر سنة ١٩٣٠ (قانون قديم) .	
٤٤ حصلوا « درجة بكالوريوس في الطب والجراحة في مايو سنة ١٩٣١	
٧٤	
عدد	
٥ يشغلون أطباء امتياز لمستشفى قصر العيني .	
٣٧ « مساعدين إكلينكيين بمستشفى قصر العيني .	
٢٨ توظفوا بمصلحة الصحة العمومية .	
١ توظف بمستشفى الاسكندرية .	
١ يشغل « خصوصي .	
٢ يشغلان أحرارا .	
٧٤	

مدرسة طب الأستان :

عدد	
٥	حصلوا على درجة ليكالوريوس في أكتوبر سنة ١٩٣١
٨	» » » » » » » » ١٩٣١
٥	» » » » » » » » ومايو سنة ١٩٣٢
١٨	

عدد

٧ مساعدون إكلينيكيون طب الأستان .

١١ يشغلون أحرارا .

١

مدرسة الصيدلة :

عدد	
٦	تخرجوا في أكتوبر سنة ١٩٣١
٧	» مايو سنة ١٩٣٢
١٣	
عدد	
٤	توظفوا عمشعيات .
٩	يشغلون أحرارا .
١٣	

مدرسة الممرضات والموليدات :

عدد	
٢٠	تخرجن في أكتوبر سنة ١٩٣١
١٧	» فبراير » ١٩٣٢
٣٧	

عدد

١ عينت بكلية الطب .

٤ عين بقصر العيني .

٣١ » بمصلحة الصحة .

١ عينت بمستشفى رعاية الطفل .

٣٧

الجامعة المصرية

كلية العلوم

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي للدرجة بكالوريوس العلوم
وما آل إليه أصرهم

سنة ١٩٢٩

عدد المتخرجين ١٦ :

عدد	
٦	التحقوا ببعثات تابعة لمصالح الحكومية
١	أرسل في بعثة من الكلية
٢	منح مكافآت مالية للقيام بأبحاث بالكلية
٧	وظفوا معيدين بالكلية
—	وظفوا بوظائف التدريس بالمعارف والمعاهد الدينية

سنة ١٩٣٠

عدد المتخرجين ١٧ :

عدد	
١	التحق ببعثة تابعة لمصلحة حكومية
—	أرسلوا في بعثة من الكلية
١	منح مكافأة مالية للقيام بأبحاث بالكلية
٦	وظفوا معيدين بالكلية
٨	» بوظائف التدريس بالمعارف والمعاهد الدينية
١	لم يلتحق بوظيفة للآن

سنة ١٩٣١

عدد الحاصلين على الدرجة ١٢ :

عدد	
٦	معيدون بالكلية
٤	وظفوا بالمدارس والمصالح
١	طالب أبحاث بكلية الطب
١	التحق بمعهد التربية

سنة ١٩٣٢

عدد المتخرجين ١٦ :

عدد	
٥	معيدون بالكلية
٢	مدرسان
٣	بمعهد التربية
١	بوزارة الزراعة
١	يحضر لاجتياز الكلية
٤	لم يلتحقوا بعمل للآن

سنة ١٩٣٧

عدد المتخرجين ١٣٠ :

عدد	
١١	وظفوا بالحكومة
٩٨	في المحاماة
٥	يحضرون للدكتوراه
١	يتم دراسته بالخارج
١	معيد بالكلية
٤	بدون عمل

الجامعة المصرية

كلية الآداب

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي للدرجة الليسانس وما آت إليه أمرهم

سنة ١٩٣٨

عدد الحاصلين على الدرجة ١٣ :

٥	أرسلوا بيعة
٦	عينوا بمصالح حكومية
١	يشتغل حراً

سنة ١٩٣٩

عدد الحاصلين على الدرجة ٣٨ :

١٥	أرسلوا بيعة
٧	عينوا بمصالح حكومية
٩	ألقوا بمعهد التربية
١	يشتغل حراً
٢	يحضرون للماجستير
١	توفى
١	بيعة خصوصية
١	لا يقوم بعمل بالنظر لصحته
١	لم يذكر عمله

الجامعة المصرية

كلية الحقوق

إحصاء بنتائج الامتحانات النهائية وما آت إليه أمر المتخرجين

سنة ١٩٣٨

عدد الحاصلين على الدرجة ٣٠٩ :

عدد	
١٠٠	وظفوا بالحكومة
٨٤	في المحاماة
٤	يحضرون للماجستير
٢١	بدون عمل

سنة ١٩٣٩

عدد المتخرجين ١٨٧ :

١٠٥	وظفوا بالحكومة
٦٤	في المحاماة
١	يحضرون للدكتوراه
١	صحفى
١٦	بدون عمل

سنة ١٩٣٠

عدد الحاصلين على الدرجة ١١٣ :

٣٣	وظفوا بالحكومة
٦٤	في المحاماة
٧	يحضرون للدكتوراه
٣	بعثة الآداب بفرنسا
٢	توفيا
٢	بدون عمل
١	طالب دكتوراه بفرنسا

سنة ١٩٣١

عدد المتخرجين ١٧٠ :

١٩	وظفوا بالحكومة
١٢٥	في المحاماة
٩	يحضرون للدكتوراه
١	بعثة الآداب بفرنسا
١	توفى
١٥	بدون عمل

الحُدُراء بالإسكندرية قسم محرم بك إلى جمعية المؤاساة الإسلامية لتنتهي عليها عيادة خارجية مجانية وملجأ للشيوخ العاجزين . وذلك بنصف الثمن المقسّر أى أربعة ألاف مليم للتر الواحد بدلا من ثمانية مليم .

بمخت اللجنة موضوع هذا المشروع بجلستها المنعقدة في أول يونيه سنة ١٩٣٣ وتبنت ما يأتي :

سبق لجمعية المؤاساة الإسلامية بالإسكندرية أن اشترت في سنة ١٩٣١ قطعة أرض من أملاك الدولة بجهة الحُدُراء قسم محرم بك بالإسكندرية مساحتها ١٩,٤٥٤٥ مترًا مربعًا لتشيئ عليها مستشفى الخيري بنصف الثمن المقدّر ٤٠٠ مليم للتر المربع الواحد بدلا من ٨٠٠ مليم وذلك لتنازل البلدية عن نصيبها في الثمن لأن المنع في بيع أملاك الحكومة بالإسكندرية أن تأخذ البلدية نصف الثمن ويعود النصف الآخر لوزارة الحكومة .

والآن تطلب الجمعية نفسها شراء عشرة آلاف متر من قطعة الأرض رقم ٤٦٥ المسورة للقطعة الأولى وب نفس الشروط وعلى الأساس الذي اشترت به القطعة رقم ٤٥٧ لبناء عيادة خارجية مجانية وملجأ للمعوزة المسكين بإيجاف بالمستشفى .

وتقدّر قيمة المتر الواحد في القطعة المطلوبة بثمانية مليم . غير أن البلدية لم توافق على التنازل عن كامل نصيبها في الثمن كما حصل ذلك في النصف الأول فالتفت الجمعية من الحكومة أن تنازل عن نصف نصيبها حتى إذا ما حذت البلدية حذوها كانت النتيجة أخذت أخذ الجمعية الأرض على أساس أربعة ألاف مليم للتر بدلا من ثمانية مليم . وهو الغرض الذي ترمى إليه اللجنة .

وقد عرض الموصوع على هيئة القومسيون بناء على طلب الحكومة لوافق على التنازل عن نصف حصته بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٣٣ وقد وافقت وزارة الداخلية على هذا القرار كما وافقت اللجنة المالية على تنازل الحكومة عن نصف الثمن المأذ للوزارة العامة في بيع عشرة آلاف متر من القطعة السابق ذكرها .

ولما كانت جمعية المؤاساة من الجمعيات الخيرية بالتشجيع وأن في إعطائها قطعة الأرض المذكورة أخذت يدها إلى العناية الخيرية التي ترجوها فهذه اللجنة توافق على مشروع القانون المعروض وترجو من المجلس الموافقة عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

سنة ١٩٣٠

عدد الحاصلين على الدرجة ٦٥ :

التحقوا بمعهد التربية	٣٠
عينوا بوظائف حكومية	٨
مات	١٢
لا عمل لهم	٨
لم يذكروا أعمالهم	١٥
لتحقوا بمعهد الآداب	٢

سنة ١٩٣١

عدد الحاصلين على الدرجة ٧٠ :

معهد التربية	١٤
يحصرون للأجستير	٢٠
موظفون	٨
لم يذكروا أعمالهم	٢٨

سنة ١٩٣٢

عدد الحاصلين على الدرجة ٥٥ :

التحقوا بمعهد التربية	١٨
وظفوا بمصالح حكومية ومدارس أهلية	٧
مات حكومة الهند	١
يحصرون للأجستير	٣
سافر لخارج ليدرس على نفسه	١
بدون عمل	٢٥

ملحق رقم ٦٣

جلسة الاثنين ١٢ صفر سنة ١٣٥٢

(٥ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بيع قطعة أرض من أملاك الدولة
لتنمى على جمعية المؤاساة الإسلامية بالإسكندرية

(المقررة للنسج المقررة لوس مرض بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بيع عشرة آلاف متر مربع من قطعة الأرض رقم ٤٦٥ بجهة

وقد تسلمت الجمعية المذكورة قطعة الأرض المشار إليها التي بلغت مساحتها ١٩٤٥٤,٥ مترًا وسندت من نصيب الحكومة في التبرع وقدره ٧,٧٨١ جنيهاً و٨٠٠ مليم مبلغ ١٠٠٠ جنيه بما فيه رسوم التسجيل ثم مادت والتست أن يقسط الباقي على خمس سنوات كي يتيسر لها تدبير حاجاتها المالية بما يتفق مع التهوض بهذا المشروع الخيري الجليل فوافقت وزارة المالية على هذا الطلب .

والآن تطلب الجمعية نفسها شراء ١٠,٠٠٠ متر من قطعة الأرض رقم ٤٦٥ المحاورة للقطعة الأولى بالشروط عليها وعلى الأساس الذي اشترت به القطعة رقم ٥٧ وذلك لبناء عيادة خارجية مجانية ومنبجاً للشيخ العاجزين يلحقان بالمستشفى، والأرض موضع الطلب الجديد مقدر قيمتها على أساس ٨٠٠ مليم لقر الواحد .

ولما لم توافق بلدية الاسكندرية على التنازل عن كامل نصيبها في التبرع كما تم ذلك في الصفقة الأولى التست الجمعية من الحكومة أن تتنازل عن نصف نصيبها حتى إذا ما حذت البلدية حذوها كانت النتيجة أن تتابع لها الأرض على أساس ٤٠٠ مليم لقر بدلاً من ٨٠٠ مليم ، وهي النتيجة التي تصير إليها الجمعية .

وقد خاطبت وزارة المالية بلدية الاسكندرية في الأمر فطرح الموضوع على هيئة القومسيون البلدى في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٣٣ فأقره ووافقت عليه وزارة الداخلية والهيئة المالية بدورها ترى الموافقة على التنازل عن نصف التبرع العائد للخزانة العامة في بيع ١٠,٠٠٠ متر من القطعة السابق ذكرها والمهيئة على الخريضة المرافقة ما دامت البلدية متنازلة عن نصف نصيبها .

وتتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء بالتكرم بإقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون التلازم لهذا الغرض ٦

في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيس

اسماعيل صدق

مشروع قانون

بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بجن غرض

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يتمد بيع ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف متر مربع) من قطعة الأرض رقم ٤٦٥ بجهة الحدراء بالاسكندرية قسم محرم بك إلى جمعية المؤاساة الإسلامية بالاسكندرية لتتفق عليها عيادة خارجية مجانية وملجأ للشيخ العاجزين وذلك بنصف التبرع المقدر أى ٤٠٠ مليم لقر الواحد بدلاً من ٨٠٠ مليم .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بإنفاذ الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزرة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء في ١٤ يناير سنة ١٩٣١ على بيع قطعة أرض من أملاك الدولة في الاسكندرية بجهة الحدراء والمعروفة بالتره ٤٥٧ قسم محرم بك وبالباقية مساحتها ١٩,٠٠٠ متر تقريباً إلى جمعية المؤاساة الإسلامية لتتفق عليها مستشفاهاً الخيري على ان تتنازل البلدية عن نصيبها في التبرع مع العلم انه قدر على أساس ٨٠٠ مليم لقر الواحد يعود نصفه للخزانة والنصف الآخر للبلدية وفقاً للقواعد المتبعة في بيع أملاك الحكومة بالاسكندرية .

ملحق رقم ٦٤

جلسة الاثنين ١٩ صفر سنة ١٣٥٢

(١٢ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون خاص بالتعليم الأولي

(المقررة الترخيص المرفق ملحق مدقة حلايه) .

أحال مجلس الشيوخ إلى لجنة المعارف في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وأردا إليه من مجلس النواب خاصا بالتعليم الأولي فنظرت في جلستي ٢٩ و ٣٠ مايو وقد حضرهما عن وزارة المعارف العمومية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الفتاح صبرى باشا وكيل الوزارة وعبد المشايى بك السكرتير العام وعبد السيد بك كبير المراقبين .

..

بحث حضرات أعضاء اللجنة في مشروع القانون مستعينين بمناقشتهم بما يعرفون وبما تتيحه من آراء رجال العلم والخبرة في الصحف وغيرها وبما أدل به حضرات مدوني الوزارة . وقد وصحت اللجنة البشارة التي تسلكها في نشر هذه الثقافة وتعميمها .

وإن من أعظم مقاصد مصر في هذا العهد السعيد، عهد حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم (فؤاد الأول) حفظه الله أن ينهض فيها بتعميم التعليم الأولي عن طريق الإلزام ، حتى يتم نشر العلم وتزول الأمية ويهيأها وتضارح مصر الدول التي تتفخر بأن الثقافة العامة ناشرة جناتها على جميع أبنائها .

ولا ريب أن هذا المشروع على وجه الإجمال يفيد الفشـر من جهة تعليمهم ما يناسبهم من مبادئ العلم بحيث يكون عندهم فراغ من الوقت للعمل في المزارع وغيرها مع اشتغالهم بما علموا في ذلك وفي حياتهم العامة فيكون جيلهم وأجيال الأمة من بعد خيرا مما سبق .

ولقد عني بمصلحة مصر المعظم رأس الأسرة المالكة بالتعليم الأولي كما عني غيره . ثم زاد أمر التعليم شيئا فشيئا من جهات شتى وتمازنت الحكومة والأمة على ذلك . وكلما زاد نشر التعليم قصصت الأمية . ثم قلم هذا المشروع الذي به يتم التعليم الأولي إنشاء الأمة على وجه الإلزام ، وتحيل شعب الأمية عن مصر .

وإن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم (فؤاد الأول) يدعاه لا يألو جهدا في سبيل سعادة شعبه ونهضة بلاده العزيزة بنشر الثقافة والمرفان إلى أبعد مدى في جميع أنحاء التعليم .

وفي هذا المشروع المقسم للبرلمان إرضاء للرغبة السامية التي بدت من جلالة وتحقق لأمنية مصر . والثقفة عظيمة بأن وزارة المعارف العمومية تقوم بإوجها في التعليم الأولي على أحسن صورة كما قامت بمثل ذلك في شؤون التعليم الأخرى .

..

عرضت المادة الأولى من مشروع القانون، وهي الخاصة بتحديد السن التي يجري فيها التعليم الأولي الإلزامي على البنين والبنات ، فكان خير ما سمعه حضرات الأعضاء قبل المناقشة فيها ما تلاه سعادة رئيس اللجنة من ورقة خاصة ، وهو أنث المفطور له عهد على باشا الكبير رأس الأسرة المالكة أنشأ مائة مكتب للتعليم الأولي في كل منها مائة تلميذ وقد حدد سن التعليم من تمام السابعة إلى تمام الثانية عشرة ، بلغات هذه الوثيقة دليلا قاطعا على أن أول مفكرو نشر التعليم الأولي بمصر هو المفطور له عهد على باشا الكبير . وقد جاء تحديد السن ومدى الدراسة في المشروع مطابقا لما حدده والى مصر الأول كان توافقا جيدا .

طلب بعض حضرات الأعضاء أن تكون السن لبده الدراسة في مكاتب التعليم الأولي تمام السادسة بدلا من تمام السابعة كما هي الحال في أغلب دول الغرب .

فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأن التعليم دون سن السابعة يكون بائليب خاصة تقوم بها في العادة سيدات في أوربا ، وهذا غير ميسور لدينا إذا عمدناه في ٤٦٠٠ مكتب من مكاتب التعليم الأولي .

وقد رأى بعض حضرات الأعضاء جواز قبول الطفل مطلقا في تمام السادسة إذا رغب متولى أمره في ذلك .

فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأن ذلك يصعب تنفيذه لعدم إمكان إيجاد أماكن خالية لتصف مليون تقريبا كل عام في هذه السن .

وقد انتهت اللجنة إلى الموافقة على المادة الأولى .

ثم بحثت في المادة الثانية الخاصة بتعريف الشخص الملتزم بتعليم الطفل ووافقت عليها .

أما المادة الثالثة التي تذكر وجوب الإخفاء من الإلزام في حالي المرض والعمالة فقد رأى أحد حضرات الأعضاء وجوب التس فيهما على عدم إخفاء المعين من الدراسة حتى يتكوا من الدروس التي يستفيدون منها وبخاصة القرآن الكريم والديانة .

وقد اقترح أحد حضرات الأعضاء حذف الفقرة الثانية منها وهي (ويجب عليهم أن يرسوا كذلك كشفاً باسماء الأطفال المصابين بأمراض أو عاهات مانسة من تلقى الطعم مع بيان نوع الأمراض والعاهات) اكفاء بما ورد في الفقرة الرابعة وهو (ويجب على آباء الأطفال ومتولى أمورهم أن يقدموا جميع البيانات اللازمة لإعداد الكتوف).

فاجاب سعادة وكيل الوزارة بأن تكليف الموظفين حصر أسماء ذوى الأمراض والعاهات هو من قبيل تيسير المهمة وضبطها ومنع التقليل . وقد أصر حضرة المقتراح على وجوب حذف الفقرة ورأى أغلب اللجنة بقاء المادة على أصلها .

وقد وافقت اللجنة بإجماع الآراء على المادة الثامنة التي يذكر فيها إرسال إنذار لوالد الطفل أو متولى أمره إذا لم يتقدم الطفل إلى المكتب العام أو لم يوافق على الدراسة لتيسير مقبول . ثم ما يقع هذا الإنذار إلى أن ينتهى الأمر إلى تحرير محضر مخالفة .

أشارت الفقرتان الأولى والثانية من المادة التاسعة إلى توقيع عقوبة الغرامة على والد الطفل أو متولى أمره في كل مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة، وإلى جواز تأجيل الدعوى وإعطاء المخالف مهلة لتنفيذ أحكام القانون، وإلى حكم القاضي على المخالف في حالة عدم التنفيذ بالحبس أو الغرامة .

ثم قالت الفقرة الثالثة (وفي حالة العود في أثناء السنة المكتوبة يحكم القاضي دائماً بالحبس) .

فأثار بعض حضرات الأعضاء مناقشة حول الفقرة الثالثة وطلب وجوب حذفها، وقال بعض حضرات الأعضاء: يتراءى للقاضي مضاعفة الغرامة ولكن لا يتحدد له العقوبة .

وقد وافقت اللجنة بإجماع الآراء على حذف الفقرة الثالثة مراعية في ذلك ترك الحرية للقاضي في تقرير العقوبة إذ يحتمل أن تحيط بالعود أمور تشفع لتهمة ولا تدعو إلى حبس .

وأقرت الفقرتين الأولىين :

لم يترشح أحد على المادة العاشرة التي تشير إلى أن إثبات المخالفات التي تقع ضد أحكام القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له يكون بمعرفة موظفي وزارة المعارف العمومية ومن ينسبهم معالي الوزير لذلك من موظفي مجالس المديرية .

أثيرت مناقشات كثيرة جداً حول المادة الحادية عشرة التي أشارت إلى أن مدة الدراسة في المكاتب العامة خمس سنوات وجعلت ما يشمله التعليم فيها تحت ست مواد .

المادة الأولى تستعمل على القرآن الكريم والدين والتزيين والتربية الاجتماعية .

وقد رأى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين وإلى أن تكتب بعد عبارة (القرآن الكريم) عبارة (كله تحفيظاً) .

فقال سعادة وكيل الوزارة يصعب ذلك من الناحية العملية الآن لأن هذا قانون ملزم، ولا يمكن إلزام العميان تلقى تلك الفروس إلا إذا أعدت الممدات لازمة لتعليمهم ، وقد تصل الوزارة في المستقبل إلى تنظيم مسائل تعليم روى العاهات بقدر الاستطاعة .

ثم طلب أحد حضرات الأعضاء تغيير عبارة (ما يعنى المرض أو العاهة) بارة (ما يعنى المانع) .

فرأى أغلب حضرات الأعضاء عدم الحاجة إلى التغيير، إذ في المادة يشير إلى ذلك وهو عبارة (تتمتع من تلقى الدراسة) .

وقد وافق أغلب اللجنة على بقاء المادة كما وردت في المشروع .

ولم يبد اعتراض من اللجنة على نص المادة الرابعة الخاصة بتلقى التعليم بأولى جناناً إلا من ناحية لفظية . فقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن الأحسن المدول من لفظ (الجنان) إلى لفظ (جنا) ووافق أغلب لجنة على ذلك .

وبناء على المادة الخامسة جواز تعليم الطفل في معهد أميري أو حر أو منته حرط أن يضطر بذلك رئيس مجلس المديرية أو المحافظ إن . فدل حصره صاحب الفضيلة الشيخ حسين وإلى تغيير كلمة (يخطر) في الفقرة الأولى كلمة (إخضرار) في الفقرة الثانية بكنى (غير) و(الإخضرار) لأن سياق الكلام عني ذلك في العربية .

فاجاب حضرة صاحب العزة السكرير العام بأن هاتين الكلمتين الواردتين مشروع القانون هما المعروفان لدى الهيئات القضائية في موضع المحاكمة أم القضاء . ولا محل لعلها هناك كنات (غير) و(الإخضرار) .

وقال حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة إن بعض الألفاظ يتحول معناه من معنى خاص يتحول الحياة المختلفة .

ثم وافق أغلب اللجنة على المادة كما هي .

وبناء على الفقرة الأولى من المادة السادسة (تصير بقرارات من وزير حارف العمومية الجهات التي أنشئت فيها المكاتب العامة الخ) .

فقال بعض حضرات الأعضاء الأنسب تغيير كلمة (أنشئت) بكلمة (نشأ) . وبعد البحث في ذلك وافقت اللجنة على الفقرة كما هي .

وجاء في الفقرة الثانية من المادة السادسة (ولا يتناول إلزام الأطفال الذين يقيمون في مجال تبعد أكثر من كيلو مترين من أقرب مكتب عام الخ) .

فقال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين وإلى إن عبارة كيلو مترين برعربية، وبعد المناقشة فيما عمل عليها وافق أغلب اللجنة على بقاء الفقرة كما هي .

والمادة السابعة خاصة ببيان المكلفين من الموظفين عمل الكتوف دزمة لحصر الأطفال المقيمين في دوائرهم عند بلوغهم سن التعليم الأولى . بيان أسماء الأطفال المصابين بأمراض أو عاهات مانسة وما يقع ذلك من إبطاها .

ورأى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى أن الأولى في العربية التعبير (بموضوعات) بدل (مواضيع) وأن بعض قوانين الجامع الأثرى غير (يتقويم البلدان) بدل (الجغرافيا) غير العربية فيلّا لا يكون ها كذلك؟ وبعد البحث والمناقشة وافقت اللجنة على التعبير (بموضوعات) بدل (مواضيع) ووافق أغلب على إبقاء كلمة (الجغرافيا) لأنها صارت كلمة اصطلاحية .

ثم وافقت اللجنة على المادة الخامسة الخاصة بالتربية الدينية والمادة السادسة الخاصة بالتعليم المتزى والصحي (البيئات فقط) .

نصت أولى الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الحادية عشرة على مراعاة تدريس مقرّر القرآن الكريم والديانة الإسلامية في الساعات الأولى أو الأخيرة من اليوم الدراسي .

فأرى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى أن يكون هذا في الساعات الأولى ، وقال قد جرت العادة بحفظ القرآن في ذلك الوقت لصفاء الذهن فيه .

فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأن للقرآن الكريم والديانة الإسلامية ثمانية دروس في الأسبوع يحفظ الطالب في الساعات الأولى دروس القرآن والدين ويعرض ما يحفظه في بعض الساعات الأخيرة من أيام الأسبوع الدراسية .

أما الفقرة الثانية من الثلاث الأخيرة فباعتبارها (وتنشأ فرق حفاظ بكل قرية أو مدينة لمن يريدون التخصص في حفظ القرآن وتجويده في غير الأوقات المخصصة لواد السابقة) .

وقد اعترض عليها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى وطلب أن يحدف منها عبارة (لن يريدون التخصص في) بحيث تكون الفقرة (وتنشأ فرق حفاظ بكل قرية أو مدينة لحفظ القرآن وتجويده في غير الأوقات المخصصة لواد السابقة) .

فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأنه إذا حذف هذه العبارة وصارت الفقرة كما ذكر فضيلة المعارض أصبح تحفيظ القرآن بأ كماله إلزامياً . وهذا غير مستطاع ، والوزارة مستعدة لإنشاء هذه الفرق في كل قرية أو مدينة متى وجد عدد من طالبي التخصص في ذلك لا يقل عن الثمانية .

فأمر حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى على رأيه بعد مناقشة طويلة عاد فيها إلى المادة الأولى من المواد الست والكلام في القرآن الكريم من جهة حفظه . وكان قد احتفظ بذلك من قبل .

ثم وافق أغلب اللجنة على بقاء الفقرة كما هي . وكذلك وافقت اللجنة على الفقرة الثالثة الأخيرة .

أقرت اللجنة المادة الثانية عشرة الخاصة بتقارب البيئات والبيئات .

وأقرت المادة الثالثة عشرة الخاصة بتحديد عدد الدروس في كل أسبوع . ومدة كل درس .

فقال سعادة وكيل الوزارة : إن أسس تدريس القرآن الكريم هو التحفيظ ولم يرد ذكر ذلك في المادة . لأن الذين لا يفسح على مساح التدريس . أما درس القرآن كله فهو غير ميسور ودرج الرابع موضوع حفظه يشمل تنه على الأقل في مدى السنوات الخمس

فقال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى إن المادة تقول (مدة الدراسة) وليست الدراسة عدا في التحفيظ . فقد يفهم أن المراد من ذلك درس شيء من القرآن على سبيل التفهيم حسب ، ولا مانع من أن يصحح في الصاوي بذكر التحفيظ . ثم يذكر في منهاج الدراسة مقدار ما يحفظ كل سنة . والذي يذكر في تسانون أهم من الذي يذكر في منهاج . ولم لا تحذف الهندسة والزيم مثلا المذكورتان في المادة الثالثة من مواد الدراسة ويحل محلها تحفيظ القرآن ؟

إن العلوم كلها مبدية ولها مدارس أخرى ، وتفران أكثر فائدة من نواح مدة والتعليم الأولى به .

وبعد أخذ الرأي على هذه المادة أصدر حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى على رأيه ، وامتنع اثنان عن إبداء رأي ووافق أغلب اللجنة على النص الأصلي .

وقد اشغلت المادة الثانية على اللغة العربية قراءة وكتابة ، وقد أقرها حضرات الأعضاء .

أما المادة الثالثة التي تشمل الحساب وبسائط الهندسة والزيم ، فقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن في تعليم بسائط الهندسة والزيم تحميلا للطفل فوق استطاعته ، وفضل بدل ذلك أن يتفرغ الطفل لحفظ القرآن .

فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأن هذا يحمله الطفل لأنه قبل ولا يضعف تحفيظ القرآن . والنظر من تعليم الحساب وبسائط الهندسة والزيم مجموعة ربط التعليم ببعضه بعض ، فبالا عن أن ذلك يقيد الطفل بعد في مثل الصناعات اليومية وشؤون الحياة .

فقال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين والى يطابق البسيط في اللغة على الواسع . وهل تفرقون بين البسيط والمبدئي ؟

فأجيب فضيته على ذلك بأنه (يراد من البسيط عرفا كما تعرف ما هو أقل من المبدئي) .

ثم وافق أغلب اللجنة على هذه المادة .

وشملت المادة الزامة المعلومات العامة (مواضيع من الأشياء والصحة والتاريخ والجغرافيا) .

فأرى بعض حضرات الأعضاء أن ذلك قد يستغرق وقتا طويلا في الدراسة لو صرف بعضه في تحفيظ القرآن لكان أولى .

فأجاب سعادة وكيل الوزارة : إن دراسة هذا كله لا تستغرق غير درسين كل أسبوع .

فاقتضت قضية الشيخ حسين وإلى من عبارة (يضم إليها كأعضاء فيها موطعان فيناد على لأخر) ولكن اللجنة أقرت الفقرة كما هي .

ذكرت المادة التاسعة عشرة *هـ على كل مجلس مديرية إنشاء من السنة المالية التالية لصدور هذا القانون أن يخصص في ميزانيته مقدارا من المال يؤخذ من الرسوم الإضافية على ضرائب الأطنان ، وأنه على كل مجلس بلدى أن يخصص كذلك مقدارا من المال يناسبه للتعليم لأقل ، وكلا المبلغين علاوة على جميع ما يكون مخصصا لهذا التعليم من الإيرادات الأخرى .

وقد أقرت اللجنة هذه المادة .

أما باقي المواد من العشرين إلى السادسة والعشرين فإنه يصح على أمور تتعلق بتعيين حصة التعاون والزراعة بين وزارة المعارف العمومية ومجلس المديرية والمحس البلدية في تسهمه مكتب وطريقة الإشراف والإعانة عليها وغير ذلك من الأحكام الموقعة الواجبة لتنفيذ هذا القانون .

وقد بحثت اللجنة في هذه المواد كلها بما تستحقها من العناية ثم وافقت عليها .

وقد أثار بعض حضرات الأعضاء مسألة مكتب الإعانة وناقشوا حصرات ممثل وزارة المعارف العمومية في أمر نظارها ومدرسيها وظهرت رغبته في العطف عليهم .

وأجاب سعادة وكيل الوزارة بأن التعليم الأول في المشروع الجديد يرد إلى تخفيف "شرا" عن طريق أسنطة كتبه نصفيين لديهم مؤهلات علمية محترمة من امداد الدينية . والوزارة لا تتعرض لإطلاقا لموضوع الإعانة وتتصل بالمكاتب التي تقرها وتشرع فيها .

فأرى حضرات الأعضاء أنه ذلك أن تجعل وزارة المعارف العمومية لنظر مكاتب الإعانة ومدرسيها غير الطامحين مدى واسعاً فيكون فيه في أمر مستقبلهم كما يرغبوا في أن تمنى الحكومة توفير وسائل العيش لهم بعد ترك مكاتب التعليم .

ولا يسع اللجنة في ختام تقريرها هذا إلا أن تبدي عظيم شكرها لما أبداه حضرات أصحاب السعادة والمهزة ممثل وزارة المعارف العمومية من المعلومات والبيانات القيمة التي ساعدت اللجنة في مناقشتها .

وتشرف اللجنة بتوقيع تقريرها إلى المجلس الموقر راجية الموافقة على المشروع وفق الصيغة الآتية :

أما المادة الرابعة عشرة فخاصة ببيان مدة الدراسة ومبداها في كل عام ، وبقرار العطلة التي تساهب المواسم الزراعية والأعياد والمولد المحلية وما يتبع ذلك .

وقد أقرت اللجنة هذه المادة .

وذكرت المادة الخامسة عشرة أن يكون حضور الأطفال للمكاتب العامة بلباسهم العادية ولا يؤمنون بلباس أروزي خاص .

وبعد البحث والمناقشة أقرتها اللجنة .

وقد ذكرت المادة السادسة عشرة أنه يجوز أن يقبل في المكاتب العامة الأطفال الذين أتموا من السادسة بناء على طلب أهلهم بشرط أن يكون غرضهم إعداد الأطفال لمتابعة الدراسة في المدارس الابتدائية أو في المعاهد الدينية ، وأن معالي وزير المعارف العمومية يبين بقرار منه شروط قبولهم وما يتبعونه .

حصلت المناقشة في هذه المادة التي وافقت رغبة بعض حضرات الأعضاء الذين اقترحوا أن يكون مبدأ التعليم في تمام السنة السادسة للطفل، وضالفت رغبته من ناحية ما شرط فيها . وقد وافقت اللجنة على هذه المادة كما هي .

ذكرت المادة السابعة عشرة أنه يشترط لتعيين المعلم أو المعلمة في المكاتب العامة الحصول على شهادة الكفاءة للتعليم الأول من وزارة المعارف العمومية . أو الحصول من الأئمة على شهادة العالمية أو الشهادة الثانوية للقيم ثانياً .

وقد أقرتها اللجنة .

وقد أشارت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة إلى أن مجلس المديرية يكفل التعليم الأول ويأشر إدارته في مدن وقرى المديرية طبقاً لأحكام هذا القانون .

كما أشارت إلى ما سيصدره وزير المعارف العمومية من القرارات والمشاريع .

وقد وافقت اللجنة على ذلك .

وقالت الفقرة الثانية من هذه المادة (ويشكل كل مجلس من أعضائه لجنة استشارية لشؤون التعليم الأول يضم إليها كأعضاء فيها موظفان فيناد على الأقل من الموظفين التابعين لوزارة المعارف العمومية) .

مشروع قانون خاص بالتعليم الأولي

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - التعليم الأولي إلزامي للبنين والبنات من تمام سن السابعة إلى تمام الثانية عشرة .

مادة ٢ - والد الطفل هو المأمور بتعليمه ، وله في غير المأمور به الشدة المتولى أمره

مادة ٣ - يجب الإبقاء من هذا الإلزام إذا كان الطفل مصابا بمرض أو ساحة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقى الدراسة . ويبقى الإعفاء ما بقى المرض أو العاهة .

مادة ٤ - يتلقى الأطفال التعليم الأولي في المكاتب العامة مجانا .

مادة ٥ - يجوز لوالد الطفل أو متولى أمره تعليمه في معهد آخر أميري أو حر أو في منزله بشرط أن يحضر بذلك رئيس مجلس المديرية أو المحافظ على حسب الأحوال وبشرط أن تكون دواسته معادلة لدراسة المكاتب العامة . ويجدد وزير المعارف العمومية بقراره منه شكل الإخطار والمدة التي يجب حصوله فيها وكذلك طريقة التحقق من معادلة الدراسة .

مادة ٦ - تعين بقرارات من وزير المعارف العمومية الجهات التي أنشئت فيها المكاتب العامة اللازمة والتي يصرى عليها حكم الإلزام المشار إليه في المواد السابقة .

ولا يتناول الإلزام الأطفال الذين يقيمون في حال تبعد أكثر من كيلو مترين من أقرب مكتب عام وذلك بالشروط التي تبين في القرارات المذكورة .

مادة ٧ - عند العمل بحكم الإلزام في أية جهة يجب على كتيبة الصحة وعلى العمدة والصيارف الكفائيين حفظ دفاتر قيد المواليد والوفيات أن يرسلوا إلى رؤساء مجالس المديرية أو إلى المحافظين على حسب الأحوال قبل انتهاء كل سنة مكتوبة بشهرين كشوفات بأسماء الأطفال المتضمنين في دوائهم والذين يكونون قد بلغوا سن التعليم الأولي أو يبلغونها عند افتتاح الدراسة .

ويجب عليهم أن يرسلوا كذلك كشوفات بأسماء الأطفال المصابين بأمراض أو عاهات ماسة من تلقى التعليم مع بيان نوع الأمراض والعاهات

وتبين في جميع الكشوفات أسماء وعنوانات آباء الأطفال ومتولى أمورهم . ويجب على آباء الأطفال ومتولى أمورهم أن يقدموا جميع البيانات اللازمة لإعداد الكشوفات .

مادة ٨ - إذا لم يتقدم الطفل للكتب العام أو لم يواظب عليه لغير سبب مقبول وجب على رئيس المكتب أن يرسل إنذارا مكتوبا لأبيه أو متولى أمره . وعند غيابه أو رفضه التسلم يسلم الإنذار للعمدة أو شيخ الحارة .

وإذا لم يتقدم الطفل للكتب في مدى خمسة أيام من تسلم الإنذار أو تقب من جديد لغير سبب مقبول حرر لوالده أو متولى أمره محضر مخالفة .

مادة ٩ - من المخالفات المصنوع عليها في المادة السابقة فدية بمعدل أو مولى أمره يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش .

ومع ذلك يجوز للمسكن تأجيل لدخول إعطاء الخائف مهلة لتنفيذ أحكام القانون . وإن لم ينفذ ذلك في الميعاد المحدد يحكم القاضي على المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا ، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠ - المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذها تكون إثباتها بمعرفة موظفي وزارة المعارف العمومية وموظفي مجالس المديرية الذين يتقدمون لذلك وزير المعارف العمومية .

مادة ١١ - مدة الدراسة في المكاتب العامة خمس سنوات وتشمل المواد الآتية :

(١) القرآن الكريم والعين والتهديب والتربية الاجتماعية .

(٢) اللغة العربية قراءة وكتابة .

(٣) الحساب ووسائل الهندسة - الرسم .

(٤) المعلومات العامة (موضوعات من الأخشاء والصحة والتاريخ والجغرافية) .

(٥) التربية البدنية .

(٦) التعليم المتفرق والصحي (للبنات فقط) .

ويراعى تدريس مقرر القرآن الكريم والتبليغ الإسلامية في الساعات الأولى أو الأخيرة من اليوم الدراسي . والأطفال غير المسجلين معقون من حضور هذه الدروس .

وعلى كل مجلس يبنى أن يخصص كذلك في ميزانيته للتعليم الأولي مبلغا يعادل ١٪ من مجموع إيراداته .

وتخصص هذه المبالغ للتعليم الأولي علاوة على جميع ما يكون مخصصا لهذا التعليم من الإيرادات الأخرى .

مادة ٢٠ - يجوز للجالس موقفاً أن تسلم وزارة المعارف العمومية للمدارس غير الأولية أن تخصص لأنواع التعليم الأخرى جزءاً من المبالغ المنصوص عليها في الفقرتين الأولى من المادة السابقة .

وكل مدرسة من غير مكاتب التعليم الأولى تلتحق أو تتحول إلى وزارة المعارف العمومية تتحمل الاختصاصات المقررة لها لحساب التعليم الأولى .

مادة ٢١ - قبل إعداد ميزانيات مجالس المديرية والمجالس البلدية في كل سنة تخضع وزارة المعارف العمومية كل مجلس بأقل عدد يصيب عليه إنشائه في دائرته من المكاتب العامة في السنة التالية .

ويوزع مجلس المديرية هذه المكاتب على الجهات الداخلة في دائرته بحسب حاجاتها مع أخذ رأى اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في المادة ١٨ .

مادة ٢٢ - كل ما يزيد سنوياً من إيرادات التعليم الأولى على مصروفاته يتكون منه احتياطي يخصص لإنشاء مباني المكاتب العامة وتأثيثها وصيانتها .

مادة ٢٣ - بمجرد صدور هذا القانون تسلم مجالس المديرية كل ما في دوائرها من المدارس الأولية التي تديرها وزارة المعارف العمومية وغيرها من المصالح الأخرى . وتحول جميع هذه المدارس إلى مكاتب عامة .

مادة ٢٤ - تسولي وزارة المعارف العمومية التفتيش الطبي والصحي على المكاتب العامة ، وتعين لهذا الغرض المفتشين والموظفين الآخرين الذين يسهل إليهم في التفتيش ، وعلى هؤلاء جميعا التحقق من اتباع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه ، وترسل ملاحظاتهم إلى مجالس المديرية المختصة للعمل بها .

مادة ٢٥ - تكفل وزارة المعارف العمومية التعليم الأولي وتباشر إدارته في المحافظات .

مادة ٢٦ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يسنل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لذلك .

أمر بأن يعمم هذا القانون بمحامي الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

وتتشا فرق حفاظ بكل قرية أو مدينة لمن يرسلون التخصص في حفظ القرآن وتجويد فيه غير الأوقات المخصصة للواد السابقة .

وتعين المناهج الدراسية بقرار وزاري .

مادة ١٢ - يتقارب البنون والبنات على الدراسة لكل فريق نصف نهار .

مادة ١٣ - عدد الدروس كل أسبوع أربعة وعشرون درسا وكل درس أربعون دقيقة .

مادة ١٤ - تكون الدراسة في المكاتب العامة عشرة أشهر في كل عام .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار منه مبدأ افتتاح الدراسة ومبدأ العطلة مراعى في ذلك حاجات كل جهة ومواسمها الزراعية وأعيادها وموالاتها المحلية .

وللوزير عند الاقتضاء أن يقرر إجازات أخرى بناء على اقتراح من رئيس مجلس المديرية أو من المحافظ .

مادة ١٥ - يكون حضور الأطفال للمكاتب العامة بملابسهم العادية . ولا يبرمون بلباس أوزى خاص .

مادة ١٦ - يجوز أن يقبل في المكاتب العامة الأطفال الذين أتموا سن السادسة بناء على طلب أهلهم بشرط أن يكون غرضهم إعداد الأطفال لتابعة الدراسة في المدارس الابتدائية أو في المعاهد الدينية .

ويعين وزير المعارف العمومية بقرار منه شروط قبولهم والتعليم الذي يلحق لهم .

مادة ١٧ - يشترط تعيين المعلم أو المعلمة في المكاتب العامة أن يكون حاصلًا على شهادة الكفاءة للتعليم الأولي من وزارة المعارف العمومية ، أو حاصلًا من الأظهر على شهادة العالمية ، أو الشهادة الثانوية للقسم الثاني .

مادة ١٨ - يكفل مجلس المديرية التعليم الأولي ويباشر إدارته في مدن وقرى المديرية طبقاً لأحكام هذا القانون ولما يصدره وزير المعارف العمومية من القرارات والمشتورات .

وبشكل كل مجلس من أعضائه لجنة استشارية لتكوين التعليم الأولى يضم إليها كأعضاء فيها موظفان فيان على الأقل من الموظفين التابعين لوزارة المعارف العمومية .

مادة ١٩ - على كل مجلس مديرية ابتداء من السنة المالية التالية لصدور هذا القانون أن يخصص في ميزانيته للتعليم الأولى مبلغاً يؤخذ من الرسوم الإضافية على ضرائب الأطنان يكون مادداً لا ٦٦٪ من مقدار هذه الرسوم .

مشروع القانون كما اقترحه مجلس النواب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

د. مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وصدروه :

مادة ١ - التعليم الأولي إلزامي للبين والبنات من تمام سن السابعة إلى تمام الثانية عشرة .

مادة ٢ - والد الطفل هو المأزم بتعليمه فإن لم يوجد فالمأزم هو الشخص المتولى أمره .

مادة ٣ - يجب الإعفاء من هذا الإلزام إذا كان الطفل مصابا بمرض أو بعاة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقى الدراسة ، ويبنى الإعفاء ما بين المرض أو البعاة .

مادة ٤ - يتلقى الأطفال التعليم الأولي في المكاتب العامة بالمجان .

مادة ٥ - يجوز لوالد الطفل أو متولى أمره تعليمه في معهد آخر أميري أو حر أو في منزله بشرط أن يعطى بذلك رئيس مجلس المديرية أو المحافظ على حسب الأحوال وبشرط أن تكون دراسته معادلة لدراسة المكاتب العامة .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار منه شكل الإخطار والمدة التي يجب حصوله فيها وكذلك طريقة التحقق من معادلة الدراسة .

مادة ٦ - تعين بقرارات من وزير المعارف العمومية الجهات التي أُنشئت فيها المكاتب العامة اللازمة والتي يسرى عليها حكم الإلزام المشار إليه في المواد السابقة .

ولا يتناول الإلزام الأطفال الذين يقيمون في محال تبعد أكثر من كيلو مترين من أقرب مكتب عام ، وذلك بالشروط التي تبين في القرارات المذكورة .

مادة ٧ - عند العمل بحكم الإلزام في أية جهة يجب على كنية الصصة وعلى العمدة والصبايف المكلفين حفظ دفاتر قيد المواليد والوفيات أن يرسلوا إلى رؤساء مجالس المديرية أو إلى المحافظين على حسب الأحوال قبل ابتداء كل سنة مكتوبة بشهرين كشوفا بأسماء الأطفال المقيمين في دوائهم والذين يكونون قد غفوا عن التعليم الأولي أو يفتنح الدراسة .

وسب عليهم أن يرسلوا كذلك كشوفا بأسماء الأطفال المنصابين بأمراس أو من تمام سن ثمانية من تلقى التعليم مع بيان نوع الأمراض والبعاهات .

يترتب في جميع الكشوف أسماء وعنوانات آباء الأطفال ومتولى أمورهم .

سب على آباء الأطفال ومتولى أمورهم أن يقدموا جميع البيانات اللازمة لإيد - كتنوف .

مشروع القانون كما واقتت عليه اللجنة

على أصلها .

مادة ١ - على أصلها .

مادة ٢ - على أصلها .

مادة ٣ - على أصلها .

مادة ٤ - يتلقى الأطفال التعليم الأولي في المكاتب العامة مجاناً .

مادة ٥ - على أصلها .

مادة ٦ - على أصلها .

مادة ٧ - على أصلها .

مشروع القانون كما واقتت عليه اللجنة

مادة ٨ - على أصلها .

مادة ٩ - (الفقرة الأولى) على أصلها .

(الفقرة الثانية) على أصلها .

(الفقرة الثالثة) حذف .

مادة ١٠ - على أصلها .

مادة ١١ - (الفقرة الأولى) على أصلها .

(١) على أصلها .

» » (٢)

» » (٣)

(٤) المعلومات العامة (موضوعات من الأشياء وتصحة والتاريخ والجغرافيا) .

(٥) على أصلها .

» » (٦)

(الفقرة) على أصلها .

(الفقرة) » »

(الفقرة) » »

مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب

مادة ٨ - إذا لم يتقدم الطفل للكتب العام أو لم يواظب عليه لغير سبب مقبول وجب على رئيس المكتب أن يرسل إنذارا مكتوبا لأبيه أو متولى أمره . وعند غيابه أو رفضه التسلم يسلم الإنذار للصدقة أو شيخ الحارة .

وإذا لم يتقدم الطفل للكتب في مدى خمسة أيام من تسلم الإنذار أو تقيب من جديد لغير سبب مقبول حرر لوالده أو متولى أمره محضر مخالفة .

مادة ٩ - كل مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة تقع من والد الطفل أو متولى أمره يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش .

ومع ذلك يجوز للحكمة تأجيل الدعوى وإعطاء المخالف مهلة لتنفيذ أحكام القانون فإن لم ينفذ ذلك في الميعاد المحدد يحكم القاضي على المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود في أثناء السنة المكتنية يحكم القاضي دائما بالحبس .

مادة ١٠ - المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له يكون إثباتها بمعرفة موظفي وزارة المعارف العمومية وموظفي مجالس المديرات اللذين يتدبرهم لذلك وزيرو المعارف العمومية .

مادة ١١ - مدة الدراسة في المكاتب العامة خمس سنوات وتشمل المواد الآتية :

(١) القرآن الكريم والدين والتهديب والتربية الاجتماعية .

(٢) اللغة العربية قراءة وكتابة .

(٣) الحساب وبسائط الهندسة - الرسم .

(٤) المعلومات العامة (موضوع من الأشياء والصحة والتاريخ والجغرافيا) .

(٥) التربية البدنية .

(٦) التعليم المنزلي والصحي (للبنات فقط) .

ويراعى بتدريس مقرر القرآن الكريم والديانة الإسلامية في الساعات الأولى والأخيرة من اليوم الدراسي . والأطفال غير المسلمين معفون من حضور هذه الدروس .

وتشأ فرق حفظ بكل قرية أو مدينة لمن يريدون التخصص في حفظ القرآن ويجوز به في غير الأوقات المخصصة للواد السابقة .

وتعين المناهج الدراسية بقرار وزاري .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرت عليه اللجنة

مادة ١٢ - على أصلها .

مادة ١٣ - على أصلها .

مادة ١٤ - على أصلها .

مادة ١٥ - على أصلها .

مادة ١٦ - على أصلها .

مادة ١٧ - على أصلها .

مادة ١٨ - على أصلها .

مادة ١٩ - على أصلها .

مادة ١٢ - يتناوب البنون والبنات على الدراسة لكل فريق نصف نهار .

مادة ١٣ - عدد الدروس كل أسبوع أربعة وعشرون درساً وكل درس أربعون دقيقة .

مادة ١٤ - تكون الدراسة في المكاتب العامة عشرة أشهر في كل عام ويحدد وزير المعارف العمومية قراره منه مبدأ افتتاح الدراسة ومبدأ العطلة صراعيًا وفي ذلك حاجات كل جهة ومواسمها الزراعية وأعيادها وموالبها الخيرية .

والوزير عند الانقضاء أن يقرر إجازات أخرى بناء على اقتراح من رئيس مجلس المديرية أو من المحافظ .

مادة ١٥ - يكون حضور الأطفال للمكاتب العامة إجباريًا على المادية . ولا يلزمون مجلس أو رضى خاص .

مادة ١٦ - يجوز أن يقبل في المكاتب العامة الأطفال الذين أتموا من السادسة بناء على طلب أهلهم بشرط أن يكون غرضهم إعداد الأطفال لنتيجة الدراسة في المدارس الابتدائية أو في المعاهد الدينية .

ويعين وزير المعارف العمومية بقراره شروط قبولهم والتعليم الذي يقبل لهم .

مادة ١٧ - يشترط تعيين المعلم أو المعلمة في المكاتب العامة أن يكون حاصلًا على شهادة الكفاءة للتعليم الأول من وزارة المعارف العمومية أو حاصلًا من الأظهر على شهادة المالية ، أو الشهادة الثانوية للقسم الثاني .

مادة ١٨ - يكفل مجلس المديرية التعليم الأول ويأشر إدارته في مدن وقرى المديرية طبقًا لأحكام هذا القانون ولما يصدره وزير المعارف العمومية من القرارات والمشورات .

ويشكل كل مجلس من أعضائه لجنة استشارية لشؤون التعليم الأولى يضم إليها كأعضاء فيها موظفان فنيان ، على الأقل ، من الموظفين التامين لوزارة المعارف العمومية .

مادة ١٩ - حل كل مجلس مديرية ابتداء من السنة المالية التالية لصدور هذا القانون أن يخصص في ميزانيته للتعليم الأولى مبلغًا يؤخذ من الرسوم الإضافية على ضرائب الأطباء يكون معادلًا ٦٦ ٪ من مقدار هذه الرسوم .

وعلى كل مجلس بدى أن يخصص كذلك في ميزانيته للتعليم الأولى مبلغًا يعادل ١ ٪ من مجموع إيراداته .

وتخصص هذه المبالغ للتعليم الأولى علاوة على جميع ما يكون غرضها لهذا التعليم من الإيرادات الأخرى .

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب
مادة ٢٠ - على أصلها .	مادة ٢٠ - يجوز لمجلس موثقا وإلى أن تسلم وزارة المعارف العمومية المدارس غير الأولية أن تخصص لأنواع التعليم الأخرى جزءا من المبالغ المنصوص عليها في الفقرتين الأولىين من المادة السابقة .
مادة ٢١ - على أصلها .	وكل مدرسة من غير مكاتب التعليم الأولى تلقى أو تحول إلى وزارة المعارف العمومية تنقل الاختادات المقررة لها لحساب التعليم الأولى .
مادة ٢٢ - على أصلها .	مادة ٢١ - قبل إعداد ميزانيات مجالس المديرات والمجالس البلدية في كل سنة تخطر وزارة المعارف العمومية كل مجلس بأقل عدد يجب عليه إنشاءه في دائرته من المكاتب العامة في السنة التالية .
مادة ٢٣ - على أصلها .	ويوزع مجلس المديرية هذه المكاتب على الجهات الساخلة في دائرته بحسب حاجاتها بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في المادة ١٨
مادة ٢٤ - على أصلها .	مادة ٢٢ - كل ما يزيد سوا من إيرادات التعليم الأولى على مصروفاته يتكون منه احتياطي يخصص لإنشاء مبانى المكاتب العامة وتأمينها وصيانتها .
مادة ٢٥ - على أصلها .	مادة ٢٣ - بمجرد صدور هذا القانون تسلم مجالس المديرات كل ما ورد من ... من المصالح الأخرى . ويجب ...
مادة ٢٦ - على أصلها .	مادة ٢٤ - تتوف وزارة الحرب ...
مادة ٢٧ - على أصلها .	على المكاتب العامة وتعين لهذا المرض المفتشين والموصفين الآخرين
مادة ٢٨ - على أصلها .	يمهد إليهم في التفتيش . وعلى هؤلاء جميعا التحقق من اتباع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه . وترسل ملاحظاتهم إلى مجالس المديرات المختصة للعمل بها .
مادة ٢٩ - على أصلها .	مادة ٢٥ - تكفل وزارة المعارف العمومية التعليم الأولى وتباشر إدارته في المحافظات .
مادة ٣٠ - على أصلها .	مادة ٢٦ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
مادة ٣١ - على أصلها .	وله أن يصدر القرارات اللازمة لذلك .
مادة ٣٢ - على أصلها .	فأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الإلزامية التعليم

ولما صدر الدستور المصري في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ نصت فيه المادة (١٩) على أن "التعليم الأولي إلزامي للفرسين - بنين وبنات - وهو مجاني في المكاتب العامة" عتبت وزارة المعارف بحث وسائل التنفيذ ووضعت مشروعا بدأت في تنفيذه على سبيل التجربة من سنة ١٩٢٥ وخطت به خطوات في سبيل نشر التعليم الأولي وأدخلت عليه من التعديل ما دلت التجربة على ضرورته بقصد الوصول إلى جملة محققا للفرض منه على قدر الإمكان .

وفي هذا العام رأت الوزارة أن التجربة بلغت حدا يصح معه أن يعاد بحث الموضوع بقصد استصدار التشريع الذي يكفل تنفيذ الإلزام .

المشروع المقترح

وهذا المشروع يقضى بإشياء نحو من نحة الألف مكتب . وهذا القدر يكفي جميع الأطفال من سن ٧ إلى ١٢

مدة الدراسة

مدة الدراسة الإلزامية خمس سنوات باختيار اليوم الدراسي نصف نهار وهي كافية لدراسة المنهج المقرر بل حرج . وفي تجاوزها ما يقدر بالمشروع عن الفرض منه ويؤخر الانتفاع بالأطفال في السن التي تؤهلهم لمباشرة أعمالهم الزراعية أو الصناعية .

من الإلزام

وحددت سن الإلزام من السابعة إلى الثانية عشرة إذ إن الفترة بينهما هي الفترة المناسبة لهذا التعليم فلا يكون الطفل بعدها عرضة لنسيان ما تعلم . وأنه عند خروجه من المكتب في هذه السن يجوز استخدامه بالاحرج فيما يقوى عليه من الأعمال الزراعية والصناعية التي تناسبه كما تقدم .

ولقد أتاح المشروع الفرصة لمن يريدون إعداد أولادهم للدراسة الابتدائية أو الالتحاق بالمعاهد الدينية ولا يرغبون التورث بأولادهم إلى سن السابعة فأجازهم إلحاق أولادهم في سن السادسة بهذه المكاتب العامة طبقا للشروط التي تضعها الوزارة لهذا الفرض .

اليوم الدراسي

جعلت الدراسة نصف يومية يتناولها البنون والبنات . وقد قصد بذلك إلى تحقيق الفرضين الآتيين :
(١) اقتصاد نصف النفقة التي كانت تلزم لتوفير عدد المكاتب والمعلمين لوجعل التعليم في كامل النهار .

(٢) تمكن الأطفال في النصف الآخر من اليوم من المعاونة في الأعمال التي يزاولونها أهلهم حتى لا يفصلوا عن بيتهم .

الملابس العادية

ولتنش الرغبة في عدم المماعة بين هؤلاء الأطفال وبينهم سيكون حضورهم للمكاتب العامة بملابسهم العادية .

ملحق

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون حاص بالتعليم لأولى

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون التعليم لأولى

مقدمة

لم يكن غاية لكتاتيب قديما سوى تعليم القراءة والكتابة توسلا إلى حفظ القرآن الكريم . ثم رعت الحكومة في إصلاحها حافا فوضعتها جميعها تحت تفتيش نظارة المعارف في سنة ١٨٦٩ ثم توسعت في هذه الرغبة فأحالت إدارة الكتاتيب التي كان يديرها ديوان الأوقاف العمومية على نظارة المعارف سنة ١٨٨٩ فأصلحت من حال معلميا وأمكنها لتتخذ منها بواء لمشر تعليم الأولى في البلاد وأدخلت فيها تعلم الخط والحساب . ثم أنشأت على مثلها عدة كتاتيب كما أحيل عليها عدد آخر مما كانت تديره المصالح الأميرية الأخرى .

وكان يقوم بتدبير هذه الكتاتيب كتاتيب أخرى يديرها الأفراد لاسطغان لنظارة المعارف عليها . فأرادت أن يشمل الإصلاح هذه الكتاتيب أيضا فوضعت سنة ١٨٩٧ لأربعة منح يوجهها إياها لكل كتاب يقضه لتنتجها ويسير على ما تصفه من منح فتوصلت ذلك لبسط إشراق على هذه الكتاتيب . ولما صدر قانون مجلس المديرات سنة ١٩٠٩ عهدت نظارة المعارف إلى المجلس في صرف الإعانة إلى الكتاتيب الحرة التي في دائرتها مع الاحتفاظ للمسا بالتفتيش على تلك المكاتب .

وكانت وزارة المعارف خلال هذه السنين الطويلة لا تنفل عن إصلاح حال المعلمين ، فبدأت هذا الإصلاح بإشراطها على من يرغب في التوظيف في مكاتيب أن يتخير في امتحان تضعه لذلك تمنح من يتخير فيه لقب فيه أو عريف على حسب درجة نجاحه . ثم أعقت هذه الخطوة أخرى سنة ١٩٠٢ هي إعطائه دروس خاصة منتظمة لمعلم الكتاتيب يمتحنون فيها في نهاية كل عام دراسي . ثم تدرجت إلى إنشاء مدارس المعلمين الحالية .

كذلك وجهت عنايتها إلى إصلاح المناهج فأخذت تضيف ما تراه لازما من المواد المختلفة وأدخلت تعليم اللغة العربية ثم مادة تدوير الصحة من دروس الأخلاق ، والزراعة والحرف (المهين) ورسم وأشغال الأطفال ومشاهد الطبيعة والجغرافية (اللسان) .

يبدأ أن هذه الجهود المنقذة من حاسب وزارة المعارف لم تكن كافية للقضاء على لامية التي كانت منتشرة في البلاد إلى حد كبير فشكلت في سنة ١٩١٧ لجنة دراسة الموضوع فوفرت لها مشروعا ثم بدلت في دور تنفيذ بسبب ما كانت تستلزم من الأعباء المالية الثقيلة التي لا تتحملها ميزانية الدولة حينئذ .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسها المنعقد في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ بحضور حضرة صاحب السعادة يونس صالح باشا المستشار الملكي لوزارة الداخلية. وقد تبين للجنة أن مسألة الحال هي من المسائل الهامة التي تفتي بها الحكومات المتقدمة رعاية خاصة ، ولقد قامت جمعية الأعم بإنشاء مكتب خاص للعناية بالحال وتنظيم شؤونهم ، وانضمت لهذا الغرض جملة مؤتمرات دولية فيما بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٠

ولما كانت مسألة تشييل الأحداث في غاية الأهمية والخطورة ولم يكن لها قواعد وأصول يرسخ إليها حتى لا يترك هؤلاء الصبية في أيدي أناس يستغلونهم لضغمتهم بدون شعقة ولا رحمة وبلا مراعاة لحالتهم الصحية ولا الأخطار التي يتعرضون لها أصدرت الحكومة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ وهو خاص بتششيل الأحداث في معامل حليج القطر .

غير أن هذا القانون أصبح غير واف والضمانات المذكورة - خصوصاً - بعد أن اتسعت الصناعات في مصر وكثر الحال الأحداث من الذكر والإناث فاضطرت الحكومة إلى وضع تشريع أوسع يناسب مع الظروف التي نحن فيها . وأصدرت القانون الخاص بوضع نظام لتششيل الأحداث من الذكور والإناث حتى تكفل لهم العناية بصحتهم والتعليم على أعمالهم ويحسد الفوق والواجبات لكل من أصحاب الأعمال والحال طبقاً لتطورات الاجتماعية والصحية ونمسا مع النظر الحديثة النبعة في معظم البلاد المتقدمة. ولقد لاحظت اللجنة ملاحظتين على مشروع القانون :

الملاحظة الأولى - أنه ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى عبارة "بناء السفن" وورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة كلمتا "أو سفينة أو باخرة" وقد قال سعادة مندوب وزارة الداخلية إن المقصود من كلمة "السفن" الواردة في الفقرة الثانية هي السفن البحرية ، على الإطلاق ، أما المقصود من كلمتي "أو سفينة أو باخرة" الواردتين في الفقرة الثالثة هي المراكب والبواخر النهرية. وقد اكتفت اللجنة بهذا التفسير الذي يؤدي إلى المعنى الصحيح .

الملاحظة الثانية - أنه ورد في أول الفقرة الثانية من المادة الرابعة العبارة الآتية "وإذا كانوا ملصقين بالمدارس الأولية" غير أن قانون التعليم الأولي الذي أقره مجلس النواب بمجلسه ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ مبر عن هذه المادة بالمكاتب الأولية .

ولقد قال سعادة مندوب وزارة الداخلية إن القانون أراد بكلمة "المدارس" أن تشمل المدارس الأولية الموجودة الآن في أنحاء القطر والمعاد التي ستنشأ وفقاً لقانون التعليم الأولي الذي سمي هذه المادة "بالمكاتب الأولية" إذ ليس من المنظور أن تستبدل المدارس الأولية بجميعها الموجودة الآن في أنحاء القطر بمكاتب أولية في وقت واحد .

وقد وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون حسباً أقره مجلس النواب معاً حضرة الشيخين المحترمين عبد الله سمكة بك والذكور أحمد فهمي الرشيد بك ، إذ لاحظنا ملاحظات على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ١٨ وكانا مشتركين في الملاحظة على المادة الأولى ، وانفردت ثانيهما بالملاحظة على المواد الثلاث الأخرى .

القطلات

القطلات موسمية قدوها شهران في كل سنة وقد روى فيها أن تنفق مع لؤاس الزاوية ونحوها فلا تمعل الأعمال التي تتطلب مساعدة الأطفال وجه خاص .

مواد الدراسة

روى في اختيار مواد الدراسة وقدر ما يدرس منها ألا يتبع فيها إلى إغراط يجعل المكاتب مدارس ابتدائية من غير لغة أجنبية ولا يتزل بها إلى حد التفریط بالانحصار فيها على ما يكفي مجرد مكاتبة الأمية بل تلت قدراً من الثقافة العامة يساعد النشره بقدر الإمكان على تفهم نواص الحياة الاجتماعية وإعداد من يريد منهم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمعاهد الدينية .

التفقات

وستشارك وزارة المعارف مع مجالس المديرات وبلديات البادر في التفقات لازمة لهذه المكاتب وقد أثير في القانون إلى القدر الذي يتعين على هذه المجالس إدراجه في ميزانيتها لهذا التعلیم في كل عام على أن تقوم وزارة المعارف فصل باقي التفقات .

وستختص وزارة المعارف وسدها بنفقة التفتيش المالي والطبي وإعداد المعلمين لهذه المكاتب . وستستفيد الوزارة من جهود المعاهد الدينية تخفيض عبء التفقات التي تتحملها في إعداد المعلمين للمكاتب العامة .

تنقيذ الإزام

قد ترك لوزارة المعارف حرية تقرير الإزام بالتدريج أو دفعة واحدة في كل انطقة أو مديرية بحسب ما تستكمل حاجتها من الوسائل التي تذلل كل يمرض سبله من العقبات ، لأن تنقيذ الإزام يستدعي التقييد له بإيجاد ممكنة الصالحة وإنشاء المكاتب الكافية ولأن الظروف المالية تقسها تخضى تدريج في الإنشاء ولم ترد الوزارة أن تؤخر تنقيذ الإزام حتى تستكمل معدلات علم الأولي في جميع أنحاء القطر لأن ذلك يفوت الانتفاع به في الجهات استكملت معدلاته .

ملحق رقم ٦٥

جلسة الأربعاء ٢١ صفر سنة ١٣٥٢

(١٤ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع قانون بوضع نظام لتششيل الأحداث

من الذكور والإناث في الصناعة

(المقرر صريحاً شيخ المحترم عبد الله سمكة بك وبلا من حضرة الشيخ المحترم عبد محمد ليايه) .

أحال المجلس مجلسه المنعقد بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون الوارد من مجلس النواب الخاص بوضع نظام لتششيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة .

وقد رأت أغلبية اللجنة فيما يخص بهذه الملاحظات على المواد المذكورة
المواصلة على نصوصها طبقاً لما هو وارد في القانون .
وترجو اللجنة الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وهذا نص مشروع القانون :

نَحْنُ فُؤَادُ الْأَوَّلُ مَلِكُ مِصْرَ

فَرَدَ جُلُوسُ الشُّيُوخِ وَمَجْلِسُ النَّوَابِ الْقَانُونِ الْآتِي نَصَهُ وَقَدْ صَدَّقَتْهُ عَلَيْهِ
وَأَصْدَرَتْهُ :

مادة ١ - يسري هذا القانون على تشغيل الأحداث من الذكور
والإناث في الصناعة .
وكلمة "الصناعة" تشمل على الأخص ما يأتي :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد
من باطن الأرض .

(٢) الصناعات المعدلة لصنع المنتجات أو معيها أو تشغيلها أو إصلاحها
أو تخزينها أو صفها أو إعدادها للبيع ، والصناعات التي تقوم بتغيير شكل
المواد . ويدخل في ذلك بناء السفن وتجهيز الأدوات وكذلك توليد القوى
الحركة بصفة عامة والكهرباء وتحويل ضغط هذه القوى ونقلها .

(٣) بناء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تفجير أو هدم أي بناء أو جهاز
أو سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو أية أبنية أو مبان أو حوض أو إسكان
أو ترعة أو معدة لخدمة الدخيلة أو طريق أو نفق أو كوبري أو جسر أو
جمع رئيسي للجاري أو جمع اعتدى له أو بئر أو تركيب تنقيافية وتليفونية
أو تركيبات كهربائية أو معدة توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال
الإنشاء وكذلك الأعمال الهندسية ووضع الأسس للنباتات صالفة الذكر .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالطرز
المائية الدخيلة أو بسبل دلت شخص وتبريق البضائع في الأوحاش والأرصاف
ولرقيق ومحارر لامتداد . ويستثنى من ذلك كله النقل باليد .

(٥) التشغيل عن الآلات .

مادة ٢ - لا يسري هذا القانون على أعمال الأراضي الزراعية واستغلاله
ولا على المصانع المنزلية التي لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت إشراف
الأب أو الأم أو الجد أو الأخ أو الأم أو الخليل .

مادة ٣ - لا يجوز تشغيل الأحداث دون الثانية عشرة سنة من عمره
في الصناعة ولا يجوز السماح لهم بالدخول في أماكن العمل .

ومع ذلك يجوز تشغيل الأحداث الذين تراوح سنهم بين الثانية والثامنة
عشرة سنة في محلات الغزل والنسيج والحياكة سواء كانت يدوية أم ميكانيكية
في آلات ميكانيكية بشرط مراعاة تلك المحلات للشروط العامة التي يقررها
مكتب العمل لكل من الصناعات المذكورة فيما يتعلق بصحة العمال ورفاهية
من الأخطار كما يجوز تشغيل هؤلاء الأحداث في أعمال أخرى تتناسب
سنهم وقوتهم البدنية وقوامهم إلى تلم صناعة أو حرفة .

الملاحظة على المادة ١ - رأى - رر - حصره محمد أن ذكر كلمة "بعض
الأرض" الواردة في نص المادة ١ في صيغة تحديد في شخصين - فضلاً عن أنها
غير واردة في النصين الآخرين - غير صحيح لعدم مداه

ولقد قال سعادة مدير وزارة الداخلية إن هذه الكلمة معربة في نص
الفرنسي لكلمة Industrie extractive (أ- مستخرجة من) وفي النص
الإنجليزي لكلمة From the earth (أ- من الأرض) .

ملاحظة على المادة الثانية - رأى حصره محمد أن نص صريحه في كلمة
"ووسائله" وورده بعد عبارة "أعمال الأرضي" في رغبته "المذكورة في أول
المادة" للاستدلال ببعض الأعمال التي لا تدخل في رتبته بالأراضي رغبة
مثل ذلك شركات الري التي تغطي مياه الري - حصره محمد يشهد .

ولقد قال سعادة مدير وزارة الداخلية إن ما ذهب إليه من أن نص
هو المقصود في المادة إن تعرض لاستغلال بغيره

الملاحظة على المادة السابعة - رأى حصره محمد أن تكون لفظة في
معدل في الإحدى عشرة ساعة في الساعة شاملة مساء والساعة الخامسة
صباحاً بدلاً من "الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحاً" الواردة في الفقرة
لأنه من هذه المادة لأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الملحق بهذا القانون
عرف الليل بأنه المدة المنحصرة بين الساعة السابعة مساء والساعة الخامسة
صباحاً .

ولقد قال سعادة مدير الداخلية إن تحديد ساعات العمل مسألة تتعلق
بإقامة كل بلد وبموجب فصول السنة وهي من المسائل الاقتصادية التي يرجع
فيها إلى عادات العمل في الصناعة .

وبما كان الدول التي لا يجوز تشغيل الأحداث أكثر من ثمان
ساعات في يوم ولا في أحد أيام من هو المدة المنحصرة بين الساعة
السابعة مساء وبين الساعة الخامسة صباحاً - عشر ساعات - فإن القانون
المحدد وإن كان قد جعل مدة التشغيل تسع ساعات بدلاً من ثمان، إلا أنه
اعتبر مدة الليل التي لا يجوز تشغيل فيها إحدى عشرة ساعة متوالية تدخل
فيها المدة بين الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحاً .

الملاحظة على المادة الثامنة عشرة - رأى حصره محمد أن نصها يشترك
صاحب العمل مع مدير محلي أو المدير أو المشرف على المكان في الدعوة ،
وورد في الفقرة الأولى منها ما يلي : "ولقد تقدم لدعوى على صاحب
العمل في ذلك لطرف عمل على اعتماد أنه لا يمكن جعل نوعه المكورة
للحرفة" وليس من العمل أن يؤخذ صاحب العمل بحرية تصرف مدير
المحل أو لمخالفة المسئول فيما أو أراد الأخير تعرض في هذه أن يؤخذ "الأول"
معه في المستوية . لا ليس من عمل على صاحب العمل أن يبنى ما يوجب
عليه من عمه لمخالفة إذ أقدم مدير المدينة على إنشاء ذلك .
ولقد قال سعادة مدير وزارة الداخلية إن من مفهوم "تقدم" لدعوة
على صاحب العمل إلا أنه قد تمت دعواه لا يجوز توقع مكثرة للمخالفة
وفي هذه الحالة يعتبر شركاء ولا شك .

٨١ الدعاء بمادة الديكو .

(٩) معالجة أو تهيئة أو اختزال المواد المحتوية على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .

(١٠) صنع القصدير أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠٪ من الرصاص .

(١١) صنع أول أوكسيد الرصاص (المرنث الذهبي) وأوكسيد الرصاص الأصفر وثاني أوكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .

(١٢) عملية المنج والمعين في صناعة أو إصلاح البطاريات الكهربائية.

(١٣) تنظيف الورش التي تزاول بها الأعمال المرقومة ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢

(١٤) إدارة أو مراقبة الماكينات المحركة .

(١٥) تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء إدارتها .

(١٦) صنع الأسفلت .

(١٧) العمل في المداخن .

(١٨) العمل في مستودعات السواد المستخرج من المواد البرازية أو روث البائم أو العظام أو الدماء .

(١٩) سلق وتقطيع ريم الحرواوات ومطعمها وإذابة مخمها .

(٢٠) صناعة الكاوتشوك .

ولا يعتبر قبول الأحداث في معمل أو مصنع للتمرين أو التعليم الفني تشغيلاً لهم بالمعنى المقصود في هذه المادة على شرط حصول المعمل أو المصنع مقدماً على تصريح بذلك من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

مادة ٩٠ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في الصناعات الآتية بعد . إلا إذا كان يدهم شهادة دالة على لياقتهم من الوجهة الصحية للعمل في هذه الصناعات :

وهذه الشهادة تصرف مجاناً من الإدارة الصحية ويجوز سحبها مؤقتاً إذا ثبت أن حاملها أصبح لسبب من الأسباب غير صالح للعمل في هذه الصناعات وهي :

(١) طبخ الدماء .

(٢) طبخ العظام .

(٣) طبخ الصابون .

(٤) إذابة الشحم .

(٥) صنع السياد .

(٦) جمع الأعمال المتلفة بمحضير الجلود .

ويكون تحديد هذه الأعمال وما يلحق توافره في كل منها من الشروط لماسة المتعلقة بصحة الماك ووقايتهم من الأخطار بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل . وعلى صاحب العمل في كل هذه الأحوال تكليف الأحداث بتقديم شهادة اللياقة الطبية المنصوص عنها في المادة العاشرة من هذا القانون .

مادة ٤ — لا تزيد ساعات العمل للأحداث الذين تتراوح سنهم بين ثمانية والثانية عشرة على سبع ساعات في اليوم ، لا تدخل فيها الفترات المنصوص بها في المادة السادسة .

وإذا كانوا ملحقين بالمدارس الأولية وجب ألا تتجاوز مدة العمل مضافاً إليها مدة الدراسة سبع ساعات في اليوم .

مادة ٥ — لا يجوز تشغيل الأحداث دون الخامسة عشرة من عمرهم مدة تزيد على تسع ساعات في اليوم . لا تدخل فيها الفترات المنصوص عليها في المادة السادسة . كما لا يجوز تكليفهم بالعمل . ناعات إضافية أو إقازهم في غائر العمل هذه المواعيد المقررة .

مادة ٦ — يجب أن تقلل ساعات العمل اليومي للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة فترة أو أكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة . ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتملون أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٧ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة أثناء الليل .

ويقصد بكلمة "ليل" الواردة في هذا القانون مدة إحدى عشرة ساعة متوالية تشمل فيها الفترة بين الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحاً .

مادة ٨ — يجب إعطاء الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية . وفي المحلات التي يس فيها يوم عطلة معين يجب أن يعق بها جدول ببيان "راحة" الأسبوعية لفترة لكل من الأحداث .

مادة ٩ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة في لأعمال آتية بياناها :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأفران المصقة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها .

(٣) قفض البيض المرأيا بواسطة الرثيق .

(٤) صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

(٥) إذابة الزجاج وإنضاجه .

(٦) الغام بالأكسجين والاسيتلين .

(٧) صنع الكحول والبطوة وكافة المشروبات الروحية .

مادة ١٤ - في حالة تشغيل أحداث في الصناعة يجب على صاحب المثل :

- (أ) أن يعلق في عتار العمل نسخة من هذا القانون .
- (ب) أن يحرر أولاً فلوفاً كشفاً مينا به أسماء الأحداث وسن كل منهم وتاريخ استخدام .
- (ج) أن يعلق في عتار العمل وبشكل ظاهر كشفاً موضعاً به ساعات العمل وفترات الراحة .
- (د) أن يبلغ مقدماً الجهة الإدارية أسماء (الرؤساء) الذين يستخدمهم لجمع الأحداث ومراقبة عملهم .

مادة ١٥ - تنفيذ أحكام هذا القانون يجوز في أى وقت تفتيش المصالحات الصناعية أو أى مكان آخر تزاوّل فيه إحدى الصناعات بمعرفة مفتشين بينهم وزير الداخلية . ويكون لهم في ذلك صفة مأمورى الضبطية القضائية .

مادة ١٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون بماقّب عليها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجسارى تشغيلهم أو قبولهم في عتار العمل بمخالفة لأحكام المتقدمة .

وتتعدد الغرامة أيضاً كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل .

مادة ١٧ - إذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية في بحر السنة ، جاز الحكم عليه بغرامة لا تحمّل لأجل مدة لا تتجاوز أسبوعاً .

مادة ١٨ - تقام الدعوى على مدير المثل أو المفاوضة أو المشرف على المكان الذى يؤدى فيه العمل ، وكذا تقام الدعوى على صاحب المصنع إذا كانت الظروف تجعل على الاعتقاد بأنه لم يكن يحمل الوقائع المكونة للمخالفة .

وتقام الدعوى أيضاً على الأشخاص الذين لهم الولاية الشرعية على الأحداث إذا تركهم يشتغلون بمخالفة لأحكام هذا القانون . وكذلك على (الريس) الذى تسبب في استخدامهم بمخالفة لأحكام المذكورة أو الذى يخالف هذه الأحكام بأى شكل كان .

مادة ١٩ - إذا صدر حكم على (ريس) لجناية أو جنحة ارتكبها أثناء تأدية أعماله أو سببها أو إذا تمتعت الأحكام الصادرة ضده لا تكتبه مخالفات لأحكام هذا القانون في خلال ثلاث سنوات وجب على أصحاب ومديرى المصنع أو المفاوضة أو المثل بناء على تبليغ المركز أو القسم أن يرفخو في خلال ثمانية أيام من تاريخ ذلك التبليغ ، وإلا طبقت عليهم الأحكام المدونة في المادة السادسة من هذا القانون .

مادة ٢٠ - يلغى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ انخاص بتنظيم تشغيل الأحداث .

(٧) صنع الفراء .

(٨) صنع الأخت .

(٩) صليج القطع (العمل في العمار لموجوده بها "الدواب والمراكبات المرفوعة باسم العرّال والعمرّة أو في عتار العرّة) .

(١٠) صنع السكر .

(١١) صنع الزجاج .

(١٢) كبس النفط .

(١٣) الطباعة .

(١٤) معالجة الحرق وتسلها .

(١٥) تحضير القّب والكائن والصوف .

(١٦) حفر ونحت الخرازم وغيره من الأحجار .

(١٧) طرق النحاس .

(١٨) تحضير الدخان .

(١٩) غزل ونسج وحياكة الحرير والقطن والكائن بالآلات .

(٢٠) أعمال البناء ما عدا ما كان منها في الأرياف ولا يتجاوز ارتفاعه ثمانية أمتار .

(٢١) صنع البويات والوديش .

(٢٢) العمل في الكور بمجلات الحديدة .

(٢٣) ضرب الأرز .

(٢٤) نقل الركاب بطريق البر أو السكك الحديدية أو المياه الداخلية ونحن ونفرض البضائع في الأحواض والأوصف والمرايق ومخازن الاستيناع .

مادة ١١ - الصناعات الواردة في المادتين ٩ و ١٠ يجوز تعديلها بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

ولو زير الداخلية أيضاً بقرار يصدره بناء على اقتراح مكتب العمل أن يرفع الحظر الوارد في المادتين المذكورتين بالنسبة للدارس الصناعية وسائر معاهد التعليم التى متى احتوى نظامها على ضمانات كافية لمراقبة الأحداث أو على طرق وآلية للتثبت من لياقتهم من الوجهة الصحية .

مادة ١٢ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن الخامسة عشرة سنة في حل أفعال أو جرحها أو دهمها إذا زاد وزنها عما هو ميسر بالجدول الذى يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأى الإدارة الصحية المختصة .

مادة ١٣ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين دون السابعة عشرة سنة من عمرهم إلا إذا كان يدهم تذكرة عمال تثبت تخصيصهم مينا قيبا سنهم وعليها صورهم الفوتوغرافية ويكون تحديد السن من واقع تذكرة الميلاد التى تصرف لهم مجاناً - وفي حالة عدم وجودها تحدد السن بمعرفة مفتش الصحة .

وتصرف تذكرة إثبات الشخصية مجاناً من المركز أو القسم ويجب تقديمها لففتشين النزه منهم في المادة (١٥) كلما طلبوا الاطلاع عليها .

مادة ٤ - لا يجوز تشغيل الأحداث دون الخامسة عشرة من عمرهم تشغيلاً فعلياً في الصناعة مدة تزيد عن تسع ساعات في اليوم، كما لا يجوز تكليفهم بالعمل ساعات إضافية أو إبقائهم في عتابر العمل بعد المواعيد المقررة .

مادة ٥ - يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومي للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة فترة أو أكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة . ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغلون أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٦ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة أثناء الليل .

ويقصد بكلمة "ليل" الواردة في هذا القانون مدة إحدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها الفترة بين الساعة التاسعة مساءً والساعة الخامسة صباحاً .

مادة ٧ - يجب إعطاء الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية .

مادة ٨ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة في الأعمال الآتي بيانها :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأنفاق المعلقة لحصر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها .

(٣) تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة المقرضات والأعمال المتعلقة بها .

(٥) إزابة الزجاج وإنضاجه .

(٦) الطام بالأوكسجين والاسيتيلين .

(٧) صنع الكحول والبطونة وكافة المشروبات الراجعة .

(٨) الدهان بمادة الديكو .

(٩) معالجة أو تهيئة أو احتزال الرصاص المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .

(١٠) صنع القصدير أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠٪ من الرصاص .

(١١) صنع أزل أو أكسيد الرصاص (المركب التحيي) وأوكسيد الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص (السلفون) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .

(١٢) عملية المزج والصبغ في صناعة أو إصلاح البطاريات الكهربائية .

(١٣) تنظيف الورش التي تزاوّل بها الأعمال المرقومة ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ .

مادة ٢١ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به بعد ستة بيوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

بأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية فيغذ كقانون من قوانين الدولة .

مدقق

نص مشروع الحكومة

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يسرى هذا القانون على تشغيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة .

وكلمة "الصناعة" تشمل كل الأخص ما يأتي :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(٢) الصناعات المعلقة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو إمدادها للبيع والصناعات التي تقوم بتغيير شكل المواد ، ويدخل في ذلك بناء السفن وتفتيك الأدوات وكذلك توليد القوى لمحركة بصفة عامة والكهرباء وتحويل ضغط هذه القوى ونقلها .

(٣) إنشاء أو تجهيد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أي بناء أو عمارة أو سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو باخرة أو ميناء أو حوض أو إسكلة أو زقة أو معدنات للخدمة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبري أو جسر أو جمع رئيسي للمياه أو مجمع اعتيادي لها أو بئر أو تركيبات تنفراقية وتلفونية أو تركيبات كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الإنشاء وكذلك الأعمال التجهيدية ووضع الأسس لثلاث سائلة الذكر .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالطريق المائية الداخلية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والمراو وغازن الاستيداع . ويستثنى القفل باليد .

(٥) النقيب عن الآثار .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على استغلال الأراضي الزراعية ولا على المصانع المنزلية التي لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت إشراف الأب أو الأم أو أوالد أو الأعمام أو الأعمال .

مادة ٣ - لا يجوز تشغيل أحداث دون التاسعة من عمرهم في الصناعة ولا يجوز السماح لهم بالدخول في عتابر العمل .

- (١٩) غزل ونسج وحياكة الحرير والقطن والكتان والآلات .
 (٢٠) أعمال البناء ما عدا ما كان منها في الأراضي ولا يتجاوز ارتفاعه خمسة أمتار .
 (٢١) صنع البويات والوريش .
 (٢٢) العمل في الكور بمجلات الحداثة .
 (٢٣) ضرب الأرز .

(٢٤) نقل الركاب بطريق البر أو السكك الحديدية أو المياه الداخلية ونحن ونفريق البضائع في الأحواض والأرصعة والمرافق ومخازن الامتصاص .
 مادة ١٠ - الصناعات الواردة في المادتين ٨ و ٩ يجوز تعديلها بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

ولو وزير الداخلية أيضا بقرار يصدره بناء على اقتراح مكتب العمل أن يرفع الحظر الوارد في المادتين المذكورتين بالنسبة للدارس الصناعية وسائر معاهد التعليم التي متى احتوى نظامها على صفات كافية لمراقبة الأحداث أو على طرق وألية للتثبت من لياقتهم من الوجهة الصحية .

مادة ١١ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن الخامسة عشرة سنة في حل أو نقل أو حرها أو دهم، إذا زاد وزنها عن ٥٠ كغ .
 مبن بالجدول الذي يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأي الإدارة الصحية المختصة .

مادة ١٢ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشرة سنة إلا في الأعمال التي تناسب مع سنهم أو التي من شأنها أن تؤهلهم إلى تعلم صناعة أو حرفة وهذه الأعمال تحدد بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

على أنه يسوغ دائماً تشغيل هؤلاء الأحداث في صناعات الغزل والنسيج والحياكة سواء أكانت هذه الصناعات يدوية أو تستعمل فيها آلات ميكانيكية .

مادة ١٣ - لا تزيد ساعات العمل الفعل للأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشرة عن سبع ساعات في اليوم .

وإذا كانوا ملتحقين بالمدارس الأولية وجب ألا تتجاوز مدة العمل معاهة إليها مدة الدراسة سبع ساعات في اليوم .

مادة ١٤ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين دون السابعة عشرة سنة من عمرهم إلا إذا كان يدهم تذكرة عمل تثبت تخصيصهم مبن فيها سنهم وعليها صورتهم الفوتوغرافية، ويكون تحديد السن من واقع تذكرة الميلاد التي تصرف لهم مجاناً وفي حالة عدم وجودها تقدر السن بمعرفة مفتش الصحة .
 وتصرف تذكرة إثبات الشخصية مجاناً من المركز أو القسم، ويجب تقديمه للفنيين المتوجه عنهم في المادة (١٦) كما طلبوا الاطلاع عليها .

- (١٤) إدارة أو مراقبة الماكينات المحركة .
 (١٥) تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء إدارتها .
 (١٦) صنع الأسفلت .
 (١٧) العمل في الفنادق .
 (١٨) العمل في مستودعات المواد المستخرج من المواد البرازيلية أو روث البهائم أو العظام أو الدم .
 (١٩) سح، وضع زرع الخبواب وتصفية وإزالة شحمها .
 (٢٠) صناعة الكابوتشون .

ولا يستحق قول الأحداث في معمل أو مصنع للتعزير أو التعلم الفني تشجيعهم، لمنع المقصود في هذه المادة على شرط حصول المعمل أو المصنع مقدماً على تصريح بذلك من وزير الداخلية .

مادة ٩ - لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في الصناعات الآتية بعد : إلا إذا كان يدهم شهادة دالة على لياقتهم من الوجهة الصحية للعمل في هذه الصناعات .

وهذه الشهادة تصرف مجاناً من الإدارة الصحية ويجوز منحها موقفاً إذا ثبت أن حامليها أصبح لسبب من لأسباب غير صالح للعمل في هذه الصناعات وهي :

- (١) طبع لباد .
 (٢) طبع العظام .
 (٣) طبع لصابون .
 (٤) إدارة شجر .
 (٥) صنع شاي .
 (٦) جمع الأعمال المتلفه بتصوير الجلود .
 (٧) صنع الفراء .
 (٨) صنع الأسمنت .

(٩) حليح الفضل (العمل في المناجم الموجودة بها الدواب والمساكنات المعروفة باسم الغزاة والعفريتة أو في عتار القفرقة) .

- (١٠) صنع السكر .
 (١١) صنع الزجاج .
 (١٢) كبس الحطب .
 (١٣) الطباعة .
 (١٤) معالجة الخرق ونسجها .
 (١٥) تحضير انسب والكتان والصوف .
 (١٦) حفر ونحت حجر وغيره من الأحجار .
 (١٧) ضرب نحاس .
 (١٨) تحضير الدخان .

مذكرة تفسيرية

عن مشروع القانون المنظم لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتعقبة بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ على مذكرة رفعتها إليه وزارة الداخلية بطلب تشكيل لجنة جديدة مهمتها سنّ التشريع الخاص بالأعمال مع قصر هذا التشريع مؤقتاً على المسائل الأساسية التي تدعو الحاجة إليها أكثر من سواها وهذه المسائل هي :

- ١ - تشغيل الأحداث .
 - ٢ - تشغيل النساء .
 - ٣ - عقد العمل والزامات العمال وأصحاب الأعمال .
 - ٤ - التعويض عن الإصابات والأمراض التي تنشأ عن العمل .
 - ٥ - عقوبات العمال .
 - ٦ - الصلح والتحكيم في المنازعات التي تقع بين العمال وأصحاب الأعمال .
- وبناء عليه شرعت اللجنة في عملها بدراسة المسائل المذكورة لكي تضع لكل منها مشروع قانون خاص . والمشروع الذي تناوله هذه المذكرة هو أول مشروع أعدته اللجنة ويتعلق بتشغيل الأحداث في الصناعة .
- كان تنظيم تشغيل الأحداث محصوراً لأول مرة في سنة ١٩٠٩ حيث صدر القانون رقم ١٤ المعمول به الآن . وقد وضع هذا القانون خصيصاً لحماية الأحداث الذين يشتغلون في محالّ القطن ولكن المادة ٣ منه أجازت سريره على معمل أخرى بقرار يصدر من وزير الداخلية وبناء عليه أصبحت الصناعات الخاضعة أحكامه تسعة صناعات .

والن كانت هذه الخطوة الأولى كافية وتحت حماية العدد القليل من الأحداث الذين يشتغلون في صناعات محدودة فقد أصبحت الآن غير كافية بحماية الآلاف من الأحداث الذين يشتغلون في الصناعات والأعمال الخارجية عن متناول القانون رقم ١٤ المشار إليه . إذ الواقع أن هذا القانون لا يشمل إلا "الدمى" وحسب أحكامه لا يمكن تطبيقها على كثير من الصناعات والأعمال كاستخراج الأحجار والحداد وأعمال النجارة والشحن والتفريغ ونقل الضائع والركاب وماه "جب الغزو وسلاخ التفريغ والتفويض وما شاكل ذلك من الأعمال . فطف إلى ذلك أن اتسع نطاق الصناعة بمصر اتساعاً مطرداً يستلزم تشريهاً يتناسب مع ما هي عليه الصناعة الآن وما ينتظر أن تكون عليه في المستقبل إن أمكن .

كل هذه الاعتبارات دفعت اللجنة إلى وضع قانون جديد مسترشدة في عملها بقوانين "دول أجنبية" فاقنست منها ما يتناسب مع حالة مصر الصناعية وظروف البلاد خاصة . كذلك نقلت عن قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الأحكام التي دل الاختيار على صلاحيتها .

مادة ١٥ - في حالة تشغيل أحداث في الصناعة يجب على صاحب محل :

- (١) أن يعلق في عاين العمل نسخة من هذا القانون .
- (ب) أن يحور أولاً فأولاً كشفاً مبيناً به أسماء الأحداث ومن كل منهم وتاريخ استخدامه .
- (ج) أن يعلق في عاين العمل وبشكل ظاهر كشفاً موضحاً به ساعات العمل وفترات الراحة .
- (د) أن يبلغ مقدماً للجهة الإدارية أسماء الرؤساء الذين يستخدمهم لجمع الأحداث ومراقبة عملهم .

مادة ١٦ - تنفيذ أحكام هذا القانون يجوز تفويض المحلات في أي وقت بمعرفة مفتشين بينهم وزير الداخلية . ويكون لهم في ذلك صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ١٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجاري تشغيلهم أو بوقوع في عاين العمل بمخالفة مخالفة للأحكام المتقدمة .

وتتعدد الغرامة أيضاً كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل .

مادة ١٨ - إذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية في بحر السنة جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن ألفاً ولا تزيد عن ألفي ألفاً .

مادة ١٩ - تقام الدعوى على مدير المعمل أو المذولة أو المحل وكذا تمام الدعوى على صاحب العمل إذا كانت الظروف تجعل على الاعتقاد أنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة .

وتقام الدعوى أيضاً على الأشخاص الذين لهم الولاية الشرعية على الأحداث إذا تركهم يشتغلون بمخالفة أحكام هذا القانون . وكذلك على (الرئيس) لدى سبب في استخدامهم بمخالفة أحكام المذكورة أو الذي يخالف هذه الأحكام بأي شكل كان .

مادة ٢٠ - إذا صدر حكم على (دس) بجناية أو جمعة ارتكبها أثناء تأدية أعماله أو سببها أو إذا تعددت الأحكام الصادرة عسده لا ارتكابه غرامات لأحكام هذا القانون في خلال ثلاث سنوات وجب على أصحاب ومديري المعمل أو المذولة أو المحل بناء على تبليغ المركز أو القسم أن يرفقوه في خلال ثمانية أيام من تاريخ ذلك التبليغ ولا طفت عليهم الأحكام المذكورة في المدة السابعة عشرة من هذا القانون .

مادة ٢١ - يلغى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث .

مادة ٢٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ ثلاثة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

تعريف الصناعة (المادة الأولى)

كان أمام اللجنة طريقتان لتحديد مدى سريان القانون الجديد، فيما أن تقدر سريانه على تشييد لأحداث في الصناعة بصفة عامة ثم تأتي على مص استثناءات وهذه هي الطريقة المتبعة أكثر من غيرها وإما أن تين على سبيل الحصر ما هي الأعمال التي يسرى عليها القانون . ولكن اللجنة رأت أن تجمع بين الطريقتين لأنه وإن كان ذكر الأعمال المستثناة أمراً لا بد منه فإنه من المفيد أيضاً في بلد كصر - حيث الصناعة ذاتها بحاجة إلى تحديد معاهداً - بيان الأعمال الخاضعة لأحكام القانون . على أن بيان مختلف الأعمال في المشروع ليس على سبيل الحصر وإنما ذكرت فيه بعض الأعمال "بنوع خاص" لقياس عليها . وقد غلت اللجنة هذا التعريف عن المعاهدة الدولية الخاصة بتحديد ساعات العمل في الأعمال الصناعية وهي المعاهدة التي وضعها مؤتمر العمل الدولي المتعقد بمدينة واشنطن في سنة ١٩١٩

الأعمال المستثناة من أحكام القانون (المادة الثانية)

لما كان الغرض من القانون هو حماية الأحداث الذين يشتغلون بالصناعة وحدها فقد استثنيت من أحكامه الأعمال "زراعية"، وهذا الاستثناء موجود في قوانين الكثير من الدول الأجنبية ويرره أن أعمال الزراعة تؤدي طبقاً لأماليب خاصة ويحتاج تنظيمها - لاسيما في البلاد الزراعية - إلى درس بعض مسائل غير المسائل المتعلقة بالصناعة. كذلك استثنى العمل في الصناعات المنزلية وهذا الاستثناء منقول عن القانون الفرنسي ويسوغه ما بين أفراد العائلة الواحدة عادة من الشفقة والعطف مما يؤدي الغرض المقصود من القانون ، غير أنه مراعاة لعادات البلاد قد توسعت اللجنة في هذا الاستثناء بجعله شاملاً للصانع التي يشتغل بها أفراد العائلة الواحدة تحت إشراف أبجد والأخ والعم والحال ولكنها حذفت الوصي .

تحديد السن

مدى سريان القانون

تشمل أحكام القانون الأحداث الذين بين سن التاسعة والسابعة عشرة سنة إذ من المسلم به وجوب منع الأحداث من العمل قبل بلوغهم من التامعوق هذا المبدأ مقرر بالقانون رقم ١٤ سنة ١٩٠٩ (المادة الثالثة من المشروع) .

أما من بلغ سن السابعة عشرة سنة فلا يحد خاضعاً إلا لشروط العمل العادية وليس له من حماية قانونية سوى الضمان التي يقرها القانون للعمال بصحة عامة وقد قسمت اللجنة الأحداث تين يسرى عليهم المشروع بحسب سنهم إلى ثلاث فئات :

فائقة الأولى تشمل من تتراوح سنهم بين التاسعة

والثانية عشرة سنة

وهؤلاء غير مصرح لهم بالعمل إلا بقبود معينة . ومن المعلوم أن التعليم الإلزامي لا يشمل الآن كل أنحاء مصر وإن لم يكن ذلك قبل عدة سنوات . لهذا رأى أنه ليس من العدل ولا من الحكمة قبل تعميم التعليم الإلزامي منع الأحداث الذين دون الثانية عشرة سنة من معرهم من الاشتغال بالصناعة وحرمان ذويهم من مصدر كسب إضافي .

يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد بمصر الآن سوى التدرج البسيط من المصاعد المخصصة لحماية الطفولة بحيث إنه لو منع الأحداث الذين دون سن الثانية عشرة سنة من العمل في الصناعة لكان من وراء ذلك الإلقاء بالآلاف منهم إلى مهاوى التسول والتشرد والإجرام، من أجل ذلك رأى السباح لم بالاشتغال في الصناعة خارج ساعات الدراسة . وروية في حماية هذه الفئة من الأحداث الحماية الكافية قد وضعت بعض قيود معينة يجب مراعاتها عند استخدامها منها عدم السماح بتشغيلهم إلا في الأعمال التي تناسب سنهم أو تؤهلهم لتعلم حرفة . وهذه الأعمال بتحديد قرار يصدر من وزير الداخلية، كما أن عملهم اليومي ينبغي أن لا يتجاوز سبع ساعات تدخل فيها ساعات الدراسة لم كان سنهم متحقاً بالمدارس الإلزامية (المادة ١٢ و ١٣) .

الفئة الثانية تشمل من تتراوح سنهم بين الثانية عشرة

والخامسة عشرة سنة

وهذه الفئة هي طائفة الأحداث بالمعنى الصحيح هي سن الثانية عشرة سنة يكون هؤلاء الأحداث قد أتموا التعليم الإلزامي وكان الوقت لتأهيلهم في الأعمال الصناعية تحت حماية القانون لأننا ما بلغوا سن الخامسة عشرة سنة يكونون قد وصلوا إلى درجة من النمو يصبحون معها في غنى عن تلك الحماية.

الفئة الثالثة تشمل من تتراوح سنهم بين الخامسة عشرة سنة

والسابعة عشرة سنة

في معظم الدول الأجنبية يحد العامل الذي لم يبلغ سن التاسعة عشرة سنة في حاجة إلى حماية قانونية فلا يجوز تشغيله في الصناعة إلا بقبود خاصة تتعلق بساعات العمل والعمل الليلي والصناعات الخطرة والمضرة بالصحة الخ . أما في مصر فبلغ الصبي من الخامسة عشرة سنة أصبح من النمو الجسماني بدرجة تجعله في نظر أصحاب الأعمال عاملاً عادياً . وفي إيطاليا حيث يشبه جوها - لاسيما الجزء الجنوبي منها - جو مصر يترتب القانون العامل الذي يبلغ سن الخامسة عشرة سنة كالأول من العمال، لهذا رأى عدم سريان أحكام هذا القانون على الأحداث الذين بين سن الخامسة عشرة سنة والسابعة عشرة سنة إلا فيما يتعلق بالصناعات الخطرة والمضرة بالصحة .

الراحة الأسبوعية وفترات الراحة اليومية (المادتان ٥٥ و ٥٦)

كثيرا ما يشتغل العامل بمصر كل أيام الأسبوع، كما أنهم قلما يحصلون خلال العمل اليومى على فترات للراحة أو تناول الطعام، ولما كان العمل بهذه الصفة مما يجهد قوى العامل، وبخاصة الأحداث منهم، فقد رأت اللجنة منع هؤلاء الأحداث يوما كاملا للراحة في الأسبوع. وفترة أو فترات لا يقلل مجموعها عن ساعة يوميا بحيث لا يشتغلون بإسراف أكثر من خمس ساعات متوالية.

العمل الليلي (المادة ٦)

في معظم قوانين الدول الأجنبية يحدد الليل بإحدى عشرة ساعة مع تخصيص فترة منها يمنح فيها العمل منها بآنا. وقد اقتضت اللجنة هذا النظام بطلت مدة الليل إحدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها حتى الفترة بين الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحا، ويرر تحديد الليل بهذه الصفة أمران:

الأول — أن ساعات الليل والليل تختلف باختلاف فصول السنة.

والثاني — الرغبة في عدم التعرض لحرية أصحاب المصانع في تحديد ساعات العمل فلذا شاء أحدهم أن يحد ساعات العمل ليلا لسبب ما إلى الساعة التاسعة مثلا فله ذلك بشرط ألا يبدأ العمل في صباح اليوم التالي قبل الساعة التاسعة.

الصناعات المحظورة على الأحداث الاشتغال بها (المادة ٨)

من المسلم به أن هناك صناعات خطيرة أو مضرّة بالصحة ينبغي منع الأحداث من العمل فيها قبل أن يبلغوا درجة كفايتهم الفؤ الجسدي والعقل تجعلهم قادرين على مباشرة هذه الصناعات والأحتراس من المخاطر والأضرار اللازمة لها.

لهذا نصت المادة الثامنة على منع الأحداث الذين دون السابعة عشرة سنة من الاشتغال ببعض صناعات معينة وهذا هو القيد الوحيد الذي تضمنه المشروع فيما يتعلق باستخدام الأحداث الذين بين سن الخامسة عشرة والسابعة عشرة سنة وقد أجاز لوزير الداخلية إضافة صناعات أخرى لساعة المذكورة وأحذف بعض الصناعات منها (المادة العاشرة).

الصناعات المسموح للأحداث بالعمل فيها بشروط معينة

(المادتان ٩ و ١١)

وهناك صناعات ولو أنها ليست خطيرة ألا أنها تستلزم فؤا بدنية قوية بدنية أو تدخل فيها بعض مواد مضرّة بالصحة وهذه الصناعات — وهي المبنية بالمادة التاسعة — يجوز أن يشتغل فيها الأحداث الذين تقل سنهم عن الخامسة عشرة سنة بشرط أن تقرر السلطة الطبية المختصة بإقتها لها. وقد أجاز المشروع لوزير الداخلية إضافة صناعات جديدة إلى هذه المادة وأحذف صناعات منها (المادة العاشرة).

وكذلك يوجد بعض صناعات يكلف العامل المشتغلون فيها بحمل أثقال أو سحبها أو دفعها قلضان عدم تجاوز هذه الأثقال لما يقوى عليه الأحداث قد روى أنه من الضروري وضع جدول لتعديد وزنها لسن العامل وحسنه وسبقه مكتب العمل بالاشتراك مع مصلحة الصحة العمومية بوضع هذا الجدول.

ساعات العمل (المادة الرابعة)

حدد للمشروع مدة العمل اليومى للأحداث الذين دون الثانية عشرة سنة من عمرهم بسبع ساعات على الأكثر كما ذكرنا فيما تقدم. أما الأولاد الذين بلغوا سن الخامسة عشرة سنة حكمهم فيما يتعلق بمدة العمل حكم البالغين من العمال فلم يبق إلا الأحداث الذين بين سن الثانية عشرة سنة والخامسة عشرة سنة من عمرهم، وهؤلاء هم الذين تحدد المادة الرابعة من المشروع مدة عملهم اليومى.

اترض اللجنة في هذا السبيل صمويات حجة للأسباب الآتية:

أولا — أنه لا يوجد بمصر قانون يحدد مدة العمل اليومى للبالغين من الصناع وقد نص مشروع القانون الذى أعدته اللجنة المشكلة برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا على جعل هذه المدة تسع ساعات وأجبر تشغيلهم ساعات إضافية بشرط ألا يزيد مجموع العمل اليومى عن اثنتى عشرة ساعة أما الأحداث فلا يشتغلون سوى ثمانى ساعات.

ثانيا — أن استخدام الأحداث في الصناعة شائع الآن بمصر وهم على العموم يشتغلون كساعدين للرجال من العمال ولكن الأعمال التي يقومون بها هي عادة أسهل وأبسط بكثير مما يقوم به الكبار. فإذا ما أريد عدم الإخلال بهذا النظام وجب جعل ساعات عمل الأحداث مطابقة لساعات عمل الرجال.

ثالثا — أنه ليس من السهل اقتباس شيء من النظم المتبعة في البلاد الأجنبية ففى بعض هذه البلاد لا يجوز أن يشتغل الأحداث أكثر من ثمانى ساعات في اليوم وفي البعض الآخر كالاردن لا يشتغلون سوى ست ساعات وفي بلجيكا يشتغل جميع العمال ثمانى ساعات على الأكثر في اليوم ٤٨ ساعة في الأسبوع. أما في إيطاليا فقد تقرر في سنة ١٩٢٣ السير على قاعدة ثمانى الساعات ولكن عمل فيا بعد من هذه القاعدة وجعلت مدة العمل اليومى تسع ساعات مع جواز تشغيل العمال ساعات إضافية نظير أجر خاص. وفي الدانمارك لا يجوز أن يشتغل الأولاد الذين لا تقل سنهم عن ثمانى عشرة سنة في صناعة ما أكثر من الساعات المقررة للرجال في ذات الصناعة ولكن لا يجوز أن تتجاوز مدة عملهم عشر ساعات في اليوم بحال من الأحوال. وفي فرنسا لا يوجد نص قانونى يمنع الأولاد من العمل أكثر من ثمانى ساعات في اليوم.

فلما تقدم من الاعتبارات ومراعاة لحالة الصناعة بمصر في الوقت الحاضر وبعد أخذ رأى اتحاد الصناعات المصرية في هذا الشأن روى أن تكون مدة العمل للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة تسع ساعات في اليوم.

بعض استثناءات الغرض منها تسهيل تعليم الصبية حرفة أو صناعة

رأى في هذه الاستثناءات لأحداث الذين يستعملون في الصناعة مقصد
منه من أن هذه الاستثناءات من شأنه أن تيسر لهم تعلم الحرفة أو الصناعة
التي يختارونها من غير أن يتحملوا عبء التعليم في المدارس. وقد أضاف
المشرع من حيث شروط الحصول على ترخيص من وزير
التعليم في هذا الشأن أن هذه الاستثناءات تقتصر لاستثناء من قاعدة
التعليم في المدارس. وقد أضاف أيضاً أن هذه الاستثناءات تقتصر على
الذين لا يتجاوزون الخامسة عشرة سنة.

تذكرة إثبات الشخصية (المادة الرابعة عشرة)

رغم من معاونة أصحاب الأعمال على اتباع أحكام القانون وتسهيل مهمة
مشتري العمل قدر الإمكان من الصوري الزام العمل الذي تقل منه عن
سنة عشرة أشهر للحصول على تذكرة إثبات شخصية خفف من المركز أو التمس
الرجوع إلى العمل. وهذا هو مقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٠٩

سلطة المفتشين (المادة السادسة عشرة)

التي يقع غرضها من نصيب دائرة المرحومة من وصحاء سرعة اتخاذ
الإجراءات الإدارية ضد من ثبت عليه مخالفة القانون قد نصت المادة
السادسة عشرة على اختيار المفتشين الذين يعيهم وزير الداخلية لحذا الغرض
من رجال المصطفية القضائية في حدود اختصاصهم حتى لا يحتاجوا إلى
الإذن من مجلس شورى المحاكم ضد المخالفين. وهذا هو النظام الذي
يقر القانون رقم ١٤ سنة ١٩٠٩

العقوبات (من المادة ١٧ إلى المادة ٢٠)

مقتضى المصوص نص في هذا المشروع هي تدب المفروضة في القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٠٩ وكذلك الأحكام الخاصة بمسؤولية رئيس (المحول)
والأشخاص الذين لهم الولاية التشريعية على الأحداث فيها منقولة عن قانون
المذكور. وما يحد ذلك من أن النص القاضي بتعدد العقوبات بقدر عدد
الأحداث لا يرى تشبيهاً أو قبولاً في غير العمل عليه بمخالفة الأحكام هنا
الخاصة به نظراً لما هو مقررى.

كذلك تمت تخفيفاً عن قانون رقم ١٤ نص الخاص بتسؤولية
صاحب المصنع. ومقتضى الإشارة إليه في هذا الصدد في تكيف البائة
العمومية رأيت عدم جعل صاحب المصنع، نوناً المتكوبة للعامة أمر
لا يمكن تخفيفه من جهة مسددة صاحب مصنع وحيدة. ومن جهة أخرى
لا يمكن تسديد من جهة المصنع مسؤولاً في كل حدث من جنس
وغيره من المخالفات. وقد جردته من مسؤوليته. لا، لا، كانت ظروف
تدعو إلى أن كان على المصنع الوقوف الجماعية.

ملحق رقم ٦٦

جلسة الأربعاء ٢١ صفر سنة ١٣٥٢

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٩٥٩ ج.م

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣

(المقرر حصة التبغ المحرم عبد الحليم الطيل بك بالباية من حصة التبغ المحرم القوام
أحد بأنا لا نعدده)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون
بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٩٥٩ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣
القسم ١٣ "وزارة المواصلات" الفرع ٤ "مصلحة البريد" الباب الثاني
"مصاريف عمومية" لتسوية التجاوزات المتوقعة في اعتمادات الباب الثاني.

وقد بحثت اللجنة الموضوع وبعد الاطلاع على المذكرة التفسيرية الملحقة
بمشروع القانون طلبت من المصلحة كشفاً ببيان التاوزات والوفورات
في بنود هذا الباب فتبينت ما يأتي :

الوفور	الوجوه
ح.م	ج.م
١٢٦٥	١
٩٧٥	٢
٧٣١	٣
٢٢٧	٤
٢٤٠	٥
٨	٦
٥١	٧
٢٠	٨
٣٥٠٤	٩
١٩٠	١٠
١٠٤٧	١١
٣٥	١٢
٤٦	١٣
١٠	١٤
٦٩٥	١٥
٥٦٥	١٦
٦٩٥	١٧
٦٩٥	١٨
٦٩٥	١٩
٦٩٥	٢٠
٦٩٥	٢١
٦٩٥	٢٢
٦٩٥	٢٣
٦٩٥	٢٤
٦٩٥	٢٥
٦٩٥	٢٦
٦٩٥	٢٧
٦٩٥	٢٨
٦٩٥	٢٩
٦٩٥	٣٠
٦٩٥	٣١
٦٩٥	٣٢
٦٩٥	٣٣
٦٩٥	٣٤
٦٩٥	٣٥
٦٩٥	٣٦
٦٩٥	٣٧
٦٩٥	٣٨
٦٩٥	٣٩
٦٩٥	٤٠
٦٩٥	٤١
٦٩٥	٤٢
٦٩٥	٤٣
٦٩٥	٤٤
٦٩٥	٤٥
٦٩٥	٤٦
٦٩٥	٤٧
٦٩٥	٤٨
٦٩٥	٤٩
٦٩٥	٥٠
٦٩٥	٥١
٦٩٥	٥٢
٦٩٥	٥٣
٦٩٥	٥٤
٦٩٥	٥٥
٦٩٥	٥٦
٦٩٥	٥٧
٦٩٥	٥٨
٦٩٥	٥٩
٦٩٥	٦٠
٦٩٥	٦١
٦٩٥	٦٢
٦٩٥	٦٣
٦٩٥	٦٤
٦٩٥	٦٥
٦٩٥	٦٦
٦٩٥	٦٧
٦٩٥	٦٨
٦٩٥	٦٩
٦٩٥	٧٠
٦٩٥	٧١
٦٩٥	٧٢
٦٩٥	٧٣
٦٩٥	٧٤
٦٩٥	٧٥
٦٩٥	٧٦
٦٩٥	٧٧
٦٩٥	٧٨
٦٩٥	٧٩
٦٩٥	٨٠
٦٩٥	٨١
٦٩٥	٨٢
٦٩٥	٨٣
٦٩٥	٨٤
٦٩٥	٨٥
٦٩٥	٨٦
٦٩٥	٨٧
٦٩٥	٨٨
٦٩٥	٨٩
٦٩٥	٩٠
٦٩٥	٩١
٦٩٥	٩٢
٦٩٥	٩٣
٦٩٥	٩٤
٦٩٥	٩٥
٦٩٥	٩٦
٦٩٥	٩٧
٦٩٥	٩٨
٦٩٥	٩٩
٦٩٥	١٠٠

ومن البيان المتقدم يتضح مقدار التجاوز والبود التي حصل فيها .

لهذا ترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون المذكور أعلاه كما مجلس
الوزار وهو :

ملحق رقم ٦٧

جلسة الأربعاء ٢١ صفر سنة ١٣٥٢

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بحرم التسول

(المرحضة الشيخ المحترم ادواصرى بك)

أحال المجلس بجلسته المتعقدة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ على لجنة الحفائية مشروع قانون بحرم التسول وقد بحثته اللجنة بجلسته ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ فتبين لها أن هذا المشروع قصد به معالجة تلك الشكوى التي اُرفعت بسبب المتسولين حتى تردد صداها داخل البرلمان . واللجنة يراها أن تذكر أن هذه الشكوى كانت على عاية الحكومة التي بادرت بوضع هذا التشريع حفاظا لسمعة البلاد في الداخل والخارج ورضا للعت الذي يقع على الجمهور - وعلى الأخص الجلباب الأجنبي منه - بسبب مضايقة المتسولين .

وقد انتهت اللجنة إلى إقرار هذا المشروع فيما دعا المادة التاسعة منه فقد رأت أغلبيتها أنه ما دام أن هذا القانون يتبرق في الواقع مع قانون العقوبات فلا يصح أن ينص فيه على أحكام تتناقق بالإجراءات فإن مسائل القبض والحبس الاحتياطي مما يدخل في قانون تحقيق الجنايات وكان الواجب وضع هذا التعديل في القانون الأخير إن كان له محل .

كذلك رأت الأغلبية أن ما أراده الحكومة من وضع المادة التاسعة يمكن تحقيقه بتبصيص تحقيق الجنايات التي تسمح بالقبض والحبس الاحتياطي في حالي الحبس وعدم وجود على إقامة معروف لثمن وطبيعة تهمة التسول تجعل مرتكبها في حالة عيب دائمة كما أن حاله المالية لا تسمح بأن يكون له محل إقامة .

لهذا وافقت اللجنة بأغلبية الآراء على هذا المشروع بالصيغة المراقبة لهذا وهي تشترط بمرضى نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر ليقرر ما يراها

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

تحريرا في ٥ يونيو سنة ١٩٣٣

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" - الفرع ٤ "مصلحة البريد" - الباب الثاني "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٩٥٩ جنيا (ألفين وتسعمائة وأربعة وخمسين جنيا) لتسوية التجاوز المتوقع في اعتمادات الباب الثاني .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول من ميزانية المصلحة المشار إليها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرور ...

وهذا هو مدركة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

اتضع من بحث حالة اعتمادات ميزانية مصلحة البريد عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أن المشرع تجاوزه في بعض بنود الباب الثاني بمبلغ ١٤,٢٢٠ ج. م. مقابل وفرة البعض الآخر قدره ٢,٩٥٩ ج. م. .

فمن التجاوز ١٢,٠٧٠ ج. م. في البند ١٢ (على إرساليات البريد وغيره) وهذا ناتج من عاملين أحدهما مطالبة شركة اللويد ترينتينو بحسابتها على أساس سعر الذهب (٨,٥٦٦ ج. م.) والآخر زيادة المنصرف عن رسم المرد لتقليات سعر الجنيه الاسترليني (٣,٥٠٤ ج.) .

ولما كان طلب شركة اللويد ترينتينو لا يزال موضع بحث فيمكن صرفه لنظر الأذن عن الاعتماد المطلوب ويكون تجاوز البند ١٢ فأصرا على ٣,٥٠٤ ج. م. وهناك تجاوز آخر في البند ١٤ "مصاريف ثرية" بمبلغ ١,٠٥٢ ج. م. وجملة تجاوز الباب بعد اعتماد المبلغ الخاص بشركة اللويد ٥,٦٥٤ ج. م. بذاتها و٢,٩٥٩ ج. م. فيكون الصافي ٢,٩٥٩ ج. م. والمقترح فتح اعتماد خاص بهذا المبلغ يؤخذ من وفورات الباب الأول .

ولجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكريم بإقراره وتوطئة لعرضه على البرلمان .

وبصفة هذا مشروع مرسوم بمشروع القانون لهذا الغرض ما

الرئيس (بالباب)

محمد شفيق

١٩٣٣ ٢٠ مايو

مشروع قانون بتجريم التسول

الصيغة التي أقرتها لجنة الحماية بمجلس الشيوخ

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكرًا كان أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولًا في الطريق العام أو في المجال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء .

(المادة الثانية)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرًا كل شخص غير صحيح البنية وجد في الظروف الميينة في المادة السابقة متسولًا في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ وكان يتعاقب بها مكثًا .

(المادة الثالثة)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف الميينة في المادة الأولى يتسبب الإصابة بمجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الفتن لاكتساب عطف الجمهور .

(المادة الرابعة)

يعاقب بالعقوبة الميينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل ملحق به بفرض التسول .

(المادة الخامسة)

يعاقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على ما في قرش ولا يستطيع إثبات مصدرها .

(المادة السادسة)

يعاقب بنفس العقوبة :

١ - كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

٢ - كل من استخدم صفة ' وهذه أسوأ سماته ' لآخر بفرض التسول .

وإذا كان إدمتهم وإل أو وصيان أصغر أو مكثًا بملاحظته تكون العقوبة بالحبس من ثلاثة إلى ستة شهور .

(المادة السابعة)

في حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

(المادة الثامنة)

في جميع الأحوال التي يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بإدخاله في الملاجئ بعد تنفيذ العقوبة .

(المادة التاسعة)

يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المشار إليها في المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجئ وإنخروج منها .

(المادة العاشرة)

تتلى الفقرة (أ) من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهل والفقراء (أ) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والمشبهين .

(المادة الحادية عشرة)

على وزيرى الداخلية والحماية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرو

مشروع قانون بتجريم التسول

كما أقره مجلس النواب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكرًا كان أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولًا في الطريق العام أو في المجال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء :

قبل ما لم تحصل البينة في أثناء هذه المدة على إذن بالكاتبه من القاضي الجزئي بامتدادها طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وكل حكم يصدر طبقاً لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف .

(المادة العاشرة)

يسمى وزير الداخلية بقراره المدعى والقوى المشار إليها في المادة الثانية ويقرر شروط الاتصاف بهذه الملاحى وانخروج منها .

(المادة الحادية عشرة)

تلقى الفقرة (أ) من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهل والفقرتان (أ) و(ب) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والمشيوعين .

(المادة الثانية عشرة)

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدنى

مذكرة تفسيرية

لمشروع قانون تحريم التسول

يتضمن التشريع الحال أحكاماً متفرقة الغرض منها مكافحة التسول وهي:

١ - القرار الوزارى الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ بمنع التكفف في الأماكن الصومية الكائنة بالجهات التى يعينها كل محافظ أو مدير في دائرة اختصاصه .

٢ - الحافطة المنصوص عليها في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهل وهي تعاقب من أخرى الأطفال على الشحاذة في الطرق الصومية أو في الخلات .

٣ - قانون الأحداث المتشردين ذكورا كانوا أو إناثا الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ الذى يماقب الأحداث الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة وعارسون التسول في الطريق العام أو في عمل محرم .

ولما كان هذا القانون قد حوى أحكاماً أكثر ملامسة لتقويم المتسولين الأحداث وتضمن إجراءات خاصة بذلك تدعى من المستحسن إغاؤه وقصر المشروع الجديد على المتسولين الذين هم في سن الخامسة عشرة فما فوق.

(المادة الثانية)

يساقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً كل شخص غير صحيح البنية ويبد في الظروف المبينة في المادة السابعة متسولاً في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ وكان التحاقه بها ممكناً .

(المادة الثالثة)

يساقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الإحابة بمجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الفتن لاكتساب مطلق الجمهور .

(المادة الرابعة)

يساقب بالعقوبة المبينة في المادة السابعة كل شخص يدخل بدون إذن في مثل أو محل ملحق به بغرض التسول .

(المادة الخامسة)

يساقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائتى قرش ولا يستطيع إثبات مصدرها .

(المادة السادسة)

يساقب بنفس العقوبة :

١ - كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

٢ - كل من استخدم صغيراً في هذه السن أو سلمه لآخر بغرض التسول .

وإذا كان المتهم ولداً أو وصياً على الصغير أو مكلفاً بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاثة إلى ستة شهور .

(المادة السابعة)

في حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة .

(المادة الثامنة)

في جميع الأحوال التى يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بأمر القاضي بإدخاله في الملبأ ببد تنفيذ العقوبة .

(المادة التاسعة)

يجوز للبوليس والنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمراً يجبره احتياطياً ولا يكون هذا الأمر نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من

المادة الثالثة والزائدة :

مقوَّنان عن بعض الأحكام الواردة في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ١٧٠ من قانون العقوبات الإيطالي .

المادة الخامسة :

مأخوذة من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي ولها مثيل في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشتردين (المادة ٢٧/٤) .

المادة السادسة :

تتأقب بنفس العقوبة إمرأ الأعداء على التسول وكل من استخدم صغيراً أو سلمه لآخر يرض التسول — وقد حذت حذو المادة ٥٦٩ من قانون العقوبات الإيطالي في تشديد العقوبة في حالة ما إذا كاتب المتهم ذا فؤد على الصغير — وهذه الجريمة هي بالثلاث المغالفة المنصوص عليها في المادة ٣٣٨/٤ من قانون العقوبات الأهل — وقد اعتبرت جنحة في مشروع القانون الحالي .

المادة السابعة :

خاصة بمجرم العود ولم ينص فيها على حد أدنى للعقوبة لئلا يفضى الحكم بالعقوبة إلى تتاسب مع خطورة الأحوال المعاقب عليها في القانون .

المادة الثامنة :

كان من الضروري أن ينص القانون على إدخال المسئول غير صحيح البنية في الملبأ متى انتهت مدة عقوبته وذلك أوفى بالفرض الذي يتوخاه القانون وهو مقاومة ذاء التسول .

المادة التاسعة :

لما كان العقاب على التسول المنصوص عليه في المادة الثانية متوقفاً على شرط وجود ملاحج في الجهة التي حصل فيها التسول رأى من اللازم تعيين تلك الجهات بقرار من وزير الداخلية وفي الآن ذاته تقرير شروط الاتصاف بالملاحج والخروج منها .

المادة العاشرة :

تأتي المادة ٣٣٨/ع من قانون العقوبات الأهل والفترتان رابعا وخامسا من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي أصبحت ولاهمل لبقائها ، أما القانون الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ فإنه يظل قائما .

٤ — الفنون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشتردين والمشوهين وهو يعتبر في حالة تشدد : (١) 'أنخص الأشخاص تشددين على العمل الذين يتعاونون الشادة في الطرق العامة' . (ب) من حكمه أله أكثر من مرتين بسبب تعرض الحصول على التسول في 'طرق أو الخال العمومية وكان قد معى على 'الحكم الأخير أقل من سنة .

ويلاحظ : (١) أن هذا القانون يسرى على القضاء (المادة ٣١) . (٢) أن التسول لا يتأقب عليه لأول مرة ، بل يجب أن يسبق ذلك إنذار استنذار . (٣) أن هذا القانون لم يصب إلا على التسول في الطريق العام بدون التعرض للتسول في نهج لعمومية

وتقاء قص القريب الحالية فالمأمول أن المشروع المقدم المستمدة احكامه من القوانين الفرنسية والإيطالية كقيل بأن يحقق الفرض المنشود فقد اعتبر التسول جحة معاقبا عليها بالحبس من شهر إلى سنة ووضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بل رساله إلى المسأ إذا كان من ذوى الماهات . وفي هذا الإجراء الأخير معنى التقدير لطروف المسئولين المصايير يجرى أو ماهات ، وهي ظروف تستدعى الشفقة والسطف كما تقضى عدلا بهصر العقوبة على من يتسول منهم بالهوات التي بها ملاجئ معدة لإيوائهم ، وقد تقدم إنشاء وتنظيم الملاجئ في فرنسا وإيطاليا إلى حد كبير . ولقدوى الماهات هالك على نوع ما حتى 'الإحالة والإيواء . وفي مصر تقوم الحكومة الآن بدراسة هذا الموضوع .

وفيا على بعض إضاحات عن كل حكم من أحكام المشروع :

المادة الأولى :

تتأقب المسئولين سليمي البنية على الإطلاق . ويلاحظ أنه علاوة على شرط السن (١٥ سنة فأكثر) يجب لتكوين الجريمة أن يحصل التسول في الطريق العام أو في المحلات والأماكن العمومية ، وهذا التقيد راجع إلى أن القانون المقترح يتعلق خاصة بالنظام والأمن العام ، ولا يحول دون اعتبار الجريمة قائمة ، فقد يتدبر به الماطلون أو الذين يقومون بالعاب شغفة ويدخل في عدد هؤلاء من يتبعون صفة الباعة المتجولين ولا تزيد بضاعتهم على علة ثياب أو بعض إرواء ، حار أو داييس أو ورقة من أوراق 'الناصيب وكذلك مرصوص الدواب والخبوات — وهذا لشرط الأخير مستمد من المادة ٥٥٣ من قانون العقوبات الإيطالي .

المادة الثانية :

وهي مستمدة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات الفرنسي تتأقب لتسولين غير صحيحي البنية إذا تسولوا في جهات نظمت بها ملاجئ وكان في استعاضتهم الاتصاف بهذه الملاجئ وقت ارتكاب الجريمة . كما أن شرط السن والتسول في الطرق ولأمكنة 'عمومية يجب بورها أيضا لتكوين جريمة وهذا ، شأن إله انص في عبدة (وجد في الطروف المتقدمة) .

الباب بسبب صرف ماهيات بعض الوظائف التي ألغيت في ميزانية السنة المذكورة .

وكذلك الحل بالنسبة لباب ١ - "ماهيات وأجرومرجات" في كل من القسم ٥ - "التعليم" - وقسم ٦ - "القسم الطبي" - فرع ١ "المستشفيات والعيادات" فقد اضطرت الوزارة للسبب المالك المذكور إلى طلب فتح اعتماد بمبلغ ١٤٩ ج . م في القسم الخامس و ٥٨٩ ج . م في القسم السادس .

ثانيا - كان مربوط للمصروفات القضائية بد ٢ - باب ٢ - "مصاريف عمومية" - فرع ١ - "ديوان العموم" مبلغ ٤٨٠ ج . م ولعدم كفاية هذا الربط استصدرت الوزارة مرسوما بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠ ج . م في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢ لسد التجاوز المنظور حصوله في هذا البند فصارت جملة المربوط لهذا البند ٧٨٠ ج . م ولكنه مع ذلك لم يفي بحاجة المصروفات القضائية نظرا لكثرة الرسوم المخصصة بها كما بسبب توقيع الجوز القضائية ورفع الدعاوى على المستأجرين فاضطرت إلى طلب فتح اعتماد إضافي آخر بمبلغ ٢٠١٠ ج . م .

وقد سبق لهذه اللجنة أن أبدت رايها في معالجة هذه الحساب بالعدل عن إجراء الجوز بالطريق القضائي والعودة إلى طريق الجوز الابتدائي وقد عُدتمت الوزارة فعلا إلى مجلس النواب بمشروع قانون يبيح ما إجراء هذا الجوز وأمل اللجنة أن يصدق عليه في هذه الدورة .

ثالثا - قدر لمشات ومكفات الموظفين فصل ١ - قسم ٢ - مبلغ ٣٠,٩٢٥ ج . م ولكنه لم يفي بالحاجة بسبب صرف مشات ومكفات لموظفين توفيوا في بحر السنة ولذلك يتضرر تعاوني الربط بمبلغ ٣,٣٤٠ ج . م .

رابعا - قدر مبلغ أتي جنبه للصرف على الأطباء التي يحتل ثلث ثمنها (باب ٣ - أعمال جديدة - فرع ٢ - قسم ٣ - مصاريف الأعيان الموقوفة) إلا أن الأطباء التي تخلفت عن تأخير رواتب مساحت عما كان مقدرا نحو ٣,٩٤٧ ج . م فذا فبرعت على الذمة ولم يكن لها اعتماد في الميزانية فاضطرت الوزارة لفتح اعتماد مس ٦,٥٩٩ ج . م .

خامسا - خفض ربط المشات والأحرو المرتبات (باب ١ - قسم ٤ - المساجد) بمقدار عشرة في المائة من ماهيات خدمة المساجد على أمل توفيره في خلال السنة ولكن الوزارة لم تتحكم في توفير المبلغ المنخفض بأكمله ويبلغ الاعتماد المطلوب لسد التجاوز المتظر في هذا الباب ١,٠٩٦ ج . م .

سادسا - قدر لبند ٢ - "شئ ميان ويور وأدوات نظافة" - باب ٢ - "مصاريف عمومية" مبلغ ٨,٠٠٠ ج . م ولكنه لم يفي نظرا لرفع بعض المجالس البلدية والمحلية أسعار المياه والنور ولإدخال النور الكهربائي في أغلب

ملحق رقم ٦٨

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونية سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩٢,٧٠٣ ج . م في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

(المقرر صراحة التبع المحترم صد الرضا بآش)

أحال المجلس على لجنة الأوقاف في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية) لسنة ١٩٣٢ المالية بمبلغ ٩٢,٧٠٣ ج . م . وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ٦ يونية سنة ١٩٣٣ وأطلعت على المذكرة التي رفعها الوزارة إلى مجلس الأوقاف الأعلى ، وعلى قراره بشأن هذا الاعتماد (وصورتها مرفقتان بالقرار) فتبين لها أن بعض أبواب المصروفات في الأوقاف المختلفة في حاجة إلى اعتمادات إضافية لسد التجاوز المنظور حصوله فيها . على أن تحسب هذه الاعتمادات من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

وفيما يلي بيان الاعتمادات وأسبابها والأوقاف الخاصة بها :

الأوقاف الخيرية

أولا - قدر لباب الأول "ماهيات وأجرومرجات" فرع ١ - "ديوان العموم" قسم ١ "الإدارة العمومية" من ميزانية سنة ١٩٣٣ المالية مبلغ ٩٥,٧١٨ ج . م ولاحظ في هذا التقدير وقتئذ إمكان الاستثناء عن نحو ثلاثين وظيفة ولكن الوزارة لم تستطع تنفيذ هذا الإنشاء من أول السنة المالية لتأخير اعتماد الميزانية من البرلمان إلى شهر يولية سنة ١٩٣٣ فاضطرت إلى فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,١٤٣ ج . م لسد التجاوز في هذا

كثرة هذه المصاريف وعلاجها اكثافاً بما أبدته عن المصاريف القضائية في الأوقاف الخيرية .

وعلى ذلك يكون مجموع المبالغ المطلوب اعتادها لسد التجاوز في ميزانية الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٢ هو ٩٠,٧٠٩ ج.م وستؤخذ من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

وبناء على ما تقدم يكون مجموع الاعتادات في الأوقاف المختلفة هو ٩٢,٧٠٣ ج.م وقد تبينت الأسباب المبررة لها ووافق عليها مجلس الأوقاف الأعلى بجلسته ١٦ أبريل سنة ١٩٣٣ كما وافق عليها مجلس النواب بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣

لذلك ترى اللجنة الموافقة عليها وعلى مشروع القانون الخاص بها بالصيغة التى أقرها مجلس النواب .

وفى على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩٢,٧٠٣ ج.م في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

فرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية اعتماد إضافي بمبلغ ٩٢,٧٠٣ جنيهات منه ٣٠,٤٩٤ جنيهاً للأوقاف الخيرية و ١٥,٠٠٠ جنيه للأوقاف الحرمين الشريفين و ٩٠,٧٠٩ جنيهات للأوقاف الأهلية لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموضحة بالجدول المرفق لهذا القانون .

ويحتسب هذا الاعتماد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى في كل من هذه الأوقاف على حدة .

مادة ٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

المسجد بدلاً من الجاز بدعت 'خاجة إلى طلب اعتماد بمبلغ ٥٣,٣٠٧ ج.م لتسوية التجاوز المتظر في هذا الباب .

على أن مجموع أصل الرضا والاعتاد المطلوب يقل عاصراً فضلاً في سنة ١٩٣١ - إذ بلغ المنصرف في خلالها ١٤,٥٧٠ ج.م .

ويتبين مما تقدم أن مجموع المبالغ المطلوب اعتادها لسد التجاوز في ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٢ هو ٣٠,٤٩٤ ج.م وستؤخذ من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

أوقاف الحرمين الشريفين

طلبت الوزارة فتح اعتماد بمبلغ ١,٥٠٠ ج.م في ميزانية هذه الأوقاف منه ١,٠٠٠ ج.م للباب الثالث "مصاريف الأعيان" و ٥٠٠ ج.م للباب الخامس "مصاريف قضائية ومتنوعة" وذلك بسبب تخلف أعيان من التجار تبلغ ٢٨٢ فدانا فزعت على القيمة وليس لها اعتماد في الميزانية وبسبب زيادة مساحة الأعيان التابعة للحرمين في بحر سنة ١٩٣٢ المالية، هذا بالنسبة لمبلغ الألف ج.م ، وأما بالنسبة للبلغ الاعتراف لكثرة الرسوم المخصومة بالحاكم .

وسيلغ هذا الاعتماد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

الأوقاف الأهلية

١ - كان مربوط للباب الثالث "مصاريف الأعيان" بمبلغ ١٩٨,٠٥٨ ج.م ولكن بسبب تخلف ١١,٠١٨ فدانا عن التأمير قامت الوزارة بزيادة زراعتها على التمتع واضطرت لتمتع اعتماد بمبلغ ٣٠,٣٠٩ ج.م .

٢ - قدر للباب الخامس - "ديون واجبة السداد" - بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م إلا أنه ظهر أن على بعض الأوقاف الأهلية ديوناً واجبة السداد من إرادات سنة ١٩٣٢ وتبلغ قيمتها لثلاثة أحرسة ١٩٣٢ مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م فأتعاضى فتح اعتماد في الباب الثالث بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م .

٣ - قدر للباب السادس - "مصاريف قضائية ومتنوعة" - بمبلغ ٢٢,٠٠٠ ج.م ولكنه لم يفتح بسداد هذه المصاريف نظراً لكثرة الرسوم المخصومة بالحاكم فاضطرت الوزارة إلى فتح اعتماد بمبلغ ١٥,٥٠٠ ج.م لسد التجاوز في الباب المذكور ولا ترى اللجنة هنا حاجة إلى إعادة القول عن

وزارة الأوقاف

صورة مذكرة مرفوعة للجلس الأعلى

أتشرف بأن أرفع مع هذا الجدول مرفوقه بيان الاعتقاد الإضافي اللازم في ميزانية سنة ١٩٣٣ المالية لسد التجاوز المنظور حه را ز أبواب المصروفات الموضحة للأسباب المبينة بالجدول رجاء الموافقة على فتح اعتداد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ المالية بمبلغ ٩٢,٧٠٣ ج. م. منه ٤٩,٤٤٤ ج. م. للأوقاف الخيرية و ١٥,٥٠٠ ج. م. لأوقاف الحرمين الشريفين و ٢٧,٧٥٩ ج. م. للأوقاف الأهلية ، على أن يقتضب هذا الاعتقاد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى في كل نوع على حدة ما

١٦ أبريل سنة ١٩٣٣ وزير الأوقاف

صورة القرار

جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٣

وافق المجلس على فتح اعتداد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ المالية بمبلغ ٩٢,٧٠٣ ج. م. منه ٤٩,٤٤٤ ج. م. للأوقاف الخيرية و ١٥,٥٠٠ ج. م. لأوقاف الحرمين الشريفين و ٢٧,٧٥٩ ج. م. للأوقاف الأهلية للأسباب الواردة في الجدول المرافق للذكرة ، على أن يقتضب هذا الاعتقاد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى في كل نوع على حدة كما طلب بالمذكرة ما

رئيس المجلس

جدول

بيان أبواب الميزانية المطلوب فتح اعتداد إضافي عليها
لسنة ١٩٣٣ المالية

البيان	المبلغ ج. م.
(١) الأوقاف الخيرية	
قسم ١ - الإدارة العمومية - فرع ١ - ديوان العموم :	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	٢١٥٣
» ٢ - مصاريف عمومية .	٢٤١١
قسم ٢ - ماشاات ومكاثات الموظفين .	٢٣٤٠
» ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة - فرع ٢ - مصاريف الأعيان .	
باب ٣ - أعمال جديدة (لصرف على الأعيان التي يحتل عدم تأجيرها).	٦٥٩٩
قسم ٤ - المساجد :	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	١٠٩٦
» ٢ - مصاريف عمومية .	٥٣٠١
قسم ٥ - التعليم - فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة اليتامى -	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	١٤١
» ٦ - القسم الطبي - فرع ١ - المستشفيات والعيادات -	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	٥٨٠
جملة ما يخص الأوقاف الخيرية .	٣٠,٤٩١
(٢) أوقاف الحرمين الشريفين	
باب ٣ - مصاريف الأعيان .	١٠٠
» ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة .	٥٠
جملة ما يخص أوقاف الحرمين الشريفين .	١٥٠
(٣) الأوقاف الأهلية	
باب ٣ - مصاريف الأعيان .	٢٠٢٠
» ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .	٢٥٠٠
» ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة .	١٥٥٠
جملة ما يخص الأوقاف الأهلية .	٦٠٧٠
جملة عمومية .	٩٢٧٠

جدول

المبلغ	البيان	الأسباب
	(١) الأوقاف الخيرية	
٢١٤٣	قسم ١ - إدارة أعمدة - فرع ١ - ديون العموم ب - ماهيات وأجرومريات	سبب صرف ماهيات بعض الوظائف التي ألغيت في ميزانية سنة ١٩٣٢ ولم ينفذ الإنشاء من أول السنة المالية لأن الميزانية لم تعتمد من البرلمان إلا في شهر يولييه سنة ١٩٣٢
٢٤١٠	ب - ٢ - مصاريف عمومية	سبب عدم كفاية الاعتماد الإجمالي السابق ضمه للمصاريف القضائية وقدره ٣٠٠٠ ج.م. لكثرة الرسوم القضائية المخصصة بالحاكم .
٢٣٤٠	قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين .. قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة - فرع ٢ - مصاريف الأعيان ب - ٣ - أعمال جديدة (لصرف على الأعيان التي يعمل عدده "أحياها")	ب - ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين توفروا في بحر السنة قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة - فرع ٢ - مصاريف الأعيان : ب - ٣ - أعمال جديدة (لصرف على الأعيان التي يعمل عدده "أحياها")
٦٥٩٩	قسم ٤ - المساجد : ب - ١ - ماهيات وأجرومريات	قسم ٤ - المساجد : ب - ١ - ماهيات وأجرومريات
١٠٩٦٠	ب - ٢ - مصاريف عمومية	ب - ٢ - مصاريف عمومية
٥٣٠٧	قسم ٥ - بطر - ب - ١ - ماهيات وأجرومريات قسم ٦ - فرع ١ - المستشفيات والعيادات - ب - ١ - ماهيات وأجرومريات	قسم ٥ - بطر - ب - ١ - ماهيات وأجرومريات قسم ٦ - فرع ١ - المستشفيات والعيادات - ب - ١ - ماهيات وأجرومريات
٣٠٤٩٤	جدة لأوقاف الخيرية	جدة لأوقاف الخيرية
١٠٠٠	(٢) أوقاف خرمين الشريفين ب - ٣ - مصاريف الأعيان	(٢) أوقاف خرمين الشريفين ب - ٣ - مصاريف الأعيان
٥٠٠	ب - ٥ - قضائية ومتنوعة	ب - ٥ - قضائية ومتنوعة
١٥٠٠	جدة أوقاف الحرمين	جدة أوقاف الحرمين
٢٠٢٠٩	(٣) الأوقاف الأهلية ب - ٣ - مصاريف الأعيان	(٣) الأوقاف الأهلية ب - ٣ - مصاريف الأعيان
٢٥٠٠٠	ب - ٥ - ديون ووجبة السداد	ب - ٥ - ديون ووجبة السداد
١٥٥٠٠	ب - ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة	ب - ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة
٦٠٧٠٩	جدة الأوقاف الأهلية	جدة الأوقاف الأهلية
٥٠٠٠	جدة عمدة	جدة عمدة

نسب زيادة مساحة الأعيان التي تخلفت عن التاجير وزعت على التمة بتقدير ٩٤٧,٩٤ فداناً وليس له اعتمادات للميزانية .

بسبب تخفيض عشرة في المائة من ربط ماهيات خدمة المساجد وعدم تمكن الوزارة من توفيرها بالكامل في خلال سنة ١٩٣٢ المالية .

بسبب عدم كفاية الربط المخصص لياه والنور بالمساجد حيث إن ما صرف في سنة ١٩٣١ هو ١٥,٥٧٠ ج.م. وبمصر قيمة اعتماد المطلوب وقدره ٣٠٧,٥٠ ج.م. بطل الربط بالميزانية وقدره ٨,٠٠٠ ج.م. فكانت الجلة ١٣,٣٠٧ ج.م. وهو أقل من المنصرف في سنة ١٩٣١ وما قبلها خصوصاً إذا لوحظ أن بعض المجالس البلدية والمحلية قد رفعت أسعار المياه والنور كما أن أغلب المساجد قد أدخل وبها النور الكهربائي بدلاً من الغاز .

بسبب إلغاء بعض الوظائف في ميزانية سنة ١٩٣٢ وعدم تنفيذ هذا الإلغاء من أول السنة المالية لأن الميزانية لم تعتمد من البرلمان إلا في شهر يولييه سنة ١٩٣٢

بسبب إلغاء بعض الوظائف في ميزانية سنة ١٩٣٢ وعدم تنفيذ هذا الإلغاء من أول السنة المالية لأن الميزانية لم تعتمد من البرلمان إلا في شهر يولييه سنة ١٩٣٢

بسبب زيادة مساحة الأعيان لثلاثة فحرمين في بحر سنة ١٩٣٢ المالية وتغلب أعيان عن التاجير بتقدير ٢٨٢ فداناً زادت على التمة وليس لها اعتمادات للميزانية .

لعدم كفاية الربط المخصص للمصاريف القضائية لكثرة الرسوم المخصصة بالحاكم .

بسبب الأعيان التي تخلفت عن التاجير ومساحتها ١١,٠١٨ فداناً زادت على التمة وليس لها اعتمادات للميزانية .

بسبب الديون التي ظهرت على بعض الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٢ وتقدر بمبلغ ٥٥,٠٠٠ ج.م. ومقتضى سدادها من إيرادات هذه الأوقاف في سنة ١٩٣٢ وبما أن الربط بالميزانية هو ٢٥,٠٠٠ ج.م. فيكون مطلوب مثل هذا المبلغ لكثرة المصروفات .

لعدم كفاية الربط المخصص للمصاريف القضائية لكثرة الرسوم المخصصة بالحاكم .

ملحق رقم ٦٩

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون ربط ميزانية دار الكتب المصرية

لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

(بخير حرمه الشيخ المحترم عبدالمطلب ليل بك)

أحاط المجلس عل بملحة المالية بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون ربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع فبنت ما يأتي :

كان المقدّر لميزانية دار الكتب في سنة ١٨٨٩ ألفين وخمسمائة جنيه تأتيا من ريع أطيان أوقفت عليها في ذلك العهد مساحتها ألفا فدان وكسور ، وس إغاثة من وزارة الأوقاف قمرها خمسمائة جنيه .

وقد احتاط الأمر العالي الصادر بتجديد هذه الميزانية بأن نص على أن تسد الحكومة من ميزانيتها العادية كل مجز بصيب ميزانية الدار ، وعلى أن يتكمن من الزيادة في الإيراد ، إن واصلت ، احتياطي لها .

وبلغ الآن ميزانيتها نحو الألفي عشر ضعفا أي ٢٨,١٣٧ ج. م منها أكثر من النصف قليلا من إيراداتها الخاصة (١٥,٨٥٥ ج. م) والباقي يأتيها بفضه من الميزانية العادية للحكومة (٣٥٠٠ ج. م) وباقي من الاحتياطي العام .

ولم تستطع اللجنة أن تقف على سبب مقول لقيام الحكومة بدفع جزء من العجز من الاحتياطي العام بدلا من ميزانيتها العادية خصوصا أن الأمر العالي سابق المذكور قد نص على العكس .

وإذا كانت إيراداتها قد زادت وتضاعفت فإن إنتاجها قد زاد كذلك وتضاعف ، ومن الإحصاء الذي أمده العام الماضي بمساحة الزيارة للملكية يتبين أن عدد الكتب وقد كان ٨٨٣١٥ في سنة ١٩١٧ قد وصل إلى ٢٢٨١٨٤ كتابا في سنة ١٩٣٣ ، وأن ما يقضى سنويا قد زاد من ١٩٥٢ ٧٨٨٣ كتابا ، وأن عدد المترجمين قد زاد من ٥٧٤٥ إلى النصف ، وأن عدد المجلدات التي طبعتها الدار لإغناء الأدب العربي على العموم قد كانت ٢٥ ثم زادت من ذلك كثيرا في السنوات الأخيرة^(١) .

وكان من الطبيعي ألا تزيد عما وصلت إليه بلجة اعتبارات : أهمها ما يحتاج إليه لإخراج هذه الكتب صحيحة من بحث وعناية ، وأقلها عدم كفاية الموظفين المخصصين لهذا الغرض .

ولكن الذي يستوقف النظر أن الذين وضعوا بصمم البناء لم يفكروا فيما متصل إليه دار الكتب في بلد في قلب الشرق العربي ، ولذا يرى الزائر لها الآن أنها يرغم الطابق العلوي الذي يحس حديتا ، والذي لا يمت إلى ما تحته بسبب من فسق أوزنخف أو طراز ، أصبحت مكتظة . وأنه لا سبيل إلى إطراد تنظيمها وتنسيقها بغير إيراد المكان ف ونقل الآثار العربية إلى مكان خاص بها .

هذا ولما كان وضع الفهارس هو من أهم الأعمال التي يطلب من القائمين بشؤون تلك الدار ، فقد أرادت اللجنة أن تتف على حالتها "الرحنة فعلت أنه ، وإن يكن قد طرئ في العهد القديم بوضع فهرس عام - إلا أن العمل قد وقف نحو من عشرين سنة سابقة على سنة ١٩٢٨ ، وأن إدارة الدار اضطرت ابتداء من تلك السنة أن تبدأ بتنظيم الفهرس العام لكل مستجد على أحدث الأساط على أن تقوم على إصلاح القديم بالتدريج ، ولكن المشاهد أن العملية الحالية تستنفد مجهود سائر الموظفين ، ومن غير المنظر أن يتم هذا العمل الكبر دون زيادة محسوسة في ميزانية الدار قد لا يكون الوقت الحاضر أنسب الأوقات لمطالبة بها .

وإنه وإن يكن الفرض الأول الدار هو تسهيل وسائل الاقتراء على اطلاع الجمهور فإن إدارتها قد رأت أن تساهم من طريق آخر في نشر الثقافة العربية بطبع وإذاعة أمهات كتب الأدب والتاريخ قليلة الدبوع ، وأولى لم يسبق أن طبعت فوقفت فعلا في كثير مما اختاره^(١) .

ولما لا الآن مخطوطات يزيد يرجع بعضها إلى الثلاثة القرون الأولى من العصر الإسلامي تشتمل على كثير من أخبار ذلك العصر وآراء أهله وعادام فكان من المفيد أن يبنى بها إلى يكلف المشتغلون بالفن ترجمتها وتقريرا لأذهان عامة الراغبين في الاطلاع على تاريخ هذه الحقبة الجلية ، وظاهر من المذكرة التي وضعتها وزارة المالية من ميزانية الدار لهذا العام (أرفقت بهذا التقرير) أنها قد ضفت بسبب الأثرة ببلغ طلبته الدار لتحقيق هذا الفرض السامي وهذه اللجنة التي وضعت قبلها الدعوة إلى الاقتصاد في كافة المرافق تعتبر هذا الضئ تقنيا ، وترى أن البذل في هذا المضمار لا يتعارض مع روح الاقتصاد فهو من البذل المنتج .

وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لتلفت النظر إلى الطريقة المتبعة في تحضير ميزانية الدولة من حيث التدبير الباتى للصروفات الذي يعرض على البرلمان .

تضع للمصالح المختلفة مشروع ميزانيتها الخاصة وترسلها إلى وزارة المالية فحصل هذه فيها يد الاقتصاد على أساس رقم عام تحدده لكل باب من باب من الأبواب الثلاثة .

وبما لا شك فيه أن هذه الطريقة مبنية على فكرة صحيحة هي ضرورة موازنة الميزانية في حدود الإيرادات المنتظرة . أما عيبا ففى التطبيق . ذلك أن عملية إنقاص الاحتيازات المقترحة تجرى على غير أساس من مقتضيات الضرورة وترتيب الأهمية تفرى المكلف بصدية البتر يستقل أغلب الأخوان بهذا الشأن فيعلم ألا يتفق قدره مع ما ينبغي أن يراعى . ولما كان

(١) راجع الملحق رقم (١) تقرير .

وعلى الجلة لجمع الإيرادات والإعانة يبلغ ٢٨,١٣٧ ج. م. ج.
وليس اللجنة ملاحظات عليه ، وترجو المجلس الموافقة على باقي الإيرادات
كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - الإيرادات الخاصة بالنار	١٤٧٩٥
» ٢ - لإعانات	٣٥٠٠
الجلسة	١٨٢٩٥

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة
المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ٢٨١٣٧ (ثمانية وعشرين ألفاً ومائة وسبعة
وثلثين جنياً) وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٨٢٩٥ (ثمانية عشر ألفاً
ومائتين وخمسة وتسعين جنياً) وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .
ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ٩٨٤٢ ج. م. (تسعة آلاف
وثمانمائة وثمان وأربعون جنياً) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة
بكل مصلحة أو إدارة لا يفي المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على
أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

ناصر بأن يهيم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١ - المصروفات :

باب ١ - "ماهيات وأجر مرتبات" .	١٩٨٩٢
» ٢ - "مصاريف عمومية" .	٧٠٤٥
» ٣ - "أعمال جديدة" .	١٢٠٠
جمله المصروفات	٢٨١٣٧

من المعدر أن يطلب إلى المصنفين في شؤون نسائية أن يكونوا مدبرين
للمصنفات حقيقة كل مصنفه . وأن يوزعوا بين مصنفات الخانات ليقدموا
على علم لأهم على المهية . وأن هذه الخاتمة أن تحاط المصالح عند تقديم
طدتها أن تصمم ترتيب عموميها حتى إذا ما أريد خفض بشئ ما هو
أقل قيمة في طرق تصفها ، فاحدة الشئ لا في مصروفات نسائية .

وفي هذا السجل نعد على الطرفين ، ووزع معقول لتسوية ، كما أن فيه
توجيهها للصح بان تدبر شؤونها بشئ من العناية وحسن التقدير .

المصروفات

قدّرت مصروفات دار الكتب في مشروع هذه الميزانية بمبلغ ٢٨,١٣٧ ج. م.
مقابل ٢٨,٦٨٧ ج. م. في ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بتخفيض قدره ٥٥٠ ج. م.
وهي موزعة على الأبواب الثلاثة الآتية :

باب ١ - "ماهيات وأجر مرتبات" ١٩,٨٩٢ ج. م. مقابل ٢٠,٢٤٦ ج. م.
في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٧,٠٤٥ ج. م. مقابل ٧,٤٠٦ ج. م. في ميزانية
سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

باب ٣ - "أعمال جديدة" ١٢٠٠ ج. م. مقابل ١٠,١٣٥ ج. م. في ميزانية
سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بزيادة ١٦٥ ج. م. لشراء دوايلب جديدة .

وليس لجنة ملاحظات على المصروفات وترجو المجلس الموافقة على أبوابها
الثلاثة وقد أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر مرتبات"	١٩٨٩٢
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٧٠٤٥
باب ٣ - "أعمال جديدة"	١٢٠٠
الجلسة	٢٨١٣٧

الإيرادات

بلغت إيرادات دار الكتب المصرية في مشروع هذه الميزانية ٢٨,١٣٧
ج. م. مقابل ٢٨,٦٨٧ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ذلك إعانة
الحكومة وقدرها ٣٥٠ ج. م .

"إيجار الأطنان" ٩٠٠ ج. م. كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
"وتشغيل النقود" ١٨٩٥ بزيادة ١٥ ج. م. "وتنمين مايتان من المطبوعات"
٢٠٠ ج. م. كما كان في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ "وإيرادات المطبعة"
ج. م. كما كان في العام الماضي "وقيمة المنقطع من ماهيات المستعدين"
١٠٠ ج. م. تخفيض ٢١٥ ج. م. "وتنمين ورق تمغة" ٥٠ ج. م. بعجز ١٥ ج. م.
والإيرادات الأخرى ١١٠٠ ج. م. بزيادة ٤٥٠ ج. م .

وفيا على بيان لأهم التعديلات التي تلاحظ في تهميرات هذه السنة .

(أ) الإيرادات :

في إيرادات هذه السنة زيادة تخرب من حمالة جنه ناتجة عن تحصيل
الرم الإضافي للخدمة .

(ب) المصروفات :

جيب

الباب الأول — " ماهيات وأجور وصريات " ٣٠٨٩٢

تطلب الدار زيادة اعتماد الأجور من ٦٠٠٠ ح . م إلى ٧٠٠٠ ج . م
بماسبة القيام بدرس " لأورني البردية المحفوظة في الدار والوثائق المتعلقة
بها وإخراج كتاب ضيا باللغتين العربية والفرنسية .

وترى وزارة المالية إبقاء الاعتماد على ما كان عليه في سنة ١٩٣٢ نظرا
للحالة المالية ، والدار أن تتدبر حاجاتها في حدود ذلك الاعتماد .

جيب

الباب الثاني — " مصاريف عمومية " ٨٧٠٧

تطلب الدار زيادة قدرها ١٠٩٢ ج . م في البند ٦ " توريدات عمومية "
في اعتماد شراء الكتب والمجلات ، وذلك لكي يتمكن من إتباع الكتب النادرة
والمكتبات العامة التي يضطر أصحابها إلى بيعها بأثمان بخسة نظرا لضعف
المالية .

وتلاحظ وزارة المالية في هذا الصدد أن اللجنة المالية لمجلس النواب
تناولت هذا الموضوع لدى بحثها مشروع ميزانية السنة الحالية وأشارت إلى
ضآلة الاعتماد المدرج في ميزانية لهذا الغرض وطلبت أن يقدر لهذا البند
في مشروع السنة المقبلة مبلغ يتناسب مع الغرض الذي وضع له .

ولكن نظرا لأنه عند ما تهرسه عجز إيرادات الدار من الاحتياطي العام
ابتداء من سنة ١٩٣٩ روى في الوقت نفسه أن تحتفظ الدار باحتياطيها لكي
يساعدها على شراء المكتبات القيمة التي يتفق عرضها للبيع .

وحيث إن الاحتياطي المذكور يبلغ ٣٢.٩٩٨ ج . م ويمكن الاستعانة به
على شراء ما يرخص به المجلس الأعلى للدار من الكتب والمكتبات .

لذلك لا ترى وزارة المالية موجبا لإدراج الزيادة المطلوبة .

كذلك ترى " وزارة صرف النظر عن بعض زيادات جبرية تبلغ مجملها
٥٧٠ ح . م في السند ٤ " مياه وتنوير " و ٥ " أنات " و ٧ " استزك تلغون
وأجر تفرقات ومصاريف البريد " و ٨ " مصاريف تربية " و ١٠ " البعنة
العلمية والاستزك في المؤتمرات والمعارض الدولية للكتب " و ١١ " صيانة
وترميم وتحسين المباني والأطيان " .

جيب

الباب الثالث — " أعمال جديدة " ١٣٠٠

٢ — الإيرادات :

الباب الأول (الإيرادات الخاصة بالدار)

جيب

٩٠٠٠

١٨٩٥

٨٠٠

٣٠٠٠

١٠٠٠

٥٠

١١٠٠

١٥٨٤٥

تتبع قيمة المقتضى تسديده إلى وزارة المالية :

جيب

١٠٠٠

٥٠

١٠٥٠

١٤٧٩٥

الباب الثاني (الإعانات)

٣٥٠٠

١٨٢٩٥

٩٨٤٢

٣٨١٣٧

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تلقت وزارة المالية مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٣ —
١٩٣٤ موضوعا عن الأساس التالي :

الزيادة	سنة	
	١٩٣٣ — ١٩٣٤	١٩٣٤ — ١٩٣٥
جيب	جيب	جيب
الإيرادات	١٧٨٣٠	١٨٢٩٥
المصروفات	٢٨٦٨٧	٣٠٧٩٩
زيادة المصروفات على الإيرادات	١٠٨٥٧	١٢٥٠٤
وتؤخذ من احتياطي الحكومة	١٦٤٧	

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ قسم ١٢ "وزارة الزراعة" الباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" اعتماد إضافي قدره ١٠٠.٠٠٠ ج. م. (عشرة آلاف جنيه مصري) لتسوية التجاوز المتوقع في جملة اعتمادات الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بتأتم الدولة وأن ينفرد بالجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية لوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

فقد صافي اعتمادات الباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" بميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٣ بمبلغ ٢٧٤,٦٧١ ج. م. (سدد استبعاد مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج. م. قيمة المظور عدم إنجام صرفه ومبلغ ٢٥٠ ج. م. المظور تحصله عن تأدية خدمات) .

كثبت وزارة الزراعة ذلك هناك تجاوز في اعتماد هذا الباب بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. (عشرة آلاف جنيه) ويرجع لسبب في هذا لتجاوز إلى عاين :

أولاً - زيادة قيمة المظور عدم إنجام صرفه في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ . كما كان مقدراً في ميزانية لسنة التي قبله بمبلغ ٥٠٠ ج. م. .

ثانياً - استقرار انظم مهايات المستفيدين الذين كانوا يعيش على اعتماد المبادل وفورات الباب الأول وتبلغ مهاياتهم ٤٦٥١ ج. م. .

يتضح مما تقدم عدم كفاية صافي الاعتماد لتسوية مصروفات السنة وتقترح الوزارة لتسوية هذا التجاوز فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. (عشرة آلاف جنيه) في الباب الأول من الميزانية المشار إليها على أن يؤخذ هذا المبلغ من مجموع وفورات الميزانية العامة .

وقد نبهت اللجنة المالية هذا الاقتراح وأتت الموافقة عليه وهي تشترط رفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتذكره بقراره توطئة لمعرضه على البرلمان .

وربعة هذا مشروع المرسوم مشرع القانون اللازم لهذا المرسوم

الرئيس

اسماعيل صدقي

بيان الحساب

الترتيب	اسم الكتاب ومؤلفه	موضوعه	تاريخ الطبع
(ج) فهرس البار			
١	فهرس الكتب العربية	-	١٩٢٤ - ١٩٣٠
٢	فهرس الكتب الإنجيلية السنوات من ١٩٢٨ إلى ١٩٣١	-	١٩٢٨ - ١٩٣٢
٣	فهرس مكتبة قوله	-	١٩٣١ - ١٩٣٢
٤	فهرس مكتبة مكرم	-	١٩٣٣
٥	النشرات الدورية العربية والإنجيلية للرصيد	-	-

ملحق رقم ٧٠

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٣

(المقرر حصره في اجتماع ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون

أحال المجلس على اللجنة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ١٢ "وزارة الزراعة" الباب الأول "مهايات وأجرومرتبات" لتسوية التجاوز المتوقع في جملة اعتمادات الباب المذكور .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع فتبنت ما يأتي :

بما أن قيمة المظور عدم إنجام صرفه والمقدولة مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج. م. راد عن المقدولة في السنة الماضية بمبلغ ٥٠٠ ج. م. وكذلك نظراً لاستقرار انظم مهايات المستفيدين الذين كانوا يعيش على اعتماد "المبادل" وفورات الباب الأول، وكانت مهاياتهم مبلغ ٤٦٥١ ج. م. اتضح عدم كفاية اعتماد الباب الأول لتسوية كل مصروفات السنة، ولذلك طلبت الوزارة فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. للباب المذكور لتسوية التجاوز، على أن يؤخذ هذا المبلغ من وفورات الميزانية العامة .

وبما أن الاعتماد المطلوب إنما هو لتسوية تجاوز حصل فضلاً فالتمة توافق على المشروع وتزج المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

ملحق رقم ٧١

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون باعتبار مأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون من مأموري الضبطية القضائية

(المقرر عصرة لشيخ المحترم ابدار نصير ي خ)

أحال المجلس بطلسته المقررة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ على هذه اللجنة مشروع قانون وأردا من مجلس النواب باعتبار مأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون من مأموري الضبطية القضائية وقد بحثته اللجنة بجلسته ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

أن النظام العام داخل السجون يقتضي أن يكون مأمورو السجون ووكلائهم وضباط المصلحة من مأموري الضبطية القضائية حتى يمكنهم في حالة ارتكاب جريمة من أحد المسجونين أن يقوموا بالتحقيق وتكون أعمالهم لها قوة في الإثبات شأن جميع التحقيقات التي يقوم بها الموظفون المختصون .

وهذا تقدمت الحكومة بمشروع هذا القانون الذي يحول هؤلاء الموظفين سلطة مأموري الضبطية القضائية حتى يمكنهم أن يقوموا بأنفسهم مباشرة التحقيقات اللازمة مع من يرتكب جريمة في السجن وذلك اختصارا للوقت وبدلا من أن يطلب أحد أعضاء النيابة أو أحد رجال البوليس لإجراء هذه التحقيقات .

هذا فضلا عن أن هؤلاء الموظفين طليعية عليهم في مصلحة السجون يكنسون دراية خاصة تمكنهم من إجراء التحقيق على الوجه الأكمل .

ولمذا وللأسباب المينة بالذكرة الإيضاحية انتهت اللجنة إلى إقرار هذا المشروع بالإجماع وهي تتشرف بمعرضه على هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة عليه .

رئيس اللجنة

محرر : ٥ يولي سنة ١٩٣٣

أحمد طلعت

مشروع قانون

باعتبار مأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون من مأموري الضبطية القضائية

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف مأمورو السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون إلى مأموري الضبطية القضائية المنزه عنهم بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجبايات الأهل والمادة ٦ من قانون تحقيق الجبايات المختلط .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحفائية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويحمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مردى ...

مذكرة إيضاحية

لشروع القانون الخاص باعتبار مأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون من مأموري الضبطية القضائية

حدثت المادة ٢٣ من الأمر العالى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ اختصاص مأموري السجون تحديدًا ضيقًا جدًا إذ جعلت عملهم في حالة الوفاة أو الهروب أو وقوع أمر جنائي من المسجونين أو عليهم قاصرا على تبليغ النيابة العمومية ، مع أن ضباط السجون بما لهم من أئلبية يشؤون السجن ونظامه وأحواله الخاصة أقدر من غيرهم على كشف غوامض الأمر واستجلاء حقيقته . وهم بحكم وجودهم بالقرب من موقع الجناية يستطيعون الحصول في الوقت المناسب على اعترافات الجاني أو أخذ أقوال المجني عليه في حالة وجود خطر يهدد حياته بسبب الجناية وجمع كافة الاستدلالات التي تساعد على تسهيل مهمة النيابة العمومية ، والواقع أنه قد ثبتت لهم كافة الوسائل التي تجعلهم يقومون بمهمتهم بنجاح ولا يتقصصهم إلا اعتراف المشيع لم بصفة الضبطية القضائية ليكونوا لحاضرهم وإجراءاتهم ما يجعلها ملاعبار أمام القضاء .

يبدو هذا النقص في التشريع واضحًا في حالات كثيرة نذكر منها ما يأتي لا على سبيل الحصر بل على سبيل المثال :

١ - يوجد بكافة السجون لمحققات مهمة كعزب السجانية التي تتنق خصيصا لم ومسكن باقي صغار الموظفين ، فإذا ضبط مع أحد من هؤلاء كية من المواد المخدرة مثلا يحاول إدخالها داخل السجن فإن الواجب يقتضي في هذه الحالة بتجنيس منزل المتهم ولا يتسنى ذلك لرجال السجون لأن القانون

لم تكن لتقود البكيل التي تقل قيمتها عن خمسة مليات فائدة تذكر في الوقت الذي كانت فيه أسعار الحاجات مرتفعة إذ إنها ما كانت تستعمل إلا لشراء التافه من بعض السلع الرخيصة لتكفلة ثمن بعض السلع الأخرى أو لدفع الزيادة في أجور الترام .

أما الآن وقد تغيرت الظروف المالية تغيراً محسوساً فقد لوحظ أنه بسبب الضائقة المالية ولرخص أسعار الحاجات وبخاصة المواد الغذائية زاد التعامل بالقطع الصغيرة من هذه النقود حتى أصبحت القطعة ذات الخمسة مليات تزيد قيمتها في بعض الأحيان على ما يلزم لشراء بعض هذه الحاجات في حين أن القطع الأخرى الأقل قيمة ظلت في قلبها أدنى من أن تفي بالفرض عند التعامل .

ومن أجل هذا فكرت وزارة المالية في سبك قطعة جديدة من البكيل قيمتها ربع قرش لتكون عوناً للطبقات الفقيرة على وضع أثمان كثير من الحاجات في مستواها الحقيقي فلا يفتن الشاري ولا يتقاضى البائع ربها غير مشروع .

وترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون ، وهي ترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦
الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية المعلقة بالمرسوم بقانون
الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

عُلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ على الوجه الآتي :

المادة الثانية — النقود القانونية هي :

نقود ذهبية :

الجنيه المصري .

قطعة الخمسين قرشاً (تصف الجنيه المصري) .

نقود فضية :

قطعة العشرين قرشاً .

قطعة عشرة قروش .

قطعة خمسة قروش

قطعة القروش

لا يتولى هذا الحق ، بل وإنه يكون من الواجب في هذه الحالة التقيض على منتهى وتحرير المحضر اللازم لتدوين الأذلة والقرائن المثبتة لجريرة والحال أن القانون لا يساعد على محرز هؤلاء والقبض عليهم حتى ولو ضبطوا متلبين بجرائمهم .

٢ — يدخل السجن كثير من المتهمين ومتدويم وعمل قسم المباني والبريدية بمراتبهم وهؤلاء يشتقون في تهريب المجموعات داخل السجن ، وقد توجد قرائن أحوال تدل على اقترانهم لهذه الجرائم والقانون يحول دون الأخذ بتأنيبهم وذلك لأن المادة ٣٣ من لائحة السجن تميز تفتيش الزائر فقط في حالة الاشتباه في أمره ، فلو كان رجال السجن حق تفتيش الآخرين لكان في ذلك إشمار كاف لهذه الفئات بسلطة رجال السجن فلا يمتثلون على ارتكاب هذه الجرائم .

٣ — يشتغل كثير من الأسطوانات داخل السجن كملين للسجنيين للتصامعات المختلفة ، ويقع هؤلاء تحت إغراء السجنيين ليكونوا أداة اتصال بينهم وبين ذويهم مقابل رشوة تنفع لهم . ولا شك أنه يكون من المفيد في حالة ضبط أحد هؤلاء الأسطوانات متلباً برشوة ، أو في حالة وجود قرائن تحمل على الاعتقاد بمحصل ذلك أن يكون لضباط السجن سلطة رجال الضبطية القضائية في اتخاذ الإجراءات السريعة ، وتحرير المحضر اللازم في مثل هذه الحالة .

لذلك رأيت وزارة الداخلية ضرورة استصدار القانون الذي يقضى بتحويل ضباط السجن صفة الضبطية القضائية ، وكذلك تحويل أموري السجن ووكلائهم هذه الصفة في دوائر اختصاصهم .

ملحق رقم ٧٢

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية المعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥

(المرحومة التي اعتمد عبد الحليم الجليل ملك)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية المعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلسته ١٥ يونيه سنة ١٩٣٣ تبين لها ما يأتي :

ملحق رقم ٧٣

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢
(١٩ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يأخذ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف الأزمات عن كاهل الأهاليين

(المقرر حصة الترخيص المحترم عبد العظيم البيل بك) .

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون يأخذ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية لاستخدامه في تخفيف عبء الأزمة في السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ عن كاهل الأهاليين .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجملة ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ فتبين لها ما يأتي :

عند ما انتهت السنة المالية الماضية وأبجنت الحكومة بأن لديها وفرا قد يزيد على المليون جنيه رأت أن تستعمله في تخفيف عبء الضرائب مع مراعاة أن يستفيد منه صغار التلاميذ وتعتمد بمشروع قانون يوزع المبلغ مقتضاها بسبب الوجوه الآتية :

٤٠٠,٠٠٠	من رسوم الخفر في القرى .
٤٥٠,٠٠٠	« الرسوم الموقوتة المقررة لمجالس المديرية على ضريبة الأضيان .
٥٠,٠٠٠	تخليد رسم الانتاج على الأرز .
١٠٠,٠٠٠	لتحسين أسعار المحاصيل .
١,٠٠٠,٠٠٠	

ولما عرض المشروع على مجلس النواب رأى بموافقة الحكومة أن يمدد في طريقة التوزيع ، فقرر :

٣٣٥,٠٠٠	للقرض الأول (رسوم الخفر) .
٦١٠,٠٠٠	للقرض الثاني (ضريبة مجالس المديرية) .
٥٥,٠٠٠	للقرض الثالث (الأرز) .

وبهذا يكون ما سيرفع صلا عن كاهل الغوالب هو الثلث من ضريبة الخفر والثلث من ضريبة مجالس المديرية . وترى هذه اللجنة أن هذا التوزيع لا عار عليه باعتبار أنه سيتم بنفعه أكبر عدد ممكن من دافعي الضرائب ولذا فهي توافق على مشروع القانون المذكور وترجو أن يوافق المجلس عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

تقود نيكل :

قصة عشرة المائتين

قصة خمسة المائتين

قصة المائتين . نصف

قصة المائتين

تقود برونز :

قصة المائتين

قصة نصف المائتين

(المادة الثانية)

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصر هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إلى مجلس الوزراء

تقود البكل احالية هي « قطع دات عشرة المائتين ودات خمسة المائتين ودات المائتين » وتلوهما « السكوكات » حررة وهي الميم ونصف الميم . وفي الوقت الذي كانت فيه أسعار الحاحات مرتفعة لم تكن للسكوكات التي تمثل قيمته عن حصة مائتين فائدة تذكر إذ إنها ما كانت تستعمل إلا لشراء كمية ضئيلة من بعض السلع الرخيصة أو لتكئة عن بعض سلع أخرى أو لدفع الزيادة في أجر القرام .

غير أن الظروف قد تغيرت الآن تغير كبيراً ، فقد لوحظ أنه بسبب الأزمة الحالية وانخفاض أسعار الحاحات ، وخصوصاً المواد الغذائية ، زاد التعامل بالقطع الصغيرة وكان من نتيجة هبوط الأسعار أن أصبحت القطعة دات خمسة المائتين في بعض الأحيان تزيد قيمته عن « ايلبر لشراء بعض الحاحات » وحين أن لصنع الأخرى لأقل قيمة صلت أدنى من أن تفي بالفرض عند التعامل .

هذا فكرت وزارة المالية وست قصة عديدة من البكل قيمتها « اقرش » لتكون عود لمصنع العمد على وضع أثمان كثير من الحاحات في متناولها احدي . ولا من الذي ولا تتعاضد المائتين ربع غير مشروع .

وهي مشروع رفع لأمر من مجلس وزراء « راء » لتفصل « لوافقة » على الرسوم مشروع قانون لمحق بمدة مذكرة ما

وزير المالية

تقرير في بديس ١٩٣٣

رأبما - تخصيص ١٠٠,٠٠٠ ج.م لصنوف الوسائل وضروب الإعانات والمساعدات التي من شأنها تخفيف حدة الأزمة وبالأخص تحسين أسعار الحاصلات الزراعية ورفع مستواها بشئ الطرق التي دلت التجارب على فاعلتها والتي أخذت البلاد الأخرى تلجأ إليها

الرئيس بالنيابة
محمد شفيق

مرسوم بمشروع قانون

بأخذ مبلغ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف الأزمة
عن كاهل الأهليون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم بمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يؤخذ مبلغ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف عبء الأزمة في السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ على الوجه الآتي :

(أ) استحال مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج.م سدادا لمبلغ مساو له من رسوم الخفر في القرى وما هو في حكمها .

(ب) استحال مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ج.م سدادا لمبلغ مساو له من الرسوم الموقفة المقررة لمجالس المديرات على صرية الأطنان .

(ج) استحال مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م لإلغاء رسم الإنتاج على الأرز .

(د) تخصيص ١٠٠,٠٠٠ ج.م لصنوف الوسائل وضروب الإعانات والمساعدات التي من شأنها تخفيف حدة الأزمة وبالأخص تحسين أسعار الحاصلات الزراعية ورفع مستواها بشئ الطرق التي دلت التجارب على فاعلتها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

صدر برباى يابدين ١٠ صفر ١٣٥٢ (٣ يونيو ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

محمد شفيق

وزير المالية (بالنيابة)

محمد شفيق

مرة ١٦٥ - ٤٥/١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

محمد شفيق

مشروع قانون

بأخذ مبلغ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف الأزمة
عن كاهل الأهليون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ مبلغ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف عبء الأزمة في السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ أى سنة واحدة فقط على الوجه الآتي :

(أ) استحال مبلغ ٣٣٥,٠٠٠ ج.م سدادا لمبلغ مساو له (قيمة الثلث) من رسوم الخفر في القرى وما هو في حكمها .

(ب) استحال مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م سدادا لمبلغ مساو له (قيمة تسعة الأعتار) من الرسوم الموقفة المقررة لمجالس المديرات على صرية الأطنان .

(ج) استحال مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م لوقف تحصيل رسم الإنتاج على الأرز .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بفخام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشرف اللجنة المالية بأن ترفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء لتكرم بالمناقشة على تقديم مشروع قانون إلى البرلمان بأخذ مبلغ مليون جنيه من الوفر الذي يسفر عنه الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاستخدامه في تخفيف من عبء الأزمة في السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ فقط على الوجه الآتي :

أولا - استحال مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج.م سدادا لمبلغ مساو له من رسوم الخفر في القرى وما هو في حكمها وفي هذا ما فيه من التخفيف الكبير عن القوانين سيما الأصاغر منهم علاوة على ما اشتملت عليه اللبائية الحالية من وفر آخر في رسوم الخفر بمبلغ ٣٣١,٠٠٠ ج.م .

ثانيا - استحال مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ج.م سدادا لمبلغ مساو له من الرسوم الموقفة المقررة لمجالس المديرات على صرية الأطنان .

ثالثا - استحال مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م لإلغاء رسم الإنتاج على الأرز .

وفيا على بسط للتدريعات الجمهورية التي أدخلت على اللائحة المعمول بها
الآن وإشارة إلى المبررات التي اقتضت هذا التعديل :

القسم الإعدادي :

وروى في إنشاء هذا القسم تمكين الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية
قسم من أن يتابعوا في سهولة وحسن استعداد الدراسة القانونية الجامعية
ذات الاتجاه الفني الخاص، وذلك بأن يتوفروا مدة سنة دراسية على دراسة
مواد تتصل بالعلاقة العامة المتصلة بالمواد القانونية .

وقد أنشئ هذا القسم في أول أمره ملحقا بكلية الآداب ثم ضم
في العام الدراسي ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى كلية الحقوق لتتاح لها الهيئة عليه
وتوجيهه إلى الناحية التي تحقق الغرض من إنشائه . وقد أثبتت التجارب
فائدة هذا الإعداد للدراسة القانونية كما تأيدت التجربة ذاتها في المعاهد العليا
التي أنشئت فيها سنة إعدادية لكلية الطب ومدرسة الهندسة الملكية
مما دعا الجامعة إلى الاحتفاظ بهذا القسم والعمل على رفع مستواه .

ويؤخذ من (مادة ٢) أن مدة الدراسة في هذا القسم سنة واحدة - كما
كانت - وتشتمل المواد الآتية :

(١) اللغة العربية - وقد روى في تدريس هذه المادة تمكين الطلبة
من حسن الاستعداد لفن الخطابة وصناعة الكلام وحسن الأسلوب . ولذلك
كانت نتائج تدريس هذه المادة متجعة إلى هذه الناحية على الأخص .

(٢) اللغة الفرنسية - لاربي في أن طالب الحقوق كبر الحاجة إلى
التمكن من اللغة الفرنسية في قواعدها وأصولها ، إذ مصادر القانون المصري
كلها فرنسية ولغة الدراسة العليا فرنسية على وجه خاص مما يستدعي العناية
بتدريس هذه اللغة ، وبخاصة إذا راعينا أن اللائحة الداخلية تنص على تدريس
أجزاء معينة من مادتين من المواد القانونية في كل سنة من سني الدراسة
في قسم الليسانس باللغة الفرنسية تحقيقا للغرض عينه .

(٣) المطلق - لهذه المادة شأن خاص في كلية الحقوق يستدعي
العناية بها وتخصيص قسط من دراستها الكلية لها . وبخاصة إذا ذكرنا أن
القسط الذي يدرسه في المدارس الثانوية لا يكفي لتحقيق الغرض على الوجه
المطلوب .

(٤) الاصطلاحات القانونية - ويكون تدريسها باللغة الفرنسية
لييسر لطالب الحقوق مراجعة كتب الفقه الفرنسية بسهولة .

(٥) تاريخ النظم السياسية والاقتصادية والقانونية - تتناول دراسة هذه
المادة المبادئ العامة لتاريخ القانون والقوانين الدستورية والإدارية والشرعية
والاقتصاد بوجه عام .

(٦) المدخل للعلوم القانونية - وهذه الدراسة بمثابة مقدمة عامة
للفنون تهنيء الطلبة لتفهم تفاصيل قواعد القوانين المختلفة فيما لي السنة
الإعدادية من سني الدراسة .

ملحق رقم ٧٤

جلسة الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢

(١٩ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون يوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق
بالجامعة المصرية

(المقرر حصرة الأربع ، لتعليم أحد نقيب الشريعة ، من حصرة الشيخ المحترم جيب دوس بك
لاعتداده) .

أحال مجلس الشيوخ إلى لجنة المعارف في ٧ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع
قانون أرادوا إليه من مجلس النواب يوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق
بالجامعة المصرية فطرت في جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ ، وقد حضرها
عن وزارة المعارف المصومية حضرات صاحب العزة محمد كامل مرسي بك
عبد كلية الحقوق ومحمد المشاوي بك السكرتير العام للوزارة .

..

ناقش حضرات الأعضاء مواد المشروع في دقة وعناية ، وأجاب حضرات
مدير الوزارة عن الاستفسارات واشتركوا في المناقشات بما ارتاح له
حضرات الأعضاء .

ولقد كان هذا المعهد الجليل منذ نشأته ولا يزال صاحب الرأي المحل
والفتح المحل بين دور العلم ونواحي الثقافة ، وحسبه فخرا أنه أخرج لمصر العدد
الأكبر من زعماء الناجحين الفكرية والسياسية .

وقد طهر من دراسة مشروع القانون والمذكره الإيضاحية المرافقة له أن
كلية الحقوق تسير على لائحة صدر بها المرسوم بشاركون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩
وعدل بالمرسوم قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ . وكان إزاء ، إلى جانب هذه
الحياة الناهضة المستمرة في معهد الحقوق - أن يبنى أصحاب الشأن بإدخال
تعديلات جوهرية على اللائحة المعدلة تتناول على الأخص مدة الدراسة ونظم
الامتحان وشروط الإعادة ومواد الدراسة في الدبلومات العليا ورفق
مستوى الدراسة القانونية في هذا المعهد الجليل ليصيح من أداء مهمته
الساوية في تزويد البلاد بالمفكرين من القانونيين ثقافة عليا .

وقد روى بدلا من إدخال تعديلات على اللائحة المعمول بها مع سابق
اعتدال أن توضع لائحة جديدة شاملة لكل الأحكام سواء منها المعمول
به والمعلن عنه توحيد أخص التي يقوم عليها هذه كلية وقانون واحد
فص في (مادة ١) على إلغاء المرسوم بشاركون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ بوضع
اللائحة الأساسية لكلية الحقوق المعدل بالمرسوم بشاركون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١

المعاهد مع كثرة المواد وتنوعها ، وقد أثبتت تجارب السنين الماضية أن مدة الثلاث سنوات تقصر عن أن تجمل الكلية قادرة على استيعاب دراسة مواد القانون ، كما عمت الشكاوى من قصر المدة .

نظام الامتحان :

رؤى - رغبة في رفع مستوى الطلبة الناجمين وحثهم على الاستزادة من الثقافة القانونية - تقيد شروط المدخل في امتحان الدور الثاني بقصره على الطلبة الذين يتعذر عليهم دخول الدور الأول أو إتمامه بسبب عذر ففهمي كالمرض أو غيره . أو الذين رغبوا في الامتحان الشفوي بعد نجاحهم في الامتحان التحريري الذي يسبقه في كل المواد كما هو مبين في اللائحة الداخلية .

وقد أثبتت الإحصاءات أن مستوى طلبة الدور الثاني ضعيف جدا وأن اعتماد الطلبة على وجود دور ثان لم يدخلوه بغير شرط أو قيد حمل الكثيرين منهم على التزاع في حسن الاستعداد للامتحان استنادا إلى فرصة تتاح لهم أثناء الصيف . وقبلوا يستفيدون منها . ويكاد يكون امتحان الدور الثاني جهما ضامنا في هذه الحالة .

شروط الإعادة :

يجب على الطالب الحق في أن يبدد مرة واحدة في كل فقرة من فروع الدراسة وذلك لما ظهر جليا من أن بقاء الطالب في فركه أكثر من ستين دليل على ضعفه ولم يستعداده لدراسة القانون . فالأولى به أن يتخلى طريقا آخر يتفق مع استعداده . على أنه رؤى ، بالنسبة لطلبة السنتين الثالثة والرابعة في قسم الـ «السياس» أن يرضى أمر الذين أعادوا ولم ينجحوا على مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية بقرار مصرعهم ، وذلك نظرا لأن هؤلاء الطلبة قد قادروا نهاية الدراسة مما يصح معه أن يرى المجلس إعطائهم فرصة أخرى . وبخاصة إذا رؤى أنهم قد قطعوا مرحلة من الدراسة تدل على استعدادهم في الجلمة لدراسة القانونية .

قسم الدكتوراه :

أنشئ قسم الدكتوراه في سنة ١٩٢٦ على أثر ضم مدرسة الحقوق إلى الجامعة المصرية واعتبارها كلية من كلياتها فسد بذلك حاجة كان يستشعرها المشتغلون بالقانون ممن يبعون التعقيد في دراستهم وريغبون في الاستزادة . وقد كانت تضطرب هذه الدراسة - وحاجتهم إليها وريغبهم فيها - إلى تجشم مناصب السفر ومشقة الإنفاق ليطلبوها في الجامعات الأوروبية .

ويجب على من يريد نيل درجة الدكتوراه :

(١) أن يحصل على دبلومين على الأقل من دولومات الدراسة العليا الثلاث التي يبتها المساعدة الأولى في مشروع القانون وهي :

(أ) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص .

(ب) « » « » « » العام .

(ج) « » « » « » الاقتصاد السياسي .

ومدة الدراسة لكل من هذه الدبلومات الثلاث سنة واحدة .

وتعفى اللائحة الداخلية للكلية بتدريس المسادين الأخرين بالفتنيرية والفرنسية وهما لغتا الدراسة في قسمي اللسان والدكتوراه .

مدة الدراسة :

كانت مدة الدراسة قبل إنشاء الجامعة المصرية أربع سنوات تخففص في ثلاث سنوات اقتداء بكتليات الحقوق الفرنسية ، ولكن لوحظ أن مدة سنوات الثلاث غير كافية وأنه توجد فوارق جوهريه بين نظام دراسة الحقوق في فرنسا ونظام الدراسة في مصر . وقد أدخل مشروع القانون تعديللا على مدة الدراسة بقفلها أربع سنوات بدلا من ثلاث للاعتبارات الآتية :

١ - تتناول دراسة القانون و كلية الحقوق القانون الأهل والقانون المخطط والشرعية الإسلامية مع المقارنة بالقانون الفرنسي الذي هو مصدر التشريع المصري .

٢ - التوسع في دراسة بعض المواد بما يختلف عما هو متبع في الجامعات الفرنسية التي تقتصر مدة الدراسة بها على ثلاث سنوات ، فالتدوين الجنائي يدرس في فرنسا في سنة واحدة دراسة لا تعتمد المبادئ العامة من قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات ، بينما يدرس في كلية الحقوق في مدى ثلاث سنوات ، ويتناول القسم الخاص . كما يدرس قانون المرافعات في ستين وهذه المادة لا تدرس في فرنسا إلا في سنة واحدة ولا تشمل دراستها هناك طرق التنفيذ على وجه الإلزام . ولا تخفى أهمية هذه المادة في مصر إذا روعي النظام القضائي الخاص الذي يسود هذه البلاد وتعدد الجهات القضائية وما هنالك من الفوارق الأساسية بين القضاءين الأهل والمخطط . وهناك مواد أخرى تدرس في مصر على وجه الإلزام بينما أمر دراستها اختياريا في فرنسا . وقد أشير إليها في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع .

٣ - زيدت على نتائج الدراسة موضوعات لم تكن تدرس من قبل عند ما فصرت الدراسة على ثلاث سنوات . كالمعاملات وطلم الأصول في الشريعة الإسلامية والإحصاء في الاقتصاد السياسي . كما أن الدراسة أصبحت لا تقتصر على الناحية النظرية ، بل على أشد عناية بنظام المحاضرات التي قصد بها مساعدة الأستاذ طلبته في فهم ما يشكل عليهم من المسائل العلمية التي بسطت أثناء الدرس وتكميلهم من الرآن على تطبيق النظريات القانونية تطبيقا عمليا بتصوير قضايا يترافعون فيها ونحو ذلك . كما على نظام قاعات البحث التي أريد بها تدريب الطلبة على البحوث العلمية الصحيحة باختصار بعض الموضوعات والاستفادة بالاستاذ في رسم مناهج بحثها وبيان مراجعها ومناقشتها وبيان مواطن النقص فيها .

٤ - جعلت دراسة بعض أجزاء المادة باللغة الفرنسية مما يستطاع سطة في الوقت لا يتسع لها مدى الثلاث السنوات .

فلهذه الاعتبارات مما أجمل هنا وما فصل في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون رؤى أن مدة الثلاث السنوات لا تكفي بجمل لدراسة المواد المقررة دراسة متجدة ، وأنه لا محل لجعل لطلبة الدراسة في كلية الحقوق أقل منها في بقية

الباب الأول

الليسانس في الحقوق

الفصل الأول — الدراسة الإعدادية

مادة ٢ — ينشأ بالكلية قسم إمدادي لدراسة الليسانس في الحقوق تكون الدراسة فيه مدة سنة واحدة . وتشمل المواد الآتية :

- (١) اللغة العربية .
- (٢) اللغة الفرنسية .
- (٣) المنطق .
- (٤) الاصطلاحات القانونية .
- (٥) تاريخ النظم السياسية والاقتصادية والقانونية .
- (٦) المدخل للعلوم القانونية .

الفصل الثاني — دراسة الليسانس

مادة ٣ — مدة الدراسة للحصول على الليسانس أربع سنوات .

مادة ٤ — المواد التي يدرس للحصول على الليسانس هي الآتية :

- (١) الشريعة الإسلامية .
- (٢) القانون المدني .
- (٣) التاريخ العام للقانون .
- (٤) القانون الروماني .
- (٥) القانون التجاري البري والبحري .
- (٦) قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- (٧) القانون الجنائي .
- (٨) قانون تحقيق البشائات .
- (٩) القانون الدستوري .
- (١٠) القانون الإداري .
- (١١) علم المالية والتشريع المالي .
- (١٢) القانون الدولي الخاص .
- (١٣) القانون الدولي العام .
- (١٤) الاقتصاد السياسي ويشمل الإحصاء .

وتبين اللائحة الداخلية لكلية كيفية توزيع هذه المواد على سني الدراسة الأربع .

(٢) ن يقدم رسالة يكون موضوعها فاصلة المواد المقررة لامتحان إحدى الدبلومات التي حصل عليها وأن يناقش في هذه الرسالة وتتقرر أهميته بعد ذلك للحصول على هذه الدرجة .

وقد كان الصام الحاد يسهل الدراسة لكل من الدبلومات العليا مقصورة على مدتين إحديتين ويناديون بختارها الطالب من بين عدة مواد ، فلو حفظ إن أكثر الطلبة لا يختارون المسخدمين الاختياريين ليل خاص أو لأهميتهما في عملهما . وبمسؤولتهما وقسلة منهاجهما . ولذلك رويت زيادة عدد المواد الإجبارية بتمطها ثلاثا وترك الخيار للطالب في مادة واحدة يختارها من بين مادتين أو ثلاث .

وقد بينت المواد الإجبارية والاختيارية بالنسبة لكل من الدبلومات الثلاث في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من مشروع القانون .

وتبدي اللجنة في ختام تقريرها عظيم شكرها لحضرت صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية على ما أدلى به من معلومات قيمة أثناء مناقشة مشروع هذا القانون في اللجنة . كما تشكر الجامعة المصرية وكلية الحقوق ما بذلته من جهد و سبل تقدم هذا المشروع النافع الجليل الذي ترى فيه اللجنة أكبر الفوائد لرفع مستوى هذا المهنة العظيم وتمكينه من الاحتفاظ بمكانته المتسارعة التي يتبوأها منذ عهد بعيد بين معاهد الدراسات العليا في القطر المصري .

ويسر اللجنة عمل موافقتها التامة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب . وتنتشر برقم تفسريها إلى المجلس الموقر راجية الموافقة على مشروع القانون وفق الصيغة الآتية :

مشروع قانون

يوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تدمج الجامعة المصرية ، بناء على طلب كلية الحقوق ، الدرجات والدبلومات الآتية :

- ١ — درجة ليسانس في الحقوق .
- ٢ — دبلومات الدراسة العليا في الفروع الثلاثة الآتية :
 - (أ) القانون الخاص .
 - (ب) القانون العام .
 - (ج) الاقتصاد السياسي .
- ٣ — درجة دكتور في الحقوق .

ويجوز إنشاء درجات ودبلومات أخرى برسم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

الفصل الثالث - أحكام مشتركة

مادة ٥ - يمنح الطلبة في أتم كل سنة دراسية في المواد المقررة دراستها أثناء السنة . ولا ينقل طالب من القسم الإعدادي إلى السنة الأولى من سنى اليسانس أو من فرقة إلى الفرقة التي تليها إلا إذا نجح في الامتحان . ولا تمنح درجة اليسانس في الحقوق إلا لمن نجح في امتحان السنة الرابعة .

مادة ٦ - يعقد الامتحان كل سنة على دورين : أحدهما في نهاية السنة الدراسية ، والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية في المواعيد التي يبينها مجلس الكلية .

ولا يدخل امتحانات الدور الثاني إلا الطلبة الآتي بيانهم :

(١) الطلبة الذين يتمتعون عليهم حضور امتحان الدور الأول بسبب قهرى (كالمرض وغيره) يقبله عميد الكلية .

(٢) الطلبة الذين يتمتعون عليهم ، طبقاً للشروط السابقة ، إتمام امتحان الدور الأول بشرط أن يحصلوا على ٦٠٪ على الأقل من مجموع التهايات الكبرى لغواد التي أدوا فيها الامتحان .

وهؤلاء الطلبة يؤدون الامتحان في جميع المواد .

(٣) الطلبة الذين يرسمون في الامتحان الشفوى أو يتمتعون عليهم حضوره أو إتمامه بسبب قهرى .

وهؤلاء الطلبة يعاد اختراهم في جميع مواد هذا الامتحان .

مادة ٧ - لا يجوز لطالب أن يبق بالفرقة الواحدة أكثر من ستين ، إلا إذا كان من طلبة السنة الثالثة أو الرابعة فإن أمره يجب أن عرض على مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية .

مادة ٨ - لا يعتبر أى طالب ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل ، وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية ، على ٦٠٪ من مجموع التهايات الكبرى .

الباب الثاني

دبلومات الدراسات العليا

مادة ٩ - مدتالدراسة لمصصول على كل من دبلومات الدراسة العليا المذكورة في المادة الأولى سنة واحدة .

مادة ١٠ - تشمل الدراسة العليا في القانون اخلاص المواد الآتية :

١ - القانون المدنى .

٢ - القانون المدنى المقارن مع التعمق .

٣ - الشريعة الإسلامية .

٤ - مادة يختارها الطالب من المواد الثلاث الآتية :

(١) القانون التجارى البرى والبحرى .

(ب) القانون الدولى الخاص .

(ج) تاريخ القانون والقانون الرومانى .

مادة ١١ - تشمل الدراسة العليا في القانون العام المواد الآتية :

١ - القانون العام (القانون الدستورى وقانون الإدارى) .

٢ - القانون الدولى العام .

٣ - القانون الجنائى .

٤ - مادة يختارها الطالب من المادتين التاليتين :

(١) علم المسالية والتشريع المالى .

(ب) تاريخ القانون العام .

مادة ١٢ - تشمل الدراسة العليا في الاقتصاد السياسى المواد الآتية :

١ - الاقتصاد السياسى .

٢ - تاريخ النظريات والحوادث الاقتصادية .

٣ - علم المسالية والتشريع المالى .

٤ - مادة يختارها الطالب من المواد الثلاث التالية :

(١) الاقتصاد الاجتماعى والتشريع الاجتماعى المقارنين .

(ب) الاقتصاد الزراعى .

(ج) الإحصاء .

مادة ١٣ - يجوز لمجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية ، أن يضيف إلى المواد الاختيارية المذكورة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ أية مادة تكون لهاصلة بالمواد التي تحرس بالكلية .

مادة ١٤ - يحصل على دبلوم دراسة عليا يجب على الطالب أن يجتاز نجاح الامتحان المقرر في المواد الخاصة بهذه الدبلوم .

مادة ١٥ - يعقد الامتحان لمصصول على دبلومات الدراسة العليا كل سنة على دورين : أحدهما في نهاية السنة الدراسية ، والثاني قبل افتتاح

مدة الدراسة

(١) تسبق دراسة العلوم القانونية بكلية الحقوق سنة إعدادية يراد بها تقوية الطلبة في اللغات، وعلى الأخص في اللغة الفرنسية، وتبسيه أذهانهم للدراسات القانونية.

وقد أنشئ نظام الدراسة الإعدادية بسبب ما لوحظ من أن الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية لم يلغوا في اللغتين العربية والفرنسية، وعلى الأخص في ثانيتهما، بل لم يتمكن من متابعة الدراسة العالية من غير إعداد خاص. وتبين من التجربة أن للدراسة الإعدادية فائدة كبيرة في تقوية الطلبة وتوجيههم لدراسة الحقوق. وقد شوهدت فائدة هذا التوجيه في الدراسة الإعدادية في كلية الطب وفي مدرسة الهندسة الملكية، مما يدعو إلى استيفاء نظام الدراسة الإعدادية بكلية الحقوق أسوة بغير المهندسين.

(٢) أما مدة دراسة العلوم القانونية بكلية الحقوق فهي ثلاث سنوات بحسب النظام الحالي الذي اتبع منذ إنشاء الجامعة. وكانت هذه المدة قبل ذلك أربع سنوات.

والظاهر أن مدة الدراسة جعلت ثلاث سنوات بدلا من أربع، اقتداء بما عليه الحال في الجامعات الفرنسية. وقد لوحظ أن هذه المدة غير كافية وأنه يمتنع إعادتها إلى أربع سنوات لوجود فوارق جوهرية بين نظام دراسة الحقوق في فرنسا ونظام دراسة الحقوق في مصر، منها:

أولاً - أن الدراسة في كليات الحقوق الفرنسية دراسة نظرية محضة بحيث إن المتخرج منها تلمذ دراسة عملية إضافية حتى يمتد نفسه لتولي عمل من الأعمال الحكومية أو غير الحكومية، ولذلك يعقدون مسابقات بين المرشحين لتلك الأعمال تحتوي اختبارات علمية وعملية.

أما كلية الحقوق المصرية فهي تقوم بما تقوم به الجامعات الفرنسية من حيث التكوين العلمي. وهي فوق ذلك تعد الطلبة إعدادا عمليا لأنها المعهد الوحيد الذي يذو مصالح الحكومية بعدد وافر من موظفيها تختارهم هذه المصالح من بين متخرجيها.

والمتخرج منها يجرد حصوله على درجته بقيل للاتفاق بالنيابة أو بأقلام القضاة أو بالأعمال الأخرى. وبما يحسن الإشارة إليه في هذا الصدد أن وزارة الحفانية قد طلبت إعادة مئة الدراسة في قسم اللسان إلى أربع سنين كما كانت.

الدراسة في السنة التالية في المواعيد التي بينها مجلس الكلية. ويجوز للطلاب أن يتقدم للامتحان في أي المودين بحسب اختياره.

مادة ١٦ - لا يعتبر أي طالب ناجحا في الامتحان إلا إذا حصل. وفقا لأحكام اللائحة الداخلية، على ٧٠٪ من مجموع النهايات الكبرى.

مادة ١٧ - لا يجوز التقدم في دورى امتحان السنة الواحدة إلا للحصول على دبلوم واحدة.

الباب الثالث

الدكتوراه

مادة ١٨ - يمنح درجة دكتور في الحقوق كل طالب حصل على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا المبنية في المادة الأولى وتقررت أهليته لهذه الدرجة بعد أن يقدم رسالة ويناقش فيها وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للكلية.

الباب الرابع

أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٩ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق المعلق بالمرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣١

مادة ٢٠ - الأحكام الوقتية المنقطة بمدة الدراسة ومواد التعلم بالنسبة للطلبة الموجودين الآن بالكلية ينص عليها في اللائحة الداخلية للكلية.

مادة ٢١ - على وزير المعارف الصورية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مذكرة إضافية

بأسباب تعديل اللائحة الأساسية لكلية الحقوق

أظهر العمل أن اللائحة الأساسية لكلية الحقوق في حاجة إلى بعض تعديلات جوهرية لجعل طلبة الكلية في مستوى أرق مما هم عليه الآن من الناحيتين العملية والعلمية. وهذه التعديلات تناول زيادة مدة الدراسة بقسم الليسانس وتقييد الدخول في امتحان الدور الثاني وإعاقص إعادة الطالب في فرقة كما تناول دراسة دبلومات العليا.

(١) الطلبة الذين يتعذر عليهم حضور امتحان الدور الأول أو إتمامه لسبب قهري (كالمرض أو غيره) بحيث يقبله عيب الكلية. وهؤلاء يؤدون الامتحان في جميع المواد. ومع ذلك لا يسمح بدخول الدور الثاني للطلبة الذين يتعذر عليهم إتمام امتحان الدور الأول ويحصلون على درجة أقل من ٩٠٪ من مجموع درجات المواد التي أدوا فيها الامتحان .

(٢) الطلبة الذين رغبوا في الامتحان الشفوي. وهؤلاء يؤدون الامتحان الشفوي في جميع مواد هذا الامتحان .

مدة إعادة الطالب في مرسته

لوحظ أن غده الطالب في مرسته أكثر من سنيين دليل على ضعفه ليس وعدم صلاحيته لدراسة الحقوق، ولأولى مثال هذا الطالب أن يتنص دراسة أخرى أو عملاً آخر يكون في مقدوره .

وبدعى أن الغد ينطبق على الطالب اذى يرسب فعلا و لامتحان ، فيخرج بذلك من أحر عن أداء لامتحان بسبب عذر قهري .

وقد لوحظ من جهة أخرى أن الطالب الذي يكون قد حاز السنتين الأولى والثانية ، ثم يرسب بعد مضي سنتين في إحدى السنتين الثالثة والرابعة ، تستوجب حثه الزفة لأنه يكون قد قطع مرحلة كبيرة عمل على استعادته في احملة للدراسة القانونية. ولذلك رأى إعطاؤه فرصة الاستمرار في الدراسة برضى أمره على مجلس الجامعة. بعد أخذ رأى مجلس الكلية، حتى إذا تبين أن من مصلحته ومصلحة التعليم فانه للإعادة سمح له بها .

تعديل نظام الدراسة والامتحان في الدبلومات العليا

لأنه الكلية المعمول بها الآن تجعل الامتحان في كل دبلوم في أربع مواد : اثنتان منها إجباريتان، والمادتان الأخرى يختارها الطالب من بين عدة مواد. وقد لوحظ من المشاهدات المتكررة أن أكثر الطلبة لا يجتازون المادتين الاختيبريتين ليل حاص أولاً لضعفهما في علمهم ، وإنما تسببتهما أو لضعف مقررهما. لذلك رأى أن يكون في كل دبلوم ثلاث مواد إجبارية ومادة واحدة اختيارية وأن ينقص عدد المواد الاختيرية لتكون اثنين أو ثلاثة حتى لا يتوزع طلبة الدكتوراه — وعندهم قليل — على مواد كثيرة .

وهذا التعديل بزيادة المواد الإجبارية إلى ثلاث يجعل نظامنا أقرب للنظام الفرنسي

الأحكام الوقعية

ورؤى أن يعمل الجامعة احديثة ابتداء من السنة الدراسية المقبلة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ معاً مدة الدراسة وتوزيع المواد . وقد رؤى أن تجعل لها أحكام خاصة في دور الانتقال ، وصيغ هذه الأحكام في اللائحة الداخلية للكلية .

ثانياً — أن الدراسة في الجامعات الفرنسية قاصرة على المبادئ العامة في المواد الأساسية فقط ، مع جعل بعض المواد الأخرى اختيارية ، في حين أن الدراسة في مصر إجبارية في كل المواد ، على تناول مواد لا تندرس مطلقاً في الجامعات الفرنسية . مثال ذلك القانون الجنائي فإنه يدرس في فرنسا في سنة واحدة دراسة قاصرة على المبادئ العامة من قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات ، في حين أنه يدرس في مدى ثلاث سنوات بكلية الحقوق ويشمل القسم الخامس أيضاً ، ومثال ذلك أيضاً قانون المرافعات فإنه يدرس في سنة واحدة في فرنسا ولا يشمل طرق التنفيذ، في حين أنه يدرس في مصر في سنتين وينظم المرافعات وطرق التنفيذ معاً .

ومن أمثلة المواد التي تدرس اختياريًا في فرنسا وإجباريًا في مصر قانون الدول العام والقانون البحري .

وعلاوة على ذلك فإن الشريعة الإسلامية وهي تشمل الأحوال الشخصية والوقف والميراث تدرس في كلية الحقوق المصرية كاملة مستقلة في حين أن الأحوال الشخصية جزء من القانون المدني في فرنسا .

ثالثاً — أن المواد القانونية المقررة في الجامعات الفرنسية إنما تدرس في هذه الجامعات من الوجهة الفرنسية فقط ، أما في مصر فأنها تدرس من وجهة التشريع الأهل والتشريع المختلط مع الرجوع إلى الشريعة الإسلامية ومع المقارنة بالقانون الفرنسي باعتباره مصدر التشريع المصري وبعض القوانين الأخرى .

وبما تحسن الإشارة إليه أن مدة الدراسة بمدرسة الهندسة أربع سنوات غير السنة الإعدادية ، ومدرسة الطب خمس سنوات ونصف غير السنة الإعدادية كذلك .

تقييد الدخول في دور الامتحان الثاني

لوحظ أن كثيراً من ضفاف الطلبة الذين لم يحصلوا على متوسط النجاح في الدور الأول يحوزونه في الدور الثاني دون أن يكونوا قد اكتسبوا تقدمًا حقيقياً في خلال الإجازة الصيفية ، مع أن من مصلحتهم إعادة الدراسة سنة أخرى، وليس أدل على هذه النتيجة من مقارنة درجات أوائل التاجحين في الدور الثاني من امتحان الليسانس بمثلا في الدور الأول : فأول التاجحين في الدور الثاني لهذه السنة تعادل درجاته درجات الساج والأربعين من تاجحي الدور الأول ، وخامس التاجحين في الدور الثاني يعادل السادس والسنتين من الدور الأول وهكذا .

لهذا رؤى تقييد امتحان الدور الثاني بحيث لا يسمح بدخوله إلا للطلبة الآتي

بهم :

وأما لزيادة الضخمة في إيرادات أوقاف الخديو اسماعيل والوادي والأوقاف الأهلية فهي عبارة عن فاضل الربع .

وقد نشأ المعز المتقدم بيانه عن نقص الإيرادات المحصلة فضلا عن المقدّر لما في الميزانية وعن تجاوز المصروفات الاختصاصات المربوطة لها حتى اضطرت الوزارة إلى فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٧,١٢٥ ج. م. -

الإيرادات

ظهر من نتيجة الحساب الختامي أن في الإيرادات المحصلة للأوقاف على اختلافها مجزأ عن المقدّر لها ، وأن معظم هذا المعز كان في الأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية إذ بلغ في تلك ١٥١,٠٩٢ ج. م. وفي هذه ٣٠,٧٣٢ ج. م. -

وجاء إلى بيان عن الإيرادات المقدرة للأوقاف المختلفة والمحصل منها ونسبة المتحصل إلى الرط :

الوقف	المتحصل	الميز	نسبة المتحصل إلى الرط (١٩٣١-١٩٣٢)
١ - (أ) الأوقاف الخيرية . (ب) أوقاف الخديو اسماعيل والوادي	٨٢١,٦٩٠	٦٦٩,٩٧٧	٨١,٥٠٢٪
٢ - أوقاف الحرمين الشريفين	٣٩,٥٧٣	٣٣,٧٨١	٨٥,٣٪
٣ - الأوقاف الأهلية	٩١,٨٢٥	٦٠,٨٥١	٦٦,٢٪
إجمالي	٩٥٣,٠٨٨	٧٦٤,٥٣٩	

وقد تمت الوزارة في الحساب الختامي أمياها العجز وأهمها عيوب أثمان الحاصلات وقيم الإقطاعات .

المصروفات

مصرفات الأوقاف الخيرية

تمت لمصرفات هذه الأوقاف مبلغ ٨٢١,٠١٢ ج. م. تم فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,١٠٠ ج. م. بناء على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٢ فأصبحت المبلغ ٨٦٢,١١٢ ج. م. وبمبلغ المصروف ٨٤٧,٦٧١ ج. م. وبمقدرة ٤٤١,٤٤١ ج. م. -

وقد لاحظت اللجنة أن في بعض أبواب المصروفات تجاوزات يبلغ مجموعها ١٤,٩٦٩ ج. م. -

وفيما يلي بيان هذه التجاوزات وأسبابها :

ملحق رقم ٧٥

جلسة الثلاثاء ٢٧ صفر سنة ١٣٥٢
(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع قانون بإعتماد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

(انقرض حصره، شبح، يحترم عبد الرحمن وما شابه)

أحال المجلس على اللجنة بمسألة ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإعتماد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية فيجته الفقه يوم ١٩ يونيو وقد تناول بحثها مقارنة الحساب الختامي بميزانية وزارة الأوقاف للسنة المذكورة . فأسفر البحث عن النتيجة الآتية :

نوع	مصرفات الإيرادات		المصرف	
	حبه	حبه	حبه	حبه
١ - (أ) الأوقاف الخيرية ..	٨٤٧,٦٧١	٦٦٩,٩٧٧	١٧٧,٦٤٤	—
(ب) أوقاف الخديو اسماعيل والوادي	٤٠,٧٢٦	٤٦,٥١٣	—	٥٧,٧١
٢ - أوقاف الحرمين الشريفين ..	٣٦,٤١٣	٣٣,٧٨١	٢٩٣٢	—
٣ - الأوقاف الأهلية ..	٤٨٧,٦٧٩	٦٠,٨٥١	—	١٢٠,٧٤٤
الجنة	١٤١,٢٥٧	١٣٥,٨٧٤	١٨٠,٣٢٦	١٢٦,٥٦١

ويبين من هذا الجدول أن مصرفات الأوقاف الخيرية زادت على إيراداتها بمبلغ ١٧٧,٦٩٤ ج. م. منه ١٣,٠١١ ج. م. أحدثت من المال الاحتياطي والثاني وقدره ١٦٥,٦٨٣ ج. م. أخذ من أموال الوزارة المينة بالصحة ٥٠ من الحساب الختامي .

كذلك أوقاف الحرمين الشريفين زادت مصرفاتها على إيراداتها بمبلغ ٣,٦٣٢ ج. م. وقد أخذ من الأموال المنقولة لهذه الأوقاف وبيانها وارد بالصفحة ١٣ من الحساب الختامي .

بيانات التجاوز في مصروفات الأوقاف الخيرية بابا بابا

باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ٣ أعمال جديدة	باب آخرى	أسباب التجاوز
حـ	حـ	حـ	حـ	قسم ١ - الإدارة العمومية
—	٣٧٤٢	—	—	فرع ١ - ديوان الصوم
—	—	—	—	التجاوز بسبب كثرة الرسوم التي خصمت بالمحاكم .
١٥١٥	—	—	—	فرع ٢ - المأمورات
—	—	—	—	نشأ التجاوز بسبب وضع الميزانية على أساس تخفيض ١٠ في المائة من ماهيات سنة ١٩٣١ ولم تتمكن الوزارة من توفيره بأكمله .
—	—	—	١٦٦	قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين
—	—	—	—	نشأ التجاوز بسبب دفع مكافآت لورثة بعض الموظفين ولمن فصلوا من الخدمة في محر سنة ١٩٣١
—	—	—	—	قسم ٣
—	٣٩٣٤	—	—	فرع ٢ - مصاريف الأطيان المترمة والمؤجرة
—	—	—	—	التجاوز بسبب زيادة المتصرف على مال الأطيان لزيادة رسوم في بعض مجالس المديرية وبسبب تخمين عازن المطاعة بزيوت والمصحات وتجهيز مزرعة المطاعة التابعة لوزارة الزراعة بالإجرة .
١٧٧	—	—	—	قسم ٤ - المدارس
—	٢٣٧٦	—	—	التجاوز بسبب صرف مكافآت عن مدد خدمة لبعض مستخدمى المدارس الأولية الذين فصلوا لإحالة هذه المدارس على وزارة المعارف .
—	—	—	—	التجاوز بسبب وجود بعض مبالغ مضافة بحساب العهد وبمناسبة إحالة المدارس على وزارة المعارف صويت في حساب هذه السنة ، وبسبب شراء كتب لاستعمالها في سنوات مقبلة وإحالة المدرس على وزارة المعارف قد تمت ورود سمب في سنة ١٩٣٢ ، وبسبب زيادة ما صرف على المياه بمدرسى الأمير فاروق واليمنى ونظرا لإحالة مدرسة الأمير فاروق على وزارة المعارف فسيكون ما يصرف على هذا النوع أقل بطبيعة الحال .
١٩٣٧	—	—	—	قسم ٥ - المساجد والزوايا والأضرحة
—	١٩٣١	—	—	التجاوز بسبب وضع الميزانية على أساس تخفيض ١٠ في المائة من ماهيات المساجد في ميزانية سنة ١٩٣١ ولم تمكن الوزارة من توفيره بأكمله .
—	—	—	—	نشأ التجاوز بسبب زيادة المياه والنور لاستبدال الغاز بالنور الكهربائي في بعض المساجد وتعديل دورات مياه البعض الآخر على لظام نصصى ومن رفع المجالس البلدية لأثمان المياه .
٢١١	—	—	—	قسم ٦
—	—	—	—	فرع ٢ - الملاهي والتكايا التي في إدارة الوزارة
—	—	—	—	نشأ التجاوز بسبب وضع الميزانية على أساس تخفيض ١٠ في المائة من ماهيات سنة ١٩٣١ ولم تمكن الوزارة من توفيره بأكمله .
٣٨٤٠	١٠٩٦٣	—	١٦٦	الجملة

الأوقاف الأهلية

كان المقدّر لمصرفات هذه الأوقاف في الميزانية مبلغ ٤٤٨,١٤٠ ج.م
ثم أضيف إليه اعتماد إضافي بمبلغ ١٤,٠٢٥ ج.م بناء على القانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٣٢ فأصبحت المبلغ ٤٦٢,١٦٥ ج.م. وبلغ المنصرف فصلا
٤٨٧,٧٦٩ ج.م أي بفرق قدره ٢٥,٦٠٣ ج.م.

وقد حصل في مصرفات هذه الأوقاف تجاوزات يسيل مجموعها
٢٧,٣١٣ ج.م، وهذا بيانها :

(١) تجاوز بمبلغ ٤١٨ ج.م في باب ٣ - مصرفات الأطنان - وقد نشأ
عن زيادة المنصرف على أموال الأطنان لإحالة أوقاف جديدة على الوزارة
بعد ربط ميزانية سنة ١٩٣١ المالية .

(٢) تجاوز بمبلغ ١١,١٦٩ ج.م في باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة
السداد - وسببه إضافة ديون بعض الأوقاف لغاية سنة ١٩٣٠ على الديون
الواجب سدادها للبنوك .

(٣) تجاوز بمبلغ ١٥,٧٢٦ ج.م في باب ٦ - مصاريف قضائية
ومتنوعة - بسبب كثرة الرسوم التي خصصت بالمحاكم .

وقد بلغ فاضل ريع هذه الأوقاف لغاية سنة ١٩٣١ المالية كنتيجة
الحساب الختامي بصفحة ١٩ مبلغ ٣٢٩,١٣٦ ج.م منه ٢١٣,٦٣٤ ج.م
نقدا والباقي وقدره ١١٥,٥٠٣ ج.م مقدار ما صرف دينا على بعض الأوقاف
والمستحقين لغاية سنة ١٩٣١ المالية مقابل احتسابه على أوقافه في السنة
التالية .

ولا يغوت اللجنة أن تكرر هنا ما أبدته في تقريرها عن الحساب الختامي
لسنة ١٩٣٠ المالية عن مثل هذا الصرف وهو قد يكون في الصرف على
الأوقاف والمستحقين بأكثر من استحقاقهم خطر عن خزنة الوزارة في حالة
خروج الوقف من نظرها أو وفاة بعض المستحقين الذين صرف لهم أكثر
من استحقاقهم . ولهذا ترجو اللجنة أن تضاعف الوزارة عنايتها في اتخاذ
الإجراءات التي تضمن لها ضمانا كافيا للحصول على حقها كاملا غير
مقوص .

وبناء على ما تقدم توافق اللجنة على مشروع القانون الخاص باعتماد الحساب
الختامي السابق الذكر بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس
التواب :

ومداسة هذه التصاريح - و تصاريح الأخرى التي حصلت في أوقاف
الحرمين والأوقاف الأهلية - وسيأتي بيانها بعد - تشير اللجنة إلى ما أبدته
في تقريرها عن الحساب الختامي لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ، خاصة
بالتصاريح ، فقد تشوبها ناحيت من الوجهة الدستورية بمشأ مستعصا
دون حاجة إلى عدلته ، وتكتفي بتوجيه نظر الوزارة إلى ضرورة مراعاة
أحكام المادة ١٣١ من الدستور .

ويظل هذه التصاريح وهي بعض أبواب الأخرى يبلغ ٢٩,٤١٠ ج.م
فإذا استزلت منه قيمة التصاريح كان صافي الوفر ١٤,٤٤١ ج.م كما تقدم .

احتياطي الأوقاف الخيرية

كان رصيد الاحتياطي للأوقاف الخيرية لغاية سنة ١٩٣٠ المالية
١٢,٠١١ ج.م وطرا لزيادة مصرفات هذه الأوقاف على إيراداتها بلغ
١٧٧,٦٩٤ ج.م فقد استزل رصيد الاحتياطي من هذه الزيادة وصار الباقي
١٦٥,٦٨٣ ج.م وعلى ذلك نعد الاحتياطي العام للوزارة وأصبحت الأوقاف
الخيرية مدينة بمبلغ ١٦٥,٦٨٣ ج.م .

أوقاف الخلدوي اسماعيل بالوادي

كان المقدّر لمصرفات هذه الأوقاف ٥٠,٦١٧ ج.م وبلغ المنصرف
فعلا ٥,٧٢٦ ج.م وتفصيله وارد بصفتي ٤٧ و ٤٦ من الحساب الختامي .
وقد بلغ فاضل ريع هذه الأوقاف ٥,٧٨٧ ج.م وهو عبارة عن زيادة
الإيرادات على المصرفات وبيانه وارد في الصفحة السابعة من الحساب
المذكور .

أوقاف الحرمین الشريفین

قدّر لمصرفات هذه الأوقاف مبلغ ٣٩,١٣٩ ج.م ثم أضيف إليه اعتماد
إضافي بمبلغ ٣,٠٠٠ ج.م فصارت اللجنة ٤١,١٣٩ ج.م وبلغ المنصرف فصلا
٣٦,١٣٣ ج.م فيكون هناك وفر قدره ٥,٧٢٦ ج.م .

وقد لوحظ حصول تجاوز بمبلغ ١,١٤٩ ج.م في الباب الثالث الخاص
بمصرفات الأطنان وسببه يرجع إلى زيادة رسوم مجالس المديرية على
أموال الأطنان وإلى زراعة ٢٣٨ فدانا تخفف عن التاجير بما يورث من المنيا
وطبعا .

وفي الصفحة الثالثة عشرة من الحساب الختامي بيان التوفر لأوقاف
الحرمين لشريعتهم وخلاصته أن التوفر يبلغ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢
٢٣,٨١٢ ج.م .

مشروع قانون

باعتبار الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

نحن فراد الأول ملك مصر

فرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تتمتع مصروفات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٨٤٧,٦٧١ جنيا وإيراداتها بمبلغ ٦٦٩,٩٧٧ جنيا وإيرادات أوقاف الخديوي اسماعيل بهلواى بمبلغ ٤٦,٥١٣ جنيا ومصروفاتها بمبلغ ٤٠,٣٢٦ جنيا حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تتمتع تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثانى من قسم ١ فرع ١ والباب الاول من قسم ١ - فرع ٢ - ومصروفات قسم ٢ ومصروفات الباب الثانى من قسم ٣ - فرع ٢ - ومصروفات الباب الاول والباب الثانى من قسم ٤ - فرع ١ - ومصروفات الباب الاول والباب الثانى من قسم ٥ ومصروفات الباب الاول من قسم ٦ - فرع ٢ - من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٣ - تتمتع مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣٦,٤١٣ جنيا وإيراداتها بمبلغ ٣٣,٧٨١ جنيا حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٤ - تتمتع تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثالث من وفورات باقى الأبواب الأخرى .

مادة ٥ - تتمتع إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦٠٨,٥١٣ جنيا ومصروفاتها بمبلغ ٤٨٧,٧٦٩ جنيا حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ - تتمتع تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثالث والباب الخامس والباب السادس من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٧ - عمل وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ قانون من قوانين الدولة .

جدول حرف (١)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية

لسنة ١٩٣٣ المالية

جدول حرف (١) إيرادات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣١	أُستحصل في سنة				
		١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) .	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
فصل ١ - رسوم إدارة .	١٠٣٥٥٤	٧٠٥٨١١	٨٦٦٢٧	١٠٩٠٣٣	١٠٣١٩٩	١١٣٩٨٠
» ٢ - قضائية ومنشقة .	٧١٥٠٠	٧٥٨٣٧١	٥٤٢٤١	٩٧٣٧١	٨٥١٠٥	٧١٥٨٠
جمله باب ١	١٧٥٠٥٤	١٤٦٤٤٤	١٤٠٨٦١	٢٠٦٦٠٤	١٩٨٣٠٤	١٨٥٥٦٠
باب ٢ - التحصيل لمعاشات ومكافآت الموظفين .	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - استقطع من ماهيات الموظفين .	١٥٠٠٠	١٤٣٧٩	١٧٤٩٤	١٠٣٧١	٨٧٨٦	٧٤٧٠
» ٢ - إيرادات أطيان لمعاشات .	٥٩٢٣	٤٣٥٣	٤٢٨٧	٧٨٤٥	٧٧٥٦	٧٩٣٦
جمله باب ٢	٢٠٩٢٣	١٨٧٣٢	٢١٧٨١	١٨٢٢٢	١٦٥٤٢	١٥٤٠٦
باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - بحاروت المائي .	١٥٥٤٤٧	١٥٠١٨٧	١٦٨٨٧٥	١٧٣٠٣٨	١٨٠٨٩٤	١٧٦٢٩٢
» ٢ - الأراضي الفضاء .	١١٩٠٢	١٣٠٨٥	١٣١٨٩	١٤٠٣١	١٣٧٣٨	١٣٨٠٩
» ٣ - الأحكام .	١١٩٦٠	٦٤٥٨	٦٤٣٥	٧٧٦٧	٩٦٢٤	٥٣٨٣
» ٤ - إيجارات الأطيان الزراعية .	٣١٥٩٨٦	٢٠٨١٦٠	٢٦٥٦٣٨	٣٦٤٣١١	٤١٤٣٣٨	٣٩٦٧١٨
» ٥ - ثمن محاصيل مائزرعه لولاية .	١٤٠٤٧	١٠٦٩٧	١٠٧٩٦	٢٥١٣١	١٩٣٩٩	١٩٤٥١
» ٦ - إيرادات منشقة .	٢٢٨١٣	٢٧٤٧٥	٨٦٥٣٠	١٨١٦٦	١٥٢٦١	١٣٢٨٩
جمله باب ٣	٥٣٢١٥٥	٤١٥٠٦٢	٥٥١٤٦٣	٦٠٢٦١٤	٦٥٢٢٤٤	٦٢٤٩٤٢
باب ٤ - إيرادات المدارس .	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - إيرادات المدارس .	١٤٦٦٦	١٤٠٨٢	١٥٠٥٧	١٤٧٥٤	١٤٧٣٧	١٤٣٥٨
» ٢ - مدرسة البنائي .	١٦٠٠	١٧٩٢	١٤١٤	٢٣٨٨	٢٣٦٦	٦٤٧
جمله باب ٤	١٦٢٦٦	١٥٨٧٤	١٦٤٧١	١٨٠٤٢	١٧٠٩٣	١٥٠٠٥
باب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية .	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .	١١٩٧١	١١٩٧١	١١٩٧٣	١١٩٩٦	١١٩٦٢	١١٢١٥٣
» ٢ - مقررة وخيرات منشقة .	٤٥٧٠٠	٤٤٣٧٨	٤٨٢٧٢	٦٩٥٩٨	٥٠٤٣١	٥٣٥٣٦
جمله باب ٥	٥٧٦٧١	٥٦٣٤٩	٦٠٢٤٥	٨١٥٩٤	٦٢٣٩٣	١٦٥٦٨٩
باب ٦ - المقررين وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية .	٨٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
» ٧ - إيرادات مصحة قواد .	١٢٠٠٠	٩٥٣٦	٩٧٧٧	١٣٥١٨	١٠٧٤٠	٧١٤٩
جمله باب ٦	٨٢١٠٦٩	٦٦٩٩٧٧	٨١٠٦٠٥	٢٥٠٣٩٤	٩٦٩٧١٦	١٠٢٣٧٥١
باب ٨ - أوقاف الخلدوي اسماعيل (عفتيش الوادي) .	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - إيجارات المباني .	٩٥	٥٥	٩٧	٩٩	٩٦	٨٩
» ٢ - الأراضي الفضاء .	٥٢	٦٩	٥٦	٤٦	٤٤	٤٧
» ٣ - الأطيان الزراعية .	٤٨٥٠٠	٣٥٥٤٢	٤٨٤١٢	٦١٩٢٣	٥٩٠٤١	٦٢٣٣٣
» ٤ - محاصيل زراعية .	٦٩٢٥	٦٧٨٧	٤٤٣٧	٣٢٨٠	٣٩٩٥	٣٢٩٢
» ٥ - إيرادات منشقة .	٥٠٩٨	٤٠٦١	١٣٩١	٤٥٦	٣٢٢	٤٦٢
جمله باب ٨	٦٠٦٧٠	٤٦٥١٢	٥٤٣٩٣	٦٥٨١٤	٦٣٥٠٨	٦٦٦٢٧
جمله الإيرادات .	٨٨١٧٣٩	٧١٦٤٩٠	٨٦٤٩٨٨	١٠١٦٢٠٨	١٠٢٣٢٢٤	١٠٩٠٣٧٨
زيادة المصروفات على الإيرادات .	—	١٧٧٦٩٤	١٣٣٥٢٢	١٢٦٩١	—	—
الجمله العمومية .	٨٨١٧٣٩	٨٩٤١٨٤	٩٩٨٥١٠	١٠٢٨٨٩٩	١٠٢٣٢٢٤	١٠٩٠٣٧٧

مصرفات الأوقاف الخيرية

المصرف في ميزانية سنة ١٩٣١	إجماليات إضافية	الجملة	المصرف في سنة				
			١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
قسم ١ - الإدارة العمومية	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه
فرع ١ - الإدارة العامة بمركز الوزارة .	١١٧٤٣٥	١٣٣٩٣٥	١٣٥٧٠٨	١٤٧٤٠٤	١٣٨٤٥٦	١٣١٢٩٦	١٢٠٣٤٠
٢ - المأموريات .	٩٢٤٩٩	٥٥٠٠	٩٧٩٩٩	٩٨١٦١	١٠٣٥٧٥	٩٩٨٧٦	٩٦٥٥٠
جملة قسم ١	٢٠٩٩٣٤	٢٢٠٠٠	٢٣١٩٣٤	٢٥٠٩٧٩	٢٤٢١٥٦	٢٣١١٧٢	٢١٦٨٩١
قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين .	٢٩٤٠٠	٥٠٠	٢٩٩٠٠	٣٠٢٢٠	٢٧٧١٥	٢٣٩٦٤	٢١٣٠٩
فصل ١ - معاشات ومكافآت الموظفين .	١٤٨١	—	١٤٨١	١٣٢٧	٢٣٩٥	٨٦٣	٨٨٧
٢ - مصاريف أطيان المعاشات .	—	—	—	—	—	—	—
جملة قسم ٢	٣٠٨٨١	٥٠٠	٣١٣٨١	٣١٥٤٧	٣٠١١٠	٢٤٨٢٧	٢١٢١٦
قسم ٣ - مصرفات الأعيان الموقوفة	—	—	—	—	—	—	—
فرع ١ - مصاريف الباني .	٣٧٥٠٥	—	٣٧٥٠٥	٣٠٨٤٤	٣٧٦٠٩	٤٣٤١٩	٤٣٣٢٩
٢ - مصاريف الأعيان الموقوفة المتبرعة والمؤجرة .	١٠١٢٧٠	٥٥٠٠	١٠٦٧٧٠	١٠٦٥٦١	١١٢٨١٤	١١٦٦٦٤	١٠٦٨١٣
٣ - لشئى إجراء أعيان متناحلة بأعيان الأوقاف الخيرية .	٥٠٠	—	٥٠٠	٣٦٩	١٠٣	٤١	٣٥٣
٤ - أعمال تحقيق مساحة الأعيان .	١٠٠٠	—	١٠٠٠	٢١٢	١٦٤	٧٩٦	٣٦٧٢
جملة قسم ٣	١٤٠٣٧٥	٥٥٠٠	١٤٥٧٧٥	١٣٧٩٦٦	١٥٠٦٩٠	١٦٠٠٦٥	١٥٤١٥٥
قسم ٤ - المدارس	—	—	—	—	—	—	—
فرع ١ - المدارس .	٥٥٢٣٩	٦٠٠	٥٥٨٣٩	٥٨٣٩٢	٦٧٨٠٩	٦٧٧٦٦	٦٦٧٤٥
٢ - إقامات التعليم .	٤٢١٢	—	٤٢١٢	٤٠٩٧	٤٧٣١	٤٦٦١	٤٨٤٣
٣ - المكاتب التي يديرها وزارة المعارف .	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٤ - الغازنة الزكية .	٦٨٢	—	٦٨٢	٤٩٧	٥٦١	٥٠٠	٤٥٦
جملة قسم ٤	٦٤١٣٣	٦٠٠	٦٤٧٣٣	٦٦٩٨٦	٧٧١٠١	٧٦٩٢٧	٧٦٠٤٤
المعاهد العلمية الدينية .	—	—	—	—	—	—	—
قسم ٥ - المساجد والزوايا والأضرحة	—	—	—	—	—	—	—
قسم ٦ - الخيرات	١٩٢١١٩	١٢٥٠٠	٢٠٤٦١٩	٢٠٦٧٠٠	٢٣٧٨٩٦	٢٢١٩٩٩	٢٢٣١٠٨
فرع ١ - مستشفيات وعيادات طبية للفقراء .	٧٥٣٩١	—	٧٥٣٩١	٦٦٤٨١	٨٣٧١٥	٩٠٣٨٢	٨١٠١٢
٢ - الملايين والتكاي التي في إدارة الوزارة .	١٨٦٨٢	—	١٨٦٨٢	١٤٩٩٦	١٤٣١٥	١٦٥٨٠	٢٠٢٦٩
٣ - التكاي التي في إدارة مشايخها .	١٤٤٧	—	١٤٤٧	١٤٣٥	١٤٣٣	١٤٠٨	١٤٣٨
٤ - إعانت ومزيتات وصدقات .	٨٦٤٠٠	—	٨٦٤٠٠	٨٥٩٤١	٩٥٨٨٨	١٢٦٧٩١	١٢٥٥٦٦
جملة قسم ٦	١٨١٩٢٠	—	١٨١٩٢٠	١٦٨٨٥٣	١٩٥٥٣١	٢٣٥١٦١	٢٢٨٤٧٥
قسم ٧ - مصاريف البعثات	١٧٥٠	—	١٧٥٠	١٧٥٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
جملة مصرفات الأوقاف الخيرية .	٨٢١٠١٢	٤١١٠٠	٨٦٢١١٢	٨٤٧٦٧١	٩٤٤٢٣٧	٩٦٣٠٨٥	٩٣٧١٥٠
قسم ٨ - أوقاف الخيرية بتمايل (تفتيش الوادى) .	—	—	—	—	—	—	—
١ - ماهيات وأجرومريتات .	٨١٦٥	—	٨١٦٥	٧٠٨٠	٨٢٩٩	٨٠٣٧	٧٠٦٣
٢ - مصاريف عمومية .	٢٨٥٣٢	—	٢٨٥٣٢	٢٣٠٣٧	٢٩٥٣٦	٢٩٤٧٥	٢٩٢٠٤
٣ - أعمال جديدة .	١٣٩٢٠	—	١٣٩٢٠	١٠٦١٩	١٣٠٧٧	١١٧٣٠	١١٧٧٧
جملة قسم ٨	٥٠٦١٧	—	٥٠٦١٧	٤٠٧٣٦	٥٠٩١٢	٤٩٢٤٢	٤٨٠٤٤
جملة المصرفات	٨٧٦٢٣٩	٤١١٠٠	٩١٢٧٢٩	٨٨٣٩٧	٩٥٥٣٩	١٠١٢٣٢٧	٩٨٥١٩٤
زيادة إيرادات الأوقاف الخيرية على مصرفاتها .	—	—	—	—	—	—	—
زيادة إيرادات تفتيش الوادى على مصرفاته .	٥٧٨٧	—	٣٤٨١	١٦٥٧٢	١٠٣٣٢٢٤	١٠٣٣٢٢٤	١٠٣٣٢٢٤
الجملة العمومية	٨٩٤١٨٤	—	٩٩٨٥٣٠	١٠٢٢٨٨٩٩	١٠٣٣٢٢٤	١٠٣٣٢٢٤	١٠٣٣٢٢٤

١١) أبعاد إثناني ياد على القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٣٢ (٢) هذا بخلاف مبلغ ٣٤٨١ جنيها داخل ربع أوقاف الخيرية بتمايل (تفتيش الوادى) سنة ١٩٣٠ المالية (التي صرف لوزارة المعارف .

جدول حرف (ب)

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٣٣ المالية

جدول حرف (ب) إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

	الفرق		المتحصل في سنة				
	نقص	زيادة	في ميزانية سنة ١٩٣١				
			١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
	حـ	حـ	حـ	حـ	حـ	حـ	حـ
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة							
بند ١ - إيرادات المباني .	٢٠٧	-	١٤٦٩٢	١٤٤٨٥	١٦١٤٤	١٦٤٥٤	١٦٦٦٧
» ٢ - إيرادات الأراضي الفضاء .	-	٣٠	١٦٤	١٩٤	١٦٧	١٩٠	٢٧١
» ٣ - الأحجار .	٧٠١	-	١٢٨٨	٥٨٧	٥٥٣	٧٤٦	٤٧٦
» ٤ - إيرادات الأطنان الزراعية .	٦٩٠٣	-	٢٠٠٠	١٣١٥٧	١٧٤٨٤	٢٤٩٢٤	٣٠٢٧٤
جملة باب ١	٧٨١١	٣٠	٣٦٢٠٤	٢٨٤٢٣	٣٤٣٤٨	٤٢٣١٤	٤٤٦٨٨
باب ٢ - مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين							
بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .	-	-	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
» ٢ - من أوقاف أهلية .	-	١٨١	٤٥١	٦٣٢	٩٢٥	١٤٨٠	٧٤٤
جملة باب ٢	-	١٨١	٥٦٠	٧٤١	١٠٣٤	١٥٨٩	٨٤٤
باب ٣ - ما يحصل من مصاديف قضائية ومن إيرادات متنوعة .							
بند ١ - ما يحصل من مصاديف قضائية .	-	٤٣	٢٠٠	٢٤٣	٢٦٧	٤١٨	٢٥٨
» ٢ - إيرادات متنوعة .	-	١٧٦٥	٢٦٠٩	٤٣٧٤	٢٥١٥	٤٧٩	١٤٠
جملة باب ٣	-	١٨٠٨	٢٨٠٩	٤٦١٧	٢٧٨٢	٨٩٧	٣٩٨
جملة الإيرادات .	٧٨١١	٢٠١٩	٣٩٥٧٣	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٤٨٩٣٠
متحصل من السلفة السابق إعطائهما لتعاقد الدينية لبناء معبد الزقازيق .	-	-	-	-	-	٦١٩٥	-
	٧٨١١	٢٠١٩					
الجملة	٥٧٩٢	-	٣٩٥٧٣	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٤٥٣٥٨
زيادة المصروفات على الإيرادات .							
				٢٦٦٣	-	-	-
الجملة المصوية .				٣٦٤١٣	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٥١٣٥

مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين

	الفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٩٣١	إحداث إضافة	الجملة	المصرف في سنة				
	زيادة	وفر				١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه	حبه
باب ١ - رسوم إدارة .	—	٥٧٩	٣٩٥٧	—	٣٩٥٧	٣٣٧٨	٣٨١٦	٤٤٨٠	٤٨٩٣	٤٥٣٦
باب ٢ - مصاريف الأماكن										
بند ١ - عوائد المباني .	—	٦٥٢	١٩٥٨	—	١٩٥٨	١٣٠٦	١٣٩٧	١٤٣٣	١٤٩٩	١٣٣١
» ٢ - حفظ وتزيم المباني .	—	٢٩٨	٣٢٤٠	١٠٠٠	٤٢٤٠	٣٩٤٣	٨٠٠٤	٣٥٩٣	٤٠٠٥	٣٤٨٢
» ٣ - أحجار .	—	—	٩٥	١٢٧٠	١٢٧٠	١٣٦٥	١٧٨	١٣٦٦	١٤٧٢	١٢٢١
» ٤ - اجرة خفراء وملاحطين .	—	—	٣٥٩	٢٦٥	٢٦٥	٦٢٤	٢٢٥	٢٣٣	٤٠٣	٢٤٢
» ٥ - أعمال جديدة .	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لصرف باقي تكاليف ما خص الحرمين في بناء الجناح الغربي للقبيل سراى الوزارة .	—	٣٢	١١٠٠	—	١١٠٠	١٠٦٨	—	٥٩٩١	٦٦٠٨	٣٦٠٠
لإشاعة عمارة وقف الحرمين بميدان باب اللوق بمصر .	—	—	١٥٠٠	—	١٥٠٠	١٥٠٠	—	—	—	—
جملة باب ٢	٤٥٤	٩٨٢	٩٣٣٣	١٠٠٠	١٠٣٣٣	٩٨٠٥	٩٨٠٤	١٣٦١٦	١٣٩٨٧	٩٨٧٦
باب ٣ - مصاريف الأقطان										
بند ١ - مال الأقطان .	—	٦٥٧	٣٦٦٠	—	٣٦٦٠	٤٣١٧	٣٨٤٨	٤١٧٦	٣٦٨٥	٣٥٤٢
» ٢ - مصاريف الأقطان .	—	٤٩٢	٩٠٠	—	٩٠٠	١٣٩٢	١١٢٨	٨٣٤	٤٩٧	٥٣٢
مصاريف الأقطان .	—	—	—	—	—	—	—	١٣١٥	—	١٠٠٠
أعمال جديدة .	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة باب ٣	١١٤٩	—	٤٥٦٠	—	٤٥٦٠	٥٧٠٩	٤٩٧٦	٦٣٣٥	٤١٨٢	٥٠٧٤
باب ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين										
بند ١ - المنقوبات	—	—	٤٠٠	—	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
مصرفات المكاتب الخيرية لإدارتها على وزارة المعارف .	—	—	٧٣٠٠	—	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠
لتكافة مصرفات تكفي مكة المكرمة والمدنية المنورة .	—	—	٥٥٠٠	—	٥٥٠٠	٥١٣١	٤٨٠٢	٥٠٤٠	٥٢٣٩	٤٧١١
مصاريف عيادة عيادة مكة المكرمة .	—	٨٨	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٨٨	١٠٤٦	١٢٣٠	٢١١٢	١٣٦٨
» أجر إضاءة مكة المكرمة .	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	٧٤	٢١	٦٧	—
» عيادة طبية بالمدينة المنورة .	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	٤٣٥	١١٧	—
مشتريات متنوعة في اللوازم والأعياد .	—	٦٤	١٣٣	—	١٣٣	١٩٧	١٣٩	٢٤١	١٦٣	١٥٦
بند ٢ - مصرفات المساجد	—	٣٠	٥٠٦	—	٥٠٦	٥٣٦	٥٤٧	٤٩٧	٤٩٤	٥٠١
ماهيئات خدم المساجد .	—	٣٠	٣٥٠	—	٣٥٠	١	١١٧	٣٠٠	١٦٥	٧٣
حفظ وتزيم .	—	٥٣	١٠٠	—	١٠٠	٤٧	٤٢	١٠٥	٧٧	٧٢
مصرفات .	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة باب ٤	١٨٢	٤٧٧١	٣٠٣٨٩	—	٣٠٣٨٩	١٥٧٠٠	١٤٤٦٧	١٥٥٥٩	١٦١٣٢	١٤٤٨١
باب ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة										
بند ١ - مصاريف قضائية .	—	١٣٨	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١١٣٨	٩٩٢	٦٣٩	٥٧٦	٣٧٠
» ٢ - متنوعة .	—	٣١٧	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٦٨٣	٢٠٩	٧٤	١٢٣	٣٢٦
جملة باب ٥	١٣٨	٣١٧	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٨٢١	١٢٠١	٧١٣	٦٩٩	٦٩٦
الجملة	١٩٢٣	٦٦٤٩	٣٩١٣٩	٢٠٠٠	٤١١٣٩	٣٦٤١٣	٣٤٢٦٤	٣٩٦٩٣	٣٩٨٣٣	٣٦٦٦٣
زيادة الإيرادات على المصروفات	—	—	—	—	—	—	٣٩٠٠	٥١٠٧	١٥٣٣٣	١٠٦٥٥
الجملة العمومية	—	—	—	—	—	٣٦٤١٣	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٠١٢٥	٤٥٣٥٨

(١) اعتماد إضافي بناء على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٢

جدول حرف (ج)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية

لسنة ١٩٣٣ المالية

جداول حرف (ج) إيرادات الأوقاف الأهلية

	الفرق		المتحصل سنة					
	نقص	زيادة	في ميزانية سنة ١٩٣١	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة								
بند ١ - إيجارات المباني .	١٦٩٩٤	—	١٧٦٠٥٧	١٥٩٠٦٣	١٨٨٠٤٤	١٩٠٠١٠	١٦١٤٩٢	١٥٢٤٧٥
» ٢ - الأراضي الفضاء .	٢٨٠	—	٨٣٥٤	٨٠٧٤	٨٩٣١	٩٨٢٢	٨٩٦٦	١٠٣٩٨
» ٣ - الأحكار .	٤٣٧	—	١١٣٦	٦٩٩	١٦٧٩	١٢٣٩	٤٥٢	٧٣٤
» ٤ - إيجارات الأطلان الزراعية .	٢٦٧٠٢٨	—	٦٤٨٢٨٩	٣٨١٢٦١	٥٢٠٧٩٧	٧٣٣٩٠٣	٨٣٦٢٩٠	٨٠٨٦١٢
» ٥ - إيرادات زراعية .	١٥٢٤١	—	٣٨٢٥٥	٢٣٠١٤	١٧٤٣٣	١٨٩٧٩	—	٣٢١٠
جملة باب ١	٢٩٩٩٨٠	—	٨٧٢٠٩١	٥٧٣١١١	٧٣٦٨٨٤	٩٥٣٩٥٣	١٠٠٧٢٠٠	٩٧٥٤٢٩
باب ٢ - مرتبات مربوطة بوزرة المالية .	—	١٣٨	٢٤٦٩	٢٦٠٧	٢٣٣٥	٢٤٢٦	٢٤٤٧	٢٤٩٣
باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتوقعة								
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية .	٥٨٦٧	—	١٠٠٠٠	٤١٢٣	٦٠١٠	٨٨٩٠	٥٤٣٤	٤٨٩٥
» ٢ - إيرادات متوقعة .	—	٨٩٧٧	٢٠٦٨٥	٢٩٦٦٢	١٧٩٢٠	٢٠٢٥٠	٣٧٦٨٣	٢٤٧١٨
جملة باب ٣	٥٨٦٧	٨٩٧٧	٢٠٦٨٥	٣٣٧٩٥	٢٣٩٣٠	٢٩١٤٠	٤٣١١٧	٢٩٦١٣
باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة .	١٣٠٠٠	—	١٣٠٠٠ ^(١)	—	—	—	—	—
	٣١٨٨٤٧	٩١١٥						
الجملة العمومية	٣٠٩٧٣٢	—	٩٠٨٢٤٥	٦٠٨٥١٣	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩	١٠٥٢٧٤٤	١٠٠٧٥٣٥

(١) بريدت الواردة لهذا النوع وقعت على أنواع الإيرادات الأخرى.

مصرفات الأوقاف الأهلية

الصفحة	المجملة	المصارف	المرتب	المتصرف في سنة				
				١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
زيادة	زيادة	زيادة	زيادة	جمله	جمله	جمله	جمله	جمله
١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣
١ - رسوم إدارة .	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣
٢ - مصاريف الأمان .	١٧٣٦	١٧٣٦	١٧٣٦	١٧٣٦	١٧٣٦	١٧٣٦	١٧٣٦	١٧٣٦
٣ - عوائد المبانى .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٤ - حفظ وتزيم المبانى .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٥ - أجرة خداه وملاحطين .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٦ - أحكار .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٧ - إنشاءات جديدة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٨ - جملة باب ٢	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٩ - مصاريف الأقطان .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٠ - مال الأقطان .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١١ - مصاريف زراعية .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٢ - ماهيات خدمة الأقطان .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٣ - ملاحظة وحراسة أقطان صغار المستأجرين .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٤ - مصاريف الأقطان المترتبة على الذمة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٥ - الأقطان الموجهة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٦ - بند ٣ - أعمال جديدة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٧ - جملة باب ٣	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٨ - مصاريف الأعمال الخيرية .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
١٩ - بند ١ - انطباعات .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٠ - مشروط للدارس التي تدبرها الوزارة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢١ - يصرف في المواسم والأعياد والمولدات .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٢ - يمكن المكة والمدينة المنورة لأعمال خيرية .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٣ - مرتبات على أوقاف مشغولة بنظر الوزارة بخيرى .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٤ - مرتبات متوقعة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٥ - بند ٢ - مصرفات إقامة الشعائر .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٦ - ماهيات خدم المساجد والزاوايا والأضرحة والمقارن .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٧ - حفظ وتزيم المساجد .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٨ - مصرفات المساجد .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٩ - أعمال جديدة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٠ - جملة باب ٤	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣١ - ديون على أوقاف واجبة السداد .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٢ - بند ٥ - مصاريف قضائية ومشعوعة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٣ - بند ١ - مصاريف قضائية .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٤ - بند ٢ - متوقعة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٥ - جملة باب ٦	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٦ - بند ٧ - مصاريف أوقاف مسطور إحالتها على الوزارة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٧ - الجملة .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٨ - بند ٨ - من ذاتية الأوقاف مصرفات بعض الأوقاف وأضيف .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٣٩ - يتحجب العهد تحت أحسابه من إيراداتها في السنين الخفية .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٤٠ - جملة المصرفات .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٤١ - زيادة الإيرادات على المصرفات .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٤٢ - المجموع .	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥

(١) اعتمادات على القاعود رقم ٢٢ سنة ١٩٣٢

(٢) هذا بخلاف مبلغ ١٥٠ جنيهاً مأخوذاً من الجهد لتغطية سنة ١٩٣٠ المالية ومرتجى الخصصة مرة ٥٠ بجواز الأوقاف الأهلية سنة ١٩٣١ المالية

(٣) ٥٠٠.٠٠٠

وقد رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون حسباً أقروه مجلس النواب علماً بحسبك الشيوخين المحترمين الدكتور أحمد فهمي الرشد بك ومحمد فهمي باشا إذ لاحظا على المادتين الخامسة والثامنة عشرة ما يأتي :

الملاحظة على المادة الخامسة — يلاحظ حضراتهما أن القانون يميز تشييل النساء لنهاية الساعة التاسعة مساءً حيث تبدأ فترة الليل طبقاً لنص القانون وإذ يجوز لصاحب العمل أن يوجد في محل عمله فئة من النساء العاملات لآزبد مدة شغلن في العمل أكثر من التسع ساعات المقررة في القانون إلا أن وقت انصرافهن من العمل يكون متأخراً أي في الساعة التاسعة مساءً مع أن في انصرافهن في هذا الوقت متأخراً من الليل — خصوصاً في فصل الشتاء — ضراً صحتهن ورأى أن تبدأ الفترة المذكورة من الساعة الثامنة مساءً .

الملاحظة على المادة التاسعة عشرة — يلاحظ حضراتهما أنه لا داعي للتعريف الوارد في آخر هذه المادة عن الطغل إذ نصت على ما يأتي :

ويقصد بكلمة "طفل" كل ولد شرعياً كان أو غير شرعي لأن كلمة غير شرعي لا تتناسب مع التشريع الموضوع لبلادنا ورياست حذف عبارة "شرعياً كان أو غير شرعي" وأن يضاف بدلاً "ولادته الأثني" .

ولقد قال سعاده مندوب الداخلية أن هذا النص منقول عن القوانين المعمول بها في البلاد الأخرى وأن هذا القانون سيطبق على المصريين والأحباب سواء بسواء .

وقد رأت أغلبية اللجنة فيما يخص بهاتين الملاحظتين على المادتين المذكورتين الموافقة على نصهما طبقاً لما هو وارد في مشروع القانون .

وترجو اللجنة الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وهذا نص مشروع القانون :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يسرى هذا القانون على استخدام النساء في الصناعة وفي المحلات التجارية ومحطاتها .

ملحق رقم ٧٦

جلسة الثلاثاء ٢٧ صفر سنة ١٣٥٢
(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع القانون الخاص بوضع نظام تشييل النساء في الصناعة والتجارة

(المترجمة عن نصها في اللغة العربية)

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ إلى اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بوضع نظام تشييل النساء في الصناعة والتجارة .

ولقد بحثته اللجنة بحضور حضرة صاحب السعادة يوسف صانع باشا المستشار الملكي لوزارة الداخلية مندوباً عن وزارة الداخلية .

ولاحظت اللجنة أن في وضع هذا القانون تنظيماً لحالة فئة من العمل هم النساء إذ يصعبن في دمن مما يصعبن الآن من الإرهاق الذي يضر صحتهن وأنهن بسبب تشييلهن مدة طويلة يتقاضين عنها النذر القليل من الأجر .

ولاحظت أن في تطبيق النظم ولقواعد الواردة في هذا القانون حماية لمن ولسلن من هذه الشاعب إذ بين القانون السس التي يجوز فيها تشييل النساء والأعمال التي يجوز أو لا يجوز تشييلهن فيها وساعات عملهن وإرضاع أطفالهن .

وقد منح القانون للمرأة غير ذلك من الحقوق ما يكفل لها الراحة والطمانينة في عملها مما يرى معصلاً في مشروع القانون وموصفاً بالذكورة التصيرية المتحققة به .

مادة ٤ - يجب أن تتخلل ساعات العمل اليومى فترة أو أكثر لثراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا تتسفل النساء أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٥ - لا يجوز تشغيل النساء أثناء الليل ويستثنى من ذلك :
(أ) الأعمال في المحلات المبنية في الفقرة (ج) من المادة الأولى وفي نقل الأشخاص عن طريق الملاحة الداخلية .

(ب) أعمال في الصناعات الموسمية الخاصة بمواد قابلة للتلف وهذه الصناعات تحدد بقرار يصدر من وزير الداخلية بمسء أخذ رأى مكتب العمل

وبقصد بكلمة "ليل" الواردة بهذا القانون مدة إحدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها الفترة بين الساعة التاسعة مساءً والساعة الخامسة صباحاً .

مادة ٦ - ويستثنى كذلك من القيود الواردة في المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون :

(أ) النساء اللواتي يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب الثقة .

(ب) الأعمال المتجولات ووحدات لعمال التجارية عند قيامهن بأعمال خارج المحل .

مادة ٧ - يجوز بصحة استثنائية وموقفة عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو إصلاح ما تشاعه أو لإنتاج خسارة عميقة لسواد قابلة للتلف بشرط إبلاغ ذلك لمكتب العمل في ظرف ٢٤ ساعة .

مادة ٨ - يجوز للمعافى أو المدير بعد موافقة مكتب العمل أن يبيع العمل ليلاً بصحة موقفة بمناسبة الأعياد الكبرى الأهلية أو الدينية والمواالد والأسواق والمعارض .

مادة ٩ - يجب إعطاء كل عاملة راحة أسبوعية لا تقل مدتها عن ٢٤ ساعة متوالية .

وفي المحلات التي ليس لها يوم عطلة معين يجب أن يعلق فيها جدول يبين الراحة الأسبوعية المقررة لكل عاملة .

مادة ١٠ - لا يجوز استخدام النساء في الأعمال الآتية :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأقوارب المعدة لنهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها .

(٣) قضيض المرايا بواسطة الرشق .

(٤) صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

وكلمة "الصناعة" تشمل على الأخص ما يأتي :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(٢) الصناعات المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها وزخرفتها أو صقلها أو إعدادها للبيع ، والصناعات التي تقوم بتغيير شكل مواد ويدخل في ذلك بناء السفن وتجهيز الأدوات ، وكذلك توليد القوى محركه بصفة عامة والكهرباء ونحوه بيل ضغط هذه القوى ونقلها .

(٣) إنشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة أو سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو دائرة أو مبيد أو حوض أو إسكفة أو رتعة أو معدلات للأحذية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع رئيسي للجارى أو مجمع احتياذى لها أو بئر أو تركيبات نفراكية وتليفونية أو تركيبات كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الإنشاء ، وكذلك الأعمال التهديدية ووضع الأسس للنباتات المذكورة .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالمطرق المائية الداخلية وبشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع في الأحواض ولأصنافه والمراعى ومخازن الاستيداع ويستثنى من ذلك كله النقل باليد .

(٥) التفكيك على الآبار :

وتشمل عبارة "المحلات التجارية" بنوع خاص ما يأتي :

(١) كل محل مخصص لبيع السلع ولكافة الأعمال التجارية الأخرى .

(ب) الأعمال التي تقوم إدارتها بنوع خاص على اشتغال مكنية في كل محل أو صناعة أو عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة .

(ج) الفنادق والمطاعم والبيوتيات والمقاهى والبيوتيات والبيوتيات ودور البنينا وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المسانلة لها .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على أعمال الأراضي الزراعية واستغلالها ولا على المصانع المنزلية التي لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت سلطة ذب أو الأم أو الجد أو الأخ أو الم أو الخال أو الزوج .

مادة ٣ - لا يجوز تشغيل النساء مدة تزيد على قس ساعات في اليوم لا تشمل فيها الفترات المقررة في المادة الرابعة .

ومع ذلك في حالة وقف العمل جملة بسبب حادث عرضى أو قوة قاهرة يجوز إطالة مدة العمل اليومى بنحوى الساعات التي ضاعت وذلك بالشروط الآتية :

(أ) ألا تزيد مدة العمل اليومى على إحدى عشرة ساعة .

(ب) ألا تتأثر الإطالة أكثر من ثلاثين يوماً في السنة مهما كان عدد الأيام التي أوقفت العمل فيها .

(ج) أن يحظر مكتب العمل في نفس اليوم الذى يستأنف فيه العمل عن العمل وتاريخه وجملة ساعات العمل الضائعة ويبين تعديل مواعيد العمل .

مادة ١٥ — الاستغناء من أحكام الفقرة الثانية من المادتين ١٣ و ١٤، يجب أن تكون المرأة قد أتمت وقت انقطاعها عن العمل سبعة شهور متوالياً في خدمة محل ذاته .

مادة ١٦ — إذا انقطعت امرأة عن عملها وفقاً لأحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ ثم تمت أنها اشتغلت بعمل آخر سقط حقها في نصف الأجر المنصوص عليه في المادة ١٣ وذلك بدون الإخلال بما لصاحب العمل الأول من حوزتها .

مادة ١٧ — في خلال الثانية عشر شهراً التالية لتاريخ الوضع يكون للمرأة التي ترعى طفلها — فضلاً عن مدة الراحة المنصوص عليها في المادة ٤ — الحق في فترتين آخرين يومياً لهذا الغرض لا تقل مدة كل منهما عن نصف ساعة تحسب هاتين المدة ان الإضائيان من ساعات العمل ولا ترتب عليهما أي تخفيض في الأجرة .

مادة ١٨ — يجب على صاحب العمل أن يخصص لكل عمل محلياً فيه أولاً فاولاً أسماء العاملات فيه ومدد غيابهن بسبب الحمل والوضع وكذلك تدرج الوضع الذي يقع له من صاحبة الشأن .

وهذه البيانات ليست ضرورية بالنسبة للنساء اللواتي يستخدمن يومياً يوم .

مادة ١٩ — يقصد بكلمة " امرأة " في تطبيق هذا القانون كل أنثى مهما كان سنها متزوجة أو غير متزوجة . ويقصد بكلمة " طفل " كل ولد شرعياً كان أو غير شرعي .

مادة ٢٠ — تنفيذ أحكام هذا القانون يجوز في أي وقت تفويض المصلات أو المقاولات أو أي مكان تزايل فيه صناعة أو تجارة بمصرفة مفتشين بينهم وزير الداخلية . ويكون لهم في ذلك صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٢١ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بتعدد النساء الجاري تشغيلهن بمخالة مخالفة للاحكام المتقدمة .

وتستند الغرامة أيضاً كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس المرأة .

مادة ٢٢ — إذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه غرامة ثانية في بحر السنة جاز الحكم عليه فضلاً عن الغرامة بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً .

مادة ٢٣ — تقام الدعوى على مدير المعمل أو المقاول أو المحل وكلما تقام الدعوى على صاحب المعمل إذا كانت الظروف تجعل على الاعتقاد أنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة .

مادة ٢٤ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ستة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١٥١ مادة لرسم . د ح ه

١٦ الحكم بالأكويكيد . لاسيتين .

(٧) صنع الكحل . لمطعة وكافة لمشروبات لروحية .

(٨) المذهب . نساء . دينكي .

(٩) معدة . ه . هبته . أو حرق . لمرء . لمخوى . من لمرض . واسه . من الفصة . من لمرض .

(١٠) صنع حديد . أو مركبات المعدنية تتعوية على أكثر من ١٠ . من لمرض .

(١١) صنع أول أكسيد . مصص (المترك . مهي) وأوكسيد لمرض الأصفر وني أكسيد لمرض . سلقون (وكر بولت لمرض . وأوكسيد لمرض . العرمان . وسفاب وكز . مات . وسليكات لمرض .

(١٢) عملية المرح والعجن في صناعة أو صلاح البضريات الكه . ثيه .

(١٣) تنظيف الورش أو ثوب فيها الأعمال المرفوعة ١٩٠٩ و ١٩١٠ و ١٩٢١

(١٤) إدارة أو مراقبة المساكين المتحركة .

(١٥) تصليح أو تنظيف المساكين المتحركة أثناء إدارتها .

(١٦) صنع الأسفلت .

(١٧) العمل في المخابز .

(١٨) العمل في مستودعات المواد المستخرجة من المواد البرازية أو روث البهايم أو العظام أو الدماء .

(١٩) ملح ونظف ورم أعيرة وسمطه وإدابة شمعي .

(٢٠) صنع الكاوتشوك .

ويجوز تعديل جدول الصناعات الموصحة آنفاً بقرار صدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

مادة ١١ — لا يجوز استخدام النساء في حمل أثقال أو جرأها أو دفعها إذا زاد وزنها على ما هو مسموح بالجدول الذي يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأى الإدارة الصحية المختصة .

مادة ١٢ — لحامل إذا شئت أن تقطع عن العمل قبل الوضع شهر بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينة التاريخ الذي يرجح حصول الوضع فيه .

مادة ١٣ — لا يجوز تشغيل النساء في خلال خمسة عشر يوماً التالية للوضع وفضلاً عن ذلك فلنساء الحق في إطلالة مدة انقطاعها عن العمل لمدة خمسة عشر يوماً أخرى .

ولمرأة الحق في نصف أجرها عن خمسة عشر يوماً تالية للوضع .

مادة ١٤ — لا يجوز لصاحب العمل أن يمتنع امرأة لا لمطاعيا عن العمل أثناء المدد المنبذة في المادتين ١٢ و ١٣ .

كدت لا يجوز روت امرأة تصل مدة غيابها بسبب مرض يشتت بشهادة طبية أنه نتيجة الحمل أو الوضع أو أنه لا يتكبد من العودة لعملها بشرط ألا تتجاوز مدة الغياب في مجوعها ثلاثة شهور .

مادة ٢ - لا يبرى هذا التاوين على استعمال الأرضى زراعية ولا على المصنع ذراية تى لا يشتمل فيها سوى أعضاء العائلة تحت سلطة الأب أو الأم أو لحد أو زوج أو العم أو نسل أو الزوج . ولا يبرى أيضا على مصانع حكومة أو المصنع العمومية فى البلد والقرى .

مادة ٣ - لا يجوز تشغيل النساء تشغيلاً قصباً مدة تزيد عن تسع ساعات فى اليوم .

ومع ذلك فى حالة وقف العمل بجملة بسبب حادث عرضى أو قوة قاهرة يجوز إطالة مدة العمل اليومى لتعويض الساعات التى ضاعت وذلك بالشروط لآتية :

- (أولاً) ألا تزيد مدة العمل اليومى عن إحدى عشرة ساعة .
- (ثانياً) ألا تتناول الإطالة أكثر من ثلاثين يوماً فى السنة مهما كان عدد الأيام التى وقف العمل فيها .
- (ثالثاً) أن يظهر مكتب العمل فى نفس اليوم الذى يشتأن فيه العمل عن سبب الوقف وتاريخه وجملة ساعات العمل الضائعة وبيان تعديل مواعيد العمل .

مادة ٤ - يجب أن تحفظ ساعات العمل اليومى فترة أو أكثر لإراحة لا تقل فى مجموعها عن ساعة ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا تشغل النساء أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٥ - لا يجوز تشغيل النساء أثناء الليل ويستثنى من ذلك :
(أولاً) العاملات فى المحلات المبنية فى النفق (ج) من المساحة الأولى وفى نقل الأشخاص عن طريق الملاحة الداخلية .
(ثانياً) العاملات فى المصانع الموسمية الخاصة بمواد قابلة للتلف وهذه المصانع تتحدد بقرار يصدر من وزير الداخلية بعد أخذ رأى مكتب العمل .

ويقصد بكلمة "ليل" الواردة بهذا القانون مدة إحدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها الفترة بين الساعة الثامنة مساء والساعة الخامسة صباحاً .

مادة ٦ - ويستثنى كذلك من نهيود الواردة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون :

- (أولاً) النساء اللواتى يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب النقة .
- (ثانياً) العاملات المتبويات ووكالات الحمال التجارية عند قيامهن بأعمال خارج المحل .

مادة ٧ - يجوز بصفة استثنائية وموقفة عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٤ و ٥ إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو إصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة عمقة لمواد قابلة للتلف بشرط إبلاغ ذلك لمكتب العمل فى ظرف ٢٤ ساعة .

نص مشروع القانون كما تقدم من الحكومة :

مرسوم بمشروع قانون

بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة وتجارة

من قواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، ووافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه بقدماً باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يبرى هذا القانون على استخدام النساء فى تصانعة وفى آلات التجارة ومصنعاتها .

وكلمة "الصناعة" تشمل كل ما يأتى :

- (١) المناجم والمناجم وجميع أنواع الصناعات المتصلة باستخراج مواد باطن الأرض .

(٢) الصناعات المدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيها أو إصلاحها .
وتعرفها أو صفها أو إعدادها للبيع والصناعات التى تقوم بتغيير شكل مواد ليحل فى ذلك بناء السفن وتعليقها لأدوات، وكذلك توليد القوى بحركة سعة عامة والكهرباء وتحول هذه القوى ونقلها .

(٣) إنشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة .
سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو قارعة أو مبانى أو حوض أو سكة أو نوعة .
معدات للأحالة الداخلية أو طريق أو بئر أو كوبرى أو حوض أو مجمع .
بمبى لاهزى أو مجمع عبادى لسا أو بئر أو تركيبات تفرافية وتنبوية .
تركيبات كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من إنشاء وكذلك الأعمال التجهيدية ووضع الأسس لكتبات ساعة تذكر .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالطرق المائية الداخلية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض لأرسف والمراقف ومخازن الاستيداع ويستثنى النقل باليد .

(٥) التفتيش عن الآثار .

وتشمل عبارة "المحلات التجارية" بنوع خاص ما يأتى :

- (١) كل محل مخصص لبيع السلع ولكافة الأعمال التجارية الأخرى .
- (ب) الأعمال التى تقوم إدارتها بنوع خاص على أشغال مكتبية فى كل محل أو صناعة أو عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة .
- (ج) الفنادق والمطاعم والبنسبون والمسابى وبوفيات والبارات ودور السينما ومصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها .

ويجوز تعديل جدول الصناعات الموصلة آنفا بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل.

مادة ٩٩ - لا يجوز استخدام النساء في حل أعمال أو جرها أو دفع إدارتها ورنها مع حوسين ببطول الذي يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأي الإدارة الصحية المختصة.

مادة ١٠٠ - كمالا ، إذا شامت ، أن تنقطع عن العمل قبل الوضع بشهر ، بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينة فيها التاريخ الذي يرجح حصول الوضع فيه .

مادة ١٠١ - لا يجوز تشغيل النساء في خلال خمسة عشر يوما التالية للوضع ، وفضلا عن ذلك فليغشاء الحق في إبطالة مدة انقطاعها عن العمل لمدة خمسة عشر يوما أخرى .

ولرأه الحق في نصف أجرها عن خمسة عشر يوما التالية للوضع .

مادة ١٠٢ - لا يجوز لصاحب العمل أن يرفث امرأة لا تنقطعها عن العمل أثناء المدد المبينة في المادتين ١٠١ و ١٠٢

كذلك لا يجوز رفث امرأة طيلة مدة غيابها بسبب مرض يشهد بشهادة طبية أنه نتيجة الحمل أو الوضع وأنه لا يمكنها من العودة لعملها بشروط إلا تقاوم مدة التغيب في مجموعها ثلاثة شهور .

مادة ١٠٣ - للاستعانة من أحكام الفقرة الثانية من المادتين ١٠١ و ١٠٢ يجب أن تكون المرأة قد أتمت وقت انقطاعها عن العمل سبعة شهور متوالية في خدمة الحمل ذاته .

مادة ١٠٤ - إذا انقطعت امرأة عن عملها وفقا لأحكام المواد ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ ثم ثبت أنها اشتغلت بمحل آخر سقط حقها في نصف الأجر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وذلك بدون الإخلال بما لصاحب العمل الأول من حق رقتها .

مادة ١٠٥ - في خلال الثانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع يكون للمرأة التي ترضع طفلها - فضلا عن مدة الراحة المنصوص عليها في المادة - الحق في قترتين آخرين يوميا لهذا الغرض لا تقل مدة كل منهما عن نصف ساعة . وتحسب هاتان المادتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يقرب عليهما أي تخفيض في الأجرة .

مادة ١٠٦ - يجب على صاحب العمل أن يخصص لكل عمل يجلا يبد فيه أولا فأولا أسماء العاملات فيه ومدد غيابهن بسبب الحمل والوضع وكذلك تاريخ الوضع الذي يبلغ له من صاحبة الشأن .

وهذه البيانات ليست ضرورية بالنسبة للنساء اللواتي يستخدمن يوميا يوم.

مادة ٨ - يجوز للمعاق أو المدير بعد موافقة مكتب العمل أن يبيع العمل لبليلة صفة موقتة بنسبة الأعياد الكبرى الأهلية أو الدينية والموائد والأسواق والمعارض .

مادة ٩ - يجب إعطاء كل عاملة راحة أسبوعية لا تقل مدتها عن ٢٤ ساعة متوالية .

وقى المحب في ليس غا يوم عطلة معين يجب أن يعلق فيها جدول بيان لراحة لأسبوعية المقررة لكل عاملة .

مادة ١٠ - لا يجوز استخدام النساء في الأعمال الآتية :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتصلة باستخراج الأجنار
(٢) العمل في الأفران المصددة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو تصفيتها .

(٣) تفضيض المربا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة المفرغات والأعمال المتعلقة بها .

(٥) إذابة الزجاج وإيضاحه .

(٦) الطام بالأكسجين والاسيتلين .

(٧) صنع الكحول والبطرة وكافة المشروبات الروحية .

(٨) الدهان بمادة الديكو .

(٩) معالجة أو تهيئة أو استغلال الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .

(١٠) صنع القصدير أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠ في المائة من الرصاص .

(١١) صنع أو أكسيد الرصاص (نترات الذهب) وأوكسيد الرصاص الأصفر ونائي أوكسيد الرصاص (لسفون) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص برتقالي وصفات وكرومات وسبكيات الرصاص .

(١٢) عملية المزج والمجن في صناعة أو إصلاح البطاريات الكهربائية .

(١٣) تنظيف الورش التي تتاول فيه الأعمال المرفوعة ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢

(١٤) إدارة أو مراقبة الماكينات المتحركة .

(١٥) تصليح أو تطييف الماكينات المتحركة أثناء إدارتها .

(١٦) صنع الأسفلت .

(١٧) العمل في المناجم .

(١٨) العمل في مستودعات المواد المستخرج من المواد البرارية أو روث البهايم أو الغطاء أو الدماء .

(١٩) صنع وقطع ريم الحيوانات وسمطها وإذابة عظمها .

(٢٠) صنع الكاربونشوك .

وليس الغرض من حماية المرأة قائمتها الشخصية فحسب . بل هناك أسباب أخرى لهذه الحماية لها ارتباط بالمصلحة العامة . ذلك أن راحة العاملة ورفاهيتها لها أثر كبير في حياتها المالية والاجتماعية ، فلما رُفعت النساء بشغلهن ساعات طويلة أو أنشاء الليل أو كلفن بعمل أثقال فوق طاقتهن فإن ذلك لا يضر بهن وحدهن بل يتعداهن إلى ذرياتهن ، كذلك استغداهن في صناعات خطيرة أو مضرة بالصحة فإنه لا يقل ضررا بهن وبسبلهن .

لهذا قد تضمن المشروع الذي نتقدم به اللجنة بياناً لحقوق المرأة العاملة أثناء العمل وبعد الوضع قياساً لما مضى به قوانين الدول الأجنبية .

ولئن كان هذا المشروع يقرر للعاملات والمستخدمات من الحقوق ما قبل مما تترتب به قوانين الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الكبرى أو الدول العريقة في التشريع الاجتماعي فما ذلك إلا لأن مصر لم تكن تخطو الخطوة الأولى في هذا السبيل الواسع المدى . والواقع أنه لا شيء يضر المرأة المستغلة بالصناعة والتجارة في مصر أكثر من من تشريع حديث ومشعب يقصد حمايتها في الوقت الذي يكاد لا يوجد به قوانين احتجائية ولا تقايات للدفاع عن مصلحة العمال ، وبليس أن أصحاب الأعمال إذا ما وجدوا أنفسهم أمام التزامات كثيرة ومرهقة لتشغيل النساء أجمعوا عن استغداهن .

لذلك نعتقد اللجنة أن هذا المشروع كثير التوفيق بين المصالح المتضاربة وأن أحكامه مالية من التقييد ، ولا تكلف أصحاب الأعمال شيء الكثير من التفتات . وهو مع ذلك يضمن حماية المرأة من الوجهة الجسدية والمادية والاجتماعية .

المحال التي يسرى عليها القانون (المادة الأولى)

يسرى القانون على المحال الصناعية والتجارية . وتعريف الصناعة هو بذاته التعريف الوارد بمشروع قانون تشغيل الأحداث . أما تعريف التجارة فقد نقل عن مشروع المعاهدة الذي وضعته هيئة لعمل "الدولة" سنة ١٩٣٠ وقد سبق فأينا في المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الأحداث على الأسباب التي حدثت بالجنة إلى اتباع هذا النوع من التعريف

استثناء بعض المحال (المادة الثانية)

تستثنى المادة الثانية من أحكام القانون ، النساء اللواتي يعملن في محال لا يشتغل بها سوى أفراد العائلة الواحدة تحت إشراف الأب أو الأم أو الجد أو الأخ أو العم أو الخال والزوج ، كما استثنيت الصاملات المشتغلات بالزراعة . وقد سبق فأوضحنا سبب هذين الاستثناءين بالمذكرة التفسيرية لمشروع قانون تشغيل الأحداث . كذلك استثنيت النساء المستخدمات في المصانع العامة والمخائس البلدية والحلية والقروية إذ ليس هناك على العموم ما يدعو إلى التخوف من أن هؤلاء المستخدمات يماعن معاملة أقل ضئاً مما يسمع به هذا المشروع ، ونفلاص عن ذلك فإن مستخدمى المصالح المذكورة صاعون لنظام خاص تراعى فيه المصلحة العامة .

مادة ١٩ — يقصد بكلمة " امرأة " في تطبيق هذا القانون كل أنثى مهما كان منها متزوجة أو غير متزوجة . ويقصد بكلمة " طفل " كل ولد شرعياً كان أو غير شرعى .

مادة ٢٠ — لتنفيذ أحكام هذا القانون يجوز تفتيش المحلات في أى وقت بمعرفة مفتشين يبينهم وزير الداخلية . ويكون لم في ذلك صفة أمورى الضبطية القضائية .

مادة ٢١ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وتستمد الترامات بقدرمعد النساء الجارى تشغيلهن بمخالفة أحكام المقتدمة .

وتستمد الغرامة أيضاً كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس المرأة .

مادة ٢٢ — إذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية في بحر السنة جاز الحكم عليه بغرامة بالمجلس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً .

مادة ٢٣ — قام الدعوى على مدير العمل أو المناولة أو المحل وكذا قام الدعوى على صاحب العمل إذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد أنه لم يكن يعمل الوقائع المكونة للمخالفة .

مادة ٢٤ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون وجعل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ تسرى في الجريدة الرسمية ، وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

مذكرة تفسيرية

عن مشروع القانون المنظم لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة

لا يوجد بمصر في الوقت الحاضر أى تشريع لحماية النساء اللواتي يشتغلن بالصناعة والتجارة سوى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ انفاص بتشغيل الأحداث في محال القطن وهو السابق الإشارة إليه في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون المنظم لتشغيل الأحداث من الجنتين في الصناعة .

والنساء — وهن من تجاوز سنهن الخامسة عشرة سنة ولا يسرى عليهن مشروع قانون الأحداث — على عكس الرجال من المال في أنهن يمتحن إلى حماية القانون ، وذلك لثلاثة أسباب وهى : عدم مساواتهن للرجال في القوة البدنية ، وضرورة المحافظة على آدابهن ، ومساءلة المحل والوضع .

من المسلم به أن عدد العاملات بمصر قليل جداً بالنسبة لمجموع المال فقد دلل الإحصاء على أنه في سنة ١٩٢٧ كان عدد المشتغلات بالصناعة ٤٤,٧٥١ امرأة ، وبالتجارة ٤٤,٣٧٣ امرأة ولكن هذا العدد يحتاج مع ذلك إلى قانون خاص ينظم شؤونته ، لاسيما إذا روى أن نشر التعليم للناس مما يترتب عليه زيادة عدد العاملات زيادة مستمرة ، وبسبب خاص في المحال التصرية والبنوك والمكاتب .

استثناءات لتقييد الخاصة بساعات العمل والعمل الليلي

(المادة ٦)

تستثنى هذه المادة من الأحكام الخاصة بتحديد مدة العمل اليومي وقرارات الراحة والعمل الليلي، بعض فئات معينة من العاملات عن لائتساب هذه الأحكام مع طبيعة الأعمال التي يزاولنها أو أهمية هذه الأعمال.

(المادة ٩)

هذا النص يشبه النص الوارد في مشروع قانون الأحداث. وعلى العموم فإن الحال الكبرى، صناعية كانت أم تجارية، تتفق يوم الأحد أو يوم الجمعة من كل أسبوع فيقول أن يكون من وراء منح العاملات يومًا للراحة في الأسبوع مشجع للعامل الأخرى، لا سيما التجارية منها على تحديد يوم واحد لراحة عمالها.

الأعمال المحظورة الاشتغال بها أو التي لا يمكن مزاولتها

(المادة ١٠ و ١١)

هذه هي الصناعات الخطرة أو المصرة بالصحة (المادة العاشرة) والصناعات التي تستدعي بذل مجهود جسدي أو عقلاني أو غيرها أو دلفها. وستقوم وزارة الداخلية بوصف جدول بياني وزود هذه الأفعال (المادة الحادية عشرة).

حماية الأمومة (المواد ١٢ إلى ١٧)

جاء في مقدمة المجموعة الأولى التي أعدها مكتب العمل الدولي عن تنظيم تشغيل النساء ما يأتي :

«لا شك أن الجزء الأكبر من أي تشريع منظم لتشغيل النساء يرمى إلى حماية الأمومة . وذلك بالحفاظ على القوة الحيوية للمرأة لكي تتكيف من تأدية هذه الوظيفة وتبني نغصة ما يقام بها هو مفروض عليها من واجبات يستلزم أدائها عدة سنوات من عناية بالأطفال وتربيتهم إلى غير ذلك . وبذا ما حدث المشرع ساعات العمل للنساء لتحديد دقيقاً وأغراضاً من الاشتغال لإلا وعمل على عدم تشويه أجسامهن بمجهن من حمل أطفال لا يفيون عليها أو مزاوله صناعات تدخل فيها مواد سامة . فإ ذلك إلا رغبة منه في تمكين من تأدية وظيفة الأمومة ومروعة لصالح بلبل المثل .

على أن هذا حصص أحكام ترمي بصحة مباشرة إلى هذه الغاية وهي الأحكام التي تتفق لتقييد الواجب مراعاتها في تشغيل المرأة في الوقت الذي تؤدي فيه وظيفة الأمومة ويدخل في ذلك مدة حمل والوضع والرضاع .

وصما يدرهقة في صحة الطفل وأمه مع عدم الإحلال بمصلحة العمل الذي يؤديه هذه الأمومة لا بد من وضع عدة قواعد لتيسر عليها ، وهذا ما فعلته دول كثيرة نال وقتها بين هذه الاعتبارات المختلفة ولكن بدرحة من الإقناع تفلقت بين دولة وأخرى . انتهى .

ساعات العمل (المادتان الثالثة والرابعة)

من المسائل الباقية تحديد ساعات العمل لتحده معينة من العمل ، وقد دلل البحث على أن تحديد مدة العمل اليومي بمساع يتبع ساعات يتفق مع ما هو متبع في معظم المصانع التي تاولت تصمم . أما في التجارة فإن عدداً كبيراً من المصانع التجارية الكبرى ، وخاصة في الإسكندرية ، يشغل مستخدموها ثمانية ساعات في اليوم و٨ ساعات في الأسبوع . ولكن الحال الصغيرة والمتوسطة تظل مفتوحة إحدى عشرة ساعة أو أكثر في اليوم ، وهذا الصعوبة فيما يتعلق بمجال القطن حيث تشتمل النساء في الوقت الحاضر معدة تتراوح بين ١٤ و ١٦ ساعة في اليوم نظراً لاجر قدره قرشان أو ثلاثة قرش . سيكون إذن من نتائج تحديد مدة العمل اليومي للنساء تنظيم العمل في المجال على أساس المناوبة .

وقد قام جابالمستر بتقرير خلال زيارته حديثاً لمصر بمباحث دقيقة عما يتفق على الأيدي العاملة في أحد المجالس المصنعة فاضح له — كما جاء في التقرير الذي دفعه لفكرية المصرية — أنه لو زيد مجموع ما يتقاضاه العامل من أجور إلى النصف اتباع قاعدة التناوب على فترتين بدلاً من دفعة واحدة لما تجاوزت الزيادة في نفقات الحلاجة مبلغاً يتراوح بين قرش ورج ، وقرش وثلاثة أرباع القرش بنصف الواحد . ومن رآه أنه يمكن تعويض جزء على الأقل من هذه الفقات الإنسانية بالاقتصاد من أبواب أخرى . وعلى العموم فإن زيادة في تكاليف الحلاجة الناشئة عن تطبيق القانون الجديد لا بد أن تكون رهيبة ، وأضاف إلى ما تقدم أنه إذا نظر إلى النظام المقترح كوسيلة للأخذ بأسر الإحصائية لما اختلف اثنان في ضرورة العمل به .

فعل صوء هذا البحث وما تقدم من الاعتبارات ، وقياساً على ما اتبع في مشروع قانون الأحداث قد حددت الحقبة مدة العمل اليومي للنساء بمجالس ثمس ساعات ، وهدمى المدة التي تضمن فعلاً في العمل كما هي الحال في مشروع الأحداث ، وينبغي أن تتجلى فيه أو أكثر راحة لإقبال شيوخها عن ساعته ، وبشرط ألا تشتمل المرأة أكثر من خمس ساعات متوالية .

ومن جهة أخرى فقد رأى أنه من الضروري في حالة وقف العمل حالة سبب حدث عرسي أو قوة خرة . السماح بمدة عمل يومية ولكن المشروع أحاط هذه الرخصة بقيد تكل عدم إساءة استعمالها .

العمل الليلي (المواد ١٥ و ١٦ و ١٧)

تقرر المسألة الخاطمة مبدأ عدم جواز ستم النساء ليلاً ، ومدة قيل هي ثمانية المصنوع عنها في مشروع ديب الأحداث . وقد سنن من هذا المظهر بعض حال لا بد من تشغيل ليل في بلاد كالسراج ودور السينا والبنادق وما شاك . كذلك ستمت مصدات انجوسية التي لا بد من العمل بها باستمرار لمصلحة من مواد سرية السب التي تستعمل في تلك الصناعات وهذه صناعات ينشئ تحدها بتر من دوراته حينة .

وهنا يستدعت أخرى لأصحاب عربة مصوص عنها في المادتين السابعة والثامنة ولخص منها مع ربح حادث أو إضراب . انتهى عن حادث وقع فعلاً ، أو تحفظة على مودسرها عطف ونجسبه فوائد والأعياد القومية والدينية .

ملحق رقم W

جلسة الثلاثاء ٢٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص بتأديب الخدماء الخارجيين عن هيئة المال

بمصلحة السجون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم ادرهسي بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ إلى لجنة الحفانية مشروع القانون الخاص بتأديب الخدماء الخارجيين عن هيئة المال بمصلحة السجون فبحثته وقدمت تقريرها عنه بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٣٢ وقد عرض هذا التقرير بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ فقرر المجلس تأجيل النظر في هذا المشروع حتى تستشير لجنة الحفانية اللجنة الاستشارية التشريعية بشأن صيغة التعديل الذي أدخلته عليه .

ويخصر هذا التعديل فيما يأتي :

أولاً - جاء بالمادة الثانية من المشروع أن مجلس التأديب أن يوقع على موافقة مصلحة السجون الخارجيين عن هيئة المال عقوبة الحبس في أحد الأماكن المخصصة للسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إزام المحكوم عليه بالأشغال وأن هذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية . وقد لاحظت أغلبية اللجنة أنه لا يصح - طبقاً للقواعد العامة - أن يحكم بعقوبة الحبس على متهم في واقعة واحدة مرتين : الأولى أمام مجلس التأديب والثانية أمام الحاكم النظامية ولذلك رأت أنه لا يجوز المحاكمة التأديبية في هذه الحالة إلا إذا كان ما ارتكبه المتهم لا يدخل تحت حكم قانون العقوبات وأضافت عبارة تتضمن هذا القيد في نهاية الفقرة الثانية من المادة .

ثانياً - نص في المادة الخامسة على جواز استئناف حكم مجلس التأديب سواء من المستخدم المحكوم عليه أو من وزير الداخلية ولكن لم يقيد المشروع المجلس بخصوص فيما يتعلق بالعقوبة التي يصدرها تشديداً أو تخفيفاً مع أنه من المبادئ المسلم بها ألا يضار المتهم إذا كان الاستئناف مرفوعاً عنه ولذلك رأت اللجنة أن تضمن هذه المادة فقرة أجرة تنص على أنه لا يجوز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده .

* *

وقد كتبت وزارة الحفانية إلى المجلس بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ بما يفيد أن اللجنة الاستشارية التشريعية قد اطّلت على التعديلات التي أدخلتها لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ على هذا المشروع وأقرتها . فنياً يتعلق بالمادة الخامسة وافقت عليها بالصفة التي اقترحت وفيما يتعلق بالمادة الثانية فإنها مع قبولها الفكرة التي أوجت التعديل الذي أدخل عليها أقرت

وقد استرشدت اللجنة في وضع التصور الخاص بحماية الأمومة بما تقدم من الاجتهادات الهامة وبأحكام مشروع المهادنة التي أقرها مؤتمر العمل الدولي المنعقد بمدينة واشنطن في سنة ١٩١٩ قررت :

أولاً - السماح للمرأة بالإطعام عن عملها قبل الوضع بشهر .

ثانياً - منع تشغيلها في خلال خمسة عشر يوماً التالية للوضع مع تحوّلها الحق في نصف أجرها عن هذه المدة .

ثالثاً - السماح لها بإطالة مدة غيابها بعد الوضع خمسة عشر يوماً أخرى .

رابعاً - عدم جواز رقتها في أثناء غيابها في المدة المذكورة وإذا أطالت مدة غيابها بسبب مرض ناشئ عن الحمل أو الوضع .

خامساً - السماح لها يوماً بفترة لإرضاع طفلها في خلال الثمانية عشر شهراً التالية للوضع .

وتفرض قوانين بعض الدول الأجنبية بإلزام المواصل بإطالة صاحب العمل بمجانته وقت التعاقب معهن وإلا سقط حقهن فيما يقرره القانون من من مزايا . والفرس من ذلك أن يكون أصحاب الأعمال ملينين من أمرهن وقت التعاقب . وقد رأت اللجنة اتباع نظام أترمود أنه لكي تحصل المرأة على نصف مايتها من خمسة عشر يوماً التالية للوضع ، وتضمن عدم فصلها من عملها ، ينبغي أن تكون قد أمضت وقت انقطاعها سبعة شهور متوالية على الأقل في خدمة المحل الذي تشغل به .

وهناك نص آخر يقصد به حماية صاحب العمل وهو يقضي بإعفائه من الالتزام الخاص بدفع أجرة العاملة التي تنقطع من العمل بسبب الوضع وعدم جواز رقتها إذا ثبت أنها اشغلت في مدة انقطاعها محل آخر .

تسجيل أسماء العاملات والتفتيش

(المادة ١٨ و ٢٠)

رؤي أنه من الضروري تسجيل مهمة المفتشين لإزام أصحاب الأعمال بحفظ سجل يحاطم لقيد بعض البيانات الخاصة بالعاملات ، ولكن استثنى من ذلك العاملات اللواتي يستخدمن يوماً بيوماً إذ ليس هناك فائدة عملية من تسجيل أسمائهن . ويكرر استخدام النساء بهذه الصفة في خلال موسم تصدير القطن حيث تقدم النساء جماعات كل صباح للعمل في تنظيف القطن وكسبه .

هذا ، وقد اعتبر المفتشون من رجال الضبطية القضائية للأسباب التي أوردت في المذكرة التصديرية لمشروع قانون الأحداث .

العقوبات (المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣)

في بذاتها العقوبات المقررة في مشروع الأحداث .

أحكام تكميلية

أما ما يقضي به المادة ١٩ من أن القانون يسرى على كل شيء سواء كانت متروكة أم غير متروكة كما يسرى على كل طفل ولو كان غير شرعي بقصد منه عدم تفسير القانون بمعنى أنه فاعر على النساء المتزوجات والأطفال للشرعيين دون غيرهم .

هذه المسألة خاصة بالقيود الذي اشترطته المحاكمة التأديبية وهو أن يكون ما ارتكبه المتهم لا يدخل تحت قانون العقوبات ، على ذلك صارت محاكمة المتهم أمام مجلس التأديب والمحاكم العادية جائزة على أن يجب العقوبة الأشد العقوبة الأخرى .

وغنى عن البيان أن المقصود بـ "عقوبة المجلس" هو المجلس بالمعنى الأعم أى العقوبة المقيدة للحرية .

• •

ولذلك رأيت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهى ترجو من المجلس الموافقة عليه •

رئيس اللجنة

أحمد صلت

نصا حديدا يماثل على مبدأ عدم تعدد العقوبات ويسمح للصاحبة إذا رأت ذلك أن تحيل المتهم إلى مجلس التأديب حتى في حالة ما إذا كان ما ارتكبه يقع تحت طائلة قانون العقوبات . فلذا صدرت في هذه الحالة أحكام لنفس الواقعة من محاكمة عادية ومن مجلس تأديب . جبت العقوبة الأشد العقوبة الأخرى ولذلك أضافت إلى المسألة الثانية فقرة نصها الآتى :

" فإذا صدر حكم بالمجلس من إحدى المحاكم بشأن الجريمة المنظورة أمام مجلس التأديب سواء كان قبل المحاكمة التأديبية أو بعدها جبت عقوبة المجلس الأشد عقوبة المجلس الأخرى " .

وقد بحثت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ الصيغة الجديدة التى اقترحتها اللجنة الاستشارية التشريعية فوافقت عليها لأنها تتفق مع فكرتها من حيث عدم المساس بحق المتهم وتغادى صدور حكمين بحق اثنين مقيدتين للحرية في جريمة واحدة .

وما دام أن العكس قد تحققت بالنص الذى أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية فقد رأت اللجنة حذف العبارة التى كانت اقترحت إضافتها على

مجلس الشيوخ

لجنة الحفائية

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع القانون الخاص بتأديب الخدمة الخارجين عن هيئة العال بمصلحة السجون

أحال المجلس فى ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ إلى لجنة الحفائية مشروع القانون الخاص بتأديب الخدمة الخارجين عن هيئة العال بمصلحة السجون لبعثه فطلعت اللجنة ثلاث جلسات حضر إحداها حضرات صاحبي السعادة محمود فهمى القيسى باشا وكيل وزارة الداخلية والقواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير عام مصلحة عموم السجون وتلخص أقرارها فى أن القانون الصادر فى سنة ١٨٩٢^(١) كان يخلو مجلس التأديب سلطة توقيع عقوبة المجلس غير أنه لما صدر قانون تأديب السجنائين فى سنة ١٩٢٥^(٢) ألغى قانون سنة ١٨٩٢ لحرم بذلك مجلس التأديب من توقيع عقوبة المجلس فزاد ارتكاب الجرائم زيادة كبيرة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا تقرير لجنة الحفائية عن المرسوم بمشروع قانون الوارد من مجلس النواب بشأن تأديب الخدمة الخارجين عن هيئة العال بمصلحة السجون .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك مقرا لما أمام المجلس .

وتعضلوا دولتكم بقول فائق الاحترام •

الدهرة فى ثور يونيه سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

١ - راجع المذكر رقم ٣ بية لقرار .

٢ - راجع المذكر رقم ٤ بية لقرار .

يدخله تحت مسمى اللوائح وقانون العقوبات مما . تجلست لمجلس التأديب السلطة في توقيع عقوبة الحبس في الحالة الأولى لأنه لا يمكن أن يحكم عليه بشيء من المحاكم النظامية أما في الحالة الثانية تجلست كما كنه الحاكم النظامية لأن ما ارتكبه يدخل تحت نص قانون العقوبات .

٤ — وقد رأيت الأغلبية عدم وجود حاجة للنص على حرمان المرتكب من المرتب في المدة التي يحكم عليه فيها بالحبس اكتفاء بأن عقوبة الحبس تستلزم طليعتها الحرمان من المرتب .

كما رأيت أن الادعاء للنص على أن العقوبات المنصوص عنها في هذا القانون لا تؤثر على حق وزير الداخلية ومدير عام مصلحة السجون في المحاكمات الإدارية طبق لنصوص القانون السالي ، لأن ذلك لا يتعارض مع القواعد القانونية .

•••

أما الأقلية فرأت بقاء القوانين على حاله الوارد به من مجلس النواب للأسباب الآتية :

١ — إن هذا القانون استثنائي ، وإن القانون العسكري يعاقب على الفعل الواحد مرتين أمام المحاكم العسكرية وأمام المحاكم النظامية ، وقياساً على هذا يصح محاكمة خدمة مصلحة السجون الخارجين عن هيئة الممارسين .

٢ — إن الضرر مفقود لأن المادة جرت على خصم مدة العقوبة التأديبية من العقوبة القضائية عند التنفيذ .

واتفقت اللجنة على تعديل المادة الخامسة بإضافة الفيد الآتي في نهاية الفقرة الثانية منها وهو :

” ولا يجوز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه فقط “ .

وذلك تمسحاً مع القواعد القانونية حتى لا يسبى المتهم إلى نفسه باستئنافه للحكم الصادر ضده .

وعلى هذا يكون نص المسادين المذكورين كما يأتي :

مادة ٣ — الجرائم التي تجلس التأديب أن يوقعها هي :

(أولاً) الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز شهراً .

(ثانياً) الحبس في أحد الأماكن المعتدة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه بالأشغال . وهذا في حالة ما إذا كان ما ارتكبه المتهمة لا يدخل تحت حكم قانون العقوبات .

وقال سعادة مدير عموم مصلحة السجون إنه عند ما كان العمل سارياً طبقاً لقانون سنة ١٨٩٢ كانت المصلحة تكتفي بالعقوبة التي يوقعها مجلس التأديب إن كانت حبساً ولا تجلست للمركب لما كنه أمام المحاكم النظامية على الفعل الذي حوكم من أجله أمام مجلس التأديب .

وبعد هذه البيانات التي أدلى بها حضراتاً صاحباً السعادة وكيل وزارة الداخلية ومدير عام مصلحة السجون والملاحظات التي أدلى بها حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميكة بك في مذكرة قدمها إلى اللجنة انقسمت اللجنة في رأيها فرأت الأقلية المكونة من حضرة صاحب المالح أحمد طلعت باشا وسعادة عبد الرحمن رضا باشا وسعادة صالح حق باشا إبقاء مشروع القانون بالصيغة التي قررها مجلس النواب وأجلت على المجلس اللجنة ولكن الأكثرية المؤلفة من حضرات صاحب السعادة نخله المطيعي باشا وصاحبي الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد خيرت راضي بك وصاحبي العزة محمود أبو النصر بك وأوداد قصيري بك رأيت تعديل المادة الثانية بالكيفية الآتية :

المادة الثانية — الجرائم التي تجلس التأديب أن يوقعها هي :

أولاً — الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز شهراً .

ثانياً — الحبس في أحد الأماكن المعتدة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه بالأشغال وهذا في حالة ما إذا كان ما ارتكبه المتهمة لا يدخل تحت حكم قانون العقوبات .

واستندت الأقلية في هذا الرأي إلى الأمور الآتية :

١ — من القواعد القانونية الأساسية عدم محاكمة المرتكب على فعل واحد مرتين وإنه تطبيقاً لهذه القاعدة الأساسية لا يجوز أن يحكم على المتهمة بعقوبة الحبس أمام مجلس تأديب ثم يحكم عليه أيضاً من المحاكم النظامية على هذا الفعل .

٢ — إن حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة السجون قرر أمام اللجنة بأن المصلحة أثناء قيام قانون سنة ١٨٩٢ الذي ينص على تجويل مجلس التأديب حق توقيع عقوبة الحبس لم يعمل أحد المحكوم عليهم إلى المحاكم فحاشا كنه مرة أخرى بل كانت المصلحة تكتفي بحكم مجلس التأديب فقط . فتعديل المادة الثانية بالصورة التي رأتها الأغلبية متنسق مع التطبيق العملي الذي كانت تسير عليه مصلحة السجون .

٣ — فرقت الأقلية بين الأمر الذي يرتكبه أحد المالح عملاً بلوائح مصلحة السجون ولا يدخل تحت نص قانون العقوبات وبين الأمر الذي

مادة ٥ - يجوز للمستخدم المحكوم عليه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إبلاغ الحكم أن يرفع عه استنه أمام مجلس مخصوص يشكل برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية مدير عام مصلحة السجون وأحد المستشارين المكيين - إذا كانت العقوبة الصادرة عليه هي الحبس أو أن يقدم في الميعاد المذكور تظلماً يرفع إلى وزير الداخلية إذا كان الحكم بالحرمان من المرتب فقط - ولو وزير الداخلية سواء أكان الحكم بالحبس أم بالبراءة أنت يقرر استئناف الحكم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

مادة ٣ - يطلب المتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه وتكون إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .

مادة ٤ - القرارات التي تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبنية الأسباب وترسل في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى مدير عام السجون مع المحضر وباقي الأوراق التي توحد .

مادة ٥ - يجوز للمستخدم المحكوم عليه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إبلاغ الحكم أن يرفع عه استئنافاً أمام مجلس مخصوص يشكل برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية مدير عام مصلحة السجون وأحد المستشارين المكيين إذا كانت العقوبة الصادرة عليه هي الحبس أو أن يقدم في الميعاد المذكور تظلماً يرفع إلى وزير الداخلية إذا كان الحكم بالحرمان من المرتب فقط - ولو وزير الداخلية سواء أكان الحكم بالحبس أم بالبراءة أن يقرر استئناف الحكم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

وعلى المجلس المخصوص أن يحكم في الموضوع في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب .

ولا يجوز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه فقط .

أما عقوبة الحرمان من المرتب فعرض على وزير الداخلية للتصديق عليها وله الحق في تخفيفها أو إلغائها .

مادة ٦ - يجوز للمأمور السجون أن يوقعوا على كل مستخدم - المستخدمين الخارجين عن هيئة العمل الجزاءات الآتية :

(أولاً) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

(ثانياً) الحجز في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز ثمانية أيام . ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يخطروا بذلك حالاً مدير عام السجون وهوله قضى الجزاء أو تخفيفه .

مادة ٧ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرف ...

مادة ٥ - يجوز للمستخدم المحكوم عليه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إبلاغ الحكم أن يرفع عه استنه أمام مجلس مخصوص يشكل برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية مدير عام مصلحة السجون وأحد المستشارين المكيين - إذا كانت العقوبة الصادرة عليه هي الحبس أو أن يقدم في الميعاد المذكور تظلماً يرفع إلى وزير الداخلية إذا كان الحكم بالحرمان من المرتب فقط - ولو وزير الداخلية سواء أكان الحكم بالحبس أم بالبراءة أنت يقرر استئناف الحكم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

وعلى المجلس المخصوص أن يحكم في الموضوع في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب . ولا يجوز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه فقط .

أما عقوبة الحرمان من المرتب فعرض على وزير الداخلية للتصديق عليها وله الحق في تخفيفها أو إلغائها .

وعلى ذلك تقرر أغلبية اللجنة الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وتطلب من المجلس الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

بشأن تأديب الخدمة الخارجين عن هيئة العمل بمصلحة السجون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدمي مصلحة السجون الخارجين عن هيئة العمل (غير السجائين والعمال) أثناء تأدية وظيفته أمراً مخالفاً بالواجب بأي وجه من الوجوه تخويز إحاطته على مجلس تأديب ببناء على طلب المأمور التابع إليه .

ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين ينتخبهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه .

ولمدير عام السجون أن يأمر بحجز المستخدم المتهم في مركز أشغاله إلى أن يصدر قرار بخصوصه على ألا تزيد مدة الحجز على ثمانية أيام تنقص من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

مادة ٢ - الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يوقعها هي :

(أولاً) الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز شهراً .

(ثانياً) الحبس في أحد الأماكن المعتدة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه بالأشغال .

ملحق رقم ١ للتقرير

مقارنة بشأن مشروع قانون

تأديب الخدمة الخارجيين عن هيئة المال بمصلحة السجن

ما أقرته لجنة الحفائية مجلس الشيوخ	المشروع الذي أقره مجلس النواب وبلدية الناصرة مجلس الشيوخ	المشروع المقدم من الحكومة
<p>مادة ١ - على أصلها .</p>	<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدم مصلحة السجن الخارجيين عن هيئة المال (غير السجائين والساكنين) إنشاء تادية وتليفته أمرا خلا بالوائح بأى وجه من الوجوه تجوز إحالته على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه .</p> <p>ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين يتعينهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه .</p> <p>ولمدير عام السجون أن يأمر بمنع المستخدم المتهم من مزاولة عمله إلى أن يصدر قرار بخصوصه .</p> <p>على ألا تزيد مدة الحبس على ثمانية أيام تخص من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .</p>	<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :</p> <p>مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .</p> <p>مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدم مصلحة السجن الخارجيين عن هيئة المال (غير السجائين والساكنين) إنشاء تادية وتليفته أمرا خلا بالوائح أو قصر في أداء واجباته بأى وجه من الوجوه تجوز إحالته على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه .</p> <p>ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين يتعينهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه .</p> <p>ولمدير عام السجون أن يأمر بمنع المستخدم المتهم من مزاولة عمله إلى أن يصدر قرار نهائى بخصوصه .</p>
<p>مادة ٢ - الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يوقعها هي :</p> <p>(أولا) الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرا .</p> <p>(ثانيا) الحبس في أحد الأماكن المعدة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز أن تأتيا إزام المحكوم عليه بالأشغال وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية .</p> <p>فإذا صدر حكم بالحبس من إحدى المحاكم بشأن الجريمة المنظورة أمام مجلس التأديب سواء كان قبل المحاكمة التأديبية أو بعدها جبت العقوبة الأشد المقررة بالآخرى .</p> <p>مادة ٣ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٢ - الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يوقعها هي :</p> <p>الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرا أو الحبس في أحد الأماكن المعدة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إزام المحكوم عليه بالأشغال وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية .</p> <p>مادة ٣ - يطلب للمتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه وتكون إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .</p>	<p>مادة ٢ - الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يوقعها هي :</p> <p>(أولا) الحبس في محل الشغل مع الحرمان من المساهبة مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .</p> <p>(ثانيا) الحبس في أحد الأماكن المعدة لسجون المصلحة مع الحرمان من المساهبة مدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إزام المحكوم عليه بالأشغال وذلك مع عدم الإخلال بالمعوقات الأشد المقررة بقانون العقوبات .</p> <p>مادة ٣ - يطلب للمتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه وتكون إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .</p>

المشروع المقدم من الحكومة

مادة ٤ - القرارات التي تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبنية بالأسباب وترسل في مسافة أربع وعشرين ساعة إلى مدير عام السجون مع المحضر وباقي الأوراق التي توجد .

مادة ٥ - الأحكام الصادرة بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة الثانية تعرض في عمر ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها على وزير الداخلية للتصديق عليها وللوزير الحق في تعقيب العقوبة أو إلغاءها .

مادة ٦ - يجوز لمأموري السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخارجين عن هيئة العمل الجزاءات الآتية :

(أولا) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .
(ثانيا) الجزف في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز ثمانية أيام .

ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يخطروا بذلك حالا مدير عام السجون وهو له نقض الجزاء أو تخفيفه .

مادة ٧ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بإمرار البقية ٢٨٣ شعاب سنة ١٣٥٠ (٧ يناير سنة ١٩٣٢)

المشروع الذي أقرته مجلس النواب وبلحة
الجمعية المحمدية تحسب الشيوخ

مادة ٤ - القرارات التي تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبنية بالأسباب وترسل في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى مدير عام السجون مع المحضر وباقي الأوراق التي توجد .

مادة ٥ - يجوز لمستخدم المحكوم عليه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إنعائه الحكم أن يرفع عه استئنافا أمام مجلس مخصوص يشكل برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية مدير عام مصلحة السجون وأحد المستشارين الملكيين إذا كانت العقوبة الصادرة عليه هي الحبس أو أن يقدم في المبدأ المذكور تظلمات يرفع إلى وزير الداخلية إذا كان الحكم بالحرمان من المرتب فقط . ولو وزير الداخلية سواء أكان الحكم بالحبس أم بالبراءة أن يقرر استئناف الحكم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

وعلى المجلس المخصوص أن يحكم في الموضوع في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب .

ما عقوبة الحرمان من المرتب تعرض على وزير الداخلية للتصديق عليها وله الحق في تخفيفها أو إلغاؤها .

مادة ٦ - يجوز لمأموري السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخارجين عن هيئة العمل الجزاءات الآتية :

(أولا) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .
(ثانيا) الجزف في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز ثمانية أيام .

ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يخطروا بذلك حالا مدير عام السجون وهو له نقض الجزاء أو تخفيفه .

مادة ٧ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم النبوة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ما أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

مادة ٤ - على أصلها .

مادة ٥ - الفقرة الأولى على أصلها .

وعلى المجلس المخصوص أن يحكم في الموضوع في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب ولا يجوز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعا من المحكوم عليه فقط .

الفقرة الثالثة على أصلها .

مادة ٦ - على أصلها .

مادة ٧ - على أصلها .

كما يجوز له أيضا الحكم بالحبس في أحد السجون لمدة لا تتجاوز شهرين مع الحرمان من المساهية أيضا ويجوز له إلزام المحكوم عليه بالشغل . وفي هذه الحالة جعل التصديق على الأحكام من اختصاص وزير الداخلية الذي له أيضا أن يخففها أو يفيها .

وتتشرف وزارة الداخلية برفع مشروع هذا القانون إلى مجلس الوزراء بطلب التفضل بالتصديق عليه وتقديمه إلى البرلمان لإقراره وترجو أن يتم ذلك على وجه السرعة لأن بقاء الحالة على ما هي عليه الآن فيه إضرار بالنظام .

ملحق رقم ٣ للتقرير

أمر عال

نحن حذيو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

كل من ارتكب من مستغدى مصلحة السجون الخارجين عن هيئة المال إنشاء ، تادية وتلفيته أمرا خلا للوائح أو قصر في أداء واجباته بأى وجه من الوجوه يجوز إحالته على مجلس تأديبي بناء على طلب المأمور التابع إليه ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين ينتخبهم في كل مرة مفتش عموم السجون أو الموظف النائب عنه ويفتش عموم السجون أن يأمر بمنع المستخدم المحال على مجلس التأديب عن مباحته مركز أشغاله إلى أن يصدر قرار نهائى بخصوصه .

(المادة الثانية)

الجزاءات التى لمجلس التأديب أن يوقعها هي :

أولا - الحبس في محل الشغل مع الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثانيا - الحبس في أحد الأماكن المعدة لسجون المصلحة مدة لا تتجاوز شهرين يستغل في أثناءها المستخدم بأعمال جبرية أو لا يستغل وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المقررة بقانون العقوبات .

(المادة الثالثة)

يطلب منهم أمام مجلس التأديب للادافعة عن نفسه .

وعقود إجابات المتهم وشهادات الشهود في حضر يحضره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .

ملحق رقم ٢ للتقرير

مذكرة من وزارة الداخلية لرئاسة مجلس الوزراء

تستخدم مصلحة السجون خدمة خارجين عن هيئة المال كالأسطوانة الخوذية والكلافين وغيرهم من مختلف المهن ، ولما كان نظام العمل في مصلحة المذكورة يتطلب نظاما خاصا لحاكمة هؤلاء المال تأديبا فقد صدر ذلك الأمر المالى المؤرخ ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٢

إلا أنه عند من القانون الخاص بتأديب السجائين ومعاملتهم أسوة برجال جيش بحيث تسمى عليهم القوانين واللوائح العسكرية ورد في المادة الثالثة من على إلغاء الأمر المالى الصادر في ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٢ وقد صدر مرسوم القانون المشار إليه في أول أغسطس سنة ١٩٢٥

ولما كان إلغاء الأمر المالى السابق الذكر كلية والاقتصار على المرسوم الجديد الخاص بجهة السجائين يعمل معاملة الخدمة الخارجين عن هيئة المال في السجون كمعاملة أمثالهم في المصالح الأخرى مع أن نظام العمل يتفاوت كثيرا بل ويتناقض مع روح التشريع الذى وضع لنظام المصلحة لأنه لو عومل هؤلاء المال معاملة عادية في توقيع الجزاء عليهم لاختل النظام الداخلى للسجون وأمكن لهم أن يتعاملوا مع السجونيين وذوهم إذ لا رادع يردعهم عن ارتكاب ما يخل بالنظام اعتقاد منهم أنه مهما بالغت المصلحة تأديبهم على ما يقع منهم فلا يتعدى ذلك الفصل من الخدمة مع أنه كان من المقرر بتفضى الأمر المالى الصادر في ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٢ جواز توقيع عقوبة الحبس عليهم .

من أجل ذلك رأى وضع قانون جديد ينظم عاكمة الخدمة الخارجين عن هيئة المال في مصلحة السجون غير السجائين والمساكر ؛ وقد روى فيه ظروف خدمتهم الخصوصية وما ظهر من التجارب الماضية ، وقد جعلت العقوبات على نوعين : إدارية يوقعها مأمور السجن ، وتأديبية يوقعها مجلس تأديب .

وقد أعطى لمأمور السجن الحق في خصم المرتب حتى ثلاثة أيام والمجاز حتى ثمانية أيام ، فإذا رأى المأمور أن إحدى هاتين العقوبتين لا تكفى طلب إحالة المتهم على مجلس تأديب ووقع الأمر إلى المدير العام الذى يشكل المجلس وله الحق في أن يصدر أمرا بمجازتهم جزاء احتياطيا ، والأحكام التى يصدرها مجلس التأديب تنقسم إلى قسمين (المادة الثانية فقرة ١ و ٢) فيجوز له الحكم بالمجلس في محل العمل مع الحرمان من المساهية لمدة لا تتجاوز شهرا ، وفي هذه الحالة جعل التصديق على الحكم من حق مصلحة السجون ولما أيضا أن يخففه أو يفيها .

(المادة الرابعة)

القرارات التي تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبنية على أساليب وترسل في مسافة ٢٤ ساعة إلى مفتش عموم السجون مع المحضر وباقي الأوراق التي توجد .

(المادة الخامسة)

إذا كان الجزاء المحكوم به هو الذي دون بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية فيعرض قرار مجلس التأديب على مجلس مخصوص يؤلف تحت رئاسة وكيل نظارة الداخلية ويكون عضواه مفتش عموم السجون وأحد المستشارين الخديويين للتصديق منه عليه .

وعند عدم تصديق المجلس المخصوص على القرار له أن يحكم نهائيا بصفة استثنائية .

وفي هذه الحالة يجوز لهذا المجلس المخصوص أن يسمع أقوال المتهم والشهود ثانيا إذا رأى لزوما لذلك .

أما إذا كان الجزاء الذي حكم به مجلس التأديب غير ما دون بالفقرة المتوخ عنها فلفتحش عموم السجون الحق في التصديق على القرار أو تعديله .

(المادة السادسة)

يجوز لأموري السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمل الإلزامات الآتية :

أولا - قطع المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

ثانيا - الحبس في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز اثنتا عشرة أيام .

ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يضطروا بذلك حالا مفتش عموم السجون وهو له نقض الجزاء أو تخفيفه .

(المادة السابعة)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر مصرية رأس ابن في ٤ ذي الحجة ١٣٠٩ (٢٨ يونيو ١٨٩٢)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

بالنيابة عن رئيس مجلس النظار

عبد الرحمن رشدي

وكيل الداخلية

أحمد شكرى

ملحق رقم ٤ للقرار

مرسوم بقانون

بشأن تأديب السجائين في مصلحة السجون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ الخاص بنظام تأديب الخدمة الخارجيين عن هيئة العمل بمصلحة السجون ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - الأشخاص الذين يتطوعون لتقديمه ضمن السجائين في السجون الأميرية بموجب تعهد يؤخذ عليهم لمدة معينة من السنين يعاملون فيما يتعلق بالتأديب أسوة برجال الجيش ، تسترى عليهم القوانين واللوائح العسكرية وتوسع على حكومتهم أمام المجالس العسكرية عما يقع منهم مخالفا لتلك القوانين واللوائح .

مادة ٢ - لوزير الداخلية الحق في رفق هؤلاء المتطوعين أو عزلهم لأى سبب كان قبل انقضاء مدة تعهدهم دون أن يكون لهم في هذه الحالة أى حق في تمويض ما .

مادة ٣ - يلقى الأمر العالى الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ المشار إليه .

مادة ٤ - على وزيرى الداخلية والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض على البرلمان في أول اجتماع له ما

صدر مصرية المتر في ١١ محرم سنة ١٣٤٤ (أول أغسطس سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

يحيى إبراهيم

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

وزير الحربية

موسى فؤاد

أقسام الدراسة :

شملت الدراسة للحصول على الليسانس أقساماً خمسة يتحقق الطالب بأحدها وهي :

(١) قسم اللغة العربية — ويشمل : اللغة العربية (نقحها وآدابها) ولغة سامية (كالعبرية والسريانية) ولغة شرقية (كالتركية والفارسية) والتاريخ الإسلامي ولغة أوروبية حديثة والفلسفة .

وعما روى في هذا القسم في اختيار لغة سامية ولغة شرقية ما يتاله الطالب من فائده تذكر إلى جانب تمكنه من اللغة العربية . كما روى ما للتاريخ الإسلامي من شأن يذكر الطالب في قسم اللغة العربية .

(٢) قسم اللغات الأوروبية — ويشمل : اللغتين الإنجليزية والفرنسية وآدابها ولغة أوروبية ثالثة واللغة العربية واللغة اللاتينية والفلسفة .

وقد روعيت في هذا القسم العناية الدقيقة بدراسة اللغات الحية المفيدة وبدراسة اللغة اللاتينية التي تعتبر أصلاً لمعظم اللغات الغربية الحديثة .

(٣) قسم التاريخ — ومواد دراسته هي : التاريخ والجغرافيا ولغة أوروبية حديثة واللغة اللاتينية أو اليونانية القديمة واللغة العربية والفلسفة .

(٤) قسم الجغرافيا — ويشمل : مواد الجغرافيا (وتتدرج فيها الجيومورفولوجيا ومناخها الحكم على ما في باطن الأرض من معرفة ظاهرها جغرافيا) والتاريخ ولغة أوروبية حديثة واللغة العربية وعلوم الاجتماع .

(٥) قسم الفلسفة — ويشمل سبع مواد هي : الفلسفة العامة والمنطق وتاريخ الفلسفة وعلم النفس والأخلاق والفلسفة الإسلامية واللغة اللاتينية أو اليونانية القديمة وعلوم الاجتماع واللغة العربية ولغة أوروبية حديثة . وقد أجزئ إنشاء أقسام أخرى غير الأقسام السابقة بمرسوم .

وعما راعته المهنة مع الارتباط والاعتباط بتدريس اللغة العربية في جميع الأقسام الخمسة ، إذ لا ريب في أن الدراسة الوافية المستفيضة للغة البلاد ضرورية لكل حاصل على ليسانس الآداب في أي قسم من الأقسام الخمسة ، وتزيد قدرته على شروعاته ومعلوماته التي اكتسبها من الدراسة وغيرها في مستقبل الحياة .

ملحق رقم ٧٨

جلسة الثلاثاء ٢٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانونين يوضع اللغتين الأساسيتين لكلتي الآداب والعلوم بالجامعة المصرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد حبيب يراده بك) .

أحال مجلس الشيوخ إلى لجنة المعارف في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانونين ولادين إليه من مجلس النواب يوضع "اللغتين الأساسيتين لكلتي الآداب والعلوم بالجامعة المصرية" فنظرتهما في جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٣٣ وقد حضرهما عن وزارة المعارف العمومية حضرة صاحب العزة محمد المشاوي لك السكينة العام للوزارة والدكتور منصور فهمي عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية .

وقد أجاب حضرة مندوب الوزارة عن ملاحظات حضرات الأعضاء بما فيه الكفاية .

وقد لاحظت لجنة توافق جميع قوانين كانت الخدمة المصرية الآن كما يبدو ذلك عند مراجعة كل مشروع قانون منها .

كلية الآداب :

نص مشروع القانون في مادته الأولى على منح الجامعة المصرية بناء على طلب كلية الآداب ثلاث درجات عليية في الآداب هي : الليسانس والماجستير والدكتوراه ، ومنع بدوهم الآثار ودرجة دكتور في الآثار .

وقد أجزئ الجامعة أن تفتي بمقتضى مرسوم درجات ودبلومات أخرى .

١ — الليسانس في الآداب

يدرس الطلبة في قسم إعدادي سنة واحدة اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية أو اليونانية القديمة والفلسفة على أن يلتحقوا بعد ذلك قسم الليسانس وفيه بقضوت أربع سنوات في أحد الأقسام الخمسة التي يتخارها الطالب بعد اجتيازه الدراسة الإعدادية .

نظام الامتحان :

نصت المواد (٨ - ١٢) على نظام الامتحان والبالغ فيه .

وسما يتضح أنه واجب على الطلبة بمقتضى مشروع القانون أن يتحوا والمود التي دروسه . إلا يتفقوا من قسم الإعدادى إلى السنة الأولى من سى للباس أو من فرقة إن التي تليها إلا بسد نجاحهم في الامتحان الذى يشترط فيه حصول الطالب على ٦٠٪ / على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات .

أما امتحان اللباس فيعد مرة واحدة كل عام في نهاية السنة الدراسية . ويكون امتحان الانتقال على دورين : أولاً في نهاية السنة الدراسية ، وثانياً قبل افتتاح مدرسه في السنة التالية .

على أن دخول الدور الثانى مقيد بشروط مسببة روى فيها إعداد الطلاب لدراسة متينة دقيقة كما روجت وبها أمدلة ضول الأعداد الشهريه التي تحول دور يسمى الدور الأول وقد أبيع لوبس من الصفه .

(١) من يتعدى فيه حصوله منحل الدور الأول أو تسامه سبب فخرى فله ععيد كالمدرسة (و مائة حذارة في جميع المواد .

(٢) من رسب في امتحان الدور الأول بشرط أن يكون حاصله على ٦٠٪ / على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات على أن يتحتم فيها رسب فيه إن كان مادة أو مادتين أما إن رسب في أكثر من مادتين فيعد اختياره في جميع المواد .

ولا يسمح لمطاب في القسم لإمدادى — بمقتضى مشروع القانون — أو لـسدين لأولين من قسم المسائس بالبقاء في فرقة أكثر من ستين . أما طلاب السنين الثلاثة والرابعة الذين يرسون سدين فيترش أمر فصلهم أو فاقهم عسب خمسة بعد أحد رأى مجلس الكلية . ولا رسب من هذا لصرف عادل وحكم . بل أن لطلاب لمدى جمع في درسته ثلاث سنوات وقارب من الحصول على اللبس من حدير لمطوب وتقدير الظروف التي جعلته يقضى سدين متتابعين بعد ذلك دون نجاح ، إذ قد يتمكن في السنة الثالثة من النجاح ويقتل في السنة التالية أو يحصل على اللبس من .

٢ — الماجستير في الآداب

درجة الماجستير هي التي يبلغها الطالب إثر فترة خاصة بعد السوات الخمس التي يقضى في سبيل الحصول على اللباس في الآداب . وقد يشترط فيها أن يتوفر لطلاب على الدراسة سدين على أن تتوافر فيه شروط ثلاثة :

(١) أن يكون حاصله على درجة لباس في الآداب من الجامعة المصرية أو على درجة تعادفا من معهد تتر تعترف به الجامعة .

(٢) أن يتقدم عند متكر في أحد الموضوعات التي دروسها بقره مجلس كلية . و قد يش ي مناقشه عليه .

(٣) أن يؤدي اختياراً تحريرياً في نهاية دراسته .

٣ — الدكتوراه في الآداب

درجة الدكتوراه أربع مراتب الثقافة وأسمى الدرجات العلمية يتأهلها الطالب بعد أن يسير قدما في مراحل العلم المتخفة وبعد أن يبلغ غايته من التحصيل العلمى المتج . ولا رسب في أن مصر تفخر وتفتخر بأبائها المجتدين الباحثين الذين يثر علمهم ويقدمون بموجها قيمة مفيدة أتجتها عقول مفكرة ناضجة .

وقد قدر هذا الإنتاج العلمى العظيم عند وضع مشروع القانون ، فنص فيه على أن يكون طالب الدكتوراه في الآداب حاصل على درجة اللباس في الآداب من الجامعة المصرية أو على درجة تعادفا من معهد آخر معترف به ، وأن يكون قد اشغل بأبحاث هامة مدى خمس ستين بعد حصوله على اللباس ، على أن يؤذن مجلس الكلية بهذه الأبحاث ويشرف عليها أستاذ يمينه عميد الكلية . وقد خفضت هذه المدة لحاصل على درجة ماجستير في الآداب من الجامعة المصرية أو على درجة معترف بمعدتها إياها بطلت ستين يشغل فيها الطالب بأبحاثه الهامة .

وعلى طالب الدكتوراه إلى جانب ما سبق أن يقدم رسالة تقبلها الكلية تشهد للطلاب بأبحاث شخصية وتأتى العلم بقائمة محققة ، على أن تقبلها الكلية ويؤدى فيها الطالب بضع مناقشة علمية .

٤ — دبلوم الآثار

عرف العالم كله منذ عصر سبيد ما تدره مصر وتكثره من آثار قديمة يدين فيها الناس ما بلته مصر الأولى من شأن عظيم وشأو بعيد في القز الجليل في تحف شؤون الحياة . ولعل الحافز الأول الذى دفع الآلاف من الغربيين إلى زيارة مصر في شأن كل عام هو مشاهدة تلك الآثار الرائعة بلجيلة التي فانورت بها مصر وفناعتها على مدى الأيام . ولكن الاطلاع الفنى الدقيق على ما تحويه الآثار وما يشترش به الأجانب الزائرون لم يكن — مع الأسف الشديد — من جانب المصريين بل كان من ناحية الأجانب الذين تفرغ الكثير منهم لدراساته . وهذا قصص لا يشرفنا . فليس غيباً أن نعتبط بعد أن واجهت الجامعة المصرية هذه الرغبة الحيوية منذ بضع ستين ، وأخذت ترقى بمجهود الآثار بعد أن أنشأت قسماً لآثار أخرج لنا شيانا يقومون بواجبه في دراسة الآثار ويسيرون نحو النفاية المشدودة وهي حلول المصريين على الأجانب في تمث الدراسة المصرية البحتة احتفاظاً بما لمصر من تراث مجيد .

ولم تقتصر الدراسة على الآثار المصرية بل تعمقت إلى الآثار الإسلامية . ولا رسب في أنها نهضة موقفة ، تلك التي عسمت إلى العناية بالآثار في فرعها . فدفعت مصر ضماً المثقفين إلى دواصة المصريين الفرعونى والإسلامى الزاهرين .

٥ - دكتوراه الآثار

إن الأمة المصرية تختلط حين تجد أن العاية بالآثار لم تقتصر على دراستها - بعد أن كانت مهملات - وعلى نيل شهادة عتمة فيها بل تمدتها إلى التوسع والتعمق في الدراسة لئيل الدكتوراه.

وقد اشترط في سبيل الحصول عليها أن يكون طالبا حاصلا على دبلوم الآثار ويستقل بإبحاث هامة مدة سنتين بعد حصوله على تلك الدبلوم . على أن تكون هذه الأبحاث بإذن من مجلس الكلية وبإشراف أستاذ يعينه عميد الكلية .

كما اشترط إلى جانب ذلك أن يقدم الطالب رسالة قبلها الكلية ويؤدى فيها نجاح مناقشة علنية .

ويجب أن تكون الرسالة عملا ذا أهمية يشهد للطالب بإبحاث شخصية ويقدم للعلم فائدة عميقة .

وترتاج اللجنة إلى إعلان موافقتها تمامه على مشروع القانون وفق الصيغة التي أقرها بها مجلس النواب .

وتتشرف برفع تقريره إلى المجلس المقرر واجبة الموافقة على مشروع القانون.

..

كلية العلوم :

هي إحدى الكليات الأربع التي تتكون من مجموعها الجامعة المصرية الناضجة . وهي كلية تدرس فيها على أرق النظم دراسات الرياضيات والطبيعة والكيمياء وما إليها .

عس مشروع القانون على ثلاث درجات علمية متتابعة ينالها الطالب في كلية العلوم : أولاها بكالوريوس في العلوم عامة أو خاصة ؛ وثانيها ماجستير في العلوم ؛ والثالثة دكتور في العلوم .

وقد أوجب إنشاء درجات علمية أخرى أو دبلومات بمقتضى مرسوم يشاء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

١ - البكالوريوس العامة

يشترط مشروع القانون على طالب درجة البكالوريوس العامة في العلوم متامة الدراسة في الكلية أربع سنوات يؤدي فيها نجاح الامتحانات الآتية التي اعتبرها مشروع القانون امتحانين كل منهما على قسمين وكل قسم يؤدي بعد دراسة سنة فيسمى أولها الامتحان الأول لدرجة بكالوريوس في العلوم ويكون القسم الأول منه في نهاية السنة الدراسية الأولى والثاني في نهاية السنة الثانية .

قسمها الدراسة :

(١) قسم الآثار المصرية :

وشمل ست مواد دراسية هي : الفيلولوجيا المصرية (علم اشتقاق اللغة) واللغات القبطية والألمانية واليونانية القديمة ، وتاريخ مصر القديمة وآثارها والتاريخ اليوناني الروماني .

وتدريس اللغة الألمانية شأن خاص لها من أربار في علم الآثار المصرية بفضل المؤلفات التي أخرجها كبار علماء الآثار المصرية من الألمان .

وعما يلاحظ في صدد المواد الصلة الوثيقة بين تواريخ مصر واليونان والرومان ، وكذا يعرف مبلغ العلاقات الوثيقة التي كانت بينها في العصر القديم والتي لا بد من اطلاع الأئمة عليها .

(٢) قسم الآثار الإسلامية :

وشمل ست مواد هي : العمارة والآثار الإسلامية وتاريخ الفن والتاريخ الإسلامي واللغات الفارسية والألمانية .

وراعى في تدريس اللغتين المذكورتين مالمنا من عناية خاصة بالآثار الإسلامية ، وقد أجاز مجلس الجامعة بناء على طلب كلية الآداب إضافة مادة أخرى إلى المواد الواردة في التسمين السابقين .

أما الطالب الذي يلتحق بأي التسمين فيشترط فيه أن يكون حاصلا على درجة الليسانس في الآداب أو على شهادة يشرف مجلس الجامعة بأنها تعادلها ، فيفعل ثلاث سنوات يحصل في نهايتها على دبلوم الآثار .

نظام الامتحان :

يعقد امتحانان في السنوات الثلاث الأولى في نهاية السنة الدراسية الأولى في المواد التي تدرس في هذه السنة . ويكون على فترتين على نحو ما وضع لطية اللسانس في الآداب .

أما الامتحان الثاني وهو امتحان الدبلوم فيكون في المواد التي تدرس في السنتين الثانية والثالثة ويعقد مرة واحدة في السنة في الميعاد الذي يسميه مجلس الكلية .

ويشترط في نجاح الطالب حصوله على ما لا يقل عن ٦٠ ٪ من مجموع النقاط الكبرى للدرجات .

أما الذي يرسم في امتحان الدبلوم فيترك أمره لمجلس الجامعة فيقرر بناء على طلب مجلس الكلية إما الإذن له بإعادة السنة الدراسية مرة أخرى وإما فصله من الكلية .

إذا أثبت أنه أدى بنجاح امتحانا يعادله في معهد على معترف به من الجامعة .

(٢) الامتحان النهائي :

اشتراط مشروع القانون على من يتقدمون للقبم الأول من الامتحان النهائي لدرجة بكالوريوس في العلوم متابعة دراسة ثلاث من المواد التي يجمعوا فيها في الامتحان الأول أوفى امتحان يعادله على أن يؤدوا امتحانا في هذه المواد الثلاث .

أما المتقدمون للقبم الثاني من الامتحان النهائي فينانون دراسة مادتين من المواد التي يجمعوا فيها في القسم الأول من الامتحان النهائي المذكور على أن يؤدوا امتحانا في هاتين المادتين .

وترك للطلبة اختيار إحدى المجموعات الثلاث الآتية أو أية مجموعة يوافق عليها مجلس الكلية :

المجموعة الأولى — (الطبيعة ، الرياضة البحتة أو الرياضة التطبيقية) .

المجموعة الثانية — (الطبيعة - الكيمياء) .

المجموعة الثالثة — (علم النبات ، علم الحيوان) .

وقد أجاز للطلاب من مجلس الجامعة — بناء على طلب مجلس الكلية — إذا نجح في القسم الأول من الامتحان النهائي أن يتقدم في القسم الثاني من هذا الامتحان ليؤدي الامتحان في مادتين أخريين غير التي نص عليها في أولى فقرات المادة الثانية ، على أن يحدد مجلس الجامعة المدة الإضافية التي تستلزمها دراسة المادتين الجديدتين .

أما الامتحان النهائي فيعقد بقسميه مرة واحدة في العام الدراسي .

ويشترط لنجاح الطالب في أي القسمين إرضاء لجنة الامتحان إذ لا يقع نظام وضع الدرجات في الإجابة في هذه الدرجة العلمية بل يترك التقدير للجنة ولها ثلاث مراتب تعد وتضع فيها : التاميم : أولاها مرتبة الشرف الأولى ، وثانيها مرتبة الشرف الثانية ، والثالثة درجة النجاح العادية .

أما الطالب الذي يرسم في الامتحان النهائي بقسميه فيترك أمره لمجلس الجامعة فيقرر الإذن له بإعادة السنة الدراسية أو فصله كما يسمع المجلس — إذا أراد — للذي يفصل لرسوبه في القسم الثاني من الامتحان النهائي بأن يتقدم للامتحان النهائي دون إلزامه بحضور المقرر الدراسي .

ومجلس الجامعة — بناء على طلب مجلس الكلية — إعفاء الطالب المتقدم لامتحان النهائي من بعض المقرر الدراسي أو كله إذا أثبت أنه حصر مقرا دراسيا يعادله في معهد على معترف به بالجامعة .

أما الامتحان الثاني الرئسي فهو ' لامتحان النهائي لبل الدرجة المذكورة ونسمل قسمين أوليا في نهاية السنة الثالثة والثاني في نهاية السنة الرابعة .

(١) الامتحان الأول :

تجب على المتقدم لامتحان الأول بقسميه متابعة الدراسة في أربع من مواد الدراسة (الرياضة البحتة ، الرياضة التطبيقية ، الطبيعة ، الكيمياء ، علم النبات ، علم الحيوان ، الجيولوجيا ، دروس في بعض اللغات) وتجب عليه تأدية الامتحان في المواد الأربع التي درسها .

وللطلاب أن يختار إحدى مجموعات المواد الآتية :

(أ) المجموعة الأولى — (الرياضة البحتة ، الرياضة التطبيقية ، الطبيعة ، الكيمياء) .

(ب) المجموعة الثانية — (الطبيعة ، الكيمياء ، علم النبات ، علم الحيوان) .

(ج) المجموعة الثالثة — (الكيمياء ، الجيولوجيا ، علم النبات ، علم الحيوان) .

وللطلاب أن يختار أية مجموعة أخرى بموافقة مجلس الكلية .

وقد ختم على الطالب تأدية الامتحان في السنة الثانية في نفس مجموعة المواد التي اختارها في السنة الأولى وأجاز للطلاب الذي يختار أحد نوعي الرياضة في السنة الأولى أن يختار بدلًا منه النوع الثاني في السنة الثانية .

أما نجاح الطالب فاشترط فيه الحصول على ٦٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى للدرجات المخصصة لكل مادة .

وعين موعدا للامتحان بقسميه دوران في كل سنة أحدهما في نهاية السنة الدراسية والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية .

وهي على أن الذين يدخلون امتحن لمرور في هم الراسون في امتحان الدور الأول والذين يندرج عليهم حضور الامتحان لأول أو لثامه بسبب فحري يقبله عميد الكلية . وقد نص في مشروع القانون على أن الراسين في مادة واحدة يؤدون للامتحان فيها وحدها أما الراسيون في غير مادة فيعاد امتحانهم في جميع المواد .

وقد ترك لاختيار مجلس الجامعة في أمر الطالب الذي يرسم في الامتحان فيقرر بناء على طلب مجلس الكلية إما الإذن له بإعادة السنة الدراسية مرة واحدة وإما فصله من الكلية .

كما حق لمجلس الجامعة — بناء على طلب مجلس الكلية — إعفاء الطالب من بعض المقرر لدراسي أو كله . أثبت أنه حضر مقرا دراسيا يعادله في معهد على معترف به من الجامعة ، أو إغفاه من بعض الامتحان الأول أو كله

(ب) أن تأخذ له الكلية في متابعة الدراسات والأبحاث الخاصة بدرجة الماجستير في العلوم .

(ج) أن يتابع دراسات وأبحاثا في مادة يقرها مجلس الكلية لستين دراستين على الأقل .

(د) أن يقدم في نهاية دراسته رسالة عن نتائج أبحاثه .

ويجب إقرار الرسالة أن تعيها لجنة الامتحان . ويحوز لجنة تكليف الطلاب أداء امتحان قبل منحه الدرجة .

٤ - دكتور في العلوم

يجب في سبيل حصول الطالب على درجة دكتور في العلوم : - تزور فيه شرطان :

(أولها) حصوله على درجة ماجستير في العلوم من الجامعة المصرية منذ ستين على الأقل ، أو على درجة بكالوريوس في العلوم ، أو في الطب ، من الجامعة المصرية واشتغل بأبحاث علمية مدة خمس سنوات بعد حصوله على درجة بكالوريوس بشرط أن يعتبر مجلس الكلية هذه الأبحاث كإثبات لاعتبار الطالب في مستوى طلبة الدكتوراه . فإن لم يكن حاصل على إحدى الدرجتين السابقتين طلب إليه أن يكون حاصل على درجة علمية في العلوم أو في الطب من جامعة أخرى تتعرف بها الجامعة واشتغل بأبحاث علمية مدى خمس سنوات بعد نيل الدرجة ، على أن يؤدى أبحاثه في مصر ويترتب مجلس الكلية هذه الأبحاث بالكيفية السالف ذكرها .

(ثانيهما) تقديمه أبحاثا مبتكرة منشورة تعتبرها لجنة الامتحان ذات فائدة عقيقة للعلم .

القسم الإعدادي لدراسة العلوم الطبيعية :

ينشأ هذا القسم في كلية العلوم للطلبة الذين تقلبهم الكلية بقصد الالتحاق بكلية الطب وتدرس فيه الطبيعة والكيمياء وعلم النبات وعلم الحيوان وعلوم في اللغة الإنجليزية وفي آخر السنة الدراسية يتقدم الطلبة لامتحان الإعدادي .

وتطبق على هذا الامتحان المواد التي فرضت على طلاب درجة البكالوريوس العامة (٥ - ٧) .

تعمل اللجنة موافقتا على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

ولا يسعها في ختام تقريرها إلا أن تتقدم بخالص الشكر ووافر التناء لحضرتي مندوبي الوزارة اللذين قدما بيانات وأية مفصلة أثناء المناقشات البديقة في مشروع القانونين .

وتتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى هيئة المجلس الموقرة راجية الموافقة على مشروع القانون .

٢ - البكالوريوس الخاصة

يجب على أربعة شروط يجب توافرها في سبيل حصول الطالب على درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم :

(١) نجاح الطالب في القسم الأول من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم .

(ب) حصوله على إذن من مجلس الكلية بمتابعة الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس الخاصة .

(ج) حضوره الدراسة المقررة لإحدى المواد الآتية :

الرياضة ، الطبيعة ، الكيمياء ، علم النبات ، علم الحيوان ، الجيولوجيا أو أية مادة أخرى يقرها مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية .

(د) نجاحه في امتحان هذه المادة .

وحددت مدة الدراسة لكل من المواد المبينة في الفقرة الأولى من المادة الثانية بسنة واحدة وقد تطول مدة الدراسة في المواد الأخرى حسبما يرى مجلس الجامعة .

على أن الطالب مفروض عليه التقدم لامتحان عقب مدة الدراسة إلا إذا تقدم للكلية بدو تقبله .

ومجلس الجامعة الحق في إضفاء الطالب المتقدم لامتحان درجة البكالوريوس الخاصة من بعض المقرر الدراسي أو كله إذا أثبت أنه حضر مقررا دراسيا يعادله في معهد علمي تتعرف به الجامعة .

وإذا رغب الطالب في امتحان درجة البكالوريوس الخاصة في مادة فلا يسمح له بالتقدم لامتحان فيها مرة أخرى . وقد روعي في ذلك عدم صلاحيته للتقدم فيها بعد أن تخصص لدراساتها ولم ينجح فيها .

ولئن تصدر على طالب حضور الامتحان كله أو بعضه فمجلس الكلية - إذا قبل العذر - أن يأذن له في التقدم لامتحان مرة واحدة أخرى .

ويراعى في منح درجة البكالوريوس الخاصة أنها لا تمنح إلا لمن يحصلون في نجاحهم على مرتبة الشرف الأولى أو الثانية . وقد تستثنى هذه القاعدة فيمنع من لم يحصل على درجة الشرف درجة البكالوريوس العامة بدرجة عادلة إثر توصية من لجنة الامتحان تبررها نتائجها في قسم الامتحان النهائي .

٣ - ماجستير في العلوم

يجب توافر أربعة شروط في سبيل الحصول على درجة ماجستير في العلوم :

(١) أن يكون الطالب حاصل على درجة بكالوريوس في العلوم من

الجامعة المصرية أو على درجة تعادله من معهد علمي تتعرف به الجامعة .

متمم قانون وضع اللجنة الأساسية لكلية الآداب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب التدوين الآتي نعه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - منح الجامعة المصرية بناء على طلب كلية الآداب الدرجات
والدبومات الآتية :

- (١) درجة ليسانس في الآداب .
- (٢) « ماجستير في الآداب .
- (٣) « دكتور في الآداب .
- (٤) دبلوم الآثار .
- (٥) درجة دكتور في الآثار .

ويجوز إنشاء درجات ودبومات أخرى بموسم بناء على طلب مجلس
الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

مادة ٢ - المواد التي تدرس في الكلية هي الآتية :

اللغة العربية (وتشمل فقه اللغة وآدابها)

لغات سامية .

« شرقية .

اللغة الفرنسية وآدابها

« الانجليزية وآدابها .

« الأساسية .

« اللاتينية .

« اليونانية القديمة .

التاريخ القديم .

« المتوسط .

« الإسلامي .

« الحديث والمعاصر .

اجغرافيا (وتشمل الجيومورفولوجيا) .

علم النفس والأخلاق

الفلسفة العامة والمنطق وتاريخ الفلسفة .

« الإسلامية .

علوم الاجتماع .

ويجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يضيف أية مادة
أخرى تكون لها صلة بالمواد التي تدرس بالكلية .

الباب الأول - اللبائن في الآداب

الفصل الأول - الدراسة الإعدادية

مادة ٣ - ينشأ بالكلية قسم إعدادي لدراسة اللبائن في الآداب
تكون الدراسة فيه مدة سنة واحدة وتشمل المواد الآتية :

(١) اللغة العربية .

(٢) « الانجليزية .

(٣) « الفرنسية .

(٤) « اللاتينية أو اليونانية القديمة .

(٥) الفلسفة .

الفصل الثاني - دراسة اللبائن

مادة ٤ - مدة الدراسة للحصول على اللبائن أربع سنوات .

مادة ٥ - تشمل كلية الآداب لدراسة اللبائن الأقسام الخمسة الآتية :

(١) قسم اللغة العربية ومواد الدراسة فيه هي الآتية :

لغة العربية (وتشمل فقه اللغة وآدابها) .

لغة سامية .

« شرقية .

التاريخ الإسلامي .

لغة أوروبية حديثة .

فلسفة .

(٢) قسم اللغات الأوروبية ومواد الدراسة فيه هي الآتية :

اللغة الانجليزية وآدابها .

« الفرنسية وآدابها .

لغة أوروبية ثالثة .

اللغة العربية .

« اللاتينية .

فلسفة .

(٣) قسم التاريخ ومواد الدراسة فيه هي الآتية :

التاريخ .

الجغرافيا .

لغة أوروبية حديثة .

اللغة اللاتينية أو اليونانية القديمة .

« العربية .

فلسفة .

ولا يدخل المور الثاني من امتحان الانتقال إلا الطلبة لآتي بيانهم :

(١) الطلبة الذين يتمتعون عليهم حضور امتحان الدور الأول أو إتمامه بسبب قهري (كالمرض وغيره) قبله عميد الكلية .
وعلاوة الطلبة يعاد اختبارهم في جميع المواد .

(٢) الطلبة الذين رسيون في امتحان الدور الأول بشرط أن يكونوا حاصلين على ٦٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات ويتجن الراسبون في مادة أو اثنتين قياً رسيوا فيه .

أما الذين رسيون في أكثر من مادتين فيعاد اختبارهم في جميع المواد .

مادة ١٢ - لا يجوز لطلاب أن يبق بالفقرة الواحدة أكثر من ستين إلا إذا كان من طلبة السنة الثالثة أو الرابعة فإن أمره يجب أن يعرض على مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية .

الباب الثاني - الماجستير في الآداب

مادة ١٣ - مدة الدراسة للفصول على درجة الماجستير في الآداب ستان .

مادة ١٤ - يجب أن تتوافر في طالب درجة الماجستير في الآداب الشروط الآتية :

(أ) أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس في الآداب من الجامعة المصرية أو على درجة معادلة من معهد آخر تعترف به الجامعة .

(ب) أن يقدم بحثًا مبتكرًا في موضوع من موضوعات دراسته يقره مجلس الكلية وأن يناقش فيه مناقشة علمية وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

(ج) أن يؤدي في نهاية دراسته اختبارًا تحريريًا .

الباب الثالث - الدكتوراه في الآداب

مادة ١٥ - لفصول على درجة دكتور في الآداب يجب أن تتوافر في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يكون حاصلًا :

(أ) على درجة ليسانس في الآداب من الجامعة المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد آخر معترف به وأن تكون امتثلت بأبحاث هامة مدة خمس سنوات بعد حصوله على هذه الدرجة .

وهذه الأبحاث يجب أن تكون يؤذن من مجلس الكلية وبإشراف أساتذته بعينه عميد الكلية .

(٤) قسم الجغرافيا ومواد الدراسة فيه هي الآتية :

الجغرافيا (وتشمل الجيومورفولوجيا) .

التاريخ .

لغة أوروبية حديثة .

اللغة العربية .

علوم الاجتماع .

(٥) قسم الفلسفة ومواد الدراسة فيه هي الآتية :

الفلسفة العامة والمنطق وتاريخ الفلسفة .

علم النفس والأخلاق .

الفلسفة الإسلامية .

اللغة اللاتينية أو اليونانية القديمة .

علوم الاجتماع .

اللغة العربية .

لغة أوروبية حديثة .

ويجوز إنشاء أقسام أخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

ويجوز التعديل في توزيع المواد على الأقسام المختلفة بالطريقة تبينها .

مادة ٦ - تبين اللائحة الداخلية للكلية كيفية توزيع المواد على سنى الدراسة الأربع .

مادة ٧ - يجب أن يتحقق الطالب بأحد الأقسام المبينة بالمادة الخامسة ابتداء من السنة الأولى من سنى الليسانس .

الفصل الثالث - أحكام مشتركة

مادة ٨ - يتمتع الطلبة في آخر كل سنة دراسية في المواد التي درسوها أثناء السنة . ولا ينقل طالب من القسم الإعدادي إلى السنة الأولى من سنى الليسانس أو من فرقة إلى الفرقة التي تبينها إلا إذا نجح في الامتحان . ولا تمنح درجة الليسانس في الآداب إلا لمن نجح في امتحان السنة الرابعة .

مادة ٩ - لا يعتبر أى طالب ناجحًا نهائيًا إلا إذا حصل وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية على ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى للدرجات .

مادة ١٠ - يقصد امتحان الليسانس في الآداب كل سنة مرة واحدة في أية السنة الدراسية في المياد الذي يعينه مجلس الكلية .

مادة ١١ - تعقد امتحانات الانتقال كل مسنة على دورين أحدهما في نهاية السنة الدراسية والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية في المواعيد التي يبينها مجلس الكلية .

الفصل الأول — دبلوم الآثار

- مادة ٢١ — مدة الدراسة للحصول على دبلوم الآثار ثلاث سنوات .
- مادة ٢٢ — يعقد امتحان لانتقال في نهاية السنة الدراسية الأولى في المواد التي تدرس في هذه السنة . ويكون هذا الامتحان على درجتين بالشروط المقررة في المادة ١١
- مادة ٢٣ — يعقد امتحان دبلوم الآثار كل سنة مرة واحدة في الميدان الذي يعينه مجلس الكلية . ويكون الامتحان في المواد التي تدرس في السنتين الثانية والثالثة .

- مادة ٢٤ — لا يعتبر أي طالب ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية على ٦٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات .
- مادة ٢٥ — يقرر مجلس الجامعة بناءً على طلب مجلس الكلية بالنسبة للطلاب الذي يرسب في الامتحان إما الإذن له بإعادة سنته الدراسية مرة أخرى وإما فصله من الكلية .

الفصل الثاني — دكتوراه الآثار

- مادة ٢٦ — للحصول على درجة دكتور في الآثار يجب أن تتوفر في الطالب الشروط الآتية :
- (أ) أن يكون حاصلاً على دبلوم الآثار واشتغل بأبحاث هامة مدة سنتين بعد حصوله على الدبلوم .
- وهذه الأبحاث يجب أن تكون بإذن من مجلس الكلية وبإشراف أستاذ يعينه عميد الكلية .
- (ب) أن يقدم رسالة تحيلها الكلية وأن يؤدي فيها بنجاح مناقشة علنية . ويجب في الرسالة أن تكون عملاً ذا أهمية يشهد للطالب بأبحاث شخصية ويأتي للعلم بفائدة عميقة .

الباب الخامس — أحكام وقتية وأحكام ختامية

- مادة ٢٧ — لوزير المعارف العمومية بناءً على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الوقتية بسبب إدخال النظام الجديد وذلك إلى أن يتم تنفيذه بجميع سنى الدراسة .
- مادة ٢٨ — يكون للدرجات والدبلومات التي منحتها الجامعة المصرية بناءً على طلب مجلس كلية الآداب قبل العمل بهذا القانون نفس القيمة القانونية للدرجات والدبلومات التي تمنح بمقتضى هذا القانون .
- مادة ٢٩ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣٣ — ١٩٣٤
- نأمر بأن يصدر هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أو

(ب) على درجة حيسرى الآداب من الجامعة أو على درجة معترف بمقابل لها وأن يكون اشتغل بالشروط نفسها بأبحاث هامة مدة سنتين بعد الحصول على هذه الدرجة .

(٢) أن يقدم رسالة قسم كلية أو يؤدي فيها بنجاح مناقشة علنية ويصح في رسالته أن تكون عملاً ذا أهمية يشهد لصاحبها بأبحاث شخصية ويأتي للعلم بفائدة عميقة .

الباب الرابع — معهد الآثار

- مادة ١٦ — ينشأ كلية آداب معهد للآثار يشمل القسمين الآتيين :
- (أ) قسم الآثار المصرية .
- (ب) « الإسلامية .

مادة ١٧ — يشترط لقبول الطالب بمعهد الآثار أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس في الآداب أو على شهادة يعترف مجلس الجامعة بمعادلتها له بالشروط المبينة في اللائحة الداخلية للكلية .

- مادة ١٨ — مواد الدراسة في قسم الآثار المصرية هي الآتية :
- فيلولوجيا مصرية .
- اللغة القبطية .
- « الألمانية .
- « اليونانية القديمة .
- تاريخ مصر القديمة وآثارها .
- التاريخ اليوناني الروماني .

- مادة ١٩ — مواد الدراسة في قسم الآثار الإسلامية هي الآتية :
- العربية .
- الآثار الإسلامية .

- تاريخ الفن .
- التاريخ الإسلامي .
- اللغة الفارسية .
- « الألمانية .

- مادة ٢٠ — يجوز لمجلس الجامعة بناءً على طلب مجلس الكلية أن يضيف إلى المواد المبينة بالسنتين السابقتين أية مادة أخرى تكون لها صلة بها .

(٣) القسم الأول من الامتحان النهائي لدرجة بكالوريوس في العلوم في نهاية السنة الثالثة .

(٤) القسم الثاني من الامتحان النهائي لدرجة بكالوريوس في العلوم في نهاية السنة الرابعة .

(١) الامتحان الأول :

مادة ٤ - يجب على الطالب الذي يتقدم لامتحان الأول بقسميه أن يتاح الدراسة في أربع من المواد المبينة في المادة الثانية وأن يؤدي الامتحانات فيها .

وللطالب أن يختار إحدى مجموعات المواد الآتية :

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
الرياضة البحتة	الطبيعة	الكيمياء
الرياضة التطبيقية	الكيمياء	الجيولوجيا
الطبيعة	علم النبات	علم النبات
الكيمياء	علم الحيوان	علم الحيوان

وللطالب أن يختار أية مجموعة أخرى بموافقة مجلس الكلية .

ويجب على الطالب أن يؤدي الامتحان في السنة الثانية في نفس مجموعة المواد التي اختارها في السنة الأولى ومع ذلك فالطالب الذي يختار أحد نوعي الرياضة في السنة الأولى يجوز له أن يستبدل به النوع الثاني في السنة الثانية .

مادة ٥ - لا يعتبر أي طالب ناجحاً نهائياً إلا إذا حصل في كل مادة على ٦٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى للدرجات المخصصة لهذه المادة .

مادة ٦ - يقعد الامتحان الأول بقسميه كل سنة على دورين أحدهما في نهاية السنة الدراسية والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية في المواعيد التي يبينها مجلس الكلية .

ولا يدخل امتحان الدور الثاني إلا الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول والطلبة الذين تعذر عليهم حضور هذا الامتحان أو إتمامه بسبب قهري (كالمرض وغيره) قبيله عبد الكلية .

ويعتبر الرسوبون في مادة واحدة في هذه المادة فقط . أما الذين يرسبون في أكثر من مادة فيعاد اختيارهم في جميع المواد .

مادة ٧ - يقرر مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بالنسبة للطلاب الذي يرسب في الامتحان إما الإذن له بإعادة السنة الدراسية مرة واحدة وإما فصله من الكلية .

مشروع قانون

بوضع اللوحة الأساسية لكلية العلوم

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

١ - الدرجات العلمية

مادة ١ - تمنح الجامعة المصرية بناء على طلب كلية العلوم الدرجات الآتية :

(١) بكالوريوس في العلوم : عامة أو خاصة .

(ب) ماجستير في العلوم .

(ج) دكتور في العلوم .

ويجوز إنشاء درجات أخرى أو دبلومات بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

٢ - الدراسة

مادة ٢ - تشمل الدراسة في كلية العلوم المواد الآتية :

(١) الرياضة البحتة .

(٢) « التطبيقية .

(٣) الطبيعة .

(٤) الكيمياء .

(٥) علم النبات .

(٦) « الحيوان .

(٧) الجيولوجيا .

وتشمل كذلك دروساً في بعض اللغات .

ويجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يضيف إلى هذه المواد أية مادة أخرى تكون لها صلة بالمواد التي تدرس بالكلية .

٣ - درجة البكالوريوس العامة في العلوم

مادة ٣ - يجب على طالب درجة البكالوريوس في العلوم أن يتاح الدراسة في الكلية مدة أربع سنوات وأن يؤدي يتجاح الامتحانات الآتية :

(١) القسم الأول من الامتحان الأول لدرجة بكالوريوس في العلوم في نهاية السنة الأولى .

(٢) القسم الثاني من الامتحان الأول لدرجة بكالوريوس في العلوم في نهاية السنة الثانية .

(٢) الطلبة الناجحون مع الحصول على مرتبة الشرف الثانية .

(٣) » » » بدرسة عامة .

مادة ١٤ — يقرر مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بالنسبة للطلاب الذي يرسم في الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم تقسيمه إما الإذن له بإعادة السنة الدراسية وإما فصله من الكلية . وله أيضا أن يسمح للطلاب الذي يفصل (رسوبه في القسم الثاني من الامتحان النهائي بأن يتقدم للامتحان من غير أن يلزم بحضور المقررات الدراسية .

مادة ١٥ — لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يفي الطلاب الذي يتقدم لامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم من بعض أو كل المقررات الدراسية إذا أثبت أنه حضر مقررات دراسية يعادلها في معهد على معترف به من الجامعة .

٤ — درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم

مادة ١٦ — للحصول على درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم يجب أن تتوفر في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يجتاز في القسم الأول من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم .

(ب) أن يحصل على إذن من مجلس الكلية بتجاية الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم .

(ج) أن يحضر الدراسة المقررة لإحدى المواد الآتية :

الرياضة — الطبيعة — الكيمياء — علم النبات — علم الحيوان — الجيولوجيا . أو أية مادة أخرى يقرها مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية .

(د) أن يجتاز في امتحان هذه المادة .

ومقابل الدراسة لكل مادة من المواد المبينة في الفقرة الأولى من المادة الثانية ستة واحدة . أما المواد الأخرى فيجوز لمجلس الجامعة أن يحدد طامدة أطول عند الاقتضاء .

ويجب على الطالب في جميع الأحوال أن يتقدم لامتحان الذي يعقد عقب مدة الدراسة إلا إذا قدم مذرا يقبله مجلس الكلية .

مادة ١٧ — لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يفي الطالب الذي يتقدم لامتحان درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم من بعض أو كل المقررات الدراسية إذا أثبت أنه حضر مقررات دراسية يعادلها في معهد على معترف به من الجامعة .

مادة ١٨ — لا يسمح للطلاب الذي يرسم في امتحان درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم بأن يتقدم مرة أخرى لهذا الامتحان في نفس المادة .

يجوز لمجلس الكلية أن يأذن الطالب الذي تصغر عليه لأسباب يقبلها المجلس حضور كل أو بعض الامتحان في أن يتقدم له مرة واحدة أخرى .

مادة ٨ — لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يفي الطالب من حضر أو كل المقررات الدراسية إذا أثبت أنه حضر مقررات دراسية يعادلها في معهد على معترف به من الجامعة .

ومجلس الجامعة كذلك بناء على طلب مجلس الكلية أن يفي الطالب من حضر أو كل الامتحان لأول إذا أثبت أنه أدى جميع مساعداً يعده في معهد على معترف به من الجامعة .

(ب) الامتحان النهائي :

مادة ٩ — يجب على الطلبة الذين يتقدمون للقسم "أول" من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس في العلوم أن يتابعوا درسه ثلاث من المواد التي نصحوا فيها في الامتحان الأول أو في امتحان معادل له وأن يؤدوا امتحان في هذه المواد ثلاث .

مادة ١٠ — يجب على الطلبة الذين يتقدمون للقسم الثاني من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم أن يتابعوا دراسة مادتين من المواد التي نصحوا فيها في القسم الأول من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس في العلوم وأن يؤدوا امتحان في هاتين المادتين .

والطلبة أن يختاروا إحدى المجموعات الآتية أو أية مجموعة أخرى يوافق عليها مجلس الكلية :

المجموعة الأولى	الطبيعة .
	الرياضة البحتة أو الرياضة التطبيقية .
المجموعة الثانية	الطبيعة .
	الكيمياء .
المجموعة الثالثة	علم النبات .
	علم الحيوان .

ومع ذلك يجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يأذن الطالب الذي يجتاز في القسم الأول من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس في العلوم في أن يتقدم في القسم الثاني من الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم لامتحان في مادتين أخريين غير المواد المبينة في الفقرة الأولى من المادة الثانية . وفي هذه الحالة يحدد مجلس الجامعة لمدة الإضافية التي قد تستمرها دراسة هاتين المادتين .

مادة ١١ — بعدد الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم بقسميه كل سنة مرة واحدة .

مادة ١٢ — يشترط نجاح الطالب في الامتحان النهائي تقسيمه أن يرضى لجنة امتحان في جميع المواد المقررة وفي كل قسم من كل مادة مقسمة إلى عدة أقسام .

مادة ١٣ — يقسم الطلبة الناجحون في الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العامة في العلوم إلى المراتب الثلاث الآتية بحسب نتائجهم في قسمي هذا الامتحان :

(١) الطلبة الناجحون مع الحصول على مرتبة الشرف الأول .

أو

(ج) عن درجة علمية العلوم أو في الحب من جامعة أخرى
مترقب به وشحن بالبحث علمية مدة خمس سنوات بعد
حصوله على هذه الدرجة .

دراسة من قبل مجلس الجامعة
بمجرد خمس الكلية كدية لا تدرى مستوى طلبة
المذكورة .

(٢) أن يقدم أحد منبكه مسودة هذا حد الامتحان إلى مجلس
الكلية أو ت للعلماء عتقة .

٧ - القسم الإعدادى لدراسة العلوم الطبيعية

مادة ٢٢ - بشا كلية هو قسم إعدادى لدراسة العلوم الطبيعية لطلبة
المرتب تقسمه الكلية بقصد الالتحاق بكلية الطب . وتدرس في هذا القسم
المواد الآتية :

(١) طبيعة .

(٢) الكيمياء

(٣) علم النبات .

(٤) الحيوان .

وتنظم في هذا القسم كذلك دورس في اللغة الانجليزية .

مادة ٢٣ - يجب على خمسة من حضروا لمقرر الدرس المبين
في المادة السابقة أن يقدّموا في نهاية السنة الدراسية للامتحان الإعدادى
في العلوم الطبيعية الذى يبعد كل سنة في كلية العلوم .

وتطبق على هذا الامتحان أحكام المواد ٥ و ٦ و ٧

٨ - أحكام وقتية وأحكام ختامية

مادة ٢٤ - لوزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد
أخذ رأى مجلس الكلية أن يصدر ما يراه لازما من الأحكام الوقتية بسبب
إدخال النظام الجديد وذلك إلى أن يتم تنفيذه في جميع سنى الدراسة .

مادة ٢٥ - يكون للدرجات التى تمنحها الجامعة المصرية بناء على طلب
مجلس كلية العلوم قبل العمل بهذا القانون نفس القيمة القانونية للدرجات
التي تمنح بمقتضى هذا القانون .

مادة ٢٦ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل
به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

أمر بأن يصمم هذا القانون بغايم الدولة وأن يفسر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ١٩ - لا تمنح درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم إلا للطلبة
الذين يجتازون مع الحصول على مرتبة الشرف الأولى أو الثانية .

ومع ذلك يجوز بصفة استثنائية أن تمنح الطالب الذى لم يحصل على
مرتبة الشرف درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم بدرجة ثانية بناء على
توصية لجنة الامتحان إذا كانت نتائجها في قسم الامتحان الباقى تبرر منح
هذه الدرجة .

٥ - درجة ماجستير في العلوم

مادة ٢٠ - للحصول على درجة ماجستير في العلوم يجب أن تتوفر
في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في العلوم من الجامعة
المصرية أو على درجة تعادلها من معهد علمى معترف به من الجامعة .

(٢) أن يحصل على إذن خاص من مجلس الكلية بمتابعة الدراسات
والأبحاث الخاصة بدرجة الماجستير في العلوم .

(٣) أن يشرع دراسات وأبحاثا في مادة يقرها مجلس الكلية مدة سنتين
دراسيتين على الأقل .

(٤) أن يقدم في نهاية دراسته رسالة عن نتائج أبحاثه .

ويجب في الرسالة أن تليها لجنة الامتحان . ويجوز لجنة تكذيب الطالب
بأداء امتحان قبل مسحه الدرجة .

٦ - درجة دكتور في العلوم

مادة ٢١ - للحصول على درجة دكتور في العلوم يجب أن تتوفر
في الطالب الشروط الآتية :

(١) أن يكون حاصلا :

(أ) على درجة ماجستير في العلوم من الجامعة المصرية منذ
سنتين على الأقل .

أو

(ب) على درجة بكالوريوس في العلوم أو بكالوريوس في الطب
من الجامعة المصرية واشتغل بأبحاث علمية مدة خمس
سنوات بعد حصوله على درجة البكالوريوس .

ويجب في هذه الأبحاث أن يستلزمها مجلس الكلية
كافية لاعتبار الطالب في مستوى طلبة الدكتوراه .

الضابط إلى الخدمة العاملة متى زالت أسباب إحالته إلى الإحياط، وتعديل المادة الثانية من القانون المشار إليه، بأن يخصص بالحد الأدنى لمدة الإحالة إلى الإحياط .

ويرى بعض أعضاء اللجنة - وهم حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ أحمد رشدي . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . محمد فهمي الناضوري باشا . الدكتور محمد طاهر بك - رفض التعديل لما يأتي :

إن جعل الحد الأدنى للبقاء في الإحياط أقل من سنة دون تحديد فيه حيث يحياة الموظف والأسباب التي أحيل من أجلها الموظف إلى الاستبعاد لا يضمن تحمله منها بحيث يصبح صالحا للعمل من جديد في مدة أقل من سنة . أما القول بأن الضابط قد يشقى قبل مضي سنة فهذه مسألة ترجع إلى القومسيون الطبي وله حق إعطاء الموظف إجازات لمدة لا تتعدى في مجموعها الستة شهور .

أما إن كانت الإحالة إلى الإحياط تتصلب بإحلاق الموظف وهي ليست من الخطورة بحيث تستوجب فصله وترى الوزارة لتلك إعطائه مهلة لتقويم ما أعوج من أخلاقه . فيجب في هذه الحالة ألا تقل المهلة عن سنة حتى يحسم الضابط تماما بالأسباب التي دعت إلى إبعاده عن العمل مع بقاءه موظفا .

أما أن يباح للحكومة إحالة الضابط إلى الاستبعاد لسبب من الأسباب التي تدمو إلى هذا ثم يباح لها إعادته إلى الخدمة في صباح اليوم التالي فيفرجها عن التنظيم الراجب ووجوده في الأداة الحكومية .

فإن صحت الملة التي تتذرع بها الحكومة أمام مجلس النواب وهي مسألة الشفاء من المرض فيمكن التوفيق بين ما تريد الحكومة في حالة المرض فقط وبين القانون المراد تعديله ، وذلك بجعل العودة إلى العمل متوقفة على قرار القومسيون الطبي وطلب صاحب الشأن (الضابط نفسه) .

فضلا عن ذلك فإن القانون المراد تعديله له مثيل في الجيش وهو من أقدم الهيئات الحكومية في مصر ولم يردع إلى تعديله حتى الآن .

وهناك رأى ثالث يراه حضرات الشيوخ المحترمين الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك وسليمان عثمان باشا أنه يك وجعل الحد الأدنى للبقاء في الإحياط ستة شهور ليحقق الغرض من المادة الأصلية ومن التعديل المطلوب .

وقد وافقت اللجنة بأغلبية الآراء على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو المجلس الموافقة عليه . وهذا نص مشروع القانون :

ملحق رقم ٨٠

جلسة الثلاثاء ٢٧ صفر سنة ١٣٥٢

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرر اللجنة

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل القانون رقم ١٦ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ بمواز إحالة ضباط البوليس إلى الإحياط أسوة بضباط الجيش

(القرار حصرة الشيخ المحترم عبد الله محبة بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ لبحثه .

وقد اجتمعت اللجنة في يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ وبمقتضى مستأنسة بما أبداه حضرة صاحب السعادة محمد سعيد العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية وتبين لها ما يأتي :

إن المادة الثانية من القانون المذكور نصت على "أن المدة التي يسوغ فيها إبقاء الضابط في الإحياط لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات" .

ولقد رأيت أغلبية اللجنة أن العمل دلي، كما أوضح سعادة مندوب الحكومة، على أن هناك حالات تستدعي إعادة الضابط إلى الخدمة قبل مضي سنة من تاريخ إحالته إلى الإحياط .

مثال ذلك : ضابط أحيل إلى الإحياط لمرض ظن أنه يطول، ولكنه شفى منه بعد مدة غير طويلة، فيبقى محروما من وظيفته مع حاجة المصلحة إلى خدماته . أو تحدث ظروف أخرى يكون فيها من مصلحة العمل إعادة هذا الضابط إلى الخدمة العاملة . وبناء عليه ترى أغلبية اللجنة الموافقة على إلغاء هذا الحد الأدنى للإحالة إلى الإحياط، وترك الحرية للمصلحة بأن تعيد

رابعا - بيع جميع سيارات الحكومة ما عدا ما كان منها من طراز "فورد" والا يشتري في المستقبل إلا من هذا الطراز أو ما يعادله ثمنا ويوفقه اقتصادا بشرط ألا يزيد عدد ماركات سيارات الحكومة عن اثنين .

خامسا - التصريح بما يأتي :

(١) سيارتين فورد لكل مدير من الدرجة الأولى لأعمال الأمن والبوليس .

(٢) سيارة واحدة لكل مدير من المديرات الأخرى .

(٣) سيارة واحدة لتفتيش الطرق والكبارى .

(٤) سيارة واحدة لمهندس مصلحة التيفوهات .

(٥) سيارة واحدة لكل مفتش رى بشرط ألا يزيد عددها في كل تفتيش عن ١٢ .

(٦) التصريح لمصلحة الحدود باستعمال ما متفرقه اللجنة .

(٧) الموتوسيكل بسبب لا يصرح بها إلا لمن كانوا في الدرجة الرابعة عدا ما موزى المراكز .

(٢)

نفذ القرار الخاص بالوزراء وبيعت السيارات ، ولكن اللجنة الوزارية والت اجتماعاتها في شهر نوفمبر وديسمبر ويناير لتشغل بالاستثناءات التي تطلبها المصالح ، مما يسجل لها أنها كانت في أغلب الأحيان أميل إلى الحزم في قراراتها .

(٣)

وقد رأت الوزارة أن شكلت بعد ذلك أئمة تزيد على القرار الصادر بإبطال استعمال الوزراء للسيارات الحكومية قسرا إذا أصر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ باستثناءهم عن بدلها .

وفي ١٧ منه أعيد تشكيل اللجنة الوزارية " للنظر فيما يلزم بشأن سيارات الحكومة " وعقدت جلسيتين في ١٦ مايو و ١٨ يونيو سنة ١٩٢٤ قررت فيهما مسائل تفصيلية تشمل عدة استثناءات مما قرره اللجنة الأولى .

(٤)

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ التي نظمها اللجنة وأعيدت السلطة كلها إلى وزير المواصلات . ولما كان قد ابتدئ بمشروع إعادة للسيارات إلى الوزراء ، فقد طلبت وزارة المواصلات أن يكون لكل منهم سيارة كما كان الحال فيما سبق ، وتم ذلك فعلا في غضون سنة ١٩٢٦

ملحق رقم ٨١

جلسة الأربعاء ٢٨ صفر سنة ١٣٥٢

(٢١ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إصافي بمبلغ ١٠٥٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ قسم ١٣ " وزارة المواصلات " فرع ١ " الديوان العام " باب ٢ " مصاريف عمومية "

١- المقرر صراحة الشرح الغرض من الطلب (الطلب المذكور)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة في ٧ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٥٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية قسم ١٣ " وزارة المواصلات " فرع ١ " الديوان العام " باب ٢ " مصاريف عمومية " بتمتة اللجنة بمجلسها المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ وتبنت ما يأتي :

تطلب وزارة المواصلات فتح اعتماد بمبلغ ١٠٥٠٠ ج.م لتسوية العجز في ميزانية مصلحة النقل الميكانيكي . وقد رأت اللجنة الطرف مناسباً لتتق نظرة عامة على نظام هذه المصلحة ، فإذا هو صورة مصغرة لحالة تكاد تكون عامة في الإدارة المصرية هي وضع القواعد بعد البحث ثم نقصها بالاستثناءات . وإعادة هذه العمية في أشكال مختلفة على التوال .

(١)

في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ شكلت لجنة أعضاؤها من الوزراء للنظر في مسألة أئمة سيارات الحكومة " وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ صدق مجلس الوزراء على قرارات اللجنة التي تتلخص فيما يأتي :

أولاً - بإبطال استعمال الوزراء لسيارات حكومية على أن يصرف لكل منهم ٤٠ جنيه في الشهر .

ثانياً - بيع السيارات التي كانت مخصصة لهم وعددها اثنان وعشرون .

ثالثاً - بإبطال استعمال السيارات التي يستعملها وزراء الداخلية والمستشارون وجميع رؤساء المصالح وكلاؤهم بمصر والاسكندرية دون تمويص .

(٥)

وفي ٢١ مارس سنة ١٩٢٧ أعد تشكيل اللجنة الوزارية "لتنظيمها يلزم بشأن سيارات الحكومة"، على عشرة محسب الخواب في سنة ١٩٢٦، ثم أحيل بحث موضوع النقل الميكانيكي بوجه من لجنة فرعية بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ مشكلة من نص كار المولطين. فقدمت تقريرا مطولا في الشهر التالي ملخصه أنها ترى أن يكون للحكومة مركبات للركوب وللقل وأن يعهد بصيانتها جميعا إلى القسم الميكانيكي مع أنها هي تاهل لوزارة الحرية لا اعتبارات خاصة بطبيعة العمل في تلك الوزارة وأن يفتح اعتماد قدره سنة آلاف حيه لصفه على إعداد الورش إعدادا يعمل تنفيذ الفكرة يمكننا وصالحا.

وقد لاحظت اللجنة أن بعض المصالح يقوم بشراء سيارات فاخرة من اعتمادات غير مخصصة لهذا الغرض، ثم طلبت أن يعهد إليها باستقرار النظر في شؤون النقل.

ورفع وزير المواصلات إلى اللجنة الوزارية تقريرا بناء على توصيات اللجنة سابقة الذكر اقترح فيه:

- ١ - أن تسهل وزارة الأشغال بوسائل نقلها كما هو الحال في الحرية.
- ٢ - أن يشمل النقل الميكانيكي كل ما عدا ما تتقدم من "وسائل نقل" لعل المصالح الأخرى.
- ٣ - الاستعانة بـ ٢١ سيارة ركوب و ٨٠ موتورسيكلات.
- ٤ - تشكيل لجنة دائمة بوزارة المواصلات للنظر في شؤون النقل الميكانيكي.

- ٥ - أن يفتح اعتماد السنة آلاف جنيه لإصلاح الورش وإعدادها.
- وقد وافقت اللجنة الوزارية على الاقتراحات السابقة مع أنها فتح الاعتماد الذي كانت تعتبره اللجنة الفرعية أساسا لنجاح العمل
- وفي ٢ فبراير سنة ١٩٢٨ رفعت اللجنة تقريرا مجلس الوزراء ومصادق المجلس عليه في ٢١ منه

٦

وفي ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ أتي فلم قضايا وزارة المواصلات بناء على طلب وكيلها أن اللجنة الوزارية لم يصدحا وجود بعد إصدار لقرار السابق اكفاء بالجنة الفرعية التي أصبح لها صفة المداول.

(٧)

وبنكر وزير المواصلات طلب في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن يعاد الاختصاص إلى مجلس الوزراء واللجنة المسالفة.

(٨)

وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ قرر مجلس الوزراء:

- أولا - إبقاء السيارات الخاصة بأعضائه وأربع وعشرين أخرى أكثرها رجال البوليس.
- ثانيا - إلغاء ٣١ سيارة كانت مخصصة لموظفين مختلفين.
- ثالثا - إبدال أربع عشرة سيارة بموتوسيكلات.
- رابعا - إلغاء خمس وعشرين أخرى على أن يعطى من كانوا متعنين بها بدل انتفاع.

والظاهر من تتبع هذه الأمور وما تلاها بعد ذلك أنه لا قرارات المجان الوزارية ولا قرارات مجلس الوزراء استطاع تنفيذها إلا فيما كانت لمصلحة المتعنين.

فالقرار الذي صدر بإلغاء سيارات الوزراء ما لبث أن ألغى، والقرارات الخاصة بكار الموظفين لم تنفذ، والقرارات الخاصة بالباقيين ظلت موضوع المساومات والمكاتبات المتبادلة بين المواصلات والمصالح المختلفة. ويمكن أن يلخص الموقف الآن بأن تثبت المتعنين بمصلحتهم الخاصة، وشعورهم بقيوتهم أمام الجهات الرئيسية التي لم تستطع أن تتفاد من نفسها مثلا وقدره قد أوجد حالة من الفوضى ترجح أن يكون أن الأوان للقضاء عليها.

يوضع القرار اليوم ويتبدى الشكوى منه في الغد ويستتبع ذلك إما إقرار استثناءات أو إعادة البحث أو وقف البت، ويصدر الأمر تلو الأمر إلى موظفين بينهم بحسب سياراتهم فلا ينفذ الأمر ولا يتركز أمره في المسئولية عن مخالفة.

وإذا صححت شكوى المشرفين على مصلحة النقل الميكانيكي من أن المصريح لهم بالمركبات يسيئون استعمالها:

- (١) بنقل أولادهم وعائلاتهم.
- (٢) وباتنزه بها خارج المناطق المقررة لها.
- (٣) وسبق لأوامهم بها، وأن هذا يزيد في الشفاه ويؤدي بالمركبات قبل لأوان.

فإن حالة اللاد المالية بفعل الأزمة تبرر كل التبرير العودة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في أكتوبر سنة ١٩٢٣ مكللا بالقرار الذي تلاه في ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

وتتخذ اللجنة أنه بدون إتخاذ مثل هذه القرارات الحاسمة لن يكون في الاستطاعة القضاء على هذه الفوضى.

ولما كانت بعض المصالح الأخرى كوزارة الأشغال ومصلحة الأملاك غير تابعة في نقلها الميكانيكي إلى هذه المصلحة، فقد كانت تود اللجنة أن تتقدم بملاحظات التفصيلية عن سير العمل بها، ولولا ضيق الوقت ولكنها تلفت النظر على كل حال إلى مسألة جذرية بالاعتبار وهي أن النظام الذي تنجمه

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

كثمت وزارة المواصلات بأن الاعتماد المدرج في ميزانية ديوانها العام لصيانة مركبات النقل الميكانيكي لا يكفي لتسوية مصاريف السة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وأنها تتوقع تجاوزه بمقدار ٩,٧٠٠ ج. م. وأنها بحثت حالة اعتمادات سائر بنود الباب الثاني، فافضح أنه ليس فيها وفر لتسوية التجاوز المشار إليه، بل المنظور أن يحصل في بعضها تجاوز تبلغ مجلته ٨٠٠ ج. م.

ولذلك تطلب فتح اعتماد إضافي يبلغ ١٠,٥٠٠ ج. م. لتسوية هذه التجاوزات.

ويلاحظ أن الاعتماد المخصص لصيانة مركبات النقل ٥٩,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ولكنه لم يكتف لمصاريف السنة نظراً لارتفاع أسعار المهامات بسبب هبوط الجنيه الاسترليني وزيادة الرسوم الجركية ... الخ. فاضطر الأمر إلى فتح اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج. م. بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٢

وهذه الحالة لم تعمل إلا بعد الانتهاء من وضع مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ولذلك لم تتمكن وزارة المالية من مراعاتها في المشروع المذكور ولكنها استدركت الأمر في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الموعود الآن على البرلمان.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره توطئة لفرصه على البرلمان.

وبرقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون لهذا الغرض

الرئيس
اسماعيل صدق

في ١٠ مايو ١٩٣٢

نمرة ١٦٥ - ٤٥/١

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ على الطلب المبين في هذه المذكرة، وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا التقرر.

وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المذكور

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

تلك المصالح في شراء السيارات الخاصة بها من شأنه أن يستر العملية عن عين الرقابة المختصة لأن الأمان تؤخذ من اعتمادات لا يدخل في وصفها وتبرئها أن بعضها مخصص لهذا الغرض.

وقد يكون من المناسب، بل من المفيد أن تضع اللجنة أمام المجلس والحكومة صورة لسوء الاستعمال الذي انتقلت عدوانه من الوزارات إلى الجهات الإدارية المحلية - مجالس المديرات والبلديات - في هذا الشأن فإنه يتضح من الكشف الخاص بسيارات هذه المجالس أنه في صبح من المديرات لكل مديريات. واحدة بصفته رئيساً لمجلس المديرية، والثانية بصفته رئيساً للمجلس البلدي، وأنه في المديرات الأخرى وبعض المحافظات توجد سيارات على حساب مجلس المديرية إحداها للدير والأخرى لموظف آخر كبير، أو تكون محل التناوب بين كبار الموظفين.

وإذا كانت وزارة الداخلية هي المشرفة بحسب النظام الحاضر لهذه المجالس على أموالها ولا تنفذ ميزانياتها إلا بإقرارها إليها، فمن واجبنا أن نقضى على مظاهر هذا البذخ وعدم الاكتراث بالأموال العامة.

وتعود اللجنة إلى موضوع الاعتماد بعد هذا الاستطرد لتتبرر الموافقة على فتح الاعتماد باعتبار أن الصرف قد تم فعلاً ولكنها تفت النظر في الوقت حينه إلى وجوب إسرار الجهات المختصة بتقديم مشروعات القوانين الخاصة بالحصارزات في الموعد المناسب - وهو الوقت الذي يسبق الصرف فعلاً - لأنها كثيراً ما رأيت أن السبب في التأخير لا يرجع إلى المصلحة المختصة وإنما إلى الإجراءات المطولة التي تعقب الطلب وتسبق تقديم المشروع. وبناء على ما تقدم توافق اللجنة على مشروع القانون المذكور.

وزرح المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي:

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدروه:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ١ "الديوان العام" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٠,٥٠٠ ج. م. (عشرة آلاف وخمسمائة جنيه) لتسوية التجاوزات المتروكة في جملة اعتمادات الباب المذكور.

ويؤخذ هذا الاعتماد من جملة وفورات الميزانية المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية، ونفذ قانون من قوانين الدولة.

وثبتت هنا نص التعليلات التي صدرت للمندوبين :

تعليلات للمندوبين

١ - على المندوبين أن يوضحوا أن لا حاجة لمصر ولا السودان للمياه في الوقت الحاضر ولكنه مع ذلك فإن المشروع يهمهما .

٢ - ترضى الحكومة المصرية أن تتم أعمال المباحث الهندسية حتى يمكن أن تعرف تكاليف الأعمال الإجمالية ويهما بنوع خاص الوصول إلى دراسة القطع الآتية :

(أ) إمكان رفع منسوب المياه بالبحيرة بمقدار ١٥ متر بدون إلحاق أى ضرر .

(ب) التخطيط النهائي وتكاليف الطريق من أدبس أبابا إلى البحيرة .
(ج) التخطيط وتكاليف طريق يوصل البحيرة بمحدود السودان بالقرب من الروصيرص .

٣ - يجب على المندوبين أن يوضحوا جليا أن حكومتهما لا توافقان على أى مشروع إلا إذا تضمن عمل طريق من السودان وليس من المهم أن يكون هذا الطريق صالحا طول السنة .

٤ - الحكومة المصرية مستعدة لدفع تكاليف هذه المباحث .

٥ - لا مانع أن يوافق المندوبان على أن تقوم شركة وايت الهندسية بعمل هذه المباحث ولما أن طلبا أن تكون حكومتاهما على اتصال مباشر مع شركة لتقرير النقط الفنية في المباحث إذا تراءى لها ضرورة ذلك .

٦ - تكاليف المباحث المطلوبة تقدر بنحو ١٣٦,٠٠٠ دولار ولا يدخل ضمن هذا المبلغ تكاليف مباحث الطريق للسودان . وتكاليف هذا الأمر لن تكون جسيمة حيث إن المصاعب الهندسية محصورة في جزء من الطريق .

٧ - يجوز أن تبلغ تكاليف المباحث بما فيها الطريق للسودان ١٣٠,٠٠٠ دولار والمندوبين أن يوافقوا على أن تتحمل مصر قيمة هذه التكاليف في حدود هذه القيمة .

٨ - تكاليف المباحث التي تمت وقيمتها ٨٠,٠٠٠ دولار سبق أن قدمت مقدما إلى جلالة الإمبراطور بناء على طلب جلالتهم الخاص ودفعت من جلالتهم إلى شركة وايت الهندسية وإذا رغب جلالتهم في اتباع نفس هذه الإجراءات فليس للمندوبين أن يعارضوا في ذلك . وقد طبع نموذج خاص هذه العملية في بنك إنجلترا .

وهذا نص المذكرة المقدمة من المندوبين المصري والسوداني :

مذكرة

١ - قام مهندس شركة وايت بأعمال قيمة سواء من حيث الأعمال المساهمة في إثيوبيا أو الدراساتات في نيويورك . وتقريرهم في ذلك علم القيمة .

٢ - ومن سوء الحظ أن قلت حاجة العالم إلى الماحصين كالتفطن وغيره في ثلاث السنوات الأخيرة وتندر وجود المسال وزادت أيضا قيمة الدولار الأمريكي زيادة عظيمة ولتلك ليس من التيسر إنشاء سد على بحيرة تانا فوراً .

٣ - ولكن من المرغوب فيه أن تقوم شركة وايت بإعداد مشروع نهائي وتقدير التكاليف بمعدل أبحاث أخرى في بحيرة تانا وفي مسألة الطريق إذ لم يكن لدى المهندسين عند ما كانوا في إثيوبيا منذ عامين الوقت الكافي لدراسة هذا المشروع دراسة وافية .

٤ - ومن المرغوب فيه على وجه خاص معرفة ما إذا أمكن خفض تكاليف الأعمال ويمكن الوصول إلى ذلك بالطريقتين الآتيتين :

أولاً - يمكن رفع منسوب المياه في البحيرة ارتفاعاً قليلاً إذا ما وجد المهندسون أنه ليس تحت ضرر من ذلك .

ثانياً - يمكن جلب المواد اللازمة للعمل إلى البحيرة من السودان إذا ما وصل الطريق من أدبس أبابا إلى الروصيرص الواقعة بالسودان .

٥ - لذلك يراد أن يفحص المهندسون ثانية الطريق من أدبس أبابا ومنسوب البحيرة ويبحثون أيضاً عن طريق إلى الروصيرص .

١٥ فبراير ١٩٢٢

د . م . م . ماكريجور

عبد المجيد عمر

وهذا نص رد حكومة الحبشة على مذكرة المندوبين :

وزارة الخارجية

أدبس أبابا

١٢ بكاتب سنة ١٩٢٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥

مذكرة

إعلاء إلى اقتراح القيام بدراسة أخرى لمنسوب المياه في بحيرة تانا والطريق من أدبس أبابا إلى بحيرة تانا ومد هذا الطريق من بحيرة تانا إلى الحدود تبيل حكومة إثيوبيا الإمبراطورية - بدون تعهد أبداً كان لحظها في تقرير ماتيدوغا مناسبتها للمستقبل - إلى الموافقة على هذا الطلب بشرط أن يقوم مهندسو شركة وايت بالدراسة الأخرى المقترحة على حساب المقترح كما هو الحال حتى الآن . ويدفع إلى شركة وايت بواسطة حكومة إثيوبيا الإمبراطورية . وأنه يجب على شركة وايت أن تسرع في بدء الدراسة الأخرى المقترحة وتعد مشروعا نهائياً وتفصيلاً للأعمال وتقديراً للتلفقات . وبعد إتمام الدراسة تستلم الحكومة الإمبراطورية التقرير وتبتم بصورة منها

هرودي

ختم وزارة الخارجية الاجيوبية

ترجمة كتاب شركة وايت الهندسية بنيويورك

١٩٣٣ م ٢١ مارس ١٩٣٣

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

بعد المساحة بين ملكية وحضرة صاحب العزة حسين سري بك وكيل الوزارة وببدا "شرف بان أنفذه" لاقتراح الآتي للعمل بصفة مهندسين استشاريين لمالكين ونظام إعمال المساحة الخاصة بحجرة نانا في سنة ١٩٣٣ كهندسين حكم .

والقرص من المساحة المذكورة وتقديم تقرير عنها هو كما يلي :

مسح وتحديد الطريق المزمع إنشاؤه بين أديس أبابا وبحيرة نانا بالحيشة .

مسح وتحديد الطريق المزمع إنشاؤه بين بحيرة نانا وحضرة السودان .

إنعام الباحث التي تحصلنا عليها الآن الخاصة بحجرة نانا وعمل دراسة أخرى لتأسيس حول البحيرة وعلى الجزائر وفي السهول المجاورة ودراسة حالة المعابد القري الواقعة على الشواطئ والجزر حيث نرى أنها ستأثر بتأسيس المياه التي وقع الاختيار عليها لأعمال الصبغ .

وستكون أعمال المساحة والتقرير وأقية البيانات بدرجة تسمح بتجهيز المقاييس الخاصة بتكاليف إنشاء الطرق كما أنها تستعمل على تصميحات الكبرى والإنشادات الأخرى اللازمة لتقدير هذه التكاليف والتصميحات اللازمة لتقدير قيمة تكاليف السد والإنشادات اللازمة للانتفاع بعماء بحيرة نانا . ويتضمن التقرير المقاييس الخاصة بالطرق والسد والإنشادات الأخرى على بحيرة نانا .

وستقدم بالتقاسم المستفيدين اللازمة لهذا العمل وأعداد المعدات اللازمة لفرض المساحة وإرشادهم إلى خطط العمل كما أننا سنتفق مع ممالككم أو مع مندوبكم الذي ترخصونه بذلك على خطط العمل أثناء سيره حتى يتسنى لنا تحقيق رغباتكم فيما يخص بالطرق المراد خصها وبمدي أعمال المساحة الواجب عملها حتى يتمكن الإنشاء بما يقوم به هؤلاء المستفيدون من وقت لآخر ويمكنكم مناقشتنا ومراقبة مدى وتفاصيل الأعمال أثناء سيرها .

وستدفع نتائج بحثنا في تقرير مطبوع يحتوي على نخرط ورسومات وسترسل صورته لحكومة الحبشة لتوزعها .

وجميع ما نريه من العقود ونصدرة من الأوامر وكذلك جميع الالتزامات ستكون باسم شركة وايت هندسية بالنيابة عن ممالككم .

وستقدم مصلحة الخاوية والمراقبة في مكتبنا بنيويورك بتجهيز البيانات الخاصة بمصاريفنا وستقدم لممالككم شرياً مع البيانات الخاصة بصير العمل أما فيما يخص بسجلاتنا وحساباتنا والمستندات التي لها علاقة بهذا العمل

والمبالغ التي ستصرف بموجب هذا الاتفاق فتكون تحت تصرف مندوبكم المرخص له لتجهيزها ومراجعتها .

وستدفع من الاعتبارات التي ستضمونها تحت تصرفنا مقدما دفعا ثانياً والآخرين نظير خدماتهم وكذلك لشترى الأدوات والمجارات والصاريف العارضة .

وفيما على حلاصة المقاييس الخاصة بتكاليف العمل وأتاعينا كمهندسين استشاريين للحكومة المصرية وهذا يتضمن الأتاعب الخاصة بقيامتنا بالعمل المين في هذا الاتفاق :

خلاصة المقاييس

دولار

أعمال في بلاد الحبشة ١٦٧٥١,٠٠

نقل المستفيدين والتأمين عليهم من وإلى أمريكا (رئيس

وأربعة مهندسين) ٦٤٠٠,٠٠

مهندسو مكتب نيويورك الفانغون بتجهيز الرسومات

واللوحات والبيانات الهندسية ١٦٠٠٠,٠٠

طبع وتجليد التقرير الخ ٤٠٠٠,٠٠

تلفونات ومطوعات ١٠٠٠,٠٠

الجملة ٩٧١٥١,٠٠

مصاريف إضافية لمكتب نيويورك بواقع ٣٥٪ ٣٤٠٠٢,٨٥

١٣١١٥٣,٨٥

أتاعب المهندسين الاستشاريين (بما فيها الخدمات

ومصاريف نائب الرئيس في مؤتمر سنة ١٩٣٣) ٣٨٠٠٠,٠٠

١٥٩١٥٣,٨٥

وقد قام جناب المستر نيهاوس بفحص هذه البيانات وملحق مع هذا صورة من المقاييس التفصيلية التي صار تحضيرها بالاشتراك مع المستر نيهاوس وبذلك انخفضت قيمتها عن المقاييس السابق تقديمها .

وعند قبول ممالككم هذا الاتفاق فتقومون بدفع مبلغ ١٥٩,١٥٠,٠٠ دولارا لدفع قيمة المصاريف والخدمات التي ستقدمها من حساب قيمة العمل على أن يدفع لنا هذا المبلغ بواسطة حكومة الحبشة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أطلعت اللجنة المالية على المذكرة التي رفعتها وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء بشأن التعاقد مع شركة وايت الهندسية ببيورك على القيام بأعمال المساحة والمباحث التكتيلية الخاصة بمشروع نهران تانا وملحقاته .

واللجنة المالية ترى أن يفتح الاعتماد الإضافي اللازم في حالة موافقة مجلس الوزراء على اقتراح وزارة الأشغال العمومية - في الباب الثالث من ميزانية الوزارة المذكورة .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس
محمد شفيق

٢٨ مارس ١٩٣٢

نمرة ١٦٥ - ٤٥/١

إلى وزارة المالية

وانق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢ على ما جاء في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

وزارة الأشغال العمومية

مذكرة إلى مجلس الوزراء

١ - فكرت الحكومة المصرية منذ زمن طويل في إنشاء نهران على النيل الأزرق ضد بحيرة تانا وأرسلت بموافقة الحكومة الحبشية في سنة ١٩٠٤ و ١٩١٥ و ١٩٢٠ بشتات فنية لزيارة البحيرة وإجراء أعمال المساحة وغيرها من المباحث وقد تقدم تقرير اللجنة الأخيرة في سنة ١٩٢٥ متضمنا خلاصة ما أمكن الحصول عليه من معلومات فنية لمدية هذا التاريج وجميعها معلومات أولية لا يمكن من واقعها اتخاذ قرار نهائي في صدق النهران المراد إنشاؤه .

٢ - وفي سنة ١٩٢٧ طلبت حكومة الحبشة من الشركة الأمريكية المعروفة بشركة وايت الهندسية ببيورك دراسة المشروع وتقديم مقايضة بتكاليف العمل لتقوم به الحكومة المذكورة على حسابها وتبيع المياه بذلك لمن يفتح بها .

وسضيف حسابكم من وقت لآخر التوائد على الرصيد الثمري البالغ في تدفق مقدما حسب ما قد يضيفه «هروا» ببيورك على رصيد الودائع الشهرية .

وحده التكاليف قابلة للزيادة والنقص بمعدل ١٠٪ متى استدعت ذلك ضرورة إتمام العمل على الوجه الأكمل . وتتوقع لنا الزيادة حسب ما هو مبدون عليه عند إتمام التقرير كما أن كل وفر يصير إعادته لكم كما هو مبين في هذا الكتاب .

وعند إتمام التقرير سندفع لمالك الاعتمادات التي ستبقى من المبالغ التي نعت لنا مقدما بعد ختم المبالغ المرخص لنا فيها بموجب هذا الاتفاق .

ومن المفهوم أنه عندما توافق حكومتكم على هذا الاتفاق ستفيدونا بقرائنا متى يسن لنا أن نتبرز أنسب الفصول للقيام بالعمل المطلوب في بلاد الحبشة .

وهذا الاقتراح يقوم مقام الاقتراح السابق تقديمه منا - ونرجو معاليكم ذلك لا يمكن هناك حاجة لبيانات أخرى التكرم بإفادتنا متى يسن لنا العودة في نيويورك وانتظار أوامركم .

وتفصلا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٢ مارس ١٩٣٢
جست إلى حكومة السودان بالاتفاق ما
ما كريكور
شركة وايت الهندسية الأمريكية
لادنو
نائب رئيس

وهذه صورة رد الحكومة المصرية على شركة وايت الأمريكية :

جتاب المستر هـ . لادنو

نائب رئيس شركة وايت الهندسية ببيورك

(بالقاهرة)

أشرف بانف أفند جتابكم أنني تسلمت خطابكم المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ . وبه التفصيلات التي تفتحونها بخصوص الأعمال اللازمة لنهران بحيرة تانا والشامل لتقايضة عن تكاليف الأعمال ومقدار أثمانكم .

ويظهر أن المعلومات التي يحتويها كاتبة لأنت أهدم لمجلس الوزراء والبرهان للحصول على التصديق اللازم للاقتادات للسير في العمل .

وليس لي أنه لا يوجد ما يدعو لإطالة إقامتكم بالقاهرة حيث إنني لا شك أنكم ستتمولون تقريبا أية معلومات ترى لازمة لزيادة الإيضاح .

وسنديكم بقرائنا بما يستقر على رأي مجلس الوزراء والبرهان سواء كان هذا الرأي بالموافقة أو عكسها ما

وزير الأشغال العمومية

٣ - وفي سنة ١٩٢٦ عقد مؤتمر في مدينة أديس أبابا حضره مندوب من حكومة السودان وآخر من قبل شركة وات مهندسية وترتب على أعمال هذا المؤتمر أن أودعت هذه الشركة مرفق من مهندسيه في سنة ١٩٣٠ إلى البعثة لدراسة المشروع وأعداد مديسة تكليفه وقد دعت حكومة السودان حكومة البعثة فعدت التي تمت حوالي ٨٠ ألف ريال أمريكي.

٤ - ثم هن الاهتمام بأمر هذا الخزن في مصر بعد سنة ١٩٢٥ فقد تبيت مكتب في مجلس النواب سنة ١٩٢٦ أثر ما أدانته الجرائد عن تخلف عقد من حكومت الحبشة واعتبر ربحاً لنيل مساهمة مياه النيل لأزرق كما أنه كان موضع اهتمام الجرائد وإثر ذلك جاء في أكثر من مسألة .

أما الحكومة فلم يكن من حبيب أهل اهتماماً بالأمر ، إذ ما كان يسمي أن تترك التصرف في أمر هذا الأمر - يحصل في عينه وعلى غير علم بما مع ما للمصر من مصلحة الكثير في مياه النيل الأزرق ، ولذا عملت على الاشتراك في المباحث التي حصلت بعد تقديم شركة وايت الهندسية للمشروع وبعثت بمحوداتها بالمحال ودعيت بمعرفة حكومة الحبشة إلى حضور المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا في شهر فبراير - ماضي .

٥ - حين من لبعضهم من دعت التي أحرمت وزارة الأشغال للاشتراك مع حكومة السودان للاشتراك في قدم بهم هندسون الأمريكيون ماضي : (١) إن المشروع مكون من عمليتين هما إنشاء خزان عند فخرج المياه من البعثة وإنشاء طريق مواصل بين البعثة وأديس أبابا .

(٢) إن أعمال إنشاء المباحث الفنية لم تكن واجبة وكافية لتقدير مصاريف المشروعين .

(٣) إن تقدير الطريق وصحت تحقيقاً لصفة جلالة إمبراطور الحبشة .

(٤) إن إنشاء طريق بين البعثة وحدود السودان له أهمية عظيمة لربط موقع البلد بأق حوض النيل على أنه يمتثل أن ترتب على إنشاء هذا الطريق تخفيض في مخلفات إنشاء الخزان نفسه .

(٥) إن مشروع الخزان حسباً هو مفهوم لأن لاحظ فيه عدم غرضه يذكر من شواطئ البعثة والحذر الواقعة فيها إجابة لطلب حكومة الحبشة التي تضمنت في عدم عمر المبنى والمعادلة على تلك الشواطئ والبحر ولذلك وضع لمشروع على أساس تخفيض مياه البعثة قبل فصل الأمطار لكي لا يرتفع سطح المياه بعد التعديل مع هو لأدب على أنه إذا أعيدت المباحث والمساحة على مدى أوسع مما حصل فقد يظهر بمكان تلبية سطح المياه بالبعثة من غير ما يرتب على ذلك تخفيض لأش مائي من الواقعة على شواطئ البعثة وفي حرجها .

(٦) إن تكاليف المشروع في حالة تنفيذها على الوجه الذي يقترحه الهندسون الأمريكيون مع إنشاء طريق بين البعثة وحدود السودان تبلغ حوالي ٣,١٠٠,٠٠٠ جنيه وتكاليفه في حالة إنشاء الخزن بالمسبب العالي الذي لم يدرس بعد قد تتعدى حوالي ٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٧) وله ولو أن هذه مصلحة كبرى في الوصول إلى اتفاق مع حكومة الحبشة وعند هذا الخزن لا به لا يأتى في اتخاذ قرار نهائي في المسألة إلا بعد أن تستوفى أعمال المساحة والدراس الخاصة بإنشاء الطريقين وإنشاء الخزان على المسبب العالي .

٦ - لذلك وساء على اقتراحى قرر مجلس الوزراء بجلسته ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ تعيين حضرة عبد الحميد عمر بك مدير عام إدارة الخزانات بهذه الوزارة مندوباً مصرياً في المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا في فبراير الماضي لدراسة مشروع إقامة خزان بحيرة تانا مع قصر مهمته على نقي أية اقتراحات قد يقدّم بها مندوب حكومة الحبشة في مصلد هذا المشروع وتتمهم مداه والى الوقوف بدون تعدي من جانبه على آراء حكومة الحبشة في هذا الصدد مع تحويله إلى أن يربط فيما يتعلق بمصاريف المساحة التكاليف اللازمة للمشروع بأن تقوم الحكومة المصرية بها ، وله أن يناقش في تفصيلاتها .

٧ - سافر المندوب المذكور إلى المؤتمر مصحوباً بمندوب حكومة السودان وقد تلقى المندوبان تعليقات مثالية لا تخرج في جوهرها عما قرره مجلس الوزراء على الوجه المتقدم . وقد حضر المندوبان هذا المؤتمر الذي أسفرت أعماله عن مجرد موافقة حكومة الحبشة على ما اقترحه المندوبان من حيث تكليف شركة وايت الهندسية بأعمال المساحة والبحث الخاصين بالطريق بين البعثة وأديس أبابا والطريق بينها وبين حدود السودان وأعمال المساحة والبحث الإضافية الخاصة بأعمال إنشاء الخزان على منسوب أعلى ووضع الخفائسات ورسم البنية للمشروع على أن تقدم أوراق المباحث وغيرها إلى حكومة الحبشة وأن تدفع إليها نفقات ذلك مقدماً لتتولى من جانبها دفعها إلى المهندسين الأمريكيين (كما حصل عند ما عملت المباحث الأولى التي تمت بناء على طلب حكومة السودان كما سلف ذلك) .

٨ - وقد بينت شركة وايت الهندسية في الكتاب المرسل منها إلى هذه الوزارة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ والمحققة صورة من هذه المذكرة تفصيلاً عن أعمال المباحث وغيرها مما تحقق عليه في المؤتمر ودرت فيه تكاليف هذه الأعمال وأنها تبلغ ١٥٩,١٥٣ ريالاً أمريكياً (تعادل في الوقت الحاضر ٦٦٥,٠٠٠ جنيناً بحرياً تقريباً) فأكرة أن هذا المبلغ تقريدي قد زيد أو ينقص نحو عشرة في المائة وبينت في الكتاب المذكور أيضاً الشروط التي تقبل بقبضها عليها هذه السعودية وطلبت أن يدفع لها المبلغ مقدماً بواسطة حكومة الحبشة .

٩ - ولما كانت الأعمال المذكورة ستحصل تنفيذاً للبدئي التي قررها مجلس الوزراء بجلسته ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ فإن أنشرف بمرض الأمر عليه واجبا تقريراً ماضي :

أولاً - الترخيص لوزارة الأشغال بالتعاقد مع شركة وايت الهندسية ببيروك على القيام بأعمال المساحة والمباحث التكاليف الخاصة بمشروع خزان بحيرة تانا ولتعلقاته طبقاً للشروط الواردة في كتابها المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ ثانياً - اقتراح إضافي في ميزانية السنة المالية الحالية ببلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصري لصفه في هذا السبيل .

ثالثاً - الترخيص لها بأن ترسل إلى الشركة الكتاب الملحقه مسورة مع هذه المذكرة رداً على كتابها المتقدم الذكر .

تقديراً في أول من المدة ١٩٣١ (٢٧ مارس سنة ١٩٣٣)

وزير الأشغال العمومية

محمد شفيق

ولقد عرض القانون فوق هذا إلى إزالة العزب التي لا تتوافر فيها شروط الترخيص بإنشائها ووضع ضوابط لهذه الإزالة رأت فيها اللجنة الكفاءة لوقاية ملاك العزب مما يمكن أن يكون مبداً للبست بهم وبمخوفهم (مادة ١٢ من المشروع) .

والجدة ترى على كل حال أن مشروع القانون المروض على المجلس اليوم خطوة مازكة إلى الأمام في تنظيم المساكن القروية تنظيمًا طاملاً أحسّت البلاد بالحاجة إليه ولا يسعها وهي تتشرف ببرضه على هيئة المجلس إلا أن تشكر الحكومة على ذلك .

والجدة لا تنسى لفت نظر المجلس إلى أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة عرض على مجلس النواب فلاحظ بعد القراءة الثانية لهذا المشروع أنه لم يمرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور، فأوقف النظر فيه وأحالها إلى تلك اللجنة ، وهذه عدلت في بعض نصوصه وحذفت منه بعض مواد على اعتبار أنها تتصل بشرح في نية الحكومة القيام به وهو البناء خارج السكن سواء أكان في مدينة أم بلد أم قرية، وقد بسطت لجنة الداخلية والشؤون الصحية لمجلس النواب في تقارير ثلاثة تلك الأمور التي مر بها مشروع القانون أمامها وأمام المجلس واللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور .

وقد وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب ، وهي تتشرف ببرضه على هيئة المجلس الموقر وترجوه الموافقة عليه ، وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون العزب

نحن نؤاد الأول ملك مصر

نؤد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول - في العزب

مادة ١ - في تطبيق هذا القانون تعتبر عزبة مهما اختلفت تسميتها عن ذلك عرفاً بمجموعة الأبنية التي تقام في أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها ، وتكون معتمدة لسكنى الزارعين وصاحب العزبة عند الاقتضاء ، ولحفظ المحاصيل الزراعية ، وإيواء المواشي وما يتبع ذلك .

مادة ٢ - لا تنشأ عزبة إلا بعد الترخيص بذلك من المديرية بعد موافقة مجلس المديرية . ويكون الترخيص لازماً أيضاً لكل بناء يضاف إلى عزبة موجودة فعلاً على مسافة تزيد عن خمسين متراً من حدود تلك العزبة .

مادة ٣ - يقدم طلب الترخيص إلى المديرية بمعرفة المالك ، أو من يقوم مقامه ، ويجب أن يرفق به رسم الموقع المراد إنشاء العزبة فيه ورسم مياثها .

ملحق رقم ٨٣

جلسة الأربعاء ٢٨ صفر سنة ١٣٥٢

(٢١ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع قانون العزب

(المرحومة الشيخ أحمد رشدي) .

أعمال المجلس يجلسه المتعددة بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ إلى اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بالعزب .

وقد بحثت اللجنة مجلساتها المتعددة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ بحضور حضرة صاحب السعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية .

ولقد كان أمر إنشاء العزب لنسبة سنة ١٨٨٤ متروكاً لحرية الملاك وإرادتهم لقلّة عددها ولأنها في عزلتها كانت مهددة في أسوأ كما أنها كانت مصدراً لساكنيها الأمن العام .

وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال نظم طرق حراستها وهي أول مرة عرضت الحكومة للعزب بالتشريع ، ثم أعقبه صدور أوامر عالية في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ و ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ و ٢٩ يولي سنة ١٨٩٩ ، والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ المعمول به الآن .

اتسع نطاق العمران في القطر المصري وازداد عدد السكان به وتوسعت إلى حد ما واتسعت كذلك طرق استصلاح واستغلال الأراضي الزراعية فيه وتبع هذا كثرة في عدد العزب ورؤى منها أن القوانين التي عرضت لها غير كافية بما يتطلبه الزيادة الحاصلة فتقدمت الحكومة بمشروع القانون المروض الآن وقد استبكت فيه التواضع في تشريع القديم وأخصها رعاية الوسائل الصحية بقدر ما تسمح به طبيعة هذه المباني والعرض الذي وجبت له وقيدت في المشروع الملاك الذين يمتثلون إنشاء عزب بمرض أمرهم على مجلس المديرية ليخلص إليهم موائماً ، ويترط على هذا المجلس أن يدين حاجة الأرض الزراعية إلى إنشاء تلك العزبة من ناحية مقدارها وعدد الزارعين ، ثم قيدت المجلس في ترخيصه ببناء هذه العزب بشروط ترجح إلى وفرة المساء الصالح للشرب ، سواء كان من النيل أم من الأرض بواسطة آلات رافعة (طلمبات) ، وإلى تخصيص محل لوضع السباد ، وإنشاء مراحيض خاصة في كل بيت أو عامة للعزبة . وإقامة البناء على نمط يوفر لساكنيه الشمس والهواء (المواد ٢ و ٣ و ٤) . وإبعاد المباني عن مجارى المياه لئلا تلحق تلوثها ، وعن الطرق العامة لمنع التعدي عليها ، وعن الجبال وبك المياه حفظاً لصحة ساكني لعزب .

وبعرض هذا الطلب على المجلس في أول جلسة على ترخيصه .

ويعني المجلس مساحة لأرض من تنسبكها طلب الترخيص في الجهة المراد إنشاء العربة فيها ويحدد لأشخاص المشتغلين بزراعتها والمساكنة بين هذه الأطنان وبين كل قرية ١٠٠ مكان آخر يتيسر فيه سكنى وإسكان اقتصاد الوسائل الكافية لحرسه مربية حرم مضارب بهطة .

ويقرر المجلس كافة الشروط التي يستلزمها الأمن العام .

ويراعى في الترخيص بالإشياء الشروط الصحية الآتية :

١ - أن يكون لكل عربة في الجهات التي لا يتيسر الحصول فيها على مياه الليل الصالحة آلة رافعة للمياه (طلمبة) في القطعة التي يمكن الحصول فيها على مياه صالحة .

٢ - أن تكون الأبنية ذات منافع كافية بحيث تظلها الشمس والمياه .

٣ - أن تملك أرض جحر السكن بطنية من مادة صماء ، وتكون من كسر الطوب أو الشقف أو الحجر مع الجير أو تكون من مخلوط من الطين والتبن ، وأن تظل جدرانها بمونة البياض أو بمخلوط من الطين والتبن مع رشا بالجير .

٤ - عمل مرحاض قروي في كل منزل أو إيجاد مرابض عمومية صحية لكل صف أو أ أكثر من منازل العربة .

٥ - تخصيص محل لوضع السماد العضوي (سباح المواشي) .

مادة ٤ - لا يجوز لترخيص بإنشاء عربة تكون حدودها الخارجية على أقل من المسافات الآتية :

(أولا) عشرين مترا من آخر ميل خارجي لجسر النيل أو جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي ١٠٠ متر من جبانة ١٠٠ أمتار من طريق زراعي .

(ثانيا) ثلاثمائة متر من بركة موجودة بالجهة البحرية أو مائتي متر من بركة واقعة في جهة أخرى .

مادة ٥ - يكون الترخيص ببناء العربة نافذ للمفعل لمدة سنتين ويجوز تجديد هذه المدة لمرتين لا يتجاوز السنتين بشرط أن يكون المالك قد بدأ فعلا في البناء وأن يبدأ أسبابا جدية لتوقفه عن البناء موقتا فإذا انتهت المدة المشار إليها بطل مفعل الترخيص .

مادة ٦ - إذا قرر المالك بعد انتهاء مدة الترخيص أنه اقتصر على إقامة جزء من الأبنية المرخص له بإنشائها وكانت هذا الجزء مستوفيا كافة الشروط وما يصح عادة إشارته عربة قائمة بذاتها قرر المجلس اعتباره عربة .

مادة ٧ - إذا أنشئت عربة أو شُرع في إنشائها بدون ترخيص أو كان مرخصها ولم تستوف الشروط والإجراءات المبينة في المادتين ٣ و ٤ جاز للمجلس أن يقرر هدمها .

على أنه إذا لم تبث مخالفة إلا بعد مضي ستة شهور على إتمام البناء وكانت العربة غير المرخص بها تتوافر فيها الشروط والإجراءات المبينة في المادتين ٣ و ٤ فإن المجلس يقرر اعتبارها عربة مرخصا بها . وكذلك الحال إذا كان صاحب العربة سواء كان مرخصا بها أو غير مرخص بها ولم تتوافر فيها تلك الشروط والإجراءات، قد قام بتنفيذ الأعمال التي قررها المجلس في المهلة التي حددها له .

وتسرى الأحكام المتقدمة على العربة التي تكون أنشئت بدون ترخيص في ممر ستة شهور قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

والدري في جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى أن يوقف أعمال البناء إلى أن يصدر قرار المجلس في شأنها .

مادة ٨ - للمالك العربة أن يضيق إليها أبنية جديدة بدون حاجة إلى ترخيص سابق بشرط أن يتفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ وفي حالة المخالفة يجوز للمجلس أن يقرر هدم تلك الأبنية إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التي يقرها المجلس في المواعيد التي يحددها له .

مادة ٩ - للمجلس أن يقرر هدم كل عربة إذا صارت عادة ملها لأكثر من واحد من سبق الحكم عليهم للقتل عمدا أو لجناية سرقة أو حريق أو لإحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ من قانون العقوبات الأهل أو الشروع في إحدى الجرائم السابقة أو من سبق الحكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتية بيباتها أو لشروع في إحدى تلك الجرائم وهي التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨ من قانون العقوبات الأهل وخطف الأشخاص وتعتيل وسائل المواصلات وجنحة السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة والنصب وتزيف النقود أو أوراق البنكنوت أو أوراق النقد والاحتمار في المواد المخدرة وانتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بانقضاء .

مادة ١٠ - للمجلس أن يقرر إزالة كل عربة إذا خلت من سكانها وتهدمت .

مادة ١١ - للمجلس أن يقرر هدم كل عربة أنشئت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو بعده ، إذا تسمت حراسها أو رفض المالك دفع مصاريف الحراسة .

مادة ١٢ - لا يصدر قرار بالهدم إلا بعد تكليف مالك العربة كتابة بإبداء أقواله المجلس أول ما يتبدى المجلس لذلك من بين أعضائه .

ويستلزم أن يكون قرار الهدم صادرا عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المنتخبين بالمجلس وبعد أن ينظر المجلس فيما يبيده المالك كتابة أو شفاهة لتبرئة نفسه .

وفي الأحوال المبينة في المواد ٩ و ١٠ و ١١ بشرط أن يصادق على القرار من مجلس الوزراء وفي باقي الأحوال يشترط أن يصادق على القرار من وزير الداخلية .

مادة ٣ - يكون الترخيص بإنشاء العزب بناءً على طلب يقدمه المالك أو من يقوم مثله ، وبمقتضى رسومات ترافق مع الطلب وبصادق عليها مجلس المديرية .

ويراعى في الترخيص «إلّا» شروط صحية وأخرى تتعلق بالأمن العام والحراسة . ويتحدد تلك الشروط بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٤ - لا يجوز الترخيص بإنشاء عزبة ما لم تكن حدودها الخارجية واضحة على المسافات الآتية بالأقل :

(أولاً) مائة متر من آخر ميل خارجي لجسر النيل أو جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي أو من جبانة .

(ثانياً) ثلاثة أمتار من بركة موجودة بالجهة البحرية أو مائى مقمر من بركة واقعة في جهة أخرى .

مادة ٥ - يكون الترخيص ببناء العزب نافذ المفعول لمدة سنة . ويجوز تجديد المدة سنة أخرى بشرط أن يكون المالك قد بدأ فعلاً ، وبصفة جدية في البناء وحالت موانع دون إتمامه خلال السنة ، وإلا بطل مفعول الرخصة .

مادة ٦ - كل بناء يضاف إلى الأبنية الصادرة بها الرخصة يجب أن تراعى في إقامته المسافات المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون ، وشروط الصحة والأمن العام التي يحددها قرار وزير الداخلية .

مادة ٧ - تجوز المراقبة في بقاء العزبة التي يثبت أن بنائها تم قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ العمل بهذا القانون ، حتى لو كانت قد أقيمت بدون ترخيص سابق أو لم تستوف في إقامتها الشروط القانونية .

ولكن ليس للمالك أن يضيف إلى الأبنية الموجودة فعلاً أبنية أخرى إلا بترخيص تراعى فيه أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - كل عزبة يتصح في أى وقت أنها - بعد العمل بهذا القانون أو إنشاء الستة أشهر السابقة على تاريخ العمل به - أنتشت أو شرع في إنشائها بدون ترخيص ، يعرض أمرها على مجلس المديرية :

(أ) فإذا كانت الأبنية واقعة على الأبعاد القانونية ومتوافرة فيها كافة الشروط التي يستلزمها حفظ الصحة والأمن العام ، جاز للمجلس أن يقرر اعتبارها عزبة كالعزب المرخص بها .

(ب) وإن رُوى لزوم إجراء تعديل في الأبنية أو في وضعها أو إزالة جزء منها ، فليجلس أن يبين المالك بما يرى ضرورة إجرائه قبل اعتبارها عزبة بصفة رسمية ، مع تحديد مهلة مناسبة يقوم فيها المالك بالأعمال المطلوبة . فإن قام المالك في المهلة المحددة بما هو مطلوب ، حاز للمجلس أن يقرر اعتبارها عزبة . وإلا فتردها .

(ج) وإن رُوى أن الأبنية غير قابلة لاعتبارها عزبة ، لمخالفتها لأحكام القانون مخالفة لا يمكن إصلاحها ، قرر المجلس هدمها .

ولجهة الإدارة في جميع هذه الأحوال أن تنفد السيرة في البناء إلى أن يصدر قرار المجلس في شأنه .

وإذا لم يتم المالك بتفدية قرار الهدم في الميعاد الذي يحدده له يجرى الهدم لعدم على مصاريف المالك وتحصل مصاريف الهدم من مالك العزبة .

مادة ٩٣ - يجوز تطبيق أحكام المواد ٩٠ و ٩١ و ٩٢ بالشروط المبينة والزيادة السابقة على النجوع والكفور والقرى ولو لم يسلمها تعريف العزبة إذا كانت مسكنها لا تزيد على عشرة .

الباب الثاني - أحكام عامة

مادة ٩٤ - لو أزيلت الداخلية في كل وقت أن يأسر بإزالة ما ينشأ من مضارب العربان خارج منطقة السكن في القرى أو خارج حدود العزبة . وله كذلك هدم كل بناء يقام خارج تلك المنطقة أو تلك الحدود لإيواء المواشي أو لحفظ المحاصيل أو لأى غرض آخر إذا ثبت أن بقاء هذه المضارب أو هذه المباني يهدد الأمن العام .

مادة ٩٥ - يكون تنفيذ الإزالة أو الهدم على مصاريف المالك .

مادة ٩٦ - تنهى المادة الحادية والأربعون من القانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٩٧ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر ...

ملحق لتقرير اللجنة

نص المشروع الوارد من الحكومة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية والأربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩

لسنة ١٩١٣

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ؛

وسمعت بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول - في العزب

مادة ١ - العزبة هى مجموعة أبنية تمام في أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها ، وتكون معدة لسكنى الزارعين وصاحب العزبة عند الاقتضاء ، ولحفظ المحاصيل الزراعية وإيواء المواشي .

مادة ٢ - لا تنشأ عزبة في المديرية ولا تهدم عزبة بالطرق الإدارية ، إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

ويجوز المدير المدم بالطرق الإدارية وتحصل مصاريف ذلك من مالك العربة ، طبقاً لنصوص القانون نمرة ١٥ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤

مادة ١٥ - تسرى أحكام المواد السابقة على الأبنية التي ينطبق عليها التعريف المبين في المادة (١) ولو كان متعارفاً على تسميتها باسماء أخرى غير اسم "العربة".

ويجوز تطبيق أحكام المواد ١١ و ١٣ و ١٣١ بالشروط المبينة في المادة ١٤ على المحو والكتف والقرى ولو لم يشملها تعريف العربة ، إذا كان لم يمتنع على وجودها أكثر من خمس عشرة سنة ، وكانت المساكن المكونة منها لا تزيد على عشرة .

الباب الثاني - في الأبنية خارج السكن

مادة ١٦ - البناء خارج السكن هو البيت الذي ينشئه صاحبه للسكنى فقط خارجاً عن حدود البلد أو القرية أو العربة التي يتبعها ذلك البناء .

مادة ١٧ - لا يقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون بناء خارج السكن إلا بترخيص من المديرية .

ويجوز استئناف رفض طلب الترخيص إلى وزير الداخلية .

مادة ١٨ - يكون الترخيص بإنشاء الأبنية خارج السكن بناءً على طلب يقدمه المالك أو من يقوم مقامه ، وبمقتضى رسومات ترفق مع الطلب وتصادق عليها المديرية .

وراعى في الترخيص بإنشاء شروط صحية ، وأخرى تتعلق بالأمن العام والحراسة . وتحقق تلك الشروط بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ١٩ - ليس للمالك أن يغير في الموقع الصادرة به الرخصة أو أن يتوسع في البناء بحيث يجاوز به حد الترخيص الممنوح إليه إلا برخصة جديدة من المديرية .

مادة ٢٠ - (أولاً) إذا أنشئ بناء خارج السكن أو شرع في إنشائه بدون ترخيص من المدير ، أو من وزير الداخلية في حالة الاستئناف ، جاز لهجة الإدارة أن تباشر هدمه قبل إتمام بناءه أو في أثناء سنته أشهر من إتمامه .

(ثانياً) ويجوز تطبيق نص الفقرة السابقة إذا حالف المالك شروط الترخيص الممنوح إليه .

(ثالثاً) لويزر الداخلية أن يقر هدم كل بناء أنشئ خارج السكن بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو بعده إذا تضرعت حراسه أو رفض المالك دفع مصاريف الحراسة ولا يصدر قرار بالتطبيق هذه الفقرة إلا بعد تكليف المالك بإيداع أمواله للدير أو لمن يندبه المدير لذلك ، وبشرط المصادقة على القرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢١ - يسرى حكم المادة السابقة على الأبنية التي تصنف في العربة بموجب هذا القانون ، وكذلك في يدور في تلك حد الترخيص المنوح به أو يخالف شرطه .

مادة ٢٢ - إذا تمسح أن المالك حد تنبيه مدة الرخصة اقتصر على إقامة خمس زبنة المرحص له منسحب . وكان هذا الجزء مستوجباً كونه اشراطاً مما يصح بأده خارجه عربة قائمة بذاتها ، حاز لمجلس لاكتنه بدو الامية ، إلا يجردها

وراعى في ذلك حكم المادة ٢١ السابقة والفقرة (ب) من المادة الثامنة .

مادة ٢٣ - مجلس أن يقرر هدم كل عربة ، ولو كان مرخصاً بها ، إذا صارت عدة ملأها أو ماوى بنية أشخاص سبق لحكم عليهم في الجرائم الأبنية .

(١) المحكوم عليهم لقتل عمداً أو لشرع فيه .

(٢) المحكوم عليه لارتكابه جريمة من جنابات لمرقة أو لشرع فيها .

(٣) الذين حكم عليهم أكثر من مرة "واحدة" لارتكاب جريمة من الجرائم التي يباينها أو لشرع في إحدى تلك الجرائم ، إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء تعاقبه أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتمتع .

التبديد المصنوع عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨ من قانون العقوبات الأهل ، غطف الأشخاص ، الحريق عمداً ، تعطيل وسائل المواصلات ، حصة السرقة ، إخفاء الأشياء المسروقة ، النصب ، تزيف النقود أو أوراق السكك أو أوراق النقد ، إتلاف المزدوعات ، إعدام المؤن أو الإصرار بها صرماً لبيعاً الاتجار في المواد الخفية ، تنهات حمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما .

مادة ٢٤ - لمجلس أن يقرر هدم كل عربة ولو كان مرخصاً بها إذا تدمت أوجلت من سكان عربة .

مادة ٢٥ - لمجلس أن يقرر هدم كل عربة منسحبت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو بعده ، إذا تضرعت حرسه ، ورفض المالك دفع مصاريف الحراسة .

مادة ٢٦ - لا يصدر قرار هدمه إلا بعد تكليف مالك العربة بإيداع أمواله لمجلس ليدفعه .

ويشترط أن يكون قرار هدمه صادراً عن أعية تريد على مصف مجموع عدد أعضاء مجلس القرار .

في الأحوال المبينة في المواد ١١ و ١٣ و ١٣١ يشترط أن يصدق عن قرار من مجلس نوزر .

وفي الأحوال يشترط أن يصدق على القرار من وزير الداخلية .

الترخيص كما أجبر لظاهرة الداخلية إصدار الأمر بهم ما أقيم منها سواء أ كانت الأبنية قد تمت أم لم تم (البنـد "أولاً") ، وكذلك أجبر مدم العربة التي تصنع صوم ب حراستها أو عدم تناسب مصاريف الحراسة مع فله السكان والمهـلـم ، أو التي تتضع أنها مأوى أو ملجأ للصوم ، بشرط المصادقة على قرار المدم من مجلس النظار (البنـد "ثانياً" من المادة ١) .

ولما صدر القانون نمرة ٢٢ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ بتعديل القانون الطبي بما يتعلق بخصاصات مجالس المديرية وطريقة تشكيلها وإجراءاتها نص فيه على أن يكون الترخيص بإنشاء العربة بموافقة مجلس المديرية ، وبتنـيـم المشرع الفرصة فقطم طريقة الترخيص بإنشاء وطريقة المدم وشروط كل منها (مادة ٨) وهذه المادة نقلت بحرفها إلى القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في أول يوليـه سنة ١٩١٣ ، وهو القانون المعمول به الآن فيما يتعلق بالعرب .

وفيما عدا نص عليه في المادة ٤١ من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ من وجوب ترك مسافة معينة بين العرب وبين الجبال والبرك ، وهو شرط يستلزمه حفظ الصحة العامة ، يرى المتنبح لما اشغلت عليه القوانين السنة المذكورة من الأحكام الخاصة بالعرب أن المشرع لم ين فيهما كلها إلا لتحقيق مطالب السلطة التنفيذية من حيث توافر شروط الحراسة وحفظ الأمن العام وترتكب مسافة بين أبنية العرب وبين النيل والترع والمصاريف العمومية تسهل على الحكومة تعديل هذه الجارى دون تكبد نفقات باهظة في نزع الملكية .

وإنما شرعت الحكومة بنفس هذا التشريع تقصا بالغا في كل ناحية من نواحيه وخصوصا بعد أن تفرقت وجهة النظر إلى العرب وإلى وجوبه .

فيعد أن كان تزوج الأهـل من القرى والبلاد لاستثمار الأراضي الزراعية تنته منه راحة أرضية في تناسل من الأشغال الأيمرية وخفر البلاد كما يستند مما ورد في الأمر العالي الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٥ وبعد أن كت الحكومة تعيد ترخيص إنشاء العرب بقبول تعيلة ، كما تشترط ألا يقل زمام العربة عن خمسين ذوا ، ولكل واحد . وذلك للإقلال من عدد العرب ولحصـر السكنى في البلاد وقرى جهـد الإسكان كما يسـهل على رجال الحفظ ضبط الأمن العام . بعد هذا أصبح ينظر إلى إقامة العرب كوسيلة لا بد منها لاستصلاح الأرض وإحياء مواتها وأصبح يتشاور العرب وكثرتها دليلا على تقدم المدمان والملكة واطمئنان الحكومة إلى قدرتها على ضبط الأمن وكفول الراحة لكل من تظله سماء البلاد سواء أ قام في الحضر أم في الريف ، حتى لقد غلب عند العرب إلى أمكن حصرها لغاية الآن ١٥٢٢٤ عربة أي نحو أربعة أضعاف عدد القرى والبلاد والمدن الموجودة في أرجاء المملكة .

(راجع) لوزير الداخلية في كل وقت أن يأمر بهم أو إزالة ما ينشأ خارج الحدود المقررة للبادر أو القرى أو العزب من مضارب العربان وكذلك ما ينشأ لإيواء المواشي أو لحفظ الخاصـصـات أو لأى غرض زراعى آخر إذا وجد في بقائها تهديدا للأمن العام .

ويجـرى المدير المدم أو الإزالة بالطرق الإدارية المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من هذا القانون .

مادة ٢١ — تلغى المادة الحسادية والأربعون من القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٢٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون وجعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون الخاص العرب ولأبنية خارج السكـن

هذه أول مرة — في تاريخ التشريع المصرى الحديث — يوضع فيها تشريع مستقل للعرب .

ويؤخذ مما أدى إليه البحث والاستقصاء أن العرب ذكرت — أول ما ذكرت في التشريع المصرى — في الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤ خاصا بالعرب . وكانت الإشارة إليها قاصرة على تنظيم طرق حراستها (مادة ٥١) .

وصدر أمر عال آخر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ ، خاصا بالعرب أيضا ، نص في المادة السادسة منه على السماح بجهة الإدارة بهدم العزب التي شئت عنجز ما لكيا عن حراستها (البنـد "أولاً") وكذلك العزب التي يظهر للمدير أنها ملجأ أو مأوى للأشقياء . بشرط المصادقة على قرار المدم من مجلس سطار (البنـد "ثانياً") . كما أنه حظر إقامة أية عربة إلا بعد الترخيص بها من وزارة الداخلية وبشرط ألا يقل زمامها عن خمسين ذمدا وأن يكون الزمام ملكا لشخص واحد (البنـد "ثالثاً") .

ثم صدر أمر عال ثالث بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ عدلت به المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ بتديلا أجيزه عريض مقدار الزمام بالنسبة للوظائف السابقين الذين استمدوا أخطايا تماشاهم .

وصدر بعد ذلك أمر عال رابع بتاريخ ٢٩ يوليـه سنة ١٨٩٩ عدلت به المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ بتديلا أجيزه بجهة الإدارة وقبـ بـاء العربة التي يشرع في إقامتها . بـون

يصدره وزير الداخلية يفرض فيه أول الأمر ما لا يرى عنه غنى من التدابير الأساسية بحيث تكون سهلة التحقيق قليلة التكاليف ، وبحيث يقضى له استبدال غيرها بما تبناه لما يسفر عنه الاختيار ولما يراه في أحوال المالكين والأجزاء من حسن الاستعداد والنضوج .

كذلك لوحظ أن في التشريع القائم مواضع نقص عديدة أدت إلى التعجيب في تطبيقه أحيانا وإلى غل يد المطبقين عن تنفيذ أحكامه في كثير من الأحوال .

مثال ذلك : يهكم مالك الأرض الزراعية إلى المديرية طلب الترخيص له بإنشاء أبنية عزية في أرضه . وبعد أن ينال الترخيص في حدود الرسم الذي يقسمه إلى المديرية و يعتمد على المجلس المديرية وبالشروط التي تفرض عليه لا يشرع في البناء إلا بعد زمن طويل جدا وقد لا يمتد إلا بعد أعوام كثيرة وقد لا يمتد أبدا . وليس في القانون الحالي شرط جزائي لمثل هذه الحالة . وقد يتم للمالك الأبنية على الأجداد القانونية ثم يشرع بعد وقت آخر في إضافة أبنية أخرى . لئلا لم يسبق الترخيص له بما فيجاوز في إقامتها الأجداد القانونية الواجب تركها بين الأبنية وبين مجاري الماء أو بينها وبين المستنقعات والحدائق ولا تتمك جبة الإدارة معه من ذلك لأن القانون الحالي ليس فيه من الأحكام ما يسمح لها بهذا المنع .

وهناك طريقة أخرى يلجأ إليها كثير من المالكين للتعايل على بناء العزب دون التنفيذ بأحكام القانون ، ذلك بأن يبني الواحد منهم في أرضه الزراعية بيتا واحدا يدعى أنه لسكاه خاصة مما جرى العرف على تسميته بناء خارج السكن . ومثل هذا البيت لا يعد عزية ، فصاحبه ليس في حاجة إلى أخذ ترخيص ببنائه وهو في حل من إقامته حيث شاء حتى لو كان ملاصقا لمسار النيل أو جسر عزيمة عمومية أو مصرف عمومي أو لأرض جبانة أو مستنقع ، ثم يأخذ في توسيع هذا البناء بين وقت وآخر فيتمهده لحفظ الحاصلات ولإيواء المواشي والسكنى المزارعين ، أي يعمل منه عزية رغمًا عن القانون ودون أن تصل إليه يد القانون .

مثل هذه الحالات وغيرها ظنت إليها الحكومة في التشريع الجديد فضمتها من الأحكام ما يسهل النقص في التشريع المعمول به .

وفيما يلي بيان بأحكام المشروع المراتق والأغراض التي وقعها الحكومة منها :

اشترط في المشروع ألا تنشأ عزية إلا بعد موافقة مجلس المديرية (مادة ٣) وألا ينشأ بناء خارج السكن إلا بترخيص من المديرية (مادة ١٧) وأن يكون الترخيص بإنشاء بناء على طلب يقدمه المالك أو من يقوم مقامه

ولا يخفى أن سكان هذا البلد كثر من العرب . وهم عدد لا يستهان به من أهل المنطقة — يكادون أن يكونوا جميع من طمعة الأعراف الذين يعملون في استثمار الأراضي و زرعها واستصلاحها حساب مآكلها ويكون سكانهم على حسب المسالك

وشاهد أن الدور التي تقام في العرب السكنى لأحرار لا تراعى في إقامتها ما تقتضيه قواعد الصحة . فهي تكون في الغالب من طابق واحد قليل الارتقاء . مادتها اللبن والطين أرضا وسقفا وجدران . فلا تقيم حرارة الصيف ولا تمنع عنهم طوبى الشتاء . وفي أن توجد قب السواقي التي تسمح بتجديد الهواء ودخول ضوء النهار . فضلا عن خلوها من معقات تصريف الفضلات ومن الماء الصالح للشرب وفضلا عن كون الأحياء فيها صفا واحدا مع أولاده ومع المواشي بين حدائق واحدة وتحت سقف واحد .

وإذا كانت العزية مائة للقرية ثم للبلدية ، وإذا كان لقرية من حياها مائة مائة فلا غرابة فيما نراه من مثل هذه الحال في سكنى السواد الأعظم من الطبقات العاملة بالقرى بل وبالمدن أيضا .

ولقد دل الاختيار على أن الأخذ بالأساليب الصحية في السكنى وفي كل مقتضيات الحياة يكون بالعبود أكثر مما يكون الإرشاد والتعليم . ففي عهد الإنسان أن يعيش في دار رحيه يدخلها الهواء الطلق ويتنفس إليها أشعة الشمس ، ومتى تمود استعمال المراض وشرب الماء التي ، صعب عليه بعد ذلك أن يستعمل هذا النظام نظاما آخر لا يقوم على قواعد الصحة ولا تتوافر فيه معات الراحة المتقوية .

وقد رأت الحكومة أن الأول قد أن وضع سلسلة من التشريعات تكفل الأخذ بالأساليب الصحية في سكنى الأجراء والطبقات الفقيرة وأن تبدأ في ذلك بالعزب التي تشتهر الآن على اعتبار أن العزبة مائة للقرية ثم للبلدية كما قدسنا ، وعلى أمل أن مالكي العزب الحالية التي لا تتوافر فيها شرائط الصحة سيبدون أنفسهم مضطرين مع مرور الزمن إلى توفير هذه الشرائط في عربهم ليكتفوا ، فقال الأحرار ، على حدسيه ، خصوص وأن هذا لا يكلفهم غير القليل من المال يوصوه أصعبا بما سيبتأ عنه حتى من تحسين صحة الأجراء ومن تصاعف إنتاجهم تبنا نفعية أبعادهم .

وهذه هي وجهة النظر التي أحدثت في حكومة وضع التشريع الجديد فأعرب .

على أن حكومتنا ، مع ذلك ، رأت أن تسير خطوة خطوة فيما اعترته من إحراج حال سكان العرب . وبما من أن تصمم سنون جميع التواعد التي رأى ربح الصحة ضرورة اتخادها في بناء العزب ، تركت ذلك إلى قرار

ونص (في المادة ٩) على أن كل بناء جديد يضاف إلى الإبنية الصادرة بها الرخصة يجب أن تراعى في إقامته المسافات المنصوص عليها في المادة ٤ وشروط الصحة والأمن العام التي يعتمدها قرار وزير الداخلية. وطاهر من هذا أنه يجوز لمجلس المديرية أن يقرر هدم ما يقام مخالفا لأحكام هذه المادة .

ونظرا لأن المشروع المرافق قضى باعتبارها مخالفاً التي تقع في بناء العزب من المخالفات المستمرة التي يجوز رأتها في أي وقت وهذا بخلاف ما يقضي به القانون المعمول به (الفقرة "ثانية" من المادة ٤١ من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣) من سقوط حق جهة الإدارة في إزالة حصد ستة أشهر من إتمام البناء . فقد رأى تضييق التشريع الجديد نصاً يربط بينه وبين التشريع السابق عليه ويحفظ به الحقوق المكتسبة بمقتضى التشريع السابق . لذلك نص (في المادة ٧) من المشروع على أنه يجوز الموافقة على بقاء العزبة التي ثبتت أن باعها تم في المدى المحدد بالقانون القديم حتى لو كانت قد أقيمت بدون ترخيص أولئك تستوف في إقامتها الشروط القانونية . واحتاطت نفس المادة فقصت بعدم جواز إضافة أبنية جديدة إلا بترخيص تراعى فيه أحكام القانون .

وتضمنت (المادتان ٨ و ٩) الأحكام الواجب العمل بها نحو العزب التي تنشأ أو يشرع في إنشائها بدون ترخيص بعد العمل بالقانون الجديد أو في أثناء السنة الأشهر السابقة على تاريخ العمل به (أي قبل أن يصبح وجودها حقا مكتسبا بمقتضى القانون القديم) .

والمادة ١١ من المشروع تقابل البند (ب) الأول من الفقرة (أولاً) من المادة ٤١ من القانون تنظيمي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ للمعمول به الآن ، وهي التي تجيز لمجلس أن يقرر هدم كل عربة ، ولو كان مرصها بها ، إذا صارت معيلاً للمدى السيرة السليمة أو مآوى للاشقياء .

وواضح مما سبقبت الإشارة إليه في صدر هذه المذكرة أن هدم العزب التي ثبتت أد في وجودها إشكالا ، لأمن العام ، حق مقرر للحكومة من زمن قديم . وأول ما قرر كان بالأمر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ . ومع ما نمت من أن الحكومة لم تسيء استعمال هذا الحق في أي زمن من الأزمان وأنها ما كانت تنبأ إلا في الأحوال الضرورية القصوى ، بدليل أنها في اللاتين ولحشرين عاماً الأخيرة لم تستعمله إلا أربعا وعشرين مرة فقط ، مع أن عدد العزب الموجودة في أرحه لمحة قد راد على ١٥٠٠٠ عربة . مع هذا فقد رأى إحاطة هذا الحق بكل ما يمكن من القيود التي تكفل عدم إساءة استعماله وترسيم ممتلكات العزب بكل وضوح وبجلاء الحدود الواجب عليهم مراعاتها لكي لا تستهدف عزبهم للهدم .

فقد كان النص الوارد في القانون التنظيمي يبيع هدم العربة إذا صارت معيلاً للمدى السيرة السليمة أو مآوى للاشقياء . وهذه العبارة "ذوي السيرة السيئة والأشقياء" فيها كثير من الإبهام والغموض وعلى جانب كبير من المرونة . أما النص الجديد فقد حدد الغرض تحديداً واضحاً وذكر من بينهم القانون بسوء السيرة والشقاوة على سبيل المحصر بحيث أصبح في وسع مالِك القانون

ويعتقضي وسومات ترفع بالطلب ويصادق عليها مجلس المديرية لتت كان المطلوب إنشاء عربة (الفقرة الأولى من المادة ٣) وتصادق عليها لمديرية إن كان المطلوب إنشاء بناء خارج السكن (الفقرة الأولى من المادة ١٨) .

أما الشروط الصحية وشروط الأمن العام والحراسة الواجب مراعاتها في إنشاءه فقد ترك تحديدها إلى قرار يصدره وزير الداخلية (الفقرة الثانية من المادتين ٣ و ١٨) .

ومما ليس أو التضارب في الأحكام نص في المشروع على تعريف العربة (مادة ١) وعلى أن تسرى أحكام القانون على كل الأبنية التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كان متعارفاً على تسميتها بأسماء أخرى غير اسم العربة (الفقرة الأولى من المادة ١٥) كما نص فيه أيضاً على تعريف البناء خارج السكن (مادة ١٦) .

وتضمنت (المادة ٤) المسافات الواجب تركها بين أبنية العربة وبين مجرى الماء العامة وبينها وبين المستقعات والجنائن وهي نطاق البند (ب) الثاني من الفقرة (أولاً) من المادة ٤١ من القانون العائلي مع تحوير في العبارة جعلها أكثر انطباقاً على الواقع وأقرب تحقيقاً للغرض الذي قصده المشرع من اشتراط وجود هذه المسافات .

وهنا لابد من الإشارة إلى أحوال معينة ثبت فيها تمسك تنفيذ بعض الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ المذكورة . فقد حدث مرة أن وجهت وزارة الأشغال نظر وزارة الداخلية إلى أن أحد مجالس المديرية رخص بإنشاء عربة على بعد غير قانوني من ترعة محمية . ويبحث الموضوع اتضح أن التربة تمتد على مسافة بسيطة من مصرف محوي وأن أرض المالك تقع كلها بين التربة والمصرف وأنه لم يكن في وسع المجلس العمل على جعل البعد بين العربة وبين التربة مائة متر ، وبينها وبين المصرف مائة متر أخرى لأن المسافة بين التربة والمصرف أقل من المسافة متر بكثير .

ففي مثل هذه الحالة - وهي تادرة الوقوع - لا ترى الحكومة الأخذ بتطبيق القانون بحرفيته لما في ذلك من ربح على أصحاب الأراضي الزراعية الذين يريدون استئجار أراضيهم . وما دام قد ثبت أنه ليس للمالك في المنطقة كلها ما يصلح لإنشاء العربة في غير الموقع الذي اختاره لما فلا بأس من تجاوز الأبعاد المنصوص عليها خصوصاً وأن نتائج هذا التجاوز تفصلها الحكومة وحدها عند ما تنوعها الضرورة إلى تعديل مجرى الماء وإلى نزح ملكية أبنية العربة من أجل هذا التعديل .

ونص (في المادة ٥) من المشروع على المدى الذي ينتهي عنده مفعول ترخيص بإنشاء عربة مع جواز تعديله بشروط معينة وإلا بطل مفعول الرخصة ووجب الحصول على ترخيص جديد . كما تضمنت (المادة ١٠) أحكام الواجب العمل بها نحو ما يكون قد أقيم من الأبنية قبل إبطال مفعول الرخصة .

ولم يلاحظ أنه قد توجد أجرة يطلق عليها اسم البيع أو الكفر أو القرية وتكون بسيطة المشتلات قليلة السكان ولا يشملها تعريف القرية أى لا تكون لمالك أرض زراعية، ولكنها مع ذلك تكون بحيث خطر على الأمن وإزاحة العموميين فيقتضها الأشقياء المنصوص عليهم في المادة ١١ ملما "أو مأوى لم أو تهمد أبنتها وتخلو من معظم سكانها ، أو تنصر حراستها أو يرفض مالكوها دفع مصاريف الحراسة . لذلك نص في الفقرة الثانية من المادة ١٥ على جواز تطبيق أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ على مثل هذه الأبنية، بشرط ألا يكون قد مضى على وجودها أكثر من خمس عشرة سنة وبشرط ألا تزيد مساحتها على عشرة .

ونص في المادة ١٩ على أنه لا يجوز لمالك البناء خارج السكن أن يغير في الموقع الصادرة به الرخصة ، وأن يتوسع في البناء إلا برخصة جديدة من المديرية .

وتضمنت المادة ٢٠ الأحوال التي يجوز فيها هدم البناء خارج السكن وشروط ذلك .

فالفقرة (أولا) أجازت بلجة الإدارة هدم ما ينشأ أو يشرع في إنشائه بدون ترخيص "بشرط أن يحصل الهدم قبل إتمام البناء أو في أثناء سنة أشهر من إتمامه .

والفقرة (ثانيا) أجازت بجهة "الإدارة المهدم أيضا إذا خالف المالك شروط الترخيص الممنوح إليه .

والفقرة (ثالثا) أجازت لوزير الداخلية أن يقرر هدم كل بناء أنشئ خارج السكن بدون رخصة قبيل العمل بالقانون أو بعده إذا تنصرت حراسته أو رفض المالك دفع مصاريف الحراسة . وقد اشترط في هذه الحالة ، كما اشترط في مثلها من العزب ، أن يكلف المالك أولا بإبداء أقواله وأن يصادق على قرار الهدم من مجلس الوزراء .

والفقرة (رابعا) أجازت لوزير الداخلية أن يأمر بهدم أو إزالة ما ينشأ خارج الحدود المقررة للبلديات أو القرى أو العزب من مضارب العرباب وكذلك ما ينشأ لإجراء الموائى أو لحفظ الماصلات أو لأى غرض زراعى آخر إذا وجد في قائمته تشييد للأمن العام .

والفقرة الأخيرة بينت طريقة الهدم .

والمادة ٢١ ألغت المادة ٤١ من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٢ المعمول بها في مسائل العزب ما

تحريرا في ٣١ ديسمبر ١٩٣١

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

الزيرة أن يعرف على وجه التعديد من يجوز له إيواءهم سريته ومن لا يجوز كذلك أصيغت إلى العبارة كلمة "نادية" وصححت هكذا : "إذا صارت عادة ملها أو مأوى" . أى أنه اشترط أن تعرف القرية وتشتهر بأنها أصبحت ملها أو مأوى "لأشخاص المدنيين في القانون على سبيل المحصر .

ونص في المادة ١٢ على جواز تقرير هدم كل قرية . ولو كان مرصفا بها ، إذا تهدمت أو حلت من سكانها تقريبا .

أما المادة ١٣ فهي تقابل البند ١ ح "الأول من الفقرة (أولا) من المادة ٤١ من القانون النظامى مع تنوير في العبارة جعلها أكثر دقة وأقرب إلى الانطباع على لغيره سها .

ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ على ألا يصدر قرار الهدم إلا بعد تكليف مالك القرية بإبداء أقواله لمجلس المديرية أول من يتدبه المجلس لذلك من بين أعضائه . وهو نص قصد منه ضمان حقوق المالكين فلا يؤخذون على غرة بقرار الهدم ، وقد يتبع عن تكليفهم بإبداء أقوالهم لإصلاح الحال وإزالة المخالفات القانونية دون اللجوء إلى الهدم .

وظاهر من النص أن تكليف مالك القرية بإبداء أقواله ليس معناه تعليق قرار الهدم على أقوال المالك ، بل يكفى فيه تكليفه بذلك وأن يصدر التكليف إليه بمنزلة المرسوم المحكومة وفى مدة معقولة يجتهد بها مجلس المديرية فإذا لم يحضر أو امتنع عن إبداء أقواله حاز المجلس أن يصدر القرار بالهدم .

واشترط في الفقرة الثانية من المادة ١٤ المشار إليها أن يكون قرار المجلس بالهدم صادرا عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر لتأجيلهم . أما القانون النظامى فقد كان يوجب إصدار قرار الهدم عن أغلبية تزيد على وج أعضاء المجلس (الفقرة السادسة من المادة ٤١) . بل ومن عضو واحد (أحيانا) (الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية الصادرة في ١ يناير سنة ١٩١٠) .

وهنا تحسن لإشارة ، بأن القانون النظامى كان يطلق يد البلجة الإدارية في هدم كل قرية تشأ أو يشرع في إنشائها بدون ترخيص . كما أنه لم يوجب على الحكومة عرض مسائل العزب المهدة للأمن العام على مجلس المديرية . أما المشروع المرافق فقد أوجب الحصول على موافقة المجلس على الهدم قبل تقريره في أى حال .

واشترط في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ أيضا أن يصادق مجلس الوزراء على قرار مجلس المديرية . ولهذا في الأحوال المبينة في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ كما اشترط في الفقرة الرابعة منها أن يصادق وزير الداخلية على قرار الهدم في باقي الأحوال .

ونص في الفقرة الأخيرة على الطريقة التي يجوز بها الهدم .

وأهم ما يتميز به هذا التشريع عن القانون القديم :

أولاً - مع المشروع في المادة السادسة الخبير من أن يقد اسمه في أكثر من قسم واحد ولا في أكثر من جدول محكمة واحدة لأن من تخصص لشيء أفتنه ، وحصر عدد الخبراء أمام كل محكمة فقد ألا يزيد العدد على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط وقد قصد بذلك العمل على رفع المستوى الأدنى لخبيرة وزيادة إيرادهم كما أنه من المأمول أن يؤدي ذلك إلى سرعة الفصل في القضايا .

كذلك عن المشروع بالخبراء في قسم الخطوط - إذ أن تحقيق الخطوط يتطلب معلومات فنية قد لا توجد لها شهادات خاصة فاشتراط في المادة الرابعة أن يؤدوا امتحاناً أمام لجنة الخبراء كما أنه أجاز في المادة الحادية عشرة أن يصدر مرسوم يحدد بهذا القسم إلى موظفين يبينون خاصة لهذا الغرض .

ثانياً - أوجب المشرع في القانون المعمول به الآن على لجنة الخبراء أن تعيد النظر في أمرهم في كل سنة لتتواهم كل خير لم يسد سائراً للشروط ولكنه لم يعط الخبير حق التظلم من هذا القرار فرؤى لمصلحة العدالة أن يقرر له هذا الحق في التشريع الجديد وتفصل اللجنة - منضياً إليها قاضيان أو مستشاران على حسب الأحوال تهيئتهما الجمعية العمومية سنوياً - في هذا التظلم .

ثالثاً - كذلك كفل المشروع رقابة دقيقة على أعمال الخبراء فنص في المادة السادسة عشرة على تكليف القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة بأن يضع في آخر كل شهر تقريراً عن كل خير انتدبه ، وعلى أن تكون هذه التقارير على نظر لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة .

كما نص في المادة السادسة عشرة على أن المحكمة أن تحرم الخبير من أتمابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ثبت تقريره لغير في شكته أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطاه . وإذا كانت الأتمابه قد دفعت جاز الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

رابعاً - أدخل المشروع على نظام تأديب الخبراء أحكاماً جديدة فنص في المادتين العشرين والثانية والعشرين على أن استئناف قرارات لجنة الخبراء بالمحكمة الابتدائية منعقدة ببيتة مجلس تأديب لا يكون مقبولاً إلا إذا قضت بمحو اسم الخبير من الجدول ، كما نص على أن قرارات لجنة الخبراء أمام محاكم الاستئناف تكون غير قابلة للطعن ، وكذلك أدخل المشروع

ملحق رقم ٨٤

جلسة الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون خبراء أمام المحاكم الأهلية

(المقرر حسرة لنسخ اعتمد عبد الرحمن رضا باشا)

بمجلس ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ احل المجلس على هذه اللجنة مشروع القانون الواردة من مجلس النواب خاصاً بالخبراء أمام المحاكم الأهلية وقد بحثته اللجنة بمجلسات ٢٢ و ٢٤ و ٢٩ و ٣١ و مايو و ٧ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ وشهد إحدى هذه الجلسات حضراتاً مدير إدارة المحاكم لأهلية والسكبر التي لكتب حضرة صاحب المالى وزير الحفائية مندوبين عن الوزارة .

وقد تبين للجنة أن هذا المشروع قصد به معالجة أسباب الشكوى من نظام الخبراء التي ارتفع صداها من القضاة والمتقاضين والخبراء على حد سواء بسبب بصور القانون المعمول به عن فرض رقابة جديّة من القضاة على الخبراء وحلوه أن نصوص تحم سرعة إيصال أتمابه الخبراء إليهم وجموده عن أن يتولى من المخصوص من تعطيل مأمورية أهل الخبرة .

وبذلك طالبت الحكومة هذه الحالة وعملت على سد هذا النقص بهذا لتشريع الجديد .

ولأساس الذى بنى عليه هذا المشروع ينحصر في أمرين :

(١) العمل على توفير معيشة هادئة لتغيير رفع مستوى أتمابه والحد من لرق لسلطة في صداها وذلك حتى لا يضطر إلى الانجاء إلى المخصوص ويضطر لأي مؤثر خارجي يهمله على أن يقبه في إبداء الرأى اتجاهه خاصاً .

(٢) فرض رقابة فعالة من القاضى على أعمال الخبير .

تعديلاً تعريضياً بأن تدعى في دفع حير صورية من كل شكوى تقدم ضدّه وعصبه أن يذّ عليه. لا في مبدع عشرة. وإن يفتقر رئيس المحكمة سواء بنفسه أو واصله من يده — كل شكوى له بعد ذلك إما أن ينعقد الشكوى، ويحضر خبره، أو يصر بحالته على مجلس التأديب.

على أن هذه رأت، لا لعدله وتفتيحاً لاصلاح المشورة ورغبة الوصول بهذا التشريع إلى حدّ لا يخلّ من دخل عيبه تعديلاً في المواد الآتية :

والمادة التاسعة — لاحظت هذه أن المشروع من المادة الرابعة والعشرين على أن القرارات صادرة من مجلس التأديب نحو اسم الخبير أو بوقفه تنبع لمخبرات القضاة، وبمضيبة الأخرى حتى لا يتكهن أن يباشر عملاً أمماً، ولكن لمشروع عند ما من في المادة التاسعة على أن لجنة الخبراء في كل محكمة تعيد النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتصحّ منه اسم كل خبير لم يعد حاضراً للشروط اللازمة لتوفرها لقبول الاسم أو لم يعد أهلاً للاستمرار في عمله لم يتم هذا التبليغ وتترتب على ذلك أن الخبير الذي يحمي اسمه تطبيقاً لهذه المادة يتكهن من تأدية أعماله أمام الجهات القضائية والنظامية الأخرى ولذلك رأت أن تضيف إلى هذه المادة فقرة قبل الأخيرة تنص على وجوب تبليغ قرار نحو الاسم لهذه الجهات.

المادة الثالثة والعشرون — نصت هذه المادة على حرمان الخبير الذي استأنف القرار الصادر تأديباً نحو اسمه من الجدول من أن يباشر عملاً من أعمال الخبرة ولكن المشروع لم يتضمن نصاً كهذا فيما يتعلق بمخالفة نحو اسم الخبير إدارياً تطبيقاً لقاعدة التاسعة مع أنه في هذه الحالة الأخيرة يكون النص على منعه من مباشرة العمل أشدّ وجوباً لفقدانه الشروط الواجب توفّرها في الخبير. ولا يمكن القول بأن نص المادة الثالثة والعشرين ينطبق في هذه الحالة لأنها وإرادة في باب "تأديب الخبراء".

المادة التاسعة عشرة — مفهوم هذه المادة بحسب النص الواردة في المشروع أن رئيس المحكمة — بعد اطلاعه على رد الخبير — ملزم بأن يفتقر كل شكوى تقدم ضدّه لأن صحتها وإرادة بلهجة الجرم وقد رأت اللجنة أن التحقيق ليس ضرورياً في كل الأحوال فقد يتبين من رد الخبير قاطعة الموضوع وأن الشكوى قائمة على غير أساس لذلك رأت وجوب تغيير النص صيغة أخرى تقول رئيس المحكمة الحق في أن ينعقد الشكوى بدون تحقيق إذا لم يرد موجاباً لذلك، كذلك رأت اللجنة ضرورة نص على إبداء نتيجة الشكوى في دوسيه الخبير الخاص به.

المادة الرابعة والعشرون — تنص هذه المادة على أن كل قرار يصدر نحو اسم الخبير أو بإيقافه، يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى — وقد فسرت الأخيرة بأنها الهيئات المعنية الحكومية غير القضائية كجهاز المديرية والمجالس البلدية والمحلية — وترى اللجنة أنه يجب ألا تبليغ قرارات الإيقاف إلا إذا كانت نهائية، لأن المشروع في المادة الثالثة والعشرين لم ينع الخبير من تأدية أعماله في فترة الفصل في الاستئناف إلا إذا كانت القرار صادراً نحو اسمه من الجدول.

المادة السادسة والعشرون — حثمت هذه المادة على الخبير أن يحضر بنفسه أمام مجلس التأديب وإن تكي أجازت له أن يستعين بمحامٍ معنى أنها حرمت عليه أن يوكل عنه محامياً يحضر نيابة عنه، وقد استفسرت اللجنة عن المحكمة في ذلك فأجاب حاضرة مدير إدارة المحاكم الأهلية بأن المقصود هو أن يكون الخبير حاضراً ليؤدي دفاعه فيها هو منهم به، وقد رأت اللجنة أن هذه مصلحة الخبير على كل حال وله أن يتصرف فيها بما يراه صالحاً له ولذلك وضعت نصاً يسمح له بتوكيل محم.

وقد اقتضت التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام هذه المواد بعض تغيير في صيغتها.

كذلك رأت اللجنة ضرورة إجراء تعديلات في بعض المواد متعلقة بلغة المشروع، فقصت بها تقادى ما ورد من التكرار الذي لا لزوم له، وهذه المواد هي ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ وفيما يلي ملخص الآراء والاقتراحات التي أبدت من بعض حضرات الأعضاء أثناء نظر المشروع :

المادة الثانية والعشرون — نصت هذه المادة على أن قرارات لجنة الخبراء أمماً لها حكم لاشدئية معقده بينة عشر. تأديب غير قابلة للمعارضة ولكنها تكون قنية. استنفذ. إذ صدرت نحو اسم الخبير من الجدول وقد رأت اللجنة أن تضيف إلى جواز الاستئناف حالة صدورها بإيقافه عن العمل لأن ذلك خطوره على كل حال ولأنه إذا كان يجوز لتهم في مخالفة طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجانيات — أن يستأنف فونه لا يصح حرمان الخبير من الحق به أن الحكم بالإيقاف ماس بشره وبسمعه وموقف لرفقه الذي عليه قوم معاشه.

٩ — تسأل أحد حضرات الأعضاء عما إذا كان يمكن المحكمة أن تنتدب خبيراً من غير المقيدين أمماً ويكون مقيداً في جدول محكمة أخرى وطلب النص على ذلك في المشروع لأنه قد يحصل عملاً ألا تعد المحكمة خبيراً أو القسم المطلوب تدب الخبير منه واستندل على ذلك بأنه في إحدى القضايا استطاع أحد المحصوم أن يحصل من جميع الخبراء المقيدين في قسم الخطوط بمعدل المحكمة المرفوعة أمماً الدعوى على تغاير راسمشارية حتى إذا ما انتدب أحدهم في الدعوى اضطرت إلى تقديم تقريره بما يتفق مع الرأى الاستشاري الذي أبداه.

المادة الثانية والعشرون — نصت هذه المادة على أن قرارات لجنة الخبراء أمماً لها حكم لاشدئية معقده بينة عشر. تأديب غير قابلة للمعارضة ولكنها تكون قنية. استنفذ. إذ صدرت نحو اسم الخبير من الجدول وقد رأت اللجنة أن تضيف إلى جواز الاستئناف حالة صدورها بإيقافه عن العمل لأن ذلك خطوره على كل حال ولأنه إذا كان يجوز لتهم في مخالفة طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجانيات — أن يستأنف فونه لا يصح حرمان الخبير من الحق به أن الحكم بالإيقاف ماس بشره وبسمعه وموقف لرفقه الذي عليه قوم معاشه.

في المستقبل وتطبق على الخبراء جميعاً وأن الخبراء المقيدين في قسم الخطوط الآن يستمرون في عملهم ولا يؤدون امتحاناً .

وسد أن أقرت اللجنة هذا المشروع بالتعديلات التي أدخلتها عليها اتصلت بالهيئة الاستشارية التشريعية طبقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . وقد أقرت هذه اللجنة جميع التعديلات التي اقترحت عبر أنها هي الأخرى أجرت تغييراً في صيغ بعض المواد يخصص فيما يلي :

١ - استبدلت عبارة " مجلس التأديب " الواردة في نهاية الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشر بعبارة " لجنة الخبراء متعقلة بهيئة مجلس تأديب " .
٢ - استبدلت عبارة " وله أن يحضر بنفسه أو مستعنياً بمحام إذا لم يحضر ولم يوكل جاز الحكم عليه في غيبته " . الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة العشرين بعبارة " أو يستعين بمحام ويجوز دائماً لمجلس التأديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محامياً جاز الحكم في غيبته " .
٣ - إضافة عبارة " أو بإيقافه بدك كلمة " اسمه " وإضافة عبارة " أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت " بدلفظة " الاستئناف " وذلك في المادة الثالثة والعشرين .

٤ - استبدال عبارة " وكل قرار نهائي يصدر " بكلمة " أو " بعبارة " هاتين الحالتين " بعبارة " هذه " الحالة " وذلك في المادة الرابعة والعشرين .

ولما كان هذا التغيير في هذه المواد لا يؤثر على الفكرة التي قصدتها هذه اللجنة من إجراء التعديل فإنها توافق عليه كله .

ولهذا أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة المرفقة لهذا وهي تتشرف بعرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس المقرر رجاء الموافقة على رأيها ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

كما أقرته لجنة الحفافية بمجلس الشيوخ

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول الخبراء

المادة الأولى

يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمامها .

ولكن اللجنة وأت أن الحالة التي يشير إليها حضرة العضو المحترم نادرة حصول جداً وفضلاً عن ذلك فإن المشروع الخصاص بإدخال تعديلات .
صدقات في الفقرة الرابع من الفصل الثالث من الباب السابع من الكتاب
زوال من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية قد عدل
شدة ٢٢٤ من قانون المرافعات تعديلاً يتفق ورغبة حضرة العضو المحترم
فقد نصت هذه المادة على ما يأتي :

" إذا كان الخصوم بالعين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على
مير واحد أو ثلاثة من أهل الأسرة استأنبهم بصرف لم على ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل
دولة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب
الحكم " .

٢ - لاحظ بعض حضرات الأعضاء أن المشروع في المادة التاسعة
يعط الخبير حق استئناف القرار الذي يصدر بشأن الظلم مع أن المشروع
المادة الثانية والعشرين أعطى له حق استئناف القرار الصادر بحو اسمه
في الجدول تأديب وأنه من غير المقبول أن يكون تقرير الذي يصدر قرار
س التأديب يوقيته عن العمل لمدة سنة (بعد التعديل الذي أدخلته اللجنة
في المادة الثانية والعشرين) حق الاستئناف ولا يكون له ذلك الحق
لحسب للقرار الصادر بحو اسمه خصوصاً وأن هذا القرار يصدر بطلب بدون
دلائل الخبير وأن الظلم الذي أعطى له لا قيمة له لأن التهمة التي أصدرته
تكون لها لأهمية في الهيئة التي تنظر هذا الظلم وأنه لا يمكن القول بأن
غيره يتنافى في هذه الحالة بدون حاجة لنص لأن المادة الثانية والعشرين
بر " المحو " وهو نفس التعبير المستعمل في المادة التاسعة وذلك لأن
سادة " ثانية والعشرين واردة في باب " تأديب الخبراء " أما المادة التاسعة
صية بالحو الإداري وطالبوا أن يكون تقرير في هذه الحالة حق استئناف
رأر أمام محكمة الاستئناف ففيها الضمان الكافي على كل حال .

ولكن الأغلبية لم تراأخذ بهذا الرأي لأن القانون المعمول به الآن يحوى
بأكس المادة التاسعة من المشروع ولكن ليس به حق الخبير في الظلم .

فالتشريع بالمجسدي هو في الواقع في مصلحة الخبراء لأنه أعطى لهم حفا
أكن لم من قبل وفضلاً عن ذلك فإن المحو المنصوص عنه في هذه المادة
رى نص المادة لا يمنع من إعادة إدراج اسم الخبير إذا تبن زوال السبب
ي ترتب عليه المحو .

وقد تناقش حضرات الأعضاء طويلاً في مدلول المادة السادسة
شزين مع مقارنتها بالمادتين الرابعة والتاسعة من المشروع وبلغ تأثير
عن أعضاء المقيدين الآن بمداول المحاكم وانتهى الرأي بحضور حضراتنا
وى واردة الحفافية إلى أن المادة السادسة والعشرين تقوم بالنسبة لم
ا شروط المنصوص عنها في المادة الرابعة لأن لم حفا مكتسباً لا يمكن
أس به وأن المادة التاسعة تنص على حالة المحو الإداري لأسباب تظراً

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجنة ط كاتبا يبين فيه القسم الذى يتخمس الاتفاق به . ويرفق به الأوراق التى تؤكد طلبه والمراجع التى يستند عليها فى بيان مؤهلاته الفنية .
ولجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل فى الطلب .

المادة السابعة

عند خلوع فى الجدول يملأ رئيس اللجنة عنه فى الجريدة الرسمية ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخبير الذى قبل طلبه أن يخلف اثنين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدا والأمانة .
وتعتبر هذه اثنين سارية على جميع القضايا التى يندب فيها .

المادة التاسعة

تفيد اللجنة بالنظر فى جدول الخبراء مرة على الأقل فى كل سنة وتعيده اسم كل خبير لم يعد حازا للشرط اللازم ترافرها لقيد الاسم ويكون هو القرار مشتملا على الأسباب التى فى عليها ويعلن تغييره .
وتغير الذى هو اسمه أن ينظم من قراء اللجنة فى مدى العشرة الأتسالية تاريخ إعلانه بتقرير يجرى فى قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

ولجنة بالاستئراء مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعين الجمعية العمومية سوبا تتولى الفصل على وجه السرعة فى هذا التظلم . إعلان الخبير . والقرار الذى تصدره يكون مشتملا على الأسباب التى عليها ويعتبر نهائيا حتى فى حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع عو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلوع إذا تبين لجنة ز: السبب الذى حى عليه عو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفى الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية ما د فى الخطة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فأعمال الخبرة التى تتمة معلومات خاصة يجوز للحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين عو أ المعلومات بشرط أن يصرح لم رؤسائهم بذلك .

ولوزر الخفانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفى نه الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الثانية

تتم هذا الجدول حة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية وبشكل هذه اللجنة فى محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم بدمه من مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العموى أو من يوب عنه .
وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من يوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التى قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتختار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء فى كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين فى كل محكمة ابتدائية وعشرين فى محكمة استئناف مصر وخمسة عشر فى محكمة استئناف أسبوط .

المادة الرابعة

يشترط فىمن يقيد اسمه فى جدول الخبراء :

أولا - أن يكون مصريا .

وبموجب ذلك بضعة استثنائية قيد الأجنبى فى جدول خبراء بشرط أن يكونوا ملين باللغة العربية . وأن يشهدوا كتابة بمصومهم خب الأحكام المقررة . أو التى ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية . فإذا لم ينصوا بعدئذ على حكم من تلك الأحكام أو لوى قرار يكون قد صدر تطبيقا لهذه الأحكام بمجة أهم أتاب شطبت أحاوهم نهائيا من الجدول بعرفة لاختلافهم .

ثانيا - ألا يكون محكوما عليه بقوية جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة للشرف .

ثالثا - أن تثبت لياقته للعمل طليا ، وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا - أن يكون حاصلا فى دبلوماس دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلوماس أجنبية تعتمدها اللجنة معاملة لها مثل على أن الطالب حاز للؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذى يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدم أن يؤدى طالب القيد فى قسم الخبراء فى المخطوط امتحانا أمام اللجنة لتتحقق من كفاءته .

وتعين مؤد الامتحان وشروطه بقرار دزارى .

خامسا - أن يتخذ علما خفارا فى المدينة التى بها مقر المحكمة .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا فى أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تخير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية لوقعه فى دائرتها .

انضم إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إعساره .

ومع ذلك يستلزم لم من نزاعة المحكمة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مفيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يضع القاضي الخلف أو رئيس الدائرة تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خبير حصل اشتدابه وكيفية تأديبه وأمره وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية بلجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الجمع والجاتيات ويحفظ ذلك في ملف الخبير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير مفيد اسمه في الجدول أرى من غير سبب مقهور القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين انخير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية مباشرة عمل من أعمال الخبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبير كل شكوى تقدم صده سواء من المحكمة التي نذبت به أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرده على الشكوى كتابة في مباد عشرة أيام .

ورئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن ينوبه من القضاة أو من المستشارين وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو يندثر الخبير أو يأمر بإرجاعه إلى لجنة الخبراء منقذة لجنة مجلس تأديب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يبعد به إلى موظفين يمينون لهذا الغرض بقرار من وزير الداخلية . ويحفظ هؤلاء الموظفون اثنين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثاني

في أتعاب الخبراء

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية نزاع القواعد الآتية ، فيقدر تقرير :

١ - من مائة قرش إلى ثمانية قرش عن يوم العمل محل النزاع .

٢ - من مائة قرش إلى ثمانية قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير .

٣ - مائة قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ - تحسين قرشاً مقابل الاطلاع على الأمور .

٥ - تحسين قرشاً مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير ماذن له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في فلم الكتاب .

ويجوز انقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المتقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تقدر تقرير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل ولرفاق المستندات المؤيدة لها - تقدر مستقلة عن الأتعاب ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضى ولا تقبل المبالغ المدفوعة للمساكين والقياسين والناسخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

للمحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألقى تقريره لغيره في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

وإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للمحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلا أجرة جديد . ويكون قرارها في ذلك كله نهائياً .

المادة الرابعة عشرة

على الخبراء المقيدة أسمائهم بالجدول أن يؤدوا جانا الأعمال التي يكلفون بها في القضايا المعقدة من الرسوم القضائية ، غير أن لم الرجوع بأتعابهم على

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير على محس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل لتهمة الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بلم الوصول قبل الجلسة بشرة أيام على الأقل .

وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وقهبر أديوكل عنه محاميا أو يستعين محام ويموز دائما مجلس التأديب أن يامر بمضوره فوذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم في غيبته .

المادة الحادية والعشرون

المقومات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإنفاق لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٣ - محو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز المعارضة في القرارات الغيابية الصادرة من مجلس التأديب بالحكم الابتدائية .

وتغير استئنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحو اسمه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستئناف بتقرير يحرر بقلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف عشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه بلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالحكم الاستئنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة الخبير فيجوز له عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحرر بقلم كاتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أو بإيقافه أن يأسر محلا من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف أو أن تكون مدة الإنفاق قد انقضت . وكذلك الحال فحين تقرر محو اسمه تطبيقا للأداة التاسعة إلى أن يتم النظر في نظلمه .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يأسر عمله أمام تلك الجهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديرية ومجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المسؤولية التي كلفوا بها يلغها القاضي الذي تتيها لوزير المحفانية .

الباب الرابع

أحكام وقية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائد عن المقرر لكل محكمة . ولا يمين أحد في المجال التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في مباد شهر من تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

يلقى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ اختصاصا بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير المحفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضيه تنفيذه من القرارات ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق

ملحق رقم ١ للقرار

مقارنة

بشأن مشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية

النص الذي أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية	أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو
<p>نحن فراد الأول ملك مصر</p> <p>أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقت عليه وأصدرناه :</p>	<p>نحن فراد الأول ملك مصر</p> <p>أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقتا عليه وأصدرناه :</p>
<p>الباب الأول</p> <p>في جدول انجلاء</p>	<p>الباب الأول</p> <p>في جدول انجلاء</p>
<p>المادة الأولى</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول انجلاء المقبولين أمامها .</p>
<p>المادة الثانية</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الثانية .</p> <p>تضع هذا الجدول لجنة انجلاء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية .</p>
<p>المادة الثالثة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من مستشار تتيه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه .</p> <p>وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تتيه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .</p>
<p>المادة الثالثة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة الثالثة</p> <p>يشمل جدول انجلاء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها. وتحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد انجلاء في كل قسم .</p> <p>ومع ذلك لا يزيد مجموع انجلاء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .</p>

أصل السورع المقدم من ... وقد أقره مجلس نواب كاهو

مادة لرابعة

يشترط فيص غير ... في جدول الخلاء
أولاً - أن تكون مصر .

هـ يجوز مع ذلك نفسه استثنائية قيد لأحاط في جدول الخلاء بشرط أن يكونوا مدين معه مربية أن يتعهدوا كتابة بمصوعهم لجميع الأحكام المقررة أو في سفر من الخلاء أمام الحكم الأخوية، وإذا لم يذعنوا بعدد لأي حكم من تلك الأحكام أه لأي قرر يكون قد صدر تطبيقاً هذه الأحكام نصية لهم أحسن شديت ... منهم بها من الجدول بمعرفة لجنة الخلاء .

ثانياً - ألا يكون محكوم عليه بمقوبة جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً - أن تثبت لياقته للعمل طلياً وأن يكون جديراً بالثقة .

رابعاً - أن يكون حاصلًا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتمدها اللجنة معاذرة فسا عمل على أن الطالب حائز للدرجات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما نقله أنس يؤدي طالب القيد في قسم الخلاء في المخطوط امتحانًا أمام اللجنة لتحقيق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خاصاً - أن يتخذ له محلاً مختاراً في المدينة التي بها مقر المحكة .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم غير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخلاء أن يقدم لرئيس اللجنة بمحكة الاستئناف أو بمحكة الابتدائية حسب لأحوال ، طلياً ثانياً بين فيه قسم إحدى بمس للاحق به . ويرفق به لأوراق التي تؤيد طلبة والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخلاء أن تنصب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

لمادة سبعة

عند خلوع من الجدول على رئيس لجنة عن ذلك في الجريدة الرسمية ويجدد ميعاد تقديم الطلبات .

النص الذي أقرته لجنة الخطانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الرابعة

على أصلها .

المادة الخامسة

على أصلها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخلاء أن يقدم لرئيس اللجنة طلياً كتابياً بين فيه القسم الذي يتنس الالتحاق به ، ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخلاء أن تنصب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلوع من الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية ويجدد ميعاد تقديم الطلبات .

النص الذي أقرته لجنة الحفانبة مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الثامنة

على أصلها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخفاء مرة على الأقل في كل سنة وتجمعه منه
اسم كل خير لم يعد حائزا للشرط اللازم توفرها لفيد الاسم ويكون هذا
القرار مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ، ويعلن الخبير .

والخبير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى المشرة الأيام
التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر في قلم كاتب محكمة الاستئناف أو المحكمة
الإبتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعيينها الجمعية
العمومية سنويا تتولى التوصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلان
الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها
ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .
ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع هو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين لجنة زوال
السبب الذي بنى عليه هو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

على أصلها .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخفاء في الخطوط
لكي يمهده إلى موظفين يمينون لهذا الغرض بقرار من وزير الحفانبة
ويحذف هؤلاء الموظفون الذين المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا
القانون .

اصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الثامنة

يجب على الخبير الذي قبل طلبه أن يحلف اليمين أمام رئيس محكمة
الاستئناف والمحكمة الإبتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق
بإمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخفاء مرة على الأقل في كل سنة وتجمعه منه
اسم كل خير لم يعد حائزا للشرط اللازم توفرها لفيد الاسم ، وأرأت أنه
يعد أهلا للإستقرار في تأدية عمله . ويكون هذا القرار مشتملا على
أسباب التي بنى عليها ، ويعلن الخبير .

والخبير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى المشرة الأيام
التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر في قسم كاتب محكمة الاستئناف أو المحكمة
الإبتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعيينها
جمعية العمومية سنويا تتولى الفصل نهائيا وعلى وجه السرعة في هذا
هم وذلك بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على
أسباب التي بنى عليها ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع هو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين لجنة زوال
سبب الذي بنى عليه هو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية ماداموا
الخدمة أن يؤديوا عمل أهل الخفاء . ومع ذلك فأعمال الخفاء التي تتطلب
لزمات خاصة يجوز للمحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك
لزمات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الحفانبة بالاتفاق مع الوزير المختص أن يمين بقرار موظفي المصالح
نية المدفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخفاء في الخطوط
يمهده إلى موظفين يمينون خصيصا لهذا الغرض بقرار من وزير
ثانية . ويحذف هؤلاء الموظفون الذين المنصوص عليها في المادة الثامنة
هذا القانون .

النص الذى أقدمه لجنة الحقانية مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
اللجنة الاستشارية التشريعية

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

الباب الثانى

فى أتعاب الخبيراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية
تراعى القواعد الآتية . فيقدر الخبير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم العمل بكل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمتابعة التقرير .
- ٣ - مائتى قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .
- ٤ - تحسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
- ٥ - تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائتى قرش عن يوم العمل فى حالة ما إذا كان
الخبير غير مأمون له بإستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها فى
المكتب .

ويجوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير
إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به .
كما يجوز أن تقدر تقرير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبير - التى يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة
لها - تقدر مستقلة عن الأتعاب ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف
بغير مقتضى .

ولا تخيل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والناسخين وغيرهم إلا
الحالة التى يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

الحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألقى
لسبب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .
فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز الحكمة الحكم عليه به
أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلاجر جديد .
ويكون قرارها فى ذلك كله نهائيا .

الباب الثانى

فى أتعاب الخبيراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية
يراعى القاضى القواعد الآتية . فيقدر الخبير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم العمل بكل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمتابعة التقرير .
- ٣ - مائتى قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .
- ٤ - تحسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
- ٥ - تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائتى قرش عن يوم العمل فى حالة ما إذا كان
الخبير غير مأمون له بإستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها
فى فلم المكتب .

ويجوز للقاضى إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدم
من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به .

والحكمة أن تمنع الخبير أتعابا إضافية تقدرها إذا رأت أن العمل الفنى
الذى قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأتعاب .

ومصاريف الخبير - التى يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات
المؤيدة لها - تقدر مستقلة عن الأتعاب . وللقاضى أن يستبعد منها
كل مبلغ صرف بغير مقتضى .

ولا تخيل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والناسخين وغيرهم إلا
فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يجوز للحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألقى
تقريره لخبير فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .
فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز الحكمة الحكم عليه بردها
أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلاجر جديد .
ويكون قرارها فى ذلك كله نهائيا .

النص الذي أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الرابعة عشرة

على أصلها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مفيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يضع القاضي الجزى أو رئيس الدائرة تقريراً في نهاية كل شهر عن كل
خير حصل ابتداه وكيفية تأديبه مأموريته وتودع التقارير بمدفئ الخبراء
الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر
في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية بلجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد
الجنح والجنايات ويحفظ ذلك في ملف الخير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من
هذا القانون كل خير مفيد اسمه في الجدول من غير سبب مقبول القيام بعمل
كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخير من هيئة
قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية مباشرة عمل من أعمال الخبرة .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الرابعة عشرة

على الخبراء المقيّدة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا عانا الأعمال التي يكلفون
بها في القضايا المعفاة من الرسوم القضائية . غير أن لهم الرجوع أفضاهم على
النصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعفى إذا زالت حالة
إعساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكمة طبقاً لأحكام لأئحة الرسوم القضائية
مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

ملف

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مفيد اسمه في الجدول ملف خاص برئاسة المحكمة
الابتدائية أو محكمة الاستئناف التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يحب على القاضي الجزى أو رئيس الدائرة بالمحكمة الابتدائية أو بمحكمة
الاستئناف أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير ابتداه وكيفية
تأديبه مأموريته تودع بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير تحت نظر لجنة الخبراء لتكون أساساً لعملها
عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على خبراء المقيّدة أسماؤهم في الجدول من
الأحكام في مواد الجنح والجنايات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف الخير
المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من
هذا القانون كل خير مفيد اسمه في الجدول إذا أتي من غير سبب مقبول
القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ
جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخير من هيئة
قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية مباشرة عمل من أعمال الخبرة .

أصل المشروع المقدم من المحكمة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبر كل شكوى تقدمه ضده سواء من المحكمة التي تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .
وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .
ويحق رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة الاستئناف بنفسه الشكوى التي قدمت إليه أو يتدب أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إلى ذى شأن الخبر وإما أن يأمر بإحالة الخبر إلى لجنة الخبراء منعقدة بمجلس نواب .

المادة العشرون

إذا أحيل الخبر إلى لجنة الخبراء منعقدة بمجلس نواب يجب إعلانها بقرار الاتهام الشامل اللهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة المحددة لانقضاء مجلس النواب بشرة أيام على الأقل .
وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .
ويجب على الخبر أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بمحام .
وإذا لم يحضر الخبر يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

المقوبات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٣ - محو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

الخبر الذي صدر قرار من مجلس النواب بحكم ابتدائية فهو اسمه من الجدول أن يستأنف هذا القرار أمام لجنة الخبراء منعقدة بمجلس نواب بحكمة الاستئناف الثانية ما المحكمة الابتدائية وذلك بتقرير يحرره في قلم كاتب المحكمة الابتدائية في مدى "عشرة الأيام التالية لإرسال إعلان قرار مجلس النواب إليه بخطاب موصى عليه وينظر هذا الاستئناف على وجه السرعة .

وقرارات لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف منعقدة بمجلس نواب تكون نهائية .

النص الذي أقرته لجنة المحفانية مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبر كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .
وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .
ورئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبر أن يحفظ الشكوى أو يحفظها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشارين . وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو يتدبر الخبر أو يأمر بإحالة الخبر إلى لجنة الخبراء منعقدة بمجلس نواب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبر .

المادة العشرون

إذا أحيل الخبر على مجلس النواب يجب إعلانها بقرار الاتهام الشامل اللهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة بشرة أيام على الأقل .
وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .
وتتقرر أن يوكل عنه محامياً أو يستعين بمحام ويموز دائماً مجلس النواب أن يأمر بحضوره وإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محامياً جاز الحكم في غيبته .

المادة الحادية والعشرون

على أصلها .

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز للمعارضة في القرارات الغيابية الصادرة من مجلس النواب بالمحاكم الابتدائية .

وتحيز استئنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحاكم من الجدول أو بإيقافه .

ويجوز الاستئناف بتقرير يحرره بقا كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف العشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه يعلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس النواب بالمحاكم الاستئنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة الخبر فيجوز له عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحرره بقلم كاتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانها بالطريقة سالفة الذكر .

النص الذي أقرته لجنة الأخفانية مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أو بإيقافه أن يباشر
عملا من أعمال الخدمة حتى يفصل في الاستئناف . أو أن تكون مدة الإيقاف
قد انقضت . وكذلك الحال فيما تقرر بحواسمه تطبيقا للمادة التاسعة إلى أن
يتم النظر في تطلعه .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية
الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن
يباشر عمله أمام تلك الجهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة
ومجالس المديرات والمجالس البلدية الذين يكتفون بأعمال الخدمة تطبيقا لهذا
القانون .
ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخدمة المذكورة
لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .
وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي
تلقوا بها يبلغها القاضي الذي تتيها لوزيراً لغفانية .

الباب الرابع

أحكام وقفية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدون في جدول الحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون
في عملهم ولو كان عددهم زائداً عن المدة المقرر لكل محكمة . ولا يمين أحد
في الحال التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد
الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد
أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر
من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي
يجب أن يقصر عمله فيه .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أن يباشر عملا من
عمال الخدمة حتى يفصل في الاستئناف .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية
الأخرى ولا يجوز تغيير الذي صدر قرار مجلس التأديب بمحو اسمه أو بإيقافه
من العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك
جهات القضائية أو النظامية مدة إيقافه .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة
ومجالس المديرات والمجالس البلدية الذين يكتفون بأعمال الخدمة تطبيقا لهذا
لقانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخدمة
لمذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .
وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي
كفوا بها يبلغها القاضي الذي أتمتها لوزيراً لغفانية .

الباب الرابع

أحكام وقفية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدون في جدول الحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في
عملهم ولو كان عددهم زائداً عن المدة المقرر لكل محكمة . ولا يمين أحد في
حال التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى
المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي
يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر
من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي
يجب أن يقصر عمله فيه .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة السابعة والعشرون

يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالانبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضيه تنفيذه من القرارات . ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
فأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويسعد كقانون من قوانين الدولة .

على أصلها .

على أصلها .

صدر

المادة السابعة والعشرون

المادة الثامنة والعشرون

النص الذي أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

ملحق رقم ٢ للتقرير

مذكرة إيضاحية

ع

مشروع قانون انقضاء انقضاء أمام المحاكم الأهلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة عامة إلى إدخال تعديلات هامة على النصوص القانونية السارية على انقضاء أمام المحاكم الأهلية .

ولذا فإن مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد صاغ القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ في قالب جديد بأن أضاف إليه الكثير من الأحكام الجديدة وأدخل عليه تعديلات هامة .

في جدول انقضاء انقضاء ولديهم

فما يختص بقبول انقضاء استبق المشروع قاعدة القيد المفرد سواء في محكمة ابتدائية أم في محكمة استئناف ، إلتزاماً بتقرير أن يقرر أمام محكمة استئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها ومنع في أي حال من الأحوال الالتحاق بأكثر من قسم في الجدول الواحد وكان القانون الحالي يميز ذلك .

وهذه الطريقة ستؤدي إلى زيادة تخصص انقضاء والمأمول أن ينتج عن ذلك تحسين أعمال انقضاء وسرعة الفصل في القضايا .

وستقوم لجنة انقضاء في كل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية بتقرير جدول انقضاء المقبولين أمام المحكمة وتحديد الجمعية العمومية سنوياً بعد انقضاء في كل قسم حسباً تقتضيه الحاجة على ألا يزيد مجموع انقضاء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .

ولضمان انتظام انقضاء من بين أهل الفن حتم المشروع أن يكون انقضاء حائزاً على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية في المادة التي يتولى أعمال انقضاء فيها أو على دبلومات أجنبية تعتبرها لجنة انقضاء معادلة لها قبل على أن الطالب حائزاً للدرجات الفنية اللازمة للقيام الذي يطلب قيد اسمه فيه . وبما أن تحقيق الخطوط يستدعي معلومات خاصة كالصور الشمسية ومبادئ الكيمياء والعلوم المتصلة يبحث الخطوط ولا توجد شهادات خاصة بأعمال انقضاء في الخطوط فقد رأى أن يؤدي طالب القيد في هذا القسم امتحاناً أمام اللجنة للتحقق من كفاءته وتعيين مواد الامتحان وشروطه بقرار من وزير الحفانية .

وقد قضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ بأن يكون إلى جانب جدول انقضاء جدول آخر للرخص . وقد دلت التجربة على أن لا فائدة من هذا الجدول الأخير ولذلك ألغى في المشروع .

ورؤى أن من الفائدة زيادة التوسع في النشر من المجال الخالية ولذا نص في المشروع على أنه كلما خلا محل يعلن عنه في الجريدة الرسمية ويحدد ميعاد تقديم الطلبات .

ويقضى المشروع بإعادة النظر في جدول انقضاء في كل سنة مرة على الأقل وقد رأى من المفيد إمكان تكرار إعادة النظر فيه في أثناء السنة الواحدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . فقد يوجد من بين انقضاء مثلا من يفهم المرض أو يصبحون غير أهل للاستمرار في عملهم . ففي هذه الحالة يقضى حسن سير العدالة باستبدالهم في أقرب وقت ممكن .

ورؤى من باب تقرير العدالة أن يوضع تقرير في هذا القانون حق لم يكن موجوداً من قبل وهو حق التظلم من قرار اللجنة ينظر أمامها بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال فتبينها سنوياً بالجمعية العمومية .

وفضلاً عن ذلك فإن عمو الاسم في هذه الحالة لا يمنع انقضاء من طلب إعادة قيد اسمه عند خلوه محل في الجدول . ولجنة الحق في أن تنتظر في هذا

ويجوز القانون الحالي اختصاصات الهيئات التأديبية إلى لجنة انخبراء المشكلة في كل محكمة استئنافية ومحاكمة ابتدائية. وقد استأنى المشروع الجديد هذا النظام ولكن فيما يخص باستئناف قرارات اللجنة المشكلة أمام المحكمة الابتدائية رأى الأقبيل هذا الاستئناف إلا إذا كان القرار يقضي بحجج الاسم من الجدول . وقد رأى النص على أن القرارات التي تصدر من لجنة انخبراء أمام محكمة الاستئناف تكون غير قابلة للطعن والنص على أن انخبراء الذين تمسح أسمائهم بقرار من اللجنة بالمحاكم الابتدائية يكون لهم الحق في استئناف هذا القرار لما لهذه العقوبة من الخطورة إذ أن هو الاسم بقرار من هيئة تأديبية يحول دون إعادة قيدهم في جدول أية هيئة قضائية أو نظامية.

والجرائم التأديبية المنصوص عليها في القانون الحالي هي جو الاسم من الجدول والإيقاف لمدة لا تزيد على ستة أشهر وقد يكون الإيقاف ستة أشهر في بعض الأحيان جزء أقل مما يلزم كما قد يكون هو الاسم جزءاً أو شذماً يلزم. فذلك نص في المشروع على عقوبات أخرى بجانب عقوبة جو الاسم وهي الإيقاف لمدة لا تتجاوز السنة والتوبيخ .

وقد أدخل تعديل آخر وهو يقضي بعمل تحقيق معمقة رئيس المحكمة قبل المحاكمة التأديبية وعلى ذلك يجوز رئيس المحكمة إما إصدار الأمر بحفظ الشكوى وإما إبداء انخبراء وإما إحالة إلى مجلس التأديب في الأحوال الخاصة الخطورة . وفي الحالة الأخيرة يجب إعلان انخبراء بقرار الإتهام بمطابق مرسوم عليه يتم الوصول قبل الجلسة بشهر إلى أجل الأجل ويجب على انخبراء أن يحضر نفسه أمام مجلس التأديب ويجوز له أن يستعين بمحام للدفاع عنه وإذا لم يحضر يحكم المجلس في أمره بدون سماعته .

ويطلب إحدى العقوبات التأديبية كل خير قيد اسمه في الجدول إذا في من غير سبب معقول القيام بعمل كلف به أو أمهل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله . وتطبق هذه الأحكام أيضاً في حالة ما إذا عين انخبراء من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية مباشرة عمل من أعمال المحسبة .

ولا يجوز تغيير إحدى استأناف القرار الصادر بحجج اسمه أن يباشر عملاً من أعمال الخيرة حتى يفصل في الاستئناف .

وكل قرار يصدر بحجج اسمه انخبراء أو إيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز تغيير الذي صدر قرار مجلس التأديب بحجج اسمه أو إيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك الهيئات القضائية أو النظامية مدة إيقافه .

أما موظفو الحكومة ومجالس المديريات ومجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخيرة تطبيقاً لهذا المشروع فلا تسري عليهم أحكامه الخاصة بتأديب انخبراء وبطل هؤلاء الموظفون ضامنين في المسائل المتعلقة بأعمال الخيرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التأمين لما يمتن إلى الخلفات التي تنبع من هؤلاء الموظفين إنهم يكون مجلس تأديب مصالحهم مختصاً بموضوعها كأنها مخالفات وأمانة منهم في أعمال وظائفيهم . هذا مع عدم الإخلال بما يترتب على ذلك من المسؤولية المالية إن كان لها محل .

الطلب ولما أن تمديد اسم انخبراء إذا تمحقت من زوال السبب الذي يحق عليه جو الاسم .

وقد رأى أن تحول المحاكم حق استئناف موظفي مجالس المديريات ومجالس البلدية أسوة بموظفي الحكومة لقيام بأعمال الخيرة التي تتطلب معلومات خاصة بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك . وأجيز لوزير المحفانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية المتخصصين في مواد معينة بتفتي وظائفيهم بدون مراعاة الشرط السابق .

ولما كان في نية الحكومة إنشاء مصلحة خاصة تابعة لوزارة المحفانية لأعمال الخيرة في الخطوط فقد نص في المادة ١١ من المشروع على جواز استبعاد قسم انخبراء في الخطوط من الجدول لكي يعهد به إلى موظفين يمتنون خصيصاً لهذا الغرض بقرار وزاري . فقيده انخبراء في الخطوط في الجداول الحالية يجب إذ أن اعتباره موقفاً .

في أعقاب انخبراء

أعقاب انخبراء (Honoraires) تشمل أجر الوقت (Vacations) وتقدر العمل (Prix du travail) .

ونظراً لاختلاف التقاضي من حيث قيمتها ونقاوت أعمال الخيرة من حيث الجهود التي تبذل والمعارف العامة التي تقتضيها روى أن ترفع فئة الأعقاب وأن يكون للقاضي مدى أوسع في التقدير ولأن نص في المشروع على أن تكون الأعقاب من مائة قرش إلى ثلثمائة قرش من يوم العمل في محل النزاع من يوم الحضور بالمحكمة لاختلاف التقرير وماتى قرش من يوم العمل في المكتب .

وقد رأى أيضاً من المفيد النص على اعتبار يوم العمل في المكتب ست ساعات . وفصل عن ذلك قدرت في المشروع أعقاب خاصة بقيم مقابل حضوره إلى قلم الكاتب للاطلاع على المأمورية ولإبداء التصديروفي حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكاتب .

وينص القانون المعمول به الآن على أنه يجوز للقاضي في أحوال استثنائية ولأصحاب قوة تبين في الحكم أن يمنح تغيير أعقاباً تزيد على الحد الأقصى المبين في القانون . أما المشروع الحالي فيعطي للقاضي سلطة أوسع في تحديد الأعقاب إذ أنه أتب يمنح انخبراء أعقاباً أخرى علاوة على الأعقاب المبينة في المادة ١٣ إذا رأى مبرراً لذلك بالنسبة لأهمية النزاع وما استنزاه العمل الذي قام به الخبير من علم ضروري وتجارب عظيمة وأعمال فنية دقيقة . وهذه الأعقاب متروكة أمر تقديرها للقاضي .

في تأديب الخيرة

يجب المشروع على القاضي أو رئيس المائدة أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تأدية مأموريته من حيث الكفاءة والتزامة وتودع هذه التقارير بملفات انخبراء الخاصة وتخصص بمعركة لجنة الخبراء وتكون أساساً لعملها من حيث الفصل في أهلية انخبراء وتصرفاته عند إعادة النظر في الجدول طبقاً لائحة التامسة من المشروع .

في الأحكام الوثيقة

وقد نظر لمشروع مجلة جريدة لمقاولي الآل منه الحاكم . هؤلاء الخيرة يستمرون في عمله . كما كان عددهم . كما عن السدد المعز لكل محكمة ولا يمين أحد في الحال التي بعد أن تنقض عدده عن العدد المقرر .

سواءه يمس على الخيرة المحررى أكثر من قسم واحد أن يتنشر القسم الذي يريد أن يستمر فيه — ويكون ذلك مطلب يتقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون دون أن يفعل قامت الخطة بتعديد القسم الذي يستمر على العمل فيه .

شاء عيسى يشرف وزير الداخلية عرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكلم . معه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم الآله عريضة على البرلمان ما

الذخرة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢
ورير الحفانية
على ماهر

ملحق رقم ٨٥

جلسة الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المحفانية

عن مشروع قانون بوضاعة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

(المرح حصره الشيخ محمد عبد الرحمن دمانا)

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ أحال المجلس على هذه اللجنة مشروع قانون وارد من مجلس السؤم خاص بوضاعة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات بحيث يمسها المستند بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤١ و١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ وبمدرسة الأول حصره مدير إدارة الحاكم الأهلية والكثير إلى مكتب حصره صاحب لماد وزير الحفانية مدونين عن توارده .

وقد تبين لفسد أن هذا المشروع يكون حلقة الثالثة من سلسلة التشريع المعلن لإحراجات لحرة أمام محكمة لأهية وهو يرمى إلى تضار الخيرة الذي يدر خلاف الحقيقة لسوء قصد أو يبدى رأياً غير صحيح كذلك كشاهد الزور الواقع أنه لا خلاف بين أصحابه من الشاهد والخيرة كلاهما شخص يؤدي أمام مجلس قضاء أفقر — شقيقة كانت أو كتابية . لا شك في أن هذا هو كبراً في تكبرين عقيدة المصطفى وذلك فقد أحسن التشريع صفاً ضد هذا الفسق في تشريع لأنه من غير مفهوم أن يعاقب الشاهد إذا كذب في شهادته ولا يعاقب الخيرة . قد قرر عدداً خلاف الحقيقة مع أن جريمة الخيرة أشد خطراً أصغروها من شخص هو على ثقة واعتاد هذا فوق أنه في مباشرة عمله إنما يقوم مقام القاضي الذي انتدبه ليتقل بدلا عنه

ولذلك فإن اللجنة توافق على ما جاء في هذا المشروع خاصاً بتقرير غير الحقيقة فيما يتعلق بالوقائع المدعية فإنما ما اشغل تقرير الخيرة أو يحضر أعماله على ما يتألف الحقيقة فإنه يمكن مستهدفاً العقوبة أما الرأي الذي يبدى الخيرة فقد رأت اللجنة بإرجاع الآراء عدم المعاقبة عليه إذ الواقع أن الخيرة يبدى رأيه استنتاجاً ويجب أن تكون الآراء الفنية نتيجة من العقاب لأن العلم والفن يتطوران بين يوم وآخر .

على أنه لا يمكن الخصومة على عقيدة الخيرة لأنها مسألة داخلية ولا يجوز أن يترك الحال للقاضي لاستنباطها واستخلاصها .

هذا فضلاً عن أنه قد يترتب على المعاقبة على الآراء الفنية أن تصبح مأمورية الحبراء ولا قيمة لها لأن الخيرة قد يصح من البت برأى خشية التعرض للعقوبة .

ولهذه الأسباب رأت اللجنة حذف الجزء الأخير من المادة .

•••

ويجد أن اقترنت اللجنة هذا المشروع على الوجه المتقدم اتصلت بالجنة الاستشارية التشريعية تطبيقاً للمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذه اللجنة اقترحت للتوفيق بين الرأيين نصاً آخر جعل العقوبة في هذه الحالة مصبغة على استنتاج غير الحقيقة .

والجنة لا توافق على هذا النص الجسدي وتكسك بالتعديل الذي أجراه وتحرص على النص الذي اقترحه .

ولذلك وافقت اللجنة بإرجاع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهي ترجو من المجلس إقرارها ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث

من قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ متمادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٨ مكررة — يضاف بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر هذا غير الحقيقة بأي طريقة كانت .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمره أن يصدر هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . وبغداد
كقانون من قوانين الدولة .

مدري ...

ملحق رقم ١ للتقرير

مقارنة

بشأن مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

النص الذي اقترحتة اللجنة الاستشارية التشريعية	النص الذي أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ	أصل مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب
<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر</p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى</p> <p>يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمد</p> <p>المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :</p>	<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر</p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى</p> <p>يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمد</p> <p>المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :</p>	<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر</p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى</p> <p>يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمد</p> <p>المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :</p>
<p>المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالعقوبات المفصلة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر أو استنجد غير الحقيقة مع علمه بذلك سواء في تقريره أو في بيانه الشفهي .</p> <p>المادة الثانية</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالعقوبات المفصلة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأي طريقة كانت .</p> <p>المادة الثانية</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالعقوبات المفصلة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الخيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأي طريقة كانت أو أبدى بأي طريقة كانت وبسوء قصد رأيا غير صحيح .</p> <p>المادة الثانية</p> <p>على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>ناصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>

ملحق رقم ٨٦

جلسة الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

(انقر حفرة نصح عزرة مدالرس رنا ١٥٠)

أحال المجلس مجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ إلى هذه اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصاً بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية فيجته بجلسات ٢٤ مايو و ١٢ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ وحضر الجلسة الأولى حضرات مدير إدارة المحاكم الأهلية والسكبر الكفني لمكتب حفرة صاحب المعالي وزير الحفائية مندوبين عن الوزارة .

وهذا المشروع يرى على تعديل بعض مواد قانون المرافعات الأهل الخاصة بأهل الحفيرة وقد تضمن أحكاماً جديدة أهمها ما يأتي :

١ - تسهيل حصول الخيرة على أتعابهم - فقد نص في المشروع على وجوب إيداع أمانة على ذمة الخيرة تكون كافية لمصاريفه وأتعابه المحتضمة كما نص على ضرورة تقديم أتعابه بمعرفة المحكمة بمجرد الفصل في الدعوى ومع ذلك رأى أنه قد تجسد ظروف تستلزم التأجيل بدون أن يكون تخيير دخل فيها وفي ذلك تعطيل لأتعابه بدون مقتضى ولذلك نص أيضاً على أنه إن لم يصدر الحكم في الدعوى في خلال الثلاثة الشهور التالية لتناقشة في التقرير تقدر تخيير أتعابه ومصاريفه .

كذلك لاحظ المشرع أنه في كثير من الأحيان يبعد الخصوم إلى المعارضة في أواخر التقدير الصادرة لصالح الخصم فيرد كدب الوقت ولا تمثل هذه الأوامر كثيراً لأن تقدير القاضي يكون غالباً صواب الحقيقة فربى النص على عدم قبول المعارضة من ألهم المائز أمر تنفيذ ضده إلا إذا أودع الفرق بين الأمانة والمبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً بقلم الكتاب على ذمة الخيرة على وجه التخصيص بحيث لا يصبح توقيع المجر عليها من دائر آخر .

٢ - تبسيط الإجراءات وعدم إضاعة الوقت - لم يتضمن قانون الخيرة المعمول به الآن نصوصاً تضع حداً لملاحظة الخصوم وتعطيلهم بأمرية الخيرة ولذلك أوجب مشروع هذا القانون على المحكمة أن تتخذ في الحكم التهديدي الذي تصدره بتدب الخيرة تاريخ الجلسة التي تجل لمبا القضية للراصة في حالة إيداع الأمانة كما تتخذ جلسة أخرى أقرب من الأولى للراصة في حالة عدم الإيداع وأعطى المحكمة الحق - في حالة عدم إيداع الأمانة

ملحق رقم ٢ للفرير

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

يعتبر مشروع القانون المرافق لهذا مكملاً لمشروع القانونين الخاص أحدهما بالخيرة والآخر بتعديل قانون المرافعات في المواد المتعلقة بأهل الحفيرة .

وقد دلت أعمال المحاكم على زيادة اتجاه القضاء إلى تعيين الخيرة للاستشارة بأرائهم والاسترشاد بمهوتهم فيما يعرض عليهم من المنازعات .

ومع أن القضي غير مقيد برأى أهل الحفيرة إلا أن هذه الآراء في الغالب تكون على تقدير القاضي يستد إليها عند الفصل في النزاع المطروح أمامه . لذلك رأى من الضروري ضماناً لحسن سير العدالة أن يعاقب كل خير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأياً غير صحيح بسوء قصد لما يترتب على ذلك من الإضرار بالحكمة المتعاضين .

وقد نص في المشروع على أن العقوبات في هذه الجريمة هي العقوبات المقررة لشهادة الزور لأنها ليست أقل منها جساماً بل هي في الواقع أشد خطراً وأعظم ضرراً لصمودها من شخص أولاه القضاء منته وحمله عليه الواقعة في العمل الذي يؤديه .

وليس هذا التشريع بدواً انقرب به الشارع المصري فقد سبقه إليه غيرهم للمشرعين الأجانب (راجع قانون العقوبات الإيطالي المادة ٢١٧ من القانون القديم والمادة ٢٣٣ من القانون الجديد، والتشريع الجنائي الإنجليزي، وقانون العقوبات الهندي المادة ١٩١) .

* *

لهذا يشرف وزير الحفائية بعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وقع على يفضله يرفعه لاتعاب حفرة صاحب الملاحظة المذكورة لاستصدار المرسوم اللازم عرضه على البرلمان

وزير الحفائية

على ماله

القاهرة في ٩ ربيع سنة ١٩٣٢

الخبرة بإسمائهم يصتق لهم على ذلك من المحكة ، وفيما عدا هذه الحالة تخار المحكة الخبراء من بين للقبولين إمامها لمحصل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ، ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم . وقد تبينت البنية أنه قصد بذلك منع الأوصياء والقوائم من الاتفاق على تعيين أهل الخبرة لأن ذلك يدخل في حكم الصلح ، الأوصياء ، الأوصياء ممن يقتضي المسادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بتعيين المجالس الحسبية قبل الحصول على إذن من المجلس الحسبي ، والمجلس لا ترى هذا الرأي لأن الاتفاق على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة لا يمكن أن يفهم منه معنى الصلح ، إذ إنه ليس لتفادير الخبراء قيمة من الوجهة القانونية البحتة ، فإن المحكة تستطيع ألا تأخذ بتقرير الخبير وتندب ثلاثة خبراء غيره ، كما تلك عدم التصويل إلى رأى أهل الخبرة إطلاقا ، وتحكم في الدعوى بما تراه فليس الاتفاق على تعيين أهل الخبرة سوى مجرد الاتفاق على دليل ، ولذلك عدلت اللجنة نص هذه المسادة بما يتفق مع هذه الفكرة .

ثانياً - نصت المسادة ٢٢٥ معلقة على أنف قلم الكتاب بدعو الخبير في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة للخصم للإطلاع على المأمورية وعلى تكليف كاتب المحكة بأن يفسد له صورة من الحكم النهائي ولكن اللجنة لم ترع لهذا التكليف الأخير لأنه ما دام أن الخبير يستطيع على المأمورية بنفسه فهذا في الكفاية .

كذلك عدلت اللجنة صيغ بعض المواد تمديدا لا يغير مدلولها ولكن يمنع التكرار الوارد بها .

وقد عرض هذا المشروع بعد إقراره على الوجه المبين فيما تقدم على اللجنة الاستشارية التشريعية طبقا للمادة ٩٩ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان فلم توافق على التعديلات التي ادخلتها هذه اللجنة وتسكت بالإزاء الوارد في المشروع ، والجنة من جانبها تتسكت بالتعديل الأول الذي أدخلته على المسادة ٢٢٤ من قانون المرافعات المتناقض بعدم منع الأوصياء والقوائم من مباشرة الاتفاق على تعيين أهل الخبرة ولكنها توافق على نكرة اللجنة الاستشارية التشريعية فيما يتعلق بالتعديل الثاني الخاص بالمسادة ٢٢٥ وتتصرف اللجنة بعرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس المقرر رجاء إقرارها على الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة الموافقة ٢

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

المادة الأولى

تسلك المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما كانت .

لا من انصم المكلف بها ولا من غيره من الخصوم - أن يقرر سقوط حق انصم في التمسك بالحكم النهائي .

كذلك عدل على الطريقة التي جرى العمل عليها من حيث ترك الأمر لمن يجه سرعة الفصل في الدعوى في إعلان الخبير بالإيداع ليأشرك المأمورية فنص في المشروع على أن قلم الكتاب هو الذي يدعو الخبير في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة للخصم للإطلاع على المأمورية كما أوجب المشروع على الخبير أن يمدد للشروع في العمل تاريخا لا يتجاوز خمسة عشر يوما التالية لتاريخ التكليف سالف الذكر وأن يخطر الخصوم يوم الانتقال وساعة بخطابات موسى عليها ترسل قبل ذلك بسبعة أيام على الأقل حتى يمكنهم أن يستعدوا للتواجد أثناء مباشرة العمل ومعهم شهودهم ومستنداتهم . وأجيز للمحكمة أن تنص هذه المواعيد في حالات الاستعجال وحالات الاستعجال القصوى .

كذلك أوجب المشروع على الخبير إذا لم يتمكن من إيداع التقرير في الأجل الذي حددته المحكة أن يرد على قلم كتاب المحكة - قبل انقضاء ذلك الأجل - مذكرة كتابية ببيان العمل الذي قام به والأسباب التي حالت دون إمكان تقديم التقرير . والمحكة في هذه الحالة - وبعد الإطلاع على هذه المذكرة - إما أن تمدد الأجل للخبير وإما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينيات وتحتسب له أجلا جديدا لإنصام المأمورية وإما أن تستبدل به غيره وتحكم عليه حكما غير قابل للطعن بأن يرد ما قبضه من الأمانة ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه بفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات مصرية وذلك بدون إخلال بالجزائرات التأديبية والتوصيات أن كان لها عمل .

كما نص في المشروع على قصير الأجل الذي يعوض تخير فيه أن يقتضي من أداء المأمورية وعلى أن كل خير لا يؤدي مأمورته من غير أن يكون قد تهيئ لها لقبته المحكة يحكم عليه بالمصاريف التي كان سببا في تكليفها بالتوصيات أن كان لها عمل وذلك دون إخلال بالجزائرات التأديبية .

التقارير : عن المشروع بالنص على إلزام الخبير بإيداع تقريره وجميع المستندات التي تسلمها في قلم كتاب المحكة التي تدبته أو في قلم كتاب المحكة التابع لها عمل وإقامته - إذا لم يكن لديه مستندات يودعها - على أن يطلب كتابة تقريرها بالطريق الإداري إلى قلم كتاب المحكة التي عينته .

وطيه أن يخطر الخصوم في ميعاد أربع وعشرين ساعة بذلك الإيداع بخطاب موسى عليه .

كذلك حرم على الخبير أن يعيد في التقرير ما هو مدون في محضر الأعمال أو أن يذكر نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكفي في ذلك كله بالإشارة وذلك حتى لا تخفى الحقيقة بين ثنايا التطويل والإطالة كما حرم عليه - بشر تصريح من المحكة أو أضافا للخصوم - أن يرقن تقريره رسوما .

كما نص أيضا على ضرورة حضور الخبير جلسة المناقشة في التقرير ليبين وجهة نظره إلا إذا أعتته المحكة من ذلك باتفاق الخصوم .

وقد رأت اللجنة أن تدخل على المشروع التعديلات الآتية :

أولا - نصت المسادة ٢٢٤ معلقة على أنه " إذا كان الخصوم بالبين ولم حرية التصرف في حقوقهم ، وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل

المادة ٢٣٤ - تقبل المعارضة في تقدير الإجراء من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي الخبير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ كأدوية ما هو مطلوب للخبير .

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة في مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولما أنتمعه مياديا لأحكام مأموريته وإيداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتمنحه مياديا لأحكام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا جريا قايلا للعلن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ونسب في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك بشرط إخلال بما قد يترتب على عمله من إجراءات التأديبية وللتنويضات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بغرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون نصها ٣٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٣٣٧ مكررة - يجوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يقضى عن أداء مأموريته في القضية التي ينسب لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس البائرة أنها مقبولة .

ويجوز للدعوى المستعجلة أن تقرر بالحكمة في نفس الحكم بقص هذا الميعاد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد تنهى عنها بمسوخ المحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكديدها بلا تأنيء كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالإجراءات التأديبية .

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٣٤١ في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون نصها ٣٤١ مكررة ونصها :

المادة ٣٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص قلم كتاب المحكمة التي تدبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه وإلا حكم عليه القاضي الجزئي أو رئيس البائرة الذي عينه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

فإن كان مقر المحكمة التي عينه بعيدا عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإحضارها جاز له إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع

المادة ٢٣٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير فالحكمة تدب خبير أو ثلاثة خبراء . وعليها أن تذكر نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأصحابه المحتملة . وللمعلم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير حمله منها نظريا ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعا) تاريخ الجلسة التي توجل لها القضية للرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يمين هذا الحكم إن كان صدور مواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم لا يكون الخبير ملزما بأداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أديت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٤٢ - إذا امتنع الخصوم عن تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بإحاطتهم صدقت لهم المحكمة على ذلك .

وفيما صدق هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٤٣ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة في الملف . غير أن يسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وإذا كان الخبير غير مقيد بالجدول فعليه أولا أن يخلف إيمينا أمام القاضي المعين ألا مور الوقتية ولو غيّر حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٤٤ - يجب على الخبير أن يحدد لشروع في العمل تاريخا لا يتجاوز خمسة عشر يوما التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بمخططات موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل بمطرحهم فيها سجل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للمحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة مباشرة للعمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الخبرة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المادة ٢٤٥ - تختار أطراف الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس البائرة الذي عينه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للنفاذ في التقرير لأسباب لا دخل لتقرير فيها فتقرر أصحابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

مادة ٢٤٣ مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة في التقرير ليين للحكمة رأيه والأدوية التي تبرره . والحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستشارتها في الدعوى سواء من قضاء قضاة أو أبناءه على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة والحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تنفي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

المادة السادسة

تنفي المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
مدى

لما عمل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي عينه .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يحضر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الثامنة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٣٤١ ثالثة ونصها :

المادة ٣٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يبيد في تقريره ما هو مدون بمحضر الإعمال بل يكفي بأن يشير إلى التبدل الذي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يجسد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكفي بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا به بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة التاسعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٣٤٣ يكون رقمها ٣٤٣ مكررة ونصها :

مقارنة

مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

نحن فرؤاد الأول ملك مصر
فرز مجلس الشيوخ ومجلس النواب القضاة
الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - كمشروع اللجنة .

النص الذي اقترحه لجنة المحفانية بمجلس الشيوخ

نحن فرؤاد الأول ملك مصر
فرز مجلس الشيوخ ومجلس النواب القضاة
الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين
خبير فللمحكمة تدب خبير أو ثلاثة خبراء ، وطعنا
أن تذكر في نص الحكم :
(الولا) بيانا دقيقا للأدوية الخبير والإجراءات
المستحيلة التي يرغب له بإثباتها .

مشروع الحكومة الذي اقترحه مجلس النواب

نحن فرؤاد الأول ملك مصر
فرز مجلس الشيوخ ومجلس النواب القضاة
الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين
خبير فللمحكمة تدب خبير أو ثلاثة خبراء حسب
لائحة ، وطعنا أن تذكر في نص الحكم :
(الولا) بيانا دقيقا للأدوية الخبير والإجراءات
المستحيلة التي يرغب له بإثباتها .

مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في تركة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأتباعه المختصة ، وتعين الختم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .
(رابعا) تاريخ الجلسة التي توجب لها القضية من جديد أمام المحكمة الناشئة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية سالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تعدد المحكة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فلذا لم يردع الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لذلك ثم لم يردعها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما بأداء المأمورية وتقرر المحكة إذا رأته أن الأضرار التي أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التسك بالحكم التمهيدى ويستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالعين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصتق لهم على ذلك من المحكة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكة الخبراء من بين القبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتض غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليعلن بما تعين له بإطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك . وعلى كاتب المحكة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتعل على بيان ما تعين له . وعلى الخبير على الأوراق المودعة في الملف بنير إن استلها ما لم تذن له المحكة أو الخصوم بذلك .

النص الذي أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في تركة المحكة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأتباعه المختصة ، والختم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .
(رابعا) تاريخ الجلسة التي توجب لها القضية للراضة في حالة إيداع الأمانة . وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .
ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فلذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم لا يكون الخبير ملزما بأداء المأمورية وتقرر المحكة إذا رأته أن الأضرار التي أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التسك بالحكم التمهيدى وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا انقضى الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم صدقت لهم المحكة على ذلك .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكة الخبراء من بين القبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتض غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليعلن على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة في الملف بنير أن تسلمها ما لم تاذن له المحكة أو الخصوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

النص الذي اقترحتة اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالعين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم صدقت لهم المحكة على ذلك .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكة الخبراء من بين القبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتض غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - كمشروع اللجنة .

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

النص الذي اقترحه لجنة الحفائية مجلس الشيوخ

مشروع الحكومة الذي اقترحه مجلس النواب

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فعليه أولاً أن يحلف اليمين أمام القاضي الممين للأمر الوقفية ولو بنفي حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - على أصلها .

المادة ٢٢٦ - على أصلها .

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فعليه أولاً أن يحلف اليمين على يد القاضي الممين للأمر الوقفية ولو بنفي حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها بكل الاجتماع الأول ويومه وساعته . وفي حالات الاستعجال يجوز للحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء التجربة مباشرة الفصل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول أربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل التجربة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمباد ساعة واحدة .

المادة ٢٣٢ - تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة أشهر التالية للمناقشة في التفرغ لأسباب لا دخل فيها فتقدر لتغيير أتعابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٣٤ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

فإن كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي لتغيير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب تغيير .

المادة ٢٣٤ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي لتغيير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب تغيير .

المادة ٢٣٤ - كشروع المحنة .

مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم القاضي بإجراؤه الخفية وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخفية والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولما أن تمتعه بمياداً لإتمام مأموريته وإبداع تقريره إن رأت لتأخير غير مبرراً .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير للمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينيات مصرية وتمنحه مياداً لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينيات مصرية . وذلك بنقض إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتوصيات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد المصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منعها كلها أو بعضها إلى المصوم الآخرين على سبيل التوبيخ .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون فيها ٣٣٧ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٣٣٧ مكررة - يجوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يقتضى من أداء مأموريته في القضية التي يتدب لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنها مقبولة .

ويجوز في الدوائر المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم انتفاص هذا المياد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون نضى عنها يجوز للمحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المضاريف التي كان سبباً في تكبدتها بلافاضة كما تحكم عليه بالتوصيات إن كان لها محل وذلك دون إخلال بالجزاءات التأديبية .

النص الذي أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم بإجراؤه الخفية وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخفية والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولما أن تمتعه بمياداً لإتمام مأموريته وإبداع تقريره إن رأت لتأخير غير مبرراً .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير للمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينيات مصرية وتمنحه مياداً لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينيات مصرية . وذلك بنقض إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتوصيات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد المصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى المصوم الآخرين على سبيل التوبيخ .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون فيها ٣٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٣٣٧ مكررة - يجوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يقتضى من أداء مأموريته في القضية التي تدب لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدوائر المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم نقص هذا المياد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد نضى عنها يجوز للمحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المضاريف التي كان سبباً في تكبدتها بلافاضة كما تحكم عليه بالتوصيات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

النص الذي ترفحه لجنة الاستشارة التشريعية

المادة ٢٤٢ - كمشروع اللجنة .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون فيها ٣٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٣٣٧ مكررة - كمشروع اللجنة .

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

مادة ٢٤١ مكررة — كمشروع اللجنة .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة — كمشروع اللجنة .

النص الذي أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة — حل الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقفا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه والأحكام عليه القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

فلذا كان مقر المحكمة التي عينته بعيدا عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله لإيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي عينته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يحضر الخصوم بذلك بكاتب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة — يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يبعد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكتب بأن يشير إلى البند التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبعد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتب بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم .

مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ مكررة — حل الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقفا عليه حسب الأصول ومرفقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه والأحكام عليه القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

فلذا كان مقر المحكمة التي عينته بعيدا عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله لإيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي عينته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يحضر الخصوم بذلك بكاتب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ مكررة — يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يبعد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكتب بأن يشير إلى البند التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبعد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتب بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم .

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية	النص الذي اقتره لجنة الحفانية مجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذي اقتره مجلس النواب
<p>المادة الخامسة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بسند المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها :</p> <p>المادة ٢٤٣ مكررة — كمشروع اللجنة .</p>	<p>المادة الخامسة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بسند المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة نصها :</p>	<p>المادة الخامسة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بسند المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها كالآتي :</p>
<p>المادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة التقريرين <u>للحكمة</u> رأيه والأوجه التي تبرره <u>وللحكمة</u> أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .</p> <p>وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة .</p> <p>وللحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .</p>	<p>المادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة التقريرين <u>للحكمة</u> رأيه والأوجه التي تبرره <u>وللحكمة</u> أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .</p> <p>وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة .</p> <p>وللحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .</p>	<p>المادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة التقريرين <u>للحكمة</u> رأيه والأوجه التي تبرره . <u>وللحكمة</u> أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .</p> <p>وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة .</p> <p>وللحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .</p>
<p>المادة السادسة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>تتلى المادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .</p>
<p>المادة السابعة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة السابعة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة السابعة</p> <p>على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>نأمر بأن ينصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>
<p>صدر في ...</p>	<p>صدر في ...</p>	<p>صدر في ...</p>

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

يرى مشروع القانون المرافق لهذا التبسيط إجراءات أهل الخبرة وخضاه إنجاز الأعمال المنوطة بهم في أقرب وقت وبأقل نفقة كما يرى إلى صيانة حقوق الخبراء وتأييدهم بالعلم بالغة وعلى وجه تظلمن له العدالة وقد وضعت نصوص هذا المشروع في قالب يتفق ومشروع القانون الجديد الخاص

بأنه

يشكو الخبراء من زمن يسير من الصعوبة التي يجدها في تحصيل المصاريف التي يتفقونها مقدماً وينوع خاص في تحصيل ما يقتدر لهم من الأتعاب قبل الخصوم وليس في قانون المرافعات من الوسائل المهيبة ما يكفي لتلاف هذه الصعوبات فزعم النص على وجوب إيداع أمانة بالخزينة على مدة الخبير تكون كافية لتسديد المصاريف والأتعاب . ويوجب المشروع على القاضي أن يحدد ميعاداً للقيام بهذا الإيداع وبين الخصم الذي يكلف به ويترب على عدم القيام به معقود حق الخصم في التمسك بالحكم التمهيدى . فلما أودعت الأمانة دعا قلم الكتاب الخبير في الثاني والأربعين ساعة الثالثة لإسماها ليتم بما يودونه . وقد حذف من المشروع ما كان مقرراً

وقد أضيف المادة ٣٣٤ فقرة جديدة خاصة بالمراضة في تقدير الأجرة من خصم جازئ تنفيذ أمر التقدير ضده، فإن المراضة لا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي لتغيير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقتصداً في قلم كاتب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب لتغيير. والفكرة التي أوصت بتعديل المادة ٣٣٤ هي نفس الفكرة التي حلت على تعديل المادة ٣٣٣ على أن هذا المشروع وقد قرر أحكاماً تضمن تخيراً تحصيل أتعابهم فقد اشتمل أيضاً علىصوص توجب طعيم التيام بملهم على الوجه الأكل وفي المواعيد التي يحددها القاضي. ولما كان العمل قد دلل على أن أحكام المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات الخاصة بحالة تأخير الخبير في إيداع تقريره لائتفى بالفرض المقصود منها فقد رؤى تعديله بأن يلزم الخبير التي لم يتمكن من تقديم تقريره في الموعد المحدد بأن يودع في قلم الكاتب قبل انتهاء ذلك الموعد مذكرة كتابية يبين فيها المرحلة التي وصل إليها في أداء المأمورية والأسباب التي منته من إتمامها. وفي الجلسة المحددة لنظر الدعوى تطلع المحكمة من هذه المذكرة ولما إذا إن تمتعه أجلاً لإنهاء مأموريته وإيداع تقريره إنزات أن تأخير مديراً وإما أن تستبدل غيره به وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يعيد إلى قلم الكاتب ما يكون قد قضيه من الأمانة المودعة لحسابه ولما في هذا الحال أن تحكم عليه أيضاً بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالجزاءات التأديبية والتوصيات إن كان لها محل.

ولكن تأخير الخبير في إيداع تقريره قد يكون في بعض الأحيان ناجماً عن سوء نية أحد الخصوم كأن حصل في تقديم البيانات التي يطلبها الخبير. فذلك استكمل المشروع المادة ٣٤٣ بأن يجرأ بوقف على الخصم الذي وقع منه هذا الخطأ فنص في الحكم بتعريضه غرامة لا تقل عن المائة قرش ولا تتجاوز الخمسة قرش مع جواز سحبها كلها أو جزء منها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض.

وزيادة تنظيم أعمال الخلية عدل المشروع أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ الذي كان يمنع تغيير الذي يريد أن يتنحى عن أداء مأموريته ميعاداً قدره أسبوعان لتقديم عدله. فقد أثبتت التجربة ضرورة تقصير هذا الموعد ووضع الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع في قانون المرافعات التصويص الخاصة برد أهل الخلية. والأمم التي استدعي ذلك هو ضرورة النص على حق القاضي بالنسبة بتغيير المهمل في توقيع الجراء على أو استبدله. ولما نص في مشروع المادة ٣٣٧ مكررة على وجوب تقديم الاعتذار في ميعاد خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام الخبير صورة الحكم من قلم الكاتب. ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تعذر المحكمة في نفس الحكم إقصاء هذا الموعد. والتغيير الذي لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد تنحى عنها يجوز المحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كانت سبباً في تكديله بلا غرامة لا تحكم عليه بالتوصيات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية.

ونصت المادة ٣٤١ مكررة في إيداع التقرير وبحاضر الإعمال بمعرفة الخبير وأزمته بأن يودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سالت إليه وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش.

في القانون الحاصل من ترك الأمر إلى من يطلب التسجيل من الخصوم لما يترتب على ذلك من اتخاذ إجراءات لا فائدة منها.

وينص المشروع كذلك على أنه يجب على القاضي أن يحدد تاريخ الجلسة التي تعول لها القضية للناقشة في التقرير وللفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة والفرض من وضع هذا النص هو تبسيط الإجراءات وتقليل التفتات.

واستقيمت أحكام المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات وأضيف إليها نص يجوز للقاضي أن يتنبد من غير المقبولين لعمل أهل الخلية عند وجود أسباب خاصة يجب عليه بيانها في الحكم.

ولما كان مشروع القانون الخاص بتغييره ينص على أن الخبير يحلف اليمين عند قبده في الجدل وفي أن هذه اليمين تعتبر سارية على جميع القضايا التي يتنبد فيها كان من المهم تعديل المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات على الوجه المبين في المشروع بحيث أصبح وجوب حلف اليمين في كل مرة يتنبد فيها قاصراً على الخبير غير المقيّد في الجدل.

وتعديل هذه المادة يستدعي حتى تعديل المادة ٣٣٦ فقد تبين أن العمل جرى بأن يتولى الخبير إعلان الخصوم بالأيام والساعات المحددة لمباشرة العمل بدلا من قلم الكاتب. ولكن تبين أيضاً أن الحرية التي أعطيت لتغيير في تحديد تاريخ مباشرة العمل لم يحسن استعمالها في كثير من الأحيان ولذلك رؤى النص على إلزام الخبير بالآخذ ميعاداً لمباشرة العمل أبعد من خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ التكليف المخصوص عليه في المادة ٣٣٥ وأن يرسل الدعوة إلى الخصوم قبل التاريخ المحدد لمباشرة العمل بسبعة أيام على الأقل ليصل الخطاب في وقت مناسب يسمح لهم باتخاذ التدابير ليقصروا أداء العمل. ومع ذلك فقد قصرت هذه الموايد في أحوال الاستعجال في حالات الاستعجال القصوى: ففي حالة الاستعجال جعل ميعاد الشروع في العمل ثلاثة أيام وميعاد إخطار الخصوم به أربعاً وعشرين ساعة. وفي حالات الاستعجال القصوى أجزى الشروع في العمل في نفس اليوم ودعوة الخصوم إلى الحضور من ساعة إلى ساعة. وفي كلتا الحالتين تحصل الدعوة بإشارة برقية.

وتعتبر طريقة إرسال الدعوة بخطاب موسى عليه أو بالإشارات البرقية من الإجراءات الحديثة في المرافعات في مصر. على أنه هذه الوسيلة الحديثة التي استعملت في أوروبا منذ سنوات عديدة يمكن استعمالها بلا ضرر في مصر أيضاً لأنه من المتيقن في المسائل التي تستدعي السرعة أن يسمع باستخدام طريقة سريعة لتعارفات من كانت موثوقاً بها وكانت قليلة التفتات. وقد جرى العمل فعلاً على إبدال طريقة الإعلان على يد عنصر بطريقة الخطاب الموصى عليه.

وقد نص على أن يكون التقدير بمسيرة رئيس الدائرة أو القاضي الجزئي مجرد صدور الحكم الذي يفصل في موضوع المأمورية فإنما لم يصدر هذا الحكم في خلال ثلاثة الشهور التالية للناقشة في التقرير لأسباب لا دخل لتغيير فيها فتقدر أتعابهم ومصاريفهم من غير انتظار لفصل في موضوع الدعوى (م ٣٣٧). وأن ما حدا بالمشترع إلى وضع هذا النص هو ضرورة ضمان تحصيل الأشخاص والمصاريف المقدرة لتغيير في ميعاد مسقول فتشجيع الخبراء الذين اتفخوا أعمال الخلية مهمة لهم على حسن القيام بأعمالهم وإتمامهم عن الغريات يجب العمل على وقائهم شر الحاجة.

اقتراح بمشروع قانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإيرام

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تقضى المواد ١٦ و ٢٢ و ٣٠ و ٣٩ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وتُسبَّل بما الأحكام الآتية :

المادة ١٦ — يجب على الطاعن أن يودع في قلم الكتاب بصفة كفالة مبلغ ألف قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة استئناف أو محكمة قروش إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أو جريئة .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريرا بالطلن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع .

المادة ٢٢ — يجب أن يودع من كل مذكرة من مذكرات الخصوم نسختان موقع عليهما من أحد عاى محكمة النقض والإيرام مع صور بقدر عدد الخصوم كما يجب أن تقدم المستندات التي يبررها الخصوم تأريحا لمذكراتهم بموجب حافظة موقع عليها أيضا من أحد عاى محكمة النقض والإيرام .

المادة ٣٠ — إذا قضت محكمة النقض والإيرام بعدم قبول الطعن أو برفضه حكمت على رافع النقض بالمصاريف ويجوز لها أن تحكم بمصادرة مبلغ الكفالة كله أو بعضه . وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض لدعى عليه في النقض .

المادة ٣٩ — يجب على رافع الطعن هذا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاع كفالة يجوز الحكم بمصادره كله أو بعضه إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريرا بالطلن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع .

ولا يطبق هذا النص على من حكم عليه بغرامة مقيدة للحرية .

المادة ٤٢ — يؤخذ في المواد المدنية والتجارية أمام محكمة النقض والإيرام رسم ثابت قدره ٣٠ قرشا حاشا على كل ورقة أصلية أو صورة ورقة من أوراق المحضرين أو قلم الكتاب وخمسة قروش صاع على كل ورقة من المذكرات المكتوبة التي تودع قلم الكتاب .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وبغذا كقانون من قوانين الدولة .

صد برأى ...

كما نصت على أنه إذا رأت المحكمة أن الطعن أريد به الكيد تحكم بتعويض لدعى عليه في النقض — وقد أريد بالتعديل أن يكتبى بالحكم على الطاعن بالمصاريف في حالة عدم قبول الطعن والآن يحكم بمصادرة الكفالة وجوبا إلا في حالة ما إذا ظهر أن الطعن قد أريد به الكيد . والجنة لا توافق على جعل الحكم بالمصاريف بمصادرة الكفالة مطلقا على كون الطعن كيديا لأن الكفالة لا علاقة لها بالكيد فإنها شرعت لمنع الطعن المبني على الرعونة والتسرع ولكنها وافقت على أن تكون المصادرة جوازية لكفالة كلها أو بعضها . أما النص على الحكم بمصادرة الكفالة في حالة كيدية الطعن فهو من قبيل تحصيل الحاصل لأن المحكمة إذا حكمت بتعويض لا يمتل أن تترك الكفالة .

المادة ٣٩ — هذه المادة خاصة بالنقض في المواد الجنائية وقد استمرز القانون إيداع كفالة قدرها خمسمائة قرش — إذا كان الطاعن غير أعضاء النيابة العمومية — ونص على جعل مصادرتها وجوبية ويرى الاقتراح إلى جعلها جوازية ، وقد وافقت اللجنة على هذه الفكرة ليكون التشريع كله على نسق واحد .

المادة ٤٢ — التعديل الوارد على هذه المادة يقتصر في حذف الفقرة الثانية منها وفي التي تنص على وجوب تحصيل مصاريف قضائية أخرى بمعرفة المحكمة التي ترعى إليها القضية بناء على حالة محكمة النقض والإيرام لتحكم لهما من جديد وقد وافقت وزارة الحفانية على حذف هذه الفقرة واللجنة توافق على ذلك إذ أنه في الواقع لا محل لتحصيل الرسوم مرة أخرى لأنه إذا كانت المحكمة المظنون في حكمها قد أخطأت في تطبيق القانون أو تأويله فإن أخطاء القضاء يجب حلا لا يتحملها الخصوم .

وقد رأت اللجنة — بمناسبة تعديل هذه المادة — أن الزم المقرر في القانون لأوراق المحضرين أو قلم الكتاب وهو ٤٠ قرشا بمبلغ فيه ولذلك رأت الاكتفاء بـ ٣٠ قرشا وكذلك رسم أوراق المذكرات رضى تخفيضه من ٢٠ قرشا إلى عشرة قروش .

وبعد أت أقرت اللجنة هذا الاقتراح بمشروع القانون انضمت بالجنة الاستشارية التشريعية طبقا لنص المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذه أدخلت عليه التعديلات الآتية :

المادة ١٦ — استبدال عبارة "يودع في قلم الكتاب بصفة كفالة مبلغ ألف قرش" بعبارة "يودع كفالة قدرها ألف قرش" وعبارة "إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع" بعبارة "إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة" .

المادة ٣٩ — استبدال عبارة "إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع" بعبارة "إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة" .

وقد وافقت اللجنة على هذه التعديلات كما أنها استبدلت لفظة "حكم" بلفظة "يحكم" .

والجنة تشترط بمرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة على هذا الاقتراح بمشروع القانون بالصيغة المرفقة لهذا

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مقارنة

بشأن الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة القضاة والإيرام

نص المواد الأصلية	التعديل الوارد في الاقتراح	نص المواد الأصلية
<p>النص الذي أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ وقد أقرته اللجنة الاستشارية التشريعية</p> <p>نحن قواد الأول ملك مصر</p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى</p> <p>تقضى المرسوم ١٦ و ٢٢ و ٣٠ و ٣٦ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وتُسبَل بها الأحكام الآتية :</p>	<p>نحن قواد الأول ملك مصر</p> <p>بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ شباط سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) .</p> <p>وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وعلى تقرير مجلس الشيوخ ومجلس النواب صدقنا على هذا القانون وأصدرناه :</p> <p>تسند المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بما يأتي :</p>	<p>المادة ١٦ - يجب على الطاعن أن يودع مبلغ ألف قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف أو خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية ، كفاية يمكن بمصادره إذا رفض الطعن أو إذا لم يقبل .</p>
<p>المادة ١٦ - يجب على الطاعن أن يودع في قلم الكتاب بمصلحة كفاية مبلغ ألف قرش إذا كانت المحكمة صادرا من محكمة استئناف أو خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية .</p> <p>ولا يقبل قلم الكتاب تقريرا بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع .</p>	<p>المادة ١٦ - يجب على الطاعن أن يودع مبلغ خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة استئناف ومائتين وخمسين قرشا إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية ومائة وخمسين قرشا إذا كان صادرا من محكمة جزئية كفاية تجوز مصادرتها إذا رفض الطعن أو إذا لم يقبل .</p> <p>ولا يقبل قلم الكتاب تقريرا بالطعن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفاية .</p>	<p>المادة ١٦ - يجب على الطاعن أن يودع مبلغ ألف قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف أو خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية ، كفاية يمكن بمصادره إذا رفض الطعن أو إذا لم يقبل .</p>
<p>المادة ٢٢ - يجب أن يودع من كل مذكرة من مذكرات الخصوم استغنان موقع عليها من أحد محامي محكمة القضاة والإيرام مع صور بقدر عدد الخصوم كما يجب أن تقدم المستندات التي يبرزها الخصوم تأييدا لمذكراتهم بموجب حافظة موقع عليها أيضا من أحد محامي محكمة القضاة والإيرام .</p>	<p>المادة ٢٢ - يزداد عليها بعد التأشير عليها من الخصوم .</p>	<p>المادة ٢٢ - يجب أن يودع من كل مذكرة من مذكرات الخصوم استغنان موقع عليها من أحد محامي محكمة القضاة والإيرام كما يجب أن تقدم المستندات التي يبرزها الخصوم تأييدا لمذكراتهم بموجب حافظة موقع عليها أيضا من أحد محامي محكمة القضاة والإيرام .</p>
<p>المادة ٣٠ - إذا قضت محكمة القضاة والإيرام بعدم قبول الطعن أو برفضه حكمت على رافع القضاة بالمصاريف ويجوز لها أن تحكم بمصادرة مبلغ الكفاية كله أو بعضها . وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض للدعي .</p>	<p>المادة ٣٠ - إذا قضت محكمة القضاة والإيرام بعدم قبول الطعن أو برفضه فضحت على رافع القضاة بالمصاريف وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض للدعي .</p>	<p>المادة ٣٠ - إذا قضت محكمة القضاة والإيرام بعدم قبول الطعن أو برفضه فتحكم على رافع القضاة بالمصاريف وبمصادرة مبلغ الكفاية . وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض للدعي عليه في القضاة .</p>

نص المادة الأصلية	التعديل الوارد في الاقتراح	نص المادة الأصلية
<p>المادة ٣٦ - يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يحكم بمصادرتها إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .</p> <p>ولا يقبل قلم الكاتب تقريرا بالظعن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع .</p> <p>ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية .</p>	<p>المادة ٣٦ - يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يحوز الحكم بمصادرتها إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .</p> <p>ولا يقبل قلم الكاتب تقريرا بالظعن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة .</p> <p>ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية .</p>	<p>المادة ٣٦ - يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يحكم بمصادرتها إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .</p> <p>ولا يقبل قلم الكاتب تقريرا بالظعن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة .</p> <p>ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية .</p>
<p>المادة ٤ - يؤخذ في المواد المدنية والتجارية أمام محكمة القضا والإبرام رسم ثابت قدره ٤٠ قرشا صاغا عن كل ورقة أصلية أو صورة ورقة من أوراق المحضرين أو قلم الكاتب وعشرة قروش صاغ عن كل ورقة من المذكرات المكتوبة التي تودع بقلم الكاتب .</p> <p>على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدربرى ...</p>	<p>المادة ٤ - تمثل بحذف الفقرة الأخيرة منها .</p> <p>نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مدربرى ...</p>	<p>المادة ٤ - يؤخذ في المواد المدنية والتجارية أمام محكمة القضا والإبرام رسم ثابت قدره ٤٠ قرشا صاغا عن كل ورقة أصلية أو صورة ورقة من أوراق المحضرين أو قلم الكاتب و ٢٠ قرشا صاغا عن كل ورقة من المذكرات المكتوبة التي تودع بقلم الكاتب .</p> <p>وهذا بخلاف المصاريف القضائية الواجب تحصيلها على يد المحكمة التي ترفع إليها القضية بناء على إحالة محكمة القضا والإبرام .</p>

مذكورة لإيضاحية

قد كان غرض هذا البلد من محكمة قضا وإبرام مدنية تقصا عظميا بل جرحا ناغرا في مصدر العدالة وما أن بشر الناس بوجودها حتى تنفسوا الصعداء وأطمأنوا العظماء كاهل على العدالة التي لا تمسكل بوجودها إلا وجود المحكمة العالية الرقبة على القضاء والقضاء .

غير أنه لوحظ أن في بعض مواد قانونها أحكاما يقضى الكمال بتعديلها لأن وجودها على ما هي عليه وضع بعد الشكبات القانونية في سبيل الانتفاع بهذه الرحمة العظمى وسأل فيها وبين الكثيرين من طلاب العدل على ما سيظهر تعصيه في هذه المذكرة .

حتمت المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٠ على الطاعن إيداع مبلغ ألف قرش إذا كان الحكم الملغون فيه صادرا من محكمة استئنافية وخمسمائة قرش صاغ إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أو جرتية على سبيل الكفالة فإنما أضيف هذا المبلغ إلى المبالغ التي حتمت المادة ٤٢ دفعها على الأوراق بلغت مصاريف القضا حوالي عشرين جنيا مصريا وهذا مبلغ جسيم وخصوصا في الأزمنة الحاضرة الضاربة بجرانها على الناس بل ذلك ما منع الكثيرين من طلاب العدل عن ورود مهمل العدل المرجو من محكمة القضا والإبرام .

وقد صاوت المادة ١٦ والمادة ٤٢ فبا يؤخذ على هذه الأوراق سواء أكان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف أم كان صادرا من محكمة استئنافية

١٧	جنيه	عند رفع الاستئناف .
١٦	يتمتع عليه دفعا	مصاريف تقضى وفيها أتعاب المحاماة وهي تخفف باختلاف ما حكم به من الأتعاب .
١٧	رسوم جليدة يدفعها	عند الرجوع لهكئة الاستئناف من جديد .
٥٠	بقلمة لمصاريف التي يجب عليه دفعا	تعمسون جنبها مصريا في اعدل حالة .

هذا المبلغ الجسم يتجشمه المتقاضى . والحكمة هي التي أخطأت في تطبيق القانون أو تأويله أو مخالفته الخ . وكل هذا أت من الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ ولهذا رأى حذفها حتى يكتفى بالرسوم التي دفعت أمام محكمة الاستئناف حين رفع لها الاستئناف .

هذه هي التعديلات الواجب العمل بها مرييا حتى لا تضطلع محكمة التقض والإبرام بسبب عدم الإقبال على قضائها لتفاداة الرسوم الواجب على المتقاضى دفعها ما

مرسى محود

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على الكتاب رقم ٦ - ٤٢/٦ (٢٩٢٠) المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ الخاص بالاقترح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محود اتضدى بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة تقض والإبرام .

تقشرف بإخباري دوتيك أنما بعد أن استطلعت رأي حضرة صاحب المصادرة رئيس محكمة التقض والإبرام وصاحب القرة النائب العموي لدى المحاكم الأهلية نوافي على حذف الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من هذا القانون إذ في الواقع لا مفتضى لتحصيل رسوم مرة أخرى على يد المحكمة التي سبق أن طرح عليها موضوع الدعوى عييه وحصلت الرسم المستحق عند نظرها فيه أول مرة .

وبمناسبة اقتراح تعديل هذه المادة نرى أن يقتصر تحصيل الرسم على أصول المذكرات المشار إليها في المادة ٢٢ من القانون دون الصور خلافا لما هو جار عليه العمل الآن .

أما فيما يخص ذلك مما ورد في مشروع حضرة الشيخ المحترم بتعديل الإبراد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ الخاصة بالكفالة فلأنا نرى أن تعديد الكفالة كما هو متعموض عليه بالمواد المذكورة إنما أريد به وضع حد للظنون التي ترفع بدون بحث أو ترو . وفيما يخص بالاقترح جعل مصادرة الكفالة جواريا فإنه يؤدي أيضا إلى تراكم الظنون عبر المدينة لأن المأخذ أن الحاكم تمل غالبا إلى عدم توقيع الجزاءات المالية ما دامت جوارية .

أما العبارة المقترحة إضافتها إلى المادة ٢٢ فلأنا لا نرى دافعا لها لأنت القانون إنما أراد أن يحل ظم الكتاب على قاضي التحضير وأن يمنع ما ينشأ عن إصدار هذا التأشير من تنازع المصorum وتعطل بعضهم عمل بعض .

ونفضلوا يا صاحب الدولة بقول فائق الاحترام ما

العامرة في ٨ فبراير سنة ١٩٣٣
وزير الحفانية
أحمد علي (ختم)

أم جرتي . وفي هذا إخلال بالمساواة الواجبة بين طلاب العدل . لهذا رأى تعديل الكفالة وجعلها بمثابة قرش للظن في الأحكام المصادرة من حاكم الاستئناف مع إبقاء ما يؤخذ على الأوراق مل ما هو عليه حتى لا يتوزع المتأخرين في الإطباب بما لا طائل تحته من القول ، وما تقي قرش صاغ للظن في الأحكام المصادرة من محكمة ابتدائية ، وما تقي قرشا للأحكام المصادرة من محكمة جرتية .

قبول الأوراق بدون تأثير عليها من المصorum

لم يتم قانون التقض على ظم الكتاب عدم قبول الأوراق بدون تأثير عليها من المصorum فصرى ظم كتاب محكمة التقض أن يقبل المذكرات والمستندات من أحد الخصمين ولا علم لخصم الآخر بها وفي هذا من التنت الشيء الكبير لأن الخصم بهذا الوضع الغريب ملزم أن يردد على ظم الكتاب بلا انقطاع ليرى هل خصمه أودع شيئا أم لا . وكل خصم يبيد من القاهرة يتم عليه أن يحضر بنفسه أو يرسل رسولا منه في كل يوم بل في كل ساعة ليستطلع هل أودع خصمه شيئا أم لم يودع . وهذا أمر يابه المنطق الصحيح ويأبه ما جرى عليه العمل لهذا رأى أن يزداد المصلحة ما يتم التأشير من المصorum على ما أودعه خصمه .

مصادرة الكفالة

حتمت المواد ١٦ و ٣٠ و ٣٩ الحكم بمصادرة الكفالة - عند الفشاء بعدم قبول التقض وكان يصح الاكتفاء بالفترة الأخيرة من المادة ٣٠ وقصر حالة المصادرة عليها ، وأما تخيم مصادرة الكفالة في حالة عدم قبول الظن على الإطلاق ففيه صدد للناس عن محكمة التقض وفيه تقييد لحرية المحكمة وكان يجب أن يكون لها الأمر في مصادرة الكفالة وعدم مصادرتها لأنها هي وحدها التي تستطيع تقدير موقف رافع التقض ووجهة تقضه أو عدم وجهته فإنه في كثير من المواقف لا يسعد الإنسان القانون ولكن يكون العطف عليه عطفيا والحس منها نحو عدالة مطلبة .

لهذا رأى تعديل المواد ١٦ و ٣٠ و ٣٩ بما يفيد جواز المصادرة لا تحتملها حتى يكون الحكم مطلقا لحرية بحسب تقديرها وفي ذلك تحقيق العدالة على وجهه كل .

تكرار دفع المصاريف على يد المحكمة التي ترفع إليها القضية بناء على إحالة محكمة التقض والإبرام

ترفع دعوى على زيد من الناس مبلغ ٣٠٠ جنيه متلا تمضي المحكمة الابتدائية بإلزامه بهذا المبلغ فيصانف ويدفع أمام محكمة الاستئناف مبلغ ١٧ جنبها لتقضي محكمة الاستئناف بإلزامه الحكم الصادر ضده فيرفع المستأنف ضده تقضا عن هذا الحكم تقرر محكمة التقض تقضى الحكم بناء على خطا في تطبيق القانون أو تأويله وتزعم زيدا بالمصاريف وأتعاب محاماة فيرفع هذا المسكين إلى محكمة الاستئناف التي حكمت لصالحه مدلا ولكنها أخطأت في تطبيق القانون فتحم عليه بمكة الاستئناف أن يدفع لها من جديد ١٧ جنبها مصريا وتكون النتيجة أنه دفع ؛

محكمة القضاء والائتلاف

القسم الثاني

١٩٣٢ أول نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية أبريل سنة ١٩٣٢

[illegible]

ملحق رقم ٨

جلسة الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحقيقة

عن مشروع قانون بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بتوقيع المجر الإداري للحصول على الإيجارات والمبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف عن الأملاك الزراعية التي تحت إدارتها

(المقرر صراحة من: المرحم أحمد رشدي)

بجلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ أحال المجلس على لجنة الحقيقة مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتطبيق 'المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بتوقيع المجر الإداري للحصول على الإيجارات والمبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف عن الأملاك الزراعية التي تحت إدارتها'، فبحثته بيطى ٢١ و ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٣ فحين لما يأتى :

كان الأمر المالى الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ يحل الملاك الأراضى - على وجه العموم - الحق فى أن يوقفوا بغير حاجة لإذن القاضى بغير ائتماريا على محصولاتها وقاه الإيجارات المستحقة لهم . ولم تكن الحكومة تحصل رسما لأن على هذا الإجراء حتى صدر دكر يتوفى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٨ المحكى فيه على أخذ رسم نسبي قدره ٢ ٪ من صافي أثمان مبيعات بحسب على

الأنبا
حصل بعد ذلك وفى سنة ١٩٢٨ أن وافق البرلمان بناء على اقتراح برلمانى على إبطال مفعول هذه الأوامر المالية تصدر بذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٨ وعلى ذلك لم يصبح أمام الملاك من سبل سوى اتباع القواعد المتعلقة بالمجوزات المنصوص عنها فى قانون المرافعات .

ولكن الحكومة رأت فى الإجراءات القضائية شيئا من البطء والتفقات فاستصدرت المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ الذى رسم طريقا للحصول على ما هو مستحق للحكومة من الإيجارات وغيرها عن الأملاك العامة واتخذته قريبا الشبه بقواعد المجر الإدارى .

وكانت وزارة الأوقاف تتبع فى تحصيل ما هو مطلوب لها قواعد المجر الإدارى المنصوص عنها فى الأمر المالى الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولما أتت شمرت بما شمرت به الحكومة من قبل . وقد استقت ذلك نظر لجنى الأوقاف بمجلس الشيوخ والتواب أثناء نظر ميزانية الوزارة فى سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

على أنه وإن يكن هذا المشروع يتميز عن الأمر المالى الصادر فى ٧ سبتمبر ١٨٨٤ والمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بأن خطا خطوة واسعة وطاعة حق المحجوز عليه بالنس على أن له أن يتظلم من أمر المجر .

وعلى جعل الخلع فى هذا التظلم من اختصاص القضاء العادى فإن اللجنة لاحظت أن سلطة القاضى أثناء نظر هذا التظلم تنحصر - بحسب المشروع - فى مجرد الأمر باستقرار الإجراءات أو وقفها دون التعرض للوضوع فإنما لم دفع المحجوز عليه بوجود عجز فى الألبان أو بأنه لم يستل العين المؤجرة أو بأن المستأجر السابق لم يمكنه من وضع اليد فى هذه السنة الزراعية أو بأنه سدد جزيا من الإيجار المطلوب أو بأن حق المطالبة به قد سقط بمضى المدة القصية أو قام خلاف على قيمة الإيجار فإن قاضى التظلم لا يملك الفصل فى ذلك كله ويصبح المحجوز عليه مضطرا لأن يرفع دعوى على حدة بموضوع دفاعه يكون هو مدعيا فيها ويقوم بدفع رسومها مع أنه بحسب القواعد العامة للمرافعات طالب المجر نفسه هو للمزم بأن يرفع الدعوى . لهذا رأت اللجنة استبدال كلمة "معارضة" بكلمة "تظلم" حتى يستفيد ما يعلق بالذهن من آثار "التظلم" من حيث إن هذا التعبير قد يفهم منه معنى الحد من سلطة القاضى كما رأت أن تبع للحكمة التى يرفع إليها المعارضة حق الفصل فى كل أوجه النزاع التى يطرحها المحجوز عليه . هذا فضلا عن أن التعبير بالمعارضة يستوجب تحصيل الرسم الجارى تحصيله فى المعارضات . على أن يترك أمر البت فى المعارضات على من يحكم ضده نهائيا .

وهذا التعديل يوفق بين أمرين - ميل الإجراء لمصلحة وزارة الأوقاف والحيلة الواجبة لمصلحة المستأجر .

لذا أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وترجو من المجلس الموقر الموافقة عليها

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بتوقيع المجر الإداري للحصول على الإيجارات والمبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف عن الأملاك الزراعية التي تحت إدارتها

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد مدقنا فيه وأصدرناه :

المادة الأولى

فى حالة تأخير دفع الإيجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف بموجب عقود إيجار عن أملاك زراعية تحت إدارتها يجوز لها بلا حاجة إلى إذن من القاضى أن تطلب توقيع المجر على الثمار والمحصولات الموجودة بالأماكن المذكورة أو التى تقلت منها إذا لم يرض على قفها أكثر من ثلاثين يوما طبقا للإجراءات المنصوص عنها فى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩
ولوزارة الأوقاف أن تتكلم من تشاء ليحضر أثناء المجر .

ملحق رقم ٨٩

جلسة الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢
(٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ "وزارة المالية" - الفرع ١ "ديون العموم" - الباب ٣ "أعمال جديدة" مبلغ ١٣٥,٠٠٠ ج.م.

(القررة صرة الشح المحرم يقوب يارى بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون على اللجنة بجلسته المنعقدة في ٢٠ يوسيه سنة ١٩٣٣ فيجته وتويت ما يأتي :

على أن تظهر المحاصيل الشتوية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بحسب أسعارها تبعا للهبوط العالمي الذي أصاب المحاصيل والمنتجات .

أرغمت الشكوى من جانب المتعين والملاك . طالين تحمل الحكومة لمنع تدهور الأسعار ، فأتت الحكومة أن تسيل سبل الإقراض على تلك المحاصيل هو العلاج النافع لمنع تدهور أسعارها وتمكين أربابها من عدم عرضها للبيع حتى لا تزداد حركة النزول اشتدادا . اتفقت الحكومة مع بناء التسليف الزراعي على إعطاء سلف على القول بواقع جنيه واحد - - - - - لأردب وعلى القمح بواقع ١٦٠ قروش عن كل أردب وأن تذهب بضاعتها .

وقد قام البنك بصليمة التسليف حتى بلغ ما سلفه على كل صنف كالآتي :

جنيه	أردب	الصنف
٣٧١,٦٤٦	٢٩٦,٢٩١	قول
٥١٣,٥٤٠	٥٠٠,١٨٧	قمح

ونظرا للكداد العالمي والوفرة الزائدة في محصول القول الذي زاد بمقدار ٧٥٠,٠٠٠ أردب عن المتوسطية المحلية ، لم يكن علاج التسليف كافيا لمنع استمرار التدهور ، بل ظل متوالي إلى أن وصل السعر إلى نصف القيمة المسلفة تقريبا .

أما القمح فلولا الحماية المحركة بتاج القولي بمرطه ، ومع ذلك فهو يباع بأقل من القيمة المسلفة نظرا للعوامل السالفة الذكر ، مضافا إليها مزاحمة البقيق الأجنبي الذي استورد بحسب تعديل التعريفة الجمركية في شهر يوليوس سنة ١٩٣٣

وقد كانت شروط انضمام البنك مع المقترضين تقضى بتصفية عمله . - - - - - الاقتراض في آخر أكتوبر سنة ١٩٣٣ ولكن دوعي أنه من المأمور تنفيذ

المادة الثانية

يجوز للذين أن يعارض في الأمر الصادر ضده بتوقيع المجرى في ظرف ثمانية أيام من توقيعه .

وتكون المعارضة بتكليف وزارة الأوقاف بالطرق المتبعة بالحضور أمام المحكمة الابتدائية أو قاضي المواد الجزئية التابعة له جهة التنفيذ على حسب الأحوال .

وتفصل المحكمة بطريق الاستعجال في كل ما يرضه إليها الخصوم من أوجه النزاع .

ولا توقف المعارضة أمر المجرى موقتا .

المادة الثالثة

على وزراء المالية والحفانية والمالية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور ...

ملحق للتقرير

نحن فراد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

في حالة تأخير دفع الإيجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف بموجب عقود إيجار من أملاك زراعية تحت إدارتها يجوز لها بلا حاجة إلى إذن من القاضي وبالشروط المنصوص عليها بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ طلب توقيع المجرى على الفسار والمحاصلات الموجودة بالأعيان المذكورة التي نقلت منها إذا لم يرض على نقلها أكثر من ثلاثين يوما وببها . ويجوز مندوب عن وزارة الأوقاف أثناء عملية المجرى والبيع .

المادة الثانية

يجوز لمن صدر ضده الأمر بتوقيع المجرى أن ينظم منه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ علمه بالمجرى . ويكون التنظيم بتكليف وزارة الأوقاف بالحضور أمام المحكمة الكلية أو الجزئية الموجود بدارتها والتنظم وذلك تبعا لقيمة الدعوى . ولا يترتب على هذا التنظيم إيقاف تنفيذ الأمر تنفيذا موقتا ولكنه يوقف

المادة الثالثة

على وزراء المالية والحفانية والمالية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور ...

البلاد من قبل ، لا سيما وأن بنك التسليف الزراعى حتى يتقدم التفاوض إلى جميع الزراع على السواء ، وجعل الأسمدة فى متناول الجميع .

ولما كان يتضح أن تكون هذه الوفرة فى المحصول من ناحية ، وحاجة الزراع للآل بسبب الظروف الحاضرة من ناحية أخرى ما يدفعهم إلى عرض كميات كبيرة من المحصول فى السوق عند بداية الموسم ، فتهبط الأسعار هبوطاً عظيماً غير مألوف ، وأتت وزارة المالية أن تحسب الأضرار من الضرر الذى يصيب المزارعين ، فاتفقت مع بنك التسليف الزراعى على أن يساهل فى التسليف بمروجه من القواعد التى رسمها لنفسه لئلا يضره الأحوال ، وعهدت له بضمان ما قد يتحملة من الخسارة فى هذا السبيل . فكان من التسهيلات التى قام بها أن قبل التسليف على القمح والقول على أساس جنيه واحد من كل أردب ، ثم رفع المبلغ الذى يحتسب بالتسليف على القمح إلى جنيه ١٠٠٠ مليم .

بناء على ذلك وحيث إنه يؤخذ من كتاب البنك المذكور بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ أنه يتوقع أن تبلغ الخسارة على سلف القول نحو ١٠٠,٠٠٠ ج. م. وعلى ما تم تصرفه من القمح فى السنة المالية الحالية ٣٥,٠٠٠ ج. م.

تتخرج وزارة المالية فتح اعتماد ببلدين المبلغين وجعلتهما ١٣٥,٠٠٠ ج. م. فى ميزانيتها لتسوية الخسارة المشار إليها فى حسابات السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ على أن يؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الميزانية فى السنة نفسها . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه وهى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان ورفقة هذا مشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

القاهرة ، أول ابريل سنة ١٩٣٣
الرئيس بالنيابة
محمد شفيق

ملحق رقم ٩٠

جلسة الاثنين ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢
(٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ج. م. فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لإنشاء معاهد وملاجئ لفتيات وأبناء السبيل

(المرحمة السيدة المحترمة من المحم عبد الحكيم)

أحال المجلس بمجلسه المنعقدة فى ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ج. م. فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ القسم ٨ " وزارة للأخلاقية " الفرع " ديوان العموم ومصالح أخرى " الباب الثالث " أعمال جليلة " لإنشاء

ذلك الاتفاق خوفاً من اضطراب الأسواق فاستدأجل الأخلاق ثلاثة شعور أخرى حتى يتمكن البنك من تصريف التكلفة تدريجياً .

وقد تبنى البنك التسليف بعد ذلك كما جاء بكتاب لوزارة المالية الموزع فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ أن القول تبلغ الخسارة فيه بعد تصفيته مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م. أما القمح فقد قدر البنك قيمة الخسارة فيها يتم تصريفه لغاية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج. م. وقد بحثت اللجنة الموضوع فوجدت أن هذه القيمة تعتبر خسارة فى ثلث التكلفة ، أما الباقى منها وهو الثلثان فقط للخسارة المتوقعة عنه ٧٠,٠٠٠ ج. م. وقد طلبت الحكومة إدراج المبلغ فى ميزانية السنة الحالية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

لكل ما تقدم رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على فتح الاعتماد المذكور وهى ترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب وهو:

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

نحن فراد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ قسم " وزارة المالية " - الفرع ١ " ديوان العموم " - الباب ٣ " أعمال جليلة " اعتماد إضافي قدره ١٣٥,٠٠٠ ج. م. (مائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) لتسوية الخسارة المتوقعة من سلف القول والقمح .
ويؤخذ هذا الاعتماد من مجموع وفورات الميزانية فى السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣١ بمحدد زراعة القطن فى غير المنطقة الشمالية من الدلتا بما لا تزيد مساحته على ربع الأراضى التى فى حيازة كل مزارع مهما كانت صفة هذه الحيازة وصدر فى التاريخ نفسه مرسوم بقانون آخر رقم ١١٣ لسنة ١٩٣١ بمحدد زراعة القطن من كافة الأصناف فى المنطقة الشمالية من الدلتا بما لا تزيد مساحته على الثلاثين فى المائة .

وكانت من المتوقع على أثر ما ترتب على أحكام القانونين المذكورين من إحداث المساحة المتزعة قطناً فى السنة الزراعية ١٩٣١ - ١٩٣٢ أن تنسج زراعة القمح والقول أناساً كثيراً ، وأن يهبط المحصول فى وفرة لم نعهدها

مذكرة من فرقة إلى مجلس الوزراء

أوصحت وزارة الداخلية بكتاب تاريخه ١٨ يونيو سنة ١٩٣٣ أن الشكوى قامت من أحد الملاجئ التي تديرها بعض الإرساليات الأجنبية لتهته إلى التنصير، وقد اتهمت الحكومة بالأمر والتفتت في الشكوى لإجراء حاسما هذا الخواطر وأعاد إلى النفوس طمأنيتها، وهو ينطوي ضمنا على استلام التفتت المسلمات الباقيات بهذا الملجأ فوراً لإلحاقها بمعاهد الحكومة أو الجمعيات الإسلامية لتمهين وترتيب على نفقتها.

ولما كانت تهمة كهذه لا تتفق مع الخطة التي تسير عليها الحكومة في وقاية الدين الإسلامي الحنيف، دين الدولة الرسمي، ومع أي كان من الاحتذاء عليه فقد عنت الحكومة حاية كبيرة بمشروع بكتل تربية البنات وأبناء السبيل تربية سالحة مع معاهد وملاجئ تنشأ وتتفق عليها، وقر الرأي على تخصيص ٧٠.٠٠٠ م. لهذا الغرض، وقد ألقى تصريح بهذا المقى في مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ فصادف قبولا واستحسانا.

ولا تحف فائقة هذا المشروع عند الغرض الأول المقصود به وهو حماية الدين الإسلامي الحنيف كما ذكرت فيما تقدم، بل له إلى جانب ذلك مزايا اجتماعية جليلة في النافع من الصعة والآداب والأخلاق والفضيلة، حيث إن المعاهد والملاجئ المزمع إنشاؤها ستضم بين جدرانها أكبر عدد ممكن من الأطفال المهملين وتتولى تربيهم والعناية بأمرهم فيخرجون منها على أتم استعداد للعمل بدلا من أن يظلوا عالة على سواهم وعرضة للزبالة وفساد الأخلاق.

لذلك تطلب وزارة الداخلية فتح اعتماد إضافي في ميزانية الوزارة بالمبلغ المشار إليه أي ٧٠.٠٠٠ ج. م. حتى يمكن الشروع في التنفيذ على وجه السرعة واستقدم الوزارة فيما بعد بيان تفصيليا بالأوجه التي يصرف فيها هذا المبلغ.

والهجنة المالية توافق على فتح هذا الاعتماد في الباب الثالث من ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ على أن يؤخذ من الوفورات الفائقة من التخفيض الذي قرره البرلمان في ميزانيات الوزارات والمصالح مناسبة بمقتضى مشروع الميزانية مع العلم بأن الباقي من الوفورات المشار إليها يبلغ ٩٦.٠٠٠ ج. م.

والهجنة تشترط برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتصريح بإقراره.

ورقة هذا مشروع حرسهم بمشروع قانون لهذا الغرض ١٦

الرئيس
عبد شفيق

القاهرة في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣

معاهد وملاجئ للبنات وأبناء السبيل وقد بحثت اللجنة الموضوع وقررت فيه ما يأتي :

إذا كان الخير يأتي أحيانا عن طريق الشر فالجنة تشكر الظروف التي أتاحت للحكومة أن تبدأ بإقامة معاهد وملاجئ كان من الواجب أن يكون منها الآن بالبلاد الكثير يأوي إليه ذوى الحاجة من الطفولة والشباب البائسين فليس جديدا أن يرفع الصوت لئلا هؤلاء الرؤساء صعبا من المصطف الاجتماعي يقيم شر الفساد من جميع النواحي التي ليس بأقلها شناعة الاجتهاد على حرية الدين باستعمال وسائل الإكراه والفتش والاحتياط والإغراء بل والإكراه بكل معانيه.

لكل ما تشمر اللجنة بأن الحكومة قد أحسنت صنعا حين بادرت بتقديم مشروع القانون للمعرض باختيار أنه هو الحل السلي للفضاء على هذا الفساد.

والجنة توافق على مشروع القانون وترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه بأصدراء :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ القسم ٨ "وزارة الداخلية" الفرع ١ "ديوان الصوم ومصالح أخرى" الباب الثالث "أعمال جديفة" اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠.٠٠٠ ج. م. (سبعين ألف جنيه) لإنشاء معاهد وملاجئ للبنات وأبناء السبيل.

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات ميزانية السنة المالية الحالية.

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن يشرع الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

ملحق رقم ٩١

جلسة الثلاثاء ٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المسالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لمنع غش الدخان

(المقرر حصرة البيع المحرم به الخلع البيل بك)

أحال المجلس على لجنة المسالية بجلسته المنعقدة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لمنع غش الدخان فيجته اللجنة وتبينت أن غش الدخان أصبح حرفة يمتدحها الكثيرون ويمتثلون لها بكافة أنواع التعامل وأنه لهذا السبب قلت كبة الدخان المستورد وسامت سمعة صناعة السجائر المصرية في الخارج بحيث كادت أعمال هؤلاء المنشائين تترجمها عن مكاتها في الأسواق الأجنبية .

أما الخسارة التي تلحق بالخرافة من جراء الفش فتقدر بنحو نصف المليون من الجنيهات سنويا .

ولما كان الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لم ينص على جميع حالات الفش، وبخاصة ما استجد منها، فقد رأت الحكومة أن تتخذ بطريقة واضحة ما يقصده الشارع من كلمة دخان ومدلول عبارة "الدخان المشوش" فالغت المواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العالي السابق الذكر واستبدلت بها الأحكام الواردة في مشروع القانون المروض .

لكل ما تقدم توافق اللجنة على مشروع هذا القانون بالإجماع وترجو أن يوافق عليه المجلس بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لمنع غش الدخان

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلقى المواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ باستثناء منها بالأحكام الآتية :

مادة ١ - تعتبر كلمة "الدخان" في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسجائر وأوراق الدخان السابق أو مجردة عنه والدخان المسحوق والمكسوس والمقطوع والمفروم، وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان .

وتعتبر التباك كل جميع أشكاله نوعا من أنواع الدخان .

ويقصد بعبارة "الدخان المشوش" جميع المواد المعدلة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .

وتستثني في حكم الدخان المشوش الدخان المخلوط بالماء غير صحيح والدخان المعدل من فضلات التباك أو أعقاب السجائر أو السجائر أو ما يختلف عن الاستهلاك .

ويقصد بعبارة "الدخان المخلوط" الدخان الذي تخلط به أو تدمج فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت .

مادة ٢ - يعتبر تهربا استيراد الدخان المشوش أو الدخان المخلوط وتداوله وبيعه وعرضه للبيع وكذلك حيازته ويصدر هذا الدخان ويعلم فضلا عن توقيع غرامة قدرها مائتا قرش عن كل كيلوجرام أو جزء من كيلوجرام . وفي حالة العود يميز بإبلاغ الغرامة إلى الضعف

غير أنه لا يعتبر تهربا غلط الدخان ببعض المواد الغريبة التي يرضخ بها بقرار من وزير المسالية بعد أخذ رأي مصلحة العصة المموية بشرط أن يكون الخلط بالنسب المحددة في ذلك القرار وأن يبين على الصنف المعد التصدير أو المروض للبيح أو الاستهلاك .

مادة ٣ - تعتبر المبالغ المحصلة من الغرامات أو من ثمن الأشياء المصادرة من إيرادات مصلحة الجمارك . ويخصص جزء منها بقرار وزاري ليزوع على الضابطيين والمبشرين ويحدد هذا القرار كيفية توزيعه عليهم .

المادة الثانية

على وزير المسالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة وزارة المسالية إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إيضاحية مرفوعة إلى مجلس الوزراء .

بشأن مشروع القانون بتعديل أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لمنع غش الدخان

طلبت وزارة المسالية أن بعض أصحاب المصانع يصنعون ملهقة من أوراق الأشجار والنباتات المجهزة تجهيزا خاصا أو المخلوطة بكمية من الدخان ويعيرون هذه المادة علما أنها من المصانع الخائصة وذلك لاجتماع أربع غير مشروعة .

ويقصد بعبارة الدخان المنشوش جميع المواد المعدلة للبيج أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .

ويستبقى حكم الدخان المنشوش: (١) الدخان المعروض بشكل أطلق عليه اسم غير صحيح ويكون من شأن ذلك الإضرار بخزائن الدولة، (٢) الدخان المعد من أعقاب السجائر أو السجائر السابق استعمالها .

ويقصد بعبارة "الدخان المخلوط" الدخان الذي تخلط به مواد غريبة بأي نسبة كانت .

مادة ٢ - يعتبر تهريباً استيراد الدخان المنشوش أو الدخان المخلوط وتداوله وبيعه وعرضه للبيع وكذلك حيازته ويصادر هذا الدخان ويسدم فضلا عن توقيع غرامة قدرها مائتا قرش عن كل كيلو جرام أو جزء من كيلو جرام . وفي حالة التود يجوز إبلاغ القرامة إلى الضعف .

غير أنه لا يعتبر تهريباً خلط الدخان ببعض المواد القريبة التي يرضى بها بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية بشرط أن يكون الخلف بالنسب المحددة في ذلك القرار وأن يبين على الصنف المعد للتصدير أو المعروض للبيع أو الاستهلاك .

مادة ٣ - تعتبر المبالغ المحصلة من الغرامات أو من ثمن الأشياء المصادرة من إيرادات مصلحة الجمارك . ويخصص جزء منها بقرار وزاري ليروز على الضابطين والمبلغين ، ويحدد هذا القرار كيفية توزيعه عليهم .

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدرى القبة في ٢٢ شبان سنة ١٣٥٠ (أول يناير سنة ١٩٣٢)

وهذا نص الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لمنع غش الدخان :

أمر عال لمنع غش الدخان

حيث قد علم لحكومتنا أن بعض التجار يعطون من أوراق الإشهار والبيانات بعد تخفيضها أو تغطيتها بكافة قليلة من الدخان الحقيقي مزجها بيمونه بصيغة دخان وذلك للحصول على أرباح غير قانونية .

وحيث إن هذا الغش يضر بصالح الخزينة ضرراً جسيماً كما أنه يترتب عليه خسارة عظيمة لتجار ذوي الدقة والاستقامة .

وحيث إنه من الواجب وقاية مصلحة الجمهور من هذا الغش .

وحيث إن هذه الأحوال تستوجب عقوبة صارمة .

فبما على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار .

وغير خلاف أدب مثل هذا العمل يضر ضرراً جلياً بصالح الخزينة وبصالح التجار المستقيمين ويؤثر تأثيراً سيئاً على تجارة السجائر المصرية المشهورة في أنحاء العالم فضلاً عن أنه يضر بالصحة العامة .

ومع أن الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ يمنع غش الدخان فقد اتضح أنه غير كاف لأن هذا الغش يظل جدياً لهذا الغش ولذا رأى تعديل بعض أحكامه بالكيفية الموضحة في المشروع المرافق لهذا .

وقد تناول هذا التعديل المواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العالي السالف الذكر إذا استعاض عنها بأحكام أوضحت فيها :

(١) تعريف كلمة "الدخان" في تطبيق أحكام القانون .

(٢) ما يقصد بعبارة "الدخان المنشوش" وما يستبقى حكمه .

(٣) ما يقصد بعبارة "الدخان المخلوط" مع استثناء الأحوال التي لا يعتبر فيها تهريباً خلط الدخان ببعض المواد القريبة التي يرضى بها بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية وبشروط أوضحتها القانون .

(٤) كيفية توزيع ما يحصل من الغرامات أو من ثمن الأشياء المصادرة وقد رأى من اللائق أن يترك لوزير المالية تحديد نسبة ما يصرّف إلى الضابطين والمبلغين تبعاً لما تظهره الاختبارات .

وقد أقرت اللجنة التشريعية الاستشارية بوزارة المالية مشروع القانون سالف الذكر وتشترط وزارة المالية عرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة على استصدار المرسوم بتدقيقه إلى البرلمان ما

٥٥ - تمحيز ديسبر سنة ١٩٣١ وزير المالية

وهذا نص المرسوم بمشروع قانون الذي تقدمت به الحكومة :

مرسوم بمشروع قانون

بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ لمنع غش الدخان

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

المادة الأولى

تبقى المواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٩١ ويستعاض عنها بالأحكام الآتية :

مادة ١ - تعتبر كلمة الدخان في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسجائر وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان . ويعتبر التباك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ - إدخال واصطناع وتداول وبيع وإحراز الدخان المشفوش يعتبر من أعمال التهريب وكل ما يصنع للبيح أو للاستهلاك بصفة دخان يصير مصادره وإعدامه مع الحكم بمرامة قدرها مائتا قرش عن كل كيلو جرام أو كسور الكيلو جرام في حالة العود إلى هذا الفعل يجوز مضاعفة هذه الغرامة .

مادة ٢ - إصناف الدخان التي يختلط بها مواد أخرى بأي مقدار كان تكون واقعة أيضاً تحت حكم المصادرة والإعدام والغرامة .

مادة ٣ - ما يحصل من الغرامات يخصم منه المصاريف أولاً ثم يصير توزيع ثلاثة أرباعه إلى المهربين الذين أظهروا الخافقة سواء كانوا من مستخدمي الحكومة أم لا ، وأما الربع الباقي فيوزع على الضابطين بدون أن تكون الحكومة في أي حال من الأحوال وبأي حجة كانت ملزمة بما يزيد عن المبلغ الذي حصلته حقيقة .

مادة ٤ - تسرى الأحكام السابقة بطريق التضامن على الذين اصطنعوا الدخان المشفوش ومشاركتهم وعلى المهربين له والعاقلين له والعاقلين ليعه .

مادة ٥ - تصادر أيضاً المراكب والبريات ودواب الجبل والبحر والتي تكون إستخدمت في النقل ، وكذلك الآلات والمواد والأدوات التي تكون استخدمت في اصطناع هذا المزيج أو في بيعه وكذلك كل بضاعة أخرى تكون وضعت حوله لإخفائه أو تسهيل بيعه .

مادة ٦ - يحكم فوسيوناً بجمارك بالمصادرة وتوقيع الغرامة بمثابة سائر أحوال التهريب ويكون للتممين حق المناقضة في هذا الحكم طبقاً للقوانين الجمارك المرعية الإجراء .

مادة ٧ - يكون أمرنا هذا نافذ المفعول في جميع أنحاء القطر المصري بعد ثمان وأربعين ساعة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٨ - على ناظرى المالية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى دس هجين في ٢٢ رجب سنة ١٢٩١ (١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٨)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر المالية

مصطفى فهمي

ناظر المالية

عبد الرحمن رشدي

ملحق رقم ٩٢

جلسة الثلاثاء ٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنع جلب بدور الدخان أو بيعها أو إحرازها

(المقررة للتحقيق المحترم عبد الحليم الطيل بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بمنع جلب بدور الدخان أو بيعها أو إحرازها .

بمقتضى اللجنة موضوع هذا المشروع ، قرأت أنه ، للحفاظ على إيرادات الدولة ولعدم وجود نص في القانون يقضي بقوة دستورى بذرة الدخان ، يجب أن يكون هناك تشريع كالتشريع المزمع الذي يجرم جلب وبيع وإحراز بذرة الدخان .

لهذا وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بمنع جلب بدور الدخان أو بيعها أو إحرازها

نحن فراد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

محظور حظراً جالباً بالحبس بدور الدخان أو تداولها أو بيعها أو إحرازها في جميع أنحاء القطر المصري ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة قدرها عشرة جنيهات مصرية عن كل كيلو جرام أو جزء من كيلو جرام .

المادة الثانية

تصادر لمصلحة الحكومة بذرة الدخان المبسوطة وكذلك المراكب والبريات ودواب الجبل والبحر والأدوات والمواد التي استعملت في البذرة أو في إخفائها .

المادة الثالثة

تسرى اللجنة الإجرائية بالمصادرة وتوقيع الغرامة على الوجه المنصوص سائر أسرار التهريب ويكون للتممين حق المناقضة في هذا القرار طبقاً للقوانين الجارية

ولما كان السجائر المصرية من حسن السمعة في الأسواق الخارجية، ولك السمعة التي تحظى عليها أن تتأخر بها ريكية الذين يشنون في صناعة وتجارة الدخان، فقد رأيت الحكومة وقدم هذا التشريع لكي تتمكن من مراقبة المصانع والتاجر والحواشي التي تشتغل في هذا الصنف، فضلاً عما في التشريع المروض من تحقيق المحافظة على صحة الجمهور .

لهذا توافق اللجنة بالإجماع على مشروع القانون وترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتنظيم صناعة وتجارة الدخان

نحن فراد الأول ملك مصر

فقد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة ١ - تعتبر كلمة "الدخان" في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسجائر وأوراق الدخان الباق أو مجرد عنه والدخان المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم، وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان .
ويعتبر التهاك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .
ويصعد بعبارة "الدخان المشفوش" جميع المواد المخلطة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .

ويعتبر في حكم الدخان المشفوش الدخان الممزج باسم غير صحيح والدخان الممّس من فضلات التهاك أو أعقاب السجائر أو ما يشغل عن الاستعمال .

ويقصد بعبارة "الدخان المخلوط" الدخان الذي تخلط به أو تدمس فيه مواد خرسية بأية نسبة كانت .

المادة ٢ - يجب على صانع الدخان قبل الشروع في صناعته أن يقدم لإقراراً مبنياً فيه :

(١) اسم المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه إن كان له فروع .

(٢) اسم المالك ومدير المصنع ومركزه الرئيسي وفروعه ولقب كل منهم وعمل إقامته وجبتيته . وإذا كان المصنع ملكاً لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المسؤولين وعمل إقامتهم وتبليغاتهم .

وعلى كل عاجز أو صاحب حاقوت أو هزلون دخان أن يقدم إقراراً مبنياً فيه :

النسخة الرابعة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله بعد مضي ثمان وأربعين ساعة من نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن ينضم هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إلى مجلس الوزراء

لما كانت زراعة الدخان ممنوعة قطعياً في القطر المصري بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ فقد جاء في التعلق على البند ٨٥ من ترميزة الرسوم البحرية الصادر بها مرسوم بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ على منع استيراد بذرة الدخان محافظة على إيرادات الدولة الناجمة من رسوم الدخان ومما لتعرب بذرة الدخان إلى داخل القطر مما يساعد على زراعته خفية .

ونظراً إلى أنه لم يرد أي نص يقضي بقوة من يخالف هذا الحظر فقد رأت وزارة المالية سداً لهذا النقص ضرورة استصدار قانون يجرم جلبه وبيع وإحراز بذرة الدخان ويفرض بتوقيع غرامة في حالة المخالفة فضلاً عن مصادرة البذرة المضبوطة والأدوات المستعملة في نقلها أو إخفاؤها وجعل من اختصاص اللجنة البحرية الحكم في ذلك .

وقد أعدت وزارة المالية مشروع القانون المرافق والمتضمن الأحكام المتخذة وهي تتشرف بفرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة مع استصدار المرسوم بتقديمه إلى البرلمان .

وزير المالية

تحريراً في ٢٩ ديسمبر ١٩٣١

ملحق رقم ٩٣

جلسة الثلاثاء ٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير اللجنة

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتنظيم صناعة وتجارة الدخان

(المرحلة خسر الفصح العظيم بعد الحق الطيل بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٣ على لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتنظيم صناعة وتجارة الدخان فبحثته اللجنة وتبينت أن هذا المشروع مهم لمشروع القانون أنشأه مع غرض الدخان .

أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على الأصناف المغلوطة إذا كانت معنة التصدير أو معروضة للبيع أو الاستهلاك .

المادة ٧ - لا عقاب على من لم يكن صاحباً وأحرز دخلاً منفوشاً أو غلوطلاً إذا أثبت حسن نيته .

المادة ٨ - لوزير المالية أن يبين موظفين لإبتيات الخلفات لأحكام هذا القانون ويصير هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

المادة ٩ - لوزير المالية أن يصدر القرارات التي تترتب لتنفيذ هذا القانون .

المادة ١٠ - يمنع أصحاب المصانع والمخبرات التجارية والمخازن وحوانيت البيع الموجودة حالاً مهلة تسددها شهران من تاريخ نشر هذا القانون للقيام بتقديم الإقرارات المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون .

المادة ١١ - على وزراء المالية والمخاتفة والمخاتفة تنفيذ هذا القانون كل في يخصه ويمرر العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة إلى مجلس الوزراء

في سنة ١٩٣١ حضرت وزارة المالية مشروع قانون بتعديل أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ لمنع غش المخازن ونشره إلى مجلس الوزراء فصدر مرسوم في أول يناير سنة ١٩٣٢ بتقديمه إلى البرلمان ولا يزال المشروع قيد البحث أمام مجلس النواب .

وقد أعد مشروع آخر خاص بتنظيم صناعة وتجسلة الدخان عرض على الجمعية العمومية لمحنة الاستئناف المختطة فأقرته وتشرف وزارة المالية بعرضه على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه فتمنضل باستصدار المرسوم اللازم لتقديمه إلى البرلمان .

وزير المالية بالنيابة

محمد شفيق

تحرياً في ٢٧ مايو ١٩٣٢

(١) اسم المالك أو الكلاء أو الشركاء أو المديرين المسؤولين للشركة المالكة ولقب كل منهم وعمل وإقامته وجنسه .

(٢) عنوان المخزن أو المحل أو المخازن التي يوجد به الدخان .

ويمرر الإقرار من ثلاث نسخ على استارة خاصة بهذا الغرض تصرف لمن يطلبها وترسل إلى المديرية أو المحافظة التابع لها صاحب الشأن .

المادة ٣ - لمأموري الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوانيت بيعة في أي وقت على أنه لا يجوز أن يتعدى هذا التفتيش إلى جزء المصانع والمخازن والمخازنات المخصص للسكنى دون غيرها .

ولمأموري الضبطية القضائية المذكورين الحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمصنع أو المخزن أو المخازن لتحاليلها .

المادة ٤ - تأخذ عينتان وتوضعات في أكياس مرقومة وتتلف هذه الأكياس ويضع عليها ختمه كل من العامل الممر الحضر وصاحب المحل أو من مثله .

ويمرر بأخذ العينات محضر من صورتين يشمل جميع البيانات المطلوبة للتحقق من ذات البيانات وبيان مقدار الدخان الذي أخذت منه العينات وفي حالة امتناع صاحب المحل أو مديره من وضع ختمه على الأكياس يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .

وترسل إحدى البيتين بصورة من المحضر إلى الممثل الكيماوي الأسمى وتحفظ الأخرى بمصلحة التجارة والصناعة لتكون رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .

المادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيهه وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

يجوز للقاضي فضلاً عن ذلك أن يأمر بإغلاق المصنع أو المخزن أو المحل أو حوانت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر . وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أي وقت من الأوقات بغرامة فغالقة هذا القانون فيجب على القاضي أن يأمر بالإغلاق لمدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كما يجوز له أن يأمر بالإغلاق نهائياً .

المادة ٦ - يعاقب بتلك العقوبات كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز دخلاً منفوشاً .

ويصير التعرّيج مع ذلك بإجراء خطط الدخان بموجب قرارات وزارية تحدّد الشروط التي بها تصبح حيازة هذا الخطوط جائزة قانوناً، على أنه يجب

فشروع القانون موضوع البحث يرى إلى إتمام هذه الحلقة التشريعية الاستثنائية بالتجاوز لمتاجري الأطنان المترددة قطنا عن ٣٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

يشترط أن يكون المستاجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

لذلك أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة الآتية - وقد أقرها مجلس النواب - وهي ترجو من المجلس لإقراره ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

بتخفيض الإيجارات الزراعية من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستاجر الأصل - فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية عن أطنان استأجرت لقرع قطنا على الوجه المتعارف - في المطالبة بأكثر من سبعة أطنان الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المستاجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معدا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسمى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكمة أو بغيرها لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أطنان الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضاعفا إليها المصاريف والمصنفات .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة وأن يشرف بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٩٤

جلسة الثلاثاء ٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية

من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حصره الشيخ المحرم أهدار بصري بك)

أحال المجلس على هذه اللجنة بمجلسه المنعقدة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد نظرت اللجنة هذا المشروع بمجلسه في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ فقين لها - من البحث والمناقشة والرجوع إلى التشريع الاستثنائي المسائل - أن هذا المشروع يرى إلى استكمال ما أظهره المشرع من الرافعة بمساجري الأطنان التي استأجرت لزروع قطنا على الوجه المتعارف . وقد لاحظت اللجنة أنه بالنظر للتدهور الذي أصاب محصول القطن في السنوات الأخيرة اضطر المشرع للتدخل بالعمل على تخفيف وطأة هذا التدهور عن المستأجرين أولا بتأجيل المطالبة بجزء من الإيجار وثانيا عند ما روي أن هذا العلاج غير كاف بتخفيض ذلك الجزء .

وهذا هو مجمل التشريع السابق :

مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٠ بتأجيل ٢٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية (١) .

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ بتخفيض ٢٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية (٢) .

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بتأجيل ٣٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية (٣) .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٢ بتخفيض ٣٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية (٤) .

مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٣ بتأجيل ٣٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية (٥) .

(١) راجع الملحق رقم ٢ تقرير .

(٢) > > > >

(٣) > > > >

(٤) > > > >

(٥) > > > >

ملحق رقم ١ لتقرير

مذكرة إيضاحية

من مشروع قانون بتفضيل لإعارة الأقطان
من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

ما زالت الضائقة المالية آخذة بالخطا، وهي كلما طالت كان تأثيرها أثر
بين في جميع المرافق الاقتصادية، لذلك نجد الأمة اليوم أشد إحساسا وأكثر
شعورا بالأزمة منها في السنة الماضية، كما أنه بالنسبة لقولاي هبوط أثمان
الحاصلات الزراعية ولضعف الإنتاج الزراعي ضعفا محسوسا كلف أكثر
طبقات الأمة أثرا بفعل هذه الأزمة هو فريق المستأجرين.

وقد يكون من تحصيل الحاصل التبعث إلى حضرات تواب الأمة في
وصف ما آلت إليه حال هؤلاء المستأجرين، ولئن كانوا في السنة الماضية
موضع العطف من حضراتهم فأنهم اليوم أحق بموالاة هذا العطف مما يجلي
أقدام قانون يخفف عن كواهلهم المقتلة بعض عبء هذه الأزمة الماحقة.

وإذا كانت قد تقرر في السنة الماضية إعفاء المستأجرين من دفع
٣٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وقد كانت حالة
الزراعة إشتابا وشفا أحسن منها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية،
لكن إشتادنا من مواطن الفلوارى أن يامل بمثل ما عومل في السنة الماضية
وأن يفتي من دفع ٣٠٪ فقط.

ولقد كلف لحضرات تواب الأمة - بالنسبة لارتفاع أسعار الفللال
في سنة ١٩٣١ - من غير جمل الإعفاء قاصرا على حقوق الإيجار المحروقة
قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية، وكذلك لم هذا الصنف من حرمان المستأجرين
لأرض لا تزوج قطنا على الوجه المعتاد، لكننا إذا قارنا اليوم بين أسعار
حاصلات الفللال سنة ١٩٣١ وبين أثمانها سنة ١٩٣٢ وجدت فروقا
كبيرا إذا أضيف إليه عامل العجز في محصول القطن لسنة ١٩٣٢ الناشئ من
تقييد زمام زراعته إلى الربح وتعين على حضرات تواب الأمة النظر في حقوق
الإيجار المحروقة سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بين الزراعة والعطف وإعفاء
المستأجرين في هذه السنة من سداد ٣٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
الزراعية، كما وأنه لتدهور أسعار الفللال وهبوط أثمانها هبوطا كبيرا أدى
أن يفتي مستأجرو الأقطان التي لا تزوج قطنا على الوجه المعتاد بنسبة ١٠٪
من قيمة إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية سواء كان عقد الإيجار محررا
في سنة ١٩٣٠ أو قبلها.

خليل إبراهيم عبد العال

نائب امضا

محررا في ١١ فبراير ١٩٣٣

اقتراح بمشروع قانون

عن تخفيض لإعارة الأقطان الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - المستأجر أو المستأجرة من الباطن لأرض تزوج قطنا يفتي
نهايتها من سداد ٣٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية
فما إذا كان عقد الإيجار محررا قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية، وأما إذا كان عقد
الإيجار محررا في سنة ١٩٣٠ الزراعية، فإن المستأجر يفتي من سداد ٢٠٪
من الإيجار المستحق عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية، كما وأن المستأجر
لأرض لا تزوج قطنا على الوجه المعتاد يفتي من سداد ١٠٪ من قيمة
الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية سواء كان عقد الإيجار محررا
في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية أم قبلها.

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات المحددة في قيمتها على
أساس أسعار القطن.

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على القمارى المتطورة المملوكة للحاكم
وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام الذي لم ينص صراحة على مخالفتها.

مادة ٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصح هذا القانون بتأيم الدولة وينفذ كقانون من القوانين
الدولة.

١٢ فبراير ١٩٣٣

خليل إبراهيم عبد العال
نائب امضا

ملحق رقم ٢ لتقرير

مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠

بفتح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبما أنه تلاءم هبوط أثمان الحاصلات الزراعية محررا والقطن خصوصا
هبوطا يتجاوز كل تقدير يقضى لفتح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية،
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء،

وصفاً بما هوأت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية فترجع قطناً على الوجه المتاد وكان قد دفع أربعة أحماس لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بانفس الباقي ولا بالتأخر من الإيجار المستحق من الستين الزراعتين السابقتين بمقتضى نفس العقد عن الأرض ذاتها كما لا يجوز فصخ الإيجارة الجارية بسبب عدم دفع الإيجار ويشترط في ذلك كله أن يظل المستأجر المذكور مستأجراً للأرض عينها لسنة الزراعة الحالية .

مادة ٢ - يجوز دفع الأربعة الأحماس المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين تقرر باب المرافعة بل يجوز دفعها في أية وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحسوزة أو قبل دفع أو إبطاء القيمة المحسوز عليها تحت يد الغير .
وفي المادة الأولى إذا حكم القاضي بدفع الخمس الباقي وتأخر الإيجار وأمر بأن لا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١

وفي المادة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التراجع المذكور ، وإذا كان دفع الأربعة الأحماس مضروباً بدفع مصاريف التنفيذ والمصنفات القانونية تنهت إجراءات التنفيذ .

مادة ٣ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يدخل في حساب الأربعة الأحماس كل مبلغ دفعه المستأجر أو المستأجر من الباطن في بحر سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بصفة أموال أميرية أو متأخر لإيجار ولو اتفق في بيان أحساب المبالغ المدفوعة على خلاف ذلك .

مادة ٤ - في حالة التأخير من الباطن لا يجوز للمستأجر الأصل أن يتسكك بالتمسك بهذا القانون إذا كان قد قبض من الإيجار المستحق له من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٠ الهجريا ما يزيد على قيمة الإيجار المطلوب منه ضماً .

مادة ٥ - تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لا ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٦ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برأى الفتى في ١١ رجب سنة ١٣٤٩ (٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وتنص مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

وزير الحفانية
علي طاهر

ملحق رقم ٣ للتقرير

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١

خاص بالإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان أمتزجت لترجع قطناً على الوجه المتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بوسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها المصاريف والمصنفات .

مادة ٣ - لا يسري هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محمداً على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ - تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لا ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة فيشتر في الجريدة الرسمية . وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى الفتى في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٦ إبريل سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

وزير الحفانية بالنيابة
اسماعيل صدق

ملحق رقم ٤ للتقرير

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١

بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبما أن توالي المهبوط في أسعار القطن يوجب إتخاذ تدابير من نوع ما تنفذ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بشأن إيجار السنة الزراعية الحالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ المستحق تنفيذاً لإيجارة سابقة على السنة المذكورة ؛

ونظرا لضرورة المبادرة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير ووجوب الالتجاء
للمرخصة التي نصت عليها المادة ١ في التقدم ذكرها ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد
استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لتزود قطعا على الوجه المتاد وكان
قد دفع سبعة أعشار لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر
سنة ١٩٣٢ بالتلاوة الأعشار الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنة
السابقة على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بمقتضى نفس القدر من الأرض
بذاتها كما لا يجوز نسخ الإيجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط
في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة
زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة الأعشار المشار إليها بالمادة السابقة في أية
حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أي
وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل
دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير .

وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي بدفع الثلاثة الأعشار الباقية وبتأخر
الإيجار يأمر بالآلا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور وإذا كان
دفع السبعة الأعشار مصحوبا بدفع مصاريف التنفيذ والملاحقات تعتبر
الإجراءات ملغاة .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام
المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على
مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية وتقديمه إلى البرلمان عند انعقاده ما

صدر برأى المرفق في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ (٨ سبتمبر ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية بالنيابة

محمد سليم عيسى

ملحق رقم ٥ للتقرير

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢

عن تخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن قواد الأول ملك مصر

قبر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عن أطنان استؤجرت لتزود قطعا على الوجه المتاد -
في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن
يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون
الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت
بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على
الإيجارات التي يكون الإيجار فيها عندا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم
وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ
بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضيفا إليها
المصاريف والملاحقات .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية
وتنفذ كقوانين من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥١ (٧ يوليوز سنة ١٩٣٢)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية بالنيابة

عبد الفتاح يحيى

ملحق رقم ٩٥

جلسة الثلاثاء ٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

(٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع قانون بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل

(المقروحة الشيخ المحترم عبد الملم البيل بك) .

أحال المجلس بمجلسه المنعقدة في ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ على هذه اللجنة مشروع قانون بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل فبحثته بمجلسات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣ وقد تبين لها ما يأتي :

ترى التعديلات التي يراد إدخالها بهذا المشروع على القانون المدني الأهل إلى حماية حقوق المتألمين حتى الية مشترين أو مرتهنين أسوة بأحكام القانون المدني المختلط .

وقد رأى واضع القانون المدني المختلط وهو ينقل الأحكام من القانون الفرنسي ألا يتخذ أحكامه رفقة منه في حماية حقوق الفاضلين المرتبئين حتى الية باعتبار أن هذه الحماية أساس في تأمين المعاملات .

وإذا كان المشرع الأهل لم ير الأخذ بهذا الرأي في أول الأمر فإنه بعد أن تطورت الأحوال الاقتصادية وأصبحت رموس الأموال المتداولة غير مقصورة على الأجانب بل يمكن بد من وضع الجميع على قدم المساواة . وفيكون ذلك بغير توحيد التشريع .

وقد تضمن المشروع المروض تسوية تامة في النصوص بين القانونين الأهل والمختلط في هذا الصدد وإليك البيان :

في الباب الثالث " حق الانتفاع " عذلت :

المادة ٢٧ - ونصها " ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المنتفع حقه فيه أو بإندام المسال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز " .

بأن أضيفت إليها العبارة الآتية " وهذا مع مراداة حقوق المائتين المرتبئين " .

والمادة ٢٨ - ونصها " يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يقم المنتفع بالشروط المقررة عليه " .

بأن أضيفت إليها العبارة الآتية " مع مراعاة ما تقدمت " .

وفي الباب الخامس " أسباب الملكية والحقوق العينية " .

الفصل الثالث " في الموارث " عذلت المادة ٥٥ ونصها :

" وكذلك ترى في أهلية الموصي لعمل الوصية وفي صحتها الأحكام المقررة في ذلك في الإله " .

ملحق رقم ٦ لتقرير
مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢
بمنع مهلة لنسخ الإيجارات الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبما أن توالي الهبوط في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما لتحذ بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بشأن إيجار السنة الزراعية ١٩٣١ - ١٩٣٢ المستحق تنفيذاً لإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ونظراً لضرورة المبادرة منذ الآن بالتحاذ تلك التدابير ووجوب الالتجاء للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ للمقتضى ذكرها .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية لترجع قطناً على الوجه المتاد وكان قد دفع سبعة أشتار لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ بالثلاثة أشتار الباقية ولا بالمأثور من الإيجار المستحق عن السنة السابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بمقتضى نفس المقتضى من الأرض ذاتها . كما لا يجوز نسخ الإيجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واجبة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة أشتار المشار إليها بالمادة السابقة في أية لحظة تكون عليها الدعوى إلى حين فصل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أية لحظة للتفويض . على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة على دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير .

مادة ٣ - إذا حكم القاضي بدفع الثلاثة أشتار الباقية وبمتأخر لا يجرى إلا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ .

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور . وإذا كان دفع السبعة أشتار مصحوباً بدفع مصاديق التنفيذ والمخلفات تمتصت الإجراءات معلقة .

مادة ٣ - تسمى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على عائلتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويصدر به من أدرج نشره بالجريدة الرسمية ما

مصرى في ١٣٥١ (٨ ديسمبر ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وكيس مجلس الوزراء
أجاساً صعدة .

وزير الحفانية
ع . ملحق

بالصفة الآتية :

المادة ١٧٩ - "إذا انقضى العهد بسبب علم إمكان الوفاء تنفس أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات مستحقها في نظر ما حصل عليه غير من المنفعة بغير حق ولا يتقرب على الفسخ إخلال بحق المائتين المرتبطين الحسنى التية".

وفي الفصل الثاني "في المتعاقدين" من الباب الأول في البيع "من الكتاب الثالث" في العقود المعنية "أضيف بعد المادة ٢٥٩ ونصها :

"فلما زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع أزم المشتري بناء على طلب الورثة إما بفسخ البيع أو بأن يدفع للزكاة ما نقص من ثمن مال المتوفى وقت البيع ولشترى المذکور الخيارات الوجهين المذكورين".

مادة جديدة هي المادة ٢٥٩ مكررة ونصها :

"أحكام المادتين السابقتين لا تنظر في جميع الأحوال بخلاف آداب الزهون على المبيع ولا بحق من انتقلت إليهم ملكية المبيع من المشتري بوض من كانوا حسنى التية".

وفي الفرع الأول "في انتقال الملكية من الفصل الرابع" فما يتعلق به البيع "أضيف بعد المادة ٢٦٩ ونصها :

"إذا وقع البيع مطلقا فسخه على حصوله في سريعتين من المبيع لشترى من حين العقد".

وإذا كان البيع مطلقا على أمر وقع فيها بعد فسخ المبيع ملكا لشترى من تاريخ العقد".

مادة جديدة هي المادة ٢٦٩ مكررة ونصها :

"وفي المادتين السابقتين في المادة السابقة لا ينظر في المبيع بجهل الدائن المرتب لعقار الحقوق الآتية إليه من المبيع بغير حق من المشتري تحت شرط فاسخ".

وفي القسم الأول "في التسليم من النوع الثاني" في قسم المبيع البائع "عقبت المادة ٢٧٨ ونصها :

"إذا قصص قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك البيع موجودا قبل العقد لانتع المشتري من الشراء كان المشتري غيرا بين الفسخ وبين إبقاء المبيع باقيا المتفق عليه".

بالصفة الآتية :

"إذا قصص قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه ، بحيث لو كان ذلك البيع موجودا قبل العقد لانتع المشتري من الشراء كان المشتري غيرا بين الفسخ وبين إبقاء المبيع باقيا المتفق عليه".

وفي الفصل الخامس "في الدعوى بطلب حصة من البيع لسبب الدين الفاسخ" عقبت المادة ٣٧٤ ونصها :

بأن أضيفت إليها الفقرة الآتية "أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعى أو عدم إبقاء التمسك المفروض شرعا أو نحو ذلك فلا تنظر بحق من انتقلت إليهم الملكية ولا بحق المائتين المرتبطين الحسنى التية".

وفي الفصل السابع "في التملك بمعنى المدة الطويلة" أضيف بعد المادة ٧٩ ونصها :

"لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمعنى المدة الطويلة لمن كان واضعا يده عليها لسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقا من آلت منه إليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للناظر والمتفق والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم".

مادة جديدة هي المادة ٧٩ مكررة ونصها :

المادة ٧٩ مكررة - "بالرغم من التغير السابقة يصور الثلاث المرتب للعقار إذا كان حسن التية أن يملك بوضع اليد الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الاتيان ملكية الراهن".

وفي الباب الأول "في التعهدات على العموم" من الكتاب الثاني

"في التعهدات والعقود" أضيف بعد المادة ١١٨ ونصها :

"إذا كان الدين عينا معينة جاز للدائن أن يحصل على وضع يده عليها متى كانت عموما للدين وقت العهد أو حدث ملكه لها بعده ولم يكن لأحد حق فيني عليها".

مادة جديدة هي المادة ١١٨ مكررة ونصها :

المادة ١١٨ مكررة - "فسخ العقد النافذ الملكية العقار لا يضر بحق البائسين رهون مسجلة".

وفي الباب الثاني "في التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين" أضيف بعد المادة ١٣٩ ونصها :

"التدليس موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مقربا على الحيل المستعملة له من التعاقد الأخرى حيث لو لاها لمبا رضى".

مادة جديدة هي المادة ١٣٩ مكررة ونصها :

"المادة ١٣٩ مكررة - "بطلان المشاركة النافذة للسلطة لا يضر بحق البائسين رهون مسجلة إذا كانوا حسنى التية".

وفي الفصل الثاني "في تسخ عقود التعهدات" من الباب الخامس "في انقضاء المعاهدات" عقبت المادة ١٧٩ ونصها :

"إذا انقضى العهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنفس أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات مستحقها في نظر ما استحصل عليه من المنفعة مبررة".

يسقط حق إقامة الدعوى بالثبوت الفاضل بعد بلوغ البائع من الرشد أو وفاته بسنتين .

بالصيغة الآتية :

المادة ٣٣٧ - "يسقط حق إقامة الدعوى بالثبوت الفاضل بعد بلوغ البائع من الرشد أو وفاته بسنتين ولا يقرب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الرهن العقاري المسجلة" .

تلك هي النصوص التي أضيفت وكلها كما هو واضح تكرر لفكرة واحدة هي حماية المالكين المرتبطين أو المملك حسن النية .

وقد رأيت اللجنة الموافقة على جميع هذه التعديلات لتكون نصوص القانون الأهل والمخبط واحدة كما أنه ينبغي على اتفاقها توحيد الأحكام فيما حكم كلها .
والفك حيث ألفت مشروع هذا القانون بالصيغة الآتية وهي التي أقوما بحسن النية :

مشروع قانون

مصدق من أحكام إلى القانون المدني الأهل

باب الأول من المصم

في المشرع من النواب القانون الآتي نصه وقد صدق عليه وأصدرا .

المادة الأولى

المادة ١ - "يسقط حق الانتفاع بالقضاء الزين المين له أو يتركه من قبله بأصنام المال المقتضى عليه حق الانتفاع أو باستعماله لا غير من هذا مع مراعاة حقوق المالكين المرتبطين .

المادة الثانية

المادة ٢ - "يسقط حق الانتفاع إذا لم يتم المنفعة بالشروط المقررة عليه مع مراعاة ما يقتضيه .

المادة الثالثة

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل التي يكون نصها كالآتي :

أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأحوال التي يجب بموجبها التصان الشرعي أو مع عدمه فالحق للزوجه شرعا أو نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت إليه الملكية ولا بحقوق المالكين المرتبطين المحسنين .

المادة الرابعة

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة - بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتبطين لفقر إذا كان حسن النية أن يفسد بوضع اليد الحاصل من المدين الزامن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجب اعتقاده وقت الارتباك ملكية الزامن .

المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة - فسخ العقد النازل الملكية لفقر لا يضر بحقوق الدائنين رهون مسجلة .

المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٩ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٩ مكررة - بطلان المشاركة النافذة للكية لا يضر بحقوق الدائنين رهون مسجلة إذا كانوا حسن النية .

المادة السابعة

تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ - إذا انقضى العهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضييعات المستحقها في نظير ما حصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق ولا يترتب على الفسخ إخلال بحقوق الدائنين المرتبطين المحسنين النية .

المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٩ مكررة - أحكام المادتين السابقتين لا تنظر في جميع الأحوال بحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بحقوق من انتقلت إليه ملكية المبيع من المشتري بغير حق كآثار حسن النية .

المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٦٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٦٩ مكررة - وفي الحالات المبينة في المادة السابقة لا يضر وقوع التبرع بالدين بمجمله للدائن المرتبطين لفقر بالحقوق الآتية إليه من البائع تحت شرط عتيق أو من المشتري تحت شرط فاسخ .

ملحق رقم ٩٦

جلسة الثلاثاء ٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٢
(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣)

تقرر

لجنة الاقتراحات والمراض عن المراض التي لحصتها
في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣

المراض التي رأت اللجنة حفظها وأرفضها طبقا للفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤
من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للمجلس

(المقرر حصة الشيخ القرم القرم محمد من بن باشا)

عرضة رقم ١٠٤ - مقسمة من محمد منصور وآخرون من مستأجرى
الجزائر بفتحش بلفاس مركز شرين مديرية الغرب سنة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣
يتمسون فيها الوسط لدى مصلحة الأملاك الأميرية المستحق عليهم
من إيجار الأطلان التي لم تزرع أرضا عام ١٩٣١ لم تزرع فقط عام ١٩٣٢
مع خصم ٣٠٪ من الإيجار المصرح به من سنة ١٩٣١
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١٠ من المادة ١١٠ واختصاصها بالمحكم.

عرضة رقم ١٠٥ - مقسمة من عبد الجواد حل وآخرون من حريان
مربوط بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ يتمسون فيها مسألتهم بتسليفهم بمادى
الشعير مع مغانتهم من تسديد قيمة السلفة الأولى نظرا لحالة الحاضر
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ واختصاصها
بالمحكم.

عرضة رقم ١٠٦ - مقسمة من محمد أحمد عبد الفتاح وآخرون من أم
بني خالد مركز مغانة مديرية المتنا بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ يقولون
أنهم لم يعتدوا على المنافع العامة ويطلبون منعها من الحكومة يقوم بإت
ذلك
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ واختصاصها
بالمحكم.

عرضة رقم ١٠٧ - مقسمة من حتى محمد بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣
يطلب فيها من مجلس السخلف في منع الحكومة من إجراء البيع مع محمد
حسين أيرغود المنتصب سداحة كيرق من جاية السيد جلال الدين السوطي
بشم الخليفة لأغراض شخصية
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ واختصاصها
بالمحكم.

المادة المباشرة

تعطل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ - إذا قصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه
بميت وكان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء
كان المشتري غيرا بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالتق الملتقى عليه إلا إذا
سبق منه رهنه .

المادة الحادية عشرة

تعطل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ - يسقط حق إقامة الدعوى والفين الفاضل بعد بلوغ
البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين ولا يقرب على ذلك الحق إخلال بحقوق
أصحاب الزهون العقارية المسجلة .

المادة الثانية عشرة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به بمجرد نشره في الجريدة
الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرى ...

مذكرة إضافية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة بعض أحكام
إلى القانون المدني الأهل

يشتمل القانون المدني المختلط على بعض أحكام لم ترد في القانون المدني
الأهل، وهي تتعلق بضمان حقوق الغير الذين سجلوا عقودهم والباقيين المرتبطين
الحسن البية .

وإن عدم النص في القانون المدني الأهل على مثل هذه الأحكام قص
حقائق أصبح من الضروري سده بسبب اتساع نطاق الفروض المضمونة
برهن فيها بين المصيرين وعلى الأخص الفروض الصادرة من بنك التسليف
الزراعى .

فمشروع القانون المرافق لهذه المذكرة يدخل في القانون المدني الأهل
بعض من تلك الأحكام . وإذا كانت بعض الأحكام الأخرى المتعلقة بهذا
الموضوع لم ينص عليها في المشروع المرافق فذلك لأنه رأى أن لا لزوم لها حيث
تدخل تحت حكم مواد أخرى من القانون المدني الأهل .

بناء عليه تخشع بارسال مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى المجلس
الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك
لاستصدار المرسوم اللازم برفعه على البرلمان .

وزير الحفانية
أحمد على

القاهرة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣

عريضة رقم ١١٦ - مقدمة من قباة التعليم الأولى للإعانة بالإسكندرية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها بقاء الإعانة التي تصرف للكتاب الأهلية.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لملوها من التوقيع.

عريضة رقم ١١٧ - مقدمة من السيد عبد الحميد العقده من مينة بدواى مركز المنصورة بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها درس مشروع قانون التعليم الإلزامى بالدقة قبل تصديق المجلس عليه.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١١٨ - مقدمة من نظار مدارس الإعانة بالدقهلية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها الطلوع على مدارس الإعانة.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لملوها من التوقيع.

عريضة رقم ١١٩ - مقدمة من مجاهد بنيت أحمد بالبدارى بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها إعادته إلى وظيفته التي كان بها بمسشفى البدارى المركزى.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان.

عريضة رقم ١٢٠ - مقدمة من أهلى ميت غمر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها إرجاع المياه والآلات بمساجد ميت غمر.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لملوها من التوقيع.

عريضة رقم ١٢١ - مقدمة من أحمد إبراهيم باشه وآخرين من أهلى ميت غمر مديرية الدقهلية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها إعادة إنارة مساجد ميت غمر لتستمر مفتوحة لإقامة الشعائر الدينية.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان.

عريضة رقم ١٢٢ - مقدمة من مهندس بالمنصورة بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها جعل عدد الخجاء (المهندسين) في كل دائرة من دوائر الحاكم الأهلية لا يقل عن الثلاثين خيرا.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالحاكم.

عريضة رقم ١٢٣ - مقدمة من الشيخ أحمد على بناعر الوكيل الأول لقباة التعليم الإلزامى بالسيرة بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها على ما جاء على لسان بعض حضرات النواب مما يمتدح داما بكرة المعلم الإلزامى.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لملوها من التوقيع.

عريضة رقم ١٠٩ - مقدمة من عبد الحافظ حثان وآخرين من رشيد يتشتمل فيها دفع ضريبة الانتاج على الأرض وإعطاء مكافأة للصدين.

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في موضوعها برفع الضريبة.

عريضة رقم ١١٠ - مقدمة من موفلى وزارة الأوقاف بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها صرف علاواتهم.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لملوها من توقيع.

عريضة رقم ١١١ - مقدمة من إبراهيم محمد شعبان من بندريا مديرية بنى - بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها تسليمه أحيائه التي رساها على الشركة القنارية المصرية.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها

عريضة رقم ١١٢ - مقدمة من بخار يونس وآخرين من سكان ناحية منشأة - بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها إرجاع الأراضي لإزالتها بمبادرة مسجد ناحية منشأة من شروعاته الفنية.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها

عريضة رقم ١١٣ - مقدمة من عبد الحميد سعيد الرئيس العام لجمعية

معلمين بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ يطالب فيها بقاء الإعانة التي كانت الأهلية المخصصة لتعويض القرآن الكريم.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن

عريضة رقم ١١٤ - مقدمة من أحمد بيجت من فوى الأملاك بمصر سنة ١٩٣٣ يطالب فيها لصريح أوراق الياصب على فوى القادين على العمل بمقتضى ترخيص خاص.

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان.

عريضة رقم ١١٥ - مقدمة من حسن محمد أحمد عن نظار مدارس طانة بالإسكندرية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ يتشتمل فيها الطلوع على من الإعانة بالإسكندرية إزاء مشروع التعليم الإلزامى.

قررت اللجنة رفض الطلب ماعدا طبقا للفقرة ١ مخالفتها المادة ٢٣

عريضة رقم ١٢٤ - مقدمة من نجيب شقرا الحامى عن ملاك مدينة حلوان بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عدم إطلاع عطلة باب اللوق.
قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحالتها لسنة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٢٥ - مقدمة من رجال التعليم الأزهارى بالدقهلية بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمون فيها العطف على تضييقهم .
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع وصحها للعريضة رقم ١١٨

عريضة رقم ١٢٦ - مقدمة من عبد الله فكرى إياضه رئيس نادى التجارة العليا عن طلبة مدرسة التجارة العليا وتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ يطلب فيها سرعة إقرار مشروع قانون استغلال تجارى المغارس العليا للزراع التعاونية .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحالتها لسنة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٢٧ - مقدمة من حامد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٢٩ - مقدمة من هرم وأنجال الأوباشى عطوه حسن نمره ٨٧٢٣ بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشكون فيها من قتل عالمهم إلى أسوان وتركه إياهم دون سؤال ويشتمون إرجاعه أو ترحيله لهم .
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٣٠ - مقدمة من الدكتور عبدالعزيز نظى رئيس شرف جمعية كلام الأخلاق الإسلامية بالفيصلية عن مئات المسلمين المتجمعين بالجمعية المذكورة بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ يستكون فيها أعمال المشرىين ويشتمون وضع حد لذلك .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحالتها لسنة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٣٢ - مقدمة من ابراهيم عبد الصمد الجارى وآخرين أهالى وأعيان نزة النيان قسم الإهرام بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ يشكون فيها من تصرف الأستاذ سليم بك حسن الخاص بالحفر فى أرض كلها مقابر بجهة الأهرام .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٣٣ - مقدمة من على على البدرى وآخرين من أهالى وأعيان زقنى غربية بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ يشكون فيها وزارة الأوقاف لعدم عنايتها بالمساجد التابعة لها وخاصة مسجد أبى شرف الذى ينزى بقلة المياه .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحالتها لسنة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٣٤ - مقدمة من سكية بنت مصطفى من مركز سمالوط بالمنيا بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ تشكو فيها من سوء معاملة زوجها فى المبالغ المحجوز عليها ولا ردها إلا تكام الترخيم المتأخرى

عريضة رقم ١٣٥ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٣٦ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٣٧ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٣٨ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٣٩ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٤٠ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٤١ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٤٢ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

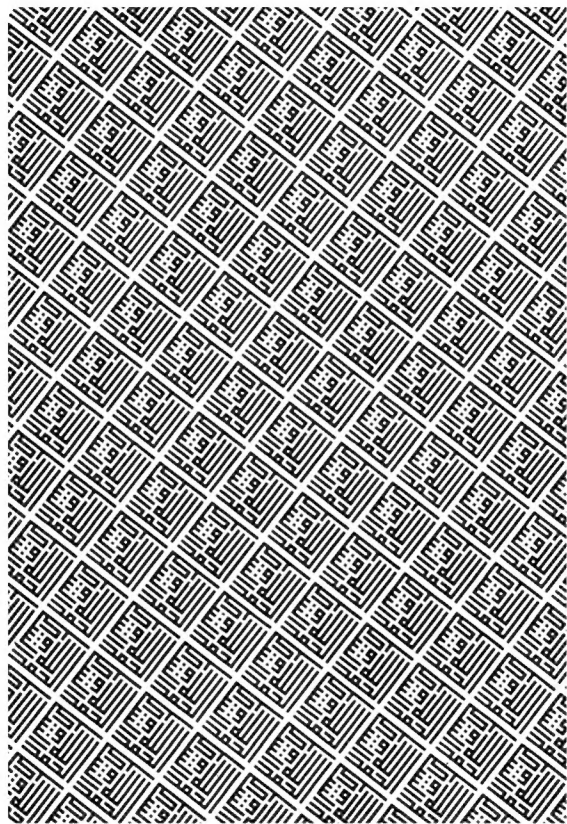
عريضة رقم ١٤٣ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

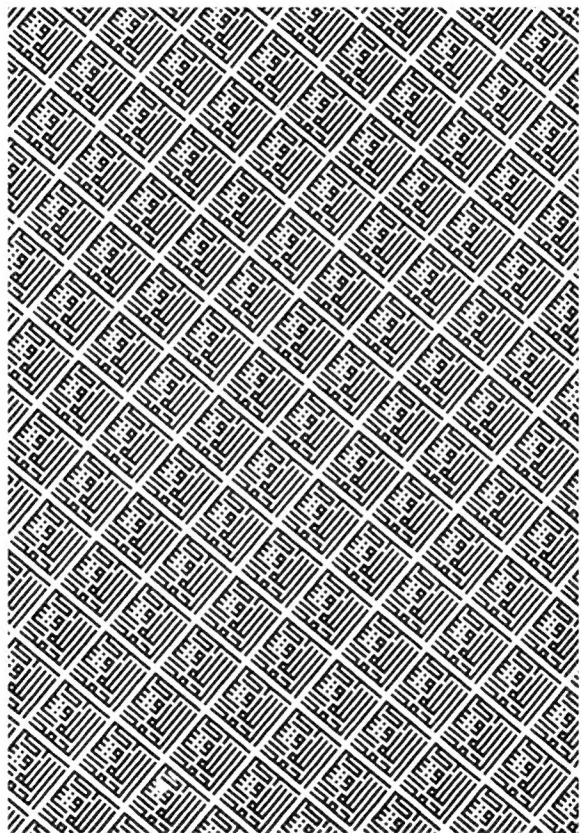
عريضة رقم ١٤٤ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٤٥ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٤٦ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .

عريضة رقم ١٤٧ - مقدمة من أحمد حسابهة بنشا من مدينة المنيا بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ يشتمل فيها عمل اخلاق بالنسبة للدين المتوسطين من مدين البنك الإطالى التجارى وغيره كما ضلت الحكومة مع البنك القمارى المصرى بالنسبة لكبار الملاك وبنك التسليف القمارى بالنسبة لاصغار الملاك حفظا للثروة من الضياع .





Uniflora Alaudina



0221705